

# الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة

من المفاهيم إلى التطبيق



تأليف

د. محمد الأصمعي محروس سليم

دار الفجر  
للنشر والتوزيع

دار الفجر  
للنشر والتوزيع





**الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة**  
**من المفاهيم إلى التطبيق**



# **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة**

**من المفاهيم إلى التطبيق**

**تأليف**

**الدكتور / محمد الأصمعي محروس سليم**

**أستاذ ورئيس قسم أصول التربية**

**كلية التربية بسوهاج - جامعة جنوب الوادي**

**دار الفجر للنشر والتوزيع**

**2005**

**الإصلاح التربوي والشاركة المجتمعية المعاصرة  
من المفاهيم إلى التطبيق**

تأليف : د. محمد الأصمى محروس سليم

رقم الإيداع

13443

الترقيم الدولي، I.S.B.N.

977-358-069-5

حقوق النشر

الطبعة الأولى 2005 م

جميع الحقوق محفوظة للناسر

**دار الفجر للنشر و التوزيع**

**4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة - القاهرة**

**ت : 6246252 (00202) ف : 6246265 (00202)**

لا يجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي  
طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناسر على هذا كتابة و مقدما .

حديث شريف

قال رسول الله ﷺ :

" اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها

وخالق الناس بخلق حسن "

صدق رسول الله ﷺ



## إهداء

إلى مجتمع الأمة في الوطن العربي: أفراداً وجماعات  
أهدى هذا الكتاب، ليكون لهم بإذن الله تعالى خارطة الطريق  
العربية والإسلامية في الإصلاح التربوي من خلال التعاون والالتزام  
لتحقيق التقدم المنشود، سائلاً الله تبارك وتعالى لي ولهم العفو والعافية في  
الدين والدنيا، والمغفرة والتقبل في الآخرة، فهو سبحانه الذي يقبل التوبة  
ويعفو عن السيئات، ويدخل من يشاء في رحمته.

المؤلف





## مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً مباركاً طيباً، كما يحب ربنا ويرضى، والشكر له على عظيم نعمه، أحده سبحانه، وهو الولي الحميد، وأتوب إليه جل شأنه، وهو التواب الرشيد.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، شهادة تستجاب بها عظامم نعمه، ونستدفع بها عوائد نقمه، ونترعى منها الرحمة لنا (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ \* إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) (سورة الشعراء: الآية ٨٨-٨٩).

وأشهد أن محمداً بن عبد الله عبده ورسوله، وصفه من خلقه وخليله، صلى الله على عظيم الجاه، وعلى آله وصحبه أجمعين الذين قاموا بحق صحبه، وحفظ شريعته، وتبليغ الدين الحق إلى سائر أمته، فكانوا خير أمة أخرجت للناس، حين شمسوا بقواعد دينهم الخفيف.

### وبعد:

تعيش المجتمعات الإنسانية الآن عصر المعرفة، وتستشرف المستقبل عن طريق تضمين سياساتها المجتمعية نظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم، وتوظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم والبحث العلمي، وتحسين مستوى المعيشة بين الأفراد.

وفي المجتمع العربي تأتي قضايا تربوية لها الأولوية في المواجهة، وتنادى آراء عديدة بحتمية الشراكة المجتمعية في تدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة، فقضايا مثل العمل والبطالة تستلزم المشاركة من كافة التظيمات المجتمعية والمهنية في مواجهتها وإيجاد الحلول الناجزة لها، ومن ثم يجب أن نعيد صياغة أدوار المؤسسات التعليمية

وأولوياتها، ونراجع برامجها وأنشطتها لتتاسب سوق العمل واحتياجات التنمية، مع إعطاء أهمية خاصة للتعليم المهني، والعمل على تطويره، وتأسيس فكر التعليم المستمر مدى الحياة.

ولتحقيق هذه الشراكة المجتمعية في تدعيم هذه القضايا في الإصلاح التربوي نحتاج إلى معرفة ملامح الطريق في هذا المجال، وقد حاولت بعض الأحزاب السياسية العربية الحاكمة أن تحدد هذه الملامح.

فعلى سبيل المثال وفي ورقة التعليم الصادرة عن مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي المصري في سبتمبر ٢٠٠٢م تم التأكيد على أهمية الإدارة الذاتية للمؤسسات التعليمية وإتاحة فرص التميز والتشجيع بينها، وعلى أهمية إعمال قواعد الجودة الشاملة وشروط الاعتماد لهذه المؤسسات وبرامجها التعليمية وما تمنحه من الشهادات التعليمية، وتنادى هذه الآراء بأهمية رفع مستوى الأداء وضمان جودة العملية التعليمية في المدارس والمعاهد والكليات بكافة أشكالها.

ومن أهم آليات التطوير المقترحة من لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي في مجال التربية والتعليم غرض كل مؤسسات التعليم في مصر لمعايير قياس واضحة تقوم بها هيئات اعتماد مستقلة، وتعتمد برامج ونظم تقييم الأداء وضمان الجودة الذاتية بين مؤسسات التعليم، وفي كل مستوياتها، كما بدأت العديد من الدول العربية اعتماد هذه المعايير والبرامج ونظم تقييم الأداء وضمان الجودة في كافة مؤسساتها التعليمية.

وهكذا بدأ الوعي الخاص بثقافة الجودة ومناخ التطوير المستمر ينتشر في مؤسسات التعليم العربي من أجل النهوض بالعملية التعليمية لتحقيق التنمية المستمرة للموارد البشرية وبما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته وبما يهيئ المشاركة الفعالة في تنمية الموارد وتحقيق النمو والتقدم في المجتمع العربي.

وفي جانب آخر تتصاعد التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في مجال محسو

---

الأمية وتعليم الكبار، وتشير التقارير إلى وجود (٧٢) مليون أمي في الوطن العربي، ووجود (١٢) مليون طفل عربي في سن الإلزام خارج منظومة التعليم النظامي، وتمثل الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية من أجل تقديم برامج تعليم الكبار في صعوبة توفير برامج متطورة وقلة برامج تعليم الكبار الخاصة بالمرأة وغياب دور البحث العلمي في تطوير سياسات وبرامج تعليم الكبار وصعوبة الوصول إلى الفئات المستهدفة وصعوبة توفير أماكن لتقديم هذه البرامج، مع صعوبة توفير وسائل تكنولوجيا جديدة لتقديم هذه البرامج. ومن هنا تبرز أهمية الشراكة المجتمعية بين كافة المنظمات المجتمعية لتحقيق التكامل بين التعليم النظامي وتلك البرامج المستحددة لتعليم الكبار مع مراعاة جودة المحتوى في هذه البرامج.

ولبما يتصل بشئون البيئة في المجتمع العربي عامة، وفي مصر على وجه الخصوص، فمصادر التلوث قد زادت وأصبحت على موعد في شهر الصيف من كل عام مع ظاهرة السحابة السوداء التي تتخفق الأنفاس، وتقطر الأمراض والعلل فوق الرؤوس، وتصبح الحاجة ماسة إلى شراكة مجتمعية فعالة تنطس معها الأمل في أن ترى العيون سماء صافية بما الأكسجين وليس كلها ثاني أكسيد الكربون، فالملوثات في الهواء قد زادت نتيجة دخان المصانع والحرق المكشوف وعوادم السيارات مما ساهم في تفاقم مشكلة التلوث البيئي وإحداث اختناقات في أوقات كثيرة، وتعالى الصيحات منادية بشراكة مجتمعية فعالة من أجل التحكم في مصادر التلوث المختلفة، وتخفيف حدتها، فالتعاون بين كافة المنظمات المجتمعية مطلوب الآن وبشدة من أجل مواجهة فعالة لمشكلات التلوث البيئي في الوطن العربي.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تعنى بتنظيمات اجتماعية لتحقيق وظائف تنموية وتغنيل المصالح الاجتماعية لأفراد المجتمع والتعبير عنها والتدريب على الديمقراطية والمشاركة وتداول السلطة، فإن الأحزاب السياسية العربية تنهم بأنها مفككة ومعثرة ولم تحقق أهدافها. وقد شهد مسار العمل الحزبي في الوطن العربي كبريات كثيرة،

ودخل في مآزق عديدة، فبعض هذه الأحزاب السياسية غير متماسكة داخلياً، وأخرى غير معروفة خارج مقراتها وتواترت الانتقادات حول مدى قدرة هذه الأحزاب السياسية على إحداث الشراكة المجتمعية الفعالة في مواجهة العديد من قضايا الوطن، ومن بينها بالطبع قضايا التربية والتعليم. فلدينا في مصر على سبيل المثال - سبعة عشر حزباً سياسياً من بينها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، إلا أن معظم هذه الأحزاب السياسية تتميز بغياب أنشطتها عن الساحة المجتمعية، وتعمق صراعات شخصية من أجل ارتقاء الكراسي العليا بها.

ولأسباب عديدة ومتداخلة هناك نظرة سلبية من الرأي العام المصري للحياة الحزبية في مجملها، فالأحزاب السياسية غير متواجدة في الشارع، ولا تسعى لنشر مبادئ المحافظة على البيئة، كما أن بعض المشغلين بالعمل السياسي يعتبرون عملهم السياسي مهنة للارتزاق، وهذا من ضمن عوامل ضعف العمل السياسي في المجتمع العربي، إضافة إلى قانون الطوارئ الذي يؤدي لعدم مباشرة كافة ألوان النشاط السياسي في الشارع في أمن وأمان، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها المواطن في معظم البلدان العربية وارتفاع معظم أسعار السلع الحياتية المرتبطة بالمواطن ومعيشته وتربيته لأولاده.

ورغم زيادة أعداد النقابات المهنية والعمالية في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، فإن هذه النقابات المهنية والعمالية تواجه العديد من المشكلات التي تعوقها عن أداء مهامها بكفاءة واقتدار، وأغلب هذه النقابات المهنية والعمالية في البلدان العربية تنظمات هشة يغلب عليها الطابع الخدمي، وأدوارها في المجتمع يغلب عليها الطابع الإلحاقى، أو ما يعرف بمناقشة المشكلات بعد حدوثها، ويقتصر الأمر عند حد النقاش، أما المشاركة في الحل، وتبني ما توصل إليه حلقات النقاش كسياسات تأخذ بها الحكومات لمواجهة هذه المشكلات فما زالت أحلاماً تراود الكثيرين. كما أن آليات الشراكة الفعالة بين هذه النقابات المهنية والعمالية وبقرة

التنظيمات الاجتماعية ما زالت غائبة عن ميدان العمل السياسى والاجتماعى والاقتصادى في مجتمع الأمة في الوطن العربي.

ومن أجل تحقيق التنمية الثقافية والمهنية الفاعلة للمواطن العربي، ومن أجل تفعيل دور المواطن العربي المنزّم، ومن أجل نجاح مشروعات تطوير التعليم وإعمال قواعد الجودة الشاملة وشروط الاعتماد للبرامج التعليمية المختلفة في المجتمعات العربية، ومن أجل ترشيد الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي وتوزيع مصادر ثوبله، لحتاج إلى خارطة طريق توضح كيف يصبح المجتمع المدني العربي مجتمع أمة أقوى وأنشط، قادر على الإسهام في عمليات التحول الاجتماعى والاقتصادى، وربما السياسى وتداول السلطة في المنظور الزمنى غير البعيد، إضافة إلى تعظيم وجود شراكة مجتمعية فعالة في مجتمع الأمة العربي تتبنى النظرة الكلية في التعامل مع مشكلات المجتمع في الوطن العربي.

ومن خلال الخبرات المعاشة يمكن القول أن مجتمع الأمة في معظم البلدان العربية الآن، وفي أغلب تنظيماته الحزبية والمهنية والعمالية، وجمعياته الأهلية، لا يعتمد عليه كقوى دافعة للتغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وقد أشارت رؤى صحيفة عديدة إلى أن مجتمع الأمة العربية يتجه "نهجاً إصلاحياً" أكثر منه نهجاً للتغيير، فسلّا تعظيم لقيم المبادرة ولا قبول للآخر، وإدارة الخلافات في وجود ديمقراطى حلم بعيد المثال، ونقد الحكومة والحاكم من المحرمات.

ويسمى الكتاب الحالى إلى تلمس خارطة طريق عربية إسلامية للإصلاح التربوى تجيب عن تساؤلات ثلاثة: أولها يتعلق بنمط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية العربية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل تدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنية المستمرة لدى أفراد المجتمع العربي. والتساؤل الثانى لهذا الكتاب يجب عسّن نمط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية العربية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي، أما التساؤل الأخير الذى تجيب عنه

خارطة الطريق الحالية في هذا المجال فيدور حول نمط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية العربية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل توفير التمويل وترشيد الكلفة في مجال التعليم العربي بصفة عامة، والتعليم في المجتمع المصري على وجه الخصوص..

وقد جاءت خارطة الطريق ومعاله في الإصلاح التربوي ٤ نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة في المجتمع العربي متمثلة في الإجابات عن هذه التساؤلات الثلاثة خلال هذا الكتاب، والذي تضمن ستة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول منها مفهوم الشراكة المجتمعية بين الإحجام والإقبال، أما الفصل الثاني فقد أوضح أهم القضايا التربوية المطروحة للنقاش الآن في المجتمع العربي، واستعرض الفصل الثالث والرابع والخامس الشراكة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد، وتنمية عوامل الالتزام بينهم، إلى جانب تنوع مصادر تمويل التعليم وترشيد الكلفة وتحديد الربحية في مجاله، أما الفصل السادس والأخير فقد استعرض نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة في تدعيم القضايا التربوية المطروحة في الوطن العربي، وجاءت خاتمة الكتاب لتبرز المزيد من الشراكة المجتمعية الفعالة في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة في مجتمعنا العربي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## الفصل الأول

### مفهوم الشراكة المجتمعية

### بين الإحجام والإقبال

المقدمة

الشراكة المجتمعية وضرورتها العصرية

مصطلحات متناحية للدلالة عن الشراكة المجتمعية وأطرافها

المدنية الجامعة

الشراكة المجتمعية منبع العديد من الدراسات

خاتمة الفصل





## **الفصل الأول**

### **مفهوم الشراكة المجتمعية بين الإحجام والإقبال**

#### **١- المقدمة:**

تؤدي التربية أدواراً هامة في تحسين عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستويات إنتاجية العمل وتقليل مشكلات التخلف، ومواجهة مشكلات الفقر في الكثير من دول العالم. وبناءً عليه ينظر إلى قضايا التربية والفكسر في مواجهة مشكلاتها كقضايا مجتمعية لا تقتصر مواجهتها على مؤسسات اجتماعية بعينها وإنما تكامل جهود كل المنظمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع لدعم القضايا التربوية التي تواجهها وبما يمكن التربية من أن تكون فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وإرساء مبادئ الديمقراطية بين الأفراد<sup>(١)</sup>.

ومن بين المنظمات الاجتماعية والمهنية المنتظر منها أدوار تربوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، وقد أشارت دراسات سابقة<sup>(٢)</sup> إلى أن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية تشارك المدرسة والأسرة ودور العبادة ووسائل الإعلام وباقي مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية في تنمية رأس المال البشري- أي في إعداد الفرد المنتج القادر على تحقيق الرقي والتقدم مجتمعه في العصر الحديث، الفرد القادر على استيعاب عصر العولمة بكل ما تفرضه من شروط سياسية مثل الالتزام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفرد اقتصادية مثل التخصصية وحرية السوق، والدقة في العمل، إلى جانب صياغة قيم ثقافية عالمية في المجتمعات الإنسانية.

ويسود العالم تصاعد للثقافة العالمية، إلى جانب التطور العلمي والتقني الذي رافق هذا التصاعد في مجرى العلوم والتحول نحو الابتكار والإنجاز على وجه الخصوص منذ بداية النصف الأخير من القرن العشرين، أي بعد خروج العالم من الحرب العالمية الثانية لا سيما الدول المتقدمة بالذات. وفرض هذا الصعود الثقافية

---

الغربية بكل ما تتضمنه وتنطوي عليه من قيم روحية كسانت أو مادية وتبوتقت الثقافات المحلية في توجيه عالمي نحو مصاف هذه الثقافة التي باتت إلزامية بشق وسائل مفاهيمها وإفرازاتها، وأخذت تشكل منظومة في إطار حضارى علمي في ميكنة جديدة بآلياتها وتقنياتها حيث إن المفاهيم المستجدة تخضعت بالعلوم وأنجبت ميكنة التقنية الحديثة والتكنولوجيا التي ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالحياة اليومية.

وقد فرصت هذه المنظومة توسعاً سريعاً وجديداً لتحول إلى عصر يتدفق بسرعة الإنجاز والابتكار مما أدى إلى تراجع أصحاب الحضارات العربية أمام هذا الزحف الصاعد الذي دحض أمامه كبرى الحضارات، والتي كانت يوماً من الأيام مصدر الحكمة والمعرفة.

إن التصاعد العلمي والتكنولوجي لم يؤدي إلى صعود الثقافة الغربية وانتشارها إلى مصاف السيادة العالمية في كل بقاع العالم فحسب، بل جعل لها شأن على عقول الشعوب وهيمت بمفاهيمها وتقنياتها في كل ما يظهر من إنتاج ثقافي في كل مكان من بقاع الأرض، ولاشك أن هذه الهيمنة الثقافية هي الإشارة إلى تحول العالم إلى ثقافة وعلوم تعطي القيم الإنسانية أحققتها وفتحت الطريق أمامها، علاوة على ذلك تغذيها بكل جديد يطرأ على الساحة لتجسيدها في موضوعية عمومية كى تتجاوز الإقليمية والحدودية وتحطم الحواجز والموانع ولكى تلغى الشعوب في ماهية واحدة، أى ما يفكره الإنسان هنا هو ما يفكره الإنسان هناك.

والحجة هنا أن المطلب الإنسانى واحد لا يتجزأ من إنسان إلى إنسان وإن اختلفت إقليميته أو عرقه أو لونه أو مذهبه، فالماهية لاشك أنها واحدة يستفيد الكل منها وينتفع كل إنسان من إنجازات الآخر فالكل متمم ومكمل للخط الإنسانى وكل ما صعد الإنسان بتلك الإنجازات تحول أكثر إلى العالمية وحطم الحواجز والسدود والقيود.

ويأتى ذلك الإنجاز الأكثر تعبيراً للإنسانية لأن مصدره هو ذلك الإنسان المبدع

الذى احتوته الإنسانية-وهكذا تصبح المشاركة فى المعرفة والثقافة مرتبطة بالقدرة على استيعاب النظم العقلية والمعرفية العليا، ومن الطبيعى أن يدخل الصعود (العلمى) الغربى إلى هذا الموقع بأخاطه الفكرية والمعرفية والتقنية ويشكل هذا الدخول فى كسل جوانب الحياة ثورة علمية فى الرؤى والمفاهيم والمبادئ والأهداف والدوافع والمطامع والتطلعات البشرية، ومن الطبيعى أيضاً أن تواكب هذه النشأة العلمية حركة توسعية لتحل مكانتها فى نطاق الثقافة والمعرفة وتغربلها فى غربال المستجدات ويسقط منها كل ما هو آيل للسقوط ويبقى الصالح منها، يأتى ذلك الصالح بسافرازات جديدة ومفاهيم تختلف عن كل ما تلاشى واندثر من تلك المعوقات التى لم تنفك ولم تنسجم مع روح كل جديد يطرح على الساحة، وهنا تتجدد الأفكار بمعرفة تقنية تكنولوجية وتستمر الثقافة الصاعدة فى الصعود للقضاء على الثقافات الأخرى المعوقة لها ومن هنا تطلق قوة الإلهام الكامنة فى الشعوب وتستحوذ بمهنتها صياغة مفاهيم وثقافات أخرى وهذا تجد مفاهيم العالم بين آن وآخر وتستكمل مسيرة التقدم وتحول وتنقل من مواد أولية وتكر رويداً رويداً وتتضخم دون أن يشورها أى شابة، وبالتالى تحول مما كنا عليه إلى ما أصبحنا عليه، ومن ثم تصبح هذه الإفرازات الجديدة القادرة على إيجاد مستجدات أفكار تتلوها أفكار للصعود نحو درج متفاعل بحوية مع الواقع الحديث، وتسير إلى الأمام دون أن تراجع لأنها دائماً تؤدى إلى إفرازات جديدة مثمرة المنافع لرفع مستوى الإنسان إلى الأفضل، ميزتها لا تنظر إلى الوراء ولا تعود إلى الماضى، الماضى لم يكن عندها سوى ذكرى وتستمر ببراعتها الخلاقة لتوفر للإنسان كل ما يطمح له ويريده.

ولاشك أن الطموح لكل ثقافة صاعدة أو نازحة إلى الهيمنة العالمية تتموضع فى ثقافة إنسانية تتجاوز حدود المجتمعات المحلية وهذا من خصائص السيطرة ذاتها وهى تطمح دائماً بالتعريف إلى أن تكون عامة وشاملة وتؤمن بأن الفكر الإنسان لا يتجزأ، ومضى ما نجحت الثقافة فى إظهار نفسها إنما تخدم نفسها كقذيفة كروية إنسانية شاملة ألغت كل ما يعوقها من رواسب تلك الثقافات وقضت عليها لأنها لم تعد تتوافق ولا

تفاعل ولا يمكنها الصراع على الظهور مع الحداثة بهذا المظهر الكوني وهو طبعاً الرهان الأساسي للثقافة لأنه يؤكد صلاحيتها في نظر الشعوب التي تحملها أو تؤمن بها والشعوب الأخرى التي عزلت نفسها بنفسها عن هذا التقدم، ومن هنا ترجع رؤية كل تبادل في العلاقات بين الثقافات القائمة في حقبة معينة سابقة تحمل في طياتها تهديداً للبعض ومكاسب للبعض الآخر. وبقدر ما تنجح الثقافة في احتلال عقول عالمية وتراجع الثقافات الأخرى أمامها وتوقع وتوضع الثقافات الجديدة مكانها وتؤدي بذلك إلى ازدياد واقع تأثيرها في عمق الإنسانية وتمس هنا كل وظائف حواس الإنسان الحيوية وكذلك الهوية والذاتية وما يتعلق بها من إنتمائية أو تقليدية لتحويلها وتجديدها في عالمية تفتح أمامها الطريق دون أن تكثرث لهويتها أو بالتالي لجنسيتها وبصرف النظر عن عرقها ولونها تسير تصاعدياً دون أن تحجبها حدود أو تردها سدود، فبقدر ازدياد انتشار الثقافة الغربية عبر أنماط وسبل الحياة وكثافة الإنتاج العلمي وبقدر ما تفرضه نفسها كمحرك وقائد عمليات التجديد والإنتاج، تعمّد تشكيل الواقع الاجتماعي والفكري لدى الشعوب الأخرى بين الحين والآخر على غرار المستجدات والتجديدات وذلك مما يؤدي إلى المخار الثقافات القومية، حيث تميل إلى التراجع والانكماش بالعزلة والقطيعة لاعتبارات وإدعاءات أن هذه الثقافة لم تعد تتوافق مع الواقع الجديد ومع التحول والتطور المجتمعي لتلك الثقافات والتي لا تنسجم مع روح الثقافة العالمية باعتبارها محلية بحتة ولا يمكن لها السير قدماً إلى جانب الثقافة العالمية التي رفضت الهوية من قواميسها باعتبار الثقافات المحلية باتت قديمة ومحدودة بالمقارنة مع هذا الواقع والتجديد. وإذا ما حاول أصحاب هذه الثقافات التمسك بأهدافها فلما لاشك فيه أنها ستفقد محوريتها رويداً رويداً، وبالتالي سوف تنهقر بتراجعها وتنقرض وتلاشي نتيجة عجزها عن تلبية حاجات المجتمع وفقائها وحدة التكامل والرؤية. وعندئذ تدخل الثقافة العالمية لسد الفجوات التي سببتها هشاشة الثقافة القديمة ولتحقيق النهوض ورفع مستوى المجتمع بثقافة ووعي يتوافق مع التطور الحديث، وفي حالة إحلال هذه الثقافة العالمية مكان الثقافات المختلفة واستقطاب

الجهود المبذوبة النشطة في حقول العلم والمعرفة، فلا شك في أن تبلور لفاعليات هذه الثقافة وتفاعل وتتموضع في مواقع لفاعليتها بالإيجاب مع المجتمعات التي انقرضت ثقافتها ولم يبق أمامها سوى الثقافة التي حلت مكانها باعتبارها الثقافة الوحيدة الحية الملهمة للفكر والعقل لكي تأتي بإنتاج علمي وثقافي ومعرفي يعبر عن إبداعية وقسرة على المشاركة مع الثقافة العالمية الأخرى والوصل والتواصل والاتصال بما يؤكد عالمية ثقافته، فكل تجاوز ثقافي يؤدي إلى تقدم أكبر لصانعه، وتسقط بالطبعي في هذه الحالة القيم الثقافية للثقافة الآيلة للسقوط التي لم تلعب دوراً إيجابياً أو غير قادرة على هذا الدور أو لعبت دوراً ولكن لا تستطيع إيضاح ما ترمي إليه أو الاستمرار. وهكذا تحقق الثقافة المساعدة انتشاراً خارج أرضها ووطنها الأصلي وترتقي من حين لآخر، لتصبح ثقافة للشعوب الأخرى. عندئذ لم تستطع هذه الشعوب أن تفكر بذاتها ولا في موضوعاتها من خلال المفاهيم التي تفرضها الثقافة الزائرة والعلوم الجارفة لهذه المرحلة من مراحل التغيير والتحول لأنها تمتلك الرؤية البعيدة والبعيد السارحي في جميع عناصرها التي تعمل لتضعها، فهنا يكون وعيها لذاتها مصدراً لحيثيتها وفرضاً لمنظومتها. وليس من الضروري أن تؤدي هذه الهيمنة الثقافية إلى إزالة الثقافات المحلية كلياً من الوجود بل يمكن أن تضيف إليها أو تنقص منها أو تغيرها بما يناسب أو يتناسب مع أصحابها من ذوى العاهات الثقافية وذلك من خلال منظور خاص تنظر منه الثقافة العالمية وطبقاً لما يقضي التمهيد لفرض ثقافتها بعد فترة وجيزة ومن المعروف تاريخياً أن كل هزيمة تنكدها مجموعة بشرية تنعكس مباشرة على أيديولوجيتها أو اعتقاداتها فتدفعها إلى التشكيك في صلاحية هذه الاعتقادات والقيم التي تنبع منها والاعتداء بها وبالتالي تقوم السيطرة الغربية -من خلال قنوات ثقافتها- بفكك القوميات وتمزيقها إلى جماعات تخضع لهذه الثقافة العالمية مع الاستمرار في توسيع الرقعة وتعميق الشعور بأهمية ما تؤديه هذه الثقافة العالمية ويزداد إيمان الشعوب الضعيفة بعجزها وضعف ثقافتها لمواجهة تلك الثقافات ويتمسك في ذهنها العرع والاعتداء بالبرامج الثقافية والثقافة والتكنولوجيا الغربية، هذا من ناحية، ومن

---

ناحية أخرى لمن بين قضايا التربية الهامة للفرد وللمجتمع على السواء من أجل تحقيق التقدم المنشود الاهتمام بالتنمية الثقافية المستمرة، إلى جانب تنمية جوانب الالتزام بين الأفراد بما يؤدي إلى تحقيق عوامل الانضباط المجتمعي في كافة مرافق المجتمع وبين أفرادهم، إلى جانب الاهتمام بعوامل التنمية المهنية بين أفراد القوى البشرية العاملة، فالقرن الحادى والعشرون سيفرض شروطه على كافة الدول - التنمية والمتقدمة على حد سواء - من حيث رفع مستوى إنتاجها كمّاً وكيفاً حتى يصل إلى مستوى المعايير الدولية.

ولن يتاح لمجتمعات الدول النامية فرص المنافسة الكونية إلا إذا سارت في طريق التكنولوجيا والإبداع من خلال هذه التكنولوجيا باعتبارها ليست أدوات متطورة فقط بقدر ما هى نسق اجتماعى متطور ومتكامل ويعتمد على نظام تربوى متطور في هذا المجتمع أو ذاك.

كما أن التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة التى يمر بها العالم الآن بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة في العديد من مجالات الحياة والعمل والإنتاج تتطلب ضرورة المراجعة الشاملة لأهداف مجتمع الأمة وتنظيماته الاجتماعية والمهنية، وذلك حتى يمكن تفعيل إسهاماتها وزيادة الشراكة بينها كمدخل رئيسى لإصلاح نظم التربية والتعليم في المجتمع. وفي هذا الصدد يشير (شكرى عباس حلمى، ومحمد جمال نوبى)<sup>(٣)</sup> إلى ضرورة قيام النقابات والاتحادات المهنية والعمالية بدورها في تدريب وإعداد القادة، وفي الوقت نفسه يجب أن تشارك في تقديم النظم التربوية للعمال، بالإضافة إلى مسئولياتها في نشر الوعي الوطنى بين صفوف أعضائها.

وعلى الجانب الآخر تعاني الدول النامية نقصاً في الموارد التى توفر فرص التربية والتعليم ذى الجودة العالية لدى الشعوب التى ينمو بها السن المدرسى بسرعة، والحل الجزئى لهذه المشكلة هو ترسيخ الإنفاق في مجال التعليم، والبحث عن موارد مالية إضافية جديدة من أجل التوسع في إنشاء المدارس وتحسين الجودة في التعليم، وهنا

يصبح مجتمع الأمة - بكافة تنظيماته وكياناته ومؤسساته- مطالباً بالإسهام في توفير التمويل اللازم وترشيد النفقات العلمية من أجل إشباع حاجات الأفراد والجماعات وتجهيز إعدادهم لسوق العمل، وإذا كانت الأسرة والمدرسة تعنيان بالنفقات التعليمية المباشرة لتحقيق أهداف التربية والتعليم، فإن تنظيمات اجتماعية ومهنية أخرى في المجتمع يجب أن تتفاعل معها وتعاون في تقديم خدمات تربوية ونفقات مالية إضافية لتحقيق الأهداف التربوية المرجوة للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع ومسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي المتلاحق.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها حكومات بعض الدول العربية لجأت هذه الحكومات إلى طلب العون والمساعدة من تنظيمات اجتماعية ومهنية عالمية والتي اتفقت حكوماتها- أي حكومات هذه التنظيمات العالمية- في القمة التي أطلق عليها (قمة الأرض) عام ١٩٩٢م على تخصيص (٦٧,٠%) من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول المتقدمة (G.N.P.) كمعونات مالية للإنفاق على تحسين التربية والتعليم في الدول الفقيرة، ومنذ عام ١٩٩٧م ونتيجة لظروف ترشيد الإنفاق في هذه الدول الكبرى، تم تخفيض هذه النسبة إلى الثلث (٣٣,٠%) من إجمالي الناتج القومي لكل منها، ونتيجة لهذا تأثر الإنفاق في مجال التربية والتعليم في الدول العربية والمتعلقة هذه المعونات المالية، فنقصت المعونات الدولية المقدمة من التنظيمات المجتمعية العالمية للدول الأفريقية -ومن بينها الدول العربية في هذه القارة- بمقدار (٣,٧) بليون دولار أمريكي<sup>(٤)</sup>.

كما لجأت حكومات الدول الفقيرة إلى التنظيمات المالية العالمية مثل البنك الدولي مطالبة بقروض لدعم الإنفاق في مجال التربية والتعليم، غير أن هذه القروض من البنك الدولي بدأت تتناقص سنوياً، فبعد أن كانت هذه القروض المقدمة من البنك الدولي لدعم الإنفاق التربوي في الدول الفقيرة تبلغ (٧١٣) مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً منذ عام ١٩٩١، أصبحت (٦٥٣) مليون دولار أمريكي سنوياً منذ

عام ١٩٩٨م، خصص منها (١١%) لدعم الإنفاق على التعليم في أفريقيا، بينما خصص (٣٣%) من إجمالي هذه القروض لدعم تمويل التربية والتعليم في أمريكا اللاتينية<sup>(٥)</sup>.

ورغم وجود العون من المنظمات الاجتماعية والمهنية الدولية للإنفاق على التربية والتعليم، استمرت الدول الملتقية لهذا العون تعاني من المشكلات التربوية، ويقدم (نويل ماكجين)<sup>(٦)</sup> مثلاً من أمريكا اللاتينية، حيث يرى أنها تلقت (١٢ بلون) دولار أمريكي، قدمت إليها من المنظمات الدولية كقروض ومعونات في العقد الأخير من القرن العشرين، ورغم ذلك فما زالت القضايا الكبرى في مجال التربية والتعليم بدون حل، وقدم (نويل ماكجين) تفسيره للنقل الواضح للعون الدولي في الإنفاق على التربية والتعليم في دول أمريكا اللاتينية، وهو أن الحكومات تستخدم هذا العون الدولي في تمويل التربية والتعليم بدلاً عن إنفاقها الخاص في هذا المجال، كما فشلت المشاريع التربوية التي تم تمويلها عن طريق القروض في الحصول على نتائج تربوية طيبة، كما حدث التكلفة المباشرة العالية من قدرة الدول على القيام بأنشطة تربوية أخرى أكثر أهمية، كما أن الاعتماد على المعونة من المنظمات الاجتماعية والمهنية الدولية في الإنفاق على التربية والتعليم ساهم في فشل تنمية القدرات المحلية اللازمة لتحسين أحوال التربية في هذه المجتمعات.

وقدم (أوبالي سيديري)<sup>(٧)</sup> تجربة بنجلاديش، وكيف أن البنك الدولي -باعتباره التنظيم الدولي المانح لدعم قضايا التعليم والتربية هناك أضر- بقطاع التعليم الأساسي في بنجلاديش، والذي كان يعمل بصورة جيدة قبل التطوير التربوي هناك.

وفي مصر ظهرت الدعوة إلى أنه يجب ألا تلغى الإعانات المالية المقدمة من المنظمات الاجتماعية والمهنية الدولية مسئولية المجتمع المصري والحكومة المصرية في الإنفاق على جوانب التربية والتعليم، لأن هناك خطراً محتملاً يتمثل في انتشار "مرض الاعتماد على تلقي الأموال من الغير"، ومن ثم قد تتوقف البرامج التربوية بمجرد



توقف المساعدات الدولية<sup>(٨)</sup>. ولعل هذا يفسر التباطؤ والتوقف النسبي عمن بناء مدارس وأسوار مدارس جديدة تم هدمها فعلاً خلال الأعوام الأخيرة من القرن العشرين بمجرد ضعف التدعيم الدولي في الإنفاق على شئون التربية والتعليم في مصر في هذه الفترة.

وقد تعالت الصيحات حول صناعة القرارات التعليمية وكيفية تنفيذها، ففسى الأغلب الأعم أن القرار التعليمى لا يستطيع القائمون على تنفيذه إبداء الرأى فيه ونقده بصوره واضحة، وإن نقده أو أبدوا رأياً فيه فإنه لا يؤخذ بكلامهم ولا يلتفت للملاحظاتهم. وهذا ترك الساحة التربوية في أمس الحاجة إلى رأى أفراد الأمة – من خلال تنظيماتها المجتمعية المتعددة- فيجب أن يُسمع كلامهم وتؤخذ آراؤهم بمجديفة كاملة. فكم من مرة اعترض القائمون على تنفيذ بعض القرارات الوزارية في مجال التربية والتعليم في مصر، فلم يلتفت إليهم، ولما أن نوقشت هذه القضايا التربوية على مستوى الأمة أصبح لها دويماً مسموعاً وتغيرت هذه القرارات مثل عودة الصف السادس الابتدائى، ثم التفكير فى العدول عن العودة، وتعديل نظام الامتحانات المتوازية التى رغب زارات التربية والتعليم العربية فى تجريبه فى بعض السنوات الدراسية. وهذا كله يدل صراحة على احتياجنا إلى نمط شراكة مجتمعية فعالة فى أمتنا العربية لتدعيم قضايانا التربوية المطروحة الآن للنقاش.

والآن، وأمام التحديات التى تفرضها العولمة، وخطورة المرحلة التى يمر بها العالم العربى، والتى تتسم بالعديد من هذه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها مما يؤثر على أمن العالم وسلامة البشر، تبرز مجموعة من الشروط التى تشكل فى مجملها توجهات عامة للدخول فى حوار وتعاون حضارى مثل ندية الحوار واعتماد المساواة بين الأطراف المتحاوره، وضرورة نقد الذات على مستوى الفرد أو الجماعة للارتقاء بمستوى الحوار وتفعيله، ونشر ثقافة الحوار وبث مفاهيمه وغرس مبادئه فى عقول أفراد المجتمع، وتوظيف أجهزة التنظيمات الاجتماعية لتحقيق

توجيهات هذا الحوار الحضارى<sup>(٩)</sup>

وفي ضوء ما سبق، فالتنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي مطالبة بتفعيل أدوارها وتجويد شراكها في مجالي التربية والتعليم، فهناك شكوى من الاستخدام غير الفعال لما يخص من إنفاقات في مجال التربية والتعليم، وهناك ضعف في البنيات المؤسسية الموكلة إليها أمور الإنفاق في هذا المجال، وهناك ضرورة في ترشيد الإنفاق التربوي، كما أن هناك ضرورة في البحث عن شراكة فاعلة بين التنظيمات المجتمعية من أجل أن يحدث تكامل للجهود بين كافة الكيانات والتنظيمات الاجتماعية والمهنية - الحكومية منها والأهلية والدولية - من أجل تحقيق هذا الترشيح المطلوب في الإنفاق على أمور التربية والتعليم في الوطن العربي.

ونتم هنا بتوضيح خارطة طريق عربية إسلامية لتحديد من خلالها أهم الإسهامات الضرورية التي ينبغي أن تقوم بها التنظيمات المجتمعية العربية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في دعم القضايا التربوية الهامة والتي تدور حول التنمية الثقافية وتنمية جوانب الالتزام والتنمية المهنية المنشودة بين الأفراد، إلى جانب ترشيح الإنفاق وتحقيق الانضباط في المؤسسات التربوية العربية، كما نأمل - من خلال خارطة الطريق العربية الإسلامية هذه - في توضيح مدى تعاون التنظيمات الاجتماعية والمهنية والشراكة القائمة بينها في المجتمع العربي، وهل هي فاعلة من أجل مواجهة هذه القضايا التربوية، وتحقيق هذا الأمل من خلال مقارنة إسهامات هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية في الوطن العربي بمثيلاً في بعض الدول المتقدمة، وبعض الخبرات الدولية الأخرى، وكيف تحدث الشراكة بين التنظيمات المجتمعية والمهنية في العالم المعاصر من أجل دعم القضايا التربوية المعاصرة، وبما يفرض خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية في تحديد تصور لنمط شراكة فاعلة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية - وعلى الأخص الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية العربية في دعم قضايا التربية في المجتمع العربي. فالخطاب

السياسى فى الوطن العربى الآن يؤكد على الدوام عن أزمة يعانها النظام التعليمى العربى، ويدعو الجميع للشراكة الجادة مع وزارات التربية والتعليم من أجل النهوض بأمور التربية والتعليم ومواجهة قضاياها الملحة فى المجتمعات العربية.

## ٢- الشراكة المجتمعية وضرورتها المعاصرة:

إن التغيرات الناشئة عن التقدم العلمى وتطبيقاته التكنولوجية، وما يصاحبه من قابلية الفرد والجماعة لإدراك المنجزات الحضارية هذا التقدم يستلزم بالضرورة أدواراً لكافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى بناء شخصيات أبناء الأمة وتكوينهم ثقافياً ومهنياً، وهذه الأدوار يجب توضيحها وتجديدها من وقت لآخر فى ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه أى مجتمع. وطالما أن الحياة من حولنا فى تغير مستمر، فلا بد من تنمية ثقافية لشبابنا، وبناءً عليه فإن كافة التنظيمات التعليمية والاجتماعية والمهنية أدواراً ثنائية الأبعاد -كما يراها (أحمد المهدي عبد الحليم)<sup>(١١)</sup> - من حيث حماية الثقافة السائدة فى المجتمع وتقديمها بشكل يناسب إمكانات الأفراد، وأيضاً صنع (تنمية) ثقافة أفضل وأكثر ملاءمة فى ضوء الواقع المعاصر والتحديات المستقبلية.

وقد أظهرت بعض الدراسات العلمية أن من بين مسببات مشكلات التنمية فى الدول النامية غياب التنمية الثقافية، فبرى (ديكسون) (Dickson)<sup>(١٢)</sup> أن غياب التنمية الثقافية فى جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٠ ضاعف من المشكلات الاقتصادية والسياسية وتداعيات التفرقة العنصرية هناك آنذاك، ومن هنا كالت فكرة التنمية الثقافية فى جنوب أفريقيا مدخلاً رئيساً فى مواجهة مشكلات التنمية، وقد ساهمت التنمية الثقافية وما صاحبها من تجديدات تربية فى هذا المجتمع جياً إلى جنب مع النضال السياسى فى التطور الاجتماعى والتحرر السياسى فى هذا المجتمع الإفريقسى. وفى دراسة (جىروكسى) (Giroux)<sup>(١٣)</sup> طرحت إشكالية كيف نستعصر أطفالنا لكي يصبحوا أعضاء منتجين فى مجتمع ديمقراطى يحترم التباينات الثقافية، ومن ثم نادى هذه

الدراسة بتسمية ثقافية يتقبل من خلالها أفراد المجتمع بعضهم البعض من خلال تقبلهم التباينات الثقافية الممكنة دون الخضوع لهيمنة ثقافة معينة، وإذا استطاعت التنظيمات التربوية الممتدة خارج المدرسة أن تقود إلى تنمية ثقافية فاعلة، وأن تصون في الوقت نفسه الثوابت الضابطة من الثقافة، فإنها تقود حتماً إلى التطور والتقدم في المجتمع.

فالثقافة، ومن ثم التنمية الثقافية، إنما يغذيها ويحفظ لها الحيوية والاستقرار والازدهار أن تتنوع العناصر المغذية لها... أن تعدد الآراء وتختلف الأفكار وتباين وجهات النظر<sup>(١٣)</sup>.

كما نعيش اليوم في مجتمعات تعتمد- وبشكل متعاظم- على التكنولوجيا المتقدمة، وذلك أمر من شأنه أن يغير من النظرة إلى مسألة الالتزام، ودور التنظيمات الاجتماعية والمهنية في تنمية جوانبه، وإذا كانت التربية هي الأساس الأول في تكوين الفرد، فإن إكساب هذا الفرد جوارب الالتزام تصبح مسئوليات رئيسة لتنظيمات المجتمع الأخرى. لكن على الجانب الآخر هناك أزمة في التزام أفراد المجتمعات بالمهام الموكلة إليهم، وبدأ غياب (ميثاق أخلاقي) يلتزم به أفراد المجتمع، وبدأت تنظيمات اجتماعية ومهنية تتحدث عن سمة أخلاقية، ومحارب هذا الشيء تنظيمات اجتماعية ومهنية أخرى، وبدأ المجتمع يفقد قيم النظام والانضباط، والتعاون بين الأفراد، وانخفاض الحماس في الأداء، وفي هذا الأمر خطورة بالغة على الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

وقد أشارت دراسة (هاني عبد الستار فرج)<sup>(١٤)</sup> إلى أنه إذا توافرت لإنسان المهارة والموهبة دون أن يتمتع بالالتزام فإنه قد يصبح خطراً على المجتمع، وفي المقابل فحين يتمتع المرء بالالتزام ولكن تعوزه المهارة فإنه يصبح عديم الفائدة، كما أن الإنسان الذي يتمتع بكل من المهارة والالتزام لا يمكن أن يكون "الأخطر" على الإطلاق، كما في حالة الإنسان "المتعصب". وهكذا يمكن القول بأهمية إسهامات التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة المعاصر من أجل تدعيم وإعمال

”الالزام“ لبلوغ وتحقيق الغاية المنشودة من تشكيل ضمير القرد وضمير الأمة وتحقيق التقدم والرخاء.

وكما سبق القول فإن تحقيق التقدم والرخاء يحتاج إلى مهارات مهنية متجددة بجانب إعمال جوانب الإلزام في الأداء، ويستلزم تحقيق هذا الأمر تنمية مهنية مستمرة للعاملين في سوق العمل لأى مجتمع، فالتنمية المهنية هؤلاء الأفراد من القوى البشرية المنتجة تعتبر ضرورة يتطلبها إصلاح اقتصاديات المجتمع، ولعل من أهم الأسباب التي جعلت من هذه التنمية المهنية للعاملين في قطاعات الإنتاجية المختلفة مطلباً ملحاً وضرورة من ضرورات التقدم هي التغيرات والتطورات التي حدثت في البنية المعرفية وتقنيات الإنتاج وطرائقه المختلفة، إلى جانب تعدد أساليب ونظم الإنتاجية في أسواق اقتصادية حرة في شتى ميادين الأنشطة المجتمعية.

ونتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في أسواق العمل تظهر سلسلة من الأعمال والتي تتطلب مهارات مهنية معينة وتعرض أعمال ومهن أخرى للانقراض أو تناقص أهميتها ونسب تواجدها في سوق العمل ومثل هذا التغير في سلسلة الأعمال والمهن المتواجدة في سوق العمل تستلزم تجاوزاً ملاماً من كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية لتلبية هذه الحاجات الحيوية من التنمية المهنية الفعالة والمستمرة، حيث التقدم التقني ومهاراته المتجددة سوف يهيمن على مهارات سوق العمل لسنوات طويلة قادمة.

وفي هذا المجال ظهرت توجهات تدعو إلى شراكة فاعلة بين مؤسسات الإعداد للعمل والتنظيمات المهنية القائمة من أجل ضمان تنمية مهنية مستمرة بين أفراد القوى البشرية العاملة، حيث يتوجه التقدر إلى المؤسسات التربوية على أنها لا تعد القوى البشرية الملائمة لسوق العمل بما يتطلبه من المعارف والمهارات والدرايات اللازمة لمختلف الأنشطة الإنتاجية<sup>(١٥)</sup>. ومن ثم ينبغي وجود شراكة بين كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أجل توفير تعليم له مغزى، ويتطابق مع مواقف الحياة المعاصرة

ومع تغيراتها التكنولوجية المتسارعة.

وقد أشارت تقارير دولية<sup>(١٦)</sup> إلى أن كثيراً من المؤسسات التربوية في العالم تفقر إلى القدرة على إكساب الشباب المهارات التي تؤهلهم لدخول سوق الإنتاجية، وحتى المؤسسات التدريبية أخفقت في تدريبهم على المهارات المختلفة للعمل بالمستقبل وبالمقدرة على استخدام هذه المهارات التدريبية للتأقلم مع الأعمال المستجدة نظراً لمحدودية مصادر التعلم والتكنولوجيا المختلفة التي تؤهل الشباب لواقع حركة العمالة والعمل في المجتمعات المعاصرة.

ولقد ضعفت مسؤوليات المؤسسات التربوية النظامية وعجزت عن تقديم الخدمات التعليمية الفاعلة للمواطنين، وبدأت الآراء تنادى بتحمل كافة المنظمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع المسؤولية، خاصة وأن هناك أزمات إنفاق في مجال التعليم. ومن أجل مواجهة هذا الأمر ظهرت دعوات لترشيد الإنفاقات التعليمية، وضرورة وجود شراكة ما بين الحكومات وبقية المنظمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والكيانات العمالية والقطاعات الخيرية وغيرها من أجل التوصل إلى وضع أقرب إلى العدالة والمساواة بين الدول وأفرادها في استفادتهم من جواهر التربية والتعليم في المجتمع.

وهكذا انتهى العصر الذي كانت فيه القضايا التربوية تخص مؤسسات تربوية نظامية يعنيها، وازدادت شراكة المنظمات الاجتماعية والمهنية في تدعيم هذه القضايا التربوية والتحرك لحل مشكلاتها، ففي المجتمعات الديمقراطية التي تعتمد على الانتخابات الحرة في الوصول إلى المناصب السياسية تكون الأولوية القصوى لجماعات الناخبين ولراغبي الوصول إلى السلطة الاهتمام بالتربية والتعليم والإنفاق عليهما وإعادة توزيع الموارد المالية بين المناطق المختلفة في المجتمع لتحقيق العدالة في الإنفاق ورفع أداء الجودة في العملية التعليمية.

وقد أوضح (محمد متولى غنيمه)<sup>(١٧)</sup> بعض الرؤى التى أظهرت ملامح أزمة فى تمويل التعليم منها زيادة نصيب الطالب من الإنفاق التعليمى، إلى جانب مشكلة التمويل والإنفاق بالعملة المحلية والعملة الدولية (الدولار) وغياب ملامح الإنفاق الحقيقى فى مجال التعليم فى أغلب الدول العربية، وندرة برامج التدريب وكلفتها وحساب العائد منها، ونقص إعداد المديرين التربويين الذين يتكون الدرايات الكافية فى حسابات الكلفة والعائد من هذه البرامج التدريبية، إلى جانب تكييف العمالة والمدرّس التربوى (الرسوب والتسرب) وعدم الاستفادة المثلى من القروض والمعونات الخارجية. ويتطلب هذا الأمر تعاون كافة المنظمات الاجتماعية، فإزمة تمويل التعليم تخص المجتمع وتنظيماته المجتمعية.

وقد ظهرت توجهات فى ترشيد الإنفاق فى مجال التربية والتعليم تدور حول احتمالية أن يذهب التعليم إلى السوق، وفى هذا المجال تساءل (هيرت)<sup>(١٨)</sup> هل سيذهب التعليم إلى السوق: *Will Education go to Market* تحت ضغط ترشيد الإنفاق. ويحيى (هيرت) بأن الوقت قد حان للتعليم خارج المدرسة، ومن سوفر خدمات تربوية أكثر حداثة وأقل كلفة سيسيطر على السوق التربوى، وفى مثل هذا الوضع فإن احتكار الصفوة الحاكمة لتحديد أهداف التربية والتعليم والمسئولية عن النفقات ستحسر، وسوف يتضخم الدور الذى سيقوم به المدارس، وفى مجال ترشيد الإنفاق فسوف يكون هناك أماكن غير المدارس والفصول الدراسية تستطيع توفير المجال للقاء المعلم والدارس، وهناك مصادر أخرى غير الكتب الدراسية الرسمية ستوفر الفرص لتوسيع قاعدة المعارف والمهارات، ولسن تعمق المسافات الجغرافية اللقاءات الذهنية بين المعلم والمعلم.

وسوف تتزايد دعوات ترشيد الإنفاق وتحقيق الانضباط المالى والاهتمام بالخدمات التربوية الأساسية فى المستقبل القريب، وسوف تتزايد الشراكة بين المنظمات الاجتماعية والمهنية فى تحمل الأعباء فى مجال التعليم، فإعداد الطلاب

ورعايتهم مسئولية تربوية مشتركة بين الأسرة والمدرسة وكافة كيانات مجتمع الأمة، ولا يمكن تغيب أى من هذه التنظيمات المجتمعية في الشراكة الفعالة في قضايا التربية والتعليم والوصول بالتعلمين إلى مستوى الجودة.

ولكن الواقع يشير - كما حددته دراسة (نادية عبد المنعم)<sup>(١٩)</sup> - إلى عزلة المؤسسات التعليمية العربية في علاقاتها بالتنظيمات المجتمعية الأخرى في سائر أنشطة التعليم والتدريب، سواء في الصناعة أو في التجارة أو غيرها، وفي هذا الأمر خسارة مجتمعية لما يتوافر لهذه التنظيمات من خبرات ومعارف ومهارات نحو واقع الحياة والعمل. ومن ثم فإن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في مجتمع الأمة يجب أن تشارك في إشباع حاجات أفرادها الثقافية والمهنية، وأن تسهم في إكسابهم معارف علمية جديدة وأساليب تكنولوجية متقدمة في الإنتاج.

وفي مواجهة هذه الاحتياجات الثقافية والمهنية لأفراد مجتمع الأمة في الوطن العربي وقصور التمويل للتعليم النظامي كان من الضروري البحث عن خارطة طريق عربية إسلامية توضح إسهامات التنظيمات الاجتماعية والمهنية - مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية - في تدعيم مواجهة هذه الاحتياجات وغيرها من القضايا التربوية الملحة، ومن هنا لبع الإحساس بوضع خارطة طريق عربية إسلامية تعمل على تفعيل الشراكة بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية بصورة تساعد على مواجهة هذه القضايا التربوية المطروحة، ومن ثم يتكامل عمل هذه التنظيمات المجتمعية - كمؤسسات تربوية غير نظامية - مع عمل المؤسسات التربوية النظامية، كالمدارس والجامعات، في تدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة، فلا أحد يستطيع أن ينكر نسب القطاعات البشرية العريضة والتي تبلغ الملايين المتمثلة للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية العربية، وما يمكن أن تؤديه هذه القطاعات البشرية العريضة من دعم لقضايا التربية إذا ما توافرت شراكة مجتمعية فاعلة تضم التنظيمات المجتمعية العربية، ويسود بين أفرادها ثقة متبادلة واحترام



الكائنات لبعضها البعض، إلى جانب توافر درجات من الالتزام نحو تدعيم هذه القضايا التربوية.

ولكن أهمية خارطة الطريق العربية والمطروحة في هذا الكتاب وضرورتها حول تفعيل الشراكة المجتمعية في دعم القضايا التربوية المعاصرة، من خلال المنطلقات الفكرية التالية:

- تتكاتف جهود المؤسسات التربوية المختلفة- النظامية منها وغير النظامية- في إعداد الإنسان الواعي بمشكلات مجتمعه، المدرك لظروفها والمشكلات السق يواجهها، وما يتهدد مجتمعه من أخطار، والقادر على المساهمة الإيجابية في التغلب على هذه المشكلات والحد من تلك الأخطار، بل وفي تحسين ظروف بيئته والمحافظة عليها، ومن هذا المنطلق تسهم التنظيمات الاجتماعية المختلفة في مناقشة مشكلات التربية والتعليم في الوطن العربي، وتطرح الحلول المناسبة وتوجه أفراد المجتمع للمساهمة في حل هذه المشكلات. كما يمكن أن تسهم هذه التنظيمات الاجتماعية في تثقيف أفراد المجتمع في جميع المجالات، وهذه التنظيمات الاجتماعية لا تعمل منعزلة عن بعضها البعض - أو هكذا ينبغي أن يكون - بحيث يكمل بعضها البعض، ويؤثر بعضها في البعض الآخر، أي تكون هذه التنظيمات المهنية في شراكة من أجل الاهتمام بالإنسان: تربيته وتعليمه وتثقيفه. وبناءً عليه فالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية- كتظيمات اجتماعية- إضافة إلى النقابات المهنية والعمالية- كتظيمات مهنية- مطالبة بالإسهام في تنمية الإنسان وثقافته، ودرجات التزامه إلى أقصى حد ممكن. وتأتي هذه الخارطة لتوضح إسهامات تلك التنظيمات الاجتماعية والمهنية في دعم القضايا التربوية المطروحة للنقاش والبحث، مع ضرورة تحديد جوانب القوة في هذه الإسهامات وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجته.

• الحزب الوطني الديمقراطي هو الحزب الحاكم في جمهورية مصر العربية، وقد طرح أخيراً مجموعة من المبادئ وأنشأ أمانة للسياسات في مؤتمره الثامن في أغسطس ٢٠٠٢م بشأن تطوير أداء الحزب الوطني وبرامجه الخيرية في مواجهة مشكلاته القومية، وتعد هذه الخارطة هامة لأمانة السياسات على وجه الخصوص لأنها - كما أعلن في هذا المؤتمر القومي - العقل المفكر للحزب في ممارساته العملية، فمن خلالها تتحدد الأدوار والتوجهات تجاه أهم قضايا التعليم المعاصرة في المجتمع المصري، وعلى الحزب الوطني الديمقراطي أن يضع برنامجاً الحزبي مراعيًا أن يساير الحياة والتطورات والقضايا الاجتماعية الملحة، مع المحافظة على المبادئ الأساسية من الالتزام في المجتمع، فالحزب الوطني الديمقراطي - كتتظيم اجتماعي- يمكن أن يقوم بدور هام وفعال في مجال التربية والتعليم، خصوصاً أنه يمتلك وسائط اتصال فعالة وله دور مؤثر في رسم السياسة المجتمعية المصرية بصفة عامة، والسياسة العلمية على وجه الخصوص، ولا بد من التسليم بقاعدة الخلاف في وجهات النظر بين الحزب الوطني الديمقراطي وغيره من الأحزاب السياسية في مصر، وقد يكون هذا المسلك الحزبي دافعاً لبقية الأحزاب السياسية في الوطن العربي لتسير في هذا التوجه.

• تتطلب مصلحة الأمة أن تبارى الأحزاب السياسية في المجتمع العربي، وتنقش أفكارها من أجل الوصول إلى برنامج تعليمي فعال يواجه مشكلات هذه الأمة، ومن ثم يجب تمكين الأحزاب السياسية المعارضة من طرح أفكارها التربوية على الأمة- أفراداً وجماعات- من أجل الوصول إلى أفضل الحلول لمواجهة هذه المشكلات التربوية المطروحة. ومن ثم تسيد مصلحة الأمة على مصلحة الأفراد، فمصلحة الوطن ليست حكراً على أى حزب سياسى، وليست حكراً على أى جماعة داخل الوطن، خاصة في غيبة الحرية الحقيقية. ومن ثم تنطلق هذه الخارطة في الطريق من مسلمة أن توفير مناخ أكثر حرية للأحزاب السياسية وللنقابات

المهنية والعمالية وللجمعيات الأهلية وللقطاعات الخيرية تؤدي إلى شراكة مجتمعية فعالة في تدعيم القضايا التربوية المطروحة. فلو توفر مناخ أكثر حرية وكرامة للمواطن لسادت روح "مجمع الأمة الواحدة" الذي تحكمه روح الخير والتكافل، ولتميزت كافة القطاعات الخيرية ومؤسسات الأمة كالأوقاف ومؤسسات العلماء ومؤسسات الحسبة، وتبارت فيما بينها في تطبيق النصوص الإسلامية من أجل فعل الخير للوطن وللمواطن على حد سواء.

• أشارت تقارير التنمية البشرية في الوطن العربي إلى ظهور النقابات المهنية والعمالية في النظام السياسي والاجتماعي العربي كجماعات ضغط اجتماعي وتقال في المجتمع العربي، وتحتل هذه الضغوط في كثافة الاتصالات بالقيادات الحكومية على أعلى مستوياتها، إلى جانب تنوع هذه القضايا التي تبدي هذه الجماعات مواقفها بخصوصها<sup>(٢٠)</sup>. ويمكن هنا، وفي هذا الكتاب، ومن خلال خارطة الطريق المطروحة فيه توضيح الإسهامات الضرورية التي ينبغي على هذه النقابات المهنية والعمالية القيام بها لدعم قضايا التربية في الوطن العربي.

• من القضايا المهمة المطروحة على الساحة العربية الآن قضية تنشيط وتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مجالات التنمية بشكل عام، وفي مجال التعليم بشكل خاص، لأن التطورات التي يشهدها العالم اليوم تتطلب إعادة تنظيم مؤسسات مجتمع الأمة، ولأن تتابع المتغيرات وتداخل القضايا وتقليل الفارق الزمني بين مشاكل تطرح نفسها وقرارات تستجيب لها، أصبحت تفرض علينا الآن تنظيماً مؤسسياً كأقندر وأكفأ ما يكون التنظيم المؤسسي<sup>(٢١)</sup>.

• أتاحت برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية للقطاع الخيري فرص الشراكة في التنمية، فالقطاع الخيري ينظر إليه الآن على أنه شريك وعلى قدم المساواة في التنمية مع الدولة، الأمر الذي يفرض عليه أعباء أخرى في الجوانب الاجتماعية كمكمل لدور الدولة في هذا المجال، حيث لا يقل دوره في المجال

التعليمي أهمية عن دوره في المجال الاقتصادي، كما أن ساحة مجتمع الأمة في الوطن العربي تشهد بزوغ دور النقابات المهنية والعمالية، مما يتطلب منها أن تلعب الدور الفاعل وتسهم في التأثير على صنع القرار وفي غرس قيم الالتزام وروح العمل الجماعي، وهنا تظهر الحاجة إلى نقاط توازن في إطار شراكة مجتمعية فعالة<sup>(٢٢)</sup>.

- أظهرت نتائج مؤتمر التربية الدولية<sup>(٢٣)</sup> الذي عقد في (داكار) بالسنتغال عام ٢٠٠٠م أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تدعيم قضايا التعليم، وتوصل المؤتمر إلى تحديد أهم الجهود التعليمية التي يمكن أن تشارك فيها المنظمات المجتمعية التربوية غير النظامية ومنها تحويل إقامة المدارس، والمشاركة في مشروعات محاربة الأمية في المجتمعات الفقيرة، وتأتي هذه النتائج متناغمة مع تقارير البنك الدولي وتوصياته<sup>(٢٤)</sup> حول ضرورة تفعيل أدوار المنظمات المجتمعية في تدعيم الإنفاق على التعليم، فأى تمهينات في نوعية التعليم لا تأتي إلا عن طريق إشراف الآباء والجمعيات الأهلية والمنظمات المحلية في قضايا التعليم، وتأتي الرؤية في خارطة الطريق الحالية حول تفعيل الشراكة بين المنظمات الاجتماعية والمهنية العربية في دعم قضايا التعليم المعاصرة لتلبي هذه التوصية.
- من أجل تحقيق مبادئ (التعليم من أجل الجميع) ترى منظمة اليونسيف ضرورة تعبئة مشاعر أفراد المجتمع تجاه القضايا التربوية، ويتفق هذا الترجمة مع التوجهات العامة التي تنادي بإعطاء المزيد من السلطة والمسئولية والتصرف في الموارد لوحدة الإدارات اللامركزية مثل وحدات الحى وبلدان التنمية القروية تمهيداً لتوجيه هذه الموارد إلى أولئك التلاميذ والعائلات والمدارس التي تحتاج إلى أكبر قدر من المساندة المالية ضماناً لتحقيق أقصى فعالية من التعليم<sup>(٢٥)</sup>. وتسهم الدراسة الحالية في تنمية المشاركات المجتمعية في قضايا التعليم المطروحة الآن في الوطن العربي.

• تؤكد الخبرة الأمريكية - كما يراها (سعيد إسماعيل علي)<sup>(٢٦)</sup> - على المسؤولية الاجتماعية لرأس المال الفردي، فالتعلم من وجهة نظر الخبرة الأمريكية جهد خاص يقوم به الأفراد والهيئات والجمعيات الأهلية دون سوء استغلال التعليم كمشروع تجارى، والتشريعات الأمريكية توجه أصحاب الأموال إلى التبرع للمشروعات الخيرية والاجتماعية خاصة في التعليم والصحة، وكل أموال التبرعات لهذه المجالات تسقط من الضرائب، وضريبة الأيلولة في أمريكا تقارب (٤٠%) من جملة الثروة التى يتركها الأغنياء، ولذلك فإنهم يتجهون إلى إنشاء مشروعات ذات نفع عام تحمل أسماءهم وتخلد ذكراهم، ولا يقتصر ذلك على الأفراد فقط، ولكن المؤسسات والشركات أيضاً. واجتمع العربي في أمس الحاجة إلى هذه الخبرة العالمية المعاصرة في دعم القضايا التربوية، رغم أن هذه الخبرة قديمة في الوطن العربي طوال تاريخها، فالمستقرى لتاريخ التعليم في معظم البلدان العربية يجد أن القاعدة كانت أن يكون التعليم مسئولية أبناء الأمة بالدرجة الأولى، وأن الاستثناء هو أن تكون الدولة هى المسؤولة، فمؤسسات التربية والتعليم كانت المسجد والكتاب والمدرسة، وكان منشئ هذه المؤسسات أفراداً، وكان منشئ هذه المؤسسات يخصصون لها دخلاً ثابتاً من المال يتفق عليها عمن طريق نظام "الوقف"، ساعد هذا النظام على دعم التعليم آنذاك<sup>(٢٧)</sup>. وبناءً عليه يجب إعادة النظر في تفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية والتنظيمات غير الحكومية لتصبح مصدرًا هاماً من مصادر دعم القضايا التربوية، بحيث تعبد هذه الجهود الشعبية عن التفكير في المكاسب الربحية، وأن يكون مقصدها هو تقديم خدمات تعليمية ذات جودة من خلال إنشاء المدارس الأهلية الخاصة للبنين والبنات، وهذا ما ستوضحه خارطة الطريق العربية في هذا المجال.

### ٣- مصطلحات مفتاحية للدلالة من الشراكة المجتمعية وأطرافها المدنية الفاعلة:

بداية يرجع أصل كلمة (الشراكة) في اللغة إلى كلمة (شِرْكٌ) (بكسر أولها وسكون ثانيها) وهى تعنى النصب<sup>(٢٨)</sup>، ومن ثم فإن الشراكة والشرك، والشركة بمعنى سواء وهى تعنى مخالطة الشريكين في البيع والميراث وخلافه.

وقد ورد في (مختار الصحاح)<sup>(٢٩)</sup> أن جمع كلمة (شِرْكٌ) هى شركاء وأشراك مثل شريف وشرفاء وأشراف، ومن ثم فالشراكة تعنى التشارك.

وجاء في (القاموس المحيط)<sup>(٣٠)</sup> أن الشراكة بمعنى قد اشتركا وتشاركا وشارك أحدهما الآخر وجمعها شراك في البيع والميراث.

ورود في (لسان العرب)<sup>(٣١)</sup> أن التشارك يعنى المشاركة في الغنمة، والشريك هو المشارك، وشاركت فلاناً بمعنى صرت شريكه. وشريك وأشراك كما يقال نصر وأنصار، والأشراك جمع الشِرْك وهو النصب وشركاء بمعنى مستوون في الشيء، وطريق مشترك أى طريق يستوى فيه الناس.

وجاء في (المعجم الوسيط)<sup>(٣٢)</sup> أن (شِرْكَةً) أى جعل لكل منهما نصيب فيه، فهو شريك، (وأشركه) في أمره بمعنى أدخله فيه، وشاركه بمعنى كان شريكه، ويقال فلان يشارك في علم كذا أى له نصيب منه، وشِرْكٌ بينهم أى جعلهم شركاء، وتشاركا اشتركا، والشراكة بهذا المعنى تعنى عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك. ويقال في المصاهرة رغبت في شرككم وصهركم أى مشاركتكم في النسب وقد شركه في الأمر إذا دخل معه فيه وأشرك فلان فلاناً إذا أدخله مع نفسه فيه.

وفي الاصطلاح فإن مفهوم (الشراكة) يعنى أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، فالشراكة في دراستنا هذه (*Partnership*) تعنى تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلى والقطاع الخيرى على المستوى القومى أو الإقليمى في مواجهة أى مشكلة من خلال اتصال فعال (*Effective*)

*Communication* للوصول إلى اتفاق، مع تعاون (*Cooperation*) للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواءً أكان هذا الأمر ملزماً بعقد (مشاركة رسمية)، أو تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية). وتأتي المشاركة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق (*Coordination*)، وصولاً إلى المشاركة الفعالة (*Effective Participation*) في التنفيذ الفعلي في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة.

ومن ثم فإن الشراكة تعني تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولاً إلى بناء علاقات تعاونية متضمنة محادثات تأملية (*Reflective Conversations*) يشارك فيها الشركاء في مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها، والمساعدة وتعزيز الثقة والقناعة والخفر والممارسات التعاونية والمتبادلة بين الشركاء (*Reflective Practice*)<sup>(٣٣)</sup> تعريضاً لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء، إلى جانب الإسهامات المتبادلة التي تسمح بالتجديد والتحديث في الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها.

هذا ومجتمع الأمة يشتمل على مجموعة واسعة من المنظمات الاجتماعية والمهنية، وهذه المنظمات المجتمعية تحوى على تشكيلة من الكيانات الرسمية وغير الرسمية ابتداءً من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية، كالوقف ومؤسسات الحسبة، وانتهاءً بالتجمعات العمالية والحرفية والعرف التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والزراعية والنوادي ومراكز الشباب ودور الثقافة وغيرها كثير<sup>(٣٤)</sup>.

ولقد يكون من الملائم أن نشير إلى أننا نستخدم اصطلاح "مجمع الأمة" في خارطة الطريق هنا لنشير به إلى ما يطلق عليه أحياناً "المجتمع المدني"، فمصطلح "المجتمع المدني" له تداعياته الفكرية والثقافية في المجتمعات الغربية، والذي يقابله في الثقافة الإسلامية "مجمع الأمة" الذي تحكمه روح الأمة الواحدة القائمة على الخير

والتكافل. كما فضلنا استخدام تعبير "القطاع الخيري" بدلاً مما يطلق عليه أحياناً "القطاع الأهلي" لأنه أكثر مناسبة لثقافة الأمة العربية ولتوساقتها الخيرية.

والشراكة في مجتمع الأمة العربية أو ما يطلق عليها هنا - في هذه الخارطة في الطريق - (الشراكة المجتمعية) تعتبر أكثر اتساعاً من المشاركة، حيث يتقاسم فيه الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسؤوليات والمصالح المتبادلة وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين المنظمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة التي تستنفر جهود كافة المنظمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في دعم قضاياها المطروحة.

ومن بين المنظمات المجتمعية العربية التي يمكن تفعيل الشراكة المجتمعية من خلالها، والتي نتم بها خارطة الطريق الحالية لإبراز جهودها في دعم القضايا التربوية المطروحة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، ونعرض لمفاهيمها في السطور التالية.

#### ١ - الأحزاب السياسية:

الحزب السياسي هو تنظيم اجتماعي يقوم بدور الوسيط بين الجهاز الحكومي وأفراد المجتمع من مختلف الطبقات الاجتماعية<sup>(٣٥)</sup>، ويرى "وور" (Ware)<sup>(٣٦)</sup> أن الحزب السياسي هو تنظيم اجتماعي ذو نشاط منظم ومستمر داخل المجتمع الأكبر، هذا التنظيم له أهداف عامة يعمل على تحقيقها من أجل الوصول إلى سلطة الحكم، إلى جانب تحقيق أكبر قدر من الرفاهية والتقدم للأفراد والمجتمع في ضوء السبرامج الحزبية التي يعتنقها أفراد هذا التنظيم.



ويرى (أحمد حسين الصغير)<sup>(٣٧)</sup> أن كلمة "الحزب" تدل على الجمع من الناس، وكلمة "السياسي" مأخوذة من السياسة وفعلها "يسوس" أى يروض ويقوم على الشئ، وبناءً عليه فالحزب السياسى يعنى مجموعة منظمة من الناس تعتق أفكاراً محددة ترى أنها تحقق لهم إشباع حاجاتهم المختلفة.

وقد أوضح (فصل الراوى وفاعى)<sup>(٣٨)</sup> أن الوظيفة الرئيسة للأحزاب السياسية هي وظيفة سياسية، حيث إن الهدف الأكبر لدى أى حزب سياسى هو الوصول إلى السلطة وتولى مقاليد الحكم.

وبناءً عليه فإن الحزب السياسى هو "تنظيم اجتماعى" يضم جماعة من الأفراد المجتمع الواحد، توجههم قيادة واحدة، هذا التنظيم يعتق أفكاراً وسياسات محددة المعالم يؤمن بها ويدافع عنها أفراد هذا التنظيم، ويعمل على بلورتها فى صورة برنامج حزبي له أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية تسعى إلى الخير العام ورواهاية الأفراد من خلال الوصول إلى السلطة والحكم وتطبيق هذا البرنامج وهذه الأهداف فى الواقع.

وفى المجتمعات الإنسانية توجد عدة أنماط من الأحزاب السياسية، فهناك من الدول ما يأخذ بنظام الحزب السياسى الواحد، كدولة الصين على سبيل المثال، حيث يجمع الحزب الشيوعى فى قبضته السلطة التنفيذية والتشريعية وإدارة البلاد، كما يقوم بمهمة التنقيف السياسى لجميع أفراد المجتمع الصينى<sup>(٣٩)</sup>.

وفى الدول الأكثر ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تنابذ السلطة بين حزبين كبيرين، ففي المجتمع الأمريكى يوجد حزبان كبيران هما الحزب الجمهورى (الذى يتولى السلطة الآن) والحزب الديمقراطى. وفى المملكة المتحدة يوجد حزبان كبيران هما حزب المحافظين وحزب العمال (الذى يتولى السلطة حالياً)، حيث يصل أحدهما إلى الحكم، وهو الحزب الذى يحصل على الأغلبية البرلمانية، ويقوم بتشكيل الوزارة بمفرده، بينما يمثل الحزب الآخر المعارضة<sup>(٤٠)</sup>.

وتأخذ بعض الدول الأوروبية وبعض الدول النامية بنظام التعدد الحزبي، حيث تعدد الأحزاب السياسية ويزيد عددها عن حزبين، وحجة هذه الدول أنه ما دام الحكم للشعب فإن لكل جماعة منه أن تعتق ما تشاء من الآراء وأن تدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها السياسية، وأن تحاول كسب أصوات الناخبين لكي تصل إلى مقاعد الحكم<sup>(١)</sup>.

ولى جمهورية مصر العربية حدد القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧م مفهوم الحزب السياسي في مادته الثانية بأنه "كل جماعة أو منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون، وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، والعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم".

ومنذ عام ١٩٧٧م وحتى الآن والمجتمع المصرى يمر بتجربة التعددية الحزبية. ورغم وجود سبعة عشر حزباً سياسياً في الميدان السياسى في المجتمع المصرى في الوقت الراهن، إلا أن الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تأسس منذ أغسطس ١٩٧٨ يعتبر هو حزب جهاز الدولة، فهو الحزب الحاكم منذ تأسيسه وحتى الآن، وينظر إليه على أنه الوريث لثورة ١٩٥٢م بكافة المراحل التى مرت بها، ومن ثم يمثل الحزب الوطنى الديمقراطى في مصر الامتداد الطبيعى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى والذى ورث الحزب مقاربه وأمواله وأغلب أعضائه.

ورغم وجود السبعة عشر حزباً في الساحة السياسية في مصر، إلا أن الحزب الوطنى الديمقراطى هو الحزب الأكثر جماهيرية، على الأقل في المستوى الرسمى، وبناءً على نتائج الانتخابات المتكررة منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن. وقد بدأ الحزب الوطنى الديمقراطى في مصر ومنذ أغسطس ٢٠٠٢م وأثناء مؤتمره القومى الثامن في تطوير أدائه السياسى ليتحول تدريجياً من حزب الحكومة إلى حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى، أى يصبح تنظيمًا اجتماعيًا حاكمًا وسط الجماهير المصرية.

**ب- النقابات المهنية والعمالية:**

تعرف النقابة المهنية والعمالية بأنها منظمة تتكون بطريقة جماعية من خلال أفراد عاملين في مهنة محددة أو عمل محدد، حيث تتولى هذه المنظمة الدفاع عن مصالح من ينتمون لهذه المهنة المحددة أو العمل المحدد، وتعبر عن إرادتهم<sup>(٤٦)</sup>.

كما تعرف النقابة المهنية بأنها تنظيم اجتماعي داخل سلسلة من المهن والأعمال في سوق العمل، حيث يعمل هذا التنظيم الاجتماعي لصالح الأفراد الذين يعملون داخل هذه المهن أو هذه الأعمال في الأمور التي يتعلز على العضو القيام بها بمفرده<sup>(٤٧)</sup>.

ويرى (عماد الدين حسن)<sup>(٤٨)</sup> في مفهوم النقابات المهنية والعمالية أنها التنظيم الاجتماعي المهني الذي يستهدف تحقيق مصالح أصحاب المهنة والحفاظ على هذه المصالح وتدعيمها بشق الوسائل المشروعة اجتماعياً وبحكم هذا التنظيم مجموعة من اللوائح والقوانين التي تحدد الأهداف والغايات والوسائل والأساليب التي تتخذ للوصول إلى هذه الأهداف وتلك الغايات.

ولقد استطاعت النقابات المهنية والعمالية أن تزد جذورها في صفوف الجماهير من القوى البشرية العاملة في كافة دول العالم، وأن يكون لها موقع في الإسهام بنصيب وافر في تدعيم جوانب الحياة المهنية والاقتصادية والاجتماعية والתרورية والثقافية للفرد والمجتمع في آن واحد<sup>(٤٩)</sup>.

وتأخذ النقابات المهنية والعمالية بالتنظيم الهرمي، حيث تتحدد مستويات إدارية وتنظيمية متدرجة، لكل مستوى منها اختصاصات ومستويات محددة، يأتي في قاعدة الهرم اللجان النقابية بأنواعها المختلفة، ويأتي في قمة الهرم النقابة العامة (المركزية) وما بينهما توجد النقابات الفرعية التي تنشأ في المناطق والمدن والأقاليم<sup>(٥٠)</sup>، حيث يعتمد الهيكل التنظيمي للنقابات المهنية في المجتمع العربي بشكل أساسي على مسعورين تنظيميين أولهما المستوى المركزي ويمثل في النقابات المهنية والعمالية العامة التي تتولى

القيام بالعمل النقابي المهني على المستوى القومي وتتكون من مجموعة من التشكيلات والأجهزة الإدارية كالجمعية العمومية ومجلس الإدارة وهيئة المكتب ومجالس إدارة اللجان النقابية المختلفة، وثانيهما المستوى المحلي ويتمثل في النقابات المهنية والعمالية الفرعية بإحافظات المختلفة التي تتولى القيام بالعمل النقابي المهني في دائرة اختصاصها داخل المحافظة التي توجد بها كل نقابة فرعية وذلك من خلال تشكيلين إداريين هما الجمعية العمومية للنقابة الفرعية ومجلس إدارة النقابة الفرعية. وتوجد لجان نقابية بكل قسم أو مركز لبعض النقابات المهنية والعمالية حيث تتولى القيام بالعمل النقابي ورعاية مصالح أعضائها وتنمية وعيهم وتنظيم أنشطتهم النقابية المختلفة في دائرة اختصاصها الجغرافي ويشكل لكل لجنة نقابية جمعية عمومية ومجلس إدارة خاص بها.

وتضم النقابات المهنية والعمالية في عضويتها في المجتمع العربي الملايين من الأفراد الذين يمثلون المهن والتخصصات المختلفة في جميع القطاعات الإنتاجية والإدارية والخدمية والمصالح والهيئات والأجهزة المختلفة بالدولة، وعلى سبيل المثال فقد أشارت التقديرات القومية إلى أن النقابات المهنية والعمالية تضم في عضويتها قرابة الـ (عشرة ملايين) فرد موزعين على النقابات المهنية والعمالية المختلفة في المجتمع المصري<sup>(١٧)</sup>.

### ج - الجمعيات الأهلية:

تعرف الجمعيات الأهلية بأنها جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتباريين أو منهما معاً وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي أساساً لمؤسسيها على الرغم من أن هذه التنظيمات قد تحقق أرباحاً تفوق إنفاقها في مجال الأنشطة التي تقوم بها. ومن خصائص الأنشطة التي تقوم بها هذه التنظيمات الأهلية إنها أنشطة تابعة من داخل الأفراد والجماعات، وقائمة على الفكر التطوعي والمشاعر الإنسانية الفياضة والبعد عن الأنانية، كما أن هذه الأنشطة تنبع من الرغبة القوية في سد بعض احتياجات الناس والتوصل إلى حلول عملية

لصعوبات الناس ومشكلاتهم<sup>(٤٨)</sup>.

وللجمعيات الأهلية عدة مسميات أخرى في ضوء الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي تمارس فيه دورها<sup>(٤٩)</sup>، وأشهر المسميات السائدة عالمياً للجمعيات الأهلية ما يعرف باسم المنظمات غير الحكومية *Non Governmental Organizations (NGO'S)*، وهناك مسمى آخر لهذه الجمعيات الأهلية هو المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وهو مفهوم يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص (*Non Profit Organizations*)، وقد تسمى هذه الجمعيات الأهلية بالمنظمات الاجتماعية الخيرية وهو التعبير السائد في دول أوروبا الغربية وبعض دول أوروبا الشرقية، وتسمى أحياناً أخرى منظمات الهدف العام أو الصالح العام، وهو التعبير السائد في بعض دول أوروبا الشرقية.

وفي المنطقة العربية وبعض الدول النامية تسمى هذه المنظمات بالجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات غير الحكومية أو المنظمات التطوعية الخاصة<sup>(٥٠)</sup>.

هذا ولا يقتصر الأمر على اختلاف المسميات والتعاريف لمفهوم الجمعيات الأهلية فحسب، بل يمتد إلى القطاعات التي تعمل فيها مثل هذه الجمعيات، فهناك القطاع غير الهادف للربح (*Non Profit Sector*)، والقطاع الثالث (*Third Sector*) والقطاع التطوعي (*Voluntary Sector*)، والقطاع الخيري (*Philanthropic Sector*)، والقطاع المستقل (*Independent Sector*)، والقطاع المعفى من الضرائب (*Tax Exempted Sector*)، ثم القطاع الخيري الأهلي نسبة لارتباطه بالأهالي في المجتمع أو السكان كما هو سائد في البلدان العربية<sup>(٥١)</sup>، وتفضل خارطة الطريق الحالية استخدام مسمى "القطاع الخيري" بدلاً مما يطلق عليه القطاع الأهلي لأنه أكثر ارتباطاً بمؤسسات الأمة الخيرية كالوقف ومؤسسة العلماء والخسبة وغيرها.

وتنظر بعض الرؤى الأخرى للجمعيات الأهلية باعتبارها تنظيمًا اجتماعيًا يضم فئات متعددة من أفراد المجتمع من كافة طوائفه ومسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٥٦)</sup>، حيث يمكنها المشاركة في النهوض بقضايا المجتمع المختلفة، ومنها رفع الكفاءة التعليمية ورفع المستوى الثقافي لدى الشباب، كما يمكنها هيئة المناخ الصحي الملائم لبيئة تعلم مثلى. كما أن التوجه الآن نحو التخصص في اقتصاديات المجتمع العربي تدعو إلى تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية المصرية في قضايا التعليم لسد العجز نتيجة تقليص الخدمات التعليمية الحكومية. وحالياً هناك حاجة ماسة - أكثر من أى وقت مضى - لتفعيل الدور التعليمي للجمعيات الأهلية العربية.

وقد أشارت العديد من الأوراق البحثية<sup>(٥٧)</sup> إلى أن تحديات القرن الحادى والعشرين تفرض على الحكومات أن تعزز دور القطاعات الخيرية في التنمية المجتمعية، وأن الجمعيات الأهلية يمكن أن يكون لها دور بارز في مجال الخدمات التعليمية. فالجهود الخيرية في مجال التعليم سبقت - في وجودها - ظهور التعليم الحكومى منذ عهود طويلة في الوطن العربى. وفي القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين فضت الجمعيات الأهلية العربية وبرز دورها الإيجابي في خدمة جميع النواحي الاجتماعية والتعليمية والخيرية في المجتمع العربى وأبنت ثمارها في مدارس بدت كقلاع علمية ساهمت في نشر التعليم في الوطن العربى، في وقت كان الاحتلال جاثماً على صدر هذه الأمة العربية وكانت سياسته واضحة في تحجيم التعليم في ربوع الوطن العربى وقيصره على النخبة الغنية والمرتبطة بالاحتلال بحكم المصالح والتنمية. وكانت الجمعيات الأهلية جزءاً أصيلاً من تنظيمات المجتمع العربى، وفي ظل تشجيع الدول العربية للجمعيات الأهلية في الوقت الراهن، ورغبة في الأمل المنشود من أن يعود دورها كما كان في الماضى، وأن تتوسع أعمالها وتنوع بما يحقق النفع للمجتمع العربى، تسعى وزارات التربية والتعليم في الوطن العربى إلى عقد شراكة مع الجمعيات الأهلية بهدف تفعيل أدوار هذه الجمعيات في تدعيم القضايا التعليمية المعاصرة، وتأمّل وزارات التعليم العربية في قيام الجمعيات الأهلية في دعم المدارس الحكومية ورفع كفاءة العملية التعليمية بها.

وعلى سبيل المثال وصل عدد الجمعيات الأهلية إلى (١٦ ألف جمعية أهلية) في جمهورية مصر العربية، تدعم هذه الجمعيات بـ (٦٥ مليون جنيه) من الحكومة المصرية، كما أن هناك (٨١ جمعية أهلية) تحصل على إعانات خارجية تصل إلى (١٠٠ مليون جنيه)، وقد حدد القانون الجديد للجمعيات الأهلية في مصر والصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠م كيفية حصول الجمعيات الأهلية على الإعانات الخارجية بعد الحصول على إذن من وزارة الشؤون الاجتماعية. وتشمل هذه الإعانات - بجانب الإعانات المالية - الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية. وفي ظل هذا التوجه لشراكة فاعلة بين الجمعيات الأهلية وبقية المنظمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع المصرى تتعالى الصيحات منادية باستنهاض المبادرات لدعم قضايا التعليم، سواء بالتبرع بالمال، أو بالأراضى، من أجل رفع كفاءة المدارس وتحسين البيئات المدرسية ورفع كفاءة الهيئات التدريسية.

وهكذا أصبحت الجمعيات الأهلية موضع اهتمام الرأى العام العربى، وتتساقى كافة وسائل الإعلام بمزيد من الحريات لهذه الجمعيات الأهلية من أجل تفعيل إسهاماتها في دعم القضايا التعليمية.

**ونظراً لتعدد القضايا التربوية المطروحة الآن في الوطن العربى، في ضوء التغيرات المعاصرة التى يمر بها، فقد حصر هذا الكتاب القضايا التربوية المطروحة في الحدود التالية، والتى أفرد الفصل الثانى من هذا الكتاب لمناقشة أبعادها، والتى يراها بعض رواد التربية قضايا تربوية على درجة كبيرة من الأهمية، ومن الضروري دراستها وهى:**

**- التنمية الثقافية والتنمية المستمرة للمواطن العربى: من حيث إن التنمية الثقافية تعبر مرتكزاً للتنمية الشاملة، ولكى تتحقق جوانبها يلزم تحرير مشاعر المواطن العربى وسلوكياته لتناسب مع ثقافة العصر الذى يعيش فيه، ومن المفترض أن بعض عناصر الثقافة قد تقادمت ويجب أن يحل محلها واقع ثقافى**

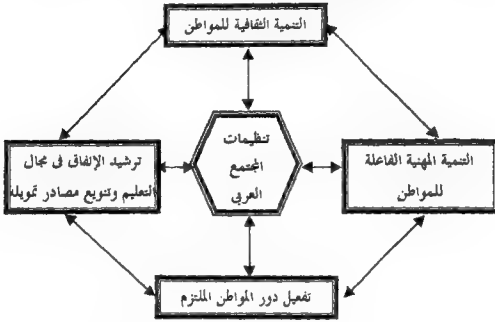
جديد يحقق للإنسان ذاته ويسمح له بالتطور المستمر لقدراته، والتنوع الثقافي أمر مرغوب ونهج محمود ولكنه يجب أن يحكم بقواعد محددة<sup>(٥٤)</sup>. كما تبرز أهمية التنمية المهنية في سوق العمل العربي من حيث إنها تزود المواطن بالمعارف والمهارات اللازمة للأعمال الإنتاجية دائمة التغير في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٥٥)</sup>، كما تعتبر التنمية المهنية للمعلمين ضرورة حتمية يتطلبها إصلاح شئون التربية والتعليم في المجتمع العربي. إضافة إلى الاهتمام بالتربية اللاحقة نحو الأمية التي ينظر إليها كمدخل رئيسي في الإصلاح المجتمعي في الوطن العربي.

- **تنمية الالتزام:** من حيث إن الالتزام بأبعاده وعوامله المختلفة يعد محورياً رئيساً من محاور التربية الفاعلة في تكوين الشخصية الاجتماعية المضبوطة والقادرة على تحقيق مناحي التقدم والرقى في المجتمع، كما أن مسألة الحرية بالنسبة للإنسان تشغل مركزاً هاماً لدى المفكرين العرب<sup>(٥٦)</sup>.

- **ترشييد الإنفاق في مجال التعليم وتوفير مصادر تمويله:** حيث تشير دراسات الكلفة والعائد في مجال التعليم إلى تزايد هذه الكلفة نتيجة لحزمة من العوامل منها الزيادة السكانية ومحاولة معظم دول العالم إطالة عدد سنوات التعليم الأساسي بها، إلى جانب الاهتمام بعوامل الجودة والتطوير التكنولوجي في مجال التعليم والتوسع الكمي والكيفي في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي<sup>(٥٧)</sup>، إضافة إلى الحاجة الملحة الآن في وجود شراكة مجتمعية ناجزة من أجل تغيير رؤى المواطنين في الوطن العربي حول الربحية المنتظرة والمأمولة من الإنفاق في مجال التعليم.

ونلخص في الشكل التالي (شكل ١) خارطة الطريق العربية الإسلامية حول العلاقة بين تنظيمات المجتمع العربي وقضاياه التربوية المعاصرة.





شكل (١)

خارطة الطريق العربية الإسلامية حول العلاقة المتبادلة بين  
تنظيمات المجتمع العربي والقضايا التربوية المطروحة

وقد يثار تساؤل حول الروابط بين هذه القضايا التربوية المطروحة في هذه الخارطة؟ ولماذا تم اختيار قضايا التنمية الثقافية والمهنية، وتنمية عوامل الالتزام لدى المواطن، إضافة إلى اختيار قضية ترشيد الإنفاق والكلفة وتنويع مصادر التمويل في مجال التعليم؟ وهل من الأفضل مناقشة الشراكة المجتمعية كأحد الموارد المالية الإضافية لتمويل التعليم في الوطن العربي في رؤية مستقلة لكونها ذات طبيعة مفردة مقارنة بالقضيتين الأخريين حول التنمية الثقافية والمهنية، وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربي.

ومن ناحية أخرى يثار تساؤل آخر حول مدى فعالية الأدوار التي تقسموم بها الأحزاب السياسية والقبابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية العربية في تدعيم هذه القضايا التربوية المعاصرة؟، وهل فعلاً تؤدي الأحزاب السياسية أدواراً ملموسة في تدعيم تلك القضايا المثارة؟. ففي ضوء الحيرة العربية تبدو هذه

القضايا منفصلة، والتنظيمات المجتمعية في الوطن العربي علاقتها محدودة ببرامج التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع، وتحويل التعليم وترشيد الإنفاق عليه يبدو من المهام الرئيسة لوزارة التربية والتعليم العربية.

وتأتي العولمة وتفرض قيمها الثقافية في المجتمعات العربية، إضافة إلى فرضها لشروط سياسية مثل الالتزام والديمقراطية وما يسمى بحقوق الإنسان، إضافة إلى القيود الاقتصادية التي تفرضها العولمة ومن أهمها الخصخصة وحرية السوق والدقة في العمل. وتعالى الأصوات منادية بأهمية أن تلعب الأحزاب السياسية وال نقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية الأدوار المنوطة بها في تدعيم كفاءة هذه القضايا المعاصرة التي فرضتها ثقافة العولمة على المجتمع العربي، مروراً بأهمية أدوار التنظيمات المجتمعية في تحفيز الشباب نحو المشاركة السياسية ومقاومة ثقافة الفقر والتواصل مع الآخرين وتنمية الثقافة البنية والسكانية والترويجية، وانتهاءً بتنمية الاهتمام بالشأن العام والالتزام والحرية المستولة والعمل التعاوني والانضباط وضرورة البحث عن موارد مالية إضافية من أجل تحسين جودة التعليم ليصبح قادراً على تحقيق هذه الجوانب من التنمية الثقافية والمهنية وعوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي.

وبناءً عليه سعت خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية إلى تقديم رؤية متكاملة حول الشراكة المطلوبة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في المجتمع العربي من أجل دعم هذه القضايا التربوية المعاصرة. وقد استندت هذه الخارطة على الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة - مع مراعاة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لها - من أجل تفعيل شراكة مجتمعية مطلوبة لتدعيم قضايا تربوية مطروحة للنقاش في المجتمع العربي.

فلنجتمع المدني في الوطن العربي - أو ما نطلق عليه هنا وفي هذا الكتاب مجتمع الأمة - وفي أغلب تنظيماته ومؤسسته، لا يمكن اعتباره قسوى دافعة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فمجتمع الأمة في الوطن العربي الآن يهجم (لهجاً

إصلاحياً) أكثر منه (نتجاً مساهماً في التغيير)، وهو ما يعكس تنظيمات مدنية تتدخل بحلول علاجية للتعامل مع بعض القضايا والمشكلات، وهو تدخل لاحق، وهو لا يبنى قضايا التمكين، وإنما يميل إلى الدور الخدمي.

وهكذا فإن مجتمع الأمة في الوطن العربي يتحرك في إطار التزعة الخدمية وسد الثغرات في أداء الدولة، ويكفي الإشارة إلى أنه، ورغم ازدياد عدد الجمعيات الأهلية في مجتمع الأمة في الوطن العربي، فإن الوظائف التقليدية التي تؤسس علاقة عطاء بين مانح ومتلقي هي السائدة في هذا المجال، فالنشاط الغالب على هذه الجمعيات الأهلية هي دفن الموتى، وتنظيم رحلات العمرة والحج، أما أنشطة الجمعيات الأهلية في مجال التنمية وحقوق الإنسان والحرية فهي محدودة للغاية ومرصودة من الجهات الأمنية.

وقد حددت (أمان قنديل)<sup>(٥٨)</sup> عدة شروط ومحددات تؤثر على مدى اعتبار المجتمع المدني قوى للتغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، وما هو نموذج المجتمع المدني الذي نضمو إليه في بلدان الوطن العربي التي تتطلع إلى التغيير، وقد تحددت هذه الشروط في الإشكاليات التالية:

- إن المجتمع المدني الذي نتطلع إليه كقوة للتغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي يضم مجموعة مؤسسات تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغيير وكلما تطور دورها في عملية التغيير، كلما اتسمت بمرحلة استجابة عالية لقضايا المجتمع.

- إن المجتمع المدني "المتقدم" الذي يسهم في التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي قائم على فعل الطوع والمبادرة وقبول الحوار، وإدارة الاختلافات في إطار ديمقراطي، وهي أركان أساسية في ثقافة المجتمع المدني.

- إن مؤسسات المجتمع المدني ينبغي أن يعاير لديها وعي ورؤية، أو ما نطلق عليه موقفاً نقدياً، وأن تمتلك تصوراً واضحاً لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن تتبنى مواقف الدفاع أو المناصرة لمساندة الفئات

الضعيفة والهشة في المجتمع العربي.

- إن مؤسسات المجتمع المدني، التي نستطيع أن نقول عنها إنها تسهم في عملية التغيير، لا تبني ما يعرف بالدور الإلحافي، أي معالجة المشكلات بعد حدوثها، وإنما تتجاوزه إلى "دور توازن" يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام في التحول الاجتماعي المنشود.

- إن المجتمع المدني الذي نتطلع إليه في المجتمعات العربية، ينبغي أن يتبنى قضايا التمكين لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد.

- نتطلع إلى مجتمع مدني قوي يأخذ بالنظرة الكلية للقضايا، بمعنى أن مشكلات المجتمع تقع في كل مترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية.

- إن المجتمع المدني المتطور الذي نصبو إليه، ونقيس عليه حالنا اليوم، هو المجتمع الذي يلعب دوره كعامل محفز لتعميق ونشر الممارسة الديمقراطية وثقافة الحوار، والإدارة الديمقراطية للاختلافات والمنازعات، نحن نسعى إلى مجتمع مدني تتجاوز مؤسساته الاختلافات الأيديولوجية والثقافية ويعترف بالتنوع بين أفراد المجتمع..

كما أن مؤسسات المجتمع المدني، وتعميق دورها في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، يعولف على مدى الالتزام بقيم الثقافة المدنية المعاصرة، وتتضمن احترام حقوق الإنسان والالتزام بفكرة الشرعية الديمقراطية والشفافية والمحاسبة.

ومن ثم فهناك دلالات لمدى تطور أو نضج المجتمع المدني، وعلى أساس هذا الأمر نصل إلى مدى توافر الإمكانيات لدى المجتمع المدني في الوطن العربي لكي يلعب دوره كإحدى القوى الرئيسة الفاعلة لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي. والواقع يكشف عن قصور البنية المؤسسية للمجتمع المدني وعن ضعف الممارسة الديمقراطية والسلبية والشخصنة في مؤسسات عديدة بالمجتمع المدني العربي، كما يظهر ضعف الثقافة المدنية والقيم الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي.

وهناك شروط أساسية متعارف عليها، تحقق انطلاقاً مؤسسات المجتمع المسدين كقوى للتغيير الاجتماعى والثقافى والسياسى منها: توافر بنية أساسية للمجتمع المدين، بمعنى أحزاب سياسية متعددة، ومنظمات غير حكومية (أو ما نطلق عليه هنا جمعيات أهلية) ونقابات مهنية وعمالية، وجماعات رجال أعمال، ومنظمات حقوق الإنسان.

هنا تجب الإشارة إلى أن توافر البنية الأساسية فى حد ذاتها قد يكون له دلالة محدودة، فقد توافر كلياً أو جزئياً ولكنها تتحول إلى "ديكور جميل" فساد السروح والحيوية والتفاعل. ونظرة سريعة على الأحزاب السياسية فى الوطن العربى، أو مراجعة لوضع النقابات المهنية والعمالية فى البلاد العربية، كفيلة بأن تبرز لنا عدم كفاية البنية الأساسية كشرط شبه محدد لتحقيق دور المجتمع المدين فى عملية التغيير.

والى جانب البنية الأساسية هناك شرط توافر بيئة تشريعية وسياسية مؤسسية لدور مؤسسات المجتمع المدين، ولعل هذا الشرط قادر على تفسير التصادم أحياناً والتوتر فى أحيان أخرى، القائم بين الدولة فى الوطن العربى والمجتمع المدين. ومراجعة سريعة لمعارك التشريعات فى مصر كافية لتوفير صورة إجمالية عن مدى تحقق الشرط الثانى لفعالية المجتمع المدين، فهناك معركة تغيير قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات الأهلية، ثم القانون ١٥٤ لسنة ١٩٩٩، ثم القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٣، وصعوبات إيجاد التوافق والرضاء العام، ناهيك عن دور جهات الأمن فى الاعتراض على تأسيس منظمات أهلية تعمل -وعملت لفترة سابقة- فى إطار الدستور والقانون.. معارك أخرى تربط بتشريعات النقابات المهنية لعل أبرزها وأهمها القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته، والى أدت إلى تجميد أوضاع غالبية النقابات المهنية فى مصر.. معارك قانون الصحافة هى الأخرى مازالت فى الأذهان، وهو القانون الذى تدخل لحسمه السيد رئيس الجمهورية.. معارك قانون الأحزاب السياسية كان وما زال مقيداً لحركة الأحزاب السياسية، التى جاء أغلبها بأحكام قضائية.

إذن معنى ذلك أن الشرط الثاني- وهو البيئة التشريعية والسياسية المقبولة- عانى من قصور ويحد من فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي أى مازلتنا لم نصل بعد كمجتمع ودولة- إلى إطار قانوني مقبول من الأطراف يحدد أنشطة مؤسسات المجتمع في الوطن العربي.

ولعل الشرط الثالث والأخير، هو الأكثر صعوبة لارتباطه بتوافر ثقافة ديمقراطية مدنية، يلتزم بها أطراف المجتمع المدني، وهى ثقافة ديمقراطية تعكس عمق الالتزام بالثقافة المدنية المعاصرة من مشاركة جماعية في صنع القرار، إلى الحوار، والتسامح، واحترام الرأى الآخر، وإدارة الاختلافات في جو من المودة من أجل الوصول إلى اتفاق. إننا نستطيع أن نلمس من المتابعة اليومية، ومن الدراسات والبحوث، عمق أزمة غياب الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، التى تطالب أجهزة الدولة وحزبها الحاكم بالديمقراطية في الوقت الذى تحتكر فيه السلطة منذ عقود طويلة، وبعد ما يزيد عن الخمسين عاماً من قيام الثورة في مصر ومناداتها بإقامة حياة ديمقراطية سليمة، تتحدث السلطة الحاكمة عن إصلاحات سياسية متدرجة، وفي الوقت نفسه تحتكر صناعة أى قرار متعلق بمستقبل هذه الأمة، فالوصاية موجودة في كافة المستويات والميئات بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية للمجتمع العربي.

#### ٤- الشراكة المجتمعية منبع العديد من الدراسات:

نعرض هنا بعض ما تم إجراؤه من بحوث ودراسات سابقة تتعلق بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية وإسهاماتها في مجال التربية والتعليم حتى يتسنى معرفة ما تم عمله وما يجب على خارطة الطريق توضيحه في هذا المجال.

وبداية فقد بدأ المجتمع العربي خطواته الجادة في قضايا الإصلاح الاقتصادى منذ عام ١٩٩١م، وما أستيع ذلك من خطوات في دخول الاقتصاديات السوق الحرة إلى مجالات التنمية المجتمعية الشاملة، وما أتيح من فرص للتنظيمات الاجتماعية والمهنية للمشاركة في قضايا التعليم مثل المساهمة في بناء المدارس أو المشروعات التربوية التى

تخدم المواطنين، إضافة إلى إسهامات هذه التنظيمات الاجتماعية بدور ما في مجالات التعليم الأخرى والصحة وخدمة الشباب وبعض الخدمات الاجتماعية الأخرى، ومن ثم فإن الكتاب الحالي سيعرض الدراسات السابقة التي أُنجزت في هذا المجال منذ ١٩٩٠م وحتى الآن، والتي توافرت لدى مؤلفه حتى يتسنى معرفة ملامح خارطة الطريق العربية المراد وضعها في نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم القضايا التربوية المطروحة للنقاش في المجتمع العربي.

وقد تم تصنيف الدراسات السابقة التي أمكن الحصول عليها في محاور رئيسة هي دراسات سابقة حول جهود التنظيمات المجتمعية في التنمية الثقافية والمهنية وتنمية عوامل الالتزام لدى المواطن، إلى جانب جهودها في مجال ترشيد النفقات في مجال التعليم، وفي الحالة التي تبحث فيها أى دراسة في أكثر من محور من هذه المحاور، تصنف هذه الدراسة السابقة في المحور الذي عاجته بعمق أكثر من غيره.

### **أولاً: دراسات حول جهود التنظيمات المجتمعية في التنمية الثقافية والمهنية للأفراد:**

تعددت الدراسات والبحوث السابقة في مجال إسهامات الاتحادات والمنظمات المهنية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية في عمليات التنمية الثقافية والمهنية للأفراد المجتمع، ومن أهم هذه الدراسات السابقة في هذا المجال ما يلي:

**١- دراسة (أمينة محمد علي، ١٩٩٠)<sup>(٥٩)</sup>** وعنوانها: دراسة تحليلية لجهود الجمعيات الأهلية في مجال تربية الشباب.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور الجمعيات الأهلية في مجال تربية الشباب. توصلت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الجمعيات التي قدمت خدمات تربوية وثقافية للشباب، والعلاقات ما بين هذه الجمعيات الأهلية وبين بقية المؤسسات التربوية النظامية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن جمعية الشبان المسلمين كانت الرائدة في هذا المجال حيث ساهمت في تربية الشباب في ضوء الثقافة الإسلامية، إضافة إلى خدماتها المتميزة في المحافظة على البيئة.

---

ب- دراسة (واينر) (Weiner, L. O, 1992)<sup>(٦٦)</sup> وعنوانها: الاتحادات والمنظمات المهنية للمعلمين في المجتمع الأمريكي.

استهدفت هذه الدراسة تحديد مجالات الرعاية الثقافية التي تقدمها الاتحادات والمنظمات المهنية للمعلمين في المجتمع الأمريكي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن للاتحادات والنقابات المهنية والعمالية في المجتمع الأمريكي دوراً هاماً وحيوياً في تنمية النواحي الثقافية لدى أعضائها، كما أن الاتحادات المهنية للمعلمين هناك تشارك في تحديد أجور المعلمين وتقدير معاشاتهم، وتحديد حجم الفصول والمشاركة في صنع القرار المدرسي، إلى جانب المشاركة في النواحي الاجتماعية والصحية لدى أعضاء هذه المنظمات المهنية الأمريكية.

ج- دراسة (نانسو) (Nancy, Z.P. 1993)<sup>(٦٧)</sup> وعنوانها: المنظمة المهنية ومعلومات العمر الزمني: الاتجاهات نحو التكنولوجيا.

استهدفت هذه الدراسة تحديد إسهامات المنظمات المهنية في السويد في ترقية الثقافات والاتجاهات نحو التكنولوجيا لدى الأعضاء عبر الزمن. توصلت هذه الدراسة إلى أن المنظمات المهنية في السويد تسهم بشكل فعال في تعميق المعارف والاتجاهات نحو التكنولوجيا وأساليبها الحديثة، كما تقوم بتدريب أعضائها على كيفية استخدام هذه التطبيقات التكنولوجية. كما تسهم هذه المنظمات المهنية بدور واضح في التقدم التكنولوجي في المجتمع السويدي من خلال تشجيع الابتكارات العلمية بين الأعضاء، كما تطالب هذه المنظمات المهنية بإدخال أحدث الأساليب التكنولوجية في مواقع الإنتاج، وتعميد الأعضاء وترقية ثقافتهم المهنية.

د- دراسة (محمود شعبان شرف، ١٩٩٤)<sup>(٦٨)</sup> وعنوانها: الإسهامات التربوية للجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية- دراسة وصفية تقويمية.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الإسهامات التربوية التي قامت بها الجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية، إلى جانب تحديد المشكلات التي تحول دون تحقيقها



لأهدافها في محاولة لوضع المقترحات التي تسهم في حل هذه المشكلات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى حاجة الجمعيات الأهلية إلى تنشيط وتفعيل وتنسيق الأنشطة الثقافية المختلفة التي تقوم بها هذه الجمعيات الأهلية، وطالبت هذه الدراسة بضرورة زيادة الدعم الحكومي للجمعيات الأهلية في نظير زيادة الجهود الثقافية التي يمكن أن تضطلع بها هذه الجمعيات الأهلية وتقديمها لأعضائها والمتنسين إليها.

**هـ- دراسة (كينر) (Kinneer, J.W, 1994)**<sup>(٦٣)</sup> وعنوانها: ندعسم منظمة التدريب المهني لرامج التربية المستمرة.

استهدفت هذه الدراسة تحديد الدور التربوي لمنظمات التدريب المهني تجاه الأعضاء المتعين إليها بالولايات المتحدة الأمريكية، توصلت هذه الدراسة إلى أن منظمات التدريب المهني في ولاية (بنسلفانيا) الأمريكية قامت بدور مؤثر في مجال التربية المستمرة للأعضاء المتعين إليها وذلك من خلال تنمية اتجاهات أعضائها وميولهم نحو التثقيف المستمر، والعرف على أنواع الهوايات التي يفضلها الأعضاء والاهتمام بها، وإقامة المسابقات الثقافية فيما بين الأعضاء، وتقديم ألوان من الأنشطة الثقافية العامة في المجتمع.

**و- دراسة (سميد جميل سليمان، ١٩٩٦)**<sup>(٦٤)</sup> وعنوانها: تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية في التعليم قبل الجامعي - دراسة استكشافية.

استهدفت هذه الدراسة التوصل إلى الأساليب الفعالة في تنشيط الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في مراحل التعليم قبل الجامعي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصوراً في مؤسسات رعاية الطفولة التابعة للجمعيات الأهلية، كما أن هناك انخفاضاً في المستوى التعليمي والتدريبي للمعلمات والمشرفات بدور الحضانة ورياض الأطفال، وأن الإشراف الفني في الكثير من هذه الدور التابع للجمعيات الأهلية يعاني من القصور وغياب المتابعة وتركز الخدمات في يد رئيس مجلس الإدارة في هذه الجمعيات الأهلية.

---

ز- دراسة (أحمد حسين الصغير، ١٩٩٧)<sup>(٩٥)</sup> وعنوانها: الدور التربوي للأحزاب السياسية في المجتمع المصري.

استهدفت هذه الدراسة تحديد بعض الممارسات التي تشكل الدور التربوي للأحزاب السياسية في المجتمع المصري في مجال تثقيف الأفراد، وذلك فيما يتعلق بقضايا تربوية هامة هي التربية الدينية والتربية الاقتصادية والتربية السياسية والتربية البيئية ومحو الأمية وديمقراطية التعليم والتربية السكانية والتربية للاستثمار وقت الفراغ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية في مصر تقوم بدور محدود في مجال الخدمات التربوية والثقافية التي تقدم لأفراد المجتمع في كل من المجال الديني والسياسي والاقتصادي والتعليمي والبيئي والسكاني والتربوي وذلك بشق الطرق والوسائل التربوية التي تمتلكها هذه الأحزاب السياسية ومنها الصحافة الحزبية، ومراكز الشباب وغيرها من الوسائل التربوية التي تسهم في تثقيف الأفراد، كما تبين أنه لا يوجد تعاون بين الأحزاب السياسية ومؤسسات التربية الأخرى في مجال التنمية الثقافية لدى الأفراد في المجتمع المصري.

ح- دراسة (لينك) (Lenk, M.M, 1997)<sup>(٩٦)</sup> وعنوانها: المعارف والمهارات المكتسبة أثناء خدمات التعلم: استراتيجية مثمرة بين الجامعات والتنظيمات المهنية.

استهدفت هذه الدراسة تحديد دور التنظيمات المهنية في برامج التعليم والتأهيل لدى الأفراد في مراحل التعليم المختلفة في المجتمع الأمريكي. توصلت هذه الدراسة إلى أن التنظيمات المهنية في ولاية ميتشيجان (Michigan) الأمريكية شاركت الجامعات بشكل فعال في برامج التعليم والتدريب والتأهيل، وفي الارتقاء بالجوانب الثقافية وفي التنمية المهنية لدى الأفراد في مراحل تعليمهم المختلفة، وأيضاً بعد انتهاء هؤلاء الأفراد من التمرس والتحاقهم بسوق العمل.

**ط- دراسة (هنري وآخرون) (Henry, A.P et. al) <sup>(١٧)</sup>** وعنوانها: تحسين برامج

إعداد القادة من خلال الشراكة بين المدرسة والجامعة والمنظمة المهنية.

استهدفت هذه الدراسة تحديد الوضع الأمثل لبرامج إعداد القادة في المهن والمؤسسات الإنتاجية المختلفة. وتوصلت هذه الدراسة إلى مدى أهمية أن تشارك المنظمات المهنية المدارس والجامعات في إعداد البرامج اللازمة للارتقاء بمستوى إعداد القادة في المهن والمؤسسات الإنتاجية المختلفة، حيث تستطيع المنظمات المهنية المشاركة في تنمية قدرات هؤلاء القادة على كيفية التعامل مع الآخرين وقبائهم وتوجيههم وإكسابهم المعارف والمعلومات اللازمة لنجاح هؤلاء القادة في العمل الميداني.

**و- دراسة (وايت) (White, M.D, 1998) <sup>(١٨)</sup>** وعنوانها: إحصاءات تاريخية

للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة في منظمات مهنية حكومية.

استهدفت هذه الدراسة توضيح أدوار المنظمات المهنية الحكومية تجاه الأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية عبر التاريخ. وتوصلت هذه الدراسة إلى رؤية تفيد أن للمنظمات المهنية الأمريكية دوراً مؤثراً في حياة الأعضاء المنتمين إليها، ولها دور فعال في أسلوب معيشتهم وثقافتهم ومعارفهم على مدار المراحل التاريخية في المجتمع الأمريكي.

**ك- دراسة (عبدلعل على أبو طاهون، ١٩٩٨) <sup>(١٩)</sup>** وعنوانها: دور الجمعيات الأهلية في

صيانة البيئة - دراسة للواقع المصري مع التطبيق في إحدى قرى محافظة كفر الشيخ.

استهدفت الدراسة التعرف على أوضاع الجمعيات الأهلية في مصر والتطور التاريخي لنشأتها، إلى جانب محاولة استجلاء الدور الذي تلعبه هذه المنظمات الأهلية في صيانة البيئة بصفة عامة وصيانة البيئة الريفية بصفة خاصة، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضعف الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية بصفة عامة، والجمعيات البيئية بصفة

---

خاصة في مجال حماية البيئة وصيانتها. وأوصت هذه الدراسة بأن مشكلات البيئة لا يمكن حلها بدون المشاركات النشيطة من أفراد المجتمعات المحلية.

**ل- دراسة (إيهاب أحمد مدحت، ٢٠٠٠)<sup>(٧٠)</sup>** وعنوانها: إسهامات تكنولوجيا المعلومات في تفعيل أداء المنظمات الأهلية.

استهدفت هذه الدراسة التوصل إلى إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات الأهلية توفر البيانات والإحصاءات اللازمة لدراسات الجمعيات والمؤسسات الأهلية. توصلت هذه الدراسة إلى غياب التدريب على مهارات الحاسب الآلي وغياب وحدات المعلومات والتعامل مع شبكة الانترنت بشكل أعمق. وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى غياب شبكة معلومات تربط بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر، ومن ثم لا يتم تبادل الأفكار والآراء والمعلومات والأبحاث بين هذه المنظمات الأهلية.

**م- دراسة (عبد السلام محمد الصائم، ٢٠٠١م)<sup>(٧١)</sup>** وعنوانها: تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

استهدفت هذه الدراسة تقديم تصور مقترح لتفعيل أدوار الجمعيات الأهلية المصرية في بعض الأنشطة الثقافية والتعليمية مثل تفعيل ثقافة المواطن، والنشاطات الثقافية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية المصرية مقارنة بنماذج للجمعيات الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للاستفادة من تجاربها في تفعيل الدور التعليمي والثقافي للجمعيات الأهلية المصرية. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى نجاح بعض الجمعيات الأهلية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار، في الوقت الذي تسببت فيه جوانب قصور في فلسفة العمل التطوعي وتباينه بتمايز محافظات الجمهورية، إلى جانب صعوبات تواجه إشكالية تمويل المنظمات الأهلية المصرية وقصور الثقافة الشعبية بأهمية العمل الأهلي، وندرة في الخبرات التدريسية للعاملين في المجال التطوعي، وقد أثر هذا كله في ندرة الأنشطة الثقافية والتعليمية للجمعيات الأهلية،

ولم تستطع الجمعيات الأهلية أن تؤدي دوراً ملموساً في عمليات التنمية الثقافية وفي حل بعض المشكلات التربوية التي تعترض نظامنا التعليمي في مشكلة الدروس الخصوصية.

**ن - دراسة (مدى علو السالوس، سمر عبد الرحمن الصديقي، ٢٠٠١) (٧٢) وعنوانها:**

الوقوف ودوره في الحياة العلمية والتعليمية في العالم الإسلامي..

استهدفت الدراسة الوقوف على الدور الذي قدمته مؤسسات الأوقاف في مجال العلم والتعليم عبر العصور الإسلامية، ثم التدرج بذلك للتعرف على الدور الحالي للوقوف في بلاد العالم العربي والإسلامي، وكيف يمكن تفعيل دوره العلمي والتعليمي في الوقت الراهن؟. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى رؤية تفيد اضمحلال دور مؤسسات الأوقاف حالياً والقصور الواضح عن أداء الكثير من الخدمات التي كانت تقدمها على مر العصور الإسلامية وذلك بعد صدور العديد من القرارات السياسية في أغلب الدول الإسلامية بتفريد وظائف الأوقاف وقصرها على بناء المساجد وبعض الأعمال الخيرية الأخرى. وقد ظهرت مجهودات من الحكومات والأهالي في اجتماعات الإسلامية تنادي بإحياء الدور التعليمي لمؤسسات الأوقاف، وقدمت هذه الدراسة عدة مقترحات لتفعيل الدور العلمي والتعليمي للوقوف في العالم الإسلامي.

**ثانياً: دراسات حول التزامات التنظيمات المجتمعية تجاه الأفراد:**

اهتمت الدراسات السابقة في هذا المحور بمدى إسهامات النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الخلية والجمعيات الأهلية في التزاماتها المتعددة تجاه أعضائها والمتنسين إليها، وأهم هذه الدراسات في هذا المجال ما يلي:

**١ - دراسة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (٧٣) (Organization for**

**Economic Cooperation and Development, 1991) وعنوانها:**

التعليم العالي والوظيفة: العلاقات المتغيرة للتنمية الحديثة بالتربية المهنية المستمرة.

استهدفت هذه الدراسة تحديد علاقات التنمية بالتربية المهنية المستمرة في كل من (فرنسا وفنلندا) ومدى التزام النقابات المهنية والعمالية بفرنسا وفنلندا بالتنمية المهنية للأفراد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هذه النقابات المهنية والعمالية ملتزمة بالمشاركة مع الجامعات في اهتمامها بالتربية المهنية المتواصلة لأعضائها، كما أن هذه النقابات ملتزمة بتنمية معرفة أعضائها بالتطورات التكنولوجية في المجالات العملية. وقد تفوقت النقابات المهنية والعمالية الفرنسية عن مثيلتها في فنلندا في حجم الالتزام بهذه الجوانب من الاهتمامات.

ب- دراسة (كليبورن) (Cleborme, D.M., 1991)<sup>(٧٤)</sup> وعنوانها: الروابط المهنية والتكنولوجيا وتدريب المعلمين كعناصر رئيسة للمعرفة.

استهدفت هذه الدراسة توضيح مدى التزام الروابط المهنية في إنجلترا بإثارة الحوارات لتملك المعرفة بين أفراد المجتمع. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الروابط المهنية في إنجلترا أسهمت بدور فعال في الاهتمام بتشجيع الاكتشافات العلمية وتنمية أنماط التفكير الابتكاري لدى الأفراد بصفة عامة والمعلمين بصفة خاصة على اعتبار أن هؤلاء المعلمين ملتزمون بنقل هذه المهارات والمعارف إلى طلابهم فيما بعد، وقد أوضحت هذه الدراسة أن الروابط المهنية في إنجلترا ملتزمة بإصدار بعض المجلات والنشرات العلمية والثقافية والعلمية والتكنولوجية كما أنها ملتزمة بتزويد أعضائها بها.

ج- دراسة (سبرنج) (Spring, J.H., 1992)<sup>(٧٥)</sup> وعنوانها: تأثير الاتحاد المخلصي للمعلمين على السياسة والتطبيق التربوي.

استهدفت هذه الدراسة تحديد مدى تأثير الانتماءات الخلفية للمعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية في هيئة الظروف لنمو المهنة وتأسيس قيمها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اتحاد المعلمين بالولايات المتحدة الأمريكية يعمل بمطابقة المدافع عن حقوق هؤلاء المعلمين، كما تسهم هذه الاتحادات بدور تربوي وثقافي واضح لدى

أعضائها، حيث تلتزم بالعمل على ترسيخ مبادئ القيم الأخلاقية، وإيجاد أفضل السبل لنمو مهني مستمر لدى هؤلاء المعلمين من أجل تحقيق جوانب الالتزام وتأسيس قسم الانضباط في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية.

**د - دراسة (رمضان أحمد عبد الحميد، ١٩٩٢)<sup>(٧٦)</sup> وعنوانها:** المؤسسات الاجتماعية والمهنية ودورها في التنمية.

استهدفت هذه الدراسة تحديد أدوار المؤسسات الاجتماعية والمهنية في مجالات التنمية في ضوء التغيرات والتحولات الجارية والمستقبلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النقابات المهنية والعمالية المصرية تقوم بتنمية معارف ومهارات أعضائها، وتوعيتهم المستمرة بمبادئ الالتزام المهني لمسايرة التغيرات والتحولات وعدم التخلف عنها، ويتحقق هذا الهدف عن طريق المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي تعقدتها هذه النقابات المهنية والعمالية، ومن خلال المطبوعات والنشرات التي تصدرها النقابات المهنية والعمالية المختلفة.

**د- دراسة (جريميت) (Grimmett, P.P., 1992)<sup>(٧٧)</sup> وعنوانها:** قضايا واتجاهات في تدريب المعلمين الكنديين في الإنجليزية.

استهدفت هذه الدراسة معرفة دور النقابات المهنية والعمالية في كندا في تنمية مهارات الالتزام لدى المعلمين القاطنين على تدريس اللغة الإنجليزية بمدارسها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النقابات المهنية والعمالية في كندا تشارك الحكومة الكندية في مسألة إعداد معلمى اللغة الإنجليزية والمهارات اللازمة لتعيينهم وسبل ترقيتهم، كما أن هذه النقابات المهنية والعمالية تساند هؤلاء المعلمين في المراحل التعليمية المختلفة وترعى شئونهم وتعززهم على مبادئ الالتزام العامة في مجال التربية والتعليم.

و- دراسة (أمانى قنديل ، وسارة بن نفيسة، ١٩٩٥)<sup>(٧٨)</sup> وعنوانها: الجمعيات الأهلية في مصر.

استهدفت هذه الدراسة تقديم وصف للجمعيات الأهلية في مصر من حيث تاريخها والتشريعات الحاكمة لها ومصادر تمويلها والأدوار التي تقوم بها والمشكلات التي تواجهها. توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الدينية هي أنشط الجمعيات في مجال العمل التطوعي وفي التزام أعضائها بقواعد هذا العمل، وأن علاقة هذه الجمعيات بالسلطة الحاكمة تحدد مدة بقاء هذه الجمعيات أو زوال أنشطتها.

ز- دراسة (عبد الله حنفي خليفة، ١٩٩٧)<sup>(٧٩)</sup> وعنوانها: دور النقابات في الحياة الدستورية: دراسة مقارنة.

استهدف هذه الدراسة مقارنة دور النقابات المهنية والعمالية في الحياة الدستورية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن النقابات المهنية والعمالية في مصر دورها محدود في المشاركة في اقتراح ومناقشة التشريعات والقوانين التي تمس مصالح الجماهير العريضة المنتمة إليها، وأيضاً للنقابات المهنية دور محدود في وضع الالتزامات الأساسية للحياة النقابية والمهنية في مصر، عكس الدور الفعال للنقابات المهنية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فالالتزامات المهنية التي تصدر بها تشريعات تخرج في الغالب من اقتراحات الجماهير العريضة المنتمة لتلك النقابات المهنية والعمالية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ثالثاً: دراسات حول جهود التنظيمات المجتمعية لترشيح الإنفاق في مجال التعليم:

جاءت دراسات عديدة في هذا المحور أهمها:

أ- دراسة (كوتزنيور) (Kutzner, P.L., 1992)<sup>(٨٠)</sup> وعنوانها: من الذي يقاسم الجوع: دليل التنظيمات من أجل التربية والدفاع عنها.



استهدفت هذه الدراسة توضيح أهم التنظيمات الاجتماعية والمهنية التي تقاوم الفقر والجوع في العالم. وتوصلت هذه الدراسة إلى تزايد التوجهات العالمية من خلال التنظيمات الاجتماعية والمهنية المتعددة لدعم قضايا التعليم في العالم، ومن بين هذه التنظيمات التي تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات غير الحكومية بها ووكالات دولية أخرى عديدة.

**ب- دراسة (أرون) (Aron, A., 1997)**<sup>(٨١)</sup> وعنوانها: تحليل نماذج ومصادر التمويل للتعليم الأساسي بولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية.

استهدفت هذه الدراسة توضيح سياسات التعليم الأساسي في المجتمع الأمريكي، ومدى نجاحها في جذب التمويل من المصادر الأخرى للإتفاق على التعليم مثل الأفراد والهيئات والمؤسسات الخيرية والهيئات الخبة لعمل الإحسان. كما هدفت هذه الدراسة إلى تطوير عملية فهم اشراك الهيئات المتواجدة في المجتمع في تقديم خدمات تعليمية للكبار ومصادر تمويلها وأنماط هذا التمويل وذلك عن طريق تحديد هوية الممولين وسبب قيامهم بالمساهمات المالية للهيئات التعليمية المتواجدة في المجتمع، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهم مصدر دخل بالنسبة لهذه الخدمات التعليمية للكبار - بجانب إسهامات الحكومات المحلية والفيدرالية والرسوم التي يتم تحصيلها من الدارسين بهذه البرامج التعليمية - هي إسهامات الجمعيات الأهلية المتواجدة بهذه الولاية في المجتمع الأمريكي.

**ج- دراسة (برايموراي) (Bray, M., and Murray, T., 1998)**<sup>(٨٢)</sup> وعنوانها: تمويل التعليم في إندونيسيا.

استهدفت هذه الدراسة تحديد مصادر تمويل التعليم في إندونيسيا. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهم مصادر تمويل التعليم في إندونيسيا هي الحكومة والتمويل الشعبي. وقد أدى هذا التعاون بين الحكومة ومع أولياء الأمور والجمعيات الشعبية إلى

زيادة دور أولياء الأمور واجتماعات المحلية في مساءلة إدارات المدارس عن أوجه الأنشطة التعليمية والتمويل اللازم لها، كما أوضحت هذه الدراسة أن زيادة إسهامات الجمعيات الشعبية في الإنفاق على التعليم أدى إلى زيادة عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة ياندونيسيا، كما أدى هذا الأمر إلى زيادة هيمنة الأغنياء في صنع القرار التربوي داخل هذه المدارس.

د - دراسة (رانديل) (Randall, B.M., 1998)<sup>(٨٣)</sup> وعنوانها: إعادة تنظيم علاقات المنظمات المهنية غير الحكومية بالمدارس الابتدائية.

استهدفت هذه الدراسة إعادة تنظيم الروابط بين المنظمات المهنية الحكومية والمنظمات المهنية غير الحكومية تجاه المدارس الابتدائية في المجتمع الأمريكي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المنظمات المهنية الحكومية تشارك المنظمات غير الحكومية في رعاية شئون المدارس الابتدائية في المناطق المحلية، وتعمل على ربط هذه المدارس واهتماماتها باحتياجات المجتمع المحلي ومشكلاته وقضايا المعاصرة.

هـ - دراسة (سوزان سواب) (1999)<sup>(٨٤)</sup> وعنوانها: تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة: من المفاهيم إلى التطبيق.

استهدفت هذه الدراسة توضيح أوجه مشاركة البيت في الأنشطة التعليمية بالمدارس من أجل ترشيد الانفاقات الحكومية في مجال التعليم. وتوصلت هذه الدراسة إلى تحديد هذه الأوجه في المشاركة في الإنفاق على التعليم ومنها جمع النقود التي تمول مشروعات المدرسة، إلى جانب المشاركة في إعداد بعض المواد التعليمية التي يطلبها المعلمون من التلاميذ وتدعيم إنشاء الملاعب المدرسية بهذه المدارس.

و - دراسة (أحمد محمد نبوي، ٢٠٠١)<sup>(٨٥)</sup> وعنوانها: بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام ٢٠١٧.

استهدفت هذه الدراسة توضيح مشكلات تمويل التعليم الأساسي والعوامل التي تعيق تحقيق الاستيعاب الكامل لتلاميذ هذه المرحلة والبدائل المقترحة لتمويل هذا

النوع من التعليم.

أظهرت هذه الدراسة أن الإنفاق على التعليم في مصر يعاني من عدة صعوبات منها عدم كفاية الإنفاق الحكومي المخصص للتعليم في مصر، وضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية الأخرى، إضافة إلى مشكلات النفقات غير المباشرة التي تتحملها الأسرة نتيجة إلحاق أبنائها بالتعليم.

#### **٥- خاتمة الفصل الأول:**

هناك أدوار هامة ينتظر أن تقوم بها المنظمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي، والسبيل إلى تحقيق ذلك هو تفعيل شراكة مجتمعية من أجل إحداث التنمية. والوصول إلى مفهوم الشراكة المجتمعية المطلوبة في التنمية يحتاج إلى إنهاء عزلة الحكومات وأحزابها السياسية عن بقية المنظمات الاجتماعية والمهنية الفعالة في المجتمع، وأهمها النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية. ولقد قدمت هذه الدراسات السابقة خدمة جليلة لخارطة الطريق الحالية من أجل التوصل إلى كيفية تفعيل إسهامات المنظمات الاجتماعية والمهنية لإحداث الشراكة المجتمعية الضرورية واللازمة في التنمية، ومن بين هذه الخدمات التي قدمتها الدراسات السابقة الخبرات العالمية في هذا المجال وضرورة الاستفادة من جهود المنظمات الاجتماعية والمهنية الدولية في دعم قضايا التعليم في الوطن العربي، مع الحرص على خصوصية ثقافتنا، الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل أدوار تلك المنظمات الاجتماعية والمهنية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي وكيفية التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية في دعم قضايا التعليم في البلاد العربية.

كما أشارت هذه الدراسات السابقة إلى ضرورة تنشيط وتفعيل المنظمات الاجتماعية والمهنية في مجال التعليم عن طريق زيادة المشاركة الأهلية مع الدعم الحكومي لقضايا التعليم. كما أن التوجه نحو الخصخصة أدى إلى تقليص حجم الخدمات التعليمية المقدمة من الحكومات واستعاضتها بخدمات تقدمها المنظمات

---

الدولية وغير الحكومية. ومن ثم أصبحت الشراكة المجتمعية مطلباً أساسياً للإصلاح التعليمي الشامل، وراحت الدراسات السابقة تطرح أفكاراً هامة حول آليات الشراكة المجتمعية للتعاون من أجل النهوض بالتربية والتعليم.

وقد توصلت هذه الدراسات السابقة إلى أن هناك ضرورة لتفعيل التنظيمات الاجتماعية والمهنية، حيث تعالت صيحات هذه الدراسات من أجل أن تشارك تلك التنظيمات بصورة فاعلة في دعم قضايا التعليم بسبب أن تلك التنظيمات الاجتماعية والمهنية تصل إلى قطاعات واسعة في المجتمع، وتتمكن من توصيل الخدمات التعليمية إليها، كما أنها يمكن أن تشجع الالتزام والانضباط وتحمل المسؤوليات ودعم الطاقات، ولها تأثيرها الواسع المدى في مجالات التنمية المهنية والثقافية وترشيد الإنفاقات التعليمية؛ فالأوجه الآن أن تكون الشراكة المجتمعية هي الأساس والقاعدة لإحداث التطوير في التعليم، والتلاحم في مواقع العمل والإنتاج، والمحو الرئيس في التنمية الإنسانية.

ويجب الإشارة إلى أن غارقة الطريق العربية المطروحة هنا تفيد المسؤولين عن النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية والأحزاب السياسية في الوطن العربي وذلك عند التخطيط ووضع أفكار للشراكة الفعالة مع بقية المؤسسات الاجتماعية والتربوية النظامية منها وغير النظامية، وأي عوامل للتنمية الثقافية وتنمية الالتزام والتنمية المهنية تستطيع هذه النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية الإسهام فيها؟ وأي هذه العوامل يلزم تركها للمؤسسات التعليمية في المجتمع من أجل إراء القيم التربوية في المجتمع العربي؟.

كما يستفيد من هذه الخارطة القائمون على أمور كلفة التربية والتعليم في المجتمع العربي من حيث تقرير أي الخدمات التعليمية والتربوية يجب تخصيصها وتركها للنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل ترشيد الإنفاق مع المحافظة على الجودة في مجال التعليم.

ومن المهم في هذا كله كيفية الوصول إلى تكامل الجهود بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة العربية دون تكرارها في دعم عمليات التنمية الثقافية وتنمية الالتزام والاهتمام بعوامل التنمية المهنية في سوق العمل، إلى جانب ترشيد النفقات في مجال التعليم، فالإلزام الدولة بالتعليم لا يعنى أن يكون التمويل والإنفاق مسئوليتها بمفردها، لمجتمع الأمة ومؤسساته وتنظيماته شركاء بجانب الحكومة في هذا المجال.

وأخيراً يستفيد من هذه الخارطة في الطريق نحو الشراكة المجتمعية في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة أعضاء لجان الثقافة والتعليم بمجالس الشعب والشورى والنواب وبقية المجالس التشريعية في البلاد العربية في مناقشاتهم الحالية حول سبل تنمية الثقافة البيئية وكيفية ربط البيئة بمشروعات التنمية، ودور المؤسسات الحكومية ومؤسسات مجتمع الأمة في نشر الوعي وثقافة النظافة والثقافة البيئية. فهناك أهمية قصوى للقضاء على السلوكيات التي تهدد البيئة وتؤدي إلى تلوثها، والشراكة المجتمعية مطلوبة الآن وبدرجة أعمق بين الوزارات والهيئات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية لتدريب أفراد الأمة العربية وتثقيفهم وتوعيتهم لنشر الثقافة البيئية، فتلوث البيئة سلوك مجتمعي لا يتحمل الأفراد فيه المسئولية وحدهم، ولكن توجد العديد من المنشآت والمصانع وتسهم في إحداث هذا التلوث، ولابد من تشريعات تساعد على التخلص من هذه العادات والممارسات لينعم المجتمع كله بيئة نظيفة، أى لابد من وجود خارطة طريق عربية خالصة في نمط شراكة مجتمعية فعالة من أجل دعم القضايا التربوية المعاصرة في مجتمع الأمة العربية.

هوامش الفصل الأول ومراجعته

- 1- McGinn, N. F and Epstein, E. H. **Comparative Perspectives on the Role of Education in Democratization, Comparative Studies Series. Vol. 8, Edited by Schriewer, J. Frankfurt/ M.: Verlag Peter Lang, 1999, p. 497**

٢-مراجع في ذلك:

- أسامة الغزالي حرب. الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٧)، الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والأداب، ١٩٨٧م.
- السيد عبد الحليم الزيات. التحديث السياسي في المجتمع المصري. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م.
- رمضان أحمد عبد الحميد. المؤسسات الاجتماعية والمهنية ودورها في التنمية. القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢م.
- إيمان محمد حسن. "وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة، دراسة حالة: حزب التجمع في مصر (٧٦-١٩٨٦)". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.
- أحمد حسين الصغير. "الدور التربوي للأحزاب السياسية في المجتمع المصري". رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٧م.
- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية للمصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة". رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

- ٣-شكري عاص حليم، محمد جمال نوير. تعليم الكبار: دراسات في التعليم غير النظامي في إطار نظام متكامل للتعليم المستمر. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة وهبة،

١٩٩٨م، ص٢٤٣.

- 4- Oxfam International, "Education Now Break the Cycle of Poverty. Aid and Education", 2001, (Internet

Search, File:\Aid and Education. Htm).

**5- Ibid.**

٦- رويل ماكجيب. "إعادة النظر في المعونات الخاصة بالتعليم- تقويم الأشكال الجديدة في دعم التنمية". ترجمة أحمد عطية أحمد. مستقبليات، المجلد 30، العدد 4، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٥٣١.

٧- أوبال سيديري. "إعادة النظر في المعونات الخاصة بالتعليم- مدخل لدعم قطاع التعليم الأساسي: دروس من بنجلاديش". ترجمة أحمد سليم. مستقبليات، المجلد 30، العدد 4، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٥٥٧.

٨- سمير إسحاق وحسين الجمال. "إعادة النظر في المعونات الخاصة بالتعليم- مدخل القطاع وما يتضمنه تجاه المساعدة الفنية: الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر". ترجمة محمد جمال، لمي على. مستقبليات، المجلد 30، العدد 4، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٥٩٣.

٩- مركز دراسات الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس. أعمال المؤتمر الدولي الأول للحضارات المعاصرة- العولمة وحوار الحضارات، صياغة عالم جديد. القاهرة: مركز دراسة الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس ٢٠٠٣م، ص ٣٤٧-٣٥٠.

١٠- أحمد المهدي عبد الحليم. "بروسترويك- إعادة بناء- التعليم ضرورة حتمية: لماذا وكيف؟. دراسات تربوية، المجلد السادس، الجزء (٣٢)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩١م، ص ٢٠-٢١.

11- Dickson. M.A. The Challenge of Educational Innovation and National Development in Southern Africa. New York: Verlag Peter Lang, 1992, p. 200.

12- Giroux, A. H. Living Dangerously: Multiculturalism and the Politics of Difference. New York: Verlag Peter Lang, 1994, p. 124.

١٣- سعيد إسماعيل علي. ثقافة البعد الواحد. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣، ص ٦٨.

١٤- هاني عبد الستار فرج. "الضمير: رؤية فلسفية تربوية". المجلة التربوية، المجلد الثاني عشر.

العدد (٤٨)، جامعة الكويت: مجلس البتر العلمي، صيف ١٩٩٨، ص

ص ٢٩٧-٢٩٨.

١٥- حامد عمار. الجامعة بين الرسالة والمؤسسة- دراسات في التربية والثقافة (٤).  
القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦، ص ٢١.

١٦- راجع في ذلك:

- البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم، "العمال في عالم يزداد تكاملاً"، منشورات

التنمية الدولية. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، يونيو ١٩٩٥ م.

- المؤتمر الدولي الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفك. التجديد التربوي من أجل

تطوير التعليم الثانوي. مملكة تايلاند، خلال الفترة من ١١/١٠ ولعباية

١٩٩٨/١١/١٣ م. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٨ م.

١٧- محمد منور غنيم. تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر- أساليب جديدة.

القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١ م، ص ١٥-٤٤.

18- Hirtt, N. Will Education go to Market?. Paris: UNESCO,  
February, 2000, p.5.

١٩- نادية عبد المنعم. "تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية- دراسة مستقبلية على

التعليم الثانوي المصري في ضوء الحشرات المعاصرة". مجلة التربية

والتعليم، العددان التاسع عشر والعشرون، القاهرة: المركز القومي

للبحوث التربوية والتنمية، يوليو ٢٠٠٠ م، ص ٢٢١-٢٢٧.

٢٠- معهد التخطيط القومي. تقرير عن التنمية البشرية في مصر ١٩٩٨، القاهرة: معهد

التخطيط القومي، ٢٠٠٠ م.

٢١- محمد حسنين هيكل. "حديث عن السياسة الداخلية". مجلة وجهات نظر في الثقافة

والسياسة والفكر، المجلد الثاني، العدد السابع عشر، القاهرة: المصرية

للشعر العربي والدولي، يونيو ٢٠٠٠ م، ص ٩.

٢٢- نادية عبد المنعم. مرجع سابق، ص ٢٢٢.

23- UNESCO, The World Education Forum: Taking off in  
the New Millennium, Senegal: Dakar, 26-28  
April, 2000.

---



- ٢٤- البك الدولي. ، تقرير عن التنمية في العالم، " المعرفة طريق إلى التنمية"، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، ص ٥٥.
- ٢٥- جيم إيفرين. "تغيير في رؤية البريفيف الاستراتيجية بشأن تطوير التعليم والمشاركات"، ترجمة أسعد حليم، مستقبلات، المجلد 30، العدد3، القاهرة : مركز مطبوعات اليوسكو، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٣٦٩.
- ٢٦- سعيد إسماعيل على. دفتر أحوال التعليم . القاهرة : عالم الكتب، ١٩٩٩، ص ١٥٦.
- ٢٧- سعيد إسماعيل على. التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين . القاهرة : عالم الكتب، ١٩٩٨، ص ٢٧.
- ٢٨- شهاب الدين عبد الله البغدادى. معجم البلدان . الجزء الثالث، بيروت : دار صادر، د.ت، ص ٣٣٧.
- ٢٩- محمد بن أبى بكر الرازى. مختار الصحاح . ترتيب عمود خاطر . القاهرة : دار المعارف، ١٩٧٧، ص ٣٣٦.
- ٣٠- محمد الدين الفروز أبادى. القاموس المحيط . الجزء الثالث، القاهرة : دار الحديث، ١٩٧٧، ص ٣٠٨-٣٠٩.
- ٣١- ابن منظور. لسان العرب . الجزء الرابع، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون . القاهرة : دار المعارف، د.ت، ص ٢٢٤٨.
- ٣٢- إبراهيم أنيس وآخرون. المعجم الوسيط . الجزء الأول. الطبعة الثانية. القاهرة : مجمع اللغة العربية، ١٩٧٢م، ص ٤٨٠.
- 33- Minnes- Brandes. G., Collaboration between Teachers and University Educators in a Professional Development Context: Shared Situated Cases, Ph.D. Canada: Dissertation Abstracts International, Vol. 56, The University of British Columbia, Sept. 1995, p. 886
- ٣٤- عدلى على أبو طاحون. "دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة. دراسة للواقع المصرى مع التطبيق في إحدى قرى محافظة كفر الشيخ". مساهم وإجراءات البحث الاجتماعي. الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨، ص ٥٩٤.

- 35- Konklin, J. E.: **Sociology, An Introduction**. London: Collier Mac Millan, 1994, p. 335.
- 36- Ware, A. E. **Political Parties and Party Systems**. New York: Oxford University Press, 1996, p. 6.
- ٣٧- أحمد حسين الصغير. مرجع سابق، ص ١٥.
- ٣٨- فيصل الراوى رفاعى. "دور الأحزاب السياسية في التربية السياسية للمعلمين وطلاب الجامعات". المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، العدد الثالث، مارس ١٩٨٨م، ص ٤٧٤.
- 39- Shea, D. M. and Green, J. C. **The State of the Parties: The Changing Role of Contemporary Parties**. New York: Rowman and Little-field Publishers, 1994, p.13.
- 40- Marsh, A. N. **Beyond two Party System**. New York: Cambridge University Press, 1995, p. 17.
- ٤١- أحمد حسين الصغير. مرجع سابق، ص ٢٣.
- ٤٢- أحمد محمد فتح الباب. الحركة النقابية المصرية بين الماضى والحاضر والمستقبل. القاهرة: مطبعة الجامعة العمالية، ٢٠٠٠، ص ١٧.
- 43- Cole, G. H. **An Introduction to Unionism**. London: Georgy Allen Unwin LTD, 1993, p. 2.
- ٤٤- عماد الدين حسن. مهارات العمل النقابى. القاهرة: مطابع الجامعة العمالية، ٢٠٠٠م، ص ٥٥.
- ٤٥- فاروق محمد إسماعيل. التنظيمات الاجتماعية والمهنية والتعبير الاجتماعى. القاهرة: دار نضرة مصر، ١٩٩٤، ص ٧٧.
- ٤٦- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. الحركة النقابية المصرية: التاريخ والهيكل والرؤية المستقبلية. القاهرة: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٩٩م، ص ٣٢.
- ٤٧- راجع في ذلك:
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. بيان بأعداد النقابات المهنية في مصر حتى نهاية عام ٢٠٠٩م. القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٢م.

- وزارة القوى العاملة والمحرة بجمهورية مصر العربية. "مشروع قانون العمل الموحد". كتاب العمل، العدد (٢٠٧). القاهرة: وزارة القوى العاملة والمحرة، يناير ٢٠٠٢م.

٤٨- عزة عبد العزيز سليمان وآخرون. الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦) القاهرة: معهد التخطيط القومي، يناير ٢٠٠١م، ص ٢٠.

٤٩- إيمان أحمد الشربين. دراسة عن فاعلية النظم الخيرية في رفع كفاءة أداء الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية. القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٠٠م، ص ٢٤-٢٥.

٥٠- المرجع السابق، ص ٢٥.

٥١- المرجع السابق، ص ٢٤.

٥٢- راجع في ذلك:

- أمان قنديل. "سياسة الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية في مصر مع منظور مقارن لبعض الدول العربية". الليبرالية الجديدة. جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠م.

- حسين الجمال. "دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة". مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين. القاهرة، ٢٣-٢٤ أبريل ٢٠٠٠م، ص ٢٦-٢٧.

- محمد حسنين هيكل. مرجع سابق.

- عبد السلام محمد الصباغ. مرجع سابق.

٥٣- راجع في ذلك:

- سليمان عبد ربه محمد. "الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في مصر". مجلة التربية، العدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية للمقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بجامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ٢١٨-٢٢٤.

- محمد يونس الحملاوى. "الجمعيات الأهلية ضرورة تربوية". مجلة التربية، العدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ٢٢٥-٢٢٦.

- إقبال الأمير السمالوطى، محمد عبد الحميد محمد. "أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم- تجربة جمعية حواء المستقبل". مجلة التربية، العدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية جامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ٢٢٧-٢٣٢.

**٥٤- انظر:**

- محمد عبد القادر حاتم. الإدارة في اليابان: كيف ستفيد منها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

- أحمد المهدي عبد الحليم. مرجع سابق، ص ٢٠-٥٩.

- Grant, N.E. "Some Problems of Identity and Education Comparative Examination of Multicultural Education", **A Comparative Education**, Vol. (33), No. (1), 1997.

- شكري عباس حلمي، محمد جمال نوري، مرجع سابق.

- سعيد إسماعيل على. دفتر أحوال التعليم، مرجع سابق.

- سعيد إسماعيل على. ثقافة البعد الواحد، مرجع سابق.

**٥٥- انظر:**

- حامد عمار. الجامعة بين الرسالة والمؤسسة- دراسات في التربية والثقافة (٤). مرجع سابق.

- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة. برنامج تدريب القيادات المدرسية. القاهرة: مركز دراسات تعليم الكبار والتعليم المستمر بالجامعة الأمريكية، ٢٠٠٢م.

**٥٦- راجع في ذلك الآتى:**

- عبد الفتاح أحمد حجاج. "التربية والتنمية السياسية". حولة كلية التربية بجامعة قطر.
- العدد الأول، جامعة قطر :مركز البحوث التربوية، ١٩٨٢م.
- على عبد الحليم محمود. فقه الأخوة في الإسلام. القاهرة :دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٣م.
- يوسف القرضاوى. هلامح المجتمع المسلم الذى نشده. القاهرة :مكتبة وهبة، ١٩٩٣م.
- عبد الودود مكرم، عبد الرحمن النقيب. الأصول التربوية لبناء الشخصية المسلمة. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٦م.
- هان عبد الستار فرج. مرجع سابق، ص ص ٢٦٥-٣١٢.
- سعيد إسماعيل على. نشأة الفكر التربوى وتطوره في مصر. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢م.

**٥٧- انظر في ذلك:**

- Noguera, P. A., **Confronting the Challenge of Privatization in Public Education**, University of California, Berkeley, 1998.
- Yume, Y. S., "Economic and Basic Education Development in China: A Case Study of the Province of JIANGSU (Economic Development)", PhD, Columbia University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 59, 1998.
- سعيد إسماعيل على. دفتر أحوال التعليم، مرجع سابق.
- محمود عباس عابدين. علم اقتصاديات التعليم الحديث. القاهرة :الصادر المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م.
- محمد متولى غنيمه. مرجع سابق.
- Ray, J. R and Gary, L., "Does Equalization Litigation Effect a Narrowing of the Gap of Value Added Achievement Autcomes Among School Districts"? **Journal of Education Finance**, Vol.

- 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA), American Education Finance Association, pp. 319-332.
- Brown, F. and Richard, C. H. "Privatization of Public School Services", **Education and Urban Society**, Vol. 27, Feb. 1995, pp. 107-113, On- Line Journals & Publications; <http://ginel.Sched.Pitt.Edu/aeфа/edjour.Html>, <http://spweb.silverplatter.com/login>.
- ٥٨- حددت (أماي قنديل) في عدة مقالات صحفية نهريدة الأهرام شروط تطور المجتمع المدني، راجع في ذلك نهريدة الأهرام خلال شهر ستمبر ٢٠٠٣م.
- ٥٩- أمينة محمد على. "دراسة تحليلية لجهود الجمعيات الأهلية في مجال تربية الشباب". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٠م.
- 60- Weiner, L.O., **Teacher Unions and Professional Organizations**, San Francisco: Paper Presented at The Annual Meeting of the American Educational Research Association, April 1992.
- 61- Nancy, Z. P., "Professional Organization in the Information Age: the Attitudes Toward Technology", **Journal of Youth Services in Libraries**, Vol. 6, No. 3, Spring 1993, pp. 305-311.
- ٦٢- صبحي شعبان شرف. "الإسهامات التربوية للجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية، دراسة وصفية تقريبية". رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنوفية، ١٩٩٤.
- 63- Kinner, J. W., "Nourishing Organization Professional Practice: Continuing Education, **Journal of Continuing Professional Education**, Pennsylvania University, Vol. 21, No. 2, 1994, pp: 30-44.
- ٦٤- سعيد حميل سليمان. تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية في التعليم قبل الجامعي، دراسة استكشافية. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٦م.
- ٦٥- أحمد حسين الصفر. مرجع سابق.

- 66- Lenk, M.M., "Discipline- Specific Knowledge in Service Learning: A Strategic Alliance Amongst Universities and Professional Organization", **Journal of Community Service Learning**, Michigan University, Vol. 4, Fall 1997, pp: 104-108.
- 67- Henry A. P. et. Al., "Improving Leadership Preparation Programs Through a School, University, and Professional Organization Partnership", **Paper Presented of the National Council of Professors of Educational Administration**, East Carolina University, Dec. 1998, pp. 26-34.
- 68- White, M.D., "Historical Statistics of the United States: A Case Study in Government Professional Organization", **Journal Reference Services Review**. Vol. 26, No. 1, 1998, pp: 15-24
- ٦٩- عدلى على أبو طاحون. مرجع سابق، ص ص ٥٨٩-٦٢٨.
- ٧٠- إيهاب أحمد مدحت. "إسهامات تكنولوجيا المعلومات في تفعيل أداء المنظمات الأهلية". مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادى والعشرين. القاهرة: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، ٢٠٠٠م.
- ٧١- عبد السلام محمد الصباغ، مرجع سابق.
- ٧٢- منى على السالوس، سحر عبد الرحمن الصديقى. "الوقف ودوره في الحياة العلمية والتعليمية في العالم الإسلامى". **الثقافة والتنمية**، العدد الثالث، سوهاج: جمعية الثقافة من أجل التنمية، يوليو ٢٠٠١، ص ص ١٥١-٢٣٣.
- 73- Organization for Economic Cooperation and Development, **Higher Education and Employment: the Changing Relationship Recent Development in Continuing Professional Education and Country Study**. Paris OECO, 1991, pp: 1-9.
- 74- Cleborne D.M. Professional Associations and Technology and Teacher Education, Stimulating the Knowledge Base", **Journal of Computers in the Schools**, Vol. 8, No. 4, 1991, pp: 49-53.
-

- 75- Spring, J. H., "The Impact of A Local Teachers Union on Educational Policy and Practice: A Case Study", **Ph.D. Dissertation Abstracts International**, Vol. 53, No. 6, December 1992, p. 1822.  
٧٦- رمضان أحمد عبد الحميد. مرجع سابق.
- 77- Grimmett, P.P., "Trends and Issues in Teacher Education in English Speaking Canada", **Journal Teacher Educator**, Vol. 27, No. 4, Spring 1992, pp: 12-20.
- ٧٨- أمان قنديل وسارة بن نفيسة. **الجمعيات الأهلية في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥م.
- ٧٩- عبد الله حنفى خليفة. "دور النقابات في الحياة الدستورية: دراسة مقارنة". رسالة  
دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٧م.
- 80- Kutzner, P. L. **Who's Involved With Hunger: An Organization Guide for Education and Advocacy**. Washington: Bread for the World Institution, 1992.
- 81- Aron, A. J., "An Analysis of the Funding Patterns and Sources of Community Based Organizations Who Deliver Basic Education". **PhD**, Virginia: Polytechnic Institute and State University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 58, 1997, p. 692.
- 82- Bray, M. and Murray, T. **Financing Education in Indonesia**. Manila: The Asian Development Bank and Comparative Education Research Center in the University of Hong Kong, 1998.
- 83- Randall, B. M., "Restructuring in Relation to the Informal and Professional Organization of an Elementary School", **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**, San Francisco, 1998, pp: 1-28.
-



### الفصل الأول : مفهوم الشراكة المجتمعية بين الإحجام والإلبال

- ٨٤- سوزان سواب. تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة: من المفاهيم إلى التطبيق. سلسلة الكتب المترجمة (٦). ترجمة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩م.
- ٨٥- أحمد محمد نبوى. "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسى فى مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام ٢٠١٧". رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م.



## الفصل الثاني

### أهم القضايا التربوية

#### المطروحة في المجتمع العربي

القيمة الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع العربي ◇

تفمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي ◇

تنويع مصادر التمويل وترشيده الإنفاق في مجال التعليم في ◇

الوطن العربي

خاتمة الفصل ◇



## **الفصل الثاني**

### **أهم القضايا التربوية المطروحة في المجتمع العربي**

تواجه المجتمعات العربية حالياً العديد من القضايا التعليمية، والتي تحتاج من كافة المنظمات المجتمعية شراكة من أجل التصدي لمواجهتها. فقد بدأت الفجوات الثقافية والمهنية تظهر بين الأجيال في المجتمعات الإنسانية، فهناك أجيال أصبح في مقدورها أن تكتسب معارف ومهارات تساعدها على التكيف مع الصعوبات الثقافية المعاصرة وتؤهّلها للتعامل معها بعكس الجيل الأكبر الذي يفقد لمثل هذه المهارات، وتظهر هنا أهمية المنظمات المجتمعية في التمية الثقافية والمهنية لهذا الجيل الأكبر<sup>(١)</sup>؛

كما أن تربية النفس على التمسك بمعايير الالتزام والسير بما جاء فيها في كل حين وفي كل موقف، وتربية الأبناء وأفراد المجتمع كله في مختلف مؤسساته وقطاعاته في ضوء مبادئ هذا الالتزام أمر غاية في الأهمية، وينبغي تفعيل المشاركة المجتمعية في تنميته.

ولقد ضعفت مكانة المدرسة، واهتزت الثقة في التعليم النظامي (المدرسي) في توفير فرص للتمية المهنية المتجددة للعاملين في سوق العمل، بينما قويت النظم الخاصة البديلة لهذه المدرسة في تقديم خدماتها في مجال التنمية المهنية، ويستلزم هذا وقفة لتفعيل الشراكة المجتمعية نحو دعم هذا التوجه وتوحيد الجهود وتكاملها في مجال التنمية المهنية للعاملين في سوق العمل، كما ينبغي أن تخضع هذه البرامج في هذا المجال للتشديد، فترية الإنسان وإعداده مهنيًا للحياة وللعمل لا يقتصر تحقيقها على تنظيم مجتمعي بعينه، وإنما تشترك وتتكامل في تحقيقها جهود العديد من المؤسسات المجتمعية، فعلاقات التأثير والتأثر بين كافة الجهود التربوية المقدمة من مؤسسات المجتمع المختلفة واضحة وجلية، ومن ثم يصبح من الصعب - بل من المستحيل - الفصل بين التربية والمجتمع بجميع عناصره ومؤسساته<sup>(٢)</sup>؛

ومن ثم فالتنمية الثقافية والمهنية وتحقيق جوانب الالتزام لدى المواطن العربي لا يجب أن تترك دون إحداث شراكة فعالة بين المنظمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي، كما أن الاستثمارات في التربية والتعليم يجب أن تتم في شراكة بين السدول العربية وبقية هذه المنظمات الاجتماعية والمهنية في الوطن العربي وفق ضوابط ومعايير محددة وليس على ضوء أهواء ومغامرات.

ونعرض في السطور التالية أهم القضايا التربوية المعاصرة في الوطن العربي والتي تمثلت فيما يلي:

#### ١- التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع العربي:

بداية تمثل الثقافة قيم ومعتقدات ونتاجات الأفراد المادية واللامادية، وهي تمثل مجمل طريقة حياة الأفراد والجماعات بمجوانبها المادية واللامادية في المجتمع، والثقافة تشمل مختلف مناسبات الحياة مثل اللغة وطرق المعيشة وطرق التفكير وغيرها.

ويمكن تلخيص تعريفات الثقافة حول النسيج الكلي الذي يشتمل على الاعتقاد والمعرفة والفن والأخلاق والقانون والعادة، وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع، والثقافة تتألف من أنماط ظاهرة ومنتظمة للرموز التي تعبر عن الإنجازات المميزة للجماعات الإنسانية، بما في ذلك من تجسيد هذه الرموز في أشياء مصنوعة. والثقافة هي "مجموعة النشاط الفكري والفني في معناها الواسع وما يتصل بها من مهارات وما يعيش عليها من وسائل"، فالثقافة موصولة بمجمل الأنشطة الاجتماعية الأخرى مؤثرة فيها ومتأثرة بها، معنية عليها، ومستعينة بها، ليتحقق بذلك المضمون الواسع للثقافة متمثلاً في تقويم شامل للمجتمع في كل جوانب سعيه الحضاري إنتاجاً وارتقاءً وأخذاً وعطاءً في تفاعل خصب وعطاء متجدد. والثقافة هي "مجملة التراث الاجتماعي، وهي أسلوب حياة المجتمع التي تنظم حاجاته الاجتماعية وعلاقات الأفراد مع مجتمعهم ومع غيرهم من المجتمعات"، وتتأثر الأجيال المتعاقبة التراث الثقافي عن طريق الاتصال والتفاعل الاجتماعي، وعن طريق الخبرة يشعرون الحياة والممارسة لها. والثقافة هي كل ما صنعه المجتمع واكتشفه، وهو يواجه مشكلاته التي صادفته وهو ينشط سلوكياً وتفاعلياً لإشباع حاجاته

الحيوية والنفسية والاجتماعية والعقلية. وهناك نظرات أخرى في الثقافة منها أن الثقافة هي كل عضوى يمثل في طريقة الحياة في المجتمع، والثقافة هي مجموعة مختلفة من الرأى السلوك وأسلوب التفكير والتوافق في الحياة وتدخل في ذلك المعارف والمهارات والاتجاهات والتوقعات التى يكتسبها أفراد المجتمع ويتأقلونها كما هي أو يعدلون فيها وفق تقيير الطررف<sup>(٣)</sup>

وقد لخص (حامد عمار)<sup>(٤)</sup> هذه التعريفات والتحديدات للثقافة في أنها تنفق جيماً على جانبين هامين من ركائز الثقافة: أولهما أنها كل ما يصنعه الإنسان أو يقتنه أو يتواضع عليه من أسلوب للحياة ومعداتها وأدواتها وعلاقاتها وأنماط التعامل والقيم التى ينبغى أن تسود في الأخذ والعطاء بين أفراد مجتمع من المجتمعات. والجانب الثانى أن هذا الرصيد مما يصنعه الإنسان هو من الأمور التى تتأقلها الأجيال عن طريق التعليم والممارسة وأساليب التنشئة الاجتماعية المختلفة، كما أن هذا الرصيد الثقافى قابل للتصديق والتطوير، ومن ثم فإن هذا الرصيد الثقافى قابل للتمية.

وإذا كانت الثقافة سمّة من سمات المجتمع، فإن تنمية هذه الثقافة تعتبر ضرورة في تطوار هذا المجتمع، بما يواكب تغير المطالب الاجتماعية والإمكانات المادية المتاحة وحاجات المجتمع المتغيرة.

وتعتبر التربية - من خلال وسائطها المختلفة- أداة نقل وتنمية للتراث الثقافى، وموقف التنمية للتراث الثقافى ليس واحداً في جميع عناصر الثقافة، فتتمية عموميات الثقافة لا يكون بدرجة التنمية في خصوصياتها، لفى عموميات الثقافة تتردد التوجهات التربوية المتضمنة في التنمية المنشودة قبل إلساح المجال لأى تعديل أو تجديد أو تنمية في الثقافة، بينما في خصوصيات الثقافة فإن التنمية في عناصرها تكون أكثر حرية، فالثقافة تنمى من أطرافها وتطور وتتجدد حسب شدة تأثير التوجهات التربوية المتضمنة في التنمية المجتمعية.

وفى هذا المجال يرى (سعيد إسماعيل على)<sup>(٥)</sup> أن التعليم له أهمية قصوى بالنسبة للثقافة، وقد سارت العلاقة بينهما على نهج يجعل من صحة التعليم سبلاً أساسياً للصحة الثقافية، ويتبدى هذا من خلال بعض النظرات إلى الواقع التعليمى في مصر وتداعياتها

الثقافية، فالتنوع الثقافي أمر مرغوب ونهج محمود، ولكنه محكوم بقاعدة، وإذا اختلف ميزان العمل بما فليربما أساء وأنتب مظاهر تشرّذم وفرقة، وتلك القاعدة تقول بأنه كلما اقتربنا من الأصول والجلدور، فالأفضل هو التجانس والوحدة، وكلما بعدنا في الفروع صحّ التعدد والتنوع.

وهكذا فإن تحديث المجتمع العربي وما يتضمنه من عمليات تربوية متكاملة ومن توجهات ثقافية معاصرة في هذا المجال يمكن أن يساهم في "تنمية" الثقافة حتى تساهل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع العربي، وتعمل التنمية الثقافية على تقبل التجديد الثقافي بحيث يصبح الأفراد بمهاراتهم ومعارفهم ضمن عوامل التجديد والتقدم الثقافي في المجتمع، كما تساعد عمليات التنمية الثقافية أفراد الشباب المتعلم على فهم أسباب التغيرات الثقافية وغاياتها في المجتمع العربي، والنتائج السق تزدي إليها، وأن يكشف لهم ما في عناصر ثقافتهم الحالية من مواطن قصور ونواحي ضعف، وما يجب تجديده وتنميته في عناصر ثقافتهم حتى تتمشى وتواكب التغير في المطالبات الاجتماعية وسياسات المجتمع العربي الاقتصادية وما طرأ من تطورات مجتمعية.

ويحتاج الإنسان إلى ثقافات متجددة، وقد لا يحصل عليها من مؤسسات التعليم النظامية، والتي لم تعد كافية لتنمية تلك الثقافات المتجددة، ومن ثم يجب أن تصبى تنظيمات مجتمعية أخرى في مجتمع الأمة العربية هذه التنمية الثقافية، ولضلاً عن ذلك فإن ما يشهده العالم المعاصر اليوم من تطور هائل ومستمر في مجال العلم والمعرفة يفرض مشاركة التنظيمات الاجتماعية والمهنية للمؤسسات التعليمية النظامية في تقديم خدمات ثقافية ومهنية للأفراد في المجتمعات العربية من أجل مواكبة هذا التطور، ومن أجل إحداث تنمية ثقافية ومهنية هؤلاء الأفراد.

ويشير (الكين وآخرون) (Alkin et al.)<sup>(١)</sup> إلى وجود العديد من عوامل التنمية الثقافية والمهنية في مجتمع الأمة منها التدريب أثناء الخدمة (In-Service



(Training) أو التربية المستمرة (Continuous Education)، أو التربية أثناء الخدمة (In- Service Education)، أو النمو المهني (Professional Growth)، أو التنمية المهنية (Professional Development). فالتنمية المهنية للأفراد تعني بتحسين المعارف والمهارات اللازمة هؤلاء الأفراد أثناء ممارستهم لأعمالهم والتي تؤدي إلى تجويد أدائهم لأعمالهم ومهامهم المنوطون بها، وتتضمن عمليات التنمية المهنية للعاملين برامج منظمة ومخططة تمكنهم من النمو في الثقافة المهنية مما يزيد من طاقاتهم الإنتاجية ويحسن كفاءاتهم المهنية.

ومن آليات التنمية الثقافية والمهنية في المجتمع العربي ما يعرف بالاهتمام بمبادئ التعليم المستمر، والذي يعرف على أنه آلية يستطيع بها الأفراد ترقية معارفهم ومهاراتهم في مجالات أعمالهم، وفي شتى أمور حياتهم، حيث يطلع هؤلاء الأفراد على ما وصلت إليه العلوم والتكنولوجيا من تقدم في مجالات تخصصاتهم، إضافة إلى ترقية ثقافتهم الحياتية<sup>(٧)</sup>.

وهكذا ينظر إلى التعليم المستمر كأداة للتنمية الثقافية والمهنية، حيث يعود الفرد العربي على البحث والاستقصاء ومواجهة التطورات والتغيرات المستمرة في الحياة والتكيف معها.

وتهدف التنمية الثقافية والمهنية أيضاً إلى تنمية الوعي بالمشكلات الاقتصادية من أجل إحداث تعديل في رؤية الفرد العربي وتعامله مع هذه المشكلات بما يخفف من تأثير هذه المشكلات في المجتمع ويقلل من حدتها، ولعل في برامج التنمية الثقافية والمهنية ما يساعد الفرد على اكتساب مهارات العمل المنتج لكي يصبح عضواً فعالاً في التنمية وتمكنه أيضاً من المحافظة على المعارف والمهارات الاقتصادية بما يحسن من أنماط الإنتاج ويرشد الاستهلاك. وبناءً عليه فالأموال من التنمية الثقافية والمهنية للفرد العربي أن تحسن من ثقافته نحو الاستهلاك وتقوى إرادته نحو التوفير.

كما تتضمن التنمية الثقافية أيضاً ما يعرف بعملية تنمية الثقافة السياسية من خلال إكساب الفرد العربي القيم والأفكار والمعلومات والاتجاهات الإيجابية التي تصل بالنسق السياسي للمجتمع العربي الذي يعيش فيه الفرد، إلى جانب مساعدة هذا الفرد على المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية حاضراً ومستقبلاً<sup>(٨)</sup>. وتوسع التنمية الثقافية في مجال الثقافة السياسية لتجعل الفرد العربي على دراية بمختلف القضايا والاتجاهات السياسية المحلية والعالمية المعاصرة وكيفية التعامل معها، فضلاً عن اهتمام الثقافة السياسية بمساعدة الفرد العربي على بناء هويته المستقلة على نحو يسمح له بالتعبير عن ذاته، وإعداده للقيام بأدواره المختلفة وذلك عن طريق مختلف الوسائط والمؤسسات المجتمعية<sup>(٩)</sup>.

كما تسمى الثقافة السياسية إلى تحقيق درجة عالية من فهم القضايا السياسية بما يمكن الفرد من إدراك أبعادها وتحديد دوره تجاهها ومدى مشاركته في أحداثها<sup>(١٠)</sup>.

وهناك خلل في تصور الإنسان العربي إلى مشكلات بيئته، فسالطوث البيئى مشكلة، واستواف موارد البيئة مشكلة، واختلال التوازن الطبيعي للبيئة مشكلة، إنما مشكلات صنعها الإنسان في البيئة وعليه اليوم أن يراجحها ويتغلب عليها، وقبل ذلك، عليه أن يفهمها، ومن أجل ذلك ظهر ما يسمى بالتربية البيئية، والتي هي عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التي يحيا فيها وتوضح حتمية المحافظة على موارد البيئة، وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظاً على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته<sup>(١١)</sup>.

ومن ثم أصبحت تنمية الثقافة البيئية مطلباً ملحاً الآن لأن مشكلات البيئة أصبحت قضية حيوية، وينظر إليها كأخطر المشكلات والقضايا العالمية بالنسبة لمختلف الشعوب في الوقت الراهن. كما أصبحت البيئة قضية حيوية ومنظورة من الكثيرين من العلماء والمفكرين ورجال الإعلام والصحافة والمؤسسات المجتمعية<sup>(١٢)</sup>.

كما يعتبر التلوث من أهم مشكلات البيئة في الوطن العربي في الفترة الأخيرة نتيجة التوسع في التصنيع، واستخدام المكنة الحديثة في الكثير من مجالات الحياة، ولقد كان للبلدان العربية حظها من المشكلات البيئية وعلى الأخص مشكلات التلوث البيئي<sup>(١٢)</sup>، وقد أضحى الاهتمام بتنمية ثقافية مطلباً ملحاً في مقاومة التلوث السمعي، والضوضاء في مختلف المدن العربية، ومواجهة ارتفاع درجات تلوث مياه النيل والفرات ودجلة وغيرها من الأنهار العربية والبحيرات بمخلفات المصانع والمنازل.

ويذكر (جلال أمين)<sup>(١٣)</sup> أن التلوث لم يترك أى عنصر من عناصر البيئة، إلا وقد أصابه، وأثر فيها بصورة سيئة، كما أدى هذا التلوث إلى القضاء على الكثير من مظاهر الجمال المحيطة بالإنسان ولمواجهة هذه القضايا البيئية يحتاج المسرع إلى تنمية ثقافية دائمة في هذا المجال.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن هناك مشكلات أخرى بيئية مثل استنزاف الموارد الطبيعية في الوطن العربي وتجريف التربة والزحف العمراني المستمر على الأراضي الزراعية، وظهور العشوائيات في مختلف أنحاء الوطن العربي، والقضاء المخلفات الصناعية بشكل يؤدي إلى إحداث الضرر بصحة الإنسان<sup>(١٤)</sup>.

ونتيجة لتعدد المشكلات البيئية وتنوعها وتزايد أخطارها على صحة الإنسان يلزم تنمية ثقافية بيئية تزيد من وعي الإنسان العربي بالكثير من الأمور البيئية وقيمين على سلوكه من أجل المحافظة على البيئة العربية وتقليل عوامل تلويثها<sup>(١٥)</sup>.

وتشغل المشكلة السكانية في الوقت الحالي اهتمام المجتمع العربي، وتوليها المنظمات المجتمعية القومية والعالية عناية كبيرة، خاصة في البلدان الفقيرة من منظور أن الزيادة السكانية تسبب في مشكلات مجتمعية عديدة مثل اختناق المدن ونفاذ الموارد<sup>(١٦)</sup>. كما تؤدي المشكلة السكانية إلى خلل في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤدي هذه المشكلة إلى انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للفرد

واجتمع على السواء، ويؤدي هذا كله إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على مسايرة التطورات المعاصرة<sup>(١٨)</sup>.

وقد ترتب على وجود هذه المشكلة السكانية في المجتمع العربي عدة نتائج سلبية منها انخفاض حجم الصادرات في مقابل زيادة حجم الواردات من الخارج في السلع المعيشية كالقمح والسكر والألبان وغيرها، وتدنى مستوى التعليم وسوء توزيع الخدمات التعليمية وارتفاع كثافة الفصول الدراسية، وتدنى الأوضاع الصحية لدى الكثيرين من أفراد المجتمع العربي، إضافة إلى زيادة معدلات التلوث البيئي في المجتمع العربي نتيجة استخدام البشر غير الرشيد للمرافق، والخلل في سوق العمل والعمالة واضح وجلى، وتبرز هنا أهمية التنمية الثقافية في هذا المجال، فهناك ضرورة حتمية في تنمية ثقافية فاعلة للأفراد من أجل الوعي بنتائج المشكلة السكانية وعطورتها في المستقبل القريب في المجتمع العربي.

وتظهر ثقافة الترويح كمطلب ملح من متطلبات التنمية الثقافية للأفراد في المجتمع العربي، فمفهوم "الترويح" (*Recreation*) من المفاهيم الهامة والتي نالت اهتماماً واسعاً في السنوات الأخيرة نتيجة طغيان المدنية وزيادة حدة التسابق بين الأفراد نحو الوصول إلى مستويات مادية واجتماعية متقدمة عن الآخرين. والترويح عن النفس والخلود إلى الراحة بعض الوقت مطلب بشري في مختلف المهن وفي سائر الأعمال لما له من آثار نفسية واجتماعية على البشر وما يؤديه الترويح من راحة تؤدي إلى الارتقاء بمستوى العمل، والترويح يقصد به النشاط البناء الذي يمارسه الفرد في وقت فراغه وبدوافع شخصية، سواء أكان هذا النشاط رياضياً، أو ترفيهياً، أو غير ذلك، وسواء تم هذا بشكل فردي أم بشكل جماعي، من أجل إدخال السورور وتحقيق السعادة الشخصية والاطمئنان النفسى للفرد الذي يمارس هذا النشاط الترويحي، ويرتبط النشاط الترويحي ارتباطاً وثيقاً بوقت الفراغ، ومن ثم فالنشاط الترويحي مرتبط وبشدة بوقت النشاط الحر الذي يكون تحت التصرف الكامل للفرد

بعد أن يكون قد أدى عمله وواجباته<sup>(١٩)</sup>.

وينظر إلى الأنشطة والخدمات الترويجية على أنها أنشطة مفيدة لقضاء وقسط الفراغ ووسيلة لاكتساب الفرد السعادة وإشباع الحاجات النفسية بما يدعم شخصية الفرد ويزيد من كفاءته المهنية والإنتاجية في المجتمع العربي.

ولتحقيق هذه المنافع من الأنشطة الترويجية يحتاج الإنسان العربي إلى تنمية ثقافة الترويج لديه، يستطيع من خلالها أن يعود على كيفية اختيار أساليب الترويج المناسبة لقضاء وقت فراغه، واستثماره الفضل استثماراً مكملاً، فالترويج يتطلب ثقافة ترويجية متحررة من قيود العمل، وفي الوقت نفسه متوافقة مع المعايير والقيم المجتمعية وجوانب الالتزام المعارف عليها في المجتمع العربي.

وفي جانب آخر من جوانب الاهتمام بالتنمية الثقافية والمهنية، ونسجة لعوامل التطور السريع الذي يتناول الحياة الإنسانية المعاصرة بمجوانبها المتعددة والتي تعتبر من أكثر الخصائص التي تتسم بها ظروفنا المعاصرة، ونتيجة للتطور العلمي وما ينتجم عنه من تقنيات وتطورات تكنولوجية عديدة ظهرت مهناً متميزة في المتطلبات الوظيفية وفي المهارات المهنية وفي الدخول النقدية، وأبقى على مهن ذات مهارات ودخول نقدية منخفضة، وقد أثرت هذه الأمور في نمط تفكير الإنسان العربي، وفرضت عليه مهمة قد لا تبدو يسيرة في توقعاته المهنية تجاه فرص الوظيفة والبطالة، وفي متطلبات التنمية المهنية التي تيسر له فرص الحصول على عمل في سوق العمالة في الوطن العربي.

والشباب المتعلم يقف حائراً وسط هذا التطور السريع، فهو من جهة تم إعداداه لمهن محددة تكنولوجياً واكتسب مهارات مهنية محددة بفرض وظيفة وأعمال سادت لفترة كبيرة من الزمن في سوق العمل، ومن جهة أخرى يفرض على الشباب المتعلم التكيف مع ما يحيط به من مهن في كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع وأن يعمد هذا الشباب المتعلم عملية التكيف مع تلك المهن الدائمة التغير لكي يجد نوع من

التوازن بينه وبين ما يطرأ عليه من تغيرات في البنية الاقتصادية وسلسلتها المهنية في المجتمع على نحو يمكنه من البقاء والاستمرار كعضو منتج في مجتمعه.

وطالما أن الحياة من حول الشباب المتعلم في تغير مستمر، فلا بد أن تستجيب برامج التنمية المهنية لهذا التغير، وبناءً عليه فإن على التنظيمات الاجتماعية والمهنية دوراً ثانياً البعد هو حماية المهن السائدة في المجتمع وتمتعها بشكل يناسب التطور المجتمعي، وتقديم تنمية مهنية لمهن أكثر ملاءمة في ضوء التحديات المستقبلية المتوقعة وظروف الواقع المعاصر<sup>(٢٠)</sup>.

وفي هذا المجال نادى (حامد عمار)<sup>(٢١)</sup> بضرورة السعي إلى بناء الإنسان وتكوينه ثقافياً ومهنياً لمواجهة التحديات المعرفية والتكنولوجية والقيمة التي تهيئه لإحداث النهضة خلال القرن الحادي والعشرين، وهذا يستدعي مفاهيم وأساليب متقدمة وتنمية لمهارات جديدة وقيم لفاعلة ومحركة للفرد والمجتمع، تتطلبها الكفاءة والفاعلية في العمل، وتستند أدواتها وآلياتها وخبراتها من معارف العصر وتكنولوجياه ومستلزمات التنظيم والتعامل فيه، والالتزام بأسس الإدارة العلمية والإنسانية في تسيير وحدات العمل ومواقفه.

كما أن التغيرات الناشئة عن التقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية وما صاحبه من تغير في سلسلة المهن والوظائف في كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع، وما يعاني منه أفراد المجتمع من فقر في المهارات المهنية يستلزم بالضرورة دوراً جديداً للتنظيمات الاجتماعية والمهنية في بناء شخصيات هؤلاء المعلمين، وهذا الدور المنشود لهذه التنظيمات لا يتحقق إلا بتمية مهنية فعالة، تستهدف الأفراد - تبعاً لأعمارهم وقدراتهم ومستويات نضجهم - وبحيث تعمل على "تجويد" مهاراتهم التي تمكنهم من التوافق مع تلك التغيرات المهنية ومتطلباتها في سوق العمالة، ومن هنا تبسّو قضية "التمية المهنية" عملية ضرورية للأفراد في بناء أنفسهم مهنياً وتكوين شخصياتهم

ومساعدتهم في الحصول على تكيف ناجح مع ما يعترض فرص العمل في المجتمع من تغيرات وتطورات تبعاً للأهمية النسبية لقطاعات المجتمع العربي الاقتصادية.

وفي هذه "التحمية المهنية" عودة إلى نبينا الصافي، وأساس حياتنا وقيمنا، ونعني بذلك العودة إلى رأى الإسلام في ممارسة المهن - كافة المهن وفي كافة القطاعات الاقتصادية، فلقد نظر الإسلام إلى كل المهن نظرة احترام وتقدير بشرط أن تؤدي هذه المهن خدمات لأكبر قطاع بشرى ممكن في المجتمع، ودون نظرة متمايزة إلى نوعية هذه المهن. فالحدادة مهنة الأنبياء والملوك، لهذا داود (عليه السلام) ملك نبى يعلمه ربه الحدادة (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَنَّا لَهُ الْخَازِنَةُ، أُنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (سبأ: ١٠-١١) وسليمان عليه السلام يفخر بأنه تعلم لغة الطير (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ) (النمل: ١٦)، ورسول الله ﷺ يرمى الغنم بالقوم بالقراريط، ويعمل بالتجارة لحساب خديجة بنت خويلد، ويكون في مهنة أهله، ويرقع ثوبه، ويخصف نعله، حتى إن مهنة تعليم الكلاب الصيد من المهن التي اعتبرها الإسلام وتحدث عنها قرآننا الكريم (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحْلَلَ لَهُمْ قُلْ أَحْلَلْتُ لَكُمُ الْغَنَاتِ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ) (المائدة: من الآية ٤)، تلك بعض النماذج القيمة في نظرة الإسلام للمهن في سوق العمل والعمالة، والتي لو تفهمها شبابنا المعلم لسمى إلى ممارسة كافة المهن في المجتمع.

فسوق العمل الآن تتطلب نوعية مدربة من العمال وعلى أعلى مستوى من التعليم لأنه يتطلب المرونة بحيث يمنح العامل القدرة على التحول من عمل إلى آخر، إذ لن يكون الإنسان أسيراً لعمل واحد فقط طوال حياته فعليه أن يتابع التطور المستمر في استخدام الآلات بالاستفادة من خبراته وتعليمه وتدريبه المستمر، ومن ناحية أخرى فالترقية مطالبة بإرساء قيم وأخلاقيات مهنية جديدة في ظل تزايد

استخدام التكنولوجيا التي أدت بدورها إلى تزايد المسئولية الشخصية عن أدوات الإنتاج، والحاجة المستمرة إلى التجديد والابتكار، ثم التنظيم والترشيد لعناصر الإنتاج في الوطن العربي.

ولاشك أن التنمية المهنية مرتبطة بتحديث بنية المعرفة، لمعرفة العصر لها خصائصها وسماتها، التي تفرض على النظم التعليمية مطالب ومسئوليات لكى تستوعب الأجيال الصاعدة من هذه المعرفة، وتعى أساليب استخدامها في ترقية واقع حياة مجتمعاتها، ولكى تتمكن من جانبها من تقديم عطاء يحسب لها ضمن رصيد المعرفة الإنسانية ككل. ومن هنا فهدف تحديث بنية المعرفة من جانب مجتمع الأمة في الوطن العربي يتمحور حول تثبيت موقع المعرفة الدينية بين أنواع المعرفة الأخرى التي يتداولها المجتمع العربي، إلى جانب الوعي بالتراث والإفادة منه في الإضافة للمعرفة الراهنة، وتقدير الفكر الإنساني، وتنمية قدرات التعلم الذاتي، وتنمية القدرة على الاتصال والتواصل مع الثقافة العالمية، والوعي بمصادر المعرفة والحكم على درجة موثوقيتها، وتنمية القدرة على توظيف المعرفة في واقع الحياة، والوعي بمفهوم التخصص في إطار وحدة المعرفة.

ولعل من أوضح التحديات التي تواجه عمليات التنمية المهنية الآن تتمثل في مجاهرة "الثورة التكنولوجية" التي أحرزت تقدماً في شتى مجالات الحياة، وأوجدت في الوقت نفسه العديد من مشكلات الفقر البطالة بين الشباب المعلم، وقد جعل هذا التحدى الكثير من العلماء يطلقون على عصرنا الراهن، عصر التفجر المعرفى وحضارة المعلومات، وحضارة المعلومات هذه لها مطالبها التي يتعين على برامج التنمية المهنية أن تفى بها، وذلك بما تفرضه من بنية جديدة للمعرفة، يقوم على المشاركة والتأثير المتبادل فيما بين جوانب المعرفة. ومن هنا فعلى هذه البرامج في التنمية المهنية أن تتطلع بمسئوليات جديدة تتمثل في تكوين اتجاهات موجهة نحو تقدير المساهمات وتنمية قدرة الإنسان على الانتقاء والاختيار من بين طوفان المعارف دون تحيز فكري،



مع الحفاظ على الهوية الثقافية أمام حماية التواصل مع ثقافات الآخرين.

كما أن التطور الحائل في نظم وتكنولوجيا الاتصال والإعلام أدى إلى زيادة حجم المعلومات المتاحة التي يجب الاستفادة منها وجعل التعليم مطالبا بإعداد الكوادر اللازمة والقادرة على انتقاء المعلومات وتصنيفها ومعالجتها، أيضاً الثورة العلمية وانفجار المعارف بمواد جديدة وأفكار وقيم وتصورات حديثة جعلت من الضروري غرس المنهج العلمي في التفكير والتمكن من إقامة البنى الأساسية لإنتاج العلم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى ظهور الاتجاه المعاصر الذي يدعو إلى ضرورة ربط التعليم بجهود التنمية المهنية بحيث يكون رافداً أساسياً لها وأداة من أدواتها.

والتنمية المهنية بهذا الشكل تؤثر على الشباب المتعلم وعلى رغباته وتوقعاته في مجال المهن التي يمارسها، فيسبل إلى ممارسة بعض المهن دون الأخرى في سوق العمل والمهنة، وأيضاً يحمل هؤلاء الأفراد الرغبة للمشاركة في قطاعات إنتاجية بذاتها دون غيرها من القطاعات الاقتصادية في المجتمع العربي.

وفي إطار التغير السريع في فعاليات سوق العمل يحدث انتقال واضح في الفعاليات المعتمدة على الزراعة إلى الفعاليات المعتمدة على الصناعة، وهذا يملئ على المؤسسات المجتمعية العربية تقديم معارف مهنية تستجيب لهذا التحول، وتستجيب إلى متطلبات التقدم التقني<sup>(٢٧)</sup>.

وفي مجال التربية والتعليم هناك ضرورة لعرض كافة عمليات التنمية المهنية للمعلمين وخطط الشراكة المجتمعية المطلوبة في تفعيلها، فقد حدث تطور في عملية التنمية المهنية للعاملين في التعليم بحيث لم تعد تعنى مجرد عملية التفتيش على المعلمين، وإنما أصبحت عملية فنية تسعى لتوجيه النمو المهني للمعلمين، وبالتالي تطور مفهوم الإشراف من مجرد مراقبة المفتش لإعمال المعلم إلى عملية إرشاد المعلم، وإثارة دوافعه وقدراته- أي أنه تطور لصالح النواحي الإنسانية المتصلة في احترام المعلم والنقمة بقدراته. ولعله يكون مفيداً للقارئ الكريم أن يعرف على كافة الرؤى البحثية في هذا

---

الجمال، حيث يمكن تصنيف مراحل التطور في عملية الإشراف الفني والتنمية المهنية للمعلمين إلى مراحل عديدة منها: الإشراف الفني بمعنى التفتيش، حيث كان التفتيش هو الشكل الأول لعملية الإشراف على المدارس، فكان المفتش يمارس عمله في مراقبة أعمال المعلم مجازاة الحسن ومعاقبة السيئ، وكان التفتيش بالمدارس يقوم على أساس استخدام السلطة وتصيد الأخطاء، وتوجيه النقد من جانب المفتشين، وكثيراً ما كانت تتم عملية المراقبة عن طريق الزيارات المفاجئة للمعلم في الفصل، وقد غشالى بعض المفتشين في رقابة المعلمين بحيث جعل أساس مهمته تلمس عيوب المعلم وتعقب هفواته، وقد أدى هذا النظام التفتيشي إلى إشاعة جو من عدم الثقة بين المعلم والمفتش، وأصبحت العلاقة بينهما لا تقوم على أساس سليم من ناحية العلاقات الإنسانية.

أما المرحلة الثانية من مراحل التطور في عملية الإشراف والتنمية المهنية للمعلمين فقد دارت حول الإشراف الفني بمعنى توجيه المعلمين لاتباع أساليب عمل محددة وإجبارهم عليها: وفيه يعمل المشرف الفني كخبير يساعد المعلمين في التغلب على المشكلات التعليمية التي تواجههم. ويفترض هذا النمط من الإشراف أن هناك طرفاً معينة للتعليم معترف بها هي أفضل الطرق، ويستطيع المشرف بخبرته ومعلوماته توجيه المعلمين إليها، وهذا يعتبر المشرف هو صاحب السلطة العليا وعليه وحده أن يقرر كل شيء بالنسبة للمعلم، وهذا أيضاً يفقد الإشراف الفني صفة العمل الجماعي، ويفتقر إلى الأسس السليمة في التخطيط، ويهتم بالمعلم مع إهمال الظروف الأخرى المؤثرة في الموقف التعليمي، كما يهتم بدرجة كبيرة بتقرير الواقع ومدى تنفيذ المعلم للتعليمات والقرارات دون القيام بعمل إيجابي نحو التحسين المنشود في عمليات التربية والتعليم في ضوء التطورات المجتمعية المعاصرة في الوطن العربي.

وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النمط من الإشراف منذ قرن ونصف مضى، حيث كان يركز على الزيارة المفاجئة للتفتيش على المدارس والتأكد من سلامة نظامها وحسن سلوك المعلمين وكفاءتهم، وانتظام توزيع الكتب وحسن

سير العمل المدرسي، كما ضم في ثاياه اتخاذ الوسائل الكافية لرفع مستوى التعليم بتشجيع المجالات والمطبوعات في البيئة المدرسية، وعقد الاجتماعات العامة لدراسة قضايا التربية مع المعلمين، ولكن حتى في ثايا هذه الوسائل فقد ظهر الاتجاه التسلسلي من جانب المشرف الفني، حتى ولو كان هدفه الإصلاح، فغالباً ما كان يكفى المفتش باللقاء الملاحظات العامة بعد الزيارة، والتي عادة ما تكون بمثابة أوامر تنصب على استخدام المكتبات والوسائل العلمية، وبناءً عليه فإن هذا النوع من الإشراف يحدد من إمكانات المعلمين، ويقلل الرغبة لديهم في النمو والابتكار، والقيام بمجهود مستقل، ويشجع التقليد الأعمى والتواكل واتباع نمط معين في التعليم يرضى عنه المشرف الفني ويماركة.

أما المرحلة الثالثة من مراحل تطور الإشراف والتنمية المهنية للمعلمين فكانت تدور حول الإشراف الفني بمعنى التعاون وتقديم العون والمساعدة: ففي الأربعينات والخمسينات انتشر مفهوم الإشراف التعاوني حيث كان يعمل المشرف على قيمة الفرص أمام المعلمين لمبادل خبراتهم من خلال العمل والتخطيط المشترك، وبذلك لا تقتصر عملية الإشراف الفني بجوانبها المختلفة على القيادات العليا فقط، بل يشارك فيها ويتأثر بها المعلمون وغيرهم ممن يهمهم أمر العملية التعليمية، وبذلك أصبح للمشرف الفني فيها الحرية في استخدام أكثر الأساليب فعالية حتى يستطيع أداء مهمته في توجيه المعلمين أفراداً وجماعات بغية تحسين أدائهم لمهنتهم، وبهذا انتقل اهتمام الإشراف من تصيد الأخطاء إلى التوجيه ومساعدة المعلم على النمو المهني، ويتطلب هذا أن تكون العلاقة بين المشرف الفني والمعلم قائمة على أساس من التعاون والمشاركة، وأن تكون الصلة بينهما على أساس قوى من العلاقات الإنسانية السليمة.

وقد أدى تطور عملية التنمية المهنية في مجال التربية والتعليم وتأثرها بالتصورات التربوية والاجتماعية والاقتصادية في الستينات والسبعينات والثمانينات في الوطن العربي إلى ظهور اتجاهات ونماذج إشرافية متعددة مثل الإشراف الإكلينيكي

والإرشادى والتدريبى والصغر والدافعى والإنسانى والإشراف كعملية تطوير المنهج المدرسى، واستمرت هذه الاتجاهات والنماذج فى عمليات التنمية المهنية للمعلمين منذ هذا التاريخ وحتى هذه الأيام.

وقبل استعراض هذه النماذج الإشرافية، نعرض لبعض تعريفات الإشراف الفنى فى التعليم، فقد ذكر (جود) (Good)<sup>(٢٣)</sup> أن الإشراف الفنى يعنى مجموع الجهود التى تبذل من جانب القائمين على أمور التعليم بهدف توفير القيادة اللازمة لتوجيه المعلمين من أجل تحسين التعليم، فالإشراف الفنى عند (جود) يتضمن إثارة اهتمام المعلمين بالنمو المهني ومراجعة الأهداف التربوية وأدوات وطرق التدريس، كما يتضمن تقوم المعلم.

وذكر (ويلز) (Wiles)<sup>(٢٤)</sup> أن الإشراف الفنى خدمة تقوم على أساس معاونة المعلم حتى يستطيع أداء عمله بطريقة أفضل من أجل صالح التلاميذ، وهذا يسهم الإشراف الفنى - فى ضوء هذا المفهوم - فى تحسين العملية التعليمية.

أما (بورتون وبروكسنى) (Burton and Brueckner)<sup>(٢٥)</sup> فقد عرفا الإشراف الفنى بأنه الوسيلة التى تهدف إلى تقوم وتحسين الظروف التى تؤثر على التعليم، فالإشراف الفنى من وجهة نظرهما خدمة فنية يقوم بها متخصصون وتهدف إلى دراسة كل الظروف التى تؤثر على نمو المعلمين بغرض تحسينها.

وعرف (برجس وجستمان) (Briggs and Justman)<sup>(٢٦)</sup> الإشراف الفنى بأنه الجهد الذى يبذل لإثارة اهتمام المعلمين وتنسيق وتوجيه ثوبهم المستمر فرادى وجماعات حتى يصبحوا أكثر فهماً لوظيفة العلم وبحيث يمكنهم أداء أعمالهم بطريقة أكثر فاعلية، وحتى يستطيعون توجيه نمو التلاميذ المستمر من أجل المشاركة الفعالة فى بناء المجتمع الديمقراطى، وعن طريق الإشراف الفنى يتم إعداد برنامج تعليمى يلائم حاجات التلاميذ، ويوفر الوسائل التى تمكن هؤلاء التلاميذ من التعلم بطريقة أكثر

فاعلية، وبهذا يساهم الإشراف الفني - في ضوء هذا المفهوم- في تحسين العملية التعليمية.

وُعرف<sup>(٢٧)</sup> الإشراف الفني بأنه عملية تهدف إلى تحسين المواقف التعليمية عن طريق المشاركة في تخطيط المناهج والوصول إلى الطرق التعليمية التي تساعد التلاميذ على التعلم بأسهل الطرق وأفضلها، وبهذا يصبح المشرف الفني - في ضوء هذا المفهوم- قائداً تربوياً.

وُعرف (بارتكي) *(Bartky)*<sup>(٢٨)</sup> الإشراف الفني بأنه تعليم المعلمين أثناء الخدمة لتحسين حالتهم، ورفع مستوى أدائهم لمهنتهم وتجويد طرائق تدريسهم في ميدان التربية والتعليم.

أما (موريس) *(Morries)*<sup>(٢٩)</sup> فقد عرف الإشراف الفني بأنه "التسيق والتنظيم وتوجيه المعلمين لمساعدة التلاميذ على زيادة معارفهم ومهاراتهم من أجل المساهمة الفعالة في المجتمع، وهو جهد متواصل يهدف إلى تحقيق النمو الذاتي للمعلمين لتحقيق أهداف العملية التعليمية في رقي المجتمع وتقدمه.

وُعرف (الافندي)<sup>(٣٠)</sup> الإشراف الفني بأنه الجهود الدائمة المنظمة التي ترمي إلى مساعدة المعلم وتوجيهه وتشجيعه على تنمية ذاته تنمية تحقق بعمله الدائب المتواصل على أسس سليمة مع تلاميذه لتحقيق الأهداف التربوية المطلوبة، فالإشراف وسيلة غايتها تحسين التدريس ومساعدة المعلم على أداء واجبه على خير وجه يستطيعه، وبذلك يساعد التلميذ في الحصول على أفضل تربية ممكنة.

أما (آدمز) *(Adams)*<sup>(٣١)</sup> فقد عرف الإشراف الفني بأنه خدمة فنية تقوم على أساس من التخطيط السليم، وتحاول تحسين عمليتي التعليم والتعلم في المدارس، وبما يحقق أهداف التربية والتعليم في المجتمع.

وُعرف<sup>(٣٢)</sup> الإشراف الفني بأنه الأسلوب الذي يوفر التقييم السليم للعملية

---

التعليمية، والهدف النهائي من الإشراف في ميدان التربية والتعليم هو تقديم أفضل الخدمات التعليمية للتلاميذ في جميع المستويات التعليمية.

أما (دوجلاس)<sup>(٣٣)</sup> فقد عرف الإشراف على التعليم بأنه الجهود الذي يبذله المشرف الفني لاستثارة وتنسيق وتوجيه النمو المستمر للمعلمين في المدرسة فرادى وجماعات، وذلك لكي يفهمون وظائف التعليم فهماً أحسن، ويؤدونها بصورة أكثر فعالية، وحتى يصبحون أكثر قدرة على استثارة وتوجيه النمو المستمر لكل تلميذ نحو المشاركة الذكية العميقة في بناء المجتمع الديمقراطي الحديث، ويعني هذا أن المفسر الكلي من الإشراف هو تحسين تربية النشء، وهذا يحاول الإشراف إنشاء برنامج تعليمي أكثر ملائمة لحاجات التلاميذ، وتوفير المادة والطريقة التي تمكن الطلاب من التعلم على نحو أكثر سهولة وفاعلية، أو بمعنى آخر يعمل الإشراف على تحسين المواقف التعليمية أمام التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة.

وقد حدد (سيد حسن حسين)<sup>(٣٤)</sup> مفهوم الإشراف الفني بأنه نشاط موجه يعتمد على دراسة الوضع الراهن، ويهدف إلى خدمة جميع العاملين في مجال التربية والتعليم لانطلاق قدراتهم ورفع مستواهم الشخصي والمهني بما يحقق رفع مستوى العملية التعليمية وتحقيق أهدافها.

وذكر (دوجلاس)<sup>(٣٥)</sup> أيضاً أن مفهوم الإشراف الفني الذي يركز على إدارك تام لأهداف التعليم وأغراضه وأوجه نشاطه في المدرسة الحديثة يمكن وصفه بأنه قيادة تربوية، تهدف إلى توجيه المعلمين ومساعدتهم وتنشيطهم وقيادتهم لنقد وتقويم ودراسة اتجاهاتهم وخطواتهم الفردية، وأوجه نشاطهم وطرقهم التربوية حتى يمكنهم بذل الجهد لتحقيق أهداف التعليم.

وعلى المستوى القومي<sup>(٣٦)</sup> يُعرف الإشراف الفني بأنه جوهر مسئولية الموجه في عمله والناظر في مدرسته بقصد تحسين العملية التعليمية لأنه مهما كان أسلوب إعداد المعلم فلن يكون بالغا حد الكمال الذي يكفل له المضى في عمله طوال حياته دون

توجيه أو إشراف أو مساعدة وبخاصة أنه يتعامل مع مجتمع متطور متغير، وتلاميذ ليسوا من نوع واحد وطرق تدريس وتربية متعددة، وفي حقلها تظهر دائماً نظريات واتجاهات جديدة ومتطورة.

وهكذا فإن الإشراف الفني كان يعني إلى عهد قريب الفتيش في مجال التربية والتعليم ثم تغير إلى وظيفة التوجيه، والموجه بما لديه من كفاءة في عمله وفنه وخبرته رائد وموجه لمعلمي مادته وعليه واجب في سبيل رفع مستواهم من النواحي العلمية والفنية والثقافية والتربوية إلى جانب تزويدهم بالجديد من الحسريات والابتكارات للارتفاع بمسعى الأداء إلى أقصى درجة ممكنة.

وقد عرف (عرفات عبد العزيز)<sup>(٢٧)</sup> الإشراف الفني في مجال التعليم بأنه الوسيلة التي يتم بها تقييم وتقدير جهد المعلم في العملية التعليمية من خلال ما يقوم به من أعمال متنوعة، ذات صلة بمادة تخصصه، وفترة الظروف المناسبة لأداء عمله بنجاح وذلك بهدف توجيه المعلم لإنتاج أحسن أساليب التدريس وتشجيعه على ابتكار طرق جديدة لتحقيق أهداف مادته ومعاونته على حل ما قد يعترض تلاميذه من مشكلات خاصة بهم، وكذلك مساعدتهم على استمرار محوهم العلمي، وبالتالي فإن الإشراف الفني يعتبر عملية متابعة مستمرة لعمل المعلم وأنشطته التربوية.

وذكر (مصطفى زيدان)<sup>(٢٨)</sup> أن الإشراف الفني هو خدمة فنية تعاونية تهدف إلى دراسة الظروف التي تؤثر في عملية التربية والتعليم، والعمل على تحسين هذه الظروف بالطريقة التي تكفل لكل تلميذ أن ينمو نمواً مطرداً وفق ما تهدف إليه التربية المنشودة.

وقد عرفت الإدارة العامة للتعليم الإعدادي<sup>(٢٩)</sup> الإشراف الفني بأنه الوسيلة التي يتم بها تقييم وتقدير جهد المعلم في العملية التعليمية من خلال ما يقوم به من أعمال متنوعة، ذات صلة بمادة تخصصه، وفترة الظروف المناسبة لأداء عمله بنجاح وذلك بهدف توجيه المعلم لإنتاج أحسن أساليب التدريس وتشجيعه على ابتكار طرق

---

جديدة لتحقيق أهداف مادته ومعاونته على حل ما قد يعترض تلاميذه من مشكلات خاصة بها، وكذلك تعمل على استمرار نموه العلمي، وبالتالي فإن الإشراف الفني يعتبر عملية مستمرة لعمل المعلم وأنشطته التربوية.

وقد عُرف الإشراف الفني أيضاً<sup>(٤٠)</sup> بأنه عملية الاتصال المباشر المستمر بالتلميذ والمعلم والمدرسة والقائمين على إدارة التعليم فنياً، لمعاونتهم في ممارسة مسئولياتهم والانتقال بهم فيها إلى الأفضل وترشيدهم في الاضطلاع بهذه المسئوليات وإطلاعهم على كل ما يستجد فيها أولاً بأول، ونقل خبرات وتجارب الآخرين إليهم، كل ذلك للاطمئنان إلى أن العملية التربوية دائمة الارتقاء وتساير روح العصر وتلفظ الجمود والتخلف وتحقق في غاية الأمر غايتها النهائية في إعداد أجيال أفضل وتضمن للمعلم عائدة المناسب من الإنفاق العام عليه.

وتلخص موسوعة البحث التربوي<sup>(٤١)</sup> أهم المبادئ التي يقوم عليها مفهوم الإشراف الفني ومنها اعتماده على أسس تربوية سليمة من الناحيتين النظرية والعملية، وهذه الأسس تربط بين العلم والفلسفة والواقع، وأن يقوم الإشراف الفني بمعالجة المواقف التعليمية، وأن يوصف بالديمقراطية، وأن يقدم الإشراف سلسلة من أوجه النشاط التعاوني المنظم في التخطيط والتنفيذ، وأن يسترشد بالأهداف المهنية المسرّاد تحقيقها.

ورغم الاختلافات الظاهرية التي توجد بين مجموعة التعاريف السابقة، إلا أنها تتفق في مضمونها إلى حد كبير، فهي تتفق من حيث جوهرها فيما يلي:

- الإشراف الفني عملية تهدف أساساً إلى تحسين الموقف التعليمي، وحث إن للمعلم دوراً كبيراً في هذا الموقف التعليمي فإنه لا بد أن تتجه الجهود إليه لزيادة كفاءته ويرتقي بأدائه في تحسين المواقف التعليمية..
- يعتمد الإشراف الفني على التفاعل السليم والعلاقات الطيبة بين المشرفين الفنيين والمعلمين بما يحقق النمو المتكامل للتلميذ، وأن تحسين عمليتي التعليم والتعلم



قضية تعاونية يشترك فيها المشرف الفني والمعلم وغيرهم ممن يهمهم أمر العملية التعليمية.

● تهدف عملية الإشراف الفني إلى إرشاد وتوجيه المعلمين لكل ما هو جديد في مجال عملهم، والتسقي بين جهودهم من أجل توفير خدمات تعليمية أفضل للتلاميذ واجتمع.

● ينصب اهتمام الإشراف الفني على كافة الظروف والأبعاد والعوامل التي تؤثر في تعليم التلاميذ مثل المنهج وطريقة التدريس والوسائل والأدوات التعليمية المستخدمة والعلاقات الإنسانية السائدة ونظم الامتحانات ومشكلات التلاميذ والمعلمين، فهذه المجالات وغيرها يجب أن يمتد إليها اهتمامات الإشراف الفني والقائمين على عملياته المختلفة.

● الإشراف الفني خدمة تربوية تستهدف توجيه المعلم وإرشاده والعمل على تنمية الظروف الملائمة لنموه المهني ونمو تلاميذه في الاتجاهات السليمة، كما أنها تهدف إلى مساعدة المعلمين على اكتساب الكفاءة الذاتية والمهارة الفنية التي تمكنهم من تقديم أحسن الخدمات التعليمية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الإشراف الفني في التعليم بأنه: عمل إيجابي منظم يهدف إلى تحسين الموقف التعليمي، ويسعى لإثارة اهتمام المعلمين وتوجيههم وإرشادهم ليكونوا أكثر فهماً لوظائف التربية والتعليم بشكل عام، والمرحلة التي يدبرسون فيها بوجه خاص، ويقصد رفع مستوى العملية التعليمية وتحقيق أهدافها.

وقد صنف إحدى الدراسات<sup>(٤٦)</sup> النماذج الإشرافية المعاصرة إلى اتجاهين:

**الاتجاه الأول:** ويشمل النماذج الإشرافية التي تهتم بالعمل والإنساج مثل الإشراف الإداري (الفتيش)، والإشراف العلمي، والإشراف الإكلينيكي، والإشراف كعملية تطوير للمنهج المدرسي، والإشراف المصغر، وتلقى هذه النماذج بالرغم من اختلاف منطلقاتها النظرية عند هدف أساسي واحد هو تحسين عملية التعلم والتعليم

---

من خلال التركيز على إنتاجية المعلم والاهتمام بمتطلبات رفع الإنتاجية في العمل التربوي.

**الاتجاه الثاني:** ويشمل النماذج الإشرافية التي تركز على تلبية حاجات المعلمين مثل الإشراف الإرشادي والإشراف الداعم والإشراف المبني على العلاقات الإنسانية والإشراف كعملية نمو للشخصية. وتتفق هذه النماذج في اهتمامها بحاجات المعلمين والتعامل معهم كأشخاص وتحقيق بيئة عمل نفسية مريحة للعاملين في ميدان التربية والتعليم.

وفيما يلي عرض موجز لهذه الاتجاهات في الإشراف والتنمية المهنية للمعلمين :

**الاتجاه الأول:** يمارس المشرف الفني في هذا الاتجاه دور الموجه مستخدماً سلطته الرسمية وكفاءته المهنية في رفع المستوى المهني للمعلمين، وأهم الأنشطة الإشرافية في هذا المجال ما يلي:

#### الإشراف الإداري (التفتيش):

بالرغم من أن التفتيش من أقدم أنواع الإشراف في العملية التعليمية إلا أن بعض ملاحظه ما زالت باقية، وما زالت بعض ممارساته تنتشر حتى الآن، ويفترض هذا النوع من الإشراف أن المعلم لا يستطيع تحمل المسؤولية إلا إذا خضع للمراقبة من ناحية المشرف الفني، أما أسلوب العمل الذي يمارسه المشرف الفني فهو زيارة الفصل لمعرفة مستوى المعلم وإنتاجيته بغرض تقويمه. هذا واستمرار هذا النوع من الإشراف في النظام التعليمي قد لا يساهم في تحسين عملية التعلم لأنه يؤدي إلى جهود عملية التعليم.

#### الإشراف العلمي:

يهتم هذا النموذج باستخدام الاختبارات والمقاييس في دراسة الظواهر والمواقف التعليمية المختلفة، وهو شكل متطور للتفتيش حيث إنه يعتمد على الأحكام الموضوعية في الحكم على المعلمين بدلاً من الأحكام الشخصية التي يصدرها المفتش،

ويتطلب هذا كفاءة المشرف في استخدام الاختبارات والمقاييس، وعلى هذا فالإشراف العلمي يزود المعلمين بمقايير وأرقام موضوعية تساعد على تحسين أعمالهم، وبذلك (بورتون) (Burton)، (بروكنر) (Brueckner) (١٦) أن الإشراف العلمي يستخدم الطريقة والاتجاه العلميين بالحد الذي يسمح بالتطبيق على حركة العمليات الاجتماعية في التربية، ويستخدم نتائج الأبحاث العلمية، ويطبقها على المواقف التعليمية، وفي المواقف التي لا يتيسر فيها استخدام الطريقة العلمية فإن الإشراف الفني يستخدم طريقة حل المشكلات في دراسة وتحسين عملياته وتوجيهه بحيث يحصل في النهاية على بيانات ونتائج أكثر موضوعية ودقة، ونجاح هذا المستوى من الإشراف في تحسين العملية التعليمية وزيادة العائد منها يتوقف على مدى كفاءة المشرف الفني، ومدى قدرته على تأهيل وتطوير ذاته، بحيث يستطيع مناقشة المعلمين وإقناعهم بتنفيذ توجهاته مع الأخذ بعين الاعتبار رأي المعلمين ومشاعرهم نحوه.

#### الإشراف المصغر:

ينظر هذا النموذج إلى التعليم كمجموعة من المهارات الجزئية التي يجب أن يتدرب عليها من ممارستها، وقد اشتق الإشراف المصغر من نمط التعليم المصغر، ويمارس من خلال ملاحظات المشرف لإحدى مهارات التدريس في فترة زمنية قصيرة، ثم يقوم بتحليلها مستخدماً تكنولوجيا التربية والوسائل التعليمية اللازمة، ومهمة المشرف تدريب المعلمين على إتقان هذه المهارات واستخدام الأدوات والآلات التعليمية، أما علاقة المشرف بالمعلم فأشبه بعلاقة الخبير بالمبتدب.

#### الإشراف الإكلينيكي:

يهتم الإشراف الإكلينيكي بتحسين العمل الصفّي من خلال زيارة المعلمين في صفوفهم وتحليل الموقف التعليمي، وتقديم التغذية الراجعة للمعلم عن نقاط قوته وضعفه، ويراعى هذا النموذج استخدام مجموعة خطوات منظمة تبدأ بإقامة علاقات الثقة مع المعلم ثم التخطيط المشترك للموقف التعليمي وتحديد المعلومات التي يجمعها

---

المشرف في أثناء الملاحظة والتحليل، وتنتهي هذه الخطوات بالتغذية الراجعة.

#### الإشراف كتنوير المنهج المدرسي:

يرى أنصار هذا النموذج أن أولى مهام المشرف الفنى الاهتمام بالمناهج الدراسية والعمل على تطوير محتواها وطريقتها وأسلوب تقويمها لتلائم حاجات التلاميذ والمجتمع العربى.

ويتبين من عرض مختلف النماذج الإشرافية السابقة تركيزها الواضح على تحسين العملية التعليمية من خلال جوانب متعددة، فالإشراف الإدارى (التفتيشى) يهتم بمراقبة المعلمين ليؤدوا أعمالهم بطريقة أفضل، والإشراف المصغر، يهتم بتدريب المعلمين على مهارات التدريس الفعالة، والإشراف الإكلينكى، يهتم بتحليل العمل داخل الفصول الدراسية، وتزويد المعلمين بالتغذية الراجعة، والإشراف كعملية تطوير المنهج المدرسى، يركز على إصلاح المناهج الدراسية لتلائم حاجات التلاميذ وحاجات المجتمع، أما علاقة المشرف الفنى بالمعلم فهي علاقات عامة، دون النظر إلى حاجات المعلمين المهنية والشخصية، ودون الاعتماد على أسس الاتصال والتفاعل في العلاقات الإنسانية.

**الاتجاه الثانى:** ولله ممارس المشرف الفنى دور المشجع مستخدماً السلطة القائمة على الصراحة واحترام الآخرين، ويشتمل هذا الاتجاه على النماذج الإشرافية التالية:

الإشراف الإرشادى والإشراف الدافئ والإشراف المبني على العلاقات الإنسانية والإشراف كعملية تداخل (بين - شخصية) ولها على عرض موجز لهذه النماذج:

#### الإشراف الإرشادى:

يستند هذا النموذج إلى ضرورة دراسة المؤثرات المختلفة التى تؤثر على جوانب شخصية المعلم من الناحيتين الانفعالية والعقلية وتوجه سلوك المعلم التعليمي، ويتطلب

هذا أن يقيم المشرف علاقات إرشادية مع المعلم لفهم شخصيته والعوامل المؤثرة عليها، وشرح هذا الفهم للمعلم كي يزداد إدراكاً لذاته المهنية ولنشاطه العلمي، ويتطلب هذا أن يمتلك المشرف كفاءات إرشادية تتعلق بالملاحظة وتحليل الانطباعات وتفسير المواقف.

#### الإشراف الدافعي:

يهتم هذا النموذج بإثارة دوافع المعلمين باعتبار أن أساليبهم ونشاطاتهم هي انعكاس لدوافعهم وحاجاتهم، وأن أدائهم يرتبط سلباً أو إيجاباً بمستوى دافعيتهم، أما دور المشرف فهو إحداث درجة مواقف طارئة تكفي لاستغلال الدوافع الإيجابية عند المعلمين، ويتطلب هذا النموذج أن يكون المشرف مؤهلاً في استخدام كفايات إرشادية تتعلق بالاتصال الإيجابي وعمليات التعزيز وتقديم التغذية الراجعة.

#### الإشراف المهني على العلاقات الإنسانية:

يهتم هذا النموذج بإقامة العلاقات الإنسانية السليمة بين مختلف العاملين في نطاق العملية التربوية، حيث إن التعليم عملية تفاعل إنسانية بين التلميذ والمعلم، ومهمة المشرف تقديم نموذج لهذا التفاعل في علاقاته مع المعلم ليكون المعلم قادراً على تطبيق مثل هذه العلاقات مع تلاميذه.

ويتطلب هذا النموذج أن يكون المشرف مؤهلاً في استخدام مهارات تتعلق بممارسة العمل الجماعي وإقامة العلاقات الإنسانية السليمة، ويهدف هذا النموذج إلى إزالة التعارض بين حاجات المعلمين وحاجات العمل حيث تبدو لفاعلية أى عمل في التوفيق السوي بين حاجات المعلمين ومتطلبات العمل.

#### الإشراف عملية تفاعل (بين - شخصية):

يهتم هذا النموذج بإقامة عملية اتصال وتفاعل مع المعلمين خلال التأكيد على مشاركة المعلمين في التخطيط للمشكلات التي يواجهونها، ويتخذ هذا النموذج مجموعة من الخطوات تبدأ بجمع المعلومات عن المشكلات التعليمية والتفكير في

الحلول والبدائل ليختار منها المعلم بحرية تامة ما يناسبه، وبذا يقترب هذا النموذج من ممارسة الإشراف الذاتي بدلاً من المساعدة التي يلقاها المعلم من المشرف.

وبعد عرض هذه النماذج يتبين تركيزها على الاهتمام بشخصية المعلم وحاجاته، فالإشراف الإرشادي يهتم بفهم الجوانب العقلية والانفعالية لشخصية المعلم، والإشراف الدافعي يهتم بزيادة مستوى دافعية المعلم، والإشراف كعملية تداخل (بين - شخصيه) تقيم بناء اتصال فعال مع المعلم.

ويعتبر هذا تحولاً في عملية الإشراف من الاهتمام بحاجات العمل إلى حاجات المعلم، ومن كيف يعمل المعلم؟، وماذا يعمل؟، إلى ما هو المعلم؟، شخصيته ودوافعه؟، وهو تحول مواز للأفكار والنظريات الحديثة في الإدارة العامة التي استهدفت التوفيق بين متطلبات العمل وحاجات العاملين.

ومن هنا كان الإشراف الفنى الفعال إشرافاً يعمل على التوفيق بين حاجات المؤسسة التعليمية وحاجات المعلمين، ويستمد خصائصه من مختلف الاتجاهات والنماذج الإشرافية المعاصرة في ضوء الهدف الذى يسعى إليه الإشراف في الواقع التعليمي، خاصة وأن هذه النماذج قد لا توجد دائماً بصورة منفصلة في النظام الإشرافي، بل قد تتداخل بعض هذه النماذج أو تتكامل مع بعضها في تطوير واقع تعليمي معين.

ويهدف الإشراف الفنى الفعال بصفة عامة إلى تحسين العملية التعليمية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الأساسي يسعى الإشراف الفنى إلى تحقيق بعض الأهداف الفرعية التي هي أقرب ما تكون إلى وسائل يتخذها المشرف الفنى ليصل إلى تحقيق الهدف الأساسي، وهذه الأهداف الفرعية يجب أن تنال قسطاً مقارباً من اهتمام المشرف الفنى الذى يعود إليه وحده حق التقدير لما يجب أن يركز عليه من أهداف، ومن بين هذه الأهداف الفرعية:

الإشراف الفنى وتوضيح أهداف التربية لدى المعلمين:

يجب أن يبذل المشرفون الفنيون كل ما في وسعهم لتوضيح أهداف التربية باعتبار أن الإشراف الفني أداة لخدمة المعلمين، وإذا كان من أهداف التربية تحقيق النمو المتوازن للتلاميذ من النواحي المعرفية والحسية والجمالية والانفعالية والأخلاقية والروحية فإن على المشرف الفني مسئولية توضيح هذه الأهداف، ومساعدة المعلمين على توظيف النشاطات والخبرات التي يجربها التلاميذ لتخدم هذا الهدف، وأيضاً معاونتهم على الوصول إلى أفضل الطرق واتباع أحسن الأساليب المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف.

وهناك بعض الوسائل والأساليب التي يستطيع المشرف الفني أن يقدمها إلى المعلمين لتحقيق هذا الهدف، ومنها:

(١) أن يتم تدارس جميع الأهداف التربوية المقررة، حتى يتضح معنى كل هدف وضوحاً كاملاً في أذهان المعلمين.

(٢) مساعدة المعلمين على التفريق بين الغايات والوسائل.

(٣) تحديد الأهداف وراء كل نشاط، وما ينتظر أن يحققه النشاطات المقررة للأهداف التربوية العامة، ولأهداف المدرسة الخاصة.

(٤) تشجيع المشرف الفني لمعلميه على تخطيط الوحدات الدراسية، وعلى كتابة هذا التخطيط، ومراجعته، في ضوء الأهداف المرسومة لكل وحده، وفي ضوء الأهداف العامة.

(٥) توجيه عملية التقويم التي يقوم بها المعلمون إلى قياس مدى تحقق الأهداف في سلوك التلاميذ.

(٦) قيام المشرف الفني بدور القدوة للمعلمين بأن يحدد الأهداف التي يريد الوصول إليها في أى اجتماع يعقده للمعلمين، وأن يجعل هذه الأهداف واضحة للمعلمين، وأن يبين لهم كيف يستطيع ربط وسائله التي يستخدمها بالغايات التي

يريد تحقيقها.

(٧) الكشف عن حاجات المعلمين، وتكوين علاقات إنسانية بينهم لرفع روحهم المعنوية والمساهمة في تحقيق أهداف المدرسة.

(٨) مساعدة المعلمين على الاستفادة من البيئة المحلية، والتعرف على مصادرها المادية والإنسانية.

وهذا يسهم المشرفون الفنيون في تهيئة الوسائل التي تيسر للمعلمين النجاح في تحقيق رسالتهم على نحو يرفع من شأنهم، ويؤدي بالتالي إلى تحسين العملية التعليمية.

#### الإشراف الفني ومساعدة المعلمين على تحقيق تكامل الخبرة:

تدعو التربية الحديثة إلى التعلم عن طريق الخبرة، وتركز على وحدتها، ومن هنا وجب على الإشراف الفني الإسهام في تحقيق وحدة الخبرة لدى المعلمين ويمكن الوصول إلى هذا الهدف بالتعاون بين أفراد أسرة المدرسة لتحقيق أهدافهم المشتركة بحيث يشعر الجميع أنهم أفراد أسرة واحدة لتحقيق غايات واحدة، وبمساعدة المعلمين على تفهم أهداف المدرسة التي يعملون فيها واكتشاف ما لدى المعلمين من استعدادات والعمل على تمتيتها بالتدريب والتوجيه والإرشاد، والاستفادة منها في تحقيق وحدة الخبرة لديهم، وأيضاً يجب أن يهدف الإشراف الفني إلى إبراز الروابط بين جميع مواد المنهج مما يؤدي في النهاية إلى تماسك هذه الروابط، والوصول إلى الأهداف المشتركة الواجب تحقيقها، والتي تؤدي في النهاية إلى مساعدة المعلمين على تحقيق تكامل الخبرة.

ويمكن تلخيص أهداف الإشراف الفني في هذا المجال بما يلي:

(١) مساعدة المعلمين على تفهم أهداف المدرسة التي يعملون فيها بصفة عامة والمواد التي يقومون بتعليمها بصفة خاصة.



(٢) العمل على الحد من عزلة المعلمين الفكرية، واحترام شخصياتهم وآرائهم حتى يبادروا إلى الابتكار كلما سمحت لهم الظروف المواتية.

#### الإشراف الفني وإدراك المعلمين لمشكلات تلاميذهم:

يهدف الإشراف الفني الفعال إلى تمكين المعلمين من معرفة حاجات التلاميذ وضرورة العمل على إشباعها، وتشخيص الصعوبات التي تواجه المعلمين والتلاميذ ورسم الخطط لتدليل هذه الصعوبات، والوقوف على أحدث الطرق التربوية ومداومة الاطلاع على نتائج المؤتمرات التربوية، وغير ذلك مما يساعد على نمو المعلم المسهني والعلمي حتى يستطيع الإسهام في علاج مشكلات تلاميذه، ولما يساعد على تحقيق هذا الهدف أيضاً ترغب المعلم الجديد في مهنته ومدرسته وجعله يتعلق بهما.

كما يساعد الإشراف الفني الفعال المعلم على الإلمام بمحطات البيئة التي تقع فيها مدرسته، وتوثيق الصلة بين المدرسة والبيئة، ومعاونة المعلم على فهمه لخصائص نمو التلاميذ وحاجاتهم وطرق إشباعها ووسائل مساعدتهم على حل مشكلاتهم، كما يهدف إلى مساعدة المعلمين في اكتشاف الفروق الفردية القائمة بين التلاميذ وتقديم المساعدة التي يحتاجها كل تلميذ بوصفه فرداً متميزاً له خصائصه الجسمية والعقلية والانفعالية الخاصة به، مما يسهم في حل مشكلات تلاميذهم.

#### الإشراف الفني وتحسين الظروف المدرسية:

من أهداف الإشراف الفني تحسين العلاقات بين المعلمين، وتوطيد روح التعاون بين صفوفهم، والعمل على تحقيق النمو المهني لهم ليصبحوا في وضع أفضل لممارسة أعمالهم، وتحسين أنواع النشاطات التي تقدم إلى التلاميذ، والعمل على تحقيق انفتاح المدرسة على البيئة الخارجية وتقوية صلتها بالأهالي، وتوضيح دورها وجهودها لهم، وحثهم على الإسهام في نشاطاتها، وتعريف المعلمين بالطرق التربوية الجديدة والاتجاهات الحديثة، وتستطيع هذه الأهداف فتح آفاق جديدة أمام المعلمين، ولتدفعهم إلى طرق التجديد ومتابعة القراءة والاطلاع وتنمية معلوماتهم ومتابعة كل جديد.

---

ويمكن تلخيص أهداف الإشراف الفني في هذا المجال بما يلي:

(١) اكتشاف مواهب واستعدادات العاملين مع المشرف الفني، والعمل على تنميتها بالتوجيه والإرشاد.

(٢) مساعدة المعلمين على حسن استخدام الوسائل التعليمية.

(٣) دراسة العوامل المختلفة التي تسهل عملية التعليم أو تعوقها سواء منها ما يتعلق بالتلميذ أم المدرسة أم البيئة خارج المدرسة.

(٤) معاونة المعلمين على دراسة المناهج والكتب ونقدها نقداً بناءً بهدف تحسينها مع تسجيل الملاحظات عليها، ومن ثم تتيح للمعلمين فرصة النمو المهني والشعور بالإيجابية والفاعلية في العمل.

(٥) تحليل الصعوبات التي تعترض المعلم في عملية التعليم ومساعدته على حلها.

(٦) العمل على حسن توجيه الإمكانيات المادية والبشرية وحسن استخدامها.

(٧) تنسيق جهود المعلمين من أجل تحسين الظروف المدرسية.

وهكذا يهدف الإشراف الفني إلى أن تسير الظروف المدرسية وفق النظام والتعليمات واللوائح التي تقرها الجهات المختصة، كما يسعى إلى تشجيع القادرين من المعلمين على الابتكار بغرض التخلص من النمطية وتحقيق التحسن المستمر للبرنامج المدرسي.

#### الإشراف الفني والروح المعنوية لدى المعلمين:

يُسهم الإشراف الفني الفعال في بناء روح معنوية عالية عن طريق مساعدة المعلم على النمو المهني والوظيفي، وتحسين مستوى أدائه، وبناء قاعدة أخلاقية متينة بين المعلمين، ودور المشرف الفني هنا هو إثارة التنافس الشريف وإذكاء روح الحماس، ومساعدة المعلمين على معرفة مواطن الضعف في أفعالهم ومحاولة تجنبها. وشعور المعلم بأهميته عامل مهم في رفع روحه المعنوية، ومن المظاهر التي تتم عن تقدير المشرف للمعلم الثقة بما يصدر عنه واحترام ما يقوم به من تخطيط وتنفيذ، كما أن

العدالة في معاملة المشرف الفني للمعلمين، وعدم محاباته للبعض منهم له أثره الكبير في رفع روحهم المعنوية.

وحيث إن الفروق الفردية بين المعلمين أمر مسلم بوجوده، فيجب على المشرف الفني أن يقبل المعلمين كما هم وبخصائصهم، وأن يتيح الفرص لكل منهم للشعور بأنه عضو نافع في المدرسة، وأن يراعي الحالة الصحية والظروف الشخصية لكل منهم، كما يجب النظر بعين الاعتبار إلى أن تشجيع المعلمين على الابتكار دون توفير المستلزمات الأساسية من حيث الجهد والوقت والأدوات اللازمة، قد يسبب أضراراً بروحهم المعنوية، فيعانون من الإحباط نتيجة عجزهم عن القيام بما يطمحون إلى تحقيقه، ومن أجل هذا ينبغي توفير المستلزمات اللازمة عن طريق الدورات التدريبية، والأبحاث التجريبية والأدوات والمواد وإتاحة الوقت اللازم للقيام بالتجريب، وأن يعمل المشرف جاهداً لإشاعة الطمأنينة في نفوس المعلمين، وأن يعمل على تحسين ظروف مدارسهم وأن يشعرهم بقيمة عملهم ودورهم في المجتمع وتطويره<sup>(٤٤)</sup>.

#### الإشراف الفني وتقييم المعلم:

من ضمن أهداف الإشراف الفني تقوم عمل المؤسسات التربوية وتقديم المقترحات البناءة لتحسينه، ومن بينها تقييم جهود المعلمين وقياس أثرها في نمو التلاميذ باستخدام وسائل متنوعة مثل الملاحظة والمناقشة والاختبارات الموضوعية لقياس تحصيل التلاميذ، كل ذلك بهدف مساعدة المعلمين على النجاح في أعمالهم، كما أن الإشراف الفني يعين المعلم على تقييم نفسه ليعرف على نواحي قوته فيدعمها، ونواحي ضعفه فيعالجها.

وحيث إن المشرف الفني يمثل قيادة تربوية، فلا بد أن يمارس مهامه بطريقة فعالة يكتسب من خلالها ثقة المعلمين وتأييدهم وتمكنه من إنجاز مهام جديدة تتسم بالابتكار. ويتطلب تحقيق هذا كسب صداقة المعلمين وجعلهم يشعرون بمعاونته لكى تنجح الجماعة في تحقيق أهدافها بفضل العمل الجماعي، وإذا كانت ثقة المشرف

---

بنفسه - كما يقول (اندرسون) (Anderson)<sup>(٥٠)</sup> أساسية لتحقيق العلاقات الطيبة، فإن الوجه الآخر للعملية هو ثقة المشرف بمن يعملون معه، وينبغي أن تكون هذه الثقة انعكاساً لإيمانه بقيمة كل فرد، وبقدرته على النمو، فالثقة بالفرد وبقدرته تفتح الطريق أمامه للتعامل الجيد مع غيره.

ومن بين الأهداف الأخرى للإشراف الفني تنمية العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع المدرسي، وشعورهم بأهمية هذه العلاقات في عملهم ومهنتهم، كما يلعب الإشراف دوراً هاماً في مجال الإصلاح والتطوير، فهو بمثابة همزة وصل في توصيل نتائج عملية التطوير بين مستوى التنفيذ ورسم السياسة التربوية.

يتبين مما سبق أن الإشراف الفني الفعال يسعى لتحقيق أهداف متعددة منها توضيح أهداف التربية لدى المعلمين، ومساعدتهم على تحقيق تكامل الخبرة، وإدراكهم لمشكلات تلاميذهم والمساهمة في تحسين الظروف المدرسية، والعمل على رفع الروح المعنوية لدى المعلمين والعمل على تقويم عملية التعلم.

وإلى جانب ما سبق، فيلعب الإشراف الفني دوراً هاماً في تحقيق أهداف العملية التعليمية، ولكي ينجح في تحقيق أغراضه على مستوى عال من الكفاءة وجسب أن يتوافر في المشرف الفني صفات فنية بعضها يتعلق بشخصيته، وبعضها يتعلق باستعداده العلمي والمهني، كالشعور بالعدالة والراية، والإيمان بقدرته، والقصدوة الحسنة والشعور بأهمية الرسالة التي يؤديها أو المهنة التي يمارسها، وضرورة الإخلاص للمهنة، وإتقان المادة وامتلاك القدر الكافي من الثقافة ومهارة الإرشاد المهني، حتى يستطيع أن يؤدي وظيفة الاتصال بفعالية.

ويعتبر الاتصال أكثر وظائف المشرف الفني أهمية، وذلك لأن جميع وظائفه الأخرى كالخطط والتسيق والتقويم والرجية تعتمد إيجاباً أو سلباً على طبيعة عملية الاتصال وأسلوبها. ومن أجل هذا أصبح الاهتمام بالمشرف الفني وإعداده ضرورة ملحة، وظهرت اتجاهات جديدة في هذا المجال أهمها الاتجاه نحو تحديد الخصائص

للأزمة للتوجيه، والمهارات التي يجب أن يتحلى بها المشرف الفنى. وكيفية تمييزها، وإذا كان الهدف من التربية هو أن يُبنى في كل تلميذ أعظم ما عنده من إمكانيات فلا بد من تشجيع المعلمين الذين يقومون بهذه الخدمة على إحداث تطورات ملحوظة في أنفسهم، ويتم هذا بكسب المشرف لاحترام المعلم. وتملكه عنصر الحساسية في القيادة حتى يتمكن من فهم دوافع المعلمين، وبالتالي التغيير في اتجاهاتهم بحيث يؤسس ذلك على تغيير الأداء التعليمي. وأيضاً لا بد أن يتصف المشرف بالواقعية. فيقدر ظروف المعلمين، وواقع البيئة، ويُقوم جهده المعلمين في ضوء هذه الظروف، ويكون معاضداً، ومتزناً في انفعالاته، قادراً على ضبط نفسه وأن يملك الرؤية الكاملة فيما يتعلق بتحسين العملية التعليمية بكل جوانبها من حيث فهم خصائص ثمر التلاميذ، والإلمام بدور المعلم في العملية التعليمية، والتعرف على مختلف طرق التعليم والأدوات التعليمية المفيدة في التعليم، وأيضاً الإخلاص في الإشراف، فعندما يقتنع المعلمون بإخلاص المشرف ورغبته في التحسين يتحقق التعاون ويتم التطور.

وهكذا فالمشرف الفنى شخص يجب أن يتوالى فيه القدرة على الانفتاح وقيادة الآخرين، والتفاعل معهم ومساعدتهم على استغلال قدراتهم وطاقاتهم إلى أقصى حد ممكن، ويشترط في المشرف أن يكون قادراً على تطوير نفسه حتى يستطيع من خلال ذلك تطوير الآخرين، والأخذ بأيديهم، وأن يكون قادراً على تقبل ذاته حتى يساعد الآخرين على تقبل ذواتهم ويتعامل المشرف يومياً مع مجموعات متباينة من المعلمين والمعلمات، لذا يجب أن يكون بمقدوره تفهم نفسه كل فرد منهم، وأن يعمل مسا في وسعه ليقارب بينهم، ولما كان الإشراف الفنى يتمشى مع مبادئ الديمقراطية، فينبغى على المشرف الاعتراف بحق المعلم في التجريب والتجديد، واختيار طريقته في التدريس، وإيجاد المناخ الذى يدفع المعلمين إلى الابتكار والتجديد، وأن يملك المشرف المهارة في التعليم حتى يقف على تشجيع الاستقلال الفكرى، وأن يتم الإشراف في جو تعاوني يتسم بالحمية والصدقة، وهذا يحتم على المشرف أن يكون ماهراً في قيادته،

وأن يصبح لدوة حسنة للآخرين، وأن يمارس الاتصال المقترح الذى يبنى على الاحترام المتبادل والبعد عن التقييم النقدى والسلطة الرسمية، وأن يتعدى عن الاتصال الذى يعتمد على استخدام السلطة الرسمية، وتستند إلى ممارسة الضغط والمراقبة. وهكذا فالمشرف القائد لا يقتصر فى ممارساته على دوره الوظيفى، بل يتعدى ذلك ليمارس سلوكاً قيادياً، فإذا كان السلوك الوظيفى للمشرف يتمثل فى تقبله للمسئولية فإنه فى السلوك القيادى يبحث عنها وتحركه فى ذلك دوافعه الداخلية وأهدافه الإنسانية ويكتسب مكانته من خلال إنجازاته لا من خلال وظيفته، وهذا يعنى أن المشرف الفنى كقائد لا يؤدى عملاً وظيفياً، بل يبادر إلى تطوير عمله ووضع مستويات وقيم جديدة له يسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع المعلمين الموكّل إليه مهام الإشراف والتنمية المهنية لهم.

يتبين مما سبق أن الإشراف الفنى الفعال يفضل ممارسة الاتصال الإيجابى الذى يعتمد على الاحترام المتبادل، والبعد عن التقييم الذاتى والسلطات الرسمية وعدم ممارسة الاتصال السلبى الذى يعتمد على استخدام السلطة الرسمية من جانب المشرف الفنى.

وقد أصبح للإشراف الفنى مجالات متعددة تتفق مع مفهومه الفعال وهذه المجالات تشمل ما يحدث داخل الفصل وخارجه، ويمكن تحديدها فيما يلى:

#### التلميذ:

لم يعد التعليم مجرد تلقين للمعرفة، بل تغيير فى طبيعة المتعلم وسلوكه، لذلك كان لابد للإشراف الفنى من العناية بكل ما يتعلق بجوانب نمو التلميذ، والتخطيط للعناية بصحته وتغذيته وتربيته، وتوزيع تلاميذ الصف بصورة علمية سليمة، ودراسة مشكلات غياب التلاميذ، فأتباع الأسلوب العلمى فى دراسة هذه المشكلات يعطى نتائج طيبة فى التعرف على الأسباب واقتراح الحلول المناسبة، وأيضاً وقوف المعلم على أسباب التأخر الدراسى عند تلاميذه يساهم فى علاج هذه المشكلة، ويبرز هنا

دور الإشراف الفني من حيث توجيه المعلمين وتزويدهم بالوسائل اللازمة للكشف عن هؤلاء المتأخرين دراسياً في وقت مبكر حتى يسهل علاجهم.

وحيث إن العملية التعليمية تقيم بالتلميذ ككل اهتماماً يتضمن العناية بالجانب العقلي والجسمي والعاطفي والاجتماعي، بقصد إكسابه العادات السلوكية المرغوب فيها، لذا أصبح كل موقف تعليمي وسيلة لتحقيق النمو المتكامل للتلميذ، وعليه فإن أهم ما يهتم به الإشراف هو التلميذ وتعلمه، وأن الطريقة التي يتبعها المعلم في إيصال المعلومات إلى عقله يجب أن تكون موضع عناية.

#### **المعلم:**

يمثل المعلم أحد الأركان الأساسية في الموقف التعليمي، ويعتبر أقدر الناس على إدراك العوامل التي تحيط بعمله، ومن أجل ذلك يهتم الإشراف الفني بالمعلمين، ويرفع كفاءتهم، ومن ثم يجب أن يبدل جهوداً مستمرة من ناحية المشرفين لمساعدة المعلمين على النمو المهني، ويجب على المشرف الفني لتحقيق النمو المهني للمعلمين، البدء بالمشكلات التي يشعر بها المعلمون ويرغبون في مناقشتها، فهي تشكل أساساً صالحاً لإقامة علاقات بينهم وبين المشرف وتنطوي على رغبته في فهم ما يعانون منه، أو حرصه على تحقيق خيرهم، ويجب أن يحرص المشرف في هذا الموقف على أن يتيح الفرصة لكل الآراء أن تعلن عن نفسها، فيركز على مبدأ التعاون والمشاركة، وأن تكون الصلة بينهما على أساس قوى من العلاقات الإنسانية الصحيحة، وأن يكون أسلوب المشرف في تعامله مع المعلم ينم عن روح المودة والصداقة، وأن يستخدم العمل الجماعي حتى يزداد التعارف بين المعلمين ويتوقف نجاح المشرف في إقامة علاقات إنسانية سليمة بينه وبين المعلمين على العمل وفق قيم ومفاهيم معينة، وتوافر معارف ومهارات تيسر تحقيق ذلك، فيعامل المشرف مع المعلمين في غير تكلف، ويتخذ موقفاً سليماً إزاء مقترحات المعلمين وآرائهم، وما قد ينشأ من مشكلات تطرح للدراسة، ويجب أن يثق المشرف الفني فيمن يعملون معه، فإذا وثق المشرف بنفسه وبالمعلمين الذين يشرف عليهم، يصبح التعامل مثمراً، وتنتشر الثقة فيما بينهم.

ويجب على المشرف الفني أيضاً التعرف على قدرات معلميه في التعليم وإدراكهم لأغراضه وممارستهم للأساليب السليمة في أدائه وأن يعمل المشرف على أن يدرك المعلمون طبيعة المعرفة وتصنيفاتها بهدف تطوير قدرات المعلمين سواء بالنسبة لتحديد الاحتياجات التدريبية أو رسم برامج التدريب، أو ممارسة أساليب مختلفة، ويستطيع المشرف تنمية الناحية الابتكارية عند المعلمين إذا ما أتاح لهم حرية التفكير وأشرعهم في تحسين الأهداف والمنهج واختريات وطرق التدريس والتقوم وشجعهم على التجريب، وبعث فيهم الشعور بالثقة، وتعاون معهم في الأخذ بأسلوب البحث العلمي، ويؤدي هذا إلى احترام شخصية المعلم التي تنعكس على علاقته بتلاميذه، وتؤثر فيها، ومن أخطر الأمور - كما يقول (سليمان شعلان)<sup>(٤٦)</sup> - أن يُترك المعلم يعاني من مشكلاته العاطفية والمالية والأسرية، لأن هذه المشكلات تصاحبه داخل الفصل، وتقف بينه وبين تلاميذه فتلقي عليهم بظلالها القاتمة وتعوق نجاح العملية التربوية في الوطن العربي.

#### المنهج:

المنهج هو لب العملية التعليمية ومن أهم وسائلها لتحقيق أهدافها، ولهذا يجب النظر إلى المنهج باعتباره المجال الأساسي لنشاط الإشراف الفني، والذي يسهم في صياغة محتوى المنهج، ويقدم المساعدة للمعلمين لدراسة دراسة عميقة للتعرف على أهدافه وأركانه، ويذكر (محمد علي نصر)<sup>(٤٧)</sup> أن المنهج إذا ما نفذ بطريقة سليمة فإنه يعمل على تحقيق النمو الشامل للمتعلم، ومن ثم فإن أولى مهام المشرف الفني الاهتمام بالناهج الدراسية والعمل على تطوير محتواها، وطريقتها وأسلوب تقيّمها لتلائم حاجات التلاميذ والمجتمع، وكذلك النظر إلى هذه المناهج من حيث تحقيقها للأهداف العامة للتعليم والأهداف الخاصة للمرحلة التعليمية المعنية، ومساعيها للتطويرات القومية والتربوية والاجتماعية وروح العصر ومناسبتها لمستوى التلاميذ الفعلي وخصائص نموهم وترابطها وتكاملها ومرونتها، وكذلك العلاقة بين كميتها والزمن المخصص لها في الخطة الدراسية، والتوازن بين المناهج المقررة للصف والمرحلة



ومواجهتها للاحتياجات السلوكية والاجتماعية للتلاميذ والمجتمع، ثم تجريب مناهج جديدة وتحديد وسائل التجريب وتقويم نتائجه.

### **طرق التدريس:**

تعتبر العملية التعليمية مهنة فنية، وطرق التدريس وسائل هذه المهنة لتوصيل المحتوى التعليمي إلى التلاميذ، وهذه الوسائل لا بد وأن تعتمد على أسس سليمة لتناسب العمر الزمني للتلميذ ويبحث تغطي ما بين التلاميذ من فروق، وهنا يبرز دور المشرف الفني من حيث تشجيع المعلمين على البحث والإطلاع ومناقشة النتائج التعليمية حتى يرتفع مستواهم المهني لحسن سير العمل داخل المدرسة، وأيضاً يجب أن يكون المشرف الفني على اتصال مستمر بالأبحاث التي تجري بشأن تطوير طرق التدريس، وأن يناقش هذه الطرق مع المعلمين في الحلقات الدراسية والندوات، وأن يحاول التجريب فيها بما يلائم ظروف كل مدرسة، وأن ينقل نتائج التجارب في حالتي الفشل والنجاح على السواء إلى المدارس الأخرى، فربما تصادف التجربة في مدرسة معينة ظروفها أكثر ملاءمة لها عن مدرسة أخرى فتتم.

وهكذا ينبغي على الإشراف الفني السعي إلى علاج القصور في الأداء وتوجيه العاملين إلى أفضل وأمثل الطرق في التدريس واستخدام المعينات ووسائل الاهتمام بضعاف التلاميذ والتهوض بمستوياتهم التحصيلية والوصول بهم إلى مستوى أقرانهم، وطرق استخدام الكتاب المدرسي وكتاب المعلم.

### **النشاط التعليمي:**

يعرف (عميرة والديب)<sup>(١٨)</sup> النشاط التعليمي بأنه كل نشاط يقوم به المعلم أو التلميذ أو كلاهما لتحقيق أهداف التربية سواء أكان هذا النشاط داخل المدرسة أم خارجها، طالما أنه يتم تحت إشراف المدرسة ويتوجه منها، وبهذا يعتبر النشاط التعليمي باباً مفتوحاً أمام المشرف الفني كأحد المجالات التي تساعد على تحسين برنامج التعليم في المدرسة العربية.

### الوسائل التعليمية:

تساعد الوسيلة التعليمية التلاميذ على إدراك الحقائق والمفاهيم المجردة بأيسر الطرق فهي تقدم الحقائق والمعلومات بطريقة تناسب إدراك التلاميذ. والنهج بفهمه الحديث يرى أن هناك ضرورة ملحة لاستخدام الوسائل التعليمية، وبهذا فإن العناية بالوسائل التعليمية وإنتاجها ضرورة تتطلب تدخل من المشرف الفني، فيوضح قيمة الوسائل التعليمية للمعلمين، ويشجعهم على إنتاجها من الخامات المحلية، كما يدرهم على حسن استخدامها لينتشر بينهم الوعي العام الذي يساعد على رفع مستواها، وحسن استخدامها في أنشطة التربية والتعليم بالمدارس في البلاد العربية.

### الكتاب المدرسي:

- يجب على المشرف الفني الاهتمام بدراسة الكتاب المدرسي ليكون على بينة من محتوياته، ويرشد المعلمين إلى مضمونه، ويساهم في تأليفه وتحريره وتعديله، وهناك عدة مسؤوليات يجب أن يراعيها المشرف الفني في هذا المجال، منها:
- ١- مناسبة الكتاب المدرسي للمادة ومناهجها، وتحقيقه للأهداف الخاصة بالمرحلة الابتدائية (الحلقة الأولى من التعليم الأساسي)، وكذلك الحلقات الأخرى في المراحل التعليمية المختلفة في الوطن العربي.
  - ٢- مواصفاته من حيث المادة العلمية (الغرض - الأسلوب - الوسيلة - والخرائط).
  - ٣- وأخيراً إخراجها وتكلفتها المالية ومدى الاستفادة منه.

### المكتبات المدرسية:

تلعب المكتبة المدرسية دوراً هاماً في إكساب التلاميذ عادة الاطلاع باعتبارها وسيلة لنشر الثقافة، ولذا ينبغي على المشرفين الفنيين الاهتمام والعناية بهذه المكتبات وذلك عن طريق حث المعلمين والإدارات المدرسية على تزويد هذه المكتبات بما تحتاج إليه من الكتب والأثاث والأدوات، ويجب ألا يعتمد الموجه على المصادر الرسمية فقط في تزويدها بما يلزمها من أدوات، بل ينبغي أن يتعاون مع أهل البيئة وأولياء الأمور والتلاميذ في إمدادها بالكتب والمؤلفات.

وفي ضوء ذلك يجب على المشرف الفني أن يضع في خطته التربوية ضرورة التعرف على محتويات المكتبات والتأكد من سلامة محتوى كتبها، ومدى مناسبة لتحقيق الأهداف التربوية، وتصنيفها لتناسب مستويات الصفوف الدراسية والمادة العلمية بكل منها، وتنظيم أساليب الإفادة منها، واستخدام المعلمين لها، ومدى تشجيع التلاميذ على الإفادة منها في البحث والاطلاع.

### **التقويم:**

يعتبر التقويم مجالاً مهماً من مجالات عمل المشرف الفني، فهو عملية تهدف إلى تحديد مدى فاعلية البرنامج التعليمي، ومدى كفاءة القائمين بالخدمات التعليمية المختلفة من حيث مواجهة حاجات التلاميذ، ومن أجل التحسين، وفي مجال التقويم يجب على المشرف الفني أن يولي عنايته بما يلي:

### **البطاقة المدرسية:**

تعتبر البطاقة المدرسية مجالاً هاماً من مجالات الإشراف الفني لأنها تتضمن سجلاً شاملاً لحياة المعلم، لذا يجب على المشرف الفني العناية بالتخطيط لها، وتبصر المعلمين بقيمتها مع تدريبهم على حسن استخدامها لأن البطاقة المدرسية إذا تحققت بطريقة علمية سليمة تصبح دليلاً كافيًا يبين حالة نمو التلميذ بالنسبة لنفسه ولزملائه، كما يجب على المشرف الفني توجيه المعلم بشأن المفهوم الحديث للامتحان باعتباره وسيلة للكشف عن تحصيل التلميذ، كما يجب عليه إرشاد المعلم إلى أساليب الامتحانات الحديثة.

### **بطاقة المعلم:**

ينبغي على المشرف الفني الاهتمام ببطاقة المعلم كأداة تساعد كثيراً في توجيهه وإسناده العمل الذي يتفق وقيمه وأستعداداته.

### التخطيط لبرنامج التدريس:

حيث إن التنظيم والتخطيط له وظيفة هامة في العملية التعليمية، فيجب على المشرف الفني توجيه المعلمين إلى أسس وقواعد تنظيم البرنامج اليومي، ووضع خطة الدراسة الأسبوعية وتوزيع المنهج والمشاركة في تخطيط البرنامج مع كافة المعلمين في التخصص الواحد.

### المبنى المدرسي:

يجب على المشرف الفني، ملاحظة مدى مناسبة المبنى المدرسي للمرحلة التعليمية وأهدافها، وتحديد هذا المبنى وصيانه، ثم سعة وإمكانيات التوسع فيه، والمشرف الفني الناجح هو القادر على تزويد المبنى المدرسي بالتجهيزات والأدوات اللازمة والعمل على صيانه والمحافظة عليه وذلك بالتعاون مع أولياء الأمور والمعلمين والتلاميذ ليصبح مكاناً صالحاً للعملية التعليمية في مختلف المناطق بالوطن العربي.

### تسمية العلاقات المهنية:

يساعد الإشراف الفني الفعال في إيجاد علاقات مهنية طيبة بين العاملين في المدرسة عن طريق العمل على إيجاد مناخ من الثقة المتبادلة والاحترام ومراعاة الفروق الفردية بين المعلمين والمعاونة في التخطيط والتقييم.

### مجال القيم والاتجاهات:

يستطيع المشرف الفني إحراز نجاح في مجال القيم والاتجاهات، حيث إن لنجاح نشاط الإشراف الفني كله يرتقّف على رؤية المعلمين لأهمية الجهد التربوي الذي يبذلونه، حتى يسود التعاون بين كل من المشرفين والمعلمين ويكون لديهم فهم عميق وإيمان بدور التربية في تطور المجتمع العربي.

يتبين مما سبق أن الإشراف الفني الفعال يمارس مهام متعددة في عدة مجالات منها التلميذ بطريقة تعلمه، والمعلم ونموه المهني، والمنهج وتطويره، وطرق التدريس،

والنشاط المدرسي والوسائل التعليمية والكتاب المدرسي والمكتبات ومجال التقويم والقيم والاتجاهات والمبنى المدرسي.

ونتيجة لتطور أهداف التربية، وتغير أدوار المعلم واتساع نطاق المعرفة حدث تغير في أساليب وأدوار المشرف الفني، فتطورت الأساليب القائمة، واستحدثت أساليب أخرى أكثر فاعلية.

وقد كانت زيارة المعلم في الفصل هي الأسلوب الرئيسي المستخدم من قبل المشرف الفني لتحقيق أهدافه من حيث مراجعة أعمال المعلم والكشف عن عيوبه الشخصية والمهنية، وقد غلبت على هذه الزيارات صفة الآلية، وفي بعض الأحيان كان يتبع زيارة المشرف للمعلم في الفصل اجتماع، وبعد هذا الاجتماع امتداداً لعملية كشف الأخطاء لدى المعلم ومحاسبته عليها، وقد كان هذا في وقت ينظر فيه إلى الإشراف الفني على أنه مظهر من مظاهر الإدارة ينحصر في ترتيب المعلمين في سلسلة مهنية من الإنتاج والعطاء، وينظر إلى المشرف الفني على أنه شخص مسيطر يعتمد على الأساليب القسرية في مهمته التفتيشية، حيث يؤكد إلى عملية ضرورة إتقان المادة التعليمية وإعادة اعتبارها محور الأساسى لمعلمهم.

ويستخدم المشرف الفني حالياً - بجانب أسلوب زيارة الفصل - أساليب أخرى متنوعة منها الاجتماعات والمؤتمرات والندوات والتشرات والمناقشات وتبادل الزيارات واستخدام الورشة التربوية والدروس التطبيقية والقراءات الموجهة وتشجيع البحوث التربوية، وعند التخطيط لاستخدام هذه الأساليب المتنوعة يجب على المشرف الفني التفكير في المبررات النظرية التي تفضل استخدام أسلوب عن آخر حسب الموقف التعليمي، ومن بين هذه الأساليب ما يلي:

#### **الزيارات التي تتم داخل الفصول الدراسية:**

ينبغي النظر إلى زيارات المشرف الفني للمعلم في الفصل على أنها ليست إظهاراً للاستعلاء، ولا إبرازاً للسلطة، ولا محاولة للتصوين من شأن المعلم أمام تلاميذه، وإنما

---

هى وسيلة للتعاون يترتب عليها دعم وإثراء للمواقف التعليمية، ومن خلالها يحاول المعلم الاستفادة من خبرات المشرف، ويسعين بتوجيهاته فى حل المشكلات التى تواجهها، ويقف المشرف من خلالها على الصورة الحقيقية للصعوبات التى تواجهه المعلم، كما أن هذه الزيارات تسهم فى نمو المشرف الفنى مهنياً عن طريق ما يضيفه إلى خبراته من خبرات جديدة، وهناك بعض الاعتبارات التى ينبغى مراعاتها عند بدء زيارة المشرف الفنى للمعلم فى الفصل منها:

(١) أن يبدأ المشرف الفنى بتكوين علاقات طيبة مع المعلمين قبل الزيارة، مع التأكيد لهم أن الغرض من هذه الزيارات هو الحصول على المعلومات اللازمة عن النشاط المدرسى.

(٢) أن يعرف المعلم توقيت الزيارة مقدماً، كما ينبغى أن تتم حسب حاجة المعلم لتصح زيارة هادفة.

(٣) تحديد الهدف من الزيارة مسبقاً، وإبداء كل احترام للمعلم وخاصة أمام التلاميذ، مع تسجيل الملاحظات بموضوعية.

(٤) الاهتمام بزيارة المعلمين المبتدئين بالمدرسة، والمعلمين الذين يقومون بتجريب أفكار وطرق جديدة، وأن يكون الهدف من الزيارة ليس مجرد تقدير المعلم وتقويمه، بل وحراسة ما يجب أن يحصل عليه التلاميذ والوسائل التى تحقق ذلك.

#### **الاجتماعات التى تتم بعد زيارة المشرف للفصول الدراسية:**

لكى تكون الزيارة ذات فائدة ينبغى أن تنبثق اجتماعات مع المعلمين لتحليل النشاط المدرسى، ومناقشة نواحي القوة والضعف فى العملية التعليمية، ويتم هذا الاجتماع بين كل من المشرف الفنى ومعلمي الفصول، وهو من الوسائل الفعالة لمعاونة المعلمين على النمو المهني، وفى تحسين العملية التعليمية، ويعتبر هذا النوع من أصعب أنواع الاجتماعات لأنه يتطلب توافر مهارة وكفاءة فى المشرف الفنى حتى يستطيع إدارة الاجتماع بنجاح، ويذكر (بارتكي) (Bartky)<sup>(١٩)</sup> أنه يجنب على المشرف الفنى كسب ثقة المعلمين أثناء هذا الاجتماع وبث الأمن والطمأنينة فى

نفسهم، حتى لا يعتقد المعلم أن الغرض من هذا الاجتماع تحدى قدرته المهنية، وتوجيه النقد غير العادل إلى جهوده، وفرض وجهة نظر عليه مهما كانت صحتها، وبالتالي إلزامه بتنفيذ مقترحات وتوصيات لا يعتقد بقائدها.

كما يجب على المشرف الفني التركيز خلال مثل هذه الاجتماعات على نقاط القوة ونقاط الضعف عند المعلم التي يعتقد المشرف بإمكانية علاجها، ولا يقف طويلاً عند نواحي الضعف التي لا إرادة للمعلم فيها، حتى يصبح هذا الاجتماع وسيلة مفيدة لتحسين الروح المعنوية لدى المعلمين، ومعاونتهم على حل مشكلاتهم والبحث عن وسائل التحسين، ولكي ينجح هذا النوع من الاجتماعات ينبغي على المشرف عدم وضع مقترحات محددة مسبقاً، بل ينظر المشرف إلى الاجتماع باعتباره فرصة يدلي فيها كل مجتمعين بآرائهم، بهدف تحسين المواقف التعليمية في النظام التربوي العربي.

#### **الاجتماعات العامة:**

تلعب الاجتماعات العامة في ميدان الإشراف الفني أهمية كبيرة لرفع مستوى المعلمين المهني وتحسين العملية التعليمية، ولها تاح الفرصة للتفكير والتخطيط التعاوني، وتبادل الأفكار مما ينتج عنه زيادة النمو المهني للمعلمين في مختلف المراحل التعليمية بالوطن العربي.

وعلى المشرف الفني أن يضع في اعتباره أن الهدف من هذا النوع من الاجتماعات هو الوصول إلى اتفاق مشترك وتخطيط تعاوني للتحسين، وأن يتم في جو من المودة والسرور والثقة المتبادلة بين المجتمعين، ويرى (سيد حسن حسين)<sup>(٥٠)</sup> أن الوقت المناسب لعقد هذه الاجتماعات هو الوقت الذي تحدده الجماعة تبعاً لاحتياجاتها، ووفقاً لظروفها ونوع مشكلاتها، وذلك عن طريق الاتفاق الودي بين كل من المعلمين والمشرف الفني، وهذه الاجتماعات قد تحقق من الفائدة الكثير مما لا يتوافر في الاجتماعات الفردية التي تعقد بين كل من المشرف وأحد المعلمين لما توفره

من تدريب للمعلمين على التفاعل السليم والقيادة الديمقراطية أثناء العمل مع الجماعات، وما يمكن المعلم من ممارسة الأساليب التربوية الفعالة داخل جدران فصله، وأثناء تفاعله مع تلاميذه.

ويرى المشرف الفني الناجح أهمية إعداد مكان الاجتماع وتزويده بالأنشطة المناسبة وتوفير المطبوعات والمواد الكتابية التي قد يحتاج إليها، كما يرى أن يكون الجلوس حول مائدة أو على شكل مائدة حتى تسهل عملية المناقشة، وخلال هذا الاجتماع يسعى المشرف الفني إلى تحقيق أهداف تربوية منها التوصل إلى فلسفة تربوية تعبر عن أهداف الجماعة، وتحسين طرق التدريس، واكتشاف القدرات الخاصة لدى المعلمين ومحاولة استغلالها، وبث الحماس في نفوسهم نحو الابتكار.

#### تبادل الزيارات بين المعلمين:

يعبر تبادل الزيارات بين المعلمين وسيلة للاطلاع على النتائج الجديدة، وهذه الزيارات نوعان، فيمكن للمعلم زيارة زميلة في المدرسة التي يعمل بها، أو أن يزور معلماً آخر وفي مدرسة أخرى. ويؤدي تبادل الزيارات بين المعلمين إلى تبادل الأفكار وتحقيق الصلة الاجتماعية التي تزيد من تألفهم وترابطهم، ويرى كثير من المعلمين والمشرفين الفنيين أن تبادل الزيارات بين الفصول لملاحظة المعلمين في أثناء التدريس من أعظم الوسائل التي تساعد على غو المعلم مهتياً، ويرى (دوجلاس)<sup>(٥١)</sup> أن هذه الزيارات تتيح الفرصة للمعلم لملاحظة كيف يعمل معلم آخر في الفصل، وطبيعة العلاقات بين المعلمين كثيراً ما تشجعهم على تبادل الرأي في مشكلاتهم كزملاء يبحثون عن حلول، وهذا يعتبر تبادل الزيارات أسلوب من الأساليب المفيدة للمعلم، وخاصة المعلمين الذين لا يستطيعون تحديد عيوبهم أو تنفيذ المقترحات التي يتفق عليها في الاجتماعات، أو التي تسرد في المطبوعات، وقد ذكر (سعد دياب)<sup>(٥٢)</sup> أن تبادل الزيارات بين المعلمين فيه نوع من المشاركة، فهم يتبادلون الخبرات ومواطن القوة عندهم، وتسهم في غو المعلمين مهتياً.



ويعمد المشرف الفني قبل تنفيذ برنامج تبادل الزيارات إلى إقناع المعلمين بقبول هذا البرنامج، موضحاً لهم أهدافه، ومبرزاً أهميته من حيث الفوائد المشتركة التي تعود عليهم لكي تتكون لديهم اتجاهات إيجابية نحو المشاركة الجادة في هذا البرنامج، وهذا الأسلوب يمنح المعلم الثقة بنفسه من حيث أنه قادر على دراسة ومناقشة المؤلفات التعليمية، وعلاوة على ذلك يعرف المعلمون على المتطلبات الأساسية للنجاح في المهنة فيستفيد المعلم من أساليب زملائه والمناقشات التي تتم بين أعضاء العملية التعليمية في أثناء الزيارة بين المعلمين.

### **الدروس التطبيقية التي يقدمها المشرف للمعلم**

تعتبر الدروس التطبيقية أحد الأساليب الفردية التي تستخدم منذ فترة بعيدة في برامج الإشراف الفني، والغرض منها إعطاء فكرة عن التدريس بطريقة معينة، أو توضيح كيفية التدريب على مهارة معينة، وتوقف فعالية هذه الدروس التطبيقية غالباً على مدى شعور المعلمين بحاجتهم إليها، ومدى رغبتهم في توضيح أسلوب تدريسي معين في عملهم.

وقد ذكر (سبيرز) (Spears)<sup>(٢٣)</sup> بعض المبادئ التي تعتمد عليها الدروس التطبيقية منها:

- (١) يجب أن تُجرى الدروس التطبيقية في مواقف تعليمية طبيعية دون تكلف حتى يسهل تطبيقها والاستفادة منها.
- (٢) ترتيب الزيارات، وتقتصر مشاهدة هذه الدروس على المعلمين في مجموعات مناسبة من حيث العدد.
- (٣) يجب على المشرف الفني إبراز الجوانب الهامة من الدروس التطبيقية.
- (٤) يجب الإعداد والتخطيط من قبل المشرف لهذه الدروس، حتى تؤتي الفائدة المرجوة منها للمعلمين، وخاصة الجدد منهم، وحتى لا تصبح مضیعة لوقت وجهد المعلمين.

### النتائج:

يمكن للمشرف الفني عن طريق النشرات أن يلخص تقارير اللجان التي تعرض في الاجتماعات العامة للمعلمين، أو أن ينقل إلى المعلمين القرارات التي تتخذ في الاجتماعات أو أن يقدم تقارير عن مسائل مهنية نتيجة لزياراته للمعلمين، أو أن يناقش تقارير بحوث وتجارب أجريت بشأن أساليب جديدة في التدريس.

وفي الظروف التي لا يتيسر فيها عقد اجتماع للمعلمين، أو عند الحاجة إلى توصيل معلومات وأفكار قم المعلمين، أو عندما لا يستدعي توصيل هذه المعلومات عقد اجتماع للمعلمين تستخدم هذه النشرات، وإذا ما أعدت هذه النشرات إعداداً طيباً، وكان تنظيمها واضحاً، وإذا ما خرجت من مجرد التعليمات والروتين، وأخذت صفة الاستمرار والانتظام، وركزت على ما يهم المعلمين، فإنه يمكن أن تأخذ مكانها بين أساليب الإشراف الفني الفعال في النظام التربوي العربي.

### القراءات الموصى بها:

من بين الأساليب التي تحقق النمو المهني للمعلمين القراءات، فالمعرفة في تزايد مستمر، ويمكن للمعلم بالقراءة تنمية معلوماته، وتكيف خبراته لتلائم المواقف التعليمية، ويبرز هنا دور المشرف من حيث إثارة اهتمام المعلمين، وتوجيههم الاتجاه السليم المدروس نحو القراءات الحرة والموجهة ويمكن تحقيق ذلك من جانب المشرف الفني في مواقف مختلفة مثل اجتماعات المعلمين، أو عقب زيارة للمعلمين في الفصول، وعند مناقشة مشكلة تعليمية معينة.

ويظهر دور المشرف الفني في استخدام القراءات الموجهة في مجالين هما:

- (١) اختيار القراءات التي يطلبها من المعلمين، وتدريبهم بأماكن تواجدها، وتنظيم الاستفادة منها ومتابعة نتائجها في حياتهم المهنية.
- (٢) تغيير اتجاهات المعلمين نحو القراءة، وذلك بمشاركة المعلمين في اختيار الكتب والمجلات، وإثارة اهتمام المعلمين بالمكتبة ومعاونتهم على الاستفادة مما قرأوه بتطبيق نتائج هذه القراءات في مجال عملهم.

### **الورشة التربوية:**

وهي تنظيم تربوي يهدف إلى تطبيق الاتجاهات التربوية الحديثة في حل المشكلات التعليمية بما يضمن رفع مستوى كفاءة المعلمين وبحث يؤدي هذا إلى رفع مستوى العملية التعليمية. ويعتمد العمل في الورشة التربوية بجانب المناقشات النظرية على البحث والتجريب، وتوزيع المسؤوليات توزيعاً عادلاً، ويذكر (سيد حسن حسين)<sup>(٤١)</sup> أنه لنجاح الورشة ينبغي أن تقام في الزمان والمكان المناسبين وهي كنوع من الاجتماعات يجب أن تتفق وظروف الجماعة ونوع المشكلة، وتفقد الورشة التربوية المعلمين المشتركين فيها من حيث مواجعتهم للمشكلات التعليمية التي تصادفهم، ودراساتهم بطريقة جماعية، وأيضاً من حيث زيادة النمو المهني للمعلمين وتنمية روح القيادة بينهم.

وقد حددت أهداف الورشة التربوية<sup>(٤٢)</sup> في وضع المعلمين في مواقف تساعد على إزالة الحواجز بينهم، مما يمكنهم من زيادة حسن التفاهم. وإتاحة فرص النمو للمعلمين عن طريق العمل نحو أهداف مشتركة، وتوفير الفرص للمعلمين لحل المشكلات التي تواجههم وقمهم، ووضع المعلمين في مواقف يتحملون فيها مسؤولية التعلم، وإكساب المعلمين خبرة في العمل التعاوني، وتعليمهم طرقاً وأساليب جديدة في التعليم، وتوفير الفرص للمعلمين كي يتعاونوا مع غيرهم لإنجاز أدوات ووسائل للتعليم تفيدهم في عملهم المدرسي، وتوفير المواقف التي يقوم فيها المعلمون بتقويم جهودهم وأعمالهم، وتوفير الفرص والمواقف التعليمية التي تساعد على رفع روحهم المعنوية.

### **البحوث التربوية:**

تساعد البحوث التربوية في تحسين النمو المهني للمعلمين، ومعاونتهم على حل المشكلات التي تواجههم، وفي الوقت نفسه فإن البحوث تكون بمثابة دافع قوى لهم على تحسين أنفسهم مهناً.

---

والمشرف الفني باعتباره رائداً تربوياً يستخدم المشكلات التي تصادف المعلمين كرسالة لتشجيع المعلم على النمو المهني، ومعاونته على إعداد بحث لإيجاد أفضل الحلول في مواجهة هذه المشكلات، بالإضافة إلى معاونة المعلمين في التصرف على البحوث التي ظهرت نتائجها، وكيفية الاستفادة من هذه النتائج لطبقها عملياً والاهتمام بقراءة البحوث التي يقوم بها معلمون آخرون.

وتجاه المشرف الفني نحو البحوث التربوية يؤثر تأثيراً كبيراً في القيام بها، فإذا كان لدى المشرف الاهتمام الكافي بالبحوث، فإن هذا الاتجاه يصبح له أثر كبير في إثارة اهتمام المعلمين للقيام بهذه البحوث وبناءً عليه فإن المشرف الفني عليه أن يساعد في تحديد المشكلة وفي اختيار أساليب البحث وفي جمع البيانات، وأن يكون مستعداً لتقديم المشورة، وفي تشجيع المعلم على نشر بحثه حتى تصبح النتائج في متناول المعلمين الآخرين.

#### الندوات:

تتميز الندوات عن غيرها من الاجتماعات بدعوة متخصص للقاء الضوء على مجال ثقافي أو علمي أو اجتماعي أو مهني أو فني تسمى الجماعة إلى دراسته، وترغب في تفسيره أو بحثه، والمشاركين فيها يشاركون المدعوين أصحاب الخبرة في المناقشة وإبداء الرأي، كما تتميز بأنها أسلوب تعليمي يزيد من خبرات الحاضرين ويرفع من مستواهم العلمي والثقافي والمهني والفني، وتفقد الندوات في تبادل الآراء والأفكار والخبرات المشتركة والتي تسهم في تحسين الموقف التعليمي.

#### المحاضرات:

تعتبر المحاضرات فرصة طيبة لإلقاء الضوء على موضوع ما في مجال معين وذلك عن طريق الاستماع لما يقدمه الخبراء ورجال الفكر والمختصون، وعن طريقها يستطيع المعلمون إدراك ما يقدم فيها من دراسات علمية ومهنية لها قيمتها في النشاط التعليمي، وذكر (سيد حسن حسين)<sup>(٥٦)</sup> أنه ينبغي إعداد دليل لكل محاضرة يتضمن

العناصر الرئيسية كملخص لها يساعد المدعويين على متابعتها ثم مناقشة محورياتها، فإذا أحسن إعداد المحاضرات تم تحقيق الكثير من الفوائد التربوية في الموضوعات التي تتضمنها هذه المحاضرات.

### **حلقات المناقشة:**

وهي نوع من الاجتماعات تسعى إليه الجماعة النشطة للبحث والمناقشة ذلك لأن هذه الجماعة تؤمن بأن لكل فرد فيها طاقة لها قيمتها، واجتماع أفرادها في حلقات للمناقشة له آثار طيبة في دراسة كل ما يتعلق بمشكلات العمل والعاملين، وتمتاز حلقات المناقشة بأن كل فرد من الجماعة يشعر بكيانه وله قيمته، مما يجعله يعمل بروح الفريق في حل المشكلات القائمة وبما يؤدي إلى النجاح في التوصل إلى نتائج ملموسة في الموضوعات المطروحة للمناقشة.

### **المؤتمرات:**

تعد المؤتمرات في مجال التربية والتعليم لتضم الموجهين أو رؤساء الأقسام ونظار المدارس والمدرسين الأوائل والمعلمين، ويختلفت توقيت المؤتمرات حسب نوع المشكلة، ومقتضيات العمل، ويستطيع المشرف الفني في ظل هذه المؤتمرات الصوف على المعلمين، وعلى نوع العلاقة القائمة بينهم في جو طبيعي لا تكلف فيه، حتى يستطيع مساعدتهم في التغلب على المشكلات التعليمية التي تواجههم في مجال عملهم.

يوضح مما سبق أن الإشراف الفني الفعال يمارس أساليب متعددة لتحقيق أهدافه في التنمية المهنية للعاملين في الميدان التعليمي، ومن هذه الأساليب زيارة المشرف الفني للمعلم في الفصل، والاجتماعات التي تتم بعد زيارة المشرف للفصول الدراسية، والاجتماعات العامة، وتبادل الزيارات بين المعلمين، والدروس التطبيقية التي يقدمها المشرف للمعلم والنشرات، وأساليب القراءة الموجهة، والورشة التربوية والبحوث التربوية التي يكلف بها المعلم، والندوات والمحاضرات، وحلقات المناقشة والمؤتمرات.

ومن الأمور العجيبة وتأثراً بأفكار البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، راحت وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي تخطط لتحسين نوعية التعليم في منأى عن تطوير هذه الأساليب في التنمية المهنية للمعلمين، وراح البنك الدولي والاتحاد الأوروبي يدعم برامج تحسين التعليم العربي بملايين من الدولارات - كقروض لتحسين التعليم - وبشرط عدم إنفاق أيأ منها في تطوير ما هو قائم من هيئات الإشراف الفقى، بل لجأت وزارات التربية والتعليم إلى استئجار المباني والقاعات الخاصة بأسعار قد تكون مرتفعة في معظم الأحيان من أجل توفير أماكن للتدريب الممول من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بهدف تحسين وتنمية مهارات العاملين بالمدارس في النظام التربوي العربي. ولم تستفد وزارات التربية والتعليم بالطاقات البشرية المتواجدة في أقسام التوجيه والإشراف التربوي بمديریات التربية والتعليم وإدارتها التعليمية المختلفة في بلدان الوطن العربي، ومن ثم جاءت بعض البرامج التدريبية مكررة وسريعة وبانتهائها انتهى كل شئ، في حين لو أنفقت هذه الملايين من خلال أقسام الإشراف والتوجيه التربوي بالمدارس والمديریات والإدارات التعليمية لكان العائد أعظم للعاملين بالنظام التربوي العربي.

وفي المستقبل القريب يتكرر الشئ نفسه وبصورة مختلفة حيث تتجه النية إلى إنشاء هيئات لقياس الجودة في التعليم في منأى عن وزارات التربية والتعليم، وقسدت جاءت رؤية أن مقدم الخدمة التعليمية لابد وأن يتفصل عن قياس جودتها، فماذا نحن فاعلون بأقسام الإشراف والتوجيه والتقييم؟، سوف يتكرر السيناريو نفسه السذى حدث في البرامج الطموحة لتحسين التعليم في الوطن العربي. ورؤيتنا أن نفعّل الشراكة المجتمعية أجدى في مواجهة المشكلات التعليمية التى نعاني منها، فبالطلب البحث في إسهامات فعالة للجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية ومجالس الآباء والمعلمين، المطلوب استحضار أدوار فعالة لهذه التنظيمات الاجتماعية في تجويد وتحديد العائد من التعليم، وفي تحسين هذا العائد في هذا المجال.

وامتداداً لهذه المفاهيم في التنمية المهنية للعاملين في قطاعات إنتاجية أخرى في المجتمع العربي، وإذا كانت تنمية الإنسان من أجل ذاته ينبغي أن تظل الهدف النهائي من التربية، فإن التنمية المهنية لدى الشباب المعلم يمكن أن تكون واحدة من الوسائل التي تؤدي إلى تلك التنمية الإنسانية. هذا ومن المسلم به أن نوعية التنمية المهنية لأفراد القوى البشرية العربية العاملة هي نتاج لعمليات التنشئة الاجتماعية والتعليم والتدريب والخبرات الذاتية والمهنية في المجتمع، فالصلات المتبادلة بين العمل والتربية في أنماطها المختلفة تظهر جلية واضحة من خلال التنمية المهنية المكتسبة لدى الأفراد في الوطن العربي.

والشراكة المجتمعية - من خلال منظماتها ومؤسساتها المختلفة - تعتبر الأداة الرئيسة في التنمية المهنية اللازمة لمتطلبات سوق العمل في المجتمعات العربية. والتنمية في نهاية الأمر لها هدفاً واحداً كبيراً له ثلاثة أقطاب، وهذا الهدف الثلاثي هو أن تبلغ الفرد كمال نموه وتفتحته الإنساني عن طريق ربطه بالحياة الاقتصادية في مجتمعه أولاً وعن طريق ربطه بالقيم الاجتماعية في بلده وفي العالم ثانياً، وعن طريق ربطه أخيراً بما هو فوق الاقتصاد وفوق القيم الاجتماعية، وهي القيم الإنسانية التي يصل إليها بواسطة تفتحده واستقلاله<sup>(٥٧)</sup>.

كذلك فإن بعض المؤسسات المجتمعية تساعد الأفراد إما لاكتساب مهنة معينة تمكنهم من الدخول إلى سوق العمل، أو على الأقل تهيئهم لتنمية مهنة من خلال نوع من التدريب<sup>(٥٨)</sup>.

كما أن التنمية المهنية تعتبر عاملاً هاماً في تعزيز مصير الفرد في المجتمع عن طريق تزويده بالثقافة المهنية التي تزيد من فرص توظيفه وعمله، ومن ثم في زيادة مكانته في المجتمع دائم التغير وخاصة في البنية الاقتصادية. والتنمية المهنية لها أهمية في إكساب الأفراد الثقافة المهنية المتصلة بالمهن المتنوعة في سوق العمل، إلى جانب دورها في التأثير على القيم والدوافع واتجاهات الشخصية، وهذه بدورها تؤثر في تحسين مستويات الإنتاجية للقوى البشرية العامة في الوطن العربي.

وينشأ في كل مجتمع من المجتمعات العربية عدد كبير ومتنوع من أنشطة التعليم غير النظامي، حيث تشمل كل الجهود المبذولة في ميدان تعليم أولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم الحصول على فرص تعليمية أو أولئك الذين نالوا قسطاً محدوداً من التعليم ويرغبون في الاستزادة من الثقافة المهنية بعد دخولهم سوق العمل، أو أولئك الذين يجدون أنه من الضروري استكمال تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية في بيئة المهنة<sup>(٩٥)</sup>. وفي هذا المجال تنحصر مهمة هذا النوع من التعليم في جعل الفرد أكثر قدرة على اختيار المهنة التي تناسب قدراته وميوله، وتأتي برامج الارتقاء المهني من خلال مختلف الأنشطة التدريبية لتكسب الفرد التنمية المهنية اللازمة كمتطلبات للمهنة التي اختارها، وبجانب التدريب تلعب الخبرة المهنية دوراً هاماً في تحسين الثقافة المهنية وتجويدها لأفراد القوى البشرية العاملة في سوق العمل والعمالة العربية.

كما أن الفرد يمتلك خبرات ذاتية ناشئة عن عمره الزمني، فكلما تقدم العمر الزمني بالفرد، زادت خبراته وتحسنت مهاراته المهنية، وإلى جانب هذه الخبرات الذاتية ودورها في التنمية المهنية للأفراد توجد الخبرات المهنية التي ترتبط بمهنة ما، وهذه الخبرات المهنية تنقسم إلى خبرات مهنية تتصل بالوظيفة الحالية للفرد، وخبرات مهنية تتصل بمجال تلك المهنة بشكل عام، إلى جانب الخبرات المهنية الناشئة عن المسعى الوظيفي الذي يتواجد فيه الفرد في عمله، وهذه الخبرات المتنوعة تؤثر إيجاباً في "تجويد" المهارات المهنية للفرد في مسيرته المهنية.

وهكذا تتفاوت أدوار مؤسسات مجتمع الأمة وتنظيماته وهياكله المختلفة في تأثيراتها في التنمية المهنية ضمن عمليات التنمية البشرية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، بتفاوت الوسائل والمواقف والآليات المؤثرة على الفرد في تكوينه داخل الأسرة وخارجها، وتتفاوت هذه بدورها نتيجة المعرفة المتاحة وتطبيقاً للتكنولوجيا المستخدمة في التشقة والتعليم والتدريب والتثقيف من عالم الكبار، بدءاً من الأهميات والآباء وامتداداً إلى مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي، وإلى قنوات الإعلام والثقافة والأحزاب السياسية والتقايات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، ولهم



المجتمع ومفاهيمه ومساحة تعامله مع الطبيعة والكون<sup>(١١)</sup>.

وهكذا أصبحت التنمية الثقافية والمهنية بين الأفراد ضرورة عصرية تتطلبها التغيرات والتطورات التي تحدث في تقنيات الإنتاج وأساليبه المتجددة، إلى جانب تعدد نظم العلاقات والأدوار في شتى مناحي سوق العمل، ويقتضى هذا الأمر تجويد المهارات باستمرار في ميدان الإنتاجية. وقد فرضت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحديثة تحديات مهنية في أغلب دول العالم العربي، مما يستلزم إصلاحات جذرية في برامج التنمية المهنية في سوق العمل العربي، ونتيجة لهذه التغيرات التكنولوجية التي تسود سوق العمل، إلى جانب زيادة أنماط التجارة الحرة، كل هذه العوامل فرضت تحديات في إعداد العمالة العربية الماهرة على مستوى عالمي، وهذا استدعى أنماطاً تدريبية حديثة للعاملين في سوق العمل، منها تدريبات مهنية بالتعاون مع القطاعات الإنتاجية المتخصصة، إلى جانب تطوير مهارات الاتصال الوسيطة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات<sup>(١٢)</sup>.

وقد شرعت بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في إقامة مؤسسات تربوية غير نظامية متخصصة في التنمية المهنية للأفراد أثناء الخدمة مثل مدارس التنمية المهنية ومراكز النمو والتطوير المهني في سوق العمل<sup>(١٣)</sup>. وتعمل هذه المؤسسات على تتبع تحريجي التعليم بقصد العمل على زيادة ثروهم المهني بعد مباشرة العمل في الواقع الميداني، وتقدم هذه المؤسسات المتخصصة في التنمية المهنية خدماتها في عدة أنماط منها مناقشة المشكلات المتصلة بالواقع وتحليلها وتقديم العون والمشورة للعاملين أثناء الخدمة.

كما طورت بعض الولايات الأمريكية حاسبات آلية جديدة، من خلالها يمكن تلبية الاحتياجات المهنية للعاملين هناك، حيث يمكن - ومن خلال هذه الحاسبات الآلية - الاتصال بكليات المجتمع، ويتم التعاون بين مواقع العمل وهذه الكليات في توفير التدريبات المهنية المتخصصة للعاملين. وهكذا فإن العاملين بمواقع الإنتاج المختلفة

---

يكونون على الدوام في اتصال مع ما يستجد من معارف ومهارات في مجالات تخصصاتهم<sup>(١٣)</sup>.

وهكذا فإن القرن الحادى والعشرين قد امتلأ بكافة ألوان التقدم العلمى والثقافى والتكنولوجى فى كافة المجالات وفى كل مظاهر الحياة، وتظهر هنا أهمية التنمية الثقافية والمهنية من أجل إيجاد مواطنين مهرة قادرين على التعامل مع هذا التقدم وتلك المتغيرات، مواطنين يمتلكون قدرات عقلية عليا. ومكتسبين لمهارات تكنولوجية متقدمة ويمتلئين بوجدانيات إيجابية وانتمائية لوطنهم وقوميتهم وإنسانيتهم وقيمها الرفيعة، فلن يكون هناك تقدم بدون هؤلاء المواطنين المثقفين القادرين على الأخذ بأسباب العلم والتعامل مع أوجه الثقافة والتعايش مع مظاهر الحياة الجديدة المليئة بالمفاجآت.

ويسود العالم الآن توجهات عديدة فى مجال التنمية الثقافية المهنية بين الأفراد، ولناخذ التجربة المعاصرة من أوروبا فى هذا المجال، فأوروبا تريد تعليماً موحداً فى جميع الدول الأوروبية مع عام ٢٠١٠م، ومن ثم وضعت أوروبا عدة توجهات لتحقيق هذا الأمر منها: أن التعليم أساس بناء المجتمع والاستثمار فى التعليم أهم الأهداف لتحقيق التنمية، ومن ثم لوزير التعليم ليس له الحق فى تعديل نظام التعليم ومراحل، كما أن البحث العلمى مسألة أساسية فى الجامعات والتعليم فى حالة تطوير وتحديث مستمر، واللامركزية فى اتخاذ القرار داخل المراحل العلمية أمر غاية فى الأهمية مسن أجمل النهوض المجتمعى، كما أن الحاسب الآلى وتكنولوجيا المعلومات وتدریس اللغات أمور غير قابلة للنقاش داخل المدارس والجامعات والالتزام بتدريسها غير قابل للنقاش، إلى جانب أن علوم العصر الجديد لها الأولوية والتدريب هو الأمل فى مواصلة تطوير القوى البشرية من أجل المنافسة الكونية وضمان المكان المناسب فى الاقتصاد الحر، وقد طبقت ألمانيا هذه الرؤية فى نظامها العلمى، وراحت وسائل الإعلام هناك تروج لها.

هذه الرؤية التى قدمتها الصحافة تتحدث عن الطوق والصرامة والشدة فى تطبيق وتنفيذ النظام العلمى الألمانى بكل مكوناته من قبل المسئولين عنه فى كل ولاية

وعلى مستوى الحكومة الفيدرالية ليس من باب الواجهة أو الصدمة الحضارية أو من باب المقارنة، ولكن أن النظام لدى الألمان مبدأ مهم ولا تعديل في مناهج أو نظام دراسي أو مراحل تعليمية أو امتحانات بدون دراسة تستغرق وقتاً ولا فردية في اتخاذ القرار.. وهناك من يقومون من خلال هيئات ومؤسسات بدراسة أى مقترح قبل اتخاذ أى قرار وقبل تنفيذه لدراسة الإيجابيات والسلبيات بالرغم من أن الألمان يؤكدون أنهم تركوا التعليم دون تطوير من الستينات وحتى نهاية السبعينات، وأن أول تطوير لتعليمهم جاء عام ١٩٨٠ وفى عام ١٩٩٠ كانت جميع المكورات والأهداف قد تحققت، وهم الآن ما زالوا يبحثون عن التطوير الذى يجعل لنظامهم عالية من خلال الاندماج فى أوروبا، خاصة مع الأنظمة التعليمية الإنجليزية والفرنسية وغيرها من النظم التعليمية الأوروبية الرائدة.

كما أن ألمانيا تبني يوماً مدرسة جديدة ولديها (٣١٥) جامعة ومهداً منها (٨٢) جامعة و(٢٣٣) مهداً عالياً تضم (٩٥%) من الطلاب الدارسين والباقي يدرس تعليمياً جامعياً حراً. وفى كل ولاية ألمانية يوجد وزير للتعليم، وهؤلاء الوزراء يعملون جميعاً تحت قوانين أساسية لوحيد الولايات كما توجد مجالس فيدرالية تشرف على الجميع، ومن حق كل ولاية أن تقوم بالتطوير والتحديث وفقاً لظروف ولايتها ولكن وفقاً للقانون الموحد، وهنا تكون المنافسة دون تدخل مباشر من الحكومة وفرض تجارب على الطلاب والمستولين بالولايات. والتعليم العام والجامعي مجاناً ودون سداد أية نوع من المصروفات، وإن وجدوا أى طالب غير قادر على استيعاب الدروس يقومون من خلال مدرسي المدرسة بإعادة شرح الدروس عقب انتهاء الدراسة اليومية أو فى الصباح المبكر أو فى أى أيام يتم تحديدها دون مقابل، والضيق بين الطلاب أحد الأهداف، ونتائج الامتحانات جميعها تعلن وفق النظام المعروف المستهدف على شكل هرم "معدل" وهو الذى يؤكد نجاح النظام التعليمى وأسئلة الامتحانات المتدرجة.

وهناك هيئات ومؤسسات على مستوى الاتحاد الفيدرالى الألمانى تتعاون من أجل تفعيل الدور التربوى للمدارس والجامعات أو التدريب المهنى، والنظام العلمى الألمانى يظهر فى أول الأمر أنه معقد ولكنه مرتب ومحدد لأن كل ولاية تعرف جيداً دورها وأهدافها وفقاً لنظام عام ولكل ولاية الحق فى سن بعض القوانين التى لا تعارض مع الدستور للمدارسها. وقبل الستينيات كان هناك (٦%٠) من إجمالى من يتعلمون يدرسون فى الجامعات وبعد التطوير وحملات الثمانينيات والتسعينيات أصبح (٣٧,٥%) من إجمالى المتعلمين يدرسون فى المؤسسات الجامعية، أما بالنسبة للتعليم العام فبالجميع يتعلم . والمشروعات التعليمية وتطوير أداء المعلمين لا يتوقف حالياً حتى أصبح هناك انفجار تربوى خلال هذه المدة، وخصص للولايات الـ ١٦ مبلغ ٤ مليارات يورو لإقامة اليوم الكامل فى المدرسة ٢٠٠٠ مليون يورو لتحديث الأدوات والتجهيزات التقنية فى الجامعات حتى يكون النظام العلمى نظاماً عالمياً.

وهناك تفكير فى إدخال مناهج متطورة جداً فى مجال علوم الهندسة والتقنيات والبيولوجيا وهندسة السيارات والطاقة وأن يفتح مجال التعليم أمام الطلاب دون صعوبات، والفروق الفردية بين الطلاب تراعى، والموهوبون تقوم الدولة بمساعدتهم.

والدراسة بالجامعات الألمانية تبدأ خلال شهر أكتوبر من خلال فصلين دراسيين والدراسة فى كل فصل من خلال المحاضرات والفصول الدراسية ٤ أشهر لكل منها، والحصول على شهادة البكالوريوس تستغرق من ٣ إلى ٤ سنوات كحد أقصى ولكن بسبب تركيز الدراسة على البحث العلمى المتعمق فإن الكثيرين مسن الطلاب لا يتمكنون من الانتهاء من الدراسة خلال هذه المدة المقررة. والدكتوراه تحتاج من سنتين إلى ٥ سنوات ويمكن للطلاب أن يحصل على شهادة الماجستير الألمانية كمؤهلات مهنية لمدة ٤ سنوات ونصف بعد الثانوية.

ويتم تدريس مواد للطلاب الألمان لكي تساعد على الانخراط في العمل مباشرة بعد التخرج ومواصلة دراستهم العلمية وتدريبهم على أحدث ما هو موجود في العالم، وكيف يمكن للشباب أن يفكر ويتفكر ويناقش وي طرح الحلول.

كما تم وضع نظام للدراسة والمناهج يختار الطالب منها ما يناسبه ويلتزم بالتخصص وما يحقق أحلامه وآماله وطموحه، بالإضافة إلى البرامج التدريبية في المصانع والشركات، حيث يحصل الطالب على نوعية جديدة من التعليم والتدريب بالإضافة إلى المحاضرات والندوات والمؤتمرات المتاحة بيسر وسهولة له ويتم عرض أحدث العلوم والأجهزة وكيفية استخدامها من خلال الحاسب الإلكتروني وتكنولوجياه والتي أصبحت أساسية في كل عمل.

وهناك دائماً نزعة نحو البحث عن المواد الدراسية الحديثة التي يجب تقديمها للطلاب ليكونوا أولاً بأول دارسين لأحدث العلوم: وهناك مثال لمادة جديدة اسمها الرياضيات الاقتصادية قم جميع الشركات الكبرى والمتقدمة تم إدخالها عام ٢٠٠٣م للتدريب على معارفها ومهاراتها، وتختار هذه المواد بعد استشارة المؤسسات والشركات والمصانع والمهنيين في سوق العمل عن ماذا يحتاجون من الخريجين؟ ومن تخصصات تكنولوجياية يمتلكونها؟، وتقوم مؤسسات أخرى بدراسة هذه الاقتراحات لإدخالها فوراً للجامعة لتوافق عليها ويتم تدريسها لأن هذا هدف أصيل داخل الجامعات، وكذلك تخصصات جديدة في مجال الطب حيث تم إنشاء معهد ومركز متخصص في زرع الأعضاء وكذلك تخصص بيولوجيا الخلايا وتخصصات أخرى في القلب والمعدة، فدور الجامعة ليس تفريغ طلاب لسوق العمل فقط! لهذا دور أسهل كثيراً من أي عمل آخر، بل التحدي الحقيقي كيف يتم تربيته أي مهارات خريج الجامعة ومعارفه، والبحث عن أحدث العلوم ليتعلمها ليكون لديه قدرات ومهارات تساعد في العمل بعد التخرج، بالإضافة إلى معرفته بأحدث الأدوات والتجهيزات التقنية حتى لا يفاجأ بها ويصبح جاهلاً داخل عمله. وهذه تعتبر سمعة غير جيدة

للجامعة التي تخرج فيها.

كما أن الجامعات داخل ألمانيا ليست متشابهة في نوعية الدراسة، ولكل جامعة تميز في بعض العلوم عن الجامعة الأخرى وهو الذي يعطى المنافسة والتميز والتخصص ومن حق أى طالب في أى ولاية أن يلتحق بأى جامعة في أى ولاية أخرى في العلوم التي يختارها ولكن وفقاً لشروط التفوق في بعض العلوم خلال المرحلة الثانوية. والتطور في البحث العلمي بشكل مستمر ليس على المستوى القومي فقط بل والدولي إلى جانب دعم الباحثين والعلماء خاصة من الشباب من أجل زيادة التبادل العلمي.

وعن التعليم العام بالمدارس فعند زيارة المدارس يلاحظ أنها تم بناؤها على أساس مخطط ولها قدرة استيعابية بحيث يكون الحد الأقصى ٣٠ طالباً في الفصل الواحد ولا يتم تجاوزها مهما كانت الأسباب، وداخل المدرسة الواحدة أكثر من ملعب يمارس فيه الطلاب تقريباً معظم الألعاب الجماعية والفردية وأماكن متخصصة ليعلمون الفنون والموسيقى والرسم والنحت ولا يتركون أى نوع من الهوايات التي يمكن اكتشافها في الطلاب إلا ويخصص لها مكان بل وتعين مدرسين هدفهم دائماً اكتشاف هذه المواهب من خلال متابعتهم بشكل مستمر. أما المدرسون القائمون على التدريس فهم نوعية تمى جيداً دورها ولا تخرج عنه وتبذل أقصى جهد من أجل ترقية المعارف والمهارات بين طلابهم.

كما أن أى شخص في ألمانيا لا يستطيع أن يقوم بمزاولة أو ممارسة أى مهنة يختارها إلا بعد أن يحصل على شهادة التدريب المهني ومدتها ٣ سنوات حتى ولو كان يريد ممارسة أى عمل مثل أن يصبح حلاقاً أو سباكاً أو غيرها. ويتم هذا التدريب من خلال معاهد متخصصة وهذا التعليم يسمى (الثالثي) حيث يتقدم من يريده أو يتعلم من خلاله ويحصل على الشهادة فيتم إعداد امتحانات للتقدم تناسب قدراته ومؤهلاته سواء أكانت عقلية أو جسمانية أو غيرها ويختار وظيفة من بين (٣٥٠) وظيفة معترفاً بها داخل ألمانيا ولا يمكن لأحد أن يخترع أو يحدد وظيفة إلا وتكون الحكومة قد

حددنا في ظل ١٥ شهراً للتدريب بالمصانع والشركات و ١٨ شهراً للدراسة بالمعهد وبعد مرور عام ونصف عام يعقد امتحان النجاح فيه شرط للتقدم إلى الفصل الدراسي الثاني وأحدث الوظائف الموجودة حالياً وظائف حماية البيئة في ثلاثة مجالات هي الصرف والمجاري والنفايات والتلوث.

وفي جانب آخر فإن التنمية البشرية المأمولة لا يمكن أن تتحقق دون أن تكون هناك نظم جديدة للرعاية الصحية تكفل حصول المواطنين كافة - ودون استثناء - على الرعاية الصحية الأساسية من خلال شبكة متكاملة للتأمين الصحي، واتباع سياسة دوائية مبتكرة تعزز من صناعتنا الدوائية، وترشد من استيرادنا للأدوية من الخارج.

كما أصبح حتماً التوصل إلى حلول غير تقليدية لمشكلة الزيادة السكانية، يؤمن بها المجتمع ويعمل على تحقيقها، على نحو يطور من المفاهيم الشعبية التي تربط بين حجم الأسرة ودخلها، وبناء قناعة راسخة لدى المواطن العربي، أن المشكلة السكانية لم تعد مشكلة تترك الدولة فقط، بل أصبحت خطراً جسيماً يهدد طموحاته وآماله تهديداً مباشراً، وبحول دون قدرات الدول العربية والمجتمع العربي على تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

ولا يمكن تحقيق الشراكة الجادة بين المجتمع العربي ودوله المختلفة دون أن يكون للشباب والمرأة دور محوري في المشاركة السياسية الفاعلة، التي تتطلب منهجاً متطوراً للثقافة السياسية، وترسيخ مفاهيم جديدة تحفزهم على الدخول في مجالات العمل المنتجة، وتشجيعهم على المشاركة في العمل التطوعي المادف للارتقاء بالمجتمع. وعلى الدولة أن تبادر بدفع الكفاءات القادرة والمؤهلة منهم لتولي المسئولية في موقع العمل الحزبي والحكومي المختلفة. وبما يحقق مزجاً متفرداً بين الخبرة الطويلة والرؤى الجديدة، ويقدم نموذجاً للتلاقى بين خبرة الماضي وحس المستقبل.

ويستوجب ذلك أيضاً إزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة، ليس فقط من منطلق مساواتها بالرجل، ولكن من واقع قناعة الدولة والمجتمع بقدرتها على المشاركة الإيجابية كشريك أساسي في التنمية، في إطار من توحيد المعايير والتشريعات والإجراءات التي لا تفرق بين الفرض التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسؤولية وقدرةهم على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية.

وقد شهدت الفترة الأخيرة من مسيرة المجتمع العربي إصلاحاً اقتصادياً واسعاً وانفتاحاً متزايداً على العالم الخارجي، مما عزز من القدرة على التعامل مع قضايانا الاقتصادية المشابهة، وأهمها مواجهة الزيادة السكانية، وتشجيع الصادرات وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحديث الصناعة الوطنية بما يضمن مزيداً من الجودة وفتح المزيد من الأسواق العالمية، وتطوير النظم الضريبية والجمركية، وتحقيق المزيد من الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، ومن ثم فهناك حاجة ماسة للبحث عن خارطة طريق عربية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة لتدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنية المأمولة بين أفراد المجتمع العربي.

## ٢- تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي:

يشير مفهوم الالتزام إلى مطابقة القول للعمل، وهو مفهوم مركب من عدة مناحي، فالالتزام يترتب عليه المسؤولية، وهذه المسؤولية يترتب عليها العمل والسعي يترتب عليه الجزاء. ويعد الالتزام (بمقتضى القيم الإيمانية) من المؤشرات الإيجابية في التعريف بمعايير السلوك الإسلامي، إذ أنه يشير إلى مجموع هذه الالتزامات (المسئولية والعمل والجزاء من الفرد المسلم) كما جاءت في الأوامر والنواهي التي اشتمل عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما اشتملت عليه من مبادئ وأحكام تحسّد مجموع هذه الالتزامات ومدى امتثال الفرد الواعي وتطبيقه لهذه الالتزامات، وكما طبقها السلف الصالح<sup>(١)</sup>.



والالتزام تكليف للنفس من داخلها- في ضوء عقيدة تلزم الإنسان بهذا المشاق أو العهد كما جاء بهذه العقيدة- باحترام كرامة الإنسان وحرية وحرمانه وصيانة دمه وعرضه وماله وعقله ونسله بوصفه إنساناً وعضواً في مجتمع<sup>(١٥)</sup>. هذه الصفات الملزمة للفرد تتحقق من خلال مجتمع ملتزم بعقيدة - أى ملتزم بمبادئ أو بعهد يطبق على الجميع. وفي المجتمعات الإسلامية لا يتصور أحد أن يتحقق الالتزام المنشود إلا في ظلال مجتمع ملتزم بعقيدة الإسلام<sup>(١٦)</sup>.

ويرتبط مفهوم الالتزام بالإنسان وضميره، فالضمير هو من أخص ملكات الإنسان، وهو شعور يظل مكوناً داخل النفس البشرية، ولا يمكن لإنسان آخر أن يتدخل فيه، أو يطلع عليه، إنما الله سبحانه وتعالى هو الذي يطلع عليه، وهكذا فإن الضمير يراقب أفعال المرء ويجعله ملتزماً، ويقف وراء حزنه وفرحه، فالإنسان الذي يرضى ضميره عما فعله والذي يندم على ما ارتكبه يكون مرتاحاً وسعيداً. وهكذا فالضمير عبارة عن شحنة تضي للإنسان طريقة وسط متناقضات الحياة وأحكام البشر المتضاربة، والمذاهب والآراء المعارضة، والإنسان الملتزم دائم الكفاح مع نفسه، وهذا الإنسان هو الذي يبدأ بإعلاء مكانة ضميره وجعله يقطاً دائماً.

ومن العوامل المساعدة في تربية ضمير المرء وجعله يقطاً دائماً مدى ما يطرح عن حقوق المواطنين ومدى تضافر جهود الكفاءات الوطنية لصياغة تنظيمات حقوق المواطنين المدنية والسياسية والاجتماعية في شكلها الصحيح، والذي يضمن التوازن بين كمال التنظيم وكلفته التي تفرضها الحريات الفردية ومصالح المجتمع في ظل التحولات الخطيرة التي تحتاج العالم، وهو أمر بالغ الدقة والصعوبة، ولكنه الطريق الوحيد لتجنب الممارسات الفردية البربرية المطلقة، وإحياء مكانة الضمير الإنساني.

ومن العوامل المهمة في تربية الإنسان الملتزم إعلاء قيم الحوار ومنها الحوار الديق، فهو جزء من الحوار بين الحضارات ولا يمكن عزله عن أشكال الحوارات الأخرى لأن الحضارات في كل مكان في العالم قامت أساساً على قاعدة من الدين ولا

يزال الدين حتى اليوم أحد المكونات الرئيسية للحضارات بالإضافة إلى اللغة والتاريخ والثقافة.

والعالم يشهد الآن حروباً لها مظهر عرقي أو انصاى أو سياسى أو غير ذلك من مسميات، ولكن خلفيتها دينية بالدرجة الأولى، والحوار الدينى بالمعنى الصحيح لهذا المفهوم لن يكتب له النجاح إلا إذا كان مبنياً على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة التامة بين جميع الأطراف دون أى لون من ألوان التشويه أو التزييف.

ومما ينبغي التويه به أن الإسلام قد أعلن المبادرة الأولى للحوار بين الأديان منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان وذلك فى دعوة القرآن إلى الحوار فى قوله: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) (آل عمران: ٦٤).

وإذا كان أساس هذه المبادرة يعد أساساً دينياً فى المقام الأول فإنه يمكن أن ينظر إليها من جانبين: أحدهما أنسانى والآخر دىنى.

أما الجانب الإنسانى فإنه يرجع إلى أن الناس جميعاً قد خلقوا من نفس واحدة ولذلك يقول القرآن الكريم: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاعَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء: ١)، ومن هنا فإنه ليس هناك مجال للفروق المصطنعة التى تفصل بين البشر، فكلهم من أصل واحد.

أما الجانب الدينى فإنه يرجع إلى أن الناس جميعاً مخلوقون لله الذى جعلهم مختلفين فى أعراقهم وعقائدهم ولغاتهم، ولكنه أراد فى الوقت نفسه أن يجعل من هذا الاختلاف متطلباً للحوار والتعاون وتبادل المنافع فيما بينهم وليس سبباً للفرار والشقاق، (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (المائدة: ٢). فالاختلافات بين البشر فى الدين أو الجنس

أو اللغة لا تعني إلغاء المساواة بينهم وإنما تعني تأكيد الخصائص المميزة لكل شعب،  
تماماً مثلما هو الحال لدى الأفراد.

كما أن الإسلام يعتبر الاعتداء على فرد واحد من أفراد البشر بغير حق بمثابة  
اعتداء على البشرية كلها، كما جاء في القرآن الكريم: "مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ  
فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا" (المائدة: ٣٢).

ومن حرص الإسلام على الحوار المثمر والتعاون البناء بين البشر إرجاع الأمور  
الخلافية بين الناس في عقائدهم إلى الله وحده يوم القيامة كما جاء في القرآن الكريم:  
"إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالنَّذَارِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ  
اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ" (الحج: ١٧)، ومما دام  
الأمر كذلك فإن على البشر إذن من مختلف الأديان أن يفرغوا في هذا العالم للتعاون  
فيما بينهم من أجل خير البشرية كلها.

ومن أجل ذلك أكد الإسلام حرية العقيدة تأكيداً لا لبس فيه ولا غموض "لا  
إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" (البقرة: ٢٥٦).

وفي قوله: (قَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ) (الكهف: من الآية ٢٩)

إن هذا الموقف الإسلامي المتسامح مع كل الناس من كل الأديان يرفض رفضاً  
قاطعاً كل أشكال العنف أو الإرهاب أو الاعتداء على حقوق الإنسان بأي شكل من  
الأشكال، ولكنه يقف في الوقت نفسه بجانب المظلومين أفراداً كانوا أو شعوباً حتى  
يحصلوا على حقوقهم الإنسانية المشروعة، ويسهموا مع بقية الشعوب في إقامة صرح  
السلام في العالم.

ولا يكفي الإسلام بتعليم اتباعه التسامح بوصفه شرطاً أساساً من شروط  
السلام الضرورية للمجتمع الإنساني، بل يطلب الالتزام بالسلوك الإيجابي الذي لا  
يقبل بالآخر فحسب، بل يمد إليه يد التعاون ويحترم ثقافته وعقيدته وخصوصياته

الحضارية ما دام الآخر لا يعتدى على المسلمين.

وهذا ما يؤكد عليه القرآن الكريم في قوله: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (الممتحنة: ٨).

واحترام الإسلام للعديدية الدينية والثقافية أمر أكدته النبي عليه الصلاة والسلام في دستور المدينة منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان ولم يكن ذلك مجرد كلام نظري بل كان وسيظل دائماً واقعاً معاشاً في المجتمع الإسلامي.

ولا عجب في ذلك حيث إن كلمة الإسلام مشتقة في اللغة العربية من نفس الأصل الذي اشتق منه لفظ السلام، ومن أسماء الله في الإسلام "السلام" وتحية المسلمين فيما بينهم هي السلام، والمسلمون يختمون صلواتهم بحس مسرات يومياً بالاتجاه بأمنيات السلام لنصف العالم يمناً ثم لنصفه الآخر شمالاً.

وإذا كان يوجد بين المسلمين بين حين وآخر بعض الدعاة إلى التطرف فهذا أمر له نظيره في كل الأديان والحضارات وله مسبباته الدنيوية وله الظروف الخاصة المحيطة به ولا صلة له بالإسلام كدين، ولا يجوز التعميم فيه أو نسبته إلى الإسلام بأي حال من الأحوال، إنما يجب البحث في العوامل التي أدت إلى هذا السلوك المتطرف، وأي مؤثرات أسهمت في شيعه؟، وأي السبل أفضل لمواجهة؟، وعلى سبيل المثال لا الحصر فهناك جماعات متطرفة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مثل النازيون الجدد وحلقوا الرؤوس واليمينيون المتطرفون وجماعات المالفا وغيرهم كثير.

والأمل معقود على كافة التنظيمات المجتمعية في النهوض بمسئوليتهم ونشر ثقافة السلام بين أفراد المجتمع العربي، من أجل توفير حياة كريمة للأجيال الجديدة السق لم يكن لها ذنب في أى نزاعات حدثت في الماضي بين اتباع الأديان.

كما أن الشريعة الإسلامية سبقت جميع الشرائع في إقرار حقوق الإنسان، سواء أكانت حقوقاً عامة مثل حق الترشيح للمناصب، وحق الانتخاب، أو غيرها من الحقوق المدنية الخاصة مثل حق الملكية، وحق العمل، وحق التنقل، وحقه في سلامة بدنه.. أو حقوقاً اجتماعية أو اقتصادية، كحقه في الدولة بأن توفر له عملاً كريماً يتعيش منه، أو تجرى عليه رزقاً "مرتباً ثابتاً" حتى يجد عملاً يتعيش منه هو ومن يعول. ولم يقف الأمر عند حق تقرير هذه المبادئ من الناحية النظرية، سواء أكان في القرآن أو السنة النبوية، بل أوجدت الشريعة الإسلامية من الآليات والوسائل ما يمكنها من الدفاع عن هذه الحقوق، منها منصب "صاحب المظالم" وهذا المنصب مهم في الدولة الإسلامية، ويختص بالتحقيق في شكاوى المواطنين، إذا ما اعتدى أحد على حقوقهم، وهذا المنصب يجمع صاحبه بين عدالة القاضي وحيية الوزير، وهو منصب يعلو على منصب القاضي. ويقل عن الوزير. وكلنا يعلم قصة المواطن المصري حينما كان في مسابقة "للجري" مع ابن عمرو بن العاص "والى مصر آنذاك" وعندما غلبه المصري صفحه ابن الوالى على خده فاشتكى المواطن المصرى إلى الخليفة عمر بسن الخطاب رضى الله عنه فاستدعى الوالى وابنه وطلب من "المضروب" أن يقتص لنفسه من ابن الوالى، وبعد ذلك تم إنشاء منصب صاحب المظالم.

وهناك منصب آخر هو "المختص" وهو أيضاً لحماية حقوق الأفراد ضد من يعتدى عليها، ويشبه هذا المنصب ما استحدثته أوروبا من تشريعات، وكذلك المحكمة التى أنشأها الاتحاد الأوروبى حديثاً غاكمة من يعتدى على حقوق الإنسان. غير أن هذه المبادئ والنظم للأسف الشديد لم يتم تطبيقها عملياً من بعض الحكام المسلمين في مختلف العصور مما أظهر الإسلام في نظر الأوروبيين والأمريكيين بمظهر النظام الذى لا يهتم بحقوق الإنسان.

وعلىنا الآن أن نعود إلى ذاتنا الإسلامية، ونطبق نظامنا الإسلامى، مرتبين لإعادة منصب المختص، وصاحب المظالم، ولجان رد الحقوق وثقافة التكافل التى أوجدها

---

الإسلام قبل غيره من الحضارات المعاصرة بعدة قرون مضت: "وفي ذَلِكَ فَلْيَتَنَاسَلِ التَّنَاسُلُونَ \* وَمِنْ أَجْهِ مِنْ تَنْسِيمٍ \* عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ" (سورة المطففين: الآيات ٢٦-٢٨).

كما أن مفهوم "حقوق الإنسان" بالنسبة للإسلام ليس جديداً، فالإسلام يعرف حقوق الإنسان منذ نعام الوحي الإلهي في القرآن الكريم وفي السنة النبوية، وكل ما ورد في مواليق حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠/١٢/١٩٤٨م، وما ورد في الاتفاقيتين الصادرتين عن الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب الحق في الكفاية في معيشته، وحق المجتمع في أن يكفل الفرد بعمله الصالح لقول كل هذه الحقوق لها نصوص فاطعة في الإسلام، فالقرآن الكريم يقرر (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (البقرة: من الآية ٢٥٦)، والسنة النبوية تمنع الضيق والتحرى عما في الضمائر، والإنسان له الحق في حماية حياته، فقد جعل القرآن الكريم حياة الفرد تمثل حياة المجتمع كله عند الاعتداء عليها أو إحيائها، فالله تعالى يقول (أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْسَانُ أَنْفُسًا بَٰغِيَةً أَنْفُسًا فَكَانَ لَهَا قُلُوبٌ مِّمَّا يَكْفُلُونَ) (البقرة: من الآية ٢٢٠)، ويقول الله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) (النساء: من الآية ٢٩).

وكذلك فالإنسان له حرية العمل، وحرية التنقل، ولقد دعا الله إلى الانتشار في الأرض، وكذلك دعا إلى المشاركة في العمل والرأى والفكر والأمور العامة كقوله تعالى: (وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَخَفَتُمْ) (الشورى: من الآية ٣٨)، وهذه الحقوق لا تختلف فيها الرجل عن المرأة، ولا المعلم عن طالب العلم، فالحق في المساواة هو من حقوق الإنسان في الإسلام كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) (النساء: من الآية ١).

وفي التشريع الإسلامي لا مجال للمفاضل بين الناس إلا من خلال المعيار الحقيقي والصحيح وهو التقوى، والعمل الصالح، فليس هناك أفضلية في الجنس ولا غيره، فالسواة في البشرية لا يرد عليها أى قيد، فلا فرق بين عربي وأعجمي، ولا فرق بين أبيض وأسود إلا بمقدار التقوى بينهم، وما قرر في القلب وصدقه العمل الصالح.

كما أن مفهوم الحرية، لا سيما الحرية الشخصية، لدى الغرب بالذات يشمل حرية الإنسان في التصرف في جسده، وعرضه وماله بغير قيد ولا شرط، بينما الإسلام يضع ضوابط لمفهوم الحرية، فيجعلها في خدمة حياة الإنسان، ورفعته شأنه وإعلاء قيمه. وهناك أيضاً في مفهوم حرية الرأي تشريع إسلامي يجعلها في خدمة الفكر والعلم الذي ينفع البشر.

وتطبيقاً لذلك فإن حرية الفرد رجلاً كان أو امرأة حرية كاملة في التصرف فيما ينفعه وينفع المجتمع، وليست حرية مطلقة في اتباع الشهوات وتحصيل الملذات، كما أن الشرع الإسلامي منذ أكثر من ألف سنة، يعطى الإنسان حقاً في أن يكفله المجتمع في حالة المعجز والفقير.

ويعطى الشرع الإسلامي أيضاً حقاً في إبداء المشورة والنصيحة، وإعلان الرأي في المسائل العامة، ولذلك فإن كرامة الإنسان المنصوص عليها في القرآن الكريم تستوجب حقه في حرية التصرف، والاعتقاد، وإبداء الرأي، والمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكافة ما ورد في هذه المواثيق المعاصرة من حقوق الإنسان موجودة بوضوح في البيان التشريعي للإسلام.

ويلاحظ أيضاً أن ما ورد في الإعلان العالمي عن كرامة الإنسان هو ترديد لما جاء في الآية الكريمة (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (الاسراء: من الآية ٧٠)، وما ورد من مبادئ حقوق الإنسان يعترف به الإسلام بنصوص واضحة، والمبادئ لا خلاف عليها مطلقاً.

وفي جانب آخر من جوانب الالتزام يرى علماء الإسلام أن الدعوة إلى السخاء والكرم والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هي من صميم مبادئ الإسلام المقررة، ومن أهم ما يقوم عليه بناء المجتمع الإسلامي، ولهذا كانت إجابة الدعوى إلى الإنفاق، والبذل والعطاء ضرورية وهامة، بحيث لا يصح التهاون فيها، ولا التباطؤ أو التسويف في مجاها. وكانت نظرة الإسلام إلى الذين يدعون إلى الإنفاق في سبيل الله فيواجهون الدعوة بالبخل، كانت النظرة إلى هؤلاء مشددة، فإن بخلوا فإن نتيجة البخل أليمة، وأن أعرضوا عن دعوة نبيهم، فإن عاقبة الأعراض وخيمسة، حيث يستبدل الله قوماً غيرهم، قال الله تعالى: (هَآ أَتَمُّ هَؤُلَاءِ لِدَعْوَن لِنَتَفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمَبْنِكُمْ مَن يَبْخُلُ وَمَن يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِي وَأَتَمُّ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ لَمْ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) (محمد: ٣٨)

وهناك دعوة الإسلام إلى البذل والإنفاق وضرورة أن تصمم بالمسارعة والأداء في حالة الصحة لأن الإنفاق في هذه الحالة دليل على صدق نية صاحبه، وعلى إخلاصه، وهذا بخلاف حال من أشرف على الموت، فإن صدقته تكون ناقصة بالنسبة لحالته، وهو صحيح البدن، قال تعالى: (وَأَلْفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَّ أَخَذَكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقُ وَأَكُن مِّن الصَّالِحِينَ، وَلَكِن يُؤَخِّرِ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (المنافقون: ١٠، ١١).

إن الإنسان في حال صحته وتام قوته، يكون من الصعب عليه أن يخرج ماله، لأن الشيطان حينئذ يزين له الحياة، وإمكان طول العمر، وأنه قد يحتاج إلى هذا المال، وتشأ دوافع السوء والتكالب على الحياة والبخل بالمال، ومن مخالفة الفقر، ومن الأمل الطويل في الحياة، قال الله تعالى: (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٦٨).

وكذلك من سمات دعوة الإسلام إلى السخاء والبذل، توضيح حقيقة الأمر، وبيان أن المال مال الله، وإنا مستخلفون فيه، وأن ما نقوم به من إنفاق في وجوه البر



والخير، وفي صنائع المعروف، هو الباقي، بل هو الذي يصح تسميته بأنه مالنا، لأننا ادخرناه ليوم الحاجة الكبرى، وأما ما جمعناه أو اكتسبناه فهو مال الورثة وليس مالنا، كما جاء في قول الرسول ﷺ: "أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله" قالوا : يا رسول الله ما منا أحد إلا ماله أحب إليه، قال: فإن ماله ما قدم، ومال وارثه ما أخر، رواه البخاري. ومصادق هذا قول الله تعالى (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (النحل: من الآية ٩٦).

وكم زين الشيطان لكثير من الأغنياء وأصحاب الفراء الوافر، أن في الإنفاق والبذل نقصاً، وإن في السخاء والكرم قليلاً للثروة، فيخشون الفقر، ويحرصون على المال، ويضنون به على أصحاب الحقوق، وكم حسب أصحاب الثروات أموالهم وعرفوا ما عليهم من زكاة مالهم، ولكنهم عندما يرون أن ما يجب عليهم إخراجها جزء كبير، ومبلغ ضخم من المال، يتراجعون عن الزكاة، ويستكثرون إخراج مثل هذا المبلغ، فيبخلون، ويمتنعون عن الزكاة، والإنفاق لظنهم أن الإنفاق أو الصدقة تنقص المال، ولكن الحقيقة، تخالف ذلك فالرسول صلوات الله عليه وسلامه يقول: "ما نقص مال عبد من صدقه، ولا ظلم عبد مظلمة صبر عليها إلا زاده الله بها عزاً، ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله باب فقر" رواه ابن ماجه.

نعم إن المال لا ينقص بالصدقة، بل يزداد ويبارك الله فيه ويخلف على صاحبه الذي انفق في سبيل الله، أما الذي ضن به وامسكه فإنه لا يبارك فيه بل يصبه التلف والضياح والخسران، ويكون ماله هذا هو زاده إلى جهنم، يقول رسول الله ﷺ: "ما من يوم يصبح العباد فيه إلا فيه ملكان يرلان، فيقول أحدهما: اللهم اعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط مسكاً تلفاً" رواه البخاري.

إن السخاء والكرم، والبذل، والإنفاق، من أهم ركائز الالتزام في الإسلام، من خلالها يقوى المجتمع، ويتعاون الأفراد، ويسمون لصالح الفرد والجماعة متعاونين على البر والتقوى، وبها يقترب الإنسان من ربه ويقترب من قلوب أخوته المسلمين،

ويقترّب من الجنة ويعدّ عن النار، يقول رسول الله ﷺ: "السخي قريب من الله، قريب من الناس قريب من الجنة، بعيد عن النار، والبهيل بعيد من الله، بعيد عن الناس، بعيد من الجنة، قريب من النار، والجاهل السخي أحب إلى الله من عابدين بخل" (رواه الترمذی).

ومن جوانب الالتزام في الإسلام الرحمة بين الناس، وهناك ارتباط وثيق بين الحرية والمسئولية والرحمة، فالحرية أساس المسؤولية، ويتصل بهما - أي بالحرية والمسئولية قيم "الرحمة، والمودة وحسن الخلق"، فمن كلمات سيدنا محمد ﷺ (لا يرحم الله من لا يرحم الناس)، (إن الرحمة لا تولد على قوم لهم قاطع رحم)، (ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه)، (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت)، (من دل على خير فله مثل أجر فاعله)، (علموا، ويسروا ولا تعسروا، وإذا غضب أحدكم فليسكت)، (ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق)، (خصلتان لا تجتمعان في مؤمن: البخل وسوء الخلق)، (كل معروف صدقة، وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق)، (لا ينبغي للمؤمن أن يكون لعاناً)، (ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبيرنا)، تلك بعض القيم التي تنشر الرحمة بين الناس، والتي يجب أن نلتزم بها في التعامل مع بعضنا البعض، كما يجب على كافة التنظيمات المجتمعية العمل على تنمية هذه القيم لدى الأفراد.

هذا وقد ترك الفكر الفلسفي الغربي تأثيراته الواضحة في التزام أفراد المجتمع الغربي في القول والعمل، فالالتزام عندهم يهتم في المقام الأول بالنظام، وخلاف ذلك مما لا يتعارض مع النظام، فالناس أحرار، ويجب أن يكونوا أحراراً، حتى يمكنهم أن يعرفوا على أي القيم أفضل للأخذ بها.

وقد رأى (كارل ياسبرز) (Karl Jaspers) أن الحرية تمثل المسألة الأساسية في مدى التزام الفرد ضمن إطار من الحياة الكريمة، على أن حرية الاختيار لا تقتصر برؤية أو عقيدة ولا تكون مسبقة بتبرير أو تحديد لغاية أو معرفة بخواص، وهذه هي

الحرية الإنسانية المسؤولة، فالإنسان- من وجهة نظر (كارل ياسبرز)- صانع مصير، ومحدد أفعاله، وهو حر في اختيار معيار الالتزام لمنظومته الأخلاقية<sup>(٦٧)</sup>. ويرى (كاول ياسبرز) أن الحرية الحقيقية تؤدي إلى مشاركة جادة في النشاط مع الآخرين، ونحن كأفراد أحرار علينا أن نلتزم بحريات الآخرين، على أن المشاركة مع الآخرين يجب أن تظل تفاعلاً صادقاً، وليس تجمعاً غير ملتزم للمجموعة<sup>(٦٨)</sup>.

وتشغل مسألة الحرية بالنسبة للإنسان مركزاً رفيعاً وهاماً لدى المفكرين المصريين الذين أدرکوا الارتباط الوثيق بين ازدهار العلم وتوفير الحرية، وبين انحطاط العلم وشيوع الاستبداد، فالاستبداد يفسد الأخلاق ويعيق التربية ويجعل من التعليم أداة تحمّل الأفراد إلى نعا ج لا يهتمها من أمر الدنيا إلا سد رمقها<sup>(٦٩)</sup>.

ومن وجهة نظر الفكر الإسلامي فإن مبدأ الحساب والجزاء يعني أن الإنسان محاسب على عمله مع ربه ومع نفسه ومع الناس، ولا ينجيه من الجزاء السيئ إلا الالتزام بتطبيق مبادئ الإسلام في كل كلمة يقوها وفي كل عمل يقوم به، حتى في الصمت والترك، لأن ذلك هو السبيل الأمين المتين في المجتمع كله، وما دام المجتمع أفراداً في الأصل، فإن المجتمع لا يستفيد بشئ مثل ما يستفيد بأن يلتزم أفراداه بسادب الإسلام في القول والعمل<sup>(٧٠)</sup>.

ومن أهم عناصر الالتزام في الفكر الإسلامي شعور المسوء بالكلمة الطيبة والتمسك بالحديث بما والقي ضررها الله مثلاً للشجرة الطيبة ذات الأصل الساب في السماء توتى من الخيرات كل حين بما يأذن الله لها به، ومن أجل أن يكون الكلام في الناس طيباً مرضئاً لله تبارك وتعالى، فإن هذا الكلام يجب أن يكون ليناً، ويجب أن نختار ألفاظه بدقة، ويجب أن يكون محبباً إلى كل من يسمعه من الناس لما يشتمل عليه من الخير واللين والحكمة<sup>(٧١)</sup>.

والمعجب أن معظم دول العالم المتقدمة انتبهت إلى تأثير الكلمة الطيبة في تعامل الناس بعضهم مع البعض الآخر، وراحت تنظيماهم المدرسية والاجتماعية والمهنية

تُعوّد الأفراد هناك على (لازمة محددة) هي أن تبدأ كلامهم بكلمة (من فضلك) (Please) ثم تتوالى كلمات المناقشة، وتنتهي جملتهم الخطابية دائماً بكلمة (شكراً) (Thank You)، ومن ثم اختفت المعصية في المناقشة والجدال غير المفيد، عكس ما هو حادث في مجتمعاتنا العربية من ألفاظ خشنة وجدال ممقوت، وأصوات عالية أثناء المناقشات وغياب أدب الحوار.

أما الالتزام في العمل - من وجهة نظر إسلامية- فينبغي أن يبنى على قواعد وآداب مثل إحسان الظن بالناس والرحمة بهم والإحسان إليهم وتقديم العون لهم والعمل على نفعهم في دينهم ودنياهم، فالاجتماع الذي يسوده حسن الظن بالناس بأمن فيه كل واحد على نفسه وعلى سريته وممته، وذلك هو نوع من الأمن قلما يتوفر إلا في المجتمع الذي التزم أفراداه بإحسان الظن في الناس. إن المجتمع الذي يلتزم فيه كل شخص بإحسان الظن في الآخرين هو المجتمع الذي يتمتع بأرقى العلاقات الإنسانية وأنقاها، وأبعدها عن الأخطاء والعداوة وأكثرها حرصاً على صون أعراض الناس<sup>(٧٢)</sup>.

ويتضمن الالتزام أيضاً دعوة عامة إلى تقديم العون للآخرين، على أن تقدم هذا العون قد يكون بأيسر الأمور، فقد يكون في تسم المرء أو طلاقة وجهه، وقد يكون أمراً معروفاً ونهياً عن منكر، وقد يكون بإرشاد ضال ودلالته على ما يريد، وقد يكون بالكلمة الطيبة، وقد يكون بالاهتمام بأمور الناس، وقد يكون بتلمس الأعذار حتى عند حدوث خطأ غير مقصود. ومن جوانب الالتزام التي ينبغي أن يتحلى بها الإنسان هي التزامه نحو بيئته التي يعيش فيها مع غيره، لعدم التزام الإنسان وتغاضيه في المعيشة بالبيئة أدى إلى اختلال التوازن بين عناصر البيئة المختلفة، فالضوضاء زادت بشكل واضح في الحياة المعاصرة نتيجة الأصوات الصادرة من وسائل النقل التي تجرى في الطرقات، وكذلك الأصوات الصادرة من الآلات المستخدمة في أعمال الحفر والبناء، إلى جانب الأصوات الصادرة من مختلف المحال التجارية والصناعية، ويتداخل

مع هذا كله الأصوات العالية الصادرة من أجهزة الإذاعة والتلفزيون والتسجيلات المنتشرة في المقاهي والمحال التجارية في الشوارع. هذا والحفاظة على بيئة الإنسان مسألة لا تنظمها القوانين والتشريعات الحكومية وحدها، إنما هي مسألة ترتبط بمدى التزام الإنسان بصيانة بيئته والحفاظة عليها، فالترام المواطن هو الذى يجعلهم يحترمون القوانين بوازع داخلية منهم وبرغبة من أنفسهم. وتظهر هنا أهمية الشراكة المجتمعية في التصدي لتماذى البشر وعدم التزامهم نحو الحفاظة على البيئة التى يعيشون فيها وصيانتها من مصادر التلوث فى كالة أشكاله.

هذا واجتياز أزمت الأمم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يعرّكف على التربية المنظمة والمنضبطة والتى تكون أهم مخرجاتها الفرد الملتزم فى البيت والعمل والشارع وفى أى مكان يتواجد فيه. هذا الإنسان الملتزم يتميز بالوعى لدوره والمظهر لمستلزمات ثماء شخصيته، متفتح العقل والعين، يحرس مجتمعه بالنقد البناء الهادف، ويشارك الآخرين ويوجههم بالإيجابية، هذا الفرد الملتزم تعوّد النظام والقدرة على النقد وتنظيم الأفكار.

ومن المهم أيضاً أن يكون للقانون قوة برد الناس عما يضرّون به أنفسهم، ويعلمون من خلاله الالتزام فمثلاً فى تربية الالتزام لدى الأفراد نحو مواجهة التزايد السكانى فإن إعانات غلاء المعيشة يمكن أن تعطى عن الطفل الأول ولا تعطى عن الثانى أو الثالث! هذا فهم واع لاستخدام القانون فى التزام الأفراد نحو تكوين أسرة صغيرة، كما أن لقانون العمل دوراً أساسياً فى إلزام الناس بالصواب لأنفسهم فى مسألة انفجار التوالد بغير وعى- واجب على القانون أن يكون صارماً فى تحريم عمل الأطفال، حماية لهم فى المقام الأول، ولرد ذريهم إلى الصواب وإعلامهم سلفاً أن التعايش على حساب الأطفال والصبة لا يتعارض فقط مع واجب الأباء والأمهات، وإنما يحظره القانون حظراً لا مجال للنهاون فيه!!.

ويتصل بتربية الالتزام بين أفراد المجتمع المشاركة في حل المشكلة السكانية، تلك القضية البالغة الحساسية والخطر، إن الفحص الواعي إلى المكون العاطفي والمكون الإدراكي لقطبي الأسرة المصرية، يبرز أن المكون العاطفي يدفع نحو الإنجاب، والمكون الإدراكي صمام واق من الإسراف فيه، والتوازن بين المكونين العاطفي والإدراكي هام وضروري ولازم، والحاجة إليه أكثر في مجتمعات الفقر والجهل، حيث يبرز إضافة إلى هذين المكونين مكون ثالث هو "المكون الشهوى" عروفاً عن تقليدية الحياة، فيزداد الانجراف والاندفاع فيما لا بد أن ينعكس على تزايد الإنجاب.

ولقد قطعت الدعوة الدينية مساحة كبيرة حتى الآن فيما يتعلق بمعنى ومقصود "المباهاة" بكثرة النسل، أما فيما يتعلق بموازين العلاقة والواجبات بين الزوجين، أو فيما يتعلق بمناسبة أو ملاءمة "تنظيم النسل" لظروف كل أسرة طبقاً لصلاح أحوالها وتمكينها من حسن تربية وتنشئة أطفالها والارتقاء بالأجيال من خلال هذا الرشد الواجب في فهم "النسل" على أنه مسئولية تحتاج إلى مقومات لا بد من توفرها وتوفرها!

وفي مجتمعاتنا، يغدو الإعلام صاحب دور جوهري وأساسي في وجود مناخ نقاشي يتغلغل في نسيج الشخصية المصرية، ويطلع رؤيتها وفهمها ويصيرها في التعامل مع أحوالها الخاصة، وإدراك العلاقة التبادلية الحتمية بين الخاص والعام والانعكاس كل منهما - سلباً أو إيجاباً - على الآخر، إلى جانب أن ارتفاع المستوى الثقافي يسهم في وجود الوعي بالمشكلة والالتزام بحلها، فالالتزام هو باب الأمل لإيجاد الوعي بالمشكلة وفهم أبعادها وإدراك مخاطر وأحوال التقاعس عن مواجهتها. أما الخطاب الديني، فلعل من أوائل أولوياته الآن، أن يضع هذه القضية بأبعادها ضمن دعوته المباشرة وغير المباشرة في تربية الالتزام، حيث يجب أن يورث الناس إلى فهم حقيقي يدركون به أن "العدد في الليمون" وأن القيمة الحقيقية هي في "النوع" أو "الكيف" .. وأن هناك من الأفراد - من يطاول أماً بأسرها بما لديه من علم ومعرفة وثقافة وعزم وإرادة، وإن

هناك آلاف، بل ملايين ، لا يساوون شيئاً حقيقياً... وأن الأمة الإسلامية أحوج ما تكون اليوم، قبل الغد، إلى الارتفاع بمستوى القدرات البشرية لكل فرد من أفرادها وأن نجاحها الحقيقي معقود على مكونات الفرد المسلم، رجلاً كان أم امرأة، ومدى ما يحصله من معارف وخبرات وقدرات، في عالم لم يعد فيه مكانه إلا لمن يملك العلم والقدرة، مزدودين بالعزم والإخلاص.

وما نريد قوله هنا كيف تتحول النفوس في المجتمع العربي إلى نفوس مريحة لا تعاني الألم؟ ولا تظهر عليها الحزن والكآبة؟، تريح غيرها ومجتمعها؟. ولعل الابتسامة المتبادلة بين البشر تشعر المرء بالأمن والاطمئنان. أيضا النظرة المريحة والملاحح البشوشة تمتع على الراحة النفسية. وما نحتاج إليه الآن، وبشدة، وأكثر من أي وقت مضى، هو عودة الابتسامة والمرح والبشاشة، فالتناس يجنون البشاشة، ويسترجمون إلى الوجه البشوش، الذي يشع الراحة والسلام مع كل من يتعامل معه. فالبشاشة تشعر الإنسان بالفرح، وهذا الفرع ينتقل من فرد إلى فرد، ومن ثم تشيع السعادة والفرح بين غالبية الناس في أرجاء الوطن العربي.

إن المجتمع العربي، ومن ثم الإنسان العربي هادئ الطبع، وفي ظل الظروف الصعبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يحتاج أفراد المجتمع العربي إلى تنظيمات اجتماعية تعمل على إدخال الهدوء إلى النفوس، ومهما كانت الأمور تبدو صعبة، يجب العمل على قويتها وتخفيف وقعها، فيجب بث الطمأنينة والهدوء بين الناس. ومن طبيعة البشر أنهم يحبون من يأتي إليهم بخير طيب ويستبشرون به، ويفرحون بقلائبه، بعكس الذي يجلب الحزن إلى نفوسهم. ومن هنا ندعو إلى تخفيف الأحزان عن الناس، حتى عند حدوث الكوارث نبحث بهدوء وفي راحة لمواجهة هذه الصعاب الناشئة عن التزايد السكاني رهيب في المجتمع العربي.

على أنه لا يكفي أن يكون الإنسان هادئاً من الخارج، في كلامه وفي أعصابه، إنما يجب أن يكون هادئاً من الداخل، بمعنى أن تكون طبيعته ونفسه هادئة، فالنفس

---

التى تغلى من الداخل، حينما حلت محل الغليان والتوتر، تميش كشعلة حينما أُلقيت أحرقت ونشرت نارها هنا وهناك. ومن هنا يجب أن يعود أفراد المجتمع العربى على أن تكون أصواتهم هادئة، ومشيتهم أيضاً هادئة، ومعاملاتهم مع بعضهم البعض هادئة، ومناقشتهم هادئة ومرمجة، لا صياح ولا تشاجر، علاقات اجتماعية تسودها المودة والرحمة، تريد أن تخفى المشادات والعنف بين الناس.

وفى جانب آخر من جوانب الالتزام المجتمعى هناك الدعوة إلى تعاون إخواننا المسلمين فى المجتمعات الغربية من أجل مواجهة مشكلاتهم، حيث إن التحديات التى تواجه المسلمين بالغرب بصفة عامة لها أكبر الأثر فى عملية التكوين الدينى أى العربية الدينية للمسلمين هناك وكيفية تحقيقها دون أن يصاحبها ما يؤثر عليها بالسلب من أفكار بعيدة عن الإسلام، وكذلك تمويل المشاريع الإسلامية خاصة بعد محاولات التطبيق على المنظمات الإسلامية هناك واتهامها واتهام الجهات التى تدعمها بالتمسك إرهابية بالإضافة إلى مفهوم المؤسسة الدينية فى الغرب التى تتمثل فى الإمام والمفتى والمسجد والمرشدين الدينيين.

ومن القضايا المهمة التى تواجه المسلمين فى الغرب: اللغة العربية ومكانتها بين الغربيين وقضايا الطعام والملبس من حرام وحلال وطبيعته وشكله فضلاً عن مسئولية المسلم فى المساهمة فى الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتزاماته فى أنشطتها.

كما إن من أخطر مشاكل المسلمين أنهم ما زالوا لا يملكون وسائل إعلام خاصة بهم حيث تمكنهم من التعريف بأنفسهم وكذلك المساهمة فى الحوار الاجتماعى والثقافى والسياسى من خلال الإعلام اتحادى والمدافع عن قضاياهم ومفاهيمهم الدينية.

وهناك رؤية ترى أن المسلمين فى الغرب مسئولون عن غياب المعرفة بالإسلام والتى يمكن أن تتحقق بسهولة من خلال التعامل مع أبناء الأديان الأخرى خاصة فى مجال الإنسانية وهى مجالات يمكن للمسلمين أن يكونوا مؤثرين ولفاعلين وآثارها



ستكون كبيرة في العلاقة مع البلاد الإسلامية والخروج من صراع الحضارات إلى قيمة التعارف والحوار وبالتالي نشر مفهوم السلام الذي هو من أهم الأسس التي بُني عليها الإسلام ونادى بها.

كما أن هناك الشورى كأساس للحكم في العالم الإسلامي وهذه عليها عدة ملاحظات من أهمها أن هناك رأياً شائعاً في أوساط حضارة الغرب بشأن الحكم في الشرق بصفة عامة وفي الدول العربية المسلمة بصفة خاصة حكم استبدادي، حتى أصبح مألوفاً الحديث عن الاستبداد الشرقي وقد انتشرت هذه المقولة حتى باتت أشبه بالمسلمات بل انتقلت إلى بعض المفكرين العرب ذوي الثقافة الغربية وأصبحوا يروجون لها وينطلقون في أحكامهم منها أما الملاحظة الثانية فهي أن الحديث عن الممارسة الديمقراطية في الشرق ركز على النظر إلى قمة هرم الحكم مفضلاً مستوياته الأخرى من القاعدة إلى القمة وبالعكس، ولم يُلغِض في كثير من الأحيان إلى تحديد المصطلحات مما أدى إلى الخلط في دلالاتها ومفاهيمها كما هو الحال في مصطلح أولى الأمور.

وقد وُجدت قصص مليئة بمعاني الديمقراطية والشورى في المجتمعات العربية حتى قبل الإسلام. فقد وُجدت الشورى وتم اتخاذها وسيلة لتحقيق النجاح في الحكم، حتى إن القرآن الكريم حمل لنا قصة ملكة "سبا" التي جمعت قادتاً تخبرهم برسالة الملوك سليمان عليه السلام وتسألهم الرأي والمشورة وتستمع وتناقش وتفسر وتقرع، وقد جاء الإسلام فأنضج هذا المبدأ وجعل سورة كاملة بالقرآن تسمى "الشورى"، فسأين نحن من هذا كله؟!

وهكذا نرى أن الإسلام التزم بحرية الأفراد، حتى إن الإسلام أعطى من الحريات ما لم يتحدث عنه دين أو نظام آخر بل إنه حرص على دعم الحرية الدينية منذ اللحظة الأولى وبالقرآن سورة كاملة تتحدث عن الحرية في العبادة وهي سورة الكافرون يقول تعالى: "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ \* لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ \* وَلَا أَتَّبِعُ مَا يُغَوِّوْنَ مَا أَعْبُدُ \*"

وَلَا أَتَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ \* وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أَعْبُدُ \* لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ" (سورة الكافرون) ولا يجوز في الإسلام إرغام أحد على ترك دينه أو اعتناق دين آخر، وتلك أعلى درجات الحرية الدينية فضلاً عن حرية التفكير والتعبير والعمل والثقافة والحرية المدنية.

ولا شك أن الحرية يصبحها ازدهار فكري وهو أمر لم تخل منه دولة إسلامية على مدى التاريخ الإسلامي سواء في حالات قوته أو حالات ضعفه وهو دليل عملي على ما منحه الإسلام من حريات.

ولقد تعامل الإسلام مع كافة البشر على أساس وحدة الأيوين والأصل والوشجة الإنسانية العامة. يقول الله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ (الحجرات: من الآية ١٣).

كما أن الحكمة من هذا التنوع هو التعارف والتآلف، لا التمايز والاختلاف والتناحر والانشقاق والتعصب وأن المعيار الفريد التي يتمايز به البشر والميزان الدقيق الذي يفاضل به الناس وتعلو درجاتهم عند الله هو التقوى، والسلوك القويم والخلق الحسن.

ونعود ونكرر، فقد سبق الإسلام غيره في إقرار مبادئ حقوق الإنسان، ومع أسبقية الإسلام في تقرير هذه الحقوق هناك الرؤية الشاملة لهذه الحقوق في كل المجالات بالإضافة إلى أن هذه الحقوق في الإسلام لها ميزة تختلف عما وضعته القوانين الوضعية بأن الإنسان يطبقها ويلتزم بها كدين قبل أن تكون نظام حكم، وبالتالي للإيمان بالله بما يكون من ضمير يقظ وواع ومتلزم يعتبر الضمانة الأولى لحقوق الإنسان حيث تمثل رقيباً ذاتياً دائماً يمنع الإنسان من المساس بحقوق أخيه الإنسان.

وهكذا كلما زاد الوعي والفهم بقيم الإسلام الخفيف زاد الاهتمام بهذه الحقوق والالتزام بها إلا أنه وللأسف الشديد فإن معاناة كثير من المسلمين فكرياً واجتماعياً

وإقتصادياً ينعكس سلباً على وضع حقوق الإنسان في هذه المجتمعات في مقابل وعسى الإنسان العربي بحقوقه ودفاعه عن ممارسة هذه الحقوق، الأمر الذي ينعكس إيجابياً في شتى شئون الحياة، وبالتالي فالإنسان العربي يتمتع بحقوقه أكثر من أي إنسان آخر.

كما لم يلتزم دين من الأديان بالدعوة إلى العمل والإبداع والابتكار كما السّازم الإسلام الذي جعله فرض عين على كل مسلم ومسلمة كالصلاة، أى أن الإسلام لم ينظر إلى العمل كوسيلة من وسائل البقاء على الحياة أو تحقيق الرفاهية فيها فقط، وإنما جعله هدفاً في ذاته سواء احتاج إليه المسلم لتحقيق البقاء أو الرفاهية أو لم يحتاج إليه.

لذا نظر الإسلام إلى العاملين في أي موقع إنتاجي باعتبارهم أرقى طبقات المجتمع الذين يستحقون رضوان الله ونعمته وجعل الالتزام بالعمل والعمل وحده هو طريق التفاضل بين الناس في الدنيا والآخرة، حتى إن درجات التقوى في الإسلام تقاس بمستوى العمل.

وهنا نتساءل كيف تعيش الأمة العربية في الوقت الحاضر حالة من الكسل والخنول والأداء الأقل جودة في العمل في حين أن دينها هو الإسلام الذي يقّس العمل أيما تقديس حيث جعله عبادة ثم جعله فرض عين على كل مسلم ومسلمة؟ وقد ضرب لنا الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه أروع الأمثلة في تقديس العمل بالقول والفعل: أما بالقول فقد استكر صلوات الله وسلامه عليه انقطاع أحد المسلمين للعبادة في المسجد لأن أخاه ينفق عليه وعلى أهله فقال له "أخوك أعبد منك" لأن أخوه ينفق نفسه والآخرين ويمتّع نفسه والآخرين من ذل المسألة ويشترك في تحقيق مصالح الناس ومنافعهم ورفاهيتهم، أما هو فلا يعمل إلا بعضاً مما فرض عليه من العبادة لا ينفّع بها إلا هو ويصبح في حاجة إلى عون الآخرين على استمرار حياته بل يصبح طعامه وشرابه عالة لأنه عضو غير عامل وكأنه زيادة تنقل السفينة ولا تحركها.

أما الجانب العملي في تقدير الرسول ﷺ للعمل والالتزام به وترك الكسل أو التواكل، فهو ما فعله الرسول ﷺ عندما قام أصحابه بذبح شاه واقتسموا العمل فيما

---

بينهم، واختار الرسول جمع الخطب لظهو الشاة وحاول الصحابة أن يتولوا مسئولية الرسول إلا أنه رفض وكان يمكن أن يقبل وهو أمر يسعد المسلمين لأنهم سيكفون الرسول الجهد ويتأهم هذا الشرف، إلا أنه أراد أن يضرب لنا مثلاً بأن العمل فرض عين وأنه شرف في ذاته وليس في هدفه لذلك كان يمسك بأيدي العاملين التي تبدو عليها آثار الجهد والعمل ويقول: "هذه يد يجهها الله".

ولكن قطاعاً كبيراً من الناس الآن ينظر إلى العمل وكأنه عقاب ويبحث عن كيفية الحصول على المقابل دون أن يلتزم بالجهد اللازم وهو أمر يبدو في عدم الجودة في الإنتاج أو تعطيل مصالح الناس وتأخيرها وهو أمر له مردوده السلبى على المجتمع أولاً وعلى شكل المسلمين أمام المجتمعات الأخرى ثانياً، وهذا الأمر لا يمت للإسلام بصلة.

إن الإسلام جعل كل عمل يقوم به المؤمن - ما دام قد ابتغى به وجه الله - له ثوابه حتى أن يلبس المؤمن ثياباً ابتغاء أن يستر عورته أو أن يقدم لأسرته أسباب حياتها، بل إن معاشرته لزوجه وهى متعه يحققها لنفسه ينال عليها الثواب وقد سأل الصحابة رسول الله ﷺ عن ذلك عندما قال لهم: "ولى بضع أحدكم صدقة" وفسر لهم استغراهم بأن المسلم لو قام بهذا الفعل مع امرأة أجنبية كان سيعاقب على ذلك كما أنه بالتزامه بفعله هذا مع زوجته يعف نفسه ويعف زوجته.

وهكذا فإن الأمة الإسلامية الآن تعيش حالة من حالات تراجعها المخيفة وتحتاج إلى التزام شديد من خلال حملات دينية تتحدث عن العمل كهدف وليس كوسيلة وعن مسئولية كل فرد من أفراد المسلمين في تحقيق النهضة، وسد حاجات الأفراد والجماعات ومن ثم الوصول بالمجتمعات الإسلامية إلى حد الكفاية وعدم استعلاء المعونات والقروض من الآخرين.

وكما قال ﷺ (ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده) ولم يرد تاريخاً أن رسولاً من الرسل كان بلا عمل بصرف النظر عن حاجته إليه أو عدم حاجته فقد قال ﷺ (إذا قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة واستطاع أن يفرسها فليفرسها، وبالطبع فإنها إشارة إلى الالتزام الكامل بالعمل حتى آخر لحظة مع الحياة في الدنيا).

وفي ضوء تنوع منابع الفكر، المسموع والمرئي، وفي عصر تتسابق فيه المعلومات وتتدفق مع كل صوب وحذب عن طريق الأطباق الفضائية وغيرها من أدوات نقل الثقافات الإنسانية إلى كافة سكان هذه البسيطة، تتضح أهمية ذلك النمط من الإنسان الملزم الذي يمتلك القدرة على تنظيم الأفكار والنقد والتحليل والتشخيص لما يسمع ويرى، الإنسان الذي يمتلك الانفتاح الفكري على الثقافة الإنسانية، والتفاعل معها أخذاً وعطاءً، على أن يحاط هذا الانفتاح الفكري بالتزامات روحية مستفادة من معتقداتنا الدينية، وتقاليدنا العربية، وتراثنا الفكري المتراكم.

ففي الوقت الحاضر يواجه الفكر التربوي في مجتمعاتنا بتارين يبدو للوهلة الأولى أنهما متضادين هما الفكر الليبرالي في "تربية البشر الملزم" والذي يعتمد في نظامه التربوي على مختلف مراحل التعليم، وفي الأغلب الأعم، على النظم المستعمدة من التجربة الغربية في التربية المضيقطة، والاتجاه الثاني يدعو إلى محاولة تلمس معالم الفكر التربوي في بناء البشر الملزم من خلال جهود التأصيل الإسلامي في جوانبه النظرية والتطبيقية.

وفي خلال الفترة الحالية الحرجة والتي تمر بها معظم المجتمعات الإسلامية، والعلاقات المتداخلة والمتشابكة مع المجتمع العربي، فإن جهود التأصيل الإسلامي في الفكر التربوي نحو بناء الشخصية الاجتماعية الملزمة تتعثر، وتواجه بعض المعوقات في تجربتها في هذا المجال، في حين أن محاولة الاستفادة من أي جانب من جوانب التربية في هذا المجال يتم استنتاجه من الفكر التربوي العربي ينال التشجيع من الكثيرين من

أفراد الهيئات الرسمية في المجتمعات الإسلامية، ويعارضه في الوقت نفسه وعلى الدرجة نفسها المتحمسون من دعاة أسلمة العلوم التربوية.

في حين أن غريبة الفكر التربوي الغربي وانتقاء المفيد منه في بناء الشخصية الاجتماعية المترمة، والذي لا يعارض مع القيم الدينية الحنيئة التي نؤمن بها، قد تكون أساليب فعالة - على الأقل في الوقت الحاضر - في تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد في المجتمع.

وينبغي النظر إلى النظام القيمي الذي يعود الأفراد على الالتزام على اعتبار أن هناك بعض القيم السالدة والراسخة في المجتمع، والتي تشكل الوعاء القيمي من عادات وتقاليده لأفراد هذا المجتمع، ودور التربية في هذا المضمار ينحصر في مساعدة الفرد على حيازة هذه القيم، والتي تمثل الضمير الجمعي والمضمون القيمي الأمثل لأفراد هذا المجتمع حتى يشربوا ملتزمين بها ومتمسكين بجميع جوانبها.

وإلى جانب مساعدة الفرد على التفاعل أخذاً وعطاءً مع هذا المضمون القيمي الأمثل، يجب العمل على تشجيع قيم الذاتية والاستقلالية لدى هؤلاء الأفراد في إطار من الالتزام المجتمعي.

ويجب إشعار الأفراد الملتزمين، خاصة الشباب منهم، باحترام قيمهم ومشاعرهم وتطلعهم للمستقبل، فالشباب غالباً ما يمثل عنصر حيوية الأمة، وهو يفكر بطموح الشباب، والذي غالباً ما يكون حافلاً بضروب متنوعة من الطاقات العقلية والانفعالية والجسدية، ويكون أقرب إلى القيم والمثل العليا المنشودة التي لم يعكر صفوها، ويحدد من اندفاعها قسوة الواقع ومشكلاته، ومن ثم فهذه الطاقات ينبغي أن تفسح لها المجالات حتى تسير في إطار المضمون القيمي الملزم للمجتمع، وألا توضع العوائق والعقبات في سبيلها حتى لا تنقلب إلى قوى سلبية في المجتمع، ومن ثم يجب أن تقرأ الأجواء السبقي تساعد الفرد على أن يصبح عضواً ملتزماً وذو قيمة في هذا المجتمع.

وتظهر قيم التعاون في حياة الأفراد المتزمين والإيمان بقيمة هذا التعاون من أجل تحقيق النافس الشريف بينهم، فإذا ما استطاعت التربية المجتمعية تنمية قيم التعاون بين الأفراد، فمعدنلئ نستطيع القول بأن هؤلاء الأفراد حين يشبون، يصبحون أعضاء ملتزمين في المجتمع. ويستطيعون المساهمة في حل الكثير من المشكلات المجتمعية أمثال قيم التنازع والأمانة، والتي تسود بعض المجتمعات الإنسانية في الآونة الأخيرة.

وإلى جانب ما سبق فإن أفراد المجتمع العربي بحاجة إلى من يرشدلهم إلى قيم الانضباط في العمل، وفي هذا المجال فإن طريقة الضغط الحالية للعاملين في سوق العمل والممثلة في التوقيع بالحضور والانصراف تترك أثراً في نحو مشاعر الأفراد العاملين وقيمهم، وفي شعورهم بالاستقلالية واحترام الذات من عدملها.

كما أن إحدى المستويات الهامة للتربية المجتمعية هي إيصال الفرد إلى مرحلة متقدمة من مراحل الانضباط، وهي مرحلة الانضباط الذاتي، وتمثل قيم الانضباط الذاتي في تصرف المرء وفق اللوائح والقوانين المجتمعية لأسباب تنبع من داخله، وليس لأسباب مفروضة عليه من الآخرين، ولن يتأني اكتساب هذه القيم إلا إذا كان الفرد يعمل في موقع يزوده بقيم الانضباط، وذلك من خلال الخبرة الذاتية. وهذه الخبرة الذاتية لن تتأني لدى الفرد إلا إذا كان على قناعة تامة بجدوى اللوائح والقوانين المجتمعية التي تؤدي إلى الانضباط، ويعلم علم اليقين أنها إنما وجدت لتحقيق الالتزام منه ومن الآخرين، بقدر والفر من العدالة وعدم الغبن، حيث يؤدي الانحياز عدملها إلى أضرار تعود عليه، وعلى الآخرين من أفراد المجتمع بعوائد سلبية، وعندئذ يشعر المرء أنه بحاجة إلى العمل على دفعها أو التمسك بها والعمل بمقتضاها، والسير في ضوء هذه القيم الانضباطية في المجتمع العربي.

وتظهر قيم "الإتقان" في حياة الأفراد المتزمين، وقد حرص الإسلام على حض المسلمين على الإتقان في جميع ما يقوم به الإنسان المسلم المتلزم أيأ كان موقعه، وفي

ذلك يقول الله سبحانه وتعالى (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْغَنِيُّ الْغَفُورُ) (المالك: ١-٢)، كما أكد رسول الله ﷺ أهمية قيم الإتيقان في حياة البشر، فقد قلل ﷺ (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) (متفق عليه) (٧٣)، وقيم الإتيقان هنا تسحب على جميع الأعمال - الدينية والدنيوية - التي يقوم بها الإنسان لكي يُسعد ديناً ودنياً.

وهناك ضرورة الآن، وأكثر من أى وقت مضى، إلى الالتزام بصناعة قرارات تربوية فعالة تواجه "كم" و"كيف" التربية والتعليم في المجتمع العربي، كما أن هناك ضرورة قصوى في وجود شراكة مجتمعية ناجزة لتدعيم "صناعة" القرارات التربوية الفعالة. وفي هذا المجال يعتبر القرار الوسيلة الأساسية التي تحقق بها الإدارة أهدافها، وبالتالي فهي جوهر عمل الإدارة والعمل الذي يميزها عن غيرها من الأعمال، ولمدخل اتخاذ القرارات أهمية بالغة لفهم طبيعة عمل المديرين وتفسيرها، ولذلك اتسعت الدراسات الموجهة نحو الالتزام في عملية اتخاذ القرارات للابتعاد عنها عن المغامرة غير المحسوبة، وذلك بتقريبها من منهجية البحث العلمي، والفكر المنظم، والاعتماد على الحقائق، واستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة في معالجة البيانات.

وفي مجال العمل نجد أن تصريف أمور العمل تتباين وتتمايز كلما اتسع مجال النشاط، وفي العادة فإن المدير الفرد يدير أعمال مجموعة من الأفراد وينسق بين أعمالهم كي يصل معهم وبهم إلى تحقيق أهداف المنشأة التي يقود العمل فيها، وهو في الوقت نفسه يقسم العمل بينهم، ويحدد مسئولية كل واحد منهم، كما يحدد علاقاتهم التنظيمية وفي كل مرحلة من مراحل عمله يتخذ قراراً، كما أنه وحين يتعامل مع البيئة الخارجية يتخذ قرارات تتعلق بتحديد علاقة المنشأة التي يرأسها مع المتعاملين معها. وعلى ضوء نوعية القرار، وشكله، وتوقيته، ودقته، ينتج المدير في إدارة منشأته من عدمه.



والقرار يعتبر حلقة رئيسة في العملية الإدارية، ولا تتكامل هذه العملية بدونسه، فالنخبط والتنظيم والتوجيه وعمليات التابعة لن تخرج إلى حيز التنفيذ إلا إذا تم اتخاذ قرار فيها، كما أن عملية اتخاذ القرارات لا تقتصر على جانب إداري دون آخر، بل ألها تنتشر في جميع المستويات والجوانب الإدارية<sup>(٧٤)</sup>.

وبناءً عليه فإن صناعة القرار هي محور العملية الإدارية، ومن هذا المنطلق فإن اتخاذ القرار يعتبر أمراً أساسياً بالنسبة لجميع الرؤساء، وفي مختلف المواقع في نطاق المراحل والمستويات الإدارية التي توجد في أى مؤسسة من المؤسسات. والقرار يتطلب فيمن يصدره أن يتصف بالقُدوة والكفاءة للتعرف على المشكلة، والضهم الكامل للتحليلات والحلول البديلة وتقييمها لاختيار الأفضل من بينها لاتخاذ القرار المناسب، ولكن مفهوماً أن القرار تتوقف قيمته على نجاح الأثر الذي يترتب عليه<sup>(٧٥)</sup>، كما تتوقف مدى فعالية القرار على "كم" المعلومات الضرورية المتوفرة لدى صانعي القرارات، بالإضافة إلى "كيف" هذه المعلومات.

والتربية- سواءً منحتها المدرسة أم كانت من فعل مؤسسات تربوية لا نظامية- هي عملية غايتها تيسر أشكال التعلم المعرفي، والعاطفي، والنفسي- حركي، والاجتماعي لفرد أو جماعة<sup>(٧٦)</sup>. ولتحقيق أهداف هذه العملية في جوانبها المتعددة يلزم توافر معلومات ضرورية لدى مستوى التربية في أى مجتمع، وهذه المعلومات الضرورية ينبغي أن تتعلق بـ "كم" ، و "كيف" التعليم الواجب تقديمه وتأمينه لأفراد المجتمع. ومن أجل جمع معلومات ضرورية ومفيدة حول "كم" ، و "كيف" هذا التعليم لا بد أولاً أن نسلّم بأن القرارات التربوية الفعالة في هذا المجال ينبغي أن تتخذ على مستويات تنظيمية مختلفة، وينبغي توفير منظومة للمعلومات الضرورية في اتخاذ القرارات بالتربية الفعالة.

وقد أصبحت صناعة القرار التربوي مجالاً تقنياً عالياً في المجتمعات الإنسانية. ويتناول القرار التربوي في أى مجتمع- في العادة- قضايا رئيسية في شتى مناحي التربية

---

والتعليم. ومن ضمن هذه القضايا الرئيسية ما يتعلق بمخائص "التكليم التعليمي"، أى أعمال التكليم التى تقابل قضايا أعداد التلاميذ والمدرسين، والعاملين فى مجالى التربية والتعليم، إلى جانب دراسة حجم المنشآت والمعدات التى تحتاجها النظم التعليمية فى أى وقت، وتوزيعها الجغرافى على سائر المناطق والولايات. ويتناول القرار التربوى أيضاً قضايا ترتبط بمخائص "كيف" التعليم، أى نوعيته اللازمة لإثراء أفراد المجتمع بصورة متوازنة متكاملة فى جميع نواحي النمو الإنسانى.

وتعتبر "صناعة القرار" من العمليات الرئيسة فى أى عمل إدارى، ومن ثم نالت اهتمام الكثيرين من رجال علم النفس وعلم الاجتماع والإنثروبولوجيا. وفى محاولة للتعرف على العوامل والمتغيرات المتفاعلة والمواتية لاتخاذ القرار، سواء أكانت هذه العوامل شخصية أو اجتماعية أو حضارية، فقد ظهرت الكتابات التى تناولت الظاهرة تحت مسمى "صنع" و"اتخاذ القرار"، باعتبارها يختبران عمليات متداخلة<sup>(٧٧)</sup>. هذا والاتقاد السائد فى الوقت الحالى أن عملية صناعة القرار من الأمور الحيوية والمهمة فى نجاح الإدارة، فالإدارى فى أى موقع يحتاج إلى عملية منظمة فى صناعة أى قرار.

وفى مجال "صناعة" القرار التربوى تعددت آراء الكتاب والباحثين فى مجال العربية وعلم النفس حول مفهوم وخصائص القرار التربوى الفعال وسماته، ويتوقف ذلك- إلى حد بعيد- على مدى إدراك هذا المفهوم، ومدى مشاركة الأفراد فيه، فقد ينظر البعض إلى عملية اتخاذ القرارات التربوية على أنها عملية مشاركة فيما بين أفراد العملية التعليمية، أو على أنها عملية استئثار برأى فردى، أو على أنها اختيار البديل الذى يحقق أقصى إنتاجية فى الموقف التعليمى، أو أنها محاولة إدارية لتحقيق هدف تربوى محدد.

وقد اختلفت الآراء حول مفهوم القرار وسماته، بينما اتفقت آراء الباحثين حول أهمية صنع أو "صناعة" القرار، فبرى (دركر) (Drucker)<sup>(٧٨)</sup> أن العمل الذى يؤديه المديرون- مهما كانت طبيعته- يتم من خلال عملية "صناعة" القرارات، والتى

تتم يوماً بشكل عادي للدرجة أن المديرين لا يشعرون بها ولا بأهميتها، وأن إدارة أى منظمة أو مؤسسة لا تعدو كونها عملية "صناعة" للقرارات.

ولعل هذا المعنى ما أكدته (سيمون) (Simon)<sup>(٧٩)</sup> السدي اعتبار أن عملية "صناعة" القرارات عملية مماثلة لعملية الإدارة، فبرى (سيمون) أن صنع القرارات هو قلب الإدارة، وأن مفاهيم "صناعة" القرار يجب أن تكون مستمدة من منطق الاختيار الإنساني.

وبرى (هاريسون) (Harrison)<sup>(٨٠)</sup> أن عملية "صناعة" القرارات هي عملية إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف معين، وذلك بغرض الفحص الدقيق للبدائل المطروحة بغرض اتباع إحداها.

وينظر البعض إلى "صناعة القرار" على أنها ذلك العمل أو المفهوم الشامل الذى يحتوى على أكثر من مرحلة أو خطوة، للوصول إلى قرار معين. و "صناعة" القرار ليست مرحلة من مراحل تكوين القرار، وإنما هي في الواقع صفة تطلق على جميع المراحل التى يمر بها القرار<sup>(٨١)</sup>. أما عملية اتخاذ القرار فهي ذلك الجزء الهام من مراحل "صناعة" القرار، وإحدى وظائفه الرئيسة، وليست مرادفة لعملية "صناعة" القرار. ومرحلة اتخاذ القرار هي خلاصة ما يتوصل إليه صانعو القرار<sup>(٨٢)</sup>.

وبرى البعض أيضاً أن عملية "اتخاذ القرار" تعتبر عملاً ذهنياً لا اختيار بديل من بين مجموعة البدائل، وهي عملية مفاضلة واختيار من بين مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف محددة<sup>(٨٣)</sup>.

وبرى (البانيز) (Albanese)<sup>(٨٤)</sup> أن "صناعة" القرار تعتبر عملية اختيار من بين مجموعة من البدائل يقوم بها هؤلاء المسئولون عن الأنشطة المكونة لوظائف الأطراف المشاركة في العمل.

أما (عمرو غنایم) فيعرف عملية "صناعة" القرار بأنها تعنى الاختيار القائم على

أسس موضوعية ليدل واحد من بين بديلين مختلفين أو أكثر. ويكون القرار هو البت أو التحديد لما يجب أو لا يجب أن يتم، وذلك لإنهاء وضع معين، وبصورة نهائية، للحصول على نتيجة ملموسة لحل المشكلة موضع القرار<sup>(٨٥)</sup>.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن "صناعة القرار" ما هي إلا منظومة متصلة بعضها ببعض وكل قرار كبير يستجبه بالضرورة سلسلة متصلة من القرارات الصغيرة، لأن كل قرار يسبقه ويلحقه قرار إلى أن تحقق المنظومة "صناعة" القرار نتائجها، وهي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المنظومة.

هذا إذا نظرنا إلى عملية "صناعة" القرار على أنها عملية إدارية فحسب. ولكن هناك آراء أخرى في هذا المجال ترى أن عملية "صناعة" القرار تمثل الجذور الأساسية لعمليات حل المشكلات، ورسم السياسات، والاستراتيجيات، والخطط، وتعمل في ضوء هذه الإشكاليات<sup>(٨٦)</sup>. وعملية "صناعة القرار" مستمرة، تنتهي بإصدار أو اتخاذ القرار، والقرارات تتخذ دائماً في إطار القيود والعوامل والمؤثرات التي منها ما هو نفسي، وما هو اجتماعي، بالإضافة إلى العوامل الحضارية والثقافية، وأن "صناعة القرار تتأثر بهذه العوامل. لذا فإن عملية "صناعة القرار أصبحت من أعقد العمليات، لأن تحديد المشكلات وإيضاحها يحتاج إلى ربطها بغيرها من المشكلات والقرارات السابقة<sup>(٨٧)</sup>.

وينبغي الإشارة إلى أن "صناعة القرار" في ظل العلاقات الإنسانية لم تعد قاصرة على أولئك الذين يشغلون المناصب الإدارية العليا في المنظمات، بل أصبح في مقدور الأفراد المشاركة في تحديد الأهداف، وفي رسم البرامج، وفي وضع السياسات، وأن المسؤولية بعد أن كانت تتركز في قمة التنظيم أصبحت من الممكن في ظل هذه الرؤية المشاركة فيها وتحمل تبعاتها. كما أن عملية اتخاذ القرارات لم تعد قاصرة على المديرين وحدهم، بل أصبح من المعمول به إشراك كل من يتأثر بهذه القرارات من قريب أو من بعيد<sup>(٨٨)</sup>.

ولابد من توافر ثلاثة شروط رئيسه في "صناعة" القرار، وهي: وجود مشكلة تتطلب "صناعة القرار"، وأن يكون هناك أكثر من بديل أمام متخذ القرار، والحرية الشخصية في اختيار أحد البدائل. ولكن لما يلاحظ أن شرط وجود مشكلة لا يتخذ القرار يعني أن القرارات في مجملها علاجية، ولا حقة على وجود مشكلة، على حين أن الأمر الآن أصبح يتطلب أكثر من ذي قبل أن تنجح القرارات نحو الاهتمام بالجانب الوقائي أيضاً، بمعنى أن تطوير الواقع واستشراف مستقبل أفضل لا يقتضى بالضرورة وجود مشكلة بمعناها التقليدي. ويؤكد البعض في عملية "صناعة القرار" على توافر عنصر الوعي، حيث تعرف "صناعة القرار" بأنها الاختيار الواعي من بين مجموعتين من الأفعال المتاحة على الأقل<sup>(٩)</sup>، ولعل هذا الوعي يعد من ضرورات اتخاذ "صناعة القرار"، باعتبار أن القرار يمثل لدى آخذه الاختيار الأفضل من بين البدائل المتاحة، ومن ثم فلا بد أن يتوفر الإدراك والوعي التام بمجانب المشكلة، ومسا تتطلبه من معلومات.

وقد افترض عدد من أصحاب النظريات الإدارية، والمهتمين بدراسة السلوك الإنساني في الهيئات والمنظمات أن أى جماعة متفاعلة تتخذ قرارات أكثر فعالية من تلك التى تتخذها مجموعة من الأفراد منفصلين، وذلك لعدة أسباب أهمها أن أفكار ومعلومات مجموعة من الأشخاص أكثر من مجموعة أفكار ومعلومات شخص واحد، ومن البديهي أن تعدد الأفكار، وكثرة المعلومات تسهم في تحديد المشكلة بدقة، وتستطيع تقييم بدائل الحلول المتاحة، وتؤدي مشاركة أفراد المجموعة في "صناعة" القرار إلى زيادة التزام الأفراد بتنفيذ القرار وحماهم هذا التنفيذ. ويمكن الأفراد عادة من خلال "صناعة" القرار بواسطة مجموعة من الأفراد من فهم أكثر للمشكلة ومبررات اتخاذ القرار بالصورة التى اتخذها، وتفهمهم لبرنامج تنفيذها، وبالتالي إلى تسير التنفيذ الفعال للقرار والتطبيق المرن له<sup>(١٠)</sup>.

يضاف إلى ما سبق أنه ومن خلال مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات، يشعر الفرد بإشباع حاجاته للانتماء، وزيادة درجة رضاه الوظيفي، وأنه عضو فعال في مجموعة مهمة، ويدرب الفرد على الاتصال الفعال داخل المجموعات. كما تمكن مشاركة أفراد المجموعة في اتخاذ القرارات من زيادة فرص التعاون بين الأفراد لحل المشكلات المشتركة، وزيادة الفهم المتبادل، وتيسير فرص التنسيق بينهم، وكذلك تنمية وتقوية روح الفريق. ويؤدي اتخاذ القرار بشكل جماعي إلى إشباع الحاجات العليا للأفراد، والتي تتمثل في الاستقلال، والشعور بالذاتية والإنجاز، ويجعل العمل أكثر إثارة وإشباعاً<sup>(٩١)</sup>. كما أن المشاركة في تحديد الأهداف، وفي رسم السياسات، وفي تخطيط البرامج، وفي "صناعة" القرارات المتصلة بكل الجوانب الإدارية والفنية، وتنفيذها، تؤدي إلى نجاح العمل وانتظامه<sup>(٩٢)</sup>.

ويمكن تحديد السمات الهامة في عملية "صناعة القرار" في عدة محاور منها<sup>(٩٣)</sup>:

- أن عملية "صناعة القرار" تسم بالشمولية، إذ تمثل الأداة الرئيسة التي يستخدمها المديرون في إدارة المهام الرئيسة في مواقع العمل، وفي هذا الإطار فإن عملية "صناعة القرار" لا تقتصر على مستوى إداري دون مستوى آخر، بل أنها تنتشر في جميع المستويات الإدارية، وتواجد في كل جزء منها. كما أنها تتعامل مع كل "إشكالية" محتملة متعلقة بالمنظمة، أو العاملين فيها أو المتعاملين معها، أو حتى البيئة الخارجية المحيطة بها.

- أن الصفة المميزة في "صناعة القرار" هي وجود بديلين أو أكثر أمام متخذ القرار حتى يمكن المقاضلة، واختيار البديل المناسب، ويعني ذلك أن وجود بديل واحد فقط لا يجعل المدير في موقف "صناعة" القرار.

- أن هناك فرقاً بين "صناعة" القرار، و "اتخاذ" القرار، فعملية "صناعة" القرار تعني في حد ذاتها ذلك العمل أو المفهوم الشامل الذي يحتوي على أكثر من مرحلة أو خطوة للوصول إلى قرار معين. "فصناعة" القرار ليست مرحلة من مراحل تكوين

القرار، وإنما هي في الواقع صفة تطلق على جميع المراحل التي يمر بها القرار، ابتداءً من تحديد المشكلة، وانتهاءً بحلها ومعالجتها بشكل أو بآخر. أما عملية "اتخاذ" القرار فهي ذلك الجزء الهام من مراحل "صناعة القرار"، ومرحلة "اتخاذ" القرار هي خلاصة ما يتوصل إليه صانعو القرارات من اختيارات مطروحة، كما أن عملية "اتخاذ القرار" ترتبط أساساً بالمعايير، فجميع القرارات تتخذ في ذهن متخذها بعض المعايير، ويتأثر اختيار البديل - إلى حد كبير - بالمعايير المستخدمة ومدى توافر المعلومات اللازمة لها.

- أن عملية "صناعة" القرار تمر بمجموعة من الخطوات المتتابعة والمتشابكة والسقي يمكن ترتيبها منطقياً في المراحل التالية<sup>(٩٤)</sup>.

#### **تحديد المشكلة:**

يعتبر تحديد المشكلة أهم خطوة في "صناعة القرار". والتحديد الدقيق للمشكلة هو بداية الحل، والتشخيص الخاطئ لها سوف يقود إلى اتخاذ قرار خاطئ مهما كانت درجة الدقة والوضوح في تنفيذ الخطوات التالية. وتحديد المشكلة يتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والمهارة، كما أنها تستند إلى المقدرة العلمية لتعذد القرار سواءً في مجال استيعابه لأصول البحث والتفكير، أو لمعرفته بالأصول العلمية لميدان التطبيق الذي تقع المشكلة في دائرته. وتحديد المشكلة يتطلب صياغتها في نهاية الأمر في عبارات واضحة ودقيقة المعاني، والتأكد من وجود علاقة وثيقة بين المشكلة - كما صيغت - وبين المواقف بظواهره المختلفة، وبذلك نعرف لماذا تحمل المشكلة؟، بالإضافة إلى التأكد من أن المشكلة قابلة للحل قبل الانتقال للخطوة التالية.

#### **جميع المعلومات والبيانات:**

وتعتبر هذه المرحلة هي الدعامة الرتيبة التي تبنى عليها "صناعة" القرارات، فالمعلومات هي مادة العمل الإداري، لذلك فهي تحتاج إلى تخطيط وإعداد قبل البدء فيها، بهدف أن تتحدد أولاً طبيعة المعلومات الضرورية في صناعة القرار، وكذلك

---

المصادر التي تستقى منها هذه المعلومات، والوسائل التي يستحسن استخدامها في جمع المعلومات، والأساليب التي يتم بها تنظيم هذه المعلومات وتسويقها وتوزيعها.

#### دراسة الحقائق وتحليل المشكلة:

قبل البدء في إنجاز هذه الخطوة لابد أولاً من التأكد من أن البيانات والمعلومات المستخدمة في معالجة المشكلة و "صناعة" القرار في مواجهتها- كلها أو بعضها- يمكن الاعتماد عليها، أم أنها مجرد آراء تنقصها البراهين القاطعة. كما ينبغي التأكد مما إذا كانت المصادر التي أمكن الحصول منها على هذه البيانات والمعلومات مصادر آمنة يمكن الاعتماد عليها أم أنها مصادر غير موثوق بها؟، هذا وتحليل المعلومات المتجمعة يعني تناول هذه المعلومات بطريقة يتسلسل فيها التفكير، وتظهر فيها العلاقة بين جوانب المشكلة بوضوح.

#### تحديد بدائل الحلول:

بعد تحديد المشكلة، وجمع المعلومات، ودراسة الحقائق، وتحليل المشكلة، فسيأتي الخطوة التالية هي التعرف على البدائل الممكنة لحل "المشكلة المعروضة". ويشترط في هذا المقام وجود بديلين على الأقل، حتى يتم التمكن من اختيار أحدهما، فالاختصار من البدائل هو أساس "صناعة" القرار، ومتخذ القرار- في هذه المرحلة- يحصر كافة البدائل في شكل قائمة، كما أنه وفي هذه القائمة تتم دراسة جميع البدائل الممكنة حتى تلك التي تبدو من الوهلة الأولى أنها عديمة الجدوى، إذ قد يتضح فيما بعد عكس ذلك. ومن المهم أنه يراجع هذه القائمة أو التعديل فيها نتيجة لمشاركة الآخرين في المناقشة. ولعل أهم ما تسفر عنه مشاركة الآخرين ومناقشتهم ليس فقط إسقاط أو إضافة بدائل، وإنما إدخال تعديل على ترتيب البدائل في القائمة حسب أهميتها النسبية.

ويعني تحديد بدائل الحلول أيضاً دراسة المزايا والعيوب المختلفة التي يتضمنها كل بديل، والآثار السلبية والإيجابية له على المدى القصير والطويل، ومدى مساهمته



في تحقيق الحل الكامل للمشكلة، ويتم تحليل وتقييم البدائل في ضوء المعلومات المتاحة عن كل بديل، وفي ضوء بعض العوامل والسمات المستخدمة للتفاضل بين البدائل، والتي تعبر عن الأهداف المطلوب تحقيقها، وتحليل بدائل الحلول قد يعتمد كلية على الجهد الفردي لصانع القرار، أو قد يتطلب مجهوداً جماعياً وخبرات متنوعة.

#### **تنفيذ القرار ومتابعة التنفيذ:**

وهذا يعني بدء العمل في تنفيذ القرار المتخذ في ضوء الخطوات الموضوعية، ويحدد تنفيذ القرار مدى فعاليته وقابليته للتطبيق العملي، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ القرار لن يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرغوبة ما لم تتم عمليات المراقبة والمتابعة للتأكد من أن التنفيذ يتم طبقاً للقرار، ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا ما حدث انحراف عن التنفيذ.

#### **تقييم القرار:**

وأخيراً، فإنه من المهم أن تعرف الإدارة "ردود الأفعال" تجاه قراراتها المتخذة صورة مستمرة، وذلك بإمدادها المستمر بالمعلومات التي توضح لها آثار تصرفاتها ونتائجها. ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المرتدة تعد بالنسبة للإدارة بمثابة طريقة للتعليم وتغيير السلوك. ويمكن الحكم على فعالية القرار من مدى مساهمة القرار في تحقيق الأهداف المرغوبة، ومدى تكافؤ نتائج وعوائد القرار مع ما يبذل فيه من موارد بشرية ومالية، وطبيعة المشكلات والصعوبات التي واجهته.

وهكذا، فإن "صناعة القرار" من العمليات المتشابكة والمعقدة، والتي يتوقف نجاحها وفعاليتها على العديد من العوامل المخطط لها. ومن بين هذه العوامل طبيعة الموقف أو المشكلة، وتعدد وتنوع أهداف القرار، وظروف اتخاذ القرار، وعنصر الزمن، وظروف التنظيم، والمنفعة الشخصية المتخذى القرار، والبيئة المخطط باتخاذ القرار، إلى جانب المعلومات الضرورية اللازمة في "صناعة القرار".

ولتحقيق الفعالية الكافية في "صناعة" القرار يجب الالتزام بتوافر شراكة بين كافة الأطراف إلى جانب الالتزام بتوفير المعلومات الضرورية عند مختلف مستويات اتخاذ القرار.

فشراكة كافة الأطراف تسهم في اتخاذ قرارات أكثر فعالية من تلك التي يتخذها مستوى بعينه بعيداً عن مشاركة كافة المستويات، وفي هذا الصدد يجب توافر معلومات كافية عند اتخاذ القرار.

ولكن ما أوجه الاستفادة من مفاهيم وسمات القرار بصفة عامة في "صناعة" القرار التربوي الفعال في مجال التربية والتعليم بصفة خاصة؟. هذا ما سنعرض له في السطور التالية:

#### فعالية القرار التربوي:

من استعراض سمات القرار وفعاليته، أمكن استخلاص أن عنصر الشراكة يلعب دوراً هاماً في "صناعة" القرار. وتطبيقاً لمبدأ الشراكة في "صناعة" القرار، وانطلاقاً من هذا الإدراك الواعي، وشعوراً بأهمية وخطورة الدور الذي يقرم به المربون في العملية التعليمية، ظهرت عدة كتابات ودراسات ميدانية، تناولت العلاقات القائمة في المؤسسات التربوية، وكيفية إدارة هذه المؤسسات، والعاملين فيها، والأدوار التي يستطيع المربون القيام بها في إدارة مؤسساتهم، وقد بينت هذه الدراسات أن العملية التعليمية تتحسن وتحقق أهدافها باشتراك المربين في اتخاذ القرار التربوي<sup>(٩٥)</sup>.

وقد قيمة القرار التربوي وأهميته، تزداد بزيادة حجمه، ومستوى انتشاره على مستوى القاعدة، وهذا يقتضي شعوراً حقيقياً من جانب المشاركين بـ "إشكالية" القرار التربوي وأبعادها، وهناك ثمة تأكيد على ضرورة توافر عنصر المشاركة إزاء عملية "صناعة" القرار التربوي، ذلك أن شرط المشاركة يشير إلى إمكانية حصر أكبر "كم" ممكن من المعلومات والبيانات والبدائل المطروحة، بما يضمن الاختيار الأفضل من بين هذه البدائل<sup>(٩٦)</sup>.

واشتراك أكبر عدد ممكن من العاملين في صنع القرارات يجعل كثيراً منها مبنياً على أساس من العدالة والمنطقية، الأمر الذي يرغب الكثيرين من العاملين في تطبيقها والسير بموجبها، وبذل المزيد من الجهد في تحقيقها<sup>(٩٧)</sup>.

ولكى تزوي المشاركة ثمارها المرجوة، يحيد أن يشعر المشاركون بأن ما يؤخذ من قرارات ترتبط بمصالحهم، وأن تتميز علاقات المشاركين فيما بينهم بالثقة المتبادلة، كما يجب أن يكون لديهم شعور بأن استقلالهم غير محدد. وهناك من يذهب بالمشاركة إلى حد إشراك الآباء وأولياء الأمور فيما يؤخذ بشأن أبنائهم من قرارات، وكذلك الساسة وأصحاب المواقع القيادية بالمجتمع<sup>(٩٨)</sup>.

وبلاحظ أن ثمة حاجة للأخذ بنوع من التوفيق فيما بين الأساليب المركزة واللامركزية بما يضمن تدفق المعلومات، والمشاركة في الخبرات، وتنمية روح التعاون بين المعنيين.

كما أن إشراك المربين في رسم السياسة، وتخطيط البرامج التربوية في "صناعة" القرار التربوي، يرفع من الروح المعنوية هؤلاء المربين، ويشعرهم بأنهم على جانب كبير من الأهمية، وأن لهم دوراً في القرارات التي تتخذ. أما إذا كانت السياسة التربوية ترسمها سلطة عليا خارج جدران المدرسة، فإن إدارة المدرسة الناجحة يمكنها أن تنمي الروح المعنوية للمعلمين بإحاطتهم بتلك السياسة. وحينذاك تكون لدى المربين فرصة لإجراء تعديلات وفقاً للسياسة الجديدة في العملية التعليمية، لإحاطة المربين علماً بالمطغرات التي تحدث في سياسة التعليم تمكنهم من تعديل الخطط التربوية الفردية وفقاً لتلك التغيرات، وتجعل في إمكان المربين أن يرسموا الخطط التي توضع بها السياسة الجديدة موضع التنفيذ.

وتؤدي البيانات (التي تجمع بشئ طرق جمع المعلومات) دوراً هاماً في فعالية القرار التربوي، فالنتائج التي تتعلق ببعض الأهداف المحددة للنظام التعليمي تؤثر في فعالية هذا القرار التربوي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لدى استغلال البيانات المستقاة

من طرق جمع المعلومات، ينبغي التأكد من الصلاحية العلمية للطريقة التي صممت ونفذت فيها هذه الدراسات، كذلك التي أهمل أصحابها الإشارة بوضوح إلى الفئة السكانية المستهدفة، وإلى الطرائق الموضوعية في تشكيل العينات وتوزيعها، وإلى مراحل ووحدات تشكيل العينات ذات الدرجات المتعددة، وإلى التقنيات المستخدمة لخفض مخاطر الانحراف.

والنقاوات الناجمة عن عدم الرد على الأسئلة إلى حددها الأدنى، وإلى حجم العينات المصممة والمعتمدة، وإلى مجال الخطأ في تشكيل العينات، تلك الدراسات يجب أن تقابل بأكبر قدر ممكن من الحيلة والخلو، كما أن البيانات التي تجمع في إطار نظم الامتحانات الوظيفية يمكن أن تشكل كذلك مصدراً مهماً للمعلومات، ويمكن أن تبلغ إلى المعلمين ومديري المدارس بشكل مستويات أداء لكل سنة دراسية ممثلة من جهة، ولجموعات المدارس التي هي في خدمة مجتمعات ذات خصائص اجتماعية واقتصادية متشابهة تقريباً من جهة ثانية، وعندما لا يكون هناك نتائج استقصاءات أو امتحانات قد تضطر النظم التعليمية إلى أن تصمم بنفسها طرائقها الخاصة في متابعة الأداء وتقييمه<sup>(٩٩)</sup>.

وقد لخص (وهيب سمعان، ومحمد منير مرسى)<sup>(١٠٠)</sup> المهارات اللازمة لنجاح الإدارة التعليمية في صناعة القرار التربوي الفعال إلى مهارات إدارية، والمقصود بالمهارة أداء العمل بسرعة ودقة، وهذه المهارات مكتسبة، أي يكتسبها أفراد متخذو القرار التربوي من خلال خبراتهم وتجاربهم وممارستهم، وهناك مجموعة من المهارات التي تعتبر ضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال مثل المهارات الابتكارية، وهي تتعلق بمدى كفاءة "صانع" القرار في ابتكار الأفكار والإحساس بالمشكلات الفنية في الحلول. والمهارات الابتكارية ضرورية لمساعدة "صانعي" القرارات التربوية على النجاح في تخطيط العمل وتوجيهه وترتيب الأولويات وتوقع الأمور التي يمكن أن تحدث مستقبلاً.

وإلى جانب المهارات الابتكارية توجد المهارات الفنية والتي تتعلق بالأساليب والطرائق التي يستخدمها "صانع القرار" في ممارسته لعمله ومعالجته للمواقف التي يصادفها. وتطلب هذه المهارات الفنية توفر قدر ضروري من المعلومات التي يتطلبها نجاح القرار التربوي الفعال.

والمهارات الإنسانية مهمة وضرورية في فعالية القرار التربوي، وذلك نظراً للتنوع الكبير فيما بين الأفراد الذين يشملهم القرار التربوي.

كما أن وجود نظام فعال للاتصال في الإدارة التربوية يعتبر أمراً هاماً في فعالية أي قرار تربوي، ويمكن النظر إلى عملية الاتصال في فعالية القرار التربوي من زاويتين<sup>(١٠١)</sup> هما: الاتصالات الرسمية، وهي عمليات وأساليب الاتصال التي تقبل وجهة نظر ورغبات وتعليمات المستويات العليا للإدارة التربوية إلى المستويات الأدنى، كما تقبل بالمقابل ردود فعل ومطالب واقتراحات الكوادر الإدارية والفنية في المستويات الأدنى إلى أصحاب "صناعة" القرار في المستويات الأعلى. والنوع الثاني من الاتصالات هو نظام الاتصالات غير الرسمية، والتي تعتبر في كثير من الإدارات التعليمية وسيلة فعالة لتنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف. ويعتمد هذا النوع من الاتصالات على وجود علاقة إنسانية متطورة بين عناصر الإدارة التربوية، وبينها وبين المؤسسات والمنظمات الأخرى في المجتمع، ومعنى آخر، فإن هذا النوع من الاتصالات وتبادل المعلومات يعتمد على مدى تنمية العلاقات الشخصية بين عناصر الإدارات التربوية المختلفة، وبقيّة إدارات المجتمع التجمعية.

وقد خلصت إحدى الدراسات<sup>(١٠٢)</sup> العوامل التي تساعد على فعالية القرار التربوي في مدى التزام القرار التربوي بالأسس والقواعد التي يبنى عليها القرار، والشرح الموجز والمختصر عن الأهداف الفرعية للقرار التربوي الأصلي، وإدراك "صانعي" القرار والمهام بالأبعاد النفسية التي قد يتركها أي قرار على نفسيات العاملين، وهذا يؤدي إلى تقليل القرار التربوي الجديد، وإلى جانب ذلك تطبق

القرارات الهامة على مراحل، تجنباً لما ينتج عن تطبيقها دفعة واحدة من مشكلات ومآخذ، ووضوح محرمات القرار التربوي وصياغته في أسلوب علمي مفهوم، وقدرة القرار التربوي على البقاء لفترة زمنية معقولة، لأن ذلك يؤكد صحة المعلومات السق بنى عليها القرار وملاءمته للظروف والأوضاع المجتمعية المحيطة فيه هذا القرار التربوي، إلى جانب تحديد الصلاحيات والواجبات والاختصاصات لكل مستوى من مستويات "صناعة" القرار التربوي الفعال.

وتجمع مدارس الفكر التتموى والتربوى- حالياً- على أن التربية هى جزء من كل، ونظام فرعى من نظام كلى شامل هو المجتمع بكل فئاته وهياكله، وهى بالتالى لا تقوى وحدها على الاضطلاع بمسئولية تنشئة الأجيال<sup>(١٠٣)</sup>، إنما تحتاج إلى خارطة طريق في غمط شراكة مجتمعية فعالة في دعم أهدافها وكافة أنشطتها التربوية.

وتأسيساً على ذلك، فإن فعالية القرار التربوي يجب أن تأخذ في اعتبارها أن مسئولية التربية مشتركة، وأن كثيراً من جوانبها يرتبط بأرض الواقع، ومن ثم يجب أن يكون القرار التربوي والعمياً وقابلاً للتطبيق، ويجب أن يهتم القرار التربوي بدور المدرسة، وأن يصل إلى تصور عما يوجد من قصور في عناصر البيئة المدرسية، ومدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف التربوية من حيث المناهج، والمعلم، والأنبئة المدرسية، ونظم الإدارة المدرسية.

كما أن تعدد مصادر المعلومات، وزيادة حجمها إلى حد الانفجار المعرفي أحياناً، مع التطور التقنى الذى أتاح لها سهولة الجمع، وسرعة التدفق والانتشار، قد وضع الناس أمام وسائل جديدة، مؤثرة وفعالة، في عملية التعليم والتثقيف. فالاختصاصيون والعاملون فيها أقدر- ولا شك- على تقديم حصيلة خبراتهم المباشرة بقضل ما يتوافر لهم من خبرات ومهارات وإمكانات، وهو الأمر الذى يدفع هؤلاء إلى الإسهام في الأنشطة التربوية والثقافية، بجانب نشاطهم الإنتاجى في مؤسستهم<sup>(١٠٤)</sup>. ولا شك أن العملية التعليمية في أشد الاحتياج إلى قرارات تربوية فعالة في مواجهة هذه المتغيرات.

ويشارك القرار التربوي في التخطيط للأنشطة التعليمية، فيعمل "القرار التربوي" على توفير المواد المتنوعة، والمثيرة للاهتمام، والقابلة للاستعمال، ويمكن للقرار التربوي توفير فرص المشاركة في الأنشطة التعليمية، وتشجيع الطلاب على ممارسة هذه الأنشطة، واكتساب المتعة من خبراتهم. ولعالية القرار التربوي في هذا المجال يتطلب التخطيط السليم للأنشطة، وإبراز الدور الفعال للمشرف التربوي على هذه الأنشطة التعليمية بحيث يهيئ جواً مناسباً لممارسة هذه الأنشطة بحرية<sup>(١٠٥)</sup>.

وتعد العلاقات الإنسانية في صياغة القرار التربوي من الأمور بالغة الأهمية لتحقيق الإنجازات التربوية المهمة. والثقة المتبادلة بين كافة أفراد "صانعي القرار التربوي" ينبغي أن تسود في ظل العمل التربوي. وهكذا فإن إنماء الثقة بين أفراد "صانعي القرار التربوي" تعتبر من المهارات اللازمة في فعالية القرار التربوي وقد قدمت إحدى الدراسات جوانب الثقة التي ينبغي توافرها فيما بين الأفراد المتعاونين في "صناعة القرار التربوي" في عناصر المشاركة والمشاركة في الأحداث الشخصية، كالأمور الأسرية، والمشاعر، وقابلية تحمل الخطأ والمدى المتوقع لقدرة المسترسل على تحمل الخطأ، ذلك أن الخطأ من طبيعة البشر، إلى جانب عنصر الاخلاص والالتزام بالأهداف الثابتة للتنظيم وقادته، وقبول الآخرين في تزويد المعلومات وصنع القرار، والتقدير أي الرغبة في تبادل الأفكار والمثل مع الآخرين، والدراية أي تحسس حاجات الآخرين، والاتصال والوضوح في التواصل مع الآخرين شفويّاً أو كتابياً، والانفتاح والرغبة في استقصاء خبرات جديدة، والاستقامة وتحاشي الخداع<sup>(١٠٦)</sup>.

وتتمثل عملية الاتصال أحد العناصر الرئيسة في التفاعل الإنساني، وعن طريق أنظمة الاتصالات الجيدة تفاعلت الجماعات والمنشآت مع بعضها البعض، واستطاعت احراز تقدم ملموس في نمو المجتمعات، وفي الوقت نفسه كانت أنظمة الاتصال السينة السبب في نشوء الكثير من المشكلات في المجتمعات الإنسانية<sup>(١٠٧)</sup>.

وأهمية الاتصال والتواصل تظهر في مدى فعالية القرار التربوي، فوجود اتصال

---

سلميم وفعال ضرورة ملحة في فعالية القرار التربوي والاستفادة من جميع جوانبه، لأن الجهات الموكلة إليها تنفيذ القرار التربوي تستطيع القيام بتحليل المواقف أو الإشكالية التربوية بشكل سلميم، كما تستطيع وضع حل أو حلول بديلة ملائمة ومناسبة لذلك الموقف أو تلك الإشكالية من كافة الجوانب، مع حساب كل التوقعات والنتائج المترتبة على ذلك الحل. وقد يفشل كل ذلك إذا وجد هناك خطأ في عمليات التواصل والاتصال بين كافة المعنيين بالقرار التربوي، فتبادل المعلومات من خلال اتصالات جيدة بين أطراف العملية التعليمية يسهم في فعالية القرار التربوي.

وتلمب المشاركة الشعبية دوراً هاماً في فعالية القرار التربوي، وتسجل أهمية المشاركة الشعبية - كما يتصورها (ضياء الدين زاهر) في مقاله: تأملات في مسألة المشاركة الشعبية في التعليم<sup>(١٠٨)</sup>، في كونها التعبير الصادق عن حق إنساني أكدته وتؤكدته كافة المواثيق والدساتير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، والتي تؤكد على أن للإنسان الحق الكامل في المشاركة في قضايا مجتمعه عن طريق إبداء الرأي، أو تقديم المعونة للآخرين، أو الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، منظمة، أو حرة، وكذا حقه في أن يشارك بحرية في الحركة الثقافية لمجتمعه.

فالمشاركة أذن - كمبدأ إنساني وديمقراطي - تعطى للإنسان الحق في إخضاع كافة المسائل والموضوعات التي تؤثر في حياته وحياته وجماعته ومجتمعه للمناقشة وإبداء الرأي. وقد يصبح من المستحيل الفصل بين المشاركة الشعبية، وكافة جوانب العملية التعليمية باعتبار الأولى هدفاً وشرطاً للثانية في آن واحد. فالعملية التعليمية لا تصبح فعالة إلا بقدر ما يشعر الشعب بالحاجة إليها لمواجهة المطالب الجوهرية، وإشباع الحاجة إلى المشاركة في صنع وإصدار القرارات المؤثرة في حياته وتشكيل مستقبله.

ولاحداث الفعالية في القرار التربوي اقترح هذا المقال التوسع في الاتجاه نحو اللامركزية، على نحو يضمن توزيع سلطات اتخاذ القرار، وتفويضها إلى مستويات أدنى حتى تصل إلى أصغر تشكيل إداري (المدرسة) وربما يسمح "للمحليات" بحرية



النصرف في الأموال التي تخصص لها وفق حاجتها، والمشاركة الفعلية في تصريف شؤونها التعليمية، وبالتالي المشاركة الفعلية للجماهير في فعالية القسرسر التربوى في المجتمع.

وقد تساهم التنمية الإدارية للقيادات التربوية بكافة مستوياتها في فعالية القرار التربوى، وانتقاء وتعيين العناصر التي تتميز بالكفاءة في الإدارة التعليمية، وإعدادها علمياً راقياً، على نحو يتناسب مع طبيعة مقتضيات الإدارة الحديثة، يسهم حتمساً في فعالية أى قرار تربوى سواء من حيث رسم سياساته واستراتيجياته، أو تنفيذ خططه بدءاً من مرحلة صناعته وحتى مراحل تنفيذه.

وقد نادى (ضياء الدين زاهر) في هذا المجال<sup>(١٠٠)</sup> بتطوير جذرى وشامل لبرامج التدريب الحالية للعاملين في الإدارة التربوية والتعليمية بما يضمن زيادة أكيدة في فعاليتها، وبما يتيح هؤلاء العاملين برامج للتنمية المستمرة مصاحبة لكل تطور وتغير يطرأ على النظام التعليمى والإدارى، وهناك الدعوة إلى التوسع في إنشاء مراكز لنظم المعلومات التربوية، وعلى امتداد كافة قطاعات التعليم لمساعدة الإدارة التربوية- على كافة المستويات- في رؤية واقع العملية التعليمية والمعاونة على توضيح أبعاد المواقف الإدارية بغية اتخاذ القرارات التربوية الفعالة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات القانونية والإدارية والمالية التي تسيطر على النظام التعليمى، والسق لا تتناسب مع طبيعة المتغيرات والتحويلات التي أصابت كل قطاعات المجتمع، بغية إزالة العوائق أمام صانعى القرار التربوى، وتوجيه، وفتح مسارات الحركة أمامه، على أن يكون ذلك مصحوباً بإعادة تحديد وتوصيف الأدوار والمسئوليات الإدارية المختلفة.

ومن استعراض مفهوم القرار، وسنات ومراحل صناعته، يمكن الخروج بنتائج مؤداها أن "صناعة" القرار بصفة عامة و"صناعة" القرار التربوى بصفة خاصة تكمن قيمته وأهميته في ضوء توافر عدة شروط منها: توافر عنصر المشاركة، واستقلالية من يشارك في صناعة" القرار" التربوى، والتوفيق بين الأساليب المركزية واللامركزية في

جمع المعلومات الضرورية في "صناعة" هذا القرار. كما أن "صناعة" القرار التربوي الفعال لا تخضع لخطوات محددة بعينها، بل يمكن أن تتم في ضوء عدة فرضيات<sup>(١١)</sup>، هي:

#### الفرضية الأولى:

تتضمن عملية "صناعة" القرار التربوي الفعال خمس خطوات رئيسه هي:

- ١- إدراك وتحديد المشكلة التربوية أو الإشكالية التعليمية.
- ٢- تحليل الصعوبات في الموقف التربوي أو التعليمي الحالي.
- ٣- بناء وإقامة المحكات والمعايير العلمية الكافية لحل هذه الصعوبات.
- ٤- التفكير في إقامة خطة تنفيذية وفق احتمالات معينة من البدائل، وإتاحة المجال للاختيار والاستدلال بنتائج محتملة لكل بديل من هذه البدائل، وإتاحة الفرصة لاختيار الأفضل بديل للعمل والتنفيذ.
- ٥- البدء في خطة التنفيذ.

ويجب أن نخدم هذه الخطوات بعضها البعض، ويجب أيضاً أن تكون هذه الخطوات ذات طبيعة دائرية ومتداخلة بحيث يمكن أن تسبق خطوة خطوة أخرى أو تلاحقها، وهذا أمر هام في "صناعة" القرار التربوي الفعال في مجال التربية والتعليم في الوطن العربي.

#### الفرضية الثانية:

أن "صناعة" القرار التربوي الفعال تتم بواسطة فرد أو جماعة أو من خلال التعاون بينهما، فصناعة القرار التربوي عبارة عن وجوه متداخلة من أوجه التعاون بين كافة العاملين في مجال التربية والتعليم. والمهم في هذا أن عوامل التعاون يجب أن تتميز بالعديد من الخصائص منها: الاستمرارية، وتفرداها بالنواحي الأخلاقية، وأن تستعد لمواجهة التحديات، وأن تشد النمو والتقدم في مجال التربية والتعليم.

### **الفرضية الثالثة:**

أن العاملين في الحقل التربوي لا يستطيعون- أحياناً- صنع قرارات تربوية فعالة لأن أوجه التربية والتعليم معقدة ومتداخلة الإشكاليات، ومن ثم فإن معظم القرارات التربوية تكون مهمة باختيار فرض من بين عدة بدائل، وقد يكون ذلك نسبياً، ولا يتم اختيار أحسن البدائل وأكثرها فائدة في مجال التربية والتعليم لأسباب مجتمعية، فالمستول يبحث عن "أفضل" البدائل بالدرجة الكافية التي ترضى العالم الخارجي، ولا يبحث عن "أحسن" البدائل التي تحقق فعالية التربية والتعليم.

### **الفرضية الرابعة:**

تتم "صناعة" القرار التربوي الفعال من وضع "القي"، ويتم مد العاملين في مجال التربية والتعليم بهذا القرار التربوي، وحجة هذه الفرضية أن هؤلاء العاملين لا يستطيعون أن يتخذوا قرارات تربوية فعالة، لمسئوليات "الرئيس" هي تحديد الغايات المتعلقة بتجاني التربية والتعليم، ومسئوليات الرؤوسين تحصر في تحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الغايات. وهذه الوسائل يجب أن تكون في إطار النواحي والإجراءات التنظيمية والبدائل والخيارات المطروحة، ويجب أن يكون هذا القرار التربوي محاطاً بقيم وبدائل وخيارات معدة سلفاً من قبل الهيئة صاحبة هذا القرار.

### **الفرضية الخامسة:**

إن "صناعة" القرار التربوي الفعال يجب النظر إليها على أنها تخط من أنماط العمل في مهام المناهج وطرق التدريس، والمباني، والتجهيزات، وشئون الطلاب، والتقويم، والتوجيه، والشئون المالية والإدارية.. الخ. ومن ثم فإن "صناعة" القرار التربوي الفعال تشمل كافة الأمور التعليمية، ولا يمكن لطرف أن يستأثر بها دون كافة أطراف العملية التعليمية.

ومن تحليل هذه الفرضيات الخمسة في مجال "صناعة" القرار التربوي الفعال، يمكن القول بأن القرار التربوي يجب أن يرتكز على شراكة فعالة بين مستويات

---

متعددة، منها مستوى المعلمين وأولياء الأمور، ومستوى مديري المدارس، ومستوى الإدارات المحلية، ومستوى السلطات الوطنية. هذا إذا أردنا الفعالية التامة في صناعة القرار التربوي.

وهنا، نوجه الدعوة إلى استخدام (حلقة) "صناعة" القرار التربوي بحيث تشمل هذه الحلقة عدة خطوات وتتميز بعدة سمات منها: تحديد المشكلة المسراد دراستها، والمشاركة في صناعة القرار التربوي الفعال من كافة المشاركين في العملية التعليمية، وأن يتم الاختيار الواعي لأفضل آراء المشاركين، فيجب أولاً تحديد المشكلة التربوية المطلوب قرار تربوي بشأنها، ثم تحديد البدائل، والاستدلال بالتابع لكل بديل، وأخيراً اختيار "أحسن" هذه البدائل، ويتم اختيار هذا "الأحسن" بعد إتاحة الفرصة الكافية للمشاركة في إبداء جميع الآراء.

وهذا يُنظر إلى "صناعة" القرار التربوي الفعال كمجموعة من العمليات المتشابكة التي تكامل فيما بينها داخل المنظومة التعليمية، وبينها وبين نفسها، لتحقيق الفعالية المطلوبة والمنشودة من العملية التربوية، وهذا لأن كلا من المعلمين وأولياء الأمور، ومديري المدارس، والعاملين بالمناطق المحلية، وبالمناطق المركزية، يعبرون حلقات دائرية متفاعلة فيما بينها، ومتعاونة، من أجل قينة أفضل الظروف لتحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية التي وضعت من أجلها.

"وصناعة" القرار التربوي الفعال تعتمد على أدوار المعلمين فيها، فالمعلم في مدرسته ربما يكون رأيه ضرورياً في فعالية القرار التربوي، أيضاً الموجهون والعاملون بالمناطق المحلية، لهم دور فعال في "صناعة" القرار التربوي، فمن خلال المتابعة الميدانية لأعمال المعلمين، ومن خلال رؤيتهم للواقع الميداني يمكن إبداء الآراء في أي قرار تربوي.

وحيث إنه لا يمكن وضع حد فاصل بين المدرسة والمجتمع، وأن المجتمع يتكون من أفراد تميزهم نظم وتقاليد مشتركة، فإن أولياء الأمور مدعون للمشاركة في

"صناعة" القرار التربوي الفعال، كما أن التعاون بين الآباء وأولياء الأمور والمعلمين يلعب دوراً إيجابياً في "صناعة" القرار التربوي الفعال، وهذا يحمل كل من البيت والمدرسة نصيباً في فعالية القرار التربوي.

فالمدرسة مجتمع صغير، وفيها مستويات قيادية متدرجة، من مجلس الآباء بالمدرسة الذي يضم بعض الأهالي مع بعض العاملين بالمدرسة، ومجلس إدارة المدرسة الذي يضم مدير المدرسة والناظر ومعاونين من المشرفين، وجمعيات الآباء والمعلمين والجمعاعات المدرسية المختلفة للطلاب كجمعاعات النشاط والفرق الرياضية، ومجالس الاتحادات الطلابية<sup>(١١١)</sup>.

كما أن المدرسة مؤسسة تربوية رسمية مقننة، وهي مجتمع صغير بتركيبة بشرية خاصة، ومهام تنموية حاسمة لحياة الفرد والمجتمع، فالمدير المدرسي يجب أن يكون فرداً قادراً بالتوجيه على صيانة وتشغيل البناء المدرسي مادياً، وعلى ترشيد مسؤوليات التعلم، وتنسيق عمليات الاتصال والتعامل اليومي للفئات المدرسية، وتشغيل المناهج والمواد والوسائل التعليمية، وتقديم كفاية التحصيل المدرسي، وإدارة القوى العاملة المدرسية، والمساهمة في تخطيط وتوجيه الأنشطة الإضافية اللامنهجية، وتطبيق النظم والأحكام المدرسية، وتنظيم علاقات المدرسة مع الأسر والمجتمعات المحلية والدعاية لرسالة المدرسة لدى الجهات الاجتماعية<sup>(١١٢)</sup>.

أيضاً النظام المدرسي أصبح مشكلة خطيرة لمعظم المعلمين في المدرسة، ومع ازدياد خطورة مشاكل النظام، أصبح لزاماً أن يكون المعلم على درجة من الكفاءة (في قوة شخصيته ومسوى معرفته) لضبط سلوك المتعلمين. هذا ولا يعني الضبط أن يتمتع المعلم بالهدوء الكامل، وعدم الحركة، وإنما يكون المتعلم قادراً على تلبية توقعات دوره كمتعلم، ملتزماً بسلوك ملائم يعبر عن متعلم متحضر<sup>(١١٣)</sup>.

وبالنسبة لمدير المدرسة، فإن أهم المسؤوليات الفنية له تنحصر في رفع مستوى العملية التربوية في مدرسته في ضوء الجديد من المعرفة والتكنولوجيا، والإشراف على

كافة ألوان النشاط المدرسي، ووضع خطة خاصة به، والإشراف على برامج التوجيه والإرشاد للمتعلمين، وزيارة فصول المدرسة زيارات متكررة لتقوم كل من المعلمين والمتعلمين، وتوجيه العاملين بالمدرسة والتلاميذ أخلاقياً ودينياً، وتنظيم الاختبارات المدرسية، ودراسة نتائجها، بالتعاون مع أولياء الأمور، وتقديم التقارير الفنية والإدارية إلى السلطات المحلية<sup>(١١٠)</sup>.

وتستطيع السلطات المحلية المشاركة وبفعالية في القرار التربوي، وفي شئون التربية والتعليم، فهي تستطيع أن تؤثر في "صناعة" القرار التربوي فيما يتعلق بإنشاء وتجهيز وإدارة المدارس، وكذلك في تنفيذ المناهج والامتحانات ووسائل تقويم الطلاب، وفي القرارات التربوية في مجال مواعيد الدراسة، والامتحانات والعطلات.. إلى غير ذلك من الأمور.

وفي هذا الصدد يشير (مصطفى متولى)<sup>(١١١)</sup>، إلى أن مستوى الإشراف الفني بالسلطات المحلية لهم دور هام في سير العمل المدرسي بطريقة فعالة، وفي التنسيق بين وظيفة المدرسة وبين أنواع النشاط التربوي الأخرى التي تمارسها باقي السلطات المحلية، وهذا يكون الإشراف الفني من جهة السلطات المحلية من أهم العوامل التي تساعد على نجاح العملية التربوية، وتعمل على تحقيق أهدافها، وتتمثل السلطات المحلية بتحسين أحوال المعلمين وتحسين عمليتي التعليم والتعلم.

ومن أهم مسؤوليات أفراد السلطة المحلية في جوانب العملية التعليمية زيارة المعلمين في الفصول للتأكد من مستوى أداء المعلم في العملية التعليمية، والقيام بشرح نقاط المنهج، والمتابعة الميدانية للوقوف على حالة المدارس في المنطقة المحلية، ومتابعة الكتب المدرسية والتأكد من توافرها، ومتابعة تنفيذ التوجيهات الوزارية والتربوية والتأكيد عليها، أي أن السلطات المحلية تحدد أهداف السياسة التعليمية واتجاهاتها العامة، إلى جانب تحديد أهداف المراحل التعليمية وخصائص الطلاب ودراسة المناهج والخطط الدراسية والأنشطة العلمية، بما يتناغم مع توجهات السلطات الوطنية<sup>(١١٢)</sup>.

وعلى المستوى الوطني، تكمن الأهمية القصوى في صناعة القرار التربوي في اقتراح القوانين واللوائح والتشريعات التي تتعلق بمسائل التعليم وتبضع السلطات الوطنية مباشرة، ومن ضمن القرارات التربوية على المستوى الوطني ما يتعلق بـأسى اقتراحات في مجال تغيير المناهج الدراسية، وحقوق وتأليف الكتب الدراسية المقررة.

وهناك رؤية ترى أن المستوى الوطني (المركزي) هو الذي يشرف على الاستثمار في الإنسان عموماً، والسلطة المركزية هي التي تنسق بين مختلف المناطق المحلية في هذا الاستثمار، وتضع الخطوط العريضة للسياسة التربوية، وتحدد الخطط العاجلة والأجيلة، وتتابع تنفيذ هذه الخطط<sup>(١١٧)</sup>.

ويمكن تلخيص دور السلطات الوطنية في صناعة القرار التربوي في جوانب وضع سياسة تعليمية متوازنة على مستوى المجتمع القومي باختلاف الأغليات، وباختلاف نوعيات التعليم ومراحله، وتنسق السلطات الوطنية مشروعات التوسيع التعليمي في ضوء الاحتياجات المطلوبة بمختلف أنحاء المجتمع، وتختصر السلطات الوطنية التكلفة المالية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية متوازنة في المجتمع، وإعداد خطة البعثات الداخلية والخارجية بالتنسيق مع الدوائر المختلفة داخل السلطات الوطنية، ومع السلطات الوطنية في المجتمعات الإنسانية الأخرى. وتعمل السلطات الوطنية على التأكد من تنفيذ المناهج الدراسية المناسبة للمجتمع وظروفه، إلى جانب تخطيط أساليب التقييم الخاصة بالتلميذ والمعلمين والتوجيه الفني وأطراف العملية الإدارية الأخرى<sup>(١١٨)</sup>.

وهكذا فإن "صناعة" القرار التربوي الفعال يمكن أن تتم في شكل دائري، وعلى كافة المستويات: مستوى أولياء الأمور والمعلمين، ومستوى مديري المدارس ومستوى السلطات المحلية، ومستوى السلطات الوطنية. ويجب في صناعة القرار التربوي الفعال أن نركز في كل مستوى من مستوياته على عدة اعتبارات من أهمها:

**أولاً: تحديد المشكلة أو الإشكالية وإدراك جزئياتها:** لتحديد المشكلة والإحاطة

---

يجزئانها من الأمور الهامة في صناعة القرار التربوي الفعال، وفهم أسلوب وجزيئات المشكلة له أهمية قصوى في التحليل، و"صناعة" القرار التربوي الفعال ليست بالضرورة رد فعل لوجود مشكلة تربوية، ففي الحقيقة أن التأثير الفعال يقظ وتحديد المشكلات وإدراكها، واختيار البدائل الصحيحة وبرامج التنفيذ ربما يعمل على منع المشكلة أصلاً، وفي الوقت نفسه سوف يساعد على إنشاء العملية التعليمية.

ثانياً: تحليل الصعوبات في الموقف التعليمي الواهن: وتعتبر هذه المرحلة مسن "صناعة" القرار التربوي مرتبطة مباشرة بالخطوة السابقة، والتحليل بمعنى تصنيف المشكلة التربوية، بمعنى: هل هي فريدة في حدوثها أم متكررة؟، وهذا التصنيف يؤسس "ميكانيزمات" وإجراءات "صناعة" القرار التربوي الفعال في مواجهة هذه المشكلة التربوية المطروحة للنقاش.

ثالثاً: وضع معايير في "صناعة" القرار التربوي الفعال: فبعد تحليل وتحديد الصعوبات في الموقف التعليمي، يجب على "صانع" القرار التربوي أن يعتمد ويقرر ماذا يمكن أن يحدد من خطوات الحل في القرار التربوي؟، وما الواجبات بمقابلة الحاجات؟، وهل الحل النهائي يمكن رؤيته في هذا القرار التربوي الفعال؟، أم أن هذا القرار يحل جزءاً أو جزئيات من المشكلة الرئيسة؟، وربما يقدم القرار التربوي نتائج جزئية في ضوء تحقيق الرضا المجتمعي، وبصفة عامة، تستخدم المعايير في الحكم على فعالية القرار التربوي من عدمها.

رابعاً: تنفيذ القرار التربوي الفعال: يجب أن يفكر صانع القرار في كيفية تنفيذه، فبعد التعرف على المشكلة، وجمع المعلومات، وتحديد المشكلة، من الضروري على "صانع" القرار التربوي أن يطور خطة الفعل بطريقة عملية من حيث التحديد والاستدلال، والتنبؤ الجيد، ودراسة واختيار البدائل لتنفيذ القرار التربوي، وعلى ذلك فإن "صناعة" القرار التربوي يجب أن ترتبط بأرض الواقع، لكي يصبح القرار التربوي فعالاً.



ومن حيث تحديد البدائل لتنفيذ القرار التربوي، فإن اختيار العديد من البدائل واكتشافها وتحديددها قد يكون مفيداً في تنفيذ القرار التربوي، فسانعوا القسرات التربوية يستطيعون تنمية بدائل محددة ولريدة في صناعة القرار التربوي الفعال، وفي هذا الصدد فإن استخدام استراتيجيات البدائل المؤقتة في الدراسة والتفكير في "صناعة" القرار التربوي الفعال لأمر جدير بأن يؤخذ في الاعتبار، فالبدائل المؤقتة غالباً ما تكون أساساً طياً لكثير من التوجهات الفعالة في "صناعة" القرار التربوي الفعال.

ومن حيث الاستدلال بالنتائج المتوخاة من القرار التربوي الفعال، فإن لكل بديل درجة محددة من النتائج، ومن ثم فإن صياغة البدائل وتابعها المحتمل له قدرة على الاستدلال بالنتائج إلى درجة ما، وهكذا يؤكد الاستدلال بالتابع الحاجة إلى منظومة للمعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال.

ومن حيث دراسة واختيار البدائل لتنفيذ القرار التربوي الفعال، فإن تسجيل كافة المعلومات الضرورية سوف تكون مفيدة في صناعة القرار التربوي، وطبيعة المعلومات المتوفرة لدى صانعي القرار تعطي أفضل بديل لتنفيذ هذا القرار التربوي، وصياغة خطة العمل والبدء في التنفيذ هو العنصر الأخير في صناعة القرار التربوي الفعال.

وهكذا فإن "صناعة" القرار التربوي الفعال يجب أن تتم في شكل دائري لإحداث الفعالية المطلوبة في مجال التربية والتعليم، فكل مستوى من مستويات العملية التعليمية يجب أن يساهم في "صناعة" القرار التربوي الفعال، ولتحقيق أقصى فعالية، يلزم على كل مستوى أن يؤثر في "صناعة" القرار التربوي، ومدى تأثير كل مستوى من مستويات العملية التعليمية في "صناعة" القرار التربوي الفعال يتوقف على طبيعة المعلومات المتوفرة لكل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، فحلقة المعلمين وأولياء الأمور تتوفر لديهم معلومات مفصلة وجيدة في "صناعة" القرار التربوي الفعال إذا

كان ذلك مرتبطاً بمختصاص المعلمين، في حين أن مستوى مديري المدارس تتوفر لديه أفضل المعلومات الضرورية في صناعة أي قرار تربوي فعال على مستوى المدارس التي يعملون فيها.

أما إذا كانت "صناعة" القرار التربوي الفعال مرتبطة "بكم" من المدارس المراجعة في منطقة تعليمية (محلية) واحدة، فإن أفضل من يمتلك معلومات هامة في ذلك الشأن هم السلطات المحلية.

وإذا كان القرار التربوي انعكاساً لموقف مجتمعي، وعلى مستوى الدولة، فإن السلطات الوطنية هي المهمة، وهي التي تمتلك المعلومات الضرورية في "صناعة" هذا القرار التربوي الفعال.

وبناءً عليه فإن تنمية عوامل الالتزام وفي كافة جوانبه التي عُرضت في هذا الجزء من هذا الكتاب تحتاج إلى نمط من الشراكة المجتمعية الفاعلة بين كافة أطرافها المدنية الناجزة، وفي غياب هذا النمط من الشراكة المجتمعية الفعالة يصعب حقاً تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي.

### ٣- تنويع مصادر التمويل وترشيده الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي:

من القضايا والإشكاليات الهامة في هذا المحور التمويل والإنفاق وترشيده وتدعيم الربحية من هذا الإنفاق في مجال التعليم، وتختلف الرؤى في مناقشة هذه القضايا والإشكاليات، وبناءً عليه ولوضوح خارطة الطريق في نمط الشراكة المجتمعية من أجل ترشيده الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي، هناك ضرورة في إلقاء الضوء على كافة الرؤى في مفاهيم الكلفة والتمويل وترشيده الإنفاق مع الحفاظ على جودة العائد وتحسينه في مجال التعليم.

وبدأية تتسم قضايا القرن الحادي والعشرين بالتغير السريع، بل المذهل في بعض جوانبها - ومن بين هذه القضايا المطروحة للنقاش والجدل قضايا الكلفة والعياند في مجال التعليم، وكيفية ترشيده النفقات التعليمية وتنظيم الجهود وبلورتها في اتجاه إعداد

الإنسان المتعلم القادر على العمل والعطاء والتكيف مع التطورات المهنية السريعة بما يحقق أقصى عائد ممكن من التعليم.

وللكلفة والعائد عديد من المفاهيم التي توضح معناها ودورها في مجال التعليم، حيث يترادف مفهوم "الكلفة" مع النفقات والجهد المبذول فيها، وهذه النفقات والجهد المبذول فيها قد تكون خاصة أى من قبل الأفراد، وقد تكون عامة، اجتماعية، أى من قبل المجتمع.

أما مفهوم "العائد" فيترادف مع النفع والفائدة، ومن ثم فقد يكون متعلقاً بالفرد، أى بما يعود بالنفع على الفرد، أو قد يكون عائداً عاماً متعلقاً بالمنافع التي تعود على المجتمع من جراء هذه "الكلفة".

وفي مجال التعليم تتضمن "الكلفة" أكثر من الحسابات الظاهرة للنفقات من النقود، سواء النفقات الخاصة، أى من قبل الأفراد، أو النفقات الاجتماعية، أى الكلفة الاجتماعية من قبل المجتمع، "كلفة التعليم" إذن تتضمن تشديراً لكلفة كافلة الموارد التي تحملها الاقتصاد من أجل التعليم. وهذا يتضمن نفقات رواتب المعلمين، ورسوم التعليم في المدارس والجامعات، وقيمة اقتناء الكتب والأدوات والسلع المدرسية، إضافة إلى قيمة استخدام المبنى والمعدات المدرسية، بالإضافة إلى تقدير الكلفة الكلية للاستثمار في التعليم بدلالة الفرص البديلة التي ضحى بها المجتمع ككل، أو الأفراد أنفسهم، إلى جانب قيمة وقت الطلاب مقاساً بدلالة الاستخدامات الجارية والبديلة. ومعنى آخر - كما يرى (محمود عباس عابدين)<sup>(١٩)</sup> فإن "كلفة التعليم" تسع لتشمل كافة التكاليف الرأسمالية والجارية بالمعنى الشامل لهذه التكاليف.

أما "العائد" في مجال التعليم فقد يعلق بالعائد الخاص الذي يعود على الفرد المتعلم، وقد يكون عائداً عاماً، أى يتعلق بالمنافع التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية التي تعود على المجتمع من الكلفة والاستثمار في التعليم (Yin Chang)<sup>(٢٠)</sup>، والمنافع التي يتم الحصول عليها من الكلفة في التعليم تأخذ أشكالاً متعددة بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي بعضها شخصي، وبعضها اجتماعي (محمد محروس إسماعيل)<sup>(٢١)</sup>، فالفرد يستفيد من التعليم عن طريق حصوله على

وظيفة معينة ودخل نقدي منها، وكذلك التمتع بحياة جيدة وبمنتجات حضارية في مجتمعه. كما أن التعليم يسهم في النمو الاقتصادي لأي مجتمع، وفي زيادة الدخل القومي له، بالإضافة لعوائد التعليم الأخرى في مجال العمل ونظام التأمينات والعلاج وأنماط الترفيه وغيرها من الفوائد المكتسبة من التعليم، إلى جانب العوائد الاجتماعية من التعليم مثل تأثير التعليم على صحة الأفراد، وعلى أنماط سلوكهم، وعلى كيفية إنفاق الأفراد دخولهم، إلى جانب دور التعليم في الارتقاء بالنظام القيمي في المجتمع، وإنماء جوانب المواطنة الصالحة والانتماء لدى الأفراد، إضافة إلى إسهامات التعليم في تنمية جوانب العواطف النفس والسلوك الصحي السوي وتربية الأبناء والاستهلاك الرشيد، إلى جانب دور التعليم في الوقاية من الجرائم.

وفي ضوء تعاطف مفاهيم العائد من التعليم، وفي ظل الأزمات الاقتصادية، وندرة الموارد، والانفجار السكاني، وما يسببه من تزايد تدفق الطلاب على التعليم، إلى جانب تزايد كلفة التعليم بشكل مستمر، تزداد الحاجة إلى دراسة علاقات الكلفة بالعائد كإرباط حيوي بين مداخلات أي نظام تعليمي وبين عملياته وأهدافه ومخرجاته.

وقد سارت الدراسات والبحوث السابقة في تحديدها لنمط العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم في مداخلات بحية متميزة منها مدخل التقرير والمقارنة والرباط بين الكلفة والفوائد، وتحليل الكلفة والمنفعة، والكلفة والفعالية من التعليم، إلى جانب مداخلات النماذج والدوال الرياضية ومدخل الجودة في تقدير علاقات الكلفة بالعائد في مجال التعليم.

ومن أجل تحسين نوعية التعليم يفكر المخططون في كافة أنماط العلاقات بين الكلفة والعائد في مجال التعليم، والخيارات المطروحة في هذه العلاقات. فمسألة الإنفاق على التعليم وتمويله والعائد المرجو من هذه الكلفة تعد من القضايا الجدلية في ضوء تنوع علاقات الكلفة بالعائد في مجال التعليم.

فقد أقرت دراسات وبحوث سابقة رؤى تقريرية بوجود عوائد إيجابية عديدة من تعليم أفراد المجتمع تزيد عن الكلفة في مجال التعليم، كما قدمت دراسات وبحوث سابقة أدلة وصفية في مدى الرباط بين الكلفة والفائدة من التعليم لدى الأفراد في

سوق العمل والعمالة. كما وكثرت رؤى بحثية عديدة على المقارنة بين كلفة التعليم والمنفعة النقدية المتوقعة في المستقبل، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. وقد عارضت مؤسسات تعليمية في فرنسا وإيران وإيطاليا<sup>(١٢٢)</sup> نماذج تحليل الكلفة والمنفعة النقدية المتوقعة من التعليم واعتبرتها عمليات تحليل لا تؤدي إلى نتائج مضمونة في تحسين نوعية التعليم. وإلى جانب هذه الرؤى البحثية في علاقات الكلفة والعائد توجد علاقات معدل الكلفة والفعالية أو معدل الكلفة والكفاية الداعية والخارجية لنظام تعليمي ما، إلى جانب تقدير علاقات الكلفة بالعائد استناداً إلى مدخل النمذج والدرال الرياضية ومدخل الجودة وإمكانية الاستفادة من مفاهيم الجودة في قطاع الأعمال التجارية والصناعية ومقاييسها المختلفة مثل مقياس الجودة العالمية أيزو ٩٠٠٠ (ISO 9000) في تحسين العوائد الإنتاجية من التعليم<sup>(١٢٣)</sup>.

وقد عرف (جيلمور) (Giltmore)<sup>(١٢٤)</sup> "الكلفة" بأنها أموال تدفع مقابل تحقيق منفعة معينة. وتعتبر "الكلفة" - من هذا المنظور الاقتصادي - عن تضحية بوحدة نقدية، وهذه يمكن قياسها والتنبؤ بها وتحديدتها مسبقاً. وعلى هذا يمكن القول بأن "الكلفة" - بهذا المعنى - تمثل ما هو متوقع من تضحيات مالية لازمة لتحقيق أهداف معينة، على أن تكون هذه التضحيات بناءً على تصرف رشيد ويمكن توقعها من جانب الإدارة<sup>(١٢٥)</sup>.

وتنقسم "الكلفة" - من وجهة نظر الاقتصاديين - إلى عنصرين هما كلفة صريحة *Explicit Cost* وهي تناظر "الكلفة" بالمفهوم المحاسبي التقليدي، وكلفة ضمنية *Implicit Cost* ويطلق عليها اصطلاح الكلفة المتلاشية؛ لأنها تحدث عند التفضيد، ولا يجوز الاعتماد على بيانات ومعلومات التكاليف، التي حدثت في الماضي إلا كمؤشر لما ستكون عليه التكاليف في المستقبل<sup>(١٢٦)</sup>، وأضاف (محمد سروريلم)<sup>(١٢٧)</sup> عنصراً ثالثاً "للكلفة". هي كلفة الفرصة (*Opportunity Cost*) التي تحسب من خلال مقارنة العائد من أي فرص أخرى متاحة لاستثمار هذا المال أو هذه الكلفة، والفرق بين العائد في الحالتين يسمى كلفة الفرصة.

وهذه الرؤى الاقتصادية لمعنى "الكلفة" ضيقة المعنى ومحدودة الوصف في الجمل التربوي، إذ تركز اهتماماً حول المعنى التقدي - أى النفقات النقدية، وقمل الجهد الفردي والجمعي المستر والمبدول في هذه "الكلفة"، خاصة حين يتعلق الأمر بمجال التربية والتعليم.

وقد حددت إحدى الدراسات<sup>(١٢٨)</sup> الكلفة بالنفقات الجارية على التعليم؛ المنظورة وغير المنظورة، ومنها ما يتحملها الطلاب والآباء، إلى جانب الأجور النقدية التي يمكن أن يحصل عليها التلاميذ من فرص العمل التي تتاح لهم أثناء انتظامهم بالمدارس، وغن الأرض والمباني التي يهبها الأهالي. وإلى جانب هذه النفقات الجارية توجد نفقات دورية، ونفقات عامة أو اجتماعية على التعليم.

وعرفت دراسة أخرى<sup>(١٢٩)</sup> "كلفة" التعليم بأنها مجموع النفقات التي يتحملها المجتمع في سبيل الحصول على مخرجات التعليم.

وعرف (مهنى غنام)<sup>(١٣٠)</sup> "كلفة" الطالب بما يلخص الطالب الواحد من مجموع ما يتفق على التعليم من قبل الدولة، على أن هناك "كلفة" أخرى ناتجة عن إنفاق الأسرة على أبنائها (تكلفة الأسرة)، بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة.

وعرف (جون ستون) (John Stone)<sup>(١٣١)</sup> "الكلفة" التعليمية بأنها جملة الأموال التي تنفق على النظم التعليمية من أجل تحقيق أهداف قومية اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية.

ورأى (أتكسون)<sup>(١٣٢)</sup> أن "كلفة" التعليم تشمل الكلفة المباشرة بما تشمله مع أموال يتفقها الطلاب والمجتمع على التعليم مباشرة، إلى جانب الكلفة غير المباشرة، وهي تعنى كلفة الفرصة والاختيار والكلفة الاستثمارية. وقد أضاف (باتيس) (Bates)<sup>(١٣٣)</sup> إلى هذه الكلفة في مجال التعليم تكاليف التقنيات الموجودة حالياً للتدريس، وللتدريس عن بعد، وكلفة الساعة التي يكون فيها أو يتفقها الطالب في اتصاله مع كل تقنية في مجال التعليم.

وقدم (أنطون حبيب رحمة)<sup>(١٣٤)</sup> تعريفه لكلفة التعليم بأنها مجموع القيم المادية والمالية التي تنفق أو ينبغي إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من الموارد البشرية.

وترى (هادية أبو كليله)<sup>(١٣٥)</sup> أن كلفة التعليم قد تكون عامة أو خاصة. الكلفة العامة غالباً ما تقع على عاتق الدولة خاصة إذا كان التعليم بالجان، والكلفة الخاصة وهي التي تتحملها الأسرة وتمثل في بعض أو كل العناصر المتصلة برسوم التعليم في المدارس والجامعات وقيمة الكتب والأدوات المدرسية الأخرى والدخل الذي يضحي به الفرد الذي فضل الاستمرار في التعليم وهو ما يسمى (بكلفة الفرصة الضائعة).

ومن اسعاض هذه التعريفات للكلفة بدلالة النفقات العامة والخاصة في مجال التعليم يمكن استخراج أهم جوانب الكلفة في هذا المجال، وهي الكلفة الحكومية المتصلة في الأجور والمرتبات وفي النفقات الدورية على التعليم، إلى جانب أجور المباني وثمان الأراضي والمعدات والأجهزة المدرسية ونفقات التقنيات التكنولوجية في مجال التعليم، إضافة إلى الكلفة الخاصة المتمثلة في المصروفات الإضافية التي يتحملها الطلاب وأولياء الأمور في مجال التعليم. كما تتضمن جوانب هذه الكلفة الأجور النقدية التي كان يمكن كسبها من فرص العمل أثناء التمدريس (ككلفة الفرص الضائعة).

أما في مجال الكلفة الثابتة والمتغيرة في مجال التعليم فترى إحدى الدراسات<sup>(١٣٦)</sup> أن تكاليف أي نظام تعليمي تتكون من تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة، فالتكاليف الثابتة لا تتغير مع تغير أعداد الطلاب، ولكنها تتغير مع تغير وضع النظام نفسه وحسب حدوث تعديلات هامة في حجم أنشطته، بينما التكاليف المتغيرة تميل إلى الارتفاع أو الانخفاض مباشرة (بصورة خطية) تبعاً لتغير أعداد الطلاب، و(مرتبات المدرسين)، و(تكلفة إنتاج الوسائط التعليمية)، و(المواد المطبوعة)... وغيرها.

وقدم (والتر وماك ماهون) (Walter and McMahon)<sup>(١٣٧)</sup> نوعاً آخر من الكلفة في التعليم تمثلت في مدخلات نفقات إعداد النماذج وأجور المعلمين والتجهيزات المادية والعلمية، ونفقات التدريب العملي وكلفة المعارف الاقتصادية

---

التي تقدمها المدارس المهنية والفنية، فهذه كلها لها تأثيرات على معدل العائد من التعليم.

وقد أورد (محمود عباس عابدين)<sup>(١٣٨)</sup> بعض المصطلحات التي تصل بمفهوم الكلفة في مجال التعليم منها كلفة الموارد الحقيقية *Real Resource Cost* مثل أعداد المدرسين وساعات عملهم، وعدد الكتب المدرسية وغيرها، ويمكن أن تقاس هذه الموارد بدلالة قيمتها النقدية، ويعبر عنها ككلفة نقدية أو غوبلية. والكلفة العامة *Public Cost* وهي التي تدفع أو تمول بواسطة الحكومة. والكلفة الخاصة *Private Cost* التي يتحملها الطلاب وأسرهم في شكل مصاريف مدرسية، ومصروفات إضافية وشراء زى المدارس والكتب وغير ذلك من المستلزمات. والتكلفة بالأسعار الجارية *Current Prices*، والتكلفة الجارية *Current Cost* التي ترتبط بخدمات العاملين والإمدادات القابلة للاستهلاك. وتكلفة الوحدة *Unit Cost* التي تقابل الطالب أو الفصل أو المدرسة أو المعلم، أو أى وحدة قابلة للتعريف، وتكلفة الفرصة *Opportunity Cost* وهي القيمة التي كان من الممكن كسبها لو استخدمنا هذه النقود في البديل الأكثر ربحية، وتكلفة العوامل *Factor Cost* وهي تعنى الأسعار المدفوعة عن طريق التربية لعوامل الإنتاج التربوي- أى مدخلات الموارد التربوية مثل المعدات والمبانى وغيرها. والنفقات الإجمالية *Total Expenditures* وهذه تشمل عادة النفقات الجارية والرأسمالية لفترة مازنة معينة.

وهكذا تمثل الكلفة التعليمية في محورين رئيسيين هما النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة: النفقات الثابتة لا تتغير مع تغير أعداد الطلاب مثل نفقات التجهيزات المادية والعملية وأجور المبانى وغير ذلك من النفقات اللازمة لتمويل النظم التعليمية. أما النفقات المتغيرة فتتمثل في نفقات إعداد المناهج ومربيات العاملين ونفقات تدريسيهم في مجال التعليم، إلى جانب النفقات الخاصة التي يتحملها الطلاب وأسرهم في شكل مصروفات مدرسية وإضافية، بالإضافة إلى القيم النقدية التي كان من الممكن كسبها لو استخدمت هذه النفقات النقدية في بديل آخر أكثر ربحية (كلفة الفرص).



ومن تجميع التعريفات الخاصة بالكلفة في مجال التعليم في الخوريسن الرئيسين السابقين واستخراج الأبعاد التي حواها كل تعريف منتمى لأى من الخورين السابق الإشارة إليهما يمكن استنتاج المفهوم الشامل للكلفة في مجال التعليم والتي تتمثل في حساب نفقات أى مرحلة تعليمية من مراحل التعليم وتشمل المصروفات الدراسية، ونفقات المعيشة، ومراتب المدرسين، وتكاليف الكتب والمعدات، والنفقات الشخصية، والمصروفات الإضافية، والدخل المفقود أو الدخل الذى كان مفروضاً أن يكسبه التلميذ لو لم يستمر في دراسته، مع مراعاة خصم الدخل الذى يحصل عليه الطالب من عمله خلال الدراسة وفي الإجازات (إن وجد)، يضاف إلى هذه النفقات نسبة ربح مركبة بالفائدة السائدة تبعاً لنسبة التضخم في المجتمع.

وفي حالة التعليم المقترح فتشمل الكلفة ما يسمى الكلفة التطويرية وكلفة عملية توصيل المعدات والأجهزة. وبناءً عليه فهناك كلفة ثابتة وكلفة متغيرة، وكلفة إجمالية<sup>(١٣٩)</sup>.

وهكذا اتسعت نظرة التربويين وتميزت بالتكامل والشمول في رؤيتهم لمفهوم "الكلفة" في مجال التعليم، كما تعددت البدائل في تقدير الكلفة المستقبلية للتعليم، فهناك الكلفة العامة والخاصة وكلفة التقنيات وكلفة الفرصة والكلفة الخاصة بالفرص الضائعة وكلفة التجهيزات المادية والعلمية وكلفة مدخلات الموارد التربوية. غير أن (ستيرن) (Stern)<sup>(١٤٠)</sup> له رأى في إشكالية كلفة الفرصة الضائعة، أو الفرصة البديلة، فهو يرى أن بعض الطلاب يعملون فعلاً أثناء الدراسة، وهذه لها فوائد إيجابية وأخرى سلبية. فمن الفوائد الاقتصادية هؤلاء الطلاب الذين يعملون أثناء دراساتهم العوائد النقدية المكتسبة، والخبرات المهنية، ومقومات المهن والوظائف التي تساعد في تنمية المهارات في أعمالهم مستقبلاً. أما العوائد السلبية على هؤلاء الطلاب فتأتي غالباً على حساب مستوياتهم الأكاديمية، فقد وجدت دراسة (ستيرن) أن الطلاب الذين يعملون من ١٥ إلى ٢٠ ساعة في الأسبوع يعانون ضعفاً أكاديمياً، ومستوياتهم التحصيلية متدنية، وإنجازاتهم لواجباتهم المدرسية قليلة، أيضاً وجدت هذه الدراسة أن هذه العوائد السلبية تقل باضطراب بتناقص عدد ساعات العمل هؤلاء الطلاب. وهذه

النتيجة- من وجهة نظر المؤلف- تحتم إعادة النظر في كلفة الفرص الضائعة بحيث يتم ربطها بمستوى الإنجاز التعليمي.

وهكذا فإن كلفة التعليم تعد من أعقد الموضوعات التي يواجهها المعلم وأكثرها إثارة للرؤى النقدية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. وقد ظهرت اتجاهات تدعو إلى ضرورة مساهمة القطاعين العام والخاص من خلال الاعتماد على الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص والرسوم الدراسية، فاجتمع بكامله يستفيد من الاستثمار في التربية. وبناءً عليه فإن الإنفاق على التعليم يجب أن تحمله الدولة والأفراد والمستفيدين من القوى البشرية المتعلمة، كما يجب ترشيد الكلفة في التعليم المصري من خلال ترشيد الكلفة الحكومية مع العمل على زيادة كفاءة التعليم.

وينبغي الإشارة إلى أن النظرة إلى التعليم على أنه قوة إنتاجية ذات عائد وعلى أنه يقوم بوظيفة اقتصادية بدأت ملاحظتها بوضوح خلال العقود الماضية على أيدي (آدم سميث) (Adam Smith)، و(الفريد مارشال) (Alfred Marshall)، و(جورج ستوارت) (John Stuart)، و(ستروميلين) (Strumilin) وغيرهم.

ومع ظهور نظريات الاستثمار في رأس المال البشري- والتي تطورت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات- بدأت التساؤلات تثار حول العلاقات المتبادلة بين التعليم واقتصاديات الأفراد والمجتمعات على السواء، وكيف يمكن أن يساهم التعليم في توزيع الدخل النقدي بين أفراد المجتمع الواحد، إلى جانب تأثيرات التعليم على الصحة العامة للمواطنين<sup>(١٤١)</sup>.

وقد حددت بعض المؤلفات العلمية<sup>(١٤٢)</sup> في مجال الاقتصاد مفهوم العائد، بوجه عام، بأنه المكاسب النقدية التي تتحقق من العمليات الاستثمارية طوال فترة الإنتاجية.

وهذه نظرة ضيقة المعنى في معنى العائد، ولا تتماشى مع العائد المأمول في مجال التعليم، فللتعليم عوائده المفيدة في تقدم المجتمعات الإنسانية وتطورها. فمن العوائد الإيجابية للتعليم على المجتمع الإنساني تقدم المعارف وظهور التكنولوجيا الحديثة

وازدهار وسائل المواصلات. هذا إلى جانب أن هناك علاقة ما بين مستويات إنتاجية الأفراد وبين مستويات التعليم، وأن التعليم - غالباً - ما يؤدي إلى تحسن مستوى في مستوى الإنتاجية بين الأفراد. ويوجد من يفترض أيضاً أن التعليم يساعد على تنمية المهارات والقدرات وسمات الشخصية، وأن التعليم أحد مدخلات التطور الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع على السواء.

وينظر إلى التعليم على أنه من أفضل الوسائل لكسب القيم الاجتماعية والاتجاهات التي يشترك فيها جماعات كثيرة من المجتمع، أو قطاعات منه، وبذلك يساعد التعليم على زيادة تكيف الأفراد مع المجتمع، والتعليم يكسب قيم الاعتماد على النفس والرغبة والدافعية لتحقيق التقدم الذاتي<sup>(١٤٣)</sup>.

وقد جاءت فكرة العائد في مجال التعليم في العالم العربي وتطورت على أيدي علماء التربية فيها، حيث انتهت وجهة نظر التربويين في المجتمع العربي إلى أن التعليم استثمار أو اتفاق إنتاجي، فالمعارف والمهارات التي يتلقاها الفرد خلال عملية التعليم تؤثر بطريقة مباشرة في إنتاجية الفرد وفي أسلوب حياته، وبالتالي في اقتصاديات وجماعات المجتمع ككل. والتعليم يعطي هنا عائداً معيئاً في المعنى الاقتصادي والاجتماعي.

هذا ودراسة العوائد في مجال التعليم تعددت وتشعبت فشملت القدرة على استعمال وسائل الترفيه والاستمتاع بها، إلى جانب تحسين مستوى المعيشة نتيجة زيادة الإنتاج والدخل (انطون حبيب رحمة)<sup>(١٤٤)</sup>. كما اشتملت عوائد التعليم على عناصر مرتبطة بالتنمية مثل تحقيق حياة أفضل للمجتمع بالأسلوب العلمي المدروس، وتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاستقلال الذاتي بصوره المختلفة سياسياً واقتصادياً وثقافياً<sup>(١٤٥)</sup>.

وذهب (حامد عمان)<sup>(١٤٦)</sup> في تحليله للعائد من التعليم إلى أن للتعليم - إلى جانب علاقته بتطوير إنتاجية العمل كماً وكيفاً، وتحسين الكفاية الإنتاجية - تأثيراً في أبعاد التنمية الشاملة بمختلف جوانبها حتى يكون التعليم فعالاً. ومن بين تلك الأبعاد الجوانب الصحية وقاية وعلاجاً، بين الأطفال والشباب، والذكور والإناث. كما قسم

(حامد عمار)<sup>(١٤٧)</sup> بأن للتعليم إسهاماً بالغاً في التنمية البشرية، وفي التنمية العامة، وتشير القرائن والخبرات إلى أن عائده قوى ومؤثر في تحقيق التنمية المستقبلية في الوطن العربي.

أما (هيرش) (*Hirsch*)<sup>(١٤٨)</sup> فقد صنف عوائد التعليم إلى عوائد فردية *Individual Benefit* وهي مجموع الفوائد التي يحققها التعليم للفرد بعد الانتهاء من الدراسة بالمراحل التعليمية التي التحق بها، وعوائد اجتماعية *Social Benefit* وهي عبارة عن مجموعة الفوائد التي يحققها التعليم لكل أعضاء المجتمع.

أما (لاري وبرنكمان) (*Larry and Brinkman*)<sup>(١٤٩)</sup> فقد صنف العائد في مجال التعليم إلى عائد فوري يتمثل في حصول الفرد على خدمة أو ثمرة إنتاجية في لحظة القيام بها دون استمرار عائدها إلى فترات مستقبلية، وعائد استثماري يتمثل في حزمة من الخدمات أو الثمرات الإنتاجية التي يحصل عليها الفرد طوال حياته، وهذه الحزمة تنقسم إلى نوعين: عائد مادي اقتصادي يتمثل في مجموع الأموال النقدية أو العينية التي يحصل عليها الفرد، إلى جانب عائد اجتماعي يتمثل في ارتفاع مستوى الإنتاجية في المجتمع بما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة دخول الأفراد في هذا المجتمع.

وقد أثبت (ديكسون) (*Dickson*)<sup>(١٥٠)</sup> أن من أهم أسباب تواجد مشكلات التنمية القومية في جنوب أفريقيا كان غياب التجديد والإبداع في مجال التعليم، فهناك صلة وثيقة بين التخلف الاقتصادي والصراعات العرقية وبين الافتقار إلى التجديد والإبداع في التعليم.

وفحص (سولون) (*Solomon*)<sup>(١٥١)</sup> العلاقة بين مستويات التعليم والسلوك الديني بين النيجريين الكبار والراشدين الذين يعيشون في لاجوس بنيجيريا. وقد هدفت دراسته إلى معرفة شعور الناس هناك تجاه دور الدين في حياتهم، وتأثير التعليم على السلوك الديني بينهم.

أما (روست وكنوت) (*Rust and Knost*)<sup>(١٥٢)</sup> فقد أكدوا أن أهم عوائد إصلاح التعليم في دول وسط وشرق أوروبا هو التحول الاجتماعي الذي حدث للفكر

الاشتراكي في هذه الدول. وقد عرض هذان الباحثان كيفية رد فعل الأنظمة التعليمية للأفكار القيمي الذي حدث هناك، والأفكار والقيم الجديدة من جانب القائمين على السياسة التعليمية والباحثين والمعلمين، فالعلم جعل الشباب في دول وسط وشرق أوروبا يستجيبون للقيم والمثل الجديدة التي تمت بعد انهيار الفكر الاشتراكي هناك.

غير أن (ماركيانو) (Marciano)<sup>(١٥٢)</sup> يرى في عوائد التعليم شيئاً آخر مزعجاً، فهو يرى أن بعض أنماط التعليم تقوم- من خلال بعض كتب التاريخ - بترويح الجهل المدني وتحول المسؤولية المدنية إلى امتثال للوطنية، فيتم تعليم الشباب وتدريبهم على تأييد آراء صفوة من الناس في رؤيتهم للصراعات الدولية، إلى جيل أن التعليم يقوض أحياناً العوامل الأساسية للمواطن الذي يعيش أو يجب أن يعيش في دولة ديمقراطية.

ويقدم (ولش) (Welch)<sup>(١٥٣)</sup> دليلاً على عوائد التعليم من التجربة الأسترالية، حيث يرى أن أولويات الإصلاح الاقتصادي هناك بدأت بالإصلاح التعليمي، حيث إن التعليم الأسترالي قد تم تغيير شكله جوهرياً كجزء رئيسي من عملية إعادة تشكيل المجتمع الأسترالي.

ويرى (زنانيكى) (Znaniecki)<sup>(١٥٤)</sup> أن للتعليم عوائد اجتماعية عديدة تظهر أهميتها أثناء عمليات التغير الاجتماعي، فعوائد التعليم الاجتماعية تتمثل في قدرة الفرد على المشاركة في النظام الديمقراطي، وفي قدرته على المشاركة في عمليات التجديد الثقافي والعلمي الذاتي.

وللتعليم عوائده على البيئة المحيطة بالفرد، وفي هذا المجال يرى (أليج ولفسهر) (Ahlberg, and Filho)<sup>(١٥٥)</sup> أن للتعليم الرسمي وغير الرسمي علاقة وتأثيراً في نوع الحياة والأفكار والخبرات والتجارب التي تشكل نوع البيئة ومشكلاتها المتعددة.

وقد أوضح (شرام) (Schramm)<sup>(١٥٦)</sup> أن المناقشات السياسية والأكاديمية في المؤتمر الاجتماعي الخامس ببرلين ترى أن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني يعد أمراً هاماً جداً لنجاح عملية التحول في اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز اقتصاد هذا الاتحاد الأوروبي.

وتناولت دراسة (عبد اللطيف محمود محمد)<sup>(١٥٨)</sup> مفهوم الاستثمار في الصناعات التعليمية كبديل لتطوير نظم التعليم العربية من منطلق أن التعليم يعتبر أقرب المجالات التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية البشرية حتى سنة ٢٠٢٠م باعتبار بيانات ١٩٩٤ هي سنة الأساس.

ويعرض (ابستين وماكجيم) (*Epstein and McGimm*)<sup>(١٥٩)</sup> رؤية سلبية للعائد الاجتماعي من التعليم، خاصة في الدول النامية والدول الاشتراكية سابقاً، حيث يرى أن القيم الديمقراطية يتم تجاهلها بصورة كبيرة مع طلاب العلم الحاليين، مما يقلل من دور التعليم في رسم الاتجاهات الديمقراطية تمهيداً لتطبيقها في الحياة، فلم تصبح المدرسة في هذه المجتمعات أداة لتخليد الديمقراطية وإحداث عمليات الإصلاح الاجتماعي.

وهكذا توجد ثبائبات في النظرة إلى العائد في مجال التعليم، ويتعلق هذا الأمر بطرق تصنيف هذه العوائد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تبرهن هذه الدراسات على المعنى الواسع، والمفهوم الشامل للعائد في مجال التعليم مهما زادت كلفته. وتوجد تصنيفات عديدة للعائد في مجال التعليم، غير أن تصنيف هذه العوائد إلى عوائد اقتصادية وعوائد اجتماعية هو أكثرها شيوعاً في دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم. هذا ويتميز التربويون عادة في نظرتهم لهذا التصنيف في مجال العوائد الاقتصادية والاجتماعية بالتكامل والشمول فيما بينهما والعلاقات التفاعلية بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي أخذاً وعطاءً، تأثيراً وتأثراً، أو هكذا يجب أن ينظر التربويون لهذا المفهوم.

وتنظر خارطة الطريق الحالية في هذا المحور إلى التعليم على أنه مشروع استثماري ولا بد أن يكون له مردود اقتصادي واجتماعي. فالتعليم يعود على الفرد بمنافع خاصة كالدخل الأعلى والمكانة الاجتماعية، إلى جانب المنافع العامة المتمثلة في إغناء الوعي المجتمعي بين الأفراد المعلمين. ولكي يؤدي التعليم ثماره المرجوة لا بد من ربط أهداف التعليم وكفاءة مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، وأخذ حاجة سوق العمل واحتياجاته من المعارف والمهارات في الاعتبار. وهكذا فإن توجيه التعليم نحو

احتياجات سوق العمل يعتبر من ضرورات العملية التعليمية في الوقت الحاضر، فالعلم ينظر إليه في أحد جوانبه على أنه وسيلة لإعداد القوى البشرية العاملة عالية التأهيل وعالية الكفاءة لحياة الإنتاج والعمل، ومن ثم لما تحتاجه اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هو ترشيد الكلفة في مجال التعليم مع الحفاظ على تجويد البيئة التعليمية من أجل الحصول على أفضل عائد من التعليم في الوطن العربي.

وقد جاءت دراسات بعض الباحثين حول العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم في أسلوب تحليلي تقريرى، حيث أظهر هؤلاء الباحثون في تحليلهم فروقاً جوهرية بين المعلمين وغير المعلمين في جوانب عديدة متعلقة بالإنتاج والإنفاق والسلوك، مما دفعهم إلى "تقرير" وجود عوائد إيجابية من تعليم أفراد المجتمع تزيد عن الكلفة في مجال التعليم.

ومن بين هذه الدراسات التي اعتمدت على أسلوب التقرير في مناقشة العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم دراسة (حافظ فرج أحمد)<sup>(١١٠)</sup> عن تعليم المرأة العمانية والعائد من تعليمها، حيث قدم الباحث تصوراً تقريرياً عن كلفة تعليم المرأة العمانية والعائد الاجتماعي من تعليمها ممثلاً في الاستغلال الجيد لوقت الفراغ، وتقدير الذات، والإحساس بالمكانة الاجتماعية، وتطبيق المبادئ التربوية الحديثة في تربية الأبناء، ومساعدة الأبناء في فهم دروسهم وحل واجباتهم المدرسية، ومتابعة النظام الأبناء في المدرسة والاستجابة الإيجابية لبرامج خدمة البيئة.

وناقش (أتكنسون)<sup>(١١١)</sup> عدة دراسات تقريرية أظهرت أن من ضمن عوائد الكلفة في مجال التعليم الارتقاء الحضارى، وتعمية المهارات والقيم، ورفع المستوى الثقافى لأفراد المجتمع.

وقد نادى (جون) (John)<sup>(١١٢)</sup> بزيادة إسهامات حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الفيدرالية في تمويل التعليم، خاصة التعليم العالى من أجل ضمان العوائد الاقتصادية والاجتماعية منه، فمن وجهة نظره أن تحسين العوائد من التعليم مرتبط بزيادة الكلفة من أجل تحسين مستويات الإنتاجية في المستقبل.

وناقشت دراسة (صلاح خضر السيد)<sup>(١٦٣)</sup> الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمي في مصر والعائد الاقتصادي والاجتماعي من وراء هذه الكلفة.

كما اعتمدت دراسات (محمد متولى غنيمه)<sup>(١٦٤)</sup> عن التصاديات تعليم الكبار أسلوب التقرير في إظهار العلاقة بين الكلفة والعائد في هذا المجال، وفي مجال إسهامات التعليم غير النظامي في بناء القيمة الاقتصادية للتعليم النظامي.

كما قدمت دراسة (هادية محمد رشاد أبو كليله)<sup>(١٦٥)</sup> تحليلاً تقريرياً لكلفة وفعالية وكفاية التعليم الجامعي في مصر، والعوائد الاقتصادية والاجتماعية والفردية مجمعة وملتحمة مع مفهوم الكفاية من التعليم الجامعي.

وأوضحت (آمال العرباوي)<sup>(١٦٦)</sup> في دراسات التقريرية التحليلية عن الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية أن العوائد الاجتماعية للتعليم متباينة بتمايز المراحل التعليمية المختلفة، فهي مرتفعة في مرحلة التعليم الابتدائي، ثم تبدأ في التناقص في المراحل اللاحقة، كما أن العوائد الفردية للاستثمار في التعليم تكون مرتفعة جداً في مرحلة التعليم الجامعي وما بعدها، ويقل العائد الفردي في المراحل السابقة للتعليم الجامعي.

وأشارت دراسة (باون وآخرون) *(Bowen et al.)*<sup>(١٦٧)</sup> إلى أن مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الأمريكي تؤثر في إنتاجية الأفراد وفي مجمل حياتهم، ويمتد هذا التأثير ليشمل تنمية البنية المعرفية والتربية العاطفية والأخلاقية للفرد، كما أن روح نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر على سلوك الفرد في كيفية قضاءه لوقت فراغه، وفي المحافظة على صحته.

وأظهرت دراسة (ناهد عدلى شاذلي)<sup>(١٦٨)</sup> دور التعليم الجامعي في مواجهة تحديات التنمية لجمع القرن الحادي والعشرين، وأن للتعليم الجامعي أدواراً اجتماعية وثقافية وإنسانية بالإضافة إلى تلبية حاجات سوق العمل.



كما أوضحت (آمال الرباوي)<sup>(١٦٩)</sup> في دراستها عن المتطلبات التنموية من تعليم الكبار في مصر في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية أن التعليم بصفة عامة، وتعليم الكبار بصفة خاصة ضرورة أساسية لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية، الأمر الذي يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق معدلات عالية من التنمية.

وهكذا تضمنت الدراسات السابقة تحليلات تقريرية نظرية في العلاقة بين الكلفة والعائد الاجتماعي والاقتصادي من التعليم، وقد اهتمت بشمولية النظرة في أهمية العوائد الفردية الاقتصادية والاجتماعية. وتوحي هذه الدراسات ضمناً بأن الكلفة في مجال التعليم تُعَرَّض بشكل مجزئ من خلال العوائد الاجتماعية والاقتصادية المترتبة من التعليم على الأفراد المتعلمين، وعلى المجتمع ككل، في صورة رفع مستوى الكفاية الإنتاجية في سوق العمل، للفرد وللمجتمع على السواء.

وتفترض هذه التقارير أيضاً أن هذه العوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من التعليم للفرد وللمجتمع تسهم في زيادة الإنتاجية للفرد في سوق العمل، وبالتالي تعتبر مقياساً في تحسن النمو الاقتصادي في مجتمعاتهم.

كما أظهر هؤلاء الباحثون -في تحليلاتهم- عوائد اجتماعية عديدة للتعليم من خلال نشر المعرفة، وتوسيع الأفق، وترقية الشخصية، ومنع الجريمة، وتنمية سلوكيات الأفراد.

وأهملت هذه الدراسات المعالجات الكمية القياسية والعوائد النقدية وزيادة المكاسب من الدخول في تقديرها للعلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم. ومن الملاحظ وجود مبالغات في وصف العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم في هذه الدراسات، رغم ما فيها من اجتهادات ذكية في تفسير هذه العلاقة.

وتفيد هذه الدراسات النظرية في تحسين نوعية التعليم من خلال تحليل الظاهرة التربوية، ومعرفة كلفتها وطبيعتها وحدودها، والنتائج المترتبة منها، كما تفيد هذه الدراسات في التخطيط للوقوف على التقدم الدراسي في مراحل التعليم والموارد المتاحة المطلوبة في ضوء الحاجات الراهنة، ومساعدة المدارس على بلوغ

---

الأهداف التربوية التي حددتها هذه المدارس، وفي ترتيب هذه الأهداف بحسب الكلفة المطلوبة لها وبحسب سلم الأولويات، وفي تركيز قدرات المدرسة- المادية والبشرية- على تحسين البيئة التعليمية وفق أساليب تتلاءم مع هذه القدرات، واستعدادات المعلمين وميولهم وأوساطهم العائلية.

كما يفيد أسلوب هذه الدراسات في الكلفة والعائد من التعليم في تقديم معلومات تساعد القائمين على تخطيط نوعية التعليم في تحديد أى أنماط التعليم تحتاج إلى مزيد من الدعم، وفي توفير معلومات أساسية تمهد لاتخاذ قرارات بشأن إعادة النظر بالأهداف المرسومة، وبالأطر التربوية المطلوبة، وتخصيصها وتعديلها عند الاقتضاء.

وهناك دراسات وبحوث اعتمدت مدخل المقارنة والترابط بين الكلفة والقوائد من التعليم، حيث اعتمدت هذه الدراسات على فكرة المقارنة والطريقة الارتباطية بين متغيرات "الكلفة" ومتغيرات القوائد من التعليم للبرهان على وجود علاقة بين "الكلفة" و"العائد" من التعليم. فمثلاً عند مقارنة جداول مرتبات الأفراد في حرفة معينة بمستويات تعليمهم، يمكن أن تستخدم في هذه المقارنات النسب الترميزية والمتوسطات الحسابية ومعاملات الارتباط وغيرها من الأساليب الإحصائية المناسبة لعقد هذه المقارنات الوصفية من أجل تقديم أدلة وصفية في مدى الترابط بين الكلفة والفائدة من التعليم لدى هؤلاء الأفراد في سوق العمل والعمالة.

كما يمكن استخدام طريقة الارتباط بين زيادة النفقات التعليمية ونمو الدخل القومي للبرهان على أن مظاهر النشاط التعليمي مثل كم التعليم ونسب استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة مع مؤشرات مستوى النشاط الاقتصادي لها صلة علة بمعلول (سبب ونتيجة)، وفي هذه الطريقة يتم حساب العائد الاقتصادي للتعليم على أساس إيجاد معامل ارتباط الرب بين قيمة ما يصرف على التعليم وبين زيادة ناتج الدخل القومي في فترات زمنية متعددة.

وهناك طريقة أخرى في هذا المدخل المقارن، تعتمد على قسمة أفراد العينة إلى مجموعتين: إحداها أعلى في مستواها التعليمي من الأخرى، ويتم التأكد من تكافؤهما

يقدر الإمكان فيما يتعلق بالنسب والجنس، والذكاء العام والخبرة، والتغير التجريبي هنا هو مستوى التعليم، وتتم المقارنة بين المجموعتين فيما يتعلق بمسرى الدخول النقدية، فإذا وُجد تحسن في هذا المستوى لأفراد المجموعة الأولى عن أفراد المجموعة الثانية فَيُعزى ذلك إلى المسرى التعليمي لأفراد المجموعة الأولى.

كما يمكن أن تتم المقارنة على فترات زمنية معينة، والدراسات هنا تختبر مدى تأثير اختلافات المستويات التعليمية على مستويات دخول الأفراد، مقدرة بمجملة دخولهم النقدية من أعمالهم، وذلك أثناء ممارستهم لحياقتهم العادية. ونحاول هذه الدراسات اكتشاف درجة التغير في مستويات الدخول النقدية لهؤلاء الأفراد وعلاقتها بمسرى التعليم وكلفته بينهم.

وهناك طريقة أخرى للمقارنة بين الكلفة والفوائد في مجال التعليم، وتتلخص هذه الطريقة في تقسيم الأفراد الملتحقين بوظائف حديثة لدى الشركات الإنتاجية إلى مجموعات حسب مستوياتهم التعليمية، وتتم مقارنة دخول هؤلاء الأفراد بمستوياتهم التعليمية، وبعد عام أو عامين من التحاق هؤلاء الأفراد بالعمل، تتم مقارنة دخول هؤلاء الأفراد الحالية بدخولهم وقت التحين، وتتم استخلاصات مدى إسهامات المؤهلات التعليمية وكلفة اكتسابها في تحسن مستوى دخول هؤلاء الأفراد.

ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال دراسة (ليدن) (Lydon)<sup>(١٧٠)</sup> وفيها أوجد معامل الارتباط بين دخول خريجي التعليم العالي والكليات وبين نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٨٨ بالولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت هذه الدراسة زيادة أرباح خريجي الكليات والتعليم العالي من ناتج الدخل القومي كلما زادت سنوات التعليم وسنوات الخبرة المهنية.

كما أجرى (بيكر وديزل) (Becker and Darell)<sup>(١٧١)</sup> دراسة ارتباطية شاملة بين مستوى تعليم الفرد وبين مستوى الدخل ومعدل الزيادة فيه في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأجريت هذه الدراسة على الخريجين من الذكور في عمر (٢٥-٣٤ سنة) وقد أوضحت هذه الدراسة زيادة معدل الدخل لخريجي التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية عنها في اليابان.

---

وقدم (رونالد إيرنبرج) (Ronald G. Ehrenberg)، (وروبرت سميث) (Robert S. Smith)<sup>(١٧٢)</sup> أمثلة عديدة لهذه الطرائق المقارنة بين الكلفة والفائدة في مجال التعليم، حيث أوضحت هذه الدراسات مدى نفعية التعليم في تحديد مستوى الأجور بين العمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت هذه الدراسات الربح الناشئ عن الاستثمار في التعليم.

كما عززت دراسة طويلة<sup>(١٧٣)</sup> وجود عوائد غير مباشرة ترتبط بدرجة الشهادة الدراسية في علاقة خطية بيانية أظهرت الاختلافات الأساسية في سوق العمالة بين من حصلوا على درجات جامعية ومن حصلوا على درجات ما قبل البكالوريوس.

ومن بين الدراسات التي اعتمدت مدخل المقارنة بين الكلفة والفوائد في مجال التعليم دراسات (محمد متولى غنيمه)<sup>(١٧٤)</sup> التي حملت عناوينها: القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، والقيمة الاقتصادية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي، والقيمة الاقتصادية للحلقة الثانية من التعليم الأساسي (بين فلسفة التخطيط وسياسة التطوير)، والسياسات التعليمية المحلية والتحديات العربية والعالمية وأثرها على مستقبل القيمة الاقتصادية للتعليم الثانوي العام والجامعي. فقد قارنت هذه الدراسات بين نسب ميزانية التعليم لياساً إلى ميزانية الإنتاج القومي، وحجم الإنفاق "الكلفة" على المستويات التعليمية المختلفة - وبين نسب الخريجين من الأنظمة والمراحل التعليمية المختلفة.

واهتمت دراسة (سالفيدرا) (Saavedra)<sup>(١٧٥)</sup> بتحديد مدى إسهام التعليم في تفسير اختلافات الدخول بين الأفراد في بيرو خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١م، وقد دعمت هذه الدراسة الرأي القائل هناك بوجود تعليم زائد عن الحد في بيرو ليس له ربحية.

كما حددت دراسة (مينون) (Menon)<sup>(١٧٦)</sup> كلفة التعليم العالي وعوائده الاقتصادية، كما توقعها طلاب التعليم النظامي في قبرص. وقد توقع طلاب الكليات الجامعية هناك أن دخولهم النقدية بعد تخرجهم من مؤسسات التعليم العالي ونتيجة لالتحاقهم بسوق العمل ستزداد باضطراد مدى الحياة.

هذا ولم تفرق هذه الدراسات المقارنة والارتباطية في العلاقة بين الكلفة والفوائد في مجال التعليم بين أنماط التعليم الرسمي وغير الرسمي، ولم تهتم كثيراً بتمايز أنواعه، وركزت على الأرباح الناشئة من التعليم في نسب توزيع ناتج الدخل القومي بين الأفراد، وأهملت بقية العوائد منه، ولم تهتم هذه الدراسات بعزل "متغير التعليم" عن بقية العوامل المؤثرة في نمو الدخل القومي التي لها صلة علة بمعلول.

أيضاً لم تعقب هذه الدراسات علاقات التفاعل بين التعليم وبين كسل من مدخلات العمل، ورأس المال، ومستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي، واعتمدت مثل هذه الدراسات على المقارنات الوصفية بين الكلفة والأرباح، وهذه نتائجها غير دقيقة في تقدير العلاقة بين الدخل النقدي للأفراد وكلفة التعليم. ويلاحظ أيضاً في بعض هذه الدراسات شمولية مفهوم العائد الاقتصادي من التعليم، مع إغفال التحديد لجوانب الكلفة والعائد في مجال التعليم.

ويمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسات في تحسين نوعية التعليم عن طريق المعلومات والبيانات التي تقدمها هذه الدراسات إلى السلطات التربوية المختصة والخاصة بتوزيع الموارد المخصصة لأنماط التعليم توزيعاً رشيداً، بحيث تتاح لهذه الأنماط التعليمية إمكانية ضمان الشروط المثلّي للتعليم وكلفة توفيرها من عاملين ومنشآت وتجهيزات ومعدات ومعلومات وأفكار تسهم في التحسين التربوي، إلى جانب كيفية استثمار الموارد المالية المتاحة للتعليم بما يؤدي إلى تحسين عملية التعليم.

وتسهم نتائج هذه الدراسات الارتباطية أيضاً في تقييم مردود النظام التعليمي من خلال تقدير معدلات القيد والنجاح والكلفة إلى جانب تقدير معدلات المواظبة والنظام والانضباط المدرسي وتقييم الفعالية التربوية للمدرسة - أي إنتاجها مقاسة بكمية المعارف التي اكتسبها التلاميذ والكلفة التعليمية لهذه الإنتاجية.

وإلى جانب ذلك ربما تفيد هذه الدراسات المخطط التعليمي في نواح أخرى، لعل منها إمداد المخطط التعليمي بإطار لفحص تكلفة التعليم، ومقارنتها بالزيادة في دخول القوى العاملة المتعلمة. ولقد أنجز هذا الإطار في بعض المخططات التعليمية التي وضعت على أساس مدخل تخطيط التعليم وفقاً للاحتياجات من القوى العاملة، وكذا

مدخل الطلب الاجتماعي. وقد تقترح نتائج مثل هذه الدراسات طرقاً لزيادة إنتاجية التعليم، إما بواسطة زيادة العائد، أو بواسطة تخفيض تكلفته، أو الاثنين معاً<sup>(١٧٧)</sup>.

كما استخدمت دراسات أخرى أسلوب تحليل الكلفة والمنفعة *Cost-Benefit Analysis* في المقارنة بين كلفة التعليم والمنفعة التقديرية المتوقعة في المستقبل، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وفي مراحل التعليم المختلفة وأنواعه المتعددة للوصول إلى معدل العائد من التعليم (*The Rate of Return to Education*).

ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أن التعليم ينتج منفعة مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع، وأن هذا التعليم يتكلف نفقات متعددة يمكن أيضاً قياسها. وقوام هذا الأسلوب المقارنة بين أرباح الأفراد وبين كلفة تعليمهم، فنحصل على معدل مردود التعليم عن طريق استخراج العلاقة بين الدخول وكل النفقات التي يدفعها الفرد أو المجتمع بما في ذلك المكاسب الضائعة والتي تتمثل في المكاسب التي كانت ربما تأتي لو أن هذه النقود قد صرفت في مجال استثماري آخر<sup>(١٧٨)</sup>.

وهكذا اهتمت نوعية مثل هذه الدراسات بمقارنة عوائد التعليم مقاسة بالدخول والأرباح التي اكتسبها الفرد خلال حياته العملية بتكاليفه التعليمية أو نفقات التعليم وصولاً إلى تحليل معدل الكلفة والعائد في مجال التعليم. وجوهر هذا المدخل البحثي أنه يتعامل مع الاستثمار في التعليم كتعامل رجال الأعمال مع الأموال التي تستثمر في أى مشروع استثماري، حيث يعبر عن العلاقة بين القوائد المترتبة خلال فترة زمنية معينة والناتجة عن العملية التعليمية من جهة، والمداخلات التي تم استخدامها في لفترة سابقة بواسطة نظام التعليم من جهة ثانية "بالإنتاجية الخارجية". وبناءً على ذلك يمكن التعبير عن هذه الإنتاجية الخارجية بواسطة معدل الكلفة والعائد لنظام تعليمي ما<sup>(١٧٩)</sup>.

وأهم طرائق هذا المدخل البحثي في تحليل معدل الكلفة والعائد هي طريقة القيمة الصافية، وطريقة معدل الربح الداخلي<sup>(١٨٠)</sup>، أما طريقة القيمة الصافية فهتم بالمكاسب والنفقات المستقبلية بعد إخضاعها لمعدل خصم ملائم، ومعدل الخصم هذا

هو معدل الفائدة التي يجب على الحكومة دفعها إذا اقترضت الأموال في البداية لاستثمارها في رأس المال البشري. وأما طريقة معدل الربح الداخلي فتعتمد على حساب معدل الخصم، ويؤدي معدل الخصم إلى أن تكون قيمة الكلفة مساوية لقيمة الفائدة، ومعدل الخصم هذا يسمى "معدل الربح الداخلي"، فإذا زاد معدل الربح الداخلي على معدل الخصم كان المشروع مربحاً.

ومن الدراسات العربية في هذا المجال دراسة (ثروت عبد الباقي)<sup>(١٨١)</sup> عن تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية العامة، وقد أظهرت هذه الدراسة زيادة كبيرة في تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية العامة ناتجة عن رسوب وتسرب الطلاب خلال سنوات الدراسة المختلفة. وكان الباحث ذاته قد استخدم مدخل تحليل الكلفة- المنفعة في دراسته عام ١٩٨٦ عن حساب العائد الاقتصادي ومعدل إنتاجية الاستثمار في كل من التعليم الثانوي الصناعي والزراعي وأثر مشروع رأس المال الدائم على هذا العائد.

واستخدمت دراسة (محمود السيد عباس)<sup>(١٨٢)</sup> مدخل تحليل الكلفة- المنفعة في حساب العائد الاقتصادي من المعاهد الفنية التجارية المتوسطة في مصر، حيث سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دخول أو أرباح عينة من خريجي المعاهد الفنية التجارية المتوسطة محل البحث في دفعات مختلفة من العاملين في بعض المصالح الحكومية والشركات في مصر، ومقارنتها بكلفة طلاب المعاهد الفنية التجارية المتوسطة المباشرة (لنفاق حكومي)، (لنفاق أسري)، (والكلفة غير المباشرة)، (كلفة الفرص الضائعة).

ومن الدراسات الأجنبية في تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم باستخدام مدخل تحليل الكلفة- المنفعة دراسة (بيفك) (Bevc)<sup>(١٨٣)</sup> عن معدل العائد من عمليات الاستثمار في التعليم في مناطق يوجوسلافيا (سابقاً) خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠م، وقامت هذه الدراسة بتحليل معدل الكلفة- المنفعة لمرحلة التعليم الابتدائية والثانوية والتعليم العالي وفوق العالي خلال الفترة المحددة.

أما دراسة (فيسزين وسكاروبولس) (Fiszbein and Psacharopoulos)<sup>(١٨٤)</sup> فاهتمت بتحليل معدل الكلفة والعائد الاستثماري من

التعليم في جميع مراحلها في دولة فلوريدا فيما بعد الفترة ١٩٨٩ حتى ١٩٩٢ م، وقد صُنفت هذه الدراسة العائد من التعليم إلى عائد خاص، وعائد اجتماعي. وقد أظهرت هذه الدراسة زيادة معدل العائد من التعليم الجامعي عند مقارنته بالتعليم الثانوي العام، في حين انخفض هذا المعدل عند مقارنته بالتعليم الثانوي الفني.

ودرس (جرiffin وأدوارد) (Griffin and Edward)<sup>(١٨٥)</sup> معدل العائد من التعليم في البرازيل في الفترة من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٢ م. وأظهرت هذه الدراسة وجود عوائد مرتفعة للأفراد الذين حصلوا على أكثر من ١٢ عاماً في التعليم، وهو ما يقابل التعليم الجامعي.

أما دراسة (كارنيل) (Carnell)<sup>(١٨٦)</sup> فقد سعت إلى استخدام مدخل تحليل الكلفة- المنفعة لبرنامج التعليم الغذائي في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، والمهدف من ذلك هو حساب العائد المباشر وغير المباشر نتيجة المشاركة في برنامج الغذاء الممتد والتعليم الغذائي، وقد صُنفت العوائد المباشرة وغير المباشرة من هذا النوع من التعليم في تجنب الحسارة الإنتاجية للأسباب الناتجة عن المرض. واستخدمت هذه الدراسة تحليل الحساسية لتقييم آثار حيس سلوك النظام الغذائي ومعدل وقسوع الأمراض بالنسبة للأشخاص منخفضي الدخل. وقد توصلت (كارنيل) إلى نتيجتين أساسيتين هما أن العائد غير المباشر من هذا البرنامج عادل أكثر من مليون دولار، والنتيجة الثانية هي تدعيم تحليل الحساسية للمخرجات الإيجابية والشعور بالعائد الإيجابي من كل دولار تم استثماره في برنامج الغذاء الممتد والتعليم الغذائي بولاية فلوريدا.

وفي دراسة حالة قام بها كل من (وايت وكراوفورد) (White and Crawford)<sup>(١٨٧)</sup> عن تحليل الكلفة- المنفعة للمعلومات الإلكترونية في جامعة هاريسبرج بولاية بنسلفانيا بمهدف تقليل النفقات لقاعدة بيانات إلكترونية، توصلت هذه الدراسة إلى أن أمعاء المكتبات يمكنهم استخدام نتائج دراسات تحليل الكلفة- المنفعة لوضع الميزانية المناسبة من أجل خدمات هذه المكتبات.



أما (براجر وفريمان) (*Bragger and Freeman*)<sup>(١٨٨)</sup> فقد قدما بحثاً في حساب الكلفة- المنفعة من تدريس طلاب علم النفس الذين تحت التخرج بموتساً في علوم الآداب والمفاهيم الإحصائية للمول، وشرحا كيف يستطيع هؤلاء الطلاب وضع معدل الكلفة- المنفعة من تجارب علم النفس المشهورة، وكيف يتعلمون القيام بتحليل نتائجها وتفسيرها.

كما دخلت منهاجية تحليل الكلفة- المنفعة دائرة التعليم عن بعد لمواقع على الإنترنت، حيث ناقش (تامى ورايست) (*Tammy and Wright*)<sup>(١٨٩)</sup> حاجة المعلمين والمدرسين ورجال الأعمال إلى تقييم نفقات التدريب على مواقع الإنترنت، وهل طرق التدريب هذه والكلفة- المنفعة من ورائها مناسبة لمنظمتهم. وقدم الباحثان دراسة حالة للمعهد "بل على الخط" عن تحليل الكلفة- المنفعة لها.

وقد اعتمدت دراسات الكلفة- المنفعة السابق الإشارة إليها على بيانات تفصيلية عن الكلفة والعائد المتوقع من التعليم. ويمثل الحصول على مثل هذه البيانات، خاصة في الدول النامية، مشكلة حيث يفترض معرفة جملة دخول الأفراد طوال حياتهم، وكل النفقات التي دفعها الفرد والمجتمع، بما في ذلك المكاسب الضائعة من أجل حساب معدل العائد من التعليم. وهذا أمر تنقصه الدقة في المجتمعات التي يعاني خريجو التعليم فيها من بطالة واضحة- مما يؤثر على دقة هذه الحسابات.

وركزت هذه الدراسات السابقة على حساب العوائد النقدية (*Monetary Returns*) من التعليم ومدى نفعيته في تحديد مستوى الدخل المتوقع.

كما أن حسابات الدخل المتوقعة في المستقبل على أساس واقع الدخل الحالية أمر تنقصه الدقة أيضاً، فالدخل المستقبلي يتعرض لتغيرات سريعة ومتلاحقة نتيجة حزمة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والقومية والعالمية. ولعل تجربة الهزات العنيفة السريعة والمتلاحقة في تزايد معدلات الدخل النقدية للقوى البشرية العاملة في المجتمع المصري نتيجة لضرورات الإصلاح الاقتصادي فيها، وعلى الجانب الآخر انخفاض معدلات الدخل وتناقص قيمتها للقوى البشرية العاملة في المجتمع العراقي نتيجة الغزو العسكري عليه يجعلنا نقترح- بقدر غير يسير من

الشك- في جدوى هذا المدخل البحثي وقدرته على التنبؤ بمعدل العائد من التعليم، إضافة إلى القصور الواضح لهذا المدخل البحثي في تفسير العلاقة بين الكلفة والعائد الاجتماعي والنفسى في مجال التعليم.

وقد أظهرت دراسة (كلونون وآخرون) (Cloonan et al.)<sup>(١٩)</sup> عن تمويل نماذج التعليم المستمر في فرنسا وإيران وإيطاليا أن نماذج تحليل الكلفة- المنفعة في مجال التعليم هي عملية تحليل ضمنية ولا تؤدي إلى نتائج مضمونة، ونظم قيم العاملين بمؤسسات التعليم هناك تناهض أفكار هذا المدخل البحثي في تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم.

وتفيد هذه الدراسات في الكلفة ومعدل العائد في تحسين نوعية التعليم من خلال إظهار دور التربية في التنمية الاقتصادية ومن خلال استخدام نتائج هذه الدراسات كمدخل لتخطيط التعليم، حيث يتم حساب القيم الصافية لأى برنامج تعليمى- أى قيم الربح والخسارة المالية المتوقعة في المستقبل، وبناءً عليه تخصص الموارد المالية لأنماط التعليم التى تزيد فيها الفوائد المعدلة عن الكلفة المادية لها. كما أن المشاريع أو المراحل التعليمية التى تحظى بالأفضلية في التمويل، هى التى تحقق قيماً صافية موجبة، أى تزداد أيضاً منافعتها الحالية عن تكاليفها الحالية، وكلما زادت القيمة الصافية الموجبة كان أفضل. إضافة إلى أن المشاريع أو المراحل التعليمية التى تحظى بالأفضلية في التمويل هى التى تحقق قيماً لمعدل العائد تزيد عادة عن القيمة المحددة لمعدل العائد، لاسيما إذا كانت القيم هذه تزيد عن قيم معدل العائد من المشاريع الاستثمارية الأخرى. كما يستخدم معدل العائد من التعليم في عمل مقارنات مهمة منها المقارنة بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة بالنسبة لمعدل العائد، ومقارنة معدل العائد من التعليم ككل بنظيره من المشروعات الاستثمارية الأخرى داخل البلد الواحد، ومقارنة معدل العائد الاجتماعي من التعليم في دولة ما بنظيره في دولة أخرى. وهذه المقارنات وغيرها من شأها المساعدة في توزيع ميزانية التعليم على مراحل التعليم وأنواعه، أو توزيع الميزانية العامة للدولة على مجالات الاستثمار المختلفة ومنها التخطيط لنوعية التعليم. وربما تؤثر هذه المقارنات في اختيار الأفراد لرفع معين من

التعليم، الأمر الذي يعكس العلاقة بين هذه الدراسات ونتائجها ومدخل الطالب الاجتماعي من التعليم<sup>(١٩١)</sup>.

وهناك دراسات وبحوث اعتمدت مدخل تحليل الكلفة والفعالية في التعليم، حيث يستهدف مدخل تحليل الكلفة والفعالية *Cost-Effectiveness Analysis* الحصول على أفضل خريج مقارنة بفعالية عمله، وبما أنها فعالية ترتبط بتكلفة التعليم فإنه يمكن أن تعرف "بفعالية الكلفة"، كما أن الفعالية الداخلية لنظام التعليم يمكن التعبير عنها بواسطة "معدل الكلفة والفعالية"، أو معدل الكلفة والكفاءة<sup>(١٩٢)</sup>.

لقد تغيرت النظرة إلى التعليم من كونه قوة إنتاجية ذات عائد إلى اعتباره عنصر ضمن منظومة عناصر تسهم في إعداد كفايات العمل في سوق العمالة. ومن ثم بدأت النظرة تتغير من ربط التعليم بالدخل إلى ربطة بمخرجاته من حيث كفاءاتهم أى مهاراتهم الأساسية والأكاديمية في العمل<sup>(١٩٣)</sup>.

وقد يستخدم هذا المدخل البحثي عندما يتعلر قياس المخرج بوحدات نقدية، كما أن مدخل تحليل الكلفة- الفعالية يقارن بين عدة فعاليات، فهو يهدف إجمالاً إلى إعداد بيان دقيق بالتكلفت أو التضحيات، وكذا الفوائد المتضمنة في كل القرارات البديلة، من أجل السماح عادة باختيار البديل الذي يقدم أكبر فائدة صافية<sup>(١٩٤)</sup>.

هذا والعلاقة بين التعليم وكفايات العمل لا تأخذ نمطاً واحداً، بل أنماطاً مختلفة في ضوء تمايز القطاعات الإنتاجية، ففي بعض قطاعات الإنتاج يؤثر التعليم مباشرة في تحسين الكفاءة الإنتاجية للفرد، وفي قطاعات إنتاجية أخرى تنبع أهمية التعليم في كونه عنصراً هاماً في تحسين الكفاءة المهنية للفرد، والكفاءة المهنية هي التي تحدد بدورها الكفاءة الإنتاجية له.

وهكذا فمن المفترض أن التعليم ينتج ربحية لكل من الأفراد والمجتمع على السواء، فمن ناحية المجتمع فإن التعليم يفترض فيه القدرة على تزويد القطاعات الإنتاجية بأفراد قد تم إكسابهم كفايات العمل المناسبة، ومن ناحية الفرد يفترض أن التعليم قد أسهم في تأهيله لسوق العمل ولفرصه المقترحة أمام جميع الأفراد<sup>(١٩٥)</sup>.

---

ومن الدراسات الميدانية في هذا المجال دراسة (محمد السيد الإخناوى)<sup>(١٩٦)</sup> عن الكفاية المهنية لخريجي المدارس الفنية الصناعية نظام الخمس سنوات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود قصور في الجانب الكيفي لخريجي المدارس الفنية الصناعية والمدارس النوعية الملحقه بالمصانع والشركات.

ومن بين الدراسات التي استخدمت هذا المدخل البحثي أيضاً دراسة (حنان إسماعيل أحمد)<sup>(١٩٧)</sup> في العلاقة بين الكلفة والكفاية الداخلية في المعاهد الفنية الصناعية التابعة للمؤسسات الإنتاجية.

كما أجرى (محمد عبد القادر سرور)<sup>(١٩٨)</sup> دراسة عن الكفاية الخارجية للتعليم الزراعي الجامعي في مصر، والتي اتضح من خلالها أن هناك العديد من الصعوبات والمشكلات التي تقلل من اكتساب الطالب الكفايات المعرفية والمهارية والسمات الشخصية والصفات المهنية اللازمة لعمله المستقبلي في مجال تخصصه.

ومن الدراسات الأجنبية في هذا المجال دراسة (فيليس) (Phelps)<sup>(١٩٩)</sup> عن الكلفة والفعالية في كيفية استخدام الحاسب الآلي في التدريب على الاتصال والتواصل في سلاح المهندسين، وفي مراكز القيادة لأفراد احتياطي الجيش الأمريكي.

أما دراسة (ينامرونج) (Yenbamrung)<sup>(٢٠٠)</sup> فأوضحت تقييماً لفعالية النفقات التعليمية لطلاب الجامعة الإلكترونية، وأن هناك عائداً مضمراً من اتفاق هذه الكلفة. بينما أوضحت دراسة (ميتشل) (Mitchell)<sup>(٢٠١)</sup> أن مدخل تحليل الكلفة والفعالية مفيد في عمليات التخطيط خاصة في الاستخدامات الإبداعية للتقنية العلمية.

وقد اهتمت دراسة (إنجر) (Inger)<sup>(٢٠٢)</sup> بتوضيح تغير النظرة في العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعلم، فأصبحت كفاءة المؤسسات التربوية تقاس بمدى إسهام مخرجاتها في الاندماج مع مهارات العمل التكنولوجية المتغيرة والمتطورة.

كما أوضحت دراسة إنجليزية أن مدخل تحليل الكلفة- الفعالية مطلوب استخدامه وبكثرة حتى في المجال السياسي. فمن المهم أن يفهم صانعو السياسة أبعاد هذا المدخل البحثي بحيث يستطيع هؤلاء الساسة تصور العواقب التي ستنتج عن قراراتهم بصورة واضحة. وقد أوضحت هذه الدراسة أن السياسة التي لا تفهم مدخل الكلفة والفعالية غير مرغوب فيها في المستقبل<sup>(٢٠٢)</sup>.

أما دراسة (كاتاريل) (Catterall)<sup>(٢٠٤)</sup> فقد ناقشت أساليب تقسيم إنتاجية التعليم العالي وكلفته، ومقارنة الكلفة بكفاءة الخريج كمائد إنتاجي خلال الخمس سنوات التالية لتخرجه.

وهكذا فإن مثل هذه الدراسات تراوحت بين وصف كفاءات الخريجين من النظم التعليمية إلى تكميم المخرجات العلمية، أو التواتج المطلوب إعدادها؛ مثل عدد الناجحين ونسبتهم من صف مدرسي إلى آخر، والكفايات الخارجية لهم بدلالة المعارف والمهارات وسمات الشخصية والصفات المهنية اللازمة للعمل في مجال التخصص.

وتنب عن هذه الدراسات مقاييس دقيقة ومقننة تعبر عن فعالية الخريج في ميدان العمل، وفي التوافق والانسجام المهني والاجتماعي، فما زالت الفعالية تقسدر بطريقة جزئية. وتنب عنها النظرة الكلية. أيضاً يعاني هذا المدخل البحثي من مشكلة البيانات المرتبطة بالكلفة والفعالية مما يؤثر في تفسير العلاقات بالدقة العلمية المطلوبة.

وتفيد هذه الدراسات في العلاقة بين الكلفة والفعالية في تحسين نوعية التعليم من حيث مجازاة التربية والتعليم التقدم العلمي والتكنولوجي، وأن تأخذ برامجها المهنية التغيرات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين، وما يصاحبها من تطور المعارف والمهارات في المهن الحالية. فتخطيط نوعية التعليم يجب أن يقوم على تقدير دقيق لمهارات المهن في ضوء المؤشرات السائدة عالمياً في سوق العمل والعمالة حتى يمكن للمجتمع ملاحقة تطور الأعمال والمهن في العالم.

---

. كما أن القرارات التربوية التي تتخذ وفقاً لنتائج دراسات تحليل الكلفة والفعالية  
تسم غالباً بالأهمية القصوى، لارتباطها بإصلاح نظم التربية والتعليم في المجتمع.  
كما استخدمت دراسات عديدة مدخل النماذج والدوال الرياضية في دراسة  
العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم.

واستخدمت هذه النماذج والدوال الرياضية عدة طرائق إحصائية في تحديد  
العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم. ومن بين هذه الطرق الإحصائية المستخدمة  
في هذا المجال طريقة العامل المتبقي (*Residual Factor*) لتحديد نسبة إسهام  
التعليم في نمو الدخل القومي، وطريقة دالة الإنتاج (*Production Function*) في  
قياس العلاقة بين التعليم وجوانب أو منتجات النمو الاقتصادي، وطريقة تحليل الانحدار  
متعدد المتغيرات *Multivariate Regression Analysis* حيث تستخدم هذه  
الطريقة منطقي الدراسة التجريبية في إقامة علاقات سببية، وتستغنى عن أسلوب  
الدراسات القبليّة والبعدية، وكذلك عن أسلوب الدراسات التجريبية والتجربة،  
فاستخلاص السبب المحتمل للظاهرة التي تدرس يتم بالتحكم في البيانات، وليس  
التحكم في الأفراد الذين تجري عليهم الدراسة.

وقد استندت دراسات عديدة في قياس الكلفة والعائد في مجال التعليم إلى  
طريقة "العامل المتبقي" الذي يستند بدوره إلى مفهوم دالة الإنتاج *Production*  
*Function* لتحديد مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي لمجتمع ما.

فقد حاول الباحثون قياس نسب الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لبلد من  
البلدان خلال حقبة من الزمن التي يمكن إرجاعها إلى المدخلات التقليدية أو بعضها،  
مثل: العمل وتنظيماته ورأس المال والثروات الطبيعية، واعتبار "العامل المتبقي" نتيجة  
للتحسينات التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم، وبسبب  
الاختراعات الجديدة والتكنولوجيا والتقدم المعرفي الذي له صلة وثيقة بالتعليم.

وهكذا تقوم هذه الطريقة على تقدير دور العوامل القابلة للقياس، مثل قيمة رأس المال وقوة العمل والثروات الطبيعية، في الزيادة الإجمالية للدخل القومي. لبلد ما في فترة زمنية محددة، على أن يُعزى العامل المبقى في الزيادة الإجمالية للدخل القومي إلى بعض العوامل، وفي مقدمتها التعليم.

ومن أشهر من استخدم هذه الطريقة عالم الاقتصاد الأمريكي الشهير (دينسون) (Denison) <sup>(٢٠٥)</sup> في تفسيراته حول مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ألمانيا وبلجيكا وكندا منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٧٠.

كما يطبق الباحثون دالة الإنتاج *Production Function* في قياس العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، حيث يفترض وجود علاقة بين الإنتاج الكلي من ناحية، وبين كل من رأس المال المادي، ورأس المال البشري من ناحية ثانية، وهي دالة خطية متجانسة <sup>(٢٠٦)</sup>، ويطلق عليها في مجال اقتصاديات التعليم اسم دالة الإنتاج التربوي (*Educational Production Function*) <sup>(٢٠٧)</sup>.

كما لجأت بعض الدراسات التربوية إلى بناء نماذج رياضية (*Mathematical Models*) بهدف التوصل إلى علاقات علّية - أي سببية (*Causal Relationships*) بين الكلفة والعائد في مجال التعليم، وبحيث يمكن التنبؤ بمقتبل هذه العلاقة ومحاولة ضبطها قدر الإمكان <sup>(٢٠٨)</sup>.

وفي هذا المجال أجرى (سكاروبولس وودهول) (*Psacharopoulos and Woodhall*) <sup>(٢٠٩)</sup> دراسات حول مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في كل من استراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفرنسا وألمانيا (الغربية سابقاً) وإيطاليا، واتضح منها ارتفاع معدل إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في هذه المجتمعات.

وفي دراسة مقارنة لبعض الدول في أفريقيا وآسيا وشمال أمريكا (غانا وكينيا ونيجيريا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وكندا) أوضح (سكاروبولس)

(Psacharopoulos)<sup>(٢١٠)</sup> اختلاف معدل إسهام التعليم في النمو الاقتصادي من قارة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى داخل القارة الواحدة.

وقد وضعت دراسة (جروب) (Grubb)<sup>(٢١١)</sup> معادلة تقديرية وصفت من خلالها جملة الدخول النقدية لعينة من العمال في سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت خمسة وأربعين ألفاً خلال الأعوام من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ كدالة في مصفوفة من المتغيرات البحثية هي مستوى التعليم ومدى المشاركة في برامج التدريبات المهنية، والخبرات الذاتية والمهنية والنوع البشري (الجنس).

كما استنتجت دراسة (باترينوس) (Patrinos)<sup>(٢١٢)</sup> أهم العوامل المؤثرة في الدالة الإنتاجية للمهندسين من الرجال والنساء في اليونان، وهي التعليم والخبرة المهنية، علاوة على أن الكفاية الإنتاجية بين هؤلاء الأفراد تزداد عبر الزمن.

و في دراسة قام بها المركز القومي لإحصائيات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية (National Center for Education Statistics)<sup>(٢١٣)</sup> تم إلقاء الضوء على وضع العمالة الماهرة في العمر الزمني من سن ٢٥ سنة إلى سن ٦٤ سنة في سوق العمل الأمريكي كدالة في النوع البشري، ومستوى المهارة، والمستوى التعليمي، والمستوى التدريبي الأعلى.

كما أوضحت دراسة (سكاروبولس وآخرون) (Psacharopoulos, et.al)<sup>(٢١٤)</sup> أن عائدات التعليم الاقتصادية تتمايز - في ضوء نتائج الدالة الإنتاجية - تبعاً لاختلاف المرحلة التعليمية، ودرجات النمو الاقتصادي في المجتمع المكسيكي.

واستخدم (ديكن) (Decker)<sup>(٢١٥)</sup> دالة الإنتاج في المقارنة بين إنتاجية القوى البشرية العاملة في بعض الدول الصناعية الكبرى، واستخدم في هذه الدالة - علاوة على متوسط إنتاجية القوى البشرية العاملة - متوسطات الإنجاز التعليمي، ومهارات العمل، وسمات الشخصية، إلى جانب الاشتراك في برامج التدريبات المهنية للقوى البشرية العاملة في هذه المجتمعات.



كما أجرى (ستانوفنيك) (*Stanovnik*)<sup>(٢١٦)</sup> دراسة لتقييم عائدات التعليم الاقتصادية في سلوفينيا، واعتمدت هذه الدراسة على مفهوم الدالة الإنتاجية السقي وضعها منسر (*Mincer*) في الولايات المتحدة الأمريكية في تفسير اختلافات الدخول النقدية من الوظائف المهنية للعمال في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٣م هناك.

وهناك طريقة التحليل متعدد الانحدار حيث تعتبر هذه الطريقة امتداداً لطريقة الدالة الإنتاجية، حيث تعتمد طريقة التحليل متعدد الانحدار على فكرة العلاقات الدالية وذلك في دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم. وتستخدم هذه الطريقة ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار *Scatter Diagram*.

وقد أستخدمت طريقة التحليل متعدد الانحدار في تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم من قبل كثير من الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، نشير هنا إلى بعض هذه الدراسات مثل دراسة التعليم والدخل التي أجراها (سكاروبولس) (*Psacharopoulos*)<sup>(٢١٧)</sup> في دول غرب أوروبا، ودراسات عائدات التعليم التي أجرتها (هنشليفا) (*Hinchliffe*) في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة (محمد الأصمعي محروس) (*Mahrouse*)<sup>(٢١٨)</sup> بجامعة هامبورج بألمانيا (العربية سابقاً) وخاصة بتأثيرات التعليم على المستوى المهني، والدخل العائد والمتنظر، والانسجام الوظيفي بين عمال الصناعة في جنوب مصر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العائد الاقتصادي للتعليم أكبر من العائد الاقتصادي للخبرة المهنية في الوظائف المهنية العليا (القيون ورؤساء الأقسام)، بينما تفوق عامل الخبرة المهنية في عائداته الاقتصادي عن التعليم لدى عمال الصناعة سواء أكانوا مهرة أو شبه مهرة.

وألفت دراسة (لوري) (*Loury*)<sup>(٢١٩)</sup> الأضواء على استخدام طريقة التحليل متعدد الانحدار في تفسير جملة اختلافات الدخول النقدية خلال الأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٦ للعاملين والعاملات ذوى المستويات التعليمية العالية في بعض الولايات الأمريكية.

---

كما أجرى (محمد الأصمعي محروس)<sup>(٢٢٠)</sup> دراسة عن دور تعليم الكبار في طموحات الحراك المهني في سلطنة عمان، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على طموحات الحراك المهني هؤلاء الدارسين ببرامج تعليم الكبار هي الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للفرد، والنوع (الجنس) والخبرة الذاتية المحددة بالعمر الزمني للدارس، والتدريبات المهنية، والخبرات المهنية ومرحلة الدراسة ببرامج تعليم الكبار.

وأجرى (محمد الأصمعي محروس)<sup>(٢٢١)</sup> دراسة حول مدى إسهامات التعليم في تحديد كفايات العمل بالمنطقة الصناعية بحى الكوثر بسوهاج، وقد وجدت هذه الدراسة أن الكفايات المهنية للعاملين هناك دالة في المستويات التعليمية والخبرات الذاتية والمهنية بينهم.

وتواجه مثل هذه الأنواع من الدراسات مشكلات متعددة منها مشكلة جودة البيانات، فالعلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم يتم تحييدها عن طريق التحكم في البيانات بدلاً من التحكم في الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة.

والمشكلة الثانية في هذا المدخل البحثي تتعلق بالتفاعلات بين مفاهيم الكلفة والتي تنبئ بالعائد في مجال التعليم، الأمر الذي يؤثر على طبيعة نتائج هذه الدراسات.

فإذا كانت الكلفة التعليمية مرتبطة ارتباطاً قوياً بمتغير مستقل ثانٍ مثل نسوع المدرسة أو المستوى التعليمي لها فإن ترتيب إدخال هذه المتغيرات سوف يؤثر في نتائج الدالة الرياضية المفترض أنها قادرة على التنبؤ بعوائد هذه المتغيرات المستقلة. فالمتغير الذى سيدخل في التحليل متعدد الاتجاهات أولاً تتضخم عوائده، على حساب تقلييل عائد أو عوائد المتغير أو المتغيرات المستقلة الأخرى التى أدخلت ثانياً في تحليل نتائج هذه الدوال الرياضية.

ويمكن أن تفيد هذه النماذج والدوال الرياضية في التنبؤ بالكلفة والعائد المتوقع من التعليم، وهذا يفيد بدوره في التخطيط لتحسين نوعية التعليم وفقاً لهذا المعدل من العائد المتوقع منه. كما تؤدي هذه النماذج والدوال الرياضية أدواراً هامة في التنبؤ

بكلفة الطلاب، في ضوء تمايز المراحل التعليمية، الأمر الذي يسهم في تجويد إعداد الخطط التعليمية، والتي تؤدي بدورها إلى توفير مستوى تعليمي جيد هؤلاء الطلاب. أيضاً تلعب هذه النماذج والدوال الرياضية أدواراً بارزة في التخطيط لتوفير الكلفة المطلوبة لنوع ما من أنواع التعليم في ضوء الاحتياجات الفعلية من القوى البشرية المتعلمة والقادرة على ممارسة الأعمال المهنية المطلوبة في سوق العمل.

وقد أشار (محمود عباس عابدين)<sup>(٢٢٢)</sup> إلى بعض الأمور الهامة، التي ما زالت تحتاج لمزيد من التركيز العلمي، بهدف المساهمة في تطوير بحوث هذا الميدان، ولعل من أبرزها تضافر الجهود من أجل تحديد المدخلات التربوية وتصنيفها وقياسها بكل أنواعها، وكذلك المخرجات التربوية القريبة منها والبعيدة. ولعل تركيزاً إضافياً يجب أن يُعطى لعوامل مثل تلك التي تتعلق بكفاءة المعلم وإنتاجه وما يتصل بهما من مؤثرات، وكذلك العوامل الأسرية والاجتماعية التي تتصل بالمدرسة والنظام التعليمي بشكل أو بآخر، فضلاً عن أثر كل ذلك في المخرجات التربوية. وما زال الميدان يحتاج لمزيد من التركيز في جوانب تتعلق بتحديد المخرجات غير المعرفية للتربية وقياسها.

وقد ظهرت أطروحات فكرية تنادي بضرورة الحفاظ على جودة التعليم لارتباطه بالعائد منه خلال صيرورة العمل بين الأفراد وفي سوق العمل<sup>(٢٢٣)</sup>، وقد استعرض (جراهام جيس وآلان جينكين)<sup>(٢٢٤)</sup> إشكالية المحافظة على الجودة برغم نقص الموارد مما يعطي إنطباعاً بأن الجودة في التعليم ترتبط بمؤشر الكلفة، ومن ثم يجب الاهتمام بالمحافظة على جودة التعليم رغم قلة الموارد من خلال التفكير استراتيجياً.

وقد رأى كل من (لويز وسميث) (Lewis and Smith)<sup>(٢٢٥)</sup> أن الجودة في التعليم تشمل على عناصر رئيسة هي التقنيات والمطالب والقيم والاتجاهات السق ترتبط بتدعيم مفهوم الجودة وآليات تنمية هذه القيم والاتجاهات.

وقد أورد (محمود عباس عابدين)<sup>(٢٢٦)</sup> تعريفاً لمدخل الجودة في التربية بأنه

---

مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها: مدخلات، وعمليات، ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة، وكذا التفاعلات المتواصلة، التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمتجمع معين، وعلى قدر سلامة الجوهر تفاوت مستويات الجودة.

ومن وجهة نظر اقتصادية فإن مدخل الجودة الكلية وما يرتبط به من مفهوم جودة المطابقة تتطلب كلفة تنفق من أجل منع حالات انخفاض مستوى الجودة، إلى جانب كلفة مستترة من أجل تحسين فرص الربحية وتحسين النوعية<sup>(٢٢٧)</sup>.

وأضاف (براون) (Brown)<sup>(٢٢٨)</sup> بإمكانية الاستفادة من مفاهيم الجودة في قطاع الأعمال التجارية والصناعية ومقاييسها المختلفة: مثل مقياس الجودة العالمية أيزو ٩٠٠٠ (ISO 9000) في تحسين العوائد الإنتاجية من الصليم الفني في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرتبط مدخل الجودة- في بعض الأطروحات الفكرية- بالعلقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم، حيث ينظر إلى الكلفة في مجال التعليم كمنبئ جيد في جودة التعليم. وقد ذهب (بوك وتاممز) (Bock and Timmes)<sup>(٢٢٩)</sup> إلى ربط الكلفة بمستوى الجودة في معاهد التعليم عن بعد في هونج كونج. وهناك اعتقاد- كما يرويه (محمود عباس عابدين)<sup>(٢٣٠)</sup> - بأن تزايد معدل الكلفة لكل طالب يكفل جودة المدخلات، التي تكفل بدورها جودة التعليم ككل، ومن هنا يقيسون الجودة بدلالة كلفة المدخلات.

وقد طورت جامعة كاليفورنيا (California State University)<sup>(٢٣١)</sup> مجموعة نماذج في الكلفة والعائد في مجال التعليم يقوم باستخدامها صانعو القرارات التعليمية، ومن بين هذه النماذج نموذج الجودة في مجال التعليم والكلفة المباشرة وغير المباشرة لتحقيق هذه الجودة وكلفة تطبيق التقنيات بما يؤدي إلى جودة مخرجات التعليم، والتي تؤدي بدورها إلى عائد مجزى من التعليم.

وهكذا يمكن تصور العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم في علاقة أخرى  
تأخذ الشكل التالي:

**الكلفة والجودة والعائد ..... في تحسين نوعية التعليم**

فالجودة وسيلة لإثراء العائد، وتشكل في منظورها الشمولى حلقة وسيطة بين  
الكلفة والعائد: فمن ناحية رفع معدلات الجودة في مجال التعليم فهذا ما يؤدي عادة  
إلى كلفة زائدة، ومحاولات رفع الجودة عادة ما تؤدي إلى رفع العائد في مجال التعليم.  
ومن ناحية أخرى فإن تحسين الجودة يجب النظر إليه من منظور شمولي، فكلية الطالب  
تؤخذ في الحسبان جنباً إلى جنب مع المؤشرات الأخرى للجودة مثل برامج تدريب  
المعلمين والتقنيات وكثافة الفصول وغيرها، فهذه كلها يعبر عنها بكلفة.

وتشير نتائج الدراسات المتاحة في هذا المجال إلى أن جودة المؤسسات التعليمية  
تؤثر إيجابياً في الدخول الحياتية، بعد فترة زمنية معينة، أكثر من تأثيرها في الدخول التي  
تأتي مباشرة بعد دخول خريج المؤسسة التعليمية الحياة العملية وسوق العمل في  
المجتمع. كما أن الجودة في مجال التعليم والتدريب يمكن اعتبارها عملية مريحة لأي  
نظام تعليمي أو لأي مؤسسة تدريبية (Brown and Hickey)<sup>(٢٢٢)</sup> فوائدها للجودة  
من التعليم تظهر في زيادة المكاسب الحياتية، إذ إن جودة المؤسسات التعليمية لها  
تأثيراتها في المكاسب الحياتية لخريجها (Solomon)<sup>(٢٢٣)</sup>.

وقد أشار (ولشيز) (Welches)<sup>(٢٢٤)</sup> إلى أن جودة التعليم تعتبر عامل حاسم في  
جودة القوى البشرية العاملة، وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية، أما (ويلموت)  
(Wilmott)<sup>(٢٢٥)</sup> فنقاش فوائدها لكثرة لفعالية التعليم الجيد بمساعدة الحاسوب والمواد  
المطبوعة والتقنيات الفنية الحديثة وتقنيات الاتصال عن بعد في مجال التعليم.

وفي جامعة وست جورجيا (State University of West Georgia)  
أجرى (هيل) (Hill)<sup>(٢٢٦)</sup> دراسة عن فعالية الكلفة وتحليل الجودة في برنامج دورات

تدريبية لمعلمي هذه الولاية من خلال برنامج التعليم عن بعد. وقد أرجع الباحث النجاح الواضح لتعليم المعلمين من خلال برنامج التعليم عن بعد إلى فعالية الكلفة، فهناك - كما يقول (هيل) (Hill) - تكاليف كبيرة تصاحب هذا البرنامج، وعلى الرغم من أن التسجيل المتزايد في هذا البرنامج غالباً ما يعوض هذه الكلفة العالية، إلا أن المشكلة تبقى مشكلة الجودة، والفرض من هذا البحث هو تحليل الكلفة والعائد الحقيقي للتعليم عن بعد من خلال وسيط الجودة في التعليم.

وفي دراسته عن مدى تأثير الإنجاز التعليمي للأفراد في قرار الشركات الصناعية بشأن التوسع في مواقعها في ولاية ما في الولايات المتحدة الأمريكية أوضح (هوك) (Hoke)<sup>(٢٣٧)</sup> أن جودة التعليم الذي تم الحصول عليه من قبل أفراد الولاية يؤخذ كمحدد هام ويؤثر بدرجة كبيرة في إقرار مواقع لمصانع جديدة أو للتوسع في مصانع قائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولأن جذب فروع المصانع والشركات الجديدة يعد أمراً حساساً للنمو الاقتصادي لأي ولاية، فإن الولايات التي ترغب في جذب هذا النوع من الشركات والمصانع تجد أنه سيعود عليها بالنفع إذا قامت بتشجيع التعليم العالي والمساهمة في رفع كلفة إعداد الطالب به، وتوفير القنيات التربوية، فهذا سيعود - كما تقرر هذه الدراسة - بالعائد المرجو والمتمثل في تحسين أحوال مواطني واقتصاديات هذه الولاية.

وفي اليابان أوضح (هيروشي) (Hiroshi)<sup>(٢٣٨)</sup> أن هناك بعض الأشخاص يستثمرون أموالهم في نوع الكلية الراغبين في الالتحاق بها لأنهم يسرون أن هذه الاستثمارات ستعود عليهم بالعائد الكبير، وقد درس هذا الباحث كلفة التعليم في كلية تربية تتميز بالجودة، ومعايير الجودة كانت عنده هي الدرجات المطلوبة في اختبارات الالتحاق بهذه الكلية. وقد وجدت هذه الدراسة أن نوع الكلية قد حسن المعدل الداخلي للعائد بدرجة كبيرة بين عينة خريجي هذه الكلية مسن الذكور في اليابان، علاوة على ذلك فإن سنة التحضير لخوض اختبارات هذه الكلية ليس لها تأثير

على العائد، ولكنها تؤثر على نوع الكلية التي يتم الالتحاق بها، ونوع الكلية التي يتم الالتحاق بها تؤثر بدرجة كبيرة في معدل العائد على هؤلاء الخريجين.

ويؤخذ على مجموعة هذه الدراسات النظرة إلى "جودة" المؤسسات التعليمية بدلالة الكلفة في مجال التعليم، فجودة التعليم تعتمد على عدة مؤشرات تعليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية، كما تعتمد على عدة خصائص وتفاعلات داخل النظام التعليمي وخارجه. وبناءً عليه يجب اقتران "جودة" أى مؤسسة تعليمية بمؤشرات خاصة بالمعلم، وبالمعلم وبينته وظروفه المحيطة به، وبالإمكانات والتظلمات المدرسية والمجتمعية وغيرها كثير.

وتسهم هذه الدراسات ومدخلاتها البحثية في تحسين نوعية التعليم من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية من معلمين أكفاء، ومبان، وإمكانات مادية أخرى وغيره من العوامل المؤثرة في رفع مستويات الجودة في التعليم. فهناك العديد من السمات والخصائص المرتبطة بالتعليم ذات النوعية الجيدة، وهذه السمات والخصائص تفيد في المساعدة في التخطيط لتحسين نوعية التعليم المتصف بالجودة العالية، فالعبرة في هذا الأمر في كيفية توظيف مثل هذه السمات والخصائص التعليمية من أجل الحصول على مردود تعليمي جيد. وتفيد نتائج هذه البحوث في الكلفة والجودة والعائد التعليمي في التخطيط لتنمية الاستعدادات المعرفية والانفعالية، وفي عوامل التقدم في التحصيل الدراسي، وفي التنمية المهنية لدى الطلاب.

وهكذا ومن تحليل أمثلة لبحوث الكلفة والعائد في مجال التعليم نستنتج وجود تمايز في هذا المجال. فقد كان من الأمور الشائعة في مناقشة هذه العلاقة تحديد مفاهيم الكلفة المباشرة وغير المباشرة في مجال التعليم، إلى جانب تحديد قيمة الدخول المكتسبة من الأعمال والوظائف في سوق العمل، والتي أسهم التعليم في إعداد القوى البشرية المناسبة لها، إضافة إلى دور التعليم في إكساب المعلمين درجات من الرضا المهني عن أعمالهم التي يعدون من أجلها، ثم أصبحت عوائد التعليم تقاس بمدى إسهاماتها في

تحديد كفايات العمل، إلى جانب قدرة المؤسسات التعليمية على إكساب طلابها مهارات التفكير العليا، وكافة المعارف المتصلة بعالم العمل، إلى جانب إكساب متعلميها القدرة على التعلم الذاتي كأحد أساليب التربية المستمرة في الوطن العربي.

ودراسة الكلفة في مجال التعليم يجب أن تتضمن حوارات المعلمين وإسهامات الجمعيات الأهلية ومجالس الأباء والمعلمين ومجهوداتهم وتبرعاتهم، إلى جانب كلفة تكنولوجيا التعليم والوسائط التربوية الجديدة الأخرى، وكلفة البرامج التعليمية في الراديو والتلفزيون إلى جانب كلفة برامج التعليم عن بعد، وكلفة برامج تحسين التعليم، كما تعددت الرؤى من قضية الإنفاق على التعليم مما يؤكد ضرورة استحضارها جميعاً عند صياغة السياسات التعليمية واتخاذ القرارات التمويلية في المجتمعات العربية.

وفي مجال دراسة العائد من التعليم، يجب إدخال عوامل إضافية مرتبطة بخصائص العمل ذاته وظروفه ضمن المكاسب من التعليم، مثل نظم التأمينات والمعاشات ودرجة استمراريتها وتوفير الشروط الصحية وفرص العلاج في هذا العمل، ومستوى جودة هذا العلاج، وفرص الحرية أثناء ساعات العمل وأوجه الترفيه المتاحة وأساليبها والبعد عن القوضى واكتساب العادات الصحية السليمة، إلى جانب التوافق النفسي والانضباط الذاتي والاستهلاك الرشيد، واستخدام الوسائل القانونية في إشباع الرغبات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم يمكن الاستدلال مستقبلاً وبدقة بمدى المكاسب الحقيقية وأبعادها ومظاهرها من الكلفة في مجال التعليم، وهذه مدخلات رئيسة في التخطيط لتحسين نوعية التعليم المطلوبة في القرن الحادي والعشرين في الوطن العربي.

ورغم تنوع الدراسات في العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم في ضوء نماذج مدخلاتها البحثية، فإن ثمة صعوبات تترافق في نتائج هذه الدراسات، وفي أدوارها في



تحسين نوعية التعليم. ومن أمثلة هذه الصعوبات عند دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم وفي استخدامها في تحسين نوعية التعليم ما يلي:

- اختلاف وجهات النظر في الأساليب التحليلية التقريرية الخاصة بتقدير العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم، إضافة إلى أن إمكانيات هذا المدخل البحثي - في أساليبه المختلفة - يقف عند حد تنظير الظاهرة في العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم والشواهد على وجود هذه العلاقة عن طريق الكشف عن بعض الحاصلات المرتبطة بواقع الظاهرة المدروسة.

ورغم هذا فإن دراسات هذا المحور في العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم تفيد في اتخاذ قرارات في السياسة العامة تتناول مسألة الروابط بين التوجهات التضمنة في القوانين والشريعات في المجتمع، وبين الخطط والمسارد الضرورية لكلفة التعليم من أجل وضع هذه التوجهات موضع التنفيذ. وهذه القرارات تشمل مجمل النظام التعليمي أو قطاعات واسعة منه، وكلفته المادية والجهود المبذولة لتحقيق الإصلاحات التي تتناول النظام ككل.

ويمكن أن تفيد نتائج دراسات هذا المحور في العلاقة بين الكلفة والعائد في التخطيط لتحسين نوعية التعليم من خلال توفير معلومات تمكن السلطات التعليمية المختصة في المستوى القومي من أن تحدد تطور قدرة النظام المدرسي، في الأمد الطويل، على مساعدة المعلمين في تحقيق درجات عالية من النمو المتوازن والتكامل بدنياً ومعرفياً ومهارياً واجتماعياً. أيضاً تسهم دراسات هذا المحور في تحسين نوعية التعليم من خلال تطوير المعارف والمهارات التضمنة في المنهاج الدراسي ومن ثم يمكن أن تستخدم نتائج هذه الدراسات التقريرية في تحسين السياسات والممارسات التربوية وتطويرها، على الأقل في المنحى القيمي الفلسفي في صناعة القرارات التربوية بصفة عامة في الوطن العربي.

- أما الصعوبات المستتجة من الدراسات التي اعتمدت مدخل المقارنة والطريقة الارتباطية بين الكلفة والعائد في مجال التعليم فتعلق بعدم القدرة في العثور على جماعات المقارنة في سوق العمالة الإنتاجية، تشترك في خصائص كثيرة وتختلف فقط في خاصية واحدة هي مستوى التعليم، وحتى إن وجدت مثل هذه المجموعات فلا يمكن التأكد من أن الفروق في مستويات الدخول النقدية راجعة إلى عامل التعليم فقط. فهناك صعوبة في عزل متغير التعليم عن باقي المتغيرات المؤثرة في جلة دخول الأفراد. كما أن معظم الدراسات الارتباطية تعاني نقداً في توضيح العلاقة بين الكلفة والنتيجة الخاصة بدور التعليم في المظاهر الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.

كما أن العلاقة بين التعليم والمظاهر الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي شديدة التداخل فيما بينها، ففعالية أى مدرسة يجب أن تقدر في ضوء السياق الذي تعمل فيه هذه المدرسة. وبعبارة أخرى فإن الفائدة المرجوة من الكلفة في مجال التعليم - مقاساً بكمية المعارف التي اكتسبها الطلاب - ينبغي أن ينظر إليها في ضوء نوعية المعلمين، وفي ضوء البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل في إطارها، وفي ضوء الخصائص الناحية التي تقع المدرسة ضمنها ودرجة تفاعلها بالنسبة إلى سائر المرافق الثقافية الأخرى في المجتمع. ومن المتغيرات الأخرى المؤثرة في علاقة الكلفة والفائدة في المجال التعليمي كلفة توفير الكتب المدرسية ومناهج التدريب أثناء الخدمة للعاملين في المدارس وتحسين الأبنية التعليمية.

وبعد تحديد هذه التدابير في التخطيط لتحسين نوعية التعليم وتقدير كلفتها يمكن وضع نظام الأولويات، بحيث يمكن تنفيذ التدابير المختارة في ضوء الكلفة، وفي ضوء الموارد المالية المتاحة، فقد تقضى الضرورة بإرجاء بعض التدابير التي تستدعي كلفة ضخمة إلى أن يتحسن الوضع الاقتصادي لمجتمع ما في الوطن العربي.

كما أن هناك صعوبة اختيار دليل الإنتاجية الذي يستخدم في قياس معدل الكلفة - المنفعة والربحية من التعليم. فالتفروق في الدخول بين الأفراد لا توفر مقياساً دقيقاً لاختلاف مستوى إنتاجيتهم، وصعوبة تحديد معدلات الخصم في فترات زمنية متباعدة عند استخدام هذا المدخل البحثي، وصعوبات تحديد الكلفة والعائد في مجال التعليم العالي على وجه الخصوص. بالإضافة إلى صعوبة حساب كلفة الفرص الضائعة لخريجى هذا النوع من التعليم في وقت زادت فيه معدلات البطالة، وانخفضت فيه أيضاً المستويات المهنية للخريجين في أماكن العمل. بالإضافة إلى اهتمام هذا المدخل البحثي بحساب العوائد الاقتصادية وخاصة النقدية منها، وإهمالها إلى حد كبير للعوائد الاجتماعية من التعليم.

وإذا أردنا أن نلقى الأضواء على كلفة التعليم في بداية القرن الحادى والعشرين في مجتمع عربي مثل المجتمع المصري، فإن الإنفاق على التعليم في مصر يتشكل الآن من عدة مصادر هي الإنفاق الحكومى من الموازنة العامة للدولة، وإنفاق القطاع الخاص على المدارس الخاصة التي يمتلكها، إضافة إلى المنح والمعونات والقروض التي تيرمها الحكومة المصرية مع المنظمات الدولية للإنفاق على التعليم<sup>(٢٢٩)</sup>، ويحدد الإنفاق على التعليم، ومصادر هذا الإنفاق، من خلال برنامج الحكومة المصرية التي تقدمه للاعتماد في مجلس الشعب بداية يوليو من كل عام ميلادى، والحزب الوطنى الديمقراطى هو الحزب الحاكم في جمهورية مصر العربية منذ إعادة التجربة الحزبية عام ١٩٧٧، حيث يشار إليه على أنه الوريث الشرعى لثورة يوليو ١٩٥٢، ويقوم بتشكيل الحكومة المصرية من وقت لآخر، وله سياساته في الإنفاق على التعليم، والتي تظهر في برنامجه الحكومى سنوياً.

وقد تبنت سياسات الحكومة في مصر زيادة الإنفاقات على التعليم، حيث زاد الإنفاق الحكومى على التعليم في مصر من (١٠,٥ مليار جنيه) في العام الدراسى ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى (٢١,٤ مليار جنيه) في العام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣<sup>(٢٣٠)</sup>.

---

وتدور نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر خلال هذه المدة حول الـ (٥%) من إجمالي الناتج القومي للمجتمع المصري. وتقل هذه النسبة عن الحد الأدنى المطلوب تخصيصه من الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في ضوء اقتراحات اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين<sup>(٢٤١)</sup> التي اقترحت على كل دولة نامية أن تخصص على الأقل نسبة (٦%) من إجمالي الناتج القومي العام لتمويل التعليم فيها.

وقد تراوحت نسبة المنصرف على قطاع التعليم المصري ما بين (١١%) عام ١٩٩٥ إلى (١٥%) عام ١٩٩٩ من إجمالي المصروفات الحكومية المصرية خلال الفترة المذكورة<sup>(٢٤٢)</sup>، واستمر توجيه نسبة الـ (١٥%) من إجمالي الموازنة السنوية لقطاع التعليم في مصر حتى عام ٢٠٠٢م، حيث إن الموازنة العامة للحكومة المصرية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢م بلغت (١٤١,٦ مليار جنيه) خصص منها (٢١,٤ مليار جنيه) للتعليم أي حوالي (١٥%) من إجمالي هذه الموازنة.

وينبغي الإشارة إلى أن تقارير الحزب الوطني الديمقراطي في مصر عن الإنفاق الحكومي على التعليم المصري تشمل ميزانيات التعليم الأزهرى والتعليم العالى وميزانيات الجامعات والبحث العلمي، إلى جانب ميزانية التربية والتعليم. وقد أشار البنك الدولي إلى أن حصة التعليم الأساسى في مصر من جملة الاعتمادات المنصرفة من وزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسى ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغت (٣,٢ مليار جنيه) بنسبة (٣٠,٥%) فقط من إجمالي ميزانيتها<sup>(٢٤٣)</sup>، وظلت هذه النسبة المخصصة للإنفاق الجارى على التعليم الأساسى ثابتة تقريباً، حيث تراوحت بين (٣٠%) - (٣٢%) من ميزانية التعليم خلال المدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١م<sup>(٢٤٤)</sup>.

وعلى الرغم من أن أعداد التلاميذ المتحقين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (التعليم الابتدائى) وبالحلقة الثانية من التعليم الأساسى (التعليم الإعدادى) بلغت (١١,٦ مليون) تلميذ في العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م. وهذه الأعداد أضعاف

المختصين بالتعليم الثانوى بنوعيه العام والثقى (٩٥, ٢ مليون) طالب، والتعليم العالى (٣, ١ مليون) طالب<sup>(٢٤٥)</sup>، إلا أن نصيب التعليم الثانوى والعالى من نسبة المبالغ المخصصة للإنفاق الجارى على التعليم فى مصر ما زال كبيراً نسبياً مقارنة بما خصص للتعليم الأساسى وفى دولة تعانى من ارتفاع نسبة الأمية بها، وهذا ما أشار إليه (شولتز) (Schultz)<sup>(٢٤٦)</sup> فى دراسته عن التوسع الكمى فى التعليم الأساسى فى أفريقيا، وكيف أن نسبة الدعم الحكومى الأكبر تذهب إلى التعليم العالى، ويعتبر (شولتز) هذا الأمر تحولاً عن مساندة الفقراء وسكان الريف وانحيازاً لأبناء الطبقة المتوسطة والغنية، هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن مخصصات تمويل التعليم الأساسى من اغليات بالولايات المتحدة الأمريكية ومن تمويل السلطات اغلية ومن تمويل الحكومة الفيدرالية أعلى بصفة دائمة من مخصصات التعليم الثانوى والجامعى هناك<sup>(٢٤٧)</sup>.

وعلى الرغم من ضعف حصة التعليم من هذا الإنفاق الحكومى مقارنة بالإنفاقات الحكومية الأخرى فى مجال التسليح والأمن وغيرها من الإنفاقات، إلا أن نسبة كبيرة من الميزانية الحكومية للتعليم موجهة للأجور والمكافآت والحوافز، فقد وصل نصيب الأجور من إجمالى ميزانية التعليم قبل الجامعى (٨٢%) من هذه الميزانية عام ١٩٩٥/١٩٩٦م<sup>(٢٤٨)</sup>، ووصلت هذه النسبة فى العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى (٨٣,٤%). وقدرت دراسة علمية هذه النسبة بحوالى (٨٥%) من إجمالى الإنفاق الجارى من الميزانية خلال التسعينات<sup>(٢٤٩)</sup>، فقد تم رفع الحوافز لجميع العاملين بالبيئات المدرسية، كما زادت مكافآت الإداريين والنظار عن أعمال الامتحانات، حتى معاشات هؤلاء العاملين زادت باضطراد، وكلف هذا وزارة التربية والتعليم دعماً مالياً إضافياً، ولعل آخر دليل على هذا الأمر المحصر فى تحديد زيادة فى الأجور مقدارها (١٠%) حين تم رفع ميزانية الإنفاق الحكومى على التعليم من (٢٠,٤ مليار جنيه) عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م ليصل إلى (٢١,٤ مليار جنيه) خلال العام الدراسى الحالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.

والأمر المدهش حقاً أن نسبة المعلمين القائمين على التدريس في مراحل التعليم قبل الجامعي حالياً بلغت (٥٦,٢%) من إجمالي العاملين في هذا القطاع، وبقيّة النسبة المتوفاة تعمل في وظائف إدارية معانة ولا تتصل بالعملية التعليمية التدريسية، وهذا أمر يمتص نسبة كبيرة من الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم، والتي تذهب في صورة أجور ومكافآت وحوافز<sup>(٢٥٠)</sup>.

وتحت إلهام الزيادة في الإنفاق على التعليم للوفاء بالاحتياجات المستزادة للمجتمع من التعليم، وفي ظل الضغوط التي تعمل على تقييد حجم ميزانية الحكومة، وبالتالي وضع سقف لا يمكن تجاوزه لميزانية التعليم، ومن أمثلة هذه الضغوط أعباء الدين العام األى والأجنبي وزيادة الإنفاق العسكرى (٤,٣%) من الناتج القومي، وتدهور الميزان التجاري وزيادة العجز في الموازنة العامة للدولة والتي قسرت عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م بحوالى (٦٧%) من إجمالي الناتج القومي<sup>(٢٥١)</sup>، لم تجسد وزارة التعليم بديلاً عن أن تعلن أن هناك حاجة أكثر من أى وقت مضى إلى تكاتف كسل الجهود الحكومية والشعبية والتنظيمات الاجتماعية والمهنية في الإنفاق على التعليم. وكانت الحكومة قد أنشأت صندوقاً لدعم وتمويل المشروعات التعليمية في حالة قصور ميزانية التعليم الحكومية عن توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس وصيانتها. وتشمل موارد الصندوق بمقتضى القرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ الرسوم الإضافية التي تفرضها وزارة التربية والتعليم على استخراج الشهادات الدراسية، ونسبة (١٠%) من دخول الإدارات المحلية في القرى والمافظات ودخول الغرامات والمساهمات المالية من أعضاء المجتمع المحلي والتبرعات والمساهمات من قطاع رجال الأعمال. وما ينبغي الإشارة إليه هنا أن دور هذا الصندوق في الإنفاق على التعليم محدود ومكمل للموازنة الحكومية المخصصة لقطاع التعليم.

كما حظى الإنفاق على التعليم في مصر باهتمام العديد من الدول والمنظمات والمئات الأجنبية المانحة، ومن أشهر هذه الدول والمؤسسات الدولية التي تقدم المنح

والقروض الموجهة لقطاع التعليم المصري، هي حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكندا، والدانمارك، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، إلى جانب مؤسسات البنك الدولي، والاتحاد الأوربي، ومنظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة، والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك، وصندوق تنمية الموارد البشرية التابع لهئة التنمية الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة اليونسكو.

وقد أظهرت دراسات تقويمية<sup>(٢٥٢)</sup> جوانب التمويل الدولي للتعليم في مصر حتى عام ١٩٩٤م وظهر من نتائج هذه الدراسات سوء توزيع مخصصات القروض والمعونات الأجنبية، إلى جانب إهدار جانب كبير منها في الإجراءات الإدارية، وشروط غير موضوعية في بناء المدارس ونقص قطع غيار الأجهزة ومعدات المعونة الأمريكية، إلى جانب غياب التنسيق بين الأجهزة المحلية ووزارة التربية والتعليم والخبراء بمراكز تطوير التعليم بالجامعات المصرية، إضافة إلى ارتباط المعونة الأمريكية بما تنتهجه مصر من خطوات في سياستها التعليمية تتفق ورؤية الولايات المتحدة الأمريكية، كما أظهرت هذه الدراسات أن أهم المجالات التي وجه إليها العون في مجال التعليم هي بناء المدارس وتطوير مناهج التعليم وتطوير نظم المعلومات.

كما توصلت دراسة (فاتن محمد عدلي)<sup>(٢٥٣)</sup> إلى أن انخفاض ميزانية التعليم المصري وتقليص دور الحكومة أدى إلى تلقي العون الخارجي بسدون أي دراسات جدوى، كما أنه لم توجد سياسة تحويلية واضحة للاهتمام بها عند تلقي العون الخارجي للتعليم قبل الجامعي في مصر، إلى جانب عدم ملاءمة الأجهزة التكنولوجية المصاحبة للعون الخارجي وعدم توافر قطع الغيار اللازمة لهذه الأجهزة مع عدم توافر خبرات التشغيل ولقاضي الخبراء مرتبات خيالية، وعقد الندوات العامة في الفنادق الراقية، كل هذا امتص الجزء الأكبر من العون الخارجي للتعليم المصري، كما أوضححت هذه الدراسة أن العون المقدم من اليونسكو للتعليم في مصر ركز في المقام الأول على عقد الندوات التربوية، إلى جانب إمداد المدارس ببعض الأجهزة التعليمية، والمساهمة في

### برامج محور الأمية وتعليم الكبار.

ومن بين المنظمات والهيئات الأجنبية التي تسهم في الإنفاق على التعليم في مصر هيئة كير الدولية في مجال إنشاء المدارس الصغيرة نحو أمية الفتيات اللاتي لم يلتحقن بالمدارس، ومشروعات محور الأمية وتعليم الكبار، ومن هذه المعونات أيضاً القرض المقدم لتطوير مكتبة الإسكندرية، ومشروع مبارك/ كول لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني منذ نهاية ١٩٩١ وحتى الآن، ومبادرة مبارك/ جور (الشراكة الأمريكية المصرية) لتدريب طلاب المدارس الفنية ومدققا سبع سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٧) ومشروع تطوير التعليم الثانوي، والقرض بـ (٥٠ مليون دولار أمريكي) المقدم له من البنك الدولي، ودعم البنك الدولي بـ (٣٠,٥ مليون دولار أمريكي) لتطوير التعليم الجامعي الهندسي والفني، ودعم صندوق النقد الدولي لإمداد المرحلة الثانوية بالتكنولوجيا الحديثة، والمنح المقدمة للربط بين الجامعات وإعادة تأهيل المستشفيات التعليمية الجامعية، إلى جانب المنح المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية في مجال التدريب للتنمية في مصر، والقرض الممنوح من البنك الدولي في عام ٢٠٠٢م، وقدره (٥٠ مليون دولار أمريكي) بالإضافة إلى (١٠ ملايين دولار أمريكي) تمثل مساهمة الحكومة المصرية في تمويل المرحلة الأولى من مشروعات تطوير التعليم العالي في مصر حتى عام ٢٠٠٧م والمتضمنة تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وتطوير المعاهد المتوسطة والعليا وإعداد تشريع جديد للتعليم العالي، وهناك منح ومعونات وقروض دولية أخرى أنفقت في مجال التعليم في مصر، وقدمت من هيئات وتنظمات مجتمعية وحكومات عالمية مثل ما قدمته هيئة المعونة الأمريكية للتنمية من مخصصات مالية بلغت (٢٨٦ مليون دولار أمريكي) وأنفقت في بناء مدارس صغيرة لتعليم الإناث وتدريب معلمى اللغة الإنجليزية. كما قدمت هيئة التعاون الدولي اليابانية مخصصات مالية بلغت (١٣٠٤ مليون ين ياباني) أنفقت في تأليف الكتب ودليل المعلم في مادتي العلوم والرياضيات للمرحلة الابتدائية. وقدمت



هيئة المعونة الكندية مبلغ (٥ مليون دولار كندي) لتغذية التلاميذ بمدارس التعليم الأساسي، وبالتعاون مع اليونسيف لتدعيم مشروع مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد. أما الدانمارك فقد خصصت مبلغ (٢٢ مليون كرون دنماركي) في تغذية التلاميذ بمدارس التعليم الأساسي. وقدمت فرنسا مبلغ (٥,٨٠ مليون يورو) لتدعيم تدريب المعلمين في تدريس الفرنسية وتصميم وإعداد أنشطة علمية للتلاميذ. وقدمت المملكة المتحدة مبلغ (٢ مليون جنيه إسترليني) لتدعيم تدريب معلمي اللغة الإنجليزية. أما ألمانيا فقد قدمت (٣٠ مليون مارك ألماني) لتوفير فرص التدريب وإعداد المشاهج الدراسية. وقدمت السوق الأوروبية المشتركة مبلغ (٢٠ مليون يورو) لتدعيم التغذية المدرسية. وقدمت إيطاليا مبلغ (٤ مليون ليرة إيطالية) لتدعيم شراء أجهزة وأدوات مدرسية. أما الصندوق العربي للإنماء فقد قدم مبلغ (١٥ مليون دينار كويتي) كقرض لبناء (١٨٠) مدرسة. وقدم صندوق الأوبك مبلغ (١٠ مليون دولار أمريكي) لتدعيم بناء المدارس. وقدمت هيئة التنمية الدولية مبلغ (٨٦ مليون يورو) من أجل بناء (٢٤٠) مدرسة، وقدم البنك الإسلامي للتنمية مبلغ (٥ مليون دولار أمريكي) لتدعيم بناء مدارس في مرحلة التعليم قبل الجامعي. وقدم الصندوق الإفريقي للتنمية مبلغ (١٣٨ مليون جنيه مصري) كقرض من أجل بناء مدارس جديدة<sup>(٢٥١)</sup>.

وقد ساهمت هذه المنح والمعونات والقروض في الإنفاق على التعليم في مصر، حيث قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء (٥٥٠٠) مدرسة بتكلفة بلغت ما يزيد عن ست مليارات جنيه خلال هذه الفترة للمراحل التعليمية المختلفة منها (٥٧٥) مدرسة رسمية للغات (التجريبية)، كما تم توفير التجهيزات لهذه المدارس، بالإضافة إلى تجهيز المعامل والمكتبات وصالات للأنشطة التربوية<sup>(٢٥٢)</sup>. كما استفاد التعليم من هذه المنح والمعونات والقروض الدولية في تحسين نوعية التعليم به، وتعليم الفتيات الريفيات وبرامج محو الأمية وتمويل مستشفيات الأطفال، وإنشاء مراكز لأمراض الكبد، ومشروع تغذية التلاميذ بمدارس التعليم قبل الجامعي، إضافة إلى مشروعات التدريب للتنمية وتعزيز قدرة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار على

تشجيع التعليم مدى الحياة، ونشر مبادئ التعلم الذاتي كأحد أساليب التربية المستديرة.

كما قدم البنك الدولي قروضاً لتحسين قطاع التعليم في مصر، القرض الأول (EGT2476) لتحسين التعليم قبل الجامعي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢) بمبلغ (٥٥,٥٠ مليون دولار أمريكي)، أما القرض الثاني (EGT80) لتطوير التعليم الأساسي خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) بمبلغ (٧٥,٠٠ مليون دولار أمريكي)<sup>(٢٥٦)</sup>.

وحددت الأهداف من القرض الأول (EGT 2476) الموجه لتحسين التعليم في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢ م وقيمته (٥٥,٥ مليون دولار أمريكي) وبفائدة (٤%) سنوياً في دعم النظام الإحصائي بوزارة التربية والتعليم، وتطوير قاعدة بيانات وتدريب الكوادر العليا والمتوسطة بوزارة التربية والتعليم، وتدريب المعلمين بمرحلة التعليم الأساسي.

أما القرض الثاني (EGT 80) من البنك الدولي لتطوير التعليم الأساسي خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ م وقيمته (٧٥ مليون دولار أمريكي) وفائدته السنوية (٣%) سنوياً فيهدف إلى تحسين نوعية التعليم من حيث الارتفاع بمستوى تحصيل التلاميذ وتدريب المعلمين أثناء الخدمة، وخاصة معلمى اللغة الإنجليزية وتحسين كفاءة النظام التعليمي في مجالات تقليل نسب الرسوب والتسرب وتحسين إدارة العملية التعليمية ومتابعة أدوار مجالس الآباء والمعلمين، وتنمية مهارات العاملين بمجال التعليم الأساسي.

كما قدم الاتحاد الأوروبي منحة لا ترد بقيمة (١٠٠ مليون يورو) لبرنامج تحسين التعليم الأساسي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ م، وقدف هذه المنحة إلى تدعيم مدارس البنات، وبناء مدارس جديدة، وزيادة معدلات الاستيعاب، وتقليل

نسب الرسوب والتسرب وتحسين جودة التدريس وتدعيم الوحدات التنفيذية لبرنامج تحسين التعليم سواء على مستوى المديریات أو على المستوى المركزى (٢٥٧).

هذا وقد ضمت وزارة التربية والتعليم هذه المنحة إلى القرض المقدم من البنك الدولى (EGT 80) السابق الإشارة إليه إضافة إلى ضم (٧٥ مليون دولار أمريكى) منحة من هيئة المعونة الأمريكية للتنمية لتمويل برنامج طمسوحي لتحسين التعليم الأساسى فى خمس عشرة محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية، وأصبح هذا البرنامج معروفاً ببرنامج (البنك الدولى / الاتحاد الأوروبى) فى مصر (World Bank/ European Union Education Enhancement Program (E.E.P))، وانتهى هذا البرنامج بنهاية عام ٢٠٠٢م (٢٥٨).

وحددت أهداف عامة وطموحة من هذا البرنامج تتعلق بتنمية مهارات القيادة المدرسية، وتطبيق وصنع القرار التعليمى، وتنمية مهارات التفاعل الاجتماعى وممارستها، واكتساب مهارات الاستخدام الأمثل للمبنى المدرسى ومراقبه واكتساب وممارسة المهارات التى تحقق توفيق الصلة بين المدرسة والمجتمع المحلى، واكتساب مهارات تقويم أداء العاملين والاستخدام الأمثل للثواب والعقاب، وإدراك مفاهيم التخطيط المدرسى وأساليبه بين العاملين فى مجال التعليم الأساسى، من أجل رفع فاعلية وكفاءة المنظومة الإدارية التعليمية ومن أجل ترشيد استهلاك وحسن استخدام الموارد المادية والبشرية، إضافة إلى زيادة معدلات الاستيعاب بالمدارس بنسبة (٢%) سنوياً للإناث، ونسبة (١,٢%) للذكور.

وبلغ إجمالي التمويل لمشروع تحسين التعليم فى مصر (٨٣٥ مليون دولار أمريكى)، ساهمت الحكومة المصرية بمنح ومعونات دولية قدمت لها بلغت (٦٣٥ مليون دولار أمريكى)، بينما بلغت مساهمة الاتحاد الأوروبى فى هذا المشروع (١٠٠ مليون يورو)، وقرض البنك الدولى (EGT 80) وقيمته (٧٥ مليون دولار أمريكى).

---

ومما يلفت النظر في هذا البرنامج الطموح لتحسين التعليم في مصر هو استبعاد أقسام التدريب وكوادرها بمديرية التربية والتعليم بمختلف محافظات الجمهورية عن المشاركة فيه، ولوز مركز دراسات تعليم الكبار والتعليم المستمر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (*Center for Adult and Continuing Education, The American University in Cairo*) بإعداد البرامج والمناهج التدريبية لتنمية الكفايات الأساسية لدى القيادات المدرسية والتعليمية على مستوى الجمهورية.

ونساءل هنا: ما الحكمة من إسناد هذه القرض التدريبية للقائمين على أمور التربية والتعليم في مجتمع الأمة في مصر إلى مؤسسات أجنبية والتي تحتك قوى ودوافع غير وطنية، والتي لا يمكن أن تأتي بخير للوطن؟! وتعود الذاكرة إلى العقدين الأخيرين من القرن العشرين حين تبهت دراسات تربوية وحذرت من محاولات إدخال التعليم وأنشطته التربوية المتعددة بمدارس مصر في مصيدة التبعية، فجاءت ثمة دراسات (٢٥٩) لتحير الاهتمام والوعى والحذر من بعض المظاهر التي تجعل التعليم في مصر وقد أصابته مظاهر التبعية للغرب وثقافته وقيمه وأطروحاته وتفسيراته للحياة وللحضارة وللمدينة. ورغم ذلك، رشيماً فشيئاً، وتحت عباءة تحديث برامج التعليم وتحسينها وتطويرها وتجويدها وتجديدها وغير ذلك من مفاهيم المعاصرة في مجال التعليم في مصر، راحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة وغيرها من المنظمات الاجتماعية والمهنية والأكاديمية والتعليمية الأجنبية تمارس هواية الغزو الثقافي، وبطبيعة الحال فإن البرامج التدريبية في مجال التنمية المهنية لقادة التعليم في مختلف الإدارات التعليمية وللقائمين على أمور التربية والتعليم بمختلف محافظات مصر احتلت مكان الصدارة في تحقيق الهدف الرئيسي والدخول في مصيدة التبعية وهو زرع القيم الثقافية الأمريكية في عقول الناشئة والقائمين على تعليمهم، وبث روح الانهيار باللغة والثقافة والقيم الغربية في مختلف مناسبات الحياة.

كما وجهت منظمة اليونسيف مساعدات لتمويل قطاع التعليم الأساسي في مصر، ودعمت مشروع (مدارس المجتمع) الذي بدأ منذ عام ١٩٩٣م ويستمر حتى عام ٢٠٠٧م بتمويل قدرة (٥ مليون دولار كندي)، حيث تم تمويل هذا المشروع بمساعدة هيئة المونة الكندية<sup>(٦٠)</sup>. وقد بلغ عدد هذه المدارس (٢٠٠ مدرسة) عام ٢٠٠٠م موزعة على محافظات أسيوط وسوهاج وقنا، وفي إطار هذا التعاون تتولى وزارة التربية والتعليم المصرية توفير الكتب الدراسية، وتولى منظمة اليونسيف توفير الأثاث المدرسي وتدريب ميسرات التعلم<sup>(٦١)</sup>، وقد غطى هذا البرنامج عام ٢٠٠٩م حوالي (٦٠٠٠) دارسة ودارس. (٧٠%) منهم من الفتيات. وتبقى عقية استكمال البنات لتعليمهن بعد هذه المرحلة بمدارس المجتمع في المدارس الحكومية دون حمل بالرغم من أن التقييم أظهر أن المتخرجات من مدارس المجتمع نجحن في الامتحانات المدرسية الحكومية بنحو<sup>(٦٢)</sup>.

وتولى منظمة اليونسيف اهتمامها أيضاً (للمدارس الفصل الواحد) التي تعتبر إحدى صيغ التعليم الأساسي لأبناء المناطق الريفية والنائية التي تضم عدداً قليلاً من التلاميذ في سن التعليم الأساسي، وبلغ عدد هذه المدارس (٢٦١٢) مدرسة في عام ٢٠٠٩م، وتستوعب هذه المدارس كل الأطفال الملتزمين، وأيضاً المتسربين من المدارس الابتدائية، وكذلك المرتدين إلى الأمية بعد قضاء سنوات الإلزام، خاصة من الفتيات اللاتي لم تشملهن الخطة التعليمية وما زلن في سن الإلزام، واللاتي تسربن من المدارس الابتدائية، وقد بلغ عدد البنات بمدارس الفصل الواحد عام ٢٠٠٩/٢٠٠٠ (٥٤٠٢٢) دارسه وعدد البنين (٩٨٠٤) دارس<sup>(٦٣)</sup>.

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوة أخرى في مجال تطوير التعليم حيث تقرر تأهيل أربعة ملايين تلميذ بالإعدادي على تكنولوجيا المعلومات في إطار مشروع الحكومة الإلكترونية الذي بدأ في سبتمبر ٢٠٠٢م والمفترض أن يستمر خمس سنوات ويتكلف (٨٠٠ مليون جنيه) حيث يستلزم التعليم الإلكتروني في مصر توفير (٤٠٠

ألف حاسب آلي بمعدل حاسب آلي لكل (١٠ تلاميذ) بتكلفة (٢٠٠ جنيه) للتلميذ الواحد (جريدة الجمهورية في مصر بتاريخ ١٦/٦/٢٠٠٢، ص٨).

وبعد عرض كافة الرؤى حول تنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق في مجال التعليم العربي تبرز الحاجة الماسة في تفعيل الشراكة المجتمعية - من خلال أطرافها المدنية الناجزة في المجتمع العربي - من أجل تدعيم رؤى جديدة وثقافة معاصرة حول الربحية المتوقعة والمأمولة من هذا الإنفاق الضخم في مجال التعليم، وهذا ما سوف تطرحه خارطة الطريق الحالية في أجزائها اللاحقة.

#### ٤- خاتمة الفصل الثاني:

تمثلت أهم القضايا التربوية في هذا الجزء من خارطة الطريق العربية المطروحة هنا لرسم المعالم في غط الشراكة المجتمعية من أجل الاهتمام بالتنمية الثقافية والمهنية لأفراد المجتمع العربي في جوانبها المختلفة مثل تنمية الثقافة السياسية والاقتصادية والبيئية والسكانية، إلى جانب الاهتمام بالثقافة الترويجية كمطلب هام من متطلبات التنمية الثقافية للأفراد في المجتمع العربي. كما أن هناك ضرورة ملحة للاهتمام ببرامج للتنمية المهنية بين أفراد المجتمع بصفة عامة والمعلمين على وجه الخصوص في الوطن العربي من أجل مجابهة الثورة التكنولوجية، والنهوض بمسيرة التربية والتعليم بها.

ومن بين القضايا التربوية الهامة التي طرحت للمناقشة في هذه الخارطة إشكالية "الالتزام" وما يتصل بها من عوامل، وما يترتب عليها من مسئوليات وأعمال، والتي يترتب عليها أجزاء. ومن أهم عناصر الالتزام المراد تمتيتها لدى أفراد المجتمع المصري التحدث بالكلمة الطيبة، وحب التعاون وتقديم العون للآخرين، والانضباط في القول والعمل، والوصول بالمرء إلى مراحل متقدمة من الانضباط وهي مرحلة الانضباط الذاتي لدى أفراد المجتمع العربي.

وثالث القضايا التربوية المطروحة في خارطة الطريق العربية الحالية تتمحورت حول كيفية تنويع مصادر التمويل في مجال التعليم في البلاد العربية، ومسدّد تعاون

التنظيمات المجتمعية العربية والتنظيمات الدولية الأخرى في تحقيق هذا التوسع في الإنفاق التعليمي، وطُرحت كافة الأفكار المعاصرة في هذا المجال، حيث تكون الشراكة المجتمعية العربية مطلوبة كأحد الموارد المالية الإضافية لتمويل التعليم في الوطن العربي، وأخيراً عرض هذا الكتاب في هذا الجزء تجربة المجتمع المصري في إنفاقه على التعليم والاتجاهات الحديثة التي أخذ بها في ترشيد الإنفاق وتنويع مصادر التمويل لنظامه التعليمي.

هوامش الفصل الثاني ومراجعته

- 1- Grant, N.E. "Some Problems of Identity and Education Comparative Examination of Multicultural Education", A Comparative Education, Vol. (33), No. (1), 1997, p. 21.
- ٢- محمد متولى عيعة. إسهامات التعليم غير النظامي في بناء القيمة الاقتصادية للتعليم النظامي - دراسات وبحوث في اقتصاديات تعليم الكبار. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م، ص ٩٣-١٣٨.
- ٣- للمزيد من التفاصيل راجع:  
- سامية حسن الساعاتي. الثقافة والشخصية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٨٣م، ص ٢٧-٢٨.
- محي الدين صابر. من قضايا الثقافة العربية المعاصرة. الطبعة الثانية، بيروت: المكتبة المصرية، ١٩٨٧م، ص ١٥.
- ٤- حامد عمار. التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢م، ص ١٨٥.
- ٥- سعيد إسماعيل علي. ثقافة البعد الواحد. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣م، ص ١٩٤.
- 6- Alkin, M.C et. al. **Encyclopedia of Educational Research**. Vol. (3). New York: Mac Millan Publishing Co., 1992, p. 1059.
- ٧- علي إدريس. "التأهيل الشامل في التربية المستمرة". مجلة تعليم الجماهير. العدد (٥٤). تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر، ١٩٩٨، ص ١١٤.
- ٨- أحمد ثابت. "التشقة السياسية للطفل المصري وصورة للمستقبل"، سلسلة بحوث سياسية (١١١) مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦م، ص ٢.
- ٩- السيد سلامة الخميسي. الجماعة والسياسة في مصر. القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م، ص ٦٩.



- ٩٠- حمدي حسن عبد الحميد. "رعى طلاب التعليم العالي ببعض القضايا السياسية والاجتماعية". مجلة كلية التربية بالقازيق، جامعة الزقازيق، العدد (٢٥)، يناير ١٩٩٦م، ص ٢٥٧.
- ٩١- سعيد إسماعيل على. فقه التربية، مدخل إلى العلوم التربوية. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م، ص ٢٨٨.
- ٩٢- عواطف عبد الرحمن. الإعلام العربي وقضايا العولمة. القاهرة: دار العربي للشر والطباعة، ١٩٩٩م، ص ١٥٣.
- ٩٣- محمد عوض عبد السلام. دراسات أسرية وبينية. كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ١١٩.
- ٩٤- جلال أمين. العولمة والتنمية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م، ص ١٢٣.
- ٩٥- عبد الميم راضي وآخرون. التربية السكانية. القاهرة: المجلس القومي للسكان، ١٩٩٨م، ص ٦٧.
- 16- Ahlberg, M. and Filho, W.L. **Environmental Education for Sustainability: Good Environment, Good life.** Frankfurt/ M.: Verlag Peter Lang, 1998, p. 300.
- ١٧- يوسف شرارة. مشكلات القرن الـ ٢١ والعلاقات الدولية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م، ص ٥٥.
- ١٨- عزت سامي. "المؤتمر العالمي للسكان والتنمية- نظرة على القضية". مجلة العمل العربية، العدد (٥٧). القاهرة: منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، ١٩٩٤م، ص ٥٤.
- 19- Vicherman, R. W. **The Economics of Leisure and Recreation**, 3<sup>rd</sup>. ed. London: Mac Millan Co., 1995, p. 11.
- ٢٠- أحمد للهدى عبد الحليم. "بروسترويكا- إعادة بناء- التعليم ضرورة حتمية: لماذا وكيف؟". دراسات تربوية، المجلد السادس، الجزء (٣٢)، القاهرة: علم الكتب، ١٩٩١م، ص ٢٠-٢١.

- ٢١- حامد عمار. التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم- المؤشرات- الأوصاف. مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣.
- ٢٢- عبد الله عبد الدائم. التخطيط التربوي في البلاد العربية. الطبعة السادسة. بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٦م، ص ١٧٦.
- 23- Good , R., V. **Dictionary of Education**, 2d. Edition. New York: Mc Graw Hill Book Co., Inc., 1959, p. 539.
- 24- Wiles, K. **Supervision for Better Schools**. Englewood: Cliffs, Prentice- Hall. Inc., 1955, p. 8.
- 25- Burton, W. and Brueckner. L.J. **Supervision: A Social Process**. New York: Appleton- Century Grofts. Inc., 1955, pp. 11-13.
- 26- Briggs, T.H and Justman. J., **Improving Instruction Through Supervision**. New York: The Mc Nillon Co., 1952, p. 124.
- ٢٧- سيد حسن حسين. دراسات في الإشراف الفني. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م، ص ٣٨.
- 28- Bartky, J. A. **Supervision As Human Relations**, New York: D.G., Heath Co., 1953, p. 20
- 29- Morris. C., **Clinical Supervision**. Bostan: Houghton Mifflin, 1973, p. 77.
- ٣٠- محمد حامد الافندي، الإشراف التربوي. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٢م، ص ٧٧.
- 31- Adams, H.P, **Basic Principles of Supervision**. New York: American Book Co., 1953, pp. 2-3.
- ٣٢- سيد حسن حسين. مرجع سابق، ص ١٠.
- ٣٣- هـ. دوحلاس وآخرون. الإشراف الفني في التعليم. ترجمة وهيب سمعان وآخرين. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٦٣م، ص ٩.
- ٣٤- سيد حسن حسين. مرجع سابق، ص ٣٩.
- ٣٥- هـ. دوحلاس وآخرون. مرجع سابق، ص ٥٢.
- ٣٦- وزارة التربية والتعليم. المدرسة الابتدائية- دراسة موضوعية شاملة. القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٦٦م، ص ٩.

- ٣٧- عرفات عد العزيز سليمان. استراتيجيات الإدارة في التعليم. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م، ص٣٢٢.
- ٣٨- محمد مصطفى زيدان. عوامل الكفاية الإنتاجية في التربية. بنغازي. دار مكتبة الأنجلو، ١٩٧٤م، ص٢٩٣.
- ٣٩- وزارة التربية والتعليم. "الإدارة العامة للتعليم الإعدادي. التوجيه الفني في التربية والتعليم". القاهرة: مركز التوثيق التربوي، دت، ص٣.
- 40- Monroo, W. **Encyclopedia of Educational Research**. 3<sup>rd</sup>. ed. New York: The Max Millon Co., 1960, p. 1443.
- 41- Ibid., pp. 1445-1448
- ٤٢- ذوقان عبيد. "تطوير برامج للإشراف التربوي في الأردن". رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية التربية. جامعة عين شمس، ١٩٨١م، ص٤٣.
- 43- Burton, W. and Brueckner. L.J. **Supervision: A Social Process**. New York: Appleton- Century Grofts. Inc., 1955. p. 85.
- ٤٤- وزارة التربية والتعليم. "من توصيات المؤتمر الدولي للتعليم العام المنعقد في جيسف في ١٦ يوليو ١٩٥٦م. التوصية رقم ٤٢". القاهرة: مركز التوثيق التربوي، ١٩٧٢م، ص٤٧.
- 45- Anderson, V, **Patterns of Educational Leadership**. Englewood Cliffs: Prentice – Hall, Inc. 1959, p. 13.
- ٤٦- محمد سليمان شعلان وآخرون. الإدارة المنوسية والإشراف الفني. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م، ص٥٦.
- ٤٧- محمد علي نصر. المناهج. جامعة للنيا: كلية التربية، ١٩٧٩م، ص٩.
- ٤٨- إبراهيم بسيون عمرة، فتحى الديب. تدريس العلوم والتربية العلمية. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م، ص٢٦٠.
- 49- Bartky, J. A. **Supervision As Human Relations**, New York : D.G., Heath Co., 1953, p. 50.
- ٥٠- سيد حسن حسين. مرجع سابق، ص٩٠.
-

- ٥١- هـ. دوجلاس وآخرون. مرجع سابق، ص ٤٠٦-٤١٢.
- ٥٢- سعد دياب. الإشراف الفني على التعليم. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٦٣م، ص ١٤٤.
- 53- Spears, H. **Improving the Supervision of Instruction**, Englewood: Prentice- Hall, Inc., 1953, p. 272.
- ٥٤- سيد حسن حسين. مرجع سابق، ص ٩٤.
- ٥٥- سعد دياب. مرجع سابق، ص ١٢٤.
- ٥٦- سيد حسن حسين. مرجع سابق، ص ٩٧.
- ٥٧- عبد الله عبد الدائم. التخطيط التربوي في البلاد العربية، مرجع سابق، ص ١٩٣.
- ٥٨- حامد عمار. التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع، مرجع سابق، ص ١٥٨.
- ٥٩- شكرى عباس حلمي، محمد جمال نوير. تعليم الكبار: دراسات في التعليم غير النظامي في إطار نظام متكامل للتعليم المستمر. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة روية، ١٩٩٨م، ص ١٤٩-١٥٠.
- ٦٠- حامد عمار. التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع، مرجع سابق، ص ٤٠.
- 60- Basu, C.K. "Challenges of Current Social, Economical and Technological Developments and Need for Reforms/ Renovation in Training of Teachers in Technical- Vocational Education. A Discussion Paper". Curitiba, Brazil, April (7-10), 1997, **ERIC**, Clearinghouse No. (ED 405459), p.5.
- 62- Chi, C.F. "The Industrial Vocational High School Teacher Training Program Cooperating with The Enterprises". Paper Presented at the American Vocational Association Convention, December 7, 1996, **ERIC**, Clearinghouse, No. (ED 40546), p. 1.
- 63- Benson, D.E. "Technology Training: Meeting Teacher's Changing Needs". **Principal Vol. (76), No. (3)**, Jan 1997, pp: 17-19, **ERIC** Accession, No. EJ 537532, pp. 17-19.

## الفصل الثاني : أهم القضايا التربوية المطروحة في المجتمع العربي

- ٦٤- عبد الودود مكرم، عبد الرحمن النقيب. الأصول التربوية لبناء الشخصية المسلمة. القاهرة: مطابع دار الفكر العربي، ١٩٩٦م، ص ١٦١.
- ٦٥- يوسف القرضاوى. ملامح المجتمع المسلم الذى تنشده. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣م، ص ١٠٩.
- ٦٦- يوسف القرضاوى. الإسلام حضارة الغد. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٥م، ص ٣٢.
- ٦٧- عبد الرحمن بدوى. مدخل جديد إلى الفلسفة. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٥م، ص ٥١.
- ٦٨- محروس سيد مرسى. التربية والطبيعة الإنسانية في الفكر الإسلامى وبعض الفلسفات الغربية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م، ص ٨٨.
- ٦٩- سعيد إسماعيل على. نشأة الفكر التربوى وتطوره في مصر. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢م، ص ١١٢.
- ٧٠- على عبد الحليم محمود. فقه الأخوة في الإسلام. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٣م، ص ٣٣١.
- ٧١- المرجع السابق، ص ٣٣٢.
- ٧٢- المرجع السابق، ص ٣٤١.
- ٧٣- على بن أبى بكر الهينى. مجمع الفوائد. الجزء الرابع. القاهرة: دار الريسان للتراث، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٩٨.
- ٧٤- عمرو غنم، تنظيم وإدارة الأعمال (الأسس والأصول العلمية- مدخسل تحليلى)، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١م، ص ١٢٩ - ١٣٠.
- ٧٥- كمال حمدى أبو الخير، الإدارة بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الجبيل للطباعة، ١٩٧٦، ص ١٨.
- ٧٦- كينت روس ونغيل بوستلر، "تخطيط نوعية التعليم: المعلومات الضرورية عند مختلف مستويات القرار"، مستقبلات، المجلد ١٨، العدد ٣، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٨م، ص ٣٢٧ - ٣٥١.

- كينت. ن. روس Kenneth, N. Ross (استراليا): أستاذ محاضر في علوم التربية في جامعة ديكن في أستراليا، عضو سابق في المجلس الأسترالي للبحث التربوي، أهم محالات البحث التي يعنى بها تحليل النتائج النظرية والعملية لاستقصاءات واسعة النطاق أجريت في قطاع التربية في استراليا وفي بعض بلدان جنوب شرقى آسيا.
- نغيل . ت. بوستلويت Neville . T. Postlethwaite (المملكة المتحدة) أستاذ التربية في جامعة هامبورج في ألمانيا الغربية (سابقا)، وهو مدير مشارك مع تورس هوس (Thurston Husen) في موسوعة التربية العالمية International Encyclopedia of Education وله عدة مؤلفات عديدة منها: Science Achievement in Seventeen Countries A: Preliminary Report. لتقييم المردود المدرسى.
- وقد حاولت عارطة الطريق العربية في هذا الكتاب الاستفادة القصوى من آراء هذين الأستاذين، خاصة في منظومة المعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال في الحقل التعليمى.
- ٧٧- سلامة صابر العطار، وسعيد إبراهيم عبد الفتاح. "البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسم السياسة التعليمية في ح. م. ع. دراسة تحليلية نقدية"، بحث قدم إلى المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية- جامعة المنصورة، المجلد الأول، ١٩٩٢م، ص ٢٥٧.
- 78- Drucker, P.J. **The Practice of Management**. New York: Harper and Row Co., 1969, P.227.
- 79- Simon, H. A. **Administrative Behavior: A Study of Decision Making Processes in Administrative Organizations**, New York: The Free Press, 1976, P. 521.
- 80- Harrison, F.A. **The Managerial Making Process**, Boston: Houghton, Co., 1974, P. 906.
- ٨١- على مشهور السفلان. "العوامل المؤثرة على نجاح صناعة القرار". مجلة الإدارة، العدد (٢)، المجلد (١٧)، القاهرة: اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، أكتوبر ١٩٨٤م، ص ٢١.
- ٨٢- المرجع السابق، ص ٢١.

- ٨٣- أميل فهمي شوده. القرار التربوي بين المركزية واللامركزية- دراسة مستقبلية، القاهرة: الأنجلو المصرية، د. ت، ص ٤٧.
- 84- Albanese, R.E. *Management Toward Accountability for Performance*. London: Richard D. Irwin, Inc., 1985, p. 315.
- ٨٥- عمرو غنيم، وعلى الشرفاوي، مرجع سابق، ص ١٦٣.
- ٨٦- محمود البكري، "أثر السحوت في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية"، مجلة العلوم الاجتماعية. الكويت: جامعة الكويت، العدد الرابع، السنة التاسعة، ديسمبر ١٩٨١م، ص ٤٨.
- ٨٧- المرجع السابق، ص ٤٧.
- ٨٨- يراجع في ذلك:
- محمد منير مرسى، الإدارة التعليمية. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٥م، ص ١٤.
  - صلاح الدين جوهر. المدخل في إدارة وتنظيم التعليم. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٤، ص ص ٢٥-٢٦.
- ٨٩- محمد الأصمعي محروس، سيد أحمد طهطاوي. "منظومة المعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال". المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، العدد التاسع، أكتوبر ١٩٩٤، ص ص ١٣٧-١٦٨.
- ٩٠- عترة لطفى أحمد. "صناعة القرار التربوي: مضمونه، أسسه، وكيفية تطويره". دراسات تربوية، ج١٣، المجلد (٣)، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، يوليو، ١٩٨٨م، ص ١٣٦.
- 91- Joseph, L.M. *Essentials of Management*. Second Edition, New Jersey: Englewood Cliffs, 1971, PP. 55-59.
- ٩٢- حسن بعد المالك محمود، وسمير حسنين بركات. "فعالية اتخاذ القرارات بواسطة بحالس الأقسام في الكليات الجامعية، مبدل لتطوير الإدارة الجامعية". المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة. مرجع سابق، ص ٢٩٤.
- 93- Jefferson, E.N. *The Teacher and School Administration*, Boston: Houghton Mifflin Co., 1959, P. 162.
-

٩٤- راجع في ذلك:

- محمود علي الزقالي، إدارة الأعمال: أصول ومبادئ الإدارة والتنظيم، سوهاج: روتسا بريت للطباعة الحديثة، ١٩٩٣م، ص ١٦٣-١٦٤.
- عمرو غنم، وعلى الشرفاوي، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٤٢.
- كمال حمدي أبو الخير، مرجع سابق، ص ٣٥.

٩٥- Walter, H. G. Educational Administration. Second Edition. Boston: Allyn and Bacon, Inc., 1971, P. 21.

٩٦- سلامة صابر العطار، وسعيد إبراهيم عبد الفتاح. مرجع سابق، ص ٢٦٢.

٩٧- علي مشهور السفلان. مرجع سابق. ص ٣٣.

98- Fitzgibbons, R.E. Making Educational Decisions: An Introduction to Philosophy of Education. New York: Harcourt Co., 1981, P.11.

٩٩- كينت. روس، ونيل بوستلويت. مرجع سابق، ص ٣٤٠-٣٤١.

١٠٠- وهيب سمعان، ومحمد منير مرسى. الإدارة المدرسية الحديثة. الطبعة الثانية. القاهرة:

عالم الكتب، ١٩٨٥م، ص ٦٤-٦٦.

١٠١- أحمد عبد الباقي بستان، وحسن جميل طه. مدخل إلى الإدارة التربوية. الكويت: دار

القلم، ١٩٨٣، ص ١١٣-١١٤.

١٠٢- عبد القادر علي قرارزة. نحو إدارة تربوية واعية. بيروت: دار الفكر للنشر، ١٩٨٧،

ص ٨٥-٨٧.

١٠٣- مجلة التربية. الكويت: وزارة التربية بالكويت. العدد الأول، أبريل ١٩٨٩، المقدمة،

ص ٤.

١٠٤- يوسف جعفر سعادة. "العلاقة والارتباط بين التربية والمجتمع". مجلة التربية، وزارة

التربية بالكويت. مرجع سابق، ص ٤٨.

١٠٥- عبد الرحيم صالح عبد الله. "اكتشاف المواقف العلمية وتنميتها لدى الشباب". مجلة

التربية: وزارة التربية بالكويت. مرجع سابق، ص ٦٩-٧٠.

١٠٦- روبرت روبرج. "إنهاء الثقة: المهارة القيادية المنسية"، ترجمة عادل عبد الكريم ياسمين.

مجلة التربية: وزارة التربية بالكويت. مرجع سابق، ص ١٧٥-١٨٢.



## الفصل الثاني : أهم القضايا التربوية المطروحة في المجتمع العربي

١٠٧- فؤاد الشبيح سالم. المفاهيم الإدارية الحديثة. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٢، ص ٢١٧.

١٠٨- ضياء الدين زاهر. "تأملات في مسألة للمشاركة الشعبية في التعليم". دراسات تربوية. المجلد السابع، الجزء (٤٥)، ١٩٩٢م، ص ٥١-٧٦.

١٠٩- المرجع السابق. ص ٧١-٧٢.

110- Hoy, W.K. and Misbel, CG. Educational Administration: Theory, Research, and Practice. New York: Random House. Inc. 1978, PP: 212- 235.

١١١- منصور حسي، ومحمد مصطفى زايد. سيكولوجية الإدارة المدرسية والإشراف الفني التربوي. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٦، ص ١٤.

١١٢- محمد زياد حمدان. المدرسة والإدارة المدرسية: المفاهيم والمكونات والنشوء والوظائف. عمان: دار التربية الحديثة، ١٩٨٩، ص ١٥.

١١٣- أوجين مدانات. تربويات. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ٣٤.

١١٤- إبراهيم عصمت مطاوع، وأمنية أحمد حسن. الأصول الإدارية للتربية. جدة: دار الشروق، ١٩٨٢م، ص ٧٧-١١٦.

١١٥- مصطفى متولى. الإشراف الفني في التعليم: دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٨٣، ص ١٤-١٥.

١١٦- أحمد إبراهيم أحمد. الإشراف المدرسي من وجهة نظر العاملين في الحقل التعليمي. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧، ص ١٤٨-١٥٠.

١١٧- راجع في ذلك

- عبد الغني عبود. إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠، ص ١٠٥.

- إبراهيم عصمت مطاوع، وأمنية أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٦.

118- Bourke, S.F. Performance in Literacy and Numeracy, Canberra: Australian Government, 1981, PP. 21- 58.

١١٩- محمود عباس عابدين. علم اقتصاديات التعليم الحديث. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص ١١٢.

- 120- Yin Chang, C. **School Effectiveness and School-Based Management**. London: The Falmer, Press, 1996, pp. 10-11.

١٢١- محمد محروس إسماعيل. اقتصاديات التعليم - مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠م، ص ٢٦.

- 122- Cloonan, M. et. Al., "The Use of Cost-Benefit Analysis in Funding Continuing Education: Steering the Fifth Wheel". **International Journal of Lifelong Education**, Vol. 18, No. 6, Nov. De. 1999, pp. 492-504, (ERIC No. EJ 596657).

- 123- Brown, B. L. **Quality Improvement Awards and Vocational Education Assessment**. ERIC Clearinghouse on Adult and Vocational Columbus OH, 1997, (ERIC No. ED 407574).

- 124- Gilmore, L. **Price and Quality in higher Education**. Washington, D. C.: Educational Research and Improvement Office, 1991, p.73.

١٢٥- نانسي ديكسون. تقوم الأداء: وسيلة تحسين النوعية في تنمية الموارد البشرية. ترجمة

سامي على الفرس، مراجعة محمد بن عبد الله الفيث. معهد الإدارة

العامة بالملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للبحوث، ١٩٩٦م،

ص ١٨٧.

١٢٦- مكرم عبد المسيح باسيلي. نظم التكاليف الإنتاجية الفعلية: مدخل معاصر. الطبعة

الثانية. المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م، ص ١٧٣.

١٢٧- محمد سريلم. التخطيط المالي وإدارة الاستثمارات الجارية. المنصورة: دار الممان

للطباعة، ٢٠٠٠م، ص ١٤٧.

١٢٨- نورت عبد الباقي أحمد حبيب. "تكلفة الطالب في التعليم". مجلة كلية التربية

بالتفازيق، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس، السنة الثالثة. يناير

١٩٨٨م، ص ٢٢-٢٦.

١٢٩- على صالح جوهري. "كلفة تعليم الطالب بالمؤسسات التعليمية". مجلة كلية التربية  
بالمصورة، جامعة المنصورة، العدد الحادي عشر، سبتمبر ١٩٨٩م،  
ص ١٩٩-٢٣٩، ص ٢٠٧.

١٣٠- مهدي محمد إبراهيم غنم. الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بـ  
الخليج العربي. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٠،  
ص ٣٦.

131- John, S., **The Costs of Higher Education**. New York:  
Comparative Education Center, 1991, p. 56.

١٣٢- اتكسون. ح. ب. اقتصاديات التربية. ترجمة عبد الرحمن بن أحمد صانغ.  
الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م، ص ٢١-٤٩.

133- Bates, A. W. "Costing Distance Education Technologies:  
Developing a Methodology: a Preliminary  
Discussion Paper", **Open Learning Agency of  
British Columbia, Canada, 1994.**

١٣٤- أنطون حبيب رحمة. **اقتصاديات التعليم**. الطبعة الرابعة. دمشق: منشورات جامعة  
دمشق، ١٩٩٤م، ص ١٢٥.

١٣٥- هادية محمد رشاد أبو كيلة. "التعليم الجامعي في مصر: الكلفة.. الفعالية.. الكفاية".  
مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد الثلاثون، يناير  
١٩٩٦م، ص ٦٩-٩٣، ص ٧٢-٧٣.

١٣٦- نجوى يوسف إبراهيم جمال الدين. تخطيط التعليم الجامعي المقترح في مصر. رسالة  
دكتوراة غير منشورة، قدمت إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية  
بجامعة القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢٥٧.

137- Walter, W. and Mc Mahon, E. "Vocational and Technical  
Education in Development: Theoretical  
Analysis of Strategic Effects on Rates of  
Return". **Economics of Education Review**.  
(U.S.A.), Vol. 11, No. 3, 1992.

١٣٨- عمرو عباس عابدين. مرجع سابق، ص ٥١-٥٧.

139- Open Learning "Development Services, Open Access  
Support Centre. Expanding Opportunities for

- Learning", Report for the National Country Area Program on Alternative Delivery Systems, 1994.
- 140- Stern, D. **Learning and Earnings: The Value of Working for Urban Students**. ERIC Clearinghouse on Urban Education, New York NY, 1997, (ERIC No. ED 413405)
- 141- Psacharopoulos, G. **The Contribution of Education to Economic Growth: International Comparison**. New York: polliger Press, 1985b, p. 1546.
- ١٤٢- راجع في ذلك:
- Korczy, K. S. **Benefits and the Economy**. Washington D.C.: National Education Association, 1991.
- محمد سويلم. مرجع سابق.
- مكرم عبد المسيح باسيلي. مرجع سابق.
- 143- McNabb. "Labour Market Theories and Education". In Húsen, T. and Postlethwaite, T.N. **The International Encyclopedia of Education. Research and Studies**, Second Edition. Oxford: Pergamon Press, 1994, p. 2866.
- ١٤٤- أنطون حبيب رحمة. مرجع سابق، ص ٢٢٣.
- ١٤٥- شكرى علس حلمي، محمد جمال نويز. مرجع سابق، ص ص ٧٧-٧٩.
- ١٤٦- حامد عمار. دراسات في التربية والثقافة (٢) من مشكلات العملية التعليمية. القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م، ص ٥٣.
- ١٤٧- حامد عمار. دراسات في التربية والثقافة (٧) في التنمية البشرية وتعليم المستقبل. القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩م، ص ٢٣.
- 148- Hirsch, C., E. **Economics and Education- Principles and Applications**. New York: Free Press, 1991, p. 112.
- 149- Larry, L. and Brinkman, T. **The Economic Value of Higher Education**. New York: Collier- Mac Millan, 1991, pp. 41-44.

- 150- Dickson, M. A. **The Challenge of Educational Innovation and National Development in Southern Africa**. New York: Verlag Peter Lang, Winter, 1992, p. 46
- 151- Solomon, E. E. **Education and Religion: The Nigerian Situation, A Sociological Analysis**. Bern: Verlag Peter Lang, Spring, 1993, p. 59.
- 152- Rust, V.D. and Knost, P. **Education and the Values Crisis in Central and Eastern Europe**, Frankfurt, M.: Verlag Peter Lang, 1994, p. 19.
- 153- Marciano, J. **Civic Illiteracy and Education: the Battle for the Hearts and Minds of American Youth**. New York: Verlag Peter Lang, Spring, 1997, p. 23.
- 154- Welch, A. **Class, Culture and the State in Australian Education: Reform or Crisis?**. Frankfurt/M.: Verlag Peter Lang, 1997, p. 14
- 155- Znaniecki, F. **Education and Social Change**. Frankfurt/M: Verlag Peter Lang, 1998, p. 36.
- 156- Ahlberg, M. and Filho, W.L. **Environmental Education for Sustainability: Good Environment, Good Life**. Frankfurt/M: Verlag Peter Lang, 1998, p. 22.
- 157- Schramm, J. **The Full Use of Labor Potential in Transformation in the CEE States: The Role of Human Capital Investment**, Frankfurt M.: Verlag Peter Lang, 1999, p. 45.
- ١٥٨- عبد اللطيف محمود محمد. "الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم: دراسة مستقبلية". *المجلة التربوية*، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٥٣. المجلد الرابع عشر، خريف
- ١٩٩٩م، ص ٢٠٨-٢٦٤.
- 159- Epstein, E. H. and McGinn, N. E. **Comparative Perspectives on the Role of Education in Democratization**. Frankfurt/M: Verlag Peter Lang, 1999.
-

- ١٦٠- حافظ فرح أحمد. "العائد الاجتماعي من تعليم المرأة المعاية". دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة. المجلد السابع، الجزء (٤٥)، ١٩٩٢م، ص ص ١٦٠-٢٠٤، ص ص ١٦٠-٢٠٤.
- ١٦١- اتكنسون. ج. ب. مرجع سابق، ١٩٩٣م.
- 162- John, E. P. Prices, Productivity, and Investment Assessing Financial Strategies in Higher Education. George Washington University. Development, 1994, (ERIC No. ED 382092).
- ١٦٣- صلاح خضر السيد. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٤.
- ١٦٤- محمد متولى غنيم. القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي- دراسات وبحوث. اقتصاديات تعليم الكبار. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م.
- ١٦٥- هادية محمد رشاد أبو كيلة. مرجع سابق، ص ص ٦٩-٩٣.
- ١٦٦- آمال العرابوى مهدى. "الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية- دراسة تحليلية". مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة. العدد الخامس والثلاثين- سبتمبر ١٩٩٧م ص ص ٢٠٩-٢٥٦.
- 167- Bowen, H. R. et. Al.. Investment in Learning. The Individual and Social Value of American Higher Education. Berkeley, Calif: Carnegie Council on Policy Studies in higher Education, 1997.
- ١٦٨- ناهد عدلى شادلى. "دور التعليم الجامعى في مواجهة تحديات التنمية مجتمع القرن الحادى والعشرين". العربية والتنمية. السنة السابعة. العدد ١٨، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ديسمبر ١٩٩٩م ص ص ١٧٥-٢٠١.
- ١٦٩- آمال العرابوى مهدى. "المتطلبات التنموية من تعليم الكبار في مصر في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية- دراسة تحليلية". التربية والتنمية. السنة

الثامنة. العدد ١٩، القاهرة: المكتب الاستشاري للخدمات التربوية،

مارس ٢٠٠٠م، ص ١ : ٦٨.

170- Lydon, M. Movement in the Earnings- School Relationship 1940-1988. Ph.D. (U.S.A.): State Fork University, 1990, pp. 33-38.

171- Becker, W. E. and Darrell, R. L. The Economics of American Higher Education. New York: Kluwer Academic Publishers, 1992.

١٧٢- رونالد إيرنست، روبرت سميت. اقتصاديات العمل. تعريب فريد بشير طاهر، مراجعة

محمد حمدي السانسي، تقدم سلطان بن محمد السلطان. الرياض: دار

للريخ، ١٩٩٤م.

173- Grubb, W.N. The Returns to Education and Training in the Sub-Baccalaureate Labor Market: Evidence from the Survey of Income and Program Participation 1984-1990. Berkeley, C. A.: National Center for Research in Vocational Education, May, 1995.

١٧٤- محمد متولى غنيمه. القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي- دراسات وبحوث

اقتصاديات تعليم الكبار. مرجع سابق.

175- Saavedra, J. "Education and Earnings: Peru, 1985-1991". Dissertation Abstracts. Columbia University, Ph.D, 1995.

176- Menon, M. E. "Perceived Economic Benefits of Higher Education: The Case of Cyprus". Education Economics, Vol. 5, No. 1, Apr. 1997, pp: 53-61.

١٧٧- محمد عباس عابدين. مرجع سابق، ص ١٢٣.

١٧٨- المرجع السابق، ص ١١٠.

١٧٩- نانسى ديكسون. مرجع سابق، ص ١٩٦.

١٨٠- آمال العرباوى مهدي. مرجع سابق.

١٨١- ثروت عبد الباقي أحمد حبيب. مرجع سابق، ص ٩-٥٠.

١٨٢- محمد السيد عباس. "العائد الاقتصادي من المعاهد الفنية التجارية المتوسطة في مصر".

رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب

الوادى، ١٩٩٥م.

- 183- Bevc, M. "Rates of Return to Investment in Education in Former Yugoslavia in the 1970s and 1980 by Region". **Economics of Education Review**, (U.S.A.), Vol. 12, No. 4, 1993.
- 184- Fiszbein, A. and Psacharopoulos, G." A Cost-Benefit Analysis of Educational Investment in Venezuela: 1989 Update". **Economics of Education Review** (U.S.A.), Vol. 12, No. 4, Dec.1993, pp. 293-298, (ERIC No. EJ 477489).
- 185- Griffin, P. and Edward, A. "Rates of Return to Education in Brazil". **Economics of Education Review**. (U.S.A.), Vol. 12, No. 3, New York: Pragman Press, 1993.
- 186- Carnell, L. E. Cost-Benefit Analysis of Virginia EPNEP: Calculating Indirect Benefits and Sens Analysis. **Master's Thesis**, Virginia University, 1998.
- 187- White, G. W. and Crawford, G. A. "Cost-Benefit Analysis of Electronic Information: A Case Study". **College & Research Libraries**, Vol. 59, No. 6, Nov. 1998, pp: 503-510, (ERIC No. EJ 580164).
- 188- Bragger, J. and Freeman, M. "Using a Cost-Benefit Analysis to Teach Ethics and Statistics". **Teaching of Psychology**, Vol. 26, No. 1, 1999, pp: 34-36, (ERIC No. EJ 588745).
- 189- Tammy, W. and Wright, D. "Methodology for Cost – Benefit Analysis of Web-Based Tele- Learning: Case Study of the Bell Online Institute". **American Journal of Distance Education**, Vol. 13, No. 1, 1999, pp: 24-44, (ERIC No. EJ 588217).
- 190- Cloonan, M. et. al.. "The Use of Cost-Benefit Analysis in Funding Continuing Education: Steering the



- Fifth Wheel". **International Journal of Lifelong Education**, Vol. 18, No. 6, Nov. De. 1999, pp. 492-504, (ERIC No. EJ 596657).
- ١٩١- محمود عباس عابدين. مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٤.
- 192- Philip, C. D. "Reading Recovery: A Cost-Effectiveness and Educational- Outcomes Analysis". **ERS-Spectrum**, Vol. 10, No. 1, Win. 1992, pp. 10-19, (ERIC No. EJ 442889).
- 193- Peterman, D. **Measuring the Economic Benefits of Community College Attendance Using Community College, Unemployment Insurance, and State Agency Data**. ERIC Clearinghouse for Community Colleges Los Angeles CA, 1999. (ERIC No. ED 433076).
- ١٩٤- محمود عباس عابدين. مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٥.
- 195- American Association of School Administrators. **How Our Investment in Education Pay's off**. Arlington Va. 1994 (ERIC, No. ED. 37184).
- ١٩٦- محمد السيد الاختاوى. الكفاية المهنية لخريجي المدارس الفنية الصناعية نظام الخمس سنوات. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٢م.
- ١٩٧- حنان إسماعيل أحمد. دراسة تحليلية للعلاقة بين الكلفة والكفاية الداخلية في المعاهد الفنية الصناعية التابعة للمؤسسات الإنتاجية- دراسة حالة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات- جامعة عين شمس. ١٩٩٤م.
- ١٩٨- محمد عبد القادر سرور. الكفاية الخارجية للتعليم الزراعى الجامعى فى مصر. رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٧م.
- 199- Phelps, R. H. "Effectiveness and Costs of Distance Education using Computer-Mediated Communication" **American Journal of Distance Education**, Vol. 5, No. 3, 1991, pp: 7-19.

- 200- Yenbarmung, P. "The Emerging Electronic University: A Study of Student Cost-Effectiveness". Conference Proceedings, Economics of Distance Education. Hong Kong: Open Learning Institute, 1993.
- 201- Mitchell, J. "Cost-Benefit and Effectiveness Issues in the Introduction of Educational Technology". Technology in higher Education Conference, Proceedings 7-8 March, 1994.
- 202- Inger, M. Alternative Approaches to Outcomes Assessment for Postsecondary Vocational Education. Berkeley, C. A.: National Center for Research in Vocational Education, 1995.
- 203- New England Regional Genetics Group. Position Statement Cost Effectiveness and Cost-Benefit Analysis. 1997.
- 204- Catterall, J. S. "A Cost-Effectiveness Model for the Assessment of Educational Productivity". New Directions for Higher Education, Vol. 26, No. 3, Fall 1998, pp: 61-68, (ERIC No. EJ 573729).
- 205- Denison, F. E. Trends in American Economic Growth. Washington D. C.: Prookings Institution, 1985.
- ٢٠٦- محمد عزت عبد الموجود. "من قضايا التعليم والتنمية". مستقبل التربية العربية. المجلد الأول. العدد الأول، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يناير ١٩٩٥م، ص ٦٥.
- ٢٠٧- محمود عباس عابدين. مرجع سابق، ص ٢١٠.
- 208- Keith, T.Z. "Latent Variable Structural Equation Models: LISREL in Special Education Research". Remedial and Special Education, Vol. 14, No. 6, Dec. 1993, pp: 36-46.
- 209- Psacharopoulos, G. and Woodhall, M. Education for Development: An Analysis of Investment Choices. Oxford University Press, 1985, PP. 16-27.

- 210- Psacharopoulos, G. **The Contribution of Education to Economic Growth: International Comparison**. New York: polliger Press, 1985b, PP. 335-355.
- 211- Grubb, W.N. **The Returns to Education and Training in the Sub-Baccalaureate Labor Market: Evidence from the Survey of Income and Program Participation 1984-1990**. Berkeley, C. A.: National Center for Research in Vocational Education, May, 1995.
- 212- Patrinos, H. A. "Gender Earnings Differentials in the Engineering Professions in Greece". **Higher Education**. Vol. 30, No. 4, Dec. 1995, pp: 341-351.
- 213- National Center for Education Statistics. **Labor Market Outcomes of Literacy and Education. Indicator of the Month**, Washington, D.C., Jan, 1996. (ERIC, No. ED. 391972).
- 214- Psacharopoulos, G. et. al. "Returns to Education During Economic Boom and Recession: Mexico 1984, 1989, and 1992". **Education Economics**, Vol. 4, No. 3, Dec. 1996, pp: 219-231.
- 215- Decker, P. T. **Findings from Education and Economy: An Indicators Report**. Washington, D.C.: Mathematica Policy Research, 1997.
- 216- Stanovnik, T. "The Returns to Education in Slovenia". **Economics of Education Review**. Vol. 16, No. 4, Oct, 1997, pp: 443-449.
- 217- Psacharopoulos, G. "Manpower Requirements Approach". In **Husén, T. and Postlethwaite, T.N. The International Encyclopedia of Education, Research and Studies**. Oxford: pergamon Press, 1985a.

٢١٨- راجع في ذلك:

- Hinchliffe, K. **Returns to Education: An International Comparison**. Amsterdam: Elsevier Scientific publishing Company. 1988.
-

- Mahrouse. M. E. **Effects of Education on Job Levels, Earnings, Vocational Aspirations and Job Satisfaction of Industrial Workers: An Analytical-Empirical Study on Economic Benefits of Education: Frankfurt am Main: Verlag Peter Lang, 1990.**
- 219- Loury, L. D. "The Gender-Earnings Gap Among College-Educated Workers". **Industrial and Labor Relations Review**. Vol. 50, No. 4, Juli 1997, pp: 580-593.
- ٢٢٠- محمد الأصمعي محروس. "دور تعليم الكبار في طموحات الحراك المهني في سلطنة عمان". **المجلة التربوية**، تصدر عن مجلس التبر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٥١، المجلد الثالث عشر- ربيع ١٩٩٩م، ص ص ٢١٣-٢٨٦.
- ٢٢١- محمد الأصمعي محروس. "إسهامات التعليم في تحديد كفايات العمل بمنطقة صناعية حديثة في المجتمع المصري- دراسة تحليلية ميدانية". **التربية والتنمية**. السنة الثامنة- العدد ١٩، القاهرة: المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، مارس ٢٠٠٠م، ص ص ٢٦١-٣٣٩.
- ٢٢٢- محمود عباس عابدين. **مراجع سابق**، ص ص ٢٨٧-٢٨٨.
- ٢٢٣- محمد سيف الدين فهمي. **التخطيط التعليمي- أسسه وأسايبه ومشكلاته**. الطبعة السادسة. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩٧م، ص ص ٣٠١-٣٢٤.
- ٢٢٤- جراحام جيس وآلان جيكيير. **تدريس الفصول كبيرة الأعداد في التعليم العالي: كيف نحافظ على الجودة رغم نقص الموارد؟** سلسلة الكتب المترجمة (١٣). تلخيص وعرض المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، ١٩٩٩م.
- ٢٢٥- لويس وسميث. "الجودة الشاملة في التعليم العالي". ترجمة هندلوي محمد حافظ. **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**. كلية التربية بجامعة حلوان. المجلد الثالث، العدد الثاني، يوليو ١٩٩٧م، ص ص ٢١١-٢١٣.
- ٢٢٦- محمود علي عابدين. **مراجع سابق**، ص ٣١٤.

٢٢٧-فرانسيس ماهوني، كارل جي- ثور. ثلاثية إدارة الجودة الشاملة (TQM). ترجمة  
عد الحكيم أحمد الخزامي، القاهرة: دار المحضر للنشر والتوزيع،

٢٠٠٠م، ص ٢٥٤-٢٥٩.

228- Brown, B. L. **Quality Improvement Awards and Vocational Education Assessment**. ERIC Clearinghouse on Adult and Vocational Columbus OH, 1997, (ERIC No. ED 407574).

229- Bock, D. and Timmes, S. "Quality, Costs and Value: What Can we Learn From the Open Learning Institute of Hong Kong?". **Quality in Distance Education: ASPESA, Australian & South Pacific External Studies Association**, Forum 1991.

٢٣٠- محمود عباس عابدين. مرجع سابق، ص ٣٢٢-٣٤٧.

231- California State University. **Benefit Cost Models for Evaluating Technology- Mediated Environments**, California State University, CA, 1995.

232- Brown, P. and Hickey, M. "Validation: Cost Effective External Evaluation". **Australian Journal of Educational Technology**, Vol. 6, No. 2, 1990, pp: 92-98.

233- Solomon, E. "The Quality of Education" In: **Economics of Education: Research and Studies**, (Ed) Psacharopoulos, G. Oxford: Pergamon Press, 1987.

234- Welches, L. **From Vision to Reality: Providing Cost Effective Quality in Distance Education** 8<sup>th</sup> Annual Conference on Distance Teaching and Learning, University of Wisconsin, 1992.

235- Wilmott, M. "Interactive Courseware in Open Learning- is it Cost Effective?" **Open Learning 94, Proceedings of the 1<sup>st</sup> International Conference on Open Learning**, University of Queensland, 1994.

- 236- Hill, M. N. **Teacher Education Through Distance Learning: Cost Effectiveness and Quality Analysis.** State University of West Georgia, 1998.
- 237- Hoke, S. D. **Is Educational Attainment A Significant Determinant of Where Firms Decide to Locate or Expand Operations?** Master's Thesis, Virginia. University, 1998.
- 238- Hiroshi, O. "Does Examination Hell Pay Off? The Cost-Benefit Analysis of College Education in Japan". **The European Institute of Japanese Studies**, 1999.
- ٢٣٩- عبد العى عبود وآخرون. **التربية المقارنة والألفية الثالثة- الأيدولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد.** القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م، ص ٥٢٧.
- ٢٤٠- وزارة التربية والتعليم. **حديث من القلب: كلمات وزير التربية والتعليم إلى أعضاء الإدارة الوسطى بمناسبة انعقاد الدورات التدريبية لتنمية الكفايات الأساسية لدى قيادات الإدارة، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢م، ص ٣٠.**
- ٢٤١- جاك ديبلور وآخرون. "التعلم ذلك الكثر الكامن". **تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين.** تعريب جابر عبد الحميد جابر. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ص ١٨٤-١٩٢.
- 242- UNESCO, **Statistical Yearbook**, Paris: UNESCO, 1999.
- 243- The World Bank. **The Arab Republic of Egypt: Education Enhancement Program.** Staff Appraisal Report No. 15750 EGT. Human Development Group. Middle East and North Africa Region. Washington, D. C: The World Bank, 1996, p. 16
- ٢٤٤- أحمد محمد نبوى. "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسى فى مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام ٢٠١٧". **ورمالة ماجستير، غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م، ص ١٥٦.**

٢٤٥- راجع في ذلك:

- وزارة التربية والتعليم. "قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١". مجلة التربية والتعليم، العددان الحادى والعشرون والثانى والعشرون. القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠١م، ص ٣٦-٤٦.
- المجلس الأعلى للجامعات. الملامح الرئيسة لتطوير التعليم الجامعى (١٩٧٣-١٩٩٨)، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، أكتوبر ١٩٩٨م، ص ٨-٩.

246- Schultz, P. "Health and Schooling Investments in Africa". *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 13, No. 3, Summer, 1999, On- Line Journals & Publications; <http://ginel.Sched.Pitt.Edu/aefa/edjour.Htm1>, <http://spweb.silverplatter.com/loginp>, p. 83.

- ٢٤٧- كمال حسنى يرمى. "توجهات سياسات تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوى وإمكانية الإفادة في جمهورية مصر العربية"، مستقبل التربية العربية، المجلد الثالث، العددان التاسع والعاشر، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يناير/أبريل ١٩٩٧م، ص ٦٥.
- ٢٤٨- معهد التخطيط القومى. تقرير عن التنمية البشرية في مصر ١٩٩٦، القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦م، ص ٣.

٢٤٩- نبيل عبد الخالق متولى. "دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصرى- إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل". مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد (٢١)، القاهرة: للمركز العربى للتعليم والتنمية، إبريل ٢٠٠١، ص ٨٩.

٢٥٠- أحمد محمد نبوى. مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٢.

٢٥١- المرجع السابق، ص ١٦-١٧.

---

٢٥٢- راجع في ذلك

- أحمد إسماعيل حجي. المعونة الأمريكية للتعليم في مصر. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م.

- صلاح الدين المتولى. "توظيف قروض التعليم والمعونات الأجنبية في تطوير بعض حوالب التعليم في مصر- دراسة تقييمية". رسالة دكتوراه غير مشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٤م.

٢٥٣- فاته محمد عدلى. "العود الخارجى فى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٠م". رسالة ماجستير غير منتهية، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.

٢٥٤- راجع في ذلك:

- The World Bank, **Priorities and Strategies for Education: A world Bank Review.** Washington, D. C: The World Bank, 1995.
- The World Bank. The Arab Republic of Egypt: Education Enhancement Program. Staff Appraisal Report No. 15750 EGT. Op. Cit.
- The World Bank, **World DATA on Education: Egypt:** (EGT 2476, EGT 80), Washington, D. C: Education World Com. Netscape, 2000..

٢٥٥- وزارة التربية والتعليم. "قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١". مرجع سابق، ص ٣٤.

256- The World Bank, **World DATA on Education: Egypt: (EGT 2476, EGT 80), Op. Cit.**

257- Ibid.

٢٥٨- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم. القاهرة: قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١م، ص ١٠٧.



٢٥٩- راجع في ذلك:

- كمال نجيب. "التوعية والتربية في العالم الثالث". مجلة التربية المعاصرة، العدد الثاني،

القاهرة: رابططة التربية الحديثة، ستمبر ١٩٨٤، ص ٣٧.

- زينب حسن حسن. "هل دخل التعليم في مصيدة التوعية؟". دراسات تربوية، المجلد

الثاني، الجزء (٥)، القاهرة: عالم الكتب، ديسمبر ١٩٨٦م، ص

ص ١٦٥-٢١٢.

٢٦٠- منظمة اليونسيف. التقرير السنوي لمنظمة اليونسيف لعام ٢٠٠٠ م. القاهرة:

منظمة اليونسيف، ٢٠٠٠م.

٢٦١- وزارة التربية والتعليم. مرجع سابق، ص ١٤٣.

٢٦٢- ملك زعلوك، "مدارس المجتمع، نموذج تفكر به مصر". ترجمة عثمان مصطفى عثمان،

رسالة اليونسكو، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، مايو ٢٠٠١،

ص ١٥.

٢٦٣- وزارة التربية والتعليم. مرجع سابق، ص ٤٢.



## الفصل الثالث

### المشاركة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد

الأحزاب السياسية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد

ال نقابات المهنية والعمالية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد

الجمعيات الأهلية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد

خاتمة الفصل



### **الفصل الثالث**

#### **الشراكة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد**

للشراكة المجتمعية المعاصرة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية- مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية- أدوار تربوية هامة في مجال التنمية الثقافية والمهنية لأفراد المجتمع العربي، وتحقق هذه التنمية من خلال تقديم هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية لخدمات تربوية في مجالات التربية المستمرة وتنمية الوعي في أبعاده المختلفة (البينة والسياسة والاقتصادية) وغيرها.

وتعرض خارطة الطريق العربية الحالية بعض الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في مجال التنمية الثقافية والمهنية للأفراد في المجتمعات العربية في الوقت الحالي:

#### **١- الأحزاب السياسية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد:**

تجمع معظم الدراسات والبحوث العلمية على أن للأحزاب السياسية أدوار ثقافية هامة في أي مجتمع، فقد أشارت دراسة (Shea)<sup>(١)</sup> إلى أن الأحزاب السياسية تقيم بالتنمية الثقافية لأفراد المجتمع، وتنمية مشاعرهم بالمسؤوليات الاجتماعية لديهم، ومن ثم تعمل الأحزاب السياسية على مزج بعض أنماط الثقافات الفرعية والخاصة بمقتضيات المصلحة العامة وثقافة جماهير المجتمع.

وتؤكد دراسة (أحمد حسين الصفي)<sup>(٢)</sup> على أن الأحزاب السياسية تعد إحدى مؤسسات التربية غير النظامية التي تقوم بتنشئة الأفراد سياسياً، وهي مسئولة تربوية في المقام الأول، حيث تضطلع بدور التنشيط السياسي لضمم الأفراد بالاتجاهات والمعارف والقيم السياسية، وتعمل على إيقاظ الروح الوطنية فيهم وغرس روح الالتزام والإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع، وإثارة اهتمامهم بأحوال الغير والمصلحة العامة، وإعداد الأفراد للتفكير الحر حول السلطة ومقوماتها، وهذه الوظائف والأدوار للأحزاب السياسية تدور بالقطع في دائرة ما ينبغي أن يكون.

وتأتى رؤية (سعيد إسماعيل على)<sup>(٣)</sup> منادية- في ضوء الحياز المجتمع العربي إلى خصخصة الاقتصاد- بضرورة إتاحة الفرصة لخصخصة الفكر، فالصحف الحزبية تعكس نوع ومستوى التعدد الحزبي الذى تضائل وهبط إلى حد كبير نتيجة ظروف الحياة الحزبية في الوطن العربي مما أدى ببعض الصحف إلى إظهار العالقية والسلامة لتسير مع حزبا على نهج المسايرة، وأدى ببعض آخر إلى مزيد من الانفعال والنطرف في لغة الخطاب، فضلاً عما لمسه القارئ عبر سنوات تجربة الصحافة الحزبية من أنما قلمها يكون لها أثر في تمييز واقع وتوجيه إلى طرق جديدة، وهذا وذاك من شأنه أن يصرف القراء والكتاب عن قراءة الصحف الحزبية، ومن ثم تفقد الأحزاب السياسية أدوارها المأمولة في التنمية الثقافية لأفراد المجتمع العربي.

وتشكل التنمية المهنية في سوق العمل- كأحد المحاور الرئيسة في التنمية الاقتصادية في أى مجتمع- محوراً أساسياً تقوم عليه حياة الناس بمختلف صورها وأشكالها، ومن ثم ارتبطت التنمية المهنية أشد الارتباط بخطة التنمية الاقتصادية في سوق العمل لأى مجتمع، وهذه ارتبطت بدورها بالنظام السياسى والحزب السياسى الحاكم في المجتمع. فالتنمية المهنية بمظاهرها تأخذ مجراها في الدولة، وفي الحدود والأوضاع التى يشرعها الحزب الحاكم.

وعادة ما يكون للأحزاب السياسية برامج للتنمية المهنية من أجل تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادى لأى مجتمع لتوفير الرخاء للشعب ولعلاج مشكلات العمالة والعمل والبطالة بين الأفراد، ولتحقيق أسباب الكسب وزيادة الإنتاج. وعلى قدر تجويد برامج التنمية المهنية بين أفراد القوى البشرية العاملة في المجتمع، تتحقق فرص التنمية والرخاء الاقتصادى لهذا المجتمع أو ذاك.

وعلى الرغم من أن السمة الأساسية للأحزاب السياسية هي الصفة السياسية، إلا أن هذه الأحزاب في كل بلاد العالم لم تلبث منذ ظهورها أن أدركت أنها لا تستطيع تجاهل الميدان الثقافى أو العيش بمعزل عن الحياة الثقافية في المجتمع. ولقد

اكتسبت الثقافة السياسية أهمية كبرى من اهتمامات الأحزاب السياسية في العصور الحديثة، فالعالم يعيش في ظل حكومات ونظم سياسية مختلفة، وتقوم هذه الأحزاب بوظائف ثقافية متعددة.

وقد ظهرت تساؤلات هامة في العلاقات بين الفقر والبطالة والتنمية الثقافية في سوق العمل، ومدى تأثير الثقافات الوافدة في سوق الإنتاجية، ولقد ربطت رؤى اقتصادية كثيرة بين ظواهر "الفقر" و "البطالة" وغياب التنمية الثقافية لدى أفراد القوى البشرية العاملة في سوق العمل. فعند غياب التنمية الثقافية يحس المرء بالفقر في ثقافته وعدم مسايرتها للثقافات الإنسانية وعندئذ تميز سلوكياته بثقافة الفقر، وهذا ما ستوضحه خارطة الطريق العربية الحالية حول نمط الشراكة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد العرب في سطورها التالية:

إن العمل حق للفرد وواجب عليه، ذلك أن توفير المجال لعمل ما يمارس فيه الإنسان نشاطاً اجتماعياً مطلوباً يمثل حقاً من حقوق الإنسان وحاجة أساسية من حاجات الفرد والقيام بمسؤوليات العمل والوفاء بمتطلباتها واجب على كل مواطن في إطار ما يحدده المجتمع من مسؤوليات<sup>(4)</sup>.

وتتيح التنمية الثقافية للفرد تكوين رؤية مستيرة عن كافة الأعمال في المجتمع، وما يصاحبها من تحولات وتطورات في سوق العمل، والتي تأتي في الغالب نتيجة السياسات الاقتصادية المتغيرة في المجتمع العربي.

وبناءً عليه فإن ثقافة الفقر لدى الأفراد تتوقف على مدى مسايرتها - أي الثقافة - لسياسات المجتمع الاقتصادية، وما طرأ من تطورات تكنولوجية ومدى انعكاسها على المهارات المطلوبة، وفرص العمل المتاحة، وفي الوقت الذي لا يوافر فيه للشباب المعلم من المهارات ما يسمح له بالمشاركة في أي من الوحدات الإنتاجية في المجتمع، والحصول على فرصة عمل مناسبة لمهارته المكتسبة من التعليم، والقيام بمسؤوليات هذا العمل والوفاء بمتطلباته في إطار ما يحدده سوق العمل في المجتمع من

مسئوليات، وما تستحدثه الأحزاب السياسية الحاكمة من سياسات اقتصادية واجتماعية، يوصف هذا الشاب المتعلم بأنه على خط ثقافة الفقر.

وسواء أكان معيار ثقافة الفقر لدى الفرد من خلال قلة ما يتاح له من معارف ومهارات متصلة بعمل ما أو وظيفة ما في سوق العمل، وما يتصل بتلك المعارف من ميول ومشاعر وتوقعات وأفكار واتجاهات هذا الفرد نحو هذا العمل أو هذه الوظيفة، أو من خلال نقص فيما تتيحه السياسات الحزبية الحاكمة له من فرص للعمل في سوق الإنتاجية في المجتمع العربي، يمكن وصف هذا الشاب بأنه في حالة ثقافة فقر.

هذا والشعور بثقافة الفقر لدى الفرد قد لا ينبعث فقط من عدم القدرة أو عدم الرغبة في العمل لدى أى قطاع اقتصادى في المجتمع، وبما يتناسب مع المعارف والمهارات المكتسبة من التعليم، وإنما قد ينجم مثل هذا الشعور لدى الشباب المتعلم نتيجة المقارنة بما يتمتع به بعض الأفراد والجماعات الأخرى المتعلمة والمتخرجة من مؤسسات ومعاهد تعليمية خاصة أو أجنبية أو المنتمية للحزب الحاكم في أى بلد من البلاد العربية من أنواع الامتيازات في سوق العمالة والعمل.

وتؤدى ثقافة الفقر لدى الفرد غير المنتمى للحزب الحاكم في أى قطر من الأقطار العربية إلى التراجع حول عدد محدود من الوظائف والأعمال في سوق العمالة، وفي قطاعات اقتصادية محددة، مما يؤدى في النهاية إلى ازدياد حالات الفقر والبطالة بين المتعلمين غير الحزبيين، وتناقص فرصهم في الدخول إلى سوق العمل، وتأخر الاستفادة من قدراتهم الإنتاجية في التنمية المجتمعية، في وقت يرى فيه هؤلاء الشباب أقرانهم وقد التحقوا بكليات الشرطة والكليات العسكرية مأمونة الوظائف، حتى إن معاهد أمنها الشرطة ومندوبيها تأخذ أغلب طلابها من هم أو ذويهم أعضاء أو منتسبون أو محسوبون على الأحزاب العربية الحاكمة، وكان أبناء هذا الوطن هم فقط المنتسبون للحزب الحاكم في أى قطر من الأقطار العربية.



فالبطالة تعرف بعدم القدرة على العمل، أو عدم توفر فرص لممارسة المراء نشاطاً اجتماعياً مفيداً، وتختلف الرؤى النظرية في تحليل ظواهر البطالة، حيث تستند المسؤولية في ذلك إما إلى ثقافة الفرد ذاته وما يؤدي إليه سلوكه من ثقافة فقر ومن ثم تعرضه للبطالة، أو تستند مسؤولية البطالة أساساً إلى البنية الاقتصادية والسياسية في المجتمع وتميزها الحزبي، أو نتيجة للتطورات التكنولوجية وانعكاسها على المهارات المطلوبة<sup>(٤٥)</sup>.

وثقافة العنصر البشري لها أهمية بالغة في تحسين مستوى الإنتاجية لفرد العمل، فالثقافة إلى جانب القدرات العقلية والمهارات المهنية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في مستوى إنتاجية الأفراد. كما أن الرغبة في ممارسة عمل ما من ضمن العوامل المؤثرة في مستوى إنتاجية الأفراد، فرغبات الأفراد وثقافتهم وطموحاتهم إلى جانب اختلافاتهم في مستوى التعليم والتدريب والخبرات المهنية تؤدي إلى ظهور أنماط من الطموحات بينهم تؤثر في مستوى إنتاجيتهم في سوق العمل العربي.

وهكذا فإن ثقافة الفقر لدى أفراد القوى البشرية العاملة تحد من مستوى إنتاجيتهم، حيث تحد من دوافعهم وتقلل من الحافز بينهم وتضعف من ثقتهم في أنفسهم وفي المشاركة في كافة القطاعات الإنتاجية في المجتمع العربي. فالرغبة في العمل، ومن ثم الاختيار الشخصي للعمل المنتج وما يتضمنه من إشباع لثقافة الفرد تجعله يتكيف مع ظروف العمل المحيطة به، وعندما تكون ثقافة الفرد فقيرة، لا يستطيع الفرد التكيف مع تنظيمات العمل الجديدة وما يتبع ذلك من أساليب في المواقع الإنتاجية المختلفة التي يتم استحداثها في المجتمع العربي.

وعند النماء الاقتصادي في المجتمع العربي، ونتيجة للتغيرات التكنولوجية في كافة القطاعات الاقتصادية وفي وحداته الإنتاجية تتغير المطالب المهنية في سوق العمالة، ويقابل ذلك تغير في مقاييس الأجور من الوظائف وتغير الترتيبات المهنية بين الأفراد. وثقافة الفقر تؤدي بالأفراد إلى تدنّي الترتيب المهني لهم في سوق العمالة،

اعتماداً على أن هذا الفقر في الثقافة يؤدي إلى إنتاجية منخفضة. ومن ثم فالدخل العائد من هذه المهن منخفض أيضاً، والنتيجة المتوقعة من كل هذا هي تزايد حالات الفقر بنوعه المطلق والنسبي بين أفراد المجتمع الحائزين على ثقافة الفقر، ولواجهة ثقافة الفقر المنتشرة بين أفراد المجتمع يجب أن تقوم الأحزاب السياسية بدور عادل بين الشباب وتفرق بين الانتماء الحزبي بينهم وحقوقهم المجتمعية المشروعة. وحيث إن التنمية الثقافية والمهنية ليست مسئولية مؤسسة تربوية بعينها، وإنما تشترك كل مؤسسات التربية - نظامية كانت أم غير نظامية - في الاضطلاع بهذه المسئولية، فإن الأحزاب السياسية يجب أن تكون في مقدمة هذه المؤسسات المجتمعية العادلة والمنصفة التي تحتم بإكساب الأفراد الثقافة الحية والتنمية المهنية المتجددة، لأن الأحزاب السياسية تمتلك العديد من الوسائط التربوية لتحقيق هذا الهدف منها النوادي الثقافية والجمعيات الحزبية ومعاهد الدراسات الوطنية، إضافة إلى المراكز التي تقام ويكون من بين أهدافها التربية والتمهين والتثقيف لأفراد المجتمع، كل أفراد المجتمع، لمصلحة الوطن ليست حكراً على أي حزب داخل الوطن الواحد، فالمطلوب من أي حزب حاكم في المجتمع العربي العمل على توفير مناخ الحرية لأفراد المجتمع، والحفاظ على كرامة المواطنين - كل المواطنين - في مجتمع الأمة في الوطن العربي.

كما أن الأحزاب السياسية تمتلك صحفاً ومجلات، وهذه تسهم في التثقيف وتجديد عناصره لأبناء المجتمع العربي، فيمكن للأحزاب السياسية تبني موضوعات التنمية الثقافية والمهنية وتناقشها على نطاق واسع، وهو ما ينعكس بدوره على التعلم الذاتي، حيث تؤدي إلى تنمية المراكز الثقافية والمهنية لأفراد مجتمع الأمة العربية وتوحيهم بالموضوعات المجتمعية الهامة.

وهذه الإسهامات في مجال مقاومة ثقافة الفقر بين أفراد المجتمع تقوم بها الأحزاب السياسية في المجتمعات الدولية المعاصرة، حيث إن للأحزاب السياسية توجهات ثقافية معينة، تنبع من الأفكار التي تؤمن بها، والتي ترى أنها وبوصولها إلى

السلطة والحكم وتطبيقها لهذه التوجهات الثقافية في الواقع العملي يمكن أن تصل إلى إشباع حاجات الأفراد الثقافية، ومن ثم تحقيق التجديد الثقافي في المجتمع العربي.

وتعد برامج التنمية الثقافية والمهنية محاور رئيسة في برامج الأحزاب السياسية اليابانية حيث يعكس الحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان النماذج الغربية الرأسمالية في التنمية الثقافية والمهنية، وينادي بعدد من المبادئ التي تركز على بناء دولة الرفاهية من خلال التأكيد على رفع المستوى الثقافي والتعليمي للأفراد وبما يؤدي إلى رفع قدراتهم التكنولوجية التي تتطلبها مواقع العمل والإنتاج. وفي الجانب الآخر تطالب الأحزاب الاشتراكية اليابانية بضرورة تبني الأسلوب الاشتراكي على أوسع نطاق في التنمية الثقافية والمهنية التي تعزز الملكية العامة، واتساع نطاق المشروعات الحكومية التي تقدم خدماتها الثقافية إلى الشعب<sup>(٩)</sup>.

كما يمكن للأحزاب السياسية القيام بتنمية ثقالية ومهنية فعالة في المجتمع مثل مساعدة الأعضاء على تنمية معارفهم الأساسية المتصلة بالبيئة ونظامها وتوازنها وأهم مشكلاتها، والتوعية بمخطورة مشكلات التلوث البيئي والاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حياة الإنسان إلى جانب مساعدة الأعضاء على اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو حماية البيئة والحفاظ عليها وحسن استثمارها، فضلاً عن العمل على التخلص من السلوكيات السلبية التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة المحيطة بنا وتنمية الإحساس بالمسئولية والمشاركة في حل المشكلات البيئية مع العمل على وجود تعاون وتبادل للخبرات بين الأفراد والجماعات من أجل توفير العادات الصحية وتجنب العادات التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة والعمل على نشر الثقافة الصحية لدى أفراد المجتمع، فضلاً عن تشجيع المبادرات الفردية من أجل التصدي للمشكلات البيئية في المجتمع العربي.

كما يمكن للأحزاب السياسية تقديم برامج تثقيفية تعمل على تصويب المفاهيم السكانية لدى أفراد المجتمع وتزودهم بالمعارف التي تشرح لهم خطورة النمو السكاني

---

والآثار المترتبة على المشكلة السكانية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنظام البيئي بعملياته ومكوناته. كما يمكن أن تؤدي الأحزاب السياسية أدوار فعالة في تنمية الاتجاهات العلمية والسلوك الإنجابي المسؤول، إلى جانب إثارة دافعية هؤلاء الناس للتعرف على المشكلات السكانية والمشاركة والتصدى لحلها، إلى جانب تنمية المهارات المختلفة لدى أفراد المجتمع بما يمكنهم من المشاركة في أعمال خدمة المجتمع والقيام بتوضيح مظاهر الزيادة السكانية<sup>(٧)</sup>.

ويمكن للأحزاب السياسية تنظيم بعض الندوات والمحاضرات التي تتناول المشكلة السكانية بما ينمي وعي أعضاء الحزب بالمشكلة السكانية، إلى جانب تنمية الوعي لدى الأمهات والسيدات بأضرار الحمل المتكرر والمتسارع على صحة الأم والطفل. ويجب على الأحزاب السياسية نشر ثقافة التفكير في المستقبل، فالمشكلة السكانية لا تظهر نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني فحسب، ولكن أيضاً تظهر نتيجة لانخفاض معدلات التنمية في المجتمع، وتكون إحدى الحلول الفعالة هو التفكير في المستقبل بوعي من أجل التصدي لمخاطر الزيادة السكانية.

ويمكن للأحزاب السياسية أن تقوم بأدوار ثقافية هامة من أجل تنمية الشخصية الاجتماعية مثل أن تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع على أساس من الصداقة والتعاون والديمقراطية، ولعل في تنمية الولاء والانتماء للحزب السياسي البداية في نشر الولاء والانتماء القومي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والنظام والدقة في العمل والإنتاج.

كما أن الاهتمام بثقافة الترويح مطلب اجتماعي هام ويمكن للأحزاب السياسية المشاركة في فعالياته من خلال الاهتمام بالنواحي البدنية للفرد، والعمل على رفع المستوى الصحي العام وحسن استغلال وقت الفراغ في ممارسة الألعاب الرياضية المختلفة، إلى جانب الاهتمام بالنواحي الأخلاقية للفرد وتشجيعه على التصلك بقيم التعاون والصدق والأمانة والمنافسة الشريفة وإثاء الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية

وتحير الفرد من الجمود في التفكير وتقوية الدافعية لديه للخروج من روتين الحياة اليومية والاهتمام بالترويج عن النفس من وقت لآخر<sup>(٨)</sup>.

وهناك حاجة ماسة لأن تتمسك الأحزاب السياسية بالاتجاه التنويري الذي هو تعضيد كل فكر مستنير سواء في الثقافة أو الدين أو المجتمع وتبنى هذا الاتجاه بشكل واضح ولا غموض فيه، فلا مساومة مع أولئك الذين يريدون للأحزاب السياسية العربية أن تسير ووجهها للخلف، ولا بمعاملة لأولئك الذين يمسكون العصا من المنتصف، فلتكن ثقافتنا دائماً وأبداً مع المساواة بين الرجل والمرأة. ومسع التفسير المستنير للدين والذي يتجاوب مع معطيات العصر، لأن الوحي صالح لكل زمان ومكان، ومع التطور الاجتماعي للأسرة العربية ورفيها، ومع الفن الراقي والمستنير ومع الإعلام المؤثر والمتحضر والمفترح للجميع، ومع التعبير الملهذ عن الذات. لابد من قيام الأحزاب السياسية العربية بترسيخ هذه القيم في المجتمع وإعطاء جوائز متميزة لكل من يجتهد في أي من هذه المجالات الفنية والأدبية وفقاً لقواعد ترتقى وتسمو بمجتمعنا العربي الذي نعيشه في بدايات القرن الحادي والعشرين.

ولا شك في أن هناك أصواتاً تنادى بفكر التغيير الثقافي للدرجة التي فيها يطلبون التغيير مجرد التغيير. لكن المطلوب هنا ألا يكون التغيير هدفاً ولكن وسيلة لإدخال فكر ثقافي جديد يتبناه من يأخذ الموقع، فالهدف لا يكون الشخص بل الفكر، وهذا يتم دائماً في الدول المتحضرة والمؤسسات العملاقة الناجحة. ولقد جربت بعض المؤسسات التغيير للتغيير فإزدادت حالتها سوءاً. لكن ضخ الدماء الجديدة في جسد الأمة لا يحقق غرضه إن لم يكن مع هذه الدماء الجديدة، فكر جديد بذهن جديد وروح جديدة تشمل كل مناحي الحياة. وإن كان الحزب الوطني الديمقراطي الحاسم في مصر - على سبيل المثال - قد اختار شعار "فكر جمعيه" فليفكر كيف يحققه بأكثر نسبة ممكنة من النجاح؟، من أجل أن تحزو بقية الأحزاب السياسية العربية حوزة وتسير في طريق الفكر الديمقراطي الجديد

---

ولا شك في أن ما يحدث الآن في الوطن العربي من موجات التطوير يملؤنا بالفاؤل والخوف. فالفاؤل منبه هذا النشاط المتدفق من أجل التطوير في كافة مناحي الحياة، أما القلق فهو الخوف الذي يخفى في أعماق أفراد المجتمع العربي فهو - أو لنقل منبهه- من أولئك الذين يدخلون إلى كل مبادرة جديدة ويركون كل موجة مستحثة ويتبنون شعاراتها وهم غير مقتنعين بما ولكنهم يفعلون ذلك دائماً بهدف إجهادها وبقاء الوضع على ما هو عليه، فهم يفكرون دائماً في مكاسبهم الشخصية. فعندما بدأت توجهات خصخصة التعليم والسماح بإنشاء المدارس والمعاهد التعليمية الخاصة، راح هؤلاء الأفراد، ومن خلال وجودهم في مجالس صناعة القرار في المجالس المحلية وأمانات الأحزاب الحاكمة، ومجالس الشعب والشورى والنواب، بالاستيلاء على أفضل الأراضي المملوكة للدولة وشيدوا عليها معاهدهم الخاصة ونصبوا أنفسهم عمداً لها. وفي برامج تحسين التعليم وتطويره لا يختلف الأمر كثيراً، فالمسئول عمن إدارة هذه المشاريع يبحث حثيثاً عن المنفعة الشخصية، فلا طريق واضح ومستقيم في هذه البرامج التطويرية في التعليم.

وقد طالب أعضاء المؤتمر السنوى الأول للحزب الوطنى الحاكم في مصر المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٣م بضرورة التطوير الشفافى بالشكل الذى يحقق الأهداف الترموية المرجوة.

ومناهج التعليم يجب أن تكون للتقني وليس للحفظ والتلقين حتى يصبح لدينا الحفريخ المؤهل للتعامل مع المتغيرات التكنولوجية الدولية.

وقد أعلن أن هناك التزام من الحكومة المصرية بورقة الحزب الوطنى الديمقراطى لتطوير التعليم والنهوض بالبحث العلمى وتطوير التكنولوجيا.

وقد رصدت الحكومة المصرية الموارد اللازمة لتنفيذ خطط التطوير الكمى والنوعى في مجال التعليم، حيث إنه الحلم الذى تتطلع إليه العقول المصرية الآن وهو الركيزة الأساسية لمجتمع المعرفة الذي يمكن لمصر من خلاله تحقيق التنمية الشاملة

واستعادة موقعها التاريخي في صناعة الحضارة والإضافة إلى المجتمع العالمي. وقد حدد الحزب الوطني الديمقراطي في مصر في وثيقة تطوير التعليم التي وافق عليها الحزب في مؤتمره السنوي الأول لتطوير التعليم بجميع جوانبه وشملت محاور التطوير: توسيع المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية وتفعيل دور المجتمع المدني وتحقيق الجودة في التعليم من خلال إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة التعليم قبل الجامعي والجامعي على أن تكون هيئة مستقلة ولها استقلالية كاملة لأنه ليس من المعقول أن يكون مقدم الخدمة هو من يراقبها، مع أحداث تطوير كامل لمناهج التعليم وتفعيل دور المؤسسات التعليمية ودعم هيئات التدريس ورفع المستوى للطالب والمعلم والأخذ بالأساليب الحديثة في المنظومة التعليمية وتطوير التعليم الفني وإيقاف التسرب من التعليم وتخفيف حدة التوتر في الامتحانات ومد صلاحية مدة الشهادات وتواريخ التقدم بها للمستويات التعليمية الأعلى في المنظومة التعليمية المصرية والقضاء على الأمية التكنولوجية.

وقد شددت ورقة الحزب الوطني الديمقراطي في مصر على مجموعة من السياسات للوصول إلى الأهداف المحددة وهي المشاركة المجتمعية وتنمية أداء هيئة التدريس وتطوير منظومة التقويم التربوي وتوظيف التكنولوجيا والتعليم وسوق العمل والبحث العلمي والتكنولوجيا واقتصاديات تمويل التعليم ونظم الاعتماد وضمان الجودة.

فالعليم يمثل المعرفة الإنسانية لثراث البشرية وركيزة الحضارة والازدهار، وأى مجتمع هو مجتمع تتعدد فيه مناهل التعليم ويسعى أفرادها دوماً على جمع مستوياتهم إلى مزيد من المعرفة والتواصل مع الثقافات والعلوم وإلى مجابهة المتغيرات المحلية والعالمية، وهو العمود الفقري لمتجمع المعرفة والبوابة الرئيسة للمعبر إلى مستويات التقدم والرفق التي نشدها جرحاً.

ويرى الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر أنه حتى تتحقق الطفرة النوعية فى التعليم يجب أن يلعب المجتمع المدنى وقطاع الإنتاج دوراً فى إطار من اللامركزية والمشاركة المجتمعية التى تتيح الاستفادة العظمى من الخبرات وتنويع موارد التعليم وتنمية اقتصادياته. كما يجب أن يواكب البيئة التعليمية المعتمدة على المشاركة المجتمعية واللامركزية بيئة تكنولوجية توظف التقنية الحديثة للارتقاء بالتعليم حيث أثبتت تكنولوجيا المعلومات قدرتها على الإسراع بالتنمية فى دول العالم المتقدم.

كما تخرج مفاهيم التعليم والتدريب فى مجتمع المعرفة، ومن ثم فهناك حاجة إلى ربط التعليم بسوق العمل فى ظل مجتمع يحرص على تنمية ذوى المعرفة والمهارة والقدرة على التنافس العالمى، والذين يتحلون بروح الانتماء ومفهوم المواطنة ويتفانون فى العمل للارتقاء بوطنهم.

ولا تتحقق المعرفة إلا من خلال منظومة فعالة للبحث العلمى حيث تسخر فيها العلوم والتكنولوجيا والمعرفة لخدمة التنمية الشاملة ولضماهاها. ومن خلال ثقافة عامة تقدر البحث العلمى وتمارسه فى سنوات الدراسة الأولى. ويرتبط بهذا كفاءة الباحث والمعلم وعضو هيئة التدريس فهو محور عملية تطوير التعليم، ولذا فإن دعمه والتطوير المستمر لقدراته هو حجر الزاوية فى مجتمع المعرفة المنشود.

كما أن هناك أهمية لمنظومة التقييم التربوى للعملية التعليمية، وضرورة تطوير أدوات قياس شاملة لأداء الطالب وقدراته على تطبيق ما تعلمه فى حياته العملية، ولا يقتصر القياس على أداء الطالب فقط، ولكن يمتد لقياس جودة أداء المنظومة التعليمية كاملة من خلال نظام لضمان الجودة والاعتماد الذى لا غنى عنه لكل المجتمعات الجادة فى سعيها نحو المعرفة التكنولوجية.

ونظراً لاهتمام الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأهمية العناصر التى ترتبط بتطوير التعليم فقد سعى الحزب لوضع السياسات التى تكفل تحقيق هذه العناصر



داخل منظومة التعليم المصرى لدفع عجلة التطوير وتحقيق مجتمع المعرفة الذى تطمح إليه دول العالم أجمع.

وتشير الكتابات الصحفية اليومية إلى أن الحزب والحكومة قد اتفقا على تطوير نظم التقويم حيث لا يكون نظام الامتحانات هو المعيار الوحيد للتقويم وأنه لابد من إحداث التطوير في نظم التعليم المستمر حيث إن مُنتَج العملية التعليمية هو المنتج الذى يحقق حلم الشعب المصرى ويمكننا من المنافسة العالمية في سوق المعرفة والعلم والتكنولوجيا.

ولكى ترتقى بالعملية التعليمية وتحقق التنمية الثقافية والمهنية المطلوبة علينا زيادة رقعة المشاركة المجتمعية في جوانب التعليم وتحقيق اللامركزية في إدارتنا للعملية التعليمية مع رفع مستوى القائمين عليها لأنها تحقق إدارة فعالة تعامل مع الواقع وتوسع قاعدة المسئولية والمشاركة وتنتج قيادات جديدة قادرة على اتخاذ القرار، وتتيح الوقت للوزارة للتفرغ والتخطيط ومتابعة تنفيذ الأداء وعلى أن تكون الدول العربية مسئولة عن دعم الهوية والثقافة العربية وحماية اعتبارات الأمن القومى العربى، وستظل الحكومات -أو هكذا ينهى أن تكون- مسئولة عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والتصدي للانحراف والمتابعة الجادة في الوطن العربى.

إن المشاركة المجتمعية في التنمية الثقافية والمهنية للأفراد قضية مهمة فهى تضخ قوة محركة هائلة لو أحسن استغلالها لحققت نقلة وطفرة هائلة في المنظومة المجتمعية وتحقق إحساس المجتمع بملكية المؤسسة التعليمية، وبفعل دور الرقابة المجتمعية تضمن الشفافية والمساءلة وهى وسيلة فعالة لتقليل الفجوة التمويلية بين الموارد المتاحة في ظل الظروف الاقتصادية وحجم الطموحات التى هى حق مشروع لشعبنا والتى لا يمكن أن تتولاها الحكومات وإنما يجب أن يظهر فيها دور المجتمع المدنى وأطرافه وتنظيماته ومؤسساته الناجزة في الوطن العربى.

كما يُنظر إلى برامج محو الأمية لغير المعلمين على أنها القاعدة والبنية الأساسية للإنسان الأمي من أجل تثقيفه والوصول به إلى أفاق العلم والمعرفة، وهي مسئولية المجتمع والأسرة والمجتمع المدني والإعلام لخدمة ذكاء هذا المواطن حتى يكون قادراً على استيعاب التحديات المجتمعية المعاصرة.

وفي هذا المجال فهناك حاجة ماسة إلى الاهتمام بجميع مفاهيم التربية للمواطن العربي بما فيها مفهوم التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، حيث يقصد بالتربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية ذلك النمط من التعليم والذي تحتاج إليه فئات اجتماعية معينة بحيث يؤدي هذا التعليم إلى تطوير كيف الحياة، وإثراء شخصيات هذه الفئات: اجتماعياً ومهنياً إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال أساليب كسل من التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.

وعلى هذا فإن التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية لابد من أن تراجع في ضوء التربية المستديرة باعتبار أن عمليات التربية مستمرة وهادفة جميعها إلى التقليل من عدم المساواة وإلى ربط التربية بالعمل والإنتاجية، وإلى زيادة درجة ديمقراطية التعليم، وإلى تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية المرتبطة بكيف الحياة.

وتعتبر الأقطار العربية من بين الدول التي تنظر إلى عملية محو الأمية على أنها العملية التي تمكن الفرد الأمي من القراءة والتعبير كتابة عن فكرة، وإجراء العمليات الحسابية الموازية لمستوى الصف الرابع الابتدائي. وهناك تعريف آخر لمحو الأمية يجعلها معادلة لمستوى ما يتعلمه الأطفال في الصف الثالث الابتدائي في القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة.

وبناءً عليه لجوانب محو الأمية تتصل بالإنسان وقلته وتفكيره هذا من ناحية، وبكافة جوانب الحياة من ناحية أخرى، وفي إطار هذه الرؤية يمكن النظر إلى مفهوم التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية كجزء من استمرارية التربية المستديرة، ومن ثم

فإن تطبيق مبادئ التربية المستديرة على مفهوم التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية يتيح الفرصة لمزيد من تحقيق النجاح في هذا المجال.

ولقد تطور مفهوم التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية واتسع هذا المفهوم ليخرج عن مفهومه الضيق والممثل في المحافظة على مسعىات القراءة والكتابة المكتسبة من خلال برامج نحو الأمية التقليدي، وأخذ هذا المفهوم في التطور ليشمل كل الجهود التربوية الموجهة للأفراد الذين يتحملون مسئوليات اقتصادية واجتماعية، والتي تفي باحتياجاتهم التعليمية وتحقق نموهم المتكامل في جميع المجالات، وهذا المفهوم المنظور تصبح التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية أداة للتنمية والتغير الاجتماعي والثقافي والحضاري، وأداة للتكامل والتوافق مع متطلبات العصر، بما يتيح للأفراد فرصة التأهيل والتدريب في إطار فكرة التعليم المستمر مدى الحياة، وهي الفكرة التي تصع لتشمل كل النشاطات التعليمية والتربوية التي تقدم خارج النظام المدرسي.

وهكذا اتخذت التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية مفهوماً أوسع وأشمل، فلم تعد مرادفة للدراسات الحرة أو التدريب المهني، وإنما أصبحت شاملة لأي نشاط منظم يؤدي إلى إعداد المواطن ليأخذ دوراً نشطاً في بيئته، أي تمكن جميع المواطنين من المشاركة الكاملة الحرة في دفع عجلة التقدم الإنساني عن طريق السيطرة على الأساليب الفنية التي أتت بها العلوم والتكنولوجيا، إنه تعليم الفرد من أجل ممارسة المسئولية. وهناك إجماع على أهمية الدور الذي تقوم به التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في تعزيز تنمية الفرد تنمية شاملة ومعاونة الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالكبار هم أساس المجتمع وعليهم مسئولية التدبير والتقرير والتوجيه والتأثير حتى يتقبلوا الصغار الناشئين إلى مواقعهم ويمكثهم من هذه المسئولية، لتصل الحياة وتستمر وتتسع وتتجدد.

وتهدف التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

### أولاً: تطوير "كيف الحياة" للأفراد:

تهدف التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية إلى تطوير "كيف الحياة" فيما بين الأفراد، ويتم ذلك عن طريق مساعدة الأفراد على الاحتفاظ بالمهارات المكتسبة ومواصلة التعلم والتطبيق، وتشتق هذه الأهداف الفرعية من الأهداف الكبيرة للتنمية الشاملة في المجتمع، وذلك في إطار التربية المستديرة والتي تهدف في النهاية إلى تحسين "كيف الحياة للأفراد" وهم المجموعات البشرية المستهدفة من مجال التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية. هذه الأهداف لا بد وأن تكون وظيفة أكثر من أن تكون تعليمية بالمفاهيم التقليدية، بحيث تستجيب لاحتياجات المعلمين واهتماماتهم ومشكلاتهم ومتطلبات مجتمعاتهم المحلية.

وفي ضوء هذا يلزم ألا تكون أهداف التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية ضيقة الإطار ومرتبطة فقط بمتطلبات خطط قصيرة الأجل للتنمية، وإنما لا بد وأن تتضمن إطاراً أوسع من مهارات الحياة والقيم المجتمعية. أما من حيث المضمون الذي يحتوي على الخبرات التعليمية فلا بد وأن يشمل على معلومات متكاملة عن مختلف الموضوعات الدراسية المرتبطة بالأهداف الوظيفية، ولكي يتم تنظيم المحتوى والخبرات التعليمية في شكل وحدات تعليمية متكاملة ومتابعة فلا بد أن يوضع في الاعتبار خصائص المعلمين وخبراتهم السابقة، ولذرائعهم وميولهم وطموحاتهم، وكذلك مختلف أساليب التعلم (مثل التعلم الذاتي، والتعلم الموجه، والتعلم من خلال تبادل الخبرات بين المعلمين)، كما ينبغي أن يوضع في الاعتبار وضع الأعباء التعليمية في أطر معرفية ونفسية منظمة ومتابعة ومرتبطة بالواقع الخارجي، وكذلك البيئة المحيطة.

هذا وتحتل برامج التربية الذاتية دوراً هاماً في تطور المهارات الاجتماعية وتغيير الاتجاهات التي يعتنقها الفرد، وتحديث المعلومات التي لا غنى عنها للحياة السوية للإنسان.

### ثانياً: تحقيق أبعاد التنمية المجتمعية:

يمكن تعريف التنمية المجتمعية على أنها عملية شاملة ومخططة، وتتضمن التغيير والتطور في كافة جوانب الحياة في المجتمع، هذا التغيير والتطور يمكن وصفه "كمياً" وكيفياً" على المستوى الفردي والجملي والقرمي، والتنمية المجتمعية تحقق الاستثمار الأمثل لجميع الموارد والإمكانات البشرية والمادية في المجتمع، وتستهدف الإنسان صانع التنمية ووسائلها وغايتها، كما تستهدف التنمية المجتمعية الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع، وتؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد، وتوفر حياة أفضل استمراراً للمجتمع، وتمكن المجتمع من اكتساب منجزات العصر العلمية والتكنولوجية بصورة تؤدي إلى المشاركة في صنعها.

هذا والتربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية يجب أن تتيح للكبار المشاركة الفعالة في جهود التنمية الشاملة في المجتمع العربي، ذلك لأن التربية هي أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، وأن قيمة التعلم لا ينبغي أن تقاس فقط بنسبة إضافته الكمية إلى النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً بالإشارة إلى دوره في إزالة الفقر أو التخفيف من مسأله، وزيادة فرص العمل للمواطنين بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بينهم، وأن التعليم له قيمة فردية من حيث زيادة إنتاج المواطن، وقيمة اجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين. ولذلك تتضح أهمية التعليم غير النظامي والذي يعمل على تحقيق التوازن فيما بين الأفراد، والذي يهدف إلى المقام الأول إلى أن يقدم للجمهور مجموعة من المهارات والمعارف المفيدة والتي يستطيعون تطبيقها من أجل تنمية ذواتهم وتطوير مجتمعاتهم، ثم إن التعليم خارج المدرسة يحقق أهداف التربية المستدامة ويكمل دور المدرسة.

ولقد أصبح من المعترف به الآن أن تحسين الأوضاع للفرد وللجماعات بصورة وظيفية شاملة هدفاً لبرامج ما بعد نحو الأمية ومواصلة التعلم، ومن ثم فقد أصبحت هذه البرامج تتضمن الآن- بالإضافة إلى التزود بمهارات القراءة والكتابة والاحفاظ

١٤- بعض الأهداف والمرامي مثل تحسين الصحة، ورفع مستوى الدخل، ومهارات الإنتاج، وزيادة الوعي الوطني، وهذا يتطلب الاستمرارية في التعلم سواء أكان تعليمًا عامًا أو مهنيًا، كما يتطلب ارتباط عملية التعلم بعمليات التنمية الفردية والاجتماعية والمهنية، وعملاً على تحقيق هذه الأهداف والرامي العامة للتنمية المرتبطة "بكيف الحياة" لابد من اتخاذ استراتيجيات التعليم المناسبة، ولابد من شراكة فعالة من كافة المنظمات المجتمعية والمهنية المتضمنة في مؤسسات المجتمع العربي.

### ثالثاً، تحقيق مهامين التربية المستديمة:

والهدف الثالث من أهداف التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية هو محاولة تحقيق مضامين التربية المستديمة، ومن بين هذه المضامين الشمول بمحتج بمختلف المراحل والتنظيمات ويشمل كل أشكال التربية ومظاهرها، والمضمون الثاني هو التكامل مع أوقات الفراغ في الحياة، وخلال كل مراحل العمر، ومع مطالب الحياة للفرد سواء من الناحية الشخصية أو الفردية أو الاجتماعية أو المهنية، ومن أهم مبادئ التربية المستديمة الأخرى والتي يمكن أن تكون ذات علاقة بتخطيط برامج ما بعد نحو الأمية ومواصلة التعليم مضمون المرونة بمحتج بتاح بدائل مختلفة للأساليب والطرائق المناسبة للفرد وللجماعات في أوضاع حياتهم، ويتم من خلال هذه الأساليب توظيف استراتيجيات متعددة للتعليم، أيضاً مضمون الديمقراطية مما يعنى المساواة في إتاحة فرص التعليم وزيادتها، ومضمون التعلم الذاتي بمحتج يتم الاعتراف باحتياجات الفرد للنمو، ويتضمن المسئولية للتخطيط الذاتي للأنشطة التربوية المناسبة، وتطبيقها وتقييم تقدمها، كما تتضمن التربية المستديمة مبادئ القدرة على التعليم والمشاركة في التنوير والتحديث والاستعداد للتعلم من أجل تغير وتحسين أسس التعلم، والمشاركة والتقييم.

وإذا كانت التربية المستديمة تحل المشاكل الأساسية للتعليم في المستقبل، فإن ذلك يعود إلى أنه يهدف إلى تنمية الإنسان ككل من جميع جوانبه وخلال حياته كلها،

وذلك لأنه يسمو فوق العقبات المصطنعة بين التعليم النظري الأكاديمي والتعليم غير النظري، وفق الفارق التقليدي بين التعليم العام المعترف به وتعليم الكبار، كما أنه يقوم أساساً على وحدة العمليات التعليمية الحيوية التي تشكل شخصية الإنسان حيث إنه يوجه نفسه في المجال إلى التعليم الأساسي والتدريب الفردي وإلى الحق في الممارسة النشطة بالمعنى الثقافي والفني، وطرق استخدام طرق التعليم التي تمكن من تطوير القدرة الخلاقة (الذهنية والجسدية) للإنسان.

كما تنوع أساليب التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، وتعدد أهدافها وتكامل هذه الأساليب التربوية في تحقيق أهداف التربية المستديمة. فالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التكنولوجية والتي تسود عالمنا المعاصر تجعل مبادئ استمرارية تعليم أفراد المجتمع مسألة حيوية وتتطلب شراكة مجتمعية فعالة لتحقيق أهدافها المرجوة.

هذا ويتطلب تحقيق أهداف التربية المستديمة وجود تكامل بين أساليب التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية بهدف توفير الفرص التربوية والتي تسير التعليم النظامي أو توازيه أو تكمله.

ونعرض فيما يلي لأهم الأساليب التربوية في مجال التربية اللاحقة نحو الأمية بين أفراد المجتمع العربي.

#### **- الصحف العربية:**

تشر بعض الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة صحفاً يومية، وصحف حائط، ومجلات للمتحررين حديثاً من الأمية، كما تخصص صفحات خاصة في الصحف اليومية للمتحررين حديثاً من الأمية. وعملاً على أن تحقق هذه الأنواع من الصحف أغراضها التربوية لابد وأن تقدم عرضاً مختصراً عن مجالات الاهتمام المختلفة ذات الصلة بالأمور الاجتماعية والاقتصادية والتي يمكن أن تسمى خبرات المجموعات المستهدفة وتزيد من درجات وعيهم بمشكلات المجتمع سواء على المستوى المحلي أو

القومي. وينبغي الإشارة إلى مراعاة عدة أمور في هذا المجال منها مراعاة تبسيط النص في الصحف وشموله وتكامله مجالات الاهتمام الخاصة بهذه الفئة الاجتماعية لتتناسب مستواها الثقافي العام، كما يراعى في المادة المطبوعة مدى علاقتها بالخبرات السابقة للقراءة، وأن تكتب في لغة مناسبة لمستوى هؤلاء الأفراد.

#### - النصوص المكتوبة:

تنشر بعض الوزارات نصوصاً مكتوبة لأغراض تربوية مرتبطة بتحسين بعض المهارات الحياتية مثل مهارات الزراعة وزيادة الوعي بالمقاييس الصحية وغيرها من المهارات، وتحدد رسالة النصوص المكتوبة وفق المجموعة المستهدفة من المجتمع، وتشكل النصوص المطبوعة أسلوباً هاماً من أساليب التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية للاحتفاظ بمهارات القراءة، كما تعين المعلمين أن يكتسبوا معلومات وخبرات جديدة في مجال أعمالهم.

#### - الوسائل المتممة للقراءة:

ومن هذه الوسائل المتممة للقراءة زيارات المتاحف والمعارض والتي يمكن ربطها بشكل أو بآخر بنمط التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية باعتبار أن كلاً من المتاحف والمعارض يشكلان وسائل لمواصلة التعلم والاستزادة، ولكي توتي الوسائل المتممة للقراءة أغراضها كوسائل لاكتساب المعرفة لا بد من التخطيط الجيد لها لتصبح ذات دلالة للمجموعات المستهدفة من أفراد المجتمع العربي.

وإلى جانب المتاحف والمعارض، فإن الزيارات الميدانية لمجالات التنمية الزراعية والصناعة في المجتمع تشكل عنصراً هاماً وأسلوباً جيداً من أساليب التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، كما أن برامج المراسلة توجد فرصة لمواصلة التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية في مجتمعات الوطن العربي.

#### - المكتبات:

لقد أصبحت المكتبات اليوم ضرورية لكل مجتمع ضرورة المدرسة نفسها، ولعل



اختلاف البيئات وتوسعها يفرض على كل مكتبة تكيف خدماتها بحيث تلائم الأوضاع الاجتماعية وتقدم للمواطنين الخدمات التي يسعون إليها، وتعتبر عاملاً فعالاً في تحسين وسائل حياتهم، ورفع مستوى ثقافتهم المهنية وتقديمهم الاجتماعي، هذا إلى جانب أنها جهاز له أثره الكبير في التوجيه والتوعية القومية، كما تلعب المكتبات دوراً تربوياً هاماً وتساهم بنصيب وافر في تحقيق أهداف التربية والتربية المستمرة والتعلم الذاتي حيث يجد فيها الأفراد الزاد الثقافي في مختلف أعمارهم ومواقعهم. ولاشك أن التربية جزء من الثقافة، بل إن الثقافة وتمييزها وتطويرها من أهم أهداف التربية، والثقافة والتربية وجهان لعملة واحدة هي الإنسان وبنائه وتكوينه العقلي والوجداني، فالتربية في أوسع معانيها هي عملية الارتباط بالثقافة والتلاؤم معها من خلال الاتصال بمصادر الثقافة كالكتب والشخصيات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وغيرها من مصادر الثقافة بالمجتمع العربي.

وبناءً على هذا يمكن الاستفادة من المكتبات بإضافة أقسام خاصة بالمطبوعات ذات الأهمية للقراء الجدد والكبار وغيرهم من الراغبين في مواصلة التعلم في المرحلة اللاحقة نحو الأمة، كما يمكن الاستفادة بالمكتبات المتقلة لتحقيق الأغراض التربوية في المجتمعات العربية الريفية والبدوية.

#### **- الإذاعة والتلفزيون-**

تستخدم الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة كأساليب للتربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمة، فهذه البرامج تصبح فرصاً أفضل وبطريقة جذابة للمتعلمين للاستفادة من برامج التربية، كما يساعد على تحقيق هذا أن يتم عرض هذه البرامج بطريقة جذابة تستجيب لاحتياجات الدارسين واهتماماتهم، فالوسائل الاتصالية الحديثة لها طاقات يمكن استخدامها في إيجاد دافع التعلم لدى الراغبين فيه بصورة تحقق زيادة وعيهم بأهمية التعلم في برامج ما بعد نحو الأمة ومواصلة التعليم، فكما هو معروف أن الوسائل الحديثة جماهيرية في طبيعتها، ومن ثم يمكن أن تصل

برامجها إلى كل الطبقات الاجتماعية، ولا يعارض هذا مع إمكانية بث برامج معدة للاستجابة لحاجات مجموعات مستهدفة بعينها في شتى أنحاء الوطن العربي.

ويمكن استخدام أساليب التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في مواجهة المشكلات العصرية التي تواجه المجتمع العربي، ومن خلالها يمكن إقناع الفئات الاجتماعية المختلفة بضرورة التصدي لهذه المشكلات مثل المشكلة السكانية في الوطن العربي.

وقد ناقش المؤتمر العام للحزب الوطني الديمقراطي في مصر (سبتمبر ٢٠٠٣م)، ورقة عمل أعدها لجنة السياسات بالحزب الوطني حول المشكلة السكانية وجاء فيها أن الحزب يضع هذه المشكلة على قمة أولوياته في نظريته للتنمية في مصر، وجاء في هذه الورقة أن الخلل بين أعداد السكان ومعدل النمو من جانب والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي من جانب آخر يؤثر على النواحي الاجتماعية والصحية ورفاهية المجتمع. وأكدت الورقة أن المشكلة السكانية في مصر ذات أبعاد ثلاثة تتمثل في تخفيض معدلات النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية وتحقيق توازن جغرافي أفضل، ونهت إلى المخاطر الرهيبة للزيادة السكانية بمعدلاتها الحالية ومن بينها إحداث مزيد من النمو العمراني على الأرض الزراعية المحدودة في الوادي والدلتا. وتشير التوقعات إلى أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية سيتراجع من ١٠ أفراد لكل فدان في عام ١٩٩٥م إلى نحو ٢٠ فرداً لكل فدان بحلول عام ٢٠٣٠م بعد إضافة ٦ ملايين أخرى من الأرض الزراعية خلال الـ ٢٥ عاماً القادمة.

وأشارت الورقة إلى أن أحد المخاطر الجسيمة للزيادة السكانية يتمثل في تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه بشكل حاد في ضوء ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل خلال المستقبل والتي تبلغ حالياً ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً، ورصدت الورقة مدى تناقص متوسط نصيب الفرد سنوياً من المياه والذي يبلغ نحو ١٠٠٠ متر مكعب مع حلول عام ٢٠٢٠م إذا استمرت معدلات الإنجاب الحالية، وقد جاءت

تصريحات المسئولين في المجتمع المصرى منادية بالشراكة الماتية من أجل مستقبل أفضل للأفراد.

ولمواجهة التحديات السكانية اقترح الحزب الوطنى الديمقراطى عدداً من السياسات تتضمن خفض الطلب على الإنجاب وزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والارتقاء بالخصائص التعليمية والصحية، مع وجود إطار مؤسسى فاعل يسمح بتحفيز المشاركة المجتمعية وتدعيم اللامركزية والارتقاء بمجودة الخدمات الصحية والتعامل مع المشكلة السكانية بمبرانيها المتعددة.

وطالبت الورقة بإعادة صياغة الخطاب الإعلامى للتأكيد على المشاركة المجتمعية فى التصدى للمشكلة السكانية ونشر "ثقافة المabعدة بين الأطفسال"، وأن يراعى الخطاب الدينى فيما يتعلق بالقضية السكانية أن استمرار مستويات الإنجاب الحمالى سيؤدى إلى حدود غير آمنة فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

وجاء فى الورقة أن الزيادة العددية للسكان ليست هى معيار قوة الدولة وأن نوعية الإنسان هى التى تحدد موازين القوة فى عالم يعتمد على العلم والتكنولوجيا، وأشارت الورقة إلى أن هناك دولاً إسلامية مثل إيران وعمان أعادت النظر فى سياستها السكانية للحفاظ على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، وطالبت بتطبيق عدد من الحوافز الإيجابية للأسر التى تكفى بطفلين مع التركيز على الشباب وإدخال برامج التربة السكانية فى الجامعات والتعليم الفنى وربط إتمام الزواج ببعض الإجراءات ذات الجوانب الصحية مثل الفحص الطبى قبل الزواج والترعية الأسرية وتطبيق برامج توعية مكثفة فى المناطق العشوائية لإحداث تخفيض سريع فى معدلات النمو السكانى.

واقترح الحزب الوطنى الديمقراطى سياسة سكانية فعالة، هذه السياسة السكانية تهدف إلى ضبط النمو السكانى بحيث نصل إلى متوسط طفلين للأسرة عام ٢٠١٧،

وإذا تحققت هذه السياسة فمن المتوقع ألا يتجاوز عدد السكان ٩٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠م.

ومع ذلك فإن هذه الزيادة سرف تنعكس بالسلب على الإنسان المصرى وتؤدى لتراجع العائد من جهود التنمية التى تشهدها مصر، وبشكل أكثر تحديداً، فنصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات ونصيبه من الأرض الزراعية والمياه سيتراجع.

لذا فإن الحزب الوطنى طرح حزمة من السياسات لمواجهة التحديات السكانية تتضمن أربعة توجهات حول خفض الطلب على الإنجاب وزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والارتقاء بالخصائص التى تؤثر على النمو السكانى وتطوير الإطار المؤسسى القائم، ومن ثم فهناك حاجة ماسة لشراكة معاصرة بين الأحزاب السياسية العربية الحاكمة لتبادل الرؤى حول مواجهة النمو السكانى فى الوطن العربى.

كما أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تحدث فى مجتمعنا العربى دون مشاركة فعالة من المرأة، باعتبارها عنصراً فاعلاً وشريكاً أساسياً فى عملية التنمية. فالاهتمام بقطاع المرأة ليس تمييزاً لها، وليس لأنها مواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات، ولكن لأن الأبحاث والدراسات أثبتت أنها أكثر الشرائح حرماناً من التعليم والصحة، والخدمة الضافية، والتدريب المهنى، وفرص العمل، والمشاركة العامة، وذلك على الرغم من أنها مطالبة بالعمل والعمل الشاق أحياناً، وعلى الرغم من ذلك فإن خمس الأسر العربية تعولها نساء.

ولذلك تركزت توجهات الحكومات العربية على السياسات التى تمكن المرأة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً من القيام بدورها المنشود، كما تؤدى إلى توسيع الاختيار أمامها.

ورغبة في تحقيق هذا الوجه فقد تم إعداد عدد من الأوراق تتناول مجالات التمكين المختلفة. فعلى المستوى السياسى هناك توجه لدعم المشاركة السياسية للمرأة العربية، وفي إطار التمكين الاجتماعى هناك سياسات نحو الأمية وتعليم الفتيات، وسياسات تحمين المستوى الصحى للمرأة العربية، كما أن هناك آليات مكافحة التمييز ضد المرأة، أما على مستوى التمكين الاقتصادى فهناك توجهات لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل وقطاع المشروعات الصغيرة بصفة خاصة.

فبالنسبة للمستوى السياسى هناك رؤية تنادى بأن تقدم المجتمع موهون باتساع دائرة المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقه بين الرجال والنساء، وأن تحقيق المواطنة الكاملة لا يتم دون مشاركة النساء في وضع السياسات، وصياغة التشريعات، واتخاذ القرارات، وانطلاقاً من ذلك يقترح المؤلف دعم المشاركة السياسية للمرأة عن طريق الجمع بين نوعين من التدابير يستهدف أولهما المرأة كمشرشة وناخبة، ويبحث الثاني عن أفضل النظم الانتخابية الداعمة لمشاركة المرأة العربية وزيادة التمثيل النسائي في المجالس النيابية، ويمكن أن تساعد هذه التدابير على دعم المشاركة السياسية للمرأة، حيث لا يزال تقدم مشاركة المرأة في المجال السياسى أكثر ضعفاً وأقل تأثيراً في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي.

أما على المستوى الاجتماعى فهناك رؤية تنادى بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لتفعيل دور المرأة في التنمية، فقد أكدت هذه الرؤية ضرورة تخفيض معدل الأمية بين النساء والسيطرة على تسرب الفتيات من التعليم. ولدعم جهود نحو الأمية وتعليم الفتيات- والتي انعكست في الانخفاض المستمر في معدلات الأمية- تم اقترح عدداً من السياسات تشمل على محورين أساسيين: يعمل أولهما على سد منابع الأمية من خلال الآليات المختلفة لذلك، من قبيل إعطاء الأولوية لتنفيذ قانون إلزامية التعليم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التسرب، ومواجهة عمالة الأطفال وتدعيم الجهود الخاصة بتعليم الفتيات ومن ناحية ثانية هناك ضرورة للتعامل مع الأميات من خلال

إلزام مختلف الهيئات بمحو أمية عامليها، ومواجهة ضعف الحافز للاحتحاق بفصول محو الأمية، والعمل على تحسين خدمة محو الأمية التي تقدر الأبحاث أن القضاء على أمية المرأة في الشريحة العمرية ١٠ سنوات يتطلب نحو ٣٥ عاماً.

وتسمح هذه السياسات بمواجهة التحديات المختلفة التي تواجه جهود محو الأمية وتعليم الفتيات، كضعف الإطار المؤسسي وضعف نظم المعلومات.

ولمما يتعلق بالمستوى الصحي للمرأة العربية، فإن مدى مساهمة المرأة في التنمية تتأثر بمجالها الصحي، كما أن المرأة التي تتمتع بصحة جيدة تكون أقدر على اتخاذ قرارات تتعلق بحياتها الصحية بصفة عامة، وحياتها وحقوقها الإنجابية بصفة خاصة.

وتأكيداً لمبدأ المساواة في التشريعات والإجراءات المتبعة، فإن الأحزاب السياسية العربية يجب أن تتبنى الرؤية التي تنادي بإزالة مختلف أشكال التمييز ضد المرأة، وقد يترجم هذا التوجه إلى واقع ملموس بتعيين أول قاضية مثلاً، وأن تقوم الحكومات العربية بإعداد قانون محكمة الأسرة، مع التأكيد على حق المرأة في إعطاء جنسيتها لأبنائها.

وقد أكدت الآراء العربية المختلفة أن مشاركة الشباب العرب في الحياة السياسية والعامة بعد أمراً حتمياً نظراً لتراجع أعداد المنتسبين للأحزاب القائمة وعزوف الكثير منهم عن الانخراط في أعمال المجتمع المدني في الوطن العربي.

وتقوم الأحزاب السياسية العربية الحاكمة بإجراءات لمواجهة هذا العزوف، وعلى سبيل المثال فقد وضع الحزب الحاكم في مصر - في ورقة العمل التي أعدتها أمانة السياسات التابعة له - عدداً من القواعد التي يتم تطبيقها للقضاء على تلك المشكلة، خاصة أنه وعلى الرغم من الدعوات المتكررة للشباب للمشاركة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فإنها لا تزال ضعيفة.

وقد أشارت الورقة إلى أن ضعف المشاركة السياسية للشباب، وإن كانت ظاهرة عالمية تعاني منها العديد من الدول المتقدمة مثلها في ذلك مثل الدول النامية، فإن الوضع في مصر يرتبط بعوامل أخرى ارتبط بعضها بالإرث التاريخي للحياة السياسية ووجود شكوك حول جدوى مشاركته في ظل سيطرة الجيل الأكبر سناً على مقدرات العمل السياسي واستثمار الشباب بعدم وجود سبل للتغيير.

بالإضافة إلى ذلك فإن صعوبة الحصول على البطاقة الانتخابية وما قد يواجهه الشباب في أثناء عمليات التصويت من صعوبات وعدم وجود المرشحين الذين يتمتعون بالجاذبية والشعبية، كل هذه العناصر كانت مهمة في تعميق هذه المشكلة.

وقد وضع الحزب عدداً من السياسات التي من شأنها علاج هذا الخلل الذي يستهدف تفعيل المشاركة السياسية وربط الشباب بتلك العملية، يأتي في مقدمتها وضع سياسة قوية للشباب تتضمن إدراكهم ومدى معرفتهم بالسياسات العامة وعلى أن يشارك الشباب في صياغتها بشكل أساسي، وذلك من خلال فتح حوار دائم مع الشباب عن طريق حلقات نقاش وورش عمل وجلسات استماع يشارك فيها الشباب ويقومون بتحديد احتياجاتهم وتطلعاتهم وكيفية الاستجابة لها، بحيث يصبح حصيلة ذلك الحوار هو الأساس الذي تبنى عليه السياسة العامة للدولة.

كذلك فإن إنشاء مجلس قومي للشباب يضمن مشاركتهم في عملية صنع القرار المتعلقة بقضاياهم ومن شأنه أن يساهم بشكل فاعل في اجتذاب الشباب للعمل السياسي، حيث أشار الحزب إلى أنه يسعى إلى زيادة تمثيل الشباب في مؤسسات صنع القرار، وتوسيع مشاركة الشباب في إدارة الهيئات الشبابية وزيادة عدد الأعضاء الشباب المنتخبين في مجالس إدارات مراكز الشباب، وإنشاء مراكز لتقديم خدمات شبابية، ومشاركة الشباب في إدارتها تكون تابعة للحكومة وممولة منها.

وحول تعليم المشاركة فإن الحزب الوطني الحاكم في مصر يسعى إلى تطوير مقررات التربية الوطنية بحيث تغطي الشباب بلغة العصر وتوضح له حقوقه وواجباته

---

وتشجعه على المشاركة السياسية وتشجيع الأنشطة المدرسية التي تنمى مهارات المشاركة ودعم الاتحادات الطلابية حتى يمكن للشباب دور في إدارة المؤسسات التعليمية التي ينتمون إليها وبحيث لا يكون هناك تناقض بين قيم المشاركة والديمقراطية التي يتعلمها الطلاب والطريقة التي تدار بها المؤسسات التعليمية.

كما أكد الحزب ضرورة زيادة مستوى الوعي السياسى لشباب الجامعات من خلال إنشاء جمعيات داخل الكليات تكون مهمته بنشر المعرفة السياسية، وعقد ندوات الحوار حول القضايا المطروحة للنقاش، وتحفيز الشباب على المشاركة في العملية الانتخابية وغرس قيمة أهمية التصويت عن طريق مختلف المؤسسات وتسهيل الحصول على البطاقة الانتخابية وتسهيل عملية التصويت وأن تكون أماكن أداء الواجب الانتخابي معروفة سلفاً ويسهل الوصول إليها، وبالإضافة إلى ذلك كله زيادة عدد مرشحي الحزب من الشباب في الانتخابات العامة ودعوة الأحزاب الأخرى لتبني الاتجاه نفسه.

وقد أكد الحزب الوطنى أن الأحزاب السياسية القائمة تستطيع أن تقوم بدور محوري في مجال التثقيف السياسى من خلال برامج محددة تستهدف توعية الشباب بقضايا وطنه وتاصيل مفهوم المواطنة والانتماء لديهم، بالإضافة إلى إكسابهم المهارات السياسية المختلفة.

وعن ممارسة السياسة بالجامعة والدعوة إلى وجود الأحزاب بها وأن يعي الشباب ما يدور حولهم من أحداث ويدلون برأيهم فيها ويعبرون بالطرق السلمية والمشروعة عن ذلك هناك الشد والجذب بين مؤيد ومعارض، كل يسوق بمحججه ودفعه في إثبات عدالة قضيته.

أولاً: يسوق المؤيدون لممارسة السياسة داخل الجامعات حججهم بأن العصر الحديث قد شهد من يقظة الشباب الكثير، حتى إنهم هم الذين دفعت أيديهم أبواب الحرية وقدموا أرواحهم قرباناً لها، وهم الذين حملوا الراية وعبء الكفاح في حركات



التحرير وكانوا مصدر أشعة وضاءة متألفة قشعت الظلام عن كثير من الأجزاء السقى كان يغشيها على مستوى العالم، ومن ثم يجب أن يمارسون السياسة ويتدربون فى مدارسها فهم شباب اليوم ورجال وقادة الغد ونظرة عبر التاريخ نجد أن حركات التحرر والتحول من الأحكام الاستبدادية إلى الحكم الديمقراطي تمت، وفى الأغلب الأعم، على أيدى هؤلاء الشباب المتعلم..

ثانياً: ويسوق المعارضون حججهم بالقول أن الوطن بحاجة إلى طاقات علمية وفكرية وأن ممارسة السياسة داخل الجامعة قد تفتح الباب للصراع والتناؤ وتسلل الأفكار الدخيلة ونشاط الجماعات المحظورة وربما فتنة طائفية من خلال إضفاء الغطاء الدينى على الممارسة السياسية فى الجامعة.. ويضيف المعارضون أن مصر عام ٢٠٠٣م ١٧ حزباً ولا يتمتع الشباب من الانتساب لها والانخراط فى صفوفها خارج الجامعة. كما أن هم الحقوق الانتخابية وحق التصويت فى سن ١٨ عاماً، وسن الرشد ٢١ عاماً أى سن التصرف فى ماله، فكيف يستأمن على مصلحة الوطن فى سن ١٨ عاماً ولا يستأمن على ماله إلا فى ٢١ عاماً؟. كذلك توجد مصادر للثقافة والممارسة السياسية من جرائد ومجلات ومؤتمرات للأحزاب وندوات بل وإذاعة وقنوات تليفزيونية فضائية وأرضية ومعظمها أصبح ميسراً للجميع شباباً كانوا أو غيرهم، والأهم من ذلك أن المجالس المحلية والنيابية (الشعب والشورى) يناقشون أى موضوع يصل إليهم أو يثيرة التراب والأهم من ذلك أن ممارسة السياسة داخل الجامعة قد تمهد بالشباب عن رسالتهم الأصلية وهى العلم.

وما بين هذه الرؤى المتمايزة وحججها المختلفة ومؤيدوها ومعارضوها هناك ثوابت نضعها من باب التذكير وهذه الثوابت هى:

- أن لكل مرحلة فى حياة الأمة مقتضاها وأحكامها وأهدافها وأساليبها، ذلك أن حركة التاريخ والتطوير تنقلنا من مرحلة إلى مرحلة وتسجل ظروفاً بظرف وهدفاً بهدف وأسلوباً بأسلوب، فما كان مطلباً بالأمس تجاوزناه اليوم، وما كان مسن

---

الأساليب ملائماً في مرحلة قد تترك مكانه لأساليب أخرى أكثر عمقاً ووعياً.

- وأن حركة التاريخ الواعية في حاجة إلى حوار دائم متصل بين قوة الدفع وحكمة التجربة، بين جيل الأصالة وأجيال المعاصرة.. بين جيل الأبناء وجيل الآباء حتى تتكامل حلقات البناء الاجتماعي في سلام بين الأجيال.. وتنطلق حركة العمل الوطني نحو ما هو أفضل.

- وأن رفض كل ما هو قائم ينكره المنطق العلمي.. ثم إن قبول كل ما هو قائم جهود تنكره حركة التطور.. لذلك فإن أسلوب العمل الإيجابي البناء هو الحبل الأملئ.. والأخذ بتقنيات العصر من علم وتقدم وتقنية وأساليب تكنولوجيا ومناهج بحثية.. ومجتمع معرفي معلوماتي وإيجاد روح الابتكار والإبداع والتميز والتحدى في إطار من قيمنا وعقائدنا وتقاليدنا وفقه الزمان والمكان هي السبيل للعيش في كرامة ضمن شعوب هذه الأرض، وإذا كان التقدم ليس اندفاعاً بلا حكمة فإنه يقيناً ليس حكمة بلا قوة دفع حتى يزول الفقر بين عشية وضحاها أو حتى يتراجع التخلف، ومن ثم فلا بد للشباب من فهم أهم بحاجة إلى كثير من المهارات العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية، فنجاح المجتمع العربي وتقدمه مرهون بمدى استيعابهم لتلك المهارات، وأن المستقبل أمامهم لممارسة السياسة وصنع قراراتها، لكن يجب أن يكون الكبار مثلاً أعلى وقدوة لهؤلاء الشباب.

## ٢- النقابات المهنية والعمالية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد:

تعالى الأصوات لكي تشارك النقابات المهنية والعمالية في تعبئة مشاعر الجماهير لمواجهة أى أخطار ثقافية محتملة نتيجة ظروف المجتمع المتغيرة في سوق العمل<sup>(٩)</sup>.

ويمكن أن تقوم النقابات المهنية والعمالية بدور فعال في تبنى مواقف ثقافية محددة في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية مثل الحريات والحقوق وتجريد الثقافات وفرص العمل والبطالة وتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية، إلى جانب توسيع دائرة الحوار والنقاش في مجال العمل الحر وثقافته المتعددة<sup>(١٠)</sup>.

وفي الدول المتقدمة تمكن الحكومات المختلفة النقابات المهنية والعمالية في القيام بوظائفها في الدفاع عن مصالح أعضائها، وتدعيم نشاطاتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية<sup>(١١)</sup>.

وقد أظهرت النقابات في العديد من الدول الأوروبية مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا والسويد والنرويج وأسبانيا وفي غيرها من الدول الآسيوية والأفريقية أدواراً ثقافية ومهنية على درجة عالية من الأهمية<sup>(١٢)</sup>.

كما تقوم النقابات المهنية والعمالية بدور هام وحيوي في جوانب الحياة المجتمعية على مستوى الأفراد والجماعات في المجتمع، وفي جميع الناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقع على هذه النقابات المهنية والعمالية مسؤولية كبيرة تجاه من ينتمون إليها، وتمثل هذه المهام والمسؤوليات في التنمية المهنية ومواكبة تطورات العصر<sup>(١٣)</sup>. فالنقابات المهنية والعمالية لها طابع جماهيري عريض في أي مجتمع، وأعداد النقابات المهنية والعمالية في تزايد مستمر، والتخصصات التي تخدمها هذه النقابات متعددة، الأمر الذي يساعد هذه النقابات في أن تكون مصدر تطور للمجتمع، من خلال الإسهام في إيجاد تنمية مهنية فعالة لأعضائها وللمنتسبين إليها.

ويسعى الإعلام النقابي إلى تحقيق عدة أهداف منها تنشيط فاعلية النقابات المهنية والعمالية ومساعدتها في الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مختلف مجالات العمل المهني، كما يسهم الإعلام النقابي في تشجيع الأهداف القومية بين الأفراد، إلى جانب تدعيم التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والأفكار بين مختلف النقابات المهنية والعمالية<sup>(١٤)</sup>.

ويؤدي الإعلام النقابي دوراً هاماً في تنوير أعضاء هذه النقابة أو تلك وزيادة وعيهم بالقضايا المجتمعية الملحة، فالإعلام النقابي يخاطب شرائح المجتمع، حيث تشترك كل شريحة في مصالح وأهداف مشتركة، ونستطيع من خلال النقابة المهنية وإعلامها

النقابي تكوين معرفة واضحة وعميقة تجاه المشكلات الثقافية والمهنية الملحة التي تواجه المجتمع<sup>(١٥)</sup>.

كما يؤدي الإعلام النقابي دوراً بارزاً في مجالات التنمية المجتمعية، حيث يتناول القضايا الملحة في المجتمع ويعلم بما أهم شريحة أو قطاع في المجتمع وهو القطاع العمالي والمهني والذي يقوم بدور أساسي في عملية التنمية في أي مجتمع.

وتمثل المؤتمرات والندوات الثقافية وسائط جيدة لتحقيق التوعية الثقافية، كما تسهم في التصدي لمواجهة المشكلات الاجتماعية وفتح قنوات اتصال مع الجماهير ومعرفة مواقفها تجاه هذه المشكلات ومن ثم طرح سبل العلاج لهذه المشكلات<sup>(١٦)</sup>.

كما تؤدي الأندية الثقافية أدواراً هامة في مواجهة مشكلات أعضاء هذه النقابات المهنية والعمالية، وتسهم الأندية الثقافية في حل هذه المشكلات عن طريق تشجيع الأعضاء على المشاركة في الأنشطة المختلفة لهذه الأندية<sup>(١٧)</sup>.

وقد أشار مشروع قانون العمل الموحد بمصر عام ٢٠٠٢م إلى أسلوب المفاوضات الجماعية كوسيلة لتقريب وجهات النظر في منازعات العمل بين الجماعة والعمل على تسويتها بالطرق الودية، وأيضاً كوسيلة للارتقاء بمسوى العمل المهني على كافة المستويات<sup>(١٨)</sup>.

وقد تستخدم الصحف والمجلات الثقافية كوسائل فعالة تعبر عن موقف النقابات المهنية والعمالية تجاه موضوعات وقضايا ثقافية ومهنية تشغل بال الأمة، كما تسهم النقابات المهنية والعمالية من خلال مجلاتها الثقافية في مواجهة العديد من المشكلات الثقافية التي تعاني منها التجمعات الثقافية، وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة، فعلى سبيل الأمثلة المعاصرة تنظم النقابات المهنية والعمالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورات تدريبية لأعضائها الذين لا يعملون ويبحثون عن فرص عمل، أيضاً تعمل النقابات المهنية والعمالية على تقديم فرص التدريب المهني لأعضائها لزيادة معارفهم



وفي ألمانيا تشارك النقابات المهنية والعمالية في تشجيع جوانب التنمية الثقافية لدى أعضائها، وتعمل على تشجيع الأعضاء في تبادل الأفكار والخبرات مع الآخرين، كما قامت هذه النقابات بالتعاون مع الجامعات الألمانية بإنشاء مراكز متخصصة في (فرانكفورت) (ودورتمند) بهدف التنمية الثقافية المهنية المستمرة لأعضاء هذه النقابات المهنية والعمالية، حيث تتراوح مدة الدراسة بهذه المراكز المتخصصة ما بين تسعة شهور إلى ثلاث سنوات<sup>(٢٤)</sup>.

وفي بريطانيا اهتمت النقابات المهنية والعمالية بتكوين شراكة مع بعض الجامعات البريطانية من أجل مساعدة أعضاء هذه النقابات على النمو المهني في مجال أعمالهم المهنية، إلى جانب تنمية ثقافتهم بمعرفة هذه الجامعات، وتقديم الجامعات البريطانية دورات تدريبية تلبي الاحتياجات الثقافية والمهنية لأعضاء النقابات المهنية والعمالية في المجتمع، فضلاً عن ذلك تهتم النقابات هناك بنشر الثقافة والتعليم المستمر بين الأعضاء وأسرتهم وأبنائهم وذلك عن طريق إنشاء المكتبات النقابية داخل أماكن العمل المختلفة، إلى جانب إصدار المطبوعات الدورية مثل الكتب والمجلات، وعقد الندوات واللقاءات والمؤتمرات من أجل تمكين أعضاء هذه النقابات وأسرتهم من متابعة ما يستجد من تطورات الثقافة والحياة ومن أجل مساعدتهم على استيعاب ثقافة العولمة وتحولاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة<sup>(٢٥)</sup>.

كما تعمل النقابات المهنية والعمالية في بريطانيا أيضاً على تنمية ثقافة الفرد تجاه المحافظة على بيئته وحسن استثمارها، وذلك عن طريق تشجيع أعضاء هذه النقابات وتوعيتهم بصفة مستمرة بأهمية الربط بين أنشطتهم الإنتاجية المختلفة - سواء أكانت في مصانع أو شركات أو مستشفيات أو مطاعم أو غيرها- وبين النفع والضرر الذي يعود على البيئة من هذا النشاط أو هذه المشروعات من أجل المحافظة على البيئة وتجنب إلحاق الضرر بها<sup>(٢٦)</sup>.

وفي فرنسا تستخدم النقابات المهنية والعمالية كافة وسائل الإعلام المتاحة لها للدعوة لحماية البيئة ونشر الثقافة البيئية بين أعضائها، وتشجيع هؤلاء الأعضاء على التعاون والتضامن في المسؤولية والحفاظ على البيئة<sup>(٢٧)</sup>.

وتهتم النقابات المهنية والعمالية في اليابان بالتنمية الثقافية بين أعضائها، وفي هذا المجال يشير (محمد عبد القادر حاتم)<sup>(٢٨)</sup> إلى قيام هذه النقابات بدور نشط في ترقية الثقافات لدى العاملين داخل الشركات والمؤسسات التابعة لها، إلى جانب قيام هذه النقابات بالإشراف المباشر على عمليات التدريب للعاملين داخل هذه المؤسسات والشركات، وذلك بجانب العديد من الخدمات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية.

وفي اليابان أيضاً تقوم النقابات المهنية والعمالية بالتعاون مع الجامعات اليابانية بإنشاء مراكز تدريب عملية ومتخصصة وملحقة بهذه النقابات المهنية والعمالية لتولى تدريب من يفقدون وظائفهم أو أعمالهم من أعضاء هذه النقابات من أجل تأهيلهم لفرص عمل جديدة، كما تهتم بتزويد أعضاء هذه النقابات بالمعلومات والبيانات عن سوق العمل ونوع الوظائف والأعمال الشاغرة ومتطلباتها المهنية والمعرفية<sup>(٢٩)</sup>.

وفي السويد تهتم النقابات المهنية والعمالية بتوعية أعضائها بالثقافة البيئية وأهمية المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، والعمل على تميمتها وحسن استغلالها، وأيضاً تزويدهم بالمعلومات الهامة عن المشكلات والقضايا البيئية، ومن ثم تساعد النقابات المهنية والعمالية هناك أعضائها على اتخاذ مواقف واتجاهات معينة تجاه هذه القضايا والمشكلات البيئية<sup>(٣٠)</sup>.

وفي كوريا الجنوبية تنبئ النقابات المهنية والعمالية برنامجاً خاصاً عن الثقافة السكانية وتعرض لأعضائها موضوعات عن جوانب التربة السكانية، كما تقوم بتنظيم محاضرات وإعداد مطبوعات وكتيبات عن المشكلة السكانية من أجل تنمية الثقافة عن المتغيرات السكانية في المجتمع وتأثيرها على فرص العمل في سوق العمل

---

الكورى، كما تشجع النقابات المهنية والعمالية أعضائها على المشاركة فى التصدى للمشكلات السكانية فى المجتمع الكورى<sup>(٣١)</sup>.

وقم النقابات المهنية والعمالية فى الكثير من دول العالم المتقدم بالتنمية الثقافية لأعضائها، وتشجعهم على التعليم المستمر، وتقوم بعض النقابات المهنية والعمالية بإنشاء معاهد تابعة لهذه النقابات يطلق عليها (معاهد عطلة نهاية الأسبوع) وذلك لتقديم مجموعة من البرامج التدريبية لأعضائها، وعادة ما يكون ذلك أيام العطلة الأسبوعية (السبت والأحد من كل أسبوع)، ويتم التخطيط لهذه البرامج بواسطة الأعضاء ونقائهم المهنية فى كل منطقة بهدف مقابلة الاحتياجات الثقافية هؤلاء الأعضاء ومراعاة لأوقات أعمالهم وذلك لتوفير أكبر فرصة للتعليم والتثقيف. وفى كندا تعاون النقابات المهنية والعمالية مع (جامعة مونتريال) فى إنشاء الكلية النقابية وذلك لمواجهة الحاجات التدريبية والمهنية والتدريبية لأعضاء النقابات ولتقديم المنح الدراسية لمن يرغب فى تكملة دراسته العليا لمراحل متقدمة، ولإعداد قيادات واعية تشارك فى إدارة النقابات المهنية والعمالية مستقبلاً<sup>(٣٢)</sup>.

وفى القرن الحادى والعشرين تزايدت الدعوة لتطوير دور النقابات المهنية والعمالية التى تعد تجمعاً شرعياً لتمثيل العديد من فئات المجتمع، وآلية مهمة لترسيخ الممارسة والمشاركة الشعبية فى التنمية الثقافية والمهنية، مما يتطلب إعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل النقابات المهنية بغرض تحديثها وتطويرها، وتشجيع الكوادر النقابية من الشباب والمرأة على المشاركة بفاعلية فى العمل النقابى، ودعم البناء المؤسسى للنقابات المهنية والعمالية.

إن "الفكر التعاونى الجديد" لم يعد مجرد شعار للنقابات المهنية والعمالية، بل أصبح أساساً لمسيرة النقابات من أجل التحديث والتطوير فكرياً وعملاً، وتجسدت ملامحه واضحة وحقت تقدماً ملحوظاً، كانت أبرز معالمه اتفاق الحكومة المصرية والنقابات المهنية والعمالية على مواقف وعطوات محددة فى سبيل تنفيذ سياسات



وخطط المجتمع نحو الإصلاح والتطوير، بما يتفق وإمكاناتنا، ويتلاءم أولاً مع قدرة الشعب على استيعاب تلك المواقف والخطوات دون المساس بما حققه من مكتسبات، أو الإخلال بالتوازن الدقيق الذى لمحرص عليه دائماً بين الحقوق والواجبات بين كافة أفراد المجتمع.

ولما كانت المرحلة الحالية تقتضى منا أيضاً تفعيل الحياة النقابية، وإتاحة الفرصة للنقابات لتطوير مسيرتها، والتقدم بخطى ثابتة في سعيها لاكتساب ثقة الجماهير في برامجها، فقد تزايدت أهمية النظر في أفضل السبل لتطوير الأداء المؤسسى للنقابات المهنية والعمالية بما في ذلك تحديث القوانين المنظمة لعملها، وللمباشرة حقوقها السياسية، وبما يوجد مناعاً سياسياً وتشريعياً ينشط الحياة النقابية، ويدفع النقابات المهنية لإعادة بنائها المؤسسى والديمقراطى، وبذلك العقبات التى تواجهها، وينظم سبل تمويلها، وبضع الضوابط اللازمة لضمان المشروعية والشفافية لمن واقع ما شاهده الإصلاح السياسى من تقدم، والانتكاسات الإيجابية لهذا الإصلاح، التى تجلست في إتاحة فرصة متكافئة لكافة النقابات لطرح برامجها خلال الانتخابات إلى جانب إجراء الانتخابات تحت الإشراف الكامل للقضاء، فإن النقابات المهنية والعمالية مدعوة لبدء حوار وطنى يهدف لإعداد ميثاق شرف ينظم العلاقة بين أطراف الشراكة المجتمعية، ويحكم مبادئ وسلوكيات المنافسة وإدارة الحملات الانتخابية، بما يضمن مصداقية وسلامة الأداء النقابى على كافة المستويات.

وكذلك فإن الحاجة قد أصبحت ماسة لتدريس أفضل السبل لدفع وتطوير الإدارة المحلية على نحو فاعل يقوم على جذب وتدريب كوادر وقيادات محلية شابة، تسهم في إنجاح تجربة الإدارة اللامركزية، وتحديد دماء العمل النقابى وتعزيز الممارسة الديمقراطية داخل النقابات المهنية والعمالية، ويقود، في الوقت نفسه، إلى تحقيق الغاية الرئيسة المتمثلة في تمكين المجتمع من المشاركة الفاعلة في عملية التنمية، باعتبارها عنصراً لا غنى عنه لتحقيق كافة أهداف التحديث والتطوير.

ولا توجد أمة دون ثوابت، وفي الوقت نفسه ليس هناك مجتمع يضرب حصول نفسه أسوار الغزلة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، في عالم أصبح لا يعترف بثقافة الانكفاء على الذات، وهذا ما يجب أن تتيقن منه النقابات المهنية، من ضرورة التفاعل الإيجابي وتقوية الروابط مع النقابات العالمية، والأمة العربية لديها ثوابت راسخة بقلتر ما لديها من انفتاح على العالم.

فلا مفر من الأخذ بالتحديث، لمصلحة الأجيال الراهنة والمقبلة، ولن يكون ذلك واقعاً ملموساً، إلا إذا تشابكت الأيادي، وفكرت العقول معاً، وتحاورت كل القوى النقابية، بعيداً عن فرض رأى أو فكر من نقابة على أخرى في كيفية مواجهة القضايا التربوية المعاصرة التي تواجه مجتمعنا العربي والتي تتطلب دخول كافة التنظيمات المجتمعية والمهنية العربية لتدعيم هذه المواجهة.

وفي مجال التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية توجه الدعوة إلى مشاركة فعالة من النقابات المهنية والعمالية لتدعيم الجهود في مثل هذا النوع من التربية. ولذا فإن على المخططين لبرامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية أن يأخذوا في اعتبارهم تأمين حاجات المعلمين الجدد وإكسابهم القيم المجتمعية والتي تساعد على تنمية قدراتهم وتصرفاتهم في مجال المواطنة الصالحة في المجتمع العربي، ولذا ينبغي أن يجرى تحديد حاجات التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية بشكل تدريجي مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون هذه الحاجات متنوعة ومرنة بحيث تكفي لحاجات الأفراد الدارسين في هذه البرامج، وتسمح بمشاركة النقابات المهنية والعمالية في تلبية هذه المتطلبات.

كما ينبغي أن تأخذ برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية أبعاد التطور في مفهوم القيم الثقافية والعلمية في المجتمع العربي، كما ينبغي أن تعكس مراحل تنظيم برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية الأهداف العامة للواقع الثقافي للمجتمع العربي.

وينبغي على المسؤولين عن برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية وضع تصور ذات طابع وظيفي للمنهج، وأن يتضمن القيم والأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن جهة أخرى يجب أن تركز برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية على برامج التنمية المجتمعية، ومن جهة أخرى يجب أن يكون محتوى البرامج التربوية متصلاً بمجالات التنمية أى أن يُعطى دوراً وظيفياً لبرامج التربية اللاحقة نحو الأمية، ودوراً تعليمياً تربوياً لبرامج التنمية.

كما يجب أن تساعد برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية المعلمين الجدد على إمكانية متابعة التعليم إلى جانب القدرة على تفهم الإعلام ووسائله تفهماً واضحاً لمساعدتهم على معرفة التكنولوجيا والتطور العلمى. ومن ثم فإن وضع منهج مرحلي في تخطيط وإعداد برامج التعليم اللاحق نحو الأمية والتعليم المستمر هو إجراء مجتمعى وينتج من خلال أطراف فاعلة في الشراكة المجتمعية، وهذا ضرورى، لكل بلد له حاجات اجتماعية خاصة به في مجال التربية، وهذه الحاجات يجب أن تؤخذ في الاعتبار من كل أطراف الشراكة المجتمعية العربية، وهذا معناه وضع منهج مرحلى على الصعيد القومى، على أنه ينبغي أن يكون هؤلاء المسؤولين من داخل القطاع، وعليهم تحديد حاجات التعليم تحديداً واضحاً بالنسبة لحاجات التنمية في الوطن العربى.

ومن ثم فهناك ضرورة بأن تسعى أهداف التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية كى توضع في حسابها النقاط التالية كأبعاد منهجية لها:

- جعل التدريب ذاتياً: فمن المعتقد أن مستوى التعليم الذى وصل إليه الفرد الدارس في هذا المستوى (المستوى اللاحق نحو الأمية) يعتبر كافياً كى يمكن الشخص المعنى من استعمال معارفه في مجالات القراءة والكتابة والحساب، وهذه الفرضية تؤكد على أهمية أن يبدأ الدارس في عمليات التدريب الذاتى، ومن ثم يجب أن تحتوى برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية على هذه الفرضية،

ويجب أن تشجع النقابات المهنية والعمالية هذا التوجه بين أعضائها والمستسبين هذه الفئة التعليمية.

• ينبغي أن تنظم برامج إضافية متممة في إطار التعليم المستمر في النظام التربوي العربي.

• ينبغي تحسين مستوى تدريب المعلمين وإجراء تقييم منتظم لعائدات التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في الوطن العربي.

• أن البيئة هي أهم العوامل التي تؤثر على نتائج التدريب، إذ يجب على الفرد أن يشعر بالحاجة إلى متابعة التعليم. فالحاجة والدافع إلى التدريب هما أهميتهما عند إعداد البرامج، وبناءً على هذا فإنه يلزم أن تأخذ المناهج التربوية في مجال التربية اللاحقة نحو الأمية بأبعاد البيئة. وهكذا ظهرت أنواع التربية المستديرة ومنها التربية البيئية، وما يهمننا في هذا المجال أن نحاول البرامج التربوية أن تأخذ بالأبعاد البيئية في برامجها التربوية.

• يجب أن يكون وسط التدريب منظماً تنظيمياً جيداً خاصة في مجتمعات العالم العربي، فلا نكتفى بنمط واحد من البرامج أو وسيلة واحدة - بل ينبغي البحث عن مجموعة من البرامج والتي تتكامل في رسالتها التربوية.

• وعملاً على تحقيق أهداف التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية يجب أن تتميز عناصر التقويم بما يلي:

- الذاتية: والتي يتم تقويمها من حيث إنجازات المعلم واستراتيجيات التعلم، أو بعض آثارها، مع توضيح ما قد تم تقويمه، وهذا سيعين في إيجاد الطرق المناسبة والإجراءات المطلوبة للتقويم، ويؤدي إلى زيادة فرص صدقه وثباته.
- جمع الأدلة: جمع المعلومات المرتبطة بذاوية البرنامج المقوم وبخاصة الضمومات التي حدثت ويمكن جمع الأدلة بطريقة تقليدية (اختبارات واستبيانات) ولكن لابد من الكشف عن ابتكارات في تقويم مرحلة ما بعد نحو الأمية ومواصلة

التعليم (الملاحظة، وحوار الجماعات، ويوميات المعلمين والمشرفين ... الخ).

- عملية الحكم: وذلك بمقارنة الشواهد والأدلة التي تم جمعها بالمعايير التي تم وضعها من قبل، وبهذا تتم عملية الحكم على قيمة ما تم تقويمه، كما ينبغي أن يُقدم تفسير لما يتم تقويمه.

- اتخاذ القرار: ويتم ذلك من خلال استخدام نتيجة التقويم من مختلف الأنماط مثل تطوير تدريب المعلمين، أو الكتب الدراسية، ومن هنا يصبح التقويم عملية تشمل جمع الأدلة وتحليلها من أجل الحكم على قيمة الذاتية أو الشخصية للبرنامج الذي يتم تقويمه من مختلف أنماط اتخاذ القرار.

• ينبغي على القائمين بتخطيط واعداد برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية أن يكونوا قادرين على تأمين البنى الملائمة أى إيجاد الدور الذي يجب أن تلبسه التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، ومن الضروري تصور السدور التربوي وأصول التنفيذ حسب الحاجات، وفي هذا يجب أن يتميز الدور التربوي لبرامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية بالمرونة، وعلى هذا يجب مراعاة الآتى عند إعداد البرامج التربوية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية:

- قيمة قائمة كاملة لجميع الأدوار التربوية لكافة أطراف الشراكة المجتمعية العربية.

- تنظيم هذه الأدوار تنظيماً مناسباً وموافقاً لمنظور المهام المقترنة بها والمقبولة اجتماعياً.

- أن يتناسب هذا الدور مع المستول عنه في كافة التنظيمات المجتمعية العربية.

• من الممكن إنشاء مدارس موازية للمدارس النظامية وتبع - في إدارتها - النقابات المهنية والعمالية، وتعمل في أوقات الفراغ وتتمتع بنفس الأدوار التربوية ويجب أن تكون هذه المدارس متعددة الأبعاد وقابلة للتوسع وقادرة على بلوغ جماهير متعددة، كما ينبغي لها أن تتضمن مختلف مراحل اتخاذ القرارات وأن تقيم بالمجتمع

ككل لفتى باحتياجات الجمهور على اختلاف فئاته، هذا ومهمة الفعالية وبلوغ الجماهير المتعددة يتطلب من هذه المدارس أن تكون خاضعة لتنظيم النقابات المهنية والعمالية على أنه لا بد وأن تتمتع بالمرونة في إعداد البرامج، وبذلك تستطيع سد حاجات الأفراد ومما يساعدها على التأقلم مع الظروف المتغيرة في الوطن العربي.

• وينبغي أن يضع المسئول عن برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية نفسه في موضع الدارسين، وهذا يتيح له معرفة واقعهم الثقافي واحتياجاتهم وظروفهم، هذا وتصور الاحتياجات حسب ظروف الدارسين يتطلب إرساء قواعد التفاوض وإبداء الرأي والاستشارة بين جميع الأفراد- وهذا يتطلب في برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية إعادة فلسفتها بحيث يجب أن تسمى إلى توعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم وشعورهم بالمسئولية، ويجب في ضوء ذلك إعداد البرامج وجعلها مفتوحة وقابلة للتغير.

• أن يعنى التقييم التغذية الراجعة الضرورية عند اتخاذ القرار وهذه العملية ينبغي أن تكون مستمرة في كل مراحل التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية. ووصولاً إلى الحكم على كيف الاستراتيجية المستخدمة في هذه التربية ينبغي الاستفادة من كل الوسائل المتاحة، وعادة ما يبدأ التقييم باختيار احتياجات الأفراد المشاركين، ثم اختيار أسلوب التربية المناسب وتحديد الأهداف، ويمكن للتقييم -على سبيل المثال- أن يعين في مرحلة التخطيط في إعداد المواد المطبوعة قبل نشرها، كما ينبغي أن يتم التقييم على محتوى التربية المقدمة في المرحلة اللاحقة نحو الأمية حتى يتم الكشف عن مدى كفايته لتحقيق الأغراض المنشودة، ويتم التقييم من خلال أفراد متخصصين قادرين على الحكم على مدى مناسبة المحتوى والمضمون لغويًا وثقافيًا ونفسيًا، وخلال مراحل التجريب مع الجماعات المستهدفة تقوّم الأساليب التربوية ميدانيًا لبيان مدى استيفائها للأهداف المرجوة واحتياجات الدارسين ومدى ملاءمتها لخصائصهم في البلدان العربية المختلفة.

وعندما تطور برنامجاً للتربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية يصبح التقييم بمعناه الواسع مرتبطاً بالتحصين ومتجهاً نحوه، وبهذا يمتد التقييم ليشمل مراحل البرنامج التربوي في اتخاذ القرار، والتخطيط والتنفيذ واستخلاص النتائج، ومن ثم تتعدد أبعاد التقييم في اعتبارات الإطار أو البيئة، وتقوم المدخلات، وتقوم العمليات، وتقوم النتائج العاجلة، وتقوم الآثار بعيدة المدى، وبهذا يصبح التقييم جزءاً من البرنامج، حيث يبدأ بمرحلة اتخاذ القرارات والاعتبارات البيئية أو متغيرات الأطر، ثم يساعد في الحسابان عند مرحلة التخطيط المدخلات المادية والبشرية، ثم ينظر إلى العمليات التربوية والإدارية أثناء مرحلة التنفيذ، والتي يتبعها مباشرة الوصول إلى النتائج العاجلة لعملية التعلم، وأخيراً نصل إلى الآثار بعيدة المدى التي يمكن اعتبارها بمثابة مرحلة استخلاص النتائج وتغنيها.

وهكذا يجب على النقابات المهنية والعمالية في الوطن العربي أن تدعم التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية كجزء من استمرارية التربية المستديرة لأفراد المجتمع العربي، ومن ثم يجب أن يمتد اهتمامها لتحقيق أهداف التربية في هذه المرحلة، وتتمثل في المساهمة في تطوير "كيف الحياة" لأفراد هذه النقابات المهنية والعمالية، وتحقيق أبعاد التنمية المجتمعية بينهم، إلى جانب تحقيق مضامين التربية المستديرة بين سائر العاملين والمتسبين لهذه النقابات، وبالنسبة لأساليب التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية فهي متعددة ومتنوعة منها الصحف النقابية، والنصوص المكتوبة، والوسائل المتممة للقراءة، والمكتبات النقابية، ومراكز التدريب المهني وغيرها من الوسائل.

كما يجب أن تأخذ النقابات المهنية والعمالية على عاتقها مسألة توضيح الأبعاد المنهجية للتربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، فهي تختلف عن مثيلاتها في التربية النظامية وذلك من حيث نوعية الطلاب الدارسين، ومن حيث الأهداف واحتسوى والتنظيم والموقف التعليمي والمواد التعليمية، وطرق التعليم، إضافة إلى توضيح النقاط الهامة والتي تحدد الأبعاد المنهجية لنمو التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في النظام التربوي في الوطن العربي.

وفي جانب آخر من جوانب التنمية الثقافية والمهنية للأفراد، وعلى الصعيد الدولي، أصبحت الدول العربية تعيش نظاماً عالمياً جديداً، اهتز فيه التنظيم السدولي الجماعي ذاته، بحيث أصبح المجتمع الدولي موسوماً باختلال التوازن، وبالشرعية الانتقائية وبازدواجية المعايير بدلاً عن الكلمة الواحدة للقانون. هذا إضافة إلى ما تطرحه العولمة، بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، من تحديات تعمل على إظهار الفروقات والتناقضات ومظاهر عدم التكافؤ بين دول وشعوب العالم وتدفع نحو مزيد من التهميش الثقافي والمهني لفئات اجتماعية عريضة داخل الدولة الواحدة في الوطن العربي.

وعلى الصعيد الإقليمي، أصبح هذا النظام مهدداً في الصميم في ظل العنصر الذي تشهده عملية السلام في الشرق الأوسط وانفجار الموقف في العراق بسبب الإصرار الأمريكي على احتلال العراق، وعندما تم لها ذلك راحت تبحث عن ذرائع لتكسار التجربة في إيران وسوريا والسودان وغيرها، إضافة إلى الوضع المتأزم في السودان، وتأرجح اتفاقية السلام بين أطرافه المختلفة ومن ثم يجب أن تقرر الثقافات المهنية عدة مبادئ منها ضرورة احترام الشرعية الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة، والقضاء على ازدواجية المعايير والعمل على استعادة وحدة الصف العربي سياسياً واقتصادياً، وتعزيز دور الجامعة العربية وتطوير منهاج عملها في التصدي للضغوط الدولية والتأكيد على أن السلام الذي نريده هو السلام العادل الشامل الذي يحفظ حقوق الجميع في هذه المنطقة الحيوية من العالم المعاصر.

وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية لدعم مفهوم التنمية المستدامة ثقافياً ومهنياً، وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع على نحو يعمق جذور الديمقراطية والحرية، وتوفير فرص عمل إضافية من خلال النفاذ إلى الأسواق الخارجية والارتقاء بالخدمات العامة جميعها والتحقق من وصولها لكل مواطن، والانطلاق للأمام في ظل رؤية واضحة للمستقبل ودراسة كاملة لما تفرضه التحديات الجديدة من مهام



ومستويات، وضرورة تواصل التعاون البناء بين الحكومة ومجلس الشعب وبين المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وبقية مؤسسات المجتمع المدني العربي من أجل توعية المجتمع ثقافياً ومهنياً بطبيعة المرحلة الجديدة، والانطلاق في التعاملات المستقبلية مع العالم الخارجي من منطلق الحرص على تحقيق الأمن القومى العربى، واتباع أفضل ما يتيح التقدم العلمى والتكنولوجى فى حماية الشعوب العربية من التخلف وإجراء دراسة معمقة لكافة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الزيادة السكانية فى الوطن العربى.

ويجب أن تسعى النقابات المهنية والعمالية إلى تحسين الأحوال المعيشية للمواطن وتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل سنوياً، وتحسين القدرة المالية للاقتصاد من خلال تنمية الموارد وترشيد الإنفاق من أجل الاستمرار فى تعزيز مكانة الأمة العربية فى الأسواق الخارجية، واستمرار التحديث للإنتاج الزراعى والتوسع فى الزراعة والإسراع فى تنفيذ برنامج التحديث للصناعة العربية، وتنفيذ البرنامج القومى لتنمية حقول البترول والغاز وتيسير إجراءات التعامل مع المستثمرين والاهتمام بالتعليم نوعاً وكماً فى كافة أرجاء الوطن العربى.

ويعانى العالم من الطوفان لعدم الالتزام بالقواعد التى شرعها الإسلام فى التعامل مع البيئة، وقضية حماية البيئة وإصلاح الخلل الذى يقع فيها قضية رئيسية لما للتلوث من آثار ضارة على الصحة والأحياء النباتية والحيوانية، وقضايا استنزاف الموارد المائية وتلوثها وقضايا التغير المناخى العالمى وتفاقم مشكلة التصحر والازدياد فى شدة حالات الجفاف فى العالم تعانى منها الكثير من الدول النامية، إلى جانب القضايا الاجتماعية والإنسانية مثل تفاقم مشكلة الفقر فى العالم. وفى مجال الصحة يشهد العالم انتشار أمراض وأوبئة جديدة تهدد المجتمع المعاصر وهى ناتجة عن التلوث والسلوكيات المغايرة للفقرة والدين وما ينتج عنها من أمراض وأضرار صحية واقتصادية ومعنوية وهى من صنع الإنسان. وقد عالج الإسلام أسباب هذه الأوبئة

وفى عن الحباث وأمر بطهارة القلوب والأبدان ودعا إلى بيئة صحية سليمة. وفى مجال العمران شهد العالم تقدماً إثمائياً ولكن فى غياب من التخطيط الشامل والمتوازن للمسيرة الإنمائية أدى النمو العشوائى إلى ضغوط على عناصر البيئة وتردى فى الخدمات وضغط على موارد الحياة والطاقة مما أدى لزيادة حالات الطول وما ينتج عنها من أمراض وأضرار بالبيئة والإنسان فيها. وعبر التاريخ ازدهرت حركة العمارة الإسلامية ونحن مطالبون بحمايتها وأحيائها والاستفادة منها وتطويرها بما يناسب البيئة الإسلامية. والإسلام يعتبر الإنسان أكرم مخلوقات الله وأعزها قال سبحانه (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَلَفَضْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (سورة الإسراء، آية ٧٠) وقد كلفه الله بأمانة عمارة الأرض، قال تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (سورة هود، آية ٦١) وقال رسول الله ﷺ (أن الدنيا حضرة حلوة وأن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون؟) (رواه مسلم)، هذه هى أهم القضايا الثقافية والمهنية التى يجب أن تنبأها النقابات المهنية والعمالية فى أنشطتها ومهامها المجتمعية.

فالقضايا وخاصة فى مجال الصحة والبيئة والعمران تطرح نفسها على علماء الأمة ومفكرىها فى الوقت الحاضر لأسباب يأتى فى مقدمتها سرعة التغيرات التى تحدث فى الكون وأحوال الناس، وفى الوقت الحاضر تناول العلماء المشكلات المستحدثة فى الحياة وعرضوها على أحكام الشريعة الإسلامية والمصادر والأدلة التى اتفق عليها علماء أصول الفقه وخلصوا إلى الأحكام الشرعية لها عن طريق الاجتهاد، ويجب أن تأخذها النقابات المهنية فى الحسبان، وتنشرها بين أعضائها وتبني قضاياها لأن مستقبل هذه الأمة مرهون بمدى اهتمام أطراف الشراكة المجتمعية- ومن بينها النقابات المهنية والعمالية- بها أى هذه القضايا البيئية.

وحول حق الإنسان فى بيئة صحية فى الشريعة الإسلامية فقد حرصت هذه الشريعة على أن يحيا الإنسان فى بيئة صحية مناسبة، ووضعت العديد من القواعد

والمبادئ التي تكفل سلامة البيئة وحمايتها من العبث، وذلك يقتضى من الإنسان أن يحافظ على ما أعطاه الله عن طريق وقاية نفسه من أية اضرار والمساعدة بالعلاج كلما اقتضى الأمر.. يقول الحق سبحانه وتعالى: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) (التين: ٤)، و (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَمَلْنَاهُمْ فِي الْوُجُوهِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (الاسراء: ٧٠).

كما أشار القرآن الكريم إلى التوازن البيئي وإلى خلق الكون بشكل هندسى بديع قال تعالى: (الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْتَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ غَاسِقًا وَّهُوَ حَسِيرٌ) (الملك: ٣-٤). ولأن البيئة هي المهده والموطن والسكن والحياة للإنسان فقد سخرها الله له وزودها بكل مقومات الحياة الآمنة الصحية السليمة ونرى أكثر من أية قرآنية تشير إلى هذا التوازن الدقيق مثل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الْغَمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُلُودًا وَأَنْتُمْ تَقْلُمُونَ) (البقرة ٢١-٢٢)

وقوله سبحانه (اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ) (الرعد: ٢). وكل الآيات تؤكد ما خلقت عليه الأرض من توازن دقيق يجعلها صالحة تماماً لحياة الإنسان كما يحميها هي نفسها ولصالح الإنسان والكائنات التي تعيش فيها من فقدان التوازن. فقد أرسى الله فيها الجبال أوتاداً ثوابت تحفظ لها توازنها وتحمي مناخها الطبيعي ليستمر صالحاً للحياة بما أنشأ الله سبحانه وتعالى فيها من نبات وغابات وحدائق تضيخ الأوكسجين اللازم للتنفس وتمنع ثاني أكسيد الكربون المدمر للحياة.. ونبها القرآن الكريم كذلك إلى أن الفساد سيعم الأرض بما كسبت أيدي الناس.. يقول الحق تبارك وتعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ

فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ  
(الروم: ٤١).

كما طلب القرآن الكريم من البشر أن يمتنعوا عن إحداث الفساد حيث قال سبحانه وتعالى: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (الأعراف: ٥٦).

وهكذا يجب أن تدارس النقابات المهنية والعمالية الفقه الإسلامي في التنمية الثقافية والمهنية وتأخذ العبرة منها وتجعل أحكامها قواعد عمل لها مع المنتسبين إليها من النقابيين والعمال، فإن كان دور المؤسسات الدينية توضيح أمور الدين، فإن النقابات المهنية والعمالية عليها أدوار هامة في كيفية تطبيق ما أتى به الدين في سلوكيات أعضائها والمنتسبين إليها والعمل على تطبيق شرع الله بين الناس وفي تعاملاتهم مع ذواتهم ومع غيرهم ومع مجتمعاتهم.

### ٣- الجمعيات الأهلية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد:

تشارك الجمعيات الأهلية - كتشظومات اجتماعية هامة في مجتمع الأمة- في أمور التنظيف والرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، كما يمكن أن تؤدي أدواراً تربوية هامة لكافة أفراد المجتمع الذي تتواجد فيه هذه الجمعية أو ذلك، وتكامل جهود الجمعيات الأهلية مع بقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، في تقديم الخدمات التربوية المتعددة للأفراد، وفي هذا المجال تهتم الجمعيات الأهلية بتنمية قدرات أعضائها وتشجيعهم على التعلم الذاتي وتشجيعهم أيضاً على زيارة المؤسسات العلمية المختلفة استمراً لصلتهم بالمعرفة والتعليم، كما تعرف الجمعيات الأهلية أعضائها بالبحث العلمي ودوره في التطوير المهني والثقافي لأفراد المجتمع، إلى جانب تشجيع أعضاء الجمعيات الأهلية على الاستفادة من الوسائل التكنولوجية المعاصرة مثل أجهزة الحاسب الآلي والانترنت وغيرها في مجال التنمية المهنية للأفراد، إضافة إلى تزويد أعضاء الجمعيات

الأهلية بمعلومات متجددة عن العمل والمهن، والاهتمام بالتدريب المهني أثناء الخدمة بينهم.

وقد رأى (شنايدر) (Schneider)<sup>(٣٣)</sup> أن الجمعيات الأهلية يمكن أن تشارك النقابات المهنية والعمالية في تنظيم أمور العمل وترقية الثقافة المهنية للأعضاء وتحقيق التكيف المستمر لهم، إلى جانب الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من خلال تحسين الأداء المهني للأفراد. كما تسهم الجمعيات الأهلية وتشارك في مواجهة أى تغيرات متصلة بالعمل المهني وتشجع المنافسة الشريفة بين الأفراد في الترقى المهني، إلى جانب ضمان الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء الجمعية<sup>(٣٤)</sup>.

وتعمل الجمعيات الأهلية على التوصل إلى قرارات هامة في مجال ترقية الثقافات والالتزام بأخلاقياتها، إلى جانب توفير القدر الأكبر من الحماية (لغة الأم) - في حالتنا هذه اللغة العربية- وللعاملين في مجالها وضمان استمرارهم في العمل<sup>(٣٥)</sup>.

فإماير اللغة العربية يؤدي إلى هدم ثقافة الأمة، وتلك قضية يجب أن ينتبه لها، لإنقاذ اللغة العربية يأتي أولاً قبل إتقان اللغات الأجنبية وإلا انسلخ الفنى عن هويته وانتمائه، والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية يمكنها الإسهام بمجهود وافر في المحافظة على اللغة العربية وثقافتها المتنوعة.

هذا وجهل المرء بلغته العربية يمتد إلى الجهل بتاريخه وثقافته وحتى بثقافته الدينية وهذا يمثل خطراً محدقاً بالناشئة. فاللغة العربية تعتبر وعاء للفكر والثقافة، ويجب أن تلزم كافة التنظيمات بمجتمع الأمة في حماية اللغة العربية وآدابها.

وبعد أن تؤدي الأسرة دورها في تنمية الالتزام لدى أبنائها تأتي بقية المؤسسات المجتمعية لتقوم بدور مكمل لدور الأسرة في تنمية الالتزام بالمحافظة على اللغة العربية وتعلم أصولها تحديثاً وكتابة.

وللجمعيات الأهلية دور فاعل في مجال الثقافة الترويجية لأعضائها، حيث تلرب

هؤلاء الأعضاء على كيفية استثمار وقت الفراغ بطريقة تعود عليهم بالخير والفائدة وعلى مجتمعهم بالنماء، وذلك من منطلق أن الاهتمام بالثقافة الترويحية يسهم في جعل الفرد أكثر كفاية في الإنتاج، كما يرفع الروح المعنوية لأعضاء هذه الجمعيات ويمكنهم من استعادة الحيوية اللازمة للعمل الجاد والتخلص من التوتر والملل الذي يسببه ضغوط العمل في المنطقة العربية.

ويمكن للجمعيات الأهلية القيام بدور حيوي في مجال تنمية الثقافة الترويحية لأعضائها وغيرهم من أفراد المجتمع عن طريق الاهتمام بالأنشطة الرياضية وإتاحة فرص ممارسة النشاط الرياضي وتنظيم المسابقات الرياضية للأعضاء، والاهتمام بالمسابقات الفنية والعمل على اكتشاف المواهب الفنية المتميزة في الرسم والنحت والتصوير وغيرها، إلى جانب تنظيم الرحلات والزيارات للأماكن الأثرية المختلفة مثل المتاحف والمعارض، على أنه يجب الإعداد الجيد لهذه الرحلات لتحقيق الهدف منها في مجال الترفيه والتثقيف والعرف على تاريخ المجتمع وحضارته.

ويمكن للجمعيات الأهلية المساهمة في تنمية الثقافة البيئية من خلال تنمية الوعي الإيجابي تجاه مشكلات البيئة، والعمل على تزويد الأعضاء بالمفاهيم البيئية التي تجعلهم مسؤولين في جعل البيئة صحية ونظيفة وخالية من التلوث. وبناءً عليه فالجمعيات الأهلية يمكنها المساهمة في ترشيد سلوكيات أفراد المجتمع تجاه بيئتهم وذلك عن طريق إكساب الفرد المعارف والاتجاهات والمهارات المرتبطة بتنمية البيئة المحلية المقيم فيها، والحفاظ عليها، فإعداد الإنسان المثقف المثقّف لبيئته والمدرّك لظروفها والواعي بمشكلاتها والمساهم في تحسين أحوالها والحفاظ عليها وحسن استثمارها فيما يحقق الصالح العام أمر تشارك فيه الجمعيات الأهلية جنباً إلى جنب مع جهود كافة المنظمات المجتمعية وكياناته النظامية وغير النظامية في البلدان العربية.

وتقوم الجمعيات الأهلية أيضاً بأدوار تربوية هامة في المجتمع العربي منها المشاركة في برامج محو الأمية، ومدارس الفصل الواحد التي تركز على تعليم الإناث بالمشاركة

مع وزارة التربية والتعليم والجمعيات المحلية، أيضاً تشارك الجمعيات الأهلية في مدارس المجتمع التي تركز على تعليم الإناث، وتركز على منحهم وزارة التربية والتعليم بالمشاركة مع هيئة اليونسيف والمجتمع المحلي<sup>(٣٦)</sup>.

كما تتنوع الأنشطة التربوية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية بتمايز البيئات المحلية المتواجدة فيها، ومن هذه الأنشطة خدمات ثقافية ودينية، ومساعدات مالية إلى جانب الأنشطة الاجتماعية والصحية التي تعهد التربة الصالحة للتربية والتعليم، فالرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية كلها أمور تربوية ضرورية ولازمة لأبناء الأمة العربية.

وقد نشط عدد من الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات التعليمية مثل تقديم البرامج التدريبية الضرورية لرفع كفاءة المعلمين، إلى جانب المساهمة في بناء المدارس وتحسين مبانها ومرافقها، وتحسين الأنشطة التربوية والثقافية والترفيهية للتلاميذ، وتحسين مشاركة التلاميذ في البرامج المدرسية، إلى جانب تنمية الحوار والتعاون بين المدرسة والبيئات المحلية<sup>(٣٧)</sup>.

وتسهم الجمعيات الأهلية أيضاً في مشروعات التوعية والدعوة والإعلام بقضايا غير المعلمين ومنها عقد برامج للتوعية بمشكلات الأمية وأثرها في قضية التنمية والمشكلة السكانية، حيث إنهما قضيتان متلازمتان، ونشر الوعي بين الأهالي والعمل على تغيير توجهات الأفراد المعلمين نحو الوعي الاجتماعي بالأمية والعمل على جذب الأميين للاتحاق بفصول محو الأمية، وتوعية الدارسين بفصول محو الأمية بأهمية المواظبة على الدراسة للحد من مشكلة التسرب والمساهمة في حل المشكلات التي تواجه الدارسين في تلك الفصول، كما تعمل هذه الجمعيات الأهلية على إنشاء وتدعيم مكاتب للمتحررين حديثاً من الأمية<sup>(٣٨)</sup>.

وتؤدي الجمعيات الأهلية أيضاً أدواراً تربوية هامة في المناطق الريفية في الوطن العربي، وتساهم بقدر كبير في تعريف الفلاحين بالثقافة الزراعية الضرورية التي تساعد في زيادة الإنتاج، نتيجة لتمكين الفلاحين من قراءة التعليمات والإرشادات الخاصة

بزراعة المحاصيل ورعايتها ووقايتها من الآفات التي تفتك بها، ولا يتوقف تأثير تعلم الفلاحين عند هذا الحد، بل يمتداه إلى ما هو أهم، فالتعليم يزيد الوعي البيئي لدى الفلاحين، ويساعدهم على التمكن من متابعة الأحوال الدراسية لأبنائهم والقيام بزيارات للمدارس للاستفسار عن مدى تقدم أبنائهم في الدراسة، وقد يكون ذلك نقطة البدء في علاج مرض الدروس الخصوصية عن طريق إقامة قنوات من الحوار بين المدرسة والقرية، ذلك الحوار الذي لا يزال في عداد الواجبات الغائبة في المجتمع الريفي العربي، والتي أدت إلى تخلفه وتدهوره. ولما يزيد من أهمية التعليم لأفراد القرية المصرية أنه يزيد من وعي المواطنين بحقوقهم التي لازالت ضائعة، ويعفهمهم ويحضرهم على المطالبة بتلك الحقوق التي تمكنهم من التواصل والإسهام في بناء حياة كريمة والمساهمة في بناء المجتمع اأعلى على أسس سليمة، والمشاركة في صنع القرار الذي يضمن لهم معيشة حرة كريمة، ويجعلهم على وعى كامل بالقيمة الكبرى للإسهام المحلي والعمل الجيى في إحداث التنمية الشاملة ومواكبة التقدم<sup>(٣٩)</sup>.

ويجب أن قسم الجمعيات الأهلية بنشر ثقافة النظافة بين الناس، ففسى التزام الإنسان بظاهرة بدنه وثوبه تعويد على النظافة ووسيلة لسلامة حواسه، وإذا كانت عناصر البيئة هى المياه والهواء والأرض فإن معالجة الإسلام للمياه تدلنا على الأهمية البالغة للبيئة في الفكر والفقه الإسلامى على السواء، فالناس شركاء فيها والشراكة تقتضى أن يكون استخدامها للجميع دون أن يكون من حق أحد أن يحتكرها. وحرصاً على صحة الإنسان يتحدث الفقهاء عن المياه وقواعد استخدامها، وما يتصل بمنع تلوث الماء، وأحكاماً واضحة في وقاية البيئة من التلوث يمكن أن نقيس عليها أموراً أخرى مستجدة تسمى إلى المياه كصرف مخلفات المصانع، هذا ما يجب أن نتنبه إليه الجمعيات الأهلية وتأخذ قواعد عمل لها في اتصالها مع أعضائها والمتسبين إليها.

وعن غذاء الإنسان في الشريعة وما يحل من الطعام والشراب وما لا يحل لكل ما يسى لصحة الإنسان من الأطعمة هو حرام، فإذا كان الإسلام قد حرم الخمر بآيات



من القرآن الكريم فقد ثبتت أضراره على صحة الإنسان، وقاس علماء المسلمين عليها المخدرات وهي اجتهادات لها قيمتها في الوقت الحاضر الذي تنافيه ما يستتبط من الأغذية. وبالنسبة لتلوث الهواء فإن الشريعة تمنع هذا التلوث لأنه إفساد في الأرض وللضرر الخلق من هذا التلوث وتوجد كتابات في الفقه المالكي عن منع التلوث الذي ينتج من دخان الأفران إذا كان قريباً من الناس وتأذوا به. كما أن الشريعة الإسلامية مليئة بقواعد وأحكام تهمي البيئة من التلوث وترجم إلى حق الإنسان الذي يعيش فيها في أن يستمتع بيئة صحية.. وتقر الشريعة ضرورة التعاون والتضامن بين كل من يعيش في هذا الكون لتحقيق سلامته وأمنه وحماية الإنسان، وبذلك نحمد أن في القرآن الكريم والسنة المطهرة أمناً ومسعفاً لمن يريد أن يلتمس الحلول الناجحة وأن يبنى عليها من الاجتهادات المعاصرة ما يصنع المستقبل الأفضل لخير أمه أخرجت للناس، فإذا كانت الجمعيات الأهلية، والدينية منها بالذات مهمة بالشراكة المجتمعية وإصلاح أحوال البلاد والعباد فهذه أساليب عمل جادة ومطلوبة ديناً ودنياً.

وهناك ضرورة لشراكة فعالة من الجمعيات الأهلية في دعم القدرات البشرية للمواطن العربي من خلال توفير الخدمات الأساسية له، خاصة خدمات الصحة والتعليم والارتقاء بها، والتحقق من وصولها للجميع بصورة عادلة ولائقة، غير أن الجمعيات الأهلية لها مطالب وتدور مطالبهم بأن يسير الإصلاح السياسي جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي، وأعربت هذه الجمعيات الأهلية على صفحات الصحف والمجلات النقابية عن تقديرها لعملية تطوير الأحزاب السياسية ومبادراتها في مجال الإصلاح السياسي الخاصة بإنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة وإلغاء محاكم أمن الدولة الاستثنائية وإلغاء الحكم بالسجن على الصحفيين نتيجة كتاباتهم الصحفية. وأعرب أعضاء هذه الجمعيات الأهلية عن تقديرهم لمواقف بعض الحكومات العربية المتمثلة في تعزيز مبدأ حرية التعبير عن طريق

السماح بتنظيم المظاهرات السلمية -سواء من جانب الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة، أو أعضاء النقابات المهنية والجمعيات الأهلية وسواها-والجميع يسأملون ويتأخضون ويحلمون بعدم مد العمل بقانون الطوارئ في بعض الدول العربية وتخفيف القيود على عملية إنشاء الجمعيات الأهلية وممارستها لنشاطها وكذلك إلغاء بعض القوانين المقيدة للحريات لهذه الجمعيات الأهلية في الوطن العربي.

وفي جانب آخر من جوانب التنمية الثقافية والمهنية للأفراد والمأمل من الجمعيات الأهلية تدعيمه والشراكة في فعاليته، وفي إطار المفهوم الحالي نحو الأمة في المجتمعات العربية، هناك الدعوى القائمة بأن تهم هذه الجمعيات الأهلية بأبعاد التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمة، والتي تسعى إلى تحقيق مبدأ استمرارية التعليم، فالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية القائمة والمتوقعة في مجتمعنا العربي تجعل مبدأ استمرارية تعليم المواطن مطلباً ملحاً. وتتطلب التربية المستدامة توافر مؤسسات للتعليم غير النظامي تتكامل مع مؤسسات التعليم النظامي بهدف توفير فرص تعليمية تسير التعليم المدرسي أو توازيه أو تستكملة. وتظهر هذه الرؤية إلى التعليم غير النظامي على أنه تلك الجهود المبذولة في ميدان تعليم أولئك الذين نالوا قسماً محدوداً من التعليم ويرغبون في الاستزادة منه بعد دخولهم ميدان العمل، أو أولئك الذين يجدون أنهم من الضروري استكمال تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية في بنية المهن وغير ذلك من البرامج المختلفة للكبار في الوطن العربي.

ومن أهم المستفيدين من أساليب التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمة أولئك المتحررون حديثاً من الأمة من الكبار والشباب، إلى جانب المتسربين من المدارس الابتدائية وسكان المناطق الريفية، وقد تحدد هدف هذه التربية في الوصول بالمسعى الدراسي للعامل إلى المستوى الوظيفي أي توظيف ما تعلمه الدارس في مواصلة التعليم والتعبير عن نفسه والانفعال بما تعلمه في حياته المهنية.

ومن ضمن المستفيدين أيضاً من الأساليب التربوية في هذا المجال المرأة في

المجتمع العربي، فهناك بعض الأخطار الاجتماعية والثقافية التي تتسم بها المجتمعات الريفية والتي تشكل عائقاً أمام تعليم المرأة، فنسبة تعليم البنات أو نسب التحاقهن بالمدارس أقل من نسبة الذكور في المناطق الريفية والمناطق الأقل تحضراً في المدن، وأسباب هذه الظاهرة كثيرة منها نقص عدد مدارس البنات، وبعد المدارس عن مقار إقامة الأهالي، بحيث يتطلب الالتحاق بهذه المدارس السير لمسافات طويلة، ورغبة في تجنب الأهالي لسير بناتهم هذه المسافات بحرمهن من دخول المدارس في المناطق النائية، ويمكن للجمعيات الأهلية المساهمة في مواجهة هذه المشكلة في تعليم البنات من خلال شراكة فعالة مع بقية التنظيمات المجتمعية والمهنية الفاعلة في المجتمع العربي.

وفيما يلي عرض لواقع الأساليب التربوية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في الوطن العربي والتي يلزم على الجمعيات الأهلية تدعيمها والشراكة في جهودها.

#### **- مدرسة الفصل الواحد:**

في إطار الحد من التسرب من المدارس الابتدائية، وحتى يمكن سد منابع الأمية وعلاجاً لمشكلة الارتداد إليها، فقد اتجه التفكير إلى البحث عن نمط أو أسلوب جديد للتعليم يكون قادراً على تلبية الاحتياجات التعليمية الملحة دون أن تشكل عبئاً مالياً ضخماً، ويكون متوافقاً ومتلاحماً مع الظروف السكانية والاجتماعية والاقتصادية والتي أدت إلى هذه المشكلات. ومدرسة الفصل الواحد أو الفصلين هي الصيغة التي اتفق على تنفيذها وهي تعود إلى التراث التعليمي في البلاد العربية، وتستفيد من التقاليد والنظم التعليمية التي كانت متبعة في الوطن العربي في الماضي، ومن أمثلتها (الكتاب)، ومدرسة الفصل الواحد أصبحت نمطاً من أنماط التعليم الموازي خارج المدرسة والذي يساعد على إتاحة الفرصة التعليمية للفئات المحرومة، ويتخطى العقبات التي تؤدي إلى إخفاق الدارسين وعدم انتظامهم في الدراسة، وتقوم هذه المدرسة على عدد من الأسس بينها:

- التحرر من القيود والشكليات والتي تعوق انتشار التعليم وتحول دون وصوله إلى الأماكن النائية.

- تطويع مختلف العوامل والظروف لتيسير تعليم الفئات المحرومة حيث تتلاءم هذه المدرسة مع ظروف البيئات المحلية المختلفة واحتياجاتها المتنوعة وتكيف شكلها ومحتواها بما يساعد على قبلة الفرصة لتلبية الاحتياجات التعليمية للدارسين.
  - المرونة الكاملة من حيث أعمار الدارسين ومستواهم التعليمي ومواعيد بدايته ونهاية العام الدراسي، وكذلك أوقات المدرسة إذ يمكن أن تكون في الصباح أو بعد الظهر حسب ظروف الدارسين وكذلك من حيث خطة الدراسة المقررة، والمنهج المبني حيث يمكن أن تكون في أى مكان يتوافر بالبيئة.
  - الصلة الوثيقة بينها وبين المدارس الابتدائية القريبة من حيث الاستفادة من مبانها ومعلميها وتجهيزاتها.
  - فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم غير النظامي في مدارس الفصل الواحد وبين التعليم النظامي حيث يسمح لتلاميذ مدارس الفصل الواحد بالانتقال منها إلى المدارس التقليدية وذلك بعد أداء الامتحانات المقررة على كل صف، ويتم هذا الانتقال ألقياً من حلقة دراسية إلى صف دراسي مناظر في المدارس التقليدية ورأسياً من صف بمدرسة الفصل الواحد إلى صف أعلى في المدارس التقليدية، ومن ثم تتاح للدارس فرصة مواصلة التعلم حتى التعليم الجامعي.
- وتعاون وزارات التربية والتعليم مع منظمة اليونسيف العالمية في إنشاء وتمويل مدارس الفصل الواحد، ويستهدف هذا النوع من المدارس سد منابع الأمية وذلك من خلال:
- توفير الفرص التعليمية للأطفال الملزمين من سن ٦ إلى ٨ سنوات ولا يجردون مدرسة نظامية في منطقتهم السكنية.
  - توفير الفرصة لمن فاتهم قطار التعليم فلم يلتحقوا بالصف الأول حينما كانوا بين السادسة والثامنة من العمر.
  - إتاحة الفرصة لمواصلة التعلم للأطفال الذين تسربوا قبل نهاية المرحلة حتى لا يرتدوا مرة أخرى إلى الأمية.

- تنمية ثقافة الفرد وتزويده بالمعارف والمهارات الأساسية التي تعينه على مواصلة تعلمه وعلى الإسهام في مناشط مجتمعه.
- ويستهدف أيضاً هذا النوع من المدارس توفير الفرص التعليمية للفئات التالية:
- المزمعون الذين تخلفوا أصلاً عن ركب التعليم ولم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية.
- المتسربون الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية ولكنهم لم ينهوا المرحلة وتخلّفوا في أى صف من صفوفها أو رسبوا فيه.
- المرتدون إلى الأمية الذين فقدوا ما تعلموه.

وتتميز مناهج مدارس الفصل الواحد بالمرونة سواء في تخطيطها أو عند تنفيذها، فمن حيث التخطيط روعي أن تستجيب هذه المناهج للاحتياجات التعليمية المختلفة للدارسين، وأن تكون ملائمة لمستوياتهم ومستوى وقدرات المعلمين القائمين على التدريس، ومناسبة لمدة الدراسة، ومن حيث التنفيذ فقد روعي أن تكون مرتبطة بالبيئة المحلية التي تقع فيها المدرسة وأن تعالج الموضوعات التي تهم الدارسين وترتبط بالمناسبات الدينية والقومية والاجتماعية، كما تراعى المرونة أيضاً بالنسبة لتحديد زمن الدراسة بصفة عامة لتتناسب مع ظروف الدارسين ونوع الأعمال التي يزاوونها أو الحرف التي يعملون بها، ويسير التدريس في هذه المدارس حسب طريقة تعليم المجموعات، والتي يصنف فيها الدارسون إلى مجموعات وفقاً لمستوياتهم العلمية، ويحدد لكل مجموعة هدف مناسب لها تسعى لتحقيقه في فترة زمنية محددة، وفي مدارس الفصل الواحد يتم تصنيف الدارسين حسب مستواهم التعليمي إلى المجموعات التالية: مجموعة الأميين أمية كاملة، ومجموعة الملمين بمبادئ القراءة والكتابة، ومجموعة القادرين على القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية، ويعمل حملة المؤهلات العليا في هذه المدارس كمعلمين مؤقتين إلى حين الحصول على وظيفة دائمة في مكان آخر.

وبما أن هذه المدارس تقوم على أساس فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي وغير النظامي فإنه يسمح لتلاميذ هذه المدارس إذا بلغوا مستوى تعليمياً معيناً في المدرسة ذات الفصل الواحد أن ينتقلوا إلى المدرسة الابتدائية وذلك بعد أداء الامتحانات المقررة، هذا ولا يتحمل الدارس أية رسوم دراسية، والدراسة فيها مجانية وتقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسيف بتحمل نفقات إدارة وتشغيل هذه المدارس، وواضح هنا غياب الدور الهام الذي يجب أن تؤديه الجمعيات الأهلية في هذا المجال.

#### -مراكز التدريب على المهن:

تقوم على برامج التدريب المهني عدة مؤسسات تابعة لعدة وزارات وهيئات ومؤسسات عامة وخاصة، كما تعاون وزارات التربية والتعليم مع غيرها من الوزارات والمؤسسات الأخرى في الوطن العربي في إنشاء مراكز للتدريب المهني وفي تقوم برامج التدريب الحرفي والمهني، ومن العسير حصر البرامج والأنشطة التدريبية المستخدمة في هذا المجال، كما يصعب أيضاً تحديد الأفراد المستفيدين من هذه المراكز التدريبية، ولذا سنلقي الضوء على أمثلة لهذه المراكز التدريبية في المجتمع العربي المصري، ومنها مراكز التدريب على التشييد والبناء والتي أنشئت في مصر عام ١٩٧٥م.

لقد ظهرت الحاجة إلى المزيد من القوى العاملة في هذا المجال بعد التوسع في حركة التشييد والبناء في مصر والبدء في إنشاء الكثير من المدن الجديدة وإعادة بناء مدن القناة بعد حرب التحرير في أكتوبر عام ١٩٧٣م، وهذه المراكز اضطلعت بمهام إعداد وتدريب القوى العاملة في مختلف الحرف المتصلة بمجال التشييد والبناء لمواجهة العجز في العمالة الحرفية، وللنهوض بمستوى العاملين في هذا المجال، ومن أهم أهداف هذه المراكز: توفير العمالة المدربة على أعمال البناء والتشييد، وتوفير نوع من التدريب المهني للذين تسربوا من التعليم الابتدائي بما يحقق لهم اكتساب المهارة في

حرفة ما من حرف التشييد والبناء ومن يحتاج لهم سوق العمل، وهؤلاء الأفراد يتعلمهم هذه الحرف يزيد دخلهم ويرتبط تعلمهم لمهارات هذه الحرف بتعلمهم لمعلومات نظرية وفنية ذات علاقة بمهارات قرائية وكتابية، وهذا يحول دون الارتداد إلى الأمية مرة ثانية.

والدارسون في هذه المراكز من المتسربين من التعليم بمراحله المختلفة، ومن عمال الخدمات المعاونة ومن السعاة بالمصالح الحكومية والذين أوفد قسم مصالحهم لتلقى نوع من التدريب التحويلي.

وتقوم المناهج الدراسية في هذه المراكز على أساس من التكامل بين التعليم الأساسي والتدريب المهني بحيث يمكن تزويد الدارسين إلى جانب النواحي المهنية بأساسيات المواطنة الصالحة من معارف وخبرات واتجاهات وقيم، وفي هذا الإطار يتم المزج بين الجوانب العملية والتطبيقية وبين الجوانب النظرية بحيث يستطيع الأفراد الدارسون فيما بعد تخرجهم أن يوظفوا ما اكتسبوه من معارف ومهارات وخبرات في زيادة دخولهم والإسهام في تنمية مجتمعهم، وفي الوقت نفسه تنمي وتدعم مهارات القراءة والكتابة لدى الدارسين إلى الحد الذي يحول بينهم وبين الارتداد إلى الأمية.

هذا ويقوم جهاز التشييد والبناء بالإشراف على هذه المراكز في جميع أنحاء مصر، كما أنه يستفيد من الإمكانيات المتوافرة في بعض المدارس الثانوية الصناعية في بعض المحافظات لاستخدامها في التدريب بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم، ويقوم الجهاز بتمويل البرامج التدريبية التي تعقدتها جميع المراكز، ومعظم المدرسين العاملين بهذه المراكز من الحاصلين على شهادة المرحلة الثانوية الصناعية أو دبلوم المعاهد العليا الفنية، ولتحققون بالعمل في هذه المراكز بعد أن يتلقوا دورات تدريبية في الحرف التي سيقومون بتدريسها، وللحصول على شهادة هذه المراكز يتحتم على الدارس أن يجتاز اختبارات نهاية الدورة والتي تعقدتها هذه المراكز وأن تقدم شهادة من مقال معتمد تفيد بأنه تدرب لمدة شهرين وأنه قد اكتسب مهارات وأخلاقيات المهنة، وتعتمد

الشهادة التي تمنح للدارس من وزارة الإسكان، وفي هذا المجال يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية المنتشرة في ربوع الوطن العربي في هذه الأنشطة التدريبية، على أن تكون شراكتها في هذا الشأن في التخطيط والتفيذ من أجل إثراء هذه البرامج التدريبية في المجتمعات العربية.

#### - برامج التثقيف العام:

تستهدف برامج التثقيف العام في معظم البلاد العربية تنمية مدارك أفراد المجتمع العربي وذلك من خلال:

- إتاحة الثقافة العامة للجميع بتوفير المعلومات والمعرفة لأكثر عدد ممكن من أبناء الشعب العربي.
- نقل تجارب وخبرات الشعوب الأخرى في كافة المجالات مثل الزراعة والطب والصناعة والمواصلات والنظافة والتكافل الاجتماعي وغيرها من جوانب الحياة العصرية في الوطن العربي.
- الإسهام في برامج محو الأمية وما بعد محو الأمية بتقديم عدد من البرامج المناسبة للأمين ولمن تخرجوا من فصول محو الأمية ومن هم في مستواهم في البلاد العربية.
- دعم برامج التعلم الذاتي لدى المؤسسات والهيئات والأفراد في الوطن العربي.

وتستخدم في هذه البرامج أساليب للتربية يقوم بعضها على وسائل الاتصال الحديثة، وبعضها الآخر يقوم على المزج بين وسائل الاتصال الحديثة وغيرها من الوسائل الأخرى، ومن أمثلة هذه الأساليب الإذاعة والسينما والتلفزيون والندوات وحلقات المناقشة، والمكبات وغيرها.

كما يمكن للجمعيات الأهلية المساهمة في إنجاح كافة البرامج التعليمية المساندة لبرامج التعليم النظامي المذاعة عبر الإذاعة والتلفزيون المصري من خلال قنواته المختلفة، حيث تقدم هذه البرامج خلال العام الدراسي وذلك لطلاب المراحل التعليمية المختلفة بجميع أنواعها، في إطار المناهج الموضوعة لها، وتذاع هذه البرامج في



مواعيد محددة حيث يستطيع الطلاب الاستماع إليها، كما أن مجلة الإذاعة والتلفزيون تنشر أسبوعياً مواعيد ونصوص الدروس التي ستذاع خلال الأسبوع حتى يكون هناك نوع من التكامل بين المادة المسموعة والنصوص المقروءة.

وهذه البرامج التعليمية يمكن أن يستفيد منها جمهور المعلمين الراغبين في مواصلة التعلم والاستزادة من المعرفة في مجال ما، ويمكن للجمعيات الأهلية المشاركة بأنشطة متعددة في هذا المجال، وفي توفير فرص الاستفادة من هذه البرامج التعليمية.

#### **- خدمات الهيئة العامة للاستعلامات:-**

تعتبر الهيئة العامة للاستعلامات أحد الأجهزة الرسمية للإعلام في معظم الأقطار العربية، وطبقاً لقرار إنشائها تقوم الهيئة بتحقيق الرسالة الإعلامية في مجالات التعرف على موقف الرأي العام المحلي والعالمي تجاه القضايا والأحداث التي قم الدولة، وفي إرشاد وتوعية الرأي العام المحلي باستخدام وسائل الاتصال المختلفة، على أنه يجب أن تعمل هذه الهيئة العامة للاستعلامات في شراكة تامة، وفي تعاون وثيق، مع كافة المنظمات المجتمعية والمهنية في المجتمع العربي، ومن بينها بالطبع الجمعيات الأهلية مع أجل إثناء وتفعيل الرأي العام تجاه القضايا التربوية المعاصرة في الوطن العربي.

هذا وتسهم الهيئة في الأنشطة التربوية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية من خلال البرامج الإعلامية الموجهة إلى الرأي العام المحلي بهدف تدعيم وتعميق المفاهيم القومية بين القواعد الشعبية ومعاونة الجهود التي تبذل لرفع المستوى الحضاري لأفراد المجتمع العربي.

ومن أهم المراكز الإعلامية والتي تستخدمها الهيئة العامة للاستعلامات:

- مراكز الإعلام الداخلي المنتشرة في جميع المناطق، والهدف الرئيسي لهذه المراكز هو توعية المواطن بالمشاكل القومية بصفة عامة وتعريفه بحقوقه وواجباته وتزويده بالمعلومات والحقائق.

- مراكز النيل للإعلام والتدريب والتعليم: والتي أنشئت بهدف تطوير الرسالة الإعلامية وتحسين وسائل الاتصال الجماهيري، وتعتمد هذه المراكز في عملها على عقد الدورات التدريبية والتي يتم فيها إجراء حوار موضوعي ونقاش حر بين المشتركين فيها والمحاضرين والذين يتم اختيارهم من بين أعلى المستويات ذات الخبرات العلمية، وقد جهزت هذه المراكز بأحدث الأجهزة السمعية والبصرية والتكنولوجية حيث تستخدم في الدورات التدريبية والندوات التي تعقدها هذه المراكز.

وتسهم هذه المراكز في مرحلة ما بعد محور الأمية من خلال الدورات التدريبية والتي تعقدها للمتحررين حديثاً من الأمية في مجالات تنمية مختلفة، وعلى سبيل المثال في مجال تعليم المرأة تعقد بعض المراكز دورات تدريبية تتراوح مدة الدراسة فيها ما بين ستة أيام وتسعة أيام، ولا يشترط للالتحاق بهذا البرنامج سوى الإلمام بالقراءة والكتابة، وألا يقل السن عن عشرين عاماً، وتتوزع هذه البرامج لتشمل موضوعات مثل المرأة والتنمية، والاتصال والتنمية، والقيم الدينية، وتنظيم الأسرة والتنمية الصحية والترشيد الاستهلاكي والاقتصاد المنزلي ومشكلات المرأة العاملة.

- القوافل الإعلامية: وتستخدم هذه القوافل العروض السينمائية ونوايا المشاهدة والندوات والمحاضرات، حيث تتجول هذه القوافل الإعلامية في القرى والنجوع، وتضمن عروضاً سينمائية ومسرحيات ومحاضرات وندوات، ويتم تنفيذها بالتعاون مع بعض الجمعيات الأهلية المتواجدة بهذه المناطق، وتستهدف هذه القوافل توعية الجماهير بالقضايا الاجتماعية والسياسية والتربوية المختلفة.

- الثقافة الجماهيرية، حيث تخصص الثقافة الجماهيرية في مصر بتوفير فرص وأدوات التعليم المستمر لجميع قطاعات الشعب وإتاحة البرامج الثقافية والترويجية الهادفة للكبار والأطفال، والذكور والإناث في جميع أرجاء البلاد.

ويعم تنفيذ برامج الثقافة الجماهيرية من خلال قصور الثقافة المنتشرة في عواصم الولايات والمحافظات والمدن الكبرى في الوطن العربي، ومن خلال بيوت الثقافة بالقرى، وتستخدم الثقافة الجماهيرية عدداً من أساليب التربة في المرحلة اللاحقة لحر الأمية منها:

- المكتبات العامة، حيث تنتشر المكتبات العامة في قصور الثقافة الموجودة في عواصم الولايات والمحافظات والمدن وكذلك في بيوت الثقافة الفرعية المنتشرة في القرى، وتتميز مجموعات تلك المكتبات بأنها عامة بحيث لا تقتصر على مجال محدد، وبحيث يجد كل فرد المادة القرائية التي تناسبه، كما تتميز بأنها عامة وللجميع بلا استثناء.

وتقدم المكتبات العامة خدمات الإعارة الخارجية والإطلاع الداخلي للقراء، كما تنظم بينهم المسابقات المختلفة في مجال القراءة، كما تقوم المكتبة بمقعد الندوات وحلقات المناقشة بين روادها، وبما حيناً لو أشرفت الجمعيات الأهلية على هذا القطاع من المكتبات العامة من أجل تفعيل دورها في مجال التنمية الثقافية لأفراد المجتمع العربي.

- فصول الخدمات، حيث تهدف هذه الفصول إلى الإسهام في التعليم المستمر في صيغة تقترب من صيغة التعليم النظامي، وإن لم تتطابق معه في إجراءاته التنفيذية، وتقام هذه الفصول في إطار قصور وبيوت الثقافة، وتفتح أبوابها للراغبين في الدراسة، ولا يشترط فيهم سوى الرغبة في مواصلة التعلم، وتخرج الدراسة في فصول الخدمات بين التثريب المهني والقراءات الحرة.

- قوافل الثقافة: وهي من الوسائل الهامة التي تعتمد عليها الثقافة الجماهيرية، وتتمتع بنوع من الشعبية مما يسهل أداء دورها في تعليم الكبار، وتشتمل قوافل الثقافة على مكبرات الصوت وأجهزة العروض السينمائية ومكتبات متنقلة، وقد يصاحب هذه القوافل في تنقلها فرقة فنية أو موسيقية أو فرقة للإنشاد الديني أو فرق لعروض الفن الشعبي.

---

وتستهدف قوافل الثقافة نشر الوعي الصحي بين المواطنين وتعميق الشعور الوطني والمستولية تجاه القضايا القومية، وتنتشر في القرى العربية هذه القوافل الثقافية، حيث تقوم بدورات منتظمة في المناطق المحرومة من الخدمات الثقافية، ويجب على الجمعيات الأهلية المنتشرة في هذه المناطق التعاون التام مع هذه القوافل الثقافية من أجل تحقيق رسالتها القومية.

وهكذا وفي إطار مناقشة التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية تم عرض واقع الأساليب التربوية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في الأقطار العربية، والدوافع والأسباب التي تلزم الجمعيات الأهلية الدخول في هذا المضمار الهام، ومن أهم هذه الأساليب التربوية مدرسة الفصل الواحد ومراكز التدريب على المهن، وبرامج التثقيف العام، وخدمات الهيئة العامة للاستعلامات مثل مراكز الإعلام الداخلي، ومراكز النحل للإعلام والتدريب والتعليم، والقوافل الإعلامية، ومراكز الثقافة الجماهيرية مثل المكتبات العامة، وفصول الخدمات، والقوافل الثقافية.

ومن خلال ما تم استعراضه من واقع الأساليب التربوية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في الوطن العربي وذلك في ضوء الاتجاهات المعاصرة في استراتيجيات التربية في هذه المرحلة، تظهر الحاجة إلى ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية في التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في الوطن العربي.

ومن استعراض استراتيجيات التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية نستطيع أن نتوصل إلى نتيجة مؤداها أن مفهوم هذه التربية قد تحظى مجرد الحفاظ على المهارات المكتسبة من مجرد عمليات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب ليصبح متصلاً بعملية التعليم الوظيفي المستدم ولدى الحياة، بالإضافة إلى الإلمام بالثقافة العامة والحقوق والواجبات المدنية، وبذلك يكون الفرد في سلوكياته الاجتماعية والمهنية شخصاً واعياً لأبعاد التطور في مجتمعه، وبهذا يصبح مفهوم التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية متناسباً مع روح العصر ودافعاً نحو التقدم، ومحققاً للتنمية الشاملة في المجتمع العربي.

وتكون هذه التربية هي ذلك النوع المخطط، والذي يؤثر إيجابياً في قضايا التنمية المجتمعية في الوطن العربي، أي أن التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية تهدف إلى تنمية معارف الأفراد ومهاراتهم واتجاهاتهم وبناء شخصياتهم بما يحقق لهم ولمجتمعاتهم السعادة والتقدم، وهذا والتربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية ينبغي معالجتها بصفتها حلقة في سلسلة التعليم الشامل وبصفتها تهدف إلى تخفيف حدة الفجوات الاجتماعية وتعزيز قواعد الديمقراطية في التعليم، ودعم المعلومات المكتسبة في مرحلة ما بعد الأمية والتربية المستدامة ليس فقط عبر التعليم النظامي بل وعبر التعليم غير النظامي أيضاً عن طريق الظروف التي تهيئها وسائل الإعلام المطبوعة أو غير المطبوعة، والتأكيد على ضرورة كون استراتيجيات التعليم مرنة وقادرة على التزويد بطرق بديلة تناسب الظروف المحلية للأفراد ولجماعات، وبالتأكيد على ضرورة كون التعليم مندمجاً في مختلف نواحي الحياة الشخصية والاجتماعية والعملية للمتعلمين.

ومن ثم يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية في المجتمع العربي في فعاليات هذا النمط من التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، وبحيث تعمل على تحقيق الأهداف العامة التالية:

- يجب أن تكون استراتيجيات التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية مرنة وقادرة على تقديم أساليب بديلة بحيث تناسب الأفراد والجماعات في ظروفهم المحلية. ومن أجل العمل على إحداث توازن بين الكم الهائل من المسلات والأفلام الأجنبية والإذاعية عبر أجهزة التلفزيون، وما تحمله من أخطار سلوكية تختلف عن أخطاها وقيمنا الإسلامية، يجب التنويه ببذل جهداً مضاعفاً من كافة المنظمات مجتمع الأمة في مصر، من أجل إنتاج برامج تربوية وثقافية مستفيدة من الرؤى الإسلامية في مجال العلم والتعليم والعمل والحياة.

- يجب أن تعمل التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية على تحقيق مبادئ الاعتماد على النفس والاتجاه نحو العلم الذاتي، خاصة للمتحرر حديثاً من الأمية وبحيث

يستطيع هذا الشخص مداومة تعليم نفسه واكتساب مبادئ التعليم الأساسية والتعلم الذاتي الفعال.

- يجب أن تعمل التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية على تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية الخاصة والمحرومة من التعليم النظامي مثل بعض النساء وبعض الشباب والأطفال، والذين هم خارج المدرسة.

- طالما أن المعلمين في برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية عبارة عن مجموعات غير متجانسة عمرياً، ومن مستويات تعليمية مختلفة، فليس هناك منهج موحد وعام لبرامج ما بعد نحو الأمية ومواصلة التعلم، وينبغي أن يبدأ تطوير المنهج من واقع المجتمع المحلي مستفيداً من إمكانات الجمعيات الأهلية المتواجدة في هذه المجتمعات المحلية، ولا ينبغي أن يوضع من أعلى من هذا المستوى، وفي الوقت نفسه فإن مناهج هذه البرامج ينبغي أن تبنى على احتياجات المعلمين واهتماماتهم ومشكلاتهم، واهتمامات ومشكلات مجتمعاتهم المحلية. هذه العمليات في تطوير المناهج ينبغي أن تنطبق على كل مستويات التعليم غير النظامي، وفي هذا الإطار يمكن توضيح الخطوات اللازمة لتنفيذ المناهج وتطويرها على النحو التالي:

- معرفة المجتمع المحلي، وتحديد مصادره، ودوافعه وطموحاته، ويمكن أن نستفيد من جهود الجمعيات الأهلية في هذا المجال.

- معرفة احتياجات واهتمامات ومشكلات المعلمين ومجتمعاتهم.

- اختيار الخبرات التعليمية وتنظيمها في وحدات تعليمية متكاملة.

- عند صياغة أهداف التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية ووضعها في صورتها النهائية يجب مراعاة ظروف البيئة المحلية التربوية بصفة خاصة، وفي هذه الحالة يكون لتنوع الأهداف بتنوع البيئات المختلفة أهمية خاصة في مساعدة القسامين بأمور التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية على تحقيق هذه الأهداف، والاستفادة

القصى منها، ولذلك فإنه لابد وأن تكون الأهداف مرنة وقابلة للتغيير والتطوير في ضوء ما يستجد من أمور تتطلب مثل هذا التغيير والتطوير، وذلك في إطار خدمة الأهداف التربوية والتثقيفية والإعلامية، ولا يجب بأى حال من الأحوال أن تغير الأهداف والسياسات بتغير القائمين على أمور هذه التربية اللاحقة نحو الأمية أو تغيير قيادات الجمعيات الأهلية المتعاونة في هذا الأمر، كذلك لابد من توضيح وتحديد الأهداف الفرعية لكل نشاط وكل مجال مسن مجالات التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في الوطن العربي.

- وارتباطاً بالنقطة السابقة هناك دعوة بضرورة أن يهتم محتوى التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية بالبيئات المختلفة والتي يتواجد فيها الدارسون، فلا بد وأن يشعر الدارس بأهمية ووظيفة المعارف التي يدرسها في حياته، فنبغي أن تكون التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية وظيفية ومساهمة في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لبناء مجتمعه كمجتمع عصري متقدم، كما يجب استخدام طرق وأساليب التدريس التي تساعد على إكساب الدارسين مهارة تعلم أنفسهم بأنفسهم - التعلم الذاتي - آملاً في تحقيق هدف التعليم المستمر مدى الحياة.

- أن النساء يشكلن نصف السكان تقريباً في الوطن العربي، ومن ثم فلا بد من التوسع في البرامج التربوية المقدمة إليهن والتي تمكنهن من زيادة معلوماتهن ومهاراتهن المهنية في إطار احتياجاتهن وطموحاتهن، فالمرأة من حقها الطبيعي أن تتعلم وتشارك في تنمية المجتمع، وعلى هذا يجب أن تعمل التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية على إكساب المهارات للمرأة والتي تعين المرأة على تحسين أوضاعها الاجتماعية، كما تتيح للمرأة زيادة الوعي الصحي والاجتماعي بصورة عامة، والتعرف على حقوق وواجبات الزوجة.

- العمل على جعل التعليم لما بعد نحو الأمية موجهاً إلى المتحررين حديثاً من الأمية، ومرتبطاً بأوضاع الحياة اليومية لهم، ومراعياً احتياجاتهم واهتماماتهم والتي تؤدي إلى ضمان احتفاظهم بمهارات القراءة والكتابة وعدم الارتداد إلى الأمية، كما تؤدي إلى تعميق القدرات الأخرى المطلوبة لحل ما يواجهونه من مشكلات الحياة اليومية.
- يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية في تقديم تعليم أساسي (معادل مستوى التعليم الابتدائي في النظام المدرسي) للمتسربين والشباب والكبار الذين لديهم مستوى غير كاف من التعليم حتى يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم المدرسي أو مواصلة التعلم في تعليم مواز يشتمل على المستويات العليا من التعليم.
- كما يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية في تقديم تعليم مهني لأولئك الذين هم في حاجة إلى مهارات وظيفية حتى يتمكنوا من التقدم لإحدى الوظائف، وتدريب مهني وإعادة لتدريب العمال الذين هم في حاجة إلى اكتساب مهارات معينة تؤدي بهم إلى تحسين الإنتاج وتطوير الاقتصاد في الوطن العربي.
- يجب أن تراجع برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في ضوء التربية المستدامة، باعتبار أن عمليات التربية مستمرة وهادفة جميعاً إلى التقليل من عدم المساواة، وإلى ربط التربية بالعمل والإنتاجية وإلى زيادة درجة ديمقراطية التعليم، وإلى تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية المرتبطة بـ "كيف الحياة" لدى الأفراد والجماعات. فالتربية المستدامة تستهدف إتاحة الفرص في جميع أنواع التعليم وجميع الأفراد صغاراً وكباراً في شتى مجالات الحياة من المهد إلى اللحد، ومن هنا فإن التربية المستدامة ضرورة أساسية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال إتاحة الفرص التعليمية لجميع الأفراد بحيث تؤهلهم لتنمية شخصياتهم وتنمية مجتمعاتهم في آن واحد.



- والتربية المستديرة يمكن أن تتم من خلال مواقف التعلم النظامي وغير النظامي، كما يمكن أن تتم من خلال عمليات مخططة أو عمليات تعلم غير مقصودة، وينبغي عند التخطيط للبرامج التعليمية أن يوضع في الحسبان الجانب الوقائي وكذلك العلاجي في آن واحد- من أجل إتاحة تعليم صحي ومناسب، كما ينبغي الأخذ بمبادئ التربية المستديرة والتي تشمل على مبادئ الشمول والتكامل والديمقراطية والمرونة والتعلم الذاتي والقدرة على التعلم، فمحو الأمية الأبجدية يعتبر ركناً أساسياً في التربية المستديرة، هذا بالإضافة إلى أن برامج محو الأمية لا بد وأن تشمل على التزود بمهارات التعلم الذاتي، وإيجاد الدافعية لدى المتعلمين لمواصلة التعلم في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، وتكوين الوعي لديهم بأهمية تطبيق ما تعلموه من مهارات بما فيها تحقيق مبادئ التعلم الذاتي، وكذلك مبدأ التقويم الذاتي، إن إتاحة الفرص لمزيد من التعلم والتوسع في ذلك ينبغي أن يؤدي إلى إيجاد البيئة المتعلمة في المجتمع العربي وبحيث يصبح التعلم فيها عنصراً أساسياً.
- كما أن الوقوف عند جهود الجمعيات الأهلية عند محو الأمية ليس كافياً، ولذا فإن تعليم الكبار في مرحلة ما بعد محو الأمية لا بد وأن تشارك فيه هذه الجمعيات الأهلية وبحيث يعمل على منع الارتداد إلى الأمية، ولا بد أن يتاح لهذه الجمعيات الأهلية فرص المشاركة الفعالة في جهود التنمية الشاملة في المجتمع العربي، ولهذا فإن التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية في حاجة إلى تخطيط في إطار التربية المستديرة وعلى أن تشارك الجمعيات الأهلية في هذه الجهود، ويتم هذا من خلال جميع أنماط التعلم النظامي وغير النظامي، وينبغي أن تكون هذه الجهود التربوية جزءاً متكاملًا ومرتبطة مع خطط التنمية المتضمنة اكتساب منجزات العلم والتكنولوجيا والتي تؤدي إلى إيجاد المجتمع العربي المتعلم.
- كما أن حاجات المتعلم وأولوياته ينبغي أن توضع في الاعتبار في مرحلة ما بعد محو الأمية في إطار التربية المستديرة وذلك حتى تضمن دافعية مناسبة لدى المتعلم لمواصلة التعلم، إن التربية في المرحلة اللاحقة لمحو الأمية هامة من حيث إنها تنسج

المحرور حديثاً من الأمة من الارتداد إليها، وتتيح له الاحتفاظ بما أو تتيح له الفرص للاستمرار في التدريب بما في ذلك التدريب على مهارات العمل حتى يصل إلى مستوى التعليم الأساسي ويمكن من تطبيق ما تعلم في تنمية نفسه ومجتمعه في وقت واحد.

- إن مبدأ التربية للجميع في إطار مفهوم التربية المستديمة أصبح الآن وبصورة عامة قابلاً للتطبيق، وهناك حاجة ماسة أيضاً لتطبيق مبدأ التكامل في التربية المستديمة حيث يتيح التنسيق والتعاون بين جميع المؤسسات الأهلية التربوية والتطوعية، وهئات التنمية. وينبغي أن يؤدي الأخذ بمبدأ المرونة إلى ضمان سلسلة كبيرة من البدائل المادقة إلى إثراء الفرص والإمكانيات التربوية، فالتعليم الأساسي في إطار التربية المستديمة يؤدي إلى إمكانية مواصلة التعلم بصورة تتيح للأفراد المتزود بمهارات مفيدة وتسمح لهم في الوقت نفسه بمزيد من القدرة على تطبيق ما تعلموه وتطوير أنفسهم ومجتمعاتهم، ولهذا ينظر إلى التربية المستديمة في الوقت الحاضر باعتبارها الحل الذي يواجه مطالب العصر الدائمة التجدد وكوسيلة يصل بها الفرد إلى تحقيق ذاته وتلبية رغباته وبحيث لا تقف تلك الرغبات عند حد التعليم النظامي فقط، بالإضافة إلى كون التربية المستديمة تساعد الفرد على مواجهة تحديات العصر، ومن أهم تحديات العصر الحاضر التغير والتطور المذهل في المعلومات والأفكار والمفاهيم والقيم وما ترتب على ذلك من تطور المعارف العامة والتكنولوجية بالإضافة إلى ازدياد وقت الفراغ.

- كما يجب العمل على تكيف المناهج بحيث تناسب احتياجات المعلمين وتستجيب لاهتماماتهم وتبنى على أساس من خبراتهم في الحياة والواقع العملي، والخصائص النفسية، والظروف الخاصة (ريف وحضر- بدو)، والعمل على أن تشمل المناهج على سلسلة عريضة من الأمور الواقعية المرتبطة بالحياة اليومية مثل الصحة والغذاء وحماية البيئة، وموضوعات سياسية ودينية وثقافية، وهذه

المهارات تؤدي إلى زيادة الوعي وبخاصة بين الشباب، كما تشمل على تطوير الزراعة، والتنمية الريفية، والثقافة الشعبية وأنشطة أوقات الفراغ.

- ضرورة الاستفادة من الجمعيات الأهلية المتواجدة في البيئات المحلية في نشر مفاهيم الثقافة العامة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإخراج برامج تساهم في عمليات التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، كما يجب العمل على الاستفادة من تكنولوجيا التعليم في برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، والاستفادة أيضاً من خصائص التعلم في الجماعات في تدريب الدارسين على القيادة والتعاون وفهم الحقوق والواجبات والقيام بأدوار إيجابية في الجماعات التي ينتمون إليها.

- كما ينبغي إحداث مزيد من التطوير في أنظمة التعليم الأساسي ومواصلة التعليم للكبار حتى المستوى الجامعي الموازي للتعليم النظامي المدرسي وذلك حتى تضمن توفير فرص تعليمية في التعليم العام والمهني مناسبة لاحتياجات الكبار.

- وينبغي إعطاء عناية خاصة إلى المكتبات العامة ومكتبات المدارس وينبغي العمل على تزويدهم بالمواد القرائية والتي تناسب اهتمامات القراء الكبار، ويمكن أن يدرّب أمناء المكتبات على أساليب معاونة الكبار في كيفية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المكتبات في المجتمعات العربية.

- كما ينبغي تشجيع استخدام المواد المطبوعة، بالإضافة إلى الكتب والمجلات، وصحف الحفاظ، والصحف اليومية للمتحربين حديثاً من الأمية، ومن هنا لابد من العمل على تشجيع المتخصصين وأصحاب المهارات من أعضاء الجمعيات الأهلية والمتسبين إليها على أن يقوموا بإنتاج هذه المواد المطبوعة، وينبغي أن يتاح للمتعلمين الجدد الفرصة للمشاركة في تحرير هذه المواد المطبوعة.

- كما يجب العمل على مزيد من الاستخدام الأمثل والمكثف لأساليب التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية من خلال الوسائل الحديثة مثل الإذاعة والتلفزيون

---

- والإعلام والتسجيلات وأجهزة الفيديو، ويمكن للجمعيات الأهلية استخدام الوحدات المتنقلة والتي تستخدم الوسائل الحديثة بهدف الوصول إلى الجماعات المحلية، إن الوسائل الحديثة ينبغي أن تستخدم كأدوات للتعليم الذاتي.
- وينبغي زيادة استخدام الوسائل الفولكلورية وزيارة المعارض التي تنظمها هذه الجمعيات الأهلية في نفس البيئات المحلية في البلاد العربية.
- من الأمور المسلم بها الحاجة إلى توفير تدريب خاص للعاملين في مجال ما بعد مرحلة نحو الأمية، وفي هذا المجال يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية في تنظيم دورات تدريبية هؤلاء العاملين، وتدريب المتخصصين منهم على المهارات الفنية والخرفية حتى يمكن الاستفادة منهم في مجال التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، كما يتم تدريب الأفراد اللازمين لإعداد المواد التعليمية المناسبة لاحتياجات واهتمامات المجموعات المستهدفة.
- وهناك حاجة ماسة إلى أخذ زمام المبادرة بوضع نظام جديد لبرامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، وهذا النظام ينبغي أن يبين ويوضح ضرورة الربط بين الجهود المبذولة نحو الأمية وبين الجهود المبذولة في ما بعد نحو الأمية.
- كما يجب العمل على إعداد ونشر وتوزيع المواد التعليمية المطبوعة والخاصة بالتربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، بما فيها المواد التعليمية المتعلقة بالتعليم الذاتي من خلال الجمعيات الأهلية المتواجدة في هذه المناطق والبيئات المحلية، كما يجب العمل على إعداد ونسخ وتوزيع الوسائل السمعية والبصرية والمتعلقة بمرحلة التربية اللاحقة نحو الأمية من خلال هذه الجمعيات الأهلية أيضاً.
- كما ينبغي أن يوضع في الاعتبار وضع الأعباء التعليمية في أطر معرفية ونفسية منظمة ومتابعة ومرتبطة بالواقع الخارجي، وكذلك مرتبطة بجوانب البيئة المعلمة (مثل العوامل الطبيعية والنفسية والاجتماعية والسياسية)، وينبغي أن تبدأ استراتيجيات التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية من هذه الاعتبارات جميعها

وبحث تكون الأساس لاختيار الأنشطة والمواد التعليمية، وينبغي النظر إلى التقييم ليس على أنه منتج العملية التعليمية من خلال المتعلم لحسب، بلل يشتمل كذلك على تقييم للمنهج ذاته (الأهداف والخبرات التعليمية، والمضمون)، كما ينبغي أن تتضمن عملية التقييم تصميم البرنامج وتطويره. وهكذا يصبح تطوير المنهج عملية مستمرة وبحيث تتكرر الدائرة من تصميم البرنامج والمنهاج إلى التقييم، ومنه إلى تصميم البرنامج والمنهاج، وهكذا من خلال التغذية الراجعة التي تستقيها من تقييم كل عناصر البرنامج وعملياته بمراحلها المختلفة.

إضافة إلى ما سبق فإن التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتي نشهدها الآن تجعل مبدأ استمرارية تعليم أفراد المجتمع العربي أمراً ملحاً، والتربية المستمرة تتطلب أساليب تربوية غير نظامية، وهذه الأساليب التربوية يكون لديها القدرة على التكامل مع المؤسسات والأساليب التربوية النظامية بهدف توفير فسرص تربوية تسير العصر.

ومن هذه الأساليب التربوية التي يجب أن تفكر فيها الجمعيات الأهلية وتأخذ بها في مناشطها والتي يمكن أن تفيد وبفعالية في ميدان التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية ما يلي:

**الصحف والمجلات،** حيث يمكن التوسع في إصدار هذه الصحف والمجلات الموجهة لفئات اجتماعية محددة، ويجب أن تنفرد هذه الصحف والمجلات بأساليب تربوية موجهة كتعليم الأميين، وصفحات للمتحررين حديثاً من الأمية على أن تكتب اللغة بنسق كبير وبلغة مبسطة وتشتمل على المعلومات والتي تربط بحياتهم.

ويجب على الجمعيات الأهلية المعنية أن تأخذ في الاعتبار ما تنفرد الصحف والمجلات من أجزاء محددة من صفحاتها، وهذا الجزء يوجه مباشرة إلى المتحررين حديثاً من الأمية، وهنا يجب تبسيط اللغة بحيث يتمكن المتعلم حديثاً من قراءتها، كما يجب أن تحدد مساحات خاصة بالفئات المختلفة مثل المرأة والشباب والفلاحين والعمال،

وهذا قد يساعد على توسيع دائرة المادة القرائية والتي قمتهم، ودور الجمعيات الأهلية هنا العمل على اقتناء هذه الصحف والمجلات بصفة دورية وإتاحة القرص لمختلف الفئات الاجتماعية لقرائها.

### **الكتب الدراسية الخاصة بالمتعلمين الجدد، حيث يمكن أن يُصبح الكتاب**

المدرسي أسلوباً هاماً للتربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، ولهذا فإن إعداد مجموعة كتب مناسبة للمتعلمين الجدد بعد أمرٍ في غاية الأهمية، ويجب أن تشمل هذه الكتب موضوعات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وترويجية مناسبة لعمى الدارسين ومستواهم العلمى، كما يراعى في هذه الكتب حجم بنط الكتابة بحيث يعين المتحور حديثاً من الأمية على أن يقرأ فيها بسهولة ويسر، وبالتالي تعينه على الانتقال الطبعى إلى قراءة الكتب العادية، وهذا يستلزم أن تدعم الجمعيات الأهلية عمليات تأليف كتب خاصة للحرفيين بحيث تناسب هذه المؤلفات مستواهم التعليمى.

### **المواد القرائية، وهذه يراعى فيها رخص السعر وشيوع الموضوع وعلى أن**

تمثل أهمية خاصة لأفراد المجتمع، وشيوع وكثرة هذه النشرات تتيح للأفراد المتعلمين الجدد اقتناء ما يناسبهم، كما يمكن أن تقوم الجمعيات الأهلية بشراكة فعالة مع المؤسسات الصحفية في مشروع إصدار نشرات دورية مبسطة في موضوعات عامة.

### **الكتب والنشرات التي يمكن إصدارها من خلال شراكة المؤسسات التنموية**

مع الجمعيات الأهلية في المجتمع المدني المصرى، فهناك العديد من المؤسسات التى تحصر على إصدار نشرات وكتيبات مبسطة تقدم المعلومات المتصلة بها والتي تناسب الأفراد والمشاركين في برامج التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، وبحيث يتكامل ما يتعلمونه مع عمليات التنمية المجتمعية وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة في الوطن العربى، ومن بين هذه المؤسسات الإدارة العامة للإرشاد الزراعى والتابعة لوزارة الزراعة وكذلك مجلس الإعلام الريفى حيث يقومان بإصدار العديد من الكتيبات التى

تتعلق بالميكنة الزراعية وخلافه، ويجب أن تسعى الجمعيات الأهلية للاستفادة من هذه الإصدارات في هذا المجال.

وينبغي أن تتميز هذه الكتب والنشرات بسهولة اللغة التي تكتب بها وبصغر حجمها، هذا فضلاً عن احتوائها على الرسوم التوضيحية الملونة، وأن تأخذ هذه النشرات شكل المعلومات.

كما تقوم وزارات الصحة من خلال الإدارات العامة للثقافة الصحية بإصدار العديد من الكتيبات في مجال التطعيم الصحي والتي تتعلق بالجوانب الوقائية من بعض الأمراض المنتشرة في البيئة، وهذه أيضاً يجب أن تصل إلى الجمعيات الأهلية من أجل الاستفادة منها في تكامل الجهود المجتمعية من أجل إثراء فعاليات التوعية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في الوطن العربي.

**البرامج الموسمية**، حيث تقدم هذه البرامج لتعين الأفراد المعلمين الجدد والذين ليست لديهم أية مهارة للعمل على اكتساب مهارة ما يستطيعون من خلالها القيام بعمل ما، وهذه البرامج تقوم وفقاً لاحتياجات العمالة وظروف العمل في المواقع المختلفة، وينبغي أن تشمل هذه البرامج على تدريب متدرج يزيد من المهارة ويرفع من مستوى الأداء لدى المتدربين.

كذلك يمكن أن تسهم الجمعيات الأهلية في هذا النوع من التوعية من خلال برامج تقيمها بين الحين والآخر للراغبين في موضوعات مختلفة من أهمها ما يتصل برفع مستوى المرأة ثقافياً واقتصادياً. وفي هذا المجال تستطيع هذه الجمعيات الأهلية عقد دورات موسمية في مراكزها وفي المصانع للعمال تستهدف رفع مستواهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

كما يمكن أن تشارك الجمعيات الأهلية في برامج التدريب المهني مثل الاهتمام ببرامج التلمذة الصناعية وبرامج التدريب المهني السريع، وبرامج رفع

المستوى المهني، حيث تهدف هذه البرامج إلى رفع المستوى الفني للعمال والمشرفين في المصانع من خلال برامج تدريبية على الأساليب الحديثة المتصلة مباشرة بمهنتهم ووظائفهم.

وهكذا يلزم تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية في عمليات التنمية الثقافية والمهنية لأفراد المجتمع العربي، ويأتي في هذا المجال الاهتمام بالتربية لما بعد محو الأمية، فالتربية في هذه المرحلة يجب أن تسعى لتحقيق أهداف منها: المحافظة على المهارات المكتسبة وترسيخها لدى أفراد المجتمع، والعمل على تشجيع متابعة الأفراد للتعلم، إلى جانب محاولة تطبيق المهارات المكتسبة في عمليات التنمية المجتمعية، وفي ضوء هذه الأهداف هناك مجموعة من الأهداف العامة والتي يجب أن تركز عليها التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في الوطن العربي، إضافة إلى الاهتمام بمجال الأساليب التربوية في هذا الشأن، والتي يمكن أن تفيد وبفعالية في ميدان التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية، وهذه الأمور يجب أن تتم بها الجمعيات الأهلية في عملها في هذا المجال مثل أن تقيم بالصحف والمجلات، والكتب الدراسية الخاصة بالمعلمين الجدد، والمصادر القرائية والنشرات، والمكتبات والمتاحف والكتب والنشرات التي تصدرها مؤسسات التنمية، والبرامج الموسمية، إلى جانب برامج الإذاعة والتلفزيون، وبرامج التدريبات المهنية مثل التلمذة الصناعية وبرامج التدريب المهني والحرفي.

ومن ثم تسهم هذه الجمعيات الأهلية بجانب أو بآخر في تطوير أهداف التربية في المرحلة اللاحقة نحو الأمية في البلاد العربية، ومن ثم في تحقيق التنمية الثقافية والمهنية في الوطن العربي.

وفي ضوء تزايد النفقات المباشرة وغير المباشرة التي يتحملها أفراد المجتمع في مجال تعليم أبناءهم وذويهم، وفي ضوء ضعف الأداء المدرسي وتزايد الدروس الخصوصية بين تلاميذ أغلب المدارس، وعلى وجه الخصوص في الشهادات الدراسية كان من المسلمات أن يظل التعليم الفني مرتبطاً بالجامع المتدنية، ومن ثم بالفقراء في



الاجتمع العربي، وهنا نسأل ماذا لو فكرنا في تعديل نظامنا التعليمي لكى تصبح المؤسسة التعليمية كلاً متكاملًا وتحوى جميع جوانب التعليم: النظرى الأكاديمي والتعليم الفنى والمهني؟ وهذا مدخل جيد لمواجهة الطبقة في المجتمع العربي، فلنتصور مثلاً وجود مؤسسة تعليمية ما يتعلم فيها التجار المسلح جنباً إلى جنب مع المهندس، فإذا تخصص فرد في أعمال "تجار مسلح" بعد عدد من السنوات الدراسية يتخرج، ويواصل زميله المهندس الدراسة لتكملة المقررات الدراسية اللازمة لهذه المهنة، وهذا يصل بنا إلى تحقيق مفهوم المدرسة الشاملة، وإلى تقوية الروابط المهنية بين أفراد المجتمع، ويؤدي كل هذا إلى نمط شراكة مجتمعية فعالة في تدعيم كافة قضايانا التربوية المعاصرة.

كما أن هناك دعوة إلى العمل على تحويل المدارس إلى طاقات منتجة بهدف الاستفادة من الأعداد الوفيرة من الطلاب المسجلين في مدارسنا، ويتم ذلك بتزويد المدارس بورش وآلات ومعدات إنتاجية، وليست بقرص تدريبية فقط، لتساهم في الإنتاج جنباً إلى جنب مع التعليم، وهذا الإنتاج من هذه المدارس يمكن أن يكون صناعات مغذية للصناعات الأساسية سواء في القطاع العام أو الخاص، ويمكن للشركات الكبيرة المنتجة المعاونة في تزويد المدارس بهذه الورش والمعدات والخامات مع صرف أجور مقابلة لقيمة الإنتاج لطلاب المدارس لتشجيعهم على تجويد الأجزاء المنتجة، وبهذا يمكن إشراك الطلاب مشاركة فعلية في مجال التنمية الصناعية بأسأجور مناسبة لقيمة الإنتاج، وهذا تفعيل جيد لنمط الشراكة المجتمعية المطلوبة في تدعيم القضايا التربوية المطروحة.

ومن ثم فإن أدوار الشراكة المجتمعية وتفعيلها في مجال التنمية والتربية هي مسألة حيوية في تنمية الشخصية الإنسانية، فمشاركة الناس في تنمية أنفسهم يحقق بالضرورة ترقية الجهود الجماعية في تعبئة المصادر الوطنية المتاحة لتحقيق أهداف التنمية.

وهناك دعوة أيضاً لوجود شراكة مجتمعية فعالة من أجل المساهمة في إقامة الورش الصناعية ومراكز التدريب المهني، مع العمل على تشجيع طلاب التعليم على الالتحاق بهذه المراكز، وهذا يقتضي إعطاء التعليم الحرفي عناية أكبر لرد اعتباره، ويقتضي ذلك أيضاً أن تضع الدولة من الأنظمة ما يضيق عنق الزجاجة المؤدى إلى التعليم الجامعي، مع العمل على التوسع في قاعدة التعليم المهني والحرفي، ثم ماذا لسو فكرنا في إقامة ورش صناعية كبيرة ملحقة بالمصانع، وبلحق بها الشباب المتعطّل للتدريب على المهن التي يحتاجها المجتمع، وهذا نضمن تحوّل القوى البشرية المتعطلة إلى عمالة فنية وحرفية، كما نضمن تأهيل لائس العمالة البدوية والكتانية على حد سواء للوفاء بالاحتياجات الداخلية لسوق العمالة الحرفية، كما نضمن تأهيل خريجي المدارس والجامعات، خاصة النوعيات ذات الفائض الأعلى نسبياً على المهن والحرف التي يوجد عليها طلب محلي، ويمكن أن يلعب التدريب ومراكزه والندقات المهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرة دوراً هاماً في مجال التنمية الصناعية إذا تم تدريب القوى البشرية على أعمال ترتبط بمتطلبات القطاعات الاقتصادية وبحاجة السوق الداخلية في مجال التنمية الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يوجد طلباً على هؤلاء الخريجين المتدربين، وفي هذه الناحية يجب العمل على إيجاد مراكز وورش تدريبية ملحقة بالجامعات لعدد غير محدود من المهن، كما يمكن أن تنشأ مراكز تدريبية ملحقة بالجامعات الإقليمية، وتكون مهمتها إعادة تدريب خريجي الجامعات على المهن التي تحتاجها المجتمعات اخلية الموجودة بما هذه الجامعات الإقليمية.

والمأمول من مخارطة الطريق العربية الحالية هو الوصول إلى نمط شراكة مجتمعية مطلوبة في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة والتي تؤثر بدورها على كافة مناحي التنمية، فعلى سبيل المثال - لا الحصر - تستلزم التنمية الاقتصادية عدة متطلبات منها حجم القوى البشرية المشاركة في مجالاتها التنموية، وتحمل متطلبات التنمية الاقتصادية من القوى البشرية المنتجة أهمية خاصة من حيث أولويتها في نجاح الخطط التنموية.

ولقد تمّ التوسع في التعليم انطلاقاً من محاولة تحقيق مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية فيما بين أفراد المجتمع العربي، إلى جانب المساهمة في إعداد القوى البشرية المنتجة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ويبدو أن هذه الأهداف الموضوعة للتعليم في الوطن العربي في مفترق الطرق هذه الأيام، فمن ناحية، وبرغم تزايد نسب المتعلمين في المستويات التعليمية المختلفة في المجتمع العربي فإن حصيلته القوى البشرية المتعلمة والمشاركة في مجالات التنمية الاقتصادية يعتبر ضئيلاً إذا ما قورنت بالانفجار التعليمي الحادث في الوطن العربي، وما زالت الصورة العامة تشير إلى صعوبة تحسين المستويات التعليمية للقوى البشرية المنتجة، وهكذا فإن سوق الإنتاجية العربية لم تستفد - حتى الآن - بالقدر الكافي من مخرجات المؤسسات التعليمية المختلفة.

وتأمل خارطة الطريق العربية الحالية في أن تقدم مجموعة من الأفكار تمثل رؤية لدور التربية في إعداد القوى البشرية المنتجة والمشاركة في مجالات التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأفكار: البحث في إيجاد وسيلة لتحقيق من خلالها وجود التعليم المرن في نظامنا التعليمي العربي والذي يسمح بإعداد القوى البشرية المنتجة والقادرة على التكيف مع المتغيرات التي تحدث في المجتمعات العربية وكيفية تفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق أهداف هذا التعليم المرن في نظامنا التعليمي في الوطن العربي.

ومن الضروري إعادة النظر في سياسات التعليم الحالية وسياسات التوظيف، لسوق العمالة الإنتاجية في الوطن العربي في حاجة ماسة لجهود الشراكة المجتمعية في قضايا التربية والمتعلمة في التعليم النظامي والتعليم الناشئ عن التدريب والخبرة العملية، فالللتعليم النظامي واللاتظامي ضروريان للغاية لسوق الإنتاجية، ويجب البحث في تفعيل جوانب التكامل بينهما وبحيث يؤدي تجويد أحدهما إلى تحديث الآخر.

كما يجب العمل على تبني استراتيجية جديدة للتربية قوامها تجديد التعليم النظامي من حيث: أهدافه وأساليبه، وتطوير التعليم اللاتظامي والعمل على رفع مستواه، وهذا ما تطمح خارطة الطريق العربية الحالية في عرضه من خلال العمل على

---

إيجاد نمط للشراكة المجتمعية الفعالة في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة في الوطن العربي.

كما يجب العمل على إعطاء التعليم الحرفى عناية أكبر لرد اعتباره، ويجب فتح قنوات متعددة بين كل من المعلمين الثانوى الفنى والثانوى العام، وبحيث يستطيع الطالب الذى يدرس فى الثانوية الفنية الالتحاق بالجامعة متى أراد أن يتخصص فى مهنة محددة، وبستطيع طالب الثانوية العامة أن يلتحق بالتعليم الفنى متى رأى أن قدراته لا تستطيع مواصلة التعليم الجامعى، ويلزم أن تشجع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وكافة منظمات المجتمع العربى هذه التوجهات المعاصرة فى تطوير جوانب التعليم المختلفة.

كما يجب العمل على أن يتضمن نظامنا العلمى قيم الشراكة المجتمعية وتقدير العمل المنتج واحترامه، إلى جانب إرساء قيم التفافى فى العمل التعاونى وإتقانه، فللمجتمع العربى فى حاجة ماسة لمثل هذه القيم لتحقيق أهدافه الترموية ومواجهة قضاياها التربوية المعاصرة.

وما قدف خارطة الطريق الحالية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة إلى تحقيقه هو إعلاء قضايا التعليم فى المجتمع العربى وتشجيع أدوار المنظمات المجتمعية المختلفة فى المجتمع العربى لتحقيق هذا الإعلاء وتدعيمه. فمن ناحية يعتبر التعليم عاملاً مهماً فى إحداث أى نوع من أنواع التنمية لدى الأفراد والجماعات، ومن ناحية ثانية تسمى العديد من الدول - ومن بينها البلاد العربية - إلى مراجعة نظمها التعليمية من وقت لآخر، بهدف التوفيق بين فلسفة هذا التعليم ومتطلبات التنمية المطلوبة، فمدى نجاح التعليم فى تحقيق متطلبات التنمية يتوقف على مدى تكيف هذا النوع من التعليم أو ذاك مع مقتضيات التنمية وغايات الأفراد فى المجتمعات العربية المعاصرة.

ومجالات التنمية - فى أى مجتمع - متعددة، فمنها على سبيل المثال: التنمية

الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والخلقية، والصحية، والترويعية وغيرها. وفي سبيل تحقيق هذه النواحي التنموية تنظر معظم الدول وعلى وجه الخصوص الدول العربية إلى التعليم كعامل بالغ الأهمية في إحداث هذا الهدف وتحقيقه، ومحورى التعليم يجب أن يستجيب لحاجات المعلم الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية والمعرفية، وهذا يفرض تعليماً انتقائياً ومرناً ومتكيفاً مع الحاجات الخاصة، والظروف الحياتية للمعلم والمجتمع على حد سواء.

وإذا كانت تنمية الإنسان لا تتفصل عن الإطار العام لتنمية المجتمع، وإذا كانت هذه التنمية للإنسان تتضمن- في أساسها- تغير عاداته السلوكية والفكرية التى تعارض مع التنمية وكيفية تطويرها، فإن التربية على هذا الأساس- وهى التى تعمل على هذا التطوير والتغير- ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية.

والتربية عملية اكتساب خبرات اجتماعية، فالطفل يولد وهو محتاج إلى التعامل مع أفراد المجتمع، وهو محتاج أيضاً إلى التعامل مع المجموعات المختلفة فى هذا المجتمع تعاملًا يعود عليه بالنفع، إذ يهيم له الانضمام إلى جماعة تقبله ويحس بضرورة الانتماء إليها.

وهذا يعنى أن التربية بالنسبة للفرد لعملية تطبيع اجتماعى ينتج عنها إكسابه للصفة الإنسانية التى يتميز بها عن سائر الكائنات الحية الأخرى، لأنه يكتسب المكونات الاجتماعية والنفسية الشخصية عن طريق التربية، ولهذا كان اكتساب الصفات الإنسانية عملاً أساسياً تقوم به التربية، وبذلك تكون التربية عملية اجتماعية ضرورية للفرد كما هى ضرورة للمجتمع على حد سواء

وكما نعلم أن الإحساس بالانتماء يؤدى إلى القضاء على أسباب التوتر والفرقة بين أفراد المجتمع، وبذلك يقضى على الطبقية الاجتماعية، وتشيع العدالة. وتحقيق هذا كله يعتمد على أساس من الوعى الاجتماعى الذى لا بد له من التربية. فالتربية هى

الوسيلة الوحيدة لتنمية هذا الوعي وبالتالي يتحقق التماسك الاجتماعي للمجتمع حتى يستطيع أن يواجه مشكلاته في الداخل والخارج وهو كل واحد متحد.

وقد اتخذت البلاد المتقدمة والتنمية من التعليم وسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية، على اعتبار أن التعليم هو المنطلق عن إعداد القوى البشرية بفنائها المختلفة، ومستوياتها المهارية المتعددة، وإذا كان التعليم هو المصنع الذي تعد فيه القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية فهو أيضاً الذي يفرس لبنات الوعي السياسي والاجتماعي وتنميها لدى أفراد المجتمع، أى أن مقدار هذا الوعي واتجاهاته يتوقف - في الغالب - على نوع التعليم ومستواه.

كما ينظر إلى التعليم على أنه إحدى المؤسسات الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لتحقيق أهدافه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي ينشدها، وهناك من يرى أن مؤسسات التعليم - بصفة عامة - هي في الأصل مؤسسات اجتماعية وتربوية غير محايدة في علاقتها بالفكر الأيديولوجي السائد في المجتمع عامة، وبالقوى السياسية المهيمنة عليه خاصة، وبوجه عام يعكس التعليم السائد في مجتمع معين التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكائنة فيه، بل ويساعد على استمرار هذه التركيبة والحفاظة عليها وتدعيمها أيديولوجياً.

كما أن التعليم يسعى إلى العناية بتكوين الشخصية الديمقراطية وإلى بناء الفرد الذي يعرف حقوقه وواجباته في إطار علاقاته بالآخرين تحت مبادئ الحرية والديمقراطية.

وفي ضوء عدم قدرة الجهاز الحكومي على استيعاب المزيد من مخرجات التعليم للعمل في صفوفه بعد أن وصل تعداد العاملين بهذا الجهاز إلى قرابة الخمسة مليون موظف، تسمى خارطة الطريق الحالية حول نط الشراكة المجتمعية المطلوبة في تدعيم القضايا التربوية إلى البحث في إيجاد وسيلة تحقق منها وجود التعليم المرن في نظامنا التعليمي، فسممة التغير واردة في مجالات التنمية الاقتصادية، وفي متطلباتها من القوى

البشرية المنتجة، ونتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية يتم دائماً ظهور وظائف جديدة واختفاء وظائف قديمة، وفي وقتنا الحالي بدأت وظائف جديدة في الظهور لم تكن معروفة من قبل مثل وظائف تجهيز المعلومات والبيانات والحاسبات الآلية وغيرها، وفي ضوء ذلك يجب أن يتميز دور التربية في إعداد القوى البشرية المنتجة بأن يعطيها التعليم المرن، والذي يسمح بإعداد القوى البشرية المنتجة القادرة على التكيف مع المتغيرات التي تحدث في المجتمعات العربية، وفي هذا الصدد تطالب المؤسسات التعليمية المختلفة بالانفتاح على مجالات التنمية الاقتصادية وأنشطتها، فيمكن تكليف طلاب التعليم الفني بممارسة أعمال ومهن مؤهلة داخل أنشطة المؤسسات الاقتصادية وذلك أثناء دراستهم، وبعمر السنين تتعدد هذه الأعمال، وعندما يتخرج الطالب يجد نفسه يجيد أكثر من حرفة، ويستطيع ممارسة أكثر من عمل.

ومن الضروري إعادة النظر في سياسة التعليم الحالية وسياسات التوظيف، فالاجتمع العربي في حاجة ملحة لخطة قومية تظهر احتياجات خطة التنمية الاقتصادية - في مجالاتها المختلفة- للقوى البشرية المنتجة، ويتم ربط سياسات التعليم وبرامجه بمتطلبات التنمية الاقتصادية من القوى البشرية، ومن خلال سياسة واضحة للتعليم، وفي ضوء تحديد حجم العمالة المطلوبة من كالة المهن يمكن التحكم في سوق العمل، ويمكن التغلب على أهم مسببات البطالة. ومن خلال هذا الكتاب يجب التنويه بأهمية مشروع بحثي عاجل (على مستوى الوطن العربي) يقدر حجم متطلبات التنمية الاقتصادية من القوى البشرية التي تحتاجها في البلاد العربية، وبناءً عليه تحدد سياسات تعليمية واضحة تلبي هذه الاحتياجات، واتصالاً بهذه النقطة يجب الحد من التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الإقليمية وأن يقتصر التعليم الجامعي على إعداد وتكوين قيادات العمل في مجالات التنمية الاقتصادية، ويجب أن يكون هذا الإعداد متكاملًا بحيث يتضمن- إلى جانب الإعداد الأكاديمي - إعداداً نفسياً وثقافياً وأخلاقياً وإدارياً، كما يجب أن تكون هذه الجامعات والكليات على قدر غير يسير من المرونة، بما

يسمح بمزيد من التدريبات العملية والميدانية في أكثر من مهنة في مواقع ومجالات التنمية، ويتطلب تحقيق هذه الأمان شراكة مجتمعية فعالة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وغيرها من المنظمات المجتمعية الفاعلة في المجتمع العربي.

كما يجب العمل على تبني استراتيجية جديدة للتعليم قوامها تجديد التعليم النظامي، من حيث أهدافه ومساراته ومحتواه وأساليبه، ليكون أكثر ملائمة وفاعلية ومرونة وافتتاحاً على العمل والحياة، والاهتمام بالتعليم غير النظامي والعمل على رفع مستواه وتكامله مع التعليم النظامي، وإعطاء أولوية لتعليم البالغين الأميين ولأن هم أقل حظاً ثقافياً واقتصادياً في المجتمع العربي.

ولكي تحقق مجالات التنمية الاقتصادية تقدماً، يجب العمل -من خلال كافة مستويات الشراكة المجتمعية وأطرافها المدنية الفاعلة- على إعطاء التعليم الحرفي عناية أكبر لرد اعتباره، وفي هذا الشأن يجب تبني سياسة تعليمية تعمل على تضيق عنق الزجاجة الموصل إلى التعليم الجامعي، ولا يسمح لهذا التعليم إلا للذوي الكفاءات المتميزة، وفي التخصصات التي تشكو منها سوق العمالة، بينما توسع من قاعدة التعليم الحرفي، وبذلك تضمن وجود أعداد مناسبة من القوى البشرية المنتجة في كافة قطاعات الإنتاجية في الوطن العربي.

وفي هذا الصدد يجب فتح قنوات متعددة بين التعليم الثانوي العام والتعليم الفني، ويجب السماح لطالب الثانوية العامة بالالتحاق بالتعليم الفني متى أراد الطالب ذلك، ولا يخفى على أحد أن الأسر العربية تعلق على تعليم أبنائها في الجامعة آملاً عريضة، ونظرة الآباء والأمهات إلى التعليم العالي نظرة تفوق بكثير النظرة إلى التعليم الحرفي والمهني، وفي هذا الصدد- أيضاً- يجب القيام بحملة قومية من خلال جميع وسائل الإعلام، وتشارك فيها كافة المنظمات المجتمعية والمهنية والدينية في المجتمع العربي بهدف توعية المواطنين بأن سوق العمالة لا تفتح أبوابها إلا لأصحاب الحرف الإنتاجية، كما يجب تزويد وسائل الإعلام ومقار الأحزاب الوطنية ووحدات



الحكم اعلیٰ والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية ودور الوقف بمعلومات كافية عن مراكز التدريب المهني المنتشرة في جميع أنحاء الوطن العربي، وبحيث يستطيع أولياء الأمور معرفة فرص العمل التي توفرها هذه المراكز التدريبية والأجور المتوقعة من الوظائف الإنتاجية، ونوع المهارات التي تقدمها هذه المراكز التدريبية.

وإذا كان النمو ومعدلاته في التنمية الاقتصادية هو محصلة لمعدلات النمو في المجالات الاقتصادية المختلفة، فإن مجال التنمية الزراعية يعتبر من أهم هذه المجالات وأشدها تأثيراً في الاقتصاد العربي، لذلك يجب أن يكون هناك التزام قومي بمجال التنمية الزراعية وبمطالباته من القوى البشرية المنتجة، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الالتزام على السياسة التربوية، وفي هذا الصدد هناك دعوة لمشاركة مجتمعية فعالة من أجل العمل على رفع المستوى الثقافي لأهل الريف وتنمية فكره وزيادة معارفه ومهاراته ورفع مستوى إنتاجيته، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إنشاء ما يسمى "مدارس للمزارعين" يكون الهدف منها إعطاء هؤلاء قدرأ تعليمياً محدداً يحسب الخبرات اللازمة بكيفية تخصيب الأرض، وكيفية مقاومة الحشرات، وكيفية التعامل مع المبيدات الحشرية، وكيفية إنتاج الأغذية والمزايا النسبية للمحاصيل الزراعية وغير ذلك، في إطار خريطة واضحة للأولويات القومية، كما يتم إعطاء المزارعين معلومات كافية عن انتقاء البذور الحسنة والمخصبات الزراعية وفوائدها وعمليات الإرشاد الزراعي وإرشادات الري والصرف، هذا إلى جانب نشر القيم والمبادئ وتنمية روح العمل والتعاون بين سكان الريف.

وإذا أمكن مواجهة العقبات التي تتعلق بزيادة الرقعة الزراعية وإقامة شبكة من المنشآت التي تتولى توزيع مستلزمات الإنتاج وجمع المحاصيل ونقلها وتسويقها، فإن مجال التنمية الزراعية يمكن أن يلعب دوراً هاماً في توفير فرص العمالة لنسبة عالية من سكان الوطن العربي، وفي هذا الصدد يجب العمل على تطوير مجال التنمية الزراعية وقوته البشرية المنتجة، ويجب توفير فرص متاحة للقوى البشرية المنتجة عن طريق

التوسع في المشروعات الزراعية وتشجيع القطاع الخاص في هذا التوسع، وفي هذا الصدد يمكن للمحافظات والولايات المختلفة أن تلعب دوراً مهماً في إيجاد فرص عمل منتجة، وذلك بالتوسع في المشروعات الإنتاجية المحلية المناسبة مع الظروف والبيئة الخاصة لكل محافظة، ومع توجيه القوى البشرية لتلك المشروعات وفقاً لإمكاناتهم.

ومن العجيب حقاً أن يذهب طلاب الجامعات في أوروبا - في أجازاتهم - إلى الأراضي الزراعية لممارسة أعمال مثل جنى ثمار العنب وتعبته وتصديره، ويجلس شباننا المعطل مكتوف الأيدي ولا تساعد على ممارسة الأعمال الزراعية، وفي هذا المجال يجب أن تقيم السياسة التعليمية بإقامة مدارس زراعية حرفية، ويشترط لنجاح الطالب في هذه المدارس أن يعمل فترة زمنية في المزارع، والهدف من وراء ذلك - علاوة على أنه إكساب للخبرات العملية - هو احتمال مواصلة عدد من الشباب للعمل في مجالات التنمية الزراعية بعد انتهاء مدة دراسته.

كما يجب التوسع في تجارب المناطق الجديدة، والتي يتم استصلاحها وزراعتها وتوطين شباب الجامعات والمعاهد العليا والمدارس المتوسطة وغيرهم من الحرفيين فيها، ولا نقصد في هذا الصدد عملية "تملك الأراضي" وإنما المقصود من زرعها؟ وبحق لخارطة الطريق الحالية في غط الشراكة المجتمعية المطلوبة في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة أن تتساءل "ما دور خريجي المؤسسات التعليمية في مجالات التنمية الزراعية في الأراضي المستصلحة؟"، أو بعبارة أخرى: ما مدى إسهام مدخلاتهم كقوى بشرية منتجة في تفاعلها مع عوامل الإنتاج الأخرى من أرض ومياه ومعدات زراعية؟.

وأغلب الظن أن قلة قليلة من خريجي التعليم يمتلكون أرض مستصلحة ويعتمدون - إلى حد كبير - على الأُميين، وعلى من لم يكملوا التعليم الابتدائي أو الإعدادي في زراعة هذه الأراضي. وفي مجالات التنمية الزراعية في الوطن العربي عموماً نجد أن خريجي المؤسسات التعليمية يضيفون ذرعاً بالعمل في الريف وخاصة على جهاته الإنتاجية، ومن هنا يجب العمل على إكساب طلاب التعليم قيمة جديدة

والتجاهات حديثة للعمل في المناطق الريفية بدلاً من السهر ساعات طويلة أمام مقاهي "الإنترنت"، وفي داخلها من أجل التقليل بين مواقع المختلفة والتي تعرض كل شيء محل بالقيم.

ولكي تلعب التربية دوراً في إعداد القوى البشرية المنتجة في مجال التنمية الصناعية، يجب التنويه بضرورة تحديد دور مجال التنمية الصناعية وأهدافها ومتطلباتها من القوى البشرية المنتجة، وأن يكون هذا التحديد واضحاً وفي شكل إعلان سياسة طويلة المدى من الحكومات ومن الأحزاب السياسية العربية الحاكمة، ومن النقابات المهنية والعمالية، وتشارك فيه أيضاً الجمعيات الأهلية والجهود التطوعية في المجتمع المدني في الوطن العربي، ولابد من وجود قوانين تنظم مجال التنمية الصناعية، وتحدد الشروط المطلوب توافرها بكل مهنة والجهة المتوط بها توفير القوى البشرية المنتجة لها، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أي تنمية اقتصادية، سواء الصناعة منها أو غيرها، تأخذ قوة دفعها من القيادات والكوادر الإدارية والفنية بما يستلزم معه أن تكون هذه القيادات في حالة مستمرة من التطور والتنمية، وبناءً على هذا فإن إعداد الكوادر الإدارية والفنية المتخصصة والعمل على تنميتها باستمرار يمثل أهمية بالغة في إنجاح خطط ومتطلبات التنمية الصناعية، كما أن قيام الأفراد بالمهن التي يعدون لها أمر حتمي ويخدم أهداف التنمية الصناعية في البلاد العربية.

وهناك دعوة إلى العمل على إنشاء مجتمع للصناعات الصغيرة والمتوسطة والسعي يمكن أن تغذي الواحدة منها الأخرى، بما يوفر التبادل الصناعي بين المجموعة المتراصة، ويوجد سوقاً لها، ويجب العمل على تمليك هذه الصناعات الصغيرة للشباب المعطل، وينبغي أن يكون ذلك في إطار خطة لإقامة العديد من هذه المجمعات في عدد من الدول العربية لإيجاد فرص عمل أمام الخريجين والمعطلين، كما يجب العمل على التوسع في نظام الأسر المنتجة، وإعداد مراكز تدريب للسيدات اللاتي لا يعملن بهدف تشغيلهن من منازلهن بأعمال إنتاجية.

---

كما يجب العمل على تضمين نظامنا التربوي العربي "قيم تقدير واحترام العمل المنتج" وهذه مسئولية جميع المؤسسات التربوية في المجتمع العربي.

أما بالنسبة لموضوع تشغيل الشباب ومواجهة مشكلة البطالة فقد تركزت جهود الجمعيات الأهلية حتى الآن على التنبيه إلى خطورة هذه المشكلة والتي يلمسها عن قرب في أماكن تواجد هذه الجمعيات الأهلية، والتي تنذر بارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتصادم معدلات الجريمة والانحراف، مما يؤثر على أمن المجتمع العربي واستقراره، والمطلوب وضع استراتيجية واضحة لنوعية المشروعات المزمع أقامتها وإجراء دراسات جديدة لاحتياجات السوق العربي داخلياً وخارجياً. كما أن هناك ضرورة الإسراع في إصدار قانون خاص بالمشروعات والصناعات الصغيرة وتوحيد جهة الإشراف عليها، وإعداد بيانات دقيقة وكاملة عن حجم البطالة وتصنيفها من حيث فئات العمر والمؤهلات والتوزيع الجغرافي، وبسرعة توصيل خدمات الصرف الصحي إلى جميع المناطق في الأقطار العربية، لاسيما القرى وتوليف الاعتمادات اللازمة لانتهاء من المشروعات التي بدئ في تنفيذها وكذلك مشروعات مياه الشرب، وضرورة الانتهاء من التخطيط العمراني الجديد وكردونات القسري والمدن مع أهمية حل مشكلة التخللات التي تقع وسط الكتلة السكنية والسماح بالبناء عليها للمساهمة في حل أزمة الإسكان التي تعاني منها بعض الدول العربية.

#### ٤- خاتمة الفصل الثالث:

أوضح هذا الجزء من هذه الخارطة العربية في الإصلاح التربوي بعض الجهود التي تقوم بها المنظمات المجتمعية العربية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في تدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنية للأفراد في ضوء الخبرات الدولية المعاصرة. فتقوم الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بأدوار تربوية هامة في مجال مواجهة ثقافة الفقر بين الشباب عن طريق تنويرهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات المصلة بواقع فرص العمل المتاحة، وبـ

حبذا لو انتهجت الأحزاب السياسية الحاكمة في الوطن العربي سياسة العدل في توزيع فرص العمل بين مواطني المجتمع الواحد ولا تحيز لفئة مجتمعية حزبية محددة عن غيرها. أيضاً تسهم الشراكة المجتمعية بين الأحزاب السياسية والتقايبات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية في تقديم برامج تثقيفية تعمل على تصويب المفاهيم البنية والسكانية لدى أفراد المجتمع العربي، إلى جانب دعم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع على أساس من الصداقة والتعاون والإحساس بالمسئولية الاجتماعية والنظام والدقة في العمل والإنتاج. كما أن المشاركة المجتمعية يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في نشر الثقافة الترويجية ورفع المستوى الصحي وتنوير أفراد المجتمع العربي وزيادة وعيهم بالقضايا الثقافية والمهنية في الوطن العربي.

هوامش الفصل الثالث ومراجعته

1- Shea, D.M. **Transforming Democracy: Legislative Campaign Committees and Political Parties**. New York: Albany Co., 1995, p. 11.

٢- أحمد حسين الصغير. "الدور التربوي للأحزاب السياسية في المجتمع المصري". رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٧م، ص ٢٧.

٣- سعيد إسماعيل علي. ثقافة العهد الواحد. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣م، ص ٩٩.

٤- حامد عمار. التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع. القاهرة: سينا للنشر ١٩٩٢م، ص ١٦٩.

٥- المرجع السابق، ص ١٦٩-١٧١.

٦- خليل توفيق درويش. "النظام الحزبي في اليابان في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٥". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م.

٧- سعيد طه محمود. "التعليم الحامعي وتنمية الاتجاهات نحو بعض القضايا المتعلقة بالتزايد السكاني". مجلة كلية التربية بالقازيق، جامعة الرقازيق، العدد (٢٩)، مايو ١٩٩٧م، ص ٩٩-١٠٠.

٨- محمد علي حافظ وآخرون. الترويج وخدمة الجماعة. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٩٧م، ص ٣٣-٣٩.

٩- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. الحركة النقابية المصرية: التاريخ والهيكـل والرؤية المستقبلية. القاهرة: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٩٩م، ص ٢٤.

10- Dole, S. B. **Personnel the Management of People and Work**. New York: Mc Millan Publishing Co., 1990, p. 116.

١١- يوسف إلياس. "المعايير الدولية والعربية في مجال الحريات النقابية". مجلة العمل العربية. العدد (٧٢)، القاهرة: منظمة العمل العربية، ١٩٩٨م، ص ٩٧.

- 12- Robert, B.C. **Trade Union Government and Administration**. London: Routledge & Kegan Paul, 1992, p. 221.
- ١٣ - عبد الفتاح السيد محمد. **الحلقة الاجتماعية والعمل النقابي**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٥، ص ٦٢-٦٣.
- ١٤ - فتحى عبد اللطيف. **الإعلام العمالي وتحديات القرن الحادى والعشرين**. القاهرة: مطابع ديجيتال رنت، ١٩٩٩م، ص ٤٢.
- ١٥ - عصام الدين فرج. "الإعلام العمالي والنقابي وظروف العمل". **مجلة الثقافة العمالية**، العدد (٤٤)، القاهرة: مؤسسة الثقافة العمالية، سبتمبر ١٩٩٧م، ص ٢٥.
- ١٦ - المرجع السابق، ص ٢٧.
- 17- Olmey, S. L. **Unions in A Changing World**. Geneva: International Labour Office, (ILO), 1996, p. 80.
- ١٨ - وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية. "مشروع قانون العمل الموحد". **كتاب العمل**، الممد (٢٠٧). القاهرة: وزارة القوى العاملة والهجرة، يناير ٢٠٠٢م، ص ٤٦-٤٧.
- 19- International Labour Organization (ILO), **Trade Unions and Labour Relations in United States, Labour Low Documents**, No. 2, 1993, Geneva: International Labour Office, (ILO)1993, p. 49.
- 20- Hoberman, S.E, et. al. **Professional Education in the United States Experiential Learning**, Position Paper (120), 1994, ERIC, Clearinghouse, No. (HE028248), p. 20.
- 21- Lames, W. G. **Professional Organizations**. New York: The American Educational Research Associations, 1992, p. 45.
- 22- Kinneer, J. W., "Nourishing Organization Professional Practice: Continuing Education, **Journal of Continuing Professional Education**, Pennsylvania University, Vol. 21, No. 2, 1994, p. 32.

- ٢٣- جمال البنا. التاريخ النقابي المقارن. القاهرة: مطابع الجامعة العمالية، ١٩٩٩م، ص ١٨٥.
- ٢٤- فريدريش إيبيرت. الحركة النقابية الألمانية. ترجمة مكتب مؤسسة فريدريش إيبيرت، بيروت: منشورات مؤسسة فريدريش إيبيرت، ٢٠٠٠م، ص ١٤٨.

١٥٢.

- 25- Ford, G. T. "Trade Unions and Lifelong Guidance, Report Research (143). England: National Institute for Careers Education, 1998, **ERIC, Clearinghouse**, No. (ED 49173), p. 143.
- 26- Sharma, M. L. Environmental Education Through Distance Education. Position Paper (120), 1997, **ERIC, Clearinghouse**, No. (CE 073582), p. 120.
- 27- Desmond, S. E. Workers Education and The Environment, Position Paper (120), 1994, **ERIC Clearinghouse**, CE 526346, p. 120.

٢٨- محمد عبد القادر حاتم. الإدارة في اليابان: كيف نستفيد منها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ص ٤٣-٤٤.

- 29- Kazuo, S. I. "Unions As Social Institution in Democratic Market Economics". **International Labour Review**, Vol. (133). No. 4, Geneva: ILO, 1994, p. 203.
- 30- Timan, R. E. and Parker, J. L. **Public's Environmental Information Sources and Evaluation**. New York: Mac Millan Co., 1997, pp. 117-119.

٣١- اليرنسكو. التربية السكانية- اهتمامات معاصرة، دراسة دولية حول التربية السكانية ومنهجيتها. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، ١٩٩٢م،

ص ١٧٢.

- 32- Tate, J. S. **Canada in Trade Unions**. Geneva: International Labour Office, (ILO), 1994, pp. 75-78.
- 33- Schneider, E. I. **Industrial Sociology**. London: McGraw Hill Co., 1989, p. 242.
- 34- Hirtz, M. E. **Professional Sociology: An Introduction**. London: Martin Robertson Co., 1991, p. 173.



٣٥- عد السلام عياد. "المعاوضة اخماعة". مجلة الثقافة العمالية، العدد (٧٠)، القاهرة:

المؤسسة الثقافية العمالية، فبراير ٢٠٠٠م، ص ١٣.

٣٦- عد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء

خبرات بعض الدول المتقدمة". رسالة دكتوراه غير مشورة، قسم

أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة،

٢٠٠١م، ص ٣٩.

٣٧- المرجع السابق، ص ٤٩.

٣٨- المرجع السابق، ص ٤٣.

٣٩- المرجع السابق، ص ٤٥.



## الفصل الرابع

### الشراكة المجتمعية المعاصرة

#### وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد

الأحزاب السياسية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد

النقابات المهنية والعمالية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد

الجمعيات الأهلية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد

خاتمة الفصل



## **الفصل الرابع**

### **الشراكة المجتمعية المعاصرة**

#### **وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد**

تعد التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أهم وسائط التربية غير النظامية في تنمية جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي. فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية تعد بمثابة كيانات تمثل مجتمع الأمة العربية وتؤدي دوراً هاماً في تربية الالتزام. ومثل هذه التنظيمات المجتمعية تتمتع بالكثير من الحريات في الدول الديمقراطية مثل حرية عقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات وغيرها، ومن خلال هذه الوسائل والأساليب تستطيع هذه التنظيمات المجتمعية تهويد أعضائها على الالتزام في أعمالهم وأفعالهم، هذا ما يحدث خارج المجتمعات العربية.

أما التنظيمات المجتمعية في الوطن العربي فالأمر مختلف، فلا يوجد مشروع حضارى في تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد تنبأه تلك التنظيمات المجتمعية، ولا يوجد هامش حركة نحو حرية عقد الاجتماعات التي تنبئها انطلاقات إصلاحية في هياكل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في مجتمع الأمة في الوطن العربي.

وقد أقر الإسلام نظام الالتزام في الحياة، بدءاً بنظام الالتزام في التعليم فأوجب على الوالد تعليم ابنه الصلاة، فالطفل أمانة عند أبيه، لذا لزم عليهما إحاطته بالعناية والرعاية التربوية الملتزمة بتنشئة اجتماعية سوية، والتي توجهه إلى الأعمال الصحيحة والفعال الحيرة، والتي تجعله يشب إنساناً ملتزماً مع نفسه ومع وطنه، وأولاً وأخيراً ملتزماً أمام الله يفعل ما أمر أن يفعله، ويتحاشى ما نهى عنه.

وقد تعالت الصيحات ونادت بضرورة (عُلُوْهُمَّة)، وتعاون مؤسسات الأمة من أجل الحث على (عُلُوْهُمَّة) في طلب العلم والالتزام والاستقامة والبحث عن

---

الحقوق والدفاع عنها وتأدية الواجبات والتفاني فيها، وعدم إهدار الوقت الثمين، قال عليه السلام (نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ) (رواه البخاري، والترمذي، وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما<sup>(١)</sup>). ففي قرن وبعض عقود من قرن، وثب المسلمون وثبة ملأوا بها الأرض قوة وحكمة وعلماً ونوراً وهداية، وتركوا لغتهم، وعلمهم، وأدبهم تدين لها القلوب، وتغلب بها الألسنة، وتحقق - من خلال هذه الأمة المؤمنة - المثل العليا للبشرية، وكان الوقود الذي يتزودون به لبلوغ غايتهم هو القوة العلمية وآدابها من التعاون والالتزام والانضباط وقوة الإرادة بين البشر<sup>(٢)</sup>. وقد سارت المجتمعات الإنسانية على هذا الخوال وحقت الكثير من جوانب الالتزام بين أفراد مجتمعاتها.

ومن هنا تأتي أهمية التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي لتواصل تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد، فتقوم الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بأدوار تربوية هامة في تدعيم جوانب الالتزام لدى أعضائها ولكافة أفراد المجتمع، وهذا ما سعرض له خارطة الطريق العربية الحالية في صفحاتها التالية:

#### ١- الأحزاب السياسية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد:

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في تنمية جوانب الالتزام بين الأفراد، حيث يعرف الفرد على حقوقه فيحرص عليها، وواجباته فيؤديها بإخلاص، ومن ثم تسهم الأحزاب السياسية بدور هام في إعداد المواطن الصالح الملتزم بقضايا مجتمعه.

ومن المقصيات التربوية للمجتمعات الإنسانية تكوين شخصية المواطن الذي يشارك مشاركة فعالة في شئون مجتمعه. كما أن توسيع مجالات المشاركة في الحياة وتعميقها يعد من أهم المسئوليات التربوية، ذلك أن المشاركة إحساس بالمصير المشترك وقد تكون المشاركة بالفكرة وقد تكون بإبداء الرأي أو بالجهد والعمل أو بها جميعاً<sup>(٣)</sup>.

والمشاركة تتضمن سلوكاً يتم عن الالتزام، فالمشاركة السياسية تتضمن سلوكاً يتم عن الالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها، حيث يمارس الأفراد أدواراً مؤثرة في ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها، وفي المعاونة في إدارة آليات العمل السياسى وتوجيهها، أو الإسهام في صنع القرار السياسى الفعال<sup>(4)</sup>.

وتعمل الأحزاب السياسية على تنمية مظاهر الالتزام بين أفراد المجتمع من خلال تزويدهم- من خلال وسائلها التربوية المختلفة- بالمعارف عن قضايا المجتمع ومشكلاته، وبدائل الحلول المقترحة، وتحتهم على الانضباط والعمل التعاوني والمشاركة الإيجابية التي تخفف من حدة المشكلات في المجتمع، والأحزاب السياسية تحقق هذا النوع من التربية الوصول إلى الشخصية الملتزمة المنتجة القادرة على قيادة العمل المنتج في شتى قطاعات المجتمع، الشخصية الملتزمة القادرة على صنع التقدم من خلال زيادة معارفها وقدراتها بحيث تحقق الصالح العام للمجتمع. فالأحزاب السياسية تعمل على إعداد الأفراد الملتزمين بأدوارهم كمواطنين حريين في مجتمع ديمقراطى، ومن جانب آخر يتحول هذا الالتزام إلى قيمة اجتماعية تستمر بصورة فعالة في تطوير المجتمع ككل، وتنميته.

والعلاقة بين السياسة والتربية الانضباطية علاقة تبادلية<sup>(5)</sup>، فالنظام السياسى في حاجة مستمرة إلى دعم من الأفراد الملتزمين إذا ما أريد له البقاء. وغالباً ما توفر التربية ذلك الدعم من خلال عملية التطبيع السياسى التى تقوم بها. وإذا كان التوجه السياسى للمواطنين الذين يربون في المؤسسات التربوية المختلفة مطابقاً للنظام القائم، فإنه يبقى على وجوده واستمراره، أما إذا كان التوجه الذى تحمله التربية النظامية أو غير النظامية ليس مؤازراً للنظام، فإن النظام إما أن ينهار أو يتغير ليواجه المطالب الجديدة الناجمة عن التوجهات والتوقعات الجديدة.

والمطلوب من المؤسسة السياسية التى تأخذ من أسلوب التعدد الحزبى طريقاً لممارسة الديمقراطية أن تعي خلال هذه الممارسة الحزبية أن تكون الأحزاب السياسية مدارس فكرية تسهم في دراسة شؤون المجتمع وتتصدى لمعالجة مشاكله من خلال

---

جهد متواصل على المستوى الفكرى والتطبيقي والواقعي<sup>(٦)</sup>، وحين يحس الأفراد بهذا الجهد المتواصل من الأحزاب السياسية في مواجهة المشكلات المجتمعية التي يعانون منها، فحينئذ تسود روح الاجتهاد مع التزام أفراد هذا المجتمع بقيم المجتمع ومبادئه.

وتحاول الأحزاب السياسية العربية- من وقت لآخر- مناقشة قضية المواطنة الصالحة، وعلى سبيل المثال لقد وضع الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى قضية المواطنة على رأس قائمة القضايا والمفاهيم التى يهدف الحزب لتعميقها وترسيخها فى المجتمع - على الأقل فى دائرة ما ينبغى أن يكون-، ويتطلب ذلك اتفاقاً واضحاً بين الحزب والحكومة على بعض الإجراءات الهادفة لتعميق جذور الديمقراطية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وإيجاد شعور متزايد لدى المواطن باهتمام الدولة بقضاياها ومشاكله.

كما بذل الحزب الوطنى الحاكم فى مصر منذ المؤتمر العام الثامن عام ٢٠٠٢م جهوداً مكثفة مع الحكومة ومجلسى الشعب والشورى، أسفرت عن إنشاء المجلس الوطنى لحقوق الإنسان، كما أسفرت عن بعض التعديلات التشريعية المهمة بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة ومحاكم أمن الدولة العليا، وإلغاء أوامر الحاكم العسكرى فى ظل قانون الطوارئ، وقد جاءت المناقشات حول ورقة حقوق المواطنة والديمقراطية لتقنن فكر وممارسة الحزب الوطنى القائمة على اعتبار المواطنة أساساً للمساواة التامة بين المصريين جميعاً فى كل الحقوق والواجبات، وللتطبيق العادل لمبدأ تكافؤ الفرص دون تمييز لأسباب ترتبط بالانتماءات السياسية أو المكانة الاجتماعية، مما يعمق من شعور المواطن بالانتماء ويدعم لفته فى حاضره ومستقبله، على أنه تبقى هذه الإجراءات مجرد أحلام وأمانى فى وجود معوقات كثيرة يراها كل ذى بصيرة.

وهكذا فهناك دعوة مهدف لإحياء مفهوم المواطنة، وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة، والبدء فى إعداد "وثيقة المواطنة" لتحدد حقوق المواطن وواجباته وتشجعه على المبادرة والشاركة وممارسة حقوقه السياسية، لتصبح أداة للتوعية



والتحفيز السياسي وآلية فاعلة لتغيير البنية الثقافية والإدارية لعلاقة المواطن بالدولة.

وعن علاقة التنمية البشرية بالجهود الشعبية والالتزام نحو العمل التطوعي فإنه من خلال استعراض نتائج أدلة التنمية البشرية والمقاييس المكتملة لها، وما كشفت عنه من فجوات ومن خلال ما طرح في لقاءات صحفية لمناقشة هذه النتائج ووضع الرؤى المستقبلية للالتزام نحوها، وشارك فيها عدد كبير من القيادات الشعبية والتفيلية والسياسية، ويمثل القطع الخاص والأهلى والتعاونى والتطوعى والأكاديمى والإعلام كجزء من نشاط مشروع الالتزام بالتنمية من خلال المشاركة الذى ينفذه جهاز بناء وتنمية القرية العربية النموذجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، فإن تقارير التنمية البشرية انتهت إلى مجموعة من التوصيات أهمها: الالتزام بتحريك عدد من معلمى الابتدائى والإعدادى من المواقع المزدهرة نسبياً هم إلى مواقع أكثر احتياجاً، وتركيز جهود مبادرة تعليم الفتيات في مواقع معينة كشفت عنها التقارير، وتركيز جهود نحو الأمية في قرى وشياخات معينة داخل مدن المحافظات التالية بما يقدم إنجماً أسرع في مواجهة الأمية، إلى جانب تركيز جهود إتاحة فرص عمل جديدة في مدن وقرى معينة تواجه كثافة أكبر في أعداد الراغبين في العمل، وتوفير مصادر تمويل لتبسيط تكلفة وصلات مياه الشرب المنزلية في كافة مراكز ومدن وأحياء وقرى وشياخات المحافظات النائية، وفي المدى القصير يجب تعبئة كل الموارد المتاحة للمجتمع اأغلى (قرية - وحدة قروية - حى - مدينة - مركز المحافظة) في إطار تنفيذ خطة موحدة للتنمية، متعددة مصادر التمويل، لتحقيق أهداف كمية محددة يرتضيها المجتمع اأغلى وتعلق باستكمال البنية الأساسية وزيادة الإنتاج اأغلى، والتشغيل ومحور الأمية، والالتحاق بالتعليم والنمو السكانى، والرعاية الصحية، ورعاية الطفولة، وتمكين المرأة في المشاركة الشعبية، أى مشاركة شعبية أوسع لكافة فئات المجتمع اأغلى والقطاع الخاص والأهلى والتعاونى والتطوعى في إعداد وتنفيذ الخطة الموحدة للتنمية، وبناء قدرات قيادات التنمية اأغلية الشعبية والتفيلية، وتنفيذ برامج لنشر الوعي والتوير للارتقاء بالمفاهيم والقيم، ومن ثم السلوكيات الاجتماعية لدى كافة فئات المجتمع

خاصة المرأة والشباب، إلى جانب المشاركة المنظمة للجامعات ومراكز البحث العلمي في جهود التنمية المحلية والالتزام بخدمة البيئة وتنمية المجتمع الخلى.

وإلى جانب التركيز على البعد الموضوعي والمؤسسى في بلورة السياسات العامة والالتزام بتنفيذها، فإن التحدى الآخر الذى يواجه المجتمع الآن كان فى الضاعل والتواصل مع التشكيلات والقيادات الحزبية المختلفة، وأيضاً مع أعضاء حكومة الحزب لمساهمهم بالفكر والنقاش، من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من الالتزام بالمشاركة فى عملية صياغة السياسات العامة، فكانت اجتماعات المجلس الأعلى للسياسات واجتماعات لجان السياسات المتخصصة بالحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بداية طيبة للالتزام نحو الأفكار ويلورها من خلال الحوارات واللقاءات العديدة مع مسئولى الحزب الوطنى بالمحافظات الذين حرصت الأمانة العامة بالقاهرة على مشاركتهم فى الكثير من هذه الاجتماعات، ووفق هذا كله من خلال المناقشات التفصيلية والمستفيضة مع حكومة الحزب الوطنى، ومن ثم أمكن الالتزام بسياسات فاعلة والتزامات محددة تمثل ثمرة عمل ومشاركة، أى التزام بالتعاون فى رسم السياسات المجتمعية.

ورؤيتنا حول تطبيق مبدأ المشاركة يتحدد فى أنه ينبغى ألا يقتصر فقط على الجانب الإجرائى لعمل أمانة السياسات بالأحزاب السياسية العربية الحاكمة فى تفاعلها مع قواعد وتشكيلات هذه الأحزاب، فالمشاركة ليست مجرد شعار يرفعه هذا الحزب الوطنى الديمقراطى أو غيره من الأحزاب السياسية ليكون أحد عناصر خطابه السياسى، إنما المشاركة التزام له مدلوله الخاص فى إطار رؤية تعاونية واضحة لمسيرة التنمية وخطوات الإصلاح وهى رؤية تحتم علينا الانفتاح على المجتمع بفئاته المختلفة من منطلق الاقتناع الراسخ بأن المجتمع يجب أن يكون شريكاً فاعلاً فى مسيرة التنمية وفى مواجهة تحدياتها. واستناداً إلى هذا التوجه، يجب أن يكون هناك التزام نحو فتح باب الحوار مع الشباب للتعرف على رؤيتهم فى مبدأ المشاركة، ومع مؤسسات المجتمع

العربي الأخرى لمعرفة أولوياتهم وكيفية إشراكهم في تحقيق أهداف التنمية، ومع منظمات المرأة للتحاور والنقاش حول الخطوات اللازمة لإزالة كل أشكال التمييز التي تحول دون اضطلاع المرأة العربية بدورها المطلوب في المجتمع، ومع مراكز البحث تأكيداً لدورها المهم في مجالات الإصلاح المجتمعي في الوطن العربي.

ومن هنا تعكس حقوق المواطن رؤية ومنهج فكر في عملية الإصلاح ومسيرة التنمية في الوطن العربي، هذا الفكر يعكس توجهاً عصبياً للتعامل مع المشاكل التي تواجه المجتمع من خلال التزامات محددة تستند إلى الواقعية في الحلول والمنهج العلمي في تشخيص القضايا وطرح الرؤى بهدف الارتقاء بمختلف مجالات الحياة وصولاً إلى النهضة الشاملة التي تنقل المجتمع العربي إلى أعتاب مرحلة جديدة في القرن الحادي والعشرين.

وينبغي ألا نهمّل حقوق المواطن التي بدورها لن يكون المواطن قادراً على القيام بدوره المحوري في عملية التنمية وينبغي أيضاً التأكيد على أن الحديث عن حقوق المواطن يتعدى ما هو متعارف عليه من حقوق سياسية واجتماعية يكفلها الدستور إلى الجانب النظري من الحياة، بل يتضمن حقه في حياة أفضل بما يعنيه ذلك من حق في التمتع بخدمات اجتماعية تعتمد على الجودة الشاملة، وترتفع بنوعية الحياة، وحقه في الحصول على خدمات تعليمية وصحية متطورة، حقه في العيش في مجتمع بضمن تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز وتيسر أسلوب وإجراءات التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة وإزالة المعوقات التي قد تعترض ممارسة حقه في المشاركة السياسية، وإزالة عنصر الخوف الذي تملكه المواطن من أنشطة الأجهزة الأمنية في المجتمع، وشعور المواطن البسيط أن فرصه في الحياة متوفرة له ولأولاده، إلى جانب طرح كافة القضايا المجتمعية للحوار والنقاش، والتعاون في رسم سياسات لمواجهةها. فالاعتراف بمجسم التحدي والخيارات الصعبة لتحقيق النهضة الشاملة للمجتمع ليست دعوة لفضادي الحلول الصعبة للتصدي للمشكلات أو الهروب من مهمة الدفاع عن السياسات، بل إنها يجب

أن تحفز على المزيد من الجهد والتحاور والاقتناع، بأن الطريق الذي نختاره والمبادئ التي نلتزم بها لتكون مرجعاً حاكماً للعمل السياسي والحزبي لا يحد عنها مهما كانت الصعوبات والتحديات لأنها نتجت عن العقل الجمعي للمجتمع العربي.

ونعرض هنا- على سبيل المثال- مفهوم الفكر الجديد للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر ومغزى الرؤية التي اعتمدت في بلورة وصياغة السياسات العامة، وكذا بعض ملامح السياسات والالتزامات المتفق عليها بين الحزب والحكومة، فالعمل السياسي خاصة ما يتعلق بصياغة السياسات العامة، لا يستقيم إلا على أساس ومبادئ واضحة ومستقرة، حتى تضمن تحقيق الأهداف وعدم تشتت الجهود وتناقض الأولويات في مواجهة التحديات المختلفة.

كما أن عملية بلورة السياسة العامة لا تكتمل بمعزل عن منظور شامل يجمع بين مجالات الإصلاح المختلفة في إطار رؤية متقدمة لمجتمعنا العربي: كيف يعمل؟ وكيف ينمو؟ إن المجتمع العربي مجتمع قائم على الوسطية الإيجابية يعلى من قيمة المواطن وحقوقه ويؤمن بدور جميع فئات الشعب في المسيرة الوطنية، مجتمع قيم يستمد الصدق والرواهة والوثاق والتضامن من أدياننا السماوية.. مجتمع تضامن جميع فئاته لمواجهة صعاب الحياة، مجتمع يحترم قدرات مواطنيه، وتثق الدولة في المواطن وتكرمه ويتق هو في عدالة سلطتها ويحترم هيبتها ويقدرها على صيانة أمنه وتأمين مصالحه، مجتمع يبذل النطرف والانغلاق، ويقوم على الوفاق والاقتناع، ويرفض الحدة والقهر ويبني مستقبلاً يشارك فيه جميع أفراد المجتمع العربي.

هذه هي جوانب الالتزام التي تحكم -أو ينبغي أن تحكم- حياتنا، رؤية ثابتة نستند إليها في توجيهنا ونحكمم إليها في خياراتنا ونتخذ منها المرجع في بلورة التزاماتنا فاعلة نقحم بها ميادين العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بوعى عميق بالتحديات التي نواجهها لتطوير مناخ الحياة المختلفة في الوطن العربي.

وعن التزامات الحزب الوطنى الديمقراطى نحو تطوير التعليم، باعتباره يمثل المنصر الأساسى لتطوير اقتصادنا والارتقاء بخدماتنا وإثراء ثقافتنا إلى جانب أنه يصبون حقوقنا وحرماننا، مثل حرية العمل وحرية الكسب وحرية الرأى وحرية الكلمة وحرية المشاركة، وحرية الاختيار، فهذه كلها قوامها نظام التعليم، فإن رؤية الحزب الوطنى ترى ضرورة الإشراف عليه فى إطار من اللامركزية والمشاركة المجتمعية التى تضمن لنا تنوع موارده وتجهيد عوالده.

وفى سياسات الحزب هناك التزام نحو المنظومة التعليمية ليس فقط ببنيتها الأساسية ولكن بقياس مخرجاتها وجودها من خلال منظومة للتقويم التربوى تشمل أداء الطالب وقدراته على الاستفادة بما تعلمه وتوظيفه فى حياته العملية.

وانطلاقاً من هذا التوجه الذى يؤكد الجودة الشاملة كمبدأ حاكم فى الارتقاء بمستوى التعليم فقد أعلن الحزب الوطنى الديمقراطى التزامه بإنشاء هيئة لاعتماد وضمان جودة التعليم تكون رسالتها ضمان كفاءة الأداء للمؤسسات التعليمية قبل الجامعى والعالى، هذا إلى جانب الالتزام بسياسات محددة توجه لتطوير أداء التعليم الجامعى وتدعيم التوجه نحو اللامركزية الإدارية والمالية للمؤسسات التعليمية وتطوير المعايير الموجهة لقياس مخرجات التعليم والبحث العلمى.

ويأتى كل ذلك فى إطار التزام الحزب الوطنى الديمقراطى بحزمة من السياسات ترتقى بالتعليم إلى مستوى يضاهاى نظم التعليم العالمية بما يمكنه من مواكبة احتياجات أسواق العمل فى مصر والعالم العربى من خلال تطوير المناهج والعملية التعليمية للتفاعل مع مجتمع الإنتاج، وهذا يتطلب تعظيم الموارد المتاحة للمؤسسات التعليمية المختلفة، بما يتيح لها المرونة فى زيادة وإدارة مواردها ومن هنا شملت سياسات الحزب الوطنى التزامات محددة تتعامل مع قضية زيادة التمويل المخصص للتعليم من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية بأساليب وآليات غير تقليدية يعرفها العالم ويحتاج إليها مجتمعنا بما يمكن الدولة من الاستمرارية فى دورها فى توفير التعليم بجودة عالية لحدودى الدخل.

---

وقد ارتكز مجمل هذه السياسات على مبدأ أساسي وهو أن الحصول على التعليم المصرى والمتطور هو حق من حقوق المواطن، وأن نخبة المجتمع لن تقام إلا على بيان تعليمى متين وهو ما يفرض خيارات مهمة علينا أن نواجهها وبدائل علينا أن نختار منها دون أن نخشى وراء شعارات لا طائل من ورائها، غير أن مجمل هذه السياسات لن يكتب لها النجاح في غياب حرية المواطن وشعوره بأنه مهمش في صناعة القرار التربوي.

إن حقوق المواطن تقوم على الحرية، ومن الحريات حرية لقمة العيش والقدرة على الكسب والقدرة على إعلان رأيه دون خوف ولذلك يجب أن تتوجه سياسات الحزب الوطنى الديمقراطى إلى توفير البيئة الاقتصادية التى تتيح فرص الكسب والتشغيل وتتيح فرص عمل يكفى دخلها لعيش كريم للمصرى الذى عانى الكثير ويأمل في مستقبل أفضل ومنظور له ولأسرته.

لقد بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادى منذ أعوام مضت ووضعنا الأسس لتطوير هياكل اقتصادنا بقطاعا مختلفا وبالفعل تحققت نجاحات ملموسة وأيضاً واجهنا صعوبات، غير أن آليات السوق تعترف بالواقع وتقر بأن العرض والطلب هما الأساس الحاكم للنشاط الاقتصادى، واليوم ننادى بتفعيل آليات السوق المنظمة وتطويرها وترسيخها لإصلاحها سيعود علينا برخاء يفوق ما نتكبده من أعباء في سبيل التمسك بسياسات لا تجارى عجلة الإصلاح أو تلحق بركب التطور العالمى.

وننادى هنا بتطوير المؤسسات التى تنظم هذه الآليات وتحكم تفاعلها وتضع قواعد واضحة للمتعاملين فيها ولا تعوق التعامل الحر، فآليات السوق لا تعنى القوضى ولا تعنى غياب الدولة أو أجهزتها الرقابية ولكن دوراً واضحاً ومحددأ للدولة يتمثل في تدخلها إذا دعت الحاجة لحماية المستهلك والمواطن، وترعى مؤسسات مجتمعية تتمتع بكفاءة عالية ترأب وتنظم.

إن قوام نمطنا الاقتصادية هو الانفتاح على العالم الخارجى بقسمة فى أن لدينا الطاقات القادرة على المنافسة فى الداخل والخارج والعمال ذوى الإنتاجية العالية ولدينا سياسة تتعامل مع المنافسة الدولية تدفع باقتصادنا نحو تحرير التجارة بالتفاقيات لتحرر من خلالها الأسواق فى الخارج ونطور من صناعتنا إلى تنافسية أكبر وجودة أعلى وتكلفة أقل من خلال برامج تحديث وتطوير ودعم ومساندة.

كما أن نجاحنا فى ذلك لن يكتمل بدون تعميق التوجه نحو الانفتاح على العالم الخارجى، ومن منطلق قناعة بأن السياسة الخارجية لا يمكن أن تفصل عن أهدافنا وطموحاتنا فى الداخل، وإنما يجب أن تكون ركيزة أساسية لتحقيق استراتيجية الدولة للتنمية.

ومن هنا جاءت التزامات الحزب الوطنى الديمقراطى- على الأقل فى دائرة ما ينهى أن يكون- بتحسين معيشة المواطن، فنجاح سياساتنا الاقتصادية مرهون بمدى قدرتها على تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق محدودى الدخل، مما يمكنهم من الاندماج فى حركة الاقتصاد الوطنى.

وقد نادت ورقة الحزب الوطنى الديمقراطى عن التحولات الاقتصادية والسياسات المستقبلية بأن تتخذ إجراءات عاجلة تعالج الطفرة الشديدة فى الأسعار السق طرأت مؤخراً، إلى جانب إجراءات لتخفيض الجمارك على المواد الغذائية وزيادة العروض من السلع الأساسية، وزيادة منافذ التوزيع وتصويب الإطار المؤسسى لسوق الصرف الأجنبى لإعادة الانضباط إليها والسيطرة على متغيراتها.

وتكتملة لذلك يجب البحث عن الأدوات التى ستزيد من القدرة على الكسب محدودى الدخل نتيجة الإقراض الشعبى من الصندوق الاجتماعى، إلى جانب تطوير برامج البنية الأساسية التى من شأنها إتاحة الفرص الحقيقية للعمل المنتج للراغبين من الشباب المعطل.

ويعلن قادة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر بأن العهد الاجتماعي سيظل في بؤرة اهتمامات الحزب وحكومته، ويحتل الأولوية في سياساته، فهذا التزام حزبي وسياسي لا يمكن أن نتخذه، هكذا يقولون وحجتهم في ذلك إن صحة المواطن من صحة الوطن ولن تجدى السياسة الاقتصادية في زيادة القدرة على الكسب إن لم يواكبها برامج للرعاية الصحية تقدم خدمة صحية متطورة لكل مصري، وقد حدد الحزب الوطني الديمقراطي أولويات السياسات التي يتقدم بها في هذا المجال وهي مواجهة الزيادة السكانية، وتطوير الرعاية الصحية الأولية، والتأمين الصحي، حيث إن الزيادة السكانية من شأنها أن تخل بالعلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية الوطنية وتلتهم عائد التنمية.

كما أن الرعاية الصحية الأولية تتضمن الحفاظ على طاقات العمل الوطنية، فكلما زادت خدمات الرعاية الأولية قلت الحاجة إلى العلاج ذي التكلفة العالية، بما يتغلبه ذلك من أعباء على المواطن والإنفاق العام على حد سواء.

ومن هنا فإن الالتزام بالعمل على إصلاح التأمين الصحي الاجتماعي هو إحدى الآليات الفاعلة في تمويل وجودة النظام الصحي القومي، والذي تم التوسع التدريجي فيه، وإشراك القطاع الخاص في الخدمات التأمينية إلى جانب استمرار الدعم من قبل الدولة، مع فصل التمويل عن الخدمة لضمان جودة كليهما، وتوفير الامتيازات للمواطن حتى يختار ما يلائم ظروفه وظروف أسرته، وهذه آميات نسأمل أن نراها تتحقق قبل فوات الأوان، فالأمور تتفاقم وأسعار الدواء تتضاعف، وبدون الدواء لا يجدى العلاج، ومن هنا فالحزب يجب أن يلتزم بسياسة تدعم الصناعة الوطنية للدواء بما يمكن من توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع والمواطن. وإذا كان الحزب يطلق في كل هذا من مبدأ مشاركة المجتمع في التنمية، فإن سياساته لا تكتمل بمعزل عن توجه واضح في مجال مشاركة المرأة والشباب، وعدم التمييز بين أفراد المجتمع في ضوء معتقداتهم السياسية. ولكن واضحين وأمناء في عرض الأمر، حيث إن السياسة المتبعة



الآن وتفضيل من يتمون إلى الحزب الوطنى الديمقراطى فى تولى المهام الرئيسة فى المجتمع لن تأتى بخير لا على أفراد الحزب الوطنى ولا على غيرهم من مواطنى مصر، لأن الانتماء سوف يضعف بين الجميع.

وفى قضايا الشباب يحتاج المجتمع العربى إلى رؤى جديدة قادرة على جذب المزيد من الشباب للعمل العام، وغرس قيم التطوع والمبادأة والوطنية فى وجدانهم، إنما أهداف يجب أن تكون فى صدارة أولويات الحزب الوطنى من منطلق القناعة بأن نجاح المجتمع فى مختلف المجالات مرهون بمدى القدرة على مخاطبة الشباب بفكر متجدد ومنهج يؤكد قيم الحوار معه واحترام أفكاره ومشاعره.

كما أن مسيرة الإصلاح والتطوير هى طريق لا يمكن أن تسير فيه الحكومات العربية وحدها، بل إن مواجهة تحديات التنمية يجب أن تقوم على شراكة وطيدة بين الحكومة والمجتمع المدنى، هذه الشراكة لا تتحقق إلا على أساس متين تمثل دعامته فى توفير العدالة الناجزة للمواطن، وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة، وتحديث نظام الإدارة المحلية لصمىق الاتجاه نحو اللامركزية وتطوير الإطار التشريعى والإدارى المنظم لعمل مؤسسات المجتمع المدنى، حتى تتمكن من تفعيل دورها وتطوير أدائها.

إنما شراكة توفر إطار الحكم الذى يلتزم فيه كل من الدولة والمواطن بمسئولياتهما فى عملية التنمية، وبضطلع فيه المجتمع بدور أساسى فى تنفيذ السياسات العامة والمساهمة فى بلورة رؤى الإصلاح وبلوغ أهدافنا الطموحة للارتقاء بمستوى أداء خدماتنا بما ينقل مجتمعنا إلى آفاق جديدة تضمه على طريق النهضة الشاملة.

ومن ثم، وإذا كان من مقدرات المجتمع المصرى أن يصولى الحزب الوطنى الديمقراطى دفة الحكم فيه وتسييس خياراته فى التنمية، فإن الحزب الوطنى يجب أن يحسم هذه الخيارات، ليس فقط على مستوى الشعارات أو الخطاب السياسى فقط، وإنما أيضاً فى سياساته العامة، والأهم من هذا كله فى ضرورة القناع قواده بضرورة اقحام التحديات الصعبة متسلحاً بإرادة سياسية قوية، ورؤية شاملة تحقياً لالتزامه نحو

مصلحة المواطن ونهضة المجتمع، وفتح أبواب الحوار الحر حول مجمل قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، من أجل تعميق مسيرة الديمقراطية السق طال انتظارها، والتي هي حجر الزاوية لكل ما يبذل من أجل الإصلاح والتطوير، فهذا هو الطريق لتحقيق النهضة الشاملة.

وإذا كانت دراسة سابقة<sup>(٧)</sup> قد قدمت تصوراً مقترحاً لدور الأحزاب السياسية في التربية السياسية، فمكن الاستفادة من هذا التصور في الوقت الحالي لتنمية عوامل الالتزام بين أعضاء هذه الأحزاب السياسية والمنتمين إليها عن طريق أن توسع الأحزاب السياسية نشاطها في تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد من خلال وسائلها المختلفة مثل المؤتمرات والندوات، على أن تمتد هذه الندوات والمؤتمرات وتتغلغل بين صفوف الجماهير في القرى والمدن المختلفة، وألا تكون قاصرة على المدن الكبرى وعواصم الأقاليم، وذلك في نقل تجارب الالتزام من خلال الخبرات الدولية المعاصرة مثل مدى التزام اليابانيين وغورهم تجاه العمل والرقى في مجتمعاتهم إلى الشباب في كل مكان في الوطن العربي بصورة مباشرة، وبذلك يمكن للأحزاب السياسية أن تحقق نوعاً من الإسهام في تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي، هذا مع ضرورة أن تصبح السلطات السياسية الحاكمة في الوطن العربي قدوة في مدى الالتزام والتمسك بعوامله.

وهكذا فالتربية السياسية- من خلال البرامج الحزبية السياسية- تعنى تنمية قدرات الفرد السياسية، بما يساعده على تنمية عوامل الالتزام وعلى المشاركة الإيجابية في المجتمع، وبناء هويته الملتزمة المستقلة على نحو يسمح له بالتعبير عن ذاته، وهي لا تقتصر فقط على ما يتعلق بالالتزام بالقضايا السياسية، وإنما تهتم بإعداد الفرد للمواطنة الصالحة في الحياة، والمتمثل بدوره كمواطن ملتزم، له من الحقوق وعليه من الواجبات، يعمل في المجتمع العربي ويدافع عنه وعن ثقافته وقيمه المجتمعية الراقية.

ولعمري أننا في حاجة ماسة لأن نتحدث أحزابنا السياسية مع كافة أفراد المجتمع العربي وبصراحة ووضوح عن مشكلاتنا- وما أكثرها- وعن ضرورة التزام المواطنين في مواجهتها، أو على الأقل في التخفيف من آثارها. ولعل الكثير من أفراد المجتمع العربي لا يعلم أن الدول الغنية والمتقدمة ما كانت ستصل لهذا الرقي والتقدم في غياب الالتزام الذي يميز سلوكيات المواطنين في هذه المجتمعات، فالكل يعمل في إتقان والالتزام، ومبادئ العمل التعاوني وأخلاقياته تنتشر بينهم، حتى في مواجهة آثار الطقس السيئ، فعندما تأتي موجات الصقيع وتساقط الثلوج، يلتزم جميع سكان هذه المناطق بالورول ميكراً (صغاراً وكباراً) للمساعدة في إزاحة هذه الثلوج إلى عمق الشوارع وبعيداً عن الرصيف وفي دقائق معدودات تأتي مصفحات مجهزة لتحول هذه الثلوج- من خلال المرور عليها- إلى مياه تبطلها البالوعات المنتشرة في هذه الشوارع... يقف المرء مبهوراً من هذا الالتزام الذي تحول إلى سلوك يومي بين الصغار والناسئة والكبار على حد سواء.

وهكذا اتخذت المجتمعات الإنسانية من تنمية القيم والأخلاق لدى أفرادها مدخلاً للإصلاح الاجتماعي، فالأخلاق هي علم السلوك في الحياة، وإذا كانت الأخلاق هي علم السلوك في الحياة، فهي إذن ليست مجموعة أوامر تلقى من سلطة أعلى فتفعلها السلطة الأدنى، ولكنها على هذا الأساس التزام بقواعد محددة، ينبغى أن يصلحها الناس من أجل صالحهم وصالح مجتمعاتهم.

وليس أدل على أهمية الأخلاق من قول النبي الكريم ﷺ : "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، وقوله ﷺ : "ألا أخبركم بأحكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، المواطنون أكثافاً الذين يألفون ويؤلفون"، وقوله ﷺ : "الدين المعاملة".

والأخلاق هي صورة النفس المسترة التي تظهر في الإنسان عند القيام بالعاله التي لا تكلف فيها، ولا تكون الأفعال خلقاً للإنسان إلا إذا كانت صادرة بطبيعتها لا

عن تكلف ولا عن إجهاد نفسى ولا عن تفكير.

وخلق الفرد يتكون من عنصرين أولهما: مولفه من البيئة المحيطة به، وثانيهما: موقفه من نفسه، ويمكن تعريف الخلق بأنه سلوك الفرد سلوكاً معيناً بالنسبة للقيم التي يضفيها على البيئة المحيطة به، وما تحويه من كائنات، وبالنسبة كذلك لما يعطيه لنفسه من قيمة، وما يصدر عليها من أحكام.

والإنسان الأخلاقى رجل عدول ملتزم، يعطى لكل ذى حق حقه، وبأخذ ما له، ويعطى ما عليه، نزيه أمين، حريص على تنفيذ تعهداته والتزاماته.

ويتفق الفلاسفة والعلماء والمربون على أهمية الأخلاق ويكادون يجمعون على أنها هي الهدف الأسمى للتربية والتعليم، ولهم آراء كثيرة ووجهات نظر مختلفة في توضيح معنى الخلق، وفي بيان أهمية الأخلاق ووسائل تكرينها.

فقد عنى أفلاطون بما فوق عالم الحس، وتجاوزت تعاليمه في الأخلاق قدرة الإنسان، طارئة أبواب الروحانيات والمثل العليا.

وتظهر فلسفته في الأخلاق منعكسة على التربية في نظريته العامة عن طبيعة الخير، وفي رأى أفلاطون أن المجتمع الخير هو المجتمع العادل الملتزم، ولهذا فقد وجه أفلاطون نظامه العلمى ليحقق بقدر المستطاع هذا العدل والالتزام.

وقد اتخذ أرسطو من الحقائق والواقع ركيزة يبنى عليها الأخلاق العلمية، وفي رأى أرسطو أن الفضيلة ليست موروثه في الإنسان، وإنما يورث الإنسان القسوى والاستعدادات، كما أن فضيلة الالتزام تكتسب بمعاونة الطبيعة، وهي تعلم بالمران والتدريب، وهكذا فللتربية أثر كبير في هذا السيل، والممارسة أساس في تكوين الملكات، كما أن شعور الإنسان بلذة فعل الفضيلة هو الدليل على حسن استعداده للخير، وأن فعلها بآلم دليل قلة الاستعداد لهذا الخير، ويرى أن بعض الانفعالات

كالحسد والغيرة وبعض الأفعال كالسرقة والقتل آثام مذمومة بلا استثناء، وتأتى نتيجة عدم التزام المرء بفعل الخير.

وهكذا فإن التربية عن طريق تكوين العادات الصالحة يجب أن تسبق تربية العقل، وعن طريق العادات تنقش قيم الالتزام النبيلة في عقول الصغار منذ بواكير طفولتهم.

كما أن الإنسان لا يحقق الخير إلا إذا حقق حريته في عمل كل ما يخطر على باله في حدود الالتزام وقواعده في المجتمع، فالإنسان يمارس حريته مع شعور بالمسئولية، وهذا ينمى الإرادة والالتزام لدى الفرد.

وتعتبر المدرسة لوئاً من ألوان التدريب على تربية الالتزام، وهكذا فإن أفضل تدريب قيمى وأعظمه هو ذلك الذى يحصل عليه المرء من الصلة بغيره صلة ملائمة في وحدة من العمل والفكر مثل المدرسة. فالمدرسة من نسيج مجتمع، وهى الحياة الاجتماعية، ولعل الهدف الأساسى منها هو تدريب تلاميذها على تربية الالتزام، ويتم هذا بما تقدمه المدرسة من أنشطة مختلفة، فالمدرسة هى المؤسسة التى يتعلم فيها التلاميذ كيف يقومون بتنمية مهاراتهم ومعارفهم في جو من الالتزام بتطبيق ما تعلموه في صيرورات حياتهم، ومن ثم يجب أن تكون حياة الجماعة هى السبيل إلى إثارة الطفل ورعايته في عمله، فلا يوجد المدرس في المدرسة لفرض آراء معينة على الطفل أو لتكوين بعض العادات عنده، ولكنه موجود كمضو في الجماعة كى يعظم المؤثرات التى سوف تؤثر في الطفل ولكى يعاونه على الاستجابة الصحيحة لهذه المؤثرات، والالتزام بالطاعة هنا أساسها الاقتناع المبني على الخبرة وليس المبني على التلقين.

ولقد سادت فكرة إطلاق الحرية للصغار كى يتحملوا نتائج سلوكهم، وهكذا تكون لديهم معايير الالتزام بالقيم الخلقية التى يختارونها عن طريق خبرتهم، ويستلزم تحقيق هذا الأمر منح قسط معين من الحرية للأطفال في تكوين قيمهم السلوكية حتى لا تفرض عليهم قيم معينة فتكون غريبة عن واقعهم أو ما يحيط بهم من ظروف.

---

ويجمع الفلاسفة والمربون- منذ أقدم العصور وحتى الآن- على أهمية القيم في حياة الفرد والمجتمع، وعلى أنها هدف سامي للتربية والتعليم، فليس ثمة درس يتعلمه الإنسان ولا عادة يكتسبها أهم من الحكم الصائب على الأمور والابتهاج بالقيم الكريمة والالتزام بالفعال النبيلة.

وقد استأثرت الناحية القيمية بقسط كبير من عناية الأمة الإسلامية ومفكراتها، فكان الفقه في الدين، والتحلي بالقيم الفاضلة أسمى غايات التربية الإسلامية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحكومة الإسلامية كانت دينية قبل كل شيء، على الأقل في العصور الأولى، وإلى أن المعلمين كان معظمهم من رجال الدين، وإلى أن الدين الإسلامي لم يقتصر على شئون العبادة، بل تغلغل في صميم الحياة الاجتماعية.

والقيم إذا استحوذت على الفرد، وأصبحت سمّة فيه، والتمز بقواعدها، سادت مظاهر الالتزام في البيئة التي ينتمون إليها، وما سعادة الأمم بكثرة أموالها ولا بقسوة استحكاماتها ولا بجمال مبانيها، وإنما سعادتها بأبنائها الذين تنفقت عقولهم، وبمواطنيها الذين حسن تربيتهم، واستارت بصائرهم واستقامت أخلاقهم، ففي هؤلاء سعادتها الحقة، وهؤلاء هم قوامها الرئيسية وعظمتها الجوهرية.

وهكذا فإن التربية الخلقية هي أساس عظمة الأمم وارتقائها، فما ارتفعت أمة في تاريخ العالم القديم أو الحديث إلا كان سبب ذلك سمو أخلاق أفرادها، والتزامهم الكامل في أعمالهم، وإنكارهم لذاتهم وإخلاصهم في العمل لوطنهم، وانتشار روح الإقدام بينهم، وبعدهم عن التخاذل، وترفعهم عن الدسائس ونفورهم من الانقسامات والمخاصمات.

وما انحطت أمة، وأفل نجم مجدها، وزال سلطانها إلا لزوال تلك القيم الفاضلة من نفوس أبنائها، وانغماسهم في حماة الشر والفساد، وبعدهم عن مظاهر الالتزام في كافة مناشط حياتهم.

وإذا كنا نريد اليوم خروجاً من المتناقضات التي نعيش فيها، فإنه لابد من أساس متين من الالتزام، فالأسس الأخلاقية المتينة لا تستقر ما لم ترتوى بماء الإيمان بـالله- الإيمان الذي يجب أن يغذى الوجود كله، هذا ما يجب أن تتبناه أحزابنا السياسية في كافة أنشطتها المجتمعية، فلا مفر من تربية الالتزام بين المواطنين على أساس أخلاقي متين مبني على الإيمان بالله سبحانه وتعالى.

فالأمة الحكيمة البقطة التي تريد الحياة الطيبة لا يصح لها، ولا يليق بها أن تقتصر على العلوم، وأن تقل تهذيب النفوس، وإصلاح حالها، وإذا كانت تعمل على تربية الأجسام فجدير بها أن تعمل على تربية الأرواح، وتريدها بحمل الخلال، وجليل الفعال، فالإنسان لا يكون قد تربى إلا إذا تهذب نفسه وكملت أخلاقه، وشرفت عواطفه، وتغلبت إرادته على شهواته، وأدى كل عضو من أعضائه، وكل حاسة من حواسه، وكل قوة من قواه العقلية الوظيفة الخاصة بها خير أداء، فالتربية الصادقة هي ما ضمنت سعادة الفرد وسعادة الجماعة.

ومن ثم فإن ما يحتاج إليه في التربية أكثر من أي شيء آخر الآن هو إيمان أصيل لا مجرد إيمان أسمى بوجود المبادئ الأخلاقية القادرة على أن تكون ذات تطبيق فعال.

وإننا في حاجة إلى صياغة هذه المبادئ القيمة بلغة اجتماعية ونفسية، ورؤية أن قوانين القيم ليست استبدادية، وأنها ليست مجرد قوانين مصامية، وأن لفظ قيمى لا يدل على منطقة خاصة أو على جانب معين من الحياة، كما أننا في حاجة إلى ترجمة الفعل القيمى إلى لغة الظروف الواقعية، وإلى الدوافع والعادات التي تولف منها أعمال الفرد.

وهذه التربية القيمة تربية الخلق والإرادة معاً، والمقصود بذلك هو أن يصود الفرد الصالح على العادات الصالحة، وأن يكسب بالتدريج شخصية قوية تلتزم بأن تعمل عن إرادة ووعي ما تراه حسناً، وتتجنب ما تراه سيئاً، ولا تكفى دروس الوعظ

---

والإرشاد للوصول إلى هذه التربية القيمة، وإنما يجب أن تفكر الأحزاب السياسية في كيفية تربية الفرد تربية قيمة واجتماعية عن طريق ممارسته للفضائل التي نود غرسها وازدهارها في نفوس الناشئة، وذلك عن طريق الالتزام بهئية البيئة التربوية الصالحة، وجعل الجماعة المدرسية الصغيرة صورة من المجتمع الخارجي يمارس فيها الفرد آداب السلوك وتغرس في نفسه أصول الفضائل القيمة والاجتماعية في كنف هذه الجماعة.

ومن ثم وجب على كافة الأحزاب السياسية ضرورة بذل الجهود لوضع نسق من القيم والمطالبات للحياة في الوطن العربي، وذلك يحتاج إلى شراكة من كافة أهل الخبرة والفئات الشعبية على اختلافها، ولا تتحقق فعالية ذلك في صدد إلا إذا تم التغلب على معوقات تنمية الالتزام في المجتمع العربي.

وقد بدأت بعض الأحزاب السياسية الحاكمة في الوطن العربي بوضع تصوراتها لتنمية مبادئ الديمقراطية والحرية لدى أفراد مجتمعاتها، وعلى سبيل المثال فقد اعتبر المؤتمر الثامن للحزب الوطني الديمقراطي الذي عقد في شهر سبتمبر ٢٠٠٢ م علامة فارقة في تاريخ الحزب في مصر، فقد أقر هذا المؤتمر للحزب المبادئ الأساسية التي تمثل الفكر الجديدي والنظام الأساسي الذي يوفر آليات العمل الحزبي القادر على أن يحقق ديمقراطية القرار ويفتح باب المشاركة ويعلى نظاماً مؤسسياً يزيد من صلابة وقسوة حزب الأغلبية ويحدث فكره ولا يفرض سيطرة أو سلطة بل يؤمن انه يسعى إلى تسخح أوسع حوار وطني يسمح للرأى والرأى الآخر دون تردد أو خشية، وهذه رؤى نظرية نأمل أن ترى النور قريباً، من خلال خطط عمل تحقق البناء الحزبي وتحرك الحزب مع الجماهير، وتحدد مسارات العمل الحزبي والسياسي والشعبي على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام وحتى مستوى الوحدة الحزبية بالحي أو القرية، على أن توفر هذه الخطط الثقة المتبادلة بين كافة الأطراف.

ويجب أن تتفق سياسات الحزب الوطني مع الحكومة في مجال الرعاية الصحية وسياسة توفير وتصنيع الدواء كما يجب أن يساند الحزب البرنامج الوطني للسكان



باعيادها القضية الأخطر وهي حجر الزاوية والصخرة التي تحطم على أضلاع مثلثها كل قضايا التنمية والتقدم، فالانفجار السكاني يسبب العجز الاقتصادي وارتفاع الأسعار والتكاليف على الخدمات والبطالة.

إنما قضية خطيرة ويجب أن يلتزم الحزب الوطني بالتعاون مع كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل التوعية بين المرأة والرجل بميزة الأسرة الصغيرة.

وعلى الحزب الوطني أن يحدد موقفه الواضح من القضايا التي تخرج بها منطقتنا وفي ظل تحديات عالمية فرضت نفسها هي الأخرى على مصر والحزب الوطني الديمقراطي يلتزم بالمبادئ والعراب التي تمثل بوصلة العمل الوطني وعلاقاته بالعالم الخارجي وتؤكد هذه المبادئ أن مصر دولة محورية، ولها مواقفها النابعة من استقلال القرار، ومصر دولة سلام لا تزايد ولا تناور بل تضع السلام مبدأ استراتيجياً.

إلى جانب أن مصلحة مصر فوق كل اعتبار، وقراراتها مستقل، ومصر لن تخضع يوماً أو تنازل عن حق أو مبدأ. ورغم ذلك فإن هناك مقولة تتردد كثيراً، وهي أين الحزب الوطني في الشارع السياسي؟ وأين رؤيته للصراعات الدائرة الآن في منطقتنا، الحقيقة أنه لا توجد رؤية واضحة المعالم يتبناها الحزب الوطني الديمقراطي المصري ويلتزم بها تجاه هذه الصراعات.

كما أن حقوق المواطنة والديمقراطية هي من أهم السياسات وتمثل قفزة وخطوة صريحة وشفافة لتحقيق المشاركة الفاعلة لبناء قاعدة ثابتة لحوار الإصلاح السياسي وإقامة مجتمع يقوم على تقدير قضية الحق والواجب وبناء علاقة جديدة ومعاصرة بين المجتمع والدولة من خلال شراكة لا تتم إلا من خلال إيجاد مفهوم المواطنة وتحديث قيمة العلاقة بين المواطن والدولة، وتوفير العدالة الناجزة للمواطن. ويكتمل ذلك بتحديث البنية الثقافية الدالعة إلى التقدم والنهضة، والسعي لتهيئة المناخ لفعلي دور مؤسسات المجتمع المدني، فإين الحزب الوطني ورؤيته والتزاماته نحو هذه القضايا؟

والأهم من هذا كله لتساءل: هل يبدأ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم خطوة واحدة من الألف خطوة المطلوب السير فيها لتفعيل الشراكة المجتمعية في هذا المجال؟.

وقد شهد عام ٢٠٠٣ م بدايات مبشرة في أمالة المرأة بالحزب الوطني الديمقراطي من خلال تعميق الإيمان بأن المجتمع لا ينهض إلا إذا توحدت قواه ومجتمع الساق الواحدة مجتمع أعرج لا يقوى على الوقوف أو الصمود في مواجهة التحديات.. هذا هو الالتزام الذي سعت أمانة المرأة إلى تبيته وتعميقه ضمن سياسات الحزب الوطني الديمقراطي في فكره الجديد في الشارع المصري.

كما أن ميدان الحركة الأساسية والحقيقية للحزب الوطني الديمقراطي هو الشارع السياسي والعمل الحزبي بين الجماهير ولصالح الجماهير والقسرة على الاتصال، وبدأ العمل بالالتزام الحزب بالقيم والمبادئ والسياسات حتى يمكن أن يدافع عنها لصالح مستقبل واستقرار وطننا، لفاقد الشيء لا يعطيه.

وكان للتكامل بين الحزب وحكومته وهيئاته البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى دور كبير يمثل خطوة مهمة على طريق مسيرة التقدم الديمقراطي بإصدار قانون المجلس الأعلى لحقوق الإنسان، إلى جانب قانون إلغاء محاكم أمن الدولة العليا وعقوبة الأشغال الشاقة ومثلت تلك القوانين خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي، لكن يبقى الكثير والكثير من أجل أن يتحول المجتمع إلى الديمقراطية والحياة الديمقراطية الكاملة، فهناك دعوة إلى العمق في الفهم والمناقشة والالتزام بالحفاظ على البنيان التشريعي لمجتمع ديمقراطي منسود.

ولا شك أن تكامل أجنحة الحزب وحكومة الحزب وهيئة البرلمانية يمثل الآلية الفاعلة المأمول منها التحول بالنظام الأساسي من أجل تحقيق الديمقراطية بصياغة سياسات تحقيق أهداف هذا التحول، والذي يمثل الحلم الوطني الذي لا يختلف عليه مصري أو مصرية لأن الكل يؤمن بالمصالح العليا لهذا الوطن، تقدمه، وريادته، ومكانته، وتقدم اقتصاده، وأمنه، واستقراره، ولن يتحقق ذلك في غياب الديمقراطية

المشودة وما تتطلبه من إصلاح سياسى واقتصادى وبنية أساسية عملاقة تحمل مصر إلى آفاق النمو وتزيل الكثير من معاناة المصريين وخوفهم واستحاثهم عن المشاركة المجتمعية.

فالمطلوب الآن أن نشارك سوياً فى صياغة السياسات التى نقرها ونفق عليها ونساند الحكومة فى خطوات التنفيذ أو إبداء الرأى فى مشروعات القوانين دون تجاوز، احتراماً للدستور والقانون، وإعلاء لمصلحة الوطن العليا، وتجاوزاً لمصلحة فئة معينة مهما كانت مكانة هذه الفئة، ومهما كان الحزب السياسى الذى تنتمى إليه هذه الفئة.

كما أن قضية الحق والواجب هى مفتاح صياغة علاقة تكسر حلقة المسلمات، وتغثل ليماً جديدة وبنية ثقالية تنظم تلك العلاقة فى ظل نظام ديمقراطى واقتصادى لقطع شوطاً على طريق الحرية وتحريم التجارة واحتكام إلى آليات السوق.

وقد سقطت مفاهيم الحزب الواحد والاقتصاد الموجه ونعيش اليوم مع مبادئ التعددية الحزبية ودور مؤسسات المجتمع المدني ودور القطاع الخاص فى الاستثمار من أجل إتاحة فرص العمل ومواجهة تحديات اقتصاد عالم التكتلات. والأمر جد وحقيقة خطيرة، كما أن للدولة دوراً جديداً وآليات جديدة كفيلة بضبط إيقاع المجتمع وحمايته دون تفریط فى حقها فى الحفاظ على أمنه وعلى وحمايته ودون تفریط أيضاً فى حقها فى الحفاظ على حقوق المواطن وعلى حماية الفئات غير القادرة ومحدودة الدخل حتى تستطيع أن تؤمن مراحل الانتقال والتغيير ولا تحدث الهزات العنيفة التى تؤثر فى استقرار المجتمع.

وقد كان اهتمام الحزب الوطنى الديمقراطى حول التوصل إلى سياسات تحقق للمواطنين المشاركة السياسية وتفتح لهم أبواب المشاركة الاقتصادية والعمل الحر إلى جانب المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعى وكل تلك القضايا تعكس أهمية وضع سياسة وطنية للشباب إلى جانب إنشاء مجلس أعلى أعضاؤه شباب وتشكيله شباب

---

ولجانته شباب، وهنا يكون التزام الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر بتمكين الشباب من المشاركة فى صنع القرار، فتمكين الشباب هدفه تواصل الأجيال، ومبدأ تكامل القيادة، أما الفصل بين الأجيال واحتكار السلطة من الكبار فتأثيراته سلبية على كافة المناسخ وفى كل القطاعات المجتمعية فى مصر.

والملاحظ الآن أن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر يسعى إلى تغيير المناخ السياسى الذى يتسم بالاستقرار والهدوء والسكينة إلى حد توقف النبض برغم بروز بعض المشكلات هنا وهناك وأصوات تملو بين الحين والآخر تطالب بالحركة والحاجة إلى التطوير والتحديث وتداول السلطة، ولقد تعودنا على مدى أجيال أن الحكومة هى التى تقوم بكل شىء ولا مجال لمشاركة الشعب إلا فى إجراءات الاستفتاءات على قضايا أساسية، إلا أن الفترة المستقبلية تحتاج إلى مشاركة كل القوى السياسية بمختلف ألوانها وأحجامها فى التصدى للقضايا والمشكلات، وهذا لا يتم بديمقراطية صندوق الانتخابات على مستوى مجلسى الشعب والشورى وأغليات فقط، ولا ينضم بمجرد توسيع قاعدة الحريات، فهذه أمور مطلوبة لكنها لو تمت بدون إعداد حقيقى للمناخ السياسى لصارت وبالاً على الجميع، ولا نقصد بتغيير المناخ السياسى هنا مجرد وضع منهاج تربوى للتدريب على ممارسة السياسة والتعبير عن الرأى فى المدارس والجامعات، فهذه خطوة طويلة المدى، ولكن يمكن تغيير المناخ بخطوة قصيرة المدى وذلك عندما تتحرك الدولة مع الحكومة بمصداقية وشفافية وتلتزم باتخاذ بعض القرارات التى يتضح منها جدية التمثيل الحقيقى للمجتمع فى مجلس الشعب، وهناك حاجة أيضاً لفتح نوافذ الإعلام أمام كل الأحزاب للتعبير عن ذاتها وبرامجها. وعندما يتغير هذا المناخ السياسى لنتجته وجل الشارع العادى إلى صندوق الانتخابات وهو يعلم جيداً أن صوته له قيمة ويمكن أن يؤثر فى دائرة صنع القرار، وإن لم يحدث هذا فى القريب العاجل فمن المتوقع أن يأذن كثيرون فى الانصراف.

وهنا ننادى بالالتزام بفكر المواطنة الذى يعنى أن يتساوى جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات، ولا شك فى أن هذا الفكر قد تعمق كثيراً فى السنوات القليلة الماضية تجاه الأقليات الدينية والمرأة لدرجة زادت عن الحد المطلوب- وإذا زاد شئ عن حده انقلب إلى عكس المأمول منه-، لكن ما نحتاجه حقيقة هو أن يتعمق هذا الفكر ويمتد ليشمل فئات أخرى مثل أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر وأطفال الشوارع والمرضى النفسانيين الذين نراهم يهيمون على وجوههم والمعاقين الذين يهرمون من أبسط حقوقهم مثل السير فى الشارع فى أمان أو القدرة على استخدام المواصلات بيسر، وأيضاً كبار السن والشباب الذى يعانى من البطالة، فلابد أن يكون هناك حد أدنى للمعيشة لجميع المواطنين يحفظ كرامتهم، ليسعدون بأنهم يعيشون فى وطن عربى شامخ، وإن كان هذا الالتزام يكلف الكثير فيمكن أن يتم على مراحل ولا شك أن هذا الالتزام تجاه إحياء فكر المواطنة سوف تحمى له هيئات عالمية اجتماعية ودينية وتعاضد مثل هذه الأمور، وتسعى الشراكة المجتمعية لإحيائه وتقويته وإثرائه.

وهناك قضايا أخرى نحتاج إلى مواجهتها بصراحة وحسم لأن عدم المواجهة كلفنا الكثير، ومن أهم هذه القضايا قضية تنظيم الأسرة، لزيادة السكان فى الوطن العربى، وفى بعض بلاده الفقيرة هو سبب إعاقه التنمية فى كل المجالات، لكن هذه القضية لم تواجه بحسم ولذلك نحتاج إلى خطوات واضحة والتزامات محددة ليس فقط للتنوعية لكن أيضاً بالتراب والعقاب، وذلك لأن الأسر المتفلتة فى الإنجاب تدمر الأسر الملتزمة بإنجاب عدد معين وتشاركها أو تقاسمها كل شئ، هذا نسوع من الظلم الاجتماعى، هذا فضلاً عن قضايا أخرى مثل إصلاح التعليم والإعلام... الخ. دون خوف من أولئك الذين يخرجون علينا فى كل قضية نحتاج إلى إصلاح بالقول إن هذه توصيات تأتى إلينا من الخارج لأننا لو استمعنا إليهم جلسنا عشرات السنين القادمة مكتوف الأيدي والعالم يجرى من حولنا، وحينئذ لا نلوم إلا أنفسنا.

## ٢- النقابات المهنية والعمالية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد:

كلما كان أعضاء النقابات المهنية والعمالية ملتزمين بمعايير في الحياة المهنية ويعاملون وفق هذه المعايير في كل شئون أعمالهم، كلما دل ذلك على أن المجتمع الذى يضم هذه النقابات المهنية والعمالية متحضر يحسن الحياة ويحترم الأفراد، وكلما قلت درجات الالتزام بهذه المعايير، كلما سادت الفوضى ووقع الظلم، وحرّم الناس كثيراً من حقوقهم الأساسية وحرمانهم، بل وكرامتهم الإنسانية.

وكلما كانت المعايير التى يلتزم بها أعضاء النقابات المهنية والعمالية منهجاً محكماً شاملاً قادراً على أن يرسم للناس طريقة حياة تسيطر عليها الرحمة ويعمها العدل، وتعتمد العمل أساساً لممارسة الحياة، وترفض السلبية والتواكل، كلما كان ذلك دافعاً للناس إلى التعاون على البر والتقوى، وموجهاً لهم نحو الصبر على التحدى ومواجهته، وهم منطلقون في ممارسة حياتهم وما دام المنهج في تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد قادراً على ذلك، فالتناس هم أسعد الناس والمجتمع هو أرقى المجتمعات الإنسانية.

والفرد في النقابة المهنية فرد فاعل إيجابي، لا يتهرب من حمل تبعه، لأن تحمله هذه التبعه دين وأمانة يحقق بها صالح دينه ودنياه، ولأنه حين يقصر في أداء واجبات عمله يعصى ربه، ويكفر بنعم الله التى أنعم عليه.

إن النقابي الإيجابي في مجتمعه - أو هكذا يجب أن يكون - وهو بهذه الإيجابية يتفجع نفسه وغيره، ويؤمن حاضره ومستقبله، ويرضى ربه سبحانه بطاعته فيما أمر به وفيما فى عنه. ومن هنا يكون الاستقرار في سوق العمل، فكل إنسان يؤدي عمله برضا وسعادة، وإحساس بالمسئولية وتحمل التبعه في العمل والإسهام في صنع الحضارة الإنسانية.

ولعل ما يميز النقابات المهنية والعمالية في المجتمعات الصناعية قوة تأثيرها في فرض قيم الالتزام على أعضائها وتمكنها من إلزامهم أو عقابهم إذا لزم الأمر<sup>(٨)</sup>.

ويرى (براون) (Brown)<sup>(٩)</sup> أن النقابات المهنية والعمالية تعمل على حماية مصالح أعضائها، إلى جانب تسهيل مهمة الحكومات في عملية جمع الضرائب والأموال اللازمة لتمويل الخدمات الاجتماعية. وفي هذا الأمر التزام تجاه الأعضاء وتجاه المجتمع أيضاً، فمن خلال احترام دستور الشرف الأخلاقي للمهنة والالتزام ببنوده ألتساء ممارسة العمل المعنى بتحقيق قيم الالتزام في المجتمع، كما أن الالتزام بالدقة والأمانة في الممارسة المهنية، والموضوعية في الأحكام وعدم التحيز في التعامل مع الآخرين يقوى جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع.

وتسهم النقابات المهنية والعمالية بواجباتها نحو تنمية جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع من خلال توعية أعضاء هذه النقابات المهنية والعمالية وحثهم على بذل الجهد في سبيل خدمة المواطنين مع العمل على تحقيق جوانب المساواة بينهم وعدم التمييز بينهم بسبب بعض الفوارق الطبقية سواء أكانت أدبية أو مهنية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها. كما تنمي النقابات المهنية والعمالية جوانب الالتزام لدى أعضائها حين تعودهم على مبادئ السرية وعدم التصرف في الأسرار أو المعلومات التي يجوزهم للغير، إلى جانب توعية أعضاء هذه النقابات المهنية والعمالية بواجباتهم نحو أنفسهم، ونحو زملائهم، والحقوق والواجبات المهنية في تعاملهم مع الغير، والبعد عن وسائل التشهير والإساءة إلى سمعة الزملاء في المهنة، والالتزام برأى الأغلبية مع احترام رأى الأقلية وعدم الإساءة إليهم، وعدم إخفاء المعلومات المهنية التي تم معرفتها باقى الزملاء في المهنة.

وعلى النقابات المهنية والعمالية إثراء حياة أعضائها ببعض القيم المرتبطة بتنمية جوانب الالتزام لديهم مثل الدقة والأمانة والموضوعية والمرونة وتحمل المسئولية والقيام بأعبائها واحترام حقوق الآخرين، والرجحة في التعامل مع الغير، مع توجيه أعضاء هذه النقابات ومساعدتهم على التخلص من بعض الصفات غير الحميدة لديهم مثل الأنانية واللامبالاة والاتكالية والفهلوة والحوطنة وغيرها من العادات والصفات

التي تعوق تنمية الالتزام لدى الأفراد.

ولتحقيق تنمية حقيقية لجوانب الالتزام لدى أعضاء النقابات المهنية والعمالية يجب أن يكون أعضاء مجلس هذه النقابات بمثابة القدوة والمثل الأعلى الذي يحتذى به في القول والعمل تجاه الالتزام الأخلاقي والمهني، لإخلاص القادة في العمل والحصرص على صيانة المال العام إحدى المدخلات الجيدة في مجال تنمية الالتزام لدى أعضاء النقابات المهنية والعمالية.

ويجب تفعيل مواد القانون الذي أجاز للنقابات محاسبة أعضائها الذين يسأون بأعمال تسي إلى المهنة ومقوماتها الأخلاقية أو تمس نظامها وذلك بغرض تحفيز أعضاء هذه المهن على الالتزام بأخلاقيات مهنتهم بحيث تصبح مبادئ عامة تسود المجتمع.

وترى كثير من الدول المتقدمة أهمية خاصة للمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية في مجال تنمية جوانب الالتزام للأفراد المجتمع من خلال نشاطاتها وخدماتها المختلفة، فالنقابات المهنية والعمالية اليابانية مثلاً تؤدي أدواراً هامة في تنمية جوانب الالتزام بين أعضائها، فالنقابات المهنية والعمالية هناك تشارك الأجهزة السياسية والتشريعية في وضع السياسات والخطط والقوانين المختلفة، وتعد النقابات المهنية والعمالية مؤتمراتها وندواتها لتوضيح أنشطة هذه النقابات في إعداد مشروعات القوانين المختلفة، ومدى التزام الأعضاء بها لتحقيق المصالح العليا للمجتمع<sup>(١١)</sup>.

وفي ألمانيا تؤدي النقابات المهنية والعمالية أدواراً متميزة في توجيه الرأي العام لأعضائها تجاه الالتزام بأخلاقيات مهنتهم، إلى جانب الالتزام بالسياسات العليا مجتمعهم، وقد قامت هذه النقابات المهنية والعمالية بأدوار فعالة في المطالبة بتوحيد شطري ألمانيا عام ١٩٩٠ وألزمت أعضائها بهذا المساعي المالية المطلوبة لتحقيق هذا الغرض<sup>(١٢)</sup>.

وفي إنجلترا تمارس النقابات المهنية والعمالية دوراً هاماً في تنمية جوانب الالتزام لدى أعضائها، ويعرفهم بأهم المتغيرات السياسية في المجتمع البريطاني، وترتبط هذه



النقابات المهنية والعمالية وتلتزم بسياسات الأحزاب السياسية المؤيدة لها، وتدعم برامجهما الحزبية بصفة مستمرة، حتى إن النقابات العمالية البريطانية قامت بتأسيس (حزب العمل البريطانى) الذى قام بتشكيل الحكومة فى إنجلترا عدة مرات، وتؤثر سياسات النقابات المهنية والعمالية فى إنجلترا على مدى التزام أعضائها فى أدائهم لمهامهم المنوطين بها، وفى المشاركة فى نشاطات هذه النقابات المهنية والعمالية، وتلتزم هؤلاء الأعضاء على المشاركة فى الدعايات الانتخابية والمشاركة الشطة فى مختلف الشئون والموضوعات النقابية فى المجتمع<sup>(١٢)</sup>.

وفى الوطن العربى نعود ونقر يقيناً بحاجتنا الماسة الآن وأكثر من أى وقت مضى - إلى نقابات مهنية وعمالية قوية تكون قدوة من منطلق موقعها الإنشائى، ومسا تملكه من قواعد جماهيرية فعلية، وقدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتغير الرهيب فى الخريطة الاجتماعية والسياسية والفكرية والأيدولوجية للمجتمع العربى، فالملطوب من النقابات المهنية والعمالية أن تقوى من نفسها وأن تكون قادرة على استيعاب المتغيرات السياسية فى إطار مستتب وواد الإرهاب، فلا أحسد يتكسر الاتجاهات السائدة فى هذه النقابات المهنية، ومدى تمايز الرؤى بينها تجاه الأحداث والتطورات فى منطقتنا العربية، ومن ثم فإن النقابات المهنية والعمالية بحاجة ماسة وأكثر من أى وقت مضى إلى إعادة النظر فيما تملك من أدوات ولغة الخطاب وأسلوب الطرح لبعض القضايا الجوهرية التى تمس عصب الأمة وعقلها وضميرها وما زالت تبحث عن حلول، بعد أن فرضت نفسها على الواقع المعاصر.

إن تجديد دورة الوعى التى تحدد رؤية النقابات المهنية والعمالية لطبيعة هذه القضايا المتعلقة بات ضرورة لا تحتمل الانتظار فى ظل الثورة الكونية ووسائل الاتصالات والتطور العلمى المذهل فى مجال العلوم والفنون والصراع الحضارى المستمر بين مهارة اختيار وتوظيف الوسائل والإمكانات وحلم تحقيق الغايات.

ومن ثم لا بد أن تكون لنا سيورتنا في مسيرة الديمقراطية التي تضع لفق الزمان والمكان والخصوصية في الحسبان، وأن تسجل التحولات والتغيرات في خريطة العمل النقابي المصري ونضعها تحت الجهر حتى لا تصبح يوماً ما خارج السيطرة. ويأتي على رأس تلك التحولات محاولات عديدة لتقليص دور النقابات الحيوى عالمياً وإقليمياً والاتفات حول مكانة هذه النقابات المهنية والعمالية ومحاولات قميش دورها وإخراجها من معادلة صنع القرار في المجتمع المصري، وتسورة المعلومات وقسرة الانخراق في انجال العام الإنترنت ووصول نفوذه إلى قطاعات كسيرة في مصر خاصة الشباب ورجال الأعمال والاقتصاد، إلى جانب عطورة القضايا بعد أن وصلت إلى كل بيت وتأثيرها على صناعة الفكر النقابي مما يحتم على النقابات المهنية وقلقسه جمادة وإعادة النظر لهما تقدمه من إعلام نقابي مرئي ومسموع ومقروء.

ويجب أن تترك النقابات المهنية والعمالية إن حركة التاريخ الواعية في حاجة إلى حوار دائم ومتصل بين قوة الدلع وحكمة التجربة، بين الأصالة والمعاصرة، بين جيل الأبناء وجيل الأباء حتى تتكامل حلقات البناء المهني والاجتماعي بين الأجيال، وتنطلق حركة العمل النقابي نحو ما هو أفضل.

وما أخرجنا في هذه الآونة من حياتنا والتي يتكالب فيها أعداء الأمة والوطن وأعداء الدين الإسلامي الحنيف إلى تربية الالتزام بين كافة الفئات المهنية والعمالية في المجتمع المصري، فالمخاطر تحيط من كل حذب وصوب للنيل منا ومن عروبنا وديننا، بل لإضعافنا والقضاء علينا وعلى مقدساتنا وديننا وقيمنا التي نعز بها ونتمسك بأسبابها.

لما أخرجنا في مواجهة التيارات الفكرية الغازية والمعادية لنا والتحالفات المشبوهة والمريبة حولنا، ما أخرجنا في مواجهة ذلك كله إلى أن يتحلى أعضاء النقابات المهنية والعمالية والمتسبين لهذه النقابات والمؤسسات المهنية المرتبطة بها

بعوامل الالتزام وآدابه، حتى يستطيعوا أن يكونوا قوة للأمة وللدين، ترد عن امتسا  
سهام الأعداء والحقاقيدين، وترد عن ديننا الخفيف كيد الكاكرلين والمتآمرين.

ومن أهم عوامل الالتزام وآدابه التي ينبغي أن يتحلى بها هذا القطاع البشرى  
في بلادنا الالتزام مع الذات، فهناك العديد من السمات الأخلاقية في هذا الجانب الهام  
من جوانب الالتزام مع الذات مثل أن يتحلى المرء بالصبر، فالصبر سمة أخلاقية  
ضرورية لمن يطلب الحياة الكريمة ويريد الارتشاف من مناهلها، والارتواء من معينها،  
فهو لذلك ينبغي أن يكون صبوراً يتحمل ما يلاقه من صعاب وما يصادفه من  
عقبات، فطريق الحياة الكريمة ليست بالطريق السهلة الممهدة، ولكنها طريق وعرة  
تكتنفها صعوبات وتحوطها وتصادفها عقبات، وعندما يصبر المرء على ذلك كله،  
وعلى كل ما في الحياة من أشواك يستطيع أن يصل إلى ضالته المنشودة وبغيته  
المطلوبة.

كما أن السعى المتواصل في طلب الرزق الحلال سمة مطلوبة ولازمة للمرأة،  
فطلب الرزق تتطلب من الفرد أن يكون سعيه حثيثاً متواصلاً من أجل العمل، لا يكل  
ولا يمل، يسعى دائماً في طلب الجديد والمفيد في شتى فروع العلم والمعرفة التي تعينه  
على تقليات الأعمال والمهن في سوق العمل.

ولذلك فهو يداوم على البحث والقراءة والاطلاع وتحديث المعلومات بواصل  
ليه بنهاره في شغل شاغل وجهد دؤوب، وعمل مستمر متواصل، لا يملو على شئ  
غير الوصول إلى ما يبغيه لنفسه وما يرتضيه لوطنه وأمهته، وما ينشده لدينه وإسلامه،  
وهو في سبيل ذلك يتحمل ألوان المشقة وصنوف المعاناة، فذلك هو قسبر المواطن  
الملتزم، حيث ينبغي أن يكون مستعداً لاحتمال كل ألوان المشقة والمعاناة، ولديه  
القدرة على تخطي وتحاوير كل المعوقات والعقبات.

والمواطن الملتزم يتحلى بقم التواضع في الحياة، فهو لن يصل إلى ما يريد  
وينشده، ولن يبلغ ما يرجوه وما يتطلع إليه بغير هذا الخلق الحميد، فالتكبر عادة

فبيحة وصفة مذمومة، تورد صاحبها موارد الهلاك والضياع وتجعله منبوذاً في مجتمعه، بل ومن خاصة أهله، والتراضع سمة حميدة ونبيلة يحض عليها إسلامنا الحنيف وبحسب المسلمين على التحلى بها، والأخذ بأسبابها.

ومن سمات المواطن الملتزم أيضاً أن يؤدب نفسه، ويعمل على تصفيه روحه، وتقيف عقله، وقذيب وجدانه، فكلها صفات لا يستطيع المرء أن يصل إلى ما يطلبه من التحلى بمظاهر الالتزام، ولا أن يتال ما يتمناه ويرجوه دون أن يتمسك بها ويحافظ عليها.

وينبغي أن يكون الشخص قادراً على تقييم نفسه وعمله: من هو؟ وأين يقف؟ متى أخطأ؟ وأين أصاب؟ ما الذى أنجزه في عمله؟ وما قيمة هذا الإنجاز؟ وذلك لأن تقييم الإنسان لنفسه وعمله ضرورى لكى يحدد موقفه وموقعه، ثم يكون ذلك منطلقاً نحو إصلاح العيوب، وسد نواحي النقص والقصور، والانطلاق بعد ذلك بخطى ثابتة وواقفة نحو تحقيق الغايات والأهداف.

والإنسان المهني الملتزم يرى أن طلب العلم فريضة عليه، فهذا ديننا الإسلامى الحنيف يقرر أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، لأن في ذلك قوة للمسلمين ورفعة ومنعة للإسلام، ولهذا فإنه ينبغي على المهني أن يصبر على طلبه، وأن يسعى دائماً للاستزادة منه مهما كلفه ذلك من مشاق وتحمل في سبيله من معاناة.

ولذلك فإن المهني ينبغي أن يطلب العلم من المهد إلى اللحد، فطلب العلم والرغبة في جمعه وتحصيله، لا تقف عند سن معينة، ولا مرحلة بعينها محددة، فالإنسان يظل طالباً للعلم ينهل من موره ومعينه منذ ولادته ومجته إلى الحياة وحتى وفاته ولقائه وجه ربه، وبهذا أوصى رسولنا الكريم ﷺ وديننا الإسلامى القريم، ومن هنا فإن الإنسان يرغب في التحصيل والاستزادة من العلم طوال حياته، أينما كان وفي أى مكان، وعلى امتداد أرض الله الواسعة، وفي كل أرجاء الدنيا القريية منها والبعيدة.

وينبغي على طالب العمل - وهو في سعيه لطلبه والحصول عليه - أن يعمل على

الجمع المتوازن بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وذلك مطلوب ومرغوب، حيث إن إحداهما لا تغني عن الأخرى، فحياة الإسلام، وقوة المسلمين لا تستقيم بدونهما، ولا تستطيع الاستغناء عن أى منهما، والنجاح في العمل قد يعنى النجاح في الحياة الدنيا، أما الفلاح في الآخرة فشيء آخر.

وطالب العمل المهني يتميز بالموضوعية والبحث عن الحقيقة فلا ينحاز ولا يتعصب، وتكون الموضوعية هي منهجه وطريقه، والبحث عن عمل جاد ضالته، وهو لذلك يكره الكذب، والحسد، والحق، والغيبة والتميمة والواسطة، فكلها أمراض اجتماعية سيئة وخطيرة، وكلها أعداء للبناء والتقدم، ومعاول للهدم والتخلف. ومن هنا فإن طالب العمل المعنى يتميز بالصدق، والعفة، والحياء، وغنى النفس.

ويحس طالب العمل المهني بالحاجة الدائمة إلى العلم، ومهاراته ومعارفه التطبيقية، ولذلك فهو يشعر دائماً بأن ما تعلمه قليل ولا يكفي حاجته وحياته لكى يكون عضواً فاعلاً في مجتمعه الإسلامى، يعمل على تقدمه ونمضته وعلو شأنه ورفعته، ولهذا فهو يبحث دائماً عن العلم والاستزادة منه في فروعته المختلفة، كما يبحث عن المعارف وبراهينها المختلفة ونواحيها ومجالاتها المصعدة.

ومن جوانب الالتزام الهامة التي ينبغي أن يتحلى بها طالب العمل المهني هي تلك التي تتعلق وترتبط بتعامله مع غيره من الناس،

ومن أهم عوامل الالتزام في هذا الجانب والتي يحض عليها الإسلام الحنيف، ويدعو الناس إليها، وإلى العمل والتمسك بها، خلق عظيم مهذب، ألا وهو احترام الآخرين، فذلك صفة نبيلة ينبغي أن يتحلى بها طالب العمل، وذلك لأنه باحترامه لغيره، فإنما هو في الواقع يحترم نفسه، وحيث يسود التقدير والاحترام المتبادل بين الأفراد، مما يؤدي بدوره إلى انتشار روح المحبة والتعاون والسلام بينهم.

كما ينبغي أن يتحلى طالب العلم المهني بالصدق قولاً وعملاً مع الآخرين حتى يستطيع أن يكسب ثقة غيره، ويضمن تعاون وإخلاص الآخرين معه، فالصدق في

القول والإخلاص في العمل يث بذور الطمأنينة والثقة، والرضا في نفوس الآخرين.

ومن جوانب الالتزام الأخرى والتي ينبغي على النقابات المهنية والعمالية الاهتمام بها هي المنافسة الشريفة مع الزملاء والأقران، فينبغي أن ينافس العامل زملاءه وأقرانه منافسة شريفة طابعها الأمانة والشرف، وليس الخيانة والمكر والفساد والخدعة، فالمنافسة الشريفة تجعل ميدانها ومجالها محبباً ومرغوباً للجميع، كما أنها تفرس في نفوس الأفراد الحب والوفاء والملاقات الطيبة، وتقضي على نوازع الحقد والحسد والبغضاء والضغينة والتي تسببها المنافسة غير الشريفة، والتي تؤدي إلى الصراع والافتتال بين الأفراد، كما أن المنافسة الشريفة تؤدي إلى نتائج طيبة وإيجابية.

ومن جوانب الالتزام الأخرى المرغوبة والتي ينبغي أن يتحلى بها الفرد الرغبة والميل إلى تبادل الإفادة والتعاون مع الآخرين، حيث ينبغي على الفرد ألا يظن بعلمه، ولا يتحلى به على غيره، بل يسعى إلى أن يفيد بعلمه الآخرين، كما أنه يستطيع من علم الآخرين وخبراتهم، وفي تبادل الإفادة العلمية غير ومصلحة كبيرة لأعضاء النقابات المهنية والعمالية، فمن طريق تلك الإفادة المتبادلة بين الأفراد ترتقى المهن والحرف وتقدم وتتطور.

والفرد في سعيه لإفادة الآخرين والإفادة منهم، فإنه ينبغي عليه أن يحترم رأى الآخرين، فلا يسفه من آرائهم، ولا يقلل من شأن رؤيتهم ونظرتهم للأمور، وإنما يحترم هذه الآراء ويقلدها، وليس أدل على وجوب احترام آراء الآخرين مقولة شهيرة: "إنني مستعد أن ادفع حياتي ثمناً لحرية رأيك". وحرية الرأي مكفولة في الإسلام حيث يدعو أتباعه إلى التحلى بقيمتها والتمسك بأساسها، ولهذا فإن الفرد ينبغي أن يدافع عن حرية الرأي والكلمة عند الآخرين، وبذلك يرتفع شأن أعضاء النقابات المهنية والعمالية في المجتمع، فحرية الرأي والكلمة توجد إنساناً قادراً على العطاء وتقضي على مقومات النفاق والرياء.

ولأن المهني الملتزم يحترم الآخرين ويقدّرهم ويحترم آراءهم ويتعلّس بمخالفات  
الصدق والأمانة والإخلاص في العمل معهم، ويتألفهم متألفة شريفة، ويغدهم  
ويغيد منهم، فهو لذلك يقيم علاقات إنسانية طيبة مع الآخرين، أساسها المحبة والإخاء  
والإخلاص والوفاء.

وينبغي أن يكون الفرد قدوة حسنة لزملائه وأصدقائه وأقرانه، فالقدوة الحسنة  
الطبية أساس ضروري لصلاح الأفراد وبناء المجتمعات، ولنا في رسول الله ﷺ الأسوة  
والقدوة الحسنة والطيبة والتي ينبغي أن يقتدى بها كل إنسان، وكل فرد مسلم، وفي  
ذلك صلاح للدين والدنيا، وأغلب الظن أننا قد وصلنا إلى ما نحن فيه الآن من انحلال  
وضياع بسبب غياب القدوة الحسنة، فلا جدال أننا نفتقد هذه القدوة بيننا الآن،  
ومن ثم نخشى الالتزام في جوانب حياتنا.

والفرد ينبغي أن يكون لديه الميل إلى مصاحبة أهل الخير ومحالستهم، حتى يستطيع  
الإفادة منهم ومن علمهم ومهاراتهم وحكمتهم، كما أنه يستطيع الاقتداء بهم والسير على  
دروبهم، وفي علاقة العامل بأهل الخير في مجال عمله فإنه يحسن الاستماع إليهم والأخذ  
عنهم، كما أنه يحسن الاستماع إلى الآخرين، وحسن الاستماع هذا من أهم الحصائل  
الحميدة والتي ينبغي أن يتعلّى بها العامل حتى تتحقق الفائدة المرجوة له ومجتمعه العربي.

والإنسان يحب الخير لغيره كما يحبه لنفسه، فهو يحب للخير لا ينكره على  
غيره، ولا يحسده عليه، بل يتمناه له، ويسعى في جلبه إليه، وإطلاعه عليه، ومعاونته  
فيه.

ولا يصح أن يفتاب عضو النقابة المهنية أو العمالية غيره من الناس، فالغلبة  
والنميمة خلق سيئ لا يرتضيه الإسلام ويسفه صاحبه، وهو مدعاة للحقد والكراهية  
بين المسلمين، ومن عوامل الهدم والفساد بينهم.

وينبغي على الفرد أن يعاضد الآخرين في أزماتهم، وعمد يد المساعدة إليهم،  
وهذا ينصلح حال الأمة العربية.

---

هذا ومجتمع الأمة العربية قوى بأفرادها، عزيز بأهلها، ولهذا ينبغي على كل فرد مسلم أن يعمل جاهداً قدر طاقته، ويكل جهده من أجل تقدم هذا المجتمع العربي ورفعته شأنه، وعلو قدره، وسمو مولته.

وخدمة المجتمع والتفاني فيها، والعمل من أجلها، من أهم واجبات النقابات المهنية والعمالية في هذا المجتمع العربي، ومن ثم يجب أن يكون المهني عاملاً بعلمه لخدمة مجتمعه، فالعلم سخر لخدمة المجتمع، ولتحقيق رفاهيته وتقديمه ونهضته، ومن هنا يجب على المهني أن يضع ذلك نصب عينيه، وأن يعمل على أن يكون علمه بكامله في خدمة وطنه ومجتمعه، فلا فائدة ترجى من العلم إذا ظل حبيس الصدور، سجين المكاتب والأدراج، ولم يسخر في خدمة المجتمع ولأجل تقدمه وعزته، ومن هنا يجب على المهني أن يحافظ على علمه، وأن يسخره في خدمة مجتمعه ووطنه وأمته.

والإنسان لديه القدرة على التعلم المفيد والنافع في خدمة مجتمعه الإسلامي، فهو يبحث عن العلم النافع، ويسعى للتعلم المفيد، يطلب من فنون العلم والمعرفة ما ينطق وحاجات مجتمعه، ويختار من ألوان العلوم وأنواعها ما يناسب مجتمعه، وما يساهم في خدمة هذا المجتمع، ويعمل على تقدمه ورفاهيته.

كما أن الإنسان وهو في سعيه لخدمة مجتمعه، ومن أجل تحقيق تقدم هذا المجتمع ونهضته فإنه يتطلع إلى المثل العليا والنبل إلى الأهداف السامية الكبيرة التي تسمى بالمجتمع، فالمثل العليا والأهداف السامية النبيلة هي غير وسيلة لبناء المجتمعات وتحقيق عزتها وكرامتها، فالمثل العليا تلو الأوطان، وبالأهداف السامية يرتفع الهنيئان.

ولذلك فإن العامل يخلص في أداء الواجب لخدمة مجتمعه وأمته، للإخلاص في أداء الواجب سمة هامة وصفة ضرورية يتحلى بها الإنسان الملتزم، حيث الإخلاص في العمل وأداء الواجب أمر ضروري يحقق إتقان الأعمال وإجادتها، والتفاني في أدائها وتحقيقها على الوجه المطلوب والمرغوب.



ومن صفات الالتزام والتي ينبغي أن يتحلى بها المهني هي الأمانة وعدم اللجوء إلى الغش والخداع والتضليل، وكلها أمور ضرورية لكي يكون العمل نقياً صافياً، ولكي يؤدي ثمرته، ويحقق أهدافه في خدمة المجتمع.

والعمل من أجل المصلحة العامة ومصلحة الجماعة، من الصفات الهامة التي ينبغي أن يتحلى بها أعضاء النقابات المهنية والعمالية والمتسبين إليها في المجتمع. هذا والعمل من أجل الصالح العام من أهم مقومات رقي المجتمع ونهضته، ومن الأسس الضرورية واللازمة لتحقيق أهدافها، وفي هذا المجال فإن الفرد ينكر ذاته، ويقدم المصلحة العامة على مصلحته الفردية والشخصية.

ولعل من أسوأ الأمراض الاجتماعية أن يفضل الفرد مصلحته الفردية والشخصية على المصلحة العامة ومصلحة الجماعة، ففي ذلك عواقب وخيمة على المجتمع بأسره، ونتيجة لذلك يترتب عليه تأخر المجتمع وتحلله وانفساط عقده، وشيوع الفوضى فيه، وما أكثر ما نعاين من هذه الظاهرة السيئة في مجتمعاتنا في عصرنا الراهن، وأيامنا الحالية حيث تسود الأنانية المفرطة، وتغلب المصلحة الشخصية والفردية على المصلحة العامة، والإسلام لا يرضى لأبنائه وأهله أن يكونوا على هذه الشاكلة.

لا يضيرنا أن نتحقق المصلحة الفردية أو الشخصية من خلال المصلحة العامة ومصلحة الجماعة وفي إطارها، فذلك هو الهدف المطلوب والمرتجى، ولكن الذي يضيرنا ويعمل على تأخرنا وإضعافنا هو أن تقدم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، بل إننا نرى أن المصلحة العامة يضرب بها عرض الحائط، والعلبة والظفر للمصلحة الشخصية.

وينبغي أن يربط أعضاء النقابات المهنية والعمالية بين العلم بما يخدم أهداف المجتمع وتحقيق نهضته وتقدمه، والربط بين العلم والعمل هو رباط بين النظرية والتطبيق، وبين الخيال والواقع، وتحقيق الخيال والأحلام في عالم الواقع وخير المجتمع،

---

وفي ذلك تحقيق لمصلحة المجتمع وخدمة لأهدافه التي يعمل من أجلها ويسعى لتحقيقها.

ولهذا ينبغي أن يتميز عضو النقابة المهنية أو العمالية بالإخلاص في العمل المفيد للمجتمع والتفاني فيه، فالإخلاص في العمل سبيل إلى إنجاز الأعمال وإتقانها وإجادتها، وهو ما يحقق تقدم المجتمع العربي وعزته.

وعندما يخلص العامل في عمله راجياً به إفادة أهله ووطنه، فإنه يتحرى الصدق والأمانة في كافة الأعمال التي يقوم بها ويؤديها وذلك هو السبيل الوحيد نحو التقدم والرفعة، فينبغي أن يكون الفرد حريصاً كل الحرص على كل ما يجعل وجه المجتمع جميلاً مشرقاً، فيحرص على نظام المجتمع ونظامه ونقاء بيئته، وخلوها من كل ما يشوها ويسئ إليها.

كما أن المهني ينبغي أن يحرص على استثمار كل وقته وجهده في الأعمال المفيدة والتي تخدم مجتمعه، فلا إهدار للوقت ولا ضياع للجهد النافع في خدمة المجتمع. وينبغي أن يرتبط الإنسان مع أفراد مجتمعه بروابط وثيقة من التقدير والاحترام والتعاون، والتعاون بصفة عامة، والتعاون في أمور التعلم بصفة خاصة بين أفراد المجتمع لا غنى عنه لخدمة المجتمع وتقدمه وتحقيق أهدافه، وعلى ذلك فينبغي أن يسود جو التعلم كل الوفاق والسكينة، وأن يعمل الفرد على إفساء السلام وإظهار المودة والتقدير والاحترام بين أبناء أمته ووطنه، وتلك كلها أمور هامة وضرورية لتحقيق السلام الاجتماعي، والتقدم والرفعة في المجتمع المصري والعربي.

ومن ثم وجب على النقابات المهنية والعمالية أن تضمن أنشطتها الاجتماعية والثقافية أنشطة تعليمية ترتبط بحفظ القرآن الكريم، والعرف على مفهوم الأحاديث النبوية الشريفة والعمل بما فيها، والسعى نحو ضرورة الأخذ بالأخلاقيات الإسلامية الأصيلة والنابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، لذلك يعتبر من أولى اهتمامات النقابات المهنية والعمالية في تقييف أعضائها وإكسابهم مبادئ التربية

المستمرة، كما أن إدخال مقررات ثقافية مرتبطة بالتربية الإسلامية في الأنشطة التثقيفية لهذه النقابات المهنية والعمالية تسهم بقدر غير يسير في تنمية الالتزام لدى الأفراد، والتوسع في عقد الندوات العلمية والدينية ودعوة علماء الدين للقاء أعضاء النقابات المهنية والعمالية قد يساهم في تنمية الالتزام لدى هؤلاء الأعضاء.

كما ينبغي أن تتبنى كافة المؤسسات الإنتاجية في الوطن العربي خطة عمل محددة تهدف إلى غرس عوامل الالتزام لدى العاملين بهذه المؤسسات الإنتاجية، وفي هذا الصدد يمكن تبني خطة طويلة المدى بحيث يعرف أعضاء هذه المؤسسات الإنتاجية على رؤى الدين في كافة جوانب الالتزام عبر أنشطة تثقيفية محددة ومكاملة.

وإذا كانت وسائل الإعلام النقاية منتشرة في كل المؤسسات الإنتاجية المختلفة في المجتمع وهي متعددة بحيث تشمل كتباً وصحفاً ومجلات ونشرات وغيرها، مما يجعل لها دوراً خطيراً فهي تؤثر تأثيراً كبيراً وفعالاً في المدى القريب أو البعيد على هذه النقابات المهنية والعمالية، لذلك يجب الاهتمام بوسائل الإعلام النقاية اهتماماً خاصاً، ويجب تقديم هذه البرامج واختيار أنسبها وتوجيهها توجيهاً يحقق أهداف التربية، وبحيث تؤدي دوراً هاماً في تأكيد عوامل الالتزام لدى العاملين بهذه النقابات المهنية والعمالية، وعلى سبيل المثال إذا كان هناك كثير من الدوريات الشهرية التي تصدرها النقابات المهنية والعمالية وخاصة بالأنشطة الاجتماعية المختلفة، فمن باب أولى إصدار مجلة شهرية خاصة بتنمية عوامل الالتزام وتشجيع أعضاء النقابات المهنية والعمالية على التمسك بمعاييره.

وإذا كان من أهم أهداف التربية الخلقية تربية الإنسان الملتزم عن طريق تربية الضمير، فإن تربية الضمير تتم بالعبادات، ومن ثم يجب على النقابات المهنية والعمالية الاهتمام بهذا الأمر من منطلق الإيمان بالله، والإيمان بالينبوع الذي تستقى منه القيم الفاضلة هي أساس العلم الصحيح، والعلم الصحيح هو أساس العمل الصالح، ونتيجة لذلك فإن مفهوم الإسلام للعلم هو ليس العلم للعلم وليس العلم

للدنيا وحدها، كما أنه ليس للآخرة وحدها انفصالاً عن الدنيا والسعى فيها، ومن ثم فإن التربية العلمية في المجتمع العربي تتطلب ما يعنيه الاشتغال بالعلم والأخذ بأساليبه من قيم خلقية، لا تتعارض مع الدين ورسالات السماء، ويجب أن تكون هذه التربية بمثابة الترجمة الحقيقية والفعلية للأسس التي حددها القرآن الكريم.

كما أن القدرة أسلوب تربوي هام ينبغي أن تأخذ به النقابات المهنية والعمالية كأسلوب لتنمية عوامل الالتزام بين أعضائها، وطريقة القدوة تتضمن سلوك الرسل والأنبياء لكي يتبنى تربية الإنسان بالطريقة التي تربوا عليها، والقدوة للجميع هي شخصية الرسول ﷺ والتي تمثل فيها كل مبادئ الإسلام وقيمه وتعاليمه، ومن ثم يقيم الإسلام منهجه التربوي على أساس أنه هو الذي يسير دفة المجتمع ودفة الحياة، وكانت حياة المعلم الأول ﷺ تطبيقاً عملياً لهذا المنهج، فلقد كان صورة لما يدعو إليه، وقدوة للمسلمين في حياتهم، وفي التعليم عن طريق القدوة غرس للقيم واكتساب لعوامل الالتزام بين الأفراد العرب.

ويجب على النقابات المهنية والعمالية أن تشجع أعضائها على تكوين الأسرة الصغيرة والتي ينشأ الطفل فيها ويتربى ويستقى مبادئ الالتزام من والديه من خلال القدوة والتقليد، أسرة مسلمة أقيمت على تقوى الله ورغبة في إقامة حدود الله ويعلم الطفل القدوة الحسنة، فالمعادات والتقاليد التي تسود في الأسرة المسلمة تجعل أبنائها أكثر استعداداً لاكتساب عوامل الالتزام في حياتهم.

وهكذا فإن النقابات المهنية والعمالية في الوطن العربي من ضمن المؤسسات التربوية المستولة عن تنمية عوامل الالتزام وتأصيلها لدى الأفراد العرب، وهذا يحتم على هذه النقابات أن تدعم عوامل الالتزام فيما بين أعضائها، وعليها أن تعمل على تقديم كافة المعارف الدينية والتي تبرز ماهية الالتزام وحدوده ومعاييرها بين أفراد المجتمع العربي، كما عليها أن تدارس مع أعضائها معايير الالتزام بالعمل النقابي، والعمل على تحديث هذه المعايير من وقت لآخر بين أعضاء هذه النقابات المهنية

والعملية. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن رفض كل ما هو قائم بتمرد يتكره العمل النقابي، ثم إن قبول كل ما هو قائم بحدود تنكره حركة التطور النقابي، لذلك فإن أسلوب العمل الإيجابي البناء والأخذ بكل تقنيات العصر من علم وتقدم وأساليب تكنولوجيا ومناهج بحثية ومجتمع معرفي معلوماتي وإيجاد روح الابتكار والتميز والتحدى في إطار من قيمنا وعقائدنا وتقاليدنا هو الالتزام الأمثل، وإذا كان التقدم ليس اندفاعاً بلا حكمة فإنه يقيناً ليس حكمه بلا قوة دفع.

ومن ثم لمسئوليات العمل النقابي والتزاماته هو التعبير المستمر نحو الأفضل بالإرادة وحسن الإدارة وتحويل واقعنا على خريطة الوجود إلى واقع فعال وليس واقع رد فعل وإلى صانع للأحداث وليس صنيعتها، باختصار تتحول النقابات المهنية إلى منظومة متكاملة بين ممارسات وأنماط الفكر والعمل تترى حاضرتنا ومستقبلنا تحولاتاً لغد أفضل.

فلا يصح لمرحلة من مراحل التاريخ النقابي مهما حققت من إنجازات أن تسقط من حسابها ما كان من إنجازات مرحلة سابقة لأن لكل مرحلة مقتضياتها بحيث لا يجوز نزولاً على منطق التطور أن تحكم على مرحلة بمعايير مرحلة تالية أو نقيس إنجازات مرحلة بإنجازات مرحلة تليها أكبر حجماً.

وفي ضوء تطورات النقابات المهنية والعملية على مستوى العالم فإن المطلوب هو التقدم بوصف أكثر تفصيلاً لمشكلاتنا وتحديد أكثر تفصيلاً لمسئولياتنا ومعالجة أكثر تحديداً لتاريخنا، وبمعنى أصح فالنقابيون مطالبون بتحديد القضية رقم واحد في عموم وأولويات هذه الأمة بعد أن لاحت في الأفق مساحة من الخطر، وأخرى من الجهول. نريد أن نسقط مساحة المخاطرة في العمل النقابي والتي يخشى البعض عبورها للجانب الآخر، لذلك نرى أنه من الإلزام على النقابات المهنية والعملية أن تفتح القنوات على المنظمات الأهلية وكل شرائح المجتمع الفكرية وعليها عبء عنصر المبادرة وزمام الأخذ بها.

ولا بد من فك الاشتباك نهائياً بين ميراث العمل النقابي الماضي وغلسق ملف الخلاف فيه بعد مرور نصف قرن على ثورة يوليو، ونفلق الطريق أمام الاختراب عن الحاضر في التثبث بالماضي، وتقن للحرية النقابية ونحدد بوضوح الفرق بين حرية التفكير النقابي والاعتقاد وضوابط التعبير عنه. فلا ينبغي أن نتجاوز الحد فينقلب إلى الضد لا النقد. ينبغي أن يكون الهدف أن الخلاف لا يعني تمرداً، ولا إرهاباً، لابد من وأد الخلاف بين ما هو نقابي وما هو مجتمعي، وما هو ديني، وتاريخنا لا يعرف هذا الخلاف الذي حدث في عهد النهضة بأوروبا، لأن رجل الدين في الإسلام أو المسيحية يصر المسلمين والمسيحيين بشئون الدين وليس عليهم بمسيطر. كذلك ينبغي فك الاشتباك حول مبدأ الحرية الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في شئون النقابات المهنية والعمالية ولنضع في اعتبارنا جميعاً أن فصل الاقتصاد عن السياسة يسقط الاقتصاد والسياسة معاً، وأن سقوط الحرية الاجتماعية يسقط الحرية السياسية وهذا الفصل لا نصل إلى المجتمعات العربية المعاصرة، والوطن العربي المتحرر، ومن ثم وجب أن نحدد الأفكار ونحسم المواقف دافعاً عن عقل وفكر وتراث وإرادة الأمة العربية وقوميتها ووحدة الوطنية وأمنها وأمانها وسلامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والمهني، فالأمة العربية الآن في خطر، فهل من مستمع؟ وهل من قارئ؟ وهل من مستجيب؟

وحق تكون الرؤية للطور في شئون النقابات المهنية والعمالية شاملة علينا أن نربط حلقات الزمان والمكان والإنسان والمهنة وسلسلة الأعمال متخذين من تمهيد الأرض وتجهيزها الذي أخذ شوطاً كبيراً في أواخر الثمانينات والتسعينات وعلى أساس التمهيد والتجهيز والخطط والإمكانات المتاحة نشيد البناء، دوراً بعده الآخر حتى يكتمل البناء، ولن يكتمل، ولن ينتهي، فلا حدود للتعديل والتطوير والإبداع حتى نحول إلى مجتمع عربي نقابي، عمالي يمتلك القسط المعلوماتي المعرفي الاقتصادي الشامل، ولكي نصل إلى ذلك المجتمع المنشود لابد أن تستند هوية النقابات المهنية في المرحلة المقبلة إلى الأعمدة الأربعة التالية: المعلومات وهي الحقيقة المنشودة ومجال

العقل السليم والذي تفجر ثروات وثروات الأمم وتعطى الإنسان مكانه ومعناه وأهميته في سوق العمل والعمالة، والعلم الذي يعتبر غذاء العقول والنفوس وبساتين الاختراع والابتكار والنقلة من التخلف إلى الرقي وسلاح التقدم والتطور والارتقاء المهني في سوق الإنتاجية، والتكنولوجيا التي هي عنوان حضارة الأمم المتقدمة وترجمة العلم إلى واقع علمي وهي القيمة المضافة إلى العلوم لتجعلها اقتصادية وحيوية ولازمة لكافة المهن والأعمال في سوق العمل، وأخيراً الإدارة والتي هي رأس الأمر وعموده والنقله من عالم القوضى إلى عالم الحضرة والارتقاء، مع توظيف وتنمية الطاقات بأسلوب علمي وعادل لتحقيق الأهداف التنموية المخطط لها بتكلفة اقتصادية مناسبة، ومن ثم فهي القاسم المشترك الأعظم لكل شئون الدنيا وعلوم الحياة. ورأس الأمر في الإدارة هو (المدير وفريق العمل) مثل الجسد الواحد فريق عمل من الخلايا والأعضاء تحت ولاية واحدة وشتان بين نقابة تعمل بنظام الفريق وأخرى تعمل بنظام الفرقة.

ومن خلال استعراض هذه الرؤى الصحفية والمقالات الأدبية المختلفة السق ناقشت الفكر النقابي للنخس معالم فلسفة عمل النقابات المهنية السابق الإشارة إليها في المبادئ التالية:

- \* التغيير والتواصل: فالأول سنة الحياة، والثاني استمرارها، وفلسفة الأول تكمن في أن لكل مرحلة مقتضاها ورجالها بحيث لا يجوز نزولاً على منطق الأصالة أن نستبقى رجالات أو أفكاراً تتجاوزها الزمن وتعدقها لغة العصر ولا يجوز أصلاً ونزولاً على منطق التطور أن تدخل مرحلة بماهيم مرحلة سابقة أو أن نقبس إنجازات مرحلة نقابية بالإنجازات مرحلة تالية أكبر حجماً منها.
- \* والالتزام: وأساسه تفعيل الإدارة وحسن التخطيط ومعرفة قيمة الوقت والدخول في مسابقة مع قطار الزمن واضعين في الاعتبار أن رفض كل ما هو قائم تمسرد ينكره المنطق العلمي ثم إن قبول كل ما هو قائم جمود تنكره حركة التطور النقابي، وإذا كان التقدم ليس اندفاعاً بلا حكمة فإنه يقيناً ليس حكمة بلا قوة دلي.

\* والانتماء النقابي: هو أهم خصوصيات العامل بل هو هويته وسمته وصفاته ومزدهاء الحب والإخلاص والعطاء والتضحية لدرجة إنكار الذات، وباعت ذلك شعور الإنسان بأنه جزء من نظام النقابة، يعطيها ويأخذ منها بقدر عادل فقيمة الإنسان مستمدة من ارتباطه بنقابه المهنية، ويرتقى الإنسان بمظلة النقابة، تحميه حماية حضارية عادلة وتضمن له الأمن والأمان على نفسه وأهله ودينه وماله وحرية وكرامته.

\* الوفاء: وهو الإخلاص بعينه وسر الترابط الاجتماعي وتماكك النسج القومي، لذا فحركة التاريخ الواعية في حاجة إلى حوار دائم بل ومتصل بين قوة الدفع وحكمة التجربة، بين الأصالة والمعاصرة بين جيل الأبناء وجيل الآباء حتى يقوى السلام الاجتماعي بين الأجيال وتنطلق حركة التاريخ نحو ما هو أفضل.

\* والحب: وهو أسمى مراتب العلاقات الإنسانية وهو أهم حوارج أسمى العرب والمسلمين عامة والشباب المصري والعربي على وجه الخصوص، ونلفت نظركم أن الدنيا قد تغيرت من حولهم بسرعة مذهلة علماً وزراعة واقتصاد وأخيراً عولمة وكوكبه وكولية، وشبابنا حائر مذهول بين عصور الضياع والفوضى الفكرية والبحث عن هوية: هل هي قومية أو عقائدية أم ميراثات مهنية أم ماذا؟.

أما عن العمل في الوطن العربي، فإنه من فيض الجليل عز وجل - أن أجرى فيضان النيل والفرات ودجلة وغيرها من الأنهار والبحيرات فيها منذ زمن طويل، لقد أجرى سبحانه وتعالى هذه الأنهار لتحمل التربة الخصبة، والماء العذب عبر آلاف الأميال ليفيض بما على صفحة الصحراء القاحلة الجرداء مفترشاً طبقة من الخصب كل عام، جعلت بعض أراضي الدول العربية من أخصب تربات الدنيا، ومن أصلحها لجميع المزروعات، ومن أعلاها إنتاجية، فعلى سبيل المثال لقد كان استمرار جريان النيل طول العام بالماء العذب، وفيضانه صيفاً بالخصب أقوى عامل جذب للمصريين القدماء من جوف الصحراء إلى جانبي النيل لاستثمار النهر، والاستثمار بخيراته بعدد



استثناسه ودرء أخطاره، إذ كان النيل خيراً وخطيراً، خير بمياهه العذبة وتربيته الخصبة وخطير بفيضانه وزوابحه، التي طالما كانت دروساً قاسية لقننها للمصريين ودفعوا ثمنها المئات بل الآلاف من الأرواح، حتى استوعبوها وتعلموا منها كيفية وحماية التعاون والنظام والاتحاد، ثم الإدارة: فالحكومة فالدولة، فالنقابات العمالية لها أدوار في هذه الإدارة المائية وهنا يكون فضل النيل على المصريين القداماء في تكوين أول حكومة وأقدم دولة في التاريخ وأعرق نقابة زراعية عرفتها البشرية.

ومن هنا أيضاً أثر المصري أن يستأثر بالنيل وبمياهه ويستغلها في الزراعة والعمران، وكرس حياته كلية للاستثمار بالموضع واستثماره الأمثل، الذي يتناسب تماماً وقيمه وخطورته، منصرفاً عن استثمار الموقع الذي لم يكشف أهميته حتى غزو الاسكندر الأكبر لمصر، الذي حل أول إشارة قوية إلى حيوية موقع مصر في إطار العالم القديم، بيد أن موضع مصر ظل مستأثراً بالمصريين عهدوداً طويلة بقوة جاذبية خيراته التي يتوء الموء بمحصرها فاستطاعوا إرساء قواعد أعظم حضارات الدنيا على قاعدة صلبة من نتاج الموضع الزراعى.

ولعل أفضل دليل على صحة استثمار الموضع للمصريين واستثمارهم له الاستثمار الأمثل (في الزراعة أساساً خاصة في التاريخ القديم ثم الوسيط) ما جاء في الآيات الكريمة والأحاديث والأدعية النبوية الشريفة ومقولات العلماء والحكماء التي أكدت جميعاً أن مصر كانت جنة الله في أرضه، وتفيض بالروح من كل نوع من نخيل وأعناب وتين وزيتون (قَالَتْينَا فِيهَا حَيَا \* وَعِنَّا وَقُتْنًا \* وَزَيْتُونَا وَنَخْلًا \* وَحَدَائِقَ غُلْبًا) (سورة عس، الآيات ٢٧-٣٠)، ناهيك عن بقلها وقناتها وفومها وعدسها وبصلها، ثم مياه النيل العذبة وعيون المياه الطبيعية حتى أن هذه الخيرات بما فيها من نعم أطاحت بصواب فرعون مصر فطلى في البلاد. (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ \* وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ \* وَتَعْمَةُ كَانُوا فِيهَا فَآكِهِينَ \* كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ) (سورة الدخان، الآيات ٢٥-٢٨) (اهبطوا مصرأ فإَن لَّكُمْ مَا سَأَلْتُمْ) (سورة البقرة،

آية ٦١) وقول فرعون لقومه لما طغى " (يَا قَوْمِ أَنسِلْ بِى ثُلَّكُم مِّصْرَ هَذِهِ الْأَشْهُارُ نَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ) (سورة الزخرف، الآية ٥١).

ويشهد التاريخ قديمة وحديثة بأن البلاد العربية، ومن بينها مصر كانت غنية بزراعتها على عهد الفراعنة، حتى أصبحت مزرعة غلال على عهد الإمبراطورية الرومانية، ثم أعظم مزرعة قطن وحوب على عهد الإمبراطورية الإنجليزية.

كما وهب الله - عز وجل - الوطن العربي موقعاً جغرافياً فريداً متميزاً، قل أن نجد له مثيلاً على خريطة العالم، إذ جعله قلب العالم ومركز الدنيا، وأرض الزاوية بين الدول والقارات وبين البحار والمحيطات وملقى القارات العملاقة: أوربا، وآسيا وأفريقيا، وملقى البحرين المتوسط والأحمر، ومصب (النيل) في أعظم البحار (المتوسط)، أما عن البعد البشرى في موقع الوطن العربي، أى الموقع بالنسبة إلى توزيعات السكان والعمران والإنتاج في العالم، فلا يقل قيمة بل يضاعف من خطورة الموقع الطبيعي للبلاد العربية، ويجعله أعظم قيمة ووزناً عالمياً، لأنه يتوسط القلب المعمور والفعال من العالم القديم، ويتفرد فيه بموقع العاصمة المركزية من الدولة.

أما البعد الاقتصادي في موقع بلاد الوطن العربي، فكفاها فخراً أن مسن بينها مصر التي تعتبر الدولة الوحيدة في العالم، التي فيها يقترب أهم وأطول بحرين داخلين وأكثرها تعمقاً في العالم القديم (المتوسط والأحمر)، الذي يفضى كل منهما إلى محيط أعظم خلفه.

ولا ريب أن الطريق الملاحي الممتد من اغيط الأطلسي، فابحر المتوسط فابحر الأحمر (عبر قناة السويس)، فاطخط الهندى هو الطريق المحورى والشرائى في العالم كله من حيث أعداد الأساطيل التجارية والحربية، وكثافة حركة الملاحة العالمية، إنه بحق أهم الطرق البحرية التجارية والحربية على خريطة العالم الملاحية، بل أنه يعد بحق قطب الاستراتيجية البحرية العالمية.

وموقع مصر وامتلاكها قناة السويس ملكية خاصة يعد مفتاح هذا الطريق الملاحي الاستراتيجي الخطير، ومن هنا فإنه يعد موقعاً جغرافياً حاكماً وحاسماً في السلم والحرب على السواء، ومن ناحية السياحة العالمية، فيكاد يكون الموقع الأدنى تكلفة لرحلات السياحة الدولية من أقصى أطراف العالم، خاصة بين الشرق الأقصى الآسيوي والغرب الأقصى الأمريكي، كما تقع مصر بين أعلى الكثافات السياحية في العالم، حيث دول الخليج العربي البترولية الغنية شرقاً، والدول الأوروبية الصناعية الغنية شمالاً، مما يؤهلها لأن تفرض نفسها كمعبر سياحي، ناهيك عن كنوزها الأثرية المتفردة في كل رحلات السياحة الدولية متعددة المرات.

ومن هنا تظهر الأهمية القصوى للنقابات المهنية والعمالية العربية والتزامها نحو رفعة مكانة البلاد العربية كدول طريق وتراثية، أو دول مر وعبور في العالم، بل تعد بحق أهم دول في العالم، ويمكن أن تعتبر بموقعها هذا عاصمة العالم الملاحة وقبلته السياحية وحاسمة- إلى حد كبير- في رفعة شأن العالم أجمع.

وطبعي بعد هذا أن يكون موقع البلاد العربية الجغرافي موقعاً عقرياً متفرداً إلى أقصى حد، بل إنه من المحتمل ألا توجد على خرائط العالم الطبيعية والبشرية، الملاحة والسياحية، والسياسية والاستراتيجية موقع يعادله في القيمة والأهمية.

وموقع البلاد العربية الحيوى هنا لا ينبغى النظر إليه على أنه مجرد عامل يبنى طبيعى حاسم، أو ضابط جغرافي حاكم فحسب بل إنه أيضاً رأس مال طبيعى وسياسى دفين، ومورد أصيل من موارد الوطن العربى، هذا ما يجب أن تتركه النقابات المهنية والعمالية في الأقطار العربية.

إن موقع الوطن العربى المتميز وموضعه المتفرد، يتكاملان ويتفاعلان دوماً حتى ليصعب فصل قيمة أحدهما عن الآخر، إن كلا منهما يضفى قيمة ووزناً على الآخر، على أن القيمة الحقيقية للمجتمع العربى إنما تتحقق كاملة بفضل إدراك تنظيماتها المهنية

---

والاجتماعية، ومن بينها النقابات المهنية والعمالية لهذا الموقع التميز والموضع المنفرد للوطن العربي.

ولئن كانت عبقرية موقع الوطن العربي وتفرد موضعه، أعظم نعمتين أنعمهما عليه المنعم - جل وعلا- فقد صنعتها معاً، خاصة عبقرية الموقع - كل تاريخ العرب القديم والوسيط والحديث، بل والمستقبل أيضاً، فإن قوة جاذبية الموقع وعظمة الموضع كانتا الجاذب للظامعين من كل صوب وحذب، فكانت الدول العربية الأكثر احتلالاً والمستعمرة الأكثر استعماراً عبر التاريخ، وكما يقال فالتاريخ يعيد نفسه، وأطماع المستعمر واضحة وجلية هذه الأيام.

كما جاءت قناة السويس في العصر الحديث لتسود إلى عملية اختزال في جغرافية الملاحة البحرية العالية، وأعدت توجيه القارات واختزلت قارة بأكملها (أفريقيا) وأعدت توقيع مصر في قلب العالم، لتكون مركز الدنيا بأسرها، وصارت شريان الملاحة البحرية العالمية بلا منازع، وغدت النفل في حركة العالم البحرية، ومنحت مصر نافذة أطلت منها على العالم.

حقيقة لقد جاءت القناة هبة الموقع إلى مصر، وهبة مصر إلى العالم بأسره، وترى كم أعطت القناة للعالم من وفر وتقدم وإنجاز؟، وكم أعطى العالم لمصر من احتلال واستعمار ومؤامرات؟.

وهنا يغور التساؤل: هل استمرت النقابات المهنية والعمالية المصرية موقع مصر وموقعها الفريد هذا وموضعها المنفرد هذا عبر تاريخها الطويل؟ وإلى أى حد؟ وما أثر ذلك في حياة أبنائها قديماً وحديثاً، وفي تطور المهن والأعمال بها؟.

يشهد التاريخ أن تطور مصر - إن قوة ورخاء، أو ضعفاً وفقراً - يرتبط في إيقاعه بإيقاع العلاقة بين ذبذبات الموقع وذبذبات الموضع، فعصور مصر الذهبية هي تلك التي اجتمع فيها الحد الأقصى من موارد الموقع وموارد الموضع، وعصور التخلف

والانحدار هي ما اجتمع فيها الحد الأدنى من استثمارها، بينما العصور المتوسطة هي عادة تلك التي يلتقي فيها الحد الأقصى لاستثمار أحدهما مع الحد الأدنى لاستغلال الآخر.

كما شهد التاريخ أيضاً، أن مصر ركزت بشدة عبر جل تاريخها، كل استثمار الموضع في الإنتاج خاصة الإنتاج الزراعي أضاع ما استثمرت موقعها في التجارة والعبور والتراخيص وخدمة الملاحة البحرية العالمية، بحيث أتى الأول (الموضع) على حساب الثاني (الموقع)، إذ استغرق الموضع بقوة جاذبيته الطاغية استغراقاً شديداً صرفها عن استثمار الموقع، حتى صارت مصر نموذجاً فريداً في الفلاحة دون التجارة والملاحة والسياحة، مع أنها مؤهلة لأن تكون كذلك فيها جيماً، وهنا نتساءل عن دور النقابات المهنية والعمالية في هذا الوضع المتخلف عن مسيرة العصر في التجارة والملاحة والسياحة.

وهنا لابد أن نعرف أن النقابات المهنية والعمالية في الوطن العربي قد أهملت أدوارها ووقع منها تقصير تاريخي كبير في الالتزام نحو استثمار موقع البلاد العربية، إذ لم يستمر كما كان ينبغي، ومن ثم كان من أخطر مظاهر التقصير تاريخياً إهمال النقابات لأدوارها في تجسيد الموقع وتغليبها لجاذبية الموضع على جاذبيته التي لا تقبل قوة وأغراء، فراحت النقابات تبحث عن أدوار هشة لها دون أن تغير موقع الوطن العربي لاهتماماتها في العمل النقابي.

كما يشهد التاريخ أيضاً، أن البلاد العربية طالما استثمرت موقعها بطرق سلبية، فمما يلتفت النظر تاريخياً أنها تركت تجارتها الحارجية في أيدي العناصر الأجنبية التي وفدت إليها أو لجيراتها من الشعوب المشتركة معها في البحر، كما ترك العرب أعمال التجارة الحارجية والوساطة التجارية وخدمات النقل والمواصلات عبر أغلب العصور إلى الإغريق أو اليهود أو الأرمن .. الخ. بل حتى تجارة المرور في أزهى عصورها، لم يكن يشارك فيها العرب كتجار أو ملاحين أو وسطاء، بل كجباة ضرائب ومحضلي

رسوم أو مشاركين في الأرباح، فطالما وقد تجار العالم إلينا بالآلاف من مختلف بقاع الشرق والغرب، وفي المقابل قلما خرج العربي إلى العالم تاجراً أو وسيطاً أو ملاحاً، وذلك بالطبع مظهر من أخطر مظاهر عدم التزام النقابات المهنية والعمالية وإهمالها لموقع الوطن العربي وانصرافها الشديد إلى استغلال موضعها، فضاعت على الوطن العربي خبرات وخبرات ينوء المرء بحصرها، ولم تعلم النقابات المهنية والعمالية الدرس بعد، وأغلب الظن أنما لن تعلمه، ولنضحص المواقف العربية والمناطق الاستثمارية والحررة بما ومن يعمل فيها من غير العرب.

من هنا يمكن القول، لو أن النقابات المهنية والعمالية قد التزمت باستثمار موقع الوطن العربي المتميز الاستثمار الأمثل تجارياً وملاحياً وساحياً، ووظفته التوظيف التاريخي الذي يتناسب وخطورته، لتغير تاريخها وحاضرها وشخصيتها التاريخية والإنسانية والحضارية ومكانتها السياسية، ويكمن هذا التقصير أساساً خلف مشكلتنا التاريخية، والاقتصادية والاجتماعية، على أنه في استثماره يكمن مفتاح حلها.

ومن هنا فعلى أبناء البلاد بالوطن العربي من النقابيين وغيرهم أن يسغروا كل مواهبهم وملكاتهم وخبراتهم في استثمار موقعها العبقري، حتى توح لهم البلاد العربية بكل مواردها وخبراتها، لا سيما أن ظروف المجتمعات العربية وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية من مشكلات السكان والبطالة والعنف وارتفاع تكلفة الحياة... الخ، تحتم ذلك كشرط ضروري للبقاء قبل النماء، لذا فإن أمل البلاد العربية الآن في حل مشكلاتها وامتلاك مفتاح مستقبلها يكمن في استثمار الموقع والانطلاق به إلى العالمية على أوسع نطاق، فهو كثر العرب الدفين والجمال الحيوى لمواهب أبنائها. وإذا عازمت الدول العربية على ذلك فعليها أن تنشئ العشرات من المدارس والكليات والأكاديميات ومراكز البحوث والتدريب العملية، التي تلقن النشء والشباب أساسيات وتقنيات التجارة الخارجية العصرية، وفنون الملاحة البحرية الحديثة،

وأساليب وطرائق الوساطة التجارية والعالمية، ناهيك عن كليات السياحة المتخصصة في تقديم الثقافات المعاصرة كالثقافة العلمية والعلاجية الصيفية والشعبية.. وغيرها، وأن ترصع سواحلنا بالعديد من الموانئ البحرية المتخصصة في خدمات التجارة العالمية والملاحة البحرية والسياحة المصرية، وأن تنشئ في كل ولاياتها ومحافظاتها موانئ جوية دولية لخدمة السياحة العالمية وحركة الملاحة الجوية، هذه هي التزامات محددة يجب على النقابات المهنية والعمالية في المجتمع العربي أن تأخذها بعين الاعتبار، وأن تعمل في شراكة مع بقية المنظمات المجتمعية في الوطن العربي على تحقيق أهدافها المنشودة.

والى جانب ما سبق يجب على النقابات الزراعية أن يكون لها الرأى القاطع في قضية تجريف الأراضي الزراعية والبناء عليها، وأن ينتهى الرأى إلى تشكيل لجنة متخصصة لدراسة المقترحات المطروحة للبناء على الأراضي الزراعية، وأن يتم إقرار السياسات التى يتم الاتفاق عليها في هذا المجال.

أيضاً قضية التعليم يجب أن تلزم بدعمها النقابات المهنية والعمالية وأن تستحوذ على نصيب وافر من المناقشات باعتبارها الدعامة الأساسية للأمن القومى العربى، وأن تبدى النقابات رأيتها في ضرورة تعديل نظم الامتحانات وتطوير المناهج، فهناك ضرورة لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق الجودة في التعليم، ودعم هيئات التدريس، ووقف ظاهرة التسرب. إن أهم التحديات التى تواجه التعليم في الوطن العربى الآن هي زيادة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية وتحقيق اللامركزية لهذه العملية.

ولما يتعلق بالمواطنة يجب أن تبدى النقابات المهنية والعمالية رؤيتها حول حقوق المواطنة والديمقراطية وعلاقات المواطن بالدولة وطموحاته وأماله في الارتقاء بالخدمة. وهنا يؤكد الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم في مصر أن الحزب وحكومته جادون كل الجدية في تقديم ما التزموا به، وسيكون ذلك في صورة استراتيجيات تنعكس على الحياة اليومية للمواطن في قضاياها، خاصة الملحة منها مثل ما يتعلق بالتعليم والصحة والأسعار، وهذا مدخل جيد للالتزام بشراكة جادة بسين

---

النقابات المهنية والعمالية والحزب الوطني الديمقراطي فيما يصبو إليه من استراتيجيات.

وعلى أى الأحوال فالجميع يترب من النقابات المهنية والعمالية أن تشارك بمجدية واهتمام في الحوار الوطني الكامل حول كل قضايا الوطن والمواطن، والبحث عن حلول حقيقية لمشكلات هذا الوطن الذي لمحبه جميعاً.

وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر قد اختار أن يكون التعبير عن آمال وطموحات الجماهير رسالته، والمنهج العلمي في معالجة المشكلات وطرح الحلول وسيلته، والفكر المتطور لصياغة السياسات وترجمة الرؤى والأفكار سبيله إلى العمل الوطني الجاد، الذي تتضافر من أجل تحقيقه كافة الجهود، في إطار من التعاون الكامل والنظم الواضح لدور الحزب والحكومة في تحقيق التنمية الشاملة التي كانت وستظل أساساً للعمل الوطني والحزبي من أجل النهوض بالوطن، فإن النقابات المهنية والعمالية في مصر مدعوة لتفعيل هذه الرؤى وتمحيصها من أجل أن يتم وضع الفكر الجديد محل التطبيق على أرض الواقع، وترجمته إلى آلية عمل لا تقتصر لقط على التطوير الداخلي للحزب الوطني ولجانه وإعادة بناء قواعده الشعبية وهياكله، وإنما تعنى أولاً بصياغة منهج واضح للتعرض للمشكلات التي تترق للجماهير بمصداقية وجراحة، ومواجهة كافة التحديات بشجاعة وجسارة، وفتح الأبواب لكافة النقابات المهنية والعمالية لطرح رؤيتها لما نواجهه من تحديات، والمشاركة في طرح حلول جذرية للمشكلات، تستجيب لنض الشارع المصري، وتحقق الفاعلية والمصداقية والكفاءة التي تتوقعها جموع الشعب العريضة من العمال والفلاحين والمهنيين والنقابيين وغيرهم.

ولكى يتحقق هذا الهدف لا بد من اتباع منهج علمي متطور، للعصر على مدى كفاءة الأداء النقابي والحزبي والحكومي، إضافة إلى الاهتمام بتفعيل دور القواعد النقابية والحزبية في التعرف على آراء الجماهير تجاه كافة القضايا التي تمس حياتهم،



وعلى مدى انعكاس مسيرة الإصلاح بكافة محاورها على مستوى معيشتهم، وعلى رؤية المواطن المصرى للأسلوب الأمثل لحلها، في إطار يتضمن نجاح الجهود التي نبذلها في مواجهة تلك التحديات، وطرح الرؤى الحزبية والحكومية والنقابية لكيفية التعامل معها، لتتحول بذلك إلى إرادة شعبية تدفع مسيرة التطوير والتحديث والتنمية.

لذا فالدعوة للمشاركة في الحوار الوطنى تتطلب دعوة النقابات المهنية والعمالية في إطار يهدف لتوسيع دائرة الاهتمام، ولاجتذاب كافة القوى الوطنية لممارسة حقها الطبيعى في المشاركة في العمل الحزبي، والتواصل من أجل صالح الوطن، حيث يمكن أن تضع أسساً قوية لممارسة ديمقراطية تشارك فيها كافة القوى الوطنية بمختلف توجهاتها، وتعمل معاً من واقع انتمائها لمصر وحرصها على وضع مصالح الوطن العربى فوق كل اعتبار.

وهكذا تزايدت الدعوة للمشاركة النقابية في تنمية عوامل الالتزام، ولن تقتصر فقط على المشاركة في التوجيه، أو التنازع مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، بل ستمتد لتشمل أدواراً محددة ومؤثرة تلزم بها النقابات المهنية والعمالية والتي نؤمن بأهمية دورها في تشكيل اتجاهات الرأى العام في إطار من التشريعات والقوانين والإجراءات التنفيذية التي تعتمد عليها الدول العربية في التحديث، ويهدف إتاحة مساحة أكبر من الحرية لتلك النقابات المهنية لممارسة دورها الاجتماعى والتنموى كشريك فاعل في مسيرة تنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربى.

### ٣- الجمعيات الأهلية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد:

تقع على كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية، ومن بينها الجمعيات الأهلية مسئولية تنمية الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى، وبما يمكن هؤلاء الأفراد من بناء شخصياتهم على أساس قيمى قوى، وفي الوقت نفسه يساعد هؤلاء الأفراد على القيام بواجبهم في جو يموده الالتزام المهني على أكتنل وجهه. فاحترام العربية لتسرع القدرات العقلية والفردية بين الأفراد العرب يعتبر أمر ضرورى للغاية، كما أن التنمية

---

الموازنة لقوى ومكونات الشخصية تعتبر أهم ما يتوجب على التربية- ومؤسستها المختلفة، ومن بينها الجمعيات الأهلية- أن تراعيه في برامجها ونشاطاتها وأهدافها، تنمية عوامل الالتزام وما يصاحبها من تنمية المشاعر والأحاسيس الإنسانية النبيلة الدافعة للابتكار والتسامح والتعاون مع الآخرين مهمة، وتنمية الإحساس والالتزام بالجمال والحق والخير مهمة، وتنمية الجسم وطاقاته مهمة، وتنمية الطاقة الفكرية الكامنة والاستفادة منها في التزام الفرد نحو خير مجتمعه مهمة. ومن حيث الالتزام فإنه يميز بين واجبات العدالة وواجبات الإنصاف، حيث تمثل واجبات العدالة في عدم الإساءة إلى أحد، وإعطاء كل إنسان ما هو له، وتمثل واجبات الإنصاف في الإحسان والروح الإنسانية التي تتجاوز حرية القانون إلى روحه<sup>(١٣)</sup>. أما في الإسلام فإن مفهوم الواجب يقوم على أساس قاعدة أوردها رسول الله ﷺ حين أقرها من سليمان الفارسي: (إن لربك عليك حقاً، وإن لبدنك عليك حقاً، وإن لأهلك عليك حقاً، فأعطى لكل ذي حق حقه)<sup>(١٤)</sup>، وقوله ﷺ (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)<sup>(١٥)</sup>. وعلى هذا الأساس يقوم الواجب في الإسلام تجاه الفرد ذاته وتجاه أهله وتجاه الأفراد الآخرين داخل المجتمع.

ويمكن للجمعيات الأهلية القيام بدور هام في مجال تنمية الالتزام لدى أعضائها وغيرهم من أفراد المجتمع العربي وذلك من خلال الاهتمام بتوعية أعضاء هذه الجمعيات الأهلية بواجباتهم وحقوقهم وبما يحقق التزامهم تجاه مجتمعاتهم، لهم -أي أعضاء هذه الجمعيات- مجتدين تطوعاً لخدمة المجتمع وعليهم المشاركة والتعاون مع باقي المؤسسات المجتمعية في التصدي لحل الكثير من المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم، وفي هذا الأمر يجب أن يكون عضو الجمعية الأهلية قدوة ومثل أعلى للآخرين، وأن يكون ملتزماً بقضايا مجتمعه في الوطن العربي.

أيضاً تسهم الجمعيات الأهلية في تنمية جوانب الانتماء وتعميق قيم العطاء والتضحية من جانب أعضائها من أجل الصالح العام، ويعطى أعضاء الجمعيات الأهلية

القدرة في المحافظة على الممتلكات العامة وحمايتها وعدم استخدامها للمصالح الشخصية.

ويمكن للجمعيات الأهلية أن تقوم بدور فعال في مجال تنمية الالتزام لدى أعضائها عن طريق إكساب هؤلاء الأعضاء وتزويدهم بالمهارات المطلوبة للوصول إلى درجة عالية من إدراك الحقوق والواجبات في المجتمع، وإنعاش الشعور بالمسئولية وتعريف هؤلاء الأعضاء بأن مصالحهم الفردية مرتبطة وبشدة مع المصلحة العامة. ويمكن للجمعيات الأهلية تقديم أنشطة تثقيفية لأعضائها، من خلالها يتم الإسهام في تنمية جوانب الالتزام لدى الأعضاء. كما أن الأعمال التي تتم في هذه الجمعيات الأهلية، وما يتعلق بها من أنشطة وممارسات، وما يرتبط بها من مناقشات وحوارات وتبادل للآراء والأفكار بين الأعضاء وبعضهم البعض الآخر داخل مقار هذه الجمعيات الأهلية وخارجها تسهم في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التمسك بمعايير الالتزام من علمه.

أيضاً يجب أن تسهم الجمعيات الأهلية في تنمية عوامل الالتزام نحو التعددية الثقافية، فهناك حاجة عاجلة إلى التشجيع على تفكير أكثر وضوحاً بشأن الطوائق التي تدعم التعايش السلمي بين الثقافات، وذلك في ظل ما يشهده العالم من حركات تعصب وغيرها<sup>(١٦)</sup>.

وقد أصبح معروفاً أن كثيراً من الكوارث المجتمعية مردها عدم كفاية الاعتراف بالتعددية الثقافية وعدم الالتزام باحترام التباين الثقافي في المجتمع، وهنا لا بد للجمعيات الأهلية من الاهتمام بنشر مبادئ التسامح واحترام تعدد الثقافات والاستمتاع بوجود هذا التسامح. وقد أصبحت العلاقات الاجتماعية داخل البلد الواحد متاراً للمشكلات أثناء مسيرة التنمية، فمع تنقل السكان وتغير أوضاعهم يلجأ الناس إلى الفوارق الثقافية التي تتجسد في تراثهم لمقاومة ما يعتبرونه قديداً لسلامتهم أو رعايتهم أو بقاء طوائفهم أو استمرار ثقافتهم. وتبرز هنا جهود

الجمعيات الأهلية في مواجهة الخصائص العرقية، فتستطيع الجمعيات الأهلية تنمية عوامل الالتزام بين كل هؤلاء من متعددى الثقافات، وتُظهر هذه الجمعيات الأهلية انتماءات ثقافية عامة لكل أفراد المجتمع، ويلتزم الجميع بالانتماء إليها- وتصبح رمزاً لا بد منه في تحديد الهوية والذاتية المجتمعية لكل من الأفراد والجماعات على السواء.

ومن الأهمية بمكان للجمعيات الأهلية أن تلتزم بشراكة قوية مع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية للتعامل مع اندفاعات وانفلاتات العالم المعاصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية التي لم تترك دولة واحدة دون أن تحاصرها بمجموعة من التحديات المشابهة والمتضاربة ولم يتأهل أى من التنظيمات الاجتماعية المختلفة من أطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة على التعامل معها، سواء أكان ذلك في نظام الاقتصاد الموجه أو قوى السوق أو العولمة أو القطبية أو التحالفات الاستراتيجية أو الشرعية الدولية.

وفي ضوء هذا التعطف التاريخي المنضم بمعطيات كثيرة تتوزع اهتمامات الدول والأفراد بين معالجة الأزمات والاحتياجات الحادة والعاجلة وبين ضرورات وضوح الرؤية نحو مستقبل أكثر استقراراً، ويزيد من تعقيدات مهام الدول والأفراد على حد سواء رؤية أن معالجة الأزمات الحادة لا جدوى منها ما لم تمهد وتؤدي إلى الحلول الجذرية طويلة المدى التي تنتظرها شعوبها وأفرادها والإنسانية عامة.

وإذا تركنا جانباً السياسات والعلاقات السياسية والامراتيجية الدولية مع تأكيدنا على أهميتها القصوى لإن الالتزام بالتنمية الشاملة والمستدامة لأفراد المجتمع والتي لم تخرج بعد من دائرة الأحلام والأماني بالنسبة لغالبية أعضاء الجمعيات الأهلية التي تطوعت لتقديم خدماتها تمثل أهمية قصوى في البحث والدراسة.

فقصور الاستثمار، كما أن الإعفاءات والحوافز لهذه الجمعيات الأهلية في الحدود المتاحة في القانون الذى يحكم عمل هذه الجمعيات الأهلية ليست هى الحلول الفعالة والمتكاملة التي تتوازن مع ما تمثله هذه الجمعيات من ثقل مجتمعي.

كما أنه لابد أن تتدخل الجمعيات الأهلية في تحديد ملامح لتطوير الإنتاجية التي هي في نهاية المطاف الضمان الأصيل لتحريك معدل النمو، على أن مشكلة الإنتاجية متشابكة المدخل والمتطلبات بداية من التعليم إلى التدريب إلى التطور التكنولوجي وكفاءة التخطيط والإدارة والتنظيم والتسويق، إلى استقرار البيئة الاقتصادية والسياسة المالية والتواصل مع تطورات السوق العالمية والتجارب الرشيد والمعالج مع معيقاتها والموازنة بين تناقضات خفض التكلفة واحتياجات علاج البطالة وتدهور القدرة الشرائية للسوق وتنامي القطاع الأسود العشوائي من الاقتصاد المغلبي، واتحام مجالات المحاكاة والإبداع والابتكار التي هي ركيزة النهضة في الدول الناهضة، والتي كانت الركيزة لطفرة ثمر جنوب وشرق آسيا. وفي إطار انغماسنا في إطفاء الحرائق العاجلة في الأسعار والطوارئ الملحة في المتطلبات الحياتية، أصبح الدور المأمول للجمعيات الأهلية منسجماً ورحناً بحث في مجال الإدارة والتخطيط والمشاريع القومية والخاصة بمنأى عنها، حتى في إطار ما يسمى بجوائز الإنتاج والضوابط ومؤسسات البحث والدراسات لسن أن ركيزتنا الأساسية والواعدة هي الثروة البشرية وليس فائض الموارد الطبيعية، وأن إهدار وتفرغ وعقم هذه الثروة هو إهدار وتبديل لمستقبل الأمة، ومن ثم فإن قميش دور الجمعيات الأهلية وتكجيل أنشطتها بقيود حديدية ليس من الحكمة في شيء.

وفي ضوء هذا الأمر لابد من إدخال الجمعيات الأهلية كلبنة من لبنات البناء، وعلينا أن نوحّد توجهاتنا القومية لكي نرسي أساساً لبناء مستقبل زاهر ومساعد للأجيال القادمة، يشارك فيه الحزب الحاكم في الدولة والقطاع الخاص والجماهير والجمعيات الأهلية، كل هذا للالتزام بتوفير متطلبات التنمية الشاملة والمساعدة بخطواتها التراكمية والتراخي على عمل المسئوليات والأعباء المضنية التي ستترتب على هذا الالتزام بإجماع ومحاسبة قومية وشراكة مجتمعية منشودة.

وعلى الجمعيات الأهلية أن تدعم سياسات النهوض بالشباب لتنمية المهارات وترسيخ مفهوم التميز والمواجهة لتحديات المستقبل ومطالبة. وهناك دعوة بضرورة تدريب الشباب على العمل الوطني والسياسي وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب، وتوفير فرص حقيقية لتدريب الشباب على المهارات التي يتطلبها العمل العام والتنموي والعمل الوطني والسياسي مع تقييم القيادات المتميزة الناجحة وتشجيع ومساندة المنظمات والجمعيات الأهلية على تكامل أنشطتها وأن تتضمن برامج التنمية دعم ومساندة مثل هذه المنظمات، بل يجب أن تسعى جهود التنمية إلى الاستفادة من هذه الكيانات المنظمة لإدماجها في مشروعات التنمية المخططة.

وارتباط التنمية البشرية بالموارد الطبيعية وإكساب الشباب المهارات الخاصة بالاحتياجات الفنية والعلمية والتكنولوجية والتوسع في إقامة الصناعات الصغيرة والحرفية وصناعات الأسر المنتجة وخاصة تلك التي تعتمد على خامات البيئة المحلية، مع التركيز على التدريب الفني والمهاري والإداري والتسويقي كلها إشكاليات ينبغي أن تقوم الجمعيات الأهلية بدور هام في تدعيمها، إلى جانب الاهتمام بالإرشاد والتوجيه والتحفيز والتأهيل، وضرورة أن تلتزم هذه الجمعيات الأهلية بإبراز أبعاد النعدي السكاني المحلي كأحد التحديات الاجتماعية التي تعوق التنمية.

كما أن وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب الموجه في إطار استراتيجية التنمية تحتاج إلى تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية في بيتانها أغلبية، كما أن الحث على إظهار طيبة ومضمون الترابط بين القيم القديمة والقيم الجديدة للشباب يتم عن طريق الجمعيات الأهلية المختلفة كي يبدو واضحاً أن الجديد ما هو إلا امتداد طبيعي لما هو قديم، وأن التغير القيمي الذي يتعرض له لا يتضمن جتوحاً أو خروجاً عن القيم القديمة، بل هو تطوير وتحديث لها بما يواكب العصر ومتغيراته. كما يمكن للجمعيات الأهلية العمل على توفير فرص عمل متزايدة للشباب في مشروعات تخدم البيئة وبما يحقق التوظيف الأمثل لطاقت الشباب وربط البرامج بقضايا التنمية الشاملة وتلبية احتياجات سوق العمل، وتعبئة الموارد

والإمكانيات المادية والبشرية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار المناسبة للشباب اعتماداً على الإمكانيات المتاحة، وجذب العمالة الشابة باختلاف أنواعها باعتبار أن الشباب أساس التنمية، ومن ثم فهناك التزام نحو العمل على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية لهم.

وهناك ضرورة لشمول العاملين بسوق العمل غير المنظم بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية في إطار منظومة تشريعية خاصة بهم مع إعداد قاعدة معلومات وبيانات عن العاملين وتوفير البرامج التدريبية لهم لمساعدتهم على تحسين ترابط وظروف العمل خاصة للمرأة العاملة الريفية، وضرورة منح العاملين بالقطاع غير المنظم أسعاراً ضريبية منخفضة وكذلك نظام خاص بالتأمين الاجتماعي وضرورة الاهتمام الجاد بطرق التعليم المتميز والتدريب على التقنية في مجال توفير عمالة متميزة والعمل على توفير تدريب متميز للشباب على مجموعة الحرف التقليدية التي يحتاجها المجتمع الأعلى كمصدر لامتصاص نسبة كبيرة من المتعطلين وضرورة التوسع في برنامج (مبارك- كول) للتعليم الصناعي المتطور والتأكيد على المضي قدماً في برامج تنظيم الأسرة لدورها الملموس في خفض معدل الزيادة السكانية والعمل على إيجاد دور حقيقي للجامعات في الارتباط بالبيئة المحيطة، وعلاج مشاكلها خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص عمل جديدة، ووضع أسس لتمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب، ودراسة الإجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيا الخارجية لاختيار المناسب منها لتطبيقه، وفي كل هذه التوجهات يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية برؤى ناشئة من خبراتها المعاشة في هذه المجتمعات المحلية.

ويجب أن تلزم الجمعيات الأهلية بضرورة الترويج لثقافة التطوع ومفاهيم المسؤولية المجتمعية للأفراد سواء عن طريق إبراز ذلك في أنشطتها المختلفة أو البرامج التي تقدمها وتعلن عنها من خلال وسائل الإعلام وتكريم النماذج البارزة في العمل التطوعي والاعتراف بمجهودها.

كما أن هناك حاجة لدعم أنشطة الكشف والجولة في الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب الأخرى باعتبارها قلب عملية التطوع وإعطاؤها الدعم والاهتمام المناسبين مع ربط العمل التطوعي بالقضايا القومية من الأمية والمشكلة السكانية والإدمان والتدخين ومشكلات البيئة.

ويمكن للجمعيات الأهلية في كل منطقة مجتمعية أن تتعاون وتتدارس الأوضاع الحالية للعمل التطوعي وذلك في ضوء الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي المتواجدة فيه، وترتيب أولوياتها حتى تكون أساساً للتخطيط الاجتماعي مع دعم الحكومة لكافة هذه الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تقديم الخدمات الشبابية وخاصة تلك التي تدار بواسطة الشباب وتقديم الدعم والمساندة فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المانحة المحلية والدولية وإمكاناتها ومجالات اهتمامها وما يمكن أن تقدمه من منح عينية أو مادية وقروض ميسرة.

وهناك حاجة ماسة إلى أهمية دراسة إصدار قانون للتطوع ينظم عملية المشاركة التطوعية ويقلل دور الجمعيات الأهلية في مجالات التطوع وتحقيق أهدافه.

وفي مجال المشاركة الاقتصادية للشباب والعمل الحر يجب أن نلتزم بضرورة وجود قاعدة بيانات متكاملة حول الأنشطة المطلوبة وطبيعتها والتوزيع الجغرافي المطلوب مع مراعاة خصوصية الأداء لكل نشاط ولكل منطقة مع التأكيد على توحيد التشريعات والجهات التي تتعامل مع قضية المشروعات الصغيرة، فضلاً عن تعزيز دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالعمل في مجالات التدريب والتسويق والتمويل ومعالجة المشاكل الفنية للمشروعات الصغيرة مع تعزيز الاهتمام من قبل الصندوق الاجتماعي في مصر وغيره في الدول العربية برفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة.

ويجب أن يكون هناك التزام في مجال إعداد وتأهيل الشباب لتفعيل مشاركتهم في مختلف جوانب العمل الوطني، حيث إن إسهامهم عامل ضروري لتواصل جهود



العمل الوطني، وأن إسهامهم عامل ضروري لتواصل جهود التنمية باعتبار أن زيادة مشاركة الشباب في الحياة العامة يعتبر عنصراً حاسماً في نجاح برامج التنمية والتحديث التي تسعى إلى تنفيذها هيئات الدولة والمجتمع، كما أنه عمل استماري له مسردوده الإيجابي في الحاضر والمستقبل، وهو العامل الذي سوف يحدد قدرة مصر على خوض غمار المنافسة التي تفرضها ظروف العالم الجديد الذي نعيش فيه.

ومن ثم يجب أن تلزم الجمعيات الأهلية بتوسيع مشاركة الشباب في العمل العام باعتبارها ضماناً لتفاعلية تنفيذ السياسات العامة، وإعطاء الشباب الفرصة للمشاركة البناءة في الأمور المجتمعية في الوطن العربي.

ويمكن للجمعيات الأهلية القيام بدراسة الجوانب المختلفة لتفعيل مشاركة الشباب في مجالات المشاركة السياسية والثقافية والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والعمل الحر والعمل التطوعي في مختلف القطاعات في البلاد العربية.

ويؤدي هذا كله إلى تفعيل المشاركة السياسية للشباب عن طريق تقليل الفجوة بين الشباب وبعده عن السياسة وربط الشباب بعملية الانتخابات واكتساب ثقتهم فيها. ومن ثم يشارك الشباب في صياغتها بشكل أساسي، ويؤدي هذا إلى المشاركة وزيادة تمثيل الشباب في مؤسسات صنع القرار، خاصة في القضايا التي تمسهم بشكل مباشر وليس مجرد التمثيل الرمزي فقط، وهذا نضمن مشاركتهم في عملية صنع القرار المتعلقة بقضاياهم، وتوسيع مشاركة الشباب في إدارة الهيئات الشبابية، خاصة مراكز الشباب وذلك عن طريق زيادة عدد الأعضاء الشباب المنتخبين في مجالس إدارة مراكز الشباب، بالإضافة إلى إنشاء مراكز لتقديم الخدمات الشبابية تدار بواسطة الشباب، وأهم الخدمات التي تقدمها هذه المراكز عرض المعلومات والإرشاد للشباب، كما تقوم بتنظيم دورات لتنمية مهارات الشباب بشكل عام والمعلقة بسوق العمل بشكل خاص.

ونقترح هنا عدداً من البرامج تبناها الجمعيات الأهلية وتستهدف تقوية العلاقات بين الشباب والهيئات البرلمانية في الوطن العربي مثل تنظيم برامج لزيارات الطلاب والشباب إلى البرلمان لمتابعة العملية التشريعية، ونشر برامج برلمان الشباب، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات تستهدف زيادة مشاركة الشباب في العملية الانتخابية أى تحفيز الشباب على المشاركة في الانتخابات عن طريق إقناعه بأهمية التصويت ويمكن أن يتم ذلك عن طريق مؤسسات التعليم المختلفة، وتسهيل إجراءات الحصول على البطاقة الانتخابية، وتسهيل عملية التصويت في الانتخابات، وتشكيل لجنة قومية يشارك فيها المتخصصون الفتيون وأصحاب الرؤى السياسية لمراجعة مناهج التربية الوطنية ووضع تصورات بشأن تطويرها، كى تعكس قيم الانتماء والتطور التى ينشدها المجتمع العربى.

وفى مجال اهتمام الجمعيات الأهلية بالمشاركة الاقتصادية، يجب تبني مجموعة من السياسات تسعى إلى تفعيل المشاركة الاقتصادية للشباب من خلال العمل الحر وأهمها ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب، والتدريب واكتساب مهارات العمل الحر عن طريق تطوير برامج ومراكز التدريب الحكومية، ودعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لزيادة إسهاماتها فى عملية التدريب مع تقديم التسهيلات والمعونة الفنية والإدارية لها لتقوم بدورها على أكمل وجه، وتسهيل فرص العمل الحر للشباب من خلال المشروعات الصغيرة.

كما أن الجهود التطوعية التى تقوم بها الجمعيات الأهلية يمكن أن تزدى إلى ترقية عوامل الالتزام بين الأفراد والجماعات نحو النهوض بمجتمعاتهم المحلية وترقية جوانب الحياة فيها، وتدريب الأفراد على جوانب التعاون فى المواقف الحياتية بفاعلية، فالأمور الهامة التى يجب الانتباه إليها هى كيف نعود شباب هذه الأمة العربية على تحمل المسئولية والتحول من الفردية إلى المسئولية الاجتماعية بما تحمله من معنى المواطنة الصالحة بكل التزاماتها؟ ومن خلال هذه الجهود التطوعية للجمعيات الأهلية يمكن

تعريف أفراد المجتمع العربي بإمكانات مجتمعاتهم المحلية ومشكلاته التنموية وطموحاته للأجيال القادمة مما يعمق الانتماء والولاء لهذه المجتمعات العربية. ومن ثم للوطن العربي.

وإلى جانب ما سبق فإن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً هاماً في خدمة المجتمع وتنمية الالتزام بين أفرادها، فدورها في خدمة المجتمع وتنمية عوامل الالتزام بين المواطنين من الأدوار الهامة التي برزت في الوقت الحاضر، لذلك فقد امتدت خدمات الجمعيات الأهلية والتنظيمات التطوعية إلى كافة مؤسسات الأمة لتنهض بها، وتساهم في حل مشكلاتها، ولذلك فوظيفة الجمعيات الأهلية في الوقت الحاضر قد تغيرت تغيراً ملحوظاً، ولم تعد مهمتها - في المقام الأول - تقديم خدمات دينية، بل تطورت مهامها لتشمل تبادل المعلومات والمساهمة في إعداد القوى البشرية المنتجة والمتعلمة، إلى جانب أنها تقدم بجوانب الأخلاق بصفة عامة والتي تسهم في خدمة البيئة المحيطة بمسا. وهذا الشكل تسهم الجمعيات الأهلية في بناء القوى البشرية أخلاقياً إلى جانب الإسهام في بنائها علمياً ومهارياً، فتستطيع الجمعيات الأهلية المساهمة في إعداد الفرد وتربيته تربية صالحة متكامل فيها شخصيته الإسلامية في نموها العقلي والجسمي والروحي والأخلاقي والانفعالي والاجتماعي، وهذا تستطيع الجمعيات الأهلية المساهمة في بناء المواطن الصالح الذي يعيش في الأسرة المسلمة والمجتمع المسلم مؤدياً كافة واجباته بفعالية وأمانة قبل أن يسأل عن حقوقه. وهذا تستطيع الشراكة المجتمعية أن تصل بالفرد إلى درجة الصلاحية في المجتمع العربي.

ويمكن أن تعمل الجمعيات الأهلية في شراكة مع الأسرة من أجل تنشئة أبنائها أخلاقياً، والأسرة في الوطن العربي ما زالت هي الحاضنة الأولى لأبنائها لفترة طويلة من عمر الأبناء، وفي غياب أو تقلص أدوار باقي المؤسسات التربوية في مجال تنمية الالتزام، يظهر الدور الرئيسي للأسرة، حيث يعتمد الأبناء بشكل كبير على أسرهم في كافة شئون حياتهم بما فيها مجالات القيم وجوانبها وتدريبهم على التمسك بمعايير

الالتزام. ومن هنا تأتي أهمية الأسرة كمؤسسة ثقافية وتربوية في المقام الأول في حياة الفرد، حيث يكسب مظاهر الالتزام المختلفة وطريقة التعامل، كما يعلم الفرد من الأسرة آداب السلوك الأخلاقي المرغوب كاحترام الكبار واحترام ممتلكات الغير، بجانب عادات الصبر والقناعة والإيثار.

والوضع الديني للأسرة يحدد - إلى حد بعيد - مستوى التزام أفرادها، ومن خلال الأسرة يمكن غرس كثير من القيم التربوية للطفل مثل الطاعة، والصبر، والصدق، والعدل، وضبط النفس في نفوس الناشئة، ويمكن أيضاً غرس كثير من الأخلاق الحميدة عن طريق التأسي بشخصيات كثير من الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وهذه القيم والتي يتم غرسها في نفوس الأطفال تصبح شخصياتهم متكاملة، ويمكن للجمعيات الأهلية المتواجدة في المجتمعات المحلية مساعدة الأسر في هذا المجال.

ومن ثم فإن الجمعيات الأهلية تعد من أهم مؤسسات التربية غير النظامية في مجال الشراكة مع الأسرة في تنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربي. فهي تسهم في تشكيل أنماط السلوك القيمي فيما بين أفراد هذا المجتمع، وفي ظل المفهوم الإسلامي للأسرة تتحقق هذه الوظيفة الأخلاقية وينصلح حال المجتمع العربي والوطن العربي.

كما تلعب جماعة الرفاق دوراً في مجال التربية الأخلاقية، فالجماعة التي ينتمى إليها الفرد، ويجلس معها ويحاورها وتحاوره، تؤثر في تنمية الالتزام لديه، فجماعة الرفاق تعمل على تعديل أو تطوير ومناقشة كافة القضايا الأخلاقية والتي تكونت لدى الفرد سواء عن طريق أسرته في بداية حياته، أو عن طريق المدرسة، أو من أي مصدر آخر، وتستطيع الجمعيات الأهلية التأثير في جماعات الرفاق التي تؤثر بدورها في تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد.

وهكذا تصبح الجمعيات الأهلية من ضمن المؤسسات التربوية غير النظامية في مجال تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد، حيث يمكنها القيام بشرح القضايا الفقهية

والمصلة بجوانب العبادات، والتي لها تأثير كبير في توجيه أفراد المجتمع نحو التمسك بجوانب الالتزام التي يجب أن يتحلوا بها، إلى جانب تمسكهم بالمبادئ والقيم الروحية، وأولها مراقبة الخالق سبحانه وتعالى في السر والعلن.

ومن ثم فإن تنمية الالتزام لدى أفراد المجتمع هي عملية تربوية في المقام الأول، والجهد الأعلى التربوي لابد وأن ينطلق من الواقع المجتمعي المحيط بالإنسان، لاستقراء معطياته، وتشخيص توتراته وأزماته حتى يكون هذا الجهد التربوي منبهاً عن أرضية موضوعية<sup>(١٧)</sup>، وإعياً بتنفيذها ومدركاً لأهم المعوقات المعقدة لتنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد.

وتنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي مرهون بتحرير هؤلاء الأفراد فكرياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً من المعوقات والتي تحول دون تحقيق فضيلة الالتزام في المجتمع، ومن هذه المعوقات التحديات الفكرية والثقافية المحيطة بنا من كل صوب وحذب، ومن المعلوم أن فضيلة الالتزام، ومن ثم القيم مرتبطة بثقافة المجتمع، والثقافات المحيطة بنا، كمسلمين تغزو مجتمعا ونعيش في رحابها في كثير من أمور حياتنا- في المنازل والشوارع وغيرها، وحضارتنا الإسلامية وواقع أخلاقيتنا قد تتنافى مع هذا الغزو الفكري والثقافي ومن ثم فإن هذا يشكل معوقاً لتنمية عوامل الالتزام في المجتمع المسلم.

ومن بين معوقات تنمية جوانب الالتزام لدى الأفراد التحديات الاجتماعية من عادات وتقاليد وخلافه، فمعطيات الواقع الاجتماعي في بلدنا تحمل على الاعتقاد بأنه واقع سليم، فالعادات والتقاليد وما يسود بينهما من سلوكيات تظهر قيماً متناقضة لا تشجع على الإطلاق في تنمية جوانب الالتزام المستمدة من الشريعة الإسلامية، فما يشجع من قيم اجتماعية بالية في المجتمع تفرز كثيراً من معوقات تنمية الإنسان أخلاقياً، كما أن الطابع المميز للعلاقات الاجتماعية في هذا البلد هي أنها علاقات قهر وتسلط، فالعلاقة بين طبقة اجتماعية وأخرى، أو بين منشأة اجتماعية ومثلها، أو بين السلطة

الحاكمة وبقية أفراد الشعب، أو بين الأبناء والآباء أو بين الرجل وزوجته تتمثل في علاقات الطاعة العمياء أو التمرد على طول الخط. وهكذا أضحي مؤكداً أن الصفة القيمة التي يجب أن يهتم بها الإنسان ويتعلمها في جميع مراحل عمره هي الطاعة وليس الالتزام، وهكذا فإن تنشئة الفرد قائمة على الترويج لهذه القيمة الأخلاقية، وتكريسها حيث أصبحت في النهاية جزءاً لا يتجزأ من التركيب المعنوي للشخصية، فأسلوب التنشئة الاجتماعية في الأسرة، مروراً بأنماط التربية المدرسية والتوجهات الإعلامية، وأساليب التنشئة السياسية كلها تكرر هذه القيمة وتروج لها في البنية الاجتماعية، وحين ينتقل الطفل من محيطه الأسري إلى المحيط الاجتماعي الأوسع يجد نظاماً تعليمياً يكرس - من أوله إلى آخره - هذه القيمة (قيمة الطاعة العمياء وليس الالتزام الواعي) بمختلف الوسائل والآليات والتوجهات. وهكذا فإن أسلوب التعليم "الطائفي" السائد والذي يحول الجيل الأكبر إلى (كاهن) على طول الدوام، ونظام التعليم ومحتواه الذي يعمل على تكوين "العقل المسالم" أكثر من اهتمامه بتكوين العقل (الابتكاري)، (النالدي)، (الملتزم) بقضايا محددة، كل هذه الآليات وغيرها تعمل على تعميق وبلورة قيمة (الطاعة) في نظامنا التربوي والأخلاقي.

وإلى جانب المعتقدات الفكرية والثقافية والاجتماعية والتي تواجه تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد توجد تحديات علمية وتكنولوجية وسياسية تعوق طريق التنمية القيمة، وهذا يعيش أفراد المجتمع في فراغ فكري وديني، وبعد الفراغ الديني لدى الأفراد مظهراً من مظاهر ضعف الوعي الديني، ومن ثم ضعف الالتزام حتى في التمسك بالقيم الدينية. والفراغ الديني من أخطر الأمور وأشدّها ضرراً بالشباب سواء في مراحل التعليم أو في أثناء العمل بعد الانتهاء من فترات التعليم، حيث يروح الشباب إلى الكثير من التساؤلات الخيرة عن أصل الكون ونشأته، والعقائد والتفسيرات لكثير من الظواهر التي تقلقه، فإن لم يجد إجابات شافية ضل الطريق، فها حذا لو اهتمت الجمعيات الأهلية بمواجهة هذه المعتقدات الثقافية بين الشباب من خلال برامج جادة في التوعية الثقافية المستمرة.

ولا شك أن الفراغ الديني يفرض على الشباب أنماطاً من السلوك تتفق مع هذا الفراغ، فنرى شباباً أصابه الانحلال الخلقي، وتحلل هو نفسه من المبادئ والقيم، وصار لا يعرف شيئاً عن دينه، ومرجع هذا إلى وجود قصور في مجال التوعية الدينية لسدى الشباب، ويرجع ذلك أيضاً لفقد التوجيه الديني والروحي لأبناء الأمة الذين كانوا حينئذ يقعون تحت تأثير فلسفات غريبة عن الدين الإسلامي ولا تمت بصلة إلى حضارتنا ومقومات حياتنا الخاصة، وفي غيبة التوجيه الديني وتعطش القلوب إلى روى نابع من القيم الدينية الإسلامية، ومن فهم عميق لمبادئ الإسلام، قامت فئات ليست على قدر واف من الثقافة الإسلامية باغتصاب حق توجيه الشباب لا عن بصيرة بمحققة الدين، ولا عن معرفة للخير، وأدى هذا التوجيه إلى ظهور جماعات مهددة للاستقرار الاجتماعي<sup>(١٨)</sup>.

كما أن الأمة الثقافية والكبت السياسي قد أسهما في ضعف جوانب الالتزام لدى الشباب، وحيث إن تنمية جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع ذات أهمية كبيرة في تنمية المجتمع ذاته، وبما أن تنمية عوامل الالتزام إلى جانب تنمية القيم الأخلاقية كلها مصدرها الأساسى الدين الإسلامى في مجتمعنا- أو هكذا يجب أن تكون- وجب علينا البحث في الرؤى الإسلامية عن ماهية الالتزام في الإسلام ودور الجمعيات الأهلية في تنمية جوانبه.

وبداية تدعو الديانات على اختلافها إلى التمسك بعوامل الالتزام الفاضلة وترغب فيها وتحث الناس على إلزام أنفسهم بها، والإسلام غير دين يدعو إلى تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد وبعض على التمسك بها، والتعلى بآدابها، فقد عنى الإسلام بالقيم الروحية والأخلاقية، وجعل إصلاحها ركيزة للإصلاح الاجتماعى.

ولما كان الإسلام ديناً يعنى بشئون الدنيا والآخرة، فإنه حث على الصلاح والتقوى في الحياة الدنيا لسعادة الإنسان في الحياة الآخرة، يقول تعالى: "وَاتَّقِ اللَّهَ لَعَلَّكَ تُتَّقَىٰ" (سورة القصص، من الآية ٧٦)،

ويقول الرسول ﷺ "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً".

وتستهدف التربية الأخلاقية في الإسلام بناء إنسان ملتزم بالخلق العظيم، وبناء مجتمع تسوده مجموعة راقية من القيم وجوانب الالتزام والمثل العليا، فهي تحرص على تنشئة إنسان ملتزم، يسلك في إطار مجموعة من القيم التي شملها هذا الدين، بحيث يكون سلوكه متسماً بالعدل مفعماً بالمساواة الاجتماعية والفردية أى المساواة داخل المجموعة، والمساواة داخل نفسه ومتسماً بالحرية الاجتماعية بما تشمله من حرية سياسية، واقتصادية، وفكرية، وعلمية، وبهذا السلوك الإنساني يتشكل المجتمع الملتزم<sup>(١٩)</sup>.

ولقد استأثرت الناحية الدينية والخلقية بأكبر قسط من عناية الأمة الإسلامية ومفكرها، فكان الفقه في الدين والتحلي بالقيم الفاضلة والتخلي عن الرذائل أسمى عوامل الالتزام بين الأفراد، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعلمين كانوا جميعاً أو كان معظمهم من رجال الدين، وإلى أن الدين الإسلامي يتغلغل في صميم الحياة الاجتماعية وينظم جميع شئونها، ويضع القواعد لمختلف مناحيها، فلا غرو أن كانت التربية الدينية والإلام بتعاليم الدين الإسلامي، وبث قيمه وفوائده في النفوس، لا غرو إن كان ذلك هو أهم جوانب الالتزام التي سعت التربية إلى تحقيقه بين الأفراد، فمن أهم ما يميز القيم الإسلامية أنها قيم ترتبط بجميع جوانب السلوك البشري في جميع النظم الاجتماعية، حتى إنها تشكل مجموعة القيم والعادات والتقاليد الإسلامية السقي يحويها النظام الاجتماعي في ظل الإطار الإسلامي<sup>(٢٠)</sup>.

ومن الأمور التي يقف عندها العقل والوجدان البشري حائراً مبهوراً هو تناول القرآن الكريم للقيم الخلقية، فلقد صورها في أجل الصور، وعرضها بأسلوب يتصف بالتنوع في وحدة لا تقبل الانقسام، وفي اختلاف يتصف بالوئام.



وهذه القيم الخلقية قد صاغها الله سبحانه وتعالى بما يتفق مع خصائص الطبيعة البشرية الفردية والاجتماعية، كما أن صياغتها قد تمت لتساير هذه الطبيعة في كسل أطرار نموها خلال خبراتها المتجددة، وجعلت للشخصية البشرية، وللمجتمعات حرية تامة في أن تتحرك في إطارها على شرط الالتزام وعلى الحفاظ على هذا الإطار، والاتفاق معه.

فلقد أحدث ظهور الإسلام تغيراً في الثقافة العربية، وكان لابد من قيام أجهزة تربية لتعميق هذا التغير وتشجيعه وزيادة سرعته، فالإسلام تربية جديدة للمجتمع العربي الجاهلي ومحاولة لنشر هذه التربية في داخل الجزيرة العربية وخارجها فيما يعرف بحركة الفتوحات، فليس من العجب أن كان المجتمع الإسلامي مجتمعاً مريباً واعياً حين تمسك بجوانب الالتزام التي أتى بها هذا الدين الحنيف، وحين قلت درجات الالتزام بتعاليم هذا الدين حدث ما حدث.

فلقد كانت مادة التربية التي ترى في الالتزام بين الأفراد من تعاليم الدين، كما جمعت وتبلورت في القرآن الكريم، وما أحيف إليها من أحاديث النبي ﷺ وأقواله وأفعاله، ومن ثم فقد أصبح القرآن الأساس في بناء التربية التي تنمى عوامل الالتزام، فالقرآن هو الذي حدد مفاهيم هذه التربية وأهدافها، وهو الذي أُملى مضمونها، وهو الذي حكم تطورها لقرون طويلة بعد انقطاع الوحي حتى أصبحت تربية الالتزام تعنى التربية القرآنية، وإلى جانب التربية القرآنية فإن الاقتداء بالرسول ﷺ وصحابته وتابعيه في الحكم، وفي القضاء وفي العادة، أصبحت أساليب هامة في تربية الالتزام بين أفراد المجتمع "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ" (سورة الأحزاب، من الآية ٢١).

ولقد كان الرسول ﷺ حريصاً على تربية المسلمين على الالتزام في جميع جوانبه، يقول الله تعالى: "لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ" (سورة التوبة، الآية ١٢٨).

وكان من رحمة بهم تمهدهم بالموعظة الحسنة وإرشادهم إلى عوامل الالتزام الذي يزكى نفوسهم ويظهر قلوبهم فاستقامت لهم الأمور، وهذا هو الطابع العام للأمة الإسلامية أيام الرسول ﷺ، والمفروض أن تكون عوامل الالتزام هي قاعدة العوامل بين الأفراد، لتكون المدرسة والنقابة المهنية والجمعية الأهلية وغيرها من تنظيمات مجتمع الأمة الكبير، وإن كانت متخصصة في عمل معين، فإن تخصصها لا يعزها عن أخلاقيات المجتمع وأهدافه وقيمه، ومبادئه وقواعده سلوكه<sup>(٢١)</sup>.

ولقد حظيت تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد بعناية بالغة في الإسلام باعتبارها أسس بناء الشخصية المسلمة من أجل ذاتها، ومن أجل الآخرين للنهوض بالإنسان الفرد وبالمجتمع الإسلامي، ودفعه في طريق الحضارة وتيار التاريخ ليصنع ذاته وتاريخه، وإذا كانت تنمية عوامل الالتزام مهمة وضرورية للتنمية بعامة، فإنها بالغة الأهمية للتنمية في المجتمع المسلم، فهي خير وسيلة لبناء خير فرد وخير مجتمع وخير حضارة إنسانية، وهذه من الأمور الضرورية لحماية وسلامة الحياة الفردية والاجتماعية، ولإيجاد مجتمع ملتزم.

كما أن تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد وسيلة لبث الطاقة الروحية الخيرة لدى الأفراد، للانتصار على أنفسهم، والتفاعل مع البيئة بما فيها ومن فيها، فضلاً عن أنها تلور رؤى الأمم وتوضح غاياتها، فتعبر عن قيمتها العليا في استخدام الأشياء، واستخدام كافة الإمكانيات من أجل تحقيق الخير للناس جميعاً، وهذا يساعد على نجاح جهود التنمية الإسلامية ودفعها في الطريق الصحيح، وتجميع الأفراد حولها للسير في طريق التقدم والنهوض بالمجتمع الإسلامي.

وتتمثل عوامل الالتزام في قواعد للتفكير والعمل الإنساني معاً، فالنظام القيمي في الالتزام يوجب على المرء أن يعتقد أنه من الواجب عليه، ومن ثم يلتزم بأن يعاون أخاه ويحب له الخير، وأنه لا يصح له أن يغتابه أو أن يشي به أو أن يخدعه أو أن يكذبه، أى يوجب عليه أن يفهم هذا النوع من العلاقات فهماً خاصاً ويصب تفكيره

بشأنه في قالب يتفق مع القواعد التي ارتضاها العرف القيمي مجتمعه، وكثير من الظواهر القيمية لا يعاقب عليها القانون، وإنما يترك للرأى العام أمر حراستها ومقاومة الخروج عليها، فالكذب والحسد والحقد والبغية والنميمة والتكبر والزهو والبخل، كل هذه الأمور وغيرها لا يتعرض مقترفوها في معظم الأحوال لعقاب قانونى مع أن أخفها في نظر النظام القيمي أمراً أداً وجرماً كبيراً<sup>(٢٢)</sup>.

ويتدرج الأمر إلى جوانب واضحة في عوامل الالتزام الذاتية مثل العفاف والحياء، وبأمرنا النبى ﷺ بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة.

وعن النبى ﷺ قال: "ليس الفنى عن كثرة العرض، ولكن الفنى غنى النفس"<sup>(٢٣)</sup>، ويقول في الصنف: "ليس المسكين الذى تردده التمرة والتمران ولا اللقمة ولا اللقمتان، إنما المسكين الذى يعفف، وأقرءوا إن شتم يعنى قوله: (لا يسألون الناس إلحافاً)"<sup>(٢٤)</sup>، وأيضاً في الحياء: "إذا لم تسبح فاصنع ما شئت"<sup>(٢٥)</sup>.

وفى خلق الرحمة "ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى"<sup>(٢٦)</sup>، "من لا يرحم لا يُرحم"، لا يرحم الله من لا يرحم الناس"<sup>(٢٧)</sup>.

إن الرسول ﷺ يجب أن تكون أمته ملتزمة بخصاله فيما بينهم، فيعطف كبيرهم على صغيرهم، ويوقر صغيرهم كبيرهم، ويواسى غنيهم فقيرهم، ويعين قويمهم ضعيفهم، ويرشد عالمهم جاهلهم، ويرى الأبناء رحمة الآباء، والتلاميذ رحمة المعلمين، أولئك هم الذين يرحمهم الله.

وقد يكون الإنسان فاضلاً في نفسه كما يقول الفلاسفة، وهذه خطوة نظرية، أما الخطوة العملية فهي أن يكون فاضلاً في علاقاته أو سلوكه مع الغير.. النية الحسنة، العفاف، الحياء.. هذه كلها التزامات تجعل الإنسان فاضلاً في نفسه، وحديث الرسول ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى

الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أم امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»<sup>(٢٨)</sup>. وهذا الحديث الشريف يكشف جوانب الالتزام الفاضلة، لأن الأمر هنا مستور يتعلق بالنية الحسنة، فمن ابتغى تقديس الله بصلاته وصومه، وابتغى مرضاته بالبدل والجهاد في سبيله، وإرشاد الناس وإصلاحهم وتوجيههم إلى الخير، وإنصاف المظلوم من الظالم والرحمة بالضعفاء، وقعت أعماله عند الله موقع الرضا والقبول وتولاه برعايته، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف يُؤتى أجرًا عظيمًا من عند الله.

ويرى الإمام الغزالي أن الطفل يولد معتدلاً صحيح الفطرة، وأن أبويه يعطيان، بينهما أيًا كان، كما يتطبع الطفل بالطباع الرديئة، ويتعلم الرذائل من البيئة التي يعيش فيها، ومن الطريقة التي يُعامل بها، ومن العادات التي يتعود عليها، وكما أن الجسم يكون ناقص التكوين عند الولادة، ويكمل ويقوى بالنشوء والتربية والغذاء، فكذلك طبيعة الطفل التي فطر عليها والتي هي خيرة من يد خالقها، تكون ناقصة التكوين، ويمكن أن تكتمل وتتحمل بالتربية الصالحة التي يعتمدها الغزالي من العمليات الخطيرة وغير اليسيرة، لذلك فعلاج النفوس وتهذيب الأخلاق وتربية الالتزام يحتاج إلى مربٍ عالم بطبيعة النفس البشرية، وأن جهل المعلم يتسبب في إفساد خلق المتعلم، فإن لكل داء دواء ووسيلة العلاج مؤدية للشفاء<sup>(٢٩)</sup>.

ولذلك ينصح الغزالي المعلم أن يكيف طريقته في الإصلاح حسب سن الصبي ومزاجه، وتبعاً لتكوين شخصيته، مع مراعاته للفروق الفردية في عملية التهذيب، والغزالي يميل إلى استعمال طريقة كبح جماح النفس عن شهواتها، والتعود على النقش كوسيلة لتهذيب الخلق وتحسين السلوك<sup>(٣٠)</sup>.

وإذا كانت التربية تستهدف أول ما تستهدف أن تعمد المواطن المتكامل الشخصية الذي يكون بمزلة الخلية في مجتمعه الإنساني المتطور، فلا بد لنا أن نتيح له من الوسائل العملية التي تساعد في تحقيق الإيمان الصادق بالقيم الدينية والروحية

المستمدة من هذا الدين الخفيف، ومن رسالات السماء المثلّية، ومن القرآن الكريم بخاصة، حتى تكون أساساً لسلوكه الطيب مع نفسه ومع غيره من أفراد المجتمع، ومن بين الوسائل التي تعين على ذلك:

- أن يسود الجمعيات الأهلية وما تملكه من مؤسسات تعليمية تقاليد دينية وقيم روحية تنعكس على تربية الالتزام لدى النشء عن طريق القدوة التي تتجلى في جميع المعلمين الذين يقومون على تربيتهم وإعدادهم الإعداد السليم، ويتعين علينا أن نذكر دائماً أن الطاقات الروحية التي تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية ومن تراثها الحضاري قادرة على صنع المعجزات، وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة، فإن الحوافز الروحية والالتزامات المعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليسا وأشرف الغايات والمقاصد.

- الاهتمام بدراسة موضوعات التربية الدينية من نواحيها التطبيقية، وفي ضوء الممارسة الواقعية لتربية الالتزام من مروءة وإحسان وصدق وعفة وألفة ورحمة وعدل وحب وعون ولين وحلم وصبر، ولقصد واعتدال وسلام، ولهمم والديس فهماً أساسه الإيمان الصحيح بما ورد في القرآن الكريم والسنة المطهرة، حتى يلتزم كل فرد بما ينبغي له القيام به نحو ربه جل وعلا ونحو نفسه ووطنه.

والتربية الإسلامية تربية شاملة تدعو إلى تنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع، وتتفق مع شمول نظرة الإسلام إلى الإنسان، فقد جمعت منذ أول ظهور الإسلام بين تأديب النفس وتصفية الروح، وتقيف العقل، وتقوية الجسم، فهي تلتزم بالتربية الدينية والخلقية والعلمية والجسمية، دون تضييع بأي نوع منها على حساب الآخر. وإن كان تركيزها ينصب على استخلاص الروح وصفاتها بهدف خلق السوازع الداعية الذي جعل محاسبة الإنسان نابعة من ذات نفسه، فهو يشهر أبداً بالرقابة على تصرفاته، وآه الناس أو كان بعيداً عن أعين الناظرين<sup>(٣١)</sup>.

وبناء الأمة بناءً إسلامياً لا يتحقق بمجرد اتخاذ التشريع الإسلامي أساساً للحكم، وأساساً للمجتمع، هذا وإن كان هذا التشريع الإسلامي يعتبر أحد الأسس الهامة في بناء المجتمع الإسلامي، والفكر الإسلامي، غير أن الالتزام في بناء العقلية الإسلامية، والروح الإسلامي، يبدأ أولاً ببناء البشر الملتزم حتى يتلاقى ذلك مع البيئة الاجتماعية التي يحققها التشريع الإسلامي، وهذا يعتبر التشريع الإسلامي، والتربية العقائدية التي تتم في إطار الإسلام هما الوسيطان الأساسيتان لبناء عوامل الالتزام للأمة الإسلامية<sup>(٣٢)</sup>.

ولقد قدم الإسلام للبشرية نظرية تربوية متكاملة، فالإسلام ليس مجموعة من العبادات فقط، أو سجلاً لبعض التشريعات والتعاليم فقط، وإنما الإسلام طريقة شاملة للحياة، يهdy الناس في حياتهم الدنيا عمارة لها ويزكيهم ويعددهم للحياة الآخرة والتي هي خير وأبقى.

ولهذا جاء الإسلام نظاماً كلياً أو منهج حياة لكل المستويات، يتعدى حدود الزمان والمكان وهذا هو الوجه الاجتماعي للإسلام، وهو لذلك نظام كلي يتدرج تحته نظام التعليم والنظم الاقتصادية والاجتماعية والقيم والأخلاق ومعايير السلوك والتعامل، فهذه النظم أو القيم أو المعايير قد تختلف في شكلها أو أساليبها أو محتواها من وقت لآخر أو من بيئة لأخرى ولكنها جميعاً تستظل بمظلة الإسلام.

والخلق هو مسلك الإنسان في مجموعه، وهو نشاط الفرد في المجتمع البشري، وميوله اللازمة له نحو نظم الجماعة ومنشآتها واتجاهاته الفكرية نحو من يحيط به من الناس سواء أكانت هذه الأمور نافعة للجماعة أم ضارة بها، فالخلق الفاضل هو ما ينفع الفرد والمجتمع، والخلق الوضيع هو ما يعود على الفرد والمجتمع<sup>(٣٣)</sup>.

وقد حرص الإسلام على تنمية عوامل الالتزام وسيادتها في المجتمع الإسلامي، تلك القيم التي نحن مطالبين اليوم بإعادتها في مجال التربية والتعليم والحياة، وذلك

يتأني عن طريق دراسات إسلامية معمقة في ظل إطار إسلامي، ويأتي كذلك من خلال قدوة حسنة تقودها الجمعيات الأهلية في هذا المجال.

فإن إعادة بناء المجتمعات الإسلامية يتطلب إعادة بناء القيم وعوامل الالتزام وبناء الفكر الاجتماعي للمجتمع، وهذا يتطلب إعادة بناء التربية وعناصرها، ومن بينها إعادة بناء الخلق العلمي وتنمية عوامل الالتزام، وبناء هذه القيم يتطلب أن تتشكل على أساس الفكر التربوي الإسلامي كإطار قيمى يحقق الالتزام بسين كافلة المواطنين.

وفي المواقف القرآنية نلاحظ أسلوباً تربوياً رائعاً، يفي كمال الإنسان، بحيث يجب أن يتعلم كل من المعلم والمتعلم، إذ هي صادرة عن حكمه، وليس عن هوى، والمثال على ذلك نأخذ خلاصته من عظة لقمان لابنه والتي تهدف أن يكون الله هو مصدر السلوك، بمعنى إيمان الإنسان به واتباع شريعته، وذلك هو محمد سلوك الإنسان، وهو الهدف والغاية لسلوكه، بمعنى أن يكون مخلصاً لله، وذلك عن طريق عدم الشرك بالله، والشكر له، والشكر للوالدين، والشكر لصاحب النعمة، وأن يكون السلوك كما حددته الموعظة في قصد واعتدال في كل شيء، فلا مبالاة ولا تفريط، إنما توسط واعتدال، وهذا يعكس هدف التربية الإسلامية السلوكية، إنما تنشئ إنساناً معتدلاً في سلوكه وفي عقيدته<sup>(٣٤)</sup>.

كما ذكر الغزالي الشروط التي ينبغي أن يأخذ بها المعلم نفسه لتنمية عوامل الالتزام به وهي تقديم طهارة النفس على رزائل الأخلاق، وأن يقلل علاقته من الاشتغال بالدنيا، وألا يتكبر على العلم، ولا يتأمر على المعلم، بل يلقى إليه زمام أمره بالكلية، وأن يكون قصد المعلم في الحال تحلية باطنة وتجميله بالفضائل من أجل تعويد ذاته على جوانب الالتزام التي ينبغي الالتزام بها في حياته، فإن لم يكن العلم مقترناً بالخلق والتربية الخلقية السوية، كان ضرره أكثر من نفعه، فكما أن عبادة الجوارح لا تصح إلا بطهارتها من القدر والنجس، كذلك عبادة النفس لا تصح إلا إذا تطهرت

---

من الدنيا والأرجاس، وليس تنوير الأذهان وتنقيف العقول وتذيب المدارك بالعلوم بمستلزم طهارة الأخلاق أو حسنها، فكم من شخص حصل العلوم ونجح فيها، وهو ردىء الأخلاق، سئ القوال، وكم من عالم رأينا نفسه أشربت حب الكبر والرياء والحسد والنفاق، ومن كانت هذه خلالة يفر العاقل منه فراره من الأسد، ولم يفتنه علمه ولم تسعده معرفته كما جاء في الأثر: "من ازداد علماً، ولم يزد هدى لم يزد من الله إلا بعداً". وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: "تعلموا العلم، وتعلموا للعلم السكينة والوقار والحلم"، وقال بعض الحكماء: "من لم يصن نفسه لم ينفعه علمه" (٣٥).

ولقد مجد الإسلام العلم ورفع من شأنه ومن شأن العلماء وحث على المعرفة وطلب العلم على أساس أنه كلما زاد الإنسان من زاد العلم، وبلغ فيه درجة كبيرة زادت خشيته من الله سبحانه وتعالى، وزادت نفسه رهبة واعتزلاً بفصله وقدرته "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" (سورة فاطر، من الآية ٢٨).

كما فحلت آيات القرآن الكريم كذلك بتقدير العلم والمشتغلين به "يُؤَلِّعُ الشَّعْثُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ" (سورة المجادلة، من الآية ١١)، وفي الحديث الشريف: "إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يطلب"، وفي حديث آخر "من سلك طريقاً يطلب به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة".

وهناك العديد من جوانب الالتزام التي حثت عليها برامج التربية الإسلامية والتي ينبغي على الجمعيات الأهلية والخيرية إدراكها والعمل في ضوءها، فهناك آيات قرآنية عديدة توضح عدداً من القواعد والمبادئ التي يجب أن يسترشد بها المعلمون والمعلمون والباحثون في سعيهم لتربية الالتزام بينهم، وفي تعليمهم الآخرين، منها أن العالم في الإسلام يحس في كل لحظة بأنه في حاجة إلى مزيد من العلم، فيهدف "وَقُلِّلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً" (سورة طه، من الآية ١١٤)، ويشعر بضالة المعرفة التي حازها مهما توسع أو تخصص في الدراسة فيهدف دائماً بقوله سبحانه "وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا" (سورة الإسراء، من الآية ٨٥)، ومصدر العلم في تصور المؤمن هو الله، ومن ثم



فهو يهتف مع الملائكة "سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا" (سورة البقرة، من الآية ٣٢)، وهو يمضى وراء الحقائق لا خلف الظنون "إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا" (سورة يونس، من الآية ٣٦). والظن في نظره يخط في الظلام وتدليس على الحقيقة، وازدراء لكرامة العقل، ومن ثم يستصحب قوله تعالى في ذم ألوام كافرين "إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ" (سورة النجم، من الآية ٢٣).

وتنمية عوامل الالتزام هي تنمية حسية، وعقلية، وجدانية، وروحية، تقوم على أصول وقواعد علمية لتحقيق أقصى نحو للالتزام الفرد تمكنه منه قدراته واستعداداته، وهي تربية مستمرة من المهد إلى اللحد.

والعلم هدف من أهداف المؤمن في حياته، يلتزم بالسمي له في أى مكان من بلاد العالم "اطلبوا العلم ولو في الصين"، ففي ذلك دعوة إلى الترحال والهجرة من أجل العلم والبحث عن الحقيقة "الحكمة ضالة المؤمن أين وجدها فهو أحق الناس بها".

ويرتبط على ذلك تحديد ماهية الالتزام ومدى الاهتمام بتنميته، فحيثما وجد علم يجهله إنسان ما، ويعلمه إنسان آخر، وجب أن يلتزم الأول بأن يعلم هذا العلم من الثاني في تواضع، والتنازع، وحيثما وجد العلم والعالم انعقدت لهما الجسدية والصدارة، فليس للعالم جنسه في المفهوم الإسلامي، وما جنسية العلم إلا الموضوعية، والبحث عن الحقيقة، والانتماء لقضايا الحق<sup>(٣٦)</sup>.

والعلاقة التي تربط بين القائمين على التربية والمعلمين هي علاقة حب، وليست علاقة القهر والاستبداد، لأن الجميع خلق، والفرق فرق في الخبرة، ليس إلا، ومن ثم يقبل المعلم كل ما يقدمه المعلم، ولا يرفضه، ولا يراجع به باستحقاق، لأن هذا هو قدر المعلم ومقدرته، ودور المعلم هنا هو بذل أقصى ما في جهده لتوجيه المعلم، وتفجير طاقاته، وهذا من إيجابيات المعلم، على أن يوفر لتعلمه الأمن ويقبلهم على ما هم عليه، لا كما ينهى أن يكونوا، مع الاهتمام بتواحيهم المختلفة داخل المؤسسة

التعليمية وخارجها، لأن ذلك يوفر للمتعلمين جوّاً نفسياً رائعاً لتحقيق أهداف التربية<sup>(٣٧)</sup>.

والمقاسبي يرى بضرورة الالتزام بطلب العلم بالفضائل أولاً، أو المعرفة بها، على أن يكون هذا العلم مستمداً من القرآن والسنة بطبيعة الحال، والقرآن غنى بالفضل وأسابها، زاجر بالتوجيهات الخلقية والدوافع إلى الخير، والتربية الإسلامية تلزم المسرء بضرورة التذكير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتواصي بالحق والصبر، وهو عمل يتأتى من جانبين، فكل إنسان يتواصى مع أخيه الإنسان في سبل دفع عجلة الحياة إلى سبيلها المنشود، إذ أن "كلنا معلم، وكلنا يتعلم في كل الأوقات، ولا يستغنى بعضنا عن بعض، صغيرنا يتعلم من كبيرنا، وكبيرنا يتعلم من صغيرنا"<sup>(٣٨)</sup>.

وهذه الطريقة من أهم الطرق التربوية في تربية الالتزام لدى الأفراد وفيها يتحقق المبدأ الديمقراطي في التربية، فلا حرج من سماع آراء التلاميذ أو المعلمين، والعمل بآرائهم، وإذا كان هدف المعلم هو تكوين المتعلم تكريماً سليماً، فإنه يلزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتذكير بما يهم المعلم والمتعلم على حد سواء "وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ" (سورة الزاريات، الآية ٥٥)، "إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ" (سورة ق، الآية ٣٧)، "فَلَذَكِّرْ" (سورة العاشية، الآية ٢١)، "وَالْعَصْرِ \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ \* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ" (سورة العصر، الآيات ١-٣)، "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ" (سورة آل عمران، من الآية ١١٠).

وتعتبر الجمعيات الأهلية مكان هام لطبع المعلمين بالطابع الإسلامي، إلى جانب تدريبهم على جوانب الالتزام، كما أمر رسول الله ﷺ "طلب العلم فريضة"، حيث أن الطابع الإسلامي في الجمعيات الأهلية يكون شخصية إيجابية فاعلة، متحملة لخدمة أعمالها، جريئة مقدامة، كما يكون شخصية استقلالية، كما وجه الرسول ﷺ: "لا

يكن أحدكم إمعة يقول إن أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا أساءت، ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسنوا وإن أساءوا ألا تظلموا".

ولهذا فإن الجمعيات الأهلية تستطيع أن تسهم في تكوين "الشخصية الملتزمة" وهي في منهجنا هذا "الشخصية الإسلامية الملتزمة" بطابعها المتميز، وما التحصيل العلمي إلا جانب واحد من جوانب الشخصية ليس هو أهمها بأى حال، وإن كانت له أهميته الذاتية، إنما أهم منه كيفية الاستفادة بهذا العلم، وكيفية التصرف في الحياة العملية، وكيفية التعامل مع الناس والأحداث، وذلك يحتاج إلى تدريب عملي لا إلى تلقين نظري، فالتلقين النظري علم يحفظ، أما التدريب العملي فخبرة مكتسبة ووريد واقعي من التجربة يسند صاحبه في الموقف العملي ويسر له التصرف فيه.

وهناك رؤية في تربية الالتزام لدى الناشئة تدور حول أن غابتها هي تخريج أبناء متعلمين بالشجاعة والرقى الخلقي والأدبي مستعدين للتضحية بالنفس والنفيس في سبيل وطنهم العزيز، وتخريج أناس يعملون لسعادة بلادهم، ويركون في العلوم والصناعات، ويطلبون العلم طول حياتهم حياً في تقدم بلادهم، وبحون الله ويطعمونه حتى يتيسر لهم الرقي في ملكوت الله، ويكونوا عباد ربانيون ملتزمون في صورة أناس<sup>(٣٩)</sup>.

ومن الصفات القيمة في الالتزام التي ينبغي أن يتحلى بها المعلمون "الطاعة" وليست الطاعة واجباً على المعلمين نحو المعلم فقط، بل هي التزام المسلمين كالملة بأوامر الله والرسول، كما جاء في القرآن الكريم "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" (سورة النساء، من الآية ٥٩).

ويجب على المعلمين أن يلتزموا بالرفق مع الصبيان، فهو واجب لصغر سنهم، وطيش أعمارهم، وضيق عقولهم، وقلة مداركهم، وعلى المعلم أن يلجأ مع الصبيان والذين يرتكبون الذنوب إلى الرفق، كما جاء في وصية القابسي للمعلم قائلاً: "ومن حسن رعايته لهم أن يكونوا بهم رفيقاً"، ويعتمد القابسي في هذه النصيحة على المأثور

من سيرة الرسول ﷺ، وعلى الحديث "إن الله يحب الرفق في الأمر كله، وإنما يرحم الله من عباده الرحاء"، والقابسي يول المعلم من الصبيان منزلة الوالد، فهو المأخوذ بأدبهم، القاتم على زجرهم، وهو الذي يوجههم إلى ما فيه مصلحة أنفسهم، وهذا يحتاج إلى سياسة ورياضة، حتى يصل المعلم بالمتعلم مع الزمن إلى معرفة طريق الالتزام، وهي طريق لا تترك بالبدئية بل بالرياضة والتعليم<sup>(١٠)</sup>.

ولئن كان تحصيل العلوم والفنون وكسب الخبرات هو الغاية المباشرة من التعليم، فإن الغاية المباشرة من التدريب الخلقى هي غرس عوامل الالتزام وما ينتج عنه بعد ذلك من العادات الطيبة النافعة، وتكوين العواطف السامية والمثل العليا النبيلة، والتأثير في نفوس الناشئين تأثيراً يبقى أثره في حياتهم العملية والعلمية على حد سواء.

والأساس الصالح اللازم لتربية الالتزام لدى الأفراد هو قبة البيئة الاجتماعية الصالحة التي توحى إلى الأفراد الذين يتفاعلون فيها بالمسلك الحسن مثل الإخلاص في العمل والأمانة فيه، والنظام والنظافة، والجهد وبذل الجهد، والاعتماد على النفس، والتعاون مع الغير على ما فيه الخير، وفي هذه البيئة يندرب الأفراد على هذه الصفات وأماها تدريجاً مستمراً حتى تصبح عادات متأصلة فيهم، لها أثرها الدائم في حياتهم<sup>(١١)</sup>.

وقد حدد الغزالي التزامات المعلم والتي منها الشفقة على المتعلمين وأن يهذبهم مجرى بنية، وألا يطلب على العلم أجراً، ولا يقصد به جزاء ولا شكوراً، وألا يدع من نصح المتعلم شيئاً، وأن ينهه أن الغرض من طلب العلوم القرب من الله، وأن يزجر المتعلم عن سوء الأخلاق بطريق التعريض ما أمكن، ولا يصرح، وبطريق الرحمة لا بطريق التوبيخ، وألا يفتح في نفس المتعلم العلوم التي وراءه، وأن يقتصر المتعلم على قدر فهمه، وأن يكون المعلم عاملاً بعلمه، فلا يكذب قوله لعله<sup>(١٢)</sup>.

وكل من أوتي علماً وكنهه ولم يتح للآخرين الاستفادة منه فهو آثم مقصر، ومهدد بأشد العقاب في الدنيا والآخرة، قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ لَبِيْءٌ بِطُورِهِمْ إِلَّا الثَّارُ وَلَا يَكْلَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (سورة البقرة، الآية ١٧٤).

ويظن من يظن أن ذلك قاصر على المتخصصين وكبار العلماء بل هو واجب كل من يعلم ما يفيد سواء من أمر الدين أو الدنيا، والإسلام دين الدنيا والآخرة، دين العبادة والروح، وفي الحديث الشريف يقول رسول الله ﷺ "بلغوا عني ولو آية، فرب مبلغ أوعى من سامع"<sup>(١٣)</sup>.

ولا ننسى أن ننبه إلى أن واجب العلماء والمعلمين بشكل عام هو أن يلتزموا بأن يكونوا قدوة مثالية للمتعلمين في سلوكهم وتصرفاتهم وأخلاقهم، حتى يكون تعليمهم مؤثراً وقادراً على أداء دوره في بناء المجتمع الملتزم وإحداث التغيير الاجتماعي نحو الأفضل.

والقاسي يريد معلماً ورعاً تقياً، مخلصاً ملتزماً في عمله وفي دينه وفي سلوكه، يقوم من التلاميذ مقام الوالد من الولد، فيأخذ المعلمين بالشفقة والرحمة والسياسة والحكمة، ويصرهم بأحوال دينهم، ويحفظهم كتاب الله وسنة رسوله، حفظاً للدين من الضياع، وجاء في وصية سحنون الفقيه لمعلم ابنه: "لا تؤدبه إلا بالمدح ولطف الكلام، وليس هو ممن يؤدب بالضرب والعنف".

وكتب الرشيد إلى معلم ولده الأمين فقال: "يا أحر إن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمرة قلبه، فصبر يدك عليه مبسوطة، وطاعته لك واجبة، وكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين، أقرئه القرآن، وعرفه الأخبار، وروه الأشعار، وعلمه السنن وبصره واقع الكلام وامتنع من الضحك إلا في أوقاته، وخذه بعظيم مشايخ بني هاشم إذا دخلوا عليه، ورفع مجالس القراء إذا حضروا مجالسه، ولا تمرن بك ساعة إلا وأنت مفتتح فائدة تفيده إياها من غير أن تحزنه لتميت ذهنه، ولا تمن في مسامحته

فيستحلي الفراغ ويألفه، وقومه ما استطعت بالقرب والملاينة، فإذا أباهما فعليك بالشدّة والعظّة.

كما كتب عمرو بن عقبة لمعلم ولده فقال: "ليكن أول إصلاحك لولدى إصلاحك لنفسك، فإن عيوفهم معقودة بعينك، فالحسن عندهم ما صنعت، والقبيح ما تركت، علمهم كتاب الله ولا تملهم منه فيتركوه ولا تركهم فيه فيهجروه، روم من الحديث أشرفه، ومن الشعر أعفه، ولا تنقلهم من علم إلى علم حتى يحكموه، فإن ازدحام الكلام من القلب مشغلة للفهم، وعلمهم سنن الحكماء"<sup>(٤٤)</sup>.

ولا يجوز للمعلم أن يعلم إلا فيما يعلم، "لَيْمَ نَحَاجُونَ لِمَا نَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ" (سورة آل عمران، من الآية ٦٦)، "وَلَا تَقْفُ مَا نَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السُّنْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا" (سورة الإسراء، الآية ٣٦).

والقرآن الكريم إذ يركز على ضرورة الالتزام بأن يقتدى المسلمون بالرسول الكريم ﷺ باعتباره أسوة حسنة، فإن التربية الإسلامية تتخذ من القدوة طريقاً لتحقيق أهدافها، فلكي يكون المعلم قدوة، لابد وأن يمثل المنهج الذي يعلمه وربي به، حيث يربي على هديه، وحتى لا يكون هناك تناقض بين قوله وعمله وحتى يتعذه المتعلمون قدوة لهم، ويتأسوا به في كل حركاته وسكناته، فضلاً عن أخلاقه ومنهجه، وإلا فإن التربية تنقلب إلى تلقين وحفظ وتسميع دون أي أثر عملي لها"<sup>(٤٥)</sup>.

وعن الأدب كخلق علمي ينفي الالتزام به قال الأصمعي رحمه الله تعالى: "أن أعراباً قال لابه: يا بني الأدب دعامة أيد الله بها الأبواب، وحلية زين الله بها عواطل الأحساب، فالعاقل لا يستغنى - وإن صحت غريزته - عن الأدب، المخرج زهرته، كما لا تستغنى الأرض وإن عذبت تربتها عن الماء المخرج ثمرها"<sup>(٤٦)</sup>.

وقال أحد الحكماء: "اطلبوا الأدب فإنه مادة العقل، ودليل على المروءة، ومصاحب في العربة، ومؤنس في الوحشة، وحلية في المجلس".

واحترام المعلم وتقديره كخلق علمي يبغي لطالب العلم أن يلتزم به لا يعنى بأى حال من الأحوال أن يلجأ الطلاب إلى تلك الوسائل والأساليب التي تشيع فيها روح التملق والتفاق، فتملق المعلم لا يعنى احترامه، لكن هذا أياً لا يعنى أن يجاهد الطلاب عن أساذهم. فلا يقدمون له يد العون فيما قد يكون بحاجة إليه، ولا شك أن بين هذا وذاك شعرة دقيقة، بين تملق الأستاذ وبين خدمته، وذلك يرجع إلى حسن تقدير كلا الطرفين<sup>(٤٧)</sup>.

ومن آداب المتعلم وقيمة العلم لديه التزامه بأن يكرم أهل المؤسسة التعليمية التي ينتمى إليها بإفشاء السلام، وإظهار المودة والاحترام، وأن يكون مواظباً على الإفادة، ويطالب نفسه كل يوم باستارة علم جديد، ويحاسب نفسه على ما حصله، فالعاقل يعلم أن خير الأيام عنده يوم يزداد فيه علماً، وكان المأمون يوصى بعض بنيه فيقول: "أكتب أحسن ما تسمع، واحفظ أحسن ما تكتب، وحدث بأحسن ما تحفظ"، وشرائع الله كلها تدعو إلى التوحيد والطاعة وتفق على أن الحياء أصل الفضائل كلها، ويقول النبي ﷺ في الحياء: "الحياء لا يأتي إلا بالخير"<sup>(٤٨)</sup>.

والعفة والحياء فضيلتان لا تتصلان بالجنس وحسب، ولكنهما قفتان عامتان يجب أن يلتزم بهما أى شخص، حيث يفى المرء عن ارتكاب الدنيا، ويستحى مسن فعل الشر، ويوصف بعفة اللسان وعفة اليد، قال النبي ﷺ "لا يعذب الله بدمع العين، ولكن يعذب بهذا، فأشار إلى لسانه"<sup>(٤٩)</sup>.

وإذا ما استغلقت فكر الإنسان واستعصى عليه الفهم لمسألة من المسائل، فبيان القرآن يوصى بالرجوع إلى المراجع المعروفة والمتخصصين في الفروع المختلفة من العلم "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" (سورة النحل، الآية ٤٣).

ومن هذا المطلق فإن التربية الإسلامية تلتزم بنفس الطريقة، في سبيل تحقيق أهدافها، وتصبح كل من يعمل فيها بنفس الصفة، فالمعلم واسع الصدر، يرد على استفسارات وأسئلة المتعلمين حتى يكون على اتناغ كامل بما يلقي عليهم، وهسذه

الطريقة تتدخل في حياة المعلم والمعلم على السواء، وعن طريقها يمكن تجديد حياة المجتمع وتغييرها باستمرار، إذ أن نظرته إلى الأمور تجريبية يقدر عن طريقها أن يتحكم ويضبط ويتنبأ، ولا يؤمن إلا بما هو يقيني فيما يتعلق بأمور الكون والحياة المادية<sup>(٥٠)</sup>.

ولقد جاء الإسلام بمجموعة من القيم الأخلاقية، والمثل العليا والعادات القيمة الفردية والاجتماعية، مما لا يرقى إليها أى دستور قيمى دنيوى آخر، منها الإخلاص في العمل وتقديره، ومنها الصدق والأمانة وأداء الواجب، واستثمار الوقت، ومساعدة الإنسان للإنسان، والإيتار والاعتماد على النفس، وحب الناس.

والإسلام يحرص على أن تشكل القيم الأخلاقية ضمير الإنسان وإرادته وسلوكه الفردى والاجتماعى، وأهم ما يميز الأخلاق الإسلامية أنها أخلاق ترتبط بجميع جوانب السلوك البشرى في جميع النظم الاجتماعية حتى إنها تشكل مجموعة القيم والعادات والتقاليد الإسلامية التى يحتوئها النظام الاجتماعى في ظل الإطار الإسلامى أو ما يمكن تسميته بالنظام الاجتماعى العام للمجتمع.

ولا جدال أن خير الخلق خلق القرآن الكريم، حيث تقول السيدة عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ كان خلقه القرآن مشيرة بذلك إلى أنه قرآناً يتحرك، ومشيرة بذلك إلى مفهوم "القدوة" في المعلم، ومشيرة بذلك إلى ذلك التجسيد الحسى في السلوك البشرى لمضامين القرآن ومعاليه، ومشيرة بذلك أيضاً إلى مفهوم تربوى متناسق وهو ارتباط العلم بالخلق والعلم بالعمل، وحول هذا المفهوم وذلك المعنى تأتى كثير من الآيات القرآنية وكثير من الأحاديث النبوية مثل: "أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِأَلْأَمْرِ وَتَنْهَوْنَ أَنْفُسَكُمْ" (سورة البقرة، من الآية ٤٤) ومثل "كَيْفَ مَقَامًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ" (سورة الصف، الآية ٣). أما الأحاديث في هذا المعنى فكثيرة منها: "لا يكون المرء عالماً، حتى يكون بعلمه عاملاً"، "من أزداد علماً ولم يزد هدى، لم يزد من الله إلا بعداً".



وهكذا يتضح أن هناك العديد من جوانب الالتزام التي تسعى إلى تحقيقها التربية الإسلامية، فالاجتماع الإسلامي في حاجة إلى الإخلاص والمتابعة، والعمل، واحترام الغير، واحترام قيمة العلم والتعلم، وينبغي أن يظهر المعلمون احترامهم وتقديرهم لمعلمهم فهو بالنسبة لهم كالأب في عطائه وعطفه، كما ينبغي حسن الاستماع عند طلب العلم، ولقد كانت الرحلة في طلب العلم من التقاليد العلمية والتعليمية المهمة عند الطلبة المسلمين<sup>(٥١)</sup>.

ولقد ربط الإسلام بين التزام الإنسان من جهة، وبين قابليته للعلم وقدرته على التعلم من جهة أخرى، وكذلك قدرته على تقييم عمله، وكل فرد في الإسلام ملتزم بالتعليم لأن العلم هو الفريضة الأولى على كل مسلم ومسلمة، قال رسول الله ﷺ "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"، ولا يوجد حد يقف فيه الإنسان عن التعلم حتى يصل إلى المستوى الواجب، فالمسلم في عملية تعليمية مستمرة مهما بلغ من العمر أو العلم، وورد في القول المأثور: ما يزال العالم عالماً ما طلب العلم، فإذا ظن أنه علم فقد جهل. وقال تعالى: "وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً" (سورة طه، من الآية ١١٤). وقال رسول الله ﷺ "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد"، والعلم هنا بمفهومه الواسع سواء كان لأمر الدين أو الدنيا.

ولاشك أن ما تضمنه القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة من حث المؤمنين على طلب العلم وارتشاف مناهله (من المهد إلى اللحد) كان دافعاً لتعلق المسلمين بالعلم، بحيث كان طلبه والسعي إليه تقليداً من تقاليد الإسلام، يتأمله الخلف عن السلف، وأصبح العلماء عَصَراً مُمْتَازاً يتطلع إليه المسلمون بعين الاعتبار والتكريم والاحترام<sup>(٥٢)</sup>.

كما أن مبادئ التربية المستمدية كان لها حظاً عظيماً في الإسلام ليقول المولى عز وجل "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ \* خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ \* اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ \* الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ \* عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَكُنَّمِ" (سورة العلق، الآيات ١-٥).

وهذه الآيات الكريمة من القرآن الكريم التي كانت أول ما نزل على رسول الله ﷺ بدأ الدين الإسلامي، وهكذا ارتبط هذا الدين منذ اللحظة الأولى بالقراءة والعلم والتعليم، وصار طلب العلم أمراً أساسياً ينبغي أن يحرص عليه كل مسلم سواء أكان معلماً أم معلماً، رجلاً كان أم امرأة، ولذلك أمر الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ بأن يطلب الاستزادة من العلم في قوله تعالى "وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً" (سورة طه، من الآية ١١٤). ويقول بعض المفسرين أن الرسول ﷺ لم يأمر بطلب الزيادة في شئ إلا في العلم.

واستجابة لهذا الأمر، وإدراكاً لأبعاد العلم والتعليم، وأهميته في حياة الإنسان وضرورة الحرص عليه مدى الحياة كان الرسول ﷺ يدعو بهذا الدعاء: "اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزدني علماً، والحمد لله على كل حال". ودعاء الرسول ﷺ لربه فيه توجيه للمسلمين بأن يلتزموا طوال حياتهم وفي كل المواقف بأن يتعلموا ما فيه نفع لهم ولائمتهم، وأن يطبقوا ما تعلموه سلوكاً ومهارة، وألا يقصروا في الاستزادة من العلم كلما أمكن لهم ذلك.

والتعليم من وجهة نظر الإسلام عملية مستمرة مدى الحياة، حيث يولد الإنسان وهو لا يعلم شيئاً، يقول الله عز وجل: "وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" (سورة النحل، الآية ٧٨).

وعلى الإنسان أن يسعى إلى اكتساب العلم من خلال ما زوده الله به من أدوات السمع والبصر والعقل وغيرها، والمسلم مستول عن الحصول على كل علم نافع بغض النظر عن مكانه أو مصدره تنفيذاً لتوجيه الرسول ﷺ حيث قال: "الحكمة ضالة المؤمن من أينما وجدها فهو أحق بها"، وإذا تطلب العلم من المرأة أن يسافر فعليه أن يفعل، وقد حض على ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: "فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ" (سورة التوبة، من الآية ١٢٢).

كما حض على ذلك الرسول ﷺ في قوله: "من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهّل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم، وأن العالم يستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، ولفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وأن العلماء ورثة الأنبياء، وأن الأنبياء عليهم السلام لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر".

ولقد أصبح التعليم- في نظر الإسلام- شرطاً أساسياً لتولى أى مسئولية أو عمل قيادي، حيث ورد عن عمر رضي الله عنه قوله: "تفقهوا قبل أن تسودوا"، وهذا مصداق قول الله تعالى "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ" (سورة المجادلة، من الآية ١١).

ومن ثم كان من الطبيعي أن يصبح هذا الالتزام في طلب العلم بمثابة فريضة دينية: "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" قولاً مأثوراً من الإمام علي كرم الله وجهه. والإسلام يعتبر العلم والحكمة نعمة من نعم الله يمن بها على من يشاء من عباده، ولذلك يمن الله عن رسله عليهم السلام بنعمة العلم فيقول عز وجل: "وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ" (سورة النمل، الآية ١٥)، وامتد كذلك على موسى عليه السلام بنعمة العلم في قوله تعالى "وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ" (سورة القصص، الآية ٢٤).

وذكر سبحانه وتعالى أن وصول المرء إلى الحكمة من النعم الكبرى التي يحظى بها متى حصل عليها وذلك في قوله تعالى: "يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ" (سورة البقرة، من الآية ٢٦٩).

وهكذا فإن العالم الذي يترك علماً يتفجع به الناس بظل ثوابه متصلاً له حتى بعد وفاته طالما استفاد الناس من علمه، وذلك مصداقاً لقول الرسول ﷺ: "إذا مات ابن

آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"، وفي هذا الإطار كان طلب العلم ونشره بين الناس مسئولية كل فرد، وعليه أن يسمى إليهما طوال حياته، بل ويحرص على أن يترك علماً نافعاً للناس بعد موته طلباً لثواب الله في الآخرة".

ولقد أنشأ سيدنا محمد ﷺ أول مدرسة لتعليم الكبار في الإسلام، كان هو معلمها، وكان صحابته رضى الله عنهم تلاميذها العابرة الأفاضل، تلك المدرسة كانت أول مسجد أقامه الرسول ﷺ في المدينة المنورة، ثم تلاه مسجد الرسول ﷺ، ثم غيره من المساجد الجامعة الكبيرة في كل أنحاء وعواصم ومدن العالم الإسلامي.

وقد ورد عن الرسول ﷺ أنه قال: "ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني"، وقال رسول الله ﷺ "إن الله لم يعثني معنأ ولا معنأ، ولكن بعثني معلماً ميسراً".

ولقد أدرك صحابته رضوان الله عليهم أجمعين أنه ﷺ كان مصلحاً حيث وصفه أحدهم بقوله: "ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه".

وبما سبق يمكن تحديد عوامل الالتزام التي يمكن للجمعيات الأهلية المساهمة في تمتعها ومنها أن يتحلى المرء بالصبر، وأن تصبح سمته الميزة هي السعى المتواصل في طلب العلم، وأن يداوم المرء على القراءة والبحث وتحديد معلوماته، أى يكتسب الإنسان سمات التربية المستدعية، ويصبح همه الشاغل هو البحث عن مقومات العلم ولا يشعر بأى مشقة أو معاناة في سبيل تحقيق هدفه، ويصبح لدى الفرد القدرة على تحمل المشاق والمعاناة والاغتراب عن وطنه في سبيل الهدف السامى النبيل وهو تحصيل العلم، وتحصيل العلم يجب أن يكون هدفه الأسمى هو تأديب النفس البشرية وتصفية الروح وتنقيف العقل، فهذه صفات جيدة مستقاة من مبادئ التربية الإسلامية الحنيفة، فلنعمرى ما أخرجنا جميعاً بنى البشر في البلاد العربية جميعها إلى أن نجعل

تأديب النفس وتصفية الروح وتقوية العقل من صفات أفراد هذا الوطن العربي الذى كرمه الله سبحانه وتعالى برسله وكتبه.

وإلى جانب ذلك يجب أن يكون المرء صبوراً مجاهداً فى البحث عن الحقيقة، وأن يكتسب الإنسان القدرة على تقييم نفسه وعمله، وأن يعتبر المرء أن سعيه وراء معرفة مبادئ العلوم وأساسياتها فى حكم الفريضة على المسلم، فطلب العلم والاستزادة منه دائماً هى سمات الإنسان الملتزم، ومن ضمن عوامل الالتزام التابعة من ميدان التربية الإسلامية طلب العلم من المهد إلى اللحد، فلا يوجد حد معين عده يكفى الإنسان الملتزم بما تعلمه، وإنما شعار الالتزام هو طلب العلم من المهد إلى اللحد.

ومن ضمن جوانب الالتزام الأخرى أن يعمل المرء على الجمع المتوازن بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وأن يشعر المرء بالرغبة فى التحصيل والاستزادة من العلم، وفى كل هذا يجب أن يتميز الإنسان الملتزم بالموضوعية والبحث عن الحقيقة دون أى مآرب أخرى، وإذا تميز الإنسان بهذه العوامل فى الالتزام فإنه يصبح إنساناً كارهاً لكافة الأمراض الاجتماعية، ومقوماً لها مثل مقاومته وكرهه للكذب والحسد والحقد والغيبة والنميمة، وفى الناحية الأخرى المضيئة يتميز الإنسان الملتزم بالعبقة والحياء وغنى النفس والإحساس الدائم بالحاجة إلى العلم، وأن يشعر المرء بأن ما تعلمه قليل ولا يكفى لحياته العملية، وأن يبحث دائماً عن المعارف وبراهينها، ولذلك يعمل الإنسان الملتزم إلى استخدام المراجع فى كل فروع المعرفة، وأخيراً يصل المرء - بتسككه بعوامل الالتزام- إلى درجة احترام النفس، وتقدير الذات.

كما ينبغى أن يتحلى الإنسان بقيم احترام الآخرين وتقدير أعمالهم واحترام آرائهم، حتى لو اختلف مع هذه الآراء هو شخصياً، وأن يتميز الإنسان الملتزم ويتحلى بالصدق قولاً وعملاً فى تعامله مع الآخرين، وأن يتألف التزملاء والأقربان بأمانة وشرف، فالتألف الشريف مطلوب فى كافة مراحل الحياة، وهو يوجد بدوره

---

تقدماً في مناحي الحياة، ولكن أن يلجأ الفرد إلى العز والخدمة في هذا التنافس، فهذا غير مطلوب في تنمية المجتمعات، وإن كان التنافس حقاً بأمانة وشرف فلا يجد الإنسان الملزم مانعاً من التعاون مع الآخرين، فميل المرء إلى تبادل الإفادة والنصيحة مع الآخرين، وفي كل هذا يشعر الإنسان الملزم باحترام شديد لآراء الآخرين ووجهات نظرهم.

وفي هذا الإطار يدافع الإنسان الملزم دائماً عن الحرية لدى الآخرين وبحترمتها، كما يشعر بأهمية وجود العلاقات الإنسانية الطيبة مع الآخرين، وهذا هو الفرق الجوهري والرئيسي والفارق بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات المادية، فالذي تعرف على خصائص المجتمعات الرأسمالية، والتي تحكمها المادة ولا شيء غيرها، يجسد هذه الفروق: مجتمعات لا تعبر العلاقات الإنسانية أدنى اهتمامها، لكل شيء محسوب حتى البشاشة والتصافح محسوب بالوقت، أما المجتمعات الإسلامية فإنها تعبر هذه العلاقات الإنسانية اهتمامها وتقديرها.

ولا نقصد- في هذا المقام- الرياء والتفاق الحادث الآن، وإنما المقصود أن يلتزم المرء بإقامة العلاقات الإنسانية الطيبة مع الآخرين، وأن يصبح الإنسان القدوة والمثل الحسن لزملائه وأصدقائه والمتعاملين معه، وأن يحسن المساءلة إلى مصاحبة العلماء ومجالستهم، وأن يحسن الاستماع إلى الآخرين.

وفي هذا الصدد نجد أن الإنسان الذي يمتلك عوامل الالتزام يحترم الإنسان الآخر ويقدره ويحبه، وفي الوقت نفسه يعين الآخر هذا الإنسان على هذا التقدير والاحترام، فيصبح المثل الأعلى والقدوة الحميدة، وفي كل الأحوال يتعاون الإنسان مع أخيه الإنسان من أجل أن تسود جوارب الالتزام الحميدة مع الآخرين في كالملة شئون الحياة، وهكذا يتميز الإنسان الملزم بحب الخير لغيره، ولا يفتاب أحسد من زملائه، ويميل إلى مساعدة الآخرين.

هذه هي جوانب الالتزام في جانب التعامل مع الآخرين، والتي تقوم على أساس الاعتماد على النفس وحب الخير للغير، فهل نطمح في أن يسود جو الجمعيات الأهلية في مجتمعنا العربي ما يساعد على تنمية هذه الجوانب في الالتزام والمستفادة من نتائج التربية الإسلامية التي تربي عليها السلف الصالح؟!

والى جانب عوامل الالتزام وجوانبها مع الذات، ومع الآخرين، والتي ينهى أن يتميز بها المرء، فهناك جانب آخر لا يقل أهمية عن هذه الجوانب، ذلك هو جانب الالتزام مع المجتمع، فيجب على الإنسان أن يلتزم وأن يكون عاملاً يعلمه في خدمة مجتمعه، وأن يصوب ما تعلمه ويستخدمه فيما يعود بالنفع على مجتمعه، كما يصبح لدى الإنسان القدرة على التعلم المفيد في خدمة أهداف مجتمعه العربي.

وفي هذا المجال يجب أن يتمسك المرء بجوانب المثل العليا والأهداف السامية، وأن يخلص في أداء الواجب خدمة مجتمعه وأن يفضل المصلحة المجتمعية ومصلحة الجماعة على مصلحة نفسه، وهذا الإيثار من أجل المصلحة العامة ومصلحة الجماعة من أساسيات عوامل الالتزام وجوانبها، والتي ينهى على الإنسان أن يتحلى بها.

وفي طلب العلم يربط المرء بين العلم والعمل بما يخدم الأهداف المجتمعية، سواء أكانت أهدافاً تنموية اقتصادية، أم تنموية اجتماعية أو أخلاقية أو غيرها من الأهداف السامية والتي يشد المجتمع لتحقيقها، وبناءً على هذا يتميز الإنسان الملتزم بالإخلاص في العمل المفيد للمجتمع، وأن يتحرى الصدق والأمانة في كافة الأعمال الموكلة إليه، وأن يساعد على أن يسود النظام والنظافة أرجاء المجتمع، فسمات العصر الحديث هي نظام المجتمع ونظافته، والتي تشدها التربية الإسلامية.

ومن الطبيعي أن يعمل الإنسان الملتزم على استثمار كل وقته وجهده في عمل مفيد لخدمة المجتمع، كما أن الوقار والسكينة في المجتمعات المتقدمة تفرض أن يسود جو الحياة هذا النوع من الوقار والسكينة، وأن تربط بين الإنسان وبألى أفراد المجتمع علاقات تقدير واحترام متبادل، هذا والتعاون في أمور التعليم والحياة أمر ضروري

ومفهد فيما بين أفراد المجتمع، وأخيراً فإن في إنشاء السلام وإظهار المودة والاحترام أساسيات السلام الاجتماعي فيما بين الأفراد.

هذه هي أهم جوانب الالتزام التي ينبغي أن يتمسك بها أفراد المجتمع العربي عامة، وأعضاء الجمعيات الأهلية على وجه الخصوص، على أن تظهر في سلوكياتهم وعلاقاتهم مع الآخرين، ومع مجتمعهم وداخل جماعاتهم وخارجها في شتى أنحاء الوطن العربي.

#### ٤- خاتمة الفصل الرابع:

تعتبر الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية تنظيمات اجتماعية فاعلة في تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي، فمن خلال أنشطتها وبرامجها المختلفة يمكن للمرء التعرف على حقوقه، وواجباته تجاه نفسه وغيره ومجتمعه. كما يمكن للشراكة المجتمعية بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية في الوطن العربي تنمية جوانب المشاركة ومعاونة الغير والالتزام بهذه المبادئ من أجل الوصول إلى مراحل الانضباط المقدمة في المجتمع العربي. وقد أشارت الرؤى التحليلية السابقة إلى مدى قوة التأثير التي يمكن للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية أن تؤديها في تدعيمها لعوامل الالتزام أو فرض عوامله وقيمه على أفراد المجتمع العربي من خلال نشاطاتها وخدماتها المختلفة لأعضائها ولسائر المتعاملين معها مثل العمل على تنمية مشاعر الانتماء وتعميق قيم العطاء بين أفراد هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أجل صالح الأمة العربية، وجميع أفرادها، ومن أجل تحقيق الصالح العام الذي يرقى الحياة في مجتمعاتنا العربية، ومن ثم في وطننا العربي الكبير.



**هوأش الفصل الرابع ومراجعته**

- ١- محمد أحمد إسماعيل المقدم، **غلو الهمة**، القاهرة: المكتبة التوفيقية ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ٣٣٥.
- ٢- المرجع السابق، ص ٥-٦.
- ٣- أحمد حسين الصعير، "الدور التربوي للأحزاب السياسية في المجتمع المصري". رسالة دكتوراة غير مشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٧م، ص ٢٨.
- 4- Hudson, W. E. **American Democracy in Peril**. New Jersey: Chatham House Publishers Inc., 1995, p. 112.
- ٥- عبد الفتاح أحمد حماد، "التربية والتنمية السياسية". **حولية كلية التربية بجامعة قطر**. العدد الأول، جامعة قطر: مركز البحوث التربوية، ١٩٨٢م، ص ٨٠.
- ٦- فيصل الراوي رفاعي، "دور الأحزاب السياسية في التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات". **المجلة التربوية**، كلية التربية بسوهاج، العدد الثالث، مارس ١٩٨٨م، ص ٤٦٢.
- ٧- المرجع السابق، ص ٤٧٧.
- ٨- محمد عباس إبراهيم، **التصنيع والمدن المجلدة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص ٢٠٣.
- 9- Brown, G. A. **The Social Psychology of Industry**. London: Micheals Co., 1994, p. 24.
- 10- Kazuo, S. I. "Unions As Social Institution in Democratic Market Economics". **International Labour Review**, Vol. (133). No. 4, Geneva: ILO, 1994, pp: 517-518.
- ١١- فريدريش إيبتر، **الحركة النقابية الألمانية**، ترجمة مكتب مؤسسة فريدريش إيبتر، بيروت: منشورات مؤسسة فريدريش إيبتر، ٢٠٠٠م، ص ١٢٠-١٢٣.
- 12- International Labour Organization (ILO), **Trade Unions and Labour Relations in United States, Labour**

Low Documents, No. 2, 1993, Geneva:  
International Labour Office, (ILO)1993), p. 120.

- ١٣- على عبد الحسن تقي، فيصل الراوى رفاعى. اتجاهات معاصرة في التربية ونظم التعليم.  
الكويت: كلية التربية الأساسية، ٢٠٠٠م، ص ص ٥٠-٥٣.
- ١٤- محيى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى. وياض الصالحين من كلام سيد المرسلين.  
تحقيق وتعليق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدفاق، ومراجعة الشيخ  
شعب الأرنؤوطى. القاهرة: مكتبة الإيمان، ١٩٨٩م، ص ٧٧.
- ١٥- المرجع السابق، ص ١١٠.
- ١٦- على عبد الحسن تقي، فيصل الراوى رفاعى. مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٤.
- ١٧- السيد سلامة الخميسى، التربية وتحديث الإنسان العربى، سلسلة قضايا تربوية "٢"،  
القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨، ص ٦٤.
- ١٨- سيد أحمد السيد طهطراوى، "دور الجامعة في تنمية الرعى الدينى لدى طلابها في  
مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، جامعة  
أسيوط، قسم أصول التربية، ١٩٩٠، ص ١٦٨.
- ١٩- محمود السيد سلطان، مفاهيم تربوية في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١،  
ص ٩٢.
- ٢٠- أبو حامد الغزالى، إحياء علوم الدين، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٥، ص ١.
- ٢١- محمد قطب، منهج التربية الإسلامية، الجزء الثانى، بيروت: دار الشورى، ١٩٨١،  
ص ١٧٦.
- ٢٢- أبو الفتح رضوان. أصول التربية ونظام التعليم، القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥٥،  
ص ٩٨.
- ٢٣- فتح البارى بشرح صحيح البخارى للحافظ بن حجر العسقلانى. الجزء الثامن،  
القاهرة: دار الفد العربى، د.ت، ص ٥.
- ٢٤- المرجع السابق، الجزء السادس، ص ٤.
- ٢٥- المرجع السابق، الجزء الثامن، ص ٣٢.
- ٢٦- المرجع السابق، الجزء الثامن، ص ١٢.

- ٢٧- المرجع السابق، الجزء الثامن، ص ١٢.
- ٢٨- المرجع السابق، الجزء الخامس، ص ٧٢.
- ٢٩- أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص ٥٢.
- ٣٠- فتحة سليمان، المذهب التربوي عند الغزالي، القاهرة: دار المنا للطباعة والنشر، (د.ت)، ص ٥٨.
- ٣١- عبد الغنى عود، في التربية الإسلامية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ص ١٠٥.
- ٣٢- محمود السيد سلطان، مرجع سابق، ص ١١٩.
- ٣٣- أبو الفتوح رضوان، مرجع سابق، ص ٨١.
- ٣٤- على خليل أبو العنين، فلسفة التربية الإسلامية في القرآن الكريم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٠، ص ٢٣٤.
- ٣٥- على فكرى، تقويم الأخلاق، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٥، ص ١٥.
- ٣٦- محمود السيد سلطان، مرجع سابق، ص ١٣٢.
- ٣٧- على خليل أبو العنين، مرجع سابق، ص ١٩٩.
- ٣٨- محمد فاضل الجمالى، نحو توحيد الفكر التربوي في العالم الإسلامي، تونس: السداز التونسية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٢، ص ١١٠.
- ٣٩- أبو الفتوح رضوان، مرجع سابق، ص ٦.
- ٤٠- أحمد فؤاد الأهواني، التربية في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧، ص ١٤٥.
- ٤١- سعيد إسماعيل على، أصول التربية الإسلامية. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ص ٩٧.
- ٤٢- أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص ٤٩.
- ٤٣- فتح الباري بشرح صحيح البخارى، الجزء الثامن، مرجع سابق، ص ٣٤.
- ٤٤- أبو الفتوح رضوان، مرجع سابق، ص ٢١.
- ٤٥- على خليل أبو العنين، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
- ٤٦- على فكرى، مرجع سابق، ص ٣٧.
- ٤٧- سعيد إسماعيل على، أصول التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠٠.
- ٤٨- فتح الباري بشرح صحيح البخارى، الجزء الثامن، مرجع سابق، ص ٣٥.

- ٤٩- المرجع السابق، الجزء السابع، ص ٦٥.
- ٥٠- على خليل أبو العيتين، مرجع سابق، ص ٢٢٩.
- ٥١- عيد الفخى عبود، "المعلم في التربية الإسلامية"، مجلة التربية: السنة السابعة، العدد السادس والعشرون، ربيع الثاني، أبريل ١٩٧٨، ص ٣٥.
- ٥٢- عيد الفخى عبود، في التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠٤.

## الفصل الخامس

### الشراكة المجتمعية المعاصرة

#### وترشيد الإنفاق في مجال التعليم

الأحزاب السياسية وترشيد الإنفاق في مجال التعليم

النقابات المهنية والعمالية وترشيد الإنفاق في مجال التعليم

الجمعيات الأهلية وترشيد الإنفاق في مجال التعليم

الشراكة المجتمعية وتدعيم الريعية المعاصرة من الإنفاق في

مجال التعليم

خاتمة الفصل



## **الفصل الخامس**

### **الشراكة المجتمعية المعاصرة**

#### **وترشيده الإنفاق في مجال التعليم**

تؤدي المنظمات الاجتماعية والمهنية في الوطن العربي أدواراً هامة في مجال تمويل التعليم وترشيده الإنفاقات في مجاله، وفي ضوء النظم السياسية الحاكمة في المجتمعات العربية وفي الدول المتقدمة تتحدد مصادر الإنفاق وكيفية ترشيده في مجال التعليم. ففى السدول الديمقراطية تتنافس الأحزاب السياسية والتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في وضع برامج وتشريعات تحقق العدالة والإنصاف والكفاية في الإنفاق على التعليم، كما تدل تجارب بعض الدول المتقدمة على أهمية تعاون تلك المنظمات الاجتماعية والمهنية مع الحزب الحاكم في الإنفاق على التعليم وترشيده هذا الإنفاق، وفي الدول العربية يتولى الإنفاق على التعليم الحكومات - أى السلطات الحاكمة. وتعرض خارطة الطريق العربية الحالية أهم الخبرات الدولية المعاصرة في هذا الحور في صفحاتها التالية:

#### **١ - الأحزاب السياسية وترشيده الإنفاق في مجال التعليم:**

تتفق المجتمعات الإنسانية (الذين تريليون دولار أمريكي) في مجال التعليم في العام الواحد<sup>(١)</sup>، وتمثل هذه الكمية من المال (واحد على عشرين) من إجمالي الناتج القومي العالمي. وتشارك عدة مؤسسات مجتمعية في تمويل هذا الإنفاق في مجال التعليم حيث يقدم القطاع الخاص حوالى (خمس هذه الكمية) في الإنفاق على التعليم. وقد تزايدت الدعوات العالمية إلى ترشيده الإنفاق في مجال التعليم، واتجهت المجتمعات الإنسانية في عدة مناحى لترشيده هذا الإنفاق، فتزايدت الدعوات في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها لخصخصة التعليم، وبدأت الشركات الخاصة في إدارة المدارس العامة من أجل ترشيده الإنفاق في مجال التعليم، وفي البرازيل وفي الهند وفي مصر وغيرها بدأت الأحزاب السياسية الحاكمة تبحث عن شركاء لها في تمويل وإصلاح الإنفاق في مجال التعليم عن طريق توفير قسط من العدالة في توزيع المخصصات المالية على جوانب

التعليم المختلفة، مع الحرص على دخول القطاع الحيزى قائمة المجال التعليمى لتحقيق النواتج التعليمية المطلوبة لهذه المجتمعات<sup>(٧)</sup>.

وقد تعددت رؤى الأحزاب السياسية فى المجتمعات الإنسانية فى مجال الإنفاق على التعليم وكيفية ترشيد هذا الإنفاق. ففى بعض دول جنوب شرق آسيا اعتمدت الأحزاب السياسية الحاكمة إنفاقاً حكومياً سخيماً أدى إلى تحمين تحصيل الطلاب فى المواد الدراسية الطبيعية (الرياضيات والعلوم) بصورة فاقت ما كان قائماً فى العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية<sup>(٨)</sup>.

وفى الصين ومنذ الثمانينيات اعتمد الحزب الشيوعى الحاكم هناك سياسة اللامركزية فى الإنفاق على التعليم، وبناءً عليه جعلت المسؤولية المالية للسلطات التعليمية المحلية وارتبط التطور الاقتصادى فى كل مقاطعة من مقاطعات الصين بكم الإنفاق فى مجال التعليم. وقد أدى هذا الأمر إلى تفاوت فى الإنفاق على التعليم داخل المقاطعات المختلفة فى الصين. وهذا الأمر أسهم فى زيادة مجهودات الحكومات المحلية من أجل زيادة الموارد التمويلية للتعليم من جهة، ومن جهة أخرى ترشيد الإنفاق إلى أقصى حد ممكن<sup>(٩)</sup>. وقد أثرت هذه السياسة للحزب الشيوعى الحاكم فى الصين فى جعل مسؤولية الإنفاق فى مجال التعليم على الحكومات المحلية فى تكافؤ الفرص التعليمية بين المقاطعات المختلفة فى الصين، فالمقاطعات الصينية الفقيرة التى لا تتوفر لديها الموارد الكافية للإنفاق فى مجال التعليم قامت بتغطية توفير هذه النفقات عن طريق فرض المصروفات الدراسية فى تلك المناطق، إلى جانب فرض الضرائب المحلية هناك، وطلب الدعم المالى لهذه المناطق الفقيرة من الحكومة المركزية، وهذا أثر بدوره على القرارات التعليمية للأسر الفقيرة<sup>(١٠)</sup>. فالحزب الشيوعى الحاكم يدعم التعليم بتمويل متساوٍ على المستوى المركزى، ويظهر التفاوت فى التمويل غير المتكافئ على المستوى المحلى مما يؤدى إلى عدم تكافؤ فرص التمويل التعليمى بين المناطق المختلفة فى الصين<sup>(١١)</sup>.



وفي المجتمعات التي تعتنق الدكتاتورية كنظام للحكم بها - كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا - فإنه يفترض أن يعطى القائد السلطة والنفوذ بمعاونة صفوة من المجتمع، وغالباً ما تكون هذه الصفوة من الرتب العليا من العسكريين وبعض المدنيين. وحينئذ يفترض أن الدكتاتور يهتم ببقائه في السلطة، وصفوة القوم المساندين له يهتمون بالترقيات في مستقبلهم الوظيفي، ومن ثم ليس الإنفاق على التعليم يتوقف على الاهتمامات الذاتية والشخصية للدكتاتور ومعاونه. وهناك رأى يقول<sup>(٧)</sup> إن تحديد نسب الإنفاق على التعليم إلى نسب الإنفاق في القطاعات المجتمعية الأخرى مثل نسب التسليح والأمن وعياله في المجتمعات التي تعتنق الدكتاتورية كنظام حكم فيها يتوقف على رأى هؤلاء الصفوة والحاكم، ومعدل الصراع القائم بين أفراد هذه الصفوة المساندة للحاكم، وقد أشار تقرير دولي<sup>(٨)</sup> إلى أن كل (دولار واحد) ينفق على قطاع التعليم في دول أفريقيا ينفق في مقابلة ٢٤ دولار في مجال التسليح والأمن هناك.

وفي دول أمريكا اللاتينية تراجع الأحزاب السياسية الحاكمة بما في عمليات الإنفاق على التعليم وتخفيض إسهاماتها في تمويل هذا الإنفاق في مجال التعليم<sup>(٩)</sup> وحين تقاعس الحكومات اghلية في مجتمعات أمريكا اللاتينية عن توفير التمويل اللازم للإنفاق على التعليم تظهر المشكلات التربوية، وقد أشارت دراسة (David and Robert)<sup>(١٠)</sup> عن الإنفاق التعليمي في إقليم (هايا) بالبرازيل إلى أن قلة الإنفاق المالي من جانب الأحزاب السياسية اghلية الحاكمة في هذا الإقليم في مجال التعليم أدت إلى ارتفاع معدلات التسرب بين تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، إلى جانب عزوف نسبة كبيرة من الطلاب عن مواصلة التعليم في المراحل التعليمية الأعلى.

أما في الدول التي تعتنق الديمقراطية أساساً للحكم فيها فإن الأحزاب السياسية في هذه الدول تتصارع في رسم سياسات تعليمية تتكلف إنفاقات مالية كثيرة في مجال التعليم. والأمر هنا يمكن تفهمه من حيث إن غالبية جماعات الناخبين تقيم بالتعليم

والإنفاق عليه، والاهتمام الأساسي للحزب السياسي الذي يرغب في اعتلاء السلطة هو انتخاب أعضائه، وتحليله لكيفية الوصول إلى هدفه يجعله لا يفكر في طرح أفكار تقلل من الإنفاق على التعليم<sup>(١١)</sup>. ومن ثم خصصت الأحزاب السياسية الحاكمة في تلك الدول المتقدمة الجزء الأكبر من إنفاقها الحكومي على التعليم، والذي اعتبرته من الصناعات المجتمعية الثقيلة وذات الكلفة العالية، فكان نصيب الطالب الأسترالي من الإنفاق الحكومي (ثلاثة آلاف دولار أمريكي) في العام الدراسي الواحد، وفي أيرلندا (ألفي دولار أمريكي)، وفي نيوزيلندا (ألفين وستمئة دولار أمريكي)، وفي المملكة المتحدة (ثلاثة آلاف دولار أمريكي)، وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ثلاثة آلاف وخمسمائة دولار أمريكي) في السنة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتراوح إنفاق الحكومات في الولايات المختلفة ما بين (سنة آلاف وثلاثمائة دولار أمريكي، وأربعة آلاف وسبعمائة دولار أمريكي) في المتوسط في السنة<sup>(١٢)</sup>.

ومن أجل ترشيد الإنفاق في مجال التعليم وزيادة فاعلية هذا الإنفاق تتخذ الأحزاب السياسية الحاكمة عدة إجراءات في ضوء ظروف كل منها، فتوضع التشريعات والقوانين وتتدخل المحاكم وتصدر أحكامها في كيفية الإنفاق في مجال التعليم، كما أثرت الأزمات الاقتصادية على كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية، فبدأت تظهر رؤى في "ترشيد الإنفاق في مجال التعليم"، أي تقليل الفاقد من بنية التعليم مع رفع مستويات التحصيل الدراسي لطلابها، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات المجتمعية التربوية - النظامية منها وغير النظامية - مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخيرية الأخرى في مجتمع الأمة من أجل المساهمة والتعاون في الإنفاق في مجال التعليم.

كما أضحى التعاون في الإنفاق على التعليم من جهات ومؤسسات دولية وأغماً ملموساً، حيث ترم الاتفاقات الدولية بين جهات ومؤسسات ودول مانحة وبين أحزاب سياسية حاكمة في دول فقيرة تسعى إلى إيجاد منافذ إضافية لتمويل الإنفاق على القطاع التعليمي بها.

ومن أشهر المؤسسات الدولية التي تصاعد معها حكومات الدول الفقيرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونسيف، والونسكو، إلى جانب المنح والمعونات والقروض بفوائد ميسرة والتي تقدمها حكومات الدول الغنية لدعم الإنفاق على التعليم في الدول النامية.

كما تقوم أفكار "ترشيد الإنفاق في مجال التعليم" على عدة رؤى أخرى منها زيادة أعداد المدارس الخاصة مع تقليل أعداد المدارس الأميرية، والرؤية الثانية هي تخصيص إدارة المدارس الحكومية مع احتفاظ الحكومات بملكيها، والرؤية الثالثة هي النقل الكامل للملكية المدارس الأميرية إلى القطاع الخاص (مخصصة التعليم). ويعتمد هذا التوجه نحو تخصيص التعليم على افتراض مؤداه أن هذا الأمر يجعل المؤسسات التعليمية أكثر تنافساً في تقديم خدمات تعليمية جيدة بكلفة مناسبة لطلابها، وأحرص على تلاق صور الفاقد التعليمي في استخدام الموارد المتاحة.

ولضمان ترشيد الإنفاق في مجال التعليم مع ضمان وصول الخدمات التعليمية وفعالية الكلفة بمدارس الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت أفكار سندات الدعم التعليمية (*Educational Vouchers*) التي تمنح لأولياء الأمور، ومن خلالها يمتلك أولياء الأمور حرية الاختيار في إلحاق أبنائهم بأي مدرسة، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة ورفع الجودة في الخدمات التعليمية. وقد أكدت دراسة (ليفن ودرافيسر *Levin and Driver*)<sup>(١٧)</sup> أنه نتيجة المنافسة الناتجة عن تطبيق نظام سندات الدعم التعليمية المنوحة لأولياء الأمور تحسنت إنتاجية المدارس.

وهكذا فإن نظام سندات الدعم التعليمية يقوم على افتراض مؤداه أن هـذه السندات تزيد من التنافس بين المدارس وترشيد الإنفاق في مجال التعليم، ومن ثم تعمل على تحسين جودة التعليم المقدم في كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة على حد سواء.

كما أن تطبيق سندات الدعم التعليمية يؤدي إلى تحويل جزء من المدارس الحكومية إلى مدارس خاصة<sup>(١١)</sup> مما يسهم في ترشيد النفقات الحكومية على التعليم، فسندات الدعم التعليمية هي بمثابة أداة مرنة ذات وجوه متعددة تصدرها الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الولايات لأولياء الأمور من الطبقات المتوسطة والفقيرة لإتاحة المزيد من فرص الاختيار أمامهم لنوع معين من التعليم سواء أكان حكومياً أم خاصاً أم دينياً بهدف تحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية وكمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية<sup>(١٢)</sup>، وهنا تتركز وظيفة الحكومة في المساعدة في تدعيم مصاريف التعليم لغير القادرين بدلاً من توفير المدارس وتجهيزها.

وقد راح الأهالي يقترحون من جانبيهم أنهم بدلاً من دفع ضرائبهم لمساندة مدارس العامة المحلية، عليهم أن يستخدموا هذه الأموال في إرسال أطفالهم إلى مدرسة خاصة، وفي عام ١٩٩٨م، أصبحت ولاية (فلوريدا) أول من تبني خطة تقرح تعميم نظام سندات الدعم التعليمية لتشمل الولاية بكاملها، في حين أعطت ولايتي (كاليفورنيا) و(ميتشجان) صوتيهما لمبادرات متشابهة في نوفمبر ٢٠٠٠م، حيث تشمل السياسة المقترحة في توفير منح دراسية من الدولة قيمتها (٤٠٠٠ دولاراً أمريكياً) للطالب بدلاً من أن تصرف الدولة (٥٦٢٧ دولاراً) عن كل طالب، وتتاح هذه المنح للأهالي الذين يرغبون في إرسال أطفالهم إلى مدارس خاصة<sup>(١٣)</sup>. وفي هذا ترشيد واضح للنفقات في مجال التعليم.

وفي جانب آخر من جوانب ترشيد الإنفاق في مجال التعليم هناك من يدعو إلى تطبيق آليات استعادة الكلفة على التعليم غير أن إحدى الدراسات<sup>(١٤)</sup> عارضت هذه الفكرة لتعارضها مع مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث إن تطبيق هذا المبدأ قد يمنع بعض الطلاب الأذكياء الذين ينتمون لأسر محدودة الدخل من الالتحاق بمراحل التعليم، وترى هذه الدراسة أن تقليل أو إلغاء المصروفات في مراحل التعليم بما فيها المصروفات الخاصة بالكعب الدراسية يمكنها أن تزيد من معدلات الالتحاق بمدارس

التعليم، وتؤكد الدراسة أن سياسة تسرب بعض فوائد مجانية التعليم إلى غير الفقراء أفضل من سياسة تطبيق آليات خصخصة التعليم التي تمنع تسرب أى فوائد بسدون مشاركة في كلفة التعليم، ويؤدى هذا الأمر إلى انخفاض معدلات التحاق أبناء الأسر محدودة الدخل بالتعليم.

وأظهرت دراسة (Grady and Frances)<sup>(١٨)</sup> مدى معارضة الرأى العام لهذه الأفكار عن استعادة تكلفة التعليم وزيادة المصروفات المدرسية حيث إنها مصدر حيوى للدخل للإدارة المدرسية التي تعتمد على هذا النوع من التمويل لتقديم برامج فيما وراء التعليم الأساسى. ويدقق هذا البحث في البيانات التي تم جمعها في عنه من ساكني ولاية واشنطن ومحاولات لتحديد مدى إدراكهم وردود أفعالهم تجاه الموضوعات الجارية التي يواجهها التعليم العام ومدى تأثير ردود الفعل هذه على مسار المصروفات، وعند دمج هذه المعلومات مع البيانات التي تم جمعها بخصوص انتخاب المصروفات المدرسية الحديثة أدى ذلك إلى نتائج تشير على أنه يجب على استراتيجيات الانتخابات أن تتغير إذا كانت هناك النية لترشيد الإنفاق في مجال التعليم، وبالتحديد، فقد تضاعف عدد الناخبين الفاعلين في ولاية واشنطن في علمين فقط، فقد تم مد فترة التصويت إلى أسابيع بدلاً من يوم واحد وبالتالي يجب أن تبدأ الحملة مبكراً وتستمر خلال فترة التصويت الكاملة، بالإضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى أن الناخبين يتم إخبارهم عن القليل في مجال ترشيد الإنفاق في مجال التعليم، وبعد ذلك اتجاه آخر يجب عكسه لكي يكون هناك طريق ألسح لزيادة المصروفات المدرسية أو استرداد كلفة التعليم.

وإلى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تنص القوانين على أن تسهم حكومات الولايات بالنصيب الأكبر في الإنفاق على التعليم من خلال أموال الضرائب التي يتم تحصيلها، وتتدخل الحكومة الفيدرالية لدعم الإنفاق على التعليم في الولايات الأمريكية الفقيرة. وتتدخل هذه الحكومة المركزية في واشنطن لتوفر الكلفة الضرورية

اللازمة لتحقيق الحد الأدنى من التقدم الدراسي، وتوفير الكلفة الضرورية لمواجهة احتياجات المعلمين من الأنشطة التربوية المصاحبة، إلى جانب توفير الأموال اللازمة للبرامج الأكاديمية والأجهزة التكنولوجية اللازمة لتشغيلها. وتنص التشريعات هناك على عدم إنفاق الدعم المقدم من الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة مرتبات المعلمين، وإنما تخصص هذه الأموال التي تدعمها الحكومة الفيدرالية الحكومات المحلية في العمل على تعيين هيئات تدريسية جديدة للوصول بكثافة الفصول إلى (١٦ تلميذاً في الفصل الواحد)<sup>(١٩)</sup>.

وفي ولاية (أوهايو) بالولايات المتحدة الأمريكية يرتبط نظام الإنفاق في مجال التعليم ارتباطاً وثيقاً بنظام الضرائب العقارية للأماكن، حيث يقوم الناحيون بتسريع معدل ضريبة الأملاك المحلية المناسبة في استثناء عام لسكان هذه الولاية<sup>(٢٠)</sup>.

وفي ولاية (كتساس) يرتبط تمويل الإنفاق على التعليم بقانون أداء الجودة، وفي ظل هذا القانون تحول عبء الإنفاق على التعليم إلى الولاية والتي تحكم عليها بواجب دستوري وهو إمداد كل طفل بفرصة تعليمية متساوية<sup>(٢١)</sup>.

وفي ولاية نيويورك أصدرت المحكمة العليا في يناير ٢٠٠١ حكماً قضائياً بإلزام الحزب الحاكم بما بزيادة الإنفاق في مجال التعليم من أجل توفير مبادئ العدالة في المخصصات المالية بين المدارس<sup>(٢٢)</sup>، وفي ولاية (أوهايو) حكمت محكمتها العليا بعدم عدالة نظام تمويل التعليم هناك وعدم دستوريته، وأن الحزب الحاكم يجب أن يوفر الفرص التعليمية المناسبة للتلاميذ وأن يصعد بتقديم الإعانات المالية لمدارسها عن طريق إصلاح النظام الضريبي<sup>(٢٣)</sup>. وفي ولاية (نيوجيرسي) صدرت الأحكام القضائية خلال المدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ تأمر بأن يؤمن الحزب الحاكم التكافؤ في الإنفاق على التعليم بين كافة المناطق بهذه الولاية<sup>(٢٤)</sup>. وفي هذا السياق أيضاً حكمت محكمة (كارولينا) بتوفير الإنفاقات التعليمية التي تضمن حقوق تلاميذ هذه الولاية وتلبي احتياجاتهم التعليمية استناداً إلى مبادئ الدستور بهذه الولاية<sup>(٢٥)</sup>.

لكن في مسألة ترشيد الإنفاق في مجال التعليم تختلف رؤى **الحزبين الرئيسيين** في الولايات المتحدة الأمريكية وهما **الحزب الديمقراطي** و**الحزب الجمهوري**.

فمن وجهة نظر **الحزب الديمقراطي** بالولايات المتحدة الأمريكية فإن دور القطاع الخاص وخصخصة التعليم قد لا تكون العلاج الفعال في ترشيد الإنفاق وتحقيق الكفاءة، وهذا ما أظهره (نوجويرا) (Noguera)<sup>(٢٦)</sup> شارحاً رأى الحزب الديمقراطي (إدارة كليتون) في مواجهة تحدى الخصخصة في التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية، فالعديد من المدارس العامة أخفقت في تلبية الاحتياجات التعليمية والثقافية للطلاب، ومن ثم راحت قطاعات واسعة في المجتمع الأمريكي تدعم اقتراحات تحويل قطاعات التعليم إلى مدارس جديدة ومتجاوبة ومسئولة أكثر أمام المجتمعات المحلية، ويرى الحزب الديمقراطي أن الاقتراحات المخصصة قد تكون أكثر خطورة وأنها ليست بالضرورة أمراً حتمياً، وأن هناك خيارات أخرى لترشيد الإنفاق في مجال التعليم منها تسليم المدارس العامة بعض خدماتها التعليمية إلى القطاع الخاص، فهناك نوعيات من الخدمات التعليمية يستحسن أن تتركها الحكومات إلى التنافس بين القطاعات الخاصة، ويتحدد دور الحكومة في الإنفاق على الخدمات التعليمية دون أن تقوم هي بإجهازها، أيضاً يرى الحزب الديمقراطي ضرورة ترك البرامج التربوية التعويضية لمناقصات القطاع الخاص.

ويعتق **الحزب الجمهوري** بالولايات المتحدة الأمريكية أفكار الخصخصة في التعليم كمدخل لترشيد الإنفاق عليه، وبداية تجذر الإشارة إلى أن أفكار خصخصة المدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست جديدة، ففي كتابه (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦م دعا (آدم سميث) (Adam Smith) الحكومة آنذاك لإعطاء المال مباشرة إلى الآباء لكي يتمكنوا من شراء الخدمات التعليمية لأبنائهم<sup>(٢٧)</sup>.

ومن مؤيدي أفكار الخصخصة في التعليم كمدخل لترشيد الإنفاق عليه (فريدمان) (Friedman)<sup>(٢٨)</sup> الذي نادى بفكرة مؤداها أن الطريقة الوحيدة

لتحسين التعليم وترشيد الإنفاق عليه بالولايات المتحدة الأمريكية هي خصخصة جزء كبير من الخدمات التعليمية، لعملية خصخصة المدارس سينتج عنها صناعة جديدة ونشطة ومريحة، وستوفر الفرص الحقيقية للأشخاص المؤهلين للالتحاق بمهنة التعليم. والخصخصة في التعليم تؤدي إلى تقليص حجم الخدمات الحكومية، واستبدالها بخدمات تقدمها الجهات المالكة لهذه المدارس، وعنصر الجذب في خصخصة التعليم - كمدخل لترشيد الإنفاق في مجال التعليم - هو توفير المرونة من قبل الإدارة المدرسية من أجل الترشيح، الأمر الذي جعل فكرة الخصخصة في التعليم تلقى قبولاً ودعماً من أولياء الأمور ومن التلاميذ أنفسهم، ومنذ أن جاء الجمهوري (يوهنا كيني) إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يشجع المدارس الخاصة والتي تعمل وفقاً للاقتصاديات السوق.

وفي بريطانيا تكفل الحكومة - (عشرين في المائة) من الإنفاق على التعليم العام، بينما تكفل المقاطعات بنسبة (ثمانين في المائة) من ميزانية الإنفاق على التعليم العام، ويرى (سعيد إسماعيل علي) <sup>(٢٩)</sup> في هذا الأمر أن هذا الإنفاق على التعليم العام سواء أكان من الخزنة العامة للدولة أم من أموال الحكم المحلي في المقاطعات فكله مال عام تابع من الدولة، ولا مكان فيه للاستثمار الفردي أو الاستثمار الرأسمالي في التعليم، وحق المدارس الخاصة هناك تتلقى المنح من الحكومة المركزية ومن إدارات الحكم المحلي في المقاطعات.

ومنذ أن جاء حزب العمال إلى السلطة في بريطانيا برئاسة (توني بلير) اتخذ عدة خطوات في مجال ترشيد الإنفاق على التعليم، ولعل أهم هذه الخطوات هي ما عرف بالطريق الثالث (توني بلير) في الإنفاق على التعليم ويدور حول خصخصة الإدارات التعليمية هناك <sup>(٣٠)</sup>، وقد أشار (سعيد إسماعيل علي) <sup>(٣١)</sup> في تحليلاته للرؤى الصحفية لهذه الاتجاهات الجديدة في الإنفاق على التعليم في المملكة المتحدة: لالحكومة العمالية في بريطانيا تدخل مدارسها نظام السوق لتحقيق نتائج أفضل، ومديرو



المدارس يتحولون إلى "اليزنس" ويصبحون رجال أعمال، ويتركز برنامج حزب العمال فى هذا المبال على ما يشبه اقتصاديات السوق فى الإئفاق على التعميم، حيث تم تأسيس مدارس تدعماها الحكومة البريطانية، وتتمتع باستقلال الإدارة، وتقوم على قانون السوق، وقد حققت هذه المدارس نجاحاً فائقاً، فالتجذب إليها الأباء، واختلرت بعض المدارس التخلّى عن أساليبها المعتادة فى الإدارة والعمل وفق نظام خصصه الإدارة المدرسية ومحاسبتها حسب النتائج.

غير أنه وفى فكرة المدارس التعاونية التى تطرح لأبناء القادرين لتخفيف العبء فى كلفة التعميم الخاص بهم تجاهل مستفز لأوضاع أبناء غير القادرين، وحقوقهم المشروعة فى مستقبل تعليمى أفضل من الواقع الذى يعيشون فيه.. فأبناء القادرين ليست لديهم أى مشكلة تعليمية والمدارس الخاصة أمامهم، إنما المشكلة الحقيقية فى تعليم أبناء غير القادرين. والواقع أن المحشورين فى فصول المدارس الحكومية حالياً هم الفقراء وغير القادرين، أما القادرون بل وأنصاف وأرباع القادرين أيضاً فيلحقون أولادهم بما يتناسب مع مقدورهم للتعميم فى إحدى المدارس الخاصة.

ويبقى فى البلاد العربية الوسيلة الوحيدة والمشروعة لما يسمى بالمحراك الاجتماعى ونقصه هما فى مبال التعميم، أى أن يحقق الشاب طموحه فى الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أفضل من خلال التعميم والتنظيف.

ومن ثم فإن إنشاء آلاف المدارس التعاونية بأموال الدول العربية سوف يزيسد مبال الخدمة التعليمية أمام القادرين فقط، أما أبناء مدارس الحكومة فليس أمامهم سواها، وهم زالروها لأنهم لا يملكون الائتحاق بغيرها.. بل من المؤسف القول بأن إنشاء المزيد من مدارس القادرين والصفوة سيتراجع معه بالضرورة مستوى مدارس الحكومة إلى الخلف أكثر وأكثر.. لأن مدراس الصفوة لن تجذب من مدارس الحكومة التلاميذ كما يزعم أصحاب مشروع المدارس التعاونية، ولكنها سوف تجذب المدرس الجيد أو المتوسط فقط ويبقى المدرس غير القادر علمياً. لتعميم الطالب غير القادر

---

مادياً، وبذلك تزداد مدارس القادرين غنى وتزداد مدارس الفقراء فقراً، وتذهب هذه الرؤية فترى أنه إذا كانت الحكومات العربية تريد أن تفتح الباب على مصراعيه أمام الإسهام الشعبي وتشجيع دعم رجال الأعمال وغيرهم في تمويل العملية التعليمية فأهلاً ومليون مرحباً بكل دعم في هذا المجال، بشرط واحد هو أن يتجه كل ذلك إلى إنشاء المزيد من مدارس الحكومة وإلى تحسين أوضاع المدارس الموجودة حالياً، أى أن المطلوب هو إحداث التقارب في الإمكانيات بين كافة أنواع المدارس سواء أكانت حكومية أم خاصة، أم تعاونية أو غيرها في الوطن العربي.

هذا هو ما سوف يتم تحقيقه في مجال دعم تمويل التعليم من خلال شعار المدارس التعاونية المصحوب بشعارات براقية مثل إسهام المجتمع في تمويل التعليم وأن يتحمل المجتمع مسئولياته في ذلك الإسهام - الذى هو إجبارى - ذلك أنه يفضل هذا المشروع الجينى في جمهورية مصر العربية - مشروع المدارس التعاونية - نضحى والأمر لله بما تبقى من حاضر ومستقبل المدارس الحكومية، ومن أجل سواد عيون المدارس التعاونية التى هى باختصار لمن يملك سبعة آلاف جنيه لكل طفل من أبنائه يدفعها مقدماً من أجل قبول نجله في المدرسة التعاونية مقابل صك يسترد به المبلغ بعد تخرج ابنه مسن المدرسة بعون الله - أى بعد مرور اثني عشر عاماً على الأقل - ومن يملك قيمة هذا الصك يقبل ابنه في المدرسة التعاونية التى ستقدم تعليماً راقياً يشبه بتعليم القادرين في المدارس الراقية، مدرسون أكفاء، وأعداد معقولة في الفصول، وأنشطة تربوية، ولغات أجنبية، وهى كلها غالبية أو ربع حاضرة عن مدارس الحكومة المستولة عن تعليم الملايين من أطفال الوطن العربي الذين لا يملك أولياء أمورهم هذا المبلغ للحصول على الصك، ولأنهم من غير القادرين والذين لا يملكون فإنه يتم "صكهم" على رؤوسهم، كما ترى بعض الرؤى الصحفية الجريئة في هذا الأمر. وما زالت حكاية المدارس التجريبية التى أنشأتها الوزارة شاهداً حياً على أن تقدم خدمة مقابل "مسال" يترتب عليه وفوراً ثقافت الناس عليها لأنها بالضرورة وبالتجربة أفضل من الخدمة

الاجتاهية، وسيكون من نتائج هذه المدارس التعاونية تراجع مستوى المدارس الحكومية أكثر وأكثر. وبالمنااسبة فالمدارس الحكومية تكلف الحكومات العربية، ومن ثم تكلف المجتمع العربي بلايين الجنيهات والدولارات، وعلى سبيل المثال وبالتحديد يتكلف المجتمع المصري حوالى ٢٣ مليار جنيه فى العام الدراسى الواحد لدعم التعليم، فهل فكرنا فى كيفية ترشيد هذا المبلغ الضخم قبل تفكيرنا فى بيع أنشطة التعليم لمن يدفع سبعة آلاف جنيه لكل ابن من أبنائه؟، المقترض أن التفكير فى تحسين نوعيات التعليم تكون كافة أمام الناس، فقيرها وغنيها، من يسكن فى القرى والنجوع، ومن يقطن الشواطىء والمدن، عدا ذلك فسوف تعود الطبقة الاجتماعية من جديد.

ومن ناحية أخرى تعرف التنمية البشرية طبقاً لما ورد فى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإثمائى للأمم المتحدة بأنها عملية توسيع خيارات الناس، وهذه الخيارات لا نهائية بطبيعتها غير أنها تتعدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحاً من سلع ومخدمات ومعارف ثقافية، هذه الاختيارات التى يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والشراب والسكن والصحة والتعليم والبيئة النظيفة، وغير ذلك إلى الرغبة فى المشاركة فى كل ما يجرى فى المجتمع، ومن ثم فالمطلوب تحسين مستوى المدارس الحكومية وجعلها تقرب من مستوى المدارس التجريبية والمدارس الخاصة والمدارس التعاونية المزمع التوسع فى إنشائها.

كما أن مضمون التنمية البشرية هو أن يتم اتخاذ القرارات بمشاركة المجتمع، وذلك لتفعيل التنمية على المستوى المحلى ولضمان استمرارية التنمية والتوزيع العادل لها وهى بالضرورة تنمية بواسطة الناس، فهناك ثلاثة عناصر أساسية متكاملة للتنمية البشرية هى تكوين وبناء القدرات البشرية فى المجتمع، وتوظيف القدرات فى أنشطة إنتاجية تحقق تنمية مستمرة وعدالة توزيع، إلى جانب توسيع وتعميم المشاركة العامة وبكل صورها.

وحيث إن التنمية البشرية تضع البشر في مكان الصدارة وتؤمن بعمق العلاقة بين نمو الدخل والنمو الاجتماعي والبشري، وإن النمو الاقتصادي ضروري للتنمية البشرية، ولكن منجزات التنمية البشرية لا تتحقق تلقائياً من خلال المعادلات المرتفعة للدخل، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته ولكنه - من منظور التنمية البشرية - وسيلة لضمان رفاهية البشر، ولذا فمن الضروري أن تسعى المجتمعات إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوظيف هذا النمو في الارتقاء بنوعية حياة الإنسان وتمكينه من إنسانيته.

كما أن المشاركة الشعبية هي جوهر التنمية البشرية، إذ أنه من الضروري أن يشارك الناس في عملية صنع القرار وأن تتحول الديمقراطية إلى أسلوب حياة وليست مجرد الإدلاء بالأصوات في الانتخابات، هذا فضلاً عن أن توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية يعد شرطاً أساسياً لقيام القطاع الأهلي بدور مؤثر في التنمية باعتباره أساس نضج المشاركة الشعبية في الوطن العربي.

كما أن نموذج التنمية البشرية المستدامة يؤكد أهمية تمكين جميع الأفراد في المجتمع العربي من توسيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيفها أفضل توظيف ممكن والإيمان بالاعتراف بمطالب حياة كل طفل وحقه في تعليم جيد ومتقارب مع أقرانه، كما ترى التنمية البشرية المستدامة بضرورة التواصل بين الأجيال بمعنى أن يعمل كل جيل للأجيال القادمة وأن يتحقق الإنصاف والعدل التعليمي داخل الجيل الواحد ولها بين الأجيال في الوطن العربي.

كما أن التنمية البشرية المستدامة تناهض بقوة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وأثرها على التعليم، وتؤمن بأنه ينبغي أن تتاح للجميع إمكانية متساوية للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفي المستقبل وبالطبع في مجال تعليم الأبناء، ذلك لأن التفاوتات تؤثر بشكل سلبي على الأمن البشري، وتؤدي حتماً إلى إثارة مشاعر الاستياء والغضب وتشجع على الهجرة من المدن الفقيرة إلى المدن الغنية، ومن أكثر

التناقضات مدعاة للقلق في مصر وبقيّة شقيقاتها من الدول العربية تلك التباينات بين الريف والحضر، ولا تقتصر التفاوتات في الوطن العربي على تلك التفاوتات السلتدة بين المحافظات والولايات، حيث توجد أيضاً داخل المحافظة الواحدة (مثلاً بين المراكز وبعضها وبين المركز والقرى المحيطة) وكذلك بين كـل التقسيمات الإدارية أو الجغرافية، وبين المدارس وبعضها في ضوء تصنيفها أي مدارس حكومية أم خاصة أم تجارية أم تعاونية ... الخ.

ولو استعرضنا النظام التربوي وسياساته التعليمية في إحدى الدول العربية وهي مصر على سبيل المثال فقد أكد الحزب الوطني الديمقراطي في مصر أن السياسات التعليمية تتواءم مع ما يحدث في عالم اليوم، فهناك حاجة ماسة إلى تطوير طرق التدريس وأساليب التقويم والامتحانات بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية في ظل إعادة الصياغة والتطوير المستمر للمناهج التعليمية ولكون متوافقة مع أساليب التعليم الجديد وما يضمن تحقيق الكفاءة المستهدفة وهناك الدعوة إلى المشاركة المجتمعية والتوجه نحو الـلا مركزية ودعم أعضاء هيئة التدريس وتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي وتوظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم وارتباط التعليم بسوق العمل والبحث العلمي واقتصاديات تمويل التعليم الجامعي ونظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم.

ويجب ملاحظة أن قطاع التعليم قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، من حيث الكم والكيف حيث بلغ عدد التلاميذ المقيدين في التعليم قبل الجامعي ١٦,٤ مليون تلميذ عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بزيادة سنوية بلغت ٢٠٠ ألف تلميذ سنوياً خلال الـ٥ سنوات الماضية كما بلغ عدد الطلبة المقيدين بالتعليم الجامعي ٢,٢ مليون طالب عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م، وقد استمرت الزيادات السنوية على منوالها في التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي حتى اليوم.

وهنا فالحاجة ماسة إلى توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في المستوى قبل الجامعي والتعليم العالي مما يعطي فرصة أكبر للوزارات المستولة للتركيز على مهام التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذ ومساندة التوجه نحو مجتمع المعرفة من خلال التأكيد على الإبداع والابتكار والخصوصية الفردية ومساندة الدولة لمبدأ تحقيق الجودة الشاملة للخدمة التعليمية بما يتطلبه من إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة عن الوزارات.

وفي الواقع فإن حجم هذه المشاركة يعتبر ضعيفاً، وهذا يتطلب العمل بمجد على تحفيز هذه المشاركة وتشجيع التجارب الموجودة التي حققت نجاحاً ملحوظاً مثل مشروع تطوير التعليم الذي أشرف عليه البنك الدولي في ١٥ محافظة، ومدارس المجتمع التي أقيمت بالجهود الذاتية ومدارس الفصل الواحد اللائحة. كما أن هناك ضرورة لتحقيق اللامركزية في المناهج بحيث يكون هناك منهج قومي يدرسه جميع التلاميذ بما يجمع بين ثقافة العرب جميعاً، ومنهج إقليمي أو محلي يتم وضعه بواسطة خبراء محليين ومنهج مدرسي يتم وضعه داخل المدرسة وهو ما يتطلب تطوير وتدريب الكوادر المحلية وتأكيد الدور الإبداعي إضافة إلى تحقيق اللامركزية للكتب المدرسية والإدارة المدرسية والتعامل مع المعلمين والتقييم والتمويل والبدائل المتاحة في هذا المجال.

ومن ثم نادى بضرورة تشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز قدرة الجامعات للتعامل مع الأنشطة التنموية في المجتمع وتخصيص جزء من الأبحاث العلمية لتنمية المجتمع وتشجيع مشاركة أولياء الأمور في إدارة المدارس.

وفي مجال دعم أعضاء هيئة التدريس يجب الاهتمام بعضو هيئة التدريس ووجود هياكل أكاديمية في الأقسام العلمية في كافة المؤسسات التعليمية وتفصيل كفاءة الآليات الفاعلة للتقويم وربطها بالحوافز وتنمية موارد أعضاء هيئة التدريس بما في ذلك إعادة هيكلة الرواتب والحوافز وإعطاء مساحة من الحرية لكل مؤسسة تعليمية لتقرر مساهمة تقدمه من خدمات علمية لطلابها.

وبالنسبة لتطوير منظومة القويم التربوى فى التعليم قبل الجامعى فإن القويم المستمر الشامل متعدد الجوانب هو المطلوب، ومن ثم فمن الضرورى ألا تكون فيه الامتحانات هى العنصر الوحيد لتقييم أداء الطالب والعمل بالقويم التراكمى ونظام الساعات المعتمدة بالاعتماد على معايير قومية للقويم.

كما أن إعادة تأهيل المدرس بصفته حجر الأساس فى العملية التعليمية مطلب رئيسى من أجل العرظيف التكنولوجى للمعلومات والاتصالات وللإسراع بمعدلات التنمية التكنولوجية فى مجال الصناعات التكنولوجية والمعلومات والاتصالات ولإحداث التطور الكمى والنوعى فى مخرجات التعليم فى الوطن العربى مع ضرورة الاهتمام بتصدير الخدمات التعليمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك توجه عام فى البلاد العربية الآن نحو دمج التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الحديثة فى التعليم من خلال إنشاء مراكز الوسائط التعليمية المتعددة فى الغالبية العظمى من مدارس الوطن العربى وإدخال أجهزة الكمبيوتر للمدارس فالوجه نحو التعليم المرتكز على التكنولوجيا يمكن أن يسهم فى تحقيق أهداف تعليمية منها، الوصول بالخدمة التعليمية إلى أعداد كبيرة بذات التكلفة الاستثمارية، والارتقاء بمستوى وجودة العملية التعليمية من خلال الاعتماد أساساً على صفوة الأساتذة القادرين على تقديم مستويات علمية متميزة باستخدام التكنولوجيا، ورفع كفاءة ومهارة الطلاب فى التعامل بالأدوات والوسائل التكنولوجية التى تزيد من قدرتهم على التنافس بينهم، كما أن هناك دعوة لتجريب هذه المناهج الجديدة واستكمال البنية الأساسية وإتاحة الأجهزة بما حتى يمكن الوصول إلى الكتلة الحرجة فى كل واحدة منها، بما يؤثر على مخرجات العملية التعليمية بما ويجعل أثر دمج التكنولوجيا فى هذه المدارس محسوساً، وله عوائده فى تحسين نوعية التعليم فى مدارسنا.

ويتطلب تحقيق هذه السياسات والأهداف إعادة هيكلة العملية التعليمية مثل إعادة الصياغة والتطوير المستمر للمناهج التعليمية لتكون متوافقة مع أساليب التعليم

---

الجديدة وبما يضمن تحقيق الكفاءة المستهدفة، واستحداث معايير قياسية للمهارات الحديثة المطلوبة لتمكين الطلاب من التعامل مع عالم جديد وسوق عمل متطورة باستمرار وبما يلبي متطلبات العزج نحو مجتمع المعرفة، وتأهيل وتدريب ١٠ % من المدرسين سنوياً للحصول على الرخصة الدولية لاستخدام الحاسب أو ما يعادلها، مع الاستمرار في التدريب والتأهيل على استخدام التقنيات الحديثة ومتابعة تطورها، والتطوير الكامل للإدارة المدرسية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير طرق التدريس وأساليب التقويم والامتحانات لتتلاءم مع المنظومة الجديدة، واختيار الأسلوب المناسب لإتاحة التكنولوجيا في الأماكن النائية ودراسة إمكانية المزج بين أسلوب المراكز التكنولوجية المتطورة وأسلوب إتاحة الكمبيوتر في المدارس مباشرة، والارتقاء بنسب الكمبيوتر لكل طالب في مراحل التعليم المختلفة بما يقرب من المستويات العالمية لكل مرحلة (كمبيوتر لكل عشرة طلاب بالمدارس)، واعتبار القدرة على استخدام الكمبيوتر وفقاً للمعايير العالمية شرطاً للتعين في التدريس.

وهناك دعوة ملحة وضرورية حول توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء بمستوى العملية التعليمية وزيادة المهارات العلمية والعملية للطلاب من خلال فتح آفاق التعليم بلا حدود أو قيود مكانية أو زمانية، فهناك رؤية ترى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي يمكن أن يحقق الارتقاء المستمر بالمستوى التعليمي ويضمن الارتقاء بمهارة وكفاءة الخريجين للتنافس عالمياً، ويجب أن نعمل على أن تكون مصر هي المركز الرئيسي لتوفير خدمات التعليم العالي السدّي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، وبحيث يصبح تصدير هذه الخدمات التعليمية مكوناً أساسياً في الصادرات المصرية، وأن يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل التعليمية والبحثية لدعم البحث العلمي والتواصل الفاعل مع المؤسسات البحثية وتعظيم الاستفادة بالتعاون معها، وفي مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي يجب التأكيد على أن منظومة البحث العلمي في



مصر تعتمد على مؤسسات فكر متعطلة في المجالس القومية المتخصصة، واللجان المعنية في مجلس الشعب والشورى، وأكاديمية البحث العلمي ومؤسسات تعليمية تضم ١٣ جامعة حكومية و ٧ جامعات خاصة، و ١٢ مؤسسة علمية تابعة للبحث العلمي، ٢٥ مركزاً ومعهداً بحثياً وإضافة إلى ١٢ مركزاً بحثياً تابعة لوزارة الموارد المائية و ٩ بالصحة و ٤ للصناعة والبيئة والتكنولوجيا والكهرباء والطيران والنقل و ٥ مراكز تابعة لوزارة قطاع الأعمال، ويبلغ عدد المشتغلين بها ١٢٠ ألف فرد بين عالم وعضو هيئة تدريس وباحث، وأن الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي في خطة عوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م نحو ٢,٦ مليار جنيه بما يمثل ١% من الناتج المحلي مقارنة بنسبة ٠,٣% فقط عام ١٩٨٢/٨١ م وهناك دعوة بضرورة زيادتها لتواكب معدلاتها العالمية والإقليمية ويبلغ حجم التمويل الحكومي للبحث العلمي في مصر ٩٠% من إجمالي المخصصات المالية للبحث العلمي، على أنه يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي في الدول المقدمة ٢٢٠ ضعف معدلاتها في الدول الفقيرة والنامية، ومن ثم لما زال الطريق أمامنا شاقاً وبحاج إلى تضال كافة أطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة في مصر لتدعيم الحكومة وحزبها السياسي في تمويل البحث العلمي.

ونادى هنا بأن يكون مفهوم الشراكة المجتمعية في مجال تدعيم البحث العلمي جديداً، وأن تتسم حركته بالجرأة والحسم وعدم التردد، وهناك معوقات كثيرة، وسوف تكون هناك مقاومة أيضاً، لاعتبارات تتراوح الدوافع فيها بين الرؤية الجامدة والاعتبارات الشخصية، وهنا لابد من تأكيد ضرورة المضي قدماً في تطبيق الشراكة في البحث العلمي، وتجاوز كل ما لا يتلاءم مع الرؤية الجديدة، على أساس أن المرحلة المقبلة تتطلب التعاون بين القالمين على شئون الوطن، فالوطن يستحق أكثر من مجرد تجاوز الأزمات والمشكلات البحثية وعيورها بسلام. فالسلط العلمي من جهات علمية محددة لم يعد صالحاً للأمة العربية اليوم وغداً، وإنما تستحق الدول العربية أكثر من مجرد إدارة المشكلات البحثية والأزمات، تحتاج إلى شراكة تدفع الأفق العربي

لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببحوث علمية رصينة، ولكى تدخل دائرة الدول الصاعدة، التى فارقت قائمة الدول النامية إلى قائمة أخرى للدول الصناعية الناهضة.

والحقيقة أننا عندما نقول ذلك فإننا لا نقوم بإعادة اختراع العجلة من جديد، فالمشكلات البحثية معروفة ومحددة بدقة، كما أن سبل حلها على نحو جذرى معروفة أيضاً، والمشكلة ظلت على الدوام فى غياب التعاون والمصارحة والمكاشفة على خوض غمار المواجهة الحاسمة مع المشكلات والأزمات بروح مبادرة خلاقة، فكل قسم علمى يدرس مشكلات بحثية مغايرة تماماً لأقرانه من الأقسام العلمية الأخرى، وقد لا تكون هناك حاجة ماسة للدراسة مثل هذه المشكلات، والثقة العلمية قد تكون غالبية بين حكومات الدول العربية وبين العلماء فى تخصصاتهم الأكاديمية المختلفة، أى أن علاقة الود والثقة بين العالم والسياسى فى الوطن العربى تحتاج إلى تدعيم، فتقة وتعاون الباحث العالم والسياسى تنمى الشراكة المجتمعية فى مواجهة ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم.

## ٢- النقابات المهنية والعمالية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم:

للقنابات المهنية فى العديد من الدول المتقدمة أدوار هامة فى مجال ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، ففى اليابان مثلاً تسهم النقابات المهنية والعمالية بدور كبير فى توعية أعضائها بالسياسات التعليمية وبدائل التمويل التعليمى التى تضمها الدولة من أجل النهوض بالتعليم فى المجتمع اليابانى، وتحدد هذه النقابات المهنية والعمالية لأعضائها الأدوار الهامة لهم لنجاح هذه البدائل وتحقيق مستهدفاتها فى المجتمع اليابانى، فضلاً عن ذلك فإن النقابات المهنية والعمالية فى اليابان تشارك فى عملية تمويل التعليم وتقتصر سياسات الأجور وساعات العمل بالمدارس<sup>(٢٧)</sup>.

وفى استراليا تقيم النقابات المهنية والعمالية بتقديم المعلومات الكافية لأعضائها عن الإنفاقات التعليمية وما يستجد من تحولات مع العمل على أن يدعم أعضاء النقابات المهنية والعمالية هناك اقتراحات الحكومة بشأن ترشيد الإنفاق فى مجال

التعليم، كما تشارك هذه النقابات في دراسة المشكلات المتعلقة بالتعليم في استراليا وتتولى اقتراح الحلول اللازمة لها<sup>(٣٣)</sup>.

وفي ألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تشارك النقابات المهنية والعمالية بالتنوع المستمرة بين أعضائها في مجال الإنفاقات التعليمية والتعبيرات الاقتصادية المؤثرة عليها على المستويين الخارجى والداخلى، وتحاول هذه النقابات المهنية والعمالية على الدوام تزويد الأعضاء بمعلومات كافية عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية من مخرجات التعليم في هذه البلاد، مع إرشادهم إلى كيفية المشاركة في عمليات تمويل التعليم وتحسين الجودة به<sup>(٣٤)</sup>.

وقد استحدثت النقابات المهنية والعمالية بالولايات المتحدة الأمريكية نمطاً من الشركات العاملة في إدارة المدارس العامة المصابة بالخلل من أجل ترديد الإنفاقات عليها وإصلاحها، ومن هذه الشركات شركة (إديسون) ومقرها نيويورك والتي تتولى إدارة التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل عدد المدارس العامة التي تديرها هذه الشركة (١٠٨) مدرسة مقيد بها (٥٧٠٠٠) تلميذ، وتلقى هذه الشركة تمويلًا حكومياً عن كل تلميذ بهذه المدارس، ونجحت تجربة أن شركة متخصصة تدير المدارس العامة بنفقات مالية أقل نظير منهج دراسى صارم، وأيام دراسة أطول من المعتادة، وتزويد كل فصل في المدارس بثلاثة أجهزة كمبيوتر على الأقل، وكان مسموحاً للتلاميذ أن يأخذوا معهم كمبيوتر شخصى للدخول إلى الانترنت، وكذلك لربط الأهالي بالمعلمين، وسمى هذا النمط **بالأحلوب الثالث في الإنفاق على التعليم**، فهو ليس مشروعاً خاصاً تماماً، ولا عاماً تماماً، فهو يشير إلى خصخصة الخدمات التعليمية بكلفة أقل وفي شراكة مع الحكومة من أجل تحسين جودة التعليم<sup>(٣٥)</sup>.

ومن أجل توفير مصادر إضافية للإنفاق على التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية فقد استحدثت إعلانات التلفزيون التجارية في فصول الدراسة، حيث كان

---

المعلنون يدفعون أجراً بلغ في إجماليه (٣٠٠ مليون دولار أمريكي) نظير تحلّسى (١٢ ألف مدرسة) بما (٨ مليون تلميذ) عن دقيقتين من وقت الدراسة يومياً للإعلان التجاري عن أنواع المياه الغازية، وأحدث كتب التمارين الامتحانية ونشرها وأنواع الحاسبات الآلية وإعلانات الحلوى والألبان من خلال استخدام شبكات الفيديو داخل هذه المدارس. وقد اعترض على هذه الأنشطة التجارية في هذه المدارس بعض الرواد في التربية وطلبوا تدخل مجلس الشيوخ الأمريكي بحجة أن المعلنين من هذه الشركات الصناعية لا يجب تمكينهم من شراء وسيلة التسلل إلى عقول التلاميذ في المدارس، وأن المدارس العامة لا يجب أن تتنازل عن تحكمها في وقت الدراسة للمصلحة التجارية. ودافع مؤيدو هذه الفكرة بحجة أن هناك مراجعات دقيقة للسرايمج الإعلامية، وأن فائدتها محسوسة للمدارس والتلاميذ، وأن الاستحواذ على دقيقتين مسدة الإعلان اليومي لا تعرض مستقبل التلاميذ للخطر، وأن المعلمين يصعب على المعلنين الوصول إليهم لإنشغالهم بالدراسة، لذلك فإن النقابات المهنية والعمالية أباحت لباي هـ هذه المنتجات الذهاب إلى حيث يوجد هؤلاء الأطفال في محيط المدرسة<sup>(٣٦)</sup>.

أما فيما يتعلق بدور مؤسسات الإنتاج ونقاباتها المهنية والعمالية في الوطن العربي في مسألة تمويل التعليم وترشيد الإنفاق في مجاله، هناك أزمة ثقة بين مؤسسات الإنتاج في الدول العربية من جهة، ومؤسسات التعليم من جهة أخرى عن مدى استفادة كل طرف من الآخر، مما يؤثر سلباً، وإلى حد كبير في التقارب غير الرسمي فيما بينهما، وبالتالي في الدرجة التي تسهم بها هذه المؤسسات الإنتاجية في تمويل التعليم<sup>(٣٧)</sup>.

كما أنه لا يوجد أدنى علاقة بين فعاليات النقابات المهنية والعمالية وبين توجهه إلى إنشاء المزيد من الجامعات الخاصة، حيث يأمل القائمون على أمر هذه الجامعات الخاصة بأنها سوف تسهم في إحداث النهضة العلمية في شق المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية فضلاً عن توفير الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من الكوادر المتخصصة، وبالتالي تدعم هذه الجامعات الخاصة الاقتصاد القومي، وتعزز قدرات

الاعتماد على الذات، وتسهم في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. ويشير القائمون على أمر هذه الجامعات الخاصة بأن دورها في تنمية الاقتصاد القومي يمكن النظر إليه من زاويتين، الأولى هي أن الدول العربية لديها قوة بشرية كبيرة، والوصول بتلك القوة البشرية إلى المستوى العالمي يسهم في تأهيلها للعمل في مختلف دول العالم، وبالتالي تفيد مدخراهم الاقتصاد القومي، إلى جانب إسهاماتهم في مختلف الصناعات الخلية بما يدعم التصدير للخارج. أما الزاوية الأخرى فتتمثل في المستوى المتميز للجامعات الخاصة، الذي يعد بمثابة نقاط جذب للطلاب بدلاً من الذهاب للجامعات الأوروبية.

أما فيما يخص مجالات الشراكة بين الجامعات العربية الخاصة والنقابات المهنية والعمالية والصناعية والزراعية والبحية، فإن الجامعات الخاصة تحاول البحث والدراسة في مشاكل الصناعة والزراعة والبنوك وغيرها، ثم تقدم الحلول المقترحة لها من قبل الدارسين بمساعدة أساتذتهم إلى تلك القطاعات. والمأمول من هذه الجامعات الخاصة الإسهام في تخريج عقول قادرة على مواصلة البحث والتطوير وتنمية المهارات والقدرات العلمية والتكنولوجية التي تتطلبها سوق العمل. ومن المفترض أن المهدف من إنشاء هذه الجامعات الخاصة هو تخريج خيرات قادرة على صنع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، وأن تركز المناهج الدراسية بما على التكنولوجيا الحديثة في جميع مجالات الدراسة، وأن تتم شراكة فعالة مع النقابات المهنية لتدريب الدارسين بهذه الجامعات الخاصة في البلدان العربية

وفي مجال دعم تمويل التعليم هناك حاجة ماسة لدور فاعل للنقابات المهنية، فهناك مؤشرات بالغة الخطر تؤكد حاجتنا لضبط النمو السكاني المتدفع في مصر وفي معظم البلدان العربية، وأن الإحصائيات تنلر بزيادات هائلة في المبالغ المطلوبة سنوياً لتوفير الخدمات التعليمية، وتقول الإحصائيات المنشورة، أن قيمة الزيادة- نتيجة الانفجار السكاني- في استهلاك السلع الغذائية، المستوردة والخلية، بلغت في عوام

٢٠٠٢ حوالى ١,٩١٩,٧٧٧ مليون جنيه، وأن الإجمالي بلغ ٢٤٧,٣١٦ مليون جنيه، أى ما يزيد على ثلاثة مليارات جنيه في العام المنصرم!! .. ولا تتوقف التأثيرات السلبية لهذا الانفجار السكاني على هذا الفاقد الهائل، بل إن أخطر التأثيرات السلبية فيما تقول الإحصاءات المنشورة، ارتفاع نسبة التسرب من التعليم بما يزيد من نسب الأمية بين أفراد المجتمع المصرى هذا الغول الذى يسف أى تطلع إلى غد أفضل، في الوقت الذى تورد الإحصائيات- على الجانب المقابل- أن وقف الاندفاع الحسالى في الانحجاب، والوقوف به عند المعدلات المعقولة (٢-٣ أطفال لكل أسرة) كفيل بزيادة دخل الفرد ٥, ١٥٤ جنيه شهرياً طبقاً لتصريح السيد رئيس الجهاز المركزى للإحصاء- هذه الإحصائيات تعكس صورة مخيفة بالغة الخطر، تدق أجراساً تسمع الصم، وتنطق البكم، فمتوسط الزيادة في حجم قوة العمل تناقص سنوياً بينما يحتاج (٥٠- ٧٠) ألف فرد- أى مواطن مصرى لتوفير فرص عمل لهم، وهكذا فإن فرص العمل القائمة تناقص، والبطالة تبعاً لذلك تزداد- هذه الصورة المرعبة تدفع كثيراً من الأسر إلى التكييف بدفع أطفالهم في سن غضة إلى الدورول إلى أسواق العمل طلباً للقمعة العيش، ولا تتوقف هذه الظاهرة على فواتح الدفع إلى العمل قبل اكتمال النضج واكتمال القدرة على التعامل مع معطيات الحياة وأرباب الأعمال الذين يتغولون بالسليقة والشراسة- على حقوق الصغار ويكبدونهم من أمرهم شططاً، وإنما ينترب على هذا أيضاً توقف تلقى التعليم، وغرق هؤلاء الصبية الصغار في هذه الجهالة والأمية، وانعدام الفرصة في التحسين النوعى للخامة البشرية التى تشكو من خبوها إن لم يكن انطفاء جذوتها. وهذا التسرب التعليمى، يؤدى إلى تفاقم غول الأمية الذى يعدم تماماً فرص التقدم.. هذا الاتجاه أسوأ ما فيه أنه يولد الأمية، ولا يقلصها أو حتى يوقف نموها، وإنما هو يزيدها ويحاصرنا في "حفرة" لا خروج منها!!

إن هذه الزيادات الهائلة، نتيجة الانفجار السكاني، تعنى زيادات "بطون" وزيادات "أفواه" من حقها أن تجهد ما تقتاته، وأن ترتفع نوعية ما تملأ به أحوالها

وتراعى بناءها الجسدى والنفسى، خاصة في سن التكوين!! إن هذه الزيادة، طبقاً لمعدل الانفجار السكاني، وتبعاً لإحصائيات جهاز التبعة، تعنى وجوب توفير زيادة استيراد القمح (للعيش الخاف- ناهيك بباقي أنواع الطعام) بمقدار ٢٣٢ ألف طن سنوياً لمواجهة الأفواه الجديدة بمتوسط ١٧٠ مليون جرام للفرد من العيش الخاف- وبما قيمته ٣٦,١٠ مليون دولار، أى ما يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه مصرى!، ولا داعى لتكملة حسابات سد الرق لأفواه المصريين، وإشباع بطونهم بالقروض لتسو القروض.. ثم ماذا بعد ذلك؟.

القضية بالغة الخطر.. تكرر التنبيه إلى خطرها على كافة المستويات، وتعددت النداءات لمواجهتها إلى المجالس النيابية، ومنظمات المجتمع العربى، وفى مقدمتها النقابات المهنية والعمالية داعية إلى مواجهة التداعيات السلبية الخطيرة لهذا الانفجار السكاني، والذي لا تصادله إمكانيات تكفل مسعى إنسانى مقبول للمعيشة والتهديب والتأديب والتعليم إلى آخر ما يلزم لبناء الفرد الذى يتأثر تأثراً سلبياً حق النخاع، والأسرة كلها معه، نتيجة نفشى هذه الأوضاع بالغة السوء، والتى تسود الإحصائيات أنها أكثر ظهوراً في مجتمعات الفقر والجهل لتكون الطامة طامتين!!.

### ٣- الجمعيات الأهلية وترشيده الإنفاق في مجال التعليم:

من المعروف أن الدول العربية تسعى إلى تدبير مصادر إضافية في تمويل التعليم، لفصامة المطالب الاجتماعية وتراكم الأعباء المجتمعية أضافت إلى ميزانيات الدول العربية أعباء تمويلية إضافية، وهذه تتطلب اعتمادات مالية هائلة، وهذا يتطلب توفير مصادر تمويلية جديدة وغير تقليدية حتى يمكن توفير متطلبات التعليم الجيد الذى يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، هذا بالإضافة إلى المشكلات التقليدية الخاصة بتحسين أحوال المعلمين وتحسين الظروف التعليمية داخل المدرسة في شتى بلدان الوطن العربى.

كل هذه الأمور تمحّض عنها حاجة ماسة إلى جهود أهلية تقف جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية للعمل على الارتقاء بمستوى التعليم، الأمر الذى يتطلب مشاركة فاعلة من قبل الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات تعليمية ذات مستوى عالٍ، وبتكلفة اقتصادية مقبولة، فجهود الشراكة مع الجهود الحكومية فى التعليم ما زالت دون المستوى، كما أنّها محدودة للغاية، والرؤى العالمية تدعونا إلى المناذاة بشراكة فعالة من الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة العربية لمواجهة أعباء التعليم.

ولعل أبرز هذه الجهود الأهلية فى التعليم هى تلك الجهود التى تبذلها الجمعيات الأهلية للتحور من الفقر عن طريق التعليم، فالطريق إلى التخلص من ثقافة الفقر هو التعليم والذى من شأنه أن يعين الإنسان فى البحث عن مخرج وحل للمشكلات التى تواجهه فى حياته، وهنا تبرز أهمية التعليم فى حياة الإنسان، حيث يجب أن تكون فى أعلى قائمة المتطلبات الإنسانية التى تشغل فكر الهيئات الحكومية وغير الحكومية، ومن الواجب أن تغير نظرة المجتمع إلى التعليم، فهناك طريقتان مختلفتان للنظر للتعليم، فبعض الناس ينظرون إليه على أنه خدمة اجتماعية، بينما ينظر البعض الآخر إليه على أنه نوع من الاستثمار، والزاوية التى ننظر منها للتعليم تؤثر تأثيراً كبيراً فى حصة المال الذى يجب أن تخصصه، كما يجب النظر إلى التعليم على أنه مطلب اجتماعى لإصلاح شئون الأفراد، ومن ثم يجب أن تتكاتف جهود الأمة فى القيام بأعبائه.

وإذا ما كانت نظرتنا للتعليم على أنه ضرب من ضروب الاستثمار، فيجب الاهتمام به بصورة أكبر، وبذلك تزداد حصة الإنفاق عليه، وهنا يبرز الدور الكبير الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم، إذ أن المهم فى المجتمع اليوم هو إحداث الشراكة بين مؤسسات القطاع الاقتصادى الخاص بالزراعة والصناعة بشأن تقديم الخدمات التعليمية، فكلها جهود غير حكومية تتجه باطراد نحو التكامل، مما يجعلها تمثل قوة كبرى، والسبب فى ذلك أنّها تستثمر رؤوس أموال ضخمة، وتستخدم تكنولوجيا فائقة التطور، وباهظة التكاليف، وهنا تُطرح قضية هامة حول



هذه التكنولوجيا العالية، ومن يستطيع أن يتعامل معها؟، إنهم الشباب العربي المتعلم، أى مخرجات نظام التعليم العربي، ومن هنا توجد مصلحة مباشرة لهذه المنظمات الأهلية في تطوير العملية التعليمية وتوجيهها وربما تعديل مسارها، لتطوير الخدمات المجتمعية مرهون بمودة المخرجات التعليمية، والرقى يمتاحي الحياة في المجتمع العربي يعتمد وبشدة على تحسين نوعية التعليم في الوطن العربي.

وإذا ما تم إعداد جيل معلم قادر على مواجهة المتغيرات العالية، فإننا نكون بذلك قد حققنا هدفاً مهماً في مجتمعنا وحققنا الاستثمار في التعليم والهدف النهائي الحقيقي للدور المتوقع من المنظمات الأهلية ليس أن تحل محل وزارة التعليم ولا محل الجامعة أو أى معهد علمي آخر، ولكن الهدف هو المساعدة في تخريج متعلمين قادرين على تلبية احتياجات سوق العمل وخدمة احتياجات التنمية الشاملة أى تخريج متعلمين يتمتعون بمهارات حقيقية وقادرين على استخدام أدوات العصر، إذا كان قصداً من التعليم تنمية حقيقية للمهارات، وبناءً جديداً للشخصية ونسقاً من القيم، وفهماً جديداً للعلاقات الاجتماعية فلا بد أن تشترك الجمعيات الأهلية اشراكاً فعالاً يتجاوز مجرد إنشاء المدارس وإدارتها والتكعب منها.

وإذا كان الهدف من إنشاء المدارس الأهلية هو الاتجار بما فإننا سنفقد الغاية النبيلة التي من أجلها أنشئت وسبحول ذلك دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أملم أبناء الأمة، ومن الواجب أن يؤخذ هذا الأمر بجدية حتى يتسنى لنا المضى قدماً في طريق الإصلاح التعليمي والربوى الذي هو الطريق إلى بناء المواطن الواعى السقى يتحلى بصفات طيبة ويشعر بالانتماء للمجتمع الذى يعيش فيه<sup>(٢٨)</sup>.

وهكذا تشارك الجمعيات الأهلية مع المؤسسات التعليمية في بعض الأمور المتصلة بالإنفاق على التعليم، وتكثف المؤسسات التعليمية جهودها للحصول على المساهمات المالية التطوعية من الجمعيات الأهلية في أغلب المجتمعات الإنسانية، ومن ثم وجب على الجمعيات الأهلية في الوطن العربي أن تمد يد العون للإسهام في تحسين نوعية التعليم.

وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تزايد اهتمام الجمعيات الأهلية في كافة المجتمعات بقضايا ترشيد الإنفاق في مجال التعليم، وقد نص الإعلان العالمي حول التربية للجميع<sup>(٣٩)</sup> على ضرورة تعزيز الشراكة بين الجمعيات الأهلية وبين الحكومات في مجال الإنفاق على التعليم، فالسلطات الحكومية ملتزمة بتوفير التربية الأساسية للجميع، بيد أنه لا يتوقع منها أن تقدم جميع المتطلبات البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة لهذه المهمة، ولهذا فإن تنشيط المشاركات على كسل المسعويات يصبح أمراً ضرورياً.

كما نصت توصيات المؤتمر الدولي الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفيك<sup>(٤٠)</sup> على تنشيط هذه المشاركات الشعبية في مجال تمويل التعليم فقد تحدث هذا التقرير عن أن ظاهرة العولمة التي تمس الاقتصاد والثقافة والمعلومات، وعالمية العلاقات وتزايد حركة الأفراد، والتطور الهائل لوسائل الاتصالات وتدخل المعلوماتية في حياتنا اليومية ومجالات العمل، هذه التغيرات المعاصرة كلها ظواهر تمثل تحدياً للشراكة المجتمعية في تطوير النظم التربوية، وفي الوقت ذاته تشهد المجتمعات والنظم التربوية مشكلات خطيرة على صعيد الاندماج الاجتماعي يجدر ذكر بعضها كالزاعغات وتناسخ الطوائف، وتفاقم البطالة- وعلى وجه الخصوص بطالة الشباب-، وتدنّي القيم الأخلاقية وضعف أثر المبادئ التوجيهية وتغير دور الروابط العائلية في تكييف الأطفال مع الحياة الاجتماعية، وإذا ظلت كل هذه التحديات وهذه المشكلات دون حل على المدى القصير فإنها قد تؤدي إلى ترسيخ شعور بالارتباك والتشاؤم شديد الخطورة على أجيال المستقبل، إن آمال المجتمعات ولا سيما آمال الشباب، في حياة أكثر كرامة وديمقراطية ورخاء ترتبط بالتربية التي تعتبر الأداة الرئيسية للتنمية البشرية، ومن ثم فلا بد للجمعيات الأهلية وبقية التنظيمات المجتمعية من المشاركة في هذه التنمية البشرية وفي مواجهة هذه الغيوات المعاصرة وتأثيراتها في القضايا التربوية المطروحة للنقاش هنا في الوطن العربي.

ويتطلب تبين الأوضاع على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية تطويع عبدة مبادئ توجيهية والأطراف المجتمعية الفاعلة فيها، وثمة شرط أساسي يجب استيفاءه هو أن نجاح مشروع الشراكة المجتمعية يتركز على توفير مناخ تسود فيه الثقة بين أطراف الشراكة على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، وكافة العاملين في مجال التربية والشركاء في مجال الأنظمة التربوية من القطاعين العام والخاص، ويتطلب الحفاظ على مثل هذا المناخ وضع معايير تبين بوضوح صلاحيات وأدوار كل طرف من الأطراف بالنظر إلى الاستقلالية والمسئولية والمشاركة. وبالضرورة تأتي أدوار الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة في مقدمة هذه الأدوار الفاعلة لكي تأتي الشراكة المجتمعية بنمارها المرجوة في الوطن العربي.

وعمل الاتجاه في دعم القضايا التربوية المعاصرة إلى إعطاء المزيد من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتربية على المستويين المحلي والمدرسي، مع تحمل قدر أكبر من المسئولية عن النتائج، ومن ثم تدخل القطاعات الأهلية في صناعة القرار التربوي في المجتمع العربي.

ويمكن اتخاذ عدة تدابير لتشجيع مشاركة الجمعيات الأهلية في عملية تغيير التربية وتفعيل صناعة القرار التربوي فيها مثل تحديد الأهداف التربوية واتجاهات الإصلاحات عن طريق التشاور والتسيق والتعاون مع الجمعيات الأهلية والعلميين ومنظماتهم، تنشأ مع أحكام التوصية المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن أوضاع المدرسين وغيرهم من الأطراف المشاركة في التغيير التربوي كالأ أسرة، ورابطات الآباء، وأوساط أصحاب الأعمال ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية، والهيئات العلمية، والتنظيمات السياسية وقطاعات الخير في مجتمع الأمة. ولا يجوز أن يقتصر هذا التشاور والتسيق على مرحلة تنفيذ المشروعات أو الإصلاحات، بل يجب أن يشمل أيضاً مراحل إعدادها وبدنها ومتابعتها وتقييمها، فالشراكة تعني هنا الثقة المتبادلة والاحترام الكامل لكافة الرؤى التي تطرح لتدعيم القضايا التربوية المعاصرة،

كما يجب تخويل المؤسسات التعليمية درجة كافية من الاستقلال لتمكينها من اتخاذ القرارات المتعلقة بأساليب التعليم والتعلم وتنظيم الأنشطة التربوية، وتنفيذ نظم لتقييم النتائج، على أن تعد هذه النظم بحيث تصبح عوامل لتحسين نوعية التعليم وفعالية توزيع الموارد المالية والبشرية، وعلى غرار ذلك تعزيز دور السلطات البلدية والمحلية في إبداء النصح للمدارس الخاصة لتمكينها من الاستفادة بقدر أكبر من استقلالها، والتعاون المطلوب وبشدة مع الجمعيات الأهلية المشرفة على بعض هذه المدارس الخاصة. كما يجب أن تتبنى الجمعيات الأهلية اقتراح وتنفيذ تدابير لحفز التجديد التربوي وذلك على مستوى الأفراد والمؤسسات معاً، إلى جانب أن تعمل هذه الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في المجتمع على دعم وتعزيز مشاركة المعلمين باتخاذ تدابير مناسبة في مجال التدريب بالمعدات وخدمات المساندة المهنية، ويتم هذا الأمر من جانب الجمعيات الأهلية المهتمة بأمور التربية والتعليم ولضاياه المصرية. ويجب الإشارة إلى أن الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة في الوطن العربي تمتلك إمكانيات مادية وبشرية هائلة، ويمكن الاستفادة من هذه الإمكانيات في مساندة وزارات التربية والتعليم في توجيهاتها نحو إحداث التجديد التربوي المنشود في قطاع التربية والتعليم في البلاد العربية، لكن كيف يحدث هذا واليابة الإدارية التابعة لوزارات التربية والتعليم في شتى بقاع الوطن العربي تترصد وتحقق حتى في إهداء بعض المنتجات الخشبية إلى المدارس؟! نحتاج إلى أن نحور الشراكة المجتمعية من المورقات التي تمنع تفعيلها، ونحتاج قبل هذا وذاك أن نتحرر عقولنا من أمور بالية تشبث بها ولا نرضى بديلاً في التنازل عنها.

كما تشكل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال أحد العناصر الأساسية لهذه التغيرات التربوية المعاصرة، ومن آثار التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال أنها تساهم مساهمة كبيرة - بتقصيرها المسافات - في صنع مجتمعات الغد التي لن تشبه بسبب تلك التكنولوجيات، أى نموذج من نماذج الماضي، ويمكن تسخير أدق

المعلومات وأحدثها لأي شخص على وجه الأرض، ومع هذا يجب ألا ننسى أن كثيراً من المحرومين لا يزالون يمتأى عن هذه التطورات، ويجب تشجيع الجمعيات الأهلية المهتمة بشئون التعليم على الانخراط في تملك هذه التكنولوجيات الحديثة واستخدامها في قطاعات التربية والتعليم في مدارسها الخاصة التي تدار بواسطتها.

ولضلاً عن ذلك، ينبغي ألا يغيب عن البال أن حوسبة التعليم من أهم وسائل تحقيق نموذج إرشادي تربوي جديد يشهد تحول التركيز من الأهداف العملية المتروخاة من التخصص الضيق إلى اكتساب المعارف الأساسية المشتركة بين التخصصات العلمية، ومن شأن هذا النموذج الإرشادي أن يعزز كثيراً من القيمة الاجتماعية للتربية بفضل تجديد إمكانات المحتوى التربوي، وهذا تحدى كبير للجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية التي تملك مدارس خاصة تدار بواسطتها في شق بقاع الوطن العربي.

وينبغي في هذا السياق أن نتخذ القرارات بشأن تطبيق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات واستعمالها في التربية بغرض تحسين نوعية التربية للجميع وتمكين المعلمين من ممارسة دور المرشد لعلم الطلاب، ويمكن لوزارات التربية والتعليم في البلاد العربية تدعيم هذا التوجه بمدارس الجمعيات الأهلية عن طريق منحها أجهزة الحاسب الآلى بأسعار مخفضة لاستخدامها في هذا الشأن.

وبناءً على هذا الأساس، هناك عدة تدابير ينبغي اعتمادها منها:

- لا ينبغي أن يقتصر تطبيق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات على عملية التعلم وحسب، فاستعمال هذه التكنولوجيات في تسيير وإدارة المدرسة والمجتمع المحلي من شأنه أن يوفر بعض الوقت للمعلمين والعاملين في التربية، وأن يحسن أداءهم، مما يمكنهم من زيادة الفراغ للتصدي لصعوبات تعلم التلاميذ، ومن ثم يجب تشجيع الجمعيات الأهلية ودعمها في تملك هذه التكنولوجيات الحديثة، وتسيير مدارسها باستعمال التكنولوجيا.

- وفي إطار الإعداد والتدريب الأوليين للمعلمين، وفي سياق تدرجهم في النمو المهني ينبغي عدم الاكتفاء على تمكينهم من امتلاك ناصية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات بجانب غيرها من التكنولوجيات التربوية من أجل تسخيرها للأغراض التعليمية، بل ينبغي تمكينهم من الإسهام في إعداد البرمجيات والمنهجيات التعليمية، كما ينبغي إيلاء عناية خاصة للتعليم عن بعد عند تعزيز القدرات المهنية للمعلمين العاملين بالمدارس التي تمتلكها الجمعيات الأهلية. وفي هذا السياق يجب التأكد من المستويات المهنية والتربوية لكافة المعلمين العاملين بالمدارس الخاصة التي تمتلكها الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة في الوطن العربي.

ويواجه المعلمون في كثير من البلدان مشاكل في تعليم فئات خاصة من أبناء المجتمع (مثل الأفراد بلا موارد، والجماعات المهمشة، واللاجئين، والمهاجرين، وأطفال الشوارع، والمحررين، والنساء في بعض المجتمعات المحلية.. الخ)، أو الذين يعملون في ظروف استثنائية صعبة (مثل المناطق البعيدة، والمناطق الجبلية، والمناطق الريفية، والفصول الدراسية المتعددة الأغراض والمكتظة.. الخ)، وعلى أي حال، ومهما كان الوضع، سواء في حالة فئات خاصة من الناس، أو في حالة المناطق النائية، فإنه لابد من استراتيجية متكاملة وعاجلة لمواجهة أوضاع تربوية خاصة ميدانياً. وتعتمد هذه الاستراتيجية على أن تشارك الجمعيات الأهلية بهذه المناطق بدور فعال في هذا المجال في ضوء شراكة مجتمعية فعالة ومعلن عنها، كما أن المدرسة والمعلمين في مثل هذه الظروف بحاجة أولاً إلى دعم أدبي ومادى من كافة المنظمات المجتمعية العربية، ومنها الجمعيات الأهلية العاملة في هذه المناطق العربية.

وبناءً على ذلك، يمكن تنظيم عدة أنشطة تربوية تشارك الجمعيات الأهلية في فعاليتها، ومنها تشجيع المعلمين من أهل المناطق النائية، أو المتحمسين للعمل في هذه المناطق، وذلك بتنظيم التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة في هذه المناطق نفسها

بالاعتماد على الدعم المعنوي من الجمعيات الأهلية، وعلى أن يتضمن تدريب المعلمين الذين سيعملون في مثل هذه الأوساط تخصصاً إضافياً يكون مثل التريسة العلاجية وعلم النفس المدرسي والتربية السكانية وغيرها، ويستحسن أن يُعزز إعدادهم بتعليم فن التبليغ والتفاوض ولفض النزاعات أثناء تدريبهم إلى جانب تسخير خدمات الدعم وخاصة من المتخصصين في التوجيه التربوي والمهني، وفي علم النفس التربوي لمساعدة المعلمين والمربين على ممارسة أنشطتهم بكفاءة، وقد تقوم بتوفير هذه المساعدة لفرق استشارية تتعاون مع الجمعيات الأهلية العاملة في هذه المناطق وجمعيات محلية، أيضاً يجب اعتماد تدابير حافزة تتضمن على سبيل المثال منح وتعويضات ومزايا، ونظاماً مناسباً للتزيات وإمكانية النقل إلى مناطق أكثر تحضراً بعد عدد معين من أعوام الخدمة في المناطق الشاقة وذلك بهدف ضمان تعيين فرق تربوية متمرة ومتحمسة، وعلى العموم فالجمعيات الأهلية العاملة في هذه المناطق المحلية لها دور هام في هذا المجال.

كما أن تعزيز دور الجمعيات الأهلية في ترشيده الإنفاق في مجال التعليم أمر هام ويجب الاستعانة به، خاصة بعد أن شهدت التسعينات مراجعات رئيسة لأدوار الحكومات في عملية التنمية البشرية<sup>(٤١)</sup>.

والملفت للنظر في هذا المجال أن الجهود الأهلية أسهمت في البداية في جوانب الإنفاق على التعليم على سبيل "الخيرية" في البداية، فقد كانت هناك جهود خاصة في مجال التعليم، وكان الطابع الغالب عليها هو "الطابع الخيري" الذي يدفع صاحب رأس المال إلى أن ينفق على التعليم من ماله دون أن ينتظر عائداً عليه، ثم تحول هذا "التوجه الخيري" إلى الإنفاق في هذا المجال باعتباره مشروعاً استثمارياً بالنسبة لصاحب رأس المال<sup>(٤٢)</sup>. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين لا توجد بيانات دقيقة ومعلنة حول إسهامات الأهالي في تدعيم الإنفاق على التعليم، سوى ما أعلنته وسائل الإعلام من مساهمات رجال الأعمال وأعضاء المنظمات غير الحكومية

---

والقطاعات الخيرية وبقية مؤسسات مجتمع الأمة في المشروع القومي لمواجهة آثار الزلزال في أكتوبر ١٩٩٢ في جمهورية مصر العربية وذلك ببناء (١٠٠ مدرسة) في مراحل التعليم قبل الجامعي، ضمن مشروع بناء الألف مدرسة السق تم بناؤها في محافظات جمهورية مصر العربية لمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية. وقد استمرت الجهود العربية في بناء المدارس والتبرع بها لوزارة التربية والتعليم في مصر، ووصل إجمالي عدد هذه المدارس المتبرع بها منذ ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٠م (١٦٥) مدرسة، كما قام العديد من رجال الأعمال والمواطنين بالتبرع بتجديد بعض المدارس وصيانتها<sup>(٤٣)</sup>.

وقد شجعت الحكومة المصرية الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة للمشاركة في إنشاء المدارس الخاصة والتعاونية والمعانة وأنشأت إدارة خاصة بوزارة التربية والتعليم لهذه الجمعيات الأهلية والتي بلغ عددها (١٤٥٠) جمعية أهلية عاملة في نطاق التعليم على مستوى الجمهورية من بين (١٦ ألف) جمعية أهلية تعمل في النشاط الخيري في مصر<sup>(٤٤)</sup>.

وإذا كان الدستور المصري لعام ١٩٧١، ينص صراحة على مجانية التعليم في مراحل المختلفة كحق للمصريين تكفله الدولة، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبح تمويل التعليم والإنفاق عليه مسألة هي في المقام الأول مسألة حكومية، وصارت ميزانيته جزءاً من الميزانية العامة للدولة، لكنه وفي ظل الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، لا تستطيع الدولة وحدها أن تفي بكل أعبائه ومستوياته، ومن ثم صارت مسألة الإنفاق على التعليم وتدير موارد جديدة له مسألة ملحة، ويجب تفعيلها بكل الوسائل والطرق، ومن ثم تعالت الصيحات منادية بشراكة مجتمعية فعالة في هذا المجال.

وهكذا وللتغلب على العجز الحاد في مصادر تمويل التعليم العام في مصر، ظهرت توجهات لشراكة مجتمعية تمثلت في إنشاء صندوق أهلي خاص للتعليم في كل محافظة على حدة، يكون موازياً ومعاوناً للاعتمادات الرسمية المخصصة لهذا التعليم في



الموازنة العامة للدولة، ويُنفق من إيرادات هذا الصندوق على مدارس التعليم العام، وتتكون موارد هذا الصندوق المقترح من عدة مصادر، من بينها ما تخصصه كل محافظة للصندوق من أموال صندوق الخدمات بها، ومن إصدار طابع بريد خاص بالخدمات التعليمية، ومن حصيلة صافي المبالغ الناتجة عن بيع المعروضات المدرسية في المعارض السنوية التي تنظمها المدارس في كل محافظة، وما تخصصه النقابات المختلفة من إيراداتها للصندوق، إلى جانب الجهود الذاتية والتبرعات والهبات والمعونات الوطنية والأجنبية وإسهامات القطاعات الخيرية في مجتمع الأمة المصري في هذا المجال.

كما أن هناك توجهاً تنادى وتشدد على ضرورة تشجيع رجال الأعمال على الإسهام في تمويل التعليم، سواءً من خلال إنشاء مدارس نموذجية على نفقتهم، أو المساهمة في توفير التجهيزات اللازمة للمدارس أو تقديم أراضٍ لفناء البناء، أو من خلال صندوق قومي للاستثمار في التعليم يشارك فيه القادرون نظير امتيازات تعليمية لأبنائهم، أو من خلال تشكيل مجالس أمناء المدارس يكون أعضاؤها من بين القادرين الذين يساهمون في توفير متطلبات العملية التعليمية على نفقتهم الخاصة، وكذلك تشجيع إنشاء جمعيات أهلية تعاونة تستهدف إنشاء مدارس للتعليم الابتدائي وغيره من المراحل التعليمية، وبحيث يتوافر التمويل من خلال صيغة الشراكة بين الأفراد في القرية أو الحى، ويتكامل ذلك مع التمويل الحكومى والخاص<sup>(١٥)</sup>.

هذا وتواجه المشاركة الشعبية في مجال تمويل التعليم في الوقت الحالى مجموعة من الإشكاليات والعقبات، التى لابد من صياغة حلول لها، حتى يمكن تفعيل دور هذه المشاركة، ومن أهم هذه الإشكاليات - كما حددتها إحدى الدراسات السابقة نسبياً في هذا المجال<sup>(١٦)</sup> - وهى: التركيز على التمويل الحكومى، حيث بدأت هذه الإشكالية مع تولي محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ حيث شهدت البلاد ظهور فلسفة جديدة في الحكم مؤداها أن الدولة هى الكفيل العام لكل أفراد المجتمع، وفي ظل هذه الفلسفة شهدت مصر لأول مرة كيف أصبحت الدولة هى المستولة عن التعليم في كل

التواحي: المناهج الدراسية والامتحانات والمعلمين والمدارس والتمويل... الخ. ومنذ هذا التاريخ اعتمد الناس في مصر على أن الدولة هي المسئول الأول عن تمويل التعليم وتوفير ما يلزمه من مستلزمات تعليمية، إلا أنه ومع دخول الإنجليز مصر عام ١٨٨٢ وظهور بوادر إهمال التعليم وتهميشه في حياة الناس ظهر دور القطاع الخاص والجهود الشعبية والأهلية، وظهرت الجمعيات الخيرية، والجمعيات الخاصة التي تنافست من أجل تقديم الخدمات التعليمية للمصريين من أجل تعليمهم وتثقيفهم وبث روح الكفاية والمقاومة للمستعمر الإنجليزي.

ومع قيام الثورة في عام ١٩٥٢ بدأت مساحة الجهود الأهلية والخاصة في التقلص مرة أخرى، وعادت الجهود الرسمية في التعليم بعامة، وفي تمويله بخاصة، وخاصة في الفترة التي أعقبت الثورة، وحتى منتصف السبعينات التي شهدت عودة سياسة الانفتاح الاقتصادي وعودة الممارسة الحزبية مرة أخرى. ومع زيادة الضغوط الاقتصادية التي تشهدها البلاد في الآونة الراهنة، بدأت الدولة مرة أخرى تفصح المجال للقطاع الخاص في التعليم، الأمر الذي ترتب عليه نشاط ملحوظ لهذا القطاع، ولا سيما في مرحلة التعليم العالي والجامعي، والذي شهد انفتاح سبع جامعات خاصة حتى الآن، وآخرها الجامعة الألمانية بالقاهرة والتي انفتحت مع بداية العام الجامعي ٢٠٠٣م.

ولعل من أهم الإشكاليات التي تواجه عملية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم في الوطن العربي، هي إشكالية عدم التنسيق والتنظيم لهذه الجهود، أو ما يمكن وصفه بعدم وجود آلية إدارية أهلية لتنظيم جهود المشاركة الشعبية في عملية التمويل تقوم بالتنسيق مع الجانب الحكومي صاحب النصيب الأكبر والمسئول الأول عن التمويل حتى الآن، ولهذا فإن الجهود الأهلية في التعليم - حتى الآن - سواء أكانت على شكل تبرعات أو هبات مالية أو عينية متناثرة ولا يحكمها تنظيم ولا قواعد معينة، ومن ثم لا يوجد حتى الآن رؤى محددة يمكن أن تحدد نسب المشاركة الشعبية في مسألة تمويل

التعليم في مصر، فلا قانون ينظم هذه الشراكة ولا ثقة متبادلة بين الإدارات التعليمية المستولة محلياً عن التعليم وبين الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية الراغبة في دعم تمويل التعليم.

كما أن فلسفة التعليم في الوطن العربي التي تقوم على المركزية جعلت الناس يعتمدون على الحكومة في كل شيء يتعلق بالتعليم، وبخاصة في مجال التمويل، وقد ترتب على هذا الأمر ظهور السلبية والانتكالية، ولهذا فإن الملاحظ لميزانية التعليم في بلاد الوطن العربي يجد أن معظم مصادرها حكومية، الأمر الذي ترتب عليه ضعف الإنفاق التعليمي على الطلاب في جميع المراحل التعليمية، وراح الأهالي يتقصدون أن حصتهم في تمويل التعليم تنحصر في تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الدروس الخصوصية لأولادهم، حقيقة يجب أن نقال وبصوت عالٍ هي أن التعليم في الوطن العربي في أزمة وفي خطر ويجب تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة في الوطن العربي لمواجهة هذا الخطر قبل فوات الأوان، وقبل أن تصبح الأمة كلها في خطر.

وهناك إشكالية المهدر في الإنفاق التعليمي وهي من الإشكاليات التي تقعد النظام التعليمي ككل، وقد قد قضية المشاركة الأهلية في تمويل التعليم على وجه الخصوص، وذلك لاعتقاد الناس بعدم جدوى المشاركة الشعبية نتيجة ما يرونه من جوانب هدر في الإنفاق التعليمي، ويتمثل هذا الهدر في جوانب عديدة لعل أحدثها ما يتعلق بالإنفاقات السخية على برامج تدريب المعلمين وتنمية مهاراتهم دون عائد ملموس في هذا المجال، سوى محاضرات ومقابلات تبدأ وتنتهي دون إحداث الفعاليات المهنية المرجوة كعائد من برامج تحسين التعليم.

ويزيد من حجم الهدر في الإنفاق التعليمي، ظاهراً الرسوب والتسرب، فإذا كان الرسوب هو تعثر الطالب في الانتقال من صف إلى الصف الأعلى، فإن التسرب هو انقطاع التلميذ عن الدراسة كلية وعدم العودة إليها ثانية، فهاتان الظاهرتان

---

الموجودتان في النظام التعليمي تملان إشكالية المدر التعليمي بشكل عام، وينعكس ذلك في إحجام الأهالي عن المشاركة الجدية في الإنفاق على التعليم، ناهيك عن انعدام الثقة بين أطراف العملية التعليمية والقطاعات والجمعيات الأهلية في مجتمع الأمة في الوطن العربي.

وقد أشارت دراسة في هذا المجال<sup>(٧)</sup> إلى أنه وحينما بدأت الجهود الشعبية في تمويل التعليم، أيام الاحتلال البريطاني، كانت في معظمها، جهود خيرية تطوعية، لا تبلى من ورائها سوى عمل البر والخير والإحسان، أما الآن وبعد تزايد الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام، وتحويل منشآته وهيئاته إلى القطاع الخاص، يتنادى البعض بخصخصة التعليم أيضاً، كما ظهرت بوادرها في التعليم الجامعي كما سبق القول. ومما لاشك فيه أن خصخصة التعليم، وتحويل المشاركة الأهلية والشعبية فيه إلى الاستثمار والربحية فقط، قد يدفع بنا هذا التوجه إلى إيجاد نوع من عدم تكافؤ الفرص التعليمية. التي سوف تنتج بالضرورة إلى صالح الأغنياء، كما أنها تهدد مبدأ مجانية التعليم الذي ما زال أحد المبادئ الهامة التي أقرها دستور البلاد الصادر في عام ١٩٧١م، وقد حان الوقت للمحاسبة والشفافية التي تنادي السلطة السياسية بتطبيقها على الجميع، فهل يصح أن تتولى القيادات الشعبية المنتخبة لممارسة المهام السياسية في المحافظات المختلفة أمور التعليم الخاص بهذه المحافظات الإقليمية؟ وكيف يتسنى لأمين حزب سياسي حاكم في محافظة ما الاستثمار في مجال التعليم الخاص؟ وما حيلنا لو سألنا أنفسنا عن مملكون المعاهد التعليمية الخاصة والفنادق الراقية الخاصة؟ وما علاقات هؤلاء برجال السياسة والعاملين في مجالها؟ وأين دور المشاركة الشعبية والجمعيات الأهلية في كل هذه الأمور؟.

وقد يرى البعض أن ثمة علاقة بين الدروس الخصوصية وبين إحجام الناس عن المشاركة الشعبية في تمويل التعليم، لأنه بسبب الدروس الخصوصية يقطع جزء كبير من ميزانية الأسر العربية وتوجه إلى هذا الغرض، وعلى أية حال فإن الدروس

الخصوصية، صارت في الآونة الأخيرة ظاهرة عامة تمس كل البيوت العربية، ولعل من بين أسباب إحجام الكثير عن المشاركة الإيجابية في تمويل التعليم، من باب الهبة أو الصرع أو التنازل، يرجع إلى الضغوط الاقتصادية الواقعة عليهم والناتجة عن المصاريف الباهظة التي توجه إلى الدروس الخصوصية، فكيف نطالب الناس بالتسرع بأموالهم لنظام تعليمي قصر في أداء مهامه التعليمية وأصبحت الدروس الخصوصية سمة من سماته؟.

وقد اقترحت إحدى الدراسات<sup>(٨)</sup> مجموعة من السيناريوهات بغرض تفعيل دور الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل إحداث المشاركة الشعبية الفعالة في تمويل التعليم في مصر وبثقة شقيقتنا من الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

١- السيناريو الامتدادى: أو ما يمكن أن نطلق عليه (المشاركة العفوية وغير المنظمة في تمويل التعليم). ونقطة البدء في هذا السيناريو تتمثل في ضعف المشاركة الشعبية، حيث ترى الكثرة من الجماهير أن عملية تمويل التعليم شأن حكومى صرف، ووظيفة أساسية من وظائف النظام الحاكم، وأنه إذا كان لجهة ما أن تسهم في عمليات تمويل التعليم فلتنكس الفئة القادرة مادياً من الأثرياء، وأصحاب المشروعات الخاصة، فالقاعدة الشعبية والمجتمعية، ما تزال ترفض فلسفة المشاركة، وقد ساعد على ذلك الرفض التشدق بمبدأ مجانية التعليم من قبل دعاة ومناصري أهداف مجانية التعليم، حيث إن مجانية التعليم حق دستورى لا يمكن أن يمس، وهذه الحالة سوف تستمر لبعض الوقت، وتظل روح الرفض للمشاركة في تمويل التعليم ورغبة السواد الأعظم في استمرار مسئولية الدولة بالدرجة الأولى في عملية التمويل من دون اتخاذ أية إجراءات جماعية في إطار المؤسسات الشعبية والحزبية والجمعيات غير الحكومية، وفي هذا الإطار أيضاً يغيب إسهام الفئات القادرة في عملية تمويل التعليم، لأنه ليس ثمة آليات واضحة وحريصة تمكنهم من دفع تبرعاتهم بطريقة مطمئنة لمصلحة النظام التعليمي.

وفي هذا السيناريو يظل الإسهام الواضح من خارج التمويل الحكومي ممسلاً في مشاركة القطاع الخاص، وإن كان من الواضح أيضاً تنامي دور هذا القطاع بدخول بعض أصحاب رؤوس الأموال في الفتح مدارس وجامعات خاصة جديدة بدافع الربح في المقام الأول، وسوف تشجع الدولة هذه المشروعات الخاصة، أملاً في أن يُخفف عنها العبء الثقيل الذي تقوم بتحملة حالياً، وربما يصل إجمالي مساهمات القطاع الخاص من التعليم إلى قرابة (٢٠-٣٠%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة للتعليم خلال العقدين الأولين من هذه الألفية الثالثة.

كما يوضح هذا السيناريو أن استمرار ضعف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم يأتي مصاحباً لتنامي ظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع المصري، حيث تنفق الأسرة المصرية قرابة (٢٠%) من دخلها على التعليم، ويسود الشعور لدى الكثير من هذه الأسر، بأنها تنوب عن الحكومة في دفع جزء من مصروفات التعليم، ومن ثم فليس هناك مجال لأية مشاركة أخرى تضاف إلى أعباء الأسرة المصرية في الآونة الراهنة، خاصة وأن قيمة الجنيه في انخفاض، وغلاء المعيشة في تصاعد مستمر.

ومع قرب نهاية هذا السيناريو، فتمه مشهد يومي بزيادة نصيب المشاركة الشعبية في عملية تمويله للتعليم، حيث يزداد إدراك الأفراد بالارتباط الشرطي بين زيادة الميزانيات المخصصة للإنفاق التعليمي، وبين جودة العملية التعليمية ذاتها، ومن ثم قد تنشأ صناديق خاصة تتلقى مساهمات الأفراد ينظمها القانون، وفي ذات الوقت يتم إقرار ضريبة على دخول الأفراد تزداد بزيادة الدخل ويدفعها الأفراد عن رضا لشعورهم بالعائد المحقق منها، كما سوف تزداد المدارس التي تشرف عليها الجمعيات الأهلية، ومدارس أخرى تُنفق عليها مؤسسات العمل والإنتاج لتخريج عمالة فنية ماهرة، لتلحق بتلك المؤسسات فور تخرجها.

٢- السيناريو الإصلاحى الجزئى: وهو يمثل بداية الجهود الشعبية المنظمة في تمويل التعليم، وهدف هذا السيناريو أن تنمو المشاركة الشعبية وتصبح أكثر تنظيمًا

عن فترات سابقة كانت تتسم فيها بالعرفوية والعشوائية، وثمة تغير يطرأ على مفهوم المشاركة الشعبية في مجال تمويل التعليم، باعتبارها واجباً قومياً يحقق مصلحة الوطن والمواطن، ومن ثم يتنامى الوعي بقيمتها وضرورتها لجودة التعليم وتحسين مخرجاته.

ولعل التغير الهيكلي والإصلاح الإداري في نظام التعليم المصري، والاتجاه نحو اللامركزية الذي يحدث في فترة السنياريو يكون هو المحرك لتفعيل المشاركة الشعبية، وذلك بإعطاء نصيب أكبر للمحليات في إدارة وتمويل التعليم، الأمر الذي يتيح فرصاً أوسع للحصول على موارد إضافية تخصص لصالح العملية التعليمية.

وفي هذا السنياريو فمن المرجح أن يتم تخلي الدولة تدريجياً عن الاستئثار بعملية تمويل التعليم، وسوف يكون اعتمادها أكثر على القطاع الخاص، وعلى المشاركة الشعبية المقتنة من جانب الأهالي في تكاليف التعليم الحكومي، ويعزز هذا الموقف الاتجاه المتوازن للاقتصاد والمجتمع عموماً نحو الخصخصة، سواء في قطاع الإنتاج أو في قطاع الخدمات أيضاً، وسوف يفسر إقبال الأهالي على المشاركة الطوعية في تحملهم لبعض أعباء العملية التعليمية، بسبب رغبتهم في الحصول على خدمة تعليمية حكومية ترقى إلى مستوى ما تقدمه المدارس الخاصة، وهنا فمن المرجح أن يتم التراجع عن مبدأ مجانية التعليم (ولو جزئياً) بطريقة تسمح بالمشاركة الواسعة للأفراد والمؤسسات في تمويل وإدارة التعليم، وسوف يسبق هذا تعديل بعض مواد الدستور المصري بقصر المجانية على التعليم الأساسي فقط، باعتباره حقاً تؤوله الدولة تجاه الأفراد.

ويترتب على هذا الوضع الجديد، طعنة سطوة الدروس الخصوصية، لأن التعليم الحكومي سوف يقوم بدوره بكفاءة إلى الدرجة التي يستغنى فيها كثرة من التلاميذ عن هذه الدروس الخصوصية، وسوف يترتب على مشاركة الأهالي بطريقة مقننة في مصروفات العملية التعليمية (والتي قد تصل إلى قرابة ٥٠%) أن تتم رقابة شعبية فعالة على مجريات العملية التعليمية من خلال مجالس الآباء، ومجالس الطلبة

والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة لشهور  
الجميع بملكيتهم للنظام العلمي، وأنهم أصحاب مصلحة حقيقية في الارتقاء به.

أحد المشاهد في هذا السيناريو، أن يتقدم أصحاب المشروعات الخاصة من  
رجال الأعمال بتخصيص نسبة من عائدات مشروعاتهم، يتم توجيهها لصالح العملية  
التعليمية، وذلك أسوة بما هو متبع من قبل المؤسسات الإنتاجية في الكثير من دول  
العالم المتقدم، ومن منطلق الحصول على مخرجات راقية المستوى من النظام التعليمي،  
الأمر الذي يعود بالفائدة على تلك المشروعات الخاصة، ولن يكون تحصيل تلك  
المخصصات التي يساهم بها رجال الأعمال متروك هنا للعفوية والاختيار الشخصي،  
بل سوف يتم تقنينها وفق نسب تصاعديّة تستقطع من ضريبة الإيراد العام لهذه  
المشروعات، وسوف يشرف على تحصيل هذه المخصصات، جمعيات رجال الأعمال  
والمستثمرين، والأرجح أن يطالب رجال الأعمال بتوجيه مشاركتهم نحو بناء  
المدارس، أو شراء أراضى قضاء، تقام عليها المدارس باعتبارها تمثل أصولاً ثابتة، مما  
يبرز مشاركتهم أمام المجتمع بطريقة ملموسة وواضحة.

مشهد مؤثر آخر في هذا السيناريو، ينطلق من فكرة توجيه جزء من زكاة المال  
التي يخرجها أفراد المجتمع العربي، إلى الإنفاق على التعليم، ويأتي الأخذ بهذه الفكرة  
استجابة لفتوى شرعية تصدر عن دور الإفتاء، ومن المتصور أن يتم بناءً على ذلك  
تخصيص وعاء أو جهاز يلقى هذه الزكوات لإعادة إنفاقها في الوجهة التي تناسب مع  
طبيعة الفتوى الدينية، وبصاحب ذلك أيضاً، الدعوة إلى أن يهب الأفراد بعض أموالهم  
وممتلكاتهم لتزول إلى خدمة النظام التعليمي بعد وفاتهم، وذلك محاولة لتنشيط "فكرة  
الوقف"، والتي شاعت في مراحل كثيرة عبر التاريخ في شتى بقاع الوطن العربي.

وفي نهاية هذا السيناريو، يصبح اتجاه المشاركة الشعبية في تمويل التعليم متأصلاً  
لدى أفراد المجتمع العربي، بل تتحول تلك المشاركة إلى قيمة اجتماعية واقتصادية،  
تأخذ مكانتها البارزة ضمن منظومة قيم المجتمع العربي الأصيلة.



٣- السيناريو الشعبي الآزري: أو ما يمكن تسميته بسيناريو المشاركة الشعبية المنظمة والفاعلة في تمويل التعليم في النظام التربوي العربي، وهو السيناريو المستهدف الذي يحل أفكار وباليات تتبع نهجاً علمياً وتفهماً أكبر لبدء المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العربي، وفي هذا السيناريو تتضافر قوة الشعب وقناته المختلفة في الانضمام حول إزالة الإشكاليات القائمة بسبب نقص الموارد التمويلية، مثل إشكالية نقص كفاءة المباني الدراسية، ونقص التجهيزات التعليمية والمعملية، وبخاصة التكنولوجيا التعليمية، ونقص الحوافز الممنوحة للمعلمين. ويتجلى في هذا السيناريو الطبيعة التكافلية للشعب العربي المرتبطة بروح التدين الأصيلة لدى أفراد المجتمع العربي على حلّ سواء، حيث يتكافل مجتمع الأمة، من أجل تحقيق الأهداف القومية للتعليم، ومن ثم تصبح القناعة لدى الجميع بأن قضية تحديث وتطوير التعليم هي قضية أمن قومي عربي وبقاء من أجل المنافسة الكونية مع بقية المجتمعات الإنسانية على ظهر هذه الأرض، ومن ثم فالشراكة المجتمعية في أمور تمويل التعليم تصبح أمراً ضرورياً ودافعاً قوياً وهدفاً رئيساً تسعى القيادات العربية إلى تحقيقه.

السمة البارزة في هذا السيناريو هي نشأة آليات تنهج نهجاً علمياً منظماً للإفادة من جهود المشاركة الشعبية ودفعها نحو مزيد من المشاركة، وتنشأ هذه الآليات استجابة لتنامي قيمة المشاركة الشعبية عموماً في المجتمع، وتزايد المد الديمقراطي وتفعيل برامج الأحزاب السياسية، وبزوغ دور فاعل للنقابات المهنية والتنظيمات غير الحكومية من جمعيات أهلية وقطاعات خيرية، في إدارة شئون المجتمع العربي، ولعل من أبرز تلك الآليات كما حددتها هذه الدراسة<sup>(٩)</sup> ما يلي:

أ - تحصيل مصروفات دراسية من الأهالي بنسب تتلاءم مع دخولهم.  
ب - مساهمات رجال الأعمال من خلال الوعاء الضريبي المنظم لعائدات مشروعاتهم الخاصة.

ج - مساهمات قطاعات الأعمال الخاصة في أمور التعليم، وبالذات في مجال تمويل رياض الأطفال وبرامج تعليم الكبار ومدارس التعليم الفني.

---

- د - مساهمات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية من خلال إصدار سندات، وتشجيع الاكتاب في المشروعات التعليمية، وإقامة الجامعات الخاصة.
- هـ - إنشاء مصرف قومي يتولى تلقي أموال الزكاة والتي يتم توجيهها إلى تمويل التعليم.
- و - ترشيد مفهوم المدارس المنتجة، في قطاع التعليم الفني، وهي المدارس التي تُسوّق منتجاتها وتوجه عائداتها إلى الموازنة العلمية.

ومن المتوقع أن يتم في المشهد الختامي لهذا السيناريو، تفعيل المشاركة الشعبية بناءً على النواتج التحصلية من الآليات آنفة الذكر، والتي تعد بمثابة روافد تصب في الموازنة العامة لتمويل التعليم، ويظهر عائداتها المباشر في رفع كفاءة العملية التعليمية وتحسين نوعية مخرجاتها. وثمة تغير هيكلي سوف يحدث في إدارة تمويل التعليم، نتيجة لزيادة روافد ومصادر التمويل وتنوعها، وفي مقدمتها مصادر التمويل التي تأتي من المشاركة الشعبية للأفراد، ولعل أهم جوانب هذا التغير تتضح في اعتماد اللامركزية كفلسفة في الإدارة بوجه عام، وما يترتب على ذلك من نصيب لمشاركة الخليات في عمليات الإدارة والتمويل والإشراف والرقابة<sup>(٥٠)</sup>.

وعند تحليل واقع الشراكة المجتمعية في جمهورية مصر العربية - على سبيل المثال - ومدى إسهامات الجمعيات الأهلية في مسألة الإنفاق في مجال التعليم تتضح الرؤى ومؤداه أن الطريق ما زال طويلاً في هذا المضمار، حيث بلغ عدد المدارس الخاصة في مراحل التعليم قبل الجامعي (٣٩٢١ مدرسة) بنسبة (١١,٦%) من إجمالي عدد مدارس هذا النوع من التعليم في العاام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م، واستوعبت هذه المدارس الخاصة (٧,٥%) من إجمالي أعداد التلاميذ في مراحل التعليم العام في مصر<sup>(٥١)</sup>. وهكذا يتحدث الواقع عن قلة مساهمة الجمعيات الأهلية والجهود الشعبية في الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر. والأسباب وراء هذا الأمر كثيرة منها القلو في الرسوم الدراسية المطلوبة لإحلاق التلاميذ بهذه المدارس

الخاصة، ومنها أن بعض هذه المدارس أجنبية وتحتاج شروطاً خاصة لإلحاق التلاميذ بما مثل شرط المستوى في اللغة الإنجليزية للتلاميذ ولأولياء أمورهم كما في حالة المدرسة المصرية الدولية للغات بالجمع العلمي بالإسماعيلية، ومن هذه الأسباب أيضاً إدخال مادة اللغة الإنجليزية كمسعى رفيع ابتداءً من الصف الأول من التعليم الأساسى، تليها مادة اللغة الفرنسية أو الألمانية ابتداءً من الصف الرابع الابتدائى، إضافة إلى تحديد سن الالتحاق بهذه المدارس الخاصة من (٤-٥) سنوات فقط (*K.G1*) (*K.G2*)، الأمر الذى لا يمكن أولياء الأمور من إلحاق أبنائهم بهذه المدارس الخاصة إذا تجاوزت أعمارهم هذه الشريحة العمرية (٤-٥) سنوات. أيضاً لأعدة تحويل التلاميذ التى تتم فقط من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية، وعدم السماح بتحويل تلميذ مقيد بالمدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة تحرم بعض أولياء الأمور الذين تحسن أحوالهم المالية من إلحاق أبنائهم بهذه المدارس الخاصة، وبعض المدارس الخاصة التجريبية تلزم ولى الأمر بالتعهد كتابياً والموافقة على أن يدرس التلميذ مادتي الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف الأول الابتدائى إضافة إلى دراسة اللغة الإنجليزية كمقرر عام، وكمسعى رفيع، كل هذه الأمور جعلت بعض أولياء الأمور يؤثرون السلامة ويندفعون نحو إلحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية تحسباً لأي عثرات تواجه الأبناء في مسيرتهم التعليمية، خاصة وأن "حتى الدروس الخصوصية" أصابت المدارس الخاصة والحكومية على حد سواء وفي المراحل التعليمية المختلفة. ومن ثم فقدت المدارس الخاصة الكثير من مدلولاتها التى تنعكس على التحصيل الدراسى، مما جعل الأمر سواء أمام أولياء الأمور في تعليم أبنائهم.

كما أن دراسة لـ (سعيد جميل سليمان)<sup>(٢٦)</sup> أظهرت أن مدارس التعليم الخاصة التابعة للجمعيات الأهلية تقدم خدماتها العلمية، ومسعى هذه الخدمات مرتبط بمدى كفاءة رئيس مجلس الإدارة، وعند غياب مستوى الكفاءة لدى رئيس مجلس إدارة هذه الجمعيات تتدن مستويات هذه الخدمات التربوية، وتتساوى مع مثيلاتها في مدارس التعليم الحكومية.

هذا وقد صدر القرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٩م الذي قضى بالسماح للجمعيات الأهلية بالمشاركة في إنشاء مدارس خاصة على نظام مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصغيرة والمدارس المعانة، وقد حدد القرار الوزاري أدوار الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للتلاميذ وللطلبة للمساعدة على الاستمرار في الدراسة<sup>(٥٣)</sup>. غير أن الجمعيات الأهلية نفسها تواجه صعوبات في التمويل، وتستجدي الدعم المالي من الصندوق الاجتماعي للتنمية من أجل المشاركة في برامج محو الأمية ومدارس المجتمع التي تشرف عليها هذه الجمعيات<sup>(٥٤)</sup>.

هذا والخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انتهت عام ٢٠٠٢م أشارت إلى أن الحكومة كان يراودها الأمل في أن يساهم القطاع الشعبي باستثمارات تصل إلى (٢,٢) مليار جنيه في قطاع التعليم خلال سنوات هذه الخطة<sup>(٥٥)</sup>. كما كانت الحكومة تأمل في تزايد أعداد المدارس المعانة وتحولها تدريجياً إلى مدارس خاصة، على أن تزيد هذه المدارس الخاصة لتصل إلى نسبة (٢٠%)، ومدارس اللغات إلى (٥%) من إجمالي مدارس التعليم الأساسي، ويؤدي هذا الأمر - إذا حدث - لانخفاض نسبة المدارس الأميرية بالتدريج. وقد رأت إحدى الدراسات<sup>(٥٦)</sup> أن تجويد العملية التعليمية يستلزم تعاظم مساهمة القطاع الخاص في مشروع إنشاء المدارس التعاونية وانخفاض نسبة المدارس الحكومية، وتوجيه الإنفاق التعليمي في الموازنة العامة إلى الفئات الأكثر استحقاقاً له، وتحمل الفئات الأكثر قدرة بنصيب متكافئ مع قدرتها من تكلفة التعليم.

وقد اقترحت إحدى الدراسات<sup>(٥٧)</sup> عدة مقترحات لتفعيل الدور العلمي والتعليمي للوقف، وبما يدعم تمويل التعليم في النظام التربوي العربي، ويُفعل من دور الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مسألة تمويل التعليم في الوطن العربي، وقد أوجزتها هذه الدراسة في النقاط التالية:

- الدعوة إلى إنشاء منظمة للوقف تجمع في عضويتها كل المنظمات والمراكز المعنية به ويتفرع عنها إدارة لشئون الوقف على العلم والتعليم تقوم بالتسيق وبادل المعلومات وتحضر اللقاءات، والبحث عن أفضل السبل لاستثمار الممتلكات الوقفية، وجمع المصادر، والمؤلفات، والرسائل الجامعية، والأبحاث، والدراسات والندوات، وإصدار مجلة متخصصة لهذا الغرض، على أن تعاون هذه المنظمة مع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة في الوطن العربي لبياسدال المشورة والرؤى والأبحاث والدعم.

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع العربي عن الحاجة إلى الوقف، وأنه ضرورة ملحة في سبيل تحقيق المنافع والخدمات العامة، وأنه لا يقتصر على بناء المساجد، وإنما هناك العديد من أولويات العمل الوقفي التي يحتاج إليها المجتمع العربي، كإقامة المستشفيات والمدارس والمعاهد، مما يؤدي إلى تفعيل دور الوقف الثقافي والعلمي لديهم، ولتحقيق هذا الوعي لابد من الإكثار من الندوات والمؤتمرات والاستفادة من وسائل الإعلام في ذلك، وإعداد الكتب والنشرات والمطويات وتوزيعها على نطاق واسع في المجتمع العربي، وأن تتولى الجمعيات الأهلية نشر هذا الوعي بين أعضائها وأفراد المجتمعات المحلية التي تتواجد فيها من أجل إحياء مفاهيم الوقف ودورها في تمويل التعليم في النظام التربوي العربي.

- دعوة الجامعات والمعاهد العلمية إلى الاهتمام بتدريس الوقف ودراسته بهدف بحكمة رسالته والنهوض بدوره في المجتمع العربي.

- دعوة رجال المال والأعمال والأفراد القاطع الحخاص إلى التكاتف لإنشاء مؤسسات زقية كبرى للبحث العلمي، ومن الممكن أن تسهم هذه المؤسسات في إنشاء جامعات ومعاهد علمية لإعداد علماء في مختلف مجالات التخصص التي تساعد على رفع المستوى الثقافي والاقتصادي للأفراد، كذلك من الممكن أن تسهم في إقامة مؤسسات إعلامية وثقافية من دوريات وإذاعات مسموعة ومرئية

لنشر الفكر التطوعي، وتنطية الأحداث والقضايا التربوية وتقوم بدور التثقيف والتربية عن طريق البرامج العلمية والتعليمية المختلفة في النظام التربوي العربي.

- قيام الحكومات وأحزابها السياسية في البلاد العربية بتشجيع الأفراد على إحياء دور الوقف وذلك من خلال منح المؤسسة الوقفية استقلالاً مالياً وإدارياً لحماية من أجل مال الوقف من أن يذوب في أملاك الدولة، وأحترام شرط الوقفية وصيانتها من التبدل أو التغير، وهي من الأمور التي جعلت الكثيرين يجمعون عن الإسهام في أعمال الأوقاف، والعمل على وضع مشروع قانون للوقف - يشترك فيه الفقهاء ورجال المال والأعمال والقائمين على العملية التعليمية - توضح فيه أحكام الوقف ومراحل إنشائه، ويان طرق استثماره وإدارته ومراقبة القائمين عليه، مما يعطي صورة واضحة أمام من يرغب بوقف أمواله في مجال التعليم ليضمن من خلالها على أمواله، إلى جانب إصدار نشرات دورية لأولوية المصارف العلمية والتعليمية حتى تتوجه أمور الوقف حسب الأولويات العلمية التي يحتاجها المجتمع، وإعفاء الأوقاف التعليمية ذات النشاط غير الربحي أو الخيري لها من الأعباء الضريبية، أو إعصمها من وعالهم الضريبي، فربما كان هذا حافزاً لإعادة جذب الناس للوقف.

- العمل على نشر الوعي بين الأفراد سواء من أصحاب الأعمال عموماً أو خريجي الجامعات خصوصاً وحثهم على العزخ للجامعة من خلال صناديق وقفية، أو كراسي علمية وقفية، أو فتح وقفية للبحث العلمي، أو غيرها من الأنشطة التي تحتاجها الجامعة للقيام بدورها في خدمة المجتمع، وذلك نظير إطلاق إسمائهم على قاعات المحاضرات، أو جناح جديد للمكتبة، أو كرسى علمي أو غيرها من وسائل التحفيز... ويمكن الاستفادة من ذلك بتجارب الدول المعاصرة في مجال الأعمال التطوعية والأفعال الخيرية في المجتمع المدني المعاصر.

- وهناك دعوة لهيئة الإطار الفقهى + تمانون من أجل توسيع مفهوم الوقف ليشمل إمكانية استحداث صيغ جديدة للوقف لم تكن معروفة من قبل ومن أمثلتها التشجيع على وقف الحقوق المعنوية مثل حق التأليف، كان يقف صاحب المؤلف كتابه بنشره وتوزيعه دون الحصول على ربح بل وقف لله تعالى، وغيره من أشكال الاستغلال للأموال المعنوية المستحدثة في عصرنا كديسكات الكمبيوتر، أو الأجهزة والوسائل العلمية وغيرها، والتشجيع على الوقف المؤقت، كان يقف أحدهم أجهزة تعليمية ما لإحدى المدارس لوقت معين ثم يستردها، أو يخصص جزءاً من دخله نحو الأمية أو لأى منفعة علمية لمدة معينة كعدد من السنوات، أو شهر من راتبه، أو ربح يوم من مصنعه إلى آخره، أو يفتح أحدهم مدرسته أو مصنعه بعد انتهاء يوم العمل لتعليم أبناء الحى، أو أى خدمة يحتاج المجتمع فيها إلى هذا المكان لبعض الوقت، أو يقف أحدهم مكتبته لإطلاع الباحثين عليها يوم معين في الأسبوع أو شهر معين في السنة وهكذا...

ثم هناك حاجة لتشجيع الناس على وقف خدمات معينة كوقف شركة خدمات بشحن ونقل المصاحف والكتب العلمية مجاناً للمساجد والمكتبات، أو وقف دور للنشر جائزة أو مساهمة في طبع ونشر بعض الأبحاث المتميزة، أو وقف أحدهم لإحدى أو بعض المجلات العلمية على المكتبات الملحقة بالمدارس والجامعات لفترة محددة أو دائمة، أو غيرها من الوقفيات المؤقتة التى تتيح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يشارك بالوقف حسبما يملك من إمكانيات سواء أكانت محدودة أو واسعة.

وهناك دعوة إلى ضرورة الاستفادة من تجربة الصناديق الوقفية الجديدة والسعى بدأها بعض الدول العربية، حيث يقوم المشروع أو الصندوق باستدراج التبرعات الوقفية لغرض علمى معين ومحدد كإنشاء مدرسة ما أو معهد أو جامعة، أو داراً للكتب، أو معامل بحثية، أو غيرها من احتياجات المجتمع العلمية والتعليمية، ثم تستعمل النقود المحصلة بهذه الطريقة في بناء الوقف الذى يتمثل به غرض المشروع أو

---

الصندوق، وهي فكرة تجعل جميع أفراد المجتمع بكافة مستوياتهم يشاركون في الوقف فلا يصبح محدوداً قاصراً على فئة مجتمعية معينة. وكل هذه الأمور تفتح الأبواب على مصراعيها لمساهمات فعالة من الجمعيات الأهلية في مسألة ترشيد الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي.

#### ٤- الشراكة المجتمعية وتمعيم الربحية المعاصرة من الإنفاق في مجال التعليم:

توارثت المجتمعات الإنسانية، ومن ثم مواطنيها- ثقافة محددة في مجال التعليم والربحية من خلال العمل الذي يتراءى ويمارسه ويتزق من التمهين فيه لمعضو من الأعضاء الفاعلين للقوى البشرية المنتجة، فمن طريق التعليم والتدريب تكتسب القوى البشرية المنتجة- أو يجب أن تكتسب- المهارات التي تتطلبها طبيعة الأعمال الإنتاجية التي تمارسها القوى البشرية المنتجة. علاوة على أنه يكسب القوى البشرية المنتجة علاقات إنسانية جديدة واتجاهات سلوكية مجتمعية تعمل على تحقيق مبادئ المساواة الاجتماعية، يعمل على تزويد القوى البشرية المنتجة بالمهارات الأساسية والقدرة على تعلم الأشياء الجديدة التي سوف تساعد على زيادة إنتاجية القوى البشرية، والتعليم الفني يوجه خاص سوف يكسب القوى البشرية المنتجة مهارات التدريب المهني، ويعمل على تنمية القدرات الخاصة بمهنة ما. وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى إنتاجية القوى البشرية، ويجب أن نفرق بين نوعين من التدريب المهني: التدريب المرتبط بمهنة ما، والذي يعمل على زيادة القدرة المستقبلية للقوى البشرية المنتجة في مهنة ما، والتدريب العام، والذي يكسب القوى البشرية المنتجة قدرات إضافية تفيد في أي موقع إنتاجي، وعلاوة على أهمية التدريب المهني في إعداد القوى البشرية المنتجة، فهناك أهمية خاصة لعامل الخبرة العملية للقوى البشرية المنتجة. فالتدريب الناشئ عن الخبرة العملية للقوى البشرية يلعب دوراً هاماً في الحراك المهني فيما بين أفراد هذه القوى البشرية المنتجة.



وهكذا فالالتعليم يوفر فرصاً أفضل للقوى البشرية للعمل في سوق التنمية الاقتصادية، كما أن التعليم ضروري من حيث قدرته على تقديم القوى البشرية المنتجة والمناسبة لقطاعات التنمية الاقتصادية في المجتمع. فمفتاح النجاح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يكمن في الاستغلال الأمثل للأفراد القوى البشرية المنتجة في المجتمع. فالتعليم يسهم في جعل القوى البشرية أكثر إنتاجية، وأن أى نقص في القوى البشرية المتعلمة هو أحد السلبيات التي تعوق التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية. وفي هذا الصدد فإن القوى البشرية المتعلمة أكثر إنتاجية في سوق العمالة، وذلك بالمقارنة بالقوى البشرية غير المتعلمة وبالنسبة لفرص البطالة بين الشباب، فإن القوى البشرية غير المتعلمة تأتي في المرتبة الأولى أى أن القوى البشرية المتعلمة تميل إلى أن تكون أكثر إنتاجية في سوق العمالة، وتعافى من فترات بطالة أقل من القوى البشرية التي لم تنته مراحلها التعليمية المختلفة، هذا إن كان التعليم على مستوى جيد واستطاع أن يكسب طلابه المهارات العملية المعاصرة.

وهناك وجهات نظر أخرى في هذا المجال تعتمد على الفراض أساسى مؤداه أن لسوق العمالة عدة مميزات أهمها الانقسام إلى عدة قطاعات، كل قطاع من هذه القطاعات له متطلبات خاصة من القوى البشرية المنتجة. ومحددات الإنتاجية للقوى البشرية العاملة محددة في كل قطاع من قطاعات التنمية الاقتصادية، ودور التعليم وأهميته في إعداد القوى البشرية المنتجة يختلف حسب القطاع الاقتصادى في سوق العمالة.

وفي سوق العمالة للقوى البشرية توجد قطاعات اقتصادية، لكل منها متطلباته وسماته ومحددات مستوى إنتاجية كل فرد فيه، ومستوى الإنتاجية يعتمد هنا على نوع الوظيفة ومستوى القطاع الاقتصادى معاً، ونوع الوظائف محدد تكنولوجياً في كل قطاع اقتصادى، فالوظائف المتاحة أمام القوى البشرية المنتجة تقع في سلسلة تكنولوجية متصلة الحلقات، ويتم تقسيم القوى البشرية المنتجة لشغل هذه الوظائف

عن طريق محددات معينة، يأتي في مقدمة هذه المحددات مدى القدرة على التدريب لشغل هذه الوظائف، والذي يعطى الدليل الكافي على مدى قدرة هذا من ذاك لشغل هذه الوظيفة هو التعليم.

إذن للتعليم فائدته القصوى لقطاعات التنمية الاقتصادية من حيث أنه يعمل كمنبئ بمدى قدرة القوى البشرية المنتجة على التدريب لشغل الوظائف المختلفة في سلسلة متصلة الأطراف، ومستوى إنتاجية القوى البشرية يرتبط ارتباطاً مباشراً بنوع الوظيفة المتاحة في قطاع التنمية الاقتصادية ومهمة التعليم الجيد أنه يعد الأشخاص المناسبين لشغل الوظائف المختلفة.

وهكذا توجد قطاعات مختلفة للتنمية الاقتصادية يحوى كل قطاع وظائف معينة، من هذه الوظائف ما يتطلب تعليماً معيناً، ويمكن لشاغلها تحقيق مستوى عالٍ من الإنتاجية، ويوجد قطاع لوظائف ثانوية يحتاج شاغلها لقليل من التعليم والتدريب، وغالباً ما تكون فرص تحقيق مستويات إنتاجية من هذه الوظائف محدودة. ومهمة التعليم تنحصر في تحسين قدرات القوى البشرية المنتجة وتنمية ملكاتهم والمصلحة بالقدرة على التدريب لإكساب سمات الشخصية التي تصلح للممارسة الوظائف المختلفة المتاحة في سوق التنمية الاقتصادية، فالعالم قادر على التنبؤ بمن يستطيع ممارسة وظيفة ما بنجاح معين، كما أنه يمتلك -أى التعليم- القدرة على تحسين مستويات الإنتاجية فيما بين أفراد القوى البشرية العاملة، وللتعليم دور مهم من حيث تأثيراته على الاتجاهات والدوافع والقيم، وهذه بدورها تؤثر إيجابياً في تحسين مستويات الإنتاجية للقوى البشرية العاملة في مجالات التنمية الزراعية والصناعية.

كما أن السوق الداخلية للعمل تتطلب أن تمتلك القوى البشرية مهارات فنية دقيقة إلى جانب تملك هذه القوى البشرية للقدرة على التدريب أثناء الخدمة، وذلك إلى جانب قيم حب العمل والإخلاص فيه، والمهارات الفنية التخصصية والتي تملكها القوى البشرية العاملة موجهة لوظيفة محددة، هذه الوظيفة محددة مهارياً ويلزم

لاكتساب هذه المهارات التخصصية مستويات محددة من التدريب، ويتم ذلك من خلال النظام التعليمي، وإلى جانب المهارات التخصصية يقدم النظام التعليمي المهارات الفنية العامة، وهذه المهارات الفنية العامة تزيد القدرة الإنتاجية للأفراد على حد سواء وفي أى موقع إنتاجي، وهذه المهارات الفنية العامة مطلوبة لكل الوظائف على حد سواء.

والتعليم يُمكن الفرد المتعلم من أداء واجباته بطريقة أفضل وأسرع ويشرف أقل، ولكنه أيضاً يستطيع القيام بأشياء أكثر مما هو مطلوب منه، والتعليم يوجد لدى الأفراد القدرة على تقبل الأفكار الحديثة، ويصبح لديهم الوعي بالأساليب والعلاقات نسندة في مجال العمل، ويأتي التدريب ليلحق التقدم العلمي والتكنولوجي في عسيات التنمية الاقتصادية، وهكذا لكي تحدث أى تنمية اقتصادية، لابد من توافر عدة شروط أهمها قدرة مجالات هذه التنمية على تقبل ما هو جديد في مجال 'تكنولوجيا وقدرة المجتمع على توظيف قوته البشرية في مجالات التنمية.

ومن هنا جاء الإحساس بأهمية محاربة طريق عربية إسلامية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة في تدعيم مثل هذه القضايا التربوية المعاصرة التي يسمى المجتمع العربي إلى مواجهتها، فمن ناحية تتحمل التربية رسالة بناء وتطوير القوى البشرية المنتجة في أى مجتمع، ومن ناحية أخرى فإن بناء القوى البشرية المنتجة والمتعلمة يمثل أساسيات التنمية الاقتصادية، والقوى البشرية المنتجة هي أداة للتطور لتحقيق التقدم النمو، ومن استعراض كافة الرؤى بشأن دور التربية في إعداد القوى البشرية المنتجة يمكننا القول بأن إنتاجية القوى البشرية المتعلمة أفضل من إنتاجية القوى البشرية غير المتعلمة. ورغم ذلك فإن الخبرة العملية والتدريب يلعبان دوراً هاماً في تحديد مستوى إنتاجية أفراد القوى البشرية، فبدون حد أدنى من التعليم المتمثل في التعليم النظامي *Formal Education* فإن إضافة أى تعليم لا نظامي متمثلاً في التعليم الناشئ عن الخبرة العملية والتدريبات العملية سيؤدي إلى اكتساب القليل من

المهارات العملية المتصلة بالحياة اليومية واستغلال هذه المهارات في أعمال تدريجية على أفراد المجتمع لن يكون بالعائد المرتفع لو اقترن هذا التدريب بالتعليم، والتعليم النفس الجيد- بصفة خاصة- يوفر القوى البشرية القادرة على الإنتاج وعلى تحقيق التنمية، فلا بد من عمالة فية وكوادر متخصصة تنهض بزيادة الإنتاج، ومن ثم وجب التوسع في التعليم المهني والارتفاع بمستواه لزيادة فعاليته وصولاً إلى إقامة المجتمع المنتج، وتحقيق التنمية الاقتصادية، فالتنمية بمعناها الشامل لابد من أن تؤسس على الاعتماد على النفس، وعلى الموارد الذاتية، وعلى البشر قبل كل شيء، فبدون اقتناع المواطنين بأن التنمية لمصلحتهم ولمصلحة أولادهم وبدون مشاركتهم الإيجابية في تحديد أهدافها المرحلية ومشروعاتها واقتسام عوائدها واقتسام ما تستلزمه من تضحيات وبدون الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي والفني والصحي لكل المواطنين، يصعب حقاً الاعتماد على النفس في مجالات التنمية الاقتصادية.

والشراكة المجتمعية الفعالة تسهم في تحقيق هذه الأهداف، فتعمل على زيادة وعي القوى البشرية المنتجة بمتطلبات التنمية الاقتصادية، ومن هنا جاءت خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة لتوضيح المهام والمسؤوليات لكافة المنظمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي لتحقيق هذه الأهداف المرجوة في تعديل رؤية المعلمين حول ربحية الشهادات التعليمية في سوق العمل والعمالة المتواجدة الآن في سوق الإنتاجية في الوطن العربي في بدايات القرن الحادى والعشرين.

وفي ضوء التقدم التكنولوجى المتسارع ودوره في غدين المجتمعات في العصر الحالى، تغيرت بعض النظرات في التعليم من الطلب الاجتماعى عليه بهدف تلبية رغبات الأفراد المحرومين من التعليم إلى توجهات أخرى ترى أن التعليم يجب أن يؤدي دوراً حيوياً لسد احتياجات سوق العمل، فمهمة التعليم في القرن الحادى والعشرين ربما تتمحور حول تجويد الإعداد للعمل في سوق العمالة الحرفية. وفي هذا

الانجال ظهرت توجهات تدعو إلى جعل التعليم من أجل العمل، فالمدرسة يجب أن تتحول إلى مؤسسة إعداد للعمل، والمناهج الدراسية يجب أن تتضمن تطبيقات حرفية متقدمة<sup>(٥٨)</sup>. فالنوعية الحاسمة في عالم الغد هي التي سوف تأخذ في الحسبان تحولات سوق العمل والعمالة، وتعد الأفراد في ضوء مهارات عمل تؤدي بهم إلى دخول عالم العمل الحرفي الحر. ومن ثم أصبحت قضية تحديد متطلبات العمل الحرفي ومهاراته تمثل ركيزة رئيسة وهدفاً إستراتيجياً للنوعية، حيث تعمل - أو يجب أن تعمل - على تنمية المعارف والمهارات وهما من مستلزمات تحسين فرص العمل الحرفي بين أفراد المجتمع<sup>(٥٩)</sup>.

ونتيجة للتقدم التكنولوجي أيضاً وما يؤدي به إلى تنوع المعارف والمهارات بين أفراد القوى البشرية العاملة في سوق العمالة الحرفية، فإن مهارات العمل بين هؤلاء الأفراد سوف تتغير، والتعليم الحرفي سوف يصبح أكثر أهمية لسوق العمل، شريطة أن يهتم هذا النوع من التعليم بمداخل التدريب الحرفي على المهارات في أماكن العمل، والتي بدورها سوف تصبح ضرورية للتأهيل والتعليم المستمرين أفراد هذه القوى البشرية العاملة في سوق العمل الحرفي<sup>(٦٠)</sup>. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التعليم لابد له أن يهتم بمهارات أكثر أهمية في المستقبل وهي مهارات التفكير التي تمثل أهمية كبيرة في اكتساب المعرفة الجديدة، وفي تطبيقها في المواقف المألوفة والاستثنائية<sup>(٦١)</sup>.

كما أن المعارف والمهارات التي توفرها نظم التعليم هي أساس نجاح برامج التنمية وخططها، ومن ثم يأتي التعليم على رأس متطلبات الاستثمار البشري من أجل تحقيق أفضل إنتاجية ممكنة<sup>(٦٢)</sup>. ومن ضمن القضايا المثارة الآن على صعيد التنمية هو اتساع مشاركة الأفراد - ومن الجنسين - في سوق العمالة الحرفية. والمشروعات الاستثمارية الصغيرة تتحرك الآن نحو المرونة وحرية الاختيار للعمالة الحرفية فيها، وتلجأ أحياناً إلى التدريب في مواقع العمل لإعداد العمالة الحرفية الموسمية (المؤقتة).

كما أن هناك حرية أكثر في تنظيمات العمل، مثل العمل الحرفي الحر (بعض الوقت)، والعمل الحرفي الثابت، وحرية اختيار العمل في المنزل، إلى جانب مشاركة أكثر من شخص في حرفة واحدة. وفي هذا المجال أوصت دراسة (لانكارد Lankard)<sup>(١٣)</sup> بالتركيز على بدائل المهارات التي تقابل التطور في أماكن العمل الحرفي، ومن ثم تصبح وظيفة المدرسة هي إكساب الأفراد المهارات الحرفية المرتبة لمواجهة متطلبات العمل غير القابلة للتوقع. والأمور المتوقعة من التعليم في القرن الحادي والعشرين تتمركز حول تنشئة الأفراد على المعارف والمهارات وعمليات التفكير التي تمكنهم من التكيف مع متغيرات سوق العمل الحرفي. والتقدم العلمي سوف يؤدي إلى سيطرة المعرفة على الحرف التقليدية، وهو ما سوف يعرّج عليه إحداث تحولات رئيسة في متطلبات سوق العمالة من المهارات الحرفية.

ويشهد المجتمع العربي في الوقت الحاضر تغيرات سريعة ومتلاحقة في مبادئ النشاط الاقتصادي، وفي سوق العمل المصاحبة لهذه المبادئ، حيث تظهر سلسلة من الأعمال الحرفية الجديدة في هذا السوق وتأخذ أهمية بالغة، وتنقرض فيه أعمال حرفية أخرى أو تناقص أهميتها. ومثل هذا التطور في سلسلة الأعمال الحرفية المطلوبة في سوق العمل تستلزم تجاوزاً ملاماً من كافة أنماط التربية لتلبية هذه الحاجات الحيوية في سوق العمالة الحرفية، حيث التقدم التقني ومهاراته سوف يهيمن على مهارات الأعمال الحرفية في السنوات القليلة القادمة. وهذا يتطلب من التربية إعداد قوى بشرية متعلمة وذات مهارات خاصة، ولديها من المعارف المتصلة بمجانب هذا التقدم المهاري ما يساعدها على المشاركة والعمل في هذه الأنشطة الاقتصادية، فاجتمع المصري يحتاج إلى مواطنين على درجة عالية من الوعي والمهارة، للانتفاع بمواهبهم في صناعة فرص النجاح والتقدم في ميادين هذه الأنشطة الاقتصادية الحرفية.

وفي المجتمع العربي ترتبط عملية التنمية بزيادة أعداد المشاركين في سوق العمالة الحرفية، وكذلك في الانتفاع بنتائجه وغرائه. وقد استحدثت الدول العربية آليات

جديدة في برمجتها للإصلاح الاقتصادى مستفيدة بتجارب بريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تشجيع المشروعات الاستثمارية الصغيرة. وقد قامت مشروعات كثيرة في مجال الصناعات الغذائية والنسيجية وصناعات المواد الخشبية والصناعات الكيماوية والورقية والصناعات الهندسية والكهربائية في الكثير من محافظات وولايات معظم الدول العربية<sup>(٩٤)</sup>.

وقد سادت آراء شائعة في بحوث الوظائف الاقتصادية للتعليم مؤداها أن نجاح أى مجتمع في تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، يتوقف على التعليم الذى يزيد من قدرة الفرد على الإنتاج والتعامل مع الثروات الطبيعية، واستغلال الظروف الملائمة والإمكانات المتاحة في استثمار رأس المال في المجتمع. أفضل استثمار. كما أن أصحاب الدخول المرتفعة في أى مجتمع هم الحائزون على الشهادات العلمية والتدريبية العالية، بالإضافة إلى أن التعليم يزيد من الطموحات المهنية بين الأفراد. هذا إلى جانب أن هناك علاقة إيجابية بين مستويات إنتاجية الأفراد وبين مستوياتهم التعليمية، فعالمياً ما يؤدي التعليم إلى تحسن نسبي في مستوى الإنتاجية في سوق العمل<sup>(٩٥)</sup>.

هذه النظرة إلى الوظائف الاقتصادية للتعليم - من حيث إنه قوة إنتاجية مضمرة - بدأت ملاحظتها تضح منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أيدي علماء الغرب والشرق على السواء أمثال آدم سميث (Adam Smith)، والفريد مارشال (Alfred Marshall)، وجون ستوارت (John Stuart)، وستروميلين (Strumilin)، واستمرت النظرة إلى التعليم من حيث إن له وظيفة اقتصادية في القرن العشرين على أيدي علماء كبار في اقتصاديات التعليم أمثال بارنز (Parnes)، وبلوج (Blaug)، وشولتز (Schultz)، وبىكر (Becker)، ولسون فايتسكر (Von Weizsäcker)، وبومان (Bowman)، ودينسون (Denison)، وود هول (Woodhall)، وسكارابولس (Psacharopoulos)، وآدم كيرل (Adam Curle)، وفيجرلند (Fägerlind) وكارنوي (Carnoy)<sup>(٩٦)</sup>.

كما انتهت وجهة نظر أغلب علماء التربية في العالم العربي عن الوظائف الاقتصادية للتعليم إلى أنه استثمار - أو عملية استثمارية مهمة في تنمية اقتصاديات الوطن، والأفراد على السواء، فجاءت آراء (محمد نبيل نوفل)، (محمد الهادي عفيفي)، (عبد الفتاح أحمد جلال)، (إسماعيل صبرى عبد الله)، (عبد الفتاح حجاج)، (شكري عباس حلمي)، (سعيد إسماعيل على)، (نادية يوسف جمال الدين)، (حامد عمار)، (عبد الله عبد الدالم)، وغيرهم من أساتذة اقتصادات التعليم في مصر والعالم العربي مؤكدة على أن المعارف والمهارات التي يتلقاها الفرد خلال عملية التعليم والتدريب في المؤسسات التربوية المختلفة، إلى جانب مستوى هذا التعليم والتدريب تؤثر بطريقة مباشرة في إنتاجية الفرد<sup>(٦٧)</sup>. وذهب (إبراهيم عصمت مطلوع)<sup>(٦٨)</sup> إلى القول بأن الاستثمار في التعليم يؤدي إلى تنمية المجتمع من خلال إعداده للقوى العاملة المنتجة واللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قرية أو متوسطة أو بعيدة المدى.

وينبغي الإشارة إلى أن مجال التدريب يعتبر من أبرز مجالات تعليم الكبار ويشمل التدريب نوعيات كثيرة منها التدريب المهني على الأعمال الصناعية والتشيد والبناء وغيرها، والتدريب التحويلي بمجالاته المختلفة، والتدريب للترقي لشغل وظائف أعلى في إطار العمل الذي يقوم به الفرد. وهكذا فالتدريب كمجال هام لإعداد الأفراد وتمكينهم من شغل وظائف إنتاجية أيما كان تخصصها، يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وتعظيمه. فمن خلال التدريب يكسب الفرد معارف ومهارات جديدة لازمة للأعمال الجديدة، وقد يتم التدريب في أثناء العمل، كما قد يتم قبل استلام العمل والقيام به<sup>(٦٩)</sup>.

ولقد تزايدت أدوار الحكومات في البرامج التدريبية من أجل زيادة مهارات العمال في سوق العمل، وتتردد الأسئلة حول مدى استحقاق هذه البرامج التدريبية لما ينفع عليها، ومدى المنافع التي يجنيها الفرد المتدرب من تكلفة البرامج التدريبية



التحولية، ومن برامج تنمية المهارات الحياتية ذات الكلفة العالية والتي انتشرت أخيراً في الجامعات المصرية. وتتساءل الدراسة: هل برامج التدريب الحالية هي الأداة المثلّية لتنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل المصري؟، فهذه البرامج التدريبية تحمل المجتمع تكلفة عالية والهدف منها هو رفع مستوى الكفاية الإنتاجية للفرد والمجتمع عن طريق تدريب العمال على أداء الأعمال المطلوبة، فهل سألنا أصحاب الأعمال عن احتياجاتهم من العمل ولوعية المهارات التي يحتاجونها في منشآتهم الإنتاجية؟<sup>(٧٠)</sup>. ومن هنا وجب البحث في الاستثمار في برامج التدريب ومدى ربحيته في سوق العمل، فبعض من هذه البرامج التدريبية يتم بطريقة التعليم بالممارسة، والبعض الآخر من هذه البرامج يتم في أماكن العمل، وتحت إشراف وبرامج محددة للتدريب، وقد قادت نظرية رأس المال البشري إلى الاعتقاد بأن العمال الذين استثمروا أكثر على التعليم في المدارس هم أيضاً الذين يستثمرون في التدريب أثناء العمل أكثر من غيرهم<sup>(٧١)</sup>.

ومع بداية العقد الأخير من القرن العشرين قدم الباحثون مفاهيم اقتصادية في حصاد التعليم حاضراً ومستقبلاً، واستخدموا في هذا المضمار مفاهيم الأهداف والأغراض والمطلوبات والنتائج والأدوار في سوق العمل<sup>(٧٢)</sup>. وبدأت الدراسات العلمية في هذا المجال تسعى لتحديد مدى علاقات التعليم (في أتماطه وشهاداته المختلفة) في تحديد مستويات العمل والإنتاجية بين الأفراد.

وهناك وجهات نظر مختلفة في بحوث الوظائف الاقتصادية للتعليم في سوق العمل، فمن قائل أن مستوى المهارة الإنتاجية لأفراد القوى البشرية العاملة في سوق العمل يرتبط مباشرة بمستوى الاستثمار في التعليم والتدريب، وقد تبنت دراسات سابقة هذا الرأي ونادت بأن تحسين الكفاية المهنية والإنتاجية لأفراد القوى البشرية العاملة يتوقف على جودة التعليم والتدريب بينهم، فكلما زادت كمية الاستثمار في التعليم والتدريب، زادت الكفاية الإنتاجية هؤلاء الأفراد، فلدور التعليم والتدريب هو المساهمة في تحسين المهارات المهنية، ومن ثم تحسين الكفاية الإنتاجية للأفراد.

---

وهناك من يرى أن العلاقة بين التعليم والتدريب ومهارات العمل تتأثر بعلاقات متشابكة في سوق العمل يؤثر بعضها في بعض، ومن الصعب الفصل بينها. وهناك آراء تقول أن مجمل هذه العلاقات تتوقف على القطاعات الاقتصادية نفسها وعلى أوجه الأنشطة الإنتاجية بها، فسوق العمل يحترق على قطاعات اقتصادية أولية، وقطاعات اقتصادية ثانوية. القطاع الاقتصادي الأولي يحترق على أعمال تحتاج من شاغليها حيازة قدرًا متميزًا من التعليم والتدريب والخبرة المهنية - أي شهادات دراسية عالية الجودة، بينما القطاع الاقتصادي الثانوي يشتمل على الأعمال التي تتطلب من شاغليها قدرًا قليلًا من التعليم والتدريب والخبرة المهنية لممارسة هذه الأعمال، ومن ثم تتباين إسهامات الشهادات الدراسية في تحديد مهارات العمل في ضوء تمايز سوق العمل وانقسامه إلى عدة قطاعات اقتصادية.

وهكذا ففي قطاع اقتصادي معين هناك درجات ارتباط قوية بين الشهادات التعليمية وفرص التدريب ومهارات العمل، وفي قطاع اقتصادي آخر تأتي درجات الارتباط هذه ضعيفة. وقد أظهرت دراسات سابقة أخرى رؤى مختلفة في نمط العلاقات بين الشهادات الدراسية وفرص التدريب ومهارات العمل المطلوبة، حيث تنبع أهمية التعليم والتدريب في تحسين قدرات الفرد، والتي بدورها تسهم في تحسين المهارات المهنية والإنتاجية له - كما أن التعليم له دور هام في التأثير على القيم والدوافع وهذه بدورها تؤثر في تجويد مهارات العمل الحرفي والمهني لدى الفرد.

وتفترض نتائج تحليلية لدراسات سابقة أخرى أن رغبات الأفراد وطموحهم المجتمعية تجعلهم يحوزون شهادات دراسية مختلفة، ويؤدي هذا الأمر إلى ظهور سمات شخصية متميزة بين الأفراد تؤثر على مهارات العمل بينهم، إلى جانب أن التعليم يكسب الأفراد القدرة على الابتكار والتجديد وتقبل التغيير في آليات سوق العمل. ويأتي التدريب ليكسب الفرد مهارات العمل التي تناسب مسعى تعليمه، ومن ثم فإن الاختيار الشخصي للعمل المنتج، وما يتضمنه من إشباع لرغبات الفرد وحاجاته الشخصية والاجتماعية تجعله يتكيف مع ما يطرأ من تغيرات في سوق العمل والعمالة.

وركزت دراسات سابقة أخرى على أن أهم العوامل المسهمة في إعداد مهارات العمل بين الأفراد هي نظم التعليم والتدريب على المهارات التكنولوجية وما تحويته من عوامل فنية وتقدم تكنولوجي. وقد تلعب الشهادات الدراسية دوراً في الاستدلال على مدى قدرة الأفراد على التدريب واستيعاب مهارات العمل في سلسلة متصلة من الحرف والمهن المعروضة في سوق العمل الإنتاجي في الوطن العربي.

ويدور مفهوم (الربحية) حول المكاسب التي تتحقق من العمليات الاستثمارية طوال فترة الإنتاجية ، وفي مجال التعليم فالأمر يفوق ذلك بكثير منها العلاقة الوطيدة ما بين مستويات إنتاجية الأفراد وبين شهاداتهم الدراسية، وأن التعليم - غالباً - مما يؤدي إلى تحسن نسبي في مستوى العمل والإنتاجية بين الأفراد، ويوجد من يفترض أيضاً أن التعليم يساعد على تنمية المهارات والقدرات وسمات الشخصية في سوق العمل. والتعليم ينتج عنه ربحية من خلال إكساب الفرد قيم الطموح والاعتماد على النفس والرغبة والدافعية لتحقيق التقدم الذاتي<sup>(٧٢)</sup>.

وهكذا يترادف مفهوم الربحية في مجال التعليم مع مفاهيم النفع والفائدة، سواء ما إذا كان متعلقاً بالفرد، أي بما يعود بالنفع والفائدة على الفرد من تعليمه، أو قد يكون عائداً نفعياً عاماً - أي المنافع التي تعود على المجتمع من التعليم. هذه الربحية التي يتم الحصول عليها نظير انشغال الفرد والمجتمع بالتعليم وبكلفته تأخذ أشكالاً متعددة بعضها الاقتصادي وبعضها اجتماعي مثل أن يستفيد الفرد من الخراطة في مجال التعليم وحصوله على شهادته الدراسية في الحصول على عمل ما ودخل نقدي منه، إن جانب المنفعة بالحياة الجيدة وكيفية إنفاق دخله والمحافظة على صحته، إلى جانب دور التعليم في الارتقاء بالنظام القيمي في المجتمع، وإثراء جوانب المواطنة الصالحة والانتماء لدى الأفراد، إضافة إلى إسهامات التعليم في تنمية جوانب التوافق والسلوك الصحي والوعي والأمن النفسي وتربية الأبناء والاستهلاك الرشيد، إلى جانب ربحية التعليم خلال نوعية الأفراد للوقاية من الجريمة.

ومن ثم فالتعلم له ربحية من خلال تأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في سوق العمالة سواء في المستوى المهني الذي يصل إليه المتعلم، أو في مستوى إنتاجيته في سوق العمالة والعمل. وتفق هذه المقولة مع ما ذهب إليه (حامد عمار)<sup>(٧٣)</sup>. في تحليله لربحية التعليم من حيث علاقته بتطوير إنتاجية العمل كماً وكيفاً وتحسين المستويات الإنتاجية وترقية الجوانب الصحية بين الأفراد وقايةً وعلاجاً. كما تفق هذه الرؤية في ربحية التعليم مع ما أوضحه (شرام) (Schramm)<sup>(٧٤)</sup> من تحليله للمناقشات السياسية والأكاديمية في المؤتمر الاجتماعي الخامس برلين في ألمانيا حول ربحية الاستثمار في التعليم والتدريب والتي تمثلت في النجاح الهام الذي قاده التعليم في عملية التحول في اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز اقتصاديات هذا الاتحاد الأوروبي في القرن الحادي والعشرين.

ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة (كازيس وريتشارد) (kazis and Richard)<sup>(٧٥)</sup> بعض الاتجاهات الحديثة في الإعداد للتعليم والعمل بسين الشباب المحروم تعليمياً، وأوضحت هذه الدراسة كيفية إكساب هؤلاء الشباب انخراط تعليمياً المهارات المهنية عن طريق إكسابهم قسماً من التدريب، كما أوضحت هذه الدراسة وجود عوائق تواجه هؤلاء الشباب في بعض المناطق الحضرية، ومن أهمها تغيّر المهارات المطلوبة لقطاعات الأعمال الحرفية. كما أن التمايز الوظيفي بين الأفراد يتوقف على اختلاف الشهادات الدراسية والتدريبية بينهم، كما أن ضعف الخدمات التعليمية والتدريبية التي تقدمها المعاهد التربوية التي يلتحق بها هؤلاء الشباب ينتج هذا التمايز الوظيفي، إلى جانب أن طرق التدريس التقليدية جعلت هؤلاء الشباب يمتلكون دافعية أقل للتدريب على مهارات العمل الصناعية.

وقد أوصت هذه الدراسة بأن الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق المهارات المهنية اللازمة لممارسة عمل ما في الأنشطة الاقتصادية يجب أن تأخذ الاحتياجات التنموية للمجتمع في الحسبان، إلى جانب أن يكون مجال التعليم ثرياً، ويسمح بفرض تدريبية

متصلة بسوق العمل ووظائفه المتاحة. كما يجب إفساح المجال لتعليم العاملين في مواقع الإنتاج عن طريق الدراسة بعض الوقت، وعن طريق مراكز تعليم وتدريب داخل مواقع الإنتاج نفسها.

وفي المملكة المتحدة تعتبر الروابط بين أصحاب العمل والمدارس وسائل ممعزة لإعداد الشباب لعالم العمل، حيث تحفز هذه الروابط الشباب وتمكنهم من معرفة العلاقة الوثيقة بين المواد التي يدرسونها بالمدارس وسوق العمل، مما يزيد من رغبتهم في الإنجاز والحصول على شهاداتهم الدراسية، وترتفع لديهم روح التفاني في العمل. ومثل هذه الترتيبات لها دور مهم في توسيع الخبرات والمهارات لدى المعلمين<sup>(٧٧)</sup>.

كما أشارت دراسة (باون وآخرون) (Bowen et. al)<sup>(٧٧)</sup> إلى أن مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الأمريكي تؤثر في إنتاجية الأفراد وفي مجمل حياتهم، ويمتد هذا التأثير ليشمل تنمية البنية المعرفية والتربية العاطفية والأخلاقية للفرد، إلى جانب أن التعليم يسهم في زيادة المهارة المهنية للعامل في المجتمع الأمريكي. كما أن روح نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر على سلوك الفرد في كيفية قضاءه لوقته فراغه، وفي المحافظة على صحته، وله مخرجات اجتماعية واقتصادية وشخصية ذات قيمة وجديرة بالاحترام من جانب الشخص الأمريكي، كما أن التعليم يؤثر في مستوى إنتاجية الفرد في سوق العمالة في المجتمع الأمريكي.

كما أوضحت دراسة (كارنوي) (Carnoy)<sup>(٧٨)</sup> أن الدول الصناعية المتقدمة تواجه بعض المشكلات الاقتصادية في مجال سوق العمل، وأطروحاته وسياساته الاقتصادية، وإيجاد المزيد من فرص العمل، وكيفية استثمار زيادة تعليم الأفراد في تحقيق المزيد من الإنتاجية ورفع الأجور بينهم. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة أن تصبح مناهج التعليم والتدريب أكثر مرونة لكي تقابل احتياجات الوظائف والأعمال في الاقتصاد العالمي الجديد.

وقد أشارت دراسة (ديكي) (Decker)<sup>(٧٩)</sup> إلى أن إنتاجية القوى البشرية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية تتأثر بالعديد من العوامل، وبأن في مقدمتها الإنجاز التعليمي ومهارات العمل وسمات الشخصية للعامل، إلى جانب الاشتراك في برامج التدريبات المهنية للقوى البشرية العاملة. وقد أظهرت هذه الدراسة أن القوى البشرية العاملة الأمريكية أكثر إنتاجية، في المتوسط، عن القوى البشرية العاملة في أى مجتمع آخر غير صناعي، ورغم ذلك فإن إنتاجية العامل في العديد من الدول الصناعية تفوق عن إنتاجية العامل الأمريكي. وقد يرجع ذلك إلى أن نسب التعليم بين أفراد القوى البشرية العاملة في بعض المجتمعات الصناعية قد زادت باضطراد عما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ مكان الريادة بين معظم الدول الصناعية الأخرى في نسب التعليم العالي، ونسب التحصيل الأكاديمي للطلاب في العقود الأخيرة من هذا القرن.

وأظهرت دراسة (ديكر وآخرون) (Decker et. AL)<sup>(٨٠)</sup> أن التعليم من أكثر العناصر تأثيراً في زيادة إنتاجية العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب أن التعليم النظامي يعتبر أهم مؤثر في تحديد مستوى المعيشة للشعب الأمريكي. فالإنتاجية الاقتصادية تعتمد على رأس المال البشري والموارد الطبيعية الأخرى. والتعليم النظامي في مستواه الكمي والكيفي، إلى جانب التدريبات المهنية هي أهم عناصر رأس المال البشري للعامل المنتج، والتي أثبتت هذه الدراسة مدى أهميتها في رفع مستوى الإنتاجية للعاملين في سوق العمالة بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما حددت دراسة (مينون) (Menon)<sup>(٨١)</sup> تكلفة التعليم العالي وعوائده الاقتصادية، كما توقعها طلاب التعليم النظامي في قبرص. وقد تم تحديد توقعات الطلاب حول جملة دخولهم النقدية مدى الحياة نتيجة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم من مؤسسات التعليم العالي. هذه النتائج الاستدلالية دعمت مفاهيم نظريات الاستثمار البشري، فطلاب الكليات الجامعية توقعوا أن دخولهم النقدية نتيجة التحاقهم بسوق العمالة ستزداد باضطراد مدى الحياة.

ومن الدراسات التي بحثت في كيفية بناء أماكن عمل جديدة للقرن الحادي والعشرين السلسلة البحثية التي أجرتها رابطة التخطيط القومي في الولايات المتحدة الأمريكية (National Planning Association)<sup>(٨١)</sup> والتي أسفرت عن تأكيدات أهمية التعليم والتدريب في إكساب أفراد القوى البشرية العاملة المهارات المهنية المناسبة للتحديات التي تحدث في سوق العمل في المجتمع الأمريكي. وقد أوصت هذه السلسلة البحثية، ونصحت المسؤولين عن التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتحول المدارس إلى أماكن لتدريب على العمل في القرن الحادي والعشرين، كما نادت هذه التوصيات بانتهاج سياسة جديدة لروابطها ربط منح الشهادات الدراسية بشهادات تدريبية من أجل إكساب العمال المهارات المهنية اللازمة لسلسلة الأعمال المعروضة في سوق العمل، إلى جانب زيادة الاهتمام بالتعليم الصناعي الذي يسمى إلى إكساب الأفراد المتدربين به مهارات التعليم التقني والذي يجب أن يعتمد على الفهم العام للعلوم التطبيقية والرياضيات، وذلك بدلاً من تعلم المهارات المحدودة التي تتطلبها حرف محددة.

وأظهرت دراسة (ستيفنز وشي) (Stevens and Shi, 1996)<sup>(٨٢)</sup> أن المهارات المكتسبة من التعليم لا يمكن اعتبارها القوة المنتجة الوحيدة المسؤولة عن المهارات المهنية اللازمة لممارسة وظيفة ما في سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه المهارات تحتاج إلى تدريب وخلق الصلة ما من أجل أن يستطيع الفرد تحقيق إنجاز مهني في سوق العمل.

وألفت دراسة باليونان (Thessaloniki, 1996)<sup>(٨٣)</sup> الأعضاء على الروابط بين التعليم والتدريب والعمل والنمو الاقتصادي في المجتمع اليوناني. وقد تم تحليل الروابط بين التكنولوجيا المتقدمة ومتطلبات المهارات والنمو الاقتصادي هناك. وقد أوصت هذه الدراسة بتعزيز المهارات التحولية الضرورية للانتقال من المعلومات إلى المعارف، كما أوصت هذه الدراسة بإدماج سياسات التعليم والتدريب في يد واحدة وفي شهادة دراسية واحدة، وسياسات سوق العمل والتوظيف في اليد الأخرى.

---

كما أوضحت دراسة (سكارابولس وآخرون *Psacharopoulos et AL*)<sup>(٨٥)</sup> أن العلاقة بين التعليم وجملة دخول الأفراد النقدية قد تسأثرت بفترات الازدهار والتراجع الاقتصادي في المكسيك. فعائلات التعليم الاقتصادية المنخفضت خلال فترات التراجع الاقتصادي في المكسيك خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩م، ثم بدأت هذه العائلات الاقتصادية للتعليم في الارتفاع مرة ثانية عام ١٩٩٢م حين بدأ النمو الاقتصادي في المجتمع المكسيكي يرتفع. كما أن عائلات التعليم الاقتصادية تمتاز في ضوء تمايز الشهادات الدراسية في النظام التعليمي المكسيكي.

كما استنتجت دراسة (باترينوس) *(Patrinus)*<sup>(٨٦)</sup> أهم العوامل التي تسهم في تحسين مستوى الإنتاجية للمهندسين ولمساعديهم من الفئتين من الرجال والنساء في اليونان وهي التعليم والخبرة المهنية، علاوة على أن مستوى الإنتاجية يسين هؤلاء الأفراد المساعدين للمهندسين - وهم فئة الفئتين - تزداد عبر الزمن، أى تأثر الإنتاجية بينهم - ذكورا وإناثا - بخبراتهم الذاتية.

وأجرى (شنايدر وستوارت) *(Schneider and Stewart)*<sup>(٨٧)</sup> دراسة على (٥٣٦) طالباً يدرسون في المدرسة العليا الكتدية، استطاع (٣٤٣) منهم أن يعملوا بعض الوقت. وباستطلاع آراء هؤلاء الطلاب وجدت هذه الدراسة أن هؤلاء الطلاب قد درسوا رياضيات أساسية ولغة إنجليزية مما ساعدهم على إيجاد فرص عمل في سوق العمالة. ومن ثم فإن نوعية البرامج التعليمية تم تقييمها بدرجة أنها تقود إلى أعمال تدفع مرتبات جيدة - أما بقية الطلاب فقد أكدوا على وجود قليل من المواهب بين نوع دراستهم وطموحاتهم المهنية في سوق العمالة والعمل.

كما تناولت دراسة (ليكس) *(Lakes)*<sup>(٨٨)</sup> وجهات نظر متعددة حول التربية من أجل العمل في القرن الحادى والعشرين. فالمدرسة النظامية يجب أن تفكر فيما بعد



التدريب على المهارات الحرفية لإكساب الأفراد المهارات المطلوبة للعمل. وتساوت الدراسة عن نمط علاقة التعليم بالعمل في أمريكا ما بعد الصناعة، فهناك العديد من القضايا التربوية التي تخص العمل والعمالة ويجب الاهتمام بها منها الإدارة الذاتية في الشركات الصناعية. والتربية يجب أن تكون حاسمة في تطبيق النظريات الانقادية من أجل إيجاد بنية معرفية قوية في مدارس عالية الجودة وعالية المرونة. فالمرونة في البنية المعرفية في مؤسسات التعليم النظامي، وفي مساراتها، وفي الانتقال بين أقسامها، وفي مناهجها وتخصصاتها، وفي سنوات الدراسة بها، وفي وسائل التقييم لها، مطلب أساسي في مواجهة الحاجات المتعددة لتنمية المهارات المهنية في سوق العمالة والعمل.

وأوضحت دراسة (وايشيك) (*Wishik*)<sup>(٨٩)</sup> أهم الجوانب التي يجب تضمينها في أنشطة التعليم النظامي من أجل إكساب جوانب المهارات المهنية للأفراد وهي معرفة أهمية مفهوم الذات، ومهارات التفاعل مع الآخرين، وإدراك أهمية النمو والتغير، وإدراك عوائد الشهادات الدراسية، وإدراك العلاقة بين التعليم والعمل، إلى جانب اكتساب مهارات لفهم معلومات متقدمة واستعمالها، وإدراك أهمية الاستجابة الشخصية وعادات العمل الجيد، وإدراك كيف أن العمل يتصل باحتياجات المنظومة المجتمعية، وإدراك اختلاف الحرف والمهن وتغير أدوار الرجال والنساء في العملية الإنتاجية، وأخيراً إدراك قضية التخطيط للتقدم. وفي هذا الإطار اقترحت هذه الدراسة بعض السمات الهامة التي يجب أن تتميز بها نوعية التعليم في القرن الحادي والعشرين وأهمها تكوين العقلية الناقدة التي تمتلك القدرة على الاجتهاد والكفاءة والانضباط والمبادأة.

فالتعليم للقرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكون تعليمًا متميزًا متاح للجميع دون تمييز، فالهون والأعمال والحرف أصبحت أكثر تقيداً، والأفراد يسعون إلى إيجاد فرص عمل لأنفسهم بجانب الأعمال والمهن التي يشغلونها من أجل توفير حاجات أسرهم المتزايدة، وهذه الأعمال الجديدة قد تكون أعمالاً لا تتصل بأعمالهم التقليدية.

ومن ثم تزايد حاجات الأفراد لأن يكونوا على دراية بمهارات إضافية في مجالات متعددة. وهكذا فإن تعليم القرن الحادى والعشرين ينبغي أن يلبى احتياجات المتعلمين والمجتمع، ويواجه التحديات المرتبطة بتطور العلم والتكنولوجيا، ويطور مهارات الحياة ويعمل على تحسينها. فحمة مهارات ضرورية يجب على المتعلم إتقانها منها مهارات الحياة ومهارات العمل ومهارات التعلم الذاتى والمستقل والمستمر وغيرها كثير، فالمتعلم يحتاج إلى تكوين مستمر مدى الحياة، ويصعب الاكتفاء بالتعليم المدرسى الرسمى لتقديمه مع تعقد المهارات وتطورها<sup>(٩٠)</sup>.

وفى دراسته عن العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى المصرى أوضح (إسماعيل محمد دياب)<sup>(٩١)</sup> ضرورة الاهتمام بالكيف فى الإنتاجية التعليمية (تعليماً وتدريباً) من أجل إعداد القوى البشرية ذات المهارة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا المتطورة. ومن ثم فمن الضرورى تحسين العملية التعليمية وربطها بمنهاجى التدريب لإيجاد المواطن المثقن لعمله، والقادر على التكيف مع الظروف المتغيرة فى المجتمع وقطاعات سوق العمالة والعمل فى الوطن العربى.

وهكذا أوضحت هذه الدراسات بعض الأدوار التى يؤديها التعليم فى سوق العمل، ومدى ربحية التعليم فيه بوجه عام ومتها العائد المباشر على الفرد من الجهد المبذول فى مجال تعليمه من خلال ممارسته لعمله فى سوق العمل. كما أظهرت هذه الدراسات بعض عائدات الشهادات الدراسية فى مجالات عامة فى الحياة والعمل والمواطنة وغيرها، وربما توسم بعض هذه الدراسات التى تم تناولها فى هذا الجزء بالشرح والتحليل فى مدى ربحية التعليم فى مجالات عامة فى سوق العمل معروفة ولا داعى أن تنبأها الشراكة المجتمعية- من خلال أطرها المدنية الفاعلة- وتنتشرها بين الشباب الذى يبحث عن عمل بعد أن أنهى تعليمه، لكن من وجهة نظر أخرى فهذه الدراسات المشار إليها سابقاً تعطى مؤشرات عامة ومفيدة عن دور التعليم وشهاداته الدراسية المنتجة عنه فى فعاليات سوق العمل بصفة عامة- على الأقل فى دائرة ما

ينبغي أن يكون- تمهيداً لمناقشة مدى ربحية الشهادات التعليمية من الحرف في سوق العمل، ومن ثم تستطيع كافة أطراف الشراكة المجتمعية من تنظيمات مجتمعية وتعليمية ومهنية أن تنشر هذه الثقافة الجديدة حول الربحية من الاتفاق في مجال التعليم، وأخيراً ليست بالضرورة يجب أن تتمحور حول الحصول على وظيفة حكومية، ومن ثم الحصول على دخل نقدي ثابت.

فقد تغيرت متطلبات الأعمال المتاحة نتيجة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على المجتمعات الإنسانية، وهذا التغير في هذه الأعمال ومتطلباتها قد يؤدي إلى تغيرات في المعارف والمهارات المتصلة بها المطلوبة للقدرة على أدائها، إلى جانب القدرة على التكيف مع التطورات المهنية الأخرى وتطبيقها التكنولوجية التي تحدث في سوق العمل والعمالة في البلاد العربية.

وقد فرضت التطورات المهنية وتطبيقها التكنولوجية تأثيراتها على بعض المفاهيم الموروثة في سوق العمل والعمالة مثل مفهوم المهنة ومفهوم الحرفة أو الصنعة وغيرها. فقد توارت تعريفات المهنة منذ القدم ودارت حول الأعمال التي تتطلب إعداداً خاصاً يستمر عادة لعدة سنوات داخل مؤسسات التعليم المختلفة، ولها قيم محددة الزمان ومستولبة المتسعين إليها<sup>(٩٢)</sup>. ومن أهم سماتها الاستقلال الفكري لصاحبها، وتحديد ذاتي لمجموعة القيم التي توجه عملها من أجل تحقيق أهدافاً في خدمة المجتمع، كما أن هناك أساليب متنوعة للمهنة وطرائق كثيرة لاكتساب مهاراتها<sup>(٩٣)</sup>. وقد رأى (أحمد حسن عبيد)<sup>(٩٤)</sup> أن المهنة هي العمل أو الوظيفة التي يتطلب أداؤها بنجاح وفاعلية القيام بمجموعة من المهام، بالإضافة إلى امتلاك عدة مهارات ومكتسابات أدائية محددة، التي يتم إتقانها من خلال التعليم والتدريب في المؤسسات التعليمية. والمهنة بهذا المعنى تتيح للمهني أن يكون رؤية مستترة عن العمل الذي يؤديه، وإن يملك أساليب عمل يجيدها بشكل يعجز عنه الآخرون الذين لا يعملون في هذا المجال. والمهنة بهذا المعنى أيضاً تختلف عن الحرفة أو الصنعة التي كان الأفراد يتقنونها بأسلوب الطمعة الصناعية سواء في مجال توريث الأسرها، أو في الورش والروابط الحرفية في المجتمع العربي.

وقدم (محمد منير مرسى)<sup>(٩٥)</sup> أهم معالم المهنة وخصائصها في أن المهنة تقوم على مجموعة متكاملة من المعارف والأفكار التي تتطلب تدريباً عقلياً، وتقتصر معرفتها على فئة معينة من الناس، وتقتضي المهنة التركيز على الأنشطة العقلية أكثر منها على الأنشطة الجسمية أو اليدوية العملية، بل أن هذه الأنشطة الأخيرة تكون موجهة بدرجة عقلية عالية، كما تتطلب المهنة مدة طويلة من التدريب المتخصص، وتتميز المهنة بمدى من الحرية في التصرف والحرية في إعطاء الحكم، والمهنة تتطلب اتجاهات اختيارياً تجريبياً نحو المعلومات، وعلى هذا تتطلب البحث عن أفكار جديدة، كما تؤكد المهنة خدمة الآخرين وتركز على الخدمة المؤداة أكثر من تركيزها على جمع المال، ولهذا يكون لها دستور أخلاقي، يتطلب أو ينص على ألا يكون العائد المادي وحده هو الدافع الوحيد، وأخيراً فللكل مهنة نقابة أو رابطة مهنية والدخول إلى المهنة بمعدده عادة مستويات تضعها هذه الروابط المهنية، ويتطلب قبول العضو موافقة مجموعة من الأفراد لها نفس الاتجاهات والتدريب.

وفي الوقت الحاضر قد تنطبق هذه المفاهيم على بعض الأعمال، ولكنها بالتأكيد لا تنطبق على كل الأعمال المهنية والحرفية في سوق العمل والعمالة، فسطرة العلم وتطبيقاته التكنولوجية تغلغلت إلى الكثير من الأعمال التي كانت تنعت بالأعمال الحرفية، وأصبحت هذه الأعمال الحرفية تستخدم قسماً محدداً - كبيراً أو صغيراً - من تلك التطبيقات التكنولوجية. فنوعية الأعمال المعروضة الآن تحتاج مهارات ومعارف محددة، ومن ثم فهي تحتاج مستويات تعليمية وتدريبية متصلة بترك الأعمال. وربما يمكن القول بأن المسافة الشاسعة بين المهن والحرف التي تعارلت الإنسانية عليها وحددتها الكتابات العلمية السابقة قد تقاربت، فأغلب الأعمال المتاحة حالياً في سوق العمل والعمالة تحتاج قدرأ غير يسير من جودة مهارية، ومن قدرة محددة تكنولوجية وقد يكون من الأفضل حالياً النظر إلى سوق العمالة في مسترتين: أولهما سوق العمالة فائق التميز المهني والذي يشتمل على المهن (*Professions*)، ولانيهما سوق العمالة

الحرفية والذى يشتمل على الحرف (*Occupations*): القطاع الأول فائق التمييز المهنى يشمل الأعمال ذات المعارف والمهارات فائقة التمايز المهنى كالعلماء والقضاة والأطباء وأساتذة الجامعات والمهندسين والمفكرين وفئات التعليم والمهنيين وغيرهم، حيث يلزم لممارسة هذه الأعمال قدر متميز ومتمايز من التعليم العالى فائق الجودة والتدريبات والخبرات المهنية النادرة والجيدة والتميزة. أما القطاع الثانى فهو سوق العمالة الحرفية- موضوع الدراسة العلمية الحالية- والذى يشتمل على كافة الأعمال الأخرى المختلفة عن أعمال القطاع الأول السابق الإشارة إلى بعض فئاته، حيث تتطلب أعمال هذا القطاع الحرفى قدراً متوسطاً (كماً وكيفاً) من التعليم والتدريب والمعارف الناشئة عنهما، إلى جانب قسط من الخبرات الحياتية. فالمهارات الحرفية بالغة الأهمية فى سوق العمالة الحرفية، وفرص تملكها الآن تتوفر على ما يملكه المواطن من معارف ومهارات تعليمية وتدريبية، وهى وقتية، أى مرتبطة بفترة زمنية محددة، ويلزم بعدها معارف ومهارات جديدة تؤدى إلى تجديد لها لتواءم مع متطلبات العمل بسوق العمالة الحرفية الذى يتطور دوماً فى الوطن العربى.

وتقع هذه الأعمال الحرفية فى سلسلة من الحرف (*Occupations*) أى الأعمال المشابهة التى تنتمى إلى عائلة أعمال واحدة، بحيث يستطيع الشخص الذى مارس إحداها أن يمارس سواها من عائلة هذه الأعمال بعد تدريب محدود<sup>(٩٦)</sup>. هذه المجموعة من الأعمال المشابهة التى توجد فى مختلف المشروعات والمؤسسات الإنتاجية لها عدة أنواع من الأنشطة البدنية والعقلية التى يزاومها الفرد العامل، ويقضى فيها جزءاً أساسياً من وقته، ونظراً لكثرة الأعمال الحرفية فى هذه السلسلة المهنية لأنما تصنف فى مجموعات متميزة فى ضوء تمايز المشروعات الإنتاجية بالمجتمعات العربية.

وتأتى أولى هذه المجموعات الحرفية فى سلسلة هذه الأعمال لتقابل مع مجموعة الأعمال والأنشطة المطلوبة لإنجاز عمل معين، باستخدام أدوات ومعدات بسيطة، وتعتمد على المهارات البدنية والمضنية أكثر منها على المهارات العقلية، ولا تتطلب تدريباً عقلياً عالياً أو مستوى معرفياً وثقافياً، ويمكن إتقانها بعد فترة ليست طويلة من التدريب

اليدوى<sup>(٩٧)</sup>. ثم يرتقى مفهوم الحرفة في هذه السلسلة من الأعمال، حيث يعتمد عمليات التعليم والتدريب بدلاً من التقليد وانحاكاة أثناء العمل بالسرعة المطلوبة والدقة اللازمة. فالإنسان في أداء العمل بسرعة ومرونة والوافق بين حاسة البصر وغيرها من الحواس مع حركة العضلات، مع الحرص على درجة رفيعة المستوى في الأداء المطلوب في استخدام المواد الخام في عمليات الإنتاجية، وفي ضبط الأجهزة والآلات يحتاج إلى مستوى من التعليم والتدريب، هذا المستوى التعليمي والتدريبي يتوقف على عدة اعتبارات أهمها مقدار الخطأ المسموح به في إنجاز العمل والذي يمكن تجاوزه، إلى جانب الأدوات والمعدات التكنولوجية التي يعتمد عليها العامل الحرفي في تأدية واجباته المهنية.

وهناك مجموعة قواعد وعلاقات تبين دلالة مسارات ما بين الشهادة الدراسية التي حازها الفرد، وبين سوق العمل واحتياجاته<sup>(٩٨)</sup>، وفي المجتمع العربي يترجم النقد إلى نظام التعليم على أنه لا يحقق تنمية مقومات المواطنة المنشودة، وأنه لا يعد القوى البشرية الملائمة لسوق العمل بما يتطلبه من المعارف والمهارات والدرجات اللازمة لمختلف الأنشطة الإنتاجية، رغم أنه من البديهيات - كما يرى (سميد إسماعيل على)<sup>(٩٩)</sup> أن كل تنمية شاملة هي في جوهرها نتاج الجهد الإنساني، وأن الثروة الحقيقية لكل دولة تكمن في قدرتها على تنمية مواردها البشرية، وليس معنى هذا أن الإنسان بكفائته هو العامل الأوحيد في كل تنمية، وإنما هو العامل الحاسم وسط مجموعة متداخلة من العوامل، فالتنمية الاقتصادية حق في أضيق مفاهيمها لا تسقيم بغير تنمية اجتماعية، وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تصح بغير تنمية للموارد البشرية، فالعنصر البشري ضروري لإحداث أي تنمية في المجتمع، ومن هنا كانت رؤية (إبراهيم عصمت مطاوع)<sup>(١٠٠)</sup> حول انتقال وزارات التربية والتعليم من وزارات خدمات إلى وزارات إنتاج. ومن وجهة نظر (أحمد إسماعيل حمص)<sup>(١٠١)</sup> أن التنمية الشاملة تجمع بين التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد الاقتصادية والاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال العادي. والاستثمار في رأس المال البشري صار ضرورة من ضرورات التنمية الشاملة باعتبار أن الإنسان غاية هذه التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه.

وفي هذا المجال ظهرت تحذيرات تنادي بضرورة توفير المهارات الكافية للعمل الحرفي في مجتمع متقدم تكنولوجياً<sup>(١٠٦)</sup>، وتحقيق متطلبات سوق العمل المطلوبة عن طريق دمج التعليم النظري والحرفي في مؤسسة تعليمية واحدة. فمهارات العمل سوف تتطلب حصة معرفية تراكمية تمكن العامل من إجادة تطبيق المهارات المعارف عليها أثناء العمل، بجانب العمل على الإبداع في سوق العمالة الحرفية. وهكذا فإن ناتج التعليم يجب أن ينظر إليه بإمعان في ضوء تحول الفكر الاقتصادي إلى اقتصاديات السوق الحر، ومن ثم يعين إعادة النظر في منظومة التعليم بشكل يؤكد على العلاقة الوطيدة بين التعليم والعمل الحرفي، وما يترتب على ذلك من تحويل هدف التعليم من المعلوماتية إلى المعرفة ومستلزماتها من المهارات الحرفية والتدريبات المهنية. لمصالح الشروة، كناتج من نواتج التنمية، هو الإنسان، في جانب محدد من جوانبه، وهو جانب المعرفة، التي تطور الإنتاجية وتقود إلى الابتكار<sup>(١٠٧)</sup>. كما أن المعرفة يمكن تطويرها من خلال الأداء<sup>(١٠٨)</sup>. وفي ضوء زيادة أهمية عصر المعرفة المتخصصة وتنظيماتها من أجل المجتمع الأكثر تقدماً تزداد الحاجة إلى بناء وصلات - أي ارتباطات - قوية بين الشهادات الدراسية والمعرفة الحرفية المطلوبة في سوق العمل<sup>(١٠٩)</sup>.

هذا والعلاقة بين المعارف الأكاديمية والمهارات الحرفية ومتطلبات سوق العمل لا تأخذ نمطاً واحداً، بل أنماطاً مختلفة في ضوء تمايز القطاعات الاقتصادية، ففي بعض القطاعات الاقتصادية توفر المعرفة الأكاديمية مباشرة في تحسين المهارات الإنتاجية للفرد، وفي قطاعات اقتصادية أخرى تنبع أهمية المعرفة الأكاديمية من كونها عنصراً هاماً في تحسين المهارات المهنية للفرد، والمهارة المهنية هي التي تحدد بدورها المهارة الإنتاجية له<sup>(١١٠)</sup>.

إن هذه النظرة إلى العلاقة بين التعليم وما ينتج عنه من معارف أكاديمية ومهارات مهنية تضيف أبعاداً كثيرة إلى الإعداد التعليمي للفرد، تشمل بالإضافة إلى التدريب المهني، القدرة على مواصلة التعلم. ومن هنا جاءت مقترحات (فونك)

(Funk)<sup>(١٠٧)</sup> بالحاجة إلى التعلم من أجل استيعاب متطلبات المهارات التكنولوجية المتزايدة، والتي سوف تزدهر في سوق العمالة الحرفية في القرن الحادي والعشرين في الوطن العربي.

وقد أوصت دراسة (جونسون) (Johnson)<sup>(١٠٨)</sup> بأن تقيم مناهج التعليم برمية الأفراد على المواقف العقلانية التي تمثل ركائز لبناء مهارات التفكير من أجل مواجهة مشكلات الحياة. كما يجب تدريب هؤلاء الأفراد على عمليات التفكير الانتقادي والابتكاري، ويرتبط بذلك تربية القوة الناقدة عند الأفراد مما يجعلهم يتكيفون بصورة أفضل مع متغيرات سوق العمالة الحرفية.

وهكذا فمن المفترض - في دائرة ما ينبغي أن يكون - أن الشهادات الدراسية تنتج ربحية لكل من الأفراد والمجتمع على السواء، فمن ناحية المجتمع فإن الشهادات الدراسية تعلمته بالقدر على تزويد القطاعات الإنتاجية بأفراد قد تم إكسابهم مهارات العمل المناسبة، ومن ناحية الفرد يفترض أنه - وهذه الشهادات الدراسية - قد تأهل لدخول سوق العمل ولفرصة المتاحة أمام جميع أفراد المجتمع<sup>(١٠٩)</sup>.

ومن المفترض أيضاً أن التعليم يعد الفرد لكافة أدواره في الحياة الحاضرة والمستقبلية، فالعالم يتطابق، أو ينبغي أن يتطابق مع مواقف الحياة، ومن ثم نادت دراسة (كوبا) (Copa)<sup>(١١٠)</sup> بضرورة وجود شراكة بين التعليم الحرفي والمهني ومراكز التدريب التابعة لقطاعات الأعمال الحرفية والمهن الصناعية بهدف إيجاد تعليم له مغزى ومقصد معين. كما نادت دراسة (وانكوت) (Wonacott)<sup>(١١١)</sup> بضرورة توفير التعليم الجيد من أجل مواجهة التغيرات التكنولوجية المتسارعة، ومن أجل أن يسهم هذا التعليم في إنجاز مهارات العمل الحرفية والمؤثرة في سوق العمل المتغير. وفي هذا المضمار لابد أن يشتمل التعليم الجيد على تطبيقات حرفية فعالة في تطوير مهارات الأفراد، ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق دمج التعليم النظري مع التعليم



التطبيقي، مما يسهم في تكوين مهارات العامل في أماكن العمل المتغيرة. ومن ثم أوصت هذه الدراسة بضرورة توفير المعلومات ونظم التوجيه والإرشاد والتدريب على المهارات الحرفية الأساسية من أجل إعداد الشباب في المدارس الثانوية لمتطلبات سوق العمالة الحرفية. وأيدت دراسة (فونك) (Funk)<sup>(١١٦)</sup> هذه التوجهات في تقديم أنماط التدريبات الملائمة لتنمية المهارات الحرفية في أنظمة التربية النظامية، فإن غابت برامج التدريب على المهارات الحرفية ولم تقدم أثناء التعليم النظامي فإن تكلفة إعداد الشباب حرفياً وتكلفة إعادة التدريب سوف تسبب خسارة أكبر لقطاع الأعمال الحرفية في المجتمع العربي.

وهكذا تغيرت النظرات العالمية إلى التعليم من كونه خدمة اجتماعية عامة يستوجب تقديمها للأفراد المجتمع، إلى اعتباره قوة إنتاجية ذات عائد، ثم صار ينظر إليه على أنه عنصر ضمن منظومة عناصر تسهم في إكساب الفرد لمهارات العمل المطلوبة في سوق العمالة الحرفية والذي يتطور بسرعة مذهلة (Jürgen)<sup>(١١٧)</sup>.

كما أن نتائج تقييم الشهادات الدراسية الممنوحة من المؤسسات التعليمية بدأت تغير، فقد كانت من الأمور الشائعة في نتائج تقييم هذه الشهادات التعليمية تنحصر في نسب الشهادات المتوسطة والعالية التي منحت للقوى البشرية التي تم إعدادها لسوق العمل، ونوع هذه الشهادات الدراسية وتخصصاتها الأكاديمية، إضافة إلى قدرة هذه الشهادات الدراسية على إكساب العمال المتعلمين درجات من الرضا الوظيفي بأعمالهم التي يعدون من أجلها. وقد تغير هذا كله، فأصبحت الشهادات الدراسية الممنوحة من المؤسسات التعليمية تقاس اليوم بمدى قدرة حائزيها في الاندماج مع مهارات العمل الحرفي، لإنتاجية التعليم اليوم تقاس بمدى إسهاماتها في توفير مهارات العمل، أي عمل مطلوب للمجتمع، وقدرة هذه المؤسسات التعليمية على إكساب طلابها مهارات العمل الحرفي، وكافة المعارف المتصلة بعالم العمل الموجه لاحتياجات السوق الحرفي، إلى جانب إكساب متعلميها القدرة على التعلم الذاتي، كأحد أساليب التربية المستمرة في سوق العمالة المتغير (Inger)<sup>(١١٨)</sup>.

وقد أظهر تقرير حول التجديد التربوي من أجل تطوير التعليم الثانوي في العالم<sup>(١١٥)</sup> أن كثيراً من نظم التعليم في العالم تنفق على إكساب الشباب المهارات والمعارف التي تؤهلهم لدخول سوق العمل الحرفي. وقد أدى هذا الأمر إلى إخفاق المتعلمين في تعلم المهارات التي تشجعهم على تطبيق ما تعلموه من أجل اكتساب مهارات حرفية جديدة يحتاجها سوق العمالة الحرفية. حتى إن التدريب الحرفي ينظر إليه في أغلب دول العالم العربي على أنه تدريب بسيط لمهارات محدودة ولتنفيذ مهام معينة وليس أنه تدريب على مهارات مختلفة للعمل بالمستقبل وبالمقدرة على استخدام هذه المهارات التدريبية للتأقلم مع الأعمال الحرفية المستجدة. كما أشار هذا التقرير إلى محدودية مصادر التعلم والتكنولوجيا المختلفة التي تؤهل الشباب لواقع حركة العمالة والعمل في السوق الحرفي الحر في الوطن العربي.

وقد نادت بعض الدراسات العلمية بضرورة أن تهتم المدارس بتوفير المعرفة الحرفية لطلابها في مواجهة زيادة تعقيدات الثقافة المدنية والاحتياجات التنموية التي تتطلب برامج تشتمل على مصفوفة هذه المعرفة الحرفية المتخصصة والتي في حاجة إليها هذه الاحتياجات التنموية. كما أصبح لزاماً وجود قسط من التدريب الحرفي على تلك المهارات الحرفية المنبثقة من هذه المعرفة المتخصصة. فالتعليم ينظر إليه الآن على أنه يعد لمهارات عمل<sup>(١١٦)</sup>. ومن ثم فإن ربط التعليم بالتدريب على الحرف في مؤسسات التربية النظامية، وتوفير المعرفة الحرفية لطلابها يعتبر أهم أفكار تعليم الغد من أجل الحصول على فرص عمل مضمونة الدخل<sup>(١١٧)</sup>.

وفي هذا المجال يجب على الشراكة المجتمعية ومن خلال أطرافها المدنية الفاعلة أن تتعاون من أجل إبراز أهمية الشهادات الدراسية والتدريبية في سوق العمالة الحرفية، فمن المعلوم ، بل من المؤكد أن العصر الحالي يتميز بتلاحم التعليم والتدريب من أجل النمو المهني للعامل في عمله، وينظر إلى التدريب على أنه اعتماد للتعليم النظامي، حيث يهدف كل من التعليم والتدريب إلى تنمية المعرفة بين الأفراد وتطوير مهاراتهم،

كما يؤدي إلى رفع مستوى مهاراتهم الإنتاجية وإطلاعهم على كل ما هو جديد في مجال أعمالهم.

وقد أشارت الدراسات العلمية في هذا المجال إلى مدى أهمية المزاجية بين التعليم النظامي بصفة عامة، والتعليم الفني - كجزء منه - بصفة خاصة، والتدريب بالمناطق الإنتاجية ومواقع العمل الحرفية أثناء إعداد القوى البشرية العاملة لسوق العمالة الحرفية ومتطلباتها منها، كما نادى (سعيد إسماعيل على)<sup>(١١٨)</sup> في تحليله لكيفية تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) بضرورة التكامل بين التعليم والتدريب سواء أثناء الدراسة أو بعدها في مجالات العمل.

فالتكنولوجيات الجديدة تغير من عالم العمل، وتتطلب تغيرات مؤثرة في التعليم المهني والتدريب، وتشمل هذه التغيرات كيفية تعليم العاملين مهارات الحصول على المعرفة، إلى جانب تحويل أماكن العمل من مواقع إنتاجية وخطية إلى أماكن قائمة على التعلم والمعرفة. وما يحدث في عالم العمل المتغير هو التقارب بين التعليم المهني والتدريب وهذا يحتاج إلى الكثير من الاهتمام. فالسمة الرئيسة للثورة التكنولوجية المعاصرة هي أن العاملين يعملون في بيئة إلكترونية مستخدمين معدات تعمل بالقوى الكهربائية، وتتطلب هذه البيئات عاملين يمتلكون مهارات متعددة، يتعلمون بعضاً منها بالتدريب في أكثر من تخصص مثل التدريب في الإصلاح والصيانة وغيرها<sup>(١١٩)</sup>.

وقد أثرت التجهيزات التكنولوجية في عالم العمل، وبدوره في التعليم والتدريب للعامل، وأدى هذا إلى "تحرير" العمال، حيث كانوا يعملون من قبل في مهام متكررة. وفي مكان العمل يتم تشجيع العمال على الاتصال بالإدارة، والوصول إلى قرارات، وكذلك حل المشكلات، وبناءً على هذا فإن نوع العامل المطلوب قد تغير من شخص يطيع الأوامر فقط إلى شخص يسعى إلى حيازة المعرفة، كما أن المؤسسات والشركات أصبحت "منظمات للتعليم" بجانب كونها مؤسسات إنتاجية<sup>(١٢٠)</sup>.

---

وفي ألمانيا تقوم السياسة التعليمية على مبدأ التعليم للعمل، وتعتمد في هذا الأمر على مبدأ التكامل بين المدارس والمعاهد التعليمية الفنية والجامعات من جهة، وبين المصانع والشركات والنقابات العمالية ومراكز التأهيل من جهة أخرى، فلهتم المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية بتقديم المهارات النظرية وبعض التدريبات العملية للتعويض والإعداد الفنى، بينما تقوم المراكز التدريبية والشركات الصناعية والاتحادات النقابية بإكساب الطلاب مهارات التمهين اللازمة للحياة العملية. ومن ثم فإن الإعداد للعمل يبدأ أثناء المرحلة الثانوية، حيث يتم تدريب الطلاب على المهارات الفنية الأساسية لعدد كبير من المهن في خلال عام دراسى كامل، أما التدريب على مهن محددة تكنولوجياً فيتم في الشركات والمصانع والنقابات التى تقدم المعارف التكنولوجية المتقدمة. ويتم تحقيق هذا الأمر عن طريق التعاون الكامل والمشاركة في المسؤولية بين وزارة التربية المسؤولة عن إدارة المدارس والمعاهد الفنية وبين المجالس المحلية التى تعتبر مسؤولة عن توفير أماكن التدريب المهنى هؤلاء الطلاب في الشركات والمصانع ومراكز التأهيل الصناعية وتمنح الشهادات الدراسية والتدريبية نتيجة لذلك<sup>(١٢٩)</sup>.

كما ركزت دراسة (ليسونين) (Lasonen)<sup>(١٣٠)</sup> على ضرورة تطوير المنهاج الدراسية والبرامج التدريبية لمواجهة تحديات سوق العمل في القرن الحادى والعشرين، ويتحقق هذا الأمر عن طريق إيجاد قنوات شراكة (Partnership) بين المقررات الدراسية للتعليم الفنى ضمن برامج التعليم النظامى، والبرامج التدريبية ضمن برامج التعليم غير النظامى لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة. وقد استندت هذه الدراسة في هذه الرؤية إلى حجة أنه مادامت المعرفة التى يحصل عليها مرتادو التعليم الفنى بداية للتكوين المهنى، وما دام هذا الإعداد المهنى يحتاج إلى إكمال تدريبي، فإن بنية التعليم النظامى في شقه الفنى ينبغي أن تغير بحيث تركز المقررات الدراسية في أثناء مراحل الدراسة في التعليم الفنى على امتلاك المعرفة وتمنح شهادة دراسية بذلك، ويأتى

التدريب على تحويل هذه المعرفة إلى مهارة من خلال أعمال واقعية متاح للطلاب في سوق العمالة الحرفية، وتتمتع شهادة تدريبية أيضاً بذلك.

وفي المملكة المتحدة أهتم تقرير وزير التربية والتوظيف عن "التميز في التعليم" (١٢٣) بقوة مفهوم التعليم المرتبط بالعمل، والذي يكسب الفرد الخبرة والروابط القوية مع القطاع الحرفي، وبما يؤدي إلى زيادة المرونة في استخدام العناصر المرتبطة بالعمل في تحفيز الطلاب وحرصهم على الحضور للدراسة وارتفاع إنجازاتهم الدراسية عن طريق تمكينهم من متابعة الخيارات المتاحة لهم في بيئة مختلفة، وعن طريق إيجاد الروابط الفعالة مع أصحاب العمل المحليين والمنظمات الاجتماعية.

وقد نادى (حلمي محمد خليل) (١٢٤) بتوطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم الصناعي ومختلف قطاعات الصناعة والفاعل مع احتياجاتها الحالية والمستقبلية، والعمل على تطوير برامج التدريب العملية من خلال تعاون الشركات والمؤسسات الإنتاجية وهي المستفيد الأول من مخرجات هذا التعليم، وأن يكون لهذه الشركات والمؤسسات دور كبير في التنسيق بينها وبين المدارس الصناعية لإتاحة الفرصة للطلاب للتدريب واكتساب الخبرة بأن يعيشوا التجربة الفعلية في مواقع العمل. كما نادت هذه الدراسة بتوفير قنوات اتصال بهدف التنسيق بين المؤسسات الإنتاجية والمدارس الصناعية لتبادل الخدمات بينها في مجالات الزيارات والتدريب العملي أثناء الدراسة وخلال الأجازات الصيفية، وكذلك تشجيع المدارس الصناعية على تشكيل لجان استشارية من المعنيين في المجتمع المحلي من مؤسسات العمل والإنتاج للمساهمة في تقديم المشورة والمشاركة في عمليات تقوم ببرامج التعليم والتدريب، ومنح الشهادات الدراسية والتدريبية للمتعلمين.

كما نادت دراسة (هروانديس وآخرون) (Hernandez et. al) (١٢٥) بضرورة توفير برامج للتمهين في مناخ التعليم النظامي، حيث يمكن توفير برامج تدريبية تتداخل فيها برامج التعليم النظري والتطبيقي. ويجب أن تتطور برامج التمهين الحالية

في مدارس التعليم النظامي لتشمل التمهين على الأعمال الحرة، والمهنة الصناعية، والأعمال التكنولوجية، فالبيئة المدرسية توفر فرص التعلم المختلفة، وتمتلك إمكانيات إكساب الطلاب مهارات التمهين. كما أنه توجد توقعات عالية من الطلاب والمعلمين تجاه أهمية المدرسة الثانوية في ابتكار خصوصيات مهنية. ومن ثم يجب أن تقيم المناهج الدراسية في هذه المرحلة التعليمية النظامية بمقابلة الاحتياجات المهنية المتنوعة للأفراد، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تنويع برامج التمهين داخل التعليم النظامي بحيث لا يكون الهدف منها على الدوام منح شهادات دراسية، وإنما يجب أن تعطى فرصاً دراسية لمن يحتاج من الأفراد للحصول على قسط من المعارف المهنية بما يؤدي إلى مساعدتهم على تطوير أعمالهم في المهنة التي يجوزونها في سوق العمل.

وبحثت دراسة (فريسورا وآخرون) (Fressura et al) <sup>(١٦٦)</sup> قضية التعليم الفني والتدريب في إيطاليا، وألقت نتائج هذه الدراسة بأن الأفراد المتخرجين من مراحل التعليم النظامي الفني في إيطاليا يحتاجون إلى برامج تدريبية لاحقة من أجل إمتلاك قواعد المعرفة المحددة المتصلة بسلسلة المهنة والوظائف المعروضة في سوق العمل. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة أن تقدم الشركات الصناعية فرصاً تدريبية من خلالها يتم التدريب على مهارات تكنولوجيا جديدة في عسدد من الأعمال الإنتاجية في المجتمع الإيطالي.

كما درس (ستيفرو) (Stavrou) <sup>(١٦٧)</sup> قضية التعليم الفني وعلاقته بفرص التدريب المهني في سوق العمل اليوناني. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه رغم الجهود المبذولة لتحسين التعليم الفني في اليونان، فقد بقي الارتباط ضعيفاً بين مجمل النظام التعليمي الفني اليوناني وفرص التدريب المهني المتواجدة في سوق العمل، فلم تحدث الشراكة المطلوبة بين المعارف المقدمة في مدارس التعليم النظامي الفني، وبين التدريب على المهارات في بنية التعليم غير النظامي. كما أثبتت هذه الدراسة أن حائزي شهادات التعليم النظامي الفني في اليونان غير قادرين على دخول سوق العمل

بدون حيازة شهادات متصلة بالتدريبات الحرفية الملائمة لتوجهات سوق العمل والعمالة الحرة، والتي تقدم من خلال برامج التعليم غير النظامي هناك.

وأوضحت (ناريمان محمود جمعة)<sup>(١٢٨)</sup> فكرة إدخال خبرة العمل إلى التعليم التالى العام في مصر في ضوء خبرات كل من المملكة المتحدة وأستراليا، حيث تعدد برامج خبرة العمل القائمة على الدراسة بالمؤسسات الصناعية والشركات التجارية من البرامج الحديثة المستخدمة لربط التعليم بالتدريب، ولربط مقررات المنهج الدراسى بخبرات العمل، حيث يمكن أن تتاح فرص عمل لبعض الطلاب في بعض الأعمال والحرف، ويتم من خلالها منح شهادات التدريب على المهارات والمعارف المتصلة بمراسمهم.

وتنادى الأصوات في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة محو الأمية التكنولوجية بين طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والعالية، فقد رأت دراسة أجراها القسم الحكومى التابع لولاية فلوريدا (Florida State Dept)<sup>(١٢٩)</sup> ضرورة تعميم تدريس البرامج التكنولوجية بما يكسب الطلاب الكفايات التكنولوجية العامة، وبما يسر تفاعل الطلاب مع التعليم التكنولوجى والعلم.

كما ذكرت رابطة المحافظين الأمريكية أن شباب اليوم يواجه أزمة في الإعداد للوظائف في سوق العمالة المتغير، ومن ثم يجب إعداد العمال وزيادة مهاراتهم، وأن يكون لديهم التزام بالتعلم مدى الحياة، وسوف يحتاج العمال اكتساب مهارات جديدة، وأن يعدلوا أنفسهم بصورة مستمرة، وأن يبدلوا اكتشاف أنفسهم، وهذا يرجع إلى أن عمال اليوم سوف يغيرون من أعمالهم من ثلاث إلى خمس مرات أثناء حياتهم العملية<sup>(١٣٠)</sup>.

وفي هذا الإطار نادى (على السيد الشخبي)<sup>(١٣١)</sup> بإعادة النظر في طرق وأساليب تقويم مستوى التحصيل الدراسى للطلاب بما فيها الامتحانات العامة، والتي تمنح من خلالها الشهادات العلمية، والتي تلعب دوراً كبيراً في تحديد المستقبل المهني

---

للأفراد. وهناك ضرورة لربط مناهج التعليم العام بمجالات التعليم المهني، فالمطلوب أن التعليم ينمي المهارات المهنية اللازمة لسوق العمل في البلاد العربية.

وأظهرت دراسة (ليوارد وآخرون) (Layord, et al) <sup>(١٣٢)</sup> مدى الحاجة إلى إصلاح نظام التدريب المهني في المملكة المتحدة، حيث أشارت هذه الدراسة إلى وجود (ضعف) في مجال التعليم النظامي وغير النظامي المتمثل في برامج التعليم الفني والتدريب هناك. وقد أوصت هذه الدراسة بوضع استراتيجية لعلاج هذا الضعف، ومن أهم معالم هذه الاستراتيجية أن تشارك الشركات الصناعية الحكومية والأهلية بدور في تحسين برامج التعليم الفني والتدريب المهني من أجل صالح الاقتصاد القومي. وتبدأ هذه الاستراتيجية بتحديد نوعية التدريب المهني المطلوبة وكيفية الانتفاع بالشركات الصناعية المتواجدة بسوق العمل في ترقية مهارات العمال. كما يجب الاهتمام بتوفير معاهد تمنح شهادات تدريبية جديدة في المناطق المحلية، وأن تسود سياسة تدريبية جادة تقدم خدماتها لكل من يعطل عن العمل.

ودعت دراسة (همام بدرأوى زيدان) <sup>(١٣٣)</sup> إلى الاهتمام بربط التعليم بالتدريب وربطهما معاً بالعمل من منطلق أن العمل ومقوماته وأدواته مواقف تعليمية، ومن ثم فقد تكون مجالات العمل داخل المدرسة أو خارجها، ومن خلالها يتم اكتساب مهارات متعددة خلال أوقات التعليم والتدريب والعمل. وقد أكدت هذه الدراسة على قيمة العلاقة فيما بين التعليم بمختلف مستوياته وشهاداته الدراسية ونوعياته من جانب، وبين العمل من جانب آخر، وبحيث يخرج التعليم بالتدريب أثناء أداء عمل معين متمثلاً ذلك في مناهج التعليم وعتماده وأنشطته وشهاداته الدراسية الدالة على ذلك.

كما أظهرت نتائج دراسة (إميل) (Imel) <sup>(١٣٤)</sup> الحاجة إلى جعل التعليم الفني في الولايات المتحدة الأمريكية ملتزماً بتلبية متطلبات برامج التنمية الاقتصادية مسن القوى البشرية العاملة هناك. ويتحقق هذا الأمر عن طريق إيجاد صيغة شراكة في منح



الشهادات الدراسية بين المعاهد التعليمية الفنية النظامية، ومؤسسات الإنتاج الصناعية، فالتعاون ضروري جداً لزيادة الإنتاجية واستمراريتها، والحفاظ على سبق في التنافس العالمي. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تأمين فرص اتصال الطلاب بمواقع العمل بما يؤدي إلى دمج المعارف المدرسية المكتسبة من برامج التعليم النظري بالخبرات المهنية التطبيقية التي تم حيازتها في أماكن العمل المهنية المتخصصة.

وتتمشى هذه النتائج مع دعوات مماثلة سابقة في المجتمع حول تنمية مهارات طلاب التعليم عامة وطلاب التعليم الجامعي خاصة من خلال مساعدتهم على تقويم أفكارهم وتجاربهم<sup>(١٣٥)</sup>، وبالطبع فإن تنمية مهارات المعلمين تحتاج إلى تدريب أو رغبة ونزعة نحو البرامج التدريبية، حيث تكمن أهمية البرامج التدريبية لأولئك الأفراد الذين يلتحقون بمراكز التدريب المهني أو يسوق العمل بعد انتهائهم من الدراسة، وعدم قدرتهم على تملك المهارات والخبرات الكافية لدخول سوق العمل في البلاد العربية.

وقد أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*Organisation for Economic Cooperation and Development*)<sup>(١٣٦)</sup> أنه بنهاية القرن العشرين فإن المعرفة التطبيقية والمهارات التكنولوجية هي التي سوف تقيّم على فرص العمل والعمالة، وهذا قد يصبح أهم إشكالية للعمل والوظيفة في المجتمع الأمريكي. ومن ثم يجب أن تصمم محرمات البرامج الدراسية النظامية وغير النظامية، ويتم التخطيط لها لترتبط مباشرة بالاحتياجات المهنية في الواقع الإنشائي في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أشار هذا التقرير المنبثق من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه في السويد ينظر إلى الشهادات الدراسية على أنها السند الاستراتيجي من أجل بلوغ هدف الحصول على الوظيفة. ومن ثم فإن المدرسة النظامية في السويد تأخذ على عاتقها تربية الشباب أكاديمياً ومهنياً. ولعل أهم ما يميز النظام التعليمي السويدي أنه

---

مرون، وتمتد المرونة لتشمل عدد سنوات الدراسة، وانفتاح المدرسة دوماً على عالم العمل واحتياجاته. ويجب الإشارة إلى أن التعليم الفني في السويد يعمل على إكساب الطلاب المعارف والمهارات الخاصة بمزاولة المهنة مباشرة من خلال الارتباط الوثيق بواقع السوق الإنتاجي وعالم العمل الحقيقي. ويتم تحقيق هذا الارتباط الوثيق بين عالم التعليم وعالم العمل عن طريق إتاحة فرص حقيقية للطلاب من أجل أن يعملوا عملاً منتجاً ضمن مستلزمات استيعاب المنهاج المدرسي المعتاد والحصول على شهاداتهم الدراسية بإتمام التعليم المقصود (Organisation for Economic Cooperation and Development) (١٩٧٧).

ومن خلال تحليل نتائج البحوث والدراسات السابقة في أهمية الشهادات الدراسية والتدريبية في سوق العمالة الحرفية تستتج الرؤية التربوية التالية والتي يجب أن تتعاون الأحزاب السياسية والتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في نشرها - كثقافة مجتمعية - بين الأفراد في شتى بقاع الوطن العربي:

- الملامح المستقبلية لفرص العمل الحرفي صعبة التحديد، ومن ثم فمرونة النظام التعليمي في منحه الشهادات الدراسية شرط لابد منه لمواجهة الطغرات التي تطرأ على سوق العمل والعمالة. وتمتد المرونة لتشمل عدد سنوات الدراسة، ومحتواها، ودرجة انفتاح المدرسة على سوق العمل واحتياجاته، وتنوع فرص التعليم والتدريب والتكامل بينها كمستلزم من مستلزمات منح الشهادة الدراسية إلى جانب تيسير الانتقال بين التعليم النظري والأكاديمي والفني التطبيقي، والقضاء على الحواجز بين التعليم النظامي وغير النظامي، والتكامل والتناوب بين الدراسة والعمل في البلاد العربية.

- ضرورة المزاوجة بين الشهادات الدراسية النظرية والشهادات التدريبية عن طريق شراكة فعالة بين الشركات الإنتاجية الصناعية ومؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي بأشكالها المختلفة تلبية لحاجات سوق العمل المتغيرة، ومن ثم يجب أن نركز على إدخال خبرة العمل في ميدان التعليم العام، وربط التعليم

بالتدريب، وعمو الأمية التكنولوجية وربط التعليم الفني بمتطلبات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

- مؤسسات العمل والإنتاج، وكذلك المؤسسات الإعلامية والثقافية لابد أن تشارك المؤسسات التعليمية النظامية في تقديم فرص التعليم والتدريب. لمستقبل العمل وعلاقته بالتعليم والتدريب يجب أن يصبح شأنًا مجتمعيًا شاملاً. وربما يجب التفكير في إعادة نظم التلمذة الصناعية لكي تسود المؤسسات التعليمية ببعض مظاهر الإنتاجية، وتصبح منطلقاً للعمل. (Semel and Sadovnik) (١٣٨).

- التنمية بمعناها الشامل - كما يراها (سعيد إسماعيل علي) (١٣٩) - لابد من أن تؤسس على الاعتماد على النفس، وعلى الموارد الذاتية، وعلى البشر قبل كل شيء، وبدون القناع المواطنين بأن التنمية لمصلحتهم ولمصلحة أولادهم وبدون مشاركتهم الإيجابية في تحديد الأهداف واقتسام العوائد وتحمل التضحيات وبدون الارتقاء بالمسوى العلمي (فرص التعليم والتدريب الجيدة) لكل المواطنين - بدون كل ذلك - يصعب حقاً الاعتماد على النفس في مجالات التنمية الاقتصادية. ومن ثم يصعب تحقيق مستوى جيد من الإنتاجية في سوق العمالة الحرفية في البلاد العربية.

- ينبغي توافر عدة سمات في حائزي شهادات التعليم النظامي بصفة عامة، وفي حائزي شهادات التعليم النظامي الممتد لحد التمهين بصفة خاصة، منها توافر المعارف الخاصة بممارسة عمل محدد إلى جانب امتلاك مهارات أساسية عديسة قابلة للتحويل إلى أعمال حرفية متعددة تصبح بدورها أساساً قوياً لإتقان مهارات جيدة في مواقف عمل جديدة، لفرص العمل المهنية في القطاعات الاقتصادية المهارية تناقص بشدة، وفي الوقت نفسه تزايد فرص العمل الحرفي في سوق العمالة الحرفية، ولابد من تملك الأفراد لمهارات هذه الأعمال حتى يتمكنوا من دخول هذه السوق الإنتاجية في الوطن العربي.

كما يجب على الشراكة المجتمعية- من خلال أطرافها المدنية الفاعلة من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية وجمعيات أهلية وتنظيمات تطوعية- أن تبرز للشباب علاقة الشهادات الدراسية والتدريبية بمستويات العمل الحرفي، فقد أوضحت البحوث والدراسات العلمية أدواراً متعددة للتعليم والتدريب في الإعداد للعمل، وفي حيازة الشهادات الدراسية والتدريبية الدالة على مدى قدرة الأفراد على العمل المنتج.

فقد أشارت دراسة (كورسون وآخرون) (Corson et. AL) (١١١) إلى أهمية البرامج التدريبية التي تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الشباب على أن ينهوا تعليمهم ويحسّنوا شهاداتهم التعليمية من المدارس العالية. وفي الوقت نفسه يتم إعدادهم حرفياً لوظائف وأعمال مطلوبة في سوق العمل. وفي أثناء ذلك يستطيع هؤلاء الشباب مواجهة مشكلاتهم الشخصية والعائلية المتمثلة في الفقر الذي يعانيون منه. وقد بلغت هذه البرامج التدريبية التي عشر برنامجاً تدريبياً في المناطق الحضرية، وأربعة برامج تدريبية في المناطق الريفية. وقد تميزت هذه البرامج التدريبية بالقدرة على تزويد هؤلاء الشباب بقسط وافر من المعارف والمهارات الوظيفية التي تساند كل من يراجد خارج بنية التعليم النظامي، ويرغب في حيازة مهارات تناسب سلسلة الأعمال الحرفية المتوفرة في تلك المناطق. كما تميزت هذه البرامج التدريبية في هذه المناطق بالمرونة لمقابلة احتياجات هؤلاء الشباب من المهارات المتنوعة واللازمة لهذه الوظائف والأعمال الإنتاجية. ويعاون في هذا الأمر كل من منظمات العمل ومؤسساته والقائمين على أمور تلك البرامج التدريبية.

كما أجرى اتحاد الحرف الأمريكي (American Welding Society) (١١٢) دراسة عن تطوير المهارات الرفيعة في مجال اللحام، وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية التدريب في تجارب اللحام من أجل الوصول إلى مستوى متقدم في تحقيق المهارات الحرفية اللازمة لممارسة أعمال اللحام في حِسين مصنعاً على المستوى القومي.

وقد تناولت دراسة (بيالي وآخرون) (Bailey et. AL)<sup>(١٤٦)</sup> مستوى التعليم المطلوب من أجل فرصة عمل حرفي في المصانع والشركات الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أهمية ربط المستوى التعليمي وما ينتج عنه من معرفة ومهارات بمتطلبات سوق العمالة الحرفية. ويتم هذا الأمر بإدماج برامج المعرفة النظرية في مرحلة المدارس الثانوية مع برامج التدريب الحرفي على المهارات في المصانع التي من المحتمل أن يعمل فيها خريجيو هذه المدارس. ويتطلب هذا الأمر التعرف على أنواع تنظيمات العمل الحرفي والمهارات المطلوبة للفرد لمباشرة مهامه في سوق العمل، وتلك المهارات الحرفية التي يتناقص الطلب عليها من الشركات الصناعية، ولا ترغب في توظيف حائزي مثل هذه الشهادات الدراسية والتدريبية. كما وجدت هذه الدراسة أنه على الرغم من التطوير المستمر للبرامج الدراسية في مؤسسات التعليم النظامي، فإن الأمر يدور في حلقة مفرغة حيث إن الشركات الإنتاجية التي توظف الشباب لديها نخبها غير مهتمة بتلك المهارات الحرفية التي يجب على المدارس أن تدرب طلابها عليها. وفي الوقت نفسه نجد أن المدارس النظامية ليس لديها الخافز في تبني الأفكار المثالية للمصانع والشركات الإنتاجية في مجال المهارات الحرفية المطلوب إكسابها للطلاب أثناء صيرورة التعليم النظامي وحق الحصول على شهادتهم الدراسية.

وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية إعداد استراتيجية تقوم على إيجاد صلة وثيقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل وتنظيماته المختلفة، وتستوجب هذه الصلة وجود شراكة فعالة بين مؤسسات التعليم النظامي ومؤسسات العمل في تحديد أهداف ووسائل وبرامج التعليم الحرفي ومتطلبات الحصول على الشهادات الدراسية، وفي سياسة توظيف الخريجين حال انتهائهم من البرامج الدراسية التعليمية والتدريبية بنجاح وحصولهم على هذه الشهادات الدراسية.

وقد أكدت دراسة بتكليف من الكونغرس الأمريكي (Congress of the

(U.S.)<sup>(١٤٣)</sup> على ضرورة إعادة فحص البرامج الأساسية التي من خلالها يتم تدريب العمال على المهارات الحرفية اللازمة لممارسة الأعمال في سوق الأعمال الحرفية الأمريكية. فمن وجهة نظر هذه الدراسة أن مستقبل العمل الحرفي في الولايات المتحدة الأمريكية يتوقف على مدى جودة برامج التدريب، خاصة تلك التي تسهم في إكساب هذه المهارات اللازمة للحصول على عمل حرق لأولئك الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تشمل المجرمين المدانين في أعمال إجرامية، والأفراد المتعطلين عن العمل، إلى جانب العمال الذين يمتلكون أعمالاً غير ماهرة.

وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية اشتراك كل من القطاع الخاص والحكومة الفيدرالية من أجل توفير فرص التدريب على المهارات اللازمة للحصول على فرص العمل الحرفي المنتج هؤلاء الأفراد، إلى جانب العمل على إيجاد قنوات اتصال وتعاون بين قطاعات الأعمال الإنتاجية ومؤسسات التعليم النظامي في مجال توفير البرامج والخدمات التدريبية التي من شأنها أن تساعد على التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أوصت دراسة (Connecticut State Council)<sup>(١٤٤)</sup> بالتخطيط لإيجاد قوى بشرية عاملة تنافسية عبر العالم، وذلك من خلال نظام تعليمي ممتد داخل المجتمع ومتصل بآماكن العمل. وفي هذا الإطار التخطيطي للدرسة المستقبل يجب على الدولة أن تزود المدارس بمعلومات عن نمو الأعمال الحرفية والوظائف المتوقعة، والمهارات المطلوبة لممارسة هذه الأعمال. ويجب على مثل هذه المدارس أن تأخذ في الاعتبار المهارات التكنولوجية رفيعة المستوى وتعمل على تضمينها في المقررات والبرامج الدراسية بها، ومن ثم تحسن علاقة المدرسة بسوق العمالة الحرفية، وتظهر العلاقات المتبادلة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل الحرفي وبرامج التعليم المدرسي وشهاداته الدراسية.

وقد أوصت هذه الدراسة أيضاً بضرورة أن يدرس الطلاب في مدارسهم تنظيمات سوق العمل والأعمال الحرفية التي يتوقع تغييرها في المستقبل القريب، وفي هذا الأمر تقوية للصلة بين المدارس والأعمال الحرفية في سوق العمل، حتى أن التدريب على هذا العمل الحرفي يجب أن يقع على عاتق هذا التعاون وهذه الشراكة بين المؤسسات التعليمية النظامية وقطاعات الأعمال الحرفية. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير البرامج التعليمية، وخاصة التعليم الحرفي ومراجعة التصنيفات المهنية القائمة حتى تعكس الصورة الحقيقية للحرف المتاحة في سوق العمل، وحرف المستقبل، خاصة وأن أعمال السوق الحر تتميز بالتغير السريع والتطور المتلاحق، الأمر الذي يتطلب إيجاد آلية جديدة في تطوير البرامج التعليمية ومواصفات الحرف والمهن والمهارات اللازمة لتأديتها.

ومن الدراسات التي اهتمت بالإعداد للحرف من خلال برامج تعليمية في مؤسسات التعليم النظامي الدراسة التي أجراها *(Illinois Community Coll)*<sup>(١٤٥)</sup> التي نوهت بأهمية المدرسة النظامية في إكساب الطلاب مهارات العمل الحرفي. وقد أكدت هذه الدراسة أهمية الشراكة بين النظم التعليمية النظامية ونظم التدريب الحرفية غير النظامية لتحقيق المهارات عالية الجودة. ويمكن تحقيق هذه الشراكة عن طريق أن تقدم مؤسسات التعليم النظامي مهارات حرفية تعتبر بمثابة تدريب على صناعة ما من خلال برامج تعليمية تعليمية، وتعتبر من جهة أخرى ركيزة مدعمة لبرامج التدريب اللاحقة لإثراء المهارات المتنوعة. ومن ثم يصبح التدريب وإعادة التدريب على المهن والحرف الصناعية من أهم التوصيات التي يجب على المدارس أن تأخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت إكساب طلابها المهارات المطلوبة لسوق العمالة الحرفية.

وهدفَت دراسة (ميلز وسينش) *(Mills and Cesnick)*<sup>(١٤٦)</sup> إلى تحديد معدل متوسط الوظائف والأعمال الحرفية الحرة المتواجدة في الأعمال الصحية في

---

جنوب أستراليا، والتدريبات الحرفية اللازمة لهذه الأعمال الحرة. وقد وجدت هذه الدراسة أن التعليم والتدريب قادران على إكساب الأفراد مهارات الحرف في الأعمال الحرة الصحية، وفي المشروعات المتصلة بها.

وأظهرت دراسة (والترز) (Winters)<sup>(١٤٧)</sup> أن أكثر من نصف خريجي المدارس العالية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية لا يذهبون إلى الكليات العالية، وحوالي الثلث من خريجي هذه المدارس العالية لا يكملون الدراسة بهذه الكليات. وفي ضوء هذه النتائج طالبت هذه الدراسة باستراتيجية تربوية تربط التعليم النظامي بالحرف في سوق العمالة الحرفية عن طريق تمهين الشباب على مستوى عالٍ، وبحيث يصبح التمهين جسراً بين التعليم والعمل. ويمكن أن تشمل برامج التمهين على مهارات الأعمال الحرفية الحرة، وأن يصبح التعليم يتي، أى يتداخل التعليم الأكاديمي والتدريب التكنولوجي. وأن تصبح المدرسة مكاناً للتعليم، وفي الوقت نفسه مكاناً للتدريب على مهارات العمل الحرفي. وهذا تصبح وظيفة المدرسة تجهيز الطلاب إما للتعليم والتعلم اللاحق، وإما للتدريب على المهارات الحرفية العامة التي تكون أساساً لتدريب تخصصي لوظيفة ما أو عمل ما فيما بعد.

وفي ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية أظهرت إحدى الدراسات التحليلية (Florida State Dept. of Education)<sup>(١٤٨)</sup> مدى أهمية برامج التدريب في دخول سوق العمل والعمالة. وأوصت هذه الدراسة بجعل البرامج المهنية هي بؤرة اهتمامات برامج مرحلة ما بعد الثانوية من أجل تطوير المهارات المهنية اللازمة للحرف والأعمال المختلفة مثل الأعمال الزراعية والكهربائية، والمهن الصحية، والعمل في مجال الإلكترونيات، وبحيث تتضمن برامج التمهين التي تربط التعليم بالعمل بعض البرامج التدريبية التي تبين أماكن العمل وفرصه المختلفة. وهذا تقوى الصلات بين المؤسسات التعليمية النظامية ومؤسسات العمل المختلفة.



كما أجرى قسم التربية التابع لولاية فلوريدا *Florida State Dept. of Education* (١٩٩٠) دراسة عن البرامج التربوية المقدمة لتحسين مساهرات القوى البشرية العاملة في فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم إعداد الطلاب في فلوريدا للدخول ضمن القوى البشرية العاملة من خلال برامج تكنولوجية تقدم من خلال الدراسة في برامج تعليمية نظامية في مرحلة ما بعد الثانوية، ومن خلال تنمية مهاراتهم على العمل الحرفي في برامج تدريبية غير نظامية. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة استمرار عملية التكامل بين التعليم النظامي والتدريب الحرفي من خلال برامج تربوية لضمان جودة التمهين وحيازة المهارات المتقدمة في الحرف الزراعية والإلكترونية والميكانيكية والصحية، وأن تتضمن هذه البرامج التربوية بعض البرامج التثقيفية عن علاقة التربية بالوظيفة، ووظيفة المدرسة الحديثة تجاه فرص العمل الحرفية المنتجة.

وفي دراسة استطلاعية قام بها (ماكجرو) *(McGraw)* (١٩٩٠) استهدفت التعرف على وجهة نظر العمال في المهارات المطلوبة في حرف إصلاح وترميم السيارات والأدوات الميكانيكية وأعمال الطباخة، إلى جانب مدى تأثير التغير التكنولوجي في ندرة فرص العمل الحرفي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المهارات العقلية واليدوية في مثل هذه الحرف تتغير بمرور الزمان، كما أن التغير في مستوى المهارة محدد بواسطة مدى تنظيم المنشأة الصناعية لتتلاءم مع التكنولوجيات الجديدة وتكيف معها. كما وجدت هذه الدراسة أن العمال (أقل من ٤٠ سنة في العمر الزمني) قد أتاحت لهم فرص التدريب على الحاسبات الآلية من أجل استخدامها في إصلاح الماكينات وأدوات الطباخة. واستنتجت هذه الدراسة أن الشركات الصناعية تميل إلى تشجيع العمال الأصغر سناً من أجل تنمية مهاراتهم أثناء العمل الحرفي. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة توحيد أماكن التعليم والتدريب ودمجهما معاً من أجل زيادة المهارات المهنية للأفراد من جهة، ومن جهة ثانية من أجل مواجهة فعالة للتغيرات التكنولوجية

التسارعة ورغبات العامل وأمنيته. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تقيح المقررات الدراسية وبرامج التدريب المهنية من أجل أن تعكس الواقع الجديد لمطلوبات سوق العمل الحرفي من المهارات المهنية لدى الراغبين في دخول أنشطته الإنتاجية.

كما أوصت لجان التعليم في أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية (Ohio State Dept. of Education)<sup>(١٥١)</sup> بأن تعمل البرامج التعليمية النظامية على الاهتمام بمبادئ المهارات التكنولوجية التي تؤهل الشباب والبالغين لكي يصنعوا فرصاً ذاتية في مجال العمل الحرفي، ومن أجل زيادة دخولهم النقدية في عالم العمل المتغير. فالعليم في مدارس أوهايو - من وجهة نظر هذه الدراسة - يجب أن يهدف، إلى جانب الدراسة النظرية والتأهيل الأكاديمي، إلى تقديم برامج مهنية تستطيع إكساب مهارات تمهين متطور هؤلاء الشباب، وتعريفهم بتنظيمات العمل الحرفي ومهاراته المطلوبة.

وقد خلصت دراسة (بيرس) (Pearce)<sup>(١٥٢)</sup> أهداف العليم النظامي في مستواه الثاني (العليم الثانوي) في عدة مجالات منها التحضير لحياة العمل الحرفي، وتحضير نخبة من الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي، إلى جانب تنمية شخصيات الطلاب في مواجهة ظواهر الغير الاجتماعي بما يصون هويتهم الثقافية ويحافظ عليها. وهذا يقدم العليم الثانوي المهارات والمعارف المختلفة لتربية العقل والموهبة، وتمهين الشباب لدخول سوق العمل والعمالة الحرفية.

وقد أظهرت نتائج دراسة (Council of Chief State School Officers)<sup>(١٥٣)</sup> أهمية ربط المدرسة بالعمل. واقترحت هذه الدراسة تدعيم العليم التعاوني، وتقديم برامج تعليمية نظامية في تمهين الشباب، إلى جانب العمل على ضرورة تواجد شراكة فعالة بين مؤسسات التعليم النظامي ولقطاعات الأعمال الحرفية في المجتمع.

وقد ركزت هذه الدراسة على إظهار أهم التحديات التي تقابل الطلاب لكسي

يصلوا إلى مستويات عالية من التحصيل الأكاديمي إلى جانب اكتسابهم المهارات المهنية الضرورية لدخولهم عالم العمل. واقترحت هذه الدراسة بعض ملامح التغيير في فلسفة التعليم النظامي بحيث تعمل المدارس على أن تعد الشباب لوظيفة ما أو عمل ما كجزء من مسئولياتها الأساسية. وأن يشارك الطلاب في برامج للتدريبات المهنية بحيث تضمن لهم ثغراً حرفياً مستمراً. كما أن الصلة بين مؤسسات التعليم النظامي وسوق العمل ومؤسسات التوظيف يجب هيكلتها بحيث يشارك الطلاب في معرفة سوق العمل الحرفي عن طريق دمج استراتيجيات التعليم والتدريب في المرحلة الثانوية بما يدعم المناهج الأكاديمية والحرفية والثقافية.

وهناك دراسة حالة فحصت التفاعل بين التعليم الأساسي والتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في الصين أجراها (شاونسونج) (Shunsong)<sup>(١٥١)</sup>، وأوضحت هذه الدراسة أن آلاف الطلاب في المناطق الريفية في الصين يتجهون إلى التعليم الأكاديمي وتعودهم المعرفة الحرفية والمهارات المهنية اللازمة للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير التعليم الحرفي السدي يجب أن يعمل على إكساب الأفراد المهارات المهنية اللازمة للعمل في كافة القطاعات الاقتصادية وفي سوق العمالة الحرفية.

كما استهدفت دراسة (ستيم) (Stem)<sup>(١٥٢)</sup> توضيح كيفية ارتباط المدرسة بالعمل الحرفي في نطاق المدارس العالية والكليات ذات العامين في بعض الولايات الأمريكية. وقد استنتجت هذه الدراسة مدى أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم النظامي وقطاعات الأعمال الحرة لتفعيل التدريب على الأعمال الحرفية المستقبلية التي تتميز بالتغيرات التكنولوجية السريعة، وقد أوصت هذه الدراسة بتوفير فرص التمهين والتعليم التعاوني أمام طلاب هذه المدارس وطلاب كليات المجتمع من أجل التكيف مع متطلبات سوق العمالة الحرفية هناك.

كما أوضحت (نادية جمال الدين)<sup>(١٥٦)</sup> الاهتمام الكبير من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة بالتعليم الفني في مصر، واستمرارية جوانب القصور في أركانه الأساسية، وتبين عدم قدرة سوق العمل الحر في امتصاص الناتج السنوي لخريجي المدارس الثانوية الفنية، حيث يحتاج هؤلاء الخريجون إلى برامج تدريبية لاحقة استجابة للمهارات المهنية المطلوبة في سوق العمالة الحرفية.

وتشير بيانات التوظيف الكثيفة إلى أن الوظائف المتاحة للعمال، من هم دون شهادة الثانوية العامة، قد انخفضت إلى (٤٥%)، بينما الوظائف لشهادات ما بعد الثانوية العامة (الشهادات الجامعية وشهادات الكليات التقنية والمجمعة) قد ازدادت بنسبة (٢٦%) أثناء التسعينات<sup>(١٥٧)</sup>، وهو الأمر نفسه في سوق العمالة العربية، فقد أوضح (محمد متولى غنيمه)<sup>(١٥٨)</sup> الصلات القوية بين مختلف الشهادات التعليمية والوظائف في سوق العمالة العربية، حيث تؤدي زيادة أعداد المتخرجين باستمرار إلى قفل العبء النهائي للبطالة على كاهل أولئك الحاصلين على مؤهلات تعليمية أدنى. وفي غياب عمليات التجديد وإعادة المواءمة بين الشهادات العلمية وفرص العمل فإن مظاهر الاختلال وعدم الاتزان فيما بين الشهادة العلمية وعالم العمل سوف تزداد.

ومن خلال تحليل نتائج البحوث والدراسات السابقة في هذا المحور نستنتج أنه لتعظيم المهارات المهنية لأفراد القوى البشرية العاملة في سوق العمالة الحرفية بالمشروعات الاستثمارية الصغيرة في البلاد العربية يجب أن تراعى الأحزاب السياسية والثقافات المهنية والمالية والمجمعات الأهلية نشر ثقافة الربحية الجديدة من الإنفاق في مجال التعليم بين كافة الفئات البشرية في الوطن العربي، وهذه الثقافة ونشرها تستلزم ما يلي:

- اعتماد المعارف والمهارات التي يجب إكسابها لطلاب التعليم الحر في ضوء رؤى مؤسسات الإنتاج، فهناك حاجة دائمة إلى ربط التعليم الحر بسوق العمالة الحرفية- أى بمعارفه ومهاراته المطلوبة في الواقع الفعلي في المصانع والشركات

والمؤسسات الإنتاجية الأخرى<sup>(١٥٩)</sup>. ومن ثم يجب مراجعة المهارات والمعارف المقدمة داخل المؤسسات النظامية للتعليم الحرفي في ضوء معايير الأجهزة الحرفية المتخصصة بما في ذلك الجمعيات المهنية والنقابات العمالية والمهنية، وجمعيات رجال الأعمال المختلفة في كافة القطاعات الإنتاجية في المجتمع العربي.

- الحاجة ملحة إلى مرونة النظام التعليمي بما ييسر الانتقال بين فروعه الأكاديمية والحرفية المختلفة. ويتم ذلك عن طريق ربط التعليم الحرفي والأكاديمي بنظم تلمذة صناعية من نوع ما بما يؤدي إلى إعداد الطالب للحياة العملية وربطه - بعد سن التعليم الأساسي - بسوق العمل الحرفي. ويمكن التفكير في تجريب بعض الأطروحات الفكرية التي تنادي بالتعليم المتناوب بين المؤسسات التعليمية النظامية ومؤسسات العمل الإنتاجية في بيئة العمالة الحرفية<sup>(١٦٠)</sup>.

- إفساح المجال لرفع مستوى التعليم بين العاملين في مواقع الإنتاج عن طريق الدراسة بعض الوقت. ويتم تحقيق هذا الأمر إما عن طريق مراكز تعليم وتدريب داخل مواقع الإنتاج نفسها، أو عن طريق توفير قنوات اتصال فعالة بين المؤسسات التعليمية النظامية ومؤسسات وأصحاب العمل في المناطق الإنتاجية بسوق العمالة الحرفية<sup>(١٦١)</sup>، وبما حيزاً لوثم التعاون بين المدرسة ومراكز التدريب الحرفي داخل مواقع الإنتاج - كما اقترحه دراسة (براون) (Brown)<sup>(١٦٢)</sup> - في مجال إعداد المناهج الدراسية والبرامج التدريبية من أجل تجويد المهارات المهنية للعاملين في سوق العمل بالمشروعات الاستثمارية الصغيرة في الدول العربية.

- أهمية توفير مداخل التدريب، وأهمية دراسة سوق العمل، وأهمية إكساب المتعلمين مهارات العمل الحرفي، وهذا يستلزم أدواراً فعالة من كافة أطراف الشراكة المجتمعية من أجل تدعيم الربحية - في معناها الواسع - من الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي.

كما أن هناك حاجة ماسة إلى شراكة مجتمعية فعالة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل نشر ثقافة مجتمعية جديدة حول علاقة

الشهادات الدراسية والتدريبية ومستوى العمل بإنتاجية العاملين الحرفيين، فقد أوضحت البحوث والدراسات العلمية في هذا المجال مدى إسهام التعليم بوجه عام وشهاداته التعليمية بوجه خاص في تحديد مستوى العمل الحرفي للعاملين في تفسير اختلافات مستوى الإنتاجية بينهم في سوق العمالة الحرفية في البلاد العربية وغيرها من دول العالم النامي والمتقدم على حد سواء.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية اتسعت نسب توزيع الدخل في ضوء تمايز الشهادات الدراسية منذ الثمانينات، وبالنسبة للعمال الحائزين لشهادات الثانوية أو أقل، فقد عانوا بصورة كبيرة من الانخفاض في الدخل، أما أولئك الحاصلون على شهادات دراسية عالية، فقد كان دخلهم ثابتاً إلى حد ما خلال هذه الفترة<sup>(١٦٣)</sup>. إضافة إلى أن العمال الذين يزدون من مهاراتهم يحدث لهم زيادة في الأجور، في حين يواجه أولئك الذين لا يزدون من خبراتهم المهنية خفضاً في أجورهم<sup>(١٦٤)</sup>.

وفي أشار (عمود عباس عابدين)<sup>(١٦٥)</sup> إلى نتائج دراسات أثبتت جمدوى اقتصادية للتدريب لخريجي التعليم الثانوي الفني، وما يشير إلى الحاجة الكبيرة لأن يتم التدريب بعد التخرج، التعليم الذي تلقاه طالب التعليم الثانوي الفني، وما يشير أيضاً إلى المزيد من حاجة طالب التعليم الثانوي الفني لربط النظرية بالتطبيق. فالتدريب له أثر واضح في مكاسب العمال الذين قضا سنوات في التعليم الرسمي.

بينما أوضح (محمد متولى غنيمه)<sup>(١٦٦)</sup> أن العمال في مصر الذين يبحثون عن العمل لا يجدون الوظائف التي يبحثونها، أو على الأقل لا يجدونها مناسبة لشهاداتهم، وحتى وقت قريب كانت المراتب والأجور تتحدد طبقاً للشهادة التعليمية التي يحصل عليها الفرد، ومن ثم كان ما يعرف باسم "تسعيرة الشهادات الدراسية".

وأثبتت دراسة (كراوفورد وآخرون) (Crawford et. al)<sup>(١٦٧)</sup> وجود علاقة إيجابية بين سمات التعليم النظامي وجملة دخول الطلاب الذين يدخلون ضمن القوى البشرية العاملة أثناء دراستهم في المدارس العالية، ومن أهم سمات التعليم النظامي التي

تم أخذها في الحسبان ضمن حدود هذه الدراسة مدى تعاون المدرسة وعلاقتها بآليات سوق العمل الحرفي، ومدى وصول المعلومات عن سوق العمالة الحرفية وفرص العمل بها إلى المدرسة، ومدى ترجمة هذا كله من جانب المتخرجين من هذه المدارس من أجل اكتساب خبرات حرفية جديدة وبما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخول النقدية بينهم.

وألفت دراسة (لويري) (Loury)<sup>(١٦٨)</sup> الأضواء على الأسباب التي أدت إلى انحدار تأثير النوع البشري (الجنس) على جملة اختلافات الدخول النقدية خلال الأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٦ للعاملين والعاملات ذوي المستويات التعليمية العالية في سوق العمالة الحرفية في بعض الولايات الأمريكية. تم تحديد أهم المؤثرات الناتجة عن الشهادات الدراسية الجامعية للنساء، والتي حسنت هذا الانحدار، وتقلت في جودة المهارات المهنية بين هؤلاء النساء الجامعيات الملتحقات بسوق العمالة الحرفية هناك.

كما أجرى (ستانوفنيك) (Stanovnik)<sup>(١٦٩)</sup> دراسة لتقييم عائدات التعليم الاقتصادية في سلوفينيا. واعتمدت هذه الدراسة على معادلات (مينسر) (Mincer) في تفسير اختلافات الدخول النقدية من الوظائف والأعمال الحرفية للعمال في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٣ م. وقد أظهرت هذه الدراسة أن نسب العائدات الاقتصادية لكل الشهادات الدراسية وللجنسين (ذكور وإناث) كانت منخفضة خلال الأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٣ نتيجة التحكم في آليات سوق العمالة والعمل، وتدخل الدولة في تحديد الرواتب والأجور في المشروعات الاستثمارية الصغيرة، وبداية من عام ١٩٩٣ بدأت نسب العائدات الاقتصادية من التعليم تزداد باضطراب نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي سادت سوق العمالة الحرفية في سلوفينيا.

وعرضت دراسة (ستيرن) (Stern)<sup>(١٧٠)</sup> رؤية عن مفهوم المدارس الحديثة التي تعمل في شراكة مع قطاع الأعمال الصناعية لتحمية الطالب مهنيًا أثناء - ومن خلال - ممارسته للعمل في هذه القطاعات الإنتاجية. وقد أثبتت هذه الدراسة أن العائد

الاقتصادي جيد للطلاب الذين يدرسون في مدارس عالية ويعملون أثناء الدراسة. وهناك علاقة إيجابية بين المهارات المكتسبة من التعليم النظامي، وتلك الخبرات المهنية المكتسبة من العمل، وكلاهما يؤثر في الدخل النقدي المكتسب نتيجة ممارسة هذا العمل الحر. كما أثبتت هذه الدراسة أن اكتساب المهارات المهنية أثناء ممارسة العمل الحر يؤثر إيجابياً في تنمية اتجاهات الطلاب نحو سلسلة هذه الأعمال الحرفية. فهؤلاء الطلاب يكتسبون المعارف والمهارات أثناء ممارسة العمل الحرفي، ومن ثم يتعرفون على المهارات الدقيقة لهذه الأعمال الحرفية التي تقع في هذا المجال، ويؤدي هذا الأمر إلى تحسن المهارة المهنية للطلاب العامل وتحسن دافعيتهم نحو العمل المنتج في سوق العمالة الحرفية.

وقد أوصت هذه الدراسة بأنه إذا كان الطالب الذي يتعلم ويعمل في المشروعات الاستثمارية الصغيرة قد حقق هذه الأهداف التربوية، فيجب أن يخطط بمهارة لهذا المفهوم الحديث للمدرسة، وأن يراعى القائمون على أمر هذه المدارس التغيرات التي قد تطرأ على القوى البشرية العاملة في سوق العمالة الحرفية، وماذا يجب على الأفراد أن يتعلمونه ويتدربون عليه من أجل إيجاد فرصة عمل في سوق العمالة الحرفية.

كما أوضحت دراسة تتبعية قام بها (سترن وآخرون) (Stern et al) (١٧) أن العلاقة بين عدد ساعات العمل للطلاب ومتوسط تحصيلهم الدراسي سلبية في المستويات الدراسية العالية في التعليم العالي - أما في المدارس الحرفية التي تقوم أنشطتها التعليمية والتدريبية على الشراكة بين التعليم النظامي وقطاعات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المهارات المهنية المكتسبة من العمل الحر تقود إلى أجور مرتفعة سريعاً بعد التخرج من المدرسة العليا وممارسة وظيفة كاملة طول الوقت في سوق العمالة الحرفية.



وفي هذا المجال أشارت دراسة (General Accounting Office) (١٧٧) إلى أن جملة الدخول المكتسبة سنوياً من العمل الحر في الناحية عن الشراكة بين التعليم والتدريب تزداد باضطراد خلال الخمس سنوات التالية بعد الانتهاء من الدراسة. وقد تأكدت هذه الزيادة في مجموعات الدراسة الأربعة التي مثلت عينة هذه الدراسة، وهي عينات الكبار البالغين من الرجال والنساء، والشباب من الذكور والإناث. وبرغم أن التحليلات الإحصائية أشارت إلى بعض التأثيرات الإيجابية للبرامج التدريبية في جملة الدخول التقديري السنوية المكتسبة من العمل الحر في السنوات الخمس التالية لاستلام العمل، فإن هذه البرامج التدريبية فشلت في التأثير على الدخل من الوظيفة في سوق العمالة الحرفية بعد ذلك.

وفي دراسة أخرى قام بها المركز القومي لإحصائيات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية (National Center for Education Statistics) (١٧٨) تم إلقاء الضوء على وضع العمالة الحرفية الماهرة في العمر الزمني من (من ٢٥ سنة) إلى (من ٦٤ سنة) في سوق العمل الحر في الأمريكي كدالة في النوع البشري، ومستوى المهارة، والشهادة الدراسية والتدريبية الأعلى. وقد أوضحت النتائج الإحصائية أن الشهادة الدراسية ومستوى التدريب الحر في ترتبطان بقوة بمسوى الدخل التقديري السنوي بين هؤلاء العمال الحرفيين. كما أن هذين المتغيرين لهما تأثير في حدوث فترة زمنية منخفضة للبطالة بين هؤلاء العمال في سوق العمالة الحرفية، إلى جانب أن برامج التدريب ترتبط إيجابياً بمسوى دخل العمال والذي نتج عن أجور مرتفعة لهم. كما حدث انخفاض في نسب البطالة بين هؤلاء العمال الحائزين على شهادات دراسية عالية. كما أشارت نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن المستويات المهنية للأفراد تؤثر إيجابياً في زيادة الدخل التقديري بنسبة (٢٩%) في السنة زيادة عن أولئك العمال الذين يتواجدون في مستويات مهنية أقل في سوق العمالة الحرفية.

وأظهرت دراسة (جروب) (Grubb)<sup>(١٧٤)</sup> بعض العوائد الاقتصادية للتعليم وبرامج التدريب الحرفي في سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت هذه الدراسة على تحديد مستوى الإنجاز العلمي ومدة المشاركة في برامج التدريب الحرفية وعلاقتها بقيمة الدخل النقدي من العمل في سوق العمالة الحرفية لعينة من العمال بلغت خمسة وأربعين ألفاً ممن تتراوح أعمارهم ما بين (٢٥ سنة إلى ٦٤ سنة)، ومن الجنسين خلال الأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٠ م. وقد وضعت هذه الدراسة معادلة تقديرية وصفت من خلالها مجلة الدخل النقدي لعينة الدراسة كدالة في مصفوفة من المتغيرات البحثية هي الشهادة الدراسية، ومدة المشاركة في برامج التدريب الحرفية، والخبرات الذاتية من خلال العمر الزمني للعمال ونوعهم البشري (الجنس).

أوضحت هذه الدراسة أن بعض أنواع التعليم في مرحلة ما بعد الثانوي لم تستطع الإسهام في تحسين المستوى الاقتصادي للعمال الحرفيين، بينما كانت الشهادات الدراسية المعتمدة من كليات أكثر عائداً اقتصادياً من عدد سنوات الدراسة الجامعية بدون إتمام هذه المراحل العلمية وحيازة الشهادات الدراسية. أيضاً ارتبطت برامج التدريب المهنية بمهارات العامل مما أسهم في زيادة دخله النقدي من وظيفته في سوق العمل.

وفي دراسة أخرى قام بها المركز القومي لإحصائيات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية (National Center for Education Statistics)<sup>(١٧٥)</sup> تبين أن الأجور والمرتبات للشباب - ومن الجنسين - العاملين في القطاعات الحرفية تأثرت بالعديد من العوامل منها مستوى المهارة بينهم، وتحصيلهم الدراسي، بالإضافة إلى تأثر هذه الأجور والمرتبات بالظروف الاقتصادية التي مرت بها هذه الصناعات الحرفية، والتي عادة ما يعمل فيها هؤلاء الشباب الحائزين على شهادات دراسية مختلفة. ومن ثم فإن نسب الدخل السنوي من الوظيفة الحرفية من بين هؤلاء الشباب المتخرجين من

مدارس عالية وكليات جامعية تأثرت بهذه العوامل. ففي عام ١٩٩٢ كان متوسط الدخل السنوي للعمال الحرفيين من طبقة البيض والذين لم يكملوا المدرسة العالية تمثل (٧٥%) من جملة الدخل السنوي لنظرائهم الذين أكملوا المدرسة العليا، وأن نسبة الدخول التقديري السنوية بين المتخرجين من طبقة السود كانت (٦٧%) من جملة دخول نظرائهم المنحدرين من طبقة البيض. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى حدوث تحسن كبير في جملة دخول النساء المتخرجات من الكليات والمدارس العالية مقارنة بنظرائهن من العمال الرجال في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٢ م. كما أن نسبة الاختلاف كانت كبيرة بين جملة الدخول التقديري من الوظيفة للخريجات مسن الكليات والمدارس العالية مقارنة بنظرائهن من العمال الرجال في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٢ م. كما أن نسبة الاختلاف كانت كبيرة بين جملة الدخول التقديري من الوظيفة للخريجات من الكليات مقارنة بنظرائهن المتخرجات من المدارس العالية، ولكن في كل الأحوال، وخلال الفترة الزمنية المشار إليها، فإن جملة الدخول التقديري المكتسبة من العمل الحرفي للذين أكملوا الدراسة بالكليات زادت بين كل من النساء والرجال والبيض والسود على السواء. كما أن التحسن في جملة الدخول التقديري للشباب الحائز على درجة البكالوريوس كانت (ضعف) التحسن في جملة الدخول التقديري المكتسبة للشباب الذين التحقوا بعض الوقت بهذه الكليات. وأخيراً أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن جملة الدخول التقديري المكتسبة من الوظيفة لدى العمال الحرفيين المنحدرين من طبقة البيض والذين تخرجوا من الكليات كانت (١٥٠%) من جملة الدخول التقديري بين هؤلاء العمال الحرفيين المنحدرين من طبقة البيض والمتخرجين من مدارس عالية في عام ١٩٩٢ م، بينما كانت جملة الدخول التقديري المكتسبة من الوظيفة لدى العمال الحرفيين المنحدرين من طبقة السود والذين تخرجوا من الكليات تمثل (١٨٠%) من جملة الدخول التقديري لدى العمال من الطبقة الاجتماعية نفسها، ولكنهم تخرجوا من مدارس عالية في العام نفسه.

وأوضحت الدراسة الميدانية التي قامت بها (ريفييرا- باتيس) (Rivera-Batiz)<sup>(١٧٦)</sup> مدى إسهام برامج التعليم النظامي الممتد إلى حد التمهين في تحسين فرص العمل الحرفي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مدى إسهام التعليم وبعض البرامج التدريبية العامة على مرتبات خريجي هذا النوع من التعليم. تم جمع بيانات عام ١٩٩٢م عن سوق العمل والعمالة الحرفية شملت ثلاثة وعشرين ألفاً من العمال الحرفيين الذين تراوحت أعمارهم ما بين ١٦ سنة لأكثر من العمال الأمريكيين النحدرين من أصل أفريقي وأسباني، والذين سجلوا أنفسهم في برامج تدريبية عامة تقوم على الشراكة مع قطاعات الأعمال بسوق العمالة الحرفية في المجتمع الأمريكي.

وقد وجدت هذه الدراسة أن خريجي المدارس المهنية العالية، وبعد حيازتهم لشهادات البرامج التدريبية، قد اكتسبوا دخلاً نقدياً أقل من هؤلاء الأفراد الذين التحقوا بهذه البرامج التدريبية بعد حيازتهم شهادات دراسية ممنوحة من كليات أكاديمية. وقد أمكن تفسير الدخل المنخفض هؤلاء العاملين الحرفيين المنتسبين إلى الأقليات الأفريقية والأسبانية في المجتمع الأمريكي في ضوء حيازة أغلب هؤلاء الأفراد لشهادات دراسية موسطة مما أدى بهم إلى اكتساب دخلاً نقدياً أقل من نظرائهم حائزي الشهادات الدراسية العالية.

واهتمت دراسة (سافيديرا) (Saavedra)<sup>(١٧٧)</sup> بتحديد مدى إسهام الشهادات التعليمية في تفسير اختلافات الدخول بين الأفراد في بيرو خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١م، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود تراجع حاد في الدخول النقدية من العمل بين الأفراد المعلمين، وقد تم تفسير هذا الأمر في ضوء الزيادة في نسب المعلمين في بيرو خلال تلك الفترة (جوانب العرض والطلب). فقد حدث زيادة في مشاركة العمال الأكثر تعليماً في سوق العمالة الحرفية، وتزامن هذا الأمر مع انحدار في فرص التوظيف بين هذه المجموعات المتعلمة. ومن ثم فإن هذه الدراسة دعمت المقولة التي نوهت بوجود تعليم زائد عن الحد في بيرو، وهذا التعليم

الزائد ليس ضرورياً في رفع مهارات العاملين في سوق العمالة الحرفية. كما أن هذا التعليم الزائد عن الحد - من وجهة نظر هذه الدراسة- لا يتيح فرص الحراك المهني بين هؤلاء العمال المعلمين، فليس ممكناً تصور أن زيادة عدد سنوات الدراسة يعوض انخفاض نوعية التعليم، فتحسين عائدات التعليم تعتمد على مدى مناسبة المهارات المهنية للعامل في سد متطلبات العمل الحرفي أو الوظيفة التي يعمل فيها.

واستهدفت دراسة (تانيري) (Tannery)<sup>(١٧٨)</sup> كيفية انضمام الشباب المعلم إلى سوق العمالة الحرفية الذي يتطلب المهارات المهنية في قطاعات الأعمال الصناعية من أجل زيادة دخولهم النقدية واستقرارهم الوظيفي في بنسلفانيا. تم إجراء التحليلات لنسب الزيادة في الدخل النقدي للعمال الذين بدأوا العمل في القطاع الخدمي مثل الأعمال الخدمية وتجارة التجزئة، ثم تحولوا إلى العمل في القطاع الصناعي الحرفي. وقد أسفرت نتائج هذه التحليلات عن وجود زيادة في نسب الدخول النقدية بلغت (١٦٩%، ١٨٥%، ١٧٠%) خلال الأعوام الثلاثة التالية لانضمامهم إلى القوى البشرية العاملة في القطاع الصناعي الحرفي في بنسلفانيا.

وهكذا برهنت هذه الدراسة على أن العمل في القطاع الخدمي الحرفي، وما صاحبه من مهارات حرفية هذه القوى البشرية العاملة قد أسهم في زيادة الدخل النقدي وتحسين المستويات الاقتصادية هؤلاء العاملين في سوق العمالة الصناعية الحرفية.

وأوضحت دراسة (فولر) (Fuller)<sup>(١٧٩)</sup> أن تحمل المسؤولية من جانب النساء تجاه عائلاتهن قد زادت بعد أن بدأت المرأة المتزوجة تساهم في دعميل الأسرة، إلى جانب أن الكثير من الأمهات أصبحن مسؤولات لوحدهن عن رعاية الأسرة. وفي ضوء هذا الواقع قارنت هذه الدراسة سمات الشخصية للأمهات العاملات والمتحدرات من طبقة السود وطبقة البيض، والمتحدرات من الأصل الأسباني في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقة هذه السمات بتحديد مستوى الأجور بينهن.

---

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأمهات العاملات من طبقة السود يمثلن كل الوقت في حرف تقليدية، بينما الأمهات المنحدرات من أصل أسباني كن أكثر تعليماً، حيث إن غالبية متخرجات من مدارس مهنية. وتشر نتائج هذه الدراسة إلى أن الأمهات المنحدرات من طبقة البيض قد حصلن على أعلى متوسط أجر نقدي في الساعة (٧,٨ دولار لكل ساعة) مقارنة بمتوسط أجر نقدي قدره (٦,٧ دولار لكل ساعة)، (٦,٤ دولار لكل ساعة) للأمهات المنحدرات من طبقة السود، ومن أصل أسباني على الترتيب.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشهادة الدراسية، وسمات الشخصية والمهارة المهنية بين هؤلاء الأمهات هي أهم محددات مستوى الأجور بينهن. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة ربط الدخل النقدي هؤلاء الأمهات العاملات بخبرائهن المهنيين وشهادتهن الدراسية ومستويات تدريبهن، إلى جانب القدرة على الاستمرار والبقاء ضمن القوى البشرية الحرفية العاملة في القطاعات الإنتاجية.

كما أجرى المركز القوى لإحصائيات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية (National Center for Education Statistics) <sup>(١٨٠)</sup> دراسة عن دور التعليم في سوق العمل عبر مجموعات من العمال أكملوا المدرسة العالية في أعمار مختلفة، وفي مستويات تأهيلية مختلفة. أوضحت هذه الدراسة أن أولئك العمال - ومن الجنسين - الذين لم يهوزوا شهادة الدبلوم المهني قبل بلوغ عمرهم الزماني (٢٠ سنة) لم يحققوا مستوى الدخل النقدي الذي حققه العمال الذين أكملوا المدرسة العليا وحصلوا على الشهادة الدراسية في شريحة العمر نفسها (دون سن ٢٠ سنة).

وأجرى (روبست) <sup>(١٨١)</sup> (Robst) دراسة عن الصلح الزائد عن حد متطلبات العمل الحرفي في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقة هذا التعليم الزائد بتحديد مستوى المهارة المهنية للعامل وقدرته على الاحتفاظ بوظيفته في سوق العمل الأمريكي. وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن العمال الحرفيين الخائزين على

تعليم زائد عن حد متطلبات أعمالهم الحرفية يكتسبون دخلاً نقدياً أقل من نظرائهم العمال المعلمين تعليماً مناسباً لمتطلبات أعمالهم الحرفية. وهناك عدة عوامل تفسر هذه النتيجة منها أن العمال الحرفيين الحائزين على تعليم زائد عن حد متطلبات أعمالهم قد امتلكوا خبرات مهنية أقل، وتدرجات تطبيقية أيضاً أقل عن نظرائهم من العمال المعلمين على نحو كاف وملامح لمتطلبات أعمالهم. كما أن التعليم الزائد عن حد متطلبات الأعمال لدى العمال يرتبط بقضية الحراك المهني بينهم، حيث إن العمال ذوي التعليم الزائد عن حد متطلبات أعمالهم يقبلون مؤقتاً مثل هذه الأعمال الحرفية، والتي يعتبر تعليمهم زائداً عن متطلباتها، من أجل حيازة تدريبات مهنية إضافية ثمهداً للحراك المهني في سلسلة الأعمال المعروضة في سوق العمل. ومن ثم فإن العمال الذين يمتلكون تعليماً زائداً عن حد متطلبات أعمالهم قد تناح لهم فرصاً للحراك المهني بنسبة أكبر من نظرائهم العمال الحائزين على تعليم واف في الأعمال الحرفية المتناظرة. إلى جانب أن العمال الحائزين على تعليم زائد عن حد متطلبات أعمالهم يميلون للاحتفاظ بهذه الأعمال الحرفية لمدة أقصر، ويقبلون خلال هذه المدة اكتساب دخلاً نقدياً أقل من نظرائهم من العمال المعلمين على نحو كاف وملامح للمتطلبات المهنية لأعمالهم في سوق العمالة الحرفية.

وأظهرت نتائج دراسة (إيك) (Eck) <sup>(١٨٧)</sup> أن التعليم والتدريب - التعليم المناسب لمتطلبات الوظيفة، والتدريب المهني - يعتبران من أهم المحددات التي لها دلالة إحصائية في تفسير اختلافات الدخول النقدية المكتسبة لدى العمال الحرفيين. كما استنتجت هذه الدراسة أن التدريب التأهيلي يسهم في تحسين المهارات المهنية لدى العمال الحرفيين، ويؤدي أدواراً أخرى هامة في سوق العمل، وفي مقدمة هذه الأدوار زيادة جملة الدخول النقدية المكتسبة من الوظيفة بين هؤلاء العمال في سوق العمالة الحرفية.

وهكذا فإن كافة المنظمات المجتمعية في الوطن العربي مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية مطالبة اليوم وأكثر من أى وقت مضى بنشر هذه الأفكار في المواطنين من أجل تعديل نظرتهم وتوقعاتهم من الرعيمة المعاصرة من الإنفاق في مجال التعليم العربي.

#### **٥- خاتمة الفصل الخامس:**

هناك ضرورة لتفعيل أدوار الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في البلاد العربية في مسألة ترشيد الإنفاق في مجال التعليم، ولقد قدمت الخبرات الدولية المعاصرة التي تم تحليلها في هذا الجزء من هذه الخارطة العربية الإسلامية في الطريق عدة رؤى يجب أن تصنها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي لتحقيق هذا الترشيد في الإنفاقات المالية على التعليم، وتختلف رؤى الأحزاب السياسية- حتى في المجتمع الواحد- في سبل تحقيق الترشيد في نفقات التعليم، وهذا يستدعي الحطة والحرص عند نقل الخبرات الدولية في هذا المجال للاستفادة منها في مجال ترشيد النفقات التعليمية في الدول العربية. وقد حان الوقت لكي تتدخل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة في الوطن العربي من أجل تحقيق ترشيد الإنفاقات في مجال التعليم، أي أنه من الضروري وجود شراكة مجتمعية عربية فعالة لتحقيق هذا الهدف.



### **هوامش الفصل الخامس ومراجعته**

- ١- حاك هالاك. "التعليم أقصى حد للفائدة: حماية المصلحة العامة". ترجمة فاطمة هانم مجت. رسالة اليونسكو، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ص ١٦-١٧.

#### **٢- يراجع في ذلك:**

- Ray, J. R and Gary, L., "Does Equalization Litigation Effect a Narrowing of the Gap of Value Added Achievement Autcomes Among School Districts"? **Journal of Education Finance**, Vol. 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA), American Education Finance Association, pp. 319-332.
- Cohen, V. and Lora, A., "School Finance Reform in Tennessee: Inching Toward Adequacy", **Journal of Education Finance**, Vol. 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA) American Education Finance Association, pp. 297-317.
- 3- Mundle, S. "Financing Human Development, Some Lessons From Advanced Asian Countries". **World Development**. Vol. 26, No. 4, April, 1998, On- Line Journals & Publications; <http://giniei. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html>, <http://spweb. silverplatter. com/ login>, p. 663.
- 4- Yume, Y. S., "Economic and Basic Education Development in China: A Case Study of the Province of JIANGSU (Economic Development)", **PhD**, Columbia University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 59, 1998, p. 4065.
- ٥- إيلي هانوم. "الفقر والتعليم الأساسي في الصين: قضايا الإنصاف في التسعينات"، ترجمة مجدى مهدي علي، مستقبلات، المجلد ٢٩، العدد ٤، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ٦٣٨.
- 6- Tsang, M. C., "Financial Reform of Basic Education in China". **Economics of Education Review**, Vol. 15, Oct. 1995, pp. 287-297, On- Line Journals & Publications; <http://giniei. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html>, <http://spweb. silverplatter. com/ login>.

- 7- Zahid, H. "Investments in Education: A Political Economy Approach (India, Indonesia, Nigeria)", PhD, The University of Chicago, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 61, 2000, p. 2915.
- 8- Oxfam International, "Education Now Break the Cycle of Poverty: Aid and Education", 2001, (Internet Search, File:Aid and Education. Htm).
- 9- Arcia et. al., "Education Finance and Education Reform: A Framework for Sustainability, Policy Paper Series", 1997, US: North Carolina, **ERIC, Clearinghouse** No. (ED412612), p. 1.
- 10- David, H. M. and Robert, B. E, "Schooling for Some: Local Financial Commitment to Basic Education in Bahia Brazil", **Education Economics**, Vol. 3, No. 1, April 1995, pp. 43-60, On- Line Journals & Publications; <http://giniel.Sched.Pitt.Edu/aefa/edjour.Html>, <http://spweb.silverplatter.com/login>.
- 11- Zahid, H. Op. Cit., p. 2915.
- 12- The World Bank, **World Development Report: The State in A changing World**. Washington, D. C: The World Bank, 1997, pp. 18-29.
- 13- Levin, H. and Driver, C. "Costs of An Educational Vouchers System". **Education Economics**. Vol. 5, No. 3, Dec. 1997, pp. 265-274, On- Line Journals & Publications; <http://giniel.Sched.Pitt.Edu/aefa/edjour.Html>, <http://spweb.silverplatter.com/login>.
- 14- Peter, R. "Competition and Private School Vouchers". **Education Economics**. Vol. 5, No. 3, Dec. 1997, pp. 245-264, On- Line Journals & Publications; <http://giniel.Sched.Pitt.Edu/aefa/edjour.Html>, <http://spweb.silverplatter.com/login>.

١٥- كمال حسي بيومي. "توجهات سياسات تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة

الأمريكية وزيمبابوي وإمكانية الإفادة في جمهورية مصر العربية"، مستقبل

التربية العربية، المجلد الثالث، العددان التاسع والعاشر، القاهرة: مركز ابن

خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يناير /أبريل

١٩٩٧م، ص ٧٠.

١٦- بدرى بوجريلا. "توفير الخدمات التعليمية المطلوبة: عندما يتوق الوالدان إلى الانسحاب".

ترجمة فاطمة هاتم بمحت. رسالة اليونسكو. القاهرة: مركز مطبوعات

اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢٨.

17- Adams, V. A. and Hartnett, T. **Cost Sharing in the Social Sectors of Sub-Saharan Africa**, Washington, D. C: The World Bank, 1996, p. 26.

18- Grady, H. and Frances, L., "School Levy Failures: A Look at Causes and Cures", M.A, Pacific-Luther University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. (38), 1999, p. 13.

١٩- يراجع في ذلك:

- Helen, L. "Equity and Adequacy in Education Finance", **Teachers College Record**, Vol. 103, No. 1, Feb. 2001, pp: 55-75, (on Line: <http://www.ebsco.com>).

- Stephen, M. B. **Cost of Education Differentials Across the States**, Washington, D. C: SMB Economic Research, Inc., 2001, pp. 19-25.

- William, J. F., **Selected Papers in School Finance, 2000-01**, Washington, D.C.: U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics (NCES 2001-378), p. 378

20- Poncelet, P. M., "An Examination of the Empirical Correlates of the Success and Failure of Ohio School District Financial Referenda, 1992-1996 (Property Taxes, Voting)", **PhD**, Cleveland State University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 60, 1999, p. 1022.

21- Baker, B. D. and Michael, I. "Rational Educational Explanation or Politics as Usual? Evaluating the Outcome of Educational Finance Litigation in Kansas", **Journal of Education Finance**, Vol. 25, No. 1, Summer 1999, (AEFA) American Education Finance Association, pp. 121-139.

22- Feldman, S. "Recognizing that all Kids Have a Right to Learn", **American Teacher**, Vol. 85, No. 6, Mar. 2001, p. 5.

23- Hunter, M. A., "Trying to bridge the gaps: Ohio's Search for an Education Finance Remedy", **Journal of Education**

- Finance, Vol. 26, No. 1, Summer 2000, (AEFA) American Education Finance Association, pp. 63-86.
- 24- Louver, S. C. et. al., "Caught in the Middle: The Fate of the Non-Urban Districts in the Wake of New Jersey's School Finance Litigation", **Journal of Education Finance**, Vol. 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA), American Education Finance Association, pp. 281-286.
- 25- Manzo, K. K. "N. C. Ordered to Meet at-Risk Students' Needs", **Education Week**, Vol. 20, No. 29, Apr. 2001, pp: 21-25.
- 26- Noguera, P. A., **Confronting the Challenge of Privatization in Public Education**, University of California, Berkeley, 1998, p. 2.
- 27- Ibid., p. 3.
- 28- Friedman, M., "School Change Begins with free Enterprise", **School Administrator**, Vol. 52, Aug. 1995, On- Line Journals & Publications; <http://ginie1.Sched.Pitt.Edu/aeфа/edjour.Html>, <http://spweb.silverplatter.com/login>, p. 44.
- ٢٩- سميد إسماعيل على. **دفع أحوال التعليم**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩م، ص ص ٢١٧-٢١٨.
- ٣٠- جاك هالاك. **مرجع سابق**.
- ٣١- سميد إسماعيل على. **دفع أحوال التعليم**، مرجع سابق، ص ص ١٥٥-١٥٦.
- ٣٢- محمد عبد القادر حاتم. **الإدارة في اليابان: كيف نستفيد منها**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ص ٤٦.
- 33- Devos, A. N. "Part of the Union: Debates and Discourses in Trade Union Education". Research Report (143), **Studies in the Education**, Vol. (30), No. (1), pp. 80-89. April 1998. ERIC Clearinghouse, EJ 363559.
- 34- Workers Educational Association, **Workers Education, Civil Society and International Development**. London: Workers Educational Development Association, 1998.

- ٣٥- مارك وولش. "توفير الخدمات التعليمية المطلوبة: الأسلوب الثالث لإديسون". ترجمة فاطمة هاشم محبت، رسالة اليونسكو، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠م، ص ٣٠.
- ٣٦- مارك وولش. "الولايات المتحدة: إعلانات التلفزيون التجارية في فصول الدراسة". ترجمة أسعد حكيم، رسالة اليونسكو، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، أبريل ٢٠٠٠م، ص ١٤-١٦.
- ٣٧- سعيد طه محمود، السيد محمد ناس. دراسات تربوية: قضايا في التعليم العالي والجامعي. القاهرة: النهضة المصرية، ٢٠٠٣م، ص ٢٣٤.
- ٣٨- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة". رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٦-٣٨.
- ٣٩- المؤتمر العالمي حول التربية للجميع. الإعلان العالمي حول التربية للجميع، وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية، الطبعة الثانية. باريس: اليونسكو، ديسمبر ١٩٩٥م، ص ٦-٧.
- ٤٠- المؤتمر الدولي الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفيك. التجديد التربوي من أجل تطوير التعليم الثانوي. مملكة تايلاند، خلال الفترة من ١٠/١١ ولغاية ١٣/١١/١٩٩٨م. القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٨م.
- ٤١- أمان قنديل. تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية. القاهرة :لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية، ١٩٩٦م، ص ١١.
- ٤٢- سعيد إسماعيل على. دفتر أحوال التعليم، مرجع سابق، ص ١٤٣.
- ٤٣- وزارة التربية والتعليم. مارك والتعليم. القاهرة :قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١م، ٩٤.
- ٤٤- المرجع السابق، ص ٩٣.
- ٤٥- نبيل عبد الخالق متولى. "دور للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري- إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل". مستقبل التربية العربية، المجلد السابع،

## الإصلاح التربوي والمشاركة المجتمعية المعاصرة

المعد (٢١)، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية، إبريل ٢٠٠١، ص

ص ٧٣-١١٤.

٤٦- المرجع السابق، ص ٩١.

٤٧- المرجع السابق، ص ٩٢-٩٤.

٤٨- المرجع السابق، ص ١٠٤-١٠٨.

٤٩- المرجع السابق، ص ١٠٩.

٥٠- المرجع السابق، ص ١٠٩.

٥١- وزارة التربية والتعليم. مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

٥٢- سعيد جميل سليمان. تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية في التعليم قبل الجامعي،

دراسة استكشافية. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،

١٩٩٦م.

٥٣- وزارة التربية والتعليم. مرجع سابق، ص ٤٤-٤٩.

٥٤- حسين الجمال. "دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل

العوزة". مؤتمر الجمعيات الأهلية ومجتمعات القرن الحادي والعشرين.

القاهرة (٢٣، ٢٤) أبريل ٢٠٠٠، ص ٢٠.

٥٥- أحمد محمد نبوي. "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب

الكامل حتى عام ٢٠١٧". رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول

التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م، ص ١٦٧.

٥٦- فوزي رزق عبد الرحمن. بحث متطلبات إعادة الصف السادس للتعليم الابتدائي في

مصر- رؤية إستراتيجية، إشراف نادية جمال الدين. القاهرة: المركز

القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٠م، ص ٢١٠.

٥٧- منى على السالوس، سحر عبد الرحمن الصديقي. "الوقف ودوره في الحياة العلمية

والتعليمية في العالم الإسلامي". الثقافة والتنمية، العدد الثالث، سوجاج:

جمعية الثقافة من أجل التنمية، يوليو ٢٠٠١، ص ٢٠٥-٢٠٨.

٥٨- يراجع في ذلك

- Johnson, S. D. **A Framework for Technology Education Curricula which Emphasizes Intellectual Processes**. Reprint Series. Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education, 1992, [ERIC ACCESSION No. ED. 347342], p. 15
- Lakes, R. **Critical Education for Work: Multidisciplinary Approaches**. Social and Policy Issues in Education. U. S: New- Jersey, 1994, [ERIC ACCESSION No. ED.385734], p. 200.
- 59- Peterman, D. **Measuring the Economic Benefits of Community College Attendance Using Community College, Unemployment Insurance, and state Agency Data. Clearinghouse for Community Colleges Los Angeles CA, 1999, [ERIC ACCESSION No. ED. 433076], pp. 1-5.60-**
- 60- Lankard, B. A. **The Changing Work Force, Trends and Issues Alerts**. Washington, D. C.: Office of Educational Research and Improvement, 1993, [ERIC ACCESSION No. ED. 354383], p. 4.
- 61- Johnson, S. D. and Evans, J. **Advanced Technology and the Workforce: An Evolving Agenda for Instructor Preparation**. Proceedings of the Annual Rupert N. Evans Symposium on Vocational Education. Illinois Uni. May (3-4) 1990, [ERIC ACCESSION No. ED.336640], p. 111.
- ٦٢- البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم**. (العمال في عالم يزداد تكاملاً). مؤشرات التنمية الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو ١٩٩٥م، ص ٥٦.
- 63- Lankard, B. A., **Op. Cit.**, p. 5.
- ٦٤- سامي عفيفي حاتم. **الاجتماعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢م، ص ص ٢٢٤-٢٥٠.
- ٦٥- عبد الله السيد عبد الجواد. **الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتربية والتخطيط لإيجاعها**. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٨م، ص ص ٢٠-٢١.

- ٦٦- محمد الأصمى محروس. منهج البحث العلمي: أدواته وأساليبه في تقدير عائدات التعليم الاقتصادية والاجتماعية. سوهاج: دار محسن للطباعة، ١٩٩١م، ص ٩-١٦.
- ٦٧- المرجع السابق، ص ١٦-٢٢.
- ٦٨- إبراهيم عصمت مطاوع. التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م، ص ٩.
- ٦٩- أحمد إسماعيل حسي. التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة، التعليم غير النظامي وتعليم الكبار واللامية- أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م، ص ١١٣-١١٤.
- ٧٠- رونالد إينرج، روبرت سميت. اقتصاديات العمل. ترجمة فريد بشير طاهر. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٤م.
- 71- Pearce, K. **Learner Outcomes: Past, Present, and Future.** Berkeley, C. A: National Center for Research in Vocational Education, 1992, (ERIC ACCESSION No. ED 352510), p. 35
- 72- Mc Nabb. J. A. "Labour Market Theories and Education". In Hüsen; T, and Postlethwaite T.N. **The International Encyclopedia of Education: Research and Studies**, Second Edition. Oxford: Pergamon Press, 1994, p. 2866.
- ٧٣- يمكن الرجوع إلى:
- حامد عمار. الجامعة بين الرسالة والمؤسسة. دراسات في التربية والثقافة (٤). القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م، ص ٥٣.
- حامد عمار. في التنمية البشرية وتعليم المستقبل. دراسات في التربية والثقافة (٧). القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩م، ص ٢٣.
- 74- Schramm, J. **The Full Use of Labour Potential in Transformation in the CEE States: the Role of Human Capital Investment.** Frankfurt/ M: Verlag Peter Lang, 1999, p. 45



- 75- Kazis, R. and Richard, K. **Both Sides Now: New Directions in Promoting Work and Learning for Disadvantaged Youth**. Boston, MA: Institute Jobs for the Future, 1997, (ERIC ACCESSION No. ED 410469), p. 97.
- ٧٦- وزارة التربية والتوظيف البريطانية. "التميز في التعليم". تقرير أعد للبرلمان البريطاني من قبل وزير التربية والتوظيف، ترجمة اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. يوليو ١٩٩٧م، ص ص ١٢٤-١٢٥، ص ١٢٩.
- 77- Bowen, H. R., et. Al., **Investment in Learning**. The Individual and Social Value of American Higher Education. Berkeley, Calif: Carnegie Council on Policy Studies in Higher Education. Feb, 1997, (ERIC ACCESSION No. ED 404963), p. 514.
- 78- Camoy, M. "The Great Work Dilemma: Education, Employment, and Wages in the New Global Economy". **Economics of Education Review**. Vol. 16. No. 3. pp 247- 254. Jun. 1997, (ERIC ACCESSION No. E.J 547329), p247
- 79- Decker, P. T. **Findings from Education and Economy: An Indicators Report**. Washington, D. C.: National Center for Education Statistics (ED), 1997, [ERIC ACCESSION No. ED.409617], p. 31.
- 80- Decker, P. T. et. Al., **Education and the Economy: An Indicators Report**. Washington, D. C.: National Center for Education Statistics, (ED)1997, (ERIC ACCESSION No. ED 407735), p. 131.
- 81- Menon, M. E. "Perceived Economic Benefits of Higher Education: The Case of Cyprus". **Education Economics**, Vol. 5. No. 1. pp: 53-61- Apr. 1997, (ERIC ACCESSION No. E. J 544346).
- 82- National Planning Association. **Building the New Workplace for the 21 st Century**. Washington, D. C.: National Policy Association, 1996, (ERIC ACCESSION No. ED 408418), p. 45.
- 83- Stevens, D. and Shi, J. **New Perspectives on Documenting Employment and Earnings Outcomes in Vocational Education**. Berkeley, C.A.: National Center for Research in Vocational Education, 1996, p. 23.
-

- 84- Thessaloniki. "Education, Training and Work. Research Findings and Conclusions. Seminar Papers". Greece: European Center for the Development of Vocational Training, November 14, 1996, (ERIC ACCESSION No. ED 412395), p. 63.
- 85- Psacharopoulos, G. et al "Returns to Education During Economic Boom and Recession: Mexico 1984, 1989, and 1992". *Education Economics*; Vol. 4. No. 3. pp: 219-231. Dec. 1996, (ERIC ACCESSION No. E.J: 537547), p. 219.
- 86- Patrinos, H. A. "Gender Earnings Differentials in the Engineering Professions in Greece". *Higher Education*. Vol. 30. No. 4. pp: 341-351, Dec. 1995, [ERIC ACCESSION No. EJ. 523027].
- 87- Schneider, R. R. and Stewart, M. "Learning and Earning: An Exploratory Study of Working High School Students". *Canadian Home Economics Journal*. Vol. 45. No. 1. pp: 20-26. Win 1995, (ERIC ACCESSION No. E.J: 497254).
- 88- Lakes, R. Op. Cit.
- 89- Wishik, A. L. *Careers Now: Making the Future Work*. Activities Manual Based on the National Career Development Guidelines. Third Edition. Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education, 1994, (ERIC ACCESSION No. ED 377385), p. 544.
- ٩٠- أحمد إسماعيل حجي، مرجع سابق، ص ص ٤٤-٤٥.
- ٩١- إسماعيل محمد دياب. *العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي*. سلسلة قضايا تربوية (٤). القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠م، ص ١٣١.
- ٩٢- نور الدين محمد عبد الجواد، ومصطفى محمد متولى. *مهنة التعليم في دول الخليج العربية*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٣م، ص ٤٠.
- 93- Mayhew, L. F. *Reform in Graduate and Professional Education*. San Francisco: Jossay Bass Publishers, 1990, p. 2.
- ٩٤- أحمد حسن عبيد. *فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية*. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م، ص ص ٢٥٧-٢٦٠.

٩٥ - محمد مير مرسى. الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها. الطعة الثانية، القاهرة: عالم

الكتب، ١٩٧٧م، ص ١٨-١٩.

٩٦ - سيد عبد الحميد مرسى. الشخصية المتجدة. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥م، ص ١٣.

٩٧ - فيصل الراوى طابع، سيد أحمد الطهطاوى. "التربية الحرفية لأطفال الورش الصناعية".

دراسات تربوية، المجلد العاشر - الجزء الثالث والسبعون، القاهرة:

رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٤م، ص ٧٥-١٠٩.

98- Brennan, J. L. **Students Courses and Jobs: The Relationship Between Higher Education and the Labour Market.** London: Jessica Kingsley Publishers, 1993, p. 5.

٩٩ - سعيد إسماعيل علي. "التربية في العالم الثالث: لماذا العالم الثالث؟". التربية المعاصرة.

القاهرة: رابطة التربية الحديثة، يناير ١٩٨٤م، ص ١٣.

١٠٠ - إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص ٩.

١٠١ - أحمد إسماعيل حجي. التصاديات التربية والتخطيط التربوى، التعليم، والأسرة،

والإعلام. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٢م، ص ٣٢١.

102- Imel, S. **Vocational Education Involvement with Business/ Industry/ Labor. Trends and Issues Alerts.** Washington, D.C.: Office of Educational Research and Improvement, 1997, (ERIC ACCESSION No. ED 340947), p. 4.

١٠٣ - دراكر. الإدارة للمستقبل، الصعوبات وما بعدها. ترجمة صليب بطرس. القاهرة:

الدار الدولية للنشر، ١٩٩٥م، ص ٤٨.

104- Lakes, R. **Op. Cit.**

105- Walshok, M. L. **Knowledge Without Boundaries: What America's Research Universities Can Do for the Economy, the Workplace, and the Community,** the Jossey Bass Higher and Adult Education Series, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 382064), p. 299.

106- Schaack, K. and Tippelt, R. **Vocational Training at the turn of the Century.** Social Sciences, Bern: Verlag Peter Lang, Winter 2000/01, p. 14.

- 107- Funk, D. L. **Championing the Value of Education: Why the Public Should Support the Schools.** Eugene: Oregon School Study Council, 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 331171), p. 62
- 108- Johnson, S. D., **Op. Cit.**
- 109- American Association of School Administrators. **How our Investment in Education Pay's off.** Arlington, Va. Clearinghouse No. EA025808, 1994, (ERIC Accession No. ED 370184), p. 25.
- 110- Copa, G., **New Designs for the Comprehensive High School.** Executive Summary Report. Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education, 1992, (ERIC ACCESSION No. ED 352507), p. 17
- 111- Wonacott, M. E. **Career Education and Applied Academics.** ERIC Digest No. 128. Washington, D. C.: Office of Educational Research and Improvement, 1992, (ERIC ACCESSION No. ED 350488), p. 4.
- 112- Funk D.L., **Op. Cit.**
- 113- Jürgen, O. **Futures of Education: Essays from an Interdisciplinary Symposium.** Social Sciences. Bern: Verlag Peter Lang, Winter 2001/02, p. 20.
- 114- Inger, M. **Alternative Approaches to Outcomes Assessment for Postsecondary Vocational Education.** Berkeley, C. A: National Center for Research in Vocational Education, Win 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 389849), p. 7.

١١٥- المؤتمر الدولي الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفيك حول التجديد التربوي من أجل

تطوير التعليم الثانوي خلال الفترة من ١١/٩٠ ولغاية

١٣/٩١/١٩٩٨م بمملكة تايلند.

- 116- Kerka, S. **Life and Work in a Technological Society.** ERIC Digest No. 147. Washington, D.C.: Office of Educational Research and Improvement, 1994, (ERIC ACCESSION No. ED 368892), p. 4.
- 117- National Education Association. **The Cost of Excellence: Federal Education Funding.** Washington, D. C., 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 343202), p. 41

١١٨- سعيد إسماعيل علي. **فقه التربية، مدخل إلى العلوم التربوية.** القاهرة: دار الفكر

- ١١٩- ديفيد ولسون. "إصلاح التعليم المعنى والمهنة والتدريب في عالم العمل المتغير".  
مستقبلات. المجلد ٣١. العدد رقم ١١٧، ترجمة محمد مهدي علي.  
جنيف: مكتب التربية الدولي، مارس ٢٠٠١، ص ص ٢٥-٤٣.
- ١٢٠- المرجع السابق، ص ص ٢٥-٤٣.

121- Wolfgang, B. **Beiträge Zur Arbeitsmarkt und Berufsforschung: Forschungspreis 1996 der Bundesanstalt Für Arbeit. Nürnberg: Institut Für Arbeit, 1997, pp. 165-167.**

122- Lasonen, J. "The Challenges of the 21 st Century for Vocational Education and Training". **International Conference on Vocational Education and Training Proceedings. Helsinki, Finland, August (24-28), 1997, [ERIC ACCESSION No. ED. 411406], p. 458.**

١٢٣- وزارة التربية والتوظيف البريطانية، مرجع سابق، ص ص ١٢٤-١٢٥.

١٢٤- حلمي محمد خليل. "التعليم الصناعي بين الواقع وطموحات المستقبل". المؤتمر العلمي

السوي الرابع (مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الألفية

والعالمية). جامعة حلوان: كلية التربية، (٢٠-٢١ أبريل، ١٩٩٦م).

الجزء الثالث، ص ص ٣١-٣٤.

125- Hernandez, G. et. al., **Voices of Diversity in Emerging Vocationalism: Student Perspectives on School Climate., Washington, D.C.: Office of Vocational and Adult Education 1995(ERIC ACCESSION No. ED 383906), p. 22.**

126- Fressura, N. et. al., **Vocational Education and Training in Italy. Thessaloniki: European Center for the Development of Vocational Training. 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 394065), p. 144**

127- Stavrou, S. **Vocational Education and Training in Greece Thessaloniki: European Center for the Development of Vocational Training., 1995, [ERIC ACCESSION No. ED 394064], p. 112.**

١٢٨- ناريمان محمود جمعة. "إدخال عمرة العمل إلى التعليم الثانوي العام في ضوء بحوث كل من المملكة المتحدة وأستراليا: دراسة مقارنة". التربية والتنمية، العدد

١٥، القاهرة: المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، ١٩٩٥، ص

ص ١٣-١٩.

- 129- Florida State Dept. of Education. **Technology Education: The New Basic on Target for Florida Students.** Florida Education Center, 1994, (ERIC ACCESSION No. ED 377358), 89

١٣٠- ديفيد ولسون، مرجع سابق، ص ٣٥.

١٣١- على السيد الشحى. علم اجتماع التربية المعاصر، تطوره- منهجته- تكافؤ القوسى

التعليمية. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٢، ص ص ٣٤٥-٣٤٦.

- 132- Layord, R. et. al., **Britain's Training Deficit.** The Center for Economic Performance Report. Clearinghouse (CE): Adult Career and Vocational Education. 1994, [ERIC ACCESSION No. ED 385727], p. 362.

١٣٣- همام بدرأوى زيدان. "مهن التعليم الثانوى: آلياته، ومتطلباته المستقبلية". المؤتمر العلمى

السوى الثالث عشر (مستقبل التعليم الفنى فى مصر). القاهرة:

رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة عين شمس.

(١٣-١٥ يوليو ١٩٩٣)، ص ص ١٧١-١٩٣.

- 134- Imel, S. **Implications of the New Perkins Act.** Trends and Issues Alerts. Washington, D.C. Office of Educational Research and Improvement, 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 340946), p. 3.

١٣٥- أحمد محمود عبد المطلب. فلسفة التفكير وأنماطه لدى طلاب الجامعة- دراسة

مبدئية. سوهاج: كلية التربية، ١٩٨٨م، ص ١٣٢.

- 136- Organisation for Economic Cooperation and Development. **Further Education and Training of the Labour Force.** Country Report: United States, Paris (France) 1990a, (ERIC ACCESSION No. ED 336556), p. 98

- 137- Organisation for Economic Cooperation and Development. **Further Education and Training of the Labour Force.** Country Report: Sweden, Paris (France) 1990b, (ERIC ACCESSION No. ED 336554), p. 94.

- 138- Semel, S. F. and Sadovnik, A. R. **Schools of Tomorrow, Schools of Today: What Happened to Progressive**

Education. Social Sciences, Bern: Verlag Peter Lang, Summer, 1999, p. 12.

١٣٩- سعيد إسماعيل على. الأمن التربوي العربي. سلسلة قضايا تربوية (٣). القاهرة: عالم

الكتاب، ١٩٨٩م، ص ١٥٨-١٥٩

- 140- Corson, W. et. Al., **The Positive Force of Youth Fair Chance.** Giving Young People in Poverty a Chance at Education and Earnings. Washington, D. C: Employment and Training Administration (DOL), 1997, (ERIC ACCESSION No. ED 413403), p. 15.
- 141- American Welding Society. (Business and Education Standards Program- Development of Standards and Certification for Welders). **Final Report.** Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education., 1996, (ERIC ACCESSION No. ED 401423), p. 240
- 142- Bailey, T. et. Al., **Education for All Aspects of the Industry.** Berkeley, C.A.: National Center for Research in Vocational Education., 1995. [ERIC ACCESSION No. ED 387644], p. 7.
- 143- Congress of the U. S. **Ohio Job Training, Hearing on Fundamental Re-Examination of our Programs That Train- America's Workers of the Committee on Labour and Human Resources.** Washington, D.C.: United States Senate, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 386540), p. 82
- 144- Connecticut State Council on Vocational Technical Education. **Preparing for a High Performance Work Place.** Hartford, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 385784), p. 30.
- 145- Illinois Community Coll. **The Illinois Community College System and the School - to - Work Transition Initiative: A Working Model-** Board, Springfield, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 390489), p. 28
- 146- Mills, P. and Cesnich, J. **Paraprofessional Education in SA DETAFE.** Leabrook (Australia): National Center for Vocational Education Research, 1993, p. 104.
- 147- Winters, K. **Building Bridges from School to Work. A Background Paper for the "Goals 2000. Educate America" Satellite Town Meeting.** Washington, D

C.: Office of Vocational and Adult Education, 1993, (ERIC ACCESSION No. ED 366802), p. 47.

- 148- Florida State Dept. of Education. Investing in Florida's Economy. Florida's School- To- Work Continuum. Second Edition, 1992a, (ERIC ACCESSION No. ED 361509), p. 45.
- 149- Florida State Dept. of Education. Investing in Florida's Economy. Florida's School - To- Work Continuum. Second Edition Tallahassee. Div. of Vocational, Adult, and Community Education, 1992b, (ERIC ACCESSION No. ED 361509), p. 45.
- 150- McGraw, K. A Worker's Perspective. Skills Training and Education in the Automotive Repair, Printing and Metalworking Trades. Berkeley, C. A.: National Center for Research in Vocational Education, 1992, [ERIC ACCESSION No. ED. 350406], p. 53.
- 151- Ohio State Dept. of Education. Ohio Vocational Education and its Relationship to America 2000. Columbus. Div. of Vocational and Career Education, 1992, (ERIC ACCESSION No. ED 353361)p. 12.
- 152- Pearce, K. Op. Cit.
- 153- Council of Chief State School Officers. Connecting School and Employment. Policy Statement. Washington, D. C., 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 345029), p. 11.
- 154- Shunsong, X. Basic Education and Social Development in China's Rural Areas Pittsburgh: The Conference of the Comparative and International Education Society. 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 344708), p. 18.
- 155- Stem, D. Combining School and Work: Options in High Schools and Two- Year Colleges. Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education, 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 354410), p. 49

١٥٦- نادية جمال الدين. "حوار حول قضية التعليم الفني". دراسات تربوية. الجزء الثاني.

القاهرة: عالم الكتب، مارس ١٩٨٦، ص ص ٧٣-٩٣.

١٥٧- ديفيد ولسون، مرجع سابق، ص ٣٤.

١٥٨- محمد متولى غنيمه. التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية. الطبعة الثانية.

القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨م، ص ص ٢٧٤-٢٧٥.



- 159- Fuller, T. Modern Apprenticeship, Process and Learning: Some Emerging Issues. *Journal of Vocational Education and Training: The Vocational Aspect of Education*, Vol. 48, No. 3, 1996, pp. 229- 248, [ERIC ACCESSION No. EJ. 535257]
- ١٦٠- يمكن الرجوع إلى:
- Raven, J. and Stephenson, J. **Competence in the Learning Society. Social Sciences**, Bern: Verlag Peter Lang, Winter 2001/02, p. 23.
  - Walter, L. F. **Environmental Careers, Environmental Employment and Environmental Training: International Approaches and Contexts**. Frankfurt./ M.: Verlag Peter Lang, 2001, p. 47
- 161- Breuer, K. and Beck, K. Are European Vocational Systems up to the Job?, Evaluation in European Vocational Systems. Social Sciences. Bern: Verlag Peter Lang, Winter 2002/03, p. 19.
- 162- Brown, B. L. Quality Improvement Awards and Vocational Education. Assessment. **ERIC Digest No.182. ERIC Clearinghouse on Adult Career and Vocational Education**. Columbus OH. 1997. [ERIC ACCESSION No. ED 407574], p. 4.
- ١٦٣- ديفيد ولسون، مرجع سابق، ص ٣٤.
- ١٦٤- المرجع السابق، ص ٣٥.
- ١٦٥- محمود عباس عابدين. علم التصاديات التعليم الحديث. القاهرة: السدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص ١٣١-١٣٢.
- ١٦٦- محمد متولي غنيمه، مرجع سابق، ص ٧٧، ٥٤.
- 167- Crawford, et. al., "School and Labor Market Outcomes", *Economics of Education Review*. Vol. 16. No. 3, pp: 255-269.
- 168- Loury, L. D. "The Gender- Earnings Gap Among College-Educated Workers". **Industrial and labor Relations Review**. Vol. 50 No. 4. pp: 580-593., Juli 1997, (ERIC ACCESSION No. EJ: 545627).
- 169- Stanovnik, T. "The Returns to Education in Slovenia". **Economics of Education Review**. Vol. 16. No. 4.
-

- pp. 443-449, Oct, 1997, [ERIC ACCESSION No. EJ 552031]
- 170- Stern, D. **Learning and Earning: The Value of Working for Urban Students.** Washington, D. C.: Office of Educational Research and Improvement (ED.), 1997, ERIC/ CUE Digest Number 128, [ERIC ACCESSION No. ED 413405]
- 171- Stern, D. et. al., "What Difference Does it Make if School and Work are Connected? Evidence on Cooperative Education in the United States". **Economics of Education Review.** Vol. 16. No. 3. pp: 213-229, Jun 1997, (ERIC ACCESSION No. EJ: 547327).
- 172- General Accounting Office. **Job Training Partnership Act. Long- Term Earnings and Employment Outcomes. Report to Congressional Requesters.** Washington, D. C. Health, Education and Human Services Div. Marc. 1996, [ERIC ACCESSION No. ED396105], p. 42
- 173- National Center for Education Statistics. **Labor Market Outcomes of Literacy and Education. Indicator of the Month.** Washington, D. C.: (NCES), Jan, 1996, (ERIC Accession No. ED. 391972), [ 3.
- 174- Grubb, W. N. **The Returns to Education and Training in the Sub- Baccalaureate Labor Market:** Evidence from the Survey of Income and Program Participation, 1984-1990. Berkeley, C. A: National Center for Research in Vocational Education. May, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 382839), p. 80
- 175- National Center for Education Statistics. **Annual Earnings of Young Adults.** Indicator of the Month. Washington, D. C.: (NCES) Apr. 1995, (ERIC Accession No. ED. 381685), p. 3.
- 176- Rivera- Batiz, F. L. **The Impact of Vocational Education on Racial and Ethnic Minorities.** Washington, D. C.: Office of Educational Research and Improvement. Jul. 1995, ERIC / CUE Digest Number 108, [ERIC ACCESSION No. ED. 386514], p. 4.
- 177- Saavedra, J. "Essays on Education and Earnings: Peru, 1985-1991". Columbia University, Ph D Dec 1995,

- Dissertation Abstracts International (DAI -A 56, p. 2354).**
- 178- Tannery, F. J. **Earnings Growth and Employment Stability of Workforce Entrants. Does the Point of Entry Matter?** Washington, D. C.: Employment Policies Inst. Foundation. Apr. 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 387625), p.23.
- 179- Fuller, T. **Increasing Working Mothers' Earnings: The Importance of Race, Family, and Job Characteristics. Research- in- Brief.** Washington, D. C.: Institute for Women's Policy Research, 1994, (ERIC ACCESSION No. ED 369901), pp. 1-5.
- 180- National Center for Education Statistics. **Education and Labor Market Outcomes of High School Diploma and GED Graduates. Indicator of Month.** Washington, D. C.: (NCES) Jan 1994, (ERIC Accession No. ED. 366658), p. 4.
- 181- Robst, J. M. "Overeducation in the United States: An Evaluation of its Economic Impact and its Relationship to College Quality, Individual Ability, and Job Duration". State University of New York At Binghamton, Ph.D. 1994, **Dissertation Abstracts International, (DAI-A 55112, p. 3948).**
- 182- Eck, A. "Job - Related Education and Training: Their Impact on Earnings". **Monthly Labor Review. Vol. 116. No. (10).** pp: 21-38, Oct., 1993, (ERIC ACCESSION No. E. J 472039).
-



## الفصل السادس

### الشراكة المجتمعية المعاصرة وتدعيم القضايا التربوية المطروحة في الوطن العربي

◆ نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم التنمية الثقافية والمهنية لدى

أفراد المجتمع العربي

◆ نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم عوامل الانخراط لدى أفراد

المجتمع العربي

◆ نمط الشراكة المجتمعية وترشيده أوجه الإنفاق في مجال التعليم



## **الفصل السادس**

### **الشراكة المجتمعية المعاصرة**

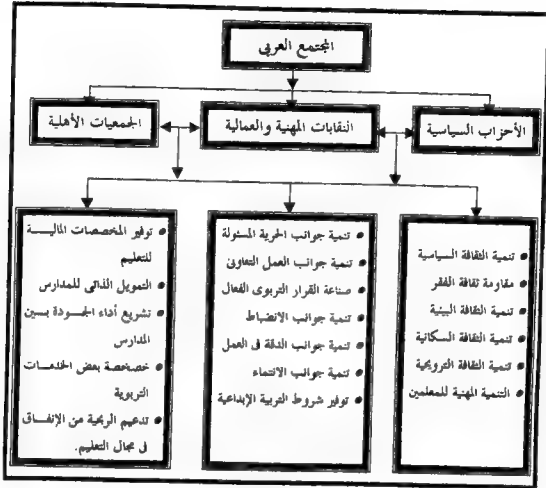
#### **وتدعيم القضايا التربوية المطروحة**

##### **فى الوطن العربى**

تقدم خارطة الطريق العربية الإسلامية فى هذا الفصل الأخير من فصولها خلاصة النتائج والتوصيات لكافة الرؤى البحيثة حول نمط الشراكة المعاصرة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة العربى من أجل توفير الإسهامات الضرورية لتدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنية، وتدعيم عوامل الالتزام، مع العمل على ترشيد جوانب الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى.

وفى ضوء استخدام خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية للمنهج الوصفى التحليلى والمنهج المقارن أمكن تحليل جهود الشراكة التى تقوم بها التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى بعض الدول المتقدمة من أجل تدعيم قضايا التربية بمسا، وفى ضوء تمايز السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أمكن تحديد الإسهامات الضرورية لأهم التنظيمات الاجتماعية والمهنية العربية وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية العربية، من أجل تدعيم القضايا التربوية فى جوانب التنمية الثقافية والمهنية المستمرة، وفى تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد المجتمع العربى، إضافة إلى تحديد الإسهامات الضرورية لتلك التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أجل ترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم فى الأقطار العربية.

وتعرض خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية نمط الشراكة المجتمعية المعاصرة لتوفير هذه الإسهامات الضرورية من أجل تدعيم القضايا التربوية المطروحة فى الوطن العربى فى الشكل التوضيحي التالى (شكل ٢).



شكل (٢)

خارطة طريق عربية إسلامية توضح معالم الشراكة المجتمعية المعاصرة وإسهاماتها في تدعيم القضايا التربوية المطروحة في الوطن العربي

ونعرض فيما يلي هذه القضايا التربوية المطروحة، والإسهامات الضرورية للأحزاب السياسية والانقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية العربية في تدعيمها، كما اقترحها خارطة الطريق العربية الحالية من خلال مناقشتها الرؤى، والدراسات والبحوث والأفكار والخبرات التربوية المعاصرة.



**١- نضج الشراكة المجتمعية وتدعيم التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع العربي:**

دار التساؤل الأول للكتاب الحالى حول الإسهامات الضرورية لتنظيمات مجتمع الأمة العربى فى تدعيم عملية التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع العربى. وأهم التنظيمات الاجتماعية والمهنية التى اهتمت بخارطة الطريق العربية الحالية بإبراز إسهاماتها فى هذا المجال هى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية باعتبارها أهم المؤسسات التربوية غير النظامية وتقابل احتياجات الملايين من البشر فى المجتمع العربى المتواجدة فيه، ويجب أن تعمل هذه التنظيمات المجتمعية فى شراكة بحيث يكمل بعضها أدوار البعض الآخر، وتؤثر أدوار بعضها أيضاً فى البعض الآخر من أجل الاهتمام بالإنسان: تثقيفه وتدريبه وإكسابه المهارات المهنية اللازمة لتجابهة فى الحياة، ومعالجة ثقافة الفقر فى مجتمعه.

وتعرض خارطة الطريق العربية الحالية فى صفحاتها التالية أهم النتائج السقوتى تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الأول حول الإسهامات الضرورية للتنظيمات الاجتماعية والمهنية المختارة وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية لتدعيم عمليات التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع العربى:

**أ- الشراكة المجتمعية وتدعيم الثقافة السياسية بين الأفراد:**

تتضمن التنمية الثقافية -فى إحدى محاورها- ما يعرف بتنمية الثقافة السياسية، حيث يستطيع الفرد من خلالها اكتساب الأفكار والمعلومات والاتجاهات المتصلة بالنسق السياسى لمجتمعه، من أجل المشاركة الإيجابية فى الحياة السياسية أخذاً وعطاءً، تأثيراً وتأثراً. فتعديات القرن الحادى والعشرين تفرض أن تعزز كافة التنظيمات المجتمعية من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية أدوارها لتحقيق تنمية الثقافة السياسية من خلال الاشتراك فى مجموعة من نذرات الرعاية السياسية، والتسويق وتقوية الأدوار السياسية للنقابات المهنية والجمعيات الأهلية. وقد أثبتت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية

والجسميات الأهلية في الدول المتقدمة والنامية وعبر التاريخ مدى أهميتها في رسم معالم السياسة الناجحة لمجتمعاتها، والتي قادت شعوبها إلى عمليات تحول ديمقراطي فعالة، وفي التجارب والخبرات المعاصرة في عمليات التحول الديمقراطي لمجتمعات شرق أوروبا وبولندا وغيرها الدليل الواضح في مدى أهمية هذه التنظيمات المجتمعية في إحداث عمليات الإصلاح الاجتماعي.

ومن ثم فإن تعزيز الثقة بين الأحزاب السياسية الحاكمة والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة العربية وبقية الأحزاب السياسية التي تمتع بأحزاب المعارضة هو المدخل الأساسي والشرط الضروري والكافي لحياة كريمة لكل العرب في دول تنفق بتنظيماتها المهنية والاجتماعية ويشق الأفراد في سياساتها الداخلية والخارجية، عندئذ وبتمية الثقافة السياسية القائمة على تبادل الأفكار وتآمل الأدوار وتبادل الخبرات تضمن الدول العربية "وصايتها الأهوية" على كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة، وتفرغ هذه التنظيمات للمعطاء والعمل من أجل تحقيق الرخاء والتنمية في شتى المجالات، وفي الوقت نفسه تفشل الأطماع الخارجية في التدخل في شئون الوطن تحت ذريعة المساعدة في تحقيق الديمقراطية السياسية.

وبتمية الثقافة السياسية لدى أعضاء التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في الوطن العربي ربما تحدث الانفراجة المأمولة وتتغلب الحكومات العربية عن محاذيرها في نشاط هذه التنظيمات المجتمعية، خاصة عمل هذه التنظيمات المجتمعية في السياسة وتخوف الحكومات العربية من هذا الأمر، ولكن على الحكومات العربية أن تدرك أن القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع العربي الآن تحتاج في حلها ومواجهتها آتارها لأكثر من الأعمال التطوعية، فهناك حاجة ماسة إلى رسم سياسة مجتمعية تحدد لهذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية أوجه التعاون وتآمل الأدوار وتبادل الخبرات وتكامل الأنشطة- أي شراكة فاعلة- وأن تلتزم التنظيمات الاجتماعية والمهنية من

أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات أهلية بالعمل في ضوئها. ومن البديهي أن يشترك الحزب الوطني الديمقراطي - على سبيل المثال - في مصر في جنبته الخاصة بالسياسات المستقبلية للمجتمع المصري - التي تأسست صيف ٢٠٠٢م أثناء انعقاد المؤتمر القومي الثامن للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم - كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في رسم ملامح استراتيجية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يتوقف "التخوف" من جانب الحكومات من ممارسة هذه التنظيمات المجتمعية لأي رؤى سياسية هادفة إلى تحول ديمقراطي فعال في المجتمع العربي، فما أعلنه وزير الخارجية الأمريكية (هولن باول) في أوائل عام ٢٠٠٣م عن خطة أمريكية صريحة مدعومة بملايين الدولارات لتحقيق إصلاحات ديمقراطية في دول الشرق الأوسط - كل دول الشرق الأوسط - جد خطير، ويجب إسراع الخطى من أنفسنا قبل فوات الأوان، وألا نصل متأخرين بعد فرض شروط هذا التحول الديمقراطي من الخارج، فمصلحة الوطن العربي تتطلب أن نسرع في الخطى نحو تبني مشروع حضاري تشارك فيه النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الحزبية وكافة مؤسسات الأمة وأحزابها السياسية من أجل توفير مناخ أكثر حرية وكرامة للمواطن العربي.

فمن النتائج التي انبثقت من الخبرات الدولية المعاصرة أن المشاركة الشعبية لا يمكن أن تتجزأ، أي لا يمكن تشجيع المشاركة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومنعها على المستوى السياسي، ومن ثم صار مصطلح الشراكة الكاملة مرادفاً وهادفاً إلى التمكين والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية. والهدف الذي يبغي أن يعمل مجتمع الأمة على تحقيقه هنا هو تنمية شعور المواطنين وإدراكهم لأهمية المشاركة السياسية من حيث كونها مسئولية اجتماعية.

وإذا كان وضع السياسة في ميدان التعليم عملية معقدة - كما يراها (سيف الإسلام مطر)<sup>(١)</sup> - لأن قضاياها عامة وهامة وجدلية، ويمكن اعتبارها غامضة وغير

محددة، فإن الأمر يختلف من حيث تجويد الثقافة السياسية بين أفراد مجتمع الأمة العربية والمنتمين لتظيماته الاجتماعية والمهنية المختلفة. ويرتبط بتنمية الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع تفعيل المشاركة الإيجابية بين أجهزة التربية والتعليم والتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، إلى جانب تفعيل ثقافة العمل من أجل الصالح العام، ويمكن لهذه المؤسسات والتظيمات الاجتماعية أن تؤدي إسهامات فعالة في مجال التثنية السياسية لأفراد المجتمع من خلال التدريب الواعي على الإدارة الذاتية وما تتطلبه من مهارات وقيم أخلاقية، إلى جانب التدريب المستمر على ضبط الذات والتسلط بالحقوق والواجبات وتقبل آراء الآخرين ومناقشتها دون ما تعصب أو انحياز، إلى جانب التعاون مع الآخرين والقدرة على تكوين رأى مستقل بناءً مع احترام كرامة الآخرين وحرمتهم في الفكر<sup>(٣)</sup>.

#### ب- الشراكة المجتمعية ومقاومة ثقافة الفقر بين الأفراد:

تزايدت حالات عدم التكيف مع التغيرات التكنولوجية وما صاحبها من تغير في سلسلة الأعمال والمهن والوظائف في كافة القطاعات الإنتاجية في المجتمع العربي، وراح التعليم يمنح الشهادات التعليمية المتعددة وتزايدت حالات الفقر والبطالة بين المعلمين الذين يعانون من ثقافة تملك مشاعرهم وذويهم تتمحور حول "وظيفة حكومية آمنة من أى مخاطر"، والكل ينتظر هذه الوظيفة ذات العائد القليل، وثقافة المجتمع حائرة بين وظيفة حكومية عالدها الشهري لا يتجاوز (المائتي جنيه)، والعمل الحر المفيد الذى يمنح ربما يتجاوز هذا الدخل بكثير ولكنه يتطلب مهارات تتواءم مع سوق العمل الحر الذى لا يعترف سوى بجودة الأداء وتملك المعارف والمهارات. هذا وجهل الإنسان هذه الأمور المجتمعية يعتبر من أهم أضلع مطث الفقر في العالم<sup>(٣)</sup>. ومقاومة هذا الفقر وثقافته الخيطة بالإنسان (ثقافة الفقر) لا مفر من تفعيل أدوار الأحزاب السياسية والتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية للارتقاء بالتعليم باعتباره من أهم مفاتيح الحياة والنجاح فيها.

وهكذا فالأحزاب السياسية والتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي مطالبة اليوم بمواجهة الفقر والبطالة بين الشباب المعلم، وإحدى مدخلات هذه المواجهة هو التصدي لمقاومة ثقافة الفقر التي قهمن على تفكيرهم وذويهم، حيث لا توجد رؤية مستيرة عن التحولات والتطورات في سوق العمل العربي، ومن ثم فإن هذه التنظيمات المجتمعية يجب أن تتضافر جهودها في التنمية المهنية الفعالة التي تكسب الفرد المعارف والمهارات المطلوبة للعمل مع هذه التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية المستحدثة. وإلى جانب هذه التنمية المهنية للأحزاب السياسية والتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وكافة التنظيمات المجتمعية مطالبة اليوم بمواجهة حقيقية وصریحة من أجل التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع العربي، فهؤلاء الأفراد محدودو الثقافة تجاه ما يحدث من تحولات في سوق العمل من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، والحاجة ماسة إلى تبادل الخبرات والأفكار بين هذه التنظيمات الاجتماعية المختلفة في مجال تنمية ثقافة الفرد لإقناعه بالمستحدثات في سوق العمل العربي.

كما أن مظاهر التمدن التي طفت على كافة التجمعات السكانية تلزم المواطن أن يكون (شبه سباك)، و(شبه نجار)، و(شبه كهربائي) لعوزة واحتياجه اليومي لهذه المهارات، وإلا أصبح (فقيراً مهارياً) ومن ثم وجب على كافة التنظيمات المجتمعية من أحزاب سياسية وتقانات مهنية وجمعيات أهلية تقديم برامج في أعمال السباكة والنجارة والكهرباء وغيرها تكفي المرء لمزاولة أنشطتها في بيئته.

والمفترض أن كافة الوسائط بالأحزاب السياسية والتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية تعمل على تنشئة الفرد ثقافياً كمضو قوى بشرية منتجة بحسب ويدرك كافة المعارف والمعلومات عن نوعيات الأعمال المتاحة في مجتمعه، أي يمتلك الثقافة المهنية المتأثرة بظروف مجتمعه.

ومن ثم فإن جهود كافة المنظمات المجتمعية يجب أن توجّه نحو هدف تربوي محدد يندرج في التثنية المهنية الصحيحة لأفراد الشباب المتعلم، فتكون المهمة هي مساعدة هؤلاء الشباب على تشرب قيم العمل الحر والانفتاح على كل ما هو جديد في فرص العمل الإنتاجي، إلى جانب إدراك التوسع في مجالات المهن المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع. ومن ثم يعود الشباب المتعلم على تقبل التغيير وترك الوظيفة الحكومية الفقيرة والقدرة على الابتكار والتجديد في خلال حياتهم المهنية.

ويمكن للمنظمات المجتمعية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في هذا المجال أن تؤثر في الثقافة المهنية لدى الشباب المتعلم بحيث تجعل الفرد قادراً على التكيف مع أنواع الأعمال التي تدر عليه ربحاً، سواء أكان هذا العمل يدوياً أم عملاً آخر، وفي هذا الأمر يجب العمل على إكساب أفراد المجتمع المهارات العملية المتصلة بالحياة اليومية، حيث تستغل هذه المهارات في أعمال تدر ربحاً على هؤلاء الشباب المتعلم.

وإذا كان العصر الحالي يتميز بالانفجار المعرفي في كافة شئون الحياة، فإن مؤسسات الإعداد للمهن يجب أن تغير وظيفتها من مجرد نقل المعارف عن وظيفة مد أو عمل ما في سوق العمالة إلى إكساب الشباب المتعلم أساسيات وأصول الثقافة المهنية التي تساعدهم على أن يتعلموا بناءً على احتياجاتهم، ويتم تحقيق ذلك من خلال التدريب الدقيق على أنواع الأعمال المطروحة في المؤسسات الإنتاجية، وكلما زادت الأنشطة التدريبية وتوعت بين الشباب المتعلم كلما أصبحت ثقافتهم المهنية جيدة<sup>(٤)</sup>.

كما يجب أن يشجع النظام التربوي الشباب المتعلم على إجراء تجارب مختلفة ما بين مشروعات تعاونية صغيرة وأعمال حرة حتى يدرك كل شاب متعلم قدراته وميوله وطموحاته المهنية في المجتمع. وفي هذا الأمر احترام لعقول هؤلاء المتعلمين والابتعاد عن فرض أي مسارات مهنية عليه، والمجتمع حين يعرض التجارب المختلفة في أنواع الأعمال المتواجدة في سوقه فإنه يعمل على "تجويد" الثقافة المهنية لأفراد المتعلمين،

وفى هذا المضمار يجب العمل على منح بعض المهارات والمعارف المهنية لجميع أفراد المجتمع من أول درجات السلم التعليمى. فهناك حد أدنى من المعارف فى سوق العمالة والعمل ينبغى ألا يكون هناك فرد دونه.

ويجب العمل أيضاً على إشراك النقابات المهنية والعمالية فى وضع الأهداف التعليمية فى مجال الإعداد للمهن، فالملطوب فى الوقت الحاضر الشخصية المستقلة القادرة على اتحام مواقع الأعمال المتوعة، ويتم ذلك من خلال توفير مناخ تعليمى حر ومتفتح على سوق العمل، ويجب على المنهاج التربوى أن يقدم موضوعات دراسة تتاعج مهارات ومعارف متنوعة، لكى تتماشى مع سوق المهن المتغيرة، ومما يستجد فى هذه السوق المهنية من مهارات ومتطلبات جديدة فى العمل الإلتانجى.

وفى هذا الصدد تظهر الحاجة ماسة إلى تبادل الأفكار بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية فى بناء المنهاج الدراسى بحيث يتضمن هذا المنهاج العديد من نوعيات الأعمال ومهاراتها فى كل مظاهر الحياة، وليس فقط فى نوعيات أعمال محددة. ويجب أن يعمل هذا المنهاج الدراسى فى الأساس على احترام شخصية الشاب المتعلم، إلى جانب تحقيق الفتحا هذا المنهاج على مشكلات المجتمع التتموية وما يطرأ من تغيرات فى سوق العمل. ويجب أن ينظر إلى المنهاج الدراسى على أنه وسيلة للتشقيف المهنى الذى يناسب العصر الذى نعيشه. والمنهاج المدرسى ينبغى النظر إليه لا على أنه مادة معرفية فقط، بل ينبغى أن يشجع هذا المنهاج المتعلم على الاستغراق العقلى والوجدانى فيما يتصل بتوعات الأعمال المتواجدة حوله، وما يتصل من معارف ومهارات مطلوبة فى سوق العمالة والعمل فى الوطن العربى.

ومن أجل إكساب الشاب المتعلم ثقافة مهنية تساهم سياسات المجتمع الاقتصادية وما طرأ عليها من تطورات تكنولوجية، ومن أجل أن تتوافق الثقافة المهنية لدى الشاب المتعلم مع المهارات المطلوبة فى سوق العمل، من الضرورى أن نسلم بأنه لا تطوير أو تقدم اقتصادى دون تجديد تربوى شامل فى أهداف التعليم وسياساته،

وفي المناهج بما تشمله من مواد ومقررات وطرق تعليم وأنشطة بما يؤدي إلى النهاية إلى "تجويد" الثقافة المهنية وتعميقها عند الفرد خلال مراحل تعليمه المختلفة. فالارتباط وثيق بين "تجويد" التعليم وما يؤدي إليه من "تجويد" الثقافة المهنية للقوى البشرية العاملة، وبين التنمية الشاملة في المجتمع. ولذلك فإن الشراكة المجتمعية من الأحزاب السياسية والثقافات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية مطالبة بتدعيم هذا الترجمة نحو تجديد تربوي فعال في هذا المجال.

ولقد قامت التربية على مر العصور بدور هام في إعداد الفرد المنتج الذي يستطيع التكيف مع واقع المهن ونوعيات الأعمال المطروحة في سوق العمل في مجتمعه، وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك علاقات متبادلة وقوية بين أنماط التكنولوجيا السائدة في مجال المهن، وبين المعارف والمهارات التي حازها أفراد القوى البشرية العاملة، وبين فرص العمل والتوظيف في سوق العمالة والعمل. فالتقنية على مزاوله مهنة ما في أي من القطاعات الاقتصادية المختلفة في المجتمع تتحدد في ضوء عدة معطيات من أهمها المطلبات التكنولوجية اللازمة للمهن المختلفة، إلى جانب الاحتياجات النسبية من أفراد القوى البشرية العاملة، وما تتميز به هذه القوى البشرية من سمات شخصية وطموحات وتوقعات مهنية ودافعية نحو العمل المنتج. هذه المتغيرات جميعها تؤثر في استقرار المهن في المجتمع، فالتقنية على مزاوله مهنة ما في أي من نوعيات الأعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة تكون في متناول الأفراد العاملين في هذه الأعمال والمهن عندما يتم إعدادهم في ضوء التكنولوجيا اللازمة لهذه النوعيات من الأعمال، وعندما تمثل هذه التكنولوجيا إلى النيات والاستقرار، وحينما يمتلك هؤلاء الأفراد العاملون في هذه القطاعات الاقتصادية اتجاهات إيجابية نحو التغيرات المحتملة في نوعيات الأعمال المطروحة في سوق العمل، أما دون ذلك فالمطلوب شراكة فاعلة من كافة تنظيمات مجتمع الأمة من أجل إعداد الفرد القادر على المشاركة في الأعمال المجتمعية المنتجة في الوطن العربي.



وهكذا تحقق الشراكة المجتمعية أهدافها في مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المعلم من خلال التربية في أبعادها المختلفة: النظامية وغير النظامية، فمفهوم التربية الآن أوسع وأشمل مما تقدمه المدرسة، فالاجتمع العربي كله مجتمعاته ومؤسساته المختلفة يعتبر ميداناً واسعاً وفسحاً للتربية. ومن ثم فكل قطاعات المجتمع العربي ومؤسساته المختلفة سوف يتحتم عليها أن تشارك في كافة الاتجاهات التربوية المتضمنة في مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المعلم في الوطن العربي.

لفي مجال التربية النظامية ينبغي أن لا تقاس قيمتها فقط بنسبة إضافتها لكم البشر المعلم إلى النمو الاقتصادي في المجتمع، ولكن أيضاً بالإشارة إلى دورها في إزالة كافة أنواع الفقر بما فيها إزالة ثقافة الفقر لدى هذا البشر المعلم أو على الأقل التخفيف من مساوئها وذلك عن طريق تقليل مدة البطالة المتوقعة لدى الشباب المعلم وزيادة فرص العمل للمواطنين وتحسين توزيع الدخل بينهم، بالإضافة إلى زيادة مستوى إنتاجهم.

وفي هذا الصدد يجب التفكير في إيجاد صيغة تعاونية ومرة تربط بين ما تقدمه المؤسسات التعليمية الموكلة إليها الإعداد المهني للشباب المعلم، وبين المعارف والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وهنا يمكن التراح إنشاء قسم خاص يتبع النقابات المهنية والعمالية في كل مؤسسة تعليمية، وتكون مهمة هذا القسم إمداد المؤسسات التعليمية بما هو جديد في مجال سوق العمالة والعمل، وما يطرأ على سوق الإنتاجية من أنواع التكنولوجيا والمعارف والمهارات المتطورة، مع طرح توجهات معاصرة في مجال الأعمال والمهن مثل نوعيات الأعمال الحرة والخاصة والاستثمارية، بالإضافة إلى تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الشباب المعلم نحو نوعيات الأعمال المختلفة في قطاع المجتمعات والمدن الجديدة.

فنشاطات التعلم والتعليم يجب أن ترتبط بتطور فرص العمل في المجتمع. إن التربية يجب أن تعمل كصلة بين عالم المدرسة (الموقف التعليمي) وعالم العمل

(احتياجات التنمية) وتعنى ترجمتها إلى الواقع التعليمي أن على المعلمين أن يصبحوا تدريجياً مدرّكين لقدرا قم ولما يحقق منفعتهم، وكذلك مدرّكين لمتطلبات سوق العمل بحيث يصبح في إمكانهم اتخاذ قرارات واقعية تتعلق باختيارهم لمهنتهم. فالتقدم السريع والتفجر المعرفي الهائل بالإضافة إلى تطور وسائل التقنية ومستحدثاتها والاتجاه نحو التخصصات المهنية الدقيقة، جعل الحاجة ملحة إلى الاهتمام بإعطاء التربية نحو المهنة أهمية خاصة في وقت يسعى فيه الإنسان إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي. وهذا كله جعل اختيار المهن والنجاح فيها أكثر صعوبة من ناحية، والاستمرار في المسمى المهني أكثر مطلباً من ناحية ثانية<sup>(٩)</sup>.

وترى خارطة الطريق العربية الحالية أن أهم إسهامات المنظمات المجتمعية مثل الحكومات وال نقابات المهنة والعمالية تأتي من خلال تطوير المنهاج الدراسي الخاص بإعداد الشباب لممارسة كافة أنواع الأعمال المتواجدة في سوق العمل والعمالة. وتوثر هذه الدراسة بأهمية أن يشمل هذا المنهاج الدراسي على تجدييدات تربوية في:

- التعليم المهني والتقني، وما يتصل بتجديد مضامينه وطرائقه وتنوع اختصاصاته المهنية.

- العلاقات والروابط الوثيقة بين المهارات والمعارف المتضمنة في المنهاج الدراسي وحاجات المجتمع المهنية التكنولوجية . وفي هذا الأمر يجب أن تشمل أساليب تعلم هذه المهارات والمعارف على ممارسة أنشطة تدريبيه بمواقع العمل والإنصاج تبناها النقابات المهنية والعمالية وتتكامل مع المادة الدراسية المدونة في المنهاج الدراسي.

- مرونة المنهاج الدراسي وقدرته في إيجاد فرص العمل المبتكرة، مع التركيز على الاختصاصات الجديدة التي تستلزمها سوق العمل الحالية. فإذا كان العالم قد تحول إلى قرية صغيرة دائمة التغير، فإن الشراكة المجتمعية عليها واجب التجديد إلى أقصى درجة ممكنة في مناهج مؤسساتها التربوية، وما تتضمنه من معارف

ومهارات حتى لا تعزل عن مجريات الأحداث، وأن تحاول- من خلال عناصرها ووسائطها المختلفة- بناء الشخصية البدعة التي لا تنابع الجديد فحسب، بل تؤثر فيه وتجدد نفسها مكاناً في عالم الإبداع<sup>(٦)</sup>.

- تبني سياسات تعليمية تقوم على إدماج المعلوماتية والبرمجيات في المنهاج المدرسي، وتعميق معرفة المعلم بالمعارف العلمية وأساليب استيعاب ونقل التكنولوجيا وتلك مهارات البحث والتطوير في مجالها إلى جانب استخدام استراتيجيات تدريسية فاعلة، كالتعلم الذاتي، والتعلم بحل المشكلات، وذلك لمساعدة المعلم في اكتساب مهارات تجعله قادراً على تكيف نفسه مع الظروف والمهن المتغيرة طوال حياته وتدريبه على الاستغلال المثمر للموارد المتجددة للبيئة، بما يسهم في إيجاد أجيال مبادرة متفتحة للتغير وقادرة على صناعته<sup>(٧)</sup>.

وإذا كانت إرهابيات سوق العمل الحر الآن تتطلب أن يبدأ الشباب المعلم في استغلال ما اكتسبوه من معارف ومهارات مهنية من أجل إيجاد فرصة عمل ما في القطاع الاقتصادي الخاص والاستثماري وقطاع الأعمال الحرة والمجتمعات والمسدن الجديدة، فإن هناك مطلباً ملحاً في بناء شخصية الإنسان العربي قوامه أن تعمل الشراكة المجتمعية من خلال تنظيماتها الاجتماعية والمهنية على إكساب هؤلاء الشباب المعلم قيم الاستقلالية والابتكار والاعتماد على النفس والخروج على ما هو مألوف في أذهان الغالبية العظمى من أفراد المجتمع في مجال المهن وتوحيات الأعمال المرغوبة في سوق العمل في الوطن العربي.

ولتحقيق هذا التوجه التربوي يجب أن يكلف الشباب المعلم- أثناء دراسته النظامية- بممارسة أعمال مؤقتة داخل أنشطة المؤسسات الاقتصادية المختلفة، ويجب أن تساعد الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية هذا التوجه، ويمرور السنين تتعدد هذه الأعمال. وعندما يتخرج هذا الشاب المعلم يجد نفسه قد تعرف على الكثير من نوعيات الأعمال المتاحة في سلسلة المهن المعروضة في

سوق العمل، وامتلك العديد من المعارف والمهارات المتنوعة، هذا بالإضافة إلى امتلاك المعارف والمهارات الخاصة بمهنته التي أعد لممارستها في سوق العمل، وفي هذا إثراء لثقافته المهنية، وافتتاح لتفكير هؤلاء الشباب المعلم ولتوقعاتهم تجاه نوعيات الأعمال المتواجدة في سوق العمل، وتفعيل للشراكة المجتمعية في مواجهة ثقافة الفقر بين هؤلاء الشباب المعلم.

وهناك حاجة ماسة أيضاً لتطبيق مبدأ التكامل بين المؤسسات التعليمية وبقية نظمات مجتمع الأمة وهياكله المختلفة بحيث تتعاون هذه المؤسسات في "تجويد" المهارات لدى الشباب المعلم. فانتقال الشباب المعلم ما بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الاقتصادية المتصلة للنقابات المهنية المختلفة يؤدي إلى إمكانية مواصلة التعلم بصورة تتيح للشباب المعلم التزود بمختلف المعارف والمهارات المتواجدة في سوق العمل، وتسمح لهم في الوقت نفسه بمزيد من القدرة على تطبيق ما تعلموه وتجويد مهاراتهم المهنية المكتسبة من التعليم.

وفي هذا المجال يمكن أن يسهم التعاون بين أطراف الشراكة المجتمعية في تأجيل القرارات المبكرة فيما يتعلق بالمهن، والاحتفاظ بالقدرة على تغيير تلك القرارات أثناء الدراسة. وفي هذا المضمار يجب العمل على ربط المؤسسات التعليمية بالنقابات المهنية والعمالية المناظرة لها، وذلك بأن يرسل الشباب المعلم إلى العديد من المواقع الإنتاجية التابعة لهذه النقابات للتدريب. وتكرار الفرص التدريبية، وتنوع مواقع الإنتاج التي يتم التدريب فيها يمتلك الشباب المعلم الكثير من المهارات المهنية عن سوق العمل والعمالة. وفي هذا إثراء مهني ومساعدة في إعداد الشباب المعلم لمجتمع دائم الصير والتطور في سلسلة المهن المجتمعية التي تواجههم في مستقبل حياتهم، وتفعيل للشراكة المجتمعية في تدعيم القضايا التربوية من أجل مواجهة ثقافة الفقر بين الشباب المعلم في الوطن العربي.

كما أن انتشار صيغ التعليم المتأرب التي تسمح للمتعلم بحرية ترك الدراسة والعودة إليها حسب حاجته، وذلك وفق قوانين تعليم وقوانين عمل مرتبة تبناها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وسائر كيانات مجتمع الأمة العربية تعتبر إحدى التصورات المستقبلية في التعليم<sup>(٨)</sup>، ويمكن أن تسهم هذه التصورات في مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المتعلم في الوطن العربي.

ويبقى إيجاد قنوات اتصال فعالة بين المؤسسات التعليمية التي تعتمد للمهن المختلفة وبين كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية وكيانات مجتمع الأمة العربية، ولكن كيف توجد هذه القنوات بين نظم الإعداد للمهن المختلفة وبين نوعيات الأعمال المختلفة المتواجدة في سلسلة المهن؟. هذه الأطروحة تحتاج إلى سياسة تربوية جديدة تبناها لجان السياسات بالأحزاب العربية الحاكمة وتشارك فيها كافة الأحزاب السياسية الأخرى والنقابات المهنية والعمالية وبقية كيانات مجتمع الأمة في الوطن العربي تعتمد الربط بين التعليم والتدريب والخبرة المهنية في بناء الإنسان العربي. هذه السياسة التربوية الجديدة تنظر إلى التدريب في مفهومه الجديد الذي يعنى تحويل الطاقات إلى مهارات، بمعنى تقسيم نظام الإعداد للمهن المختلفة إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يتم فيه بناء المعارف وتنمية القدرات للشباب المتعلم في المؤسسات التعليمية والمهنية المختلفة، وفي القسم الثاني يتم تحويل تلك المعارف والقدرات إلى مهارات عن طريق التدريب في المؤسسات الإنتاجية التابعة للنقابات المهنية والعمالية في المجتمع العربي. ولناخذ سنة التدريب (عام الامتياز) لخريجي كليات الطب كنواة في تفكيرنا لتجديد نظام الإعداد المهني لشبابنا المتعلم، ومن ثم مواجهة ثقافة الفقر لديهم في مستقبل حياتهم المهنية.

فالحقيقة التي ما زالت تلقي بثقلها على واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم في الوطن العربي وبقية تنظيمات مجتمع الأمة هو الانفصال وعدم وجود شراكة ما في

---

هذه العلاقة، ولذلك قد نجد أن بعض المؤسسات الإنتاجية في البلاد قد أدخلت تكنولوجيا الإنتاج لديها في مرحلة الإنتاج كثيف المعرفة في حين أن المقررات الدراسية المناظرة لهذه الصناعة لم تطرق بعد هذه التكنولوجيا في أطرها النظرية<sup>(٩)</sup>.

ومن ثم يجب العمل على وجود شراكة مجتمعية بين المؤسسات التعليمية وبقية نظم مجتمعات الأمة العربية من أجل التقريب بين المهارات والمعارف التي تقدمها المؤسسات التعليمية الحكومية وتلك التي تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة في مجال الإعداد لممارسة المهن المختلفة في المجتمع. ويجب الإشارة هنا إلى أنه زرعت في مصر - على سبيل المثال - منذ عام ١٩٩٦ (سبع جامعات خاصة) وفي طريقها إلى النمو في الأمد القريب. وتقوم هذه الجامعات الخاصة من أصحاب الأعمال في القطاع الخاص والاستثماري وتقديم لشبابها المتعلم المهارات المستقبلية والمعارف القائمة على التكنولوجيا المتقدمة.

وفي نشرة التشجيع اللائحة للتعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي، نشره هنا ونشير إلى أنه قد ينجم شعور بثقافة فقر لدى غالبية الشباب المتعلم والمتخرج من مؤسسات التعليم الحكومية إذا ما قدمت المؤسسات الجامعية الخاصة معارف ومهارات متميزة عن تلك المعارف والمهارات التي تقدمها مؤسسات التعليم الحكومية، فإذا افتقد الشباب المتعلم المهارات العالية وأساليب العصر التكنولوجية التي تسود نظام التعليم الجامعي الخاص، فالخريجات التعليمية من المؤسسات التعليمية الحكومية سوف تفقد الكثير من الأساليب التكنولوجية اللازمة للمهن المطلوبة في حين يمتلكها هؤلاء الشباب المتعلم والمتخرج من الجامعات الخاصة، وهنا ينجم شعور بالفقر لدى الشباب المتعلم والمتخرج من تلك المؤسسات التعليمية الحكومية نتيجة المقارنة بما يتمتع به هؤلاء الشباب المتخرج من المؤسسات التعليمية الخاصة من أنواع الامتيازات في القروض الوظيفية والدخول التقديري والحراك المهني في سوق العمالة والعمل في الوطن العربي.

وإذا كان المعلن أن الجامعات الخاصة سوف تأخذ على عاتقها إعداد الشباب المتعلم لمن القرن الحادى والعشرين، وتعتمد في تحقيقها لهذا الهدف على النظم التقنية الحديثة وعلوم المستقبلات وكافة أنواع التكنولوجيا المتقدمة في مجال المهن والمهين، فيجب على المؤسسات التعليمية الحكومية مسايرة تلك المؤسسات التعليمية الخاصة في تقديمها للمهارات والمعارف الخاصة بتوعيات الأعمال المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة التى تناسب المهارات المهنية للقرن الحادى والعشرين ومتطلباتها المهنية مثل النظم التقنية الحديثة وكافة أنواع التكنولوجيا المتطورة من أجل ملائمة تزايد الشعوب بالفقر لدى الشباب المتعلم المتخرج من المؤسسات التعليمية الحكومية.

كما أن نشوء قطاع للبحث والتطوير يشكل ضرورة محورية من ضرورات التنمية في هذا العصر، لأنه سيكون بمثابة مكون هام من مكونات البنية الأساسية لمستقبل النمو الاقتصادى، وفي ظل هذا المفهوم يصبح علينا أن نعيد صياغة هدف عملية التنمية في المرحلة الحالية، وهو بناء "البنية الأساسية المعرفية" من أجل مجتمع قادم تشكل فيه المعلومات محور النشاط الاقتصادى. هذا الملح الهام لطبيعة النشاط الاقتصادى في السنوات القادمة يتطلب إعداد كوادر فية على درجة عالية من التأهيل العلمى والمعرفى واستيعاب مهارات صناعة المعلومات، ويجب أن يتوالى هذا في إطار المستويات الدراسية المختلفة، كما يجب على السياسات الرسمية للتعليم- والسق تصاها الأحزاب الحاكمة حالياً في مجتمع الأمة في الوطن العربى- التركيز عليها<sup>(١١)</sup>.

وفي نطاق التعليم المستمر لا يجوز الفصل بين التعليم العام، والتعليم المهني، وإنما لابد من تقيف المهنة وتمهين الثقافة والاهتمام بتنمية الشخصية في جميع جوانبها، ومن هنا وجب على التعليم المستمر أن يجمع بين النواحي الثقافية والمهنية، وأن يعد هذه الشخصية للحياة لعالم متغير. فلا جدوى من التربية التى لا تمكن الفرد من مسايرة التطور في مجتمعه والتلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة في أى مرحلة من مراحل حياته<sup>(١٢)</sup>.

ولما كانت التربية النظامية لا تستطيع أن تعد الشباب المعلم إعداداً تاماً لمواجهة العالم المتغير، تبرز الحاجة إلى نمط من الشراكة المجتمعية له أهمية في مواجهة مطالب العصر الدائمة التجدد في سلسلة المهن المعروضة في سوق العمل، وما يترتب على ذلك من توفير المهارات والمعارف التكنولوجية المتصلة بها. هذا النمط من الشراكة المجتمعية يعنى مفهوم هو التربية غير النظامية، ومن خلالها يسعى الى حفظ التوازن بين الناس والظروف في عالم متغير بمساعدة الأفراد على قبول التغير والتكيف له وتوجيههم وتمكينهم من المشاركة الإيجابية في حل مشكلات المجتمع وتطوره. ويمكن أن تسهم الشراكة المجتمعية من خلال مفهوم التربية غير النظامية في تحسين قدرات الأفراد المهنية وتنمية إمكاناتهم العقلية بهدف رفع مستوى الأداء والارتقاء بالعلاقات بينهم وبين مجتمعهم. وبناءً عليه فهناك حاجة ملحة لتطوير تربوى فعال في مجال التربية غير النظامية، حيث ينشأ في كل مجتمع على من مجتمع الأمة عدد كبير ومتنوع من أنشطة التربية غير النظامية، وتطور هذه الأنشطة نتيجة التطورات المجتمعية التي يمر بها المجتمع<sup>(١٢)</sup>. والتربية غير النظامية بوسعها أن تلبى احتياجات لا تستطيع التربية النظامية تلبيتها، فالتربية غير النظامية أكثر مرونة وأشد قابلية للتشكيل من حيث بنيتها وتنظيمها مما يمكنها من الاستجابة لأى تفسيرات سريعة، وأى حاجات جديدة<sup>(١٣)</sup>، والمهم أن تعنى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية هذا المفهوم من التربية غير النظامية وتعمل على نشره بين الناس في البلاد العربية.

وفي هذا المجال تنادى إحدى الدراسات بإعادة النظر في البيئة التعليمية العربية ككل بشكل يضطر المدرسة لفتح أبوابها أمام العالم المحيط بها، فتصبح أكثر ملاءمة ومرونة أو أكثر تسقياً مع الصيغ والأنماط التعليمية الأخرى في المجتمع، وتسقط بذلك الحواجز الشكلية بين النظم التعليمية النظامية وغير النظامية، ويحدث تكامل بين أدوارها وفق استراتيجيات تبناها تنظيمات مجتمع الأمة وتوفر أمام كل معلم فرص



متكافئة تتوافق مع ميوله وقدراته على التعلم بشكل تلغى معه تسعيرة الشهادات، وترتفع معه المكانة الاجتماعية لمن يمزج النظرية بالعمل<sup>(١٤)</sup>.

وفي إطار شراكة مجتمعية فعالة في تدعيم التمية الثقافية والمهنية لدى الشباب المتعلم يمكن النظر إلى التعليم غير النظامي على أنه وسيلة من وسائل توفير العمالة وتعزيز العمل الحر في بعض القطاعات الاقتصادية في المجتمع. كما أن برامج التدريب غير النظامية التي تصاحب إدخال التكنولوجيا الملائمة أو تحسين استخدام التكنولوجيا التقليدية أو كليهما، لها أهميتها الكبرى في رفع مستوى المعارف والمهارات المطلوبة للنهوض بإسهام هذا القطاع في الإنتاج والتمية وفي تحسين نوعية الحياة بالنسبة لأولئك الذين لا يزالون يعتمدون عليه<sup>(١٥)</sup>.

وفي هذا المضمار لابد أن تنشأ علاقة جديدة في التربية غير النظامية والتربية النظامية، علاقة لا تتضمن تبادل البرامج التربوية فحسب، بل تتضمن أيضاً تبادل المرافق التربوية وتبادل المعلمين، وكذلك وهو الأهم، تبادل الطلاب أنفسهم. فيبعض النظر عن الطرق التي يلتحق بها الدارس بالتعليم النظامي أو غير النظامي، ينبغي أن تتاح له فرص الانتقال من نظام تعليمي إلى نظام تعليمي آخر، والعودة إلى النظام الأول، وهذا التنقل بين النظامين، بالإضافة إلى التنقل بين الصفوف والمدارس، يضيف عنصراً هاماً من عناصر الشراكة المجتمعية الفعالة في نشر مبادئ التعليم مدى الحياة وفي شتى مجالاتها<sup>(١٦)</sup>.

كما أن اتساع المعارف وتكاثرها من جهة، وازدياد السرعة التي تتقدم بها التكنولوجيا من جهة ثانية تدفع الناس إلى مزاولة أعمال كثيرة أو تغييرها بخلاف حياتهم، وبما أن التعليم النظامي لا يزود الفرد بما يلزم للتكيف مع ما يطرأ على عمله من تغير، يصبح من الضروري إعادة التعليم والتدريب عن طريق الجسر الذي يمتد بين تنظيمات مجتمع الأمة وكياناته المختلفة<sup>(١٧)</sup>. وفي مثل المجتمعات التي نعيشها الآن، والتي تمر بتغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة، ويقترن فيها التعليم بالحياة- إن لم يكن

شرطاً أساسياً من شروطها- تبرز أكثر وأوضح أهمية الدور الذي يقوم به تعليم الكبار في التكيف مع المطالب المهنية التي تستلزمها التغيرات التكنولوجية السريعة التي تمر بها المجتمعات الحديثة، فالإنسان لا يستطيع أن يدرس أو يكتسب كل المعارف والمهارات اللازمة من أجل حسن أدائه لعمله خلال فترة حياته الدراسية، وفي كل غط من أغاط العمل- تقريباً- هناك مهارات جديدة تظهر، أو استخدام حديث لأدوات وطسرق جديدة، أو ارتقاء لنوعيات عمل وانذار لأخرى، وهذا كله يحدث بسرعة وبشكل يتطلب أن يتوافق معه أولئك الذين يعملون فعلاً أو تهددهم مشكلات التعطل والبطالة. وهذا جانب آخر يفرض على تنظيمات المجتمع أن تفتح مجالاً أمام أولئك العاملين فعلاً لكي يسرعوا الجديد، ويتكيفون معه، ويستخدمونه ويطورونه<sup>(١٨)</sup>.

ومن ثم يجب أن تتبنى سياسات الحكومات العربية وبقية الأحزاب السياسية في مجتمع الأمة في الوطن العربي مبادئ التعاون مع النقابات والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل أن يلعب تعليم الكبار دوراً في التدريب المهني للشباب المعلم، فعلاً بما يحدث في عصر التجديد التربوي وتطبيقاته التكنولوجية تقادم المعرفة والمهارات، ويستلزم ذلك برامج للتدريب المهني على المعارف والمهارات<sup>(١٩)</sup>، وبذلك تتضح أهمية التعليم غير النظامي من خلال برامج دراسية للنقابات المهنية تهدف إلى أن يقدم لأفراد هذه النقابات المهارات والمعارف المفيدة والتي يستطيعون تطبيقها من أجل تنمية ذواتهم وتطوير مجتمعاتهم، فالنعليم خارج المدرسة يؤمن بالتربية المستديمة ويكمل دور المدرسة.

كما تستطيع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة العربية أن تزدي دوراً هاماً وفعلاً في مقاومة ثقافة الفقر بين الشباب من خلال التوعية بفسرص العمل في مجالات الصناعات المدنية والنسيج والتركيز والملابس الجاهزة وصناعات الأثاث والأحذية، ومن ثم يدخل قطاع كبير من هؤلاء الشباب المعلم إلى هذه الحرف، ويطورون عوامل الإنتاجية بهذه الأعمال، وتأتي الأفواج التالية من الشباب

المتعلم وتقلدهم وتبعد عن ثقافة الفقر التي تتمحور حول انتظار الوظيفة الحكومية والتي طال انتظارها من الأفراد في مختلف البلدان العربية.

### **ج- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة البيئية بين الأفراد:**

أصبحت الثقافة البيئية إحدى الجوانب الهامة في التنمية الثقافية للمواطنين، فمشكلات التلوث البيئي فرضت على المهتمين بالتنمية الثقافية أدواراً ثقافية جديدة تزيد من وعي الإنسان بأمور بيئته والعمل على تقليل عوامل تلويثها<sup>(٢١)</sup>.

فإذا كان الإنسان الفرد هو المستول عن البيئة في المقام الأول، وإذا كان هو مصدر تلويثها الأول أيضاً، وإذا كان الإنسان هو المستفيد وهو الهدف من إصلاح البيئة وحماها وراثتها وغناها، فإنه لا مفر من ضرورة تنمية ضميره البيئي كي يشعر بالبيئة وبقيمتها وبآثارها عليه وعلى غيره، ومن ثم تحدث المصالحة بينه وبين بيئته. وهناك أساليب متعددة تسهم في تنمية ضمير الفرد البيئي منها توفير القدوة الحسنة أمام أفراد المجتمع العربي من أجل الحفاظ على البيئة، إلى جانب اعتماد فكرة التعزيز، بمعنى منح الإنسان المكافآت والتقدير المعنوي والاستحسان، كلما أتى بالسلوك البيئي المرغوب فيه لصالح البيئة التي يمش فيها<sup>(٢٢)</sup>.

وللشراكة المجتمعية دور هام في تنمية الضمير البيئي، وفي غرس القيم لدى أبناء المجتمع ضمن عملية كبرى هي عملية التنشئة الاجتماعية التي تهتم بجوانب التطبيع الاجتماعي والأخلاقي والروحي والمهني والسياسي وغيرها من الجوانب. ومن خلال هذه العملية يتم غرس قيم المجتمع ومثله ومعاييره وأنماط السلوك المرغوب فيه، وبحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من كيان الفرد، كما يدخل في تنمية الضمير البيئي كسبل ما يندرج تحت فلسفة التمدرس كما هو الحال في بناء المناهج الدراسية والمقررات التعليمية والأنشطة المدرسية، إلى جانب جوانب التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة، ومن الحياة<sup>(٢٣)</sup>.

---

وللشراكة المجتمعية أدوار هامة أخرى في تعويد الناس على ثقافة النظافة: نظافة البيت من الداخل ونظافة السيارة ونظافة الملابس ونظافة الشارع. يجب أن تصل من خلال برامج التربية والثقافة والإعلام إلى تعليم الناس أن نظافة الشارع هي من نظافة الناس سكاناً كانوا أم مارة، وأن المدينة أو القرية القذرة معنا أن أهل هذه المدن والقرى قذرون، وأن هذه القذارة هي سبة في وجه كل مواطن، فالنظافة من الإيمان.

ويمكن للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية أن تطور مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغير حقيقي في سلوك الناس تجاه بيئتهم بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد الشخصية المنضبطة ذاتياً والتي تتصرف في البيئة بروح المسئولية<sup>(٢٣)</sup>.

وفي هذا المجال يجب أن تكامل أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل تنمية معارف الأعضاء بهذه التنظيمات الاجتماعية في مجال البيئة وخطورة مشكلات تلوثها، كما يجب أن تقوم هذه التنظيمات المجتمعية بأدوار توعوية في كافة المدن والقرى العربية عن التلوث البيئي ومخاطره وكيفية مواجهته. فالثقافة البيئية تحتاج إلى توعية وإعلام حتى تصبح سلوكاً ممارساً على مستوى الأهالي وفي كافة المجتمعات المدنية والقرية. فالأمر جد وخطير ويتعلق بصحة الملايين من سكان الوطن العربي، ولا تغالي هنا بالقول أننا على موعد مع كارثة بيئية إن لم تصبح إشكالية تنمية الثقافة البيئية موضع اهتمام متقدم للرأى العام ولكافة الصحف الحزبية ووسائل الإعلام القومية وأنشطة النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية. ولقد سبقت الدول المتقدمة غيرها من الدول العربية واستحدثت قوانين خاصة وأعطت أجهزةً مجتمعية كالممارسات والحريات لتفعيل أدوارها في نشر الثقافة البيئية والتصدي لمشكلات التلوث. ورغم أن سماء القاهرة الكبرى - على سبيل المثال - اعتادت منذ بضع سنين استقبال (السحابة السوداء) ابتداءً من شهر أكتوبر من كل عام، تظل النقابات المهنية

والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وحتى الأحزاب السياسية في منأى عن البحث والتحرى والمشاركة الحقيقية في التصدى لهذه الظاهرة ولغيرها من قضايا التلوث البيئى التى تقابل قطاعات بشرية كبيرة فى المجتمع العربى. ومن ثم تدعو هذه الخارطة فى الطريق إلى إنشاء **هيئة قومية مستقلة لمقاومة التلوث البيئى** كانت **المول العربيه**، تنسق الجهود بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، للمحافظة على ما تبقى من البيئة الحالية من التلوث فى الوطن العربى.

ولألاحظ على أنشطة الجمعيات الأهلية فى الوطن العربى انخفاض خدماتها الثقافية والتويرية نتيجة ضعف قدرتها على احياء المشاركة الشعبية وعدم وضوح فلسفة التمية التى تنبأها وانغاض مشاركة الشباب الأقل من (١٠ سنة) فى الحياة العامة<sup>(٦٤)</sup>، ول فى هذا المجال يجب على الحكومات العربية وبقية الأحزاب السياسية إدراك مدى أهمية إيجاد نوع من الشراكة مع الجمعيات الأهلية لى تقوم بدور مكمل لدور الحكومة فى مجال التثقيف البيئى، باعتبار أن الجمعيات الأهلية أقدر وأسرع على تنمية الثقافة البيئية بين أهالى المجتمعات المحلية من الأجهزة الحكومية التى يصعب عليها التغلغل فى هذه المجتمعات المحلية، وتستطيع الجمعيات الأهلية أن تكسب أفراد هذه المجتمعات الرغبة القوية والمشاعر الإنسانية القياحة فى مواجهة ظواهر التلوث، وتقوى إرادة الناس فى أن يوصلوا بأنفسهم إلى الطرق المثلى المؤدية لحل هذه المشكلات البيئة المؤدية إلى التلوث البيئى، ومن ثم يكون الجهد والفكر التطوعى والمشاعر الإنسانية وتبادل الأفكار والخبرات بين الأهالى هى جهود مكملة للأنشطة الحكومية فى مجال تنمية الثقافة البيئية.

والقناعة التى تراها خارطة الطريق العربية الحالية أنه لإنجاح أى خطط لتحسين البيئة لابد من الاعتماد على حركة فعالة بين تنظيمات مجتمع الأمة، ومن بينها: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل نشر الوعي

البيئي لدى الجماهير والذي هو الشرط اللازم والكافي لتحسين أحوال البيئة، هذه الشراكة الفعالة تعنى بحث سبل التعاون وتبادل الرأى والأفكار والخبرات بين هذه المنظمات المجتمعية للوصول إلى الهدف المشترك وهو حماية البيئة وصيانتها وتحسين أحوالها.

ولعل ما استعرضته خارطة الطريق العربية الحالية من خبرات معاصرة في نشيطات البيئة ومقاومة عوامل التلوث بما يؤدي إلى التوعية بتكامل الأنشطة التثقيفية التي تعمل على رفع مستوى الوعي البيئي بين المواطنين. وفي هذا المجال يمكن ترك مسئولية رصد وتحديد المشكلات التي تهدد صحة وسلامة البيئة في المجتمعات المحلية للجمعيات الأهلية العاملة في هذه المناطق، ثم يتم التنسيق والتعاون بين النقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية لتقديم الحلول لهذه المشكلات البيئية، وتستخدم الحكومات العربية سلطتها لممارسة الضغط لوقف الأعمال المؤدية إلى التلوث البيئي، وتطبيق التشريعات البيئية بكل دقة مع تنفيذ العقوبات المرتبطة بهذه التشريعات في مجال التلوث البيئي في الوطن العربي.

وإذا لم توجه الجهود من خلال المنظمات الاجتماعية والمهنية بمجتمع الأمة العربية مثل أجهزة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل توعية الناس، وتكوين الاتجاهات الإيجابية لديهم ودفعهم إلى حماية البيئة والحد من تلوثها، فستكون النتائج السلبية من غياب تنمية الثقافة البيئية وغيمة، وسوف تزداد معدلات التلوث البيئي والأمراض الناتجة عنه. ومن هنا فلا مفر من تضاعف جهود كافة الكيانات بمجتمع الأمة العربية من أجل ترسيخ مفاهيم الثقافة البيئية وكيفية المحافظة على عناصرها ومكوناتها نظيفة، فالإنسان في مجتمع الأمة العربية في أمس الحاجة إلى التوعية بكيفية التعامل مع البيئة والحد من تلوثها.

ولعل تذكير المواطنين في الوطن العربي ببعض الأحاديث النبوية الشريفة تجسدها نظافة البيئة يقلل في هذه التوعية المنشودة، فمن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول

الله ﷺ قال: "اتقوا اللاعنين، قالوا: وما اللاعنان؟ قال: الذى يتغلى في طريق الناس أو ظلهم" (رواه مسلم)<sup>(٢٥)</sup>. وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ نهي أن يُسأل في الماء الراكد، رواه مسلم. وعن أبي سعيد الخدرى عن النسي ﷺ قال: "إياكم والجلوس في الطرقات، قالوا: يا رسول الله، ما لنا بد من مجالسنا، نتحدث فيها، قال رسول الله ﷺ: فإذا أبيتم إلا المجلس، فأعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حقه؟ قال رسول الله ﷺ: غص البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر" (متفق عليه)<sup>(٢٦)</sup>. وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"<sup>(٢٧)</sup>.

#### **د - الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السكانية بين الأفراد:**

تتضمن التنمية الثقافية لأفراد المجتمع العربي تنمية ثقافتهم نحو محسّاط التزايد السكاني ومشكلاته الآتية والمستقبلية من أجل زيادة وعي الجمهور وتعديل رؤيته لكي يصبح عضواً فعالاً في مواجهة هذه المشكلة السكانية والتقليل من الإنجاب. وتسولي كافة المنظمات المجتمعية العالمية والقومية والمحلية عناية كبيرة لمواجهة مخاطر المشكلة السكانية سواءً على مستوى الفرد أو المجتمع أو كليهما. وإذا تضالرت جهود الأحزاب السياسية مع النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الحرة في مجتمع الأمة واندجت أنشطتها وتكاملت في مجال تنمية الثقافة السكانية فالنتيجة المتوقعة ستكون إيجابية في خفض نسبة التزايد السكاني، فالتنقابات المهنية والعمالية تضم في عضويتها قرابة الـ (٢٠ مليون مواطن عربي)، وقدّر عدد المتعاملين مع الجمعيات الأهلية في مصر على سبيل المثال - بحوالى (١٥ مليون مواطن)<sup>(٢٨)</sup>، وهذه الملايين وغيرها من ملايين البشر المنتمين للأحزاب السياسية في الوطن العربي في أمس الحاجة إلى تنمية ثقافتهم السكانية.

ولقد مضت سنوات على اجتماع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة ١٩٩٤م- والذي تضمنت توصياته، وأيدتها دراساته، الربط بين السكان، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والنهوض بدور المرأة، والصحة الإنجابية، وحسن تربية ورعاية وتنشئة الطفل، وتنظيم وترشيد أحوال الأسرة.. وتكررت هذه التوصيات التي لم تحرك ساكناً لدينا! - في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد (بجوهانسبرج) عام (٢٠٠٢)، بينما أوردت الإحصاءات أن الانفجار السكاني لدينا لا يتوقف، ويأكل الأخضر واليابس، ويجعل كل مشروعاتنا لبناء القيد محض سد الحاجة نتيجة هذا التزايد المخيف في عدد السكان، وما يصاحب ذلك من ضعف الخامة البشرية صحياً وتربوياً وتعليمياً وثقافياً ومعرفياً حتى أوشت الكفرة من الآدميين المضامين بغير وعى أن ينخرطوا- بالجهل المطبق والتدني الهائل للمسعى في كل شيء- في أجناس أخرى من المخلوقات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وعلى سبيل المثال تورد الإحصائيات أن عدد السكان في مصر، يتضاعف- أجل يتضاعف!!- كل خمسين عاماً، فلما تظهر الإحصائيات بأن نداءات الجميع تذهب سدى، لأنها تدخل في النهاية في العلاقة الخاصة جداً بين قطبي الأسرة، وهي علاقة لا يملك أحد إلا أن يخاطب لديها الفهم والوعي، بيد أن هذه كلها ملكات تتضاءل تتضاؤل عتياً في مجتمعات الفقر والجهل مع أنها أخرج إلى الالفتات إلى الدمار اللاحق بها وبأجيالها نتيجة هذا التوالد غير الواعي المقترن بالندام الإمكانات نتيجة الفقر والجهل وكلاهما لا يشر بخير في هذا المجال، لذلك فلا سبيل بتاتاً إلا بتنظيم مسعى الإنجاب حتى لا يتحول التزايد السكاني في مصر إلى قنبلة موقوتة وإلى "غول" يأكل فرص التنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والمعرفية.

ولعله من الملاحظ تقلص أو انخفاض ما تقدمه الجمعيات الأهلية، من توعية لتعديل الأفكار الناس خاصة فئة البسطاء الذين يقر في أعلاهم، أن التنازل عزوة وقوة، ويظنون أن الأديان تحت على ذلك طلباً "لبهاة الأمم الأخرى" يوم القيامة



وهم لا يدركون أن "المباهاة" لا تكون بمجرد الكثرة العديدة التي قد يتبنى مسراها العقلي والفكري والتعليمي والمعرفي. من المهم دراسة أسباب تراجع دور الجمعيات الأهلية في تنظيم الأسرة، وهل يرجع تقلص هذا الدور - فقط - إلى تراجع حجم المساعدات والدعم الخارجي والتمويل الذاتي، وتزايد ما تواجهه هذه الجمعيات الأهلية من مشكلات إدارية معقدة نتيجة تغير التبعة بين الشئون الاجتماعية والصحة والسكان وأحياناً الشئون الأمنية - أم أن هناك أسباباً أخرى، قد يكون منها خطأ فهم الموروث الديني، أو خطأ "المباهاة" المعرّضة لجرد الزيادة العددية دون الالتفات إلى القيمة النوعية للعامة البشرية! أم ماذا؟!

إن نجاح التوعية بتنظيم النسل، يحتاج ليس فقط إلى مجرد خطاب يُحسن الدعوة، وإنما يحتاج بالضرورة إلى ترشيد قطي الأسرى وبالذات في مجتمعات الفقر والجهل التي يتواضع فيها فهم وإدراك الخامة البشرية، فهناك حاجة ماسة إلى التنمية المستدامة لدى قطي هذه الأسرة تواجه ما تبقى من عادات بديلة تصرفهما عما يتصوران أنه المنفعة الوحيدة المتاحة لمباشرة الحياة!

وقد يساعد، أن تعي المرأة العربية أن تحسن وضعها، يحتاج إلى رؤية تدرك من خلالها أن الإغراق في النسل، هو إغراق لها ولصحتها ولقرصنها ولتحسن أوضاعها، مظما هو إغراق لأسرتها ونزول بمسعى الأمل المرجو في لبناتها!! أن تعي المرأة أنها لن تستطيع أن تنجز لنفسها، ولا أن تنجز لأولادها، ما يسعدنا ديناً ودنياً، ما لم تلغث إلى أن الإنجاب "مسئولية" وأن هذه "المسئولية" تفرض "واجبات" تحتاج إلى "مناخ" وإلى "جو مهيا" وإلى "إمكانات" وإلى نفس طويل واقتراب حيم ودائم من الأولاد في سنى تكويتهم وبغهم احتياجتهم وتطوراتهم وأحوالهم ومشاكلهم، والعمل في أن يعيش هؤلاء الأطفال ويشبون في نشئة صحية منتجة تتواصل بارتفاعها أحوال الأسرة والتي تؤدي في النهاية إلى ارتقاء للمجتمع العربي بأسره!.

وعند تعزيز الثقة بين الحكومات العربية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية يمكن أن تندمج أنشطتها الثقافية في مجال السكان وتكامل وتُقدم من خلال الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في الريف والحضر وتُحول من كسل هذه التنظيمات المجتمعية، ومن ثم يكتسب الفرد، خاصة المرأة، العديد من عناصر الثقافة السكانية التي تنمي الوعي في مجال تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والرعاية الطبيعية وتغذية الطفل. لتنظيم الأسرة والتوعية بصحة الأطفال مسئولية مجتمعية وتحتاج إلى شراكة فعالة تتضمن تضامناً للجهود والتعاون والتسويق وتقوية أدوار كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في الوطن العربي. ويجب أن يقوم القطاع الحكومي والنقابات المهنية والعمالية بتدعيم جهود الجمعيات الأهلية في هذا المجال. فالمشكلة السكانية كانت وما تزال أم المشاكل التي تتصل بمشكلات المواد الغذائية وصيانة البيئة والبطالة وعجز الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والمواصلات وسواها. فالزيادة السكانية تؤدي إلى عدم الوفاء بحاجات السكان المتزايدة واتساع حزام الفقر وتكاثر الأفراد المهمشين في المجتمع، ومن ثم لمواجهة هذه المشكلة تستلزم تفعيل شراكة جميع أطراف مجتمع الأمة للتصدي لتأثيراتها الخطيرة في المستقبل القريب. وتدعو محارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية إلى دمج أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة العربية فيما يخص الظاهرة السكانية وتعرف الآثار المترتبة على التفجر السكاني، وبحيث تسؤدي هذه الأنشطة إلى تكوين اتجاهات سليمة نحو تنظيم الأسرة، وكفانا أنشطة مبعثرة هنا وهناك وملايين الجنيهات تصرف أيضاً هنا وهناك دون مردود إيجابي وملاموس.

#### د- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة التربوية بين الأفراد:

تظهر الثقافة التربوية كمطلب هام من متطلبات التنمية الثقافية لأفراد المجتمع العربي، من أجل مواجهة طغيان المدنية وزيادة حدة التسابق بين الأفراد وغياب الابتسامة من وجوه البشر، وزيادة الكآبة بين أفراد هذه الأمة، وغياب الاطمئنان للعد. وهناك العديد من الإسهامات الضرورية للأحزاب السياسية والنقابات المهنية

والعمالية والجمعيات الأهلية في إطار نشر الثقافة التربوية بين أعضائها وبقية أفراد المجتمع العربي، فيمكن للشراكة المجتمعية الفعالة إقامة ندوات وحفلات ترفيحية، أقرب ما تكون بحماية في الحدائق والمتنزهات العامة من أجل عودة الانتماء والرضا بسين الناس. ولعل المطلوب من أعضاء الأحزاب السياسية ومسؤولي النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة الاهتمام بإقامة حفلات ترفيحية مستمرة في المناسبات الدينية والدنيوية تحبب أفراد المجتمع بعضهم في بعض، ولعل الدعوة قائمة إلى تفعيل القول الكريم والمأثور عن الرسول الكريم ﷺ (تسبك في وجه أخيك لك صدقة، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة) (رواه الترمذي)<sup>(٢٨)</sup>، وما أحوج الأمة الآن إلى تشجيع عودة الانتماء والمرح بين المواطنين. فالترفيه عن النفس يعد أحد المحاور الرئيسة في تنمية الشخصية الاجتماعية وفي آثارها وتعاملها مع البيئة المحيطة بها، بما فيها القدرة على تأدية الواجبات في العمل والتعامل مع الآخرين على أحسن وجه، ويساعد كل هذا على الارتقاء بمستوى إنتاجية جميع أفراد المجتمع في الوطن العربي.

وقد ذهب الرؤى التي تمت مناقشتها في هذه الفارطة "العربية" في الطريق في هذا المحور إلى استنتاج مؤداه أن تنمية الثقافة التربوية بين أفراد المجتمع العربي عملية لازمة وضرورية لارتباطها بتجديد الطاقة الإنسانية وتشيط القدرات الخاصة للنهوض بالعمل والإنتاج في جميع المهن وقطاعات الأعمال. فما أحوج المجتمع العربي الآن إلى شراكة فعالة بين كافة تنظيماته الاجتماعية والمهنية من أجل العمل على عودة الانتماء والسعادة ودرجات من الرضا عن الذات وعن العمل وعن سائر الأنشطة المجتمعية في الوطن العربي.

ولقد سبق توضيح مدى أهمية التربية في مجال ثقافة الترويح عن النفس البشرية من أجل الاستمتاع- في حدود ما أقرته الشريعة الإسلامية السمحة- بمختلف جوانب الأنشطة الحياتية مثل الأنشطة الرياضية أثناء وقت الفراغ، والأنشطة الثقافية

---

في مجال القراءة والتظيف وتنمية مواهب الفرد في مختلف المناحي والأنشطة، والتعامل معها بنظرة متفائلة.

ومن المفترض أن تؤدي الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية أدواراً فاعلة في مجال تنمية الثقافة الترويحية بين أعضائها وسائر أفراد المجتمع العربي. ومن هذه الأدوار تدريب هؤلاء الأعضاء على كيفية استثمار أوقات فراغهم وبدائل هذا الاستثمار وبطرق ميسرة وبحيث يحس هؤلاء الأفراد برضا ولائدة من هذه الأنشطة المعروضة. ولعل تنوع أنشطة الترويح ما بين أنشطة رياضية ومسابقات ترفيهية في مجال الأنشطة الفنية ورحلات مدعمة على مدار العام يفيد في نشر ثقافة الترويح عن النفس بين أفراد المجتمع العربي. وتكمن مشكلات تنظيم الرحلات إلى المناطق الأثرية المختلفة وإلى المعارض السنوية والمصايف صيفاً والأماكن الدافئة شتاءً في التكلفة المالية العالية التي قد لا يتحملها بعض أفراد المجتمع العربي، ولو اتبعت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية التخطيط والتشاور وتبادل الآراء فيما بينها وبين المؤسسات الاقتصادية المختلفة لأمكن تنشيط السياحة الداخلية على مدار العام وعدم تركيزها في أوقات محددة في السنة وبكلفة تناسب دخول الأفراد في المجتمع العربي، خاصة في بلدانه الفقيرة.

#### و- المشاركة المجتمعية والتنمية المهنية للمعلمين:

إن التنمية المهنية للمعلمين تعتبر ضرورة يتطلبها إصلاح شئون التربية والتعليم، ولعل من أهم الأسباب التي جعلت من التنمية المهنية للمعلمين أمراً ملحاً وضرورة من ضرورات تجويد التعليم هي التغيرات والتطورات التي حدثت في البنية المعرفية وتقنيات التعليم وطرائقه المختلفة، إلى جانب تعدد أساليب ونظم العلاقات والأدوار في شتى مناحي العملية التعليمية. وقد أقتضى هذا الأمر ضرورة أن يتعرف المعلم أولاً بأول على نتائج الدراسات والبحوث العلمية في ميدان التربية والتعليم وكيفية تجريب بعضها في ميدان ممارساته التربوية.

وقد شرعت بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في إنشاء المؤسسات المهنية المتخصصة في التمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة مثل مدارس التمية المهنية ومراكز النمو والتطوير المهني<sup>(٣٠)</sup>.

وتعمل هذه المؤسسات المهنية في هذه البلاد على تتبع خريجي كليات إعداد المعلمين بقصد العمل على زيادة ثورهم المهني بعد مباشرة التدريس في الواقع الميداني (المدارس). وتضم هذه المؤسسات المهنية متخصصين في تقديم خدمات النمو المهني للمعلمين، وأحياناً المديرى المدارس أنفسهم. كما تدعو بعض كليات إعداد المعلمين هناك خريجها على فترات لمناقشة مشكلاتهم التدريسية وتحليلها، وتقديم العون والمشورة لكافة المعلمين أثناء الخدمة<sup>(٣١)</sup>.

كما طورت ولاية أريزونا الأمريكية حاسيات آلية جديدة، من خلالها يمكن تلبية الاحتياجات المهنية للمعلمين هناك، حيث يمكن- ومن خلال هذه الحاسيات الآلية- الإتصال بكليات المجتمع، ويتم التعاون بين المدارس والكليات في توفير التدريبات المهنية المصممة للمعلمين. وهكذا فإن هؤلاء المعلمين يمارسون التدريس في مدارسهم، وفي الوقت نفسه يكونون على إتصال بما يستجد على مجالات تخصصهم من معارف ومهارات<sup>(٣٢)</sup>.

وفي جمهورية مصر العربية يعتبر التدريب أثناء الخدمة من أسس تربية المعلمين بعد مرحلة الإعداد، وركيزة أساسية يقوم عليها أى إصلاح تربوى، وخاصة للمعلمى التعليم قبل الجامعى، والذى تضم أنماط التعليم العام والخاص والفنى في مراحل ما قبل بداية التعليم العالى وهى مراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية العامة والفنية والمدارس الثانوية المهنية المتقدمة (نظام الخمس سنوات). وهذا اللون من التعليم يشرف على كافة فعالياته وأنشطته التربوية والتعليمية العلمية وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية التابعة لها في مختلف المحافظات.

---

وتتعدد الجهات التي تنفذ برامج التدريب أثناء الخدمة هؤلاء المعلمين، ومن هذه الجهات الإدارة العامة للتدريب، والمركز القومي للاختبارات والقياس التربوي، ومركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ووحدة التخطيط والمتابعة مع البنك الدولي والاتحاد الأوربي، والإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي (الحاسب الآلي التعليمي)، إلى جانب مركز التطوير التكنولوجي.

وهكذا فإن قضية التنمية المهنية للمعلمين تعتبر إحدى القضايا الهامة التي ينبغي أن تشغل فكر الباحثين في مجال التربية والتعليم، باعتبار أن المعلمين هم العامل الرئيسي في نجاح العملية التعليمية، ويتوقف عليهم نجاح التعليم في تحقيق غاياته التي ينشدها في المجتمع، وفي ضوء الصغرات الكثيرة التي تنشدها المجتمعات والشعوب في الوقت الحاضر، فقد باتت ضرورياً إلقاء الضوء على أسلوب تدريب المعلمين أثناء الخدمة، والبحث في تطوير أساليب جديدة في التنمية المهنية للمعلمين، خاصة في مراحل التعليم قبل الجامعية، حيث يتم إعداد هؤلاء المعلمين قبل الخدمة إعداداً ثقافياً ومهنياً وتخصصياً في كليات للتربية منتشرة في معظم الأقطار العربية. والمعلم مطالب - عقب مزاولة مهنة التدريس - بتجديد معارفه ومهاراته ومطالب أيضاً بتنمية كفاءة المتعلمين من أجل مواجهة العلم والتكنولوجيا العالمية والمساهمة في مجالهما. ومن ثم فالمعلمون في حاجة دائمة لبرامج التنمية المهنية كركيزة رئيسة لنجاح أدوارهم في العملية التعليمية.

وهناك اهتمام متزايد نحو قضية تطوير أداء المعلمين وتنمية مهاراتهم أثناء الخدمة، وفي هذا المجال يرى (محمد منير مرسى)<sup>(٣٣)</sup> أن الإصلاح التربوي في أي مجتمع لا يعطي النتائج المرجوة بدون مشاركة المعلمين الأكفاء، الذين يتمكنون من تحسين خبراتهم ومهاراتهم أثناء قيامهم بعملهم لتحقيق أقصى ثناء يمكن لجميع المتعلمين في شتى الجوانب وبصورة مستمرة.

كما أن تقادم المعرفة بعد فترة وجيزة من بداية حياة المعلمين المهنية تجعل من برامج التنمية المهنية للمعلمين أمراً لا مفر منه وعلاجاً لانخفاض مستوى الكفاية المهنية بين المعلمين وتطبيقاً لجأدى التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة<sup>(٣٤)</sup>. ومن هنا تأتي أهمية تحديث خبرات المعلمين وتجديدها من أجل مساعدة المعلمين وتعزيز ثقتهم بأنفسهم في مواجهة حل المشكلات الصفية والتربسية التي تواجههم أثناء العمل، ويستخدم لهذا الغرض العديد من أساليب التنمية المهنية ووسائلها المختلفة، حتى وإن خدمات (الإنترنت) دخلت هذا الميدان<sup>(٣٥)</sup>.

وينظر إلى التنمية المهنية للمعلمين في إنجلترا كأمر هام وذات أولوية في تحسين نوعية التعليم بالمدارس ومواجهة أخطار التغير الثقافي. ومن ثم تسعى برامج التنمية المهنية للمعلمين هناك إلى توضيح أدوار المعلم وإثراء شخصيته وتطوير ثقافة المدرسة من أجل تقديم تعليم أفضل للتلاميذ<sup>(٣٦)</sup>.

ونظراً للتراكم المعرفي المتزايد وتضخم المعارف والمهارات التي يتوجب على المعلمين إتقانها، فإن عمليات التنمية المهنية هؤلاء المعلمين تصبح أمراً ضرورياً من أجل الارتقاء بالمهنة واستعادة مكانة المعلمين المرموقة. ففترة إعداد المعلمين في المعاهد والكليات المختصة تعتبر هامة في التكوين المهني للمعلم ووضع على بداية الطريق في مهنته، وهناك ضرورة لاستمرار المعلم في تجديد معرفته وعدم الاكتفاء بما تقدمه له برامج التدريب قبل الخدمة<sup>(٣٧)</sup>.

وهناك ضرورة في أن تتميز تنمية المعلمين مهنيّاً أثناء الخدمة بالشمول والتكامل والتجديد، وأن تتسم بالعمق والتركيز، وأن تتجه بأهدافها ووسائلها وطرقها إلى تربية الفرد تربية متكاملة تدفع به إلى تمثل المعارف العلمية والتكنولوجية والإفادة منها في التجديد والتطور، هذه التربية للمعلمين ينبغي أن تساعد في تربية طلابهم على الوعي والانضباط الذاتي واحترام الغير والتضامن الاجتماعي<sup>(٣٨)</sup>.

---

وقد ظهرت بعض الآراء التربوية التي تنادى بإعطاء دور فعال للمعلمين للمشاركة بأنفسهم في الإعداد والتخطيط لبرامج التنمية المهنية لهم من أجل الاستفادة بأقصى قدر ممكن من عوائد هذه التنمية المهنية، ومن برامجها المختلفة. كما طالبت هذه الآراء بأن يتميز هؤلاء المعلمون الراغبون في النماء المهني بالمشاركة الفعالة في أساليب التعلم الذاتي وفي مشروعات تكنولوجيا التعليم، بجانب قدرتهم على المشاركة الفعالة في إجراء البحوث التعليمية التي تسهم في تقويم تحصيل التلاميذ، وفي المساهمة في تطوير الأهداف التعليمية والأنشطة ووسائل التقويم المتصلة بها<sup>(٣٩)</sup>.

وتقسم دول منطقة "آسيا - باسيفيك" بتدريب المعلمين أثناء الخدمة على تكنولوجيا المعلومات وما يتصل باستخدامات الحاسب الآلي في عمليات تخزين المعلومات واسترجاعها. فقد فرضت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحديثة في هذه البلاد تحديات على النظم التعليمية، مما استلزم إصلاحات جذرية في برامج تدريب المعلمين العاملين في مجال التعليم الفني والتكنولوجي. ونتيجة للنمو السكاني وزيادة نسب التحضر، وزيادة نسب الفقراء الذين يعانون من انخفاض مستوى الدخل نتيجة حيازتهم للمهارات الفنية المتواضعة، زاد الطلب على التعليم الفني. ونتيجة للتغيرات التكنولوجية التي سادت سوق العمل، إلى جانب زيادة أنماط التجارة الحرة، كل هذه العوامل فرضت تحديات في إعداد العمالة الماهرة على مستوى عالمي، وهذا استدعى ظهور أنماط تدريبية حديثة لمعلمي التعليم الفني، منها تدريبات مهنية متخصصة بالتعاون مع الصناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصة، إلى جانب تطوير مهارات الاتصال الوسيطة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات<sup>(٤٠)</sup>.

وفي جمهورية مصر العربية وصل إجمالي عدد المدارس بمراحل التعليم قبل الجامعي (٢٩٢٢٠) مدرسة، كما وصل إجمالي عدد الطلاب المقيدين بهذه المدارس (١٥٦٤٢٧٨٢) طالباً، حيث يعمل على تربيتهم وتعليمهم (٧٣٢٢٦٥) معلماً في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨م، والذين بلغ عددهم عام ١٩٩٩ - بعد التعيينات الجديدة (٩٠٩٦٦٦) معلماً على مستوى الجمهورية.



وقد اهتمت وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي بالترجيح القوي الذي يعني بتمتية هؤلاء المعلمين في أثناء الخدمة والمساهمة في تطوير المناهج الدراسية والمواد العلمية وطرائق التدريس والتقييم التربوي للطلاب وللمعلمين. كما اهتمت وزارات التربية والتعليم بتدريب المعلمين أثناء الخدمة بهدف رفع مستوى أدائهم بما يتمشى مع ما تؤديه هذه الفئات من المعلمين من مهام تعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي حتى تواكب مدارس التعليم قبل الجامعي سمات القرن الحادى والعشرين. وفي هذا المجال، وعلى سبيل المثال أنجزت الإدارة العامة للتدريب التابعة لوزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية (١٩٩١) نشاطاً تدريبياً، استفاد منها (٣٦٩٣٧) معلماً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين<sup>(٤١)</sup>.

وتأمل وزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية في إيجاد بيئة تعليمية يسم فيها التعاون والتفاعل بين المعلمين والإدارة المدرسية، ويتوفر فيها وسائل للتعليم الذاتى من أجل تطوير التعليم. وفي هذا الإطار قام المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بإصدار ثلاثة عشر كتاباً عام ١٩٩٥/٩٤ دارت حول المستقبلات وغيرها من الموضوعات التى هم المعلم فى عمله، كما يصدر المركز القومى أيضاً مجلة التربية والتعليم التى تعتبر وسيلة فعالة للتعليم الذاتى للمعلمين<sup>(٤٢)</sup>. كما سعت الوزارة إلى إدخال تكنولوجيا العصر الحديث من أجل تطوير المدارس وتطوير الأداء للطالب والمعلم والإدارة المدرسية. وفى سبيل تحقيق هذه الرؤية أنشأت وزارة التربية والتعليم ثمانية وعشرين مركزاً للتدريب عن بعد فى كل من القاهرة والجيزة والقويس وسيناء والمنيا وأسيوط وقنا والأقصر والوادى الجديد وأسوان والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء ومرسى مطروح والسويس والإسماعيلية وبورسعيد والإسكندرية ودمياط وكفر الشيخ والبحيرة والمنوفية والدقهلية والقراشى بالقاهرة وسوهاج والقليوبية والشرقية والغربية بهدف الإسهام فى التطوير التكنولوجى ودعم اتخاذ القرار ومنح معلمى التعليم قبل الجامعي الفرص التدريبية فى كافة التخصصات وفى كافة المستويات المهنية، إلى جانب الإسهام فى تطوير المناهج الدراسية وتطوير أساليب التدريس والتقييم<sup>(٤٣)</sup>.

كما أنشأت وزارة التربية والتعليم مراكز التطوير التكنولوجي بمختلف مديريات التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية ومدارسها المختلفة، حيث انقسمت قاعات التطوير التكنولوجي إلى الأوساط المتعددة ومناهل المعرفة وحجرات استماع واستقبال القنوات التعليمية الفضائية إلى جانب معامل العلوم المطورة. وتأسل وزارة التربية والتعليم من خلال إدخال تكنولوجيا التعليم في عملية التنمية المهنية للمعلمي التعليم قبل الجامعي إلى إيجاد بيئة تعليمية يبنى المعلم من خلالها خبراته المهنية عن طريق تعلمه كيفية الوصول إلى جمع مصادر المعرفة والوسائل التكنولوجية المساعدة في عملية تعليمه لطلابه والوصول بهم إلى مستوى متقدم من اعتماد الطالب على نفسه في الوصول إلى مصادر المعرفة المتعددة<sup>(٤٤)</sup>.

كما بدأت الوزارة المختصة بالتعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية منذ سبتمبر ١٩٩٣م في إيقاد بعثات لتدريب المعلمين بالخارج من أجل رفع المستوى العلمي للمعلمين، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بما يجري في الحقل التربوي لهذه البلدان المتقدمة. وقد بلغت جملة المبعوثين حتى نهاية ١٩٩٩/٩٨ (٥٢٨٨) معلماً في تخصصات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية ورياض الأطفال والتربية الخاصة والإدارة المدرسية والتوجيه الفني والفصل الواحد<sup>(٤٥)</sup>.

وتشير الأدبيات التربوية المعاصرة إلى وجود العديد من المفاهيم التي توضح مفهوم التنمية المهنية للمعلمين، وتتداخل هذه المفاهيم أو تستخدم كمترادفات لهذه العملية. ومن هذه المفاهيم التدريب أثناء الخدمة للمعلمين (*In- Service Teachers' Training*)، أو التربية المستمرة للمعلمين (*Teachers' Continuous Education*)، أو التربية أثناء الخدمة (*In- Service Teachers' Education*)، أو النمو المهني للمعلمين (*Teachers' Professional Growth*)، أو التنمية المهنية للمعلمين (*Teachers' Professional Development*).

فمن وجهة نظر (ألكين وآخرين) (Alkin et. al)<sup>(٤٦)</sup> أن التسمية المهنية للمعلمين تحدث من خلال مفهوم التربية أثناء الخدمة والتي تعنى المهارات والمعارف التي يلزم أن يتعلمها المعلمون أثناء ممارستهم لأعمالهم في ميدان التربية والتعليم بغرض تحسين مستوى كفاءاتهم المهنية وتجهيز أدائهم لمستورياتهم ومهامهم المتوطن بها.

بينما يرى (عبد القادر يوسف)<sup>(٤٧)</sup> أن عدة مفاهيم تتداخل في مجال تحسين الكفاية المهنية للمعلمين، ومن هذه المفاهيم (التدريب أثناء الخدمة للمعلمين) كمدخل للتسمية المهنية بينهم، والتي تعرف بأنها كل برنامج منظم ومخطط يُمكن المعلمين من النمو في المهنة وكل ما من شأنه أن يرفع من مستوى عملية التعلم والتعليم ويزيد من طاقات المعلمين الإنتاجية.

في حين عرف (سامح عبد الرحيم)<sup>(٤٨)</sup> التنمية المهنية للمعلمين بأنها نوع من التربية المستمرة لهم والتي تتم وفق برنامج منظم ومخطط لتزويد المعلمين بخبرات تتعلق بالجوانب الأكاديمية التي تخصصوا في تدريسها والجوانب التربوية التي تتعلق بطرق التدريس ومهارات التواصل والتفاعل مع الطلاب، وتقوم التعلم وجميع الخبرات التي تؤدي إلى رفع مستواهم وزيادة كفاءاتهم في العمل المدرسي.

ويرى (مصطفى جودت وخيري سليم)<sup>(٤٩)</sup> أن النمو المهني للمعلم يعني مقدار الزيادة المرغوب فيها من الخبرات المعرفية والانفعالية والمهارية التي يكتسبها المعلم نتيجة التحاقه ببرنامج للتنمية المهنية أو معتمداً على ذاته.

بينما أوضح (محمد زياد حمدان)<sup>(٥٠)</sup> أن التنمية المهنية للمعلمين هي عملية منظمة ومدروسة لبناء مهارات تربوية وإدارية وشخصية جديدة للمعلمين يتطلبها أداؤهم الفعال للمسؤوليات المدرسية، أو تجهيز ما يتوافر لديهم منها بتجديدها وإثرائها، أو سد العجز الملاحظ فيها لتحقيق غرض أسمى هو تحسين فعالية المعلمين وتحقيق المزيد من النمو للمتعلمين.

وعرف (يوسف قطب)<sup>(٥١)</sup> التنمية المهنية للمعلمين بأنها نمو المعلم في مهنة التعليم بما يشمل هذا النمو من جوانب مختلفة متعلقة بالمهنة من أهداف ونظريات ومعارف ومهارات وسلوكيات مهنية وما يتصل بكل ذلك من تطبيقات في تربية المعلمين.

وقدم (أحمد محمد غانم)<sup>(٥٢)</sup> تعريفاً للتنمية المهنية للمعلمين مؤداه أنهما عملية مستمرة وشاملة وطويلة المدى، والتي تتيح قدرًا من القرص والحرية للمعلمين لأن يفكروا لأنفسهم خلال الأنشطة والبرامج المتاحة لهم ولكي يصنعوا بالتفكير الناقد شيئاً من أنفسهم ويطوروا من أدائهم بطريقة تأملية.

وعرف (حسين بدر السادة)<sup>(٥٣)</sup> التنمية المهنية للمعلمين كوظيفة من وظائف الإدارة المدرسية، وهي مفهوم واسع ويشمل جميع المحاولات التي يبذلها مدير المدرسة للارتفاع بمسرى المعلمين مهنيًا ونموهم بالمدرسة، وإيجاد بيئة صحية بالمدرسة من خلال إيجاد الظروف المناسبة التي يهيئها مدير المدرسة لممارسة التطوير المسهى مع المعلمين.

ورغم اختلاف أنماط وبرامج التنمية المهنية للمعلمين بدرجة كبيرة من حيث المحتوى والشكل إلا أنها تشترك مع بعضها البعض في الهدف العام الذي تسمى إلى تحقيقها وهو تعديل الممارسات المهنية للمعلم والمفاهيم الخاصة بالعاملين بالمدرسة نحو غاية مقصودة بقصد تحسين وتنمية تعليم الطالب. ومن ثم فإن أحد أهداف التنمية المهنية هو إحداث التغيرات التي توصى بها الهيئات والسلطات التعليمية<sup>(٥٤)</sup>.

كما تهدف التنمية المهنية إلى زيادة ما لدى المعلم من معارف ومفاهيم ومهارات وتحسينها في مجال عمله ومستوياته المهنية، أيضاً تقي برامج التنمية المهنية الظروف والأنشطة الملائمة لتوجيه نمو المعلم في درجة عالية من الإلتقان العلمي في أداء واجباته المهنية.

كما أنه ومن خلال التنمية المهنية يتلقى المعلمون كل ما هو جديد معرفي، ومن ثم يستطيع هؤلاء المعلمون تطوير أنفسهم وتحسين أدائهم في مهنتهم ورفع كفاءاتهم المهنية، كما تساعد برامج التنمية المهنية المعلمين في إيجاد حلول مرضية لمشكلات تتعلق بعملهم اليومي وهو التدريس. ومن ثم فإن التنمية المهنية للمعلمين ترفع من قدراتهم ومهاراتهم وتساعدهم على تأدية واجباتهم المهنية بكفاءة واقتدار، فكلما تدرّب المعلم واكتسب معلومات ومفاهيم جديدة تفيده في مهنته أصبح قادراً على العطاء بصورة جيدة إلى طلابه.

وهكذا فإن الأنشطة والبرامج والخبرات التنموية التي يتعرض لها المعلم من خلال برامج التنمية المهنية تُدفع إلى تجويد وإثراء معلوماته ومفاهيمه ومهاراته واتجاهاته المرتبطة بعمله التدريسي وبما يؤدي إلى رفع جودة العملية التعليمية وتوضيح أهداف التربية والتعليم لدى المعلمين ومساعدتهم على تحقيق تكامل الخبرة، وإدراكهم لمشكلات طلابهم والعمل على رفع الروح المعنوية لدى المعلمين وتقويم عملية التعلم. وقدف التنمية المهنية للمعلمين أيضاً إلى مساعدتهم في الارتقاء بممارساتهم المهنية، وإلى إيجاد روح التعاون بينهم، وتشجيعهم على القراءات الحرة والتأمل في الطرائق المختلفة حول التدريس والتعليم والتعلم، بالإضافة إلى تعليم إستراتيجيات تدريسية فعالة، وتدريب المعلمين على استخدام أساليب تنموية في تقدير مستوى تعلم طلابهم<sup>(٥٥)</sup>.

كما تسهم برامج التنمية المهنية للمعلمين في مساعدتهم على كيفية استخدام الأشكال المختلفة من تكنولوجيا التعليم باعتبارها أساساً لعمليات التعليم والتعلم المعاصرة مما يفرّج جوارب التحصيل الدراسي بين الطلاب. وفي الواقع فإن برامج التنمية المهنية للمعلمين تثرى قدراتهم في استخدام استراتيجيات التدريس مما يكون له أعظم الأثر في تعلم هؤلاء الطلاب.

ومن بين الأهداف الأخرى للتنمية المهنية هي تشجيع تبادل الأفكار وطرق التدريس بين المعلمين ومنحهم الفرص للتفكير والتأمل حول ممارستهم التربوية، إلى جانب القدرة على إعطاء وتقبل التغذية الراجعة، ونشر المبادئ التي تشجع على استخدام حل المشكلات في التدريس<sup>(٥٦)</sup>.

كما تؤدي برامج التنمية المهنية للمعلمين أدواراً بارزة في تطوير عمليات التقويم التحصيلي، إلى جانب تشجيع البيئة المدرسية في أن يتحمل المعلمون فيها مسئولية أكبر تجاه الأنشطة التعاونية بين المعلمين وتشجيع ممارستهم التربوية القائمة على التفكير والتأمل والتحليل داخل حجرات الدراسة<sup>(٥٧)</sup>.

كما تفيد برامج التنمية المهنية للمعلمين في تقديم نماذج بديلة لتحسين التدريس والوعي بنتائج البحوث المنظمة لنماذج جديدة في عمليات التقويم البنائي، والتقويم العلاجي، والتقويم الختامي، وإجراءات التغذية الراجعة<sup>(٥٨)</sup>.

ولقد أوضح (إيجلسون) (Egelson)<sup>(٥٩)</sup> مدى تطور الحس المهني للمعلمين، وتزايد القدرة على إقامة علاقات تعاونية بينهم تقوم على الرؤى الفكرية والتأملية في فن التدريس، بالإضافة إلى تحسين طرائق التدريس كأثار تربت على برامج للتنمية المهنية فؤلاء المعلمين، شارك في تطويرها عدد من المعلمين ومديري المدارس الثانوية بولاية جنوب كارولينا بكونولومبيا.

ومن الأهداف الأخرى لعملية التنمية المهنية للمعلمين هو إحداث تغييرات لحل مشكلة حواسية يتطلب حلها إجراء تعديل في البرنامج التعليمي، وهنا تؤدي التنمية المهنية دورها في مساعدة المعلمين على تنفيذ ذلك التعديل. كما تسهم التنمية المهنية للمعلمين في حل مشكلة تعليمية على مستوى الفصل الواحد، وفي هذه الحالة يقوم المعلم بعمل برنامج للمساعدة في حل هذه المشكلة، وهذه المساعدة تأخذ أشكالاً عديدة بدءاً من المناقشات غير الرسمية مع معلم آخر إلى الانضمام لبرنامج رسمي للدراسة. وهناك هدف آخر لعملية التنمية المهنية للمعلمين وهو الرغبة في الترقى إلى

درجة أو وظيفة أخرى أعلى، وتقوم الإدارات التعليمية المشرفة على التعليم بوضع البرامج الخاصة للمعلمين المؤهلين لشغل هذه الوظائف<sup>(٩٠)</sup>.

وهكذا فإن برامج التنمية المهنية تهدف إلى توضيح أهداف التربية والتعليم دائمة التغير لدى المعلمين، وإلى كيفية مساعدة هؤلاء المعلمين في توظيف الخبرات التي يمتلكها طلابهم لتحقيق هذه الأهداف التربوية. كما تساعد بعض برامج التنمية المهنية المعلمين في الإلمام بخصائص البيئة التي تقع فيها مدارسهم، وتوثيق الصلة بين المدرسة والبيئة، ومساعدة هؤلاء المعلمين في إكتشاف الفروق الفردية القائمة بين الطلاب، مما يساهم في حل مشكلات طلابهم.

ومن بين أهداف التنمية المهنية للمعلمين أيضاً تحسين العلاقات بينهم، وتوطيد روح التعاون بين صفوفهم ليصبحوا في أفضل وضع لممارسة أعمالهم، إلى جانب العمل على تحقيق الفتح المدرسة على البيئة الخارجية المخطط لها، وتوضيح دورها وجهودها لدى أفراد العملية التعليمية في الوطن العربي.

وتهدف بعض برامج التنمية المهنية أيضاً إلى تشجيع المعلمين على القراءة الحرة والإطلاع وتنمية معلوماتهم ومتابعة كل جديد في مجال مهنتهم. كما تساهم بعض برامج التنمية المهنية في رفع الروح المعنوية بين المعلمين عن طريق تحسين مستوى أدائهم وإثارة التافس الشريف وإذكاء روح الحماس بينهم.

وتهتم التنمية المهنية بجوانب المعلمين الشخصية وقدراتهم الأكاديمية والتطبيقية التي ترتبط بأدوارهم ومسؤولياتهم التربوية والتعليمية والإدارية المساندة لعمليات التربية والتعليم في مدارسهم. وقد جاءت دراسات (أحمد أبو هلال وآخرين، لسهد إبراهيم الحبيب)<sup>(٩١)</sup> لتلخص أهم هذه المجالات في أن تركز التنمية المهنية للمعلمين على تطوير المعلومات والمهارات والمعارف المتصلة بالتحصيل الدراسي، وكيفية تيسير اكتساب الطلاب له مثل تطوير معارف المادة الدراسية ومهارات طرق التدريس المختلفة، وكيفية تحقيق الأهداف السلوكية المتوخاة من الدروس التعليمية، إلى جانب

وسائل التعليم وتكنولوجياه. كما تركز برامج التنمية المهنية للمعلمين على تزويدهم بالمهارات التي تقابل حاجات الطلاب وتساعد المعلمين على تحويل الأطر النظرية في هذا المجال إلى ممارسة في الميدان التربوي مما يبرز دور برامج التنمية المهنية في توجيه المعلمين وتزويدهم بالوسائل اللازمة للكشف عن مشكلات طلابهم في وقت مبكر حتى يسهل علاجهم.

وحيث إن العملية التعليمية تهم بالطلاب ككل اهتماماً يتضمن العناية بكافة مناحي النمو، بقصد تعديل سلوكهم في الاتجاه المرغوب فيه من المجتمع، لذا أصبح كل موقف تعليمي وسيلة فعالة في تحقيق مناحي هذا النمو، وعليه فإن بعض برامج التنمية المهنية للمعلمين تهم بكيفية تعلم الطلاب، والطرائق الفعالة التي يجب أن يتبعها المعلم في إيصال المعارف والمهارات والمعلومات إلى الطالب، كما ينهي على برامج التنمية المهنية السعي إلى علاج القصور في أداء بعض المعلمين وتوجيههم إلى أفضل طرائق التدريس والمعينات من أجل تحقيق أفضل النتائج التعليمية في مختلف البلدان العربية.

كما أن العناية بالوسائل التعليمية وكيفية إنتاجها مجال يدخل ضمن اهتمامات التنمية المهنية للمعلمين، فتعمل هذه البرامج على نشر الوعي بين المعلمين بأهمية استخدام الوسائل التعليمية في المواقف التعليمية، وكيفية إنتاجها من الخامات المحلية وكيفية استخدامها في الصف المدرسي في النظام التربوي العربي

كما أن المعلم يمثل أهم الأركان الأساسية في الموقف التعليمي، وهو- أي المعلم- يعتبر أقدر أفراد العملية التعليمية على إدراك العوامل الإدارية التي تحيط بعمله، ومن ثم تركز برامج التنمية المهنية على عدة أمور إدارية مثل إدارة الوقت وتنظيمه، والإدارة الصفية الفعالة بما في ذلك التسيق والإشراف وحفظ الملفات، والتخطيط للأنشطة اللاصفية. ومن ثم تهم برامج التنمية المهنية بمساعدة المعلمين على تجويد إدارة وقتهم خلال اليوم الدراسي. كما تركز برامج التنمية المهنية على نشر



مبادئ التعاون والشراكة والصلات الإنسانية الحميمة بين الطلاب والمعلمين، وبحيث يكون أسلوب المعلم في تعامله مع الطالب يتم عن روح المودة والصداقة.

كما تقيم برامج التنمية المهنية بعوامل المعلمين الإنسانية البناءة والمفيدة لعمليات التعليم والتدريس مثل القيم والاتجاهات وأخلاقيات المهنة، إلى جانب حسن المظهر للمعلمين والتي تشكل في مجموعها معايير الالتزام بالمهنة والانتماء إليها والاعتزاز بها إلى جانب علاقات التواصل بين المعلمين والإدارة، والعمل على إيجاد روح التعاون والفتحة المتبادلة والاحترام بينهم، وتبادل المعلومات والأفكار حول الممارسات التربوية في المدرسة في النظام التربوي العربي.

كما أن نجاح برامج التنمية المهنية في تحقيق أهدافها يتوقف على اقتناع المعلمين بأهمية الجهد التربوي الذي يبذلونه حتى يسود التعاون بين أطراف العملية التعليمية، ويتكون لديهم الوعي العميق بدور التربية في تطوير المجتمع العربي.

يتبين مما سبق أن برامج التنمية المهنية تقيم بعدة مجالات في هذا الحور منها المنهج المدرسي وطرائق التدريس والوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم، ومشكلات الطلاب، وإدارة العملية التعليمية وتنظيمها، إلى جانب مجال العلاقات المهنية والتواصل بين الزملاء في النظام التربوي العربي.

وقد أظهرت الكتابات والدراسات العلمية مدى الاهتمام بأبعاد التنمية المهنية للمعلمين، والتي تمثل منظومة فرعية- ذات أهمية خاصة- من المنظومة الكلية في التجديد التربوي، فأساليب التنمية المهنية للمعلمين تعمل على زيادة كفاءاتهم المهنية مما يعين على تطوير عملية التدريس، وتحسين المهارات والقدرات بين المعلمين في الحقل التعليمي في الوطن العربي.

وحيث إن أهداف التنمية المهنية تتعدد بين المعلمين، وتتنوع، فإن أساليب هذه التنمية أيضاً تتنوع لتواكب الأهداف المنشودة، ولتتضمن مع التطورات والتجديدات التي تحدث في ميدان التربية والتعليم في البلاد العربية.

---

ومن بين أساليب التنمية المهنية للمعلمين أسلوب الإشراف والتوجيه التربوي، حيث يهدف أسلوب الإشراف والتوجيه التربوي إلى تحسين أداء المعلمين وتطوير وسائل عملهم وتمييزهم مهنيًا، كما يهتم الإشراف التربوي بالموقف التعليمي بجميع عناصره من مناهج ومعلم وطلاب، وتنظيمها من أجل تحقيق أهداف العملية التربوية<sup>(٦٢)</sup>.

كما أن التوجيه التربوي يعتبر خدمة فنية تعاونية هدفها الأول دراسة الظروف التي تؤثر في عمليتي التربية والتعليم، والعمل على تحسين هذه الظروف بالطريقة التي تكفل لكل فرد أن ينمو نمواً مطرداً وفق ما تهدف إليه التربية المنشودة. ولا شك أن من أساسيات التوجيه التربوي تقويم أداء المعلم، ولكي يكون هذا التقويم مجدياً ومحققاً لأهدافه لابد وأن يسود جو الثقة بين الموجه والمعلم، وأن يتضمن التقويم احترام المهنة التدريسية، وأن تكون نتيجة التقويم مباشرة عاجلة لأعضاء هيئة التدريس حتى يحس المعلم بأن الموجه يرغب في تنميته مهنيًا.

وهكذا فإن المهام الرئيسة لعملية الإشراف التربوي في العملية التعليمية هي تحسين عملية التعلم والتعليم عن طريق التنمية المهنية للمعلم. وتظهر أهمية الإشراف التربوي والتوجيه المهني في عملية التنمية المهنية للمعلمين من خلال تحسين مستوى أدائهم وتطوير طرائق تدريسهم، وتمكينهم من النمو المهني ومساعدتهم على تحديد مشكلاتهم المتعلقة بالتدريس وبالبيئة الصفية وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها من خلال عمليات التأمل في الممارسات اليومية بالمدرسة في المجتمع العربي.

وقد اتخذ الإشراف والتوجيه الفني في التعليم أشكالاً متنوعة من حيث مفهومه وأهدافه وأساليبه ومجالاته، فبعد أن كان يهتم بمراقبة المعلمين وتقويم أدائهم وتصيـد أخطائهم، ظهرت اتجاهات إشرافية متعددة مثل نموذج الإشراف العلمي الذي يهتم باستخدام الاختبارات والمقاييس الموضوعية في دراسة المواقف التعليمية داخل الفصل وخارجه، ونموذج الإشراف والتوجيه الديمقراطي الذي يركز على إحترام مشاعر

المعلم وإعطاء مساحة أكبر للمفاهيم الإنسانية والمشاركة الديمقراطية من المعلم والقائم على الإشراف والتوجيه وتحويل دور المشرف الفني من مفتش إلى موجه، ونموذج الإشراف الذى يهتم بتدريب المعلم على مهارات التدريس والاتجاهات الحديثة والمعاصرة التى تساعد على النمو المهني، ونموذج الإشراف والتوجيه الواقعي السدي يهتم بإثارة دوافع المعلمين، ونموذج الإشراف التشخيصي الذى يهتم بتحليل محتوى الموقف التعليمي إلى عناصره والتعرف على مواطن القوة والضعف به لتقديم التغذية الراجعة للمعلم، ونموذج الإشراف التدريبي الذى يهتم بتوجيه سلوك المعلم في الموقف التعليمي، ونموذج الإشراف كعملية تطوير المناهج الدراسية<sup>(٦٣)</sup>.

ويعتمد التوجيه التربوي عدة وسائل لتحقيق أهدافه منها الاجتماع بالمعلمين لدراسة أفضل طرق التدريس والمشكلات والصعوبات التي تواجه المعلمين وأساليب التقويم وتحليل المنهج والوسائل التعليمية، وتقديم الدروس النموذجية في موضوع معين، وفحص السجلات والأعمال التحريرية بهدف توجيه المعلم ومعاونته، وعمل نشرات دورية توجيهية يعرف المعلمون من خلالها على مختلف نواحي النشاط التربوي التي يمكن أن تفيدهم في عملهم المدرسي، وقد تعالج هذه النشرات بعض المشكلات التي لمسها الموجهون أثناء وجودهم في المدرسة وكيفية علاجها، والزيارات ويقصد بها زيارة الموجهين للمعلمين في الفصول بغرض جمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع ولفت انتباه المعلم لها في مناخ يسوده الاحترام والثقة<sup>(٦٤)</sup>.

وهكذا يؤدي الإشراف والتوجيه التربوي أدواراً هامة في تحقيق التنمية المهنية للمعلمين، شريطة أن يكون المشرف أو الموجه الفني قادراً على القيام بمهامه الإشرافية والتوجيهية الحديثة، وأن يهتم بالمناقشات المثمرة حول أفضل أساليب التوجيه من أجل تحقيق التنمية المهنية للمعلمين بما يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم على التعلم واكتساب الخبرات المهنية الجديدة.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية آثاراً إيجابية عديدة للإشراف والتوجيه التربوي على التنمية المهنية للمعلمين، فقد أوضحت دراسة (تاتل) (Tatel)<sup>(٦٥)</sup> مدى إسهام الإشراف التربوي على الطلاب المعلمين أثناء تدريبهم بالمدارس المعاونة على عملية التنمية المهنية للمعلمين المتعاونين في برنامج التربية العملية. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة على أن الإشراف التربوي على الطلاب المعلمين المتدربين له إسهاماته في التنمية المهنية للمعلمين المتعاونين في هذا البرنامج عن طريق ترقية الممارسات التدريسية في الصف المدرسي، والالتزام بإدارة الصف وضبطه، وتحسين البيئة المدرسية من قبل المعلمين المتعاونين.

كما أوضحت دراسة (جونز) (Johnes)<sup>(٦٦)</sup> أن الإشراف الديمقراطي يشجع النمو المهني للمعلم، إذ يشجع المعلم والموجه التربوي للعمل سرياً من أجل تحسين أسلوب التدريس.

بينما أكدت دراسة (نيس) (Neis)<sup>(٦٧)</sup> اختلاف وجهات نظر المعلمين بشأن المردود من الإشراف التربوي على التنمية المهنية بينهم في ضوء اختلاف خبراتهم التدريسية: فالمعلمون الجدد يعتبرون الإشراف والتوجيه التربوي عاملاً مساعداً في نموهم المهني، بينما يعتبر المعلمون القدامى أن التأمل في الممارسة هو الأهم بالنسبة لنموهم المهني.

وقد أوصت دراسة (ميخائيل فولان، أندي هارجريفز)<sup>(٦٨)</sup> بأن تكون اتجاهات الإشراف والتوجيه التربوي في إطار الإجراءات التي تتخذ لتطوير أداء المعلم، إلى جانب الاهتمام بتوسيع مجالات الملاحظة لأداء المعلم، وألا تقتصر هذه الملاحظة على الأداء داخل الفصل بل تمتد لتشمل كل ما يتعلق بطبيعة مهنة التدريس والنمو المهني، إلى جانب مشاركة الزملاء في عمليات التقويم وتدعيم استقلالية المعلم وتنمية التفكير الإبداعي لديه.

وأظهرت دراسة (نات وهنرى) *(Nath and Henery)*<sup>(٦٩)</sup> أن المعلمين المتعاونين في الإشراف على تدريب بعض الطلاب المعلمين في المدارس الابتدائية والمتوسطة قد اهتموا بالأفكار التربوية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة - والسقى وصالحهم من خلال النقاش مع الطلاب المعلمين عقب ممارستهم التربوية في الصف المدرسى - مما أثرى عملهم المهني في مجال التربية والتعليم.

وهكذا فإن أسلوب الإشراف والتوجيه التربوي يمكن أن يؤدي أدواراً هامة في عملية التنمية المهنية للمعلمين مثل العمل على تحسين البيئة المدرسية، وأن يصرف المعلمون - من خلال هذا الأسلوب - على نواحي الأنشطة التربوية المفيدة في العملية التعليمية، إلى جانب أن هذا الأسلوب يُسهم في ترقية الممارسات التدريسية للمعلمين، ويُقدم أفضل الخبرات التدريسية لهم.

كما يمكن أن تُكتسب المعارف المهنية ويتم تنميتها من خلال التفاعل مع الزملاء، ومن خلال العلاقات المتبادلة والتعاون مع الإدارة المدرسية. فقد أوضحت دراسة (كون) *(Cone)*<sup>(٧٠)</sup> أن المعلمين بالمدارس الابتدائية بمدينة نيويورك استطاعوا تنمية مهاراتهم التدريسية من خلال تبادل المعلومات مع زملائهم، ومن خلال إتاحة الفرص لهم في حل المشكلات الخاصة بالمدرسة، ومن خلال تنمية العلاقات (بين الشخصية) مع المديرين والموجهين المقيمين بالمدرسة. كما أوضحت هذه الدراسة أن درجة الحرية المتاحة للمعلمين بالمدرسة، والمرونة التي يتيحها النظام المدرسى في مجال إدارة الوقت والأماكن تؤثر على التنمية المهنية للمعلمين.

كما أكد (ويجين) *(Wiggins)*<sup>(٧١)</sup> الآثار الإيجابية للمشاكل في عملية التنمية المهنية للمعلمين، إلى جانب أهمية المشاركة في خبرات التعلم والتعليم مع المعلمين الخيرة ومديرى المدارس، مما يؤدي إلى تنمية قدراتهم على التفاعل والتفكير في ممارستهم المهنية. وأكدت هذه الدراسة على إمكانية تسير النمو المهني للمعلم من

خلال برامج منظمة تتم داخل المدرسة مع الاستفادة من التفاعل مع المعلمين الخبراء والإدارة المدرسية.

وأكدت دراسة (بيرسون) (Berson) <sup>(٧٢)</sup> وجود ارتباط موجب بين مستوى النمو المهني للمعلم ومخاور المناخ المدرسي وهي الإدارة المدرسية والتعاون مع الزملاء. وأظهرت الدراسة التي أجراها (بول وآخرون) (Bull et. al) <sup>(٧٣)</sup> أن عملية التنمية المهنية الفعالة للمعلمين هي تلك التي تتم داخل المدرسة، والتي تستخدم التدريب الفردي، وتقوم على أساس التعاون بين المعلمين في تبادل خبراتهم حول كيفية تعلم الطلاب.

وأوضحت دراسة (ديورون) (Duron) <sup>(٧٤)</sup> أهمية التعاون بين الزملاء والتفاعل بينهم في نموهم المهني، وقد أكد المعلمون المشاركون في هذه الدراسة أن المناقشات التي تتم بين المعلمين وزملائهم في المدرسة هامة لعملية التنمية المهنية لهم، كما أن البيئة المدرسية المنة التي تشجع على التجريب من أهم عوامل التنمية المهنية للمعلمين. وأكد المعلمون المشاركون في هذه الدراسة أيضاً على أن التغذية الراجعة المترتبة على ملاحظات مدير المدرسة لأدائهم المهني بأحد الفصول ذات تأثير ضئيل في التنمية المهنية لديهم.

كما أكدت دراسة (ماير وأستوب) (Moir and Stobbe) <sup>(٧٥)</sup> أهمية التعاون بين المعلمين في مجال التنمية المهنية لهم، فالتعاون والشراكة بين أعضاء الهيئة التدريسية أثناء الخدمة، إلى جانب التأمل في ممارساتهم التدريسية يؤدي بمرور الوقت إلى رفع كفاءاتهم التدريسية، خاصة لأولئك المعلمين الجدد الذين يلتحقون بالعمل حديثاً.

وفي دراسة عن دور المعلم المستشار (Consulting Teacher) في التنمية المهنية للمعلمين أوضح (بيرنز) (Berhns) <sup>(٧٦)</sup> أن المعلمين المستشارين تعاونوا في إثراء النمو المهني للمعلمين، حيث طوروا أساليب مختلفة للتدريس، وأن نموذج المعلم

المستشار يمكن من زيادة فعالية علاقات التعاون بين المعلمين، وإضافة استراتيجيات جديدة في التدريس وكل هذا أدى بدوره إلى زيادة النمو المهني للمعلمين.

وقد أكدت دراسة (نيس) (Neis)<sup>(٧٧)</sup> أن التفاعل مع الإدارة المدرسية - من خلال المؤتمرات والمشاكل وورش العمل - وسيلة ذات قيمة في التنمية المهنية للمعلمين.

وأوضحت دراسة (كرامر وآخرون) (Cramer et. al)<sup>(٧٨)</sup> أهمية التعاون بين المعلمين - والإدارة المدرسية في إثراء النمو المهني للمعلمين، فحين تتيح الإدارة المدرسية فرص تكوين جماعات التعلم (Learning Communities)، وحين تستطيع هذه الجماعات تحديد الاحتياجات والأهداف والإجراءات واللقاءات ومجالات التعلم، تعود الفائدة على المعلمين من خلال إحداث التنمية المهنية لديهم.

وأوضحت دراسة (ميلكه) (Mielke)<sup>(٧٩)</sup> مدى أهمية انتقال الخبرات المهنية من المعلمين القدامى إلى المعلمين الآخرين من أجل تطوير أدائهم المهني. وقد أوصت هذه الدراسة بإتاحة الفرص للتعاون بين المعلمين حديثي التخرج والمعلمين المقتنين الذين يعتبرون خبراء في أساليب التعليم.

كما أوضح (حسين بدر السادة)<sup>(٨٠)</sup> مدى أهمية الدور القيادي الذي يضطلع به مدير المدرسة في التطوير المهني للمعلمين في إطار ممارساته اليومية للإدارة المدرسية. فاهتمام القيادة التعليمية بالمدرسة بعوامل النمو المهني للمعلمين - وتوفير الفرصة لهم لمواصلة النمو الذاتي والتعلم الذاتي في إطار المدرسة يحتاج من مدير المدرسة إيماناً راسخاً بإمكانات المعلمين وقدرتهم على التعلم واكتساب قدرات التفكير الضرورية لتعلمهم ومواصلة نموهم، وهذا ما يجعل مدير المدرسة يبذل جل جهده لتوفير الأجواء التربوية المساندة لتعلم معلميه ومواصلة نموهم المهني بالمدرسة إيماناً منه بأن أي نمو يحققه المعلم يقابله نمو يحققه الطالب في نتاج تعلمه على يد المعلم.

---

كما أظهرت دراسة (كليمنت وفاندنبرج) (Clement and Vandenberghe<sup>(٨١)</sup>) أهمية الاتصال والتواصل غير الرسمي بين المعلمين بالمدرسة في تبادل الخبرات المهنية وما يؤدي إلى النمو المهني للمعلمين في المرحلة الابتدائية. كما أظهرت هذه الدراسة أن المعلمين الجدد يجربون عن طلب النصيحة من المعلمين القدامى حتى لا يظهروا أمامهم بأنهم أقل في الكفاءة المهنية والمقدرة على التدريس الجيد عن غيرهم.

وهكذا أوضحت هذه الدراسات والأبحاث العلمية أهمية عامل الخبرة المهنية وانتقالها - من خلال التعاون والتفاعل - بين المعلمين الخبراء والمعلمين الجدد، ويؤدي هذا الانتقال إلى إثراء التنمية المهنية للمعلمين، خاصة إذا حدث هذا التعاون بين هؤلاء المعلمين من تخصصات متقاربة.

ويؤدي تدريب المعلمين أثناء الخدمة في الوقت الحاضر أهمية بالغة في تحقيق الإصلاحات التربوية في المجتمعات العربية. كما تهدف برامج التدريب أثناء الخدمة إلى إحداث التنمية المهنية للمعلمين، لتربية المعلمين عملية مستمرة تبدأ ولا تنتهي، ومن ثم فإن برامج التدريب أثناء الخدمة تعمل على تحسين المعارف والمهارات والاتجاهات وتطويرها ونمائها أثناء الخدمة حتى يتسنى للمعلمين مواكبة التطورات التربوية والمعارف والخبرات الجديدة في مجال التعلم والتعليم في الوطن العربي.

وتتوقف فعالية برامج التدريب أثناء الخدمة في إثراء المعلمين مهنيًا على العديد من العوامل منها مستوى ونوعية المشرفين، عن برامج التدريب وغيرها من المهنة، ومدى وضوح وظائف وأدوار المعلمين في هذه البرامج التدريبية، وبالتالي وضوح أهداف التدريب في ضوءها، ومدى تحديث البرامج التجديدية لتواكب وظائف المعلم وأدواره التربوية المتغيرة في عالم سريع التطور مما يترك بصماته على أدوار جديدة للمعلم، إلى جانب الدقة في اختيار المعلمين المتدربين والتخطيط الجيد للبرامج التدريبية المقدمة لهم، وأخيراً ضرورة المتابعة وتقويم البرامج التدريبية التي تقدم للمعلمين أثناء الخدمة في مختلف البلدان العربية.



ومن ثم ولكي تؤدي برامج التدريب دورها المنشود في ترقية الممارسات المهنية للمعلمين يجب الاهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين قبل التخطيط والإعداد لهذه الدورات التدريبية، وأيضاً يجب الاهتمام باختيار المعلمين الراغبين في المشاركة في هذه البرامج التدريبية، إلى جانب أهمية ربط أهداف برامج التدريب بالمهام المهنية للمعلم، وأخيراً ضرورة الاهتمام باختيار المدربين الأكفاء ذوي الخبرة والكفاية المهنية.

وقد أوضح (أيمن عبد المحسن عبد الرحمن)<sup>(٨٢)</sup> منظومة التدريب لمعلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بمحافظات وسط الدلتا بجمهورية مصر العربية، وقد أوصت هذه الدراسة باستمرارية التدريب أثناء الخدمة كعامل هام من عوامل النمو المهني للمعلم، على أن يتم تخطيط البرامج التدريبية للمعلمين وفق أساليب تحليل النظم وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لإنماء المعلمين مهنيًا.

كما أوضح (جيسوس) (*Jesus*)<sup>(٨٣)</sup> أهم الركائز التي استندت عليها عملية تطوير تدريب المعلمين أثناء الخدمة وهي متطلبات التغيير من أجل المساهمة في التجديد التربوي لمواجهة المشكلات التربوية، بالإضافة إلى أسلوب حل المشكلات التي تواجه المعلمين في حياتهم المهنية. وقد أوصت هذه الدراسة بمراعاة عوامل الدافعية لدى المعلمين المتدربين، ورغبتهم في العمل مع بقية المعلمين كمجموعة عمل، فهذان العنصران ضروريان في متطلبات التنمية المهنية الفعالة للمعلمين.

وقد أكدت دراسة (إبراهيم يوحىف)<sup>(٨٤)</sup> على أن برامج التدريب أثناء الخدمة تعد وسيلة هامة لرفع الكفاءة المهنية للمعلمين، حيث أنها تركز على تنمية المعلمين كممارسين للمهنة، ولديهم القدرة على تحسين أدائهم وتفاعلهم داخل الفصل عن طريق اشتراكهم في مناقشات نابهة من مشاكلهم التعليمية الحقيقية في الميدان.

كما أوضحت دراسة (تومسون) (*Thompson*)<sup>(٨٥)</sup> أهمية تدريب المعلمين في إنجلترا على كيفية صياغة الأسئلة الجيدة والنشطة في الفصول الدراسية، بحيث تكون

---

هذه الأسئلة مرتبة في فئات موصحة عليها الاختيارات الرئيسة وتقسود إلى الفهم والإدراك، ورفع درجات التفاعل بين المعلم وتلاميذه نتيجة المناقشة التي تثيرها هذه الأسئلة.

كما أوضحت دراسة (كارو أو كاموتو)<sup>(٨٦)</sup> أن هناك ثلاثة عوامل حاسمة تضمن جودة التعليم قبل الجامعي وهي المنهج التعليمي والمعلمين وإدارة المدرسة، ومن بين هذه العوامل الثلاثة الهامة يأتي تدريب المعلم في اليابان وخاصة تلك البرامج التدريبية التي تنفذ بعد التعيين على أساس التدريب أثناء العمل، حيث ينبغي على جميع المعلمين الجدد في المدارس المحلية العامة والمدارس القومية أن ينخرطوا في برنامج تدريبي يستغرق عاماً كاملاً تحت إشراف المعلمين الأوائل في المدارس نفسها، ويُقدم جزء من هذا البرنامج في المراكز التعليمية بالولايات أو المقاطعات هناك.

كما أظهرت إحدى الدراسات<sup>(٨٧)</sup> ثمة مشكلات تواجه برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة في جمهورية مصر العربية، والتي تركز بصفة عامة في عدم تحديد الاحتياجات التدريبية بصورة دقيقة من البداية، وهذا يؤدي إلى العديد من عمليات الارتجال والعشوائية في عمليات التدريب أثناء الخدمة، ومن ثم تصبح هذه البرامج مضجرة للوقت والجهد والمال، وأيضاً تصبح هذه البرامج شكلية أكثر منها موضوعية.

وهكذا إذا أحسن تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لائتماء المعلمين مهنيّاً من وقت لآخر، وإذا روعيت عوامل الدافعية لدى المعلمين المتدربين أثناء الخدمة، فإن برامج التدريب أثناء الخدمة تعد وسيلة هامة وأسلوب فعال لرفع الكفاءة المهنية للمعلمين من أجل مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تفرضها التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في منطقتنا العربية.

وللتعلم الذاتي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المهنية للمعلمين، حيث يعترف هذا الأسلوب باستقلالية المعلم، وتوفير جو من الديمقراطية والحرية أثناء نموه المهني. وهذا

الأسلوب يساعد المعلم في ابتكار الأساليب التدريسية التي تحقق له النمو المهني الذاتي.

ويعتبر التعلم الذاتي أحد الأساليب التعليمية التي ظهرت لتوظيف الاستراتيجيات التربوية الواعية في تصميم برامج تعليمية محددة ذات قدرة عالية على تفريد التعليم. وهذه الأساليب تختلف في طرقها لتحقيق عملية الفرد، إلا أنها تتفق جميعاً في الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، وهو تحقيق تعليم يراعى الفروق الفردية بين الأفراد ويكون أكثر وفاءً بحاجات المعلم ومراعاةً لخصائصه ومميزاته<sup>(٨٨)</sup>. وحيث إن عملية التنمية المهنية للمعلمين عملية مستمرة، فيجب أن تكون في إحدى جوانبها موجهة توجيهاً ذاتياً، فالمعلمون قادرون على تحديد احتياجاتهم المهنية، كما أنهم يستطيعون مقابلة هذه الحاجات المهنية.

وقد أوضحت دراسة (ثورستون) (Thurston)<sup>(٨٩)</sup> أنه ومن خلال أسلوب التعلم الذاتي المباشر يستطيع المعلم أن يستكشف مهاراته بعيداً عن تأثيرات خبرات الآخرين المهنية، فمن خلال اختيار المعلم للمراجع العلمية اللازمة كأدوات للتعليم والتعلم يستطيع المعلم أن يطور مهاراته الشخصية ومعارفه الذاتية، فتتألف هذه الاختيارات تصبح عناصر إضافية في التعلم الذاتي.

وعرض إسماعيل نصاري<sup>(٩٠)</sup> بعض الآراء عن أسلوب نمو وتطوير المعلمين ذاتياً أثناء الخدمة، والتي تلخص في أنه يتحقق النمو والتطور المهني للمعلم عندما يجدد ويطور في أساليب عمله، وكذلك في طرق واستراتيجيات التدريس، وهذا ما يحدث بالتعلم من خلال العمل والمحاولة، والتقديم والتعديل وإعادة المحاولة، وربط المعرفة السابقة بالمعلومات الجديدة والتأمل وحل المشكلات، والبيئة المعززة تشاركه مشكلاته ونجاحاته.

وقد أكد (هيرلدون وفوسك) (Herndon and Fauske)<sup>(٩١)</sup> مدى أهمية أن يحلل المعلم ممارساته التربوية داخل حجره الدراسة من أجل الإسهام في تنمية ذاته

مهنياً. فيستطيع المعلم التأمل في أساليب تدريسه اليومية، وعن طريق جمع المعلومات عن أساليب تدريس زملائه والتفكير والتأمل في ممارساتهم اليومية داخل حجرة الدراسة، وتحليل هذه الأساليب يستطيع المعلم تنمية ممارساته المهنية ذاتياً ومع طلابه في حجرة الدراسة.

وتحدثت دراسة (دوران) (Doran)<sup>(٩٦)</sup> عن قدرة معلمي المرحلة الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين ممارساتهم المهنية ذاتياً باستخدام استراتيجيات التعلم التأملية (*Reflective Learning*) وفي اكتساب المعلومات والمهارات الجديدة عن الممارسات التربوية، خاصة ما يتعلق بحجرة الدراسة وبيئة المدرسة وتنظيمها وطرائق ضبطها. وقد أوصت هذه الدراسة بأن تنظم البيئة المدرسية بطريقة تسمح بتشجيع التعلم الذاتي والتأمل، إلى جانب أن يؤسس أى برنامج فعال في التنمية المهنية للمعلمين على أساس سمات المعلمين واحتياجاتهم المهنية، وأن يتم إشراكهم في أى مناقشات عن إعداد المحتوى والأهداف والطرائق والأساليب التي يمكن أن تدعم ثمرهم المهني وتثريها، ويستفاد من هذه النتائج في النظام التربوي العربي، وفي كيفية إثراء النمو المهني للمعلمين العرب فيه.

كما وصفت دراسة (رونرمان) (Ronnerman)<sup>(٩٧)</sup> عدة نماذج للنمو المهني للمعلمين وبما يتناسب مع احتياجات المعلمين أنفسهم، وبحيث يستطيع المعلم تطوير طرائق تدريسه ذاتياً عن طريق حل المشكلات التي تواجهه أثناء ممارسته العمل التدريسي.

كما أن القراءة الحرة - كأحد وسائل التعلم الذاتي - تعتبر مهمة للنمو المهني للمعلم سواء في دوره المعرفي، حيث تقدم له القراءة زاداً متجدداً من المعرفة المتعمقة بتخصصه والمادة التي يدرسها، فصنع منه معلماً جيداً، وهي مهمة للنمو المهني لدور المعلم كمتخصص في التربية تزوده بالمعرفة المتعلقة بمجالات التربية والعلوم المتصلة بها لصنع منه تربوياً جيداً عارفاً بطرق التدريس وما يستجد فيها، مطلعاً على الجديد في

الأصول التربوية والعلوم القائمة عليها ليجيد التعامل بعد ذلك مع تلاميذه وزملائه على حد سواء، وهى مهمة للنمو الثقافى للمعلم وإيجاد الوعى لديه مما يجعله عضواً فعالاً فى مجتمعه ومعلماً جيداً فى فصله بالقدر الذى يعينه فيه هذا الجانب الثقافى فى تعليم تلاميذه وقيادتهم وزيادة وعيهم<sup>(٩٤)</sup>.

ويضيف (يوسف صلاح الدين قطب)<sup>(٩٥)</sup> أن التعلم الذاتى أسلوب تعليمى هام للمعلمين فى هذا العصر، عصر المعلوماتية التى تضاعف المعلومات فيه، فأسلوب التعلم الذاتى يساعد المعلم فى أن يتعلم المهارات اللازمة لتوليد المعلومات الجديدة فى مجال عمله عن طريق الملاحظة والتحليل والتركيب والاستنتاج حتى لا يتوقف نموه المهني ويتخلف، بل لكي يزداد نموه المهني ويتقدم.

وهكذا يستطيع المعلم- من خلال أسلوب التعلم الذاتى- أن يطور من معارفه ومهاراته، ومن أساليب تدريسه، كما يستطيع المعلم أن ينمى ممارساته المهنية من خلال القراءة الحرة فى المراجع العلمية الإضافية، ومن خلال التأمل الذاتى فى ممارسات الآخرين، ومن خلال تحليله لأساليب تدريسه اليومية.

كما اتسعت استخدامات برامج التعليم عن بعد (*Distance Education*) خلال العشرين سنة الماضية، لكن مفهوم هذا التعليم عن بعد واجه العديد من التحديات فى الدول النامية، وهو يتحرك تجاه القرن الحادى والعشرين، ومن أكثر الهينات التى تستعمل برامج التعليم عن بعد الجامعات ومراكز التعليم العالى ومراكز التنمية المهنية للمعلمين، وسوف تزداد أهمية برامج التعليم عن بعد خلال القرن الحادى والعشرين كأسلوب من أساليب التنمية المهنية للمعلمين<sup>(٩٦)</sup>.

ويقوم هذا النوع من التعليم على استخدام عدة أوساط تعليمية متكاملة معاً تكاملاً جيداً، كالمهارات المطبوعة وأشرطة التسجيل السمعية والنظم المصرية والاتصال عبر الأقمار الصناعية. ويستخدم التلفزيون التعليمى *Instructional Television* كأحد الأوساط التعليمية فى التدريس، وتوفر بعض الجامعات شبكات

---

بث تلفزيون مغلّق، في حين أن بعضها الآخر قد يرتبط بشبكات بث خارج الجامعة. ويعتبر التلفزيون التعليمي وسيطاً تعليمياً فعالاً إذا ما أحسن إعداد برامجّه، حيث يمكن أن يقدم التلفزيون التعليمي خبرات تعليمية ناجحة<sup>(٩٧)</sup>.

وهكذا أخذ أسلوب التعليم عن بعد في اهتماماته التنمية المهنية للمعلمين، وقد استخدم أسلوب التعليم عن بعد وسائل الاتصال الحديثة المقترحة (*Open Access*) لإتاحة الفرص للمعلمين للمشاركة في العلم خارج جدران المؤسسات التعليمية. غير أنه يجب الإشارة إلى ضرورة أن يكون لدى المعلمين المشاركين من الخبرات ما يسمح لهم باستخدام المصادر التكنولوجية المتوفرة في المدارس والمستخدمات في هذا الشأن<sup>(٩٨)</sup>.

وفي هذا المجال هناك دراسة<sup>(٩٩)</sup> عن التنمية المهنية للمعلمين أُنشئت للخدمة في استراليا وكيفية استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد في تنمية المعلمين مهنيّاً، وقد تبين من هذه الدراسة مدى أهمية تضمين الوسائل التكنولوجية الحديثة في برامج التنمية المهنية للمعلمين لأنها توفر حلولاً فريدة لكثير من المشكلات المرتبطة بتنمية المعلمين مهنيّاً، كما أنها تيسر التعاون والتشاور بين زملاء المهنة والخبراء التربويين المهتمين بأمور التعليم.

أما في سريلانكا، ونسبة لتمديد نظام الدراسة هناك فقد ارتفع الطلب على العمالة التدريسية في ميدان التربية والتعليم، ولتقابلة هذه الاحتياجات من القوى البشرية العاملة في هذا الميدان تم تعيين الكثير من الأفراد غير المؤهلين تربوياً، وجاءت دراسة (أماراجنيسيكارا) (*Amaragunasekara*)<sup>(١٠٠)</sup> لتوضح كيف أسهم برنامج التعليم عن بعد في تلبية الاحتياجات التدريبية هؤلاء المعلمين غير المؤهلين تربوياً لمهام التدريس. وقد أستخدم برنامج التعليم عن بعد في تنمية المهارات التالية بين هؤلاء الأفراد: كيفية تقديم المادة العلمية المناسبة لمستويات التفكير بين التلاميذ، وكيفية ربط المادة الدراسية بمشكلات البيئة المحيطة، وكيفية اكتساب أساليب التدريس المتنوعة، وكيفية إعداد الرسائل التعليمية واستخدامها، إلى جانب كيفية إعداد خطط التقويم المستمر.

وأوضحت دراسة (سانتوس) (Santos)<sup>(١٠١)</sup> مدى أهمية التعليم عن بعد في تقديم الخدمات التدريبية للمعلمين في البرتغال، فقد تم استخدام برنامج التعليم عن بعد للمساهمة في تدريب المعلمين هناك باستعمال المواد القرائية والراديو والبرامج التلفزيونية ونظم التفرغ الذاتي لشرح المناهج التي تم تطويرها، وكيفية توظيف مصادر التعلم بما يحقق أهداف العملية التعليمية هناك.

أما في تايلاند فقد أسهم برنامج التعليم عن بعد في تربية المعلمين أثناء الخدمة، حيث قدم هذا البرنامج تدريبات طبقها المعلمون أثناء الخدمة، وقد اتصلت هذه التدريبات بكيفية الإلمام بالمادة الدراسية ومفاهيمها الأساسية وكيفية تهيئة التلاميذ لاستيعاب المعارف المتضمنة في المادة الدراسية، إلى جانب مهارات صناعة المخصص السبوري الجيد<sup>(١٠٢)</sup>.

وأوضحت دراسة (كوتس) (Coutts)<sup>(١٠٣)</sup> تأثيرات تكنولوجيا التعليم عن بعد في التدريس والتعلم في إحدى المدارس الثانوية في كندا من خلال تحليل نظرات التلاميذ لعملية التعلم والتعليم عن بعد باستعمال أجهزة الفيديو، ومدى تفهمهم للمفاهيم العلمية بطريقة صحيحة من خلال هذا الأسلوب في التعليم والتعلم. كما تم تحليل آراء المعلمين حول مدى إستفادتهم من أسلوب التعليم عن بعد من خلال تكنولوجيا الفيديو، حيث أوضح هؤلاء المعلمون أن هذا الأسلوب أسهم في إكسابهم القدرة على تبسيط المعلومات للمستويات العقلية للطلاب وتنظيمها وعرضها بأسلوب مناسب لطبيعة الدرس، إلى جانب الاهتمام بدقة المعلومات المقدمة للطلاب.

كما أوضحت دراسة (هاوكس) (Hawkes)<sup>(١٠٤)</sup> مدى تأثير تكنولوجيا الاتصال عن بعد في التنمية المهنية للمعلمين، فالمعلومات والمعارف المقدمة بواسطة هذه التكنولوجيات تبدو ضرورية في تقديم فرص كبيرة للمعلمين ليتواصلوا مع بعض الهيئات خارج جدران المدرسة وبما يؤدي إلى تنمية بيئة مناسبة للبحث والتقصي ونقل المعلمين إلى بيئات تربوية ثرية.

هذا وقد أوضح (على أحمد مدكور)<sup>(١٠٥)</sup> - في دراسته النظرية عمن التعليم العربي في عصر العولمة والكوكبة - مدى أهمية أسلوب التعليم عن بعد في مجال التنمية المهنية للمعلمين، حيث يمكن من خلال هذا الأسلوب بث المحاضرات عن طريق التلفزيون والراديو في أوقات محددة يعرفها المعلم، وتزويد المعلمين بأشرطة تسجيل خاصة بالراديو والتلفزيون التي سُجلت عليها المحاضرات والمناقشات المعدة لهذا الغرض. وقد تصور صاحب هذه الدراسة أهمية تطوير شبكة للتعليم عن بعد في كل كلية من كليات التربية في مصر، من خلالها يمكن إحداث التنمية المهنية للمعلمين عن طريق وجود التلفزيون التفاعلي الذي يرسل ويستقبل لكل من الصوت والصورة لكل المراكز المتصلة بالشبكة الكاملة المنتشرة في كل مراكز المحافظات من خلال المركز الرئيسي في كلية التربية بالمحافظة. وهكذا يمكن لنظام التعليم عن بعد أن يثث المحاضرات والمحبرات والتجارب عبر الشبكات التلفزيونية والفيديو وآلات التسجيل المتووعة بحيث تصل إلى المتدربين في مدارسهم وأماكن عملهم.

وإذا كان انتشار نظم التعليم المقترح والتعليم عن بعد قد أوجد تحدياً يتسم التنمية المهنية للمعلمين لتطوير قدراتهم على المشاركة في هذه النظم، فإن هذه النظم، في الوقت نفسه، تحمل معها الاستجابة لهذا التحدي، ويؤكد ذلك وجود اتجاه متصاعد في السنوات الأخيرة لتحقيق التنمية المهنية للمعلمين باستخدام نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، فنظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد تعتبر من أفضل النظم لتحقيق التنمية المهنية للمعلمين وتطوير مهاراتهم التدريسية، ليس فقط من أجل العمل مع طلاب التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ولكن أيضاً لتطوير مهارات التدريس المطلوبة داخل حجرات الدراسة التقليدية ذاتها.

وفي هذا السياق توجد عدة خيارات مثل تقديم حلقات بحث لاستكشاف إمكانات التعليم المقترح والتعليم عن بعد، وعقد ورش عمل قصيرة وتقديم مواد تدريسية تساعد على التعلم بالمشاركة، وتنظيم مائدة مستديرة للمساعدة على التعلم



من الرفاق ويتم إذاعتها ونشرها بمختلف الوسائل التكنولوجية بأماكن أخرى، كما يمكن من خلالها تقديم تنمية مهنية للمعلمين على المستوى القومى فى مجالات مثل التكنولوجيا وتطبيقاتها فى التدريس، المناهج والخدمات التعليمية، وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، والإدارة، والتخطيط، فهى كلها برامج ذات شعبية واسعة لكل المعلمين فى مراحل التعليم قبل الجامعى، وهذا يحفز التخطيط لتقديم مثل هذه البرامج على مستويات تدريب محلية وإقليمية، وهى فرصة للتخطيط والتعاون بين المعلمين، مما يساعد على زيادة مهارات التعليم عن بعد وإكساب فلسفة وقيم واتجاهات التعليم المفتوح والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا بوسائلها المتعددة<sup>(١٠٦)</sup>.

وتلعب الجامعات المفتوحة والمؤسسات التربوية والجمعية الأخرى أهمية كبيرة فى تحقيق التنمية المهنية للمعلمين، بدايةً من مساعدة المعلمين الجدد لتيسير انضمامهم للمهنة، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وتعريض بعض نواحى القصور فى أثناء إعدادهم، ونهاية بمساعدة المعلمين القدامى فى حل مشكلاتهم التدريسية<sup>(١٠٧)</sup>.

كما أن أسلوب الشراكة مع الجامعات والمؤسسات التربوية والجمعية الأخرى المهمة بالتنمية المهنية للمعلمين يسهم فى إشباع حاجات النمو المهنى، خاصة للمعلمين الجدد. وفى هذا الصدد أشار (هيرن) (Hearn)<sup>(١٠٨)</sup> إلى أهمية الدور الذى تقوم به برامج مركز ديترويت للنمو والتنمية المهنية للمعلمين (Detroit Center for Growth and Professional Development) فى تطوير هيئة التدريس كما يدرّسها المعلمون والمديرون فى المدارس الابتدائية. وقد أوضحت هذه الدراسة أن أسلوب الشراكة فى برامج التنمية المهنية مع هذا المركز يُعد من أهم العوامل التى تزيد من النمو المهنى للمعلم فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن البرامج الفعالة للتنمية المهنية تساعد المعلمين فى الحصول على المعارف الخاصة بالبحث التربوى، وبالمهارات الجديدة التى تواجههم فى ممارستهم التدريسية اليومية داخل حجرات الدراسة.

وتقدم رابطة معلمى العلوم فى إنجلترا باستمرار دليل لأعضائها لمساعدتهم فى تدريس تكنولوجيا التعليم وتطبيقات العلم وما قد يستحدث من جوانب تطويرية فى المناهج العلمية<sup>(١٠٩)</sup>.

وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فى إقامة مدارس للتنمية المهنية (*Professional Development Schools*)، وقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات فى هذا المجال (Scott)<sup>(١١٠)</sup> أن اشتراك مجموعة من المعلمين فى هذه المدرسة أدى إلى تغير إيجابي فى ممارستهم المهنية، وأن من بين العوامل العديدة التى تسهم فى النمو المهنى للمعلم هى قدرته ورغبته فى اكتساب المعارف الجديدة التى تقدم فى مدارس التنمية المهنية (مدارس المستقبل)، وأن أطر العمل التى تقدمها مدارس التنمية المهنية تؤدي إلى نمو مهنى مفيد للمعلمين المشاركين.

كما وجدت دراسة الحالة التى قام بها (مايسر - براندز - Minnes Brandes)<sup>(١١١)</sup> أن أسلوب الشراكة بين المدارس والجامعات تثرى النمو المهنى لدى المعلمين، فقد أثبتت هذه الدراسة أن اللقاءات والمقابلات الأسبوعية واستخدام المخادلات التأملية والحوار والمناقشات بين المعلمين وأساقفة الجامعة لها دور فعال فى التنمية المهنية للمعلمين.

وفى هذا الصدد أيضاً أوضحت دراسة (الرميح) (Alromaih)<sup>(١١٢)</sup> أن التعاون مع المعاهد التربوية، والندوات وحلقات النقاش من أهم الأساليب التى تؤدي إلى إقناع المعلمين للمعارف والمهارات المضمنة فى المقررات الدراسية، إلى جانب إتقانهم لطرق التدريس وأساليبه المختلفة.

كما أوصت دراسة (شاي) (Chē)<sup>(١١٣)</sup> بضرورة تدريب معلمى المدارس الفنية الصناعية العليا بالتعاون مع المؤسسات الصناعية، ومن هذا المنطلق تم وضع برنامج تدريبى لهؤلاء المعلمين فى (تاويان)، حيث صُمم هذا البرنامج على أساس التعاون مع الصناعات المعدنية هناك، ويبدأ هذا البرنامج بأن يذهب الطلاب المعلمون إلى هذه

المصانع وعلى مدى أربع سنوات- بعض الوقت- من أجل أن يكتسبوا الخبرات المهنية المتصلة بقضايا الإنتاج والتكنولوجيا وتصميم المشاريع وكتابة التقارير التكنولوجية. ومن خلال هذا البرنامج التدريبي يكتسب هؤلاء الأفراد المهارات التطبيقية المرتفعة مما يجعل منهم معلمين أكفاء مهنيًا.

وحللت دراسة (مايرز) (Myers)<sup>(١١٤)</sup> جهود الشراكة بين الجامعات والمدارس والتي أثمرت عن إنشاء مدارس التنمية المهنية للمعلمين بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أجل إصلاح تربية المعلمين وتمييزهم مهنيًا ضمن إطار تجديد المدارس هناك. وقد أوصت هذه الدراسة بأن تقوم مدارس التنمية المهنية هناك بالمفاهيم الحديثة عن طبيعة التعلم ونمو المعلم مهنيًا، وأن يُنظر إلى التدريس كعملية مهنية تحتاج إلى المساعدة في حل المشكلات، كما أن المعرفة المهنية تحتاج إلى نمو من خلال الممارسة المهنية المبينة على التدريبات التأملية (Reflective Practice).

وهكذا يستطيع المعلمون الاستفادة من الروابط المهنية في المجتمع في تطوير ممارساتهم التدريسية، كما أن علاقات التعاون وإقامة الندوات وحلقات النقاش بين المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية تثرى التنمية المهنية لمعلمي التعليم قبل الجامعي في النظام التربوي العربي.

وهكذا فهناك حاجة ماسة للاهتمام بأبعاد التنمية المهنية للمعلمين، حيث تعمل على تطوير طرائق التدريس وقدرات المعلمين ومهاراتهم التدريسية، إلى جانب تجريب الأفكار التربوية الجديدة حول ماهية التعلم والتعليم، وتجديد القاعدة المعرفية السقوية يمتلكها المعلم، ومناقشة المشكلات التي تنشأ في الواقع الميداني في المدارس في الوطن العربي.

ومن أهم أساليب التنمية المهنية للمعلمين في هذا المجال ما يلي:

- أسلوب الإشراف والتوجيه التربوي: حيث يهتم هذا الأسلوب بتحسين البيئة المدرسية وتطوير الأنشطة التربوية المفيدة، إلى جانب العمل على ترقية الممارسات

- التدريسية للمعلمين، وتقدم أفضل الخبرات التدريسية لهم، بالإضافة إلى تحسين الأسلوب المهني للمعلمين العرب.
- أسلوب التعاون والتفاعل مع الزملاء والإدارة المدرسية: حيث يؤدي التعاون مع الزملاء في مهنة التدريس إلى تنمية المعارف المهنية وتحسين المناخ المدرسي وتطوير كفايات العمل لدى جميع العاملين بالمدرسة في النظام التربوي العربي.
- أسلوب التدريب أثناء الخدمة: حيث تأخذ تدريبات التنمية المهنية للمعلمين عدة أغاظ منها ما يتم داخل المدرسة، ومنها ما يتم خارجها، ومنها ما يتم عن طريق ابتعاث المعلمين في دورات تدريبية إلى بعض الدول المتقدمة بهدف تطوير الممارسات المهنية للمعلمين داخل الصفوف وفي البيئة المدرسية العربية.
- أسلوب التعلم الذاتي: حيث يطور المعلم من معارفه ومهاراته من خلال التأمل في ممارساته اليومية، ومن خلال القراءة الحرة في المراجع العلمية الإضافية، ومن خلال تحليله للممارسات التدريسية لزملائه، خاصة القدامى منهم.
- أسلوب التعليم عن بعد: حيث يسهم هذا الأسلوب في التعليم والتعلم عن بعد في تلبية بعض الاحتياجات التدريبية للمعلمين، وإلى ترقية المسام المعلمين بالمواد الدراسية وبمفاهيمها الأساسية، وبالخبرات التربوية الأساسية حولها.
- وهناك حاجة ماسة إلى أسلوب الشراكة مع بعض مؤسسات التربية في المجتمع العربي لتحقيق أبعاد هذه التنمية المهنية للمعلمين، حيث يستطيع المعلمون الاستفادة من الروابط المهنية في المجتمع في تطوير ممارساتهم التعليمية وإثراء خبراتهم التربوية والتدريسية.

ونسوق التجربة المصرية هنا في التنمية المهنية لمعلمي التعليم قبل الجامعي في نظامها التعليمي، حيث خطت وزارة التربية والتعليم المصرية خطوات جادة وهادفة نحو تطوير أبعاد التنمية المهنية لمعلمي التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، فأهتمت بتحديث مفهوم التوجيه الفني للمعلمين وتطوير أساليبه المختلفة. كما قامت بتطوير بعض برامج التدريب المقدمة للمعلمين أثناء الخدمة تحت إشراف إدارات

التدريب بمديرية التربية والتعليم بهدف رفع مستوى أدائهم المهني. وتقوم الوزارة بإيفاد بعض المعلمين سنوياً في بعض التخصصات الدراسية في دورات تدريبية لبعض الدول المتقدمة بغرض تطوير أدائهم المهني وإثراء معارفهم ومهاراتهم التخصصية.

كما سعت هذه الوزارة إلى إدخال تكنولوجيا العصر الحديث من أجل الإسهام في التنمية المهنية لمعلمي التعليم قبل الجامعي، فقامت بإنشاء مراكز التطوير التكنولوجي ومراكز التدريب عن بعد في كافة مديريات التربية والتعليم بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

ورغم هذه الخطوات الهادفة نحو تطوير أداء المعلمين مهنيًا فإن هناك الكثير من المعوقات التي أظهرها الواقع المشاهد والخبرات الحياتية المصاحبة للفرص التنمية المهنية المتاحة لمعلمي التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية والتي حالت - حتى الآن - دون تحقيق أبعاد التنمية المهنية المأمولة هؤلاء المعلمين.

وهناك حزمة من النتائج والتوصيات ودعوة لمشاركة مجتمعية عربية فعالة مسن أجل تجويد التنمية المهنية للمعلمين في النظام التربوي العربي منها:

- التفكير في إيجاد نموذج الاستشاري الفني المقيم في المدرسة، وبحيث تتحدد مهام هذا الاستشاري الفني المقيم في المدرسة بتدريب المعلمين على استخدام الكمبيوتر وتشغيله لخدمة البرامج التعليمية المختلفة في مراحل التعليم قبل الجامعي. كما يجب أن يكون هذا الاستشاري الفني على دراية كاملة في كيفية استخدام المعلمين لحجرات مناهل المعرفة الاستخدام الأمثل، ويجب أن يمتلك هذا الموجه الاستشاري الفني المقيم القدرات المهنية التي تمكنه من الدخول على شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني لكي يتمكن من تطوير كفايات المعلمين في هذا المجال، وفي الوقت نفسه يستطيع الموجه الاستشاري الفني المقيم متابعة الأداء المهني للمعلمين في النظام التربوي العربي.

- العمل على إحياء المناقشات المصغرة بين المعلمين حول أفضل الخبرات التدريسية، خاصة مع الطلاب المعلمين أثناء برنامج التربية العملية ومع الخبراء المشرفين عليها مما يثرى عملية التنمية المهنية للمعلمين في هذه المدارس.
- التفكير في إيجاد نموذج المعلم الخبير أو المعلم الاستشاري بالمدرسة، حيث تتمثل مسؤولياته في تقديم أساليب تدريسية وتقييمية نموذجية وتدريب المعلمين عليها بحيث يؤدي هذا الأمر إلى تطوير الرؤى المختلفة للتدريس، إلى جانب ترقية أسلوب التعاون والتفاعل مع الزملاء والإدارة المدرسية. ويجب الإهتمام بتدريب هذا المعلم الاستشاري بحيث لا يرقى أى معلم لمرتبة الاستشاري إلا بعد اجتياز برامج تدريبية معينة والتجاح في بعض الاختبارات العلمية والعملية، وأن ترتبط الترقية إلى معلم استشاري بإظهار القدرة على التطوير والابتكار والإبداع.
- إنشاء جماعات المعلمين في كل تخصص دراسي في جميع مدارس التعليم قبل الجامعي، تكون مهمتها الرئيسة تحسين الأداء المهني لأعضائها وتبني الأساليب التأملية في الممارسات التعليمية للمعلمين. فكل معلم له رؤى متميزة حول التربية والتعليم والتدريس والتعلم، ويجب أن تشجع جماعات المعلمين في كل مدرسة المعلمين وتساعدتهم بأسلوب ديمقراطي في تأمل ممارساتهم برؤية زملائهم من جماعات المعلمين في كل مدرسة مما يسهم في أن تبني جماعات المعلمين أساليب جديدة في التعليم والتدريس ويؤدي هذا بدوره إلى التنمية المهنية لمعلمي التعليم قبل الجامعي في الوطن العربي.
- تحديد الاحتياجات التدريبية بكل دقة للمتدربين من المعلمين، إلى جانب "تحسين" اختيار المعلمين المتدربين والقادة المدربين بما يتناسب مع هذا التحديد.
- إتاحة الفرص أمام المعلمين في تبني دورات تدريبية تعقد داخل مدارسهم من وقت لآخر، وبحيث يشرف هؤلاء المعلمون بأنفسهم عليها، ويدعون لها من يرونه يستطيع الإسهام في تحسين مواجهة مشكلاتهم الدراسية. ويمكن أن تتم هذه

الدورات التدريبية في صورة ورشة عمل (Workshop) لتشجيع الممارسات التأملية القائمة على التفكير والتحليل وتفسير الممارسات المهنية للمعلمين داخل حجرات الدراسة، ويجب أن يشارك في هذه الدورات التدريبية مدرء المدارس ومعاونهم من النظار والوكلاء كأعضاء وليس كرؤساء يباشرون إعطاء التعليمات والأوامر للمعلمين.

- التنسيق المستمر بين الإدارات العامة للتدريب بوزارات التربية والتعليم في الوطن العربي، وبين أقسام التدريب بالمديريات العلمية بالمحافظات والولايات العربية المختلفة وبين كليات التربية المتواجدة في هذه المحافظات والولايات العربية بغرض تحديد أهداف الدورات التدريبية وتنظيمها في الوقت المناسب، والتفكير والتأمل في الممارسات المراد تميمها، وأوجه التعاون التي يمكن أن يشارك كل طرف فيها.
- التوسع في التدريبات على المناهج المطورة بغرض تحديد مهارات ومعارف المعلمين القائمين على تدريس هذه المناهج. فالملامح من التحليل الكيفي للوسائق والسجلات والاحصائيات الخاصة بالانجازات التدريبية بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات والولايات العربية المختلفة سيطرة برامج الترقيا لوظائف أعلى في هذه الأنشطة التدريبية.

- العمل على توفير مجموعة من الأنشطة التي تنمي عادات القراءة الحرة في المراجع العلمية والكتب الإضافية، إلى جانب توفير مجموعة من الخبرات يمر بها المعلم ويمارسها ويتعلم منها وتنمي لديه ما يسمى (بالمذاق المهنية للمعلم). فالمذاق المهنية للمعلم تؤثر في رفع كفاءته المهنية وفي إيجاد حلول مرضية لمشكلات تتعلق بعمله، وتعمل على تحسين طريقة الأداء التدريسي في النظام التربوي العربي.

- طموح وحاس المعلمين لأي برنامج يؤدي إلى التنمية المهنية بينهم تتزايد عندما تتاح لهم الفرص للتحكم في أنشطة تعلمهم ذاتياً، وهذا أمر هام وينبغي على الساسة العرب في ميدان التربية والتعليم الانتباه إلى تأثيراته في عمليات التنمية المهنية للمعلمين.

- من أجل نجاح أسلوب التعلم الذاتي بين المعلمين في إنشاء قدراتهم المهنية لابد من دعم البيئة المدرسية وإدارتها والعمل على إيجاد الجو الآمن والمناسب لتشجيع المبادرات الفردية وتجريب المستحدثات من الأساليب التدريسية التي لها علاقة مباشرة لعمل المعلمين داخل حجرات الدراسة في النظام التربوي العربي.

- العمل على توفير مركز للتعليم عن بعد في كل كلية من كليات التربية في الوطن العربي، وبحيث يكون هذا المركز في كل كلية تربية مشاركاً مركز التدريب عن بعد في المديرية التعليمية المناظرة في عملية التنمية المهنية للمعلمين. فمشاركة كليات التربية في برامج تنمية المعلمين مهناً أصبح ضرورياً وهاماً للتزود من المعرفة والمهارات ومناقشة المشكلات التي تنشأ في الواقع الميداني والفعلي في المدارس. ومن خلال شبكة التدريب عن بعد التي أنشأت حديثاً بمديرية التربية والتعليم في مختلف البلدان العربية يمكن تنظيم هذا التعليم عن بعد وإدارته بحيث يتم تحديد الحاجات المهنية المتغيرة والمتجددة للمعلمين ونوع المعلومات والمهارات المراد تزويد المعلمين بها. والجدير بالذكر هنا هو ضرورة تحديد الأهداف من كل برنامج من برامج التعليم عن بعد باعتبار أن الأهداف أوصاف لخصائص سلوكية معرفية وجدانية ومهارية يتوقع تحقيقها فيما بين المعلمين العاملين في النظام التربوي العربي.

- تزويد المدارس بأجهزة تليفزيون وفيديو وآلات التسجيل وتزويد المعلمين الذين لا يستطيعون الحضور إلى مراكز التعليم والتدريب عن بعد بأشرطة التسجيل الخاصة بالبرامج التعليمية في الراديو والتليفزيون وتلك التي سجلت عليها المحاضرات والندوات والمناقشات التي تمت مع أقرانهم في هذه المراكز التعليمية والتدريبية عن بعد.

- العمل على تبني فكرة إقامة مدارس التنمية المهنية للمعلمين، تشرف عليها كليات التربية المنتشرة في ربوع الوطن العربي بحيث تصبح هذه المدارس ملتقى للمعلمين



وأستاذة الجامعات للبحث وتطوير طرائق التدريس وتجريب الأفكار التربوية الجديدة حول أهمية التعلم والتعليم. وهذه الفكرة تزداد الروابط المهنية بين كليات التربية وبين خريجائها، ويُصبح من اليسر تطوير قدرات المعلمين ومهاراتهم التدريسية. وتستطيع هذه المدارس التابعة لإشراف كليات التربية أن تزود المعلمين بالمهارات اللازمة لاتقان البحث العلمي وتطوير القاعدة المعرفية السقّ يمتلكونها، إلى جانب إكساب هؤلاء المعلمين الاتجاهات العلمية الملائمة لمحو ما يستحدث من تراكم معرفي في تخصصاتهم الأكاديمية في ميدان التربية والتعليم في مختلف البلدان العربية.

#### ٢- نسط الشراكة المجتمعية وتدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي:

دار التساؤل الثاني لهذا الكتاب المتضمن خارطة الطريق العربية الإسلامية حول الإسهامات الضرورية لتنظيمات مجتمع الأمة العربية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي. ومن هذه التنظيمات المجتمعية التي يؤمل في تحقيق الشراكة بينها من أجل دعم عوامل الالتزام لأفراد المجتمع العربي هي الأحزاب السياسية بصفتها تنظيم اجتماعي يضم الملايين من أفراد المجتمع الواحد وتوجههم قيادة واحدة، والنقابات المهنية والعمالية بصفتها تنظيم اجتماعي داخل سلسلة من الأعمال والمهن في سوق العمل يستهدف تحقيق مصالح أصحاب هذه الأعمال والمهن والحفاظ على هذه المصالح وتدعيمها، إلى جانب الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية التي تقوم على الفكر التطوعي في سد احتياجات الناس في مجتمع الأمة الواحدة الذي تحكمه روح الخير والتكافل.

وتعرض خارطة الطريق العربية الإسلامية في صفحاتها التالية أهم النتائج التي تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الثاني حول الإسهامات الضرورية لتنظيمات الاجتماعية والمهنية المختارة في هذه الدراسة وهي الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي.

---

### ١- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الحرية المسئولة بين الأفراد:

من أمسى القيم المجتمعية التي يسعى الإنسان إلى حيازتها الحرية وما تشتمل عليها من مبادئ وأحكام تحدد المسئولية والعمل والجزاء له ولغيره ضمن إطار من الحياة الكريمة.

والفاحص لعلاقة الأحزاب السياسية في الوطن العربي، وعلى وجه الخصوص الأحزاب الحاكمة، بالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية يصل إلى فكرة- وقد تكون خاطئة- مؤداها أن الحكومات العربية لا تنسق في المنظمات الاجتماعية والمهنية المتواجدة معها في مجتمع الأمة العربية، ومن ثم راحت القوانين والتشريعات الحكومية التي تنظم أدوار هذه المنظمات المجتمعية تروى أسس "وصاية" تعطى للحكومات العربية- من خلال جهازها الإدارية المختصة- حق الرقابة والإشراف وحق تأمل الأدوار التي تقوم بها هذه المنظمات المجتمعية، وأخيراً حق الدول العربية في الحل والتصفية حين ترى أنها تخالف النظام العام أو تمس الأمن، وبالطبع أمن الحاكم قبل أن تمس الأمن القومي العربي. والرأى هنا أن المجتمع العربي في أمس الحاجة حالياً- وأكثر من أى وقت مضى، وقبل فوات الأوان- للوصول إلى تفعيل شراكة تشتمل على تعزيز الثقة والتعاون وتأمل الأدوار وتوزيع الأنشطة، في جو تسوده حرية متلازمة بشعور عميق بالمسئولية بين الحكومات العربية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل الوصول إلى إرساء أسس مجتمع الأمة الديمقراطي، ولعل لجان السياسات بالأحزاب العربية الحاكمة تأخذ على عاتقها إرساء هذه الأسس في تفعيل الشراكة المجتمعية المعاصرة من أجل إيجاد الإنسان العربي المتعلم، المسئول، والذي يدرك ما يعمل أو يفكر فيه والنتائج المترتبة على ذلك، وأن يكون قادراً على تحمل ما يترتب على تصرفاته من نتائج، وإن حدث هذا الأمر فيجب أن يكون على وجه السرعة، وقبل فوات الأوان، فالمخاطر الخارجية في التدخل في الشؤون الداخلية واضحة وجلية، وتناهب في اقتناص أى فرصة تلوح لها، ولسوف تجد القوى الخارجية فرصتها في التدخل لتخريب مجتمعا العربي في غياب

الحرية الحقيقية، وسوف تفشل هذه القوى وتعاقب في أهدافها حين يوجد مشروع حضارى تبناه كافة الأحزاب والقوى والجماعات داخل الوطن العربى في وجود حرية حقيقية للوطن ولل مواطن.

ولعل المدخل الرئيسى في تنمية جوانب الحرية مع الشعور بالمسئولية يكمن في تنمية الوازع الدينى لدى الإنسان العربى، فلو اهتمت التنظيمات الاجتماعية والمهنية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية بتنمية القيم الأخلاقية لدى أعضائها، وبلغ الإنسان العلم بالدين، لأولى جوانب الرشد والقدرة على ممارسة الحرية ومحاسبة نفسه على عمله. "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَكَفَّمَتْ مَا كَسَبَتْمْ وَلَا تَسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (البقرة: ١٣٤)، "كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ" (المدثر: ٣٨)، "يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ لَوْدًا لَوْ أَنَّ يَتْنَهَا وَبَيَّتْهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيَحْلُرُكُمُ اللَّهُ لَفَسَّ وَاللَّهُ زُؤُوفٌ بِالْغَيَادِ" (آل عمران: ٣٠)، "بَلَى الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ" (القيامة: ١٤).

وهكذا أعطى الإنسان من خالقه سبحانه وتعالى الحرية في أمور ترشد نفسه مع المسئولية في كافة أنشطة الحياة وأنظمة المجتمع وصولاً إلى الالتزام (في أسبى معانيه) بما أمر الله به والهدى عما نهى عنه.

ومن ثم فإن أول ما يجب على الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الحزبية القيام به العمل على تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى ومساعدة أعضاء هذه التنظيمات المجتمعية على تنمية الشعور بالمسئولية من خلال تقوية جوانب التكليفات الدينية، وكيفية محاسبة النفس على ضوء ما شرع الله سبحانه ومراقبته في السر والعلن. فصالح الإسلام كلها بناء للمسئولية، والالتزام بها "وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَائِلِينَ \* أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ" (الأعراف: ١٧٢-١٧٣).

فلا بد من إبداء هذه المنظمات الاجتماعية والمهنية سوى التمسك بالقيم الدينية لتربية أبناء هذه الأمة على الالتزام وما يصاحبه من حرية في حدود مسؤوليات يسري عليها الفرد والجماعة والمجتمع. ومن ثم يجب تعويد أعضاء هذه المنظمات المجتمعية وغيرهم من المواطنين على حرية التفكير، دون خوف، وأن يكون الفرد مظهره حقيقته في التعبير عن رأى، أو صياغة فكر. فالحرية والمسئولية وجهان لعملة واحدة، فالإنسان حر لأنه مسئول، وهو لا يصح أن يكون مسئولاً إلا إذا كان حراً، فالمسئولية تتطلب الحرية، والحرية تستلزم المسئولية<sup>(١١٥)</sup>.

ومصلحة الوطن العربي حالياً تتطلب توفير الحرية الحقيقية للمواطنين. والحقيقة التي يجب أن نتقال الآن- وبصوت عالٍ- أن أزمة هذه الأمة ونقطة ضعفها حالياً هي غياب هذه الحرية، فلو توفر مناخ أكثر حرية بين المواطنين، وروعت كرامة المواطن، لحدث التعاون والتكافل بين أفراد هذه الأمة. وينهى التذكير بأن شروط الشراكة المجتمعية الفعالة تكمن في توفير الحرية المسئولة بين أطراف هذه الشراكة، حيث يحدث التكامل القوي بينهم في وجود الاحترام المتبادل بين هؤلاء الشركاء، أما شراكة القهر والاستلاء والتكبر والإملاء فلا تأتي بخير، خاصة إذا كان الطرف المسيطر لم يحقق للأطراف الأخرى كرامة العيش وكرامة الوطن والمواطن.

#### ب- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب العمل التعاوني بين الأفراد:

يتضمن الالتزام وآدابه دعوة إلى المشاركة والعمل التعاوني بين الناس، فإذا ما استطاعت المنظمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي تنمية قيم المشاركة والتعاون بين الأفراد، فعندئذ يمكن المساهمة في حل الكثير من المشكلات المجتمعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يضمن المجتمع عدم وجود ذرائع تبحث عنها دول خارجية طامعة في السطو على هذا المجتمع أو ذاك من أجل الهيمنة عليه وعلى مقدراته وثرواته، وجعله سوقاً لمنتجاته.

وعند النظر إلى واقع علاقة التنظيمات المجتمعية مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بالحكومة نجد أن هذه العلاقة تأخذ شكل التعاون أحياناً والتوتر أحياناً أخرى<sup>(١١)</sup>، وهذه العلاقة يجب تطويرها لتظهر بنود الشراكة الفعالة فيما يتعلق بالخدمات التعليمية المقدمة من هذه التنظيمات المجتمعية العربية.

فمن خلال الخبرات المعاشة تبين عدم وجود علاقة حميمة ما بين الجمعيات الأهلية والقطاعات الحزبية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وبين المؤسسات التعليمية في المجتمع المصري، إلى جانب أن أغلب مجالس الإدارات بالجمعيات الأهلية وبغيرها من التنظيمات المجتمعية العربية تتكون من مجموعة من الأفراد مسيطرة، ويغيب عنها الجو الديمقراطي في انتخابها. فلا المجتمع مقبل لآراء هذه الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية، ولا المؤسسات التربوية العاملة في مجال تعليم أبناء هذه الأمة تسمح لها بإبداء الآراء في التجويد والتحسين، فهناك تصور في الرأي وقلة الحيلة ونلدرة الخبرات والموارد، إضافة إلى غياب مشروع حضارى تبناه قطاعات الخير ومؤسسات الأمة. كما لا يوجد هامش حركة بحرية تتيح الانطلاق، فكيف تعمل تلك القوى المجتمعية في ظل تلك الظروف القاتلة<sup>(١٢)</sup>، تلك هي أزمنا في الوطن العربي، وفي بلدانه المختلفة.

وفي هذا المجال يجب أن تلعب تنظيمات مجتمع الأمة مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية الأدوار التربوية المنشودة منها بحيث تمكن الفرد وتكسبه القدرة على أن يكون قادراً على المشاركة الإيجابية في قضايا بلده، وأن يمتلك رؤى مستقبلية قادرة على التعاون والعمل مع الآخرين، لتحقيق الممكن والمتصور والتكامل مع كل الرؤى العقلانية لتحقيق الارتقاء المستمر مع الآخرين من المجتمعات الأخرى.

وبناءً على ذلك يجب تربية المواطن العربي وإعداده منذ بداية حياته على نبذ الأنانية والهد عن التمركز حول الذات، وحب المشاركة والتعاون مع الآخرين، وهنا

يكون من الضروري تفعيل الشراكة بين كافة منظمات مجتمع الأمة العربية من أجل كسر الحواجز وتشجيع العمل التعاوني وممارسة المشاركة في تنمية المجتمع. ومن الواجب تعلم حب التعاون مع الآخرين ومساعدة كل فرد في أن يكون نافعا للآخرين، ولن يتأتى ذلك إلا إذا شعر أفراد المجتمع العربي بأن كل فعل وكل سياسة في حالة تناغم مع مصالح الناس، وأن فرص العمل التعاوني متاحة للجميع، وأن باب المشاركة في صنع القرار مكفولة أيضاً للجميع، وأن المسؤولية الجماعية والمسئولية الاجتماعية متلازمان، فالجماعة ككل تحس بمسئولياتها عن أفكارها وأفعالها، وأيضاً الفرد يحس بمسئوليته الذاتية نحو الجماعة.

وشراكة مجتمع الأمة العربية بكافة منظماتها الاجتماعية والمهنية مطلوبة في تنمية مشاعر المشاركة والعمل التعاوني، ويتأتى هذا الأمر من خلال الارتباط مع الجماعة التي ينتمي إليها الفرد صغيرة كانت أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يحاطه الحصر على استمرار تقدمها ونموها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأى عامل يؤدي إلى إضعافها أو تفككها، فالإحساس بقيمة المشاركة والعمل التعاوني ينبع من خلال الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والانفعال مع الجماعة والانفعال بها، وإدراك الذات من خلالها، والترحل معها بحيث تصبح الجماعة داخل الفرد عقلياً ووجدانياً. ومن ثم ينمو الفرد نحو التشارك مع الآخرين في الجماعة من أجل إنجاز الأعمال التي عليها الاهتمام ويتطلبها الفهم، وما يساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، والحفاظ على تقدمها واستمرارها، وهذا كله يؤدي إلى المشاركة الإيجابية والتمسك بمعايير العمل التعاوني<sup>(١١٧)</sup>.

لما أخرجنا إلى العودة والرجوع إلى مفهوم الأمة العربية الواحدة الذي تحكمه مشاعر الخير والتكافل في التعامل مع المشكلات المجتمعية، فمصلحة الأمة العربية ليست حكراً على أى حزب سياسى دون آخر، وليست قضية بتم لها جماعة داخل الوطن دون غيرها، إنما قضية الأمة الواحدة، قضية حرية لجميع أطرافها، قضية دوافع

وطية تحب الخير لهذا الوطن. ومن ثم وجبت المشاركة الإيجابية بين أجهزة التربية والتعليم والتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل تفعيل ثقافة العمل التطوعي والخيري في صورة مؤتمرات وندوات داخل المدارس والإدارات والمديرينات التعليمية، كما يمكن وضع تصور لمقرر دراسي ملائم يُدرس ضمن المقررات الدراسية في مراحل التعليم الأساسية يحتوي مفاهيم وثقافات العمل الخيري والتطوعي حتى يمكن تفعيل الشراكة المجتمعية في تدعيم القضايا التعليمية المطروحة في المجتمع العربي.

#### **ج - الشراكة المجتمعية وصناعة القرار التربوي الفعال:**

هناك ضرورة في التعاون المجتمعي من أجل توفير المعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال، حيث تعتبر المعلومات ضرورية وهامة في "صناعة" أي قرار تربوي فعال، ومن الملاحظ أن قسماً هاماً من المعلومات الضرورية في اتخاذ القرارات التربوية عند المستويات المختلفة متواجد في العديد من المجتمعات في شكل سلاسل من البيانات المجتمعية والمستمدة في الغالب نتيجة استقصاءات ودراسات علمية في مجالات التربية والتعليم. ومن الأمثلة على ذلك سلسلة الدراسات الخاصة بالنتائج المدرسية في استراليا:

*Australian Studies in School Performance Project*

وتقييم وحدة المردود في إنجلترا:

*Assessment of Performance Unit (APU)*

والتقويم الوطني لتقديم التربية في الولايات المتحدة الأمريكية:

*National Assessment of Educational Progress*

إلى جانب الاستقصاءات التي قامت بها الرابطة الدولية لتقويم النتائج المدرسية في حوالي أربعين مجتمعاً إقليمياً.

ورغم توفر المعلومات الضرورية - في الغالب - على المستوى الوطني، فإن (تايلر) (Tyler)<sup>(١١٨)</sup> يرى أن كلاً من الآباء والمعلمين ومندوبي المدارس المسؤولين في السلطات الإقليمية والمحلية والمسؤولين في السلطات الوطنية (سلطات الدولة)

مستولون عن تحقيق الفعالية في القرار التربوي. فعلى هؤلاء جميعاً - كل في مسراه - أن يكونوا قادرين على تصب جوانب العملية التعليمية ونتائجها، وأن يمتلك هؤلاء جميعاً القدرة على اتخاذ القرارات المؤثرة في تربية أبنائهم، والذين هم في حوزتهم. وهنا يظهر الاختلاف والتباين في طبيعة القرارات التي يتعين على هؤلاء الأفراد اتخاذها، كما أن طبيعة المعلومات التي يحتاجها كل هؤلاء غالباً ما تكون شديدة التباين والاختلاف فيما بينهم، وهذا ما ستوضحه في خريطة الطريق العربية الإسلامية الحالية في السطور التالية.

#### المعلومات الضرورية على مستوى المدرسة:

يحتاج المعلمون والآباء وأولياء الأمور إلى جمع وتبادل معلومات حول طبيعة أنماط السلوك من معارف ومهارات وقيم، والتي يتم تعليمها وتمييزها لدى هؤلاء المعلمين، وفي هذا الصدد يرى (كينت روس ونفيل بوسلتويت) (Ross, K. and Postlethwaite, N.T)<sup>(١٩)</sup> "مستولاً الرابطة الدولية لتقييم المبردود المدرسي أن المعلومات الضرورية الواجب توافرها على مستوى المدرسة يجب أن تتصل بالنتائج التي يراها التلاميذ في الامتحانات، على أن يقدم كل جانب من جوانب الامتحان تقيماً لجانب سلوكي معين، وكقاعدة عامة، ينبغي اللجوء إلى سلسلة من الاختبارات والمهام لكي يمكن إصدار أحكام موفوق في صديقها ودلائها حول هذا النمط السلوكي أو غيره، وينبغي أن تنحاش في عرض هذه المعلومات استخدام اللغة الفنية والتربوية الصعبة الفهم، بحيث يتسنى لنا وضع برنامج عمل واضح يأخذ - عملياً - في الاعتبار نقاط القوة والضعف عند المتعلم في مجال التعلم، ويضمن إدراك الآباء وأولياء الأمور والمعلمين لطبيعة المتعلم واحتياجاته التربوية.

وقد ذكر (كينت روس ونفيل بوسلتويت)<sup>(٢٠)</sup> قائمة توجيهية لنوع الأسئلة التي يجب طرحها على مستوى المدرسة، فلابد للمعلم أن يتساءل عن النتائج التي نالها تلاميذه في جوانب مختلفة من المناهج الدراسية، وفي عناصر هذه المناهج الدراسية.



ومن المفترض أن معرفة المعلم بهذه النتائج تمكنه من أن يتبنى عدداً من الاتجاهات المفيدة، سواءً من حيث ملامح كل تلميذ من تلاميذه، أو من حيث ملامح الصف ككل. وعلى المعلم أن يستوعب جميع هذه المعلومات ليتسنى له بعد ذلك، وبالتعاون مع الآباء، ومع زملائه من المعلمين، وضع خطة عمل لكل تلميذ وللصف بمجمله.

ويستطيع المعلم أن يلاحظ نتائج جميع تلاميذه في جميع جوانب المناهج الدراسية، وفي ضوء تلك النتائج يستطيع المعلم إهداء النصح لتلاميذه كى يأتى أداؤهم أفضل وأكثر توازناً في جميع جوانب المناهج الدراسية، وعلى المعلم التأمل في العوامل التى ربما أعاققت فعالية التعليم في أى مجال دراسى، وربما يتساءل المعلم عن الوقت المخصص لدراسة جوانب المنهج الدراسى، ومدى كفايته، ومدى وضوح الايضاحات التى يعطيها للدرس، ومدى كفاية الجزء المخصص لأى جانب دراسى في الكتاب المدرسى، ومدى كفاية الأمثلة التطبيقية، والواجبات المنزلية، والتعقيد المفرط للمواد المستخدمة في تدريس جوانب المنهج قياساً على تلك المستخدمة في جوانب المنهج الأخرى، ومدى ابتعاد أى مادة دراسية من حيث شكل تقديمها عن مراكز اهتمام التلميذ وبنيتهم.

أما مدير المدرسة فهو لا يحتاج إلى تزويده بمعلومات مفصلة حول تحصيل كل متعلم على حده، ففي الأوضاع التى تكون فيها هذه المعلومات التفصيلية ضرورية وهامة، من السير على مدير المدرسة مراجعة المعلم المختص للحصول عليها، لكن مدير المدرسة يحتاج- في المقام الأول- إلى الوقوف على تقدم كل صف من صفوف مدرسته، كى يستطيع تخصيص الموارد المتاحة في ضوء الاحتياجات الراهنة، ومساعدة جميع صفوف مدرسته على بلوغ الأهداف التربوية المتوخاة، والتى يتسم تحديدها بالتعاون مع الآباء وأولياء الأمور والمعلمين أيضاً، وبحاجة مدير أى مدرسة إلى تزويده بمعلومات تدل عن النتائج النهائية التى تحررها مدرسته مقارنة بنتائج مدارس أخرى في المنطقة المحلية المتواجدة فيها.

ومن شأن مقارنة هذه النتائج التعرف على مدى تحقيق الأهداف التربوية الأساسية التي تسعى هذه المدارس إلى تحقيقها، ومن شأن هذا النوع من المعلومات الضرورية أن يساعد في إعادة النظر في أهداف هذه المدارس، وفي ترتيب الأهمية النسبية لهذه الأهداف بحسب سلم الأولويات، وفي تركيز جهود المدرسة كلها على تحسين البيئة التعليمية وفق أساليب تتلاءم واستعدادات التلاميذ وميولهم ووسطهم المعائلي.

وينبغي تقديم هذه المعلومات على نحو يساعد مدير المدرسة في أن يحدد بدقة الفصول الدراسية التي تحتاج إلى مزيد من الدعم، ويوفر بيانات أساسية تمهد لاتخاذ قرارات على مستوى المدرسة، بشأن إعادة النظر في الأهداف المرسومة وبالاطار التربوي، وتمحيصها وتعديلها عند الاقتضاء، ويجب على مدير المدرسة أن يتساءل: ما هي جوانب التعليم، والمواد الدراسية، والصفوف التي تسجل فيها مدرسته نتائج جيدة أو سيئة، بالمقارنة مع مدارس أخرى مشابهة أو مع مجمل مدارس دائرته التربوية؟.

ومدير المدرسة - هنا - يحتاج إلى عدة نقاط للمقارنة: فليزِم مدير المدرسة مقياس "نسبي" لأداء يذله عن النتائج التي أحرزتها مدرسته بالمقارنة مع مدارس أخرى من النوع نفسه، كما يحتاج مدير المدرسة إلى مقياس "مطلق" للأداء يذله أيضاً عن جزء المنهاج المقرر الذي استوعبه التلاميذ على نحو جيد. وتقدير الأداء النسبي يساعد مدير المدرسة على أن يقرب نتائج المدرسة المعنية من نتائج مدارس أخرى مشابهة من النظام المدرسي عينه. والمقصود بعبارة مدارس مشابهة هنا أنها مدارس تستقبل تلاميذ منتمين إلى بيئة اجتماعية واقتصادية مماثلة، ومزودة بعاملين وتجهيزات من مستوى متقارب، وتدرس نفس المناهج.

ولعقد المقارنات بين هذه المدارس، يمكن لمدير المدرسة استخدام متغيرات تصنيف تسمح بتجميع التلاميذ بحسب فئات واسعة مثل النوع والأصل الاجتماعي

والاقتصادي والسنة الدراسية والعمر .. الخ. والمقارنة مع مدارس مشابهة مفيدة جداً لمدير المدرسة، إذ تسمح له بكشف وتعيين الطرائق التي ساعدت المدارس في أن تكون الأكثر فعالية من مدرسته، وإبراز بينتها التعليمية. أما "الأداء المطلق" فيمكن قياسه بواسطة جدول موضوع مسبقاً للنتائج، يحدد عدة درجات أو مستويات للمردود المدرسي على صعيد المدرسة، فإذا كان (٧٥%) من تلاميذ صف - مثلاً - أو أكثر، متمكنين من أحد جوانب مادة دراسية معينة، نعتبر أن مردود المدرسة جيد، وإذا كانت النسبة المئوية تقع بين (٥٠%، ٧٥%) اعتبرنا المردود متوسطاً. أما إذا هبطت النسبة إلى دون (٥٠%) فيكون المردود سيئاً.

وكل من هذه المستويات الثلاثة للنتائج يدلف مدير المدرسة إلى اتخاذ هذه أو تلك من التدابير الملائمة.. فالنتائج السيئة مثلاً تستلزم إعادة توزيع موارد المدرسة وجهودها بهدف تحسين عملية التعلم، على حين أن النتائج الجيدة قد تحمّل مدير المدرسة على الاكتفاء بنقل هذه المعلومة الإيجابية إلى التلاميذ والمعلمين، مصحوبة بتشجيعهم على المتابعة. وإذا لاحظ مدير المدرسة أن نتائج مدرسته سيئة بالمقارنة مع نتائج مدارس مشابهة، ومع سائر مدارس النظام التعليمي، فهذا الوضع يسوغ له القيام بفحص جديد لمناهج هذه المادة الدراسية في مدرسته، بهدف تحسين نتائج تلاميذه. وفي هذا المجال يكون من المفيد جداً لهذا المدير البدء بزيارة بعض المدارس المشابهة والسعي إلى تحديد أي من عناصر المناهج تبدو أنها تحقق فعالية أكبر في التعلم، كما يمكن لمدير المدرسة القيام بدراسة مفصلة للبيئة التعليمية ولأماكن التعلم المتاحة للإناث في مدرسته إذا ما ظهرت فروق بين الذكور والإناث في التحصيل الدراسي في مادة دراسية أو منهج مدرسي ما. كما يتعين على مدير المدرسة التصدي لمشكلات نقص التجهيزات المدرسية في مدرسته<sup>(١٢١)</sup>.

كما يجب على مدير المدرسة الاهتمام بوضع جدول يتضمن النسب المئوية لتلاميذ مدرسته المتمكنين من المعارف والمهارات في مختلف جوانب المناهج الدراسية.

ويستطيع مدير المدرسة تحليل أداء مدرسته بواسطة تصنيف مطلق مثل- "جيد" و"متوسط" و"ضعيف"، ويستطيع مدير المدرسة- بالتعاون مع المعلمين- تحديد مستويات التحسن من المنهاج، بالنسب المثوية المناظرة للدرجات الختام لتلاميذ مدرسته.

#### المعلومات الضرورية على مستوى الموانر التربوية المحلية:

لا يحتاج المسئول بالدوائر التربوية المحلية إلى معلومات مفصلة كذلك التي يحتاجها مديرو المدارس لأنه بعد جداً عن نشاط المدارس اليومية، وعن المسئوليات التي يضطلع بها يومياً الآباء وأولياء الأمور والمعلمين ومديرو المدارس. والدور الأرحب الذي يعود إلى هؤلاء المسئولين بالدوائر التربوية المحلية- سواء أكانوا إداريين منسقين، أو مستشارين تربويين- يقتضي ألا يتخذوا قراراً إلا بعد أن تثبت لهم المعلومات المتاحة بما لا يقبل الشك وجود مشكلات خطيرة تسوغ أن يخصصوا لها جزءاً كبيراً من وقتهم ومن موارد دائرتهم التربوية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات على نحو يساعد الدوائر التربوية المحلية في إدراك المشكلات المطروحة والإمكانات المتاحة، بحيث يزود مديرو المدارس والمعلمون بالإعداد والتدريب والمعارف المتخصصة المطلوبة التي تسمح لهم بتحديد أهداف المؤسسة التعليمية وتقييمها بأنفسهم، ومن ثم يتبنى طرائق أصح في تحسين أداء المدرسة التعليمي في ضوء نتائج التقييم.

وهذا النوع من المعلومات ينبغي إكماله دورياً بتقييم مستقل في تقدم المعلمين الدراسي، قياساً على الأهداف المتفق عليها للمؤسسة التعليمية وللدائرة التربوية المحلية. ويقوم هذا التقييم الدوري على إخضاع عينة من الأهداف المرسومة لعملية "تدقيق"، و"مراجعة"، حتى إذا لوحظ وجود تناقض هام بين المعلومات المتوافرة لدى الدائرة التربوية المحلية، يُعتمد إلى إجراء بحوث أكثر تفصيلاً.

وينتهي القيام بهذا النوع من التدقيق أو المراجعة بعناية فائقة، ذلك لأن التقييم الجيد لمؤسسة تعليمية ما يفترض تعاوناً تاماً بين المعلمين والمعلمين والآباء وأولياء الأمور ومدير المدرسة.

ولا يتحقق مثل هذا التعاون عادة إلا إذا كانت عملية جمع المعلومات لا تستنفد سوى جزء ضئيل من وقت المعلمين، ولا تعكر سير المنهاج المدرسي، ولا تستلزم اعتمادات هامة، في الوقت الذي تعطى فيه نتائج موثوقة وصالحة ومفيدة، ولذا ينبغي أن تقوم سلطات الدوائر التربوية بتوزيع موارد الدوائر توزيعاً عادلاً ورشيداً بحيث تتاح لجميع المدارس الواقعة ضمن نطاقها إمكانية ضمان الشروط المثلى للتعليم، وفي بعض الحالات تتمثل هذه الموارد بمعلمين ومنشآت وتجهيزات ومعدات، بينما تكون في حالات أخرى "موارد" معنوية مثل المعلومات والأفكار التي تحسن من المردود التربوي دون أن تستلزم استثمارات مالية ضخمة، فنقسم المواد التعليمية التي أعدها المعلمون على مستوى الدائرة ككل، والتي أثبتت قدرتها على تحسين عملية التعلم، يشكل مثلاً جيداً على طريقة توزيع هذا النوع من الموارد.

والسلطات المحلية يجب أن تسعى إلى معرفة النتائج الإيجابية لكل مدرسة في كافة المناهج الدراسية، ويميز للسلطات المحلية أن تبحث - في ضوء النتائج الإيجابية - عن دلالات لهذه النتائج بما يعين الدائرة على تخصيص مواردها في ضوء هذه النتائج، ويجب على السلطات المحلية دراسة نقاط القوة والضعف في كل مدرسة من مدارس دائرتها، ومدى التمايز بين بيئات التلاميذ، وبين المنشآت، والمعدات المتاحة للمدارس، وبين المناهج.

وعندما تظهر نتائج المدارس تباهات ومفارقات مهمة، فإنه يجدر بإدارتي الدوائر التربوية التمحيص والدراسة والبحث لدى مصادر محلية عن معلومات إضافية حول خصوصيات مدارس كل مجموعة، ففي أندونيسيا - مثلاً - لوحظ في السبعينات أن النتائج التي حققها التلاميذ في تحصيل اللغة الإنجليزية في بعض مدارس ولاية (بالي) كانت أعلى بكثير من تلك التي كان يمكن توقعها من تلاميذ هذه الولاية، وقد تبين بعد التمحيص والدراسة أن تلك المدارس كانت تقع على مقربة من ملاعب للجولف كان يتردد عليها سياح ناطقون بالإنجليزية، ومن ثم فقد مكث هؤلاء التلاميذ ساعات

طويلة في التحدث بالإنجليزية في الوقت الذي كانوا يتعلمون فيه اللاتين وغيرهم من السياح الذين يتحدثون الإنجليزية<sup>(١٢٢)</sup>.

#### المعلومات الضرورية على مستوى السلطات الوطنية:

تحتاج السلطات الوطنية إلى معلومات أقل تفصيلاً بكثير من تلك التي تحتاجها السلطات بالدوائر التربوية المحلية، فهي لا تعنى بالمعلمين، وبالصفوف الدراسية في حد ذاتها، وليس عليها قط أن تقيم بثنون مدرسة أو مجموعة صغيرة من المدارس، بل أن دورها يقوم على اتخاذ قرارات في السياسة العامة تتناول مسألة الربط بين التوجيهات المتضمنة في القوانين والتشريعات التي أصدرتها الحكومات الماضية والحاضرة، وبين الخطط والموارد الضرورية من أجل وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ، وهذه القرارات تشمل مجمل النظام التعليمي، أو قطاعات واسعة منه.

ونظراً إلى الكلفة المرتفعة للإصلاحات التي تتناول النظام التربوي ككل، فإن هذه القرارات يُفترض أن تُجمع على هذا المستوى، وبكمية ضخمة من المعلومات الدقيقة حول المعلمين والمدارس على حد سواء، ويتعين على المسئول الوطني أن يختار المؤشرات الأساسية الواجب استخدامها لتقييم مردود الجهاز التربوي. ففي الماضي لجأ عدد كبير من البلدان إلى مؤشرات إجمالية تقريبية للمردود مرتبطة بمعدلات القيد والنجاح في امتحانات نهاية العام الدراسي، ولكن الاهتمام ينصب - منذ بعض الوقت - على مؤشرات بالغة الدقة مرتبطة - على الأخص - بمعدلات المواظبة، ومعدلات الاحتفاظ بالمعلومات، ومسرعات التلاميذ المهنية، وبمشكلات النظام والانضباط<sup>(١٢٣)</sup>.

وينبغي أن تُقدم هذه المعلومات الضرورية على نحو يمكن السلطات الوطنية من أن تتحدد تطور قدرة النظام المدرسي في الأمد الطويل على مساعدة المعلمين في التقدم لبلوغ درجة عالية من النمو البدني والاجتماعي والمعرفي. والاتجاهات التي تم كشفها قد تستلزم أحياناً التدخل من أجل معالجة مشكلة مستجدة، تتمثل في عجز المعلمين

عن التمكن من جزء معين من أجزاء المنهاج، وفي حالات أخرى يتساؤل التدريس المنهاج كله، بعد أن يُرتأى أنه من الضروري إعادة النظر فيه وإعادة بناءه في ضوء أبحاث حديثة، وفي ضوء نسق اجتماعي واقتصادي جديد.

وفي معظم النظم الاجتماعية تستند القرارات في تلك المجالات إلى بيانات مقارنة تتناول مختلف المجموعات الديموجرافية في المجتمع، ولذا ينبغي توزيع المعلومات المجمعة على مستوى النظام تبعاً لمتغيرات مثل: النوع، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي.. وغيرها من المتغيرات، وينبغي أن تهتم السلطات الوطنية بدراسة بنية أداء التلاميذ في مجمل المجتمع، وفي ضوء مؤشرات التمايز الجغرافي.

ومن مؤشرات التمايز الجغرافي وضع المنطقة المحلية، وموقع المدرسة في منطقة حضرية أو ريفية. ويمكن وضع جدول مناظر للدراسة المتغيرات الجغرافية، تقدم فيه نتائج التلاميذ تبعاً لعدة تصنيفات للمتغيرات المرتبطة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومثل هذه التصنيفات تعد مستوى السلطات الوطنية بمعلومات ضرورية تساعد على صياغة استراتيجيات طويلة الأمد للتخطيط التربوي<sup>(١٢٤)</sup>.

وهكذا يُعتبر الهدف الرئيس من طرح هذا الموضوع للحوار هنا هو توجيه نظر المهتمين بصناعة القرار التربوي نحو الحقيقة الهامة التي تميز فعالية هذا القرار التربوي عندما يتخذ في ضوء شراكه وفي عدة مستويات: مدرسية، ومحلية، وعلى المستوى الوطني. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي توفير منظومة من المعلومات الضرورية في صناعة هذا القرار التربوي الفعال. وينبغي أن تكون هذه المنظومة مفتوحة ومتفاعلة في تنظيماتها وفي مستوياتها المتعددة.

ونحن هنا بمنظومة المعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال بأنفسنا نظام يشمل كافة المعلومات والعناصر والمكونات التي تهيئ تحقيق الفعالية في أي قرار تربوي. ومنظومة المعلومات الضرورية تتشابه في علاقات بحيث لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، إذ يؤثر كل منها في الآخر، وفي صناعة القرار التربوي الفعال.

---

وإيضاحاً لذلك يمكن القول بأن منظومة المعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال تنقسم إلى عدة مستويات: معلومات ضرورية يجب توافرها داخل جدران المدرسة، ومعلومات ضرورية يجب توافرها لدى السلطات المحلية، إلى جانب معلومات ضرورية يجب توافرها على المستوى الوطني. وعند اتخاذ أى قرار تربوى، ولضمان فعالته في أى مؤسسة تعليمية ينهى الاستفادة بهذه المعلومات الضرورية وفي كافة مستوياتها التنظيمية.

فعلى مستوى المعلمين وأولياء الأمور، ومن خلال المشاركة في صناعة القرار التربوي الفعال، يشعر المعلمون بأشباع حاجاتهم إلى الانتماء وزيادة الرضا الوظيفي، وأنهم أعضاء ذوو فعالية في العملية التربوية. وتتوى مشاركة المعلمين وأولياء الأمور في صناعة القرارات التربوية إلى زيادة فرص التعاون بين كافة أطراف العملية التعليمية، وزيادة الفهم المتبادل، وتيسير فرص التنسيق بينهم، وكذلك تنمية روح التعاون بين جميع هذه الأطراف، ومن هنا تنشأ الدعوة إلى ضرورة إشراك الآباء وأولياء الأمور في صناعة أى قرار تربوى بشأن تربية أبنائهم.

ويمكن للآباء وأولياء الأمور والمعلمين المشاركة في صناعة القرارات التربوية في

مجالات:

- ١- العلاقة بين المدرسة والمدرسة وتدعيم الأسرة للأنشطة التعليمية في المدرسة.
- ٢- طبعه أنماط السلوك المرغوب اكتسابها من معارف، وقيم ومهارات.
- ٣- التحصيل الدراسي في جوانب، المناهج المختلفة والعوامل المساعدة على تحصيله.
- ٤- فعالية التعلم ومعارفاته.

ويجب أن تتوافر هذه المعلومات الضرورية في المجالات السابقة داخل جدران المدرسة، وفي ضوء السياق المدرسي (الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والخصائص الجغرافية والمناخية وكافة ظروف المجتمع المحلي).



وعلى مستوى مديري المدارس تنظم المعلومات الضرورية- في ضوء عناصر السياق المدرسي، وداخل جدران المدرسة- في عدة مجالات أهمها:

١- تحديد مستويات التمكن من المناهج الدراسية.

٢- تحليل أداء المدرسة لدورها التربوي.

٣- مدى تقدم كل صف دراسي.

٤- مدى تحقيق الأهداف التربوية في المدرسة.

٥- ظروف البيئة المحلية.

٦- التجهيزات المدرسية.

وعلى مستوى السلطات المحلية، يجب توفير معلومات ضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال في المجالات التالية:

١- إنشاء المدارس وتجهيزها وإدارتها.

٢- مواعيد الدراسة والعطلات.

٣- تنفيذ المناهج والامتحانات وتوفير الكتب الدراسية.

٤- وسائل تقويم الطلاب والمؤسسات التعليمية.

٥- إجراء البحوث ومراجعة الأهداف التربوية.

٦- إنجاحية المؤسسات التعليمية.

٧- بيئات التلاميذ.

٨- شئون المعلمين، ومديري المدارس، ومناهج التدريب أثناء الخدمة.

وعلى المستوى الوطني (المركزي)، فإن منظومة المعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال يجب أن تشمل المجالات التالية:

١- اقتراح السياسة العامة، والقوانين، واللوائح، والتشريعات الخاصة بالتعليم.

٢- تهيئ المناهج الدراسية.

٣- استراتيجيات التخطيط التربوي.

---

٤- تقسيم مردود الجهاز التربوي.

٥- الأجور والمباين المدرسية.

هذا، ويجب النظر إلى منظومة المعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال على المسعرين المحلي والوطني، في ضوء عدة اعتبارات أهمها ظروف المجتمع المحلية، والقومية والعالمية.

وتعتبر منظومة المعلومات الضرورية في صناعة القرار التربوي الفعال، والسابق الإشارة إليها في مستوياتها السابقة، منظومة مقترحة ومتفاعلة في علاقات متبادلة في كافة مجالاتها السابقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تتفاعل هذه المنظومة وتفتح مع السياق المدرسي، والذي يعني الوضع الاجتماعي، والاقتصادي لأسر المعلمين، والخصائص الجغرافية والمناخية للمجتمعات المحلية، إلى جانب ظروف المجتمع المحلية والقومية والعالمية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن فعالية أي قرار تربوي ينبغي أن تتم في إطار أن التعليم عملية فرعية ضمن إطار أكبر من العمليات الاجتماعية، وتؤثر في المجتمع وتتأثر به، ولهذا يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين القرارات التربوية، والقرارات والأحداث الاجتماعية بما يتناسب مع معدلات التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع العربي.

ومن الناحية المنطقية يمكن القول بأن القرارات التربوية تعكس ظروف التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، والقرار التربوي بما يتضمنه من تطوير المناهج والأنشطة التعليمية وتفاعلات المعلمين يهدف - في عمومة - إلى تأكيد مفاهيم وأوضاع اجتماعية وثقافية تتصل بنظام الحياة السائدة في المجتمع العربي.

وهنا يجب التويه بأن هناك عدة اعتبارات لابد وأن تأخذها سلطات اتخاذ القرار التربوي في الاعتبار قبل القطع في الفعالية التربوية لهذا القرار. ومن هذه

الاعتبارات: السياق الذى تعمل فيه مؤسسات التربية والتعليم، وبعبارة أخرى فسلان ناتج أى مؤسسة تعليمية- مقاساً بكمية المعارف التى اكتسبها الطلاب- ينبغي أن ينظر إليه فى ضوء نوعية الأفراد المقبولين فيها، وفى ضوء البيئة التعليمية، مستثنين- فى صرورة إحصاء- إلى متوسط نتائج الطلاب، فإن العديد من المؤسسات التعليمية التى تقوم فى الواقع بعمل ممتاز، وفى ظل ظروف معينة، ربما تعتبر غير ناجحة، والعكس صحيح أيضاً. ولناخذ مثلاً حالة مدرسة صفوفها مكتظة ومبانيها غير ملائمة، مدرسة تفتقر إلى الكتب المدرسية، وتقع فى منطقة نائية، لا تتوفر فيها للتلاميذ فرص عديدة للتثقيف الذاتى، فضلاً عن أن عدداً كبيراً من هؤلاء التلاميذ ينتمون إلى أسر أمية فقيرة جداً، فمن الإجحاف أن تحكم على هذه المدرسة بالقصور وعدم الفعالية مجرد تدن فى نتائج تلاميذها فى القراءة أو الكتابة بالنسبة إلى المتوسط الوطنى العام. والحق أن مردود هذه المدرسة فى ظل هذا السياق غير المواتى، لعله يستحق أن يعتبر مردوداً طيباً.

ولهذا أوصى بعض رواد التربية فى هذا المجال<sup>(١٦)</sup> بضرورة تحليل السياق المدرسى بواسطة فئتين رئيسيتين من المتغيرات، نتعان أحياناً بـ "بالبيئة" و "الصلبة". فالمتغيرات الصلبة هى تلك التى تؤثر فى نتائج الدراسة دون أن يكون لإداري الجهاز التربوى تأثير مباشر عليها، على الأقل فى الأمد القصير، ومثال على ذلك: الوضع الاجتماعى والاقتصادى لأسر التلاميذ، والخصائص المناخية والجغرافية للمنطقة التى تقع المدرسة ضمنها، ودرجة عزلتها بالنسبة إلى سائر المرافق التربوية والثقافية. أما المتغيرات اللينة فهى تلك التى تؤثر فى نتائج الدراسة، ويكون فى مقدور أصحاب القرار التحكم بها فى الأجل القصير، ومن هذه المتغيرات: توفير الكتب المدرسية، ومناهج التدريب للمعلمين أثناء الخدمة، والأعمال الشخصية التى تفرض على التلاميذ، وتزويد المدارس بالعاملين، وأجور المدرسين، والمباني المدرسية. الخ.

ونظراً إلى عجز سلطات اتخاذ القرار التربوي عن أن توفر في الأمد القصير في المتغيرات الصلبة، فلما ساعد- على الأرجح- إلى طرح تساؤلات منها: ما هي الاختلافات في إنتاجية المدارس، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الصلبة وتأثير المتغيرات اللينة؟ ومن بين المتغيرات اللينة: ما هي تلك التي لها أهمية أكبر عند السعي إلى مساعدة المدارس على تحسين مستوى أدائها؟

وفي هذا الصدد يمكن إجراء تحليل المخدري ما بين المدارس، مستخدمين المتغيرات الصلبة كمعطيات ثابتة، ومتوسطات علامات التلاميذ كمتغير متغير، ومعادلة الانحدار التي يتم الحصول عليها يمكن استخدامها لوضع مؤشر لناتج المدرسة "متق" إحصائياً في ضوء السياق الذي تعمل ضمنه، مثلما يتبين من المتغيرات الصلبة. وتجدر الملاحظة هنا أن تنقيح العلامات على نحو مقبول إحصائياً يطرح بعض المشكلات، ويقتضي إجراؤه بتركيز وعناية فائقة<sup>(١٢٦)</sup>.

وهذا المؤشر المتقح للناتج يجعل العلامة المتبقية للمدرسة، محسوبة عن طريق حسم العلامات المتوقعة انطلاقاً من معادلة الانحدار، من متوسطات العلامات الفعلية للطلاب. فإذا جاءت العلامة المتبقية إيجابية بشكل ملحوظ، كان ذلك دليلاً على نجاح المدرسة وفعاليتها لأنها تكون قد حققت في الواقع نتائج "أفضل" مما هو "متوقع" في ظل المتغيرات الصلبة. أما إذا جاءت هذه العلامة سلبية، فمعنى ذلك أن المدرسة في أداء مهامها غير ناجحة لأنها تكون قد حققت نتائج "دون المتوقع" في ظل المتغيرات الصلبة<sup>(١٢٧)</sup>.

وبعد إجراء مثل هذه التحليلات الرياضية، يمكن عقد مقارنات بين عينة من المدارس الناجحة جداً (التي يحقق تلاميذها نتائج أفضل بكثير مما هو متوقع مع الأخذ في الاعتبار العوامل الصلبة)، وعينة من المدارس غير الناجحة جداً (والتي يحقق تلاميذها نتائج أقل مما هو متوقع، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الصلبة) من أجل

تحديد البيانات التي تفرق بينها لجهة التعريفات اللبنة، وتساعد المقارنة بين هاتين المجموعتين من المدارس في صناعة أى قرار تربوى فعال في هذا المجال.

ومنظومة المعلومات الضرورية المقترحة هنا توفر احتياجات لمستويات القرار المختلفة في النظم التعليمية، فعلى المستويات الإدارية يمكن جمع المعلومات الملزمة من أجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات التربوية الفعالة، وعمليات جمع المعلومات الضرورية التي يقوم بها المعلمون ومديرو المدارس بصورة منتظمة في مؤسسا قم التعليمية يمكن- في حالات كثيرة- أن تنسق على مستوى مجموعة من المدارس، بحيث توفر أيضاً معلومات قم السلطات المركزية للدولة، كذلك يمكن عن طريق جمع بعض البيانات الإضافية تقديم نتائج الاستقصاءات واسعة النطاق حول المدرد بشكل مفيد للسلطات الوطنية في الدولة وللمديرين وللمعلمين وللمدري المدارس على حد سواء.

وهكذا.. فإن أطراف العملية التعليمية مدعون لشراكة فعالة في صناعة القرار التربوى، أى المطلوب هو تعاون كافة الأطراف من معلمين وأولياء أمور ومديري المدارس، والمستولن بالسلطات اخلية والوطنية بما يسهم في اتخاذ قرارات تربوية أكثر فعالية من تلك التي يستطيع إقرارها مستوى معين منفصل عن بقية المستويات، فبادل الأفكار والمعلومات فيما بين كافة المستويات يوفر منظومة معلومات ضرورية في صناعة أى قرار تربوى فعال. ومن البديهي أن كثرة المعلومات تسهم في صناعة القرار التربوى الفعال، ومن البديهي أن تؤدي هذه المشاركة في اتخاذ القرار التربوى إلى زيادة الالتزام بين أفراد كافة المستويات، وزيادة حماسهم لتنفيذ هذا القرار.

ومن ثم فخلاصة النتائج في نمط الشراكة المجتمعية المعاصرة في هذا المجال هو إشراك كل من المعلمين والآباء وأولياء الأمور، ومديري المدارس في "صناعة" القرار التربوى، لإشراك هؤلاء في صناعة أى قرار يرفع الروح المعنوية لهم، ويشعرهم بأهميتهم في تحقيق الفعالية في العملية التربوية، ويعزز الحمم ويعلى من شأنها في العطاء العلمى.

وإخفاً بالعوصية السابقة، يجب العمل على تدريب المعلمين، ومديرى المدارس على كيفية "صناعة" القرار التربوى الفعال فى المجالات المحددة والسابق الإشارة إليها، ويجب تدريبهم على كيفية جمع المعلومات الضرورية اللازمة لصناعة القرار التربوى، ويجب تدريب هؤلاء على المعارف المتخصصة المطلوبة، والى مساعدتهم فى تحديد أهداف مؤسساتهم التعليمية، وتقييمها بأنفسهم، ومن ثم يتبنى هؤلاء المعلمون وغيرهم من أطراف العملية التعليمية طرائق لتحسين أداء المدرسة العلمى فى النظام التربوى العربى.

وتقترح هنا بناء منظومة للمعلومات الضرورية يرجع إليها فى "صناعة" أى قرار تربوى فى الوطن العربى، ويتم بناء هذه المنظومة فى أربعة مستويات:

#### المستوى الأول:

وفيه يتم جمع معلومات عن المدرسة والمدرّس وأنماط سلوك المعلمين، ومدى تقدم تحصيلهم الدراسى، ومدى فعالية التعليم وأهم معوقاته فى المجتمع العربى.

#### المستوى الثانى:

وفيه يتم جمع معلومات عن مستوى ثكن المعلمين من المناهج الدراسية، وتحليل أداء دور المدرسة التربوى، ومدى تقدم كل صف دراسى، ومدى تحقيق الأهداف التربوية فى المدرسة، ومعلومات عن ظروف البيئة المحلية، ومعلومات عن التجهيزات المدرسية فى المنظومة التعليمية.

#### المستوى الثالث:

وفيه يتم جمع معلومات عن إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس، ومواعيد الدراسة والمعطلات، وتنفيذ المناهج والامتحانات، ومعلومات عن الكتب الدراسية، ومدى توافرها، ووسائل تقويم الطلاب، ووسائل تقويم المؤسسات التعليمية، إلى جانب توافر معلومات عن البحوث ومراجعة الأهداف التربوية، ومعلومات عن إنتاجية المؤسسات التعليمية، وبيانات التلاميذ، وشئون المعلمين ومديرى المدارس، ومعلومات عن مناهج التدريب أثناء الخدمة.

#### **المستوى الرابع:**

وفيه يتم جمع معلومات عن السياسة التعليمية العامة، والقوانين، واللوائح والتشريعات الخاصة بالتعليم، ومعلومات عن المناهج الدراسية ومراحل تغييرها، ومعلومات عن استراتيجيات التخطيط التربوي، وتقييم مردود الجهاز التربوي، إلى جانب معلومات عن الجانب الدراسي، وأجور العاملين بالحقول التربوي في الوطن العربي.

وبما حذا لو تم ربط هذه المعلومات الضرورية بقنوات اتصال لكي تؤدي دوراً رائداً في "صناعة" أي قرار تربوي، وبما حذا لو تم جمع هذه المعلومات الضرورية بالطرق العلمية المتعارف عليها منهجياً، وبما حذا لو تم التحقق من صلاحية هذه المعلومات، ومدى ثباتها وصحتها بالطرق المنهجية المتعارف عليها في منهجية البحث العلمي.

#### **د - الشراكة المجتمعية وتدعيم جوانب الانضباط بين الأفراد:**

أفراد المجتمع العربي بحاجة ماسة إلى من يرشدهم إلى قيم الانضباط في العمل، وطرائق الانضباط الحالية- والمتبعة في التوقيع بالحضور والانصراف في الأغلب الأعم- لا تسمن ولا تغني من جوع، لإحدى المسؤوليات الهامة للتربية المجتمعية الفعالة هي إيصال الفرد إلى مرحلة متقدمة من مراحل الانضباط، وهي مرحلة الانضباط الذاتي، حيث يتصرف المرء وفق اللوائح والقوانين المجتمعية لأسباب تنبع من داخله، وليس لأسباب مفروضة عليه من الآخرين. ولن يتأتى هذا الجانب من جوانب الانضباط إلا إذا تم تعزيز الثقة بين الفرد وموقع العمل الذي يعمل فيه وسادت روح الديمقراطية في طرائق التعامل في شتى مناحي الحياة، فجوهر الديمقراطية وهذليها النهائي هو تفعيل دور المواطن المنضبط، الذي يهتم بشئون حياته الفردية المباشرة مظلما يهتم بالقضايا المجتمعية العامة التي تعود وتنعكس على أمور حياته اليومية نفسها.

وينبغي الإشارة إلى أن طبيعة العصر في هذا القرن الذي نحياه تميل إلى إشاعة الروح الديمقراطية في كافة مناحي الحياة، وبقدر ما يعنى مجتمع الأمة بتسيخ هذه الروح الديمقراطية ومبادئها في أركان تنظيماته وكياناته المختلفة، بقدر ما يرتقى هذا المجتمع ويتقدم. فلا سبيل أمام الأحزاب السياسية والتقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية عن الأخذ بالمبادئ الديمقراطية ومنح الحرية في التعبير والرأى والحركة، أو على الأقل التدريب على هذه المهارات، وعلى تقبل النقد البناء وعن البعد عن التسلطية. فالتربية على حقوق الإنسان من الأهلية بمكان، لأن هذه التربية تعمل على توعية الإنسان بحقه، وشعوره بهذا الحق يدفعه إلى حمايته والدفاع عنه، ذلك لأن الوعي بحقوقه وحقوق الآخرين هو الكفيل بالتأثير على السلوك المنضبط، إذ من يعرف على حقوقه يصبح أكثر حرصاً على احترام حقوق الآخر، وهذه مقدمة أساسية نحو السير بالمشتمع العربي نحو الانضباط في كافة أنشطته.

وفي هذا المجال نجد أن ما يهم رجال السياسة حالياً هو الالتزام في مجال السياسة، وفي هذا الصدد يطالب الأفراد بالتصرف وفق القوانين السياسية المعمول بها في المشتمع، ومع أهمية هذا الالتزام السياسى في استقرار المشتمع، نجد أنه إذا أسى لهم "إشكاليه الالتزام" فقد تؤدي إلى كبت الحرية السياسية لدى الأفراد، فالمسافة بين الالتزام والحرية ينبغي أن تراعى، حيث إنه من المفترض أننا نعد أعضاء المشتمع، ونسمى كافة قدراتهم العقلية والانفعالية والاجتماعية وسمات الشخصية المختلفة بهدف الوصول إلى الشخصية المتزمنة في كافة مناحيها وعلى الدوام وعبر الزمن.

وهذا التوازن المنشود بين "جوانب الالتزام" و "الحرية" هو المحك الحقيقي في الحكم على مدى نجاح التنظيمات الاجتماعية والمهنية من عدمه، فإذا كنا نحرص على سلامة المشتمع ومراعاة نظمه وقواعده، فإن المشتمع لا يعدو أنه يتكون من مجموعة من الأفراد ينبغي ألا ندعى التضحية بحقوق بعضهم في سبيل بقية المجموعة، أو العكس لأن هذا الإدعاء ما هو إلا أطر نظرية فجوة ليس من ورائها طائل، ويؤدي هذا



التصرف إلى تشتت فئات المجتمع إلى مجموعات متصارعة، بدلاً من التزامها نحو  
الوحد في مجموعات تخدم كل منها الأخرى، ولذا إضعاف وتشتت للمجتمع  
ولقواه البشرية المنتجة، وهدم لجوانب الالتزام في المجتمع العربي.

ويجب العمل أيضاً على إشعار أفراد المجتمع بقيم الحرية في إطار الالتزام  
بالأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع، ونساءل هنا: متى نبدأ في تعويد أنفسنا على  
ممارسة قيم الحرية في كافة مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار من  
الالتزام نحو هذا الوطن العربي وقيمه الأخلاقية الرائدة؟، ومتى يصبح قادة العمل  
الاجتماعي بمثابة القدوة في الالتزام؟.

ونساءل هنا أيضاً: كيف يمكن لنا تحقيق هذه المعضلة القيمة بين الحرية  
والالتزام في أجواء تربوية يسودها نظام قيم قائم على الجبرية والقسرية؟، حيث لا  
تتاح للفرد فرص التعمق والنقد وإبراز القيم المختلفة بحرية ملتزمة بحدود ما تقيسه  
القيم المجتمعية المتأصلة من العقائد السليمة، والأعراف النبيلة فقط، بدون توجيه أو  
ضبط يمنع التعبير عن مكونات النفس ومعاييرها في الحكم على الأشياء بموضوعية  
متجردة عن قيم المسايمة لما هو مطلوب، بل يكون الالتزام بالحقيقة المجردة.

وفي هذا المجال ينادى (سميد إسماعيل علي)<sup>(١٢٨)</sup> بضرورة أن يتحول هذا الحشد  
العجيب في الكتب الدراسية المقررة عن الآراء والمذاهب والأفكار حول قضية  
"الحرية" وارتباطها بقضية "الالتزام" إلى طاقة تحريك لفكر الطالب وسلوكه، فطرح  
كافة الأفكار عن الحرية ومدى ارتباطها بقضايا مجتمعه مثل الحرية والإرهاب  
والنظر الفكري وغيرها لتصبح موضوعات هامة يناقشها الإنسان مع نفسه ومع  
غيره، ويتوصل ويتدرب على حدودها ووسطها العدل.

والمفترض في التنظيمات الاجتماعية والمهنية لمجتمع ما أن تعمل على تحويل  
النظام القيمي الذي يتم تعلمه واكتسابه أثناء مراحل التربية والتعليم إلى واقع سلوكي  
يمارس من قبل أفراد المجتمع العربي في شتى ضروب الحياة المختلفة، فقد تشبعت

مجتمعاتنا بالكثير من المثل العليا والقيم النبيلة، والتي تمثل أطراً نظرية لجوانب التزام قيمي في المجتمع، وهي بحق قيم حميدة، ولكن ماهية هذه القيم في جوانب الالتزام لا يتعدى المعرفة النظرية بها، وفي الواقع نجد أن المسافة شاسعة بين ما هو قيمي نظري وملزم لأفراد المجتمع، وبين ما هو أخلاقي سلوكي، وممارس من هؤلاء الأفراد في شتى ضروب الأنشطة المجتمعية في الوطن العربي.

وقد اعتاد أفراد المجتمع العربي، وفي الأغلب الأعم، النظر إلى جوانب الالتزام على أنها مثل عليا ينبغي معرفتها، والإلمام بقواعدها دون العناية الكافية بتحقيق هذه الجوانب القيمة النظرية في واقع حياتنا السلوكية، فسمع مثلاً شرحاً وافياً للنظم القيمية في النظام والالتزام، ومن كثرة شرح هذه القيم تحفظ عن ظهر قلب، وعلى الجانب الآخر، يرى كل ذي بصيرة أن الواقع العملي يناقض قيم الالتزام وذلك إذا لاحظنا سلوك عدد غير قليل من أفراد المجتمع العربي، وفي أغلب المهن والأعمال في سوق العمالة، وفي شتى ضروب الأنشطة التعليمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

هذا والأداء المهني يتطلب من أفراد القوى البشرية العاملة التزامات محددة متوافقة مع أخلاقيات هذه المهن، وهذه الأخلاقيات المهنية لها جانبان أولهما يختص بوضع قواعد نظرية ملزمة للسلوك المهني وموجهة له ومعددة للمواصفات المطلوبة في مجال العمل المهني، والجانب الثاني يختص بالممارسة ومدى التزام العاملين بالقواعد الأخلاقية التي تم التعارف عليها أثناء ممارستهم لمهنتهم<sup>(١٢٩)</sup>. فالنشاط الذي يطلق عليه مفهوم المهنة هو النشاط المؤسس على التزامات مهنية وأخلاقية معروفة للأفراد العاملين فيها وملزمة لهم في تأدية أعمالهم المتوطنين بها. هذا ومجموعة الالتزامات الأخلاقية لأي مهنة تنبع من المبادئ الأخلاقية العامة في المجتمع، ويتولى تحديد جوانب الالتزام بمقتضاها بحث يمكن التمييز بين السلوك المهني وغير المهني، ويساعد الأفراد على معرفة الحقوق والواجبات. كما تعمل هذه القواعد كمرشد لأفراد المهن لفهم السلوك المهني، ويتضمن الإجراءات الوقائية لحماية الأعضاء وتأكيد كفاءتهم المهنية ومنع أنواع السلوك التي تفقد المهنة سمعتها وكرامتها<sup>(١٣٠)</sup>، ومن ثم فهناك ضرورة

لصوى لتفعيل أدوار الأطراف الفاعلة في مجتمع الأمة من أجل تحويل هذه القواعد الإرشادية لمدى التزام أفراد المجتمع إلى واقع سلوكي ممارس ومحسوس ومنظور من كافة أعضاء المجتمع العربي.

**د- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الدقة في عمل الأفراد:**

يتطلب الأداء المهني في الوقت الحالي من أفراد القوى البشرية العاملة درجات عالية من الدقة في العمل نظراً للتنافس الشديد في سوق إنشائي أصبح مفتوحاً للجميع، فأهم ما يميز هذا التنافس المحموم بين المجتمعات وإنتاجيتها درجات الدقة والإتقان في مجالات العمل والإنتاجية.

والشراكة المجتمعية ضرورية الآن، وأكثر من أي وقت مضى، في أن تسهم بفعاليات محددة من أجل تنمية جوانب الدقة في عمل الأفراد، وأول هذه الإسهامات ضرورة توفير منظومة من الاتجاهات والتشجيع في مجال إتقان العمل، تنبأها الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، فالفرد لا يولد مزوداً بسأى اتجاه إزاء أي موضوع خارجي، وإنما تتكون الاتجاهات نحو أي شئ في الحياة نتيجة احتكاك الفرد لمواقف خارجية متباينة تؤثر عليه بطريقة ما بحيث ينتهي الأمر إلى تكوين هذا الاتجاه أو ذاك. ومن ثم فإن تبني التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي لاتجاهات نحو الدقة في العمل والتشجيع المستمر عليه، والخاصة أيضاً والمساءلة عن غياب هذه الدقة تعد مداخل رئيسة نحو تنمية جوانب الدقة وجعلها تميز عمل العرب.

أيضاً يلزم على الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية وكافة هياكل مجتمع الأمة العربية أن تبني استراتيجية "تنمية عادات التنافس الحميد" بين الأفراد وما يؤدي إلى تشجيع كل فرد في العمل على أن يظهر الكاراه في أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يُزيد من جوانب الدقة والإتقان في عمل الأفراد، وفي تنمية عادات التنافس الحميد بين الأفراد ما يؤدي إلى انشغالهم بإظهار الكسارهم والمجازاتهم في أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة إتقان العمل بينهم، بدلاً

من تفشى بعض الأمراض الاجتماعية التي يعرفها الجميع ويدرك مخاطرها على مستقبل هذه الأمة العربية، والتي حلت بجدارة محل إتيان العمل والاعتراف من الآخرين بهذا الإتيان، وهذه الجودة في الإنتاجية قد طال غيابها، ومردودها على كافة المستويات أصبحت غير مرضية، وقد حل محل "الإتيان" في العمل سلوكيات مجتمعية أخرى مثل الجمالة والواسطة وغيرها.

ومن ثم نادى بأن نقى الله ونعود إلى صوابنا في إتيان العمل، ويتصل بتممية جوانب الدقة في عمل الأفراد تنمية الحساسية نحو تحقيق الدقة في كل شئ ابتداءً بالمحافظة على الدقة في المواعيد وانتهاءً بدقة المعلومة والكلمة والتعليق وغيرها، ويقود هذا إلى الإنسان المثقن: في عمله وفي تعامله مع الغير. وإذا سادت الدقة في ممارسات مسئولى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية، وأصبحت سمة مميزة للتعامل مع أفراد المجتمع العربي، أمكن تنمية اتجاهات الدقة في عمل الأفراد، ومن ثم الإتيان في العمل، ومن ثم العيش بكرامة على ظهر هذه البسيطة.

#### و - الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانتماء بين الأفراد:

المقترح أن المجتمع بعد أفرادة وينسب فيهم جوانب الانتماء التي تضمن سلامه نظمته وقواعده، والمجتمع لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد ينهى ألا ندعى التضحية بحقوق بعضهم في الحرية في سبيل بقية المجموعة، فإن حدث ذلك سادت روح "عدم الانتماء" وتشتت أفراد المجتمع إلى مجموعات متصارعة بدلاً من اتحادها في مجموعات تنمية لمجتمعها تحترم كل منها الأخرى، وفي هذا تشتت للمجتمع وضعف للشعور بالانتماء إليه. وتبقى جهود تنمية المجتمع العربي وتطويره معطلة وعديمة الجدوى إذا لم يوجد الإنسان المتمسك لوطنه، والواعي لدوره، والمدرک لمسئولياته، والمتمسك بقضايا مجتمعه، والذي يحتضن جهود التنمية وينميها، ذلك الإنسان العربي المتمسك لوطنه هو محور الارتكاز وقائد عمليات التنمية<sup>(١٣١)</sup>.

ومن أجل هذا المنطلق فإن تنظيمات مجتمع الأمة العربي مطالبة بتنظيم المبادرات الإيجابية للمواطنين في تحسين أحوال معيشتهم وتحسين مشكلاتهم وتطوير التعامل الإنساني معهم من أجل إيجاد روح الانتماء لدى المواطنين بما ينمكس إيجابياً على تطوير المجتمع ورقبه وتقديمه. وتشير الخبرات المعاصرة أن غرس روح الانتماء في المواطن عامل هام في تحقيق التنمية المجتمعية، فالمواطن المنتمى لوطنه يسهم إيجابياً في عملية التطوير والتنمية المستمرة التي تتجاوز التنمية الذاتية إلى مفهوم التنمية المجتمعية العربية الشاملة

وفي ضوء التحديات الكثيرة التي تواجه الأمة العربية، فإن شراكة فعالة مطلوبة من مجتمع الأمة العربية ومن كافة تنظيماته الاجتماعية والمهنية في تعزيز ثقة المواطنين بأنفسهم وفي قيمهم وفي أصالتهم عبر التاريخ، لثراث أمتنا ثرات غنى في قيمه وفضائله ومناهجه ومواقفه، وقد استمد مصدره من العقيدة الإسلامية الغراء، وهو موجه إلى الإنسانية جمعاء، وهو ثراث حي ويعين على الصمود ومواجهة التكببات، وهو ثراث حي قابل للتطور والنماء ويدعو إلى الأصالة والمعاصرة، وحسن الاختيار والمفاضلة من أجل الإبداع والابتكار في آن واحد.

كما أصبحت العولمة وتأثير الثورة التكنولوجية وتأثير قوة الاتصالات الهائلة من ناحية ونفوذ السطوة الإلكترونية من ناحية أخرى تشكل قوة طاردة مركتية تقتلع الإنسان من جلوره وتخلخل النسيج الوطني في أي بلد، ولا بد من اتخاذ إجراء وقائي قادر على تثبيت الإنسان بترتبه وبجلوره وبلده ومقاومة الخلخل الموجود في النسيج الاجتماعي الذي سبته العولمة، والمجتمع العربي محتاج لتعميق الولاء والانتماء بين مواطنيه، فالوطنية حب مسئول، والإنسان إذا فقد الحب لبلده ولعشورته ولأرضه سيفقد الحب لعائلته ولأصدقائه، والوطنية التزام والالتزام مسئولية، وهي ليست رده إلى الماضي بل هي قاعدة انطلاق إلى المستقبل، هي اعتزاز مسئول بالنفس، هي اعتزاز بالخير الإنسانية الموجودة دون تعال على الغير، هي حب مسئول للوطن دون نسبان

لل بشرية في أى مكان آخر، وهى معيار للانطلاق للمستقبل للتفاعل مع الخصائصات الأخرى والدول الأخرى<sup>(١٢)</sup>.

### ٣- الشراكة المجتمعية وتوفير شروط التربية الإبداعية

هناك التزام بتوفير غط "التعليم للتميز والتميز للجميع"، وهذا النوع من التعليم هو غط من أغاط التربية، وعلى درجة كبيرة من الأهمية، ويدور حول التربية الإبداعية، وشروطها، وأهمية الشراكة المجتمعية والتزامها بتوفير شروط هذه التربية الإبداعية. ورعاية المتفوقين والموهوبين في الوطن العربي.

وعلى أرض المدرسة تواجه الدول النامية تحديات عصرية، فهناك الزيادة المطردة في كلفة التعليم، مع زيادة رغبة الشعوب بهذه الدول العربية للتسليح بالعلم لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، والذي يُطلق عليه قرن التكنولوجيا المتطورة سواءً كانت في مجالات الاتصالات أو المعلومات أو المعارف أو غيرها.

ولقد أصبح التعليم دالة في مدى تقدم الأمم وأزدهارها، وبما تملكه من تكنولوجيا وعقول ومساعد مستعدة لتطويع هذه التكنولوجيا، وبناءً عليه تُصنف هذه الأمم أمى مقدمة أم نامية أم متخلفة! وحملاً سيصبح العالم قرية صغيرة حين تزال حواجز المعرفة، وستقاس مكانة الشعوب بما تملكه من خبرات وبما تطوره من تكنولوجيا، فإين نحن العرب من هذا كله؟.

هذا العصر الحالى لا يعترف سوى بالتفوق، ومن هنا يصبح نظام رعاية الطلاب الفائقين بطريقة جادة ضرورة عصرية، هؤلاء الطلاب الذين يحققون تفوقاً علمياً أو يتميزون بمواهب ملحوظة، أو قدرات إبداعية متميزة.

ومن ثم أصبح ضرورياً الاهتمام بتعليم المتفوقين وتوفير برامج دراسية مبتكرة تناسب هؤلاء الفائقين، ويمكن للجامعات العربية إعداد بعض التخصصات الدقيقة في صورة برنامج دراسى متكامل للطلاب المتفوقين، وعلى الطالب الاختيار بين هذه

البرامج، وأن يسجل نفسه ضمن برنامج معين في ظل نظام تربوي عسري متطور ومتجدد دوماً.

وعادة ما يعين مشرف أكاديمي للطلاب يقوم بتوجيهه ومعاونته في الاختيار، حيث يحدد الطالب مع المشرف الأكاديمي برنامجاً خاصاً يتم اختياره من مقررات المتفوقين، وعلى الطالب اجتياز جميع امتحانات هذا البرنامج بدرجة نجاح عالية للاستمرار في هذا البرنامج الدراسي الخاص.

ويجب أن تتيح الجامعات العربية معاملها ومراكزها التعليمية لاستخدام الطلاب المسجلين بهذه البرامج الدراسية الخاصة بمفردهم بدون تدخل باقي الطلاب معهم أثناء إجراء تجاربهم وأبحاثهم.

ويجب أن يختار الطالب أحد الأساتذة من داخل أو خارج أساتذة الإشراف الأكاديمي للعمل معه بمعمله، وقضاء ما يرغب من وقت معه لإجراء التجارب الخاصة ببرنامجيه، أو معاونة الأستاذ في إجراء ومتابعة أبحاثه، ويعطى هذا الأمر الطالب ثقة علمية، علاوة على اكتسابه الخبرات المباشرة من احتكاكه المباشر بالأساتذة.

وهناك العديد من الخدمات الجامعية التي يمكن أن تقدم للطلاب الفائقين في مجال الإسكان عن طريق تنوع المتفوقين بمعنى بمفردهم، وقيام الطلاب المتفوقين بتقديم مساعدات علمية لزملائهم للتدريب المهني، إلى جانب وجود مواسم ثقافية ومحاضرات إضافية لجذب اهتمام هؤلاء الطلاب، أيضاً يمكن تقديم مقررات ترويجية هؤلاء الطلاب، إلى جانب تمويل بعض أبحاث هؤلاء الطلاب الفائقين، وكذلك المنح اللازمة للإعاشة.

ويجب تقديم مجموعة من الأنشطة العلمية والثقافية والفنية والاجتماعية التي تمكن الطلاب الفائقين من تنمية مجالات تفوقهم ولقدرة الإبداع ومواهبهم، وهي أنشطة تصنف إلى التفوق العلمي الأساسي المؤهبة.

---

ومن الملاحظ أن لوائح الجامعات العربية تحدد سمات الطالب المثقوق في دائرة حصوله على تقدير "جيد جداً" أو "ممتاز" ، ومن ثم يوضع هذا الطالب ضمن القلعة التي تترعب على قمة الهرم في تخصص أكاديمي ما في عام جامعي ما، ويترتب على هذا المثقوق العلمى حقوق تضمنها اللوائح والأنظمة الجامعية، وهى حقوق ترتبط فقط بالتقدير العام في التخرج، ولا يتوقف حصول الطالب على هذا التقدير العام على أية أنشطة يشارك الطالب فيها، في حين أن برنامج رعاية الطلاب الفائزين في جامعات الدول المتقدمة يوسع دائرة الحقوق العلمى حتى يتخاطب هؤلاء الطلاب الفائقين الواعدين وهذا يعنى امتلاك هؤلاء الطلاب لمجموعة من المهارات المختلفة بجانب الحقوق العلمى.

ومن ثم فهناك ضرورة ماسة إلى برامج تشاركية من كافة تنظيمات مجتمع الأمة في الوطن العربى تسعى إلى تنمية القدرات لدى الطلاب الموهوبين، إلى جانب إتاحة فرص أفضل وأوسع لتكون الشخصية المتكاملة للطلاب وتوسيع مداركه وتنمية روح المبادرة لديه وتطوير مهاراته القيادية ومواهبه، وذلك عن طريق توفير قدر إضافى من المعرفة والخبرة والمران على البحث والقدرة على التكيف وتنمية إبداعه.

ويجب أن تسعى الشراكة المجتمعية إلى العمل على إكساب الطالب المثقوق أو الموهوب أو المبدع خبرات وتجارب إضافية تزيد على تلك التى تتوافر من خلال المناهج العادية مع التركيز على الأنشطة التى تتناسب مع استعدادات الطالب واهتماماته وطموحاته والتى تدعم من قدراته وتشجعه على التعليم المستمر من خلال وسائل التعلم الذاتى وتوفير له المجال لتنمية موهبته وتحقيق إبداعه، وكذلك تنمية مهارات الاتصال لدى الطالب، وإعداده للوظائف القيادية، إلى جانب تنمية القدرة على التعبير عن ذاته ومدى ارتباطه بالبيئة والمجتمع على نحو يحقق لدى الطالب المثقوق أو المبدع فهماً لأبعاد العلاقة التفاعلية بين الفرد والمجتمع، ويتيح له فرصاً أفضل لتحقيق ذاته، والعرف على القضايا التى هم وطنه العربى.



وتعيش المجتمعات اليوم عصر التقدم العلمى والتكنولوجى، وعليها لى تواجه تحديات هذا العصر أن تتم بتمية شخصيات أفرادها تنمية شاملة لإعدادهم إعداداً يمكنهم من التفاعل الجاد الفعال مع متغيرات هذا العصر. ويتطلب هذا الإعداد ضرورة الاهتمام بالتربية الإبداعية لدى الطلاب بمدارس التعليم العام، فليس هناك إبداع بغير مبدعين أى بغير بشر يقومون بعملية الناتج الإبداعي.

وإذا كان العالم قد تحول إلى قرية صغيرة دائمة التغير، فإن على التربية أن تكون متجددة إلى أقصى درجة ممكنة فى أهدافها، ومناهجها، ومعلميها، حتى لا تنمزل عن مجريات الأحداث، وأن تحاول - من خلال عناصرها ووسائطها المختلفة - بناء الشخصية المبدعة التى لا تتابع الجديد فحسب، بل تؤثر فيه وتجد لنفسها مكاناً فى عالم الإبداع<sup>(١٣٣)</sup> ولقد بات مؤكداً أهمية بناء هذه الشخصية المبدعة فى أى مجال من مجالات الحياة فى الوطن العربى.

كما يعتمد تقدم الأمم على إمكانياتهم المادية والبشرية، ومن ضمن الإمكانيات البشرية الأفراد المبدعون الذين لديهم القدرة على التفكير الابتكارى فى مواجهة المشكلات بشكل جديد فى جميع ميادين الحياة. وفى هذا الصدد أشار (تورانس) (Torrance)<sup>(١٣٤)</sup> إلى أهمية الإبداع تجاه الإسهام فى رفع مستوى رفاهية الأمم والشعوب وتحقيق الرضا لدى الأفراد. كما أن الأخطار التى تواجه البشرية اليوم، والمشكلات التى تواجه الأمم تنعكس على الأفراد، مما يستلزم تقديم حلول إبداعية من أجل تحسين حياة هؤلاء الأفراد<sup>(١٣٥)</sup>.

كما أن تنمية المواهب لدى الأفراد تعتبر حاجة هامة لدى المجتمعات، وإن لم تتوفر متطلبات تنمية الموهبة طول الحياة للأفراد يمكن أن تضعف هذه الموهبة وتنتهى<sup>(١٣٦)</sup>، ومن ثم فلا بد من الاهتمام بالتربية الإبداعية لدى الأفراد من أجل أن تتقدم الأمم وتزدهر فى مختلف المجالات.

---

هذا والإبداع ليس سمة محصورة في القلة من الناس بل هو قدرة كامنة لدى معظم الأفراد يمكن رعايتها وتطعيمها، ويظهر الإبداع حين يوفر المناخ النفسى، ونتيجة لعمليات التنشئة الاجتماعية التى يمر بها الفرد خلال مراحل حياته المختلفة. كما يعترف نتاج التفكير الإبداعى على عدد من العوامل النفسية والاجتماعية والتربوية، والتى تحد من أو تعمل على زيادة إنتاجية الشخص المبدع<sup>(١٣٧)</sup>.

وقد أصبحت قضية (التربية الإبداعية) لدى الأفراد بصفة عامة، ولدى طلاب المدارس بصفة خاصة أحد أهم الأهداف التربوية الهامة التى تسعى المجتمعات إلى تحقيقها من خلال برامجها التعليمية فى المدارس. فالتعليم هو سبيل الأمم إلى التقدم والإبداع، ومعبّر الأجيال نحو المستقبل. وقد البقت مناقشات عديدة فى مجال حاجات هذا القرن من الإبداع والمبدعين، وفى الاستراتيجيات التعليمية والتدريسية اللازمة للتربية الإبداعية بين الطلاب فى مدارس التعليم العام<sup>(١٣٨)</sup>.

كما أشارت بعض الدراسات العلمية إلى أن الفصل واليوم الدراسى العادى هما أكثر الأماكن والأوقات اللئاسية ملائمة للتربية الإبداعية بين الطلاب، بشرط أن تتاح الفرص لكى تنمو موهبة الطالب المبدع، وأن يؤثر المعلم إيجابياً فى تنمية التفكير لدى طلابه، وأن تتوفر الأنشطة التربوية المناسبة لكى تتقابل الاحتياجات ويتحقق المردود<sup>(١٣٩)</sup>.

وهكذا تعود دعوة (فاخر عاقل)<sup>(١٤٠)</sup> إلى جعل المهدف الرئيسى من التربية والتعليم يجب أن يكون تعليم الطلاب كيف يفكرون بطريقة بناءة، وبالشكل الذى يساعد على الإبداع. وفى هذا المجال يرى (عبد السلام عبد الغفار)<sup>(١٤١)</sup> أننا نستطيع أن ننمى ما لدى الأبناء من قدرات إبداعية عن طريق ما نقدمه لهم فى المدارس من تربية، فهناك العديد من البرامج التى قدف إلى تنمية قدرات الإبداع لدى الطلاب، كما يمكن إكساب الطالب مهارة إبداعية عن طريق التدريب، فيتميز الطالب بمستوى مرتفع من القدرة على إنتاج أكبر عدد من الأفكار التى ترتبط بموقف أو بمشعر معين فى

فترة زمنية محددة مع تميز هذا الطالب بالقدرة على الانتقال من نوع من الأفكار إلى نوع آخر منها، مما يعطى الفرصة في ظهور فكرة أصيلة سواء أكانت الأصالة في صورة ندرة أو مهارة.

وإذا كان للتعليم هذه الأهمية في التربية الإبداعية بين الطلاب، فالبيئة المدرسية من بين عناصر التعليم المختلفة - تحظى بالأهمية الأكبر في هذه القضية، ودورها واضح وجلى في هذا المضمار<sup>(١٤٧)</sup> فالبيئة المدرسية يُفترض أن تقيم بتوفير المواقف التي تجعل الطالب ينتج عدة إجابات متنوعة لمشكلة ما، بالإضافة إلى الاهتمام بالمواقف والمشكلات التي تتطلب استجابة واحدة أو نتيجة واحدة صحيحة، والمعلم كمعصر رئيسي في البيئة المدرسية مطالب مهياً أن يفهم قدرات طلابه، وأن يتعرف على حاجاتهم وميولهم، وأن يمتدح جوانب الإبداع لديهم<sup>(١٤٨)</sup>.

وقد أكدت نتائج دراسة (كوبر) (Cooper)<sup>(١٤٩)</sup> أهمية تقديم أنشطة تربوية لثرية ومتنوعة - من خلال البيئة المدرسية - لتقابل احتياجات الطلاب المبدعين في مراحل التعليم العام. كما يُرجى من المعلم أن يُعلم ويُرى ويُرشد ويُقيم، وأن يُظهر مقدراته على تنمية ذاته، وأن يشارك في تحديث المدرسة وجعلها أكثر تقبلاً للتغيير وتفاعلاً معه، تيسيراً للتعليم، بالإضافة إلى تنمية الإبداع لدى الطلاب<sup>(١٥٠)</sup> كما أن المعلم يجب أن يتحول إلى مرشد إلى مصادر المعرفة المختلفة ومنسق لعمليات التعليم ومصصح لأخطاء المتعلم، ومقوم لنتائج التعلم، وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم<sup>(١٥١)</sup>.

وقد ظهرت في السنوات القليلة الماضية توجهات عالمية تدعو إلى التعليم الجيد لجميع الطلاب - المبدعين منهم والعاديين - تحقيقاً لمبادئ المساواة التعليمية، فقصد نادى (توملينسون) (Tomlinson)<sup>(١٥٢)</sup> بضرورة توفير بدائل التعليم الجيد لكافة الطلاب في مراحل التعليم، مهما تمايزت قدراتهم وبيئاتهم، من أجل توفير المساواة بينهم، إلى جانب التفاعل بين برامج التربية العامة، وبرامج تربية الموهوبين في مدارس التعليم العام. كما أوضح (جونسون) (Johnsen)<sup>(١٥٣)</sup> مدى أهمية تضمين البرامج

التربوية أنشطة إفرائية مقصودة تلبى احتياجات الطلاب الموهوبين أثناء دراستهم فى مراحل التعليم المختلفة. أيضاً أظهرت ملاحظات عن الإصلاح التربوى مدى أهمية التعليم التعاونى بين الطلاب من أجل تلافى الآثار الاجتماعية الناشئة عن تصنيف الطلاب إلى موهوبين وعاديين. فالعليم التعاونى قد يلبى احتياجات تربية الموهوبين فى مدارس التعليم العام<sup>(١٤٩)</sup>.

وهكذا أصبح للشراكة المجتمعية أهمية متزايدة وشأناً أكبر فى مجال التربية الإبداعية بين الطلاب فى مدارس التعليم العام، والى أصبحت بدورها ضرورة حتمية لمواجهة متطلبات المستقبل واحتياجاته فى الوطن العربى.

ورغم أهمية الشراكة المجتمعية فى التربية الإبداعية بين الطلاب، فإن بعض الدراسات العلمية أظهرت أن الكثيرين من القائمين بشئون المجتمع العربى لا يدركون القوانين الأساسية للإبداع، بالإضافة إلى أن معظم الأنشطة التربوية فى المدارس العربية تنحى غالباً فى طريق يعارض مع نمو التفكير الابتكارى<sup>(١٥٠)</sup> وفى الوقت نفسه بات من المؤكد أن وظيفة التربية والتعليم فى مدارس التعليم العام بالوطن العربى تكمن فى تطوير الإنسان المبدع القادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، فقد أوضحت إحدى الدراسات<sup>(١٥١)</sup> أن من أهم أهداف التربية هى مساعدة الطلاب على اكتشاف قدراتهم الإبداعية، والعمل على استئثارها وتوظيفها، ودعم اتجاهاتهم الإيجابية نحو التفكير الابتكارى. كما أظهرت دراسة أخرى<sup>(١٥٢)</sup> أن تنمية مهارات التفكير ليست بالعملية السهلة، وتحتاج إلى بيئة مدرسية ملائمة. فى حين أظهرت دراسة (وودس) (Woods)<sup>(١٥٣)</sup> إمكانية تعلم وتعليم مهارات التفكير الابتكارى عن طريق تسهيل أسلوب حل المشكلات فى بيئة معدة والتعرف على الأفكار الإبداعية بها. فالبيئة المدرسية التى توفر لطلابها المناخ النفسى الملائم، وتشجعهم على البحث والاستقصاء وفرص التفكير المتعمق فإنها توفر لهم فرص التربية الإبداعية وإيجاد الحلول الابتكارية للمشكلات التى تواجههم. كما نادت دراسة (كارول) (Carroll)<sup>(١٥٤)</sup> بأهمية أن

يعرف المعلم على عوامل التفكير الابتكاري لدى الطلاب الموهوبين في الفصول الدراسية. ومن الضروري أن ينمي المعلم ما لدى الطلاب من قدرات للتفكير الابتكاري عن طريق التدريب على مهارات خاصة في استخدام هذه القدرات، مما يرفع مستوى الطلاب على الإنتاج الإبداعي في المستقبل.

وهكذا فلنكي نوعي الإبداع وننميه لدى طلابنا، فنحن نحتاج إلى بيئة مدرسية عربية ملائمة لتحقيق هذا الأمر، بيئة مجتمعية لازمة لإثراء العلم والتعليم لدى الطلاب بما يؤدي إلى تنمية العملية الإبداعية لديهم. وقد نادى بعض الرؤى<sup>(١٥٥)</sup> في هذا المجال بأهمية تدريب العاملين بالمدارس على أدوار فعالة لتحقيق أهداف التربية الإبداعية. وقد تطورت البرامج والتدريبات الصفية في تعليم الموهوبين، وظهرت محاولات لإصلاح مدارس التعليم العام في الوطن العربي لتوازن مع متطلبات تعليم الموهوبين من بين طلابها. ومن ثم لا بد أن تصبح الشراكة المجتمعية فعالة في التربية الإبداعية لدى هؤلاء الطلاب في النظام التربوي العربي.

وقد اختلفت الرؤى وتباينت حول معنى الإبداع، فيرى (مراد وهبة)<sup>(١٥٦)</sup> أن الإبداع هو سلسلة من النشاطات المنظمة، والموجهة نحو هدف محدد. وهذه العملية تمكن العقل - في النهاية - من تكوين علاقات جديدة، وإحداث شيء على غير مثال مسبق، على أن يكون للنتيجة الجديدة فائدة للفرد والمجتمع. ويضيف (مراد وهبة)<sup>(١٥٧)</sup> أن الإبداع هو قدرة العقل على تكوين علاقات جديدة، من أجل تفسير الواقع، مما يؤدي إلى التقدم.

والإبداع - من وجهة نظر (عبد الفتاح تركي)<sup>(١٥٨)</sup> - هو خاصية من خواص العقل البشري حينما تتوفر له شروط التكوين الصحيح، خاصية يمكن إكسابها للإنسان بالتربية التي تصم في ظروف مواتية للعمل الحر غير المسبوق والمبادرة الذكية للإنسان في مواجهة التحديات والمواقف الجديدة.

وترى بعض الدراسات الأخرى<sup>(١٥٩)</sup> أن الإبداع مظهر من مظاهر الابتكار، أو شكل من أشكال التفوق، وهو يشير إلى أولئك الأفراد الذين لديهم القدرة على الإتيان بأشياء جديدة ومبتكرة، وهذه الأمور المبتكرة قد تكون تفسيراً لظاهرة فيزيائية أو حلاً لمسألة رياضية<sup>(١٦٠)</sup>، أو تعليلاً لظاهرة اجتماعية<sup>(١٦١)</sup>، وقد يكون هذا الشيء المبتكر تصميماً حديثاً لآلة معينة<sup>(١٦٢)</sup>، أو تصميماً للوحة فنية<sup>(١٦٣)</sup>، وقد يكون الإبداع في نظم قصيدة شعرية أو في كتاب قصة أدبية<sup>(١٦٤)</sup>.

ويرى (عبد السلام عبد الغفار)<sup>(١٦٥)</sup> أن الإبداع يعنى الابتكار، وهو ظاهرة إنسانية متعددة الجوانب وتتعدد بنتائجها، وهذه الظاهرة الإبداعية (أو الابتكارية) تصنف بثلاث صفات هي الجدة والمفزي (أو المعنى) واستمرارية الأثر. والجدة أمر نسبي يتحدد في ضوء ما هو معروف ومتداول في مجال معين من مجالات الحياة، وبين أفراد جماعة معينة في زمن معين. والنتائج الإبداعية له معنى أى قيمة معينة، وهذا الناتج الإبداعى هو وليد عملية تفكير معينة وتحدث هذه العملية في إطار فكري معين، والنتائج الإبداعية يرتبط بالحقائق التي تحيط بالمبدع، وكلما ازدادت أهمية الناتج الإبداعى ودلالته كان ذلك مؤشراً لمدى ارتباطه بحياة الفرد والجماعة. ويرتبط بمفزي الناتج ومعناه وأهميته بالصفة الثالثة للنتائج الابتكارية وهي استمرارية آثار الناتج، وكلما استمرت الآثار المترتبة على الناتج الإبداعى كان ذلك دليلاً على أهميته ومعناه بالنسبة إلى مجاله، ويقدر ما يحل الناتج الإبداعى إضافة أساسية بقدر ما تستمر آثاره، ويقدر ما يتناول الناتج الإبداعى تطوراً أو تعديلاً جوهرياً في مجاله بقدر ما تتشعب وتستمر آثاره.

وهكذا فإن الإبداع هو نتاج نشاط عقلى ووظيفى لشخص يعاود في بيئة معينة ترعى هذا النتاج، وهذا النتاج يأتى في مجال اكتشاف ما هو جديد، ولا يظهر مسالم تتوافر بنية معرفية وعوامل عقلية وسمات شخصية للشخص المبدع، بالإضافة إلى توافر مجموعة من العوامل الدافعية والبيئية التي يعيشها الفرد الموهوب وتدفعه إلى الإبداع

وتسمح له بتقديم الأشياء المجكرة وذلك في المجال الذى يبدع فيه أو الذى يظهر إبداعه فيه.

ويرتبط بالإبداع مفهوم التفكير الابتكارى، حيث يعتبر التفكير الابتكارى أرقى مستويات النشاط المعرفى للإنسان<sup>(١٦٦)</sup>، وهو نشاط عقلى يميز الإنسان<sup>(١٦٧)</sup>، ويسميه البعض " التفكير الإبداعي"<sup>(١٦٨)</sup>، وقد يسمى " التفكير المنتج"<sup>(١٦٩)</sup>، وقد يسمى " التفكير التباعدي"<sup>(١٧٠)</sup>، وهو يعنى تلك العملية التى ينتج عنها حلول أو أفكار إبداعية وجديدة تخرج عن الأطر المعرفية المعلومة سواء على مستوى الشخص الذى يفكر، أو على مستوى البيئة التى تحيط بهذا الشخص المفكر.

ويشتمل التفكير الابتكارى على ثلاثة عوامل أو قدرات هى قدرة الطلاقة، وقدرة المرونة، وقدرة الأصالة<sup>(١٧١)</sup>، وتضاف قدرة رابعة إلى هذه القدرات هى إتمام التفاصيل أو الإتقان<sup>(١٧٢)</sup>.

وهكذا فإن امتلاك الفرد لقدرات التفكير الابتكارى تجعله متميزاً بمسوى مرتفع من القدرة على إنتاج أكبر عدد من الأفكار التى ترتبط بموقف أو بمثير معين فى فترة زمنية محدودة (الطلاقة) مع تميز هذا الفرد بالقدرة على الانتقال من نوع من الأفكار إلى نوع آخر منها (المرونة)، مما يعطى الفرصة فى ظهور فكرة أصلية، سواء أكانت (الأصالة) فى صورة ندرة أو مهارة أو ارتباط بعيد<sup>(١٧٣)</sup>.

وقد أوضح (سعيد إسماعيل على)<sup>(١٧٤)</sup> أن التربية تعنى تلك العملية التى عن طريقها نقوم بتنمية جوانب الشخصية الإنسانية فى مستوياتها المختلفة. ذلك أنه شاع بين المتخصصين أن للشخصية مستويات ثلاثة : المستوى الأول، هو مستوى الوعى والإدراك المعرفى، والمستوى الثانى، هو مستوى العاطفة والوجدان، والمستوى الثالث هو مستوى الحركة والمهارة. ويتم تنمية الجانب المعرفى للإنسان عن طريق تزويده بكم من المعلومات والمعاني والمفاهيم والحقائق، فضلاً عما يرتبط بهذا من حيث طريقة التفكير ومنهج البحث وأساليب الربط والامتاج والاستبطان والتحليل والنقد. أما

المستوى الثاني فيشتمل على الميول والاتجاهات والقيم. أما المستوى الثالث، فهو مستوى حركي، يتصل بالمهارات العملية المختلفة.

وقد تمت (صفاء الأعسر)<sup>(١٧٥)</sup> مفهومين في التربية، المفهوم الأول يتمحور حول تحصيل المعارف والمهارات التي تنمي قدرات البشر على مواجهة مشكلات ومعطيات محددة في إطار حياة مستقرة ومواقف متكررة. أما التربية من أجل التجديد فهي تضع كل المعطيات - حتى أكثرها استقراراً - موضع اختبار، وهي التي تعد الإنسان لمسا ينتظره من تحديات وتغيرات تخلق كثيراً من الثواب. وهنا يصبح المعنى الحقيقي للتربية هو تنمية بشر مبدع قادر على استشراف المستقبل وتشكيله، بالإضافة إلى تقبله والترازم معه.

ويرى (رياض الدباغ)<sup>(١٧٦)</sup> أن التربية تعتبر عملية حياتية اجتماعية لا تقتصر على مفاهيم التدريب والتعليم والتأهيل فحسب ، بل تشمل حركة الحياة وإبداعات الإنسان في إطار المجتمع طيلة حياته.

ومن ثم فإن "التربية الإبداعية" تعني تلك العملية التي عن طريقها نقوم بتنمية جوانب الشخصية الاجتماعية لكي تصبح مرنة ومتقبلة لذاها ، وقادرة على امتلاك قدرات من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي والحساسية تجاه المشكلات. تلك الشخصية الاجتماعية التي تصبح - نتيجة تأثير البيئة المدرسية المتحررة من القوالب الجامدة على هذه الشخصية الاجتماعية - متميزة بارتفاع مستوى طموحها وتعدد ميولها وتميزها في امتلاك قدرات الطلاقة والمرونة والأصالة والإتقان بالصورة التي تحقق لهذه الشخصية الاجتماعية القدرة الإبداعية على العمل المنتج الهادف في جميع المجالات، وبما يتمشى مع مواهبها.

وتتركز إسهامات الشراكة المجتمعية العربية في تجويد البيئة المدرسية من أجل جعل توفير شروط التربية الإبداعية في النظام التربوي العربي على عدة منطلقات منها



- أن كل فرد يمتلك إمكانيات إبداعية أو ابتكارية، ومن المهم أن ندرك أن الإبداع أو الابتكار ليس بالإمكان تدريسه في مراحل التعليم المختلفة، ولكن بالإمكان أن نمي المدخل والظروف للمتعلمين لاستغلال وتوظيف إمكاناتهم الإبداعية أو الابتكارية<sup>(١٧٧)</sup>.
- الإبداع أو الابتكار سمة هامة وضرورية للفرد في أوجه نشاطه اليومي، حيث يأتي من خلالها الروائع الفنية والعلمية والتكنولوجية والأدبية في شتى المجالات. ومن ثم ينبغي أن تؤدي البيئة المدرسية دوراً في زيادة قدرة الطلاب على الإبداع عن طريق إتاحة الفرص لزيادة قدرتهم على حل المشكلات القائمة والمحتملة وعن طريق الاستكشاف ومن خلال تنمية قدرات التفكير الابتكاري لدى الطلاب في المنظومة التعليمية في الوطن العربي.
- الإبداع أو الابتكار عملية يمكن وصفها وتحديد متطلباتها، ويمكن تدريب الطلاب على ممارستها بهدف زيادة قدراتهم الإبداعية. ويتطلب هذا الأمر أن تقوم الهيئة المجتمعية بمساعدة الطلاب على فهم الشروط والأبعاد التي تقوم عليها هذه العملية الإبداعية تمهيداً لإكسابهم القدرة الإبداعية في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجههم كأفراد أو جماعات في مستقبل حياتهم في الوطن العربي.
- الإبداع عبارة عن دلائل واستعدادات للإتيان بحلول جديدة وأفكار أصيلة تتجه العديد من المشكلات، وليس من الضروري أن يكون المتعلم على درجة عالية من الذكاء لكي يكون مبدعاً. فالإبداع هو قدرة عقلية، شأنه شأن بقية القدرات الأخرى مثل الفهم، والتحليل، والتركيب، والاستنتاج، والقياس، وإدراك العلاقات... إلى غير ذلك مما نكسبه بالتربية ومن خلال ممارسة هذه القدرات في المواقف والخبرات المربية<sup>(١٧٨)</sup>. ومن ثم فكل طالب يمكن أن يكون ذا عقل مبدع، حالما توفرت له أسباب صياغة هذا العقل، أي شروط التربية الإبداعية.

- يمكن تربية الإبداع لدى الطلاب من خلال مساعدتهم على ممارسة التفكير الابتكاري في مواقف واضحة تعين على ذلك - كما تتطلب التربية الإبداعية لدى الطلاب توفير الشروط والأساليب التربوية والإمكانات المادية والبشرية الفاعلة في مختلف مراحل التعليم، وتأتي قدرات العاملين بالبيئة المدرسية في مقدمة هذه الإمكانيات، حيث تمثل إسهاماتهم في هذا المجال أساسيات النجاح في اكتشاف الطلاب الموهوبين، ونوعية التربية الإبداعية التي يجب أن يتعلموها وطرق وأساليب تدريسهم ومناهجهم الدراسية. هذا وتنمية الإبداع لدى الطلاب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتنمية قدرات التفكير الابتكاري لديهم، ولا يمكن فصل أدوار البيئة المدرسية في تحقيق أهداف كل منها، كما لا يمكن فصل متطلبات تنمية التفكير الابتكاري عن مثيلاتها الخاصة بتنمية الإبداع وتربيته لدى الطلاب في النظام التربوي العربي.

ولقد أشارت العديد من الأدييات السابقة إلى قوة العلاقة بين تنمية الإبداع وتنمية عوامل التفكير الابتكاري ، فقد تحدث البعض<sup>(١٧٩)</sup> عن أن توافر قدرات التفكير الابتكاري (وهي قدرات الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والإتقان) بمسوى عال شرط ضروري ولكنه ليس كافياً لحدوث الإبداع أو الابتكار، ذلك أن الإنتاج الإبداعي أو الابتكاري يحتاج إلى عدد آخر من العوامل الكلية التي تمكن المبتكر من السيطرة على ما يوجد في مجال ابتكاره، ويحتاج المبتكر إلى عدد من السمات الانفعالية مما يجعل منه فرداً وثقاً في نفسه، معتمداً على ذاته، مسيطراً، ويحمل قدراً كبيراً من الميل للمغامرة، فالإبداع مغامرة. وتحتاج تنمية هذه السمات والقدرات إلى بيئة تقل فيها الضغوط وعوامل الكف، وتتميز بقدر كاف من المرونة والحرية واحترام وتقدير الإنسان. كما أن مفهوم " تربية الإبداع " تعنى توفير المناخ المناسب الذي يساعد على تطوير الدوافع الباطنية الموجودة لدى أى متعلم إلى طريقة تفكير ابتكارية مثمرة ومفردة نحو تنشئة الشخصية

المبدعة، والتي تتميز بخصائص منها الاستقلال، والقدرة على التعلم الذاتى والدافعية للتعلم<sup>(١٨٠)</sup>.

أيضاً حين يحس التفكير فى الأطر الجامدة للعمليات التى يقوم عليها التفكير الابتكارى تخفى كل إمكانية للإبداع، ومن ثم فإن القدرة على الإبداع - باعتبارها قدرة عقلية تكتسب بالتربية - هى مرتبطة بشكل أو بآخر بنمط التفكير الابتكارى<sup>(١٨١)</sup>.

- تتطلب التربية الإبداعية لدى الطلاب توفير المناخ النفسى الخالى من التهديد والتخويف داخل البيئة المجتمعية، إلى جانب توفير الإمكانيات المادية من أدوات وأجهزة وكتب إضافية وغيرها ممن يحتاجه الطالب فى سعيه للإبداع أو الابتكار. كما تتطلب هذه التربية قدرات خاصة من العاملين فى هذه البيئة المدرسية على ممارسة أساليب البحث والاستقصاء والاستكشاف وحل المشكلات وتنظيم التعلم.

وقد أكد الفكر التربوى المعاصر فى معظم دول العالم على أهمية التربية الإبداعية لدى الطلاب الموهوبين فى مراحل التعليم العام عن طريق تنمية المناخ التربوى الذى ينمى هذه المواهب ويصقلها فى الفصول الدراسية العادية إلى أقصى حد ممكن أن توصلهم إليه مواهبهم وقدراتهم - ذلك أن تقدم المجتمعات الإنسانية وازدهارها يتوقف على مدى فعالية ونشاط ذوى المواهب والقدرات على الإبداع والابتكار إلى حد كبير<sup>(١٨٢)</sup>.

كما أن أحد مشاهد المستقبل - كما يراها (أحمد الصيداوي)<sup>(١٨٣)</sup> - تنبئ عن عصر التواصل والتعاون الذى يعيد التقدير والاحترام للإبداع والمبدعين. وفى هذا العصر - عصر التواصل والتعاون - تتمحور التربية حول المعلم، ويتخذ العاملون بالبيئة المدرسية أدوار الميسرين للتعلم، والمشجعين على الحوار والتفاعل والإبداع.

ومن الملاحظ أن المناهج الدراسية في مدارس التعليم العام في الوطن العربي تصمم في العادة لتساير الطلاب العاديين من حيث القدرات والاسعدادات ومن ثم لا بد للمعلم أن يطور المهارات والمعارف والأنشطة والفعاليات المتضمنة في هذه المناهج الدراسية حتى تلبي حاجات الطلاب المبدعين في مدارس التعليم العام. فالإبداع موجود وبدرجات متفاوتة لدى جميع الطلاب<sup>(١٨٤)</sup>. هذا وجود الطلاب المبدعين في مدارس التعليم العام قد يؤدي إلى هدر طاقاتهم وقدراتهم وإمكاناتهم إن لم يزود العاملون بالبيئة المجتمعية أدواراً معينة في رعاية هؤلاء الطلاب المبدعين. وفي هذا المجال يرى (عبد العزيز الشخص)<sup>(١٨٥)</sup> أن الطالب إذا توفرت لديه موهبة معينة ولم يستطع تنميتها يكون قد فشل في حياته، وإذا استخدم نصفها فقط فقد يكون قد فشل جزئياً. أما إذا كانت لديه الموهبة وتعلم كيف ينميها ويستخدمها بصورة مناسبة يكون قد حقق نجاحاً كبيراً في حياته.

ومن المنتظر أن تسهم الشراكة المجتمعية في تطوير أهداف التربية الإبداعية بمساعدة الطلاب على الإبداع من أجل تطوير حياتنا وراثنا الثقافي، وبما يتناسب مع ما يشيع في العالم من ثقافات، وبما يمكننا من الحياة مع الثقافات الأخرى كأنداد وليس كتابعين<sup>(١٨٦)</sup>. فالكثير من الطلاب ما زالوا غائبين بدرجة كبيرة عن برامج المبدعين، وبنات هؤلاء الطلاب الاجتماعية والاقتصادية لا تساعدهم على الإبداع، بينما رعاية مواهب هؤلاء الطلاب تعتبر حقولاً أخلاقية<sup>(١٨٧)</sup>. ومن ثم فالاتجاه الذي ينبغي أن يسود في التربية الإبداعية لدى الطلاب يقع على عاتق أفراد البيئة المجتمعية في الوطن العربي في المقام الأول.

وقد تعددت الدراسات والبحوث العلمية، وتنوعت في مجال التربية الإبداعية لدى الطلاب في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، واهتمت هذه الدراسات بجوانب مختلفة في مجال الإبداع وتنميته، ومن بين هذه الدراسات ما تناول دراسة المناخ التعليمي والبرامج والنظم التعليمية، بالإضافة إلى طرائق التعليم وأساليبه المختلفة، وما تنطوي عليه من ممارسات وعلاقات وتفاعلات بين المعلم والطالب

والبيئة المدرسية، وأثرها على التفكير الابتكاري لدى الطلاب<sup>(١٨٨)</sup>. كما تناولت بعض هذه البحوث طرق إعداد العاملين بالبيئة المدرسية وتأثير اقم بشكل مباشر أو غير مباشر على بعض الأساليب التي يمكن أن تعينهم في عملية التدريس، وفي تنشيط التفكير الابتكاري لدى الطلاب<sup>(١٨٩)</sup>، ذلك أن أسلوب التدريس الذي يتبعه المعلم يعتبر أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر إيجابياً أو سلبياً في نمو قدرات التفكير الابتكاري لدى الطلاب<sup>(١٩٠)</sup>.

أيضاً من التحولات التي حدثت في مجالي التربية والتعليم في السنوات القليلة الماضية التركيز على التربية الإبداعية وشروطها ودور البيئة المدرسية فيها، والدور المستقبلي للآباء والمعلمين فيها، هذا ما أشارت إليه وثيقة اليونسكو عام ١٩٩٢<sup>(١٩١)</sup>. وقد ظهرت الحاجة إلى تصور بيئة تعليمية جديدة يتم على ضوئها تحديد العلاقة المستقبلية بين المدرسة والمجتمعات المحلية، وفيها يتم تشكيل مجتمع متعلم ضمن المجتمعات المحلية، وهذا ما يمكن العناصر الشابة من ممارسة عمليات الإبداع والابتكار ضمن هذه المجموعات<sup>(١٩٢)</sup>.

هذا وتعزيز فرص التربية الإبداعية لدى الطلاب بمدارس التعليم العام يتطلب نهجاً المناخ الملائم لأدوار فعالة من العاملين في هذا المجال، كما يتطلب هذا الأمر تحديث المناهج الدراسية وتطويرها: أهدافاً ومحتوى وطرائق تدريس وأساليب تقويم بحيث تكون أكثر وظيفية وقدرة في تربية الإبداع وتنمية التفكير الابتكاري لدى الطلاب. ويتطلب هذا الأمر أيضاً كفايات مهنية متعددة من جانب العاملين في البيئة المدرسية، ومن هذه الكفايات التقويم، والتجديد المعرفي، والكفاية الإنسانية، والتعلم الذاتي، والمادة الدراسية، وإدارة الصف، إلى جانب كفاية أسلوب التدريس<sup>(١٩٣)</sup>.

كما يجب على العاملين بالبيئة الصفية استخدام الطرق الحديثة في التعليم، والتي تركز على التعلم الاستكشافي، وطرائق حل المشكلات، وطرائق التحدي والعصف الذهني<sup>(١٩٤)</sup>.

وللتربية الإبداعية شروط، ويأتي في مقدمتها غط البيئة المدرسية التي ينبغي أن تطور، ليكون المعلم في هذه البيئة المدرسية ميسراً للعلم لا منشأً له، وليكون المعلم متعلماً بصفة دائمة، يسعى إلى زيادة معرفته بمجتمعه، وبطلابه، وبأساليب والطرق التي تجعل الطلاب ينغمسون في التعلم الذاتي، وبذل الجهد، وتحقيق ذواتهم، وبعث الثقة في نفوسهم، وتعليمهم كيف يعملون<sup>(١٩٥)</sup>.

كما تؤدي البيئة المدرسية دوراً فعالاً في الكشف عن الموهبة والإبداع لدى الطلاب عن طريق ملاحظة العاملين فيها لفعاليات الطلاب وأنماط سلوكهم وممارستهم في المدرسة. ويمكن للمعلم أن يقدم أنشطة استكشافية (*Explanatory Activities*) لهذا الغرض، فيتيح لطلابه فرصاً تربوية عديدة لأنواع ونماذج من الأنشطة والخبرات يمكن لهم أن يختاروا منها كل حسب اهتمامه وموله. وفي الوقت نفسه إذا لاحظ المعلم أن هناك من يتعلم بسرعة ولا يحتاج إلى الإعادة أو التكرار، وأن الطالب يفكر بشكل فيه من الدلالة ما يلفت النظر إليه، أو أن لديه استغراقاً في التفكير والعمل فترات طويلة دون ملل، أو من يملك موهبة ما في أي نوع من الأنواع الإبداعية، إذا اكتشف المعلم هذا الطالب وأكد ذلك ملاحظاته فإنه يكون قد وضع يده على الطالب المبدع<sup>(١٩٦)</sup>، وتتولى البيئة المدرسية والعاملين فيها توفير شروط التربية الإبداعية لهذا الطالب.

كما أن هناك بعض الخصائص الأخرى التي يدل وجودها منفردة أو مجتمعة على توافر الإبداع عند هؤلاء الطلاب، ومن هذه الخصائص تعلم المفاهيم الأساسية واتقانها بسرعة كبيرة، إلى جانب القدرة على تكوين التجريدات والتعامل معها وفهمها، بالإضافة إلى تميز هؤلاء الطلاب بطاقة زائدة وحيوية فائقة ورغبة قوية للعمل المنفرد ولفترات طويلة من الوقت مع تميزهم بقدرة كبيرة على التركيز والانتباه.

ولكي تؤدي البيئة المدرسية دوراً في استكشاف الطلاب المبدعين في مدارس التعليم العام فلا بد وأن يكون العاملون بهذه البيئة المدرسية قادرين على ممارسة أدوار

ومهام الخبير التعليمي، والموجه والمرشد لطلابهم، ودور الباحث العلمي، ودور المختص بمجالاته العلمية، ودور المساعد في إحداث التأثيرات على طلابهم، ودور المتفاعل مع الطلاب لمساعدتهم على إبراز إبداعاتهم، ودور المجدد الذي يساعد هؤلاء الطلاب على الإبداع<sup>(١٩٧)</sup>.

كما أن استخدام أسلوب التدريس الصامت بعض الوقت في الحصة، حيث يصمت المعلم وتتاح الفرصة للطلاب في توسيع وتعميق الخبرات والفروض البديلة المرتبطة بالمفاهيم، قد تكون مدخلاً لاكتشاف الطلاب المبدعين في مدارس التعليم العام.

والمعلم المعاصر يجب أن يكون مهنيًا، بمعنى أنه يجب أن يتأمل - دائماً - ممارسته، وأن يقومها أولاً بأول، وأن يصحح أخطائه بنفسه، بالإضافة إلى ضرورة تعاونه مع زملائه المعلمين في القضايا الفكرية والعملية المتصلة بالمهنة<sup>(١٩٨)</sup>.

وسمات وخصائص العاملين اللاتية والمعرفية بالبيئة المدرسية تلعب دوراً هاماً في التربية الإبداعية لدى الطلاب في مراحل التعليم العام. كما أن ذكاء المعلم، وسعة إطلاعه، وتميز مهاراته هي عوامل رئيسة تساهم بنحو إيجابي في رعاية الإبداع لدى الطلاب. كما أن مستوى حماس العاملين بالبيئة المدرسية في أدائهم لمهامهم التعليمية أثر إيجابياً في استكشاف الإبداع لدى الطلاب وتوجيهه بشكل عام، وخصايصة الحماس من السمات الهامة التي تؤثر العاملين في تحقيق هذا الهدف.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه ولكي يكون المعلم وغيره من العاملين بالبيئة المدرسية قادرين على أداء مثل هذه المهام، فلا بد وأن تقوم مؤسسات إعداد المعلمين بتعداد المعلم النافذ في تفكيره وبشكل علمي، حتى يتسنى له اكتشاف الطالب المبدع<sup>(١٩٩)</sup>. وقد أشارت إحدى الدراسات السابقة<sup>(٢٠٠)</sup> إلى أهمية تملك العاملين بالبيئة المدرسية مهارات التفكير الشامل وأساليب حل المشكلات، إلى جانب قدرتهم على تحديد نتائج التفكير والفكرة الابتكارية التي ينتجها الطلاب. ومن هذا المنطلق، وارتباطاً بمتطلبات

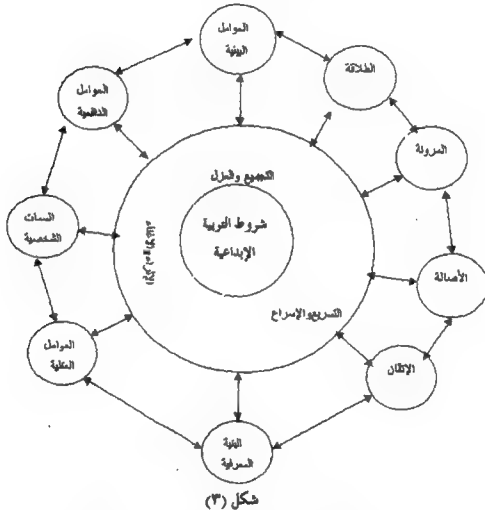
الإصلاح التربوي في مدارس التعليم العام فإنه يجب تدريب العاملين فيها على برامج البنية الإدارية، وعلى كيفية تحويل النماذج الفكرية إلى نتائج محددة من خلال استخدام عاملى الدافعية والتعزيز لدى الطلاب المبدعين. كما يجب أن يتطور التعاون بين الجامعات العربية والبيئات المدرسية من أجل إرساء قواعد التعاون بين العاملين بكليهما<sup>(٢٠١)</sup>. كما أنه من الأهمية بمكان أن يتم تدريب هؤلاء العاملين على أنشطة التعليم التكنولوجية في كافة التخصصات بمدارس التعليم العام. وهناك الكثير من البرامج التكنولوجية التي تعتبر تطبيقاً للمهارات الأكاديمية التي يمكن تعلمها في المدارس مثل الابتكار في الكتابة، وفي مفاهيم العلوم والفنون وعلوم الصحة العامة. ومن ثم وجب على كل العاملين بالبيئة المدرسية التمسك على هذه الأنشطة التكنولوجية المتصلة بالمهارات الأكاديمية من أجل توفير شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب في هذا المجال<sup>(٢٠٢)</sup>.

وهكذا نستطيع أن نغير من صورة المدرسة في النظام التربوي العربي ولنعديل من دورها، وبمحت تصبح المدرسة خلية اجتماعية فاعلة في التطور الاجتماعي البناء، وتعد صورة التوافق والانسجام بين الناشئة ومجتمعهم، كما يمكن لمثل هذه البيئة المدرسية أن تسهم في إغناء المناهج الدراسية وتكيفها لحاجات البيئة والمجتمع من ناحية ولتصبح أكثر استجابة للتطورات السريعة والمتلاحقة في المجالات كافة من ناحية ثانية. كما يمكن لهذه البيئة المدرسية أن تؤدي دورها المتوقع في بناء الشخصية المتكاملة لطلابها من خلال أداء دور فاعل في ربط المدرسة بالمجتمع المحلي من أجل إثراء التربية الإبداعية بين الطلاب، كما يجب على البيئة المدرسية أن تقضي المشكلات التي يعاني منها الوسط الاجتماعي، وأن تسهم في الحفاظ على الصالح من قيم المدرسة والمجتمع، وأن تواكب التغيرات والتطورات المستمرة في المجتمع، وفي العالم، وأن تترجمها في برامج المدرسة وأنشطتها تنمية الإبداع والتفكير الابتكاري بين الطلاب، وفي هذا المجال فمن الضروري إيجاد مشاهدات تربوية بالبيئة المدرسية تطلق قوى الإبداع



والابتكار وتحفز الهمم وتستثمر الطاقات بين الطلاب، كما يجب الإفادة من كافة المصادر المتاحة والممكنة في المدرسة والبيئة وتوجه ذلك كله باتجاه تحسين تعلم الطلاب وتعظيم إنتاجية المدرسة.

ونلخص في الشكل التالي (شكل ٣) أهم شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب العرب، كما أظهرتها خارطة الطريقة العربية الحالية من خلال مناقشتها التحليلية للأدبيات التربوية المعاصرة.



منظومة شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب كما أبرزتها خارطة  
الطريق العربية الحالية والمستتجة من الأدبيات التربوية المعاصرة

ويعد العاملون بالبيئة المدرسية من أهم العناصر المؤثرة في توفير شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب داخل الصف المدرسي وخارجة في إطار المدرسة، ويجب أن تقدم كافة التنظيمات في المجتمع العربي بتدعيم هؤلاء الأفراد من أجل إلـسراء الجـسو المدرسي وتوفير متطلبات هذه التربية الإبداعية في شتى بلدان الوطن العربي.

وتعرض، فيما يلي، أهم عناصر هذه المنظومة في شروط التربية الإبداعية لسدى الطلاب في مدارس التعليم العام في النظام التربوي العربي، وإسهامات البيئة المدرسية العربية وأطراف المجتمع العربي في توفيرها- كما اقترحتها الدراسات والبحوث والأفكار التربوية المعاصرة:

#### تنمية الطلاقة لدى الطلاب:

الطلاقة (*Fluency*) تعنى القدرة على إنتاج عدد كثير من الحلول والأفكار والكلمات وطرق التعبير عن الأشياء، فهؤلاء الطلاب الذين ينتجون عدداً كثيراً من الأفكار يكونون أكثر ميلاً لامتلاك حلولاً ناجحة لأي مشكلة<sup>(٢٠٣)</sup>.

وتعتمد القدرة على إنتاج الحلول والأفكار الكثيرة تجاه أى مشكلة على مهارات التفكير المعمق (*Vertical Thinking*) المتمثلة في عمليات التأمل والفهم والتحليل، إلى جانب اعتمادها على مهارات التفكير الشامل (*Comprehensive Thinking*) الذى يعنى تنظيم الموقف للوصول إلى إنتاج أفكار وحلول، أو للوصول إلى معالجة جديدة، واختيار بدائل بعيدة عن النمطية<sup>(٢٠٤)</sup>.

ويقع على البيئة المجتمعية مسئولية تدريب الطلاب الموهوبين على مهارات التفكير المعمق. وقد نادت كثير من الدراسات العلمية بتنمية مهارات هذا النوع من التفكير لدى الطلاب المبدعين<sup>(٢٠٥)</sup>. وفي هذا المجال يجب على العاملين بالبيئة المدرسية تشجيع التساؤل والسعى للوصول إلى إجابات مقنعة على قضايا مثارة، وإثارة مواقف تحتاج إلى هذا التفكير المعمق في محاولة لإيجاد مفاهيم جديدة وملامة لتحقيق الهدف<sup>(٢٠٦)</sup>. وفي هذه المواقف يعمل المعلم على اغماظة على انبـاء الطالب المبدع،

وتدريبه على مهارات التفكير الشامل وأوجه العمل التعاوني حينما يندمج في خبرة تعليمية في الفصل الدراسي<sup>(٢٠٧)</sup>.

كما أن التعاون بين المدارس والمجتمع المحلي والعمل التعاوني بين الطلاب يؤدي إلى استئثار الطلاب وحفز الهمة بينهم، وإلى تصحيح استجابات كل منهم، وهذا بالإضافة إلى الإفادة بما لدى الطلاب من مصادر معرفية متعددة تستخدم كأنشطة إثرائية وعلاجية للطلاب الآخرين، فضلاً عن الأثر التراكمي لتفاعل الطلاب بعضهم مع البعض الآخر، مما يرقى القدرات والمهارات، ويوجد مزيداً من التفاعل المستمر في تنمية الطلاقة بين هؤلاء الطلاب<sup>(٢٠٨)</sup>.

وتستطيع البيئة المجتمعية العربية توفير أنشطة العمل التعاوني بين الطلاب، فمن شأن العمل التعاوني أن يهيئ الفرصة للطلاب لكي يبن كل منهم على فكر الآخر، وهذا يزيد من درجة الطلاقة بينهم<sup>(٢٠٩)</sup>. كما أن تنمية الطلاقة لدى الطلاب ترتبط في الغالب بمهارات المناقشة العامة الفاعلة والمفيدة، ومن ثم يستطيع العاملون بالبيئة المدرسية في العادة، ومن خلال هذه المناقشات المفيدة حول المقررات الدراسية، تنمية الطلاقة لدى الطلاب. كما أن زيادة معدل المناقشة العامة أثناء اليوم الدراسي من شأنه أن ينمي التفكير بصوت مسموع بين الطلاب<sup>(٢١٠)</sup>، ومن ثم يجب على هؤلاء العاملين بالبيئة المدرسية تدريب طلابهم على المناقشات الجادة والهادفة والمستندة إلى البراهين أثناء إتمام التفاصيل. ويتصل بهذا الأمر تدريب الطلاب على أساليب التفكير الناقد والابتكاري، ويتم هذا الأمر عن طريق تكوين اتجاهات إيجابية نحو هذه الأنواع من التفكير، وأن تتضمن الأنشطة التربوية أنواعاً من التجريب على هذه الأساليب في التفكير.

#### **تنمية المرونة لدى الطلاب:**

المرونة (*Flexibility*) تعني القدرة على إنتاج أفكار متنوعة، واستخدامها في معالجة المواقف المختلفة، فالأفراد المبدعون قادرين على تنويع أساليبهم في مواجهة المواقف المختلفة بسر وسهولة<sup>(٢١١)</sup>.

وفي هذا الإطار يسعى الفرد إلى استخدام المعرفة استخداماً ذا معنى، أى توظيف ما لديه من معلومات لتحقيق أهداف حياته. إن استخدام المعرفة استخداماً ذا معنى يعد أهم جوانب تنمية المرونة، حيث يتضمن نموذج أبعاد التعلم خمس مهام تشجع على استخدام المعرفة استخداماً ذا معنى وهي: اتخاذ القرار، والاستقصاء، والبحث التجريبي، وحل المشكلات والاختراع<sup>(٢١٢)</sup>.

وتستطيع البيئة المدرسية القيام بتنمية عامل المرونة لدى الطلاب عن طريق توفير الظروف المناسبة أمام الطلاب لاستثمار طاقاتهم الذهنية بدرجة متفاوتة لتحسين تعلمهم وقراراتهم<sup>(٢١٣)</sup>. كما يمكن تنمية المرونة لدى الطلاب باستخدام التدريبات المصنوعة واللفظية، فيستطيع العاملون بالبيئة المدرسية تحقيق أهداف الإبداع في هذا الجانب عن طريق توفير الأنشطة التدريبية لفترة من الوقت أمام الطلاب<sup>(٢١٤)</sup>.

كما يستطيع العاملون بالبيئة المدرسية تدريب طلابهم على إيجاد حلولاً مرنة للمشكلات الدراسية، ومن أفضل الطرق في هذا الخصوص ما يسمى بعصف الذهن<sup>(٢١٥)</sup>، وهو أسلوب لإنتاج أفكار جديدة ومبدعة ينظر عن أهمية تلك الأفكار واستخدامها<sup>(٢١٦)</sup>.

وتسهم البيئة المجتمعية في إكساب الطلاب المرونة عن طريق توفير الأنشطة التربوية لزيادة فعاليتهم وتنظيم خبراتهم ومبركاتهم، واستغلال أكبر عدد ممكن من الميكنات الذهنية في إنتاج الأفكار المتنوعة. ومن ثم يكتسب الطالب القدرة على القيام بإنجازات تتطلب إعمال الذهن في موضوع معين مثل التوضيح، وإعطاء الأولوية، والأمثلة، والصميم، والتطبيق، والمحاكاة، والتفكير في الموضوع بطريقة جديدة<sup>(٢١٧)</sup>.

كما يمكن لأفراد البيئة المجتمعية تدريب الطلاب على مرونة التفكير عن طريق استخدام ألعاب الكمبيوتر الإيجابية وغيرها من أنماط التكنولوجيات المنتجة الجديدة، والتي يتدخل فيها الطالب بنشاط ما من أجل تنمية عامل المرونة لدى الطلاب. وقد

أشارت بعض الدراسات السابقة إلى الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا وأجهزة الحاسوب في مجال تنمية الإبداع ومهارات التفكير الابتكاري لدى الطلاب<sup>(٢١٨)</sup>.

ويروى (جيمس كيف)<sup>(٢١٩)</sup> أن أساليب تعليم "مرونة التفكير" هي بمثابة طرق تساهم في مساعدة الطالب على تنظيم وتعديل إجراءات الحصول على المعرفة، ومن خلال إستراتيجيات تعليم "مرونة التفكير" يمكن للطالب أن يتعلم مقررات دراسية مختلفة ونقل ما تعلمه لمواقف حياتية وتعليمية أخرى وفي مواجهة العديد من المشكلات اليومية.

ومن ثم فقد ظهر هذا الاهتمام المعاصر الذي ينادى بضرورة تعليم "مرونة التفكير"، كما ظهر اهتمام معاصر المفهوم ما بعد المعرفة : أى أنك تعلم كيف تفكر في تفكيرك؟ وما الاستراتيجيات التي تتبعها في حل المشكلات المختلفة، على أن تكون على وعي بهذه الاستراتيجيات<sup>(٢٢٠)</sup>.

كما أن مدخل التفكير الحسى يفترض أن الطالب يعرف "كيف يفكر". ومن ثم تأتي إسهامات البيئة المدرسية لدعم وتوجيه ورعاية الوظائف الإدراكية والتي تشكل أسس الوظائف المعرفية، ويستطيع المعلم مد يد العون للطلاب في اكتشاف إمكاناتهم<sup>(٢٢١)</sup>.

وفي هذا المجال يسهم العاملون بالبيئة المدرسية في زيادة درجات الوعي وتقديمه على الاهتمام بالمحتوى، لأن زيادة الوعي وسيطرته على العمليات الذهنية أثناء إنفاذ الطالب المدع في أى مهمة يحسن الأداء الذهني العملياتي ويعمل على رفع مستوى القرارات والحلول والمعالجات لما يواجهون في الموقف الصفى والحياتي<sup>(٢٢٢)</sup>.

#### **تنمية الأصالة لدى الطلاب:**

الأصالة (Originality) تعنى القدرة على إنتاج أفكار جديدة غير مألوقة، فالأفراد المبدعون يمتلكون أفكاراً جديدة غير تقليدية<sup>(٢٢٣)</sup>.

ومن ثم يسعى الفرد إلى اكتساب المعرفة الجديدة وتكاملها واتساقها مع المعرفة القائمة فعلاً، بحيث تصبح المعرفة الجديدة والمعرفة القائمة مكوناً معرفياً واحداً جديداً في الذاكرة بعيدة المدى<sup>(٢٢٤)</sup>. أيضاً يسعى الفرد إلى تعميق المعرفة وتدقيقها، أى الوصول بالمعرفة إلى نهايات ونتائج جديدة، وفي هذا البعد يقوم الفرد بتحليل ما اكتسبه من معلومات ومعارف وذلك من خلال تدريبه على الأنشطة العقلية المختلفة ومنها المقارنة، وتحليل الأخطاء، والتصنيف، وصياغة الحجج التى تدعم المعارف، والاستقراء، وتحليل الرؤية، والاستبطاء، والتجريد<sup>(٢٢٥)</sup>.

ويمكن للبيئة المدرسية المساهمة في هذا الأمر عن طريق توفير فرص المعرفة المتعمقة التى تدفع بالطالب لأن يخرج عن النطاق التقليدى المحدود ليبحث عن بدائل، ونقاط أكثر بعداً وعمقاً في نواح مختلفة تتعلق بالموقف المطروح لإنتاج أفكار جديدة بحلول مسببات ذلك الموقف<sup>(٢٢٦)</sup>.

وفي هذا المجال يتيح العاملون بالبيئة المدرسية فرصة ما يسمى بالدراسة المتعمقة (*Indepth Study*) لموضوعات معينة يحضارها الطالب المبدع في حدود موضوعات المناهج العادية. أيضاً يهتم هؤلاء العاملون بتنمية مهارات الدراسات الفردية والمستقلة، إلى جانب العمل على تنمية مهارات التفكير التجريدى والتركيز على المستويات العليا للعمليات العقلية، ودراسة المهام ذات النهايات المقترحة - (*Open End - Tasks*). وتعمل الإدارة المدرسية ضمن عناصر البيئة المدرسية على تكامل المهارات الأساسية مع العمليات العقلية، وتنمية مهارات البحث والاطلاع، وتشجيع المبدعين على إنتاج أفكار جديدة وعلى إنتاج أفكار تستخدم حلولاً غير تقليديته للمشكلات المعروضة، إلى جانب تشجيع المبدعين على تنمية مهارات التقييم الذاتى لديهم<sup>(٢٢٧)</sup>.

ومن بين الاتجاهات الحديثة في تنمية الأمثلة لدى الطلاب متابعة تطورات بناء الاختبارات التحصيلية بحيث يكشف فيها المتعلم قبل غيره قدراته وإمكانياته وسليباته

وبحث تتحول هذه الاختبارات إلى أدوات تقوم مستمر في يد كل من الطالب والمعلم، ومن ثم يصبح الطالب لديه القدرة على التقويم الذاتي، وكذلك يصبح التعلم شركة بين أطراف متعاونة هي المعلم والمعلم، والبيئة المدرسية، ويعتمد على إيجابية الطالب المعلم أكثر من اعتماده على إيجابية عناصر البيئة المدرسية<sup>(٢٢٨)</sup>.

وهكذا تعمل البيئة المدرسية على تدريب الطلاب على أنواع مختلفة من معارف ومهارات التقويم الذاتي بدلاً من التركيز على كم من المعلومات، ومن ثم تصبح أدوار العاملين بالبيئة المدرسية هي كيفية مساعدة الطالب المبدع للتدريب على بعض مهارات العمليات الإبداعية والعمل المستقل والعمل وسط الجماعة، إلى جانب تدريب هؤلاء الطلاب المبدعين على عمليات الاكتشاف وطرقها المختلفة والتي تساعد على البحث والاطلاع<sup>(٢٢٩)</sup>. كما تعمل البيئة المدرسية على ترويض الطلاب بتدريبات فعالة على ميسرات التقويم الذاتي<sup>(٢٣٠)</sup>.

وفي ربط المعارف وتحليلها وتنظيمها يعتبر المعلم قائداً تربوياً في تحديد المشكلة، وتقديم تعريف محدد لها، ثم في إيجاد حلول قائمة على توليد الأفكار، ثم في اختيار أحد البدائل واتخاذ القرار بشأنها. أما في الخطوة الخامسة فهي اتخاذ موقف كائنظر في النتائج والعمل مع الطلاب<sup>(٢٣١)</sup>.

وهكذا ففي مجال تنمية الأهالة لدى الطلاب المبدعين يجب أن تشجع البيئة المجتمعية في النظام التربوي العربي، هؤلاء الطلاب على تحليل المعارف وتنظيمها والإبداع من خلالها، وعلى هؤلاء الطلاب أن يختاروا أكثر من مجال واحد للعمل والإبداع فيه، وفي هذا المجال يجب تعميم تدريس المعلوماتية في مراحل التعليم العام في بلدان الوطن العربي.

#### **تنمية الإبتقان لدى الطلاب:**

الإبتقان (*Elaboration*) يعني القدرة على إتمام التفاصيل، وهذا القدرة على إتمام التفاصيل تحتاج إلى تعلم التفكير في مواجهة المشكلات الحساسة. وتظهر هنا

---

طرق الابتكارية والقويم أثناء إتمام التفاصيل<sup>(٢٣٢)</sup>، كما يظهر أثر استخدام المصادر العقلية المنتجة التي تمكن الأفراد من تحقيق وتنظيم الذات.

وتساهم البيئة المدرسية في هذا المجال عن طريق إتاحة الفرص للطلاب لتكوين اتجاهات إيجابية عن إتقان العمل، فالفرد لا يولد مزوداً بأى اتجاه إزاء أى موضوع خارجي، وإنما تتكون الاتجاهات نتيجة احتكاك الفرد بمواقف خارجية متباينة تؤثر عليه بطريقة ما، بحيث ينتهي الأمر إلى تكوين بعض الاتجاهات الخاصة<sup>(٢٣٣)</sup>.

كما يجب أن تعمل البيئة المدرسية على تنمية عادات التنافس بين الطلاب بما يؤدي إلى محاولة كل طالب إظهار أفكاره في أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة الإتيان<sup>(٢٣٤)</sup>. فالمنافسة بين الطلاب تؤدي إلى انشغالهم بإظهار أفكارهم في أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة الإتيان بين هؤلاء الطلاب العرب.

كما يسعى العاملون بالبيئة المدرسية إلى تنمية العادات العقلية المنتجة مثل الحساسية للتغذية الرجعية، والسعي لتحقيق الدقة والاستفادة من الحد الأقصى من الكفاءة<sup>(٢٣٥)</sup>.

وفي هذا المجال يشارك أفراد البيئة المجتمعية في تطوير مفاهيم النشاط المدرسي، وفي كيفية الاستفادة منه في تنمية الإتيان لدى الطلاب المبدعين، وبما يحقق أهداف مناهجنا بصورة أكثر عمقاً ومرونة، وبما ينمي قدرة الطلاب في التعليم المستمر ويزودهم بآلياته وأساليبه<sup>(٢٣٦)</sup>. فالمعلم يختار الخبرات العلمية التي تحقق تنمية الإتيان بين الطلاب، وعلى المعلم أن يختار أساليب واستراتيجيات التدريس المناسبة لتحقيق هذا الهدف في تنمية الإتيان، بالإضافة إلى إبداء حرصه أن يكون قدوة حقيقية للطلاب في هذا المجال<sup>(٢٣٧)</sup>.

ويجب أن تظهر ابتكارية العاملين بالبيئة المدرسية عند محاولته تحقيق بعض الأهداف التربوية، وعندما ينجح أو يفشل البعض في تحقيق تلك الأهداف فإنه يكشف مواطن قوته وضعفه في معلوماته أو أسلوب تدريسه أو تعامله مع الطلاب أو



في شخصيته وقدراته فيقوم بتحليل تلك النقاط وإيجاد علاقات بين خبراته السابقة والمواقف الحالية وما يمكن أن يحدث مستقبلاً، وبالتالي يمكن الوصول إلى حلول تقوده إلى أن يكون متقناً في تعامله مع الطلاب<sup>(٢٣٨)</sup>.

#### **تسمية البنية المعرفية لدى الطلاب:**

لتربية الإبداع عدة متطلبات معرفية، حيث تعتبر هذه المتطلبات بمثابة الخلفية التي لا يستطيع الطالب المدع أن يقدم ناتجاً إبداعياً دون توافرها ، ومن ثم فإن تعمق في البنية المعرفية يجب أن يتضمن في أى نشاط تعليمي أو تربوي تقدمه البيئة المدرسية هؤلاء الطلاب المبدعين.

ويرتبط تعمق في البنية المعرفية بعمليات التفكير الابتكاري، فالاختلاف بين الطلاب المبدعين وبين غيرهم من الطلاب هو اختلاف في عمليات التفكير في جوانبه المختلفة (الإدراك، والانتباه، والتنظيم، والتذكر، والاستبصار، والاسترجاع). والزمن الذي يستغرقه الطالب في معالجة البنية المعرفية، ونوعية العمليات الذهنية التي يجريها على تلك البنية المعرفية، من عمليات الترميز، والتسجيل والتسمية، والاستدخال، والتنظيم، والربط، والإدماج، والاسترجاع من جهة، وعمليات المعالجة المتعمقة الرأسية والعمودية والأفقية للخبرات من جهة أخرى تحدد مسعى التفكير الذي يوظفه الطالب في إنتاجه الإبداعي<sup>(٢٣٩)</sup>.

وتسهم البيئة المدرسية في تنمية هذه المتطلبات المعرفية لدى الطلاب المبدعين عن طريق تزويدهم بالأنشطة العلمية والتربوية التي تناسب قدراتهم المعرفية<sup>(٢٤٠)</sup>، كما يتضمن أى نشاط في تربية الإبداع العمليات المعرفية مثل التذكر والتفكير المجهود، بالإضافة إلى عوامل ترتبط بالتقويم<sup>(٢٤١)</sup>، مما يساعد هؤلاء المبدعين في نتائجهم الإبداعي.

ويمكن لأفراد البيئة المجتمعية في النظام التربوي العربي تنمية مهارات التفكير الابتكاري بين الطلاب عن طريق تدعيم الخبرات المكتسبة من خلال تمثيل الأدوار،

حيث تناح الفرص لكي يلعب هؤلاء الطلاب أدوار العلماء الموهوبين، وهذا الأسلوب يساعد الطلاب في امتلاك المفاهيم الشائعة في هذا التخصص، ومن ثم في تنمية البنية المعرفية بين هؤلاء الطلاب الموهوبين<sup>(٢٤٧)</sup>.

ولبيئة المجتمعية في الوطن العربي دور هام أيضاً في تزويد الطلاب المبدعين بالاستراتيجيات المعرفية التي تساعدهم على معالجة الخبرة وتنظيمها، والتعامل مع البدائل بطريقة تحترم فيها قدرات المعلم. فالنظم المعرفية أصبحت متعددة، ومن ثم لا يجب الاعتماد على نظام معرفي واحد. كما أن التعلم من مصادر متنوعة يحسن من أساليب التعلم الصفي، ويزيد من تفاعل الطلاب المبدعين مع الأفكار والخبرات المقدمة في تنمية البنية المعرفية لهم. وفي هذا المجال تناح حرية واستقلال أكثر للطلاب المبدع، حيث تصبح هذه الحرية خاصة لبنية المعرفة المكونة لخريطة قدراته الذهنية. فحرية الطالب المبدع في اختيار ما يتعلمه مطلب رئيسي في التربية الإبداعية. وهذا والإنتاجية الابتكارية تكون ناتجاً من مدى اهتمام الطالب بالمصادر والتجارب والخبرات التربوية السابقة في هذا المجال<sup>(٢٤٨)</sup>.

أيضاً يجب أن تصبح البيئة المجتمعية فرص التعلم الذاتي، وتعلم الطالب كيف يتعلم (*Learning how to learn*). ويمكن للبيئة المدرسية هنا تنمية التفكير الابتكاري لدى الطلاب عن طريق تنمية الاستجابات الإبداعية لمواجهة أى مشكلة. ويلعب المعلم في هذا الأمر دور الميسر لطلابه في وصف الموضوع بكلمات عامة، وتوليد قائمة من التخييلات العقلية المشاهدة أو المتناظرة في المراحل الأولى من الإبداع، ثم اختيار أحد هذه الحلول المبتكرة<sup>(٢٤٩)</sup>.

وفي هذا المجال يرى (عبد الفتاح جلال)<sup>(٢٥٠)</sup> أنه يجب على المعلم أن يمتلك القدرة على أن يكسب طلابه قدرات التعلم الذاتي ومهاراته، والذي يتطلب معرفة مصادر المعرفة وأدواتها وكيفية التعامل معها، وقراءة محتوياتها وكيفية اختيار المادة التعليمية المناسبة، والتمييز بين مصادرها الأولية والثانوية والقدرة على تقويمها.

ويرى زحامد عمار<sup>(٢٤٦)</sup> أن تزويد البيئة المدرسية للمتعلم بالمعرفة شرط لازم في عملية التعليم ولكنه ليس شرطاً كافياً في تحقيق أى مستوى من مستويات التفكير وتكوين العلاقة وانتهاءً بتمية الإبداع، فهذا كله يستلزم الإلمام بالمعلومة بشرط أن يكون لها بنية وتعاقب ومعنى وفاعلية في الإدراك من أجل التفاعل مع الذات، لفهم الأشياء، ومع الطبيعة. وهذا يدل على أنه ليس الحصول على المعلومات هو المهدف، ولكن المهدف معرفة ماهية هذه المعلومات ومدى توظيفها في العملية التعليمية ومستويات إدراكها وتفاعلها مع الشخص نفسه وزملائه والمجتمع والبيئة التي حوله بما يؤدي إلى مناخ قوى لتربية الإبداع وتمية الابتكار في المنظومة التعليمية في الوطن العربي.

#### **تنمية العوامل العقلية لدى الطلاب:**

هناك مؤشرات عقلية للتعرف على الطلاب المبدعين منها مستوى مرتفع من الاستعداد للتحصيل الدراسي، ومستوى مرتفع من الاستعداد لتعلم موهبة ما، واستعداد مرتفع في المهارات الميكانيكية وبصفة عامة، فالطالب المبدع متفوق عقلياً وهو يصل في أدائه إلى مستوى أعلى من مستوى العاديين في أى مجال من المجالات التي تعبر عن المستوى العقلي الوظيفي للفرد بشرط أن يكون ذلك المجال موضع تقدير الجماعة<sup>(٢٤٧)</sup>.

وفي هذا المجال يرى عبد السلام عبد الغفار<sup>(٢٤٨)</sup> أن العوامل العقلية تساعد على إدراك التفجرات ومواطن الضعف أو الخطأ فيما يمتلكه الطالب المبدع من معلومات مثل الحساسية للمشكلات، والفروق بين الطلاب المبدعين وبين غيرهم من الطلاب هي فروق في مستوى العمليات العقلية التي يوظفها الفرد على ما يقدم له من محبرة. وكلما زادت العمليات العقلية الأكثر تعقيداً كلما ارتقى مستوى تفكير الطالب وزادت إبداعاته.

وقد تأسس رأى على التراض أن قدرات التفكير الابتكاري - بوصفها عوامل عقلية - قابلة للنمو والتحسين عن طريق التدريب<sup>(٢٤٩)</sup>، كما أن عمليات التفكير عند الطلاب المبدعين تصف بالسرعة والمنطقية مقارنة مع الطلاب العاديين، وفي ضوء التفكير المنطقي عند الطالب المبدع ليس من المستغرب أن تكون القدرة على طرح التساؤلات وفهم العلاقات الموجودة بين الأسباب والنتائج كلها من المؤشرات العقلية الأساسية للطلاب المبدعين<sup>(٢٥٠)</sup>.

ويخلص ويب (Webb)<sup>(٢٥١)</sup> الخصائص العقلية للمبدعين بحصيلة لغوية جيدة، ولهم أعمق لفصيلات اللغة، وقدرة عالية على التركيز والانتباه لوقت طويل، وحفظ المعلومات العامة، وميل لعمل التجارب بطرائق مختلفة، إلى جانب تركيب الأفكار بطرائق مبتكرة.

وهكذا فمما لا شك فيه أن التربة الإبداعية لدى الطلاب تحتم الكشف عن قدراتهم العقلية في وقت مبكر من حياتهم، مع تقديم الأنشطة الصليمة التي تحقق أكبر قدر ممكن من النمو في هذه القدرات العقلية لديهم. فقد يعرض الطلاب المبدعون لخبرات تعرق الاستغلال الطبيعي لقدراتهم واستعداداتهم الإبداعية، وقد يحكم عليهم بأنهم مشاغون بسبب ميلهم للاستعراض وطرحهم للتساؤلات حول كثير من القضايا والأمور الجديدة. ومن ثم فإن الطلاب المبدعين يحتاجون إلى أنشطة تربوية تناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وتفوقهم التحصيلي<sup>(٢٥٢)</sup>.

كما أن توافر أفكار إبداعية تعمل على تدريب المبدعين على العمليات العقلية العليا أمر لا بد منه. ومن ثم يجب أن يتلرب الطلاب على إيجاد حلول إبداعية لحل أى مشكلة، ويتم ذلك عن طريق توليد الأفكار اللازمة لحل مشكلة معينة دون العرض لنقدها في البداية، إلى جانب إطلاق حرية التفكير، وترحيب المعلم بكل الأفكار مهما يكن مستواها ما دامت متصلة بالمشكلة موضوع الاهتمام<sup>(٢٥٣)</sup>.

كما يعمل أفراد البيئة المجتمعية على تحسين كفاءة نواتج القدرات العقلية بسين الطلاب عن طريق التوسع في برامج التعليم الموجه من قبل المؤسسات المجتمعية وتوجيه الطلاب إلى دراسات حرة تنمي العوامل العقلية لديهم<sup>(٢٥٤)</sup>. كما يجب تدريب الطلاب على البحوث الابتكارية المعتمدة على تحديد المشكلة وتعريفها وتوليد الأفكار وتقييم الحلول. واستخلاص النتائج من خلال عمليات وتصنيفات علمية، والوصول إلى الحلول المبتكرة<sup>(٢٥٥)</sup>، ومن ثم يجب الاهتمام بتدريب الطلاب على مثل هذه البحوث الابتكارية في حل المشكلات، فليجأ المعلم إلى تنمية هذه المهارة عن طريق الشرح والتطبيق، إلى جانب ربط هذه المهارة مع مهارات المصنف الذهني والتفكير بصوت مسموع، والتعليم التعاوني<sup>(٢٥٦)</sup>.

كما يمكن استخدام استراتيجيات التمثيل البصري (Visualization Strategies) مثل التخيلات العقلية في شرح الأمثلة التاريخية التي أحاطت بالإبداع والمبدعين والمخترعات العلمية خلال الحقب التاريخية، فنعرض أمثلة تاريخية، ونناقش أنواعها في مختلف المعارف، ومن ثم يفود التمثيل البصري إلى تطبيقات تربوية في مجال التربية الإبداعية لدى الطلاب<sup>(٢٥٧)</sup>.

ويجب تزويد الطلاب بالمهارات العقلية، والنظر إليها باعتبارها من الأهداف التربوية الأساسية لأية مادة دراسية. وفي هذا المجال يذكروا عبد السلام عبد الغفار<sup>(٢٥٨)</sup> إنه يجب العمل على تنمية القدرات العقلية المختلفة وهي متعددة ولا يُعرف حدود نموها، وغاية ما تستطيع البيئة المدرسية القيام به هو تحية الفضل الظروف لحدوث أفضل ثمر لقدرات الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.

ويرتبط دور العاملين بالبيئة المدرسية في تنمية القدرات العقلية لدى الطلاب المبدعين بمدى اهتمام المدرسة العربية بطرق وأساليب الحصول على المعرفة. ومن ثم يجب على المعلم أخذ زمام المبادرة والقليل قدر الإمكان من مظاهر حفظ المعرفة، والعمل على تنمية القدرات العقلية لمناقشة هذه المعرفة، وأن تعمل البيئة المدرسية على

قيمة أفضل الظروف لحدوث أفضل نمو لقدرات هؤلاء الطلاب المبدعين في المواقف التعليمية العلمية في الوطن العربي.

وقد وصفت إحدى الدراسات<sup>(٢٥٩)</sup> دوراً متميزاً للعاملين في البيئة المدرسية في تنمية القدرات العقلية لدى الطلاب المبدعين في الفصل المدرسي العادي عن طريق إتاحة المعارف من خلال حياة الطالب، ومن خلال المواقف القائمة كخطوة أولى لحل المشكلة، ثم تحديد المشكلة، واكتشاف الحلول المتضمنة لتوليد الأفكار والاقتراحات والاختيار من بين البدائل المتضمنة وتحديد المعيار واتخاذ القرار وتكييف المعايير وحل المشكلة من خلال خبرات الطلاب المكتسبة من النظام التربوي العربي.

#### تنمية السمات الشخصية لدى الطلاب:

من السمات الشخصية التي تميز الطلاب المبدعين أنهم والقون من أنفسهم، ومتكيفون مع من حولهم، ولديهم مستوى عالٍ من المشاركة الوجدانية، وهم مرنون في تقبل وجهات النظر، وهم قادرين على الاعتراف بحقوق الآخرين، وبإستطاعتهم تحس مشاعر الآخرين وآمالهم<sup>(٢٦٠)</sup>.

وقد أشار عبد السلام عبد الغفار<sup>(٢٦١)</sup> إلى أن الطالب ذا الاستعداد النفسي للإبداع هو طالب يتسم بالمرونة والنكته، يقبل على الناس ويشجع في إنشاء صداقات، وينجح في تكوين علاقات اجتماعية. فإنتاج الجديد في أي مجال من المجالات هو مغامرة، وصفات مثل الثقة بالنفس، والاعتماد عليها، والاكتفاء الذاتي تعتبر من السمات الشخصية التي تؤدي دوراً هاماً في الإبداع<sup>(٢٦٢)</sup>.

وقد لخصت (ريم ودافيز) (Rim and Davis)<sup>(٢٦٣)</sup> السمات الشخصية للطالب المبدع في ميله إلى الاستقلالية في التعلم، ولديه دافع ذاتي على التعلم، بينما يعتمد الطلاب الآخرون في تعلمهم على المعلم، إلى جانب أن الطلاب المبدعين يستمتعون بالواجبات والأعمال غير المهيأة تماماً بينما يفضل غيرهم الواجبات المهيأة مسبقاً. أيضاً

يفضل الطلاب المبدعون الطرائق التعليمية التي تقوم على المشاركة الفعالة، بينما يفضل الطلاب الآخرون الطرائق التي تقوم على المشاهدة فقط.

ومن متطلبات السمات الشخصية لدى الطلاب الموهوبين إدراك المبدع أن هناك علاقة سببية بين الفعل والنتيجة، كما يدرك الطالب المبدع أن التعزيز الإيجابي أو السلبى لسلوكه يتوقف على أساليب عمله، وعندئذ يكون التحكم داخلياً. وهؤلاء الطلاب من ذوى التحكم الداخلى يميزون بمفهوم إيجابي عن الذات، فيشعرون بمساقم وقدراتهم، وما يمتلكونه من لغة وذكاء، ومن ثم يميلون إلى الانضباط الذاتى بغض النظر عن جوارب الانضباط الأخرى، وهؤلاء الطلاب من ذوى الانضباط الذاتى لديهم القدرة على الإبداع والابتكار واستخلاص الحقائق واستنباط المعلومات من المواقف الغامضة<sup>(٢٦٤)</sup>، كما أن الطلاب المبدعين يمتلكون الدافع القوى والمثابرة فى العمل<sup>(٢٦٥)</sup>.

وتستطيع البيئة المدرسية الإسهام فى توفير شروط التربية الإبداعية فى هذا المجال باستخدام طريقة الحوار والإقناع فى التعليم، حيث إنما تساعد المعلم على تحقيق التفاعل والإيجابية والثقة بالنفس. والتدريس من خلال الحوار والإقناع يكسب المعلم التفكير الناقد والنبات الانفعالى، وبذلك يمكن للحوار أن يكسب المعلم منهجية للتفكير الابتكاري. ومن ثم يجب على العاملين بالبيئة المدرسية تدريب طلابهم على الحوار الإيجابي مع توفير جوارب الثقة المتبادلة بين الطلاب ومع التأكيد على الجوانب الإنسانية وتوفير جو ديمقراطى تسوده الحرية والتسامح<sup>(٢٦٦)</sup>.

ومن المهم إيصال المعلم إلى مرحلة متقدمة من مراحل الانضباط، وهى مرحلة الانضباط الذاتى وتمثل قيم الانضباط الذاتى فى تصرف الطالب وفلسق القوانين لأسباب تنبع من داخله وليس لأسباب مفروضة عليه من الآخرين. وهذا ويتصل بإكساب الطلاب قيم الانضباط إكسابهم - فى الوقت نفسه - قيم الحرية والمهارات الاجتماعية الأخرى فى إطار المحافظة على الأعراف السائدة فى المدرسة<sup>(٢٦٧)</sup>. ويتصل

هذا الأمر دور المعلم داخل الفصل بحث يكون قادراً على تحديد علاقة المادة التى يدرسها بالقيم التى يرجحها كمعلم، ومدى مناسبة طريقة التدريس التى يستخدمها مع المادة التى يقوم بتدريسها والوسائل التى يقوم باستخدامها ولانطلاقاً من هذه المادة، إلى جانب رأيه فى المنهج ونقاط قوته وضعفه ودوره فى تنمية المهارات لدى المتعلم والمتعلمة فى النقد والحوار والتفوق<sup>(٢٦٨)</sup>.

#### تنمية العوامل الدافعية لدى الطالب:

وهى مجموعة العوامل التى تدفع المبدع إلى السيطرة على ما لديه من معلومات ومهارات فى مجال الإبداع الذى يدع فيه، وهو الذى يدفعه أيضاً إلى التفكير واكتشاف ما قد يوجد فى ذلك المجال من أوجه ضعف، ومن ثم إلى التفكير فى الجديد والتعبير عنه<sup>(٢٦٩)</sup>.

والعوامل الدافعية هى إحدى المتطلبات الضرورية للتعلم، فمهما كانت المعدات والأجهزة والكب متوفرة بالمدارس، فإن كل ذلك لن يفي عن استارة الدافعية لدى الطلاب، والمتعلمة فى عدد من العوامل تتراوح بين شخصية الطالب وسماته وقدراته إضافة إلى حوافز التعلم واستراتيجياته<sup>(٢٧٠)</sup>.

ويقصد بالآثار الدافعية عند الطلاب إيجاد الرغبة وحفز الهمة لديهم ويتم ذلك عن طريق مشاركة المتول للمدرسة، ومشاركة المدرسة للمتول فى إثارة الدافعية لدى هؤلاء الطلاب أثناء ممارسة العمليات الإبداعية. ومن ثم يجب على البيئة المدرسية أن تفتح على الجو الأسرى للتلاميذ من أجل توفير المواد القرائية المناسبة لتنمية فرص الإبداع لدى الطلاب، فالخبرات المتطابقة ما بين المدرسة والمتول تحفز اهتمام لدى الطلاب وتريد الدافعية بينهم<sup>(٢٧١)</sup>.

هذا وتزداد الدافعية بين الطلاب للعمل كلما أزداد انغماسهم فى هذا العمل، وارتفع مستوى أدائهم. فعين يبدأ الطالب المبدع فى العمل ويسيطر على بعض مفردات المجال، تترك شرارة الدافعية، وإذا سيطر الطالب المبدع على هذا المجال، فإن



شراكة الدافعية تزداد وتستمر هذه الزيادة إذا بدأ الطالب المبداً في اكتشاف العلاقات، وانتقل إلى مستويات أعلى من التفكير<sup>(٢٧٢)</sup>.

ويمكن للبيئة المدرسية أن تسهم في تنمية الدافعية لدى الطلاب عن طريق تنمية حساسية حل المشكلات لدى الطلاب، فالطالب يجب أن يصبح حساساً تجاه استخدام إستراتيجيات حل المشكلات التي لها عوائد تتمثل في توفير فرص النشاط الإبداعي في المستقبل<sup>(٢٧٣)</sup>. كما يجب على البيئة المدرسية إثارة الدوافع لدى الطلاب ورعاية قدراتهم واستعداداتهم وتوفير المزيد من وسائل التعلم لهم، وأن يعتمد المعلم استراتيجية التدريس الصامتة - لبعض الوقت أثناء الحصة الدراسية - والتي تعتمد على أن يصبح المعلم صامتاً، وفي المقابل يستمر الطالب في توليد الفروض المرتبطة بمفاهيم الدرس. ويعتمد المعلم في هذا الأمر على معرفة الطالب وتحليله للعالم من حوله، ومعرفة لداته<sup>(٢٧٤)</sup>.

كما أن الطلاب المبدعين يحتاجون إلى تركيز جهود البيئة المجتمعية من أجل تعليمهم الاستراتيجيات النافعة في التعلم جنباً إلى جنب مع تعليمهم المواد الدراسية المختلفة. فتدريس المادة العلمية مهم ولكن إرشاد الطلاب إلى النجح الاستراتيجيات التي تعمق لهم هذه المواد عند دراستها يعد على الدرجة نفسها من الأهمية. وقد يكون مفيداً أن يتم تدريب الطلاب على العزو وطرق وأساليب إدارة الموارد المتاحة كالوقت والأصدقاء والأماكن المناسبة في تحسين مستوياتهم التعليمية<sup>(٢٧٥)</sup>.

كما أشارت إحدى الدراسات<sup>(٢٧٦)</sup> إلى أنه من الأفضل أن تترك الفروض للطلاب المبدعين لكي يعرفوا على أخطائهم بأنفسهم، فهذا يؤدي إلى زيادة أسباب الدافعية في المهام المعرفية بين هؤلاء الطلاب المخطئين.

وللبيئة المجتمعية العربية دور فعال في زيادة الدافعية والثقة بين الطلاب ومحاولة تعريفهم بمقدار النجاح الذي يحرزونه في حل أي موقف تعليمي، وعلى العاملين بالبيئة المدرسية في النظام التربوي العربي أن يعملوا على المساهمة في زيادة الدافعية لدى

الطلاب عن طريق جعلهم يعتمدون على أنفسهم في مواجهة حل الموقف، وعلى المعلم أن يزيد من إجراءاته وأساليبه التي تهدف إلى رفع الدافعية الطلاب للتعلم وزيادة إقبالهم عليه، ويمكن للمعلم توظيف مدخل أسلوب حل المشكلات لتحقيق هذه الأهداف<sup>(٢٧٧)</sup>.

### تنمية العوامل البيئية لدى الطلاب:

ينظر إلى الإبداع كمحصلة لتفاعل الوراثة والبيئة معاً، فالوراثة تزود الفرد بمدى من الاستعدادات، ثم تأتي البيئة لتضع الفرد على نقطة الاستعداد. ويظهر الإبداع لدى الطالب إذا عاش في بيئة تفهم قدراته وإمكاناته الإبداعية<sup>(٢٧٨)</sup>. فإذا كانت البيئة التي يعيشها الفرد بيئة متحة ومرنة وتحترم فيها حرية الطالب في التفكير والتعبير، ولا تتسرع في إصدار الأحكام على من يفكر ويعبر عن فكره، وإذا كانت البيئة تعطي للفكرة والرأي والناتج - بصفة عامة - فرصة التجريب فإن هذا سوف يكمل ذلك الجانب الذي يصعب أن يظهر ناتجاً ابتكارياً في غيابها<sup>(٢٧٩)</sup>.

وهكذا يحتاج الطالب المبدع إلى بيئة تقل فيها الضغوط وعوامل الكف، وتتميز بقدر كاف من الحرية واحترام وتقدير الإنسان، وتكامل فيها أساليب التعليم ما بين البيتين المدرسية والأسرية لإيجاد بيئة تساهم في التربية الإبداعية لدى الطالب. ويجب على البيئة المدرسية هنا أن تتعاون مع الأسرة في توفير الوسائل الثقافية بما فيها القصص والمجلات وغيرها من الوسائل التي تساعد على التربية الإبداعية لدى الطلاب في شتى بلدان الوطن العربي.

كما أن الطالب المبدع في حاجة لأن يعيش في بيئة تحوى مثيرات مختلفة وغنية تستثير القدرات الكامنة لديه، إلى جانب أن يكون المناخ الثقافي والاجتماعي والتربوي مناسباً لنمو قدراته، ويعني ذلك أن يكون المجتمع حوله معنياً باستثمار قدرات ذلك المفق المبدع، وتوظيفها في مجالات مختلفة من حياة المجتمع ذاته<sup>(٢٨٠)</sup>.

وهكذا فإن أكثر ما يحتاجه الطلاب المبدعون هو احترام العاملين بالبيئة المدرسية

لهم وثقتهم في قدرة طلابهم على إنتاج عمل مبدع، ويشجع بين هؤلاء قيم معينة منها الأمانة، والصراحة، والاحترام المتبادل، والطموح والمثابرة في العمل.

كما أن الطالب يمتلك في الغالب بعض المعارف والمهارات المضمنة من خلال معاشته للبيئة المحيطة به، ويمكن للمعلم طرح مشكلات تثير فرص الإبداع في الفصل من خلال إتاحة الفرص لإظهار كل طالب معارفه ومهاراته المكتسبة من البيئة التي يعيش فيها. وهكذا يستطيع المعلم إتاحة فرص الإبداع من خلال استخدام هذه المعارف والمهارات البيئية في كيفية حل المشكلات التي تعرض على الطلاب أثناء تقديم الأنشطة التربوية<sup>(٢٨١)</sup>.

وقد أشارت دراسات سابقة في مسألة نمو القدرات الإبداعية وعلاقتها بالبيئة إلى أن نمو القدرات الإبداعية يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في نهايات مرحلة الطفولة ونسوراً في بداية مرحلة المراهقة نتيجة عوامل بيئية تتمثل في عوامل الضغط والمسيرة والامتثال لقوانين الجماعة ومواجهة مطالب الحياة<sup>(٢٨٢)</sup>.

كما أن العاملين بالبيئة المدرسية مسئولون عن التفاعل الإيجابي والصاوب بين المدرسة والبيئة الخارجية عنها، فيعمل هؤلاء على توفير المناخ الابتكاري للطلاب في كل من البيئة المدرسية والمدرول وذلك لكي تتحسن فرص المعرفة والفهم لديهم، فعين يعرف العاملون بالبيئة المدرسية على المناخ السائد في منازل الطلاب، يستطيعون عمل موازنة بين أساليب تعاملهم مع الطلاب وأساليب الوالدين في معاملة أبنائهم، وهذا يؤدي لأن تلعب العوامل البيئية دوراً في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب<sup>(٢٨٣)</sup>.

ويستطيع العاملون بالبيئة المدرسية من خلال إتصالهم بأسر الطلاب أن ينصحون الوالدين بأن سلوك التسامح في التنشئة ينمي الإبداع لدى أبنائهم، ومن ثم تقوم المعاملة الوالدية على الإقناع والمحاورة الفكرية والحرية وعدم فرض القيود على الأبناء والبعد عن أساليب العقاب القاسية، فإن هذا ينمي الإبداع لدى الطلاب، وفي

---

هذا الأمر أوضحت (مها زحلق)<sup>(٢٨٤)</sup> أن الأباء الذين يمكن أن يسهموا في تنمية الإبداع لدى أبنائهم هم الأباء الذين يتسمون بذهن متفتح، وعمونة عقلية، وبعد عن التسلط، وبقدرة على منح أبنائهم الاستقلالية التي تمكنهم من الثقة بالنفس. ومن ثم يتم التعلم في جو مريح يشعر الطالب فيه بالهدوء والطمأنينة، حيث يكون المنهج المدرسي متصلاً بالبيئة المحيطة التي تستخدم اهتمامات شخصية الطالب، وتسمح له استخدام ميسرات التعلم المراجعة في البيئة العربية المحيطة حوله.

كما أن المناخ العام في البيتين المدرسية والأسرية في الوطن العربي يجب أن يتسم بالعدالة والتسامح والحرية والاحترام المتبادل، لأن في ذلك ما يسمح بنمو الإبداع، لما يلاحظه الطلاب في المنزل والمدرسة من نمط للعلاقات بين الأفراد يترك تأثيراته في سلوكهم، ومن ثم في ميلهم لممارسة التفكير الإبداعي في مناسبات حياتهم<sup>(٢٨٥)</sup>.

هذا ومشاركة الأسرة للمدرسة في الأنشطة التربوية قد يترك أثراً كبيراً في جعل البيئة المدرسية نشطة وفعالة في تربية الإبداع وتنمية التفكير الابتكاري لدى الطالب<sup>(٢٨٦)</sup> ومن ثم فلا بد من تفعيل أدوار مجالس الأباء في النظام التربوي العربي في رعاية الإبداع لدى الطلاب، والعمل على نشر نتائج الطلاب الإبداعية في المؤسسات الإعلامية بالمجتمع المحلي في الوطن العربي مثل الصحف المحلية والمجلات.

#### اعتماد الأساليب التجميع والعزل:

تعدد الأساليب التي يتم تنظيمها بغرض رعاية الإبداع وتنميته لدى الطلاب، وتختلف هذه الأساليب من مجتمع عربي لآخر حسب درجة تقدم هذه المجتمعات، ومن بين هذه الأساليب أسلوب التجميع والعزل، حيث يقصد بأساليب التجميع والعزل تجميع الطلاب المبدعين وعزلهم عن باقي الطلاب العاديين لكل وقت الدراسة أو بعضها، وتستهدف هذه الأساليب توفير أكبر درجة ممكنة من التجانس بين الطلاب المبدعين، وجعلهم في صف خاص بهم مما يسهل استفادتهم من العملية التربوية المقدمة لهم استفادة كاملة.

وتهدف أساليب التجميع والعزل بين الطلاب المبدعين إلى توفير بيئة تربوية مثيرة محفزة تتحدى قدرات هؤلاء الطلاب وتسمح لهم بالتعلم من بعضهم البعض والذين لهم القدرات والاهتمامات والميول نفسها<sup>(٢٨٧)</sup>.

وتتم أساليب التجميع والعزل وفق أشكال متميزة، لعل أهمها المدارس الخاصة للمتفوقين والمبدعين، إلى جانب الصفوف الخاصة حيث يتم تجميع هؤلاء الطلاب المبدعين في فصول خاصة، أو حتى في مراكز معينة حيث يدرس هؤلاء الطلاب المقررات والأنشطة والمناهج التي تتناسب مع احتياجاتهم بعيداً عن البرنامج المدرسي العادي.

ولقد كانت مصر من أوائل الدول العربية التي اهتمت بإنشاء مدارس خاصة للمتفوقين والمبدعين منذ بداية الخمسينات من هذا القرن، حيث بدأت مدرسة المعادى للمتفوقين في عام ١٩٥٥، تلى ذلك مدرسة عين شمس للمتفوقين عام ١٩٦٠، ثم تلا بعد ذلك إنشاء العديد من المدارس النموذجية التي تقبل هؤلاء الطلاب المتفوقين المبدعين في أى مجال من مجالات الإبداع.

وتقبل مثل هذه المدارس الخاصة الطلاب الموهوبين والمتميزين في قدراتهم العقلية، حيث تعمل هذه المدارس على تقديم مقررات دراسية مكثفة تستثير طاقات هؤلاء الطلاب وتلبي حاجاتهم الإبداعية وذلك في المجال أو المجالات التي يبدعون فيها. وتقدم بعض هذه المدارس النموذجية نفس المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب العاديون، ولكن بشكل أكثر عمقاً وثراءً بحيث تلبي حاجات هؤلاء الطلاب المبدعين، وتسمى التفوق العقلي لديهم<sup>(٢٨٨)</sup>.

أما الصفوف الخاصة للمتفوقين والمبدعين، فهي نوع من الصفوف يتم إنشاؤها ضمن إطار المدرسة العادية، وتخصص لها في الغالب المقررات الدراسية التي تخصص للطلاب العاديين، ولكن بطريقة أكثر عمقاً وثراءً، بحيث تأتي ملية لحاجات الطلاب المبدعين، وتعمل على تنمية مستوى قدراتهم واستعداداتهم.

---

وفي مصر وغيرها من شقيقاتها الدول العربية تم إنشاء العديد من هذه الفصول الخاصة لرعاية هؤلاء الطلاب ذوي القدرات الفائقة، إلى جانب تزويد هؤلاء الطلاب بمقررات اختيارية تسمى مواد المستوى الرفيع، وبخبرات تربوية إضافية مكملية للخبرات الصفية في عدد من المواد الدراسية.

وبجانب هذه الصفوف الخاصة هناك طريقة تجميع الطلاب الموهوبين في بعض المقررات الدراسية لفترة من الوقت في صفوف خاصة، في حين يستمرون في باقي المقررات الدراسية الأخرى مع زملائهم العاديين في الصف العادي<sup>(٢٨٩)</sup>. كما يتسم تجميع الطلاب المبدعين في ركن واحد في هذه الصفوف الدراسية لفترة من الوقت أو طول الوقت خلال اليوم الدراسي ليأخذوا مقررات دراسية إضافية غير مقررة على الطلاب العاديين.

وهناك مناهج خاصة للطلاب المبدعين، حيث يتعلق هذا المحتوى المنهجي بمدى واسع من الموضوعات والمشكلات التي تراعى كافة الاهتمامات والاحتياجات. كما تقدم هذه المناهج الخاصة خبرات إدراكية تعزز الخبرات المنهجية وتدعمها<sup>(٢٩٠)</sup>.

وفي هذا الخصوص صدر القرار الوزاري رقم (١١٤) لعام ١٩٨٨<sup>(٢٩١)</sup> في جمهورية مصر العربية بشأن إنشاء فصول خاصة للمتفوقين بالمدارس الثانوية العامة بهدف رعاية ذوي القدرات الفائقة، وتهيئة ظروف تربوية مناسبة تساعد هؤلاء الطلاب على تنمية مواهبهم ومتابعة تفوقهم العلمي وإثراء شخصياتهم وتنمية مواهبهم من أجل إعداد جيل من العلماء والمبدعين.

كما يتم تزويد هؤلاء الطلاب المتفوقين والمبدعين بمقررات اختيارية تسمى مواد المستوى الرفيع يتمتع فيها هؤلاء الطلاب وتضاف إلى مجموعهم العام إن حصلوا على نسبة معينة في هذا المقرر.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت دراسة كوكس (Cox)<sup>(٢٩٢)</sup> أن (٧٢%) من الأنشطة التربوية المنفذة لرعاية الطلاب المبدعين تستخدم أسلوب الصفوف الخاصة ببعض الوقت أثناء اليوم الدراسي في المدارس العامة.

### **اعتماد أسلوب التسريع أو الإسراع:**

يقصد بأسلوب التسريع أو الإسراع نقل الطالب المتميز في قدراته إلى الصفوف الأعلى بسرعة أكبر مما هو متبع في نظام المدرسة العادية. وهذا الأسلوب يجعل الطالب المبدع قادراً على الدراسة مع من هم في مستواه من الناحية العقلية والتحصيلية، ويعني ذلك أن سيرته الدراسية من حيث السنوات تكون أسرع مما هو معتاد في حال أقرانه من الطلاب العاديين<sup>(٢٩٣)</sup>. وفي هذا الأسلوب يمكن السماح أيضاً للطالب المبدع أن يشاهد دروساً تعليمية في الصف التالي وهو طالب في الصف الحالي، إلى جانب إتاحة الفرص لمثل هؤلاء الطلاب للدراسة موضوعات دراسية في الصفوف الأعلى.

وهكذا فإن أسلوب التسريع أو الإسراع يهتم بمكافأة الطالب المتفوق والمبدع بإسراع تعلمه<sup>(٢٩٤)</sup>، كدخوله المدرسة مبكراً أو انتقاله إلى صف أعلى من صفه الدراسي، وهذا يسمى (التخطي)، أو ترفيعه في مادة دراسية (دراسة مقرر ما في الصف التالي وهو طالب في الصف الحالي مثلاً)، أو حتى الإسراع بتخرجه قبل زملائه، أو إكمال متطلبات الدراسة قبل الوقت المطلوب حسب قدراته واستعداداته. ومن ثم فإن الطالب المبدع يتحرك في السلم التعليمي طبقاً للسرعة التي تسمح بها قدراته العقلية دون النظر إلى العمر الزمني أو المرحلة التعليمية التي ينبغي أن يوضع فيها الطالب.

### **اعتماد أسلوب الإثراء أو الإغناء:**

يقصد بأسلوب الإثراء أو الإغناء تزويد الطالب المبدع بخبرات تربوية إضافية مكملّة للخبرات الصفية العادية في عدد من المواد الدراسية لأن الطلاب المبدعين غالباً ما يتمكنون من الانتهاء من النشاطات الصفية العادية بسرعة وبكفاءة أكبر من غالبية الطلاب العاديين، إلى جانب تزويد الطالب المبدع بخبرات غنية في موضوع أو مادة دراسية واحدة هي التي يبدو إبداعه فيها. إذن فأساليب الإثراء أو الإغناء هي برامج

وأنشطة منهجية خاصة تصمم لمقابلة إحتياجات المبدعين. وتعتمد هذه البرامج الخبرات التربوية المتنوعة سواء في أخرى أو في الطريقة التي تقدم للمبدعين في الأنشطة الصفية واللاصفية، وهذا ما يسمى بالأنشطة الإثرائية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أوضح جاليجر (Gallagher)<sup>(٢٩٥)</sup> أن أكثر أنواع الأساليب التنظيمية في التربية الإبداعية لدى الطلاب استخداماً هي الأنشطة الإثرائية في الفصول العادية بعض الوقت، إلى جانب رعاية المعلم لطلابه المبدعين في لفصوهم العادية، واستخدام الغرف والفصول المجهزة بطريقة معينة تسمى غرفة المصادر (Resource Room)، حيث تجهز الغرف بالمعدات والأجهزة لتلائم كافة استعدادات المعلمين ومواهبهم. أيضاً هناك دروس خاصة للطلاب المبدعين في أيام الإجازة الأسبوعية إلى جانب لفصول خاصة للمبدعين ضمن المدرسة العادية.

وتأخذ الأنشطة الإثرائية أشكالاً وصوراً متعددة ويمكن حصرها - كما وردت في بعض الدراسات السابقة<sup>(٢٩٦)</sup> فيما يلي:

- الدراسات المستقلة المقررة للطلاب المبدع، حيث يدرس الطالب المبدع فيها بعض المقررات الإضافية حسب رغبته بغض النظر عن مكانة هذه المقررات الإضافية في المقررات الدراسية العادية
- تكليف الطلاب المبدعين بزيارة المكتبات المدرسية وإعداد تقارير عن الموضوعات التي تتعلق باهتماماتهم ومجال إبداعاتهم.
- تنظيم معارض علمية بالمدارس حول عدد من الموضوعات الابتكارية، وتخصيص جوائز للطلاب المبدعين فيها.
- تنظيم نوادي الإبداع في المدارس، وتشجيع الطلاب المبدعين على الانسحاب إليها.
- تدريبات صفية منهجية في الكتاب المدرسي تخصص لفوائد الطلاب.
- برامج صفية وبرامج نهاية الأسبوع تحت إشراف المدرسة



- مطبوعات توزع على الطلاب المبدعين في الصف المدرسي دون زملائهم العاديين.

- مناهج إضافية للطلاب المبدعين الذين يؤدون أداءً متميزاً في فصولهم العادية ويحتاجون إلى رعاية خاصة لتمية مواهبهم وقدراتهم.

هذا والأنشطة الإثرائية السابقة قُدمت إلى تحقيق بعدين رئيسيين هما : البعد الأفقي حيث توسع الطريق أمام الطالب المبدع لزيادة معلوماته وتوسيع مداركه وتعريفه بموضوعات عديدة ومتعددة في مجال إبداعه، والبعد الرأسي، حيث تعمل على تعميق مفهوم المبدع في المعلومات المعطاة<sup>(٢٩٧)</sup>.

#### **الخلاصة :**

من التحليل السابق لنتائج الأدبيات التربوية المعاصرة في مجال التربية الإبداعية لدى الطلاب تم التوصل إلى أهم شروط التربية الإبداعية وإسهامات البيئة المدرسية والمجتمعية في الوطن العربي في توفيرها. هذه الشروط والإسهامات يجب العمل على توفيرها من خلال المشاركة المجتمعية العربية الفعالة، بمعنى أن تتكاتف كافة المنظمات المجتمعية في الوطن العربي في توفيرها.

جدول (١)

شروط التربية الإبداعية وإسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة  
في الوطن العربي من أجل توفيرها

شروط التربية الإبداعية	إسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة في توفيرها
الطلاقة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدريب الطلاب على مهارات التفكير التعمق حصول التأمل والفهم والتحليل.</li> <li>- تدريب الطلاب على مهارات التفكير الشامل المتمركز حول تنظيم الموقف للوصول إلى أفكار جديدة.</li> <li>- توفير أنشطة العمل التعاوني بين الطلاب في المجال الذي يتعاملون فيه.</li> <li>- وضع أسس وآداب للمناقشة العامة الفاعلة والمفيدة.</li> </ul>
المرونة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير الأنشطة التربوية التي تعتمد على الحاسوب لتدريب الطلاب على مرونة التفكير.</li> <li>- توفير الأنشطة التربوية التي تتطلب إعمال الذهن في الإنجاز الحصيلي.</li> <li>- توفير التدريبات المصورة واللفظية في حل المشكلات التعليمية.</li> <li>- تدريب الطلاب على توظيف ما لديهم من معلومات لتحقيق أهداف حياتية.</li> </ul>
الأصالة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدريب الطلاب على ربط المعرفة الجديدة بالمعرفة القائمة لاستخلاص نتائج الدرس.</li> <li>- تدريب الطلاب على تحليل ما اكتسبوه من معرفة للوصول إلى نتائج جديدة.</li> <li>- تنمية مهارات تنظيم المعرفة المختارة.</li> <li>- تنمية مهارات التقويم الذاتي بين الطلاب.</li> </ul>

**الفصل السادس : الشراكة المجتمعية المعاصرة وتدعيم القضايا التربوية**

شروط التربية الإبداعية	إسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة في توفيرها
الإتقان	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدريب الطلاب على استخدام العادات الصالحة في تنظيم الذات.</li> <li>- تدريب الطلاب على الدقة في الأداء التعليمي من خلال تطوير الأنشطة المدرسية.</li> <li>- تكوين اتجاهات إيجابية عن إتقان العمل لدى الطلاب.</li> <li>- تنمية عادات الصافي بين الطلاب أثناء إتمام التفاصيل.</li> </ul>
البنية المعرفية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تزويد الطلاب بالأنشطة التعليمية التي تناسب قدراتهم المعرفية.</li> <li>- تدريب الطلاب على العمليات المعرفية في جوانب التذكر والتطبيق.</li> <li>- إتاحة الفرص للطلاب لكي يلعبوا أدوار العلماء الموهوبين في التخصص.</li> <li>- تدريب الطلاب على العمليات المعرفية في جوانب الإدراك والانتباه.</li> </ul>
العوامل العقلية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدريب الطلاب على إظهار العلاقات الموجودة بين الأسباب والنتائج.</li> <li>- تدريب الطلاب على تركيب الأفكار بطرائق مختلفة في الدروس التعليمية.</li> <li>- احترام الطلاب الذين يطرحون أفكارا إبداعية جديدة لحل مشكلة معينة.</li> <li>- عرض أمثلة تاريخية ومناقشة أنواعها في التخصص المعروض.</li> </ul>
السمات الشخصية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنمية جوانب المغامرة لدى الطلاب.</li> <li>- اعتماد أساليب الحوار والإقناع مع احترام السرائى والسراى الآخر.</li> </ul>

الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة

إسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة في توفيرها	شروط التربية الإبداعية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنمية جوانب الانضباط الذاتي لدى الطلاب.</li> <li>- إتاحة فرص الواجبات المولدة الحرة والكافية لإشعار الطالب باستقلاليته في التعلم.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إتاحة الفرص التعليمية المعتمدة على أسلوب حل المشكلات داخل الفصل.</li> <li>- إتاحة الفرص للطلاب لاكتشاف العلاقات بين عناصر الموضوع المعروض.</li> <li>- إتاحة الفرص لكي يرتقي الطلاب بمسوى تفكيرهم في معرفة أخطائهم بأنفسهم.</li> <li>- إتاحة الفرص لكي يستكشف الطلاب كل ما هو جديد في الموضوع المعروض.</li> </ul>	العوامل الدافعية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إتاحة الفرص للطلاب لإظهار معارفهم ومهاراتهم المكتسبة من بيئاتهم.</li> <li>- العمل على أن تكون بيئة الصف ممتعة ومرنة ويسودها الاحترام المتبادل.</li> <li>- احترام حرية الطالب في التفكير والتعبير عن هذا التفكير.</li> <li>- عدم التسرع في إصدار الأحكام على الطلاب.</li> </ul>	العوامل البيئية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تجميع الطلاب المتفوقين في صف خاص بعض الوقت أثناء اليوم الدراسي.</li> <li>- تجميع الطلاب المتفوقين في ركن واحد في الصف المدرسي طول الوقت.</li> <li>- تجميع الطلاب المتفوقين في ركن واحد فترة من الوقت للتدريب على إبداعهم.</li> </ul>	التجميع والعزل

**الفصل السادس : الشراكة المجتمعية المعاصرة وتدعيم القضايا التربوية**

شروط التربية الإبداعية	إسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة في توفيرها
التسريع الإسراع	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تزويد الطلاب المتفوقين بمقررات دراسية اختيارية غير مقررة على باقي الطلاب،</li> <li>- إتاحة الفرص التعليمية للطلاب المتفوقين لحضور حصص دراسية في الصفوف الأعلى.</li> <li>- إتاحة فرص دراسة مقرر ما في الصف التالي، وهو طالب في الصف الحالي.</li> <li>- إتاحة فرص مشاهدة دروس تعليمية في الصف التالي، وهو طالب في الصف الحالي.</li> <li>- إتاحة فرص دراسة موضوعات دراسية في الصف التالي، وهو طالب في الصف الحالي.</li> </ul>
الإثراء والإغناء	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تزويد الطلاب المتفوقين بخبرات تربوية إضافية حسب رغبتهم.</li> <li>- تكليف الطلاب المتفوقين بإعداد التقارير عن موضوعات تتعلق باهتماماتهم.</li> <li>- تشجيع الطلاب المبدعين على الانسحاب إلى " أسر الإبداع " في المدرسة.</li> <li>- تكليف الطلاب المتفوقين بتدريبات صفية إضافية في الكتاب المدرسي.</li> </ul>

وفي ضوء عملية التكامل بين الرؤى التربوية المختلفة عن شروط التربية الإبداعية وإسهامات البيئة المدرسية وأطراف الشراكة المجتمعية المعاصرة في توفيرها والتي تبدو في الأدبيات التربوية المعاصرة - وبين واقع إسهامات أطراف الشراكة المجتمعية العربية في توفير شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب في مراحل التعليم العام في النظام التربوي العربي من خلال الخبرات المعاشة هناك ضرورة لشراكة مجتمعية

عربية معاصرة تعمل على تهيئة البيئة المدرسية العربية من أجل توفير شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب في مدارس التعليم العام في الوطن العربي . ويجب أن تعمل أطراف الشراكة المجتمعية العربية الفعالة على توفير البيئة المدرسية العربية التي تتميز بالسمات التالية:

- بيئة تعليمية عربية تعمل على تدريب الطلاب على مهارات التفكير الشامل المتمركز حول تنظيم الموقف للوصول إلى أفكار جديدة، مع العمل على توفير أنشطة العمل التعاوني بين الطلاب في المجال الذي يعاملون فيه. هذا وأنشطة العمل التعاوني تقوم على فكرة تقسيم طلاب الفصل إلى مجموعات تضم كل مجموعة من خمسة إلى ستة طلاب، يكونون متنوعين عادة من حيث القدرة والمستوى، ليعكسوا مستويات الفصل، وتكلف المجموعة الأولى بعمل معين - في إطار الوحدة التي تدرس، وتقوم المجموعة بتوزيع العمل على بعضهم البعض، حيث يقوم كل واحد بعمل معين. وعندما ينهي كل منهم ما كلف به، يتم تفرغهم. وهذا النوع من التعليم هام جداً ومطلوب في مدارسنا<sup>(٢٩٨)</sup>.

- بيئة تعليمية عربية تشجع العاملين فيها على استخدام إستراتيجية التعليم التعاوني وتدريب الطلاب عليها. ويوصى (عبد الفتاح جلال)<sup>(٢٩٩)</sup> في هذا الأمر بأن يتوع المعلم في طريقة تدريسه بأساليب كثيرة منها طريقة الحلقات الدراسية، والتعلم الإرشادي، والتدريس التعاوني، والدراسة المستقلة وطرق التعليم البرنامجي، واستخدام تكنولوجيا التعليم والاتصالات المتقدمة والحوار بين المعلمين بالمدارس لتبادل الرأي وعرض كل ما هو جديد في مجال التخصص.

- بيئة تعليمية عربية تعمل على توفير التدريبات المصورة واللفظية في حل المشكلات التعليمية، والعمل على توفير الأنشطة التربوية التي تعتمد على الحاسوب لتدريب الطلاب على مرونة التفكير. ويمكن الاستفادة من نتائج

دراسة (سميث) (Smith)<sup>(٢٠٠٠)</sup> من حيث التوصية بوضع أجهزة الحاسوب الموجودة في المدارس في قاعة مقترحة للتعليم تحت إشراف العاملين بهذه البعثات المدرسية، على أن تترك الفرض الكاملة لمن يرغب من الطلاب المتفوقين في تعلم البرامج على الحاسب الآلي. فتعلم عناصر البرمجة على الحاسب الآلي تحتاج إلى توفير بيئة غنية بالثيرات، وتوظيف التفكير الإبداعي للطلاب ومهارات حل المشكلات في هذا المجال.

- بيئة تعليمية عربية يستخدم العاملون فيها التقنيات الحديثة في العملية التعليمية والتربوية مما يفعل دورها في إثراء البيئة التعليمية المحيطة بالطلاب، ومن بين هذه التقنيات استخدام الفيديو والإذاعة والحاسبات وشبكات المعلومات، إلى جانب إقامة المناظرات والمهرجانات التعليمية وأوائل الطلبة، مما يقوى جوانب المشاركة والتعاون والرغبة في المساهمة.

- بيئة تعليمية عربية تعمل على تنمية مهارات التقويم الذاتي بين الطلاب، وتدريب الطلاب على الدقة في الأداء التعليمي من خلال تطوير الأنشطة المدرسية، والعمل على إتاحة الفرض للطلاب لكي يلعبوا أدوار العلماء الموهوبين في التخصص، إلى جانب تدريب الطلاب على العمليات المعرفية في جوانب الإدراك والانتباه، وتدريب الطلاب على تركيب الأفكار بطرائق مختلفة في الدروس التعليمية، والعمل على عرض أمثلة تاريخية ومناقشة أنواعها في التخصص المعروض.

- بيئة تعليمية عربية تسعى إلى تنمية جوانب المفامرة لدى الطلاب عن طريق المشاركة في المناسبات القومية والاجتماعية وإيجاد فرص التافس بين الطلاب المدعين في إنتاج إبداعاتهم المتصلة بهذه المناسبات، مع تشجيع المسابقات والمنافسات الفردية والجماعية كما يجب تخصيص وقت كاف للتفكير والاكتشاف واللعب بالأفكار دون ضغط من العاملين بالبيئة المدرسية من أجل الحصول على الإجابة الصحيحة للمسألة.

- بيئة تعليمية عربية تعتمد أساليب الحوار والإقناع مع احترام الرأي والرأي الآخر ووضوح أسس وآداب للحوار بين العاملين بالبيئة المدرسية، مع العمل على تنمية قيم التعاون بين الطلاب، والإيمان بقيمة هذا التعاون من أجل تحقيق الإبداع وتمييزه بين الأفراد المتعلمين.

- بيئة تعليمية عربية تتيح الفرص التعليمية المعتمدة على أسلوب حل المشكلات داخل الفصول، والتقليل من التدريبات الروتينية بقدر الإمكان والتركيز على مهارات التفكير الابتكاري والتفكير التباعدي ومهارات حل المشكلات، فليس المهم هو حل المشكلة والوصول إلى الناتج الصحيح، بل الأهم هو تعلم طريقة الحل<sup>(٣٠١)</sup>.

- بيئة تعليمية عربية تعمل على إتاحة الفرص للطلاب لاكتشاف العلاقات بين عناصر الموضوع المعروض، مع إتاحة الفرص لكي يرتقي الطلاب بمسعى تفكيرهم في معرفة أخطائهم بأنفسهم، إلى جانب إتاحة الفرص لكي يستكشف الطلاب كل ما هو جديد في الموضوع المعروض.

- بيئة تعليمية عربية تعمل على أن تكون بيئة الصف مسحة ومرنة ويسودها الاحترام المتبادل، وينبغي على العاملين بالبيئة المدرسية توفير بيئة تعليمية جذابة ومناخ اجتماعي إيجابي تسر جميعها تربية الإبداع لدى الطلاب وتزويد فرص التفاعل الإيجابي فيما بينهم، وتزويد من إمكانية اشتراكهم الفاعل في ألوان النشاط التعليمي المخطط. كما يجب على المعلم إغناء بيئة الصف المدرسي بخبرات تعليمية ونشاطات تربوية أوسع وأشمل من المنهاج الأساسي المطلوب من الطلاب العاديين. وهنا يمكن للعاملين بالبيئة المدرسية إدخال عدداً كبيراً من النشاطات والخبرات كالرحلات الميدانية، والمشاريع الفنية والأنشطة الكتابية وإصدار مجلة وغير ذلك من النشاطات. فالإبداع - كما تراه بعض الدراسات السابقة<sup>(٣٠٢)</sup> - عملية اجتماعية، بالإضافة إلى إنها سمات شخصية، وتحتاج إلى دعم من البيئة المجتمعية المحيطة بها.



- بيئة تعليمية عربية تعمل على توفير جو من الحرية داخل الفصول الدراسية مما يساعد المعلمين على بناء وتصور عالم جديد في الفصول الدراسية بحيث يتمكن كل من الطلاب والمعلمين - وعلى قدم المساواة - من إظهار قدراتهم وإبداعاتهم، علاوة على أن توفير مثل هذا الجو من الحرية داخل الفصول الدراسية يتسبب في إيجاد الاحترام المتبادل، والتجانس، وتبادل المصروف بين أطراف العملية التعليمية<sup>(٣٠٣)</sup>.

- بيئة تعليمية عربية تعمل على تجميع الطلاب المتفوقين في ركن واحد في الصف المدرسي - سواء فترة من الوقت أو طول الوقت - للتدريب على إبداعاتهم، إلى جانب تزويد الطلاب المتفوقين بمقررات دراسية اختيارية غير مقررة على باقي الطلاب. ويجب أن يراعى في إعداد هذه المقررات الإضافية تنوعها بما يمتشى مع متطلبات إنشاء شخصيات هؤلاء الطلاب المبدعين، ومن ثم تصح هذه المقررات الإضافية وسيلة لتطيف الذات وتنمية ملكات التفكير وإكساب هؤلاء الطلاب مهارات إضافية تناسب الإبداع الذي يميزهم عن غيرهم من الطلاب. أيضاً يمكن تجميع الطلاب المبدعين في موهبة واحدة ساعات معينة كل أسبوع، من خلالها يستطيع العاملون بالبيئة المجتمعية توفير الجو المناسب للطلاب لإثراء الإبداع وإثراء فرصة بينهم.

- بيئة تعليمية عربية تتيح الفرص التعليمية للطلاب المتفوقين لخضوع حصص دراسية في الصفوف الأعلى، إلى جانب إتاحة فرص دراسة موضوعات دراسية في الصف التالي، وهو طالب في الصف الحالي. أيضاً إتاحة فرص دراسة مقرر ما في الصف التالي، وهو طالب في الصف الحالي، إلى جانب إتاحة فرص مشاهدة دروس تعليمية في الصف التالي، وهو طالب في الصف الحالي.

- بيئة تعليمية عربية تعمل على أن يدرس الطلاب المبدعون - بجانب دراستهم للمقررات الدراسية العادية - أنشطة تربوية علاجية تستهدف مزيداً من التعمق في فهم مفردات المقررات الدراسية، إلى جانب أن تلك المطالعات الإضافية في

هذه الأنشطة التربوية الناحية سوف توسع مجال المعرفة لدى هؤلاء الطلاب، وتحسن نظرة الطلاب لأنفسهم، كما تساعد في تحقيق آمال العاملين بالبيئة المدرسية وتوقعاتهم في إنجاز طلابهم التحصيلي. وقد وجدت إحدى الدراسات السابقة<sup>(٢٠٤)</sup> أن مثل هذه الأنشطة التربوية قد أحدثت تأثيراً إيجابياً في المدرسة والقضايا التربوية المتصلة بها.

- بيئة تعليمية عربية تهتم بالأنشطة اللاصفية بين هؤلاء الطلاب المدعنين، حيث يمكن تكليف هؤلاء الطلاب بدراسة مقررات إضافية في اللغات الأجنبية، وبرمجة الحاسبات الآلية. كما يجب الاهتمام بزيارة المكتبات العامة، وإعداد التقارير حول الموضوعات التي تتعلق باهتمامات هؤلاء الطلاب، وكذلك إقامة المعارض وإجراء بعض البحوث والمشاريع المتصلة بالبيئة المحلية في كافة أقطار الوطن العربي.

ومن خلال هذه الأنشطة نصل إلى مفهوم المدرسة الفاعلة المنتجة للنتيجة المفترضة بتتمية عوامل الإبداع وترقية ملكات الابتكار لدى الطلاب العرب، تلك المدرسة التي ترتبط ببيتها، وتسعى لتكريس أسس متينة لشراكة فاعلة مع هذه البيئة العربية والانفتاح عليها أخذاً وعطاءً، ومن ثم تصبح المدرسة العربية المناخ الأمثل للتعليم والتعلم والتشعشع الاجتماعية السوية، وبؤرة الخير المؤثر في المجتمع المحلي المحيط بها، للأخذ بيده في سبيل التطوير والتقدم. وهذا يستوجب السعي لتعميق شراكة فاعلة بين المدرسة والبيئة، وتوسيع مجالات وفرص الممارسة الديمقراطية في الإدارة المدرسية وتنشيط دور مجالس الاتحادات الطلابية في العملية التعليمية، والنظرة للتعليم باعتباره أمراً مجتمعياً من ناحية، وقضية أمن قومي عربي من ناحية ثانية، ومدخل لتحقيق ديمقراطية التعليم من ناحية ثالثة، وحالاً وجدت مثل هذه المدرسة فلن نجد عزوفاً من الطلاب في البقاء فيها، ولن يضطر وزير تربيه وتعليم إلى نقل مدرء المدارس التي ارتفعت فيها نسب وقف القيد والبقاء بالنازل وأداء الامتحانات بنظام المنازل، ولن نحاج إلى تحديد المدة ٢٧ يوماً المسموح للطلاب بالتأجيل عن مدرسته مهما كانت ظروفه الصعبة خلال العام - الحبل يكمن في تجويد أداء مدارسنا في الوطن العربي.

### ٣- نمط الشراكة المجتمعية وترشيده أوجه الإنفاق في مجال التعليم:

دار التساؤل الثالث لهذا الكتاب في خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية حول الإسهامات الضرورية لتنظيمات مجتمع الأمة العربية من أجل ترشيد الإنفاق في مجال التعليم في البلدان العربية. ومن بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية التي تتكامل جهودها في هذا المجال الأحزاب السياسية باعتبارها تنظيمًا اجتماعيًا فعالاً وسط الجماهير وتشكل منه الحكومات التي تسن القوانين والتشريعات في تمويل التعليم وترشيد الإنفاقات في مجاله، إلى جانب النقابات المهنية والعمالية التي تضم في عضويتها الملايين في كافة المهن المتواجدة في سوق العمالة، والجمعيات الأهلية المرجو تفعيل أدوارها وبشدة هذه الأيام لسد العجز في الخدمات التعليمية نتيجة دخول اقتصاديات السوق إلى معظم بلدان العالم وما نتج عنها من تقلص الخدمات التعليمية الحكومية في معظم البلدان العربية.

وتعرض خارطة الطريق العربية الإسلامية في صفحتها التالية أهم النتائج التي تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي الثالث حول الإسهامات الضرورية للتنظيمات الاجتماعية والمهنية المختارة في هذه الخارطة وهي الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية لترشيد الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي:

#### أ - الشراكة المجتمعية وتوفير المنصات المالية للتعليم

أضحى التعاون المجتمعي بين الجهود الحكومية والأهلية أحد المدخلات الرئيسية لتمويل الإنفاق على التعليم ضمن النظام التربوي العربي وتحقيق أفضل عائد منه في الوطن العربي، وقد حرصت وزارات التربية والتعليم في الأقطار العربية في السنوات الأخيرة على تشجيع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في تمويل العملية التعليمية، فصدر القرار الوزاري رقم (٣٠ ف) بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٠ في مصر - على سبيل المثال - والذي نص على التصريح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس الفصل الواحد،

ومدارس المجتمع، والمدارس الصغيرة في عقد شراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية بهدف تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تدعيم الخدمات التعليمية في الأماكن الأكثر حرماناً، ومواجهة احتياجات البنات المحرومة ثقافياً، إلى جانب دعم قدرات المجتمعات المحلية في تعزيز الأنشطة التعليمية، وتأكيد هذه القدرات بالمشاركة الإيجابية في العملية التعليمية<sup>(٢٠٥)</sup>.

كما أن قضية المشاركة المجتمعية في الوطن العربي وتوفير الدعم اللازم للعملية التعليمية وتطوير البحث العلمي ودعم هيئات التدريس ورفع المستوى الأكاديمي بينهم في النظام التربوي العربي مطلوبة الآن وبشدة، إلى جانب طرح قضية البحث العلمي وقضية التعليم وتطويره، وقد تم إعداد ورقة عمل للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر في هذا الشأن، حيث إن الحزب يعطى أهمية كبرى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، وقد وفرت الدولة التمويل الكافي للعملية التعليمية الجامعية حيث وفرت الدولة ٧٢٠ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧م. كما وفرت دعماً من الخارج بلغ ٧٣ مليون دولار كقرض من البنك الدولي إضافة إلى ١١ مليون يورو كمنحة للبحث العلمي وتطوير التعليم الجامعي وتحديث نظم البحث العلمي، كما وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي الآن ١% من الدخل القومي في القطر المصري وهو ما يعنى ٢,٦ مليار جنيه هذا العام (٢٠٠٤م) وهناك دول عربية أخرى يصل فيها هذا التخصيص إلى ٢,٥% ولكن في مقارنة مع عام ٨٦ كانت النسبة ٠,٣% في مصر وهو ما يؤكد اهتمام الدولة بدعم البحث العلمي وتبلغ نسبة ما تنفقه الحكومة المصرية على البحث العلمي ٩٠% من حجم ميزانية البحث العلمي البالغ نسبتها الآن ١% من جملة الدخل القومي (G.N.P.) للمجتمع المصري.

ونشير هنا إلى أن اقتراحات الحزب الوطني الحاكم في مصر لتطوير البحث العلمي تركز على أن يتم الاستخدام الأمثل لمنتجات البحث العلمي وأن يكون

التوجه نحو الأبحاث التطبيقية وليس فقط نحو الأبحاث النظرية، وهذا التوجه تنبأه أغلب الأحزاب السياسية الحاكمة في الوطن العربي.

كما أن من توصيات الحزب الوطني الحاكم في مصر التواصل مع علماء مصر في الخارج، وقد تم تحقيق خطوات كبيرة في هذا المجال حيث زار مصر أكثر من ٧٥٠ عالماً مصرياً للمشاركة في مشروعات البحث العلمي والتطوير للمنظومة التعليمية مع ربط البحث العلمي ومراكز الإنتاج والصناعة.

وأنه يجري حالياً تنفيذ ٣٥ مشروعاً لتطوير البحث العلمي والتعليم الجامعي وتمثل عملية تطوير مناهج كليات التربية المرتبة الأولى في مشروعات التطوير في مجال التعليم العالي خلال الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٧م.

كما أن الوزارة اهتمت بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع حيث بلغ عدد براءات الاختراع للمصريين (١٠٠) براءة اختراع بعد أن كانت لا تتجاوز (٢٠) براءة اختراع في الأعوام الماضية.

وعن أداء أعضاء هيئات التدريس في مجال البحث العلمي، فتوجهات الحزب والوزارة هو الاهتمام برفع مستوى أعضاء هيئة التدريس من حيث الفراغ للأبحاث وتطوير المناهج التعليمية، حيث إن العلم هو الثروة الحقيقية وركيزة مهمة في عمليات التطوير في التعليم، والمجتمع العلمي الذي يقوم بتخريج الإنسان المصري القادر على التعامل مع العلم والمعرفة وينمي لديه الشعور بالانتماء والهوية المصرية لمجدد بتخصيص الموارد المالية السخية إليه، إن أساتذة الجامعات المصرية لعبوا دوراً مهماً في بناء المجتمع المصري وتطوير جميع أوجه الإنتاج والتطوير والتنمية، والحزب تبني الخطوة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي.

كما تبني الحزب قضية الالتزام في العملية التعليمية بين الأستاذ والجامعة أي الربط بين الحقوق والواجبات لأعضاء هيئة التدريس والفراغ الكامل الذي يشجعه

---

الحزب بحيث يفرغ عدد من الأساتذة والقيادات الجامعية على مستوى رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة وعميد الكلية تفرغاً كاملاً للعملية القيادية الجامعية.

وفي مصر الآن ٢,٣ مليون طالب جامعي يمثلون ٣٠,٥% من الشريحة العمرية الموائمة للتعليم العالي وأن الحزب قد تبني مشروعاً لتقسيم الجامعات الكبرى إلى جامعات صغيرة لتحقيق اللامركزية في الإدارة والاستقلالية والتطوير. وإن هنالك صندوقاً لتحقيق التكافل للطلاب الجامعي وتوفير الرعاية الكاملة للطلاب غير القادرين ورعاية المهويين منهم، وهذه التوجهات التعليمية تنبأها أغلب الأحزاب السياسية الحاكمة في بلدان الوطن العربي، إلى جانب أن التوجه الآن هو التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح تحت الإشراف العلمي الكامل لوزارات التعليم العالي ووضع المعايير والضوابط من خلال هيئة اعتماد وضمان جودة التعليم التي تتبع الأحزاب السياسية الحاكمة في الدول العربية إن شاءها. إن التوسع في التعليم الجامعي العربي وتوفير التمويل اللازم لهذه العملية من القادرين ورجال الأعمال وتحقيق أعلى مستوى من الاستغلال الأمثل للتمويل المتاح وتحقيق مزيد من اللامركزية للجامعات لتحقيق تمويل ذاتي لها هو الهدف الأسمى لتوجهات الأحزاب السياسية الحاكمة في الوطن العربي، هكذا تتأقلم الصحف القومية هذه التوجهات ونقرأها صباحاً ومساءً، وتقول هذه الصحف إن توجهات الدول العربية هو التوسع في زيادة القبول بالجامعات لإتاحة الفرصة الكاملة لكل شاب مؤهل لدخول الجامعة، وقد بلغ عدد الذين تم توزيعهم عام ٢٠٠٣ م عن طريق مكتب التنسيق في مصر - على سبيل المثال - حوالي ٥٠٠ ألف طالب وبذلك يصل عدد المقيد في الجامعات المصرية الحكومية إلى ٢,٣ مليون طالب عام ٢٠٠٣ م، وهو ما يحقق المبدأ الدستوري في أن التعليم العالي حق مكفول لكل قادر على الاستيعاب والتحصيل في هذا القطر العربي.

والآن يوجد في جمهورية مصر العربية ٢٠ جامعة حكومية فيها ٨ فروع لجامعات وقد أعطيت هذه الفروع التابعة للجامعات فرصة من (٣-٥) سنوات لاستكمال مقوماتها وإعلان استقلالها، وفي مصر سبع جامعات خاصة والمطلوب زيادتها وليس لدينا أى جامعة أهلية غير هادفة للربح، فالكل يسمى إلى الربح!.

وقد أعلن الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر فى المؤتمر السنوى الأول للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٣ م فتح حوار وطنى قومى حول قضايا الوطن والمواطن، والعمل فى ضوء مبدأ المشاركة والمصادقة على فتح الحوار الجاد المسئول من خلال أوراق النقاش التى طرحها الحزب فى لجانه وجلساته العامة فى المؤتمر المشار إليه آنفاً.

كما أن أمناء الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر على مستوى الوحدات الحزبية والمراكز والأقسام من أعضاء المؤتمر عبروا عن آرائهم بحرية وعكسوا مشاكل المواطنين وقضاياهم اليومية واحتياجاتهم فى تفاعل كامل مع أوراق النقاش.

كما أكد الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر أن ورقة النقاش حول حقوق المواطنة والديمقراطية طرحت علاقات المواطن بالدولة وطموحاته وآماله فى الارتقاء بالخدمة التعليمية مع انتهاء العزوف عن المشاركة فى العمل التطوعى، وعلى وجه الخصوص فى مجال غويل التعليم.

كما أن الرسالة التى يتم توجيهها من أوراق النقاش التى عُرضت على المؤتمر تؤكد أن الحزب وحكومته جادون فى تقديم ما التزموا به وفى صورة استراتيجيات تنعكس على الحياة اليومية للمواطن فى قضاياها التى تتصل بالتعليم والصحة والبناء على الأرض الزراعية، والصحة والسكان والمرأة.

وقد أوضح الأمين العام للحزب الوطنى أن المؤتمر استهدف من خلال المناقشات فى اللجان والجلسات العامة، حل مشكلات المواطن فى الأسعار إلى جانب طرح رؤية

---

متكاملة للاقتصاد، وكيفية مساندة الحزب لحكومته من خلال طرح حزمة من الإجراءات الاقتصادية التي تستهدف استقراراً في سوق الصرف، ومدى انعكاس هذا الأمر على تمويل المشروعات التعليمية الطموحة في المجتمع المصري.

وحول هذه القضايا أوضح أمين الحزب أن الحزب لم يطرح أفكاراً بل طرح سياسات وطنية تحقق المشاركة الحقيقية في ترشيد أوجه الإنفاق في مجال التعليم المصري.

وأشار إلى أن ورقة المواطن والديمقراطية أوضحت سبل تحقيق الحرية والديمقراطية ومجتمع تكافؤ الفرص - حتى في مجال التعليم - من خلال العدالة الناجزة وتحديث التشريعات وتنفيذ الأحكام والعلاقة بمؤسسات المجتمع المدني وأحزاب، وتعديل قانون الأحزاب، وتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية وتحديث قوانين النقابات.

ورغم حسن النوايا التي أبدتها أمين الحزب الوطني الديمقراطي في هذه الرؤية الإصلاحية وأوراق العمل والسياسات المرجو اتخاذها، إلا أنه إذا أرادت مصر أن تبني نظاماً سياسياً جديداً يواكب العصر والتغيرات العالمية ويستند إلى الديمقراطية فإنسه يجب الاعتراف أولاً بأن عملية التنمية السياسية لها هدف واحد هو إقامة بنية أساسية لهذا النظام الديمقراطي تسمح بحرية أكبر وقدرة على اختيار القيادات بسلاسة وهدوء ثم تعزيز أفضل العناصر منها وتقديمها للحياة العامة والسياسية وعدم تميش قطاعات أو أفراد لسبب أو لآخر، فالعبرة بالأفعال وليست بالأقوال، والعبرة هنا هي في قدرتنا على تطبيق هذه النوايا الحسنة في مجال التعليم وفي كافة مستوياته: على مستوى المدرسة والإدارة والمديرية والوزارة، ومن ثم تطالب بخارطة الطريق العربية الحالية بتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والقطاعات الخيرية في دعم جهود المدارس الحكومية الحالية في جوانب الإصلاحات والترميمات والمساعدة في توفير الأثاث والتجهيزات، و تمويل بعض الأنشطة المدرسية، كما يمكن



للجمعيات الأهلية مساندة الجهود الحكومية في العملية التعليمية عن طريق بناء أجنحة في مدارس قائمة بالفعل، إلى جانب المساهمة المادية في سد احتياجات المدارس من المعامل والأجهزة والوسائل المعنية، على أن تكون الشورى بين هذه التنظيمات المجتمعية هي الأساس في ترتيب المهام والإنجازات، فلا يعقل تغيير بلاط أرضية بعض المدارس بأموال أميرية في حالة العوز والاحتياج الشديدين إلى إصلاح السبائكة بهذه المدارس.

وإذا كان الواقع يتحدث عن عزوف بعض التنظيمات المجتمعية مثل الجمعيات الأهلية عن التعاون في توفير مختصات الإنفاق على التعليم بسبب قصور إمكانيات هذه الجمعيات وصعوبة الحصول على أراضي لبناء المدارس وغير ذلك من الأسباب فإن تفعيل الشراكة بين هذه الجمعيات الأهلية والحكومات من خلال مسألة تملك أسهم محددة في المدارس الحكومية، وإستناد إدارة بعض المؤسسات التعليمية الحكومية إلى هذه الجمعيات الأهلية في المجتمعات المحلية التي تقع في نطاقها هذه المدارس تعتبر مداخل جيدة لتفعيل التعاون المجتمعي في الإنفاق على التعليم وترشيده. فالعلاقات التنسيقية بين الحكومات العربية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية يجب أن تأخذ (المنحى الامتدادى)، بحيث توفر الحكومة المباني المدرسية مثلاً وتتدخل النقابات المهنية والعمالية من أجل توفير مستلزمات التدريس وأجهزتها التكنولوجية، وتتدخل الهيئات الأهلية والقطاعات الخيرية لتعلو هذه الأشياء وتحسن الخدمات التعليمية والإدارية بالمدارس في النظام التربوي العربي.

وفي ضوء ضعف المشاركة من الجمعيات الأهلية وأصحاب المصانع والمؤسسات والشركات الخاصة في تحمل بعض أعباء تمويل التعليم في الوطن العربي، وفي ضوء إنصراف أولياء الأمور وأبنائهم إلى الدروس الخصوصية، قد يكون في فرض الضرائب، خاصة فرض الضرائب العقارية على الأملاك والعقارات مدخلاً جيداً في توفير دعم إضافي لتمويل التعليم في بلدان الوطن العربي، ويمكن أن تفسر هذه

الضرائب مباشرة من خلال أجهزة الحكم المحلي (الأحياء) وتدعم بها مدارس الحسى نفسه، وقد تسمى بـضرائب القيمة المضافة لتحسين التعليم في هذا الحى أو ذاك، بدلاً من الاتجاه السائد حالياً بفرض ضريبة (نظافة الأحياء) على تلاميذ المدارس وإجبار الإدارات التعليمية على تحميلها من التلاميذ في جميع المدارس حتى من هؤلاء التلاميذ الذين لم يستطيعوا تسديد الرسوم الدراسية المقررة.

هذه الضرائب الإضافية موجودة في الكثير من دول العالم، حتى في الدول الاشتراكية وهذا ما يحدث في الصين مثلاً - كما أورده (بارى) (Barry) (٢٠٦) - حيث تفرض العديد من الحكومات أغلبية ضرائب إضافية على أرباح الشركات والمصانع وملاك العقارات لتدعيم برامج التعليم هذه الأغليات، وتساهم النقابات المهنية والعمالية في تحصيل هذه الضرائب من مؤسساتها الإنتاجية التابعة لها لتدعيم تمويل التعليم بها، ومن خلال هذه الضرائب تدعم الكفاءة الداخلية لمدارس التعليم، وتدعم تعليم الأطفال الفقراء بها.

كما يلزم أن تسهم البورصة والشركات الاستثمارية بها في دعم تمويل التعليم في مصر من خلال خصم نسبة من المكاسب المتحصلة من بيع وشراء الأسهم والسندات بها، ويمكن أن تدخل البنوك بخصم نسبة من أرباح شهادات إيداع الأفراد، ومن جوائز شهادات الاستثمار، وجوائز شهادات المليونير التي استحدثت أخيراً، ومن عوائد الودائع بالنقد المحلى والأجنبي ومن أرباح حسابات الأفراد بالبنوك ومن كافة أرباح الأوراق المالية والتي تدر ربحاً منتظماً من البنوك في توفير بعض المخصصات لتدعيم مصاريف التعليم في الوطن العربي.

أيضاً شركات الصرافة وشركات التأمين والشركات الخاصة في مجال الاتصالات وشركات الإعلانات يجب أن تعرف مسألة المساهمة في تمويل التعليم من خلال خصم نسبة من مكاسبها نتيجة بيع خدماتها للجمهور، وتخصيص هذه النسبة التي تم خصمها بالكامل لتدعيم الانفاقات التعليمية في النظام التربوي العربي.

والمطلوب الآن قيمة جو من الثقة بين مؤسسات الإنتاج ومؤسسات التعليم في الوطن العربي، من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وعقد الندوات التي تجمع بين الباحثين والمستولين في كافة التنظيمات الاجتماعية في الوطن العربي. ومن هنا يكون بالإمكان زيادة الضرائب المستحقة على مؤسسات الإنتاج تدريجياً مقابل تسويق منتج مؤسسات التعليم، والتعليم العالي على وجه الخصوص، وكذلكحث المسؤولين بمؤسسات الإنتاج على التبرع طواعية لصالح مؤسسات التعليم<sup>(٣٠٧)</sup>.

وقد طالب (نوجويرا) (Noguera)<sup>(٣٠٨)</sup> بدعقراطية القاعدة في حكم المدارس العامة في المجتمع الأمريكي، وهذه الدعوة صالحة أيضاً لمجتمعنا المصري في تفعيل الشراكة المجتمعية في توفير المخصصات المالية للتعليم، فالآباء يمكنهم المساهمة في تمويل تعليم أبنائهم حين تتوفر شروط المشاركة، وحين يحدث ذلك يتجاوب أولياء الأمور ويتصدون لتحمل المسئولية في هذا التمويل، لمجتمع الأمة يتسبح للأفراد حرية المبادرات وليس من الممكن أن يعتمد المجتمع العربي في حركته الاقتصادية على آليات الخصخصة واقتصاديات السوق الحرة في إطار التنافس، بينما يجمد هذا الأمر في حركته الاجتماعية ومن ضمنها حركته التعليمية.

كما أن المساعدات التقنية المقدمة ضمن برنامج المساعدات الدولية لتلهم النصيب الأكبر في قطاع التربية في الوطن العربي، وتصل إلى ثلاثة أرباع هذه المساعدات الدولية، إضافة إلى أن (٢٠% - ٤٠%) من أموال هذه المساعدات التقنية تذهب كأجور للمستشارين والخبراء والمؤسسات التقنية المانحة، وعلى المستوى القومي لا تزال إمكانيات الاستفادة المثل من هذه التقنيات، فتضع مخصصات الدعم الخارجي في هذا المجال دون حدوث طفرة التحسين المطلوبة، كما أن الحكومات القومية تلجأ إلى استخدام أموال المعونات الخارجية كبديل لتوفير المخصصات المالية للتعليم بدلاً من التمويل الحكومي، وليس كمورد إضافي لتحسين التعليم، ولعل تجربة (زامبيا) عام ١٩٩٦ تكون أجلى في تفعيل الدعم الخارجي في تمويل التعليم، فقد

---

خصصت المعونات الدولية لها في هذا القطاع في بناء (١١٠٠) مدرسة، وتزويدها بـ (٤٦٠٠٠) مكتب، (١,٤ مليون) كتاب مدرسي من أجل إيجاد فرص تعليمية لتلاميذ التعليم الابتدائي. أيضاً خصصت (أوغندا) معوناتها الخارجية في قطاع التعليم الابتدائي والتي زادت مخصصاتها المالية من (٦٠ مليون دولار أمريكي) عام ١٩٩٧ إلى (١٢٥ مليون دولار أمريكي) عام ٢٠٠٢م في إنشاء مدارس جديدة وقاعات دروس. وكان القرض مع البنك الدولي ينص على تحمله (٩٠%) من كلفة بناء هذه المدارس، وتحمل الحكومة الأوغندية (١٠%) الباقية من الكلفة، وفي (توانيا) حققت المعونات الخارجية طفرة في البنية الأساسية لبرنامج التعليم، حيث تم توجيه برامج المساعدات الدائرية والمولندية لبناء مدارس جديدة في (٦٢) منطقة ريفية بها<sup>(٣٠٩)</sup>.

وللاستفادة من هذه التجارب الأفريقية، ولتفعيل مخصصات الدعم الخارجي في تمويل التعليم في الوطن العربي يلزم توحيد الجهود وتكاملها بين أقسام التدريب بمديريات التربية والتعليم والشبكة القومية للتدريب عن بعد، وبرامج تحسين التعليم الممولة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يتم هذا التوحيد والتكامل عن طريق نقابات المعلمين، وعلى أن تسهم النقابات بمذخراتها النقدية وممتلكاتها العقارية في تحسين البنى التحتية التعليمية من وجهة نظر استثمارية عن طريق تسخير مبانها المنتشرة في ربوع بلدان الوطن العربي وتأجيرها لبرامج تحسين التعليم نظير الحصول على الأجر النقدية التي تدفع لمبان القطاع الخاص، ومن استثمار تأجير بعض أماكن نقابات المعلمين يتم تحديث المباني المدرسية وإقامة أماكن جديدة لقطاع التعليم في جميع الأماكن ببلدان الوطن العربي.

وعلى مؤسسات العون الخارجي العمل على زيادة المخصصات المالية لبناء مدارس جديدة أكثر من التركيز على المخصصات المالية في مجال التكنولوجيا، لزيادة الفصول الدراسية وإلغاء تعدد الفترات في المدارس يأتي في مكانة متقدمة الأهمية عن

تطبق الحكومة الإلكترونية الخاصة بإدارة التوترو الوقت بالمدارس، والتي بدأت في  
سبتمبر ٢٠٠٢م في إحدى النظم التربوية العربية، وتحديدأ في النظام التعليمى المصرى.

وفى هذا الإطار يمكن الاستفادة من المخصصات المالية الخارجية الخاصة بتمويل  
التعليم فى مصر من أجل إقامة مشروع قومى خاص بالتربية والتعليم، ويتمحور هذا  
التصور فى الاستفادة من التسهيلات المادية المقدمة من الدولة للمناطق الاستثمارية،  
ومن التمويل الدولى لقطاع التعليم من أجل إقامة "مدينة استثمارية مملوكة لسوزارة  
التربية والتعليم"، أسوة بمدينة الإنتاج الإعلامى المملوكة لوزارة الإعلام، تضمن إقامة  
مصانع خاصة بالأثاث المدرسى متعدد الاستخدام، وكذا الأجهزة العملية، ومصانع  
لطباعة الكتب المدرسية ونشرها، إلى جانب طباعة الأدوات الكتابية وإنتاج الوسائل  
التكنولوجية التى لها دور مؤثر فى العملية التعليمية، وحق إنتاج الكمبيوتر التعليمى.  
ويؤدى هذا الاقتراح، إذا ما تم تبنيه والعمل على تنفيذه، إلى تفعيل الدعم الدولى فى  
تجويد إنتاج الكتاب المدرسى والوسائط التعليمية الأخرى فى مجال التعليم، ويمكن  
تطوير ما قامت به وزارة التربية والتعليم بشأن إنشاء مدينة مبارك للتعليم بمدينة  
السادس من أكتوبر لتعظيم دور التكنولوجيا فى العملية التعليمية لتحقيق هذا  
المشروع القومى المقترح، فقد تضمن التخطيط لهذه المدينة إنشاء مركز المعلومات  
ودعم اتخاذ القرار، وقاعة مؤتمرات، ومسرح تعليمى، وقاعة تصحيح امتحانات ومخازن  
ومبائى للتدريب وقاعات للتدريب عن بعد<sup>(٢١)</sup>، ويلزم أن تتحول هذه المدينة المقترحة  
إلى وحدة إنتاجية متكاملة مملوكة لوزارة التربية والتعليم، تشمل مصانع إنتاجية  
لستلزمات التمدريس أكثر من كونها مدينة خدمات فى الإعلام التعليمى.

وإذا كانت بعض المنح والمعونات الدولية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر خلال  
الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢ قد وجهت مباشرة إلى التغذية المدرسية فى مدارس  
التعليم قبل الجامعى، فيلزم التفكير فى نوعية التغذية المدرسية المقدمة، وفى الفئات  
المستفيدة منها. فقد بلغت جملة الاعتمادات المخصصة للتغذية المدرسية فى عام

٢٠٠٠، ٢٠٠١ حوالي (٢٤١ مليون جنيه). وكان للتوسع في الفئات المستفيدة من التغذية المدرسية الأثر البالغ في تزايد أعداد الطلاب المستفيدين من التغذية، حتى وصل المستفيدون من التغذية المدرسية خلال العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي (٩,٦ مليون طالب)<sup>(٣١١)</sup>. وتحليل هذه الأرقام اتضح أن ما يخص الطالب المستفيد من التغذية المدرسية (٢٥ جنيهًا)، في السنة (لا تسمن ولا تغنى من جوع!).

وتنوه خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية بأهمية الشراكة المجتمعية في توجيه المخصصات المالية في مجال التغذية المدرسية، حيث تقترح هذه الخارطة العربية وضع أولويات للفئات المستفيدة من الطلاب من مشروع التغذية المدرسية بحيث يكون هؤلاء الطلاب من بين أولئك الذين تنطبق عليهم معايير الحرمان بالمحافظات وبالأحياء الفقيرة، وتقدم التغذية المدرسية هؤلاء الطلاب في هيئة دعم مالي، أى يعطى المسال مباشرة إلى هؤلاء الطلاب الفقراء لكي يتمكنوا من شراء هذه الخدمة المدرسية بأنفسهم، ويمكن تقديم هذا المال على هيئة (سندات تغذية) تمنح للطلاب الفقراء، ومن خلالها يمتلك الطلاب حرية الاختيار في شراء ما يحتاجونه لعلاً من أنواع التغذية من أماكن عامة تتعاقد معها وزارات التربية والتعليم لتقديم هذه الخدمات المدرسية مقابل أن تسترد هذه الأماكن المال المدون في هذه السندات من المناطق والإدارات التعليمية الواقعة في نطاقها، وتحدد الجمعيات الأهلية المتواجدة بالأحياء أسماء الذين يستحقون هذه السندات الخاصة بالتغذية المدرسية في المناطق والبلدان الفقيرة.

#### ب- الشراكة المجتمعية وترشيده الإنفاق من خلال التمويل الذاتي للمدارس:

الشراكة المجتمعية في هذا السياق مفهوم ينهض على أساس مشاركة المجتمع بكافة أفرادة وتنظيماته في إدارة التمويل بالمدارس، فالرؤسة التعليمية، ينظر إليها، في ضوء هذا الفكر، على أنها شركة بين أفراد البيئة المدرسية من ناحية، وبين الطلاب وأولياء أمورهم وأحزابهم السياسية ووظائهم المهنية وجمعياتهم الأهلية التي ينتمون إليها أو إلى بعض منها من ناحية ثانية. وإذا حدثت هذه الشراكة المجتمعية وشاركت في

إدارة التمويل بالمدارس ساد مفهوم الشفافية في العمل التربوي، وأصبحت مسئولياته جماعية: إدارة وتنظيماً وإنفاقاً للميزانيات المخصصة لهذه المدارس، وإذا ساد هذا المفهوم أيضاً في إدارة التمويل بالمدارس من خلال شراكة مجتمعية أطرافها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وغيرها من الكيانات المتواجدة في مجتمع الأمة العربية يمكن تحقيق الرؤية المستقبلية للنظام التربوي العربي باتجاه ترشيد الإنفاق وتجويد العائد من التعليم في الوطن العربي.

كما يمكن تفعيل المخصصات المالية للتعليم في الوطن العربي من خلال نقل صنع قرار صرف الأموال المخصصة لكل مدرسة إلى مجلس الآباء والمعلمين والذي يرأسه مدير المدرسة ويشترك في عضويته المعلمين وأولياء الأمور بهذه المدرسة إلى جانب اشترك أعضاء من الأحزاب السياسية العربية الحاكمة وبقية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الحرة بالمجتمع المحلي في هذا المجلس، إضافة إلى استطلاع آراء أولياء الأمور في أوجه الصرف، ويسود مبدأ المساءلة بخصوص استخدام مخصصات التمويل الحكومي للمدارس، وحينئذ تستطيع المدارس اتخاذ قرارات أكثر كفاءة فيما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال المخصصة لها، حيث تستطيع هذه المدارس تحديد احتياجاتها الفعلية والأولويات الملحة بصورة أفضل من السلطات التعليمية الأعلى. وفي هذا الأمر إحداث لفعالية صرف المخصصات المالية للتعليم وترشيد للتفقات التعليمية في هذا المجال، حيث ينظر إلى المدرسة كوحدة متكاملة في الأداء والتمويل وطلب زيادة الإنفاق والمساءلة، وهذا من شأنه أن يقود إلى كفاءة أفضل في استخدام المخصصات المالية وتحسين الجودة التعليمية وإحداث التطوير المنشود، وفوق كل هذا تحقيق العدالة في توزيع التمويل الحكومي على المدارس المختلفة، ففي مدرسة مكتظة الفصول (٦٠ تلميذاً) في الفصل، وتعمل فترتين في اليوم الواحد، يكون أجدى لها توظيف الدعم الحكومي المخصص لتطوير التعليم بها في بناء فصول إضافية وتوفير مقاعد بها عن السعي لتوفير أجهزة الكمبيوتر

والطيفونات وشبكة الكهرباء اللازمة لتشغيل الحكومة الإلكترونية على مستوى كل مدرسة لإدارة الوقت والتفاوض وإدارة الخلاف والتوتر والتقنية المعلوماتية. ولقد أقرت وزارة التربية والتعليم في مصر بأن حوالي (٢٠%) من مدارسها تعمل في نظام تعدد الفترات الدراسية<sup>(٣١٢)</sup>، ومن ثم تستطيع الشراكة المجتمعية التبصر في الأمر وتحديد الأولويات والتسيق بين ما هو ممكن وما هو مأمول من جوانب التطوير التعليمي.

ويدعم هذا الاقتراح القرار الوزاري رقم (٢٠٠) بتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٠ في جمهورية مصر العربية بتفويض السادة المحافظين كل في دائرة اختصاصه في مباشرة اختصاص الهيئة العامة للأبنية التعليمية بشأن إجراء الصيانة الضرورية للمباني التعليمية والإشراف عليها، على أن يتم الصرف من الاعتمادات المالية بالموازنة العامة للدولة (تفقات جارية)<sup>(٣١٣)</sup>، ويتبقى إعطاء الصلاحيات إلى المدارس نفسها في كيفية إنفاق المخصصات المالية لها، وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم هذه الخطوة في قرارها الوزاري رقم (٢٨٧) بتاريخ ٥/١٢/٢٠٠٠ بخصوص (المدرسة المصرية الدولية للغات) بالجمع التعليمي بالإسماعيلية ومهام مجلس إدارة المدرسة بما ومنهها إعداد اللائحة الداخلية للمدرسة، ويمكن أن يسرى هذا التوجه على المدارس الأخرى، وفي هذا تفعيل للشراكة المجتمعية في إدارة المدارس والإشراف على أوجه الإنفاق في أنشطتها التربوية والتعليمية بها، وتوجيه مخصصاتها المالية لما هو أجدى وأكثر نفعية في شئون التربية والتعليم لأبناء هذه الأمة.

وقد أوضح (هاس) (Hass)<sup>(٣١٤)</sup> أن توزيع المصادر المالية الحكومية على المدارس في ضوء أعداد الطلاب بكل مدرسة يحقق العدل ويدعم المدارس وتظهر الاحتياجات التمويلية لتعويض ما قد ينقص، ويسمح للمناطق الخالية بفرض الضرائب لإكمال التمويل، ويشجع الشراكة المجتمعية في توفير ما ينقص من المخصصات المالية لتجويد التعليم بالمدارس.



ويرى (هارديس) (Harder)<sup>(٣١٤)</sup> أن تنفيذ هذه المقترحات يتطلب بالضرورة تطوير المهارات الإدارية والمخاسية لدى مدراء المدارس مثل تطوير مهارات إدارة الأعمال وتحديد الدخول والنققات المدرسية، ومهارات العرير والاستثمار الأمثل في ميزانيات المدارس، ولقوالد ومعوقات القروض وما هو متاح منها حل مشكلات تمويل طارئة، ومهارات التحفيز وتأثيره على الإنتاجية التعليمية من أجل المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة نحو إنفاق الميزانيات المدرسية في المجالات الأكثر ارتباطاً بالأهداف المحددة لهذه المدارس.

وإذا أعطيت المدرسة المسؤولية والمخاسية بدرجة أكبر، ومنحت صلاحيات التصرف في المخصصات المالية لها، وساد نظام الشراكة المجتمعية في تحديد أوجه الصرف، يمكن على الأقل ربط الحوافز والمكافآت الشهرية للمعلمين بمقدار الإنجاز التعليمي الذي يحققونه لتلاميذهم، فكما زادت المعارف والمهارات التي اكتسبها الطلاب، تزيد الحوافز والمكافآت المقدمة للمعلمين، والتي يتم ربطها سلفاً بميزانيات المدارس، ويشرف على منحها لقلاء المعلمين لجان شراكة من أعضاء الأحزاب السياسية العربية الحاكمة والأحزاب السياسية المواجهة بهذه المجتمعات المحلية وأفراد من النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومن مشاهير مجتمع الأمة في هذه المناطق.

وإذا قبل هذا الاقتراح من وزارات التربية والتعليم، تكون مهمة الإدارات التعليمية تجميع الموارد المالية من جميع المصادر المركزية والمحلية ووضع خطة كل مدرسة في دائرتها من هذه المخصصات المالية في حساب بنكي خاص باسم كل مدرسة على حدة، غير أن تنفيذ هذا الاقتراح يتطلب وجود إطار عام في السياسة التعليمية في الوطن العربي يقوم على شراكة مجتمعية تتمتع من خلالها المدارس بصلاحيات كبيرة في الصرف في غالبية بنود ميزانيتها، وترتيب هذه البنود في ضوء أهميتها لتحقيق أهدافها المنشودة.

وقد يدعم هذا الاقتراح رؤية وزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية- على الأقل في دائرة ما ينبغي أن يكون حتى الآن- لإدارة تسويق المدارس كوحدات إنتاجية. فقد طرح هذا الموضوع في إطار البرنامج التدريبي الذي تنظمه وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة للمدراء المدارس والإدارات التعليمية لتطوير مهاراتهم وصقل كفاياتهم الإدارية ليصبحوا أكثر قدرة على تنفيذ الرؤية النظرية للوزارة في ترسيخ مبدأ: التعليم للتميز والتميز للجميع، حيث تنادى الوزارة بضرورة تشجيع المدارس التي تدار بمفهوم الوحدات الإنتاجية لكي تقيم هذه المدارس بنشاط التسويق لتدعيم مركزها التنافسي في البيئة المحيطة. وقد تضمن هذا البرنامج التدريبي هؤلاء المدراء موضوعات الخطط التسويقية وواجبات مدير التسويق، وأساليب الإعلانات والترويج، وكيفية إدارة المبيعات ومنافذ التوزيع، والصنعة والتغليف، وكفاءة التخزين<sup>(٢١٦)</sup>.

وهكذا فالرأى هنا أننا نحتاج في مصر إلى أن تصبح المؤسسات التعليمية شراكة مع أولياء الأمور، ومع أجهزة الحكم المحلي، ومع أعضاء النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في كافة جوانبها التعليمية، وبحيث تصبح هذه المدارس مراكز إحساس وطنية تؤثر في مسار المجتمع، فحين يحدث أمر نتجه إلى مؤسسات التعليم للسلامة والمآزى، وعندما نواجه بالأمراض وتهدد الصحة العامة، نسعى إلى المدارس للتزود بالتعليم الوقائي، وحين يحس الجمهور بقرب مؤسسات التعليم إلى مشكلاته، وحين يرى الآباء أنهم صانعو قرار تربوي لهذه المدرسة أو تلك، سوف تزيد الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم، وربما تتحول الأموال الشعبية السقي تذهب إلى الجيوب والأيدى الخاصة نظير الدروس الخصوصية إلى تلك المدارس وتتلاقى الأفكار وتفتح لتشهد الطرق في تحسين نوعية التعليم. وإذا كانت الوزارة المختصة بأمور التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية قد استصدرت القرار الوزاري رقم (٤٦٤) لعام ١٩٩٨ والذي بمقتضاه أصبح دور الآباء واضحاً في تطوير العملية

التعليمية ومتابعة تنفيذها، والتأكد من تحقيق المدرسة للأهداف التربوية، فيجب أن يشارك الآباء وبقية الكيانات بمجتمع الأمة المصري ومن ثم في البلاد العربية الأخرى في تفعيل ميزانيات المدارس وإبداء الرأي في أوجه الصرف في النظام التربوي العربي.

كما أن المدارس الخاصة لم تسهم بعد في حل مشكلة الدروس الخصوصية، فإعلامها مصابون أيضاً بحمى الدروس الخصوصية، وهنا يثار السؤال حول ما إذا كان أولياء الأمور والطلاب وأطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة قد فقدوا لقتهم في الخدمات التعليمية المقدمة في المدارس الحكومية (الأميرية) وخاصة على حذر سواء نتيجة ضعف جودة التعليم ٢٩، ومن ثم يلجأ أولياء الأمور إلى الاستفادة بأقصى درجة ممكنة من التعليم (الحز) المقدم لأبنائهم من خلال الدروس الخصوصية، رغم تحمل أولياء الأمور الكلفة المرتفعة لهذه الدروس الخصوصية. والافتراض هنا أنه لسو شارك أولياء الأمور مع أطراف الشراكة المجتمعية (الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعلمية والجمعيات الأهلية) المدرسة المسألة التمويلية والمسئولية التعليمية لسوف يشكلون ضغطاً مباشراً على هذه المدارس لكي تحسن من جودة التعليم المقدم من خلال برامجها التعليمية في الوطن العربي.

ويسلزم تفعيل المخصصات المالية للتعليم في الوطن العربي أيضاً ترشيد النفقات الإدارية وإصلاح المياكل الوظيفية في مجال التعليم. فالرواتب والأجور والحوافز والمكافآت تُمثّل حوالي (٨٥%) من هذه المخصصات المالية، والنفقات الوظيفية للعاملين في مجال التعليم تحوى على حوالي (٤٥%) ينحدرون في سلسلة المهن الإدارية المساعدة بالمدارس، وفي المقابل نجد ندرة العمالة الفنية المتدربة في مجال تكنولوجيا التعليم مع العلم بأن دعم استخدام تكنولوجيا التعليم مرتبط وبشدة مع توفر عدد كاف من الفنيين المؤهلين لاستخدام هذه التكنولوجيا المتقدمة في مجال التعليم، ومن ثم ينهى التفكير في تبديل بعض الوظائف الإدارية بوظائف الاستشارى الفني المقدم في المدرسة، وبحيث تتحدد مهام هذا الاستشارى الفني المقدم في المدرسة

---

بتدريب المعلمين على استخدام الحاسب الآلى وحجرات مناهل المعرفة، ومن ثم يمكن ترشيد المخصصات المالية للتعليم في مجال المراتب. ويمكن تشجيع الفقة الإدارية في المدارس إلى التحول إلى الفقة الفنية عن طريق التدريبات التحويلية، وربط الزيادة في الأجور بمدى التقدم في هذا المجال - أيضاً وبدلاً من الاتجاه السائد حالياً في إيجاد فرص التدريب التحويلي لخريجي كليات التربية لتمهيتهم على مهن أخرى، يمكن تقديم فرص عمل (معلم فني مبتدى) لهم لمدة عامين أو ثلاثة، ويشترط أن يكمل هؤلاء المتدربون بنجاح برنامجاً لاكتساب المهارات والمعارف الجديدة في مجال تكنولوجيا التعليم، وبما يحسن من أدائهم التدريسي خلال هذه المدة، وبعد إكمالهم هذا البرنامج التدريبي بنجاح يحصل (المعلم الفني المبتدى) على صفة (المعلم الفني الخترف) القادر على تدريس تكنولوجيا التعليم بمدارس التعليم، ويصبح هؤلاء المعلمون الفنيون الخترفون نواة للهيكل المشرفة والمدرية والتي تستطيع أن تسير بمثل هذه التكنولوجيا السيرة الحسنة المحققة لأهدافها التنموية في مجال التعليم، والشراكة المجتمعية بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وبقية كيانات مجتمع الأمة العربية هامة جداً لتحقيق هذه التوجهات وتنفيذها في واقع العمل التربوي في نظامنا التعليمي في الوطن العربي.

وبخصوص التعاون الدولي ومخصصاته المالية في تمويل التعليم في الوطن العربي، والمعونات والمنح والقروض لتحسينه، لم تظهر الطفرة في التحسين حتى الآن، ولم تحدث التنمية الشاملة لمنظومة التعليم العربي، وغابت الشراكة التعاونية بين ما هو دولي، وما هو قومي، حتى في مجال تنمية مهارات العاملين بالمدارس، بقيت أقسام التدريب الحكومية بمديرية التربية والتعليم في منأى عن المشاركة الدولية، وراحت برامج تحسين التعليم الممول بسخاء من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي تشكل وحدانها التنفيذية وتعمل باستقلالية تامة بعيداً عن أى تنسيق أو تبادل برامج وأنشطة تدريبية مع هذه الأقسام المختصة أصلاً في التنمية المهنية للمعلمين في النظام التربوي العربي.

ونسوق تجربة (السلفادور) للاستفادة منها في ترشيد الإنفاقات في مجال التعليم، فللغلب على ما أحدثته الحرب الأهلية من دمار في (السلفادور) لهما بين عامي ١٩٨٠، ١٩٩٢، لأن الآباء في بعض المناطق الأشد فقراً تولوا إدارة المدارس المحلية.. وقد انتشرت هذه التجربة على مستوى الأمة في (السلفادور)، حيث مكنت لجنة التعليم بما الآباء من الاشتراك في إدارة المدارس وتعيين المدرسين ودفع المرتبات، واستخدام الأموال المحوّلة إليهم من الوزارة لدفع كلفة العملية التعليمية، وتخضع كل مدرسة لإدارة جمعية تعليمية محلية أعضاؤها من الآباء المتبحرين في اجتماع عام، وتقوم هذه الإدارة التعليمية المنتخبة في نهاية كل عام بتقييم عمل وأداء المعلمين للنظر في إمكانية تجديد عقودهم<sup>(٣١٧)</sup>.

ولو فكرنا في هذه التجربة، ونفذناها في مدارسنا، فلسوف يتطور التعليم، وسوف توجد الحلول العملية لمواجهة ظاهرة (التعليم الحر) من خلال اللزوس الخصوصية في مدارسنا. والنشاط الحثري مطلوب وبشدة أن يصدى هذه الظاهرة المرضية في المجتمع العربي، فالحكومات لن تظل وصية على الناس إلى الأبد، ولن تستطيع على الدوام أن تواجه هذه المشكلة بقراراتها الوزارية منمما فعلت في مواجهة ظاهرة غياب الطلاب شبه الجماعي في الأعوام الدراسية الأخيرة، والقرارات الوزارية التي صدرت، وعلى سبيل المثال، وعلى نطاق واسع، لنقل بعض مدرسى الثانوية العامة ممن يؤسسون بأباطرة اللزوس الخصوصية بين الحافظات المختلفة بجمهورية مصر العربية، وهنا توجه الدعوة لكافة المؤسسات التربوية العربية بأن تتبنى رؤية ترشيد الإنفاق من خلال التمويل الذاتي للمدارس في المجتمعات العربية.

**ج- الرعاية المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال تفويض أداء الجودة بين المدارس:**  
يرتكز مبدأ الإنفاق على التعليم في ضوء أداء الجودة على منح أولياء أمور الطلاب سندات دعم تعليمية لتدعيم مصاريف التعليم لأولادهم بدلاً من توفير الحكومات لمدارس لتعليم هؤلاء الطلاب، وتبارى المدارس في تقديم تعليم جيد

لاجذاب العدد الأكبر من هؤلاء الطلاب ومن ثم الحصول على أموالهم المتضمنة في السندات التعليمية الممنوحة لهم من حكوماتهم، أى تزيد حدة التنافس بين المدارس من أجل تحسين جودة التعليم وتقليل النفقات التعليمية، أو على الأقل ترشيد واضح لهذه النفقات في مجال التعليم.

ويقوم هذا التشريع في مجال التعليم على تعاون كافة التنظيمات المجتمعية العربية في مسألة الإنفاق على التعليم، حيث تقدم الحكومات العربية دعماً مالياً محدداً لكل تلميذ، وتستنهض مساهمات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية للتضامن مع المدارس من أجل زيادة فعالية العملية التعليمية بهذه المدارس وإحداث تحسين مستمر وصولاً إلى تحقيق الجودة في التعليم في النظام التربوي العربي.

وتشير التقارير الصحفية الأخيرة إلى أن الحكومات العربية تأمل في فتح باب الشراكة مع الجهود الأهلية والتنظمات غير الحكومية والقطاعات الخيرية وبقية كيانات مجتمع الأمة العربية من أجل توفير الدعم اللازم لتجويد التعليم بالمدارس، وعلى سبيل المثال سعت الحكومات المصرية من أجل توفير الدعم اللازم لتجويد التعليم بالمدارس، السنوات العشر القادمة التي تنتهى عام ٢٠١٠م لاستثمارها في مجال التعليم من خلال إقامة (مدارس تعاونية ذى جودة في مجال التعليم) يلتحق التلميذ بها نظير حصة شهرية مقدارها (٧ آلاف جنيه)، ويمكن استرداد هذا المبلغ في أى وقت عند ترك التلميذ للمدرسة، وبدأت هذه التجربة بالإسكندرية منذ بداية ٢٠٠٩م وتم تطبيقها في (٣٠ مدرسة)<sup>(٣١٨)</sup>.

وفي مجال الإنفاق الأسرى على التعليم في مصر وتجويد مستواه بين أبناء هذه الأسر - على الأقل في درجات التحصيل الدراسي في الامتحانات المدرسية - يشير تقرير التنمية البشرية الذى أعده معهد التخطيط القومى عن عام ١٩٩٨ إلى أن متوسط الإنفاق الأسرى على تلميذ التعليم العام وصل (٥٦١ جنيه)، وأن أكبر بند من بنود الإنفاق الأسرى سواءً في الريف أو الحضر يضم على المدارس الخصوصية<sup>(٣١٩)</sup>، ومن الممكن أن تلعب الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية دوراً

كبيراً في حل مشكلة الدروس الخصوصية وذلك بعمل مجموعات تقوية بكل جمعية أهلية، ويتم اختيار معلمين أكفاء للعمل بها مقابل أجر رمزي<sup>(٣٢٠)</sup>. ويحتاج هذا الأمر إلى شراكة مجتمعية لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية، والمداخل التربوية لمواجهة هذه الظاهرة المجتمعية تنحصر في تجويد التعليم بالمدارس، سواء الحكومية منها أو الخاصة في النظام التربوي العربي.

وقد قدمت دراسة (نبيل عبد الخالق متولى)<sup>(٣٢١)</sup> تفسيراً لضعف الشراكة المجتمعية في مسألة الإنفاق على التعليم من حيث كونه يأتي مصاحباً لتنامي ظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع العربي بصفة عامة، وفي المجتمع المصري على وجه الخصوص، حيث يسود الاعتقاد لدى الكثير من الأسر المصرية، بأنها تسبب عن الحكومة في دفع جزء من مصروفات التعليم، ومن ثم فليس هناك مجال لأي شراكة أخرى تضاف إلى أعباء الأسرة المصرية، خاصة أن قيمة الجنيه المصري في انخفاض، وغلاء المعيشة في تصاعد مستمر، وما أصبح شائعاً كما يراه (سميد إسماعيل علي)<sup>(٣٢٢)</sup> هو تلقي معظم الطلاب للدروس الخصوصية، ويتم ذلك من أول العام الدراسي، وربما من العطلة الصيفية، وكذلك في كل المواد إلى حد كبير، والأسباب هنا كثيرة ومتداخلة، ويأتي في مقدمة هذه الأسباب غياب الجودة في التعليم المدرسي في النظام التربوي العربي.

وهكذا أصبحت نفقات الدروس الخصوصية والتي وصلت في قطر عربي واحد (جمهورية مصر العربية) إلى حوالي (١٠ مليارات جنيه) في العام الدراسي الواحد من ضمن النفقات غير المباشرة، والتي تمثل جانباً هاماً في الإنفاق على التعليم، وتشير التحليلات الصحفية والندوات الإعلامية إلى ارتفاع تكلفتها على الأسرة ومدى ما تعانيه الأسرة المصرية من أزمات نقدية نتيجة محاولتها تدبير نفقات الدروس الخصوصية. والملبس المدرسي تعرض للتغير والتبدل في ضوء تمايز مدارس التعليم في مصر، فلكل غط من أنماط التعليم (الحكومي، والخاص، واللغات، والتجريبى) زى

مدرسي يعاها به وكأنه رمز للجودة في التعليم، ويتم تبديله وتغييره كل عام مما أضاف أعباء مالية جديدة على الأسر في المجتمع المصري، كما فشلت المجموعات الدراسية التي شجعتها وزارة التربية والتعليم لتكون البديل الشرعي للدروس الخصوصية من أجل رفع درجات الجودة في التعليم، وترجع بعض أسباب هذا الفشل إلى نسب توزيع حصيلة هذه المجموعات الدراسية على العاملين عليها من المعلمين والإداريين والعمال والنسب المخصصة من عوائدها لحساب الصناديق التعليمية في ضوء القرار الوزاري رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٩م.

كما أن نفقات شراء الكتب الخارجية لتحسين وتجويد التعليم تمثل عبئاً مالياً على الأسر العربية نظراً لتعدد مسميات هذه الكتب في المقرر الواحد بالتعليم، إضافة إلى ظهور أسماء براقة ومتغيرة من هذه الكتب الخارجية على مدار العام الدراسي مثل كراسة الأوائل والمراجعة النهائية، ومراجعة ليلة الامتحان، والتوقعات المرتبة، وكيف تنفوق في الامتحان، حتى الصحافة دخلت هذا الميدان بإصدارها جريدة التفوق، ثم دخلت التجارة الإلكترونية إلى جميع مراحل التعليم، فأصبح مطروحاً في الأسواق العربية الدروس التعليمية التي تبها القنوات الفضائية التعليمية المتعددة (قناة التعليم الابتدائي، وقناة التعليم الإعدادي، وقناة التعليم الثانوي، وقناة التعليم العالي) والتي بدأ بها فضائياً منذ نوفمبر ١٩٩٨، إضافة إلى كلفة الأقراص (المضغوطة) (CD) (ROM) والتي تخزن الدروس التعليمية بالصورة والصوت. وأصبحت قضية الأسر العربية تتمحور حول كيفية توفير الوقت والتمويل اللازم لكي يستفيد الأبناء من هذه الخدمات التعليمية ذي الجودة العالية على مدار العام الدراسي، فساعات الإرسال تتراوح ما بين (١٢-١٨) ساعة يومياً لكل قناة فضائية، إضافة إلى الدروس التعليمية على القنوات القومية والقنوات المحلية<sup>(٣٢٣)</sup>.

وفي واقع الأمر فإن توفير المخصصات المالية للتعليم ومواجهة صعوباته تحتتم تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية



والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية لتصبح أدوات لفاعلة لتقوية مجتمع الأمة في الوطن العربي، ويتم ذلك من خلال أن تعمل كل جمعية أهلية وكل نقابة مهنية وعمالية على إنشاء صندوق لتلقي أموال الزكاة والهبات من أهل الخير، على أن يخصص دخل هذا الصندوق لتمويل بناء المدارس لأبناء الفقراء واليتامى ولأبناء الحى تخفيفاً من كثافة الفصول بالمدارس الأموية. وأن تنظم هذه الكيانات المجتمعية مع الجهات التعليمية الرسمية ولجان الأحزاب السياسية الحاكمة في البلاد العربية فرص عمل بهذه المدارس لخريجي كليات التربية حديثي التخرج والمنظرين لوظائف التدريس بالوزارات التعليمية في الوطن العربي، وأن تحرص وزارات التربية والتعليم على إيجاد قنوات شراكة مع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في بناء مدارس جديدة مملوكة لوحدات الحكم الأعلى التي تقع الجمعيات الأهلية في نطاقها الجغرافي، ويؤشد الرأى العام العربي لتمويل بناء هذه المدارس وتوفير المتطلبات الأساسية بها. ولعل القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية الذى صدر بتاريخ (٢٠٠٢/٦/١م) في جمهورية مصر العربية يمهّد لقنوات اتصال فعالة بين الجمعيات الأهلية وبين غيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ويوجد شراكة سواءً في تبادل المشورة أو في تملك حصص في المباني المدرسية لكي نصل إلى الشراكة المجتمعية الحقيقية في مواجهة مشكلات تمويل التعليم وترشيد الإنفاقات التعليمية وتحقيق الجودة بين المدارس في النظام التربوى في الوطن العربي.

هذا وتشهد الرؤى المختلفة في العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم في إيجاد نوع من التناقص بين الميزانية المخصصة للتعليم، وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى في ضوء معدلات العائد من الاستثمار في هذه القطاعات. وتسهم هذه الرؤى في توزيع الموارد المتاحة للتعليم - وبخاصة الموارد المالية - توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة، في ضوء معايير معدل العائد منها، إلى جانب معايير الأهداف المنشودة في كل مرحلة تعليمية، وأعداد

الطلاب المسجلين في كل منها، وخصائصهم وطبيعة المناهج المقررة وغيرها<sup>(٢٢٤)</sup>. كما توجه نتائج هذه الرؤى مخططي التعليم إلى توجيه الاستثمار في أى نمط من أنماط التعليم، وفي أى نوع من أنواعه، وفي أى مرحلة من مراحل تكون الكلفة ومعدل العائد الأفضل نسبياً.

كما أن ربط العائد من التعليم بالدخل، ومحاولة دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد في هذا المضمار تواجهها صعوبة دراسة العوامل الأخرى المؤثرة في دخول الأفراد مثل فروق القدرات الطبيعية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد والخبرات المهنية، ونوع العمل، والحظ، والجنس، وغير ذلك من العوامل التي يصعب حصرها.

وفي مجال تحليل الكلفة والفعالية فإن هناك تباين في وجهات النظر، فمن قائل أن مستويات الكفاية المهنية والإنتاجية لأفراد القوى البشرية العاملة في سوق العمل ترتبط مباشرة بمقدار الكلفة في التعليم، ومن ثم فإن تحسين الفعالية يتوقف على جودة التعليم. وهناك من يرى أن العلاقة بين الكلفة والفعالية تتأثر بعلاقات متشابكة في مجال التعليم، ومن الصعب الفصل بينها. فسوق العمل يحوى على قطاعات أولية وقطاعات ثانوية، القطاع الأولي يحوى على مهن تحتاج من شاغليها التميز في التعليم، ومن ثم زيادة الكلفة عليه، بينما القطاع الثانوي يشتمل على أعمال تتطلب من شاغليها قدرًا قليلًا من التعليم. ومن ثم تتباين علاقة الكلفة والفعالية في ضوء تمايز سوق العمل وانقسامه إلى قطاعات أعمال مختلفة مهارياً.

وفي حالة اعتماد بحوث الكلفة والفعالية في هذا المجال فيجب بذل كافة الجهود الممكنة لجعل تطبيق النتائج في التخطيط لتحسين نوعية التعليم يسير بالدقة قدر الإمكان، ويستيع ذلك بذل المزيد من الجهد في عديد من المجالات، لعل من أهمها: تحديد الأهداف بشكل واضح، وقابل للقياس قدر الإمكان، وتحديد كلفة كل بديل بشكل دقيق، وتوسيع النظرة للفعالية، قدر الإمكان، وعدم قصرها على البعد التحصيلي المعرف فقط، مع الاستفادة من التطورات التي حدثت في مجال القياس

والتقويم، واتخاذ كافة التدابير المنهجية والتطبيقية لتحديد الدقيق لفعالية كل بديل، وبشكل قابل للمقارنة<sup>(٢٢٥)</sup>.

أما الدراسات التي اعتمدت مدخل النماذج والدوال الرياضية في تفسير العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم فتواجهها عدة صعوبات منها أن الاعتماد على الدخل القومي وطريقة العامل المتبقى ومؤشرات النمو الاقتصادي لها كثير من المآخذ الاقتصادية، كما أن التحقق والثقة في البيانات التي تتضمنها هذه النماذج والدوال الرياضية، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الفرضيات المتغيرات العلية أو السببية التي يتم تضمينها في النماذج والدوال الرياضية لتفسير العلاقة بين الكلفة والعائد. وأيضاً معرفة الترتيب الزمني لعلاقة "السبب" "بالنتيجة" (*Time Order Problem*) بعد مرور الأمور الهامة في هذا المدخل البحثي.

ويمكن أن تفيد هذه الدراسات التي اعتمدت مدخل النماذج والدوال الرياضية في الكلفة والعائد التعليمي في التخطيط لتحسين نوعية التعليم من خلال توافر للعديد من المتغيرات منها حجم المدرسة، إلى جانب بعض المتغيرات الخاصة بمجودة المعلم (قدراته وغيراته وغطاء إعداده)، التي أصبحت كلفة تأثيراتها الإيجابية في النواتج والمخرجات أرجح من تأثيراتها العكسية، والحوافز التي قفزت إلى مكانة متقدمة جداً من حيث تأثيرها الإيجابي في النواتج والمخرجات التربوية، إلى جانب المدخلات غير المدرسة، خاصة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للوالدين، وجماعات الرفاق التي أصبح تأثيرها أكثر إيجابية ودلالة واتساقاً عبر الزمن<sup>(٢٢٦)</sup>.

ومن ثم فإن دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم تنبئ بمدى قدرة الأفراد على الكسب النقدي وزيادة دخولهم نتيجة تحسين كفاءاتهم الإنتاجية، لقدرة الأفراد على التمسك في تحسين الكفاءات المهنية والإنتاجية، إلى جانب القيم والدوافع، وهذه بدورها تؤثر في تجويد كفاءات العمل لدى الأفراد، وبناءً عليه يجب التخطيط لنوعية التعليم المطلوبة في المجتمع في ضوء هذه الرؤى البحثية في العلاقة بين الكلفة والعائد التعليمي في النظام التربوي العربي.

كما أن دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم تنبئ بزيادة رغبات الأفراد وارتفاع طموحاتهم المهنية، وظهور شخصيات متميزة، كما أن علاقة الكلفة والعائد يرتبط بقضية الاختيار الشخصي، وما يتضمنه من إشباع لرغبات الفرد وحاجاته الشخصية والاجتماعية. وقد تلعب العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم دوراً في التنبؤ بمدى قدرة الأفراد على التدريب على كفايات العمل في سلسلة متصلة من الأعمال والمهن في سوق العمل. وربما سوف يتضمن في المستقبل القريب مفاهيم الأهداف والأغراض والمتطلبات والنتائج والأدوار في دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد التعليمي ودورها في تخطيط نوعية التعليم في الوطن العربي.

وربما سوف تعد مصادر الإنفاق على التعليم في مجتمعنا العربي بصورة أكثر كلفة، فتظهر الرسوم الدراسية عالية الكلفة، وربما تظهر أيضاً القروض التعليمية بين الطلاب، وضرائب تشغيل الخريجين كمدخلات رئيسة في الكلفة والعائد التعليمي بين الأفراد. فمن ناحية الرسوم الدراسية يقوم الفرد أو ولي أمره بدفع رسوم دراسية مقابل التعليم الذي يحمده كوسيلة لاستعادة الكلفة التعليمية. وقد تشمل الرسوم الدراسية عبئاً على الفرد وعلى ولي أمره، وقد تعيق أبناء الشريحة الاجتماعية الفقيرة عن مواصلة التعليم، خاصة في مراحله العالية في البلاد العربية.

وفي التخطيط لتحسين نوعية التعليم يشهد العالم تحولاً تدريجياً في مشاركة الفرد في تمويل فرصه التعليمية، فأصبحت الأسئلة المطروحة الآن في التخطيط التعليمي هي: كم يدفع الفرد نظير فرصه التعليمية؟ ومتى يدفع؟ وكيف يدفع؟ وما الأسلوب الفعال لضمان العائد المرجو من هذه الكلفة الخاصة في مجال التعليم<sup>(٣٢٧)</sup>. وفي هذا المجال يفكر المخططون في علاقة الكلفة بالرسوم الدراسية الخاصة بالفرد، ويعتقدونه الاقتصادية لكي يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع العربي. كما يتم التفكير في ربط الرسوم الدراسية بنوعية التعليم وبمراحله المختلفة لأن الكلفة والعائد في مجال التعليم يتباين باختلاف "الكم"، و"الكيف" التعليمي في النظام التربوي في البلاد العربية.

أما القروض التعليمية فتعد من أساليب استعادة الكلفة في مجال التعليم، إذ يقوم الفرد بتمويل تعليمه عن طريق دفع مؤجل بحيث يتم استعادة هذه القروض التعليمية بأساليب وطرائق مختلفة باختلاف النظم المالية بين الدول العربية. وقد تكون هذه القروض بدون فوائد لكل فرد يتفرغ للدراسة طوال الوقت حسب الحالة المالية لكل قطر عربي وميزانياته المخصصة في هذا المجال.

كما أن أحد مصادر تمويل التعليم في الوطن العربي قد تكون في فرض ضريبة على الجهات المستفيدة من مخرجات التعليم، على أن يتم ربط هذه الضريبة بكلفة التعليم الذي تلقاه الخريج، على أن تقسم هذه الضريبة على فترة زمنية كافية لتغطية الكلفة التعليمية للخريج. ومن متطلبات نجاح هذه الخطوة تقوية العلاقة بين المعلم والإنشائية، وكذلك تقوية العلاقة بين نوع التعليم الذي يتلقاه الفرد والعمل المستقبلي الذي سيمارسه بحيث يصعب على فرد متخصص في عمل معين القيام بعمل خريج آخر متخصص في عمل آخر في سوق العمل والعمالة العربية.

وعليه فإن علاقة الكلفة بالعائد في مجال التعليم يجب النظر إليها كمؤشر جيد في التخطيط لتحسين نوعية التعليم المطلوبة للفرد والمجتمع العربي على السواء، وفي التخطيط لتوفير هذه الكلفة في شتى أقطار الأمة العربية.

وتظهر هنا أهمية تعاون التخصصات التربوية جميعاً في إعداد مقاييس مقننة تعبر عن جودة فعالية الخريج من كافة الأنظمة التعليمية، إلى جانب أخذ آراء المختصين في قطاع الأعمال الإنشائية من أجل مشاركتهم في الحكم على كلفة وفعالية المنتج التعليمي من النظام التربوي العربي في الوطن العربي.

وهنا يجب التفكير في مزاجية أكثر من مدخل بحثي في تقدير علاقات الكلفة بالعائد في مجال التعليم وفي أدوارها في تخطيط نوعية التعليم المطلوبة في القرن الحادي والعشرين. كما يجب دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم استناداً إلى تقدير الجودة وفقاً لآراء الخبراء في فعالية المنتج التعليمي المراد مقارنة كلفته التعليمية

---

بالمائد الاقتصادي والاجتماعي منه، خاصة في المهن المتصلة بالأعمال المهنية، على أن تُحدد معايير موضوعية متعددة لتقدير جودة المنتج التعليمي من خلال هؤلاء المحكمين وبقى الصلة بهذه الأعمال المهنية بعد الدقة في اختيارهم من الخبراء في الوطن العربي.

ويمكن الاستفادة من كافة الرؤى البحثية في ترشيد الإنفاق مع زيادة العائد في التعليم العربي من خلال ترشيد الكلفة الحكومية في مجال التعليم مع العمل على زيادة كفاءة التعليم. فقد أوضحت هذه الخارطة في الطريق فيما سبق بعض مفاهيم الكلفة والبدائل المتعددة لها في مجال التعليم، وتأتي الكلفة الحكومية في التعليم في مجتمعنا العربي لتمثل أعقد الموضوعات وأكثرها إثارة للرؤى النقدية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. وتنادى هذه الخارطة في الطريق بضرورة البحث عن مصادر إضافية أخرى لتمويل التعليم والمساهمة مع الحكومة في كلفته مثل زيادة المصروفات المدرسية، وفتح باب التبرعات المالية المحلية وفرض ضرائب رمزية على الخدمات العامة من أجل تحسين نوعية التعليم في النظام التربوي العربي. وفي الوقت نفسه يجب على صانعي القرارات التعليمية العمل على ترشيد الإنفاق في مجال التعليم، ويستلزم هذا الأمر ضرورة ترشيد نفقات أنشطة التدريس والأنشطة التعليمية المصاحبة، إلى جانب ترشيد النفقات الإدارية وإصلاح الهياكل الوظيفية في مجال التعليم في البلاد العربية.

ويتحليل الكلفة الحكومية في مراحل التعليم وأنواعه المختلفة في البلاد العربية نجد أن الرواتب والأجور والحوافز والمكافآت تنصص الجزء الأكبر من هذه الكلفة، وأن الفئات الوظيفية للعاملين في مجال التعليم تحتوي على العديد من الوظائف الإدارية وينسب مرتفعة وبكلفة مرتفعة أيضاً.

ولكي نقلل الكلفة أو نرشدها مع زيادة العائد في التعليم العربي يصبح من الضرورة، بل من الأهمية القصوى إعادة النظر في نظام الترقيات للعاملين في مجال التعليم، مع التقليل دوماً من الهياكل الإدارية والارتفاع النسبي بالهياكل الفنية في المدارس. فمن خلال الخبرات المعاشة نجد أن الغالبية العظمى من أفراد الهيئات

التدريسية يسعون حثيثاً إلى وظيفة إدارية (وكيل، ناظر...) عند قدوم الترقية إليهم، وبناءً عليه نجد أن نسبة كثيرة من هؤلاء العاملين بمدارس التعليم قبل الجامعي ينحدرون في سلسلة المهن الإدارية بالمدارس، وفي المقابل نجد ندرة العمالة المهنية والفنية المتدربة في مجال تكنولوجيا التعليم مع العلم بأن دعم استخدام تكنولوجيا التعليم مرتبط وبشدة مع توافر العدد الكافي من الفنيين المؤهلين لاستخدام هذه التكنولوجيا المتقدمة في مجال التعليم في الوطن العربي.

وطالما أن وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية قد عقدت العزم على تطوير التعليم وإمداده بجميع فنون التكنولوجيا المطورة أصبح لزاماً عليها أن توجد الميكنة المشرفة والمدرّبة والتي تستطيع أن تسير بمثل هذه التكنولوجيا السيرة الحسنة الناجحة المحققة لأهدافها التنموية، والغريب أن معظم معامل التطوير التكنولوجي وغرف مناهل المعرفة ما هي إلا مخازن أمينة لأجهزة متقدمة لا تستخدم ولا تفتح إلا في نطاق ضيق، مدعياً من يقوم بالإشراف عليها بأنها عهدة ولا يوجد من نستطيع أن نطلق عليه متخصصاً فنياً وكذا لا يوجد من يشرف عليه في مجاله ويحاسبه، ويرشده في تشغيل هذه الأجهزة التكنولوجية المتقدمة تشغيلاً جيداً، بحيث يعود هذا التشغيل بالنفع والفائدة في مجال التربية والتعليم في الوطن العربي.

وقد سارت وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي بخطوات جادة في تطوير العملية التعليمية من خلال تطوير وتحديث مناهج الدراسة وإثرائها بتجارب معاصرة في مراحل التعليم المختلفة، كما جاء إدخال مواد الحاسب الآلي في مراحل التعليم ليكمل استراتيجية النهوض بمستوى التعليم لتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع العربي، ويتبقى التدريب الجاد للعاملين بمستويات التعليم المختلفة على مهارات الحاسب الآلي حتى يستطيعون تنمية قدرات تلاميذهم في هذا المجال.

ومن خلال هذه الرؤية نادى بإعادة النظر في نظام الترقيات للمعلمين في مجال التربية والتعليم بحيث تفتح أبواب أو فرص الترقيات للوظائف الإدارية بعضاً من

---

الوقت وتحمل عملها فرص الترقىات في مجال تكنولوجيا التعليم من أجل الاستثمار الجيد  
لجهود العاملين في مجال التعليم وتقنياته الحديثة، أملاً في الوصول إلى الجودة في مجال  
التعليم في الوطن العربي.

ولعل تجويد برامج التنمية المهنية لجميع العاملين في الميدان التربوي بدءاً بالمعلمين  
وانتهاءً بمعلماء المدارس يسهم في ترشيد الإنفاق على التعليم. فمن طرق الاستثمار  
الأمثل للكلفة في مجال التعليم الاستخدام المتعدد للإمكانات التعليمية المتاحة في مجال  
الأنية المدرسية والأجهزة التكنولوجية من أجل الحصول على إمكانات تربوية أفضل  
وبما يؤدي إلى مخرجات تعليمية على درجة كبيرة من الكفاءة. ومن المعلوم أن توافر  
التجهيزات التكنولوجية الحديثة مع نقص في الكوادر المتخصصة في هذا المجال ينتج  
عنه ضعف الكفاءة في الاستخدام لهذه الأجهزة التكنولوجية. وبدلاً من وجود مدير  
إدارة، ومدير مرحلة (أ)، ومدير مرحلة (ب) في المدرسة نفسها، إلى جانب بعض  
النظار والوكلاء في الإدارة المدرسية ينبغي التفكير في تبديل بعض هذه الوظائف  
بوظائف الاستشاري الفني المقيم في المدرسة، وبحيث تتحدد مهام هذا الاستشاري  
الفني المقيم في المدرسة بتدريب المعلمين على استخدام الكمبيوتر وتشغيله لخدمة  
البرامج التعليمية المختلفة في مراحل التعليم، كما يجب أن يكون هذا الاستشاري  
الفني على دراية كاملة في كيفية استخدام المعلمين لحجرات مناهل المعرفة الاستخدام  
الأمثل. ويجب أن يمتلك من يعمل في هذه الوظيفة القدرات المهنية التي تمكنه من  
تطوير كفايات المعلمين في هذا المجال، ومن ثم يمكن ترشيد الكلفة الحكومية في مجال  
المرتبات والمكافآت بما يؤدي إلى تعظيم العائد من التعليم. ويتصل بهذا الأمر الدعوة  
إلى تطوير تجهيزات المعامل وبحيث تصبح هذه المعامل متكاملة وتصلح لتحقيق أكثر  
من هدف تربوي وتعليمي. ويسهم في تحقيق هذا الأمر الدعوة إلى الاهتمام بإنشاء  
شعب "فني/ تكنولوجي" في مجال تكنولوجيا التعليم بكليات التربية بما يسهم في إعداد  
الكوادر المؤهلة لاستخدام الأجهزة التكنولوجية الاستخدام الأمثل وبكلفة مناسبة.



فالمطلوب كلفة حكومية منخفضة في مواجهة استخدام تكنولوجيا التعليم إلى أقصى حد ممكن من الفعالية وتعليم أفضل. ولتحقيق هذا الأمر نحتاج إلى مجهودات المعلمين في مجال التربية والتعليم. فالحرص على إثراء عوائد التعليم مع الاعتدال في الكلفة على التعليم مع الحفاظ على الجودة فيه يستلزم إعادة النظر في استخدام القوى البشرية العاملة في مجال التعليم لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف نرغب في تحقيقها في كل مرحلة تعليمية على حدة في الوطن العربي.

وهكذا تثير غارقة الطريق العربية الإسلامية الحالية إلى كيفية مساعدة المدارس على بلوغ الأهداف التربوية التي حددتها هذه المدارس بدون كلفة حكومية إضافية وذلك عن طريق إعادة رسم سلم الأولويات في الترتيبات أمام العاملين بهذه المدارس بحيث نفتح فرص الترتيبات على مصراعها أمام من يرغب في وظائف الوكيل أو الناظر الفني أو الاستشاري وليس الإداري. الوكيل أو الناظر القادر على استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم وأجهزة الحاسب الآلي في النظام التعليمي، فكيف أن تتحمل الدولة كلفة توفير المنشآت والتجهيزات والمعدات في مجال تكنولوجيا التعليم، وتحمل من يرغب في الترقية من العاملين في الميدان التربوي كلفة التدريبات المهنية اللازمة لاستيعاب هذه المهارات وبما يؤدي إلى تحسين عملية التعليم؛ فهل من المعقول في حسابات الكلفة وترشيدها وتعظيم عائدها أن يُرقى المدرس الأول المجتهد الجدير بتدريس مادته إلى وظيفة وكيل ويعد أو يُستعد من الإشراف على مادته التي عُرف عنه الجودة فيها، والأولى بالوزارات أن تتخذ منه مدرباً فاعلاً أو مستشاراً فنياً مقيماً في مدرسته بدون أي كلفة نقدية إضافية من النظام التربوي العربي.

ومن خلال تساؤلات مع هينات التوجيه الفني المختلفة تبين أن الحصص التي تُمنح لهؤلاء الوكلاء تكون غير عائدة الجدوى نظراً لعدم إقبال الوكيل على تدريسها بنفس راضية وبالحماس المطلوب، فقد تعود هؤلاء الوكلاء على المساهم الإدارية واعتادوا عن المهام التدريسية، ومن ثم يعزفون عن المشاركة الجادة في تدريس مواد تخصصاتهم.

---

ومما يدفع إلى ضرورة ترشيد الانفاقات في مجال التعليم في البلاد العربية أن يحدد وكيل لكل مادة علمية يستفاد من خبراته وخبراته السابقة، فمثلاً يجب العمل على تبنى فكرة إيجاد وكيل لمادة العلوم يفرغ لتطوير معامل العلوم وكيفية استغلالها استغلالاً جيداً، وكذا على وتيرة وكيفية معامل اللغات ومعامل الرياضيات وغيرها.

كما تنادى هذه الخارطة بضرورة التفكير في كلفة العاملين الإداريين من المدرس والنظار بمدارس التعليم العام، ومدى إسهامهم في مجارة التربية والتعليم التقدم العلمي والتكنولوجي. فبرامج ترقيات هؤلاء الأفراد لابد أن تراعى الصغرات التكنولوجية المعاصرة في القرن الحادى والعشرين، وما يصاحبها من تطور المعارف والمهارات في هذه المهن، وتخطيط نوعية التعليم يجب أن يستند على تقدير دقيق لمهارات مديري المدارس ونظارها ومدى فعاليتهم في تحسين نوعية التعليم. وباتصال لابد من إصلاح نظم الترقيات في مجال التربية والتعليم في الوطن العربي من أجل ترشيد الكلفة الحكومية في مجال الرواتب والحوافز والمكافآت مع زيادة العائد في التعليم في البلاد العربية عن طريق توفير القوى البشرية المهنية القادرة على ممارسة الأعمال المهنية في مجال تكنولوجيا التعليم من بين الجهاز الإدارى المتضخم في المدارس. فوجود أى مؤسسة تربوية تفتقر دائماً بعدة مؤشرات خاصة بالإدارة والمعلمين والمعلمين ويتأقلم وظروفهم المحيطة بهم، وبالإمكانات والتنظيمات المدرسية والمجتمعية وغيرها. وأحد مدخلات تحسين نوعية التعليم تكمن في تحديد الاحتياجات الفعلية من إدارى المدارس في مجال الإدارة المدرسية، وباقى الأفراد من أعضاء هذا الجهاز الإدارى يجب توظيفه في مجال تدريس تكنولوجيا التعليم من أجل الحصول على مردود تعليمى جيد في النظام التربوى العربى.

ومن أجل ترشيد الكلفة وتعظيم العائد في التعليم العربى يجب استثمار الموارد التعليمية استثماراً جيداً، إلى جانب استثمار الأبنية التعليمية ومتابعتها وصيانتها بصفة دورية للحفاظ عليها أطول فترة ممكنة في البلاد العربية.

ومن المفروض على وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي التي أوجدت هيئة الأبنية التعليمية أن يكون من بين أفراد إدارة المدرسة من يقوم بالإشراف على المبني المدرسي إشرافاً دقيقاً تتاح له كل السلطات التي تدعم دوره في الحفاظ على المبني المدرسي وصيانة هياكله دورياً. ولعل اقتراح أن توجد وظائف (سباك وكهربائي ونجار) ضمن العمالة الموسمية التي تعين سنوياً في المدارس وكافة المؤسسات التعليمية الأخرى يضمن شروطاً رئيسة في صيانة المباني المدرسية، وفي الوقت نفسه لن يكلف وزارات التربية والتعليم العربية نفقات نقدية إضافية. فهذه الوظائف الموسمية يمكن الاستفادة منها في تحسين البيئة التعليمية عن طريق انتقاء العمالة الفنية التي تحتاج خدماتها، والتي تتغير من عام دراسي إلى آخر.

كما أن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي يدعم برنامج تحسين التعليم في البلاد العربية بعدة ملايين من الدولارات سنوياً وبشرط عدم إنفاق هذه الملايين أو جزء منها في إقامة المباني المدرسية أو بناء قاعات للتدريب أو أماكن للإدارة، فتلجأ وزارات التربية والتعليم في تلك البلدان العربية إلى استئجار المباني والقاعات الخاصة بأسعار قد تكون مرتفعة في معظم الأحيان من أجل توفير أماكن للتدريب الممول من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بهدف تحسين وتنمية مهارات العاملين بالمدارس، ومن وجهة نظر استثمارية فإن قيام هيئة الأبنية التعليمية ببناء أماكن وتأجيرها لمستوى هذا البرنامج قد تكون أكثر جدوى وإفادة للوزارات المختصة بأمور التعليم في تلك البلاد العربية.

كما يجب تبني فلسفة الاستثمار في الصناعات التعليمية ومنها إقامة مصانع خاصة بالتربية والتعليم تعمل على تزويد المدارس بالأثاث المدرسي متعدد الاستخدام، وكذا الأجهزة العملية. ويجب الاستفادة من التسهيلات المادية المقدمة من السدول العربية ومن حكوماتها للمناطق الاستثمارية من أجل إقامة مناطق استثمارية مملوكة لوزارات التربية والتعليم، أسوة بمنطقة أو مدينة الإنتاج الإعلامي المملوكة لوزارة

---

الإعلام المصرى فى منطقة السادس من أكتوبر بالقاهرة الكبرى، تكون أولويات مهامها طبع الكتب المدرسية ونشرها، إلى جانب طبع وانتاج الأدوات الكتابية والوسائل التكنولوجية التى لها دور مؤثر فى العملية التعليمية، وحتى إنتاج الكمبيوتر التعليمى. ويؤدى هذا الاقتراح، إذا ما تم تبنيه والعمل على تنفيذه، إلى خفض الكلفة الحكومية فى مجال إنتاج الكتاب المدرسى وتحسين جودته باستخدام وسائل حديثة ومتطورة فى أعمال الطبع. وبما أن طبع الكتب المدرسية بحيث تشمل المناهج متجمعة لبعض المواد ولعدد من السنوات الدراسية وبما يؤدى إلى خفض كلفة الوحدة من الكتب المطبوعة فى النظام التربوى العربى.

كما يجب البحث عن موارد إضافية للإنفاق على التعليم مثل العمل على تشجيع المحليات على المساهمة فى تمويل التعليم، وضرورة العمل على إنشاء صندوق قومى أو محلى خاص بالتعليم لدعم تمويل التعليم فى البلاد العربية.

ويوضح النموذج (١) أهم المؤشرات التى توصلت إليها خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية من تحليل الرؤى المختلفة فى مجال الكلفة والعائد وكيفية الاستفادة منها فى تحسين نوعية التعليم فى المجتمع العربى.

أنموذج (١)

تصور خارطة الطريق العربية الحالية في ترشيد مؤشرات الكلفة  
من أجل تجويد البيئة التعليمية في الوطن العربي

مؤشرات الكلفة التعليمية	توظيف الكلفة القائمة القومية في تجويد البيئة التعليمية
- نفقات رواتب وأجور العاملين.	- ربط الحوافز النقدية للعاملين بتحقيق التقدم الدراسي لطلابهم، بدلاً من ربطها بأيام الاجازات.
- نفقات إعداد الكتب والأدوات المطبوعة، وتكاليف إنتاج المعدات والوسائط المدرسية، وتكاليف تقنيات برامج تحسين التدريس والتدريس عن بعد.	- إقامة مناطق استثمارية مملوكة للتربية والتعليم تكون مهمتها إنتاج الكتب والأدوات المدرسية والأجهزة العملية والتقنيات والحاسوب المدرسي (إقامة مدن إنتاجية وليست مدن إعلامية للتعليم)، وفتح باب التبرعات من المؤسسات الإنتاجية المختصة بإنتاج التقنيات، وقبول فرص التدريب المجانية على تشغيل هذه التقنيات من قبل مؤسسات الإنتاج المختصة في الوطن العربي.
- النفقات الحكومية الدورية في التحسين التعليمي ونفقات برامج تدريب العاملين، وبرامج التنمية المهنية للطلاب ونفقات إعداد البرامج التعليمية المتلفزة.	- ترشيد النفقات الإدارية وإصلاح الهياكل الوظيفية وإحلال فئة الاستشاري الفني المقيم في المدرسة، وربط شروط التعاقد على شراء أجهزة تكنولوجيا التعليم بفرص التدريب المجاني للعاملين بالمدارس لدى الشركات المختصة بإنتاج هذه الأجهزة مقروناً بالتعاقد معها.
- رسوم التعليم في المدارس والمصروفات الدراسية الإضافية	- اقتراح القروض التعليمية بدون فوائد بين الطلاب لدعم تسديد الرسوم الدراسية بالمدارس، ومساعدة المواطنين في المصروفات الدراسية الإضافية.

## الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة

مؤهلات الكلفة التعليمية	توظيف الكلفة القائمة للترتيب في تجوية البيئة التعليمية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- كلفة مدخلات الموارد التربوية بدلالة القصرم البدلة في الاستثمار، والدخل النقدي المفقود نتيجة التمدرس.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع شروط لصيانة الأبنية التعليمية الجديدة ومتابعتها بصفة دورية لعند من السنوات من قبل الشركات التي قامت بتنفيذها، وإيجاد درجات من التناقص بين الميزانيات المخصصة للأنشطة التعليمية والتربوية وبين القطاعات الحكومية المختلفة في البلاد العربية.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نفقات تعليمية أخرى من المجتمع ومن الأفراد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- فرض ضرائب رمزية على الخدمات العامة في المجتمع العربي لتمويل صندوق تحسين التعليم، وفتح باب التبرعات من الجمعيات الأهلية ومن رجال الأعمال ومن مجالس الآباء والمعلمين لدعم هذا الصندوق.</li> </ul>

يتضح من النموذج (١) السابق ما يلي:

أولاً: في مجال نفقات رواتب وأجور العاملين يجب ربط الحوافز بمدى تقدم التلاميذ علمياً ولا ترتبط هذه الحوافز بعدد أيام الإجازات فقط، ويمكن ربط هذه الحوافز أو جزء منها بمدى مجازة المعلم واستخداماته التقنيات العلمية والتكنولوجية في عمله مثل مشاركته في الأنشطة التربوية ومجموعات الترقية في المدرسة.

ثانياً: في مجال تكاليف الكتب الدراسية يجب تبني فكرة الكتاب المستدم والجمامع لفروع المادة الواحدة. كما يجب تبني فكرة إقامة المناطق الاستثمارية المملوكة للتربية والتعليم تقوم على طباعة الكتب وتقديم التقنيات التعليمية المطلوبة.

ثالثاً: في مجال تحسين الأبنية التعليمية يجب أن يستفاد من الشركة المتعاقد معها البناء في أن تقوم على صيانة المبنى لوضع سنين مستقبلية مع وضع الزيادة السكانية في الاعتبار من ناحية عدد الأدوار والفصول وإمكانات إضافة مباني جديدة في محيط المدرسة.

رابعاً: في مجال نفقات التدريب أثناء الخدمة يجب مراعاة عدم تكرار برنامج التدريب وألا يعارض التدريب مع سير العملية التعليمية واليوم المدرسي، مع ضرورة التزام الشركات المتعاقد معها في شراء الحواسيب الآلية العلمية بتدريب من يقوم على تشغيلها مجاناً والتزامها بالصيانة لهذه الأجهزة لبضع سنين، فكللفة تطبيق التقنيات التكنولوجية يجب أن تتضمن كلفة التدريب على هذه التقنيات بما يؤدي إلى جودة مخرجات التعليم في النظام التربوي العربي

خامساً: في مجال الاستفادة من نفقات برامج التنمية المهنية للطلاب يجب تطبيق فكرة المدرسة المنتجة، حيث تستطيع المدرسة تبنى بعض المشروعات الاستثمارية المنتجة التي تعود بعائدها على تحسين البيئة التعليمية ويجب أن تعود لفكرة المقصف المدرسي بأسلوب مطور وقادر على تلبية الاحتياجات المدرسية (قلم، كراسة، سندوتش) بما يعود بقيمة ربحية تسد بعض نفقات تحسين البيئة المدرسية في البلاد العربية

سادساً: في مجال الرسوم المدرسية: يجب أن تُحدد هذه الرسوم بما يتناسب مع إمكانيات أولياء الأمور حتى يكونوا حريصين على سدادها.

سابعاً: في مجال التبرعات من الجمعيات الأهلية ومجالس الآباء والمعلمين يجب ألا ترفض هذه التبرعات وأن تخضع لرقابة جادة من هيئات التربية والتعليم في البلدان العربية.

ثامناً: في مجال الاستعانة بنقابات المعلمين يجب ألا يتفصل دور النقابات عن التربية والتعليم في الوطن العربي، بمعنى أن تساهم النقابات بمدخلاتها النقدية في تحسين البيئة التعليمية من وجهة نظر استثمارية، وأن تعود ربحية كافة المشروعات الاستثمارية التي تنبأها هذه النقابة على تحسين الأبنية التعليمية. وعلى سبيل المثال فيجب على نقابات المعلمين أن تسخر مبانيتها المنتشرة في ربوع البلاد العربية لبرامج تحسين التعليم الممول بسخاء من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي

---

نظير الحصول على الأجور التقليدية التي تدفع لمباني القطاع الخاص، ومن استثمار تأجير بعض أماكن نقابات المعلمين يتم تحديث المباني المدرسية القديمة وإقامة أماكن أخرى جديدة. كما يجب أن تستثمر نقابات المعلمين أموالها في تمويل إقامة المناطق أو المدن المملوكة لوزارات التربية والتعليم في الوطن العربي والتي تم اقتراحها في هذه الخارطة في الطريق، والتي تتحدد مهامها في إنتاجية الكتب المدرسية والأدوات الكتابية والوسائل التكنولوجية والأثاث المدرسي اللازم لتطوير العملية التعليمية في الوطن العربي.

#### د - الشراكة المجتمعية وتوسيع الإنفاق من خلال خمسة محور الخدمات التربوية:

تقوم بعض أفكار "ترشيد الإنفاق" في مجال التعليم على زيادة أعداد المدارس الخاصة مع تقليل أعداد المدارس الحكومية، ثم التمهيد لنقل ملكية المؤسسات التعليمية إلى القطاع الخاص، وتستخدم عدة إجراءات في نقل الخدمات التعليمية إلى القطاع الخاص، حيث تحرص الحكومات على منح سندات دعم تعليمية لأولئك الطلاب غير القادرين على دفع مصاريف التعليم، ولو تم تطبيق نظام السندات التعليمية في الوطن العربي، يحتاج هذا الأمر لإمام الأمور بحزمة من البيانات الهامة لمعرفة الخيارات المتاحة أمامهم مثل سمات المدارس الموجودة في المنطقة التي يسكنون فيها، والمقررات والبرامج الدراسية المقدمة، ومعلومات عن المعلمين والإداريين ومؤهلاتهم وعبراتهم المهنية، إلى جانب معرفة طبيعة الخدمات التعليمية المقدمة في هذه المدارس. وإذا رغب ولي الأمر في إلحاق ابنه في إحدى المدارس البعيدة عن مسكنه فيظهر بند المواصلات، وهل السند التعليمي سوف يتكفل به؟، وهل سوف يخصص بند مستقل في هذا السند التعليمي للمواصلات يدفع فقط لتدعيم تمويل هذا البند؟.

وبعد سنوات من الدعوة إلى خصخصة المدارس العامة ظهر اتجاه خصخصة بعض الخدمات التعليمية، فبدلاً من تشجيع أولياء الأمور من خلال منحهم سندات تعليمية، ومن ثم يصبحون كمستهلكي تعليم، يجب تشجيع هؤلاء على أن يصبحوا



صانعي قرارات من خلال جهود مشتركة لمصلحة المدارس العامة<sup>(٢٢٨)</sup>، مثل إعادة هيكلية المدرسة، والتحرك نحو منهج أكثر تكاملاً، وتطوير المبنى المدرسي، والخدمات الاجتماعية المطلوبة في المدرسة، هذه الجهود الإصلاحية لا تحتاج خبراء، إنما تحتاج جهود الآباء والمعلمين ومندوبي المدارس وكيانات مجتمع الأمة المصري، كما دعت اليونسكو<sup>(٢٢٩)</sup> إلى حماية المصلحة العامة للمجتمعات، فالجودة في التعليم الخاص تعرض للخطر، والهويات القومية تتدهور، وما يحتاجه العالم اليوم هو التوازن، وأن يكون دور الدولة في التعليم محورياً.

وبناءً عليه يمكن خصخصة بعض الخدمات التعليمية في قطاع التعليم في الوطن العربي، عن طريق ترك فرصة توفير المنشآت والتجهيزات والمعدات في مجال تكنولوجيا التعليم وصانيتها الدورية إلى القطاع الخاص نظير التعاقد معه مقابل كلفة نقدية محددة، وتحمل النقابات المهنية والعمالية كلفة تدريبات العاملين بمجال التعليم لاستيعاب هذه المهارات، وبما يؤدي إلى تحسين عملية التعليم في مدارسنا في البلاد العربية.

ويمكن الاستفادة من الأفكار حول الإعلانات التجارية التلفزيونية في فصول الدراسة وفي غيرها من ملحقات المبنى المدرسي لتوفير المخصصات المالية للتعليم عن طريق الإعلان عن الكتب والتمارين الامتحانية والعلاقات المرتبة التي تباع ويعلن عنها بالتلفزيون والمعلبات والمياه الغازية والأدوات المدرسية وملابس الزى المدرسي ولذا الإعلان عن الحاسبات الآلية وشركات صيانتها وغيره مما يهم الطلاب التعرف عليه والانتفاع به. ويتم هذا في مقابل مردود مالي مرتفع يسخر لتطوير وخدمة البيئة المدرسية ذاتها في الوطن العربي.

ولا يبدو هذا الاقتراح غريباً لأن وزارات التربية والتعليم في بعض الدول العربية تتحدث في دوراتها التدريبية لمندوبي المدارس والإدارات التعليمية عن أهمية المدرسة المنتجة ومدى حرص الوزارات على تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية مدرة

للدخول. وأن هناك العديد من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحت هذا التوجه، فمن الممكن أن تنشئ المدرسة بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية والمهنية بمجتمع الأمة: لعربية متجراً صغيراً، أو مقهى للإنترنت، أو مركزاً للتدريب على الكمبيوتر، أو التدريب على فنون التطريز والغصيل والخياطة، أو تقوم بإنتاج بعض المصنوعات الجلدية أو الخشبية أو الورقية، كما يمكن الاتفاق مع مصانع الأغذية لتغليف وتعليب منتجاتها، أو ترم اتفاقاً مع أحد المصانع في بيئتها لتزويده بمحاجاته من الدوائر الكهربائية البسيطة<sup>(٢٢)</sup>، ومن ثم يربط مشروع الإعلانات التجارية داخل هذه الوحدات الإنتاجية ومع سياق البيئة المدرسية وحاجاتها في البلاد العربية.

وهكذا يمكن أن تخصص كل مدرسة غرفة يتاح فيها الإعلان (بمردود مالي مرتفع) عن الإنترنت والكمبيوتر وأقمشة التفصيل وأدوات الغصيل والخياكة، والمربات والمخللات والعصائر والألبان والمصنوعات الجلدية والخشبية والأوراق وغيرها. ويمكن لأي مدرسة أن تتفق مع الشركات العاملة في مجال الإعلانات أو مع النقابات المختصة لإدارة هذا المشروع.

ومن المهم في ذلك كله أن يرتبط أي إعلان في هذا السياق ببيئة المدرسة واحتياجات الطلاب الجسمية والفكرية، وبالضرورة يحرم الإعلان عن أي سلعة ليست البيئة المحلية في حاجة إليها، ويمنع أي إعلان تجاري عن سلعة أو فكرة تتنافى مع القيم المجتمعية والسلوك الديني في التشيئة الاجتماعية في الوطن العربي.

ويمكن التفكير في تخصيص بعض الخدمات التعليمية الأخرى في مجال صيانة الأبنية المدرسية ومتابعتها بصفة دورية للحفاظ على جودتها أطول فترة ممكنة، فيترك لأطراف الشراكة المجتمعة وكيانات مجتمع الأمة العربية مهام صيانة السبابة والكهرباء والتجارة بالأبنية التعليمية الحكومية نظير نفقات رمزية تدفع دورياً لهذه الأطراف، ويمكن تمويل هذه النفقات من عوائد الإعلانات التجارية بهذه المدارس، ومن أطراف الشراكة المجتمعة ذاتها في الوطن العربي.

كما يمكن هيئة الأبنية التعليمية التفكير في بناء أماكن حول أسوار مدارسها وتأجيرها لغرض بيع الأدوات المدرسية والكتب وأجهزة الحاسب الآلى أو حتى الإعلان عنها، ومن هذا العائد يتم الإنفاق على الخدمات التعليمية الخاصة والسابق الإشارة إليها.

واجتمع العربي بحاجة إلى منتدى للمناقشات بين المسؤولين عن لجان السياسات بالأحزاب الحاكمة وبقية الأحزاب السياسية المتواجدة في الوطن العربي وأعضاء النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وبقية تنظيمات مجتمع الأمة العربية حول وضع أولويات لتفعيل المخصصات المالية للتعليم وترشيد الإنفاق في مجاله. وينبغي أن تناقش القضايا المتصلة بالقروض والمنح وكافة أشكال المعونات التعليمية بين المانحين وبين السلطات التعليمية وجماعات المصالح خارج نطاق الحكومة مثل الدوائر الأكاديمية والجمعاعات المهنية ومنظمات المجتمع التطوعية والقائمين على البحوث في مجال الكلفة والعائد في قطاعات التعليم، حيث يتم تبادل الآراء بشأن التوظيف الأمثل لمصادر تمويل التعليم وأوجه الإنفاق المثلى لها، إلى جانب تطوير الشراكة والتعاون الدولي والمجتمعي في توفير المخصصات المالية لتدعيم قضايا التربية والتعليم في مجتمعنا العربي.

#### **د- الشراكة المجتمعية وتدعيم الربحية من الإنفاق في مجال التعليم:**

الشراكة المجتمعية مطلوبة وبشدة في إعلاء نظرات التكامل ما بين التربية النظامية المتمثلة في المدارس والتربية غير النظامية والتربية اللا نظامية من أجل تعظيم الربحية في سوق العمل، فالتربية النظامية (التعليم النظامي) والخبرات الحياتية للفرد، والتي تقابل التعليم اللا نظامي تؤدي دوراً هاماً في سوق العمل في المشروعات الاستثمارية الصغيرة، وترتبط بالقدرة على ممارسة العمل بمستوى حررى محدد فيها، وبناءً عليه فإن تلاحم التعليم والتدريب تحت مظلة التعليم النظامي، بجانب تزايد الخبرات الحياتية لدى هؤلاء العمال يمكن أن تؤدي إلى تنمية المعارف بينهم مما يساهم

في ارتفاع مسعريات الإنتاجية بينهم، فالمدرسة النظامية مازالت تؤدي دوراً في تربية الشباب أكاديمياً ومهنياً، لكن في ضوء متطلبات سوق العمالة الحرفية انفتح الأفراد على عالم العمل واحتياجاته، فإذا بالخبرات الحياتية تستحوذ النصب الأكبر في تحديد مسرى الدخول النقدية بينهم لما يطرح التساؤل تلو التساؤل حول مدى ربحية الشهادات التعليمية في سوق العمالة الحرفية في المجتمع العربي، فالتساؤل ما زال قائماً من أجل حيازة الشهادات التعليمية الأعلى، ويذل الأهالي الجهد ويضحون بكل ما هو غال ونفيس من أجل أن يحوز أبنائهم الشهادات الدراسية المتقدمة في ضوء رؤية معارضة مفادها أن التعليم يعبر عن عنصر هام ضمن منظومة عناصر تسهم في زيادة إنتاجية الفرد في سوق العمل والعمالة، فهل بقي التعليم حالياً العنصر الأكثر فعالية في تحديد مستوى الإنتاجية في المشروعات الاستثمارية الحرة؟، أما التدريبات المهنية الإضافية (غير النظامية) التي قدمتها مؤسسات التدريب الأخرى وأُنفق عليها المجتمع ملايين الجنيهات من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، فهل يحق للمرء السؤال عن ربحيتها؟، فهي لم ترقى بعد لتوافق مع المتطلبات الفعلية للأعمال الحرفية وما تتطلبه من معارف ومهارات في سوق العمال الحرفية.

وبصراحة أكثر فإن نظم التدريب القائمة حالياً لتمهين الشباب - وتسابق المؤسسات التعليمية المختلفة وأجهزة الحكم المحلي والصناديق الاجتماعية للتنمية المنتشرة بمختلف الدول العربية في المساهمة في فعاليتها طمعاً في الحصول على عوائد مالية إضافية لبعض العاملين فيها - تحتاج وقفة ومحاسبة ومساءلة عن: ماذا قُدم لؤلاء الشباب لتدعيم مهارات العمل الحرفي بينهم مع العلم بأن فرص العمل الوحيدة تكاد تكون في سوق العمالة الحرفية، وقد سبق أن توصلت دراسة (حسن حسين البيلاوي)<sup>(٣٣١)</sup> إلى نتائج تدعم أهمية التعليم على وجه العموم، والتعليم الفني والمهني على وجه الخصوص، كأحد آليات ضبط سوق العمل والتحكم في مستوى أجور الشباب. وتثير نتائج الدراسة الميدانية الحالية تساؤلاً حول ما إذا كان التعليم يساعد

رجال الأعمال حالياً بما يمنحه من شهادات دراسية، على تحديد مكانة المساهمين في الحرم الاجتماعي للتشغيل، أم أن الشهادات العلمية فقدت بعض ربحيتها في هذا المجال؟!

وقد ظهرت بعض الرؤى المعاصرة والتي أهداها (علي عبد المحسن تقي، فيصّل الراوي رفاعي)<sup>(٢٢٢)</sup> حول ضرورة الاهتمام بالتعليم التطبيقي والحرفي، حيث ما زالت النظرة إلى العمل الحرفي متدنية في الدول العربية، مما يؤثر سلباً على اتجاهات الطلاب نحو هذا التعليم الحرفي، ويظل هذا النوع يقيّل نوعيات متدنية (تحصيلياً) من هؤلاء الطلاب، فما زال الاهتمام بالتعليم النظري يفوق الاهتمام بالتعليم الحرفي في منطقتنا العربية. ونتائج لدراسات ميدانية حالية ترى أنه توجد- وفي ضوء ندرة فرص العمل الخائزى الشهادات الدراسية، وفي ضوء تدني ربحية الشهادات التعليمية في سوق العمالة الحرفية- تحديات مبررة سوف تظهر أمام المؤسسات التعليمية، فلا هي قادرة على تقديم الخدمات التعليمية الحرفية التي تريح من خلالها فرص عمل أفضل لخريجها في سوق العمالة الحرفية، ولا هي قادرة على زحزحة الخيرات الحياتية المكتسبة من هذه السوق عن مركز الصدارة والأهمية في تحديد المستويات الحرفية ومستويات إنتاجية العاملين بالمشروعات الاستثمارية. وعبر الزمن القريب القادم يطرح السؤال التالي: من سيزيح أكثر: الشهادات التعليمية أم الخبرات الحياتية؟!، وما الترصيات المطلوبة لتجويد التربية من أجل إعداد العمالة الملائمة والمهارة للحرف في سوق العمل؟، هذا ما ستبحث عنه الشراكة المجتمعية وتعمل على نشره بين كافة المواطنين في الوطن العربي، ومن خلال أطرافها المدنية الفاعلة قد تتغير النظرة، ويجب أن تتغير حول مدى الربحية من الإنفاق على التعليم، وما شكل هذه الربحية، وكيف نغير من أنماط تفكيرنا لنجني هذه الربحية من الإنفاق في مجال التعليم؟.

وإذا كان بعض علماء التربية في الوطن العربي<sup>(٢٢٣)</sup> قد ذهبوا في رؤيتهم لمفهوم التعليم على أنه لا يقتصر على التلموس فقط، إنما يشمل التعليم غير النظامي بما

---

يقدمه من برامج تدريبية لاحقة يكتسبها الفرد خارج بنية النظم التعليمية الشكلية أو بمشاركتها، إضافة إلى التعليم العرضي (اللا نظامي) بما يثله من اكتساب الفرد خبراته الحياتية عبر الزمن، ومن خلال تقدم العمر الزمني للإنسان وزيادة حكمته ومهاراته وتفاعله مع متطلبات سوق العمالة الدائمة التغير، فإن ربحية هذه الشهادات التعليمية المكتسبة من كافة أنماط التعليم من خلال تفاعلها مع متغيرات سوق العمالة الحرفية تصبح غير مرضية وغير مقبولة اجتماعياً واقتصادياً في ظل تزايد نسب البطالة بين المعلمين، ومن ثم يجب أن تتبنى الشراكة المجتمعية تدعيم مفاهيم التربية والتعليم من أجل العمل عسى أن تتوصل إلى تدعيم الربحية من الإنفاق في مجال التعليم.

ومن خلال رؤية تحليلية قدمها (سعيد إسماعيل علي)<sup>(٢٣٤)</sup> لمفهوم التربية اتضح أنها تعني تلك العملية التي عن طريقها نقوم بتنمية جوانب الشخصية الإنسانية في مستوياتها المختلفة. ذلك أنه شاع بين المتخصصين أن للشخصية مستويات ثلاثة: المستوى الأول، هو مستوى الوعي والإدراك المعرفي، والمستوى الثاني، هو مستوى العاطفة والوجدان، والمستوى الثالث هو مستوى الحركة والمهارة. ويتم تنمية الجانب المعرفي للإنسان عن طريق تزويده بكم من المعلومات والمعاني والمفاهيم والحقائق، فضلاً عما يرتبط بهذا من حيث طريقة التفكير ومنهج البحث وأساليب الربط والاستنتاج والاستنباط والتحليل والنقد. أما المستوى الثاني فيشتمل على تنمية الميول والاتجاهات والقيم. أما المستوى الثالث، فهو حركي، يتصل بتنمية المهارات العملية المختلفة. ولزيادة الربحية من الشهادات التعليمية - بناءً على هذه الرؤية التحليلية لمفهوم التربية - يجب العمل، من خلال شراكة مجتمعية فعالة، على تنمية الوعي والإدراك المعرفي عن متطلبات سوق العمالة، إضافة إلى تجويد المهارات الحرفية المكتسبة خلال مسار الحصول على هذه الشهادات التعليمية، والتأمل حول مدى مناسبة المعارف والمهارات المتضمنة أثناء الدراسة وفرص التعلم المقدمة من المدرسة المانحة لهذه الشهادة التعليمية لمتطلبات سوق العمالة الحرفية الحديثة في المجتمع العربي،

ونحتاج إلى تضافر جهود الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، إضافة إلى مجهودات الجمعيات الأهلية من أجل إحداث هذه التمية، وهذا الإدراك بين كافة مواطني الأقطار العربية لتدعيم المفهوم الجديد للربحية من الإنفاق في مجال التعليم.

وبالتقريب في الخبرات الدولية المعاصرة حول علاقة الشهادات العلمية بمتطلبات سوق العمالة الحرفية ظهرت رؤية ميدانية من الولايات المتحدة الأمريكية (Hoke)<sup>(٣٣)</sup> مفادها أن الشركات الاستثمارية تأخذ في اعتبارها مدى جودة الشهادات العلمية التي تم الحصول عليها من الأفراد في أي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية كمحدد رئيسي ومؤثر في قرار هذه الشركات الاستثمارية بشأن التوسع في مواقعها، وإنشاء مشروعات استثمارية صغيرة مرتبطة بها في هذه الولاية أو غيرها. وهكذا فإن جودة الشهادات العلمية يؤخذ كمحدد هام ويؤثر في إقرار مواقع لمشروعات استثمارية أو للتوسع في المشروعات الاستثمارية القائمة بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية، ولأن جذب فروع للمشروعات الاستثمارية الجديدة يعد أمراً مهماً لاقتصاديات أي ولاية في المجتمع الأمريكي، فإن الولايات تتسابق في تدعيم التعليم وتحميد الشهادات العلمية الممنوحة من مؤسساتها التربوية لكي تجذب هذه الشركات الإنتاجية وترغبها في إقامة مشروعاتها الاستثمارية في مناطقها الجغرافية لأن هذه المشروعات الاستثمارية ستعود بالربحية على الجميع: الأفراد الحائزون على هذه الشهادات العلمية ذات الجودة العالية، واقتصاديات الولاية المقامة فيها هذه المشروعات الاستثمارية، والمشروعات الاستثمارية نفسها، لما أوجنا لنقبل هذه الخبرات المفيدة لتحقيق الشراكة المطلوبة بين مؤسساتنا التعليمية وسوق العمالة الحرفية في مجتمعنا العربي.

وهكذا فإن الشراكة المجتمعة مطلوبة وبشدة من أجل تدعيم ثقافة الربحية المتوقعة من الإنفاق في مجال التعليم، ويتحقق هذا الأمر من خلال عدة أنشطة اجتماعية متكاملة منها:

---

● إن تقوية مفهوم التعليم المرتبط بالعمل يكسب الفرد الخبرة القوية بمهارات العمل الحرفي، ويؤدي إلى زيادة المرونة في استخدامات هذه المهارات في سوق العمالة الحرفية (Laanan) <sup>(٢٣٦)</sup>، ومن ثم توصي هذه الخارطة في الطريق بإيجاد روابط تدريبية فعالة بين مؤسسات التعليم الفني وأصحاب الشركات الاستثمارية الخاصة من أجل إيجاد الفرص التدريبية الجيدة والمناسبة لمهارات سوق العمالة الحرفية وتعرض أمام الشباب المتعلم. كما يجب أن تنح الفرص للشركات والمشروعات الاستثمارية الحكومية منها وبخاصة- في المشاركة من أجل تحسين التعليم الفني وتجويد التدريب المهني به. ويبدأ هذا الأمر بتحديد أنماط المهارات الحرفية المطلوب تمتعها والتدريب عليها، وتحديد أنسب الشركات والمشروعات الاستثمارية المتواجدة في سوق العمالة الحرفية المحلية من أجل ترقية هذه المهارات. وفي الحقيقة فإن تقوية الروابط بين الشركات والمشروعات الاستثمارية ومؤسسات التعليم النظامي تعتبر وسائل ممتازة لإعداد الشباب للعمل المثمر وسد متطلبات سوق العمالة الحرفية حيث يتمكن الشباب من استيعاب المعارف الحرفية المقدمة لهم أثناء تعليمهم، وإدراك مدى ارتباطها بالمهارات المطلوبة في سوق العمالة الحرفية، وحين يذهب هؤلاء الشباب للتدريب عليها بالمشروعات الاستثمارية الصغيرة يدركون مدى أهميتها لهم في ممارسة أعمالهم في المستقبل، مما يزيد من الرغبات في الإنجاز ويوسع من الخبرات لدى الشباب، وهذا يقسوى التلاحم بين المدرسة ومواقع العمل الحرفية في المجتمعات العربية.

● العمل على إيجاد قنوات شراكة (Partnership) بين المقررات المدرسية النظامية بالتعليم الفني وبين البرامج التدريبية في مواقع الإنتاج المختلفة (Beck) <sup>(٢٣٧)</sup>. ويجب ألا يقتصر مفهوم التدريب الحرفي على التدريب التعويضي لمن هم أقل حظاً من التعليم النظامي ولكبار السن منهم، بل يعمده إلى التدريب على الأعمال التكنولوجية الجديدة في سوق العمل والعمالة. كما أن ربط التعليم في مؤسسات التربية النظامية بالتدريب في مواقع الإنتاج المختلفة، وتوفير المعرفة



التكنولوجية للطلاب يعتبر أهم أفكار تعليم الغد من أجل تحقيق جواب التنمية الاقتصادية المشودة. كما يجب أن تقدم الشركات الاستثمارية في المناطق الإنتاجية فرصاً تدريبية من خلالها يتم التدريب على المهارات التكنولوجية الجديدة في الأعمال الإنتاجية التي تسحدث من حين لآخر، فالتعاون ضروري في هذا المجال.

- ضرورة تعميم تدريس البرامج التكنولوجية في البرامج التدريبية بما يكسب العمال الحرفيون المهارات التكنولوجية العامة، وبما ييسر تفاعل العمال مع التقدم التكنولوجي. فمفهوم البرامج التدريبية وأهدافها يجب أن تتطور لتقابل حاجات العمل الحرفي المتطور دوماً، وقد نادى (ضياء الدين زاهر)<sup>(٢٣٨)</sup> في هذا الأمر بتدعيم برامج التدريب التحويلي المستمر من أجل تحويل لسانن العمال إلى طاقات متجددة لخدمة متطلبات القطاعات المجتمعة الحديثة والتقليدية في آن واحد، لكن الربحية من هذه البرامج التدريبية حتى الآن غير مرضية، مما يدعو إلى التفكير في جدوى هذه التدريبات التحويلية التي تتم في المؤسسات المجتمعية وليس في أسواق العمالة الحرفية في البلاد العربية.

- مسالدة الأفكار التي تدعو إلى الأخذ بمفهوم المدرسة الشاملة، حيث يتلقى طلاب هذه المدارس الدراسات النظرية والتدريبات الحرفية في آن واحد بما يكفل جودة تأهيله للعمل في سوق العمالة الحرفية، وبما يدعم ربحية الشهادات الدراسية في المشروعات الإنتاجية المختلفة. ويلزم تطوير هذه الفكرة من حيث جعل التدريبات الحرفية إلزامية في أسواق العمالة الحرفية، أي من يرغب في حيازة شهادة إتمام الدراسة بالمدرسة الشاملة عليه حيازة شهادتين متميزتين أحدهما من هذه المدرسة والثانية من سوق العمالة الحرفية. وبالطبع يلزم تفعل أدوار النقابات المهنية والعمالية وإعطائها صلاحيات منح هذه الشهادات في ضوء ضوابط إدارية وسياسية وتعليمية محددة في النظام التربوي في الوطن العربي.

### هوامش الفصل السادس ومراجعته

- ١- سيف الإسلام مطر. "البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية". دراسات تربوية. المجلد الأول، الجزء (٢)، القاهرة: عالم الكتب، مارس ١٩٨٦م، ص ٢٠١.
- ٢- عبد الراضى إبراهيم عبد الرحمن. دراسات في فلسفة التربية المعاصرة. تقدم سعيد إسماعيل على. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م، ص ٦٨.
- ٣- إقبال الأمر السالموطى، محمد عبد الحميد محمد. "أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم- تجربة جمعية حواء للمستقبل". مجلة التربية، العدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية المقارسة والإدارة التعليمية، كلية التربية جامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ص ٢٢٧-٢٣٢.
- 4- Chamberlin, J. G. Upon Whom we Depend: The American Poverty System, Second Printing. New York: Verlag Peter Lang, 2001, P. 190.
- ٥- محمد هاشم فالوقى. اتجاهات حديثة في التربية: مقالات في الفكر التربوي الجديد والتربية المستدامة. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.
- ٦- عبد الفتاح أحمد حجاج. "رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربى في ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين". مؤتمر تربية الغد في العالم العربى- رؤى وتطلعات. كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة (٢٤-٢٧) ديسمبر ١٩٩٥م، ص ١٠.
- ٧- ضياء الدين زاهر. كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟: مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربى. عمان: منتدى الفكر العربى، ١٩٩٠م، ص ٣٣١.
- ٨- المرجع السابق، ص ٣٣٠.
- ٩- محمد نعمان نوفل. "مازى سياسات التعليم العام في ظل توجهات التنمية". مستقب التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثالث. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان ١٩٩٥م، ص ٣٥.
- ١٠- المرجع السابق، ص ص ٣٤-٣٥.

- ١١- سيد إبراهيم الجبار. **دراسات في التجديد التربوي**. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٧م، ص ١٢٤.
- ١٢- شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير. **تعليم الكبار: دراسات في التعليم غير النظامى في إطار نظام متكامل للتعليم المستمر**. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٨م، ص ١٤٤.
- ١٣- عبد الله عبد الدائم. **التربية في البلاد العربية**. الطبعة الرابعة. بيروت. دار العلم للملايين، ١٩٨٣م، ص ٥١١-٥١٢.
- ١٤- ضياء الدين زاهر. **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل**. مرجع سابق، ٢٢٩.
- ١٥- عبد الله عبد الدائم. **التربية في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص ٥١٧.
- ١٦- المرجع السابق، ص ٥١٧.
- ١٧- شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير. **مرجع سابق**، ص ٣٠.
- ١٨- المرجع السابق، ص ١٢٤.
- ١٩- المرجع السابق، ص ١١٦.
- 20- Thompson, P. J. **Environmental Education for the 21<sup>st</sup> Century**. New York: Verlag Peter Lang, 1997, P. 356.
- ٢١- عبد الرحمن محمد العيسوى. "نمية الصمى البنى". **التربية**. العدد التاسع والعشرون بعد المائة. السنة الثامنة والعشرون. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم. يونيو ١٩٩٩م، ص ٢٩٦-٢٩٧.
- ٢٢- المرجع السابق، ص ٢٩٨-٢٩٩.
- ٢٣- سعيد إسماعيل على. **لفه التربية، مدخل إلى العلوم التربوية**. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠١م، ص ٢٨٨.
- ٢٤- عزه عبد العزيز سليمان وآخرون. **الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية**. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦)، القاهرة: معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١م، ص ٨.
- ٢٥- محى الدين أنى زكريا يحيى بن شرف النووى. **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**. تحقيق وتعليق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقا، ومراجعة الشيخ شبيب الأرناؤوطى. القاهرة: مكتبة الإيمان، ١٩٨٩م، ص ٣٥٣.

- ٢٦- المرجع السابق، ص ٥٩، ص ٣٥٤.
- ٢٧- محمد عبد الرؤوف الماوى. فيض القدير. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م، ص ٢٤١.
- ٢٨- أمان قنديل. "سياسة الإصلاح الاقتصادى وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية في مصر مع منظور مقارن لبعض الدول العربية". الليبرالية الجديدة. جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠م، ص ٢٠٩.
- ٢٩- محمد عبد الرؤوف الماوى. مرجع سابق، ص ٢٩٧.
- ٣٠- راجع في ذلك:
- Hearn, L. D. "The Impact of Professional Development Activities on Staff and Administrators Serviced by the Detroit Center for Professional Growth and Development, 1988-1991". **ED.D** Wayne State University, 1994.
  - Minnes- Brandes, G. "Collaboration Between Teachers and University Educators in A Professional Development Context: Shared Situated Cases". **Ph.D**, The University of British Columbia (Canada), Sept. 1995.
  - Scottt, J. A. "An Investigation of the Impact of the Professional Development School Partnership on Instruction in an urban Middle School. **Ph.D**. Michigan University, Jun 1995.
- 31- Hazareesingh, L. N. "Evaluation of Professional Development Programs for Inservice Teachers in An Interconnected World". **Forty- Fourth (ICET) World Assembly**, Muscat, December (15-20), 1997.
- 32- Benson, D. "Technology Training: Meeting Teacher's Changing Needs". **Principal**, Vol. (76), No. (3), pp: 17-19, Jan 1997, ERIC Accession, No EJ 537532.
- ٣٣- محمد منير مرسى. الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م، ص ١٦٧-١٧٢.
-

- 34- Johnsen, J. H. et al. **American Education: An Introduction to Teaching**. U. S. A. Iowa: Brown Publishers, 1990, p. 43.
- 35- Hubley, N. J. "Internet Resources for Professional Development in Testing". Forty- Fourth (ICET) World Assembly. **Op. Cit.**, 1997.
- 36- Hopkins, D. "School Improvement and Cultural Change: An Interim Account of the (Improving the Quality of Education for All) IQEA Project". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**. New Orleans, April (4-8), 1994.
- 37- Jose, S. "Developing A Graduate Program for In-Service Teachers: A Collaborative International Project". Forty - Fourth (ICET) World Assembly. **Op. Cit.**, 1997.

٣٨- نجم الدين نصر أحمد. "واقع إعداد الطالب المعلم بين النظرية والممارسة العملية- دراسة ميدانية". **التربية والتنمية**. السنة السابعة- العدد (١٧)، يوليو

١٩٩٩م، ص ١٦١-٢١٥.

٣٩- راجع في ذلك:

- Doran, M. L. **A Story of Professional Development: Teachers' Learning from Reflective Experiences** The University of Michigan, 1995. p. 58.
  - Herndon, K. and Fauske, J. "Facilitating Teachers' Professional Growth Through Action Research". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**. New Orleans, April (4-8), 1994.
  - Ronnerman, K. "Relying on Teachers: A New Swedish In-Service Method for School Development". **British Journal of In-Service Education**. Vol. (22), No (2), 1996, pp: 175-183.
- 40- Basu, C. K. "Challenges of Current Social, Economical and Technological Developments and Need for Reforms / Renovations in Training of Teachers in Technical-Vocational Education. A Discussion Paper". **Curitiba, Brazil, April (7-10), 1997**. ERIC Accession No- ED 405459.
-

٤١- راجع في ذلك:

- وزارة التربية والتعليم. بيان إحصائي بإجمالي إنجازات النشاط التربوي التي تم تنفيذها في الفترة من ١٩٩٧/٧/١ إلى ١٩٩٩/١٢/٣٠ م بمديريات التربية والتعليم بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية، ومن خلال الإدارة العامة للتدريب التابعة لوزارة التربية والتعليم.

- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم- المشروع القومي لتطوير التعليم، ١٩٩٩ م.

٤٢- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، مرجع سابق.

٤٣- وزارة التربية والتعليم. إنجازات مراكز التطوير التكنولوجي ودعم إتخاذ القرار ومراكز التدريب عن بعد بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية في الفترة من يناير ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩/١٢/٣٠ م.

٤٤- المرجع السابق.

٤٥- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، مرجع سابق.

46- Alkin, M.C et al. *Encyclopedia of Educational Research*. Vol. (3). New York: Mac Millan Publishing Company, 1992, p. 1054.

٤٧- عبد القادر يوسف. دراسات في إعداد وتدريب العاملين في التربية. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٧ م، ص ٦٧.

٤٨- سامح حميد عبد الرحيم. "خطة مقترحة لتأهيل المعلمين خريجي كلية التربية وتدريبهم أثناء الخدمة". مجلة البحث في التربية وعلم النفس. جامعة المنيا: كلية التربية. المجلد (٥). العدد الثاني، ١٩٩١ م. ص ٢٥٩-٣٠٩.

٤٩- مصطفى أحمد جودت، ومحمدي عبد الله أحمد سليم. "دور كليات التربية بمحافظات مصر العربية في برامج النمو العلمي والمهني للمعلمين أثناء الخدمة ومعوقات تنفيذها". مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا: كلية التربية، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ١٩٩٦ م، ص ٣١١-٤٠٥.

٥٠- محمد زياد حمدان. تطوير العاملين المدربين أثناء الخدمة: برامجهم ونموذج مقترح لمراكزهم. عمان: دار التربية الحديثة، ١٩٨٩ م، ص ٦.

- ٥١- يوسف صلاح الدين قطب. "التنمية المهنية للمعلم أثناء الخدمة" مجلة التربية والتعليم. القاهرة: وزارة التربية والتعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. العدد (٣)، ١٩٩٠م، ص ١٣-١٧.
- ٥٢- أحمد محمد عامر. "تصور مقترح لدور كليات التربية في تنمية المعلمين مهنيًا". مؤتمركليات التربية في الوطن العربي في عالم متغير، (٢٣-٢٥ يناير). القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ١٩٩٣م. ص ٣٢٣-٢٨٣.
- ٥٣- حسين بدر السادة. "دور مديري المدارس بالمرحلة الأساسية في التطوير المهني للمعلمين بمدارس البحرين". مجلة رسالة الخليج العربي. العدد الخامس والستون، السنة الثانية عشرة. ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص ١٧-٦٣.
- ٥٤- ميخائيل فولان، أدي هارجريرز. النمو المهني للمعلم والتغير التربوي. سلسلة الكتب المترجمة (١٠)، تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، ١٩٩٩م.
- 55- Berhns, E. D. "Teacher Perceptions of A Consulting Teacher Model for Professional Development". **Journal of School Leadership**. Vol. (5), No. (5), Sept. 1995, pp: 482-502.
- 56- Mc Mahon, T. "From Isolation to Interaction, Network- Based Professional Development and Teacher Professional Communication". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**, Chicago, March, (24-28), 1997.
- 57- Wiggins, R. A. "The Principal as Instructional Leader: Inducement or Deterrent to Teachers' Professional Growth?". **Paper Presented at the Annual Meeting of the Association for Supervision and Curriculum Development**. Chicago, March, (19-22), 1994.
- 58- Sando, J. "Implementation of Teacher Evaluation Systems that Promote Professional Growth". M. (ED), University of South California. ERIC Accession, No. ED 5701, 1996.

- 59- Egelson, P. "Collaboration at Rich- Land School District Two Teachers and Administrators Design and Implement a Teacher Evaluation System that Supports Professional Growth". Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Association. New Orleans, April (4-8), 1994.

٦٠- ميخائيل فولان، أندى هارحريفز. مرجع سابق.

٦١- راجع في ذلك:

- أحمد أبو هلال وآخرون. المرجع في مبادئ التربية. عمان: دار الشروق للنشر

والتوزيع، ١٩٩٣م.

- فهد إبراهيم الحبيب. "دور مدير المدرسة تجاه النمو المهني للمعلم". مجلة العلوم

التربوية والدراسات الإسلامية. جامعة الملك سعود. المجلد (١٨)،

العدد (٢)، ١٩٩٦م.

٦٢- إبراهيم محمد عبد الغنى. "أثر اللقاءات التوجيهية القبلية مع بعض معلمى الرياضيات

لصف الخامس الابتدائي على تحصيل تلاميذهم". مجلة البحث في

التربية وعلم النفس. جامعة لنيا: كلية التربية. المجلد الثاني عشر،

العدد الثالث، يناير ١٩٩٩م، ص ص ٣٩٥-٤٢١.

٦٣- فاروق شوقي البوهى. "آراء موجهى ومعلمى التعليم الأساسى في الإشراف الفنى: دراسة

مقارنة بمحافظه الإسكندرية (ج.م.ع) ودولة البحرين". مجلة كلية

التربية، جامعة الإسكندرية. المجلد الخامس. العدد الأول، ١٩٩٢م،

ص ص ١٧-٧٣.

٦٤- صموئيل أديب نخلة، فهمة لييب بطرس. "أساليب التوجيه التربوى السائد في مراحل

التعليم العام". مجلة البحث في التربية وعلم النفس. جامعة لنيا: كلية

التربية. المجلد الثالث عشر. العدد الأول. يوليو ١٩٩٩م. ص ص

٣٣٢-٣٥٥.

- 65- Tatel, E. S. "Supervising Student Teachers: Perspectives of Selected Middle and High School Cooperating Teachers Regarding Their Own Professional Development". Ph.D. University of Maryland. College Park. Apr. 1994.



- 66- Johnes, N. B. "Professional Development Through Democratic Supervision". **Paper Presented to the Annual Meeting of the Teachers of English to Speakers of Other Languages. Long Beach, March, 30, 1995.**
- 67- Neis, C. E. "Principals' Involvement in Teachers' Professional Growth". **M (ED), Canada: University of Alberta, Augs. 1995.**
- ٦٨ - ميخائيل فولان، أندى هارجرينز، مرجع سابق.
- 69- Nath, J and Henery, C. Evaluating Teacher Attitudes in Professional Development Sites. **ERIC Accession, ED. No. 408358, 1997.**
- 70- Cone, G. P. **Teachers as Learners in the Classroom: Factors that Affect Professional Development.** New York: Harvard Uni. Juni 1993, p. 428.
- 71- Wiggins, R. A. "An Alternative View of Staff Development: Personal Professional Growth Within a Single School Setting". **Ph.D. University of Illinois, Nov. 1993.**
- 72- Berson, M. J. "An Investigation to Determine the Relationship Between the Level of Professional Development of Secondary School Teachers". **Ph.D. the University of Toledo, May, 1994.**
- 73- Bull, B. et-al. "Professional Development and Teacher Time: Principles, Guidelines and Policy Options for Indiana". **Education Policy Center. Indiana University, Bloomington, 1994.**
- 74- Duron, D. L. "Elementary Teachers' Perceptions Regarding Professional Growth Within the School Setting". **The Cloremet Graduate School (Ph.D). July, 1994, p. 73.**
- 75- Moir, E. and Stobbe, C. "Professional Growth for New Teachers: Support and Assessment Through Collegial Partnership". **Teacher Education Quarterly, Vol. (22), No. (4), 1995, pp: 83-91.**
- 76- Berhns, E. D. "Teacher Perceptions of A Consulting Teacher Model for Professional Development". **Journal of School Leadership. Vol. (5), No. (5), Sept. 1995, pp: 482-502.**
-

- 77- Neis, C. E. "Principals' Involvement in Teachers' Professional Growth". **Op. Cit.**
- 78- Cramer, G. et al. **Teacher Study Groups for Professional Development**. Phi Delta Kappa: Bloomington, InD., 1996.
- 79- Mielke, K. V. "Teachers' Perceptions of their Professional Growth and Development". **Ph.D**, The Ohio State University, Jun, 1996.
- ٨٠- حسين بدر السادة. مرجع سابق، ص ص ١٧-٩٣.
- 81- Clement, M. and Vandenberghe, R. "Teachers' Professional Development: A Solitary or Collegial Adventure?". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**. Chicago, March (24-28), 1997.
- ٨٢- أيمن عبد المحسن عبد الرحمن. "أساليب تدريب معلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي - دراسة ميدانية على محافظات وسط الدلتا". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزقازيق: كلية التربية، ١٩٩٥م.
- 83- Jesus, S. N. "Perspectives for the Inservice Training of Teachers". **Paper Presented at the Annual Meeting of the Association for Teacher Education in Europe**, Sept. 1995. **ERIC Accession**, No. ED 400232.
- ٨٤- إبراهيم يوحىيف. "تدريب المعلمين أثناء الخدمة داخل المدارس في الدول النامية والدول الصناعية من منظور مقارن". ترجمة زينب النجار. مستقبلات - مجلة فصلية للتربية المقارنة. المجلد (٢٧). العدد (١). مارس ١٩٩٧م.
- القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو. ص ص ١٤٩-١٦٨.
- 85- Thompson, G. "Training Teachers to Ask Questions". **ELT Journal**. Vol. (51). No. (2). pp: 99-105, Apri, 1997. **ERIC Accession**, No. Ej 544599.
- ٨٦- كارو أوكاموتو. **تربية الشمس المشرقة: مقدمة في التربية في اليابان**. سلسلة الكتب المترجمة (٧) تلخيص وعرض المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٦.

٨٧- محمود السيد عباس. "الاحتياجات التدريبية لمعلمي الكمبيوتر- دراسة ميدانية بمحافظه سوهاج". المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى. العدد الثالث عشر. يناير ١٩٩٨م. ص ٨٩.

٨٨- محمد صديق حسن. "التعلم الذاتى ومتغيرات العصر". مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد الحادى عشر بعد المائة. السنة الثالثة والمشرورن، ديسمبر ١٩٩٤م، ص ٥٢-٦٤.

89- Thurston, H. T. "Is All Education Really Self Education?". Educational- Forum. Vol. (58). No. (1). Fall 1993, pp: 77-85. ERIC Accession, No. EJ 472180.

٩٠- سامى نصار. "عرض وتقدم كتب حديثة فى النمو المهني للمعلم والتضم التربوي، فعالية إعداد المعلمين والقادة التربويين وتدريبهم أثناء الخدمة". مجلة العلوم التربوية. جامعة القاهرة: معهد الدراسات التربوية. العدد (١)، يوليو ١٩٩٣م، ص ٢١٥-٢٢٣.

91- Herndon, K. and Fauske, J. "Facilitating Teachers' Professional Growth Through Action Research". Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, New Orleans, April (4-8), 1994.

92- Doran, M. L. A Story of Professional Development: Teachers' Learning from Reflective Experiences. The University of Michigan, 1995. p. 58.

93- Ronnerman, K. "Relying on Teachers: A New Swedish In- Service Method for School Development". British Journal of In-Service Education. Vol. (22), No. (2), 1996, pp: 175-183.

٩٤- سامح حميل عبد الرحيم. "القراءة الحرة لدى معلمى المستقبل- دراسة ميدانية". مجلة البحث فى التربية وعلم النفس. جامعة المنيا: كلية التربية. المجلد الحادى عشر. العدد الثالث، يناير ١٩٩٨م. ص ٤٨-٧٥.

٩٥- يوسف صلاح الدين قطب. "أهمية التعلم الذاتى والتعليم المستمر للمعلم فى إعدادة وأثناء مزاولة لمهنة التعليم". صحيفة التربية. السنة الخمسون. العدد الثاني، يناير ١٩٩٩م، ص ٣-٩.

- 96- Tony, D. "Distance Education and Education for All by the Year 2000: Challenges for the Nineties". **Paper Presented at the Distance Education Conference: Strengthening Partnerships (Botswana)**, Feb. 1992. ERIC Accession, No. ED. 369981.

٩٧- اتحاد الجامعات العربية. دليل مرجعي للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨. ص ص

١١٩-١٢٠.

- 98- Baquero, R. V. "Educational Technology and Continuing Teacher Education: Challenges and Possibilities". Promoting Quality Teacher Education for An Interconnected World, Forty- Fourth (ICET) World Assembly. Muscat, **Op. Cit.**
- 99- Lundin, R. et al. "Open Access for Teachers' Professional Development Towards A Co-Operative National Policy Framework for Application of Distance Learning to the Professional Development of Teachers". **Australian Dept. of Employment, Education and Training**, Canberra, 1991.
- 100- Amaragunasekara, S. D. "Teacher Education at A Distance in Sri Lanka". **Paper Presented at the World Conference of the International Council for Distance Education**. (16 th, November 9-13, 1992). ERIC Accession No. ED 361321.
- 101- Santos, M. N. "Distance Education In- Service Teacher Training". **Educational Media International**, Vol. (30). No. (2), pp: 55-57, Jun 1993. ERIC Accession No. EJ471153.
- 102- Brahmawong, C. "Teacher Education Through Distance Education: The Case of Sukhothai Thammathirāt Open University in Thailand". **Educational Media International**, Vol. (30). No. (2), Jun 1993, pp: 69-73. ERIC Accession No. EJ 471156.
- 103- Coutts, J. "The Effects of Distance Education Technology on Teaching and Learning". **Saskatchewan School Trustees Association, Regina, Research Centre**, May 1996. ERIC Accession, No. ED 406964.
-

- 104- Hawkes, M. "Employing Educational Telecommunications Technologies as A Professional Development Structure for Facilitating Sustained Teacher Reflection, Collaboration and Inquiry". **Paper Presented at the Annual Meeting of American Educational Association, Chicago, March (24-28), 1997.**
- ١٠٥- على أحمد مذكور. "التعليم العربي في عصر العولمة والكوكبة". مؤتمر اتجاهات التربية وتحديات المستقبل. جامعة السلطان قابوس: كلية التربية والعلوم الإسلامية، (٧-١٠ ديسمبر)، ١٩٩٧م، ص ٣٩-٤٢.
- ١٠٦- نغوى يوسف جمال الدين. "التنوع في التعليم الجامعي المصري وحماية التنمية المهنية لمعضو هيئة التدريس". التربية والتنمية. العدد (١٨). القاهرة: المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٣٤-٣٧.
- 107- Christopher, D. "School- University Partnerships in an Age of Change". Forty - Fourth (ICET) World Assembly, **Op. Cit.**, 1997.
- 108- Hearn, L. D. "The Impact of Professional Development Activities on Staff and Administrators Serviced by the Detroit Center for Professional Growth and Development, 1988-1991". **ED.(D)**. Wayne State University, 1994.
- 109- Akpan, B. B. "Implementing Science and Technology Education for All: Guide to Better Policy and Practice for Teachers". London: Commonwealth Secretariat, Human Resource Development Division, 1994. ERIC Accession No. ED 390656.
- 110- Scott, J. A. "An Investigation of the Impact of the Professional Development School Partnership on Instruction in an urban Middle School. **Op. Cit.**
- 111- Minnes- Brandes, G. "Collaboration Between Teachers and University Educators in A Professional Development Context: Shared Situated Cases". **Op. Cit.**
- 112- Alromaih, S. M. "Professional and Personal Growth of Beginning High School Teachers in Saudi Arabia and the Need for Induction Programs as Viewed by

- Administrators". ED. (D). The George Washington University, Dec. 1996.
- 113- Chi, C.F. "The Industrial Vocational High School Teacher Training Program Cooperating with the Enterprises". Paper Presented at the American Vocational Association Convention, December 7, 1996. ERIC Accession, No. ED 40546.
- 114- Myers, C. B. "Reconceptualizing Learning, Teaching and Schools as the Next Stage in Teacher Education Reform and School Renewal". Paper Presented at the Annual Meeting of the American Association of Colleges of Teacher Education, Feb. 26, March, 1997.
- ١١٥- علي أحمد مذكور. "التعليم العربي في عصر العولمة والكركية"، مرجع سابق، ص ٢٣.
- ١١٦- عزة عبد العزيز سليمان وآخرون. الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظة القاهرة: معهد التخطيط القومي، يناير ٢٠٠١م، ص ١٢.
- ١١٧- علي أحمد مذكور. "التعليم العربي في عصر العولمة والكركية". مرجع سابق.
- 118- Tyler, R. W. "Changing Concepts of Educational Evaluation". International Journal of Educational Research, Vol. 10, No. 1, 1986, P. 356.
- ١١٩- كينت روس، ونفيل بوستلترت. "تخطيط نوعية التعليم: المعلومات الضرورية عند مختلف مستويات القرار"، مستقبلات، المجلد ١٨، العدد ٣، مركز مطبوعات اليونيسكو، ١٩٩٨م، ص ٣٣٨.
- ١٢٠- المرجع السابق، ص ٣٣٩.
- ١٢١- المرجع السابق، ص ٣٣٩.
- ١٢٢- المرجع السابق، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.
- ١٢٣- المرجع السابق، ص ٣٤٠.
- ١٢٤- المرجع السابق، ص ٣٤٨.
- ١٢٥- المرجع السابق، ص ٣٤٩.

126- Keeves, J.P. and Sellin, N. A. "Multilevel Analysis" *International Encyclopedia of Education*, Supplement 1. Oxford: Pergamon Press, 1988, p. 218.

١٢٧- كينت روس، ونفيل بوستنويت. مرجع سابق، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

١٢٨- سعيد إسماعيل على. الأصول الفلسفية للتربية. القاهرة: دلة الفكر العربي، ٢٠٠٠م، ص ٩٠.

١٢٩- هاشم فتح الله عبد الرحيم. "مقومات مهنة التعليم في الفكر الإسلامي". مجلة البحث في التربية وعلم النفس. كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد (١٣)، العدد (٢)، أكتوبر ١٩٩٩م، ص ٨٣.

١٣٠- رجب عبد الوهاب عبد اللطيف. "نحو دستور أخلاقي لمهنة التعليم - دراسة ميدانية". مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد (١)، العدد (١)، يوليو ١٩٨٨م، ص ٢٠٩-٢١٩.

١٣١- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء عصور بعض الدول المتقدمة". رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٤٣.

١٣٢- وزارة التربية والتعليم. مبادئ التعليم. القاهرة: قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١م، ص ٢٧.

١٣٣- عبد الفتاح أحمد حماد، "رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين". مرجع سابق، ص ١٠.

134- Torrance, E. p., "The Nature of Creativity as Manifest in its Testing". In: *The Nature of Creativity*, Edited by Sternberg, R. J. Cambridge University Press, 1988.

135- David, A., *Today's Children. Creating a Future for a Generation in Crisis*. New York: Time Books, 1994.

136- Kaufman, F. A, "On Gifted Education: What Do We Really Know?". *Roeper Review*. Vol. (18). No. (2), 1995, pp: 134-135.

١٣٧- محمد عبد السلام سالم، "بعض المتغيرات المرتبطة بالاتجاه نحو التفكير الإبداعي لدى طلاب المرحلة الثانوية". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق.

١٣٨- راجع في ذلك:

- Maker, C. J. and Nielson, A. B., **Teaching Models in Education of the Gifted**. Second Edition. Austin: Shoal Creek Blvd, 1995.
- Office of Educational Research and Improvement, **Gifted Education and Middle Schools**. Washington, D. C, 1996.

١٣٩- راجع في ذلك:

- Fraizer, M., "poor and Minority Students Can be Gifted too". **Educational Leadership**. Vol. (46). No. (6), 1989, pp:16-18.
- Grant, B., "The Place of Achievement in The Life of The Spirit and The Education of Gifted Students". **Roepers Review**, Vol. (18). No. (2), 1995, pp:132-134.
- Adams, L. D.. "Teacher and Parent Attitudes about Thinking Skills: A Cross National Study". Forty Fourth (ICET) World Assembly, **Op. Cit.**

١٤٠- فاخر عاقل، الإبداع وتربيته. الطبعة الثالثة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣.

١٤١- عبد السلام عبد الغفار. "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادى والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع

سابق، ص.٩.

- 142- Ford, D. Y. et. al., "The Recruitment and Retention of Minority Teachers in Gifted Education". **Roepers Review**. Vol. (19). No. (4), 1997, pp:213 -220.
- 143- Merickel, M., "A Study of the Relationship Between Virtual Reality and the Ability of Children to Create". **National School Board Association**. Orlando, 1992.
- 144- Cooper, C. R., "Integrating Gifted Education into the Total School Curriculum". **School Administrator**. Vol. (52). No. (4), 1995. pp: 8-15.



١٤٥- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، توصيات الدورة الخامسة والأربعين

للمؤتمر الدولي للتربية مجتف، (٩/٥-١٠/٥/١٩٩٦م).

146- Renzulli, J. S., "What We Do Not Know About Programming For Gifted and Talented". **Phi Delta Kappan**. Vol. (6). No (9). 1985, pp. 601-602.

147- Tomlinson, C. A. et. al., "Interface between Gifted Education and General Education: Toward Communication, Cooperation and Collaboration". **Gifted Child Quarterly**, Vol. (40). No. (3), 1996, pp: 165-171.

148- Johnsen, S., "Gifted Strategies for All: Involving Yourself in Your Gifted Child's Education". **Gifted Child Today Magazine**. Vol. (19). No. (1), 1996, pp: 8-10.

149- Gallagher, J. et. al., "Perceptions of Educational Reform by Educators Representing Middle Schools, Cooperative Learning and Gifted Education". **Gifted Child Quarterly**. Vol. (39). No. (2), 1995, pp: 66-76.

١٥٠- راجع في ذلك:

-أحمد عبد اللطيف عبادة، "مفوقات التفكير الابتكاري في مراحل التعليم العام".

الكتاب السنوي في علم النفس. المجلد الخامس. الجمعية المصرية

للدراسات النفسية. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٦، ص ص ٦٥٧-

٦٨٦.

-سناء محمد سليمان، "رعاية الطلاب الفائقين بالمدرسة الثانوية بين الواقع والمأمول:

دراسة استطلاعية". مجلة علم النفس. العدد (٢٨)، السنة السابعة

القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٩٣.

151- Krulik, S. R., "Reflect for Better Problem Solving and Reasoning". **Arithmetic Teacher**. Vol. (41). No. (6), 1994, pp: 334-338.

١٥٢- جيمس كيف، "أأمل في حركة التفكير". التطوير من أجل تنمية التفكير. ترجمة

عبد العزيز عبد الوهاب الباطين. الرياض: مكتب التربية العربي لدول

الخليج، ١٩٩٥.

- 153- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem - Solving, Transference and the Context". **Journal of College Science Teaching**. Vol. (26). No. (1), 1996, pp. 74-76.
- 154- Carroll, J. and Howieson, N, "Recognizing Creative Thinking Talent in the Classroom". **Roeper Review**. Vol. (14).No. (2), 1991, pp: 68-71.

١٥٥- راجع في ذلك:

- Office of Educational Research and Improvement, **Toward a Common Agenda: Linking Gifted Education and School Reform**. Washington, D.C, 1995.
  - Van - Ert, H. and Wolf, J. S., "Distance Training in Gifted Talented Education: Description of a Collaborative Working Model". **Rural Special Education Quarterly**. Vol. (15). No. (1), 1996, pp: 24-28.
- ١٥٦- مراد وهبة، فلسفة الإبداع. القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٦، ص ص ٥١-٥٣.
- ١٥٧- مراد وهبة، "ما بعد التنمية الثقافية". تجارب معاصرة في التربية والتنمية. مرجع سابق، ١٩٩٨، ص ٣٣.
- ١٥٨- عبد الفتاح إبراهيم تركي، "شروط الإبداع: محاولة للاقتراب". مؤتمر الإبداع في التعليم والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق، ص ص ٣-٤.
- ١٥٩- راجع في ذلك:
- Gonen, M., "Creative Thinking in Five and Six year Old Kindergarten Children". **International Journal of Early Years Education**. Vol. (1). No. (3), 1993, pp: 81-87.
  - Naval - Severino, T., "Developing Creative Thinking Among Intellectually Able Phillipino Children for Disadvantaged Urban Communities". **Gifted Education International**. Vol. (9). No. (2), 1993, pp: 119-123.
- 160- Zielinski , E. J., "An Evaluation of Five Critical Creative Thinking Strategies for Secondary Science Students". **Rural Educator**. Vol. (15). No - (2), 1994, pp. 1-6.

- 161- Barbara ,L and Pamela , E., **The Kid's Guide to Social Action: How to Solve the Social Problems you Choice and Turn Creative Thinking Into Positive Action**. New York: Holsted press, 1991.
- 162- Welch, M., "The Problem Solving Strategies of Young Designers". **The American Educational Research Association**. New York, April, 1996.
- 163- Sapp, D. D., "Creative Problem - Solving in Art: A Model for Idea Inception and Image Development". **Journal of Creative Behavior**. Vol.(29). No. (3), 1995, pp:173-185.
- 164- Okagaki, L. and Koslowski, B. "Another Look at Analogies and Problem Solving". **Journal of Creative Behavior**. Vol. (21). No. (1), 1987, pp: 15-21.
- ١٦٥- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق.
- سابق، ص ص ٦-٧.
- ١٦٦- فؤاد أبو حطب، **تقوم الإبداع، الإبداع في المدرسة**. تحرير مراد وهبة. القاهرة: معهد جوته، ١٩٩٣.
- ١٦٧- مراد وهبة، **الإبداع مدخل إلى التعليم**. الإبداع في المدرسة. القاهرة: معهد جوته، ١٩٩٣.
- ١٦٨- راجع في ذلك:
- ضياء الدين زاهر، كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل. مرجع سابق.
- جيمس كيف، مرجع سابق.
- فاروق أبو عوف، يوسف قطامي، "التدريس الجامعي ودوره في تنمية التفكير". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق.
- سابق.
- محمد عبد السلام سالم، "بعض المتغيرات المرتبطة بالاتجاه نحو التفكير الإبداعي لدى طلاب المرحلة الثانوية". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق.

١٦٩- راجع في ذلك:

- عايش محمود زيتون، تنمية الإبداع والتفكير الإبداعي في تدريس العلوم. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٧.
- صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانات البشرية (التفكير) - قضية التعليم الكسرى". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧ مرجع سابق.

- ١٧٠- يوسف محمود قطامي، يوسف حسن يوسف، "التفكير التباعدي لدى طلاب تشجيع التربية الفنية بجامعة السلطان قابوس". المجلة التربوية. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. العدد (٤٧) - المجلد الثاني عشر، ١٩٩٨.
- ١٧١- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ٩.

172- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem - Solving, Transference and the Context". Op. Cit, pp. 74-76.

173- Ibid.

- ١٧٤- سعيد إسماعيل علي، فلسفات تربوية معاصرة. سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٩٨). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. ص ص ١٨-١٩.

- ١٧٥- صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانات البشرية (التفكير) - قضية التعليم الكسرى". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧ مرجع سابق، ص ٢.

- ١٧٦- رياض حامد الدباغ، "التربية العربية في مجال التعليم العالي ومطالب المستقبل". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١٠.

- ١٧٧- محمد متولى قنديل، "تصميم وتجريب نموذج تعليمي للتفكير الحسي كمقدمة للتحول الإبداعي لدى أطفال ما قبل المدرسة". مؤتمر الإبداع في التعليم والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

١٧٨- عبد الفتاح إبراهيم تركي، "شروط الإبداع: محاولة للاقترب". مؤتمر الإبداع في التعليم

والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق، ص ٤.

١٧٩- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر

التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع

سابق، ص ١٠.

١٨٠- فاطمة فوزى عبد العاطي، "مناخ تربية إبداع أطفال التعليم الابتدائي داخل حجرات

الدراسة". مؤتمر الإبداع في التعليم والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق،

ص ٨-٩.

١٨١- عبد الفتاح إبراهيم تركي، "شروط الإبداع: محاولة للاقترب". مؤتمر الإبداع في التعليم

والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق، ص ٤.

١٨٢- راجع في ذلك:

- Ryser, G. R., and Johnsen, S. K., "Toward More Research on Effective Practices with Gifted Students in General Education Settings". **Journal For The Education of The Gifted**. Vol. (19). No. (4), 1996, pp. 481-496.
- Fiedman, R. C. and Lee, S. W., "Differentiating Instruction for High Achieving / Gifted Children in Regular Classrooms: A Field Test of Three Gifted-Education Models". **Journal For the Education of the Gifted**. Vol. (19). No. (4), 1996, pp: 405-436.
- Sapon- Shevin, M., "Beyond Gifted Education: Building a Shared Agenda for school Reform". **Journal for the Education of the Gifted**. Vol. (19). No. (2), 1996, pp. 194 - 214.

١٨٣- أحمد على الصيداوي، "المستقبل في ثلاثة مشاهد". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية

وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

184- Wakefield , J. F. "Is Creative Thinking Normally Distributed?". **Southeastern Psychological Association**. New Orleans , L.A. March (20-23), 1991.

١٨٥- عبد العزيز السيد الشخص، الطلبة الموهوبون في التعليم العام بدول الخليج: أساليب اكتشافهم وسبل رعايتهم. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٠، ص ٨٠.

١٨٦- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ١١.

187- Gallagher, J. et. al., "Perceptions of Educational Reform by Educators Representing Middle Schools, Cooperative Learning and Gifted Education". *Op. Cit.*, pp: 66-76

١٨٨- راجع في ذلك

- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem - Solving, Transference and the Context". *Op. Cit.*, pp. 74-76.
- Smith, R. B., "Robotic Challenges: Robots Bring New Life to Gifted Classes, Teach Students, Hands On Problem Solving, Computer Skills". *Gifted Child Today Magazine*. Vol. (17). No. (2), 1994, pp. 36-38.

١٨٩- راجع في ذلك:

- Zielinski, E. J., "An Evaluation of Five Critical Creative Thinking Strategies for Secondary Science Students". *Rural Educator*. Vol. (15). No - (2), 1994, pp. 1-6.
  - Doolittle, J. H., "Using Riddles and Interactive Computer Games to Teach Problem Solving Skills". *Teaching of Psychology*. Vol. (22). No. (1), 1995, pp: 33-36.
- 190- Carroll, J. and Howieson, N, "Recognizing Creative Thinking Talent in the Classroom". *Roeper Review*. Vol. (14). No. (2), 1991, pp: 68-71.
- 191- Unesco, Sector of Education, "Education and Learning for the Twenty - First century". *Discussion paper for the Commision on Education for the Twenty - First century*, 15 Septembe, 1992.:

١٩٢- محمد عزت عبد الواحد، أمريكا عام ٢٠٠٠: استراتيجية للتربية - دراسة تحليلية. جامعة قطر: مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢.

١٩٣- سامي عبد الرزاق عدوان، على حسن حباب، "الكفايات المهنية للمعلم العربي في القرن الحادي والعشرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية". مؤتمر تربوية المعلم العربي في القرن الحادي والعشرين. الجامعة الأردنية: كلية العلوم التربوية بالاشتراك مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، (٢-٥ أكتوبر)، ١٩٩٥م.

١٩٤- مها إبراهيم زحلق، "نمو برنامج لتربية الأطفال المبدعين في المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ٢٦.

١٩٥- أحمد المهدي عبد الخليم، "فقه التعليم وأولويات تطويره". بحث ألقى بدعوة من وزارة المعارف في لقاء مع مديري التعليم في المملكة العربية السعودية، (١٠-١١ أبريل) ١٩٩٦.

١٩٦- مها إبراهيم زحلق، "نمو برنامج لتربية الأطفال المبدعين في المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ٢٢.

١٩٧- أحمد محمود الخطيب، ومحمد علي عاشور، "استراتيجية مقترحة لإعداد المعلم العربي في القرن الحادي والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل). مرجع سابق، ١٩٩٧، ص ١.

١٩٨- أحمد المهدي عبد الخليم، "فقه التعليم وأولويات تطويره". مرجع سابق.

١٩٩- عبد الفتاح أحمد حجاج، "رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين". مرجع سابق، ص ١١.

200- Fogarty, R. and Bellonca, J., **Patterns for Thinking: Patterns for Transfer. A Cooperative Team Approach in Critical and Creative Thinking in the Classroom.** Illinois: Skylight Publishing, Inc, 1993.

201- Dana, N. F. et. al., "Creating a Culture for Change: the University Researcher, principal and Teacher Family". **The Association of Teacher Educators**, Orlando (15-19) February, 1992.

- 202- Oklahoma State Department, "problem Solving, Technology Learning Activity". **Teacher Edition**. Technology Education Series, 1991.
- 203- Brown, R. T., "Creativity: What are we to Measure?". **Handbook of Creativity**. Edited by John Glover. New York: Plenum Press, 1989, p. 14.

٢٠٤- فاروق أبو عوف، يوسف قطامي، "التدريس الجامعي ودوره في تنمية التفكير". المؤتمر

التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع

سابق، ص ٣.

٢٠٥- راجع في ذلك:

- Carroll, J. and Howieson, N, "Recognizing Creative Thinking Talent in the Classroom". **Roeper Review**. Vol. (14). No. (2), 1991, pp: 68-71.
- Burns, D. and Reis, S., "Developing a Thinking Skills Component in the Gifted Education Program". **Roeper Review**. Vol. (14). No. (2), 1991. pp: 72-79.
- Couch, R., "Synetics and Imagery: Developing Creative Thinking Through Images". **Art, Science, and Visual Literacy Association**, 1993.
- Fogarty, R. and Bellonca, J., **Patterns for Thinking: Patterns for Transfer. A Cooperative Team Approach in Critical and Creative Thinking in the Classroom**. Illinois: Skylight Publishing, Inc, 1993.

٢٠٦- فاروق أبو عوف، يوسف قطامي، "التدريس الجامعي ودوره في تنمية التفكير". المؤتمر

التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع

سابق، ص ٢١.

- 207- Kamal, D., "A Knowledge Base for Promoting Professional Qualities of Teachers and Teacher Educators. Forty Fourth (ICET) World Assembly, 1997, Op. Cit.
- 208- Decker, L. E., **Creating Learning Communities: An Introduction to Community Education** Glades Road. Fountain Community Education, 1995.



- ٢٠٩- حسين عبد العزيز الدريسي، "أثر التعاون والتنافس على التفكير الابتكاري". الكتاب السنوي في علم النفس. المجلد الخامس، ١٩٨٦. مرجع سابق.
- ص ٧٦١.
- 210- Manning, B.H et. al., "The Self Regulated Learning Aspect of Metacognition: A Component of Gifted Education". **Roeper Review**. Vol. (18). No. (3), 1996, pp: 217-223.
- 211- Brown, R. T., "Creativity: What are we to Measure?". **Op. Cit.**, p. 14.
- ٢١٢- صفاء يوسف الأعصر، "تنمية الإمكانات البشرية (التفكير) - قضية التعليم الكسرى". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتعدديات المستقبل)، ١٩٩٧
- مرجع سابق، ص ٧.
- ٢١٣- عبد السلام عبد العفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتعدديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع
- سابق، ص ص ١٥-٢٤.
- 214- Naval - Severino, T., "Developing Creative Thinking Among Intellectually Able Fillipino Children for Disadvantaged Urban Communities". **Gifted Education International**. Vol. (9). No. (2), 1993, pp: 119-123.
- 215- Paulus, P. B - and Paulus, L. E., "Implications of Research on Group Brainstorming for Gifted Education". **Roeper Review**. Vol. (19). No. (4), 1997, pp. 225-229.
- ٢١٦- حسن علي سلامة، جاسم محمد التمار، "اتجاهات حديثة في إعداد برامج رعاية الطلاب الموهبتين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتعدديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ١٢.
- 217- Perkins, D. and Blythe, T., "Putting understanding up Front. Educational Leadership". **Teaching for Understanding**. Vol. (15). No. (5), 1994.

٢١٨- راجع في ذلك:

- Golombok, S. et. al., "Families Created by the New Reproductive Technologies: Quality of Parenting and Social and Emotional Development of the Children". **Child Development**. Vol.(66). No. (2), 1995, pp:285-298.
  - Doolittle, J. H., "Using Riddles and Interactive Computer Games to Teach Problem Solving Skills". **Teaching of Psychology**. Vol. (22). No. (1), 1995, pp: 33-36.
- ٢١٩- جيمس كيف، مرجع سابق.

٢٢٠- جابر عبد الحميد حابر، "استراتيجيات سيكولوجية للتنمية". تجارب معاصرة في التربية والتنمية. المؤتمر السنوى السادس للجمعية المصرية للتربية المقارسة والإدارة التعليمية. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨. (٢٥-٢٧ يناير)، ص ٦٣.

٢٢١- محمد متولى قنديل، "تصميم وتجريب نموذج تعليمي للتفكير الحسى كمتقدمة للتحويل الإبداعي لدى أطفال ما قبل المدرسة". مؤتمر الإبداع في التعليم والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق، ص ١٦.

٢٢٢- رياض حامد الدباغ، "نظرة في استراتيجيات التربية: التربية... كيف نريدها في الوطن العربي". مجلة اتحاد الجامعات العربية. العدد ٢٩. عصف، ١٩٩٤. ص ٣٠٠-٣٠٦.

223- Brown, R. T., "Creativity: What are we to Measure?" **Op. Cit.**, p. 14.

٢٢٤- صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانيات البشرية (التفكير) - قضية التعليم الكسرى". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٦.

٢٢٥- المرجع السابق، ص ٧.

226- Debono, E., **Teach Yourself to Think**. London: Penguin Group, 1995.

227- Sisk, D., **Creative Teaching of The Gifted**. New York: McGraw Hill Book company, 1987.

٢٢٨- أحمد. حامد منصور. "الاتجاهات الحديثة في خصائص مكونات عملية الاتصال داخـل الفصل". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل).

مرجع سابق، ص ٢١.

229- Diller, J. and Moore, R., **Problem Solving, Workplace, Strategies for Thoughtful Change**. Washington: Office of Vocational and Adult Education, 1994.

230- Wendy, L. A., et. al., **Training State Child Service Coordinators in Creative Problem Solving**, 1996.

231- Black, D, "Resolving Mysteries: A Guide to Creative Problem Solving". **Instructional Strategies Series**. No, (17), 1994.

232- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem - Solving, Transference and the Context". **Op. Cit.**, pp. 74-76.

٢٣٣- محمدى عبد الكريم حبيب، اختراعات الشخصية المبكرة - كرامة التعليمات. القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٠، ص ٧٦.

٢٣٤- حسين عبد العزيز الدين، "أثر التعاون والتنافس على التفكير الابتكاري". الكتاب السنوي في علم النفس. المجلد الخامس، ١٩٨٦. مرجع سابق، ص ٥٥

٧٣٤ - ٧٧٠، ص ٧٦٠.

٢٣٥- صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانيات البشرية (التفكير) - قضية التعليم الكسرى". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧

مرجع سابق، ص ٧.

٢٣٦- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادى والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع

سابق، ص ١٠١.

237- Sisk, D., **Creative Teaching of The Gifted**. **Op. Cit.**.

٢٣٨- أسامة حسن معاجين، "الكفايات التدريسية التعليمية للمعلمين بدولة البحرين للعمل مع الطلاب المتفوقين". **المجلة التربوية**. مجلس النشر العلمي - جامعة

الكويت. العدد (٤٩). المجلد الثالث عشر، ١٩٩٨. ص ١٧١.

٢٣٩- فاروق أبو عرف، يوسف قطامي، "التدريس الجامعي ودوره في تنمية التفكير". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ٢.

- 240- Isaksen, S. G, et. al., "An Ecological Approach to Creative Research: Profiling for Creative Problem Solving". *Journal of Creative Behavior*. Vol. (27). No. (3), 1993. pp: 149-170.
- 241- Grossman, S. R. and Wiseman, E.E., "Seven Operating Principles for Enhanced Creative Problem Solving Training". *Journal of Creative Behavior* Vol. (27) No. (1), 1993, pp: 1-17.
- 242- Grimnes, K. A., "Creating Alien Life Forms: Problem Solving in Biology". *American Biology Teacher* Vol. (58). No (6), 1996, pp:369-371.
- 243- Delcourt, M., "Creative Productivity Among Secondary School Students: Combining Energy, Interest, and Imagination". *Gifted Child Quarterly*. Vol. (37). No. (1), 1993, pp: 23-31.
- 244- Couch, R., "Synetics and Imagery: Developing Creative Thinking Through Images". *Art, Science, and Visual Literacy Association*, 1993.

٢٤٥- عبد الفتاح أحمد جلال، "إعداد هيئة التدريس بالجامعة". مجلة العلوم التربوية. القاهرة: معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة. المجلد الأول، ١٩٩٣. ص ٧٧-٨٨.

٢٤٦- حامد عمار، مشكلات العملية التعليمية: دراسات في التربية والطائفة. القاهرة: السدار العربية للكتاب، ١٩٩٦.

٢٤٧- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣.

٢٤٨- المرجع السابق، ص ٧.

٢٤٩- زين العابدين درويش، تنمية الإبداع: منهج وتطبيق. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣، ص ٥٧.

- 250- Loewen, A. C. "Creative Problem Solving". **Teaching Children Mathematics**. Vol. (2). No. (2), 1995, pp: 96-99.
- 251- Webb, J. T, **Guiding the Gifted Child: A Practical Source for Parents and Teachers**. Ohio Psychology Publishing Company, 1989.

٢٥٢- راجع في ذلك:

- مها إبراهيم زحلق، التربية الخاصة للمتفوقين. دمشق: منشورات جامعة دمشق،

١٩٩٤، ص٣.

- مها إبراهيم زحلق، "نمو برنامج لتربية الأطفال المبدعين في المدرسة الابتدائية-

تصور مقترح". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات

المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص٢١.

- 253- Naval - Severino, T., "Developing Creative Thinking Among Intellectually Able Fillipino Children for Disadvantaged Urban Communities". **Op. Cit.**, pp: 119-123.

- 254- Krulik, S. R., "Reflect for Better Problem Solving and Reasoning". **Arithmetic Teacher**. Vol. (41). No. (6), 1994, pp: 334-338.

- 255- Isaksen, S. G, et. al., "An Ecological Approach to Creative Research: Profiling for Creative Problem Solving". **Journal of Creative Behavior**. Vol. (27). No. (3), 1993. pp: 149-170.

- 256- Patrick, C., "Teaching top- Down Problem Solving". **The American Vocational Association**, 1993.

- 257- Rieber, L. p., "Visualization as an Aid to Problem Solving: Examples From History". **National Convention of the Association for Educational Communication and Technology**. Feb. (6-20), 1994.

٢٥٨- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر

التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع

سابق، ص١١.

- 259- Diller, J. and Moore, R., **Problem Solving, Workplace, Strategies for Thoughtful Change**. Washington: Office of Vocational and Adult Education, 1994.

٢٦٠- مها إبراهيم زحلق، "نمو برنامج لتربية الأطفال المدعين في المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ١٢.

٢٦١- عبد السلام عبد الغفار، الطوق العقلي والابتكار. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ١٣٥.

٢٦٢- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ٧.

263- Rimm, S. B. and Davis, G. A., **Education of the Gifted and Talented**. New Jersey: Prentice Hall, 1989.

264- Johnson, B. and Kilman, B. "Locus of Control and Perceived Confidence in Problem Solving Abilities". **Journal of Clinical Psychology**. Vol. (31), 1975, pp: 54-55.

265- Boute, G. and Peterson, E., "Beginning to Create a Multicultural Classroom". **Dimensions of Early Childhood**. Vol. (21). No. (2), 1993, pp: 11-12.

٢٦٦- إمام عبد الحميد فرج، "التعليم بين ثقافات الذاكرة والنقد والإبداع: رؤية حول الإبداع

في المناهج الدراسية". مؤتمر الإبداع في التعليم والثقافة. القاهرة:

رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية بالأهرام، ٦-٨ يوليو، ١٩٩٦.

267- Giles, G. L., **Creative Values and Self Image: Values Inventory and Study of Student Responses**. Salt Lake Community College, UT, 1995.

٢٦٨- عبد الفتاح أحمد حلال وآخرون، "دور المدرسة الثانوية في مواجهة مشكلة التطرف".

مجلة العلوم التربوية. القاهرة: معهد الدراسات التربوية بجامعة

القاهرة. العدد الثاني، ١٩٩٤. ص ٩-٢٩.

٢٦٩- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر

التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع

سابق، ص ٨

- 270- Slavin, R., **Educational Psychology: Theory into Practice**. Boston: Allyn and Bacon, 1991.
- 271- Shockley, B. et. al., **Creating Parallel Practices: A Home to School and School to Home Partnership**. National Reading Research Center. Athens, 1995.
- 272- Shore, B. M. et. al., "More From the Water Jars: A Reanalysis of Problem Solving Performance Among Gifted and Non-gifted Children". **Gifted Child Quarterly**. Vol. (38). No. (4), 1994, pp. 179 – 183.
- 273- Kiely, M. C., "Creative Sensitivity in Doctoral Research: The Supervisor's Contribution". **The American Psychological Association**. Washington, D. C, 1982.
- 274- Abebe, S. and Wieczorek, C., **Diversity as Creative Process: From Classroom Connections to Global Perspectives**. Atlanta: Georgia State University, 1993.

٢٧٥- شفيق فلاح علاونة، "استراتيجيات التعلم المرتبطة بالدافعية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى عينة من طلبة جامعة البحرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات

التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص١٨

- 276- Shore, B. M. et. al., "More From the Water Jars: A Reanalysis of Problem Solving Performance Among Gifted and Non-gifted Children". **Gifted Child Quarterly**. Vol. (38). No. (4), 1994, pp. 179 – 183.
- 277- Lee, L. S., "Problem – Solving as Intent and Content of Technology Education". **International Technology Education Association**. Taiwan, March 31- April 2, 1996.
- 278- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem – Solving, Transference and the Context". **Op. Cit.**, pp. 74–76.
- ٢٧٩- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادي والعشرين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع

سابق، ص٩.

٢٨٠- مها إبراهيم زحلق، "نمو برنامج لتربية الأطفال المبدعين في المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ٤.

281- Welch, M., "The Problem Solving Strategies of Young Designers". **The American Educational Research Association**. New York, April, 1996.

٢٨٢- راجع في ذلك:

- محي الدين أحمد حسن، العمر وعلاقته بالإبداع لدى الراشدين. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

- غفاف أحمد عويس، الطفل المبدع: دراسة تجريبية باستخدام الدراما الإبداعية. القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٩٩٣.

٢٨٣- ممدوح عبد النعم الكنان، "مناخ الابتكارية والأسره والفصل الدراسي وعلاقتهما التفاعلية بالدافع والمعرفة والفهم". دراسات وقراءات في علم النفس التربوي. المصورة: مطبعة النهضة، ١٩٩٠. ص ص ٩٩- ١٥٦.

٢٨٤- مها إبراهيم زحلق، "نمو برنامج لتربية الأطفال المبدعين في المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ٢٩.

285- Wentz, p. A., "A Role for Contemporary Learning Theory in The Development of Openness to Cultural - Diversity". (ICET), 1997, **Op. Cit.**

286- Hollifield, J. H., "High Schools Gear Up to Create Effective School and Family Partnerships". **New Schools, New Communities**. Vol. (11). No. (2), 1995, pp 26-31.

٢٨٧- أسامة حسن معاصيني، "الكفايات التدريسية التعليمية للمعلمين بدولة البحرين للعمل مع الطلاب المتنوقين". المجلة التربوية. مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت. الممدد (٤٩). المجلد الثالث عشر، ١٩٩٨. ص ١٥٩.



٢٨٨- راجع في ذلك:

- محمد خالد الطحان، تربية المتفوقين عقلياً في البلاد العربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢.

- فاروق الروسان، سيكولوجية الأطفال غير العاديين: مقدمة في التربية الخاصة. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٩.

٢٨٩- عبد السلام عبد الغفار، التفوق العقلي والابتكار. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧.

290- Sisk, D., Creative Teaching of The Gifted. Op. Cit.

٢٩١- أحمد فتحي سرور، إستراتيجية تطوير التعليم في مصر. القاهرة: مطابع الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، ١٩٨٨.

292- Cox, J. **The Richardson Study: A National Investigation of Educational Opportunities for Able Learners.** Fortworth, Texas: Christian University Press, 1985.

٢٩٣- منها إبراهيم زحلق، "نمو برنامج لتربية الأطفال المبدعين في المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوي الأول (إنجازات التربية ونمذبات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ١٦.

294- Rimm, S. B. and Davis, G. A., **Education of the Gifted and Talented.** New Jersey: Prentice Hall, 1989.

295- Gallagher, J., "Education of Gifted Students: A Civil Rights Issue". **Phi Delta Kappan**. Vol. (76) No. (5), 1995, pp: 408-410.

٢٩٦- راجع في ذلك:

- سيد أحمد عثمان، الإلراء النفسي: دراسة في الطفولة ونمو الإنسان. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٦.

- Fraizer, M., "poor and Minority Students Can be Gifted too". **Educational Leadership**. Vol. (46). No. (6), 1989, pp:16-18.

- Pendarvis, E. D. and Howley, A. A., **The Abilities of Gifted Children.** New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1990.

- مها إبراهيم زحلق، "نمو برنامج لتربية الأطفال للمبدعين في المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق.

- أنور محمد الشرفاوي، الابتكار وتطبيقاته. الجزء الأول والجزء الثاني. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩٩.

٢٩٧- حسن علي سلامة، حاسم محمد التمار، "اتجاهات حديثة في إعداد برامج رعاية الطلاب الفائقين". المؤتمر التربوي الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص ١١.

٢٩٨- هاجر عبد الحميد جابر، "استراتيجيات سيكولوجية للتنمية". تجارب معاصرة في التربية والتنمية. المؤتمر السنوي السادس للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. القاهرة: دار الفكر المصري، (٢٥- ٢٧ يناير)، ١٩٩٨، ص ٦٥.

٢٩٩- عبد الفتاح أحمد جلال، "إعداد هيئة التدريس بالجامعة". مجلة العلوم التربوية. القاهرة: معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة. العدد الأول، ١٩٩٣. ص ٧٧- ٨٨.

300- Smith, R. B., "Robotic Challenges: Robots Bring New Life to Gifted Classes, Teach Students, Hands On Problem Solving, Computer Skills". **Gifted Child Today Magazine**. Vol. (17). No. (2), 1994, pp. 36-38.

٣٠١- رضا سعد السعيد، "المنهج الإثرائي: رؤية مستقبلية لتطوير مناهج الرياضيات بمراحل التعليم العام". المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للمناهج: رؤية مستقبلية للمناهج في الوطن العربي. الإسكندرية، أغسطس (٤-٨) ١٩٩١.

٣٠٢- راجع في ذلك:

- Pohlman, L. "Creativity, Gender, and the Family: A Study of Creative Writers". **Journal of Creative Behavior**, Vol.(30), No. (1), 1996, pp. 1-24.
- Goree, K. "Creativity in the Classroom... Do We Really want It?". **Gifted Child Today Magazine**, Vol. (19). No. (4), 1996, pp: 36-37.

٣٠٣- راجع في ذلك:

- Hinchey, P. H., **Finding Freedom in the Classroom: A Practical Introduction to Critical Theory**. New York: Verlag Peter Lang, 1998.
- Goree, K. "Creativity in the Classroom .. Do We Really want It?". **Gifted Child Today Magazine**, Vol. (19). No. (4), 1996, p. 50.
- 304- Steele, T A., **Developing Support Systems Within Schools: Creating a Foundation for Change**. Atlanta: Georgia state University, 1992.
- ٣٠٥- سليمان عبد ربه محمد. "الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في مصر". مجلة التربية، العدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بجامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ٢١٩.
- 306- Bary, M. "Government and Household Financing of Education, Finding Appropriate Balances". **The International Conference on Economics of Education**. Peking: Peking University, 16-19 May 2001, p.10.
- ٣٠٧- سعيد طه محمود، السيد محمد ناس. دراسات تربوية: قضايا في التعليم العالي والجامعي. القاهرة: النهضة المصرية، ٢٠٠٣م، ص ٢٣٥.
- 308- Noguera, P. A., **Confronting the Challenge of Privatization in Public Education**, University of California, Berkeley, 1998, p. 11.
- 309- Oxfam International, "Education Now Break the Cycle of Poverty: Aid and Education", 2001, (Internet Search, File:\Aid and Education. Htm),.
- ٣١٠- وزارة التربية والتعليم. مبادئ التعليم. القاهرة: قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١م، ص ١٢٨-١٣٠.
- ٣١١- المرجع السابق، ص ٥٦-٥٧.
- ٣١٢- المرجع السابق، ص ٥٩.
- ٣١٣- المرجع السابق، ص ١٦٨-١٦٩.
- 314- Hass, T. "Balance Due: Increasing Financial Resources for Small Rural Schools", **ERIC Clearinghouse on Rural Education and Small Schools**, 2000, p.2

315- Harder, J C., "Personal Finance Education: The Key to Continued Prosperity", Business Education Forum, Vol. 55, No. 4, Apr. 2001, (on-line: <http://www.ebsco.com>), p. 4.

٣١٦- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة. برنامج تدريب القيادات المدرسية. القاهرة: مركز دراسات تعليم الكبار والتعليم المستمر بالجامعة الأمريكية ٢٠٠٢م، ص ٩٢-١٥٨.

٣١٧- كارلوس ماريو ماركيز. "السلطان للآباء". رسالة اليونسكو. ترجمة محمد البهسي، مارس ٢٠٠٠م، ص ٢٦.

٣١٨- جريدة الجمهورية يوم ١٠/٥/٢٠٠٢م، ص ١، ص ١٣.

٣١٩- معهد التخطيط القومي. تقرير عن التنمية البشرية في مصر ١٩٩٨، القاهرة: معهد التخطيط القومي ٢٠٠٠م، ص ٨٩.

٣٢٠- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء محركات بعض الدول المتقدمة". رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٥٦.

٣٢١- نبيل عبد الخالق متولى. "دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصرى- إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل". مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد ٢١، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية، إبريل ٢٠٠١، ص ١٠٥.

٣٢٢- سعيد إسماعيل على. دفتر أحوال التعليم. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩م، ص ٢٣٤.

٣٢٣- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، مرجع سابق، ص ١٣٤-١٣٧.

٣٢٤- محمود عباس عابدين. علم اقتصاديات التعليم الحديث. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص ٤٨-٤٩.

٣٢٥- المرجع السابق، ص ١٩٦.

٣٢٦- المرجع السابق، ص ٢٨٧.

- 327- Williams, G. "The Many Faces of Privatization". *Higher Education Management*, 8 No. 3, 1996, pp: 39-59.
- 328- Noguera, P. A., *Confronting the Challenge of Privatization in Public Education*, Op. Cit.
- ٣٢٩- جاك هالوك. "التعليم أقصى حد للفائدة: حماية المصلحة العامة". ترجمة فاطمة هانم محبت. رسالة اليونسكو، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠م.
- ٣٣٠- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة. برنامج تدريب القيادات المدرسية، مرجع سابق.
- ٣٣١- حسن حسين البيلاوي. "الأيدولوجية في سياسة التعليم الفنى في مصر والدول النامية: دراسة نقدية". المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية- جامعة المنصورة (السياسات التعليمية في الوطن العربي)، (٧-٩ يوليو ١٩٩٢). ص ص ٧١٧-٧٦٥.
- ٣٣٢- على عبد المحسن تقي، فيصل الراوى رفاعى. اتجاهات معاصرة في التربية ونظم التعليم. الكويت: كلية التربية الأساسية، ٢٠٠٠م، ص ٨٠.
- ٣٣٣- انظر المراجع العلمية التالية:
- أحمد المهدي عبد الحليم. "فقه التعليم وأولويات تطويره". ندوة نظمها وزارة المعارف بالملكة العربية السعودية مع مديري التعليم في المملكة.
- تيوك: ١٠-١١ أبريل ١٩٩٦م.
- حامد عمار. التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢م.
- محمد عزت عبد الموجود. "من قضايا التعليم والتنمية". مجلة مستقبل التربية العربية. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، المجلد الأول، العدد الأول، يناير ١٩٩٥م.
- ٣٣٤- سعيد إسماعيل على. فلسفات تربوية معاصرة. مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.
- 335- Hoke, S. D. "Is Educational Attainment A Significant Determinant of Where Firms Decide to Locate or Expand Operations?". *Master's Thesis, Virginia*

- University, 1998, (<http://scholar.lib.vt.edu/these/available/etd-91398-82839/>)
- 336- Laanan, F. S. Community Colleges as Facilitators of School-to-Work. **Clearinghouse for Community Colleges Los Angeles** (CA., 1995, [ERIC ACCESSION No. ED. 383360], p. 4.
- 337- Beck, K. Teaching- Learning Processes in Vocational Education. **Foundations of Modern Training Programmes. Social Sciences**, Bern: Verlag Peter Lang, Winter, 2002, p.8.
- ٣٣٨- ضياء الدين زاهر. كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟ (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي). عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠م، ص ٣٢٩.

خاتمة الكتاب

نحو شراكة مجتمعية فعالة

في تدعيم قضايا الإصلاح التربوي

في الوطن العربي





## خاتمة الكتاب

### نحو شراكة مجتمعية فعالة في تدعيم قضايا الإصلاح التربوي

#### في الوطن العربي

استهدفت هذه الخارطة العربية الإسلامية في الطريق تفعيل مفهوم الشراكة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية لتدعيم قضايا تربوية محددة هي التنمية الثقافية والمهنية وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربي، إلى جانب تحديد الإسهامات المطلوبة من هذه المنظمات الاجتماعية والمهنية في ترشيد الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي. وهناك مجموعة من التوصيات تراها خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية هامة لتعميق مفهوم هذه الشراكة المجتمعية في تدعيم القضايا التربوية المطروحة في الدول العربية وهي:

- بناء الثقة بين الأحزاب السياسية الحاكمة في بلدان الوطن العربي وبقية الأحزاب السياسية العربية وكافة الشركاء في عمليات التنمية، وعلى الأخص النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في مجتمع الأمة في الوطن العربي وذلك من خلال مجموعة من الممارسات والمبادئ التعاونية من جانب كل طرف لتعزيز الثقة في الطرف الآخر، وعلى الأخص في مجموعة برامج تشاركية من أجل تنمية الثقافة السياسية ومقاومة ثقافة الفقر وتجويد الثقافة البيئية وتنمية الثقافة السكانية وتجويد الثقافة الترويجية بين أفراد المجتمع العربي عامة وأعضاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي بوجه خاص.

- نشر ثقافة الثقافة في وجدان الناس في المدن والقرى العربية، ويجب أن تقوم هذه الثقافة على التكامل والتعاون بين الإدارات الحكومية والمواطنين وأصحاب المصانع والنشور والمدارس والقطاعات الخيرية في البلاد العربية. ويجب أن تبني أجهزة الحكم الأعلى المنتشرة في جميع الأماكن في الوطن العربي شعار "أحبوا نظافة بلدكم" والحب هنا لا يكون بالطلل والزرع والرقص، إنما الحب هنا بالآلا نلوث مدناً وقرانا وأحيانا الشعبية في مجتمعاتنا العربية.

- تنمية عوامل الالتزام بين أعضاء هذه المنظمات الاجتماعية والمهنية في الوطن العربي في الممارسة العملية وفي العلاقات الاجتماعية والتي يتطور من خلالها "مجتمع أمة عربية ملتزمة"، وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد هذه الكيانات تؤدي بالضرورة إلى وجود تلك الأمة الملتزمة، وأفرادها الملتزمين بمقرفهم وواجبهم، وفي هذا المجال ينبغي أن تنبى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية مجموعة مبادئ تتمحور حول تنمية الحرية المستولة وإرساء مبادئ العمل التعاون مع تحقيق الانضباط والدقة في العمل وتنمية جوانب الانتماء لدى أفراد المجتمع العربي، ولدى الأعضاء بهذه المنظمات المجتمعية والمهنية بالمجتمع العربي. وبأ هذا لو حدثت شراكة بين هذه المنظمات من أجل تدعيم وتنمية هذه العوامل التي تحقق الالتزام المجتمعي في الوطن العربي.

- الدعوة إلى تشييط أدوار الوقف في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة من خلال قيام الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي بنشر الوعي بين أفرادها والمتنمين بالعضوية إليها عن الحاجة إلى العمل الوقفي في مجال التعليم، فالوقف لا يقتصر على بناء المساجد فقط، بل يلزم أن يدخل هذا الوقف إلى المجال الثقافي والتعليمي. ولتحقيق هذا الوعي لابد من شراكة مجتمعية تعتمد الإكثار من الندوات والمؤتمرات والشرارات والمطبوعات بين أفراد المجتمع العربي، وعلى نطاق واسع فيه. ويجب أن تقوم الحكومات العربية بتشجيع العرب على إحياء دور الوقف من خلال تبني الرؤى الشرعية في أعمال الوقف، فالمطلوب قانون عصري يوضح أحكام الوقف وكيفية إدارته ومراقبة العاملين فيه والقائمين عليه، مما يعطى صورة واضحة أمام من يرغب في الإسهام في أعمال الوقف، ويضمن من خلالها على أسس المؤسسة الوقفية التي أودع أمواله فيها. وهنا يجب الدعوة والمناذاة بضرورة تهيئة الإطار الفقهي والقانوني من أجل توسيع مفهوم الوقف ليشمل إمكانية استحداث صيغ جديدة للوقف منها التشجيع على وقف الحقوق المعنية مثل حق تأليف الكتب المدرسية وشراء أجهزة الكمبيوتر وجعلها وقفاً لله تعالى بالمدارس، إلى جانب تشجيع الوقف المؤقت، كأن يجعل الفرد أجهزة تعليمية وقفاً للمدارس لوقت محدد، ثم يستردها إلى جانب صناديق

التبرعات الوقلية لغرض محدد مثل إنشاء مدارس بالأحياء والقرى والمدن التي في حاجة لمثل هذه المدارس، وهي أفكار تجعل جميع أفراد المجتمع العربي بكافة مستوياتهم يشاركون في الوقف، ومن ثم لا يصبح مفهوم الوقف محدوداً وقاصراً على فئة مجتمعية معينة في الوطن العربي.

- تدوير السلطة بمجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وأمانات الأحزاب السياسية وتجهيد القيادات في مختلف البلدان العربية من أجل أن يصود الجميع على التحول نحو الديمقراطية المنشودة. فالتحول المنشود نحو إرساء تداول السلطة في أعلى مستوياتها لن يتأتى إلا إذا سادت الثقافة المدنية وقيم العمل الجماعي وروح الفريق المجتمعي، كما أن تدوير السلطة في قمة مستوياتها يستلزم نضج ووعي الجماهير - جماهير الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في البلاد العربية والتزامها بقضايا الوطن العربي وحقوق مواطنيه، ويجب أن نبدأ بتدوير السلطات من أنفسنا قبل أن يدهاها غطر التدخل الخارجي مطالبة به ومنعزعا بأهميته لتحقيق التنمية الإنسانية ومبادئ الديمقراطية. وينبغي التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية قد مارست أسلوب تغير حكومات بعض الدول النامية، ولها تجارب سابقة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت مظلة تحقيق التنمية في الصحة والتعليم والسياسة. وتجارب هذه الدول الغربية مع مجتمعات أوروبا الشرقية وغيرها من الدول النامية ماثلة - أو يجب أن تكون حاضرة - أمام أعين السياسيين العرب (تجارب تفتت الاتحاد السوفيتي سابقاً، وخلع شاوشكو بروجمانيا، وهوبنكر بألمانيا الشرقية سابقاً، إلى جانب خلع ماركوس عن الحكم في القليلين، وسوهارتو باندونيسيا، وغيرهم كثير، وأخيراً ما هو حادث الآن بصدد الاحتلال الأمريكي للبريطاني لدولة العراق العربية الشقيقة ودخول اليهود وتسليمهم إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها)، لماذا نتظر حتى نتحول إلى ممارسة الديمقراطية وتداول السلطة في أعلى مستوياتها في شق بلاد الوطن العربي؟!

وإذا كان القائمون على شئون الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر على سبيل المثال - قد اختاروا عنواناً لؤتمرهم الأول عام ٢٠٠٣ م وهو "الفكر الجديد

وحقوق المواطن"، فإنه ينبغي عليه أن يتعامل مع التحديات المطروحة، ويبحث عن حلول مبتكرة لمشكلاتنا التي تراكمت على مر السنين، وباتت تكبل قدرات المصريين وتوقفهم عن العمل والقيام بكل ما هو ضروري لانطلاقة مصر إلى عصر جديد، ودخولها مصاف القوى الصاعدة. والقضية لا تتعلق بقدرات وإمكانات المصريين، فمصر كلها تستطيع تحقيق معدلات نمو أعلى، وتستطيع تحسين الأوضاع على كل المستويات، لكننا فقط نحتاج إلى فكر جديد وقدرات خلاقة، وتعاون وثقة، وجراءة، وحسم، في اتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بالوطن، وينطبق هذا كله على بقية بلاد الوطن العربي.

إن مصر وبقية البلدان العربية الشقيقة تستحق أكثر من مجرد عبور الأزمات والمشكلات بأقل قدر من الخسائر، إنما تستحق فكراً جديداً يقودها بحسم وجسارة إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة، وكل ذلك لن يتحقق إلا إذا أجمع الفكر الجديد مع الجراءة، والحسم في التعامل مع القضايا المطروحة، والإيمان الكامل بالرؤية والاستعداد التام لمواصلة العمل الجاد، والابتعاد عن المظهرية والتمثيل في مواجهة المشكلات المصرية، إن الظاهر بحلول ليست واقعية لمشكلات عصرية تجعلنا نتخلف أكثر وأكثر، ونظهر في عيون الآخرين بالمجتمعات المتخلفة.

إن الخطوات العملية أو التطبيقية والقرارات التنفيذية التي سوف نتخذ من أجل ترجمة شعار العمل الجاد إلى مخطط وتطبيق هذه الخطط، وتفعيلها في تنسيق متكامل، مع كافة أطراف الشراكة المجتمعية هي التي تحقق نقطة المجتمع المصري، وتلبي طموحات وتطلعات شعوبها العربية، وتجعل مصر باستمرار قلب العالم العربي وقاطرة الحقيقة. فالعالم العربي ينتظر من مصر دائماً المبادرة بالفعل وقيادة العمل، ومن ثم فالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر مطالب بأن يكون قاطرة تطوير العمل السياسي في الوطن العربي بالنسبة لباقي الأحزاب السياسية العربية بإرساء أسس فكر جديد يؤسس لمرحلة جديدة من العمل والفتحة بالأطراف الأخرى وعدم التعالي عليها، وهذه تتوافق مع تحديات المرحلة على جميع المستويات، وتتلاءم مع مكانة مصر وثقلها ودورها وطموحات شعبها، وأنا أنتظرون هذا الفكر الجديد للحزب الوطني الديمقراطي، ومضى

استعباده للدروس السياسية القاسية التي أُلئت بمنطقنا العربية، ومدى تصاون الأحزاب السياسية العربية الحاكمة في إرساء هذا الفكر الجديد في منطقنا العربية.

كما نحتاج المجتمعات العربية دائماً إلى تجديد دمايتها لأن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمرار مسيرة التقدم، وعندما تتجدد الدماء في شرايين المجتمع العربي يصبح أكثر قدرة على مواجهة المشكلات والأعباء مهما يكن حجمها، كما أن ذلك هو الضمان الوحيد لعلاج الأعطاء وتصحيح المسار، وبقدر ما استطاعت المجتمعات العربية على تجديد دمايتها، بقدر ما وصلت إلى تحقيق التوازن والقة في سلوكيات الناس جيلاً بعد جيل. ولقد كانت الدول العربية حريصة دائماً على تجديد دمايتها، ومن هنا كان تنابع الأجيال في تحمل مسئولياتها عبر الزمن، ولم يكن رصيد الوطن العربي الحضارى والإنسانى إلا انعكاساً لهذا التراكم في الأدوار والمسئوليات، فالوطن العربي بطبيعته مسالم، ويميل إلى الاستقرار، حتى إن التغيرات الثقافية فيه تسير ببطء شديد،

وربما كان هذا نتيجة طبيعة الظروف الناعية والجغرافية والحياة للشعب المصري، فالحياة في الوطن العربي تعتمد منذ بدء التاريخ على مياه النيل والفرات ودجلة والأمطار الموسمية وغيرها، ومع جريان المياه كان تسليم الأدوار للبشر، وتسليم الفصول في الطبيعة وتسليم مواسم الإنتاج والحصاد، ومع هذا كله كان تراكم الطمي الذى يجسئ كل عام وفي كل مرة يحمل وجهاً جديداً وحياة جديدة، وقبل هذه عصور جديدة، ولا يمكن أن يتحقق التراكم الحضارى إلا من خلال تواصل مسيرة الأدوار والمسئوليات في حياة البشر، ولعل ذلك كان السبب الرئيسى في أشكال الحضارة العربية في عصورها المختلفة، ففي مصر القديمة مثلاً كان نظام الأسر بحيث كانت كل أسرة صاحبة دور وتاريخ.. وحتى في عصور الانحيار الحضارى لم تفقد مصر خصوصيتها في قدرتها دائماً على أن تحافظ على هويتها الثقافية والحضارة العربية

ومن هنا فإن الشئ الخطير الآن أن البلاد العربية تواجه أزمة ثقة بين الأجيال، وهذا لا ينطبق على جانب واحد من جوانب حياتنا ولكنه يكاد يغطس كل الجوانب، إذا ذهبت إلى إدارة حكومية سوف تكشف أنها ترهلت وأن هناك مديراً واحداً يجلس لسوق

أنفاس الشباب منذ سنوات بعيدة ولا يسمح بظهور واحد غيره.. وترى تحت أقدام هذا المدير آلاف الشباب الذين لم يحصل أحد منهم على فرصته، وهناك خطورة أشد خطراً من تحكم الجيل الأكبر في مقدرات الشباب وطموحاتهم، وهي ظاهرة توارث المهن وسد منافذ الحراك الاجتماعي بين الشباب، وقد وصل هذا المرض الاجتماعي إلى كافة المؤسسات المجتمعية العربية، وتسرب إلى المؤسسات التعليمية المختلفة. وقد أصبح شأننا تركز المناصب الجامعية المتعددة في يد واحدة، ورغم وجود العديد من الدرجات العلمية على مستوى الأساتذة نجد كليات جامعية عديدة خالية من وظائف إدارية كثيرة.

ومع سوء التقدير وسوء الإدارة وسوء التقييم تجد هؤلاء الشباب وقد كبروا قبل الأوان برغم تعدد أجيالهم وأعمارهم، وتكتشف أن هذا المدير لم يغير شيئاً في فكره وأنه لم يقرأ كتاباً أو بحثاً في تخصصه منذ جلس على كرسى الإدارة، وتكون النتيجة كما نرى ونسمع المزيد من المشكلات، والمزيد من الأخطاء والمزيد من التكلس البشري والإنسان في كل مواقع العمل دون حلم أو تطوير أو تواصل بين الأجيال في مختلف المؤسسات المجتمعية في الوطن العربي.

ولم يكن ذلك مقصوداً فقط على الجهاز الإداري ولكن هناك مجالات كثيرة في الوطن العربي أصابها الشيخوخة لأنها لم تغير دماغها منذ زمن بعيد، حتى في الجامعات، وفي جافها العلمية الدائمة التي تتحكم في صيرورة البحث العلمي، لجأنا إلى الأقدمية كمعيار فيمن يتحكم من هؤلاء الأساتذة في مقدرات أعضاء هيئة التدريس من الشباب الواعد، وراح كل أستاذ في هذه اللجان العلمية يصدر مجلة علمية محكمة، أو يشترك مع غيره في إصدار هذه المجلة العلمية، ومن يرغب في الترقية إلى درجة علمية أعلى عليه أن ينشر أبحاثه في هذه المجلة العلمية أو تلك وبالعملية الحرة، وبكلفة عالية وراحت النفوس والجيوب تتضخم حتى دون دفع أدنى ضرائب عن مكاسب هذه المجلات العلمية المحكمة من أصحابها- أقصد من أعضاء هذه اللجان العلمية الدائمة.

ولا شك في أن بقاء المستول في موقعه فترة طويلة- وفي معظم الأحيان طويلة جداً- كان السبب الرئيسي في غياب قيادات الصف الثاني في الوطن العربي، ومن هنا

أصبحت مشكلة التغيير غاية في الصعوبة فلو أننا نظرنا إلى أى موقع إدارى سواء أكان كبيراً أو صغيراً لاكتشفنا أن التغيير مشكلة فالمدبر الأورث لم يعط فرصة لكى يظهر أحد بمهارته، إنه يحتكر القرارات، ويحتكر الجوانب ويحتكر الترقيات والمزادات والسفريات وقبل هذا كله يحتكر المستقبل ولهذا يمنع ظهور قيادات بديلة حتى يظل الموقع فى حاجة إلى عبقريته.

وقد ترتب على ذلك تراكم الأجيال بعضها فوق بعض، وتساوت الخبرات بين من جاء للعمل منذ عشرين عاماً ومن جاء منذ خمس سنوات، لأن الجميع فى صف واحد وهذا أدى إلى اتساع دائرة الصراعات والمعارك والتصفيات لأن كل إنسان يريد فرصته حتى ولو كانت على أشلاء الآخرين، ولعل ذلك هو السبب فى هذه المنافسة الشرسة فى مواقع العمل أمام تراجع الفرص وتدفق أساليب الوصول، واحتكار البعض للمواقع القيادية حتى إشعار آخر.

وما حدث فى الجهاز الإدارى فى المجتمع العربى حدث فى الحياة السياسية فى الوطن العربى خصوصاً بين الأحزاب السياسية التى بدأت تتباكى على المستقبل المظلم لأنه لا توجد أجيال جديدة قادرة على الدخول فى العمل السياسى، ومن أين لها ذلك والقيادات الحزبية لا تتغير، فالذين كانوا فى هيئة التحرير المصرية السابقة- على سبيل المثال- دخلوا الاتحاد القومى، ثم بين ليلة وضحاها أصبحوا عناصر الاتحاد الاشتراكى ثم حزب مصر، ثم من مؤسسى ومناصرى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر، وهكذا دارت الدنيا وتغيرت فى كل حى والوجه لم تتغير، فالقومى أصبح اشتراكياً، ولما وضع سنين أصبح حزبياً وطنياً، ولو دارت الأيام وصعد أى حزب سياسى آخر إلى السلطة والحكم، لسارع هؤلاء وانضموا لهذا الحزب!

والشئ الأغرب فى ذلك أن دعاة الاشتراكية هم أنفسهم الذين قادوا مسيرة رجال الأعمال وبيع القطاع العام والقروض التى ذهبت مع بوادر فجر الانفتاح الاقتصادى، وهذا كله يؤكد أن أزمة الصف الثانى فى الوطن العربى جاءت على حساب كل الأنشطة السياسية والاقتصادية وحتى الفكرية فى مختلف البلاد العربية.

وأمام هذا لم يعد غريباً أن نجد ألقاماً عربية كثيرة كانت يوماً تتغنى باسم الملايين الكادحين من الطبقة العاملة وقد أصبحت الآن ألقاماً للرأسمالية الشرسة ومن كان من دعاة القومية ومكافحة الاستعمار تحول إلى راعي للسلام العالمي والشئى المؤكد أن أصحاب هذه الألقام لم يكونوا يوماً من عاشقى الاشتراكية يوم ناصرت الكساديين ولا هى معتقة فكر الرأسمالية عندما سعت إلى مواكب رجال الأعمال والسوق الحرة فى الوطن العربى.

وكما أننا فى يوم من الأيام غاليينا من نظرية أهل الثقة وأهل الخبرة وهذا الانقسام الظالم بين أبناء الوطن العربى الواحد فأنا نعاين الآن من باعة "كل شئ" هؤلاء الذين يرتدون ثياباً فضفاضة تسع لكل شئ بلا حدود، فهم قادرون على تزوين كل الأشياء وتلوينها حسب الطلب، وللأسف الشديد أن قدرة هؤلاء على البقاء فى الأضواء فترات طويلة كانت من الأسباب الرئيسة لغياب الصف الثانى فى الوطن العربى فقد رسموا صوراً دائمة للاتهازية ووضعوا قواعد للوصول لا يقدر عليها إلا أصحاب المواهب الخاصة، وهم بالطبع نذرة فى هذا الزمان العجيب.

ولابد أن نعرف أن التعامل بهذا القدر الشديد من الأنانية كان سبباً رئيسياً وراء حالات الإحباط والاكتئاب التى أصابت مواكب كثيرة من أجيال الشعوب العربية المتعاقبة، فكل جيل يشعر أن الطريق مسدود أمامه وأن الحلم مستحيل، وأن باب الأمل مغلق.

ومنذ سنوات طرحت الحكومة المصرية - على سبيل المثال - مشروعاً لتعيين مساعدين للوزراء لكى تشكل منهم كتية من وزراء المستقبل، ودارت أحداث كثيرة حول هذا المشروع ولم يتحقق فيه شئ، فلا الحكومة تبحث عن وجوه جديدة، ولا طلبت من الوزراء تعيين مساعدين لهم، ولا الوزراء أنفسهم أودوا ذلك ورغبوا فى تحقيقه، وماتت المحاولة فى مهدها. وكيف يكتب لها النجاح طوبى الأنانية والحيلة والخرطة تحيطها من كل جانب وتعبرها قاطعة لرزقها فى الحياة!؟.



وبرغم أن القرار أو الفكرة لم تتحقق كما أعلنت الحكومة المصرية، إلا أن هناك مواقع كثيرة في الدول العربية الشقيقة ظهرت فيها كائنات غريبة كانت في يدها وتحسب أقدامها عشرات المستويات والأعمال التي لا يمكن أن يقوم بها شخص بمفرده، ولكنها لعدة الأتانية وحس الذات العربية والعنصرية، ومركز الإدارة حول شخص بعينه، يرى أنه حاز كل القدرات لممارس كل الأعمال.

إن أسباب أزمة عدم الثقة بين الأجيال في المجتمع العربي واضحة ومعروفة ولعل أخطرها هو ذلك الإحساس المتضخم بالأتانية بحيث أن كل إنسان يجلس في مكان لا يتصور فيه أحد غيره ولعل البقاء لفترات طويلة في مكان ما قد ترك إحساساً يشبه اليقين أنه لا يوجد أحد بعده، أو يصلح بدلاً عنه لتسيير دفة الأمور في هذا المجال أو غيره.

ولنا الآن أن نتصور وطناً عربياً كبيراً بكل تراكيماته الحضارية والإنسانية المتروكة ومواهبه الفريدة وهو يعاني مشكلة الكفاءات والقدرات والمواهب ابتداءً بالإدارة وانتهاءً بالكتابة، أليس شيئاً عجلاً أن نحاول البحث عن شركات أجنبية قادرة على إدارة النظافة وجمع القمامة من شوارع بلادنا الخروسة؟، أليس شيئاً مزعجاً أن نلجأ إلى الجامعات الأمريكية لمساعدتنا في وضع برامج تدريبية للقيادات المدرسية في كالة مؤسساتنا التعليمية؟. ونسأله وبصراحة هل فقدنا كل شيء - حتى ثقافتنا ولغتنا العربية؟.

هذا الوطن العربي الواسع الرهيب بكل إمكانياته يمكن أن يصاب بما يشبه العقم ثم بعد ذلك نقول ليس لدينا صف ثان، نعم ليس لدينا صف ثان، ولكن من المسئول عن هذه الأزمة في الوطن العربي؟.. ومن القادر على علاجها؟، ومن أين يبدأ العلاج؟، هذه خارطة الطريق العربية الإسلامية للإجابة عن هذه الأسئلة وتتحصر كالماتما في أنه وعندما نتخلص الأجيال من أنانيتهم، وعندما يُترك كل مسئول في موقعه أنه حجير في بناء ضمير، وعندما يتأكد كل من يعطي كرسى المسئولية أنها أمانة لفترة محددة، والأمانة تقتضي أن يسلمها قبل أن يعطي لفارس غيره، وعندما نشعر جميعاً أننا أبناء وطن عربي واحد هو من حقنا جميعاً.. إذا حدث ذلك سوف نجد عشرات المواهب والنماذج المشرفة في الإدارة، والكتابة والبحث العلمي وغيرها في أنشطة المجتمعات العربية

- توافر الشفافية وتبنى معايير أخلاعية الدائمة لتحقيق هذه الشفافية في ضوء الالتزام بميثاق شرف أخلاقي على عدة مستويات: مستوى الفئات المجتمعية المستفيدة (الجمهور)، ومستوى العلاقات بين هذه التنظيمات المجتمعية بعضها والبعض الآخر، وثالثها الالتزام على مستوى العلاقة بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي وبلاده المختلفة ومشكلاتها وطموحاتها وأيضاً التزاماتها الخارجية مع بقية المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

- تبني مشروعات مشتركة بين الأحزاب السياسية العربية الحاكمة والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في الوطن العربي، فعلى سبيل المثال يمكن تبني إشهار جمعيات أهلية مهنية وحرفية وصناعية لتدريب الشباب المتعطّل عن العمل وتدعمها حكومات الدول العربية مما يدعم ويضمن استمراريتها ويوفر المخصصات المالية لنجاحها في أداء مهامها بدلاً من التوسع في مشروعات التدريب التحويلي لمختلف فئات المجتمع العربي التي تشرف عليها الصناديق الاجتماعية القومية بالبلاد العربية والتي لم تأت بنتائج مثمرة حتى الآن في زيادة القدرة والطاقة الإنتاجية بين الشباب. وفي خطوة تالية لإنشاء هذه الجمعيات الأهلية المهنية والحرفية، وفي ضوء مشروع حضاري وخطة استراتيجية قومية عربية تنبأها الحكومات العربية يمكن إيجاد صيغة شراكة بين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والحكومية- في صيغة أسهم مغلّقة- في إقامة الصناعات الصغيرة وتعمل فيها الفئات المستحقة للعمل والقادرة على الإنتاج في سوق العمل والعمالة في الوطن العربي.

- العمل على إنشاء هيئات قومية مستقلة لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العربي كأحدى مؤسسات الدول المعنية برقابة الجودة على ككل المؤسسات التعليمية (الأهلية والحكومية والخاصة). ويجب تحديد مهام هذه الهيئات تحديداً دقيقاً وبما يحقق كفاءة الأداء والجودة والتطوير المستمر، للمؤسسات ونظم وبرامج التعليم ومخرجاته. ويجب العمل على أن تكون هذه الهيئات مستقلة تماماً عن الوزارات المختلفة حتى تكتسب ثقة المجتمع العربي وأفراده وتنظيماته، وحتى يكون عملها في إطار من الحيادية والشفافية. وتحدد هذه الهيئات ومبادئ الرقابة والمتابعة والتقييم الدوري

للاعتدال وسبل تطويرها. ويجب أن تشارك الجامعات الأهلية المتخصصة في التعليم في لجان التقسيم والمراجعة التابعة هذه الهيئات القومية المتخصصة. ويجب أن يقدم خبراء التعليم في مجتمع الأمة العربية إرشادات محددة للقاتمين على عمليات التقويم في مجال التعليم في الوطن العربي.

- كما أنه يجب إعادة النظر في التدريب التحويلي للشباب من غربي الجامعات الذين يعانون البطالة لأن كل منهم في انتظار "وظيفة" في مجال تخصصه المكتظ بالعمالقة أن هدف البرنامج التحويلي هو تدريب الشباب على حرف يستطيع بها مواجهة الحياة في الوطن العربي.

وناقش هنا فكرة البرنامج التدريبي: هل الأولى أن أدرب غربي الكليات النظرية على الحرف ليعملوا في هذا المجال الذي يتعرفون عليه للمرة الأولى نظرياً وعملياً بينما طوابع العاطلين من غربي المدارس والمعاهد الصناعية تسطيل لتبلغ عشرات الآلاف؟ البرنامج سيتم على مراحل تسغرق عدة سنوات، فلنكن الأولوية لهذه الفئة غير المدرسة عملياً ولكنها على الأقل نالت حظها من الدراسة النظرية في مجال الحرفة ومن حقهم أن تكون لهم الأولوية في التدريب العملي ليكتمل تأهيلهم وسيكون غربي المعهد الفني أسرع في استيعاب الجانب العملي لما درسه نظرياً. إلى جانب أن هذا التدريب التحويلي بصورته الحالية لن يكون حلاً للبطالة ولكنه حل لجموعة على حساب نفس العدد ممن مجموعة أخرى مع ثبات أعداد العاطلين إلى جانب إهدار لسنوات الدراسة التي تلقاها غربي الجامعات الذين يمكن تأهيلهم في مجالات أقرب إلى تخصصاتهم وليس العمل الحرفي في سوق العمل العربي.

إن طوابع العاطلين من غربي الجامعات والكليات النظرية- بل وبعض الكليات العملية حالياً- هو نتيجة لتخطيط عقيم ومخالف لاحتياجات سوق العمل في سوق العمل العربي.

ثم أن هناك دعوة إلى ضرورة التخطيط لبرامج التعليم بشكل عام لتؤدي في النهاية إلى خدمة المجتمع العربي وسد احتياجات سوق العمل ومتطلباته. وإلا فسيان برنامج

التدريب التحصيلي سيستمر إلى ما لا نهاية دون تحقيق النتائج المرجوة منه في شق البلاد العربية.

- نشر الوعي بين الجماهير من أعضاء الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي بضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية المعاصرة والقي لها تجارب أكثر في تعميق مفهوم الشراكة بين الحكومة وقطاع العمل التطوعى والنقابي لمواجهة المشكلات المجتمعية والتصدى لها بوسائل عملية، وبصفة خاصة مشكلات التلوث البيئي في المجتمع العربي، وفي هذا المجال لسل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية مطالبة- أكثر من أى وقت مضى- بتعميق مفهوم الخدمة العامة في نشر الوعي البيئي والصحي بين الأفراد العرب، حيث يمكن للبرامج الحزبية أن تضع الخطط وتضع أيضاً في حساباتها التعاون مع التنظيمات المهنية والجمعيات الأهلية والأفراد المنتمة لها كأحد الآليات الهامة لتدعيم فكرة الشراكة المجتمعية في مواجهة المشكلات البيئية في الوطن العربي.

إن مواجهة مشكلات البيئة تتطلب عدة ضوابط مهمة منها الضوابط القانونية وضرورة التوسع في فرض غرامات مالية للحد من ارتكاب المخالفات البيئية، وتوفير الوعي البيئي لدى المواطنين العرب وتنمية هذا السلوك لديهم عن طريق ربط هذا السلوك البيئي بالواجب الديني ليزداد ارتباط المواطنين بالمحافظة على البيئة ويتفاعلون إيجابياً معها. كما يمكن لوسائل الإعلام زيادة المساحة الزمنية المخصصة لبرامج التوعية البيئية. وعلى أنه من الأهمية بمكان استخدام عنصر الردع القانوني لمواجهة مخالفات المواطنين الذين يسيئون للبيئة. ويجب أن تتكاتف جميع الجهود للقضاء على ظواهر التلوث البيئي وزيادة وتكثيف التعاون والتسيق بين كافة أطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة للوصول ل حلول ممكنة للمشكلات البيئية بالوطن العربي.

وفي قضية تلوث البيئة الإنسان هو المشكلة والحل لأنه هو وحده القادر على إصلاح ما أفسده، وتعتبر التربية البيئية للأطفال من أهم عوامل إصلاح هذه البيئة في الوطن العربي.

فلابد أن يتلقى الأطفال هذه التربية داخل الأسر وأيضاً في مرحلة ما قبل المدرسة (الروضة) وتستمر في المراحل الدراسية المختلفة لتكون جزءاً مهماً وأساسياً من المساهج الدراسية ذات الطيعة التطبيقية وليست النظرية فقط، ذلك أن الأطفال في هذه المرحلة العمرية من التعليم الابتدائي وما قبله تكون لديهم قدرة عالية على الاستجابة للمفاهيم الجمالية في كل ما يحيط بهم من نبات وحيوان ويؤثر على سلوكهم نحوها في المستقبل. وتوجه التربية البيئية للأطفال العرب في المدارس إلى تحقيق هدفين: الأول هو تعريف الإنسان العربي باحتياجاته من البيئة العربية التي يعيش فيها، فهو في حاجة إلى هواء نقي خال من المواد السامة وإلى ماء نظيف خال من الملوثات، ومأوى صحي يحميه من تقلبات الجو، وغذاء تتوافر فيه كل العناصر اللازمة لسلامته، أما الهدف الثاني فيتناول مظاهر سوء استخدام الموارد بكل أنواعها سواء أكانت تتعلق بالتربة الزراعية أو المصادر المائية أو الحيوانات والنباتات أو الاعتداء على الأرض الزراعية أو المساحة المحظرة أو تلويث الهواء، وتشمل الاعتداءات على البيئة أيضاً التلوث الثقافي الذي يتناول العادات والسلوكيات غير السليمة والخرافات السائدة في بعض المجتمعات العربية.

وفي إطار العمل على مواجهة آثار التلوث الناجم عن تراكم المخلفات الزراعية والمخلفات الصلبة، بدأت وزارات البيئة في الوطن العربي في البحث عن تطبيقات تكنولوجية متقدمة للتعامل مع هذه المخلفات التي يتم التخلص منها الآن بإحراق المكشوف أو تحييزها في مقالب لا تتوافر فيها عناصر الأمان البيئي، مما أدى إلى تفاقم الآثار السلبية لهذه المخلفات خلال الفترة الماضية عاماً بعد عام، وظهرت التراكمات التاريخية للقماعة في عدد من البلاد العربية وهي من مصادر التلوث الخطيرة وعرضه دائمة للاشتعال والذي يهدد تلك التجمعات في محافظات والولايات العربية المختلفة.

والتكنولوجيا الجديدة التي تسعى الدول العربية إلى تطبيقها يمكن أن تسهم في احتواء جزء كبير من هذه المشكلة، حيث بدأت وزارات البيئة في البلاد العربية في تطبيق مشروع تجريبى مع الشركات الألمانية وغيرها من الشركات الأجنبية للاستفادة من التراكمات التاريخية للقماعة ومن المخلفات الزراعية لإنتاج أسمدة عضوية منها باستخدام

آلات حديثة تقوم بعمليات الفصل والغزلة وفرم المخلفات والاستفادة من المخلفات المعدنية الموجودة بكثرة في هذه المقالب، وهذه المعدات من الممكن أن تتعامل مع المخلفات الزراعية بكل أنواعها وكذلك من الممكن حفظ المخلفات الخضراء واستعمالها بعد فترة كمكلف حيواني في البلاد العربية.

- اعتماد آليات الشراكة المجتمعية في عقد المؤتمرات القومية لدعم القضايا التربوية المطروحة في المجتمع العربي، حيث يشارك رجال الفكر والسياسة وأعضاء الأحزاب السياسية وممثلون للقطاعات المهنية المختصة والجمعيات الأهلية في الوطن العربي في لقاءات مباشرة لندارس الأمور والعمل على تضافر الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة هذه المؤتمرات القومية في شتى المجالات التي قم بلدان الوطن العربي.

- عخصة بعض الخدمات التربوية بالمدارس الحكومية، وترك البعض منها لجهود النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي، وتبادل المشورة والمناقشات العامة حول "إشكالية عخصة التعليم"، خاصة في مراحلها الأساسية، لمخصصة التعليم في الوطن العربي تحكمها آليات السوق، غير أن جبط السوق والرقابة عليه من جانب الدول العربية يعتبر أمراً ضرورياً لكيلا تنحرف الأنشطة ولا تنحول إلى الاحتكار أو الاستغلال، وتظهر هنا رؤية أن فلسفة الدولة في الاقتصاد الحر تظهر في مسئولية ضمان أن تكون الحرية الاقتصادية ملتزمة بقواعد العدالة والراهية دون أن تنحرف أو تحول لصاخ من بيده قوة المال ضد المجتمع العربي وأبنائه، فالدول العربية وحكوماتها دور محوري في المحافظة على مصالح الجماهير العربية، أو هكذا يجب أن يكون، والتعليم مسئوليتها الأولى، وترشد الإنفاق عليه مسئولية مجتمعة، ومن ثم فعند تطبيق آليات السوق وقوانين العرض والطلب من أجل ترشيد الإنفاق في مجال التعليم العربي يجب أن تضمن الحكومات العربية حقوق الفقراء في حصول أبنائهم على الخدمات التعليمية الكاملة عن طريق استعادتهم الرسوم والمعروفات الدراسية التي تدفع للمدارس الخاصة في الوطن العربي، فالعبرة في هذا الأمر تكمن في تمويل الفرص التعليمية لأبناء المجتمع العربي ومشاركة الحكومات العربية في التمويل، وضمان تكافؤ الفرص والعدل التعليمي بين أفراد المجتمع العربي، وعندئذ تصبح قضايا مثل عخصة

التعليم أو خصخصة جزء من الخدمات التعليمية أو زيادة الرسوم الدراسية، أو الأخذ بنظام السندات التعليمية بمثابة مداخل جيدة لترشيد الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي.

- تبنى الأحزاب السياسية العربية الحاكمة في الوطن العربي للأفكار والآراء والتوصيات التي أفرزتها هذه الدراسة التحليلية حول الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق في خطة عمل محددة ومعلنة من مجتمع الأمة العربية في مواجهة خطة وزير الخارجية الأمريكية (كولن باول) التي أعلنها في بداية عام ٢٠٠٣م بشأن الإصلاح المجتمعي لدول الشرق الأوسط العربية في مجال الصحة والتعليم والسياسة والتحول إلى الديمقراطية، والتي رصدوا لها ملايين الدولارات لتحقيقها في بلدان الشرق الأوسط (الدول العربية)، فما نحتاجه نحن العرب الآن وأكثر من أي وقت مضى هي خارطة طريق عربية إسلامية أقوى وأنفع لشعوبنا العربية من خارطة الطريق الأمريكية في الإصلاح المجتمعي العربي.

— ترى خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية أهمية قصوى لتكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها في نظام التعليم المقترح، فلا يخفى على أحد الرؤى البعيدة والأفكار الفلسفية عبر الزمن التي أكدت مدى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في كافة المجتمعات الإنسانية وبصفة خاصة أهمية التعليم في ذلك الاستثمار، وهناك ضرورة للاهتمام بأربعة محاور رئيسة تجعل من التعليم منظومة متكاملة لتصل إلى الأهداف المرجوة منه في تقدم الشعوب العربية، وهي: المحتوى العلمي وطرق التدريس والتقييم وتكنولوجيا المعلومات، ونؤكد هنا مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات في منظومة العملية التعليمية ومدى أهميتها في كافة أتمات التعليم في الوطن العربي، وتنادى خارطة الطريق العربية الإسلامية هنا بالتركيز على أتمات ثلاثة في هذا المجال هي التعلم باستخدام تكنولوجيا الاتصالات وباستخدام الحاسب وباستخدام شبكة الإنترنت، وفي هذا النمط الثالث المتعلق باستخدام شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" في التعلم هناك كثرة من الخدمات التي يمكن أن يقدمها الإنترنت ومنها خدمة التعليم عن بعد،

---

وتوفر متطلبات النجاح فيه، ونشير هنا إلى أهم سمات التعليم المقترح وأهميته من حيث قدرته على توفير فرص التعليم لأي فرد، فالعالم المقترح يكفل فرص التعليم المستمر بين أفراد المجتمع من خلال وسائل عديدة منها المطبوعات الورقية والبث عبر شبكات الإذاعة وشريط الكاسيت عن طريق الفاكس والبث من خلال القنوات التعليمية بالتلفزيون وعن طريق الأقراص المنة وبالبريد الإلكتروني وعن طريق الإنترنت والفيديو كرنفرس، إلى جانب تكنولوجيا الاجتماعات من خلال الكمبيوتر.

وتشير خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية إلى ضرورة وجود ضوابط في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام التعليم المقترح لتوفير عوامل نجاح التعليم عن بعد من خلال إعداد المنهج والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والوسطاء والطواقم المدعم إلى جانب الإدارة العليا، وتمثل هذه الضوابط في هذا المجال في:

- الضوابط العامة مثل توفير البنية الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والمتخصصين اللازمين في مجال التشغيل والإدارة التكنولوجية في النظام التربوي العربي.

- النظام الدراسي وقدرته على تطبيق وسائل تكنولوجيا المعلومات وطرح البرامج للتسجيل في نظام التعليم المقترح في النظام التربوي بالوطن العربي.

- ضمان الجودة والاعتماد، وفي هذا الصدد نقترح أن تتم برمجة مجموعة قواعد بهدف ضمان جودة ما يقدم من برامج، ويمكن أن توضع هذه النماذج في المواقع المقترحة للتعليم المقترح بشبكة معلومات الجامعات العربية.

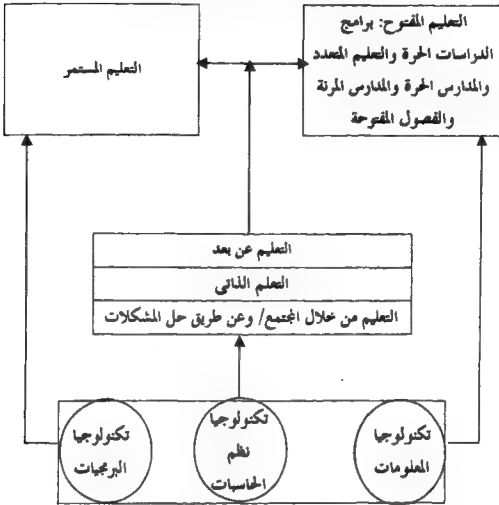
- هناك ضرورة في وجود شراكة مجتمعية لإعلاء الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات: ماهيتها، نظم الحسابات وتكنولوجيا البرمجيات، ودور هذا كله ببرامج التعليم المقترح وأساليبه، وكيف يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم المقترح في الوطن العربي؟، وما أهم آليات تفعيلها؟، فمن خلال الخبرات المعاشة نستنتج عدم وضوح الفلسفة التي يسير عليها العمل في هذا المجال من ناحية الفكر، ومن ناحية المفاهيم في الوطن العربي.



وهناك الكثير من المفاهيم، والتي يجب التركيز بإبرازها في نظام التعليم المفتوح وهي (التعليم الإلكتروني *E-Learning*)، (الجامعة الافتراضية *Virtual University*)، و(الفصل الافتراضي *Virtual Classroom*)، إضافة إلى *Remote Learning, Remote Education, Distance Education, Distance Learning, Computer-based Education, Computer-based Learning-self-based Education*، إضافة إلى مفاهيم أخرى مثل: *Multi professional Education, Problem-Based Learning, self Learning*.

ومن منظور علم التربية فإن مصطلح "التعليم المفتوح *Open Education*" ينظر إليه كأحد أنواع "التعليم اللائق *Informal Education*"، ومن ثم يجب تفعيل دور الشراكة المجتمعية العربية في نمط "التعليم المفتوح *Open Education*" وما يتضمنه من مدارس بدون جدران والفصول المقترحة والمدارس الحرة والمدارس المرنة، ودورها في تحقيق أهداف التعليم المستمر (*Continuing Education*)، وهذا التعليم المستمر يعتمد عدة أساليب لتحقيق أهدافه أهمها أسلوب التعلم الذاتي والتعلم عن طريق المجتمع، والتعلم عن بعد، وهذه تعتمد بدورها على العديد من الوسائط ومنها الوسائط التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات التي تسمى بدورها متطلبات إعداد المقررات الدراسية تكنولوجياً (*E-courses*) في منظومة التعليم في الوطن العربي.

ويوضح الشكل التالي (شكل ٣) العلاقة بين كافة المفاهيم العلمية في هذا المجال والتي يلزم إبراز دور تكنولوجيا المعلومات في النظام التربوي العربي في كل جانب - على حدة - منها:



شكل (٣)

علاقات التأثير والتأثر بين نظام التعليم المفتوح وتكنولوجيا المعلومات  
في النظام التربوي العربي

وهكذا فإن تحديث التعليم العربي في عصر العولمة يعتمد، وبشكل كبير على استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا نظم الحاسبات، واستخدام الإنترنت، إضافة إلى استخدام تكنولوجيا البرمجيات والتدريب في النظام التربوي العربي، فهناك ثلاثة أنواع من التكنولوجيا المستخدمة في مجال التعليم في الوطن العربي عموماً، وفي نظام التعليم المفتوح فيه على وجه الخصوص وهي تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا

نظم الحاسبات، وتكنولوجيا البرمجيات، وأهم متطلبات النجاح في هذا الأمر في النظام التربوي في الوطن العربي هي:

- توفير أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم ممن يملكون الرغبة والتدريب المسبق على استخدام تكنولوجيا المعلومات، للاستعانة بهم في نظام التعليم المقترح في الوطن العربي .

- إعداد المناهج والمقررات العلمية وصياغتها على وجه الخصوص لتتلاءم مع نظام التعليم المقترح في الوطن العربي، ويجب أن يتوافر فيها الشروط اللازمة لإمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات في برامجها ونوصي هنا بإعداد المقررات في ظل نظام التعليم المقترح على أساس من القدرات (Competency-based Approach) في منظومة التعليم في الوطن العربي.

- تطوير وسائل تعليمية تقابل احتياجات الطلاب بشكل فعال، وعلى أن تراعى هذه الوسائل بعدى الكلفة والتطور العلمي، وبما يتفق مع فلسفة نظام التعليم المقترح في الوطن العربي.

- التفكير في كيفية خفض الكلفة العالية اللازمة لتوفير تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في نظام التعليم المقترح في الوطن العربي في جوانبها المتعددة من بنية أساسية ومن متخصصين وقواعد بيانات وحاسبات إلكترونية وغيرها، ويمكن الاستفادة من الشبكة العربية للتعليم والتدريب عن بعد من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات ومواقعها المنتشرة في شتى أنحاء البلاد العربية من أجل تفعيل نظام التعليم المقترح في جوانبه المتعددة في أرجاء الوطن العربي.

- ترى خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية أن تدعم القضايا التربوية المطروحة في الوطن العربي ومواجهتها تتطلب العودة إلى التسك بمبادئ العقيدة الإسلامية، والسعى ينبغي أن تشكل الإطار الذي تدور من خلاله كافة مناسط التربية والتعليم والحياة في

البلاد العربية، وعوامل الالتزام بين المواطنين في الوطن العربي. وعلى ضوء هذا التوجه تنظم الأفكار من أجل الوصول إلى غمط الشراكة المجتمعية المطلوبة لتدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة الآن في الوطن العربي. وإذا كانت ثقافة الفقر قد تملك شهابا المتعلم، فلهؤلاء الشباب في أنبياء الله ورسله الخلل الأعلى في السعي المطلوب لممارسة أى عمل مفيد للبشر، فهذا سيدنا نوح عليه السلام صنع السفينة بيده، وسيدنا إبراهيم عليه السلام كان يحسن البناء، فهو الذي رفع القواعد من البيت الحرام بمكة المكرمة بيده ومعه ابنه إسماعيل عليه السلام، ويوسف عليه السلام الذي أحسن تدبير أمور المعيشة بين الناس، وداود عليه السلام الذي عمل في صناعة الحديد وكان يأكل من عمل يده.

-- مقاومة ثقافة الفقر تتطلب مساعدة الإنسان على السعي إلى العمل - أى عمل - فهو السبيل إلى تحصيل الرزق والتمسك من العيش. ويجب أن يكون هدف الإنسان العربي في الحياة هو العمل المستمر من أجل التمكن في الأرض وعمارتها والأخذ بأسباب القوة فيها في ضوء نسق قيمي والتزام أخلاقي يأمر الإنسان بالعمل. وهناك الكثير من الآيات القرآنية الكريمة التي تأمرنا بالعمل والإخلاص فيه، ومن هذه الآيات - على سبيل الذكر - (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ الْأَشْجُرُ) (الملك: ١٥)، (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (الجمعة: ١٠)، (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا) (النبا: ١١)، (وَأَخْرَجُوا مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ الْأَرْضِ يَنبُتُونَ مِنْ حَبْلِ لَنبٍ وَأَخْرَجُوا بِقَاعَ الْفَخَّارِ) (الزمر: ٢٠)، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَمْسَكُمْ الْعَذَابُ وَهُمْ لَا يُحْسِنُونَ) (التوبة: ١٠٥)، (لَا تَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ) (يس: ٣٥).

وفي هذا الإطار هناك رؤية في أن أى سلوك للفرد المسلم أو الجماعة المسلمة لا يتسق مع الصور الإسلامية لقضايا الكون والحياة هو سلوك منحرف عن الثقافة الإسلامية. ومن ثم يجب توجيه سلوك الأفراد تجاه الأعمال والمهن في المجتمع العربي في ضوء هذا التصور

الاجتماعى من المنظور الإسلامى، فحاجات الناس وضروراتهم تحتم ضرورة تقبل كافة الأعمال والمهن والمعطيات الجديدة التى تقتضيها ظروف الزمان والمكان، فالتح والمعنونات الأجنبية قد نهضت، والقروض قد شحت، ولا ملاذ آمن مجتمعا العربى سوى العمل الشاق والإخلاص فيه، والانتباه إلى الشراكة المجتمعية الفعالة فى مواجهة القضايا المعاصرة فى الوطن العربى.

ولى إطار الاهتمام بتطوير كليات التربية فى البلاد العربية من أجل الارتقاء بعمليات إعداد المعلم العربى، نورد ثمة اقتراحات لتطوير كليات التربية فى كافة الدول العربية، ولتفعيل الشراكة المجتمعية فى هذا التطوير المنشود، ونعرضها فى المحاور الثمانية التالية :

#### **أولاً : لوائح كليات التربية، ومقرراتها الدراسية فى البلاد العربية:**

- هناك ضرورة ملحة لوحيد لوائح كليات التربية فى الوطن العربى، أو على أقل تقدير وضع حد أدنى للاتفاق بين اللوائح المختلفة لكليات التربية من خلال العمل على وضع برنامج جديد لإعداد المعلم بكليات التربية تكون مدة الدراسة فيها خمس سنوات، ويدرس خلالها الطالب - فى ضوء النظام التكاملى - المقررات التخصصية والتربوية والثقافية، وعلى أن تشغل المقررات التخصصية التى تهدف إلى جعل المعلم إنساناً متخصصاً نسبة ( ٧٥ ٪ ) من عدد الساعات الدراسية المضمنة بهذا البرنامج، وتشغل المقررات التربوية التى تجعل المعلم إنساناً مهنيّاً نسبة ( ٢٠ ٪ ) منها، والمقررات الثقافية التى تهدف إلى جعل المعلم إنساناً مثقفاً نسبة ( ٥ ٪ ) من عدد هذه الساعات الدراسية المضمنة فى برنامج إعداد المعلم بهذه الكليات فى البلاد العربية المختلفة.

- ضرورة تضمين المقررات التربوية التى يشتمل عليها برنامج إعداد المعلم بكليات التربية فى الوطن العربى مقررات فى التربية الإسلامية واللغة العربية، والتربية السكانية، والتربية البيئية، والتربية الترويحية والتعليم عن بعد، وتعليم الكبار من منظور حضارى .

- دراسة الحاسب الآلي لجميع طلاب كليات التربية في الوطن العربي، وفي جميع التخصصات والشعب الدراسية أصبح مطلباً ملحاً وأمرأ هاماً ومتطلباً أساسياً لتقديم الشعب العربي.
- هناك ضرورة في أن يتضمن برنامج إعداد المعلم بكليات التربية في الوطن العربي الكثير من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتي تشكل عناصر فعالة في تقوية مفهوم النهج الموازي للمنهج المدرسي الرسمي . ويجب على كليات التربية في الوطن العربي أن تعود طلابها على مبادئ المنهج الموازي وأهدافه التي تسعى إلى تحسين إتقان المعلومة وتوظيفها والوصول إلى توثيق الصلة بين المعلمين وبينانهم الخارجية من أجل لهم أفضل للأمور البيئية والسكانية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العربي.
- السير بالدراسة في كليات التربية في الوطن العربي في الاتجاه الذي يؤدي إلى تطبيق نظام الساعات المعتمدة والحصول على الترخيص المعتمد بمزاولة مهنة التعليم في البلاد العربية. ويمكن البدء باتخاذ مدخل الكفايات كأساس في إعداد المعلم بكليات التربية، مع تحديد المقررات الأساسية الملزمة في دراستها على كل طالب، والمقررات الاختيارية من أجل تنمية قدراته المختلفة وإعطائه الحرية وتشجيعه على الدراسة والاهتمام بها، ومع إعطاء الطالب الحق في اختيار المقررات التي يرغب في البدء والانتهاء من دراستها في ضوء ظروفه وقدراته . والكفايات المقترحة في هذا البرنامج تشمل الكفايات العامة التي تربط باعلاقات مهنة التعليم والالتزام بها ، وكفايات التخطيط واشتقاق الأهداف وصياغتها بطريقة إجرائية، وكفايات التدريس التي تمكن المعلم من تفعيل قراراته التدريسية، وكفايات إدارة الصف، وكفايات التقويم، وكفايات إتقان التخصص واستيعاب المعارف والمهارات المتصلة بها، إلى جانب كفايات لغة التدريس (اللغة العربية).

### **ثانياً : نظام القبول بـكليات التربية في البلاد العربية :**

- هنالك ضرورة لوضع استمارات مقابلة مفيدة من أجل استخدامهما في تفعيل الاختيارات الشخصية التي تجريها كليات التربية في نظام القبول بها في البلاد العربية بحيث نضمن الاختيار الدقيق للطلاب المتحقين بهذه الكليات، ويجب أن تتضمن محاور هذه الاستمارة أسئلة تظهر القدرات اللغوية والتواصل مع الآخرين، إضافة إلى قدرات التفكير الناقد والالتزام والحرص المسهني والشعور بالمسئولية ، وإظهار بعض المواهب والقدرات الثقافية للطلاب العرب المتحقين بهذه الكليات في البلاد العربية.

- التوصل إلى مواصفات معرفية وجسمية وعقلية تكون مرتكزا في اختيار الطلاب العرب الذين يرغبون في الالتحاق بكليات التربية في الدول العربية وبما هذا لوثم تطبيق اختبارات هذه القدرات قبل التقدم إلى مكاتب التنسيق المختصة في شتى بقاغ الوطن العربي.

### **ثالثاً : نظام التشجيع والتخصصات المطلوبة بكليات التربية في البلاد العربية :**

- استحداث بعض الأقسام العلمية الجديدة بكليات التربية في البلاد العربية مثل دراسات الطفولة، والإرشاد النفسي والتربية الخاصة. وقسم لتكنولوجيا التعليم، وقسم نحو الأمية وتعليم الكبار وغيرها من التخصصات الأكاديمية.

- فصل الشعب الطلابية لثانية التخصص مثل شعبة الفيزياء / الكيمياء إلى شعبتين منفصلتين : شعبة للفيزياء وأخرى للكيمياء والسير على هذا المنوال في استحداث الشعب الدراسية الجديدة.

- فتح بعض الشعب الطلابية الجديدة بكليات التربية مثل شعبة التربية الإسلامية لإعداد معلم متخصص في التربية الإسلامية بمدارس التعليم قبل الجامعي في الوطن العربي، وشعب للتربية الزراعية والتجارية والصناعية لإعداد معلم في هذه المجالات المهنية لهذه المدارس، إضافة إلى استحداث شعب التربية الخاصة والإرشاد

---

النفسى على مستوى البكالوريوس والليسانس من أجل تخريج معلمين متخصصين في هذه المجالات في مختلف البلدان العربية.

- إعادة النظر في شعبة التعليم الأساسي ( الحلقة الابتدائية ) بحيث تشمل شعب طلابية جديدة لإعداد معلمى فصل للصفين الأول والثاني الابتدائي، إلى جانب شعب طلابية لإعداد معلم مجال للصفين الثالث والرابع الابتدائي، وشعب طلابية لإعداد معلم متخصص في مقررات الصفين الخامس والسادس الابتدائي
- هناك ضرورة لإنشاء شعب جديدة لإعداد معلم في تعليم الكبار، وإعداد معلم للفئات الخاصة، سواء في إعداد معلم للأطفال الذين يعانون من قصور في مناحي النمو، أو في إعداد معلم للأطفال الذين يمتلكون قدرات الفوق والموهبة.
- التفكير في إنشاء شعبة لإعداد معلم الأنشطة التربوية الرياضية والفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلي وتكنولوجيا التعليم والإعلام التربوي في النظام التربوي في الوطن العربي.

**وأباً : المحتوى العلمي للمقررات الدراسية وتحويل طرائق التقويم لطابق طليحات**  
**التربية في البلاد العربية:**

- تطوير المحتوى العلمي لكل مقرر دراسي يدرس بكتليات التربية أمر هام وملح، ويجب على الأقسام العلمية بتلك الكليات تقديم توصيف دقيق لكل مقرر دراسي، على أن يتضمن هذا التوصيف محاور الرئيسة التالية : تعريف بالمقرر، وأهداف المقرر، والمحتوى التعليمي للمقرر، واستراتيجيات وأساليب التعلم المصاحبة، والوسائل التعليمية والأنشطة المصاحبة، ونظام التقويم وتوزيع درجاته، والمراجع العلمية الأساسية لهذا المقرر الدراسي .
- التفكير في إعداد هذه المقررات وتصميمها وتدريبها في إطار مفاهيم وتقنيات التعلم والتعليم الإلكتروني المبرجو تضمنه في النظام التربوي العربي.



- التركيز على التقييم المستمر وزيادة الدرجات المخصصة للتدريبات والتطبيقات العملية لكافة المقررات الدراسية المضمنة في برنامج إعداد المعلم بكلّيات التربية في البلاد العربية.
- تحديث نظام الامتحانات والتقييم بكلّيات التربية من خلال استخدام نظم إدارة المعلومات في تقدير واستخراج النتائج الامتحانية للطلاب، مع العمل على توحيد النهايات العظمى والصغرى لدرجات المقررات الدراسية المضمنة في لوائح كليات التربية في الوطن العربي.
- إنشاء بنوك أسئلة في مختلف المقررات الدراسية المضمنة في برنامج إعداد المعلم بكلّيات التربية وتبادلها بين أقطار الوطن العربي.

#### **خاتمة: برنامج التربية العملية والحاجة إلى تطويره بكلّيات التربية في البلاد العربية:**

- العمل على تصنيف لوائح التربية العملية عدة كفايات هي: إتقان محتوى المنهج، والتّمكن من استراتيجيات التدريس والتقييم والمهارات اللغوية والإدراة المدرسية. ومن ثمّ وجب أن يتضمن برنامج التربية العملية ورشاً للتدريب على هذه الكفايات من خلال مجموعات تعليمية داخل كليات التربية في الوطن العربي. ويجب تصميم مواقف وأنشطة للتعليم والتعلم في هذه الورش وتستخدم فيها الاستراتيجيات التدريسية المتنوعة ويعرض من خلالها المحتوى العلمي للتلاميذ، كما يعود الطالب المعلم على كيفية استخدام تكنولوجيا التعليم في التدريس في النظام التربوي العربي، ومن ثمّ وجب أن تشمل لوائح برنامج التربية العملية على أربع فترات هي: ورش عمل داخل كليات التربية للتدريب على المهارات الأساسية واستيعاب الكفايات اللازمة والسابق الإشارة إليها والسق تحقيق التدريس الفعال، ثمّ تبدأ فترة المشاهدة والتقدّم بمدارس التدريب المتعاونة، تليها فترة التدريب المنفصل على مهارات التدريس، وتنتهي لوائح برنامج التربية

العملية بفترة للتدريب المتصل بمدارس التدريب المتعاونة، على أنه يلزم تخصيص فترة زمنية كافية لهذا التدريب المتصل لطلاب كليات التربية في الوطن العربي.

**سابعاً: التنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس والحكاملو المعاونة والأفندية بكليات التربية وبالكليات التخصصية الأخرى في البلاد العربية؛**

- الارتقاء بكفاءات أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بكليات التربية وبالكليات التخصصية الأخرى المعاونة معها في تدريس المقررات التخصصية بما من أجل رفع قدراتهم وتحسين مستواهم المهنية . ويتم هذا الأمر من خلال برامج تدريبية جادة تبدأ بالتركيز على التدريب على المهارات الأساسية للحاسب الآلي، تليها برامج تدريبية على مهارات التعامل مع الأنترنت من أجل ضمان جودة إعداد المعلم العربي في كافة التخصصات الأكاديمية..

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التحول عن نظام الطلقين السائد حالياً في التدريس الجامعي، والوجه نحو نظام التدريس من أجل الاستعاب. ويتم هذا الأمر من خلال تطوير نمط الدراسة وتشجيع الطالب على القراءة الحرة والإطلاع والمناقشة والاختيار وإعمال العقل واستخدام القدرات المتاحة للعمل في النظام التربوي العربي.

**سابعاً: التجهيزات البادية المطلوبة لتطوير كليات التربية في البلاد العربية؛**

- ضرورة البدء في إنشاء المراكز العلمية المتخصصة في تطوير جوانب التعليم وتطوير المخرجات التعليمية بصفة مستمرة بين طلاب كليات التربية في البلاد العربية مثل مركز تكنولوجيا التعليم لإنتاج الوسائل التعليمية والبرمجيات والأفلام التعليمية والتدريب على التكنولوجيا الحديثة، ومركز تدريس العلوم، ومركز تدريس الرياضيات، ومراكز تدريس لكافة المقررات الدراسية بكليات التربية، على أن يكون الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المراكز المتخصصة هو تطوير إعداد

المقررات الدراسية بكليات التربية في الوطن العربي من أجل مواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة في هذه المجالات .

- إن شراء التجهيزات والتقنيات الحديثة وتركيبها يستوجب السير بالتوازي في تدريب العاملين على استخدام هذه المصادر التكنولوجية والتي سوف يتم تجهيز كليات التربية بها . ومن ثم وجب التركيز في تدريب هؤلاء العاملين على كيفية التشغيل الآمن وكيفية صيانة الأجهزة والمعدات التكنولوجية من أجل الاستخدام الفعال لهذه المعامل والتقنيات الحديثة بما بمدارسنا في البلاد العربية .

#### **ثامناً : الشراكة المطلوبة بين كليات التربية والهيئات المعنية ومع وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية :**

- البحث عن آلية تدعم التعاون بين كليات التربية ومديريات التربية والتعليم وإداراتها التعليمية المختلفة في مختلف البلدان العربية في مجال التخطيط والإعداد والتنفيذ لبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بهدف ضمان النمو المهني المستمر بينهم في النظام التربوي العربي .

- وهناك حزمة من التدريبات الضرورية الآن، ومن المفترض أن تقوم شراكة فعالة بين كليات التربية ومع وزارات التربية والتعليم ومديرياتها وإداراتها المختلفة من أجل التخطيط لها مثل التدريب على المهارات الإدارية، والتدريب على مهارات التطوير، والتدريب على مهارات المعلوماتية العلمية، والتدريب على مهارات الاتصال، والتدريب على الحاسوب للحصول على المعلومات الضرورية في صناعة القرارات التربوية في البلاد العربية .

- البحث عن آلية تضمن من خلالها وصول البحوث التربوية التي يتم إنجازها بمختلف الأقسام التربوية والتخصصات العلمية بكليات التربية إلى المديريات التعليمية المختلفة والمدارس في جميع البلاد العربية للاستفادة بنتائجها في الواقع الميداني وفي خدمة المجتمع اأغلى والوطن العربي .

- في ضوء حرص وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي على تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية ملزمة للدخول، وفي ضوء خبرات الدول المتقدمة التي تربط بسين التعليم والعمل الإنتاجي، فإن الشراكة بين كليات التربية والحدائق في البلاد العربية قد تسهم في تعظيم الفوائد التربوية لمشروع المدرسة المنتجة، كما تستطيع كليات التربية عمل دراسات جدوى هذه المشروعات والأهداف التربوية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يحققها المشروع للمدرسة وليستها المحلية، إلى جانب توضيح مدى حاجة البيئة المحلية للمشروع، ومدى مناسبة المشروع للمسعى العمري والتعليمي لتلاميذ المدرسة وضمان معدلات الأمان في هذه المشروعات الإنتاجية . كما يمكن أن تسهم كليات التربية في الدول العربية في توفير الامكانيات والتجهيزات اللازمة لانجاح مشروعات الأسر المنتجة في الوطن العربي، إضافة إلى تحديد كلفة المشروع ومصادر الحصول على التمويل اللازم، وأسلوب تسويق منتجات المشروع وأسس توزيع عوائده.

ويعاني التعليم الجامعي العربي من ضعف صلته بالتكنولوجيا وندرة الإبداعات من خلالها بسبب نقص الموارد المالية والتي توفر الفرص التعليمية ذي الجودة العالية في النظام التربوي العربي.

وهناك مجموعة من الرؤى يمكن أن تقيد في توفير بدائل جيدة من أجل التعاون في الإنفاق السعي على التعليم الجامعي العربي ذي الجودة العالية - في ضوء الخبرات الدولية المعاصرة - منها:

- تسليم الجامعات العربية بعض خدماتها إلى القطاع الخاص : ويتحدد دور الجامعة في الإنفاق على هذه الخدمات دون أن تقوم هي بإنجازها، إنما تترك هذه الخدمات إلى تنافس شركات القطاع الخاص في مقابل كلفة مالية تدفع لها . ومن أمثلة هذه الخدمات التي ينبغي تركها لمنافسات القطاع الخاص: الترميمات والصيانة الدورية للأثاث والتجهيزات والمعدات في مجال تكنولوجيا التعليم . وتدبر هذه الكلفة

المالية المطلوبة من خلال طرح أفكار السماح بالإعلانات التجارية عن السلع التي يحتاجها طلاب الجامعة داخل الحرم الجامعي في مقابل مادي مرتفع . ومن خلال السماح بالإعلانات التجارية عن بعض السلع الحياتية مثل أنواع المياه الغازية والحاسبات الآلية والمأكولات وغيرها داخل الحرم الجامعي في مقابل المردود المالي الذي يدفع من أصحاب هذه الشركات المنتجة . ومن ثم يمكن تدبير المصادر المالية للإنفاق على الكلفة المالية التي تدفع للقطاع الخاص نتيجة تسليم الجامعات العربية بعض خدماتها إليه .

توجد هنا - في ضوء التجارب العالمية المعاصرة - رؤيتان:

**الرؤية الأولى:** تندد هذه الفكرة، وحيثها في ذلك أن المعلنين ممن هذه الشركات الصناعة عن هذه الأنشطة التجارية لا يجب السماح لهم بدخول حرم الجامعات العربية، وتمكينهم من شراء وسيلة للتسلل إلى عقول طلاب الجامعة، وأن الجامعات العربية لا يجب أن تتنازل عن تحكمها في وقت الدراسة من أجل المصلحة التجارية مهما تم تقديمه من أموال نظير هذه الخدمة الإعلانية.

**الرؤية الثانية:** تبني هذه الفكرة حول السماح بالإعلانات التجارية داخل الحرم الجامعي بحجة أن هناك مراجعات دقيقة للبرامج الإعلانية التجارية، وأن لاندما محسوسة للطلاب، حيث يصعب على المعلنين الوصول إلى طلاب الجامعة لانشغالهم دوماً بالدراسة، لذلك ومن المستحسن الذهاب بهذه الإعلانات إلى حيث يوجد هؤلاء الطلاب في محيط الجامعة، والرأى هنا أن تنفق الجامعات العربية مع شركات عاملة مختصة في مجال الإعلانات - وبشروط منها تحريم الإعلان عن أى سلعة ليست في سياق مع البينات الجامعية العربية واحتياجات الطلاب الجسمية والفكرية - لتسولي إدارة هذا المشروع في مقابل هامش ربح محدد ومتفق عليه يدفع لهذه الشركة.

- التفكير في بناء أماكن حول أسوار الجامعات العربية وعرضها للإيجار المشروط - في مقابل مالي مرتفع يسخر لتطوير البنية الجامعية - لبيع السلع الخاصة

بالطلاب مثل الكتب والأدوات الكتابية والملابس والحاسبات الآلية وغيرها مما يهم الطلاب العرب ويلبى احتياجاتهم اليومية. ويمكن السماح لأهل الحضر في الأمة العربية ممن يريدون تخليد ذكراهم المساهمة في كلفة هذه المباني والتبرع بها للجامعة وهي تحمل أسماءهم.

كما يجب التفكير في استحداث النمط الثالث في التعليم الجامعي بجانب النمطين المتعارف عليهما حتى الآن في الوطن العربي وهما التعليم الجامعي الحكومي والخاص، هذا النمط الثالث في التعليم الجامعي يقوم على الشراكة بين القطاع الخاص والتقانات المهنية والجمعيات الأهلية والحكومة والقطاع الخيري في مجتمع الأمة العربية ومن خلال تلك أسهم متعددة في كليات ومعاهد هذا النظام. هذا النمط من التعليم الجامعي ليس حكومياً خالصاً، وليس استثمارياً خالصاً، إنما هو تعليمياً جامعياً قائماً على الشراكة بين أطراف المجتمع العربي الفاعلة.

وإذا كانت الحكومات العربية قد ارتضت إدخال الملاج الاقتصادية في مستشفياتها الحكومية في مواجهة غلاء العلاج بالمستشفيات الخاصة والاستثمارية، وإذا كانت وزارات التربية والتعليم قد دخلت سوق الاستثمار التعليمي من خلال تبنيها لبناء المدارس التجريبية للغات بمصروفات، وإذا كانت وزارات الداخلية قد سنت الخدمة السريعة في استخراج البطاقات القومية في تحقيق الشخصية (بطاقات الرقم القومي) مقابل مادي مرتفع بدلاً من الرسوم المقررة في الأوضاع العادية، فيمكن للجامعات الحكومية العربية تخصيص نسبة من الأماكن الدراسية بما تعرض على الأبناء المقتردين مالياً لكي يتمكنوا من شراء الخدمات التعليمية الجامعة لأبنائهم داخل الجامعات الحكومية العربية. ويمثل هذا الرأي أسلوباً ثالثاً ووسطاً عدلياً وطريقاً ثالثاً ما بين التعليم الجامعي الخاص، والتعليم الحكومي الخالص. وبالطبع ستكون كلفة الدراسة في ضوء هذا النظام أقل بكثير من كلفة الدراسة بالجامعات الخاصة، وفي الوقت نفسه يناسب دخول الطبقة المتوسطة في الوطن العربي وينافس الجامعات

الخاصة المتواجدة في المجتمع العربي، ويلزم عائدًا ماليًا إضافيًا للجامعات الحكومية في الوطن العربي.

وبشأن السياسات التعليمية المقترحة من بعض الأحزاب السياسية العربية الحاكمة لمجال التعليم الجامعي هناك حزمة من الإجراءات العاجلة والمطلوب تنفيذها بالجامعات العربية ونلخصها في المحاور الفرعية التالية:

أولاً: تبني فكرة حرية الجامعات العربية في تصميم برامجها التعليمية وصولاً لسمات التميز والخصوصية لكل جامعة عربية في برامجها التعليمية المطروحة، وهذه الحرية توفر المرونة الكافية للجامعات العربية في تحديد التخصصات وبرامجها التعليمية التي تؤهل الطالب العربي الجامعي لممارستها، ويستلزم هذا الأمر استصدار تشريعات حكومية تمنح الجامعات العربية حرية المشاركة مع منظمات المجتمع العربي ومنها (الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والقطاعات الخيرية ودور الوقف والجمعيات الأهلية) في مجال إعداد البرامج التعليمية بالجامعات العربية، ويستلزم هذا أيضاً مشاركة منظمات المجتمع العربي المدني في مجالس إدارة الجامعات وصناعة القرارات بها، وإنشاء روابط للخريجين في مختلف البلاد العربية لتبادل الرؤى حول الإصلاح والتطوير في المجتمع العربي.

ثانياً: مشاركة طلاب الجامعات العربية وبشكل فعال في تقييم القضايا التعليمية التي تمسهم وتمس وطنهم، وتأسيس فكرة التعليم المستمر بينهم وتشجيع أساليب التعلم الذاتي بين الأفراد، مع الاهتمام بتدريس العلوم الحديثة في الجامعات العربية، ومع التركيز على العلوم البنية الحديثة نسبياً مثل الهندسة الوراثية، والطبية، وعلوم الليزر والبيئة، والصيدلة النووية.. الخ، كما يجنب تضمين المقررات والبرامج التعليمية بالجامعات العربية قيم المشاركة وتقويم الذات والعمل التطوعي، والاستزادة الدائمة من كل ما هو جديد، إلى جانب تشجيع

الأنشطة الطلابية التي ترسخ فكر العمل التطوعي، وإدخال برامج التربية السكانية في الجامعات العربية، إلى جانب التربية الترويجية لاستثمار وقت الفراغ في البلاد العربية.

ثالثاً: تبقى فكرة حرية الجامعات العربية في تنويع مصادر التمويل لزيادة مواردها من أجل تجويد البرامج التعليمية لها، وفي هذا المضمار يجب اعتماد نظام التعليم الموازي على غرار نظام التعليم بالانتساب، ويسمى أحياناً (الثاني) ويشمل عنصرى التعليم بالجامعة والتدريب من خلال القطاعات الإنتاجية في سوق العمالة والعمل، كما يجب تشجيع عقود الأبحاث كموارد إضافية في التمويل، وإنشاء مراكز لتسويق الخدمات الجامعية، إلى جانب تطبيق أفكار التعليم التعاوني الذي يقوم على شراكة الجامعة العربية مع مؤسسات العمل في الوطن العربي والعمل على إنشاء وحدات بحثية تتبع الجامعات العربية في القطاعات الإنتاجية المختلفة في البلاد العربية.

رابعاً: اعتبار القدرة على استخدام الكمبيوتر وفقاً للمعايير الدولية شرطاً رئيساً للتحسين في عضوية هيئات التدريس في الجامعات العربية، وفي الترقى بينهم، وهذا يستلزم تدريب أعضاء هيئة التدريس العرب ومعاونتهم بالجامعات العربية على استخدام الحاسب الآلي وفقاً للمعايير الدولية.

خامساً: تشجيع القيادات الجامعية العربية في مستوياتها المختلفة على الاستزادة الدائمة من كل ما هو جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، وتكنولوجيا البرمجيات، وربط الترقى للمستويات القيادية الأعلى في الجامعات العربية بالتدريب ونشر البحوث عالمياً، ويتطلب تحقيق هذه المبادرة تعديل سياسات اختيار وترقى وتقييم القيادات الجامعية في الجامعات العربية من أجل تحقيق النقلة الكيفية المطلوبة للجامعات العربية ولشقي قطاعات التعليم مختلف بقاع الوطن العربي.



سادساً: العمل على تحديد أولويات البحث العلمي في كل تخصص أكاديمي بالجامعات العربية، فالمطلوب الآن التوصل إلى سلسلة بحثية في التخصصات الأكاديمية المختلفة، ثم العمل على ترتيب هذه السلسلة حسب الأولويات في الوطن العربي، ومن ثم تمثل عملية تحديد أولويات البرامج البحثية في البلاد العربية محوراً رئيساً لاستراتيجيات البحث في كل قسم أكاديمي بالجامعات العربية، كما يجب العمل على دعم الجامعات العربية لمشروعات البحوث التي تأتي في إطار هذه السلسلة البحثية التي تصنها هذه الجامعات العربية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة في الوطن العربي في تركيبة البحوث الجامعية المزمع القيام بها، ويتم ذلك من خلال إقامة علاقات تعاقدية تبادلية إشرافية ما بين الجامعات العربية وقطاعات الإنتاج والخدمات المجتمعية على هذه البحوث العلمية في داخل الجامعات العربية، كما أنه من الضروري قيام وزارات الإنتاج المختلفة بتدعيم تمويل معامل بحثية متخصصة داخل الجامعات العربية ويقوم العمل فيها على الشراكة مع هذه الوزارات، وفي كل الأحوال يجب قبول التحكيم الدولي لنتائج البحوث العلمية في الجامعات العربية، ويمكن أن تكون الأولويات لبحوث علمية تواجه قضايا صعبة في الوطن العربي مثل: المياه والتقيب عن المياه الجوفية، والغذاء والنظافة، ومساكن لصحة الإنسان من الأطعمة، والطاقة والتقيب عن الثروات الطبيعية، والصحة وإنتاج نوعيات من صمامات القلب الصناعية والأجهزة الطبية التعويضية الأخرى وعلوم زرع الأعضاء وأمراض المعدة وغيرها، والتنمية الإنتاجية وزيادة معدلاتها من خلال بحوث الهندسة الوراثية، والتطوير التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات وصناعة الرقائق الإلكترونية، والهندسة الوراثية واستخدام الليزر، والصناعات الدوائية وكيفية استخلاص المسود الكيميائية الفعالة من الأعشاب الطبية، والبيئة وبحوث مقاومة التلوث والتصحر، والتربية السكانية وإسهامات أطراف الشراكة المجتمعية في المجتمع

الملقى العربي في تفعيلها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، إلى جانب رعاية شباب الجامعات العربية وتثقيفهم سياسياً، ودعم الدراسات والبحوث حول قضاياهم وقضايا الوطن العربي الذي يعيشون فيه.

سابعاً: تدعيم مراكز ووحدات التنمية المهنية لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم بالجامعات العربية، واستحداث نظام طلاب المنح العلمية في النظام الجامعي العربي، وتطبيق نظم "تقويم الأداء" بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات العربية، مع إقرار إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة في التعليم الجامعي العربي، وفي كل هذه الأمور يجب إعلاء "قيم المنافسة والتميز" والتخصص الدقيق جداً في كافة البرامج التعليمية التي يجب أن تتميز بها كل جامعة عربية في بعض العلوم عن غيرها من الجامعات العربية الأخرى، كما يجب نشر ثقافة الجودة ومناخ التطوير المستمر في مؤسسات التعليم العالي العربي وبما يهيئ لتنمية مهنية مستمرة بين أعضاء هيئات التدريس العرب. وفي كل الأحوال هناك ثلاث مهارات رئيسة لا غنى عنها لرفع كفاءة أداء الهيئة التدريسية بالجامعات العربية هي: مهارة استخدام الحاسب الآلي، ومهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات ونماذج التحليل متعدد المتحولات في تطوير منهجية البحث العلمي كنتاج أداء من الهيئة التدريسية في الوطن العربي، وتمكين أعضاء هيئة التدريس في البلاد العربية ومعاونيهم من مهارات اللغة الأجنبية (تحدثاً وكتابة وفهماً)، ومن ثم يجب إدخال عنصر "كفاءة الأداء" من ضمن شروط التعيين والترقي لوظيفة جامعية أعلى في النظام التربوي الجامعي في الوطن العربي.

ثامناً: تعميم شبكة المعلومات (Internet) لتصل إلى كافة كليات الجامعات العربية وأقسامها العلمية المختلفة مع استحداث نظام البحث والإطلاع باستخدام الأقراص الضوئية الصلبة (CD-Rome)، كما يجب الاستمرار في تطوير

اغتوى العلمى لبعض البرامج التعليمية فى كليات الجامعات العربية من خلال عقد سلسلة من الندوات والمحاضرات لكبار العلماء فى مختلف التخصصات الأكاديمية، إلى جانب عقد ندوات جامعية مشتركة بين كليات الجامعات العربية بهدف إعلاء "قيم" الحوار والعمل التعاونى العربى وإحياء عوامل المناقشات الجادة وآدابها، والتصدى لمقاومة بعض الأمراض الاجتماعية التى تغزو ثقافتنا بين الحين والآخر، فنخوة العروبة وصلة الرحم العربية أقوى عوداً وأشد صلابة من أى عوامل فرقة تحاول جهات أجنبية زرعها بين الأشقاء العرب. وقد بدأت بعض الجامعات العربية فى تطوير نظم تعيين المدرسين المساعدين بها بحيث تتضمن حصولهم على درجة (٥٥٠) فى امتحان التوفيل العالمى عند النظر فى تعيينهم فى وظائف المدرسين المساعدين وعقب حصولهم على درجة الماجستير فى التخصص، بجانب دراستهم لعلوم الحاسب الآلى بلغات أجنبية، ويجب أن تجلوا الجامعات العربية الأخرى مثل هذا التوجه وتدعمه من خلال محاضرات مجانية فى تعلم اللغة الإنجليزية لتعاون أعضاء هيئة التدريس بها.

وقد حان الوقت لتدخل الجامعات العربية في محور الأمة، فمحو الأمية قضية العرب الأولى، ومن ثم يجب على الجامعات العربية مواجهتها على أمل إيصال مسن محيت أميتهم بالتيارات الحضارية السائدة حالياً، ومن ثم يصبح هؤلاء الأفراد في صلة مع ثقافة العالم المعاصر، حيث تعتبر مشكلة الأمية من أهم المشكلات التي تقف عتبة في سبيل دفع عجلة التنمية في الوطن العربي إلى الأمام، وبذلك المؤسسات المجتمعية العربية جهوداً متبينة في مواجهة هذه المشكلة وتدعو القيادات السياسية العربية بأن تتكاتف جهود كل المؤسسات العلمية والأجهزة التنفيذية وأن تعمل في شراكة مجتمعية فاعلة في مواجهة هذه المشكلة، ذلك لأنها تشكل خطراً وعائقاً تجاه الدول العربية في سبيل حل مشكلاتها المتعددة، فالأمية معزول إلى حد كبير عن الحاضر الضال، وبخاصة أن الأمية قد اتسع مفهومها بحيث لم تعد تعني وترتكز على عدم معرفة القراءة والكتابة والحساب وإنما شملت الأمية الاقتصادية والدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمهنية وغيرها.

وينظر إلى محور الأمية في المجتمعات العربية على أنها إنجاز حقيقي يتمشى ومتطلبات العصر، حيث يتمكن الأفراد الذين محيت أميتهم من أدوات المعرفة والثقافة، إلى جانب تمكينهم لمقايح الاتصال بالحضارة والمخترعات والأفكار والخبرات والمنجزات الحديثة، كما أنه لا يخفى على أحد أن محور الأمية بين الأفراد لها جانب اقتصادي لأن التعليم والتدريب يكتسب بعد محور الأمية وهذا كله له مردود اقتصادي في سوق العمل يمثل في زيادة إنتاجية الأفراد في المجتمع، ومن ثم يزداد دخل الفرد اقتصادياً ويحسن من وضعه اجتماعياً. كما ينظر إلى محور الأمية من منطلق التزام المعلم تجاه الأمي حيث إحساس المعلم بالضرورة التعليمية تجاه الأمي يجعله يفكر دوماً في مسألة تعليمه وتثقيفه.

والهدف من محور الأمية في أغلب المجتمعات العربية هو إيصال الأميين إلى مستوى الصف الرابع الابتدائي (قراءة وكتابة وفهماً واستيعاباً)، ومن ثم تصب

برامج محو الأمية على معينات القراءة والكتابة والحساب، إلى جانب إكساب هؤلاء الأفراد المهارات الصحية والسياسية والاجتماعية والمعلومات والخبرات والمفاهيم والقيم والاتجاهات اللازمة للعيش مع الثقافات المعاصرة. وهكذا يتضمن الهدف الرئيسى لمحو الأمية أهدافاً فرعية منها محو الأمية الأبجدية أى تعليم القراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى محو الأمية الحضرية والثقافية والسياسية والدينية والاقتصادية، إلى جانب تزويد من يحث أميته بالمهارات الحرفية في ميدان عمله الحرفي.

وتتنوع أساليب محو الأمية وطرائقها بين الأفراد المراد محو أميتهم، ومن هذه الطرائق التعليمية في هذا المجال التدريس بالطريقة الكلية- أى الجمل الكاملة أولاً ثم الهجاء والحروف ثانياً، وفي هذا الأمر يقوم كل فرد متعلم بالتدريس لفرد أو أكثر ممن يوسمون بالأمية، كما يقوم هذا المتعلم بالتدريس لفصل أو لعدة فصول متخصصة لمحو أمية الأفراد.

والجامعات العربية تعتبر من المراكز المتقدمة لتوفير الوطن العربي والنهوض بمستواه من جميع جوانبه المادية والثقافية والحضرية، وتمثل وظيفة الجامعات العربية في ثلاثة أبعاد:

أولاً: أنها تقوم بالعملية التعليمية الجامعية الأساسية والسعى لتؤدي إلى الإعداد الأكاديمي، ومن ثم إعداد الكوادر البشرية اللازمة لشق قطاعات المجتمع فيما يتعلق بالإنتاج والخدمات المجتمعية، ومن ثم تعد الجامعات العربية الأفراد العرب لمهن المعلم، والمهندس والطبيب والإخصائي في التجارة وفي الزراعة والإعلام والفنقة والسياحة وغيرها.

ثانياً: أنها تسهم في تطوير البحوث العلمية في مجالات التخصص المختلفة وفي كافة الناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبية والفلكية وغيرها.

ثالثاً: تنفتح الجامعات العربية على مشكلات الوطن العربي، أو هكذا ينبغي أن نحس بمشكلات الوطن العربي وتفاعل معه وتقديم له خدماتها المباشرة وغير المباشرة، وعلى رأس هذه المشكلات المجتمعية العربية أمية البشر في هذه البقعة من العالم.

وبالنظر إلى مشكلة الأمية في الوطن العربي، وفي ضوء الاهتمام بتفعيل أدوار الجامعات العربية في خدمة هذا المجتمع أو ذاك وتنمية جوانبه المادية وترقية عناصر حضارته، وجب على كافة الجامعات العربية القيام بدور فعال في مجال محو الأمية، فهناك طاقات كبيرة في الأعداد الهائلة لطلاب هذه الجامعات العربية وفروعها المنتشرة في شتى أقطار الوطن العربي، ويجب أن تتطوع بجهودها مع بقية المؤسسات المجتمعية العربية، وأن تعمل في شراكة معها للقضاء على هذه المشكلة الخيرية وهي مشكلة الأمية في الوطن العربي.

ونورد فيما يلي حزمة من التصورات القابلة للتفيل من أجل تفعيل الدور المأمول للجامعات العربية في محو الأمية لدى الأفراد العرب:

١- إنشاء قسم للخدمة العامة بكل كلية من كليات الجامعات العربية يعمل فيه - بأجر إضافي ورمزي - المعيدون والمدرسون المساعدون وأعضاء هيئة التدريس، وتكون مهمته توفير الأزمنة والأمكنة المناسبة لجعل الجامعات العربية مكاناً لتعليم الجماهير وتنويرهم ومحو أميتهم، وتحقيقاً لهذا الأمر وضماناً لنجاح هذا الاقتراح يحسب لأعضاء هيئة التدريس الذين ينخرطون في هذا العمل "نشاطاً أكاديمياً ذو قيمة عالية" عند الترقى للدرجات الجامعية الأعلى.

٢- تدريب طلاب الفرقين الثالثة والرابعة بكليات التربية بالجامعات العربية وفي بعض الوقت المخصص للتربية العملية في مرحلتها المنفصلة والمتصلة على أساليب وطرائق محو الأمية وتكليفهم - وبمقابل مالي مناسب - في الأجزاء الصغرى بالاشتراك في برامج محو الأمية التي تدار من مختلف التنظيمات المجتمعية في شتى أقطار الوطن العربي.

٣- توقيع عقود بين الجامعات العربية والقطاعات الإنتاجية والخدمية في الوطن العربي، توفر بمقتضاه الجامعات العربية الخطط والبرامج اللازمة لمحو الأمية، وتوفر هذه القطاعات الإنتاجية والخدمية التدابير المالية اللازمة لتمويل هذه الخطط

والبرامج في مجال محو الأمية على اعتبار أن عملية محو الأمية بمعناها الوظيفي وفي صميمها تؤدي إلى تنمية المجتمع.

٤- تكليف مدراء مكاتب رعايات الشباب بكل كلية من كليات الجامعات العربية ورواد الأنشطة الطلابية من أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات بفتح باب التطوع للمشاركة في مجال محو الأمية أمام الطلاب المتفوقين علمياً والموسومين بالخلق القويم والرغبة في العمل العام، ومنح هؤلاء الطلاب عطايا ممتدة لتوجيه والتردد على أقسام محو الأمية وتعليم الكبار المنتشرة في البلاد العربية من أجل الحصول على فرص المشاركة في المشروعات القومية لمحو الأمية في البلدان العربية.

٥- عقد لقاءات بين قيادات الجامعات العربية والسادة حكام الولايات والمحافظات والقيادات التنفيذية في البلاد العربية والاتفاق على ترشيح عدد من المدارس أثناء الأجازات لإجراء تجارب متجددة في محو الأمية وبعد الاتفاق مع القطاعات الإنتاجية التي تريد محو أمية العاملين بها.

٦- الإعلان عن مسابقة سنوية للجامعات العربية من أجل تطوير مناهج محو الأمية والأنماط التدريسية المرتبطة بتحقيق أهدافها، إسهاماً من الجامعات العربية في تحديد الأسلوب العلمي الذي يساهم في تطوير مناهج محو الأمية، ومواجهة مشكلة الكتابة باللغة العربية وعلاجها في نطاق محو الأمية، وعلى أن تشارك كل جامعة عربية وترصد مبلغاً مالياً مكافأة لأحسن عمل علمي في هذا المجال، ويجب أن تنبئ الأمانة العامة للجامعات العربية هذا الاقتراح وتدعمه وتعمل على تنفيذه خدمة للوطن العربي وإسهاماً في ترقية الجهود في هذا المجال.

تم بحمد الله تعالى

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين





فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	- حديث شريف.....
٥	- إهداء.....
٧	- مقدمة الكتاب.....
٧٩-١٣	الفصل الأول مفهوم الشراكة المجتمعية بين الإحجام والإقبال
١٥	١- المقدمة.....
٢٥	٢- الشراكة المجتمعية وضرورتها المصرية.....
٣٦	٣- مصطلحات مفتاحية للدلالة عن الشراكة المجتمعية وأطرافها المدنية الفاعلة:.....
٣٨	أ - الأحزاب السياسية.....
٤١	ب- النقابات المهنية والعمالية.....
٤٢	ج- الجمعيات الأهلية.....
٥٢	٤- الشراكة المجتمعية منبع العديد من الدراسات.....
٥٣	أولاً: دراسات حول جهود المنظمات المجتمعية في التنمية الثقافية والمهنية للأفراد.....
٥٩	ثانياً: دراسات حول التزامات المنظمات المجتمعية تجاه الأفراد.....
٦٢	ثالثاً: دراسات حول جهود المنظمات المجتمعية لترشيد الإنفاق في مجال التعليم.....
٦٥	٥- خاتمة الفصل الأول.....
٦٨	هوامش الفصل الأول ومراجعته

## الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة

الصفحة	الموضوع
٢٧١-٨١	<b>الفصل الثاني</b>
	<b>أهم القضايا التربوية المطروحة من المجتمع العربي</b>
٨٤	١- التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع العربي .....
١٤٢	٢- تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي .....
١٩٢	٣- تنوع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي .....
٢٤٤	٤- خاتمة الفصل الثاني .....
٢٤٦	هوامش الفصل الثاني ومراجعته
٣٦٧-٢٧٣	<b>الفصل الثالث</b>
	<b>الشراكة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد.</b>
٢٧٥	١- الأحزاب السياسية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد .....
٣٠٤	٢- النقابات المهنية والعمالية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد .....
٣٢٢	٣- الجمعيات الأهلية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد .....
٣٦٢	٤- خاتمة الفصل الثالث .....
٣٦٤	هوامش الفصل الثالث ومراجعته
٤٦٦-٣٦٩	<b>الفصل الرابع</b>
	<b>الشراكة المجتمعية المعاصرة وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد</b>
٣٧٢	١- الأحزاب السياسية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد .....
٣٩٦	٢- النقابات المهنية والعمالية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد .....
٤٢٣	٣- الجمعيات الأهلية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد .....
٤٦٢	٤- خاتمة الفصل الرابع .....
٤٦٣	هوامش الفصل الرابع ومراجعته

## فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥٩٣-٤٦٧	<b>الفصل الخامس</b>
	<b>الشراكة المجتمعية المعاصرة وترشيد الإنفاق في مجال التعليم</b>
٤٦٩	١- الأحزاب السياسية وترشيد الإنفاق في مجال التعليم
٤٨٨	٢- النقابات المهنية والعمالية وترشيد الإنفاق في مجال التعليم
٤٩٣	٣- الجمعيات الأهلية وترشيد الإنفاق في مجال التعليم
٥١٨	٤- الشراكة المجتمعية وتدعيم الرابطة المعاصرة من الإنفاق في مجال التعليم
٥٧٤	٥- خاتمة الفصل الخامس
٥٧٥	هوامش الفصل الخامس ومراجعته
	<b>الفصل السادس</b>
٨٢٨-٥٩٥	<b>الشراكة المجتمعية المعاصرة وتدعيم القضايا التربوية المطروحة في الوطن العربي</b>
٥٩٩	١- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع العربي:
٥٩٩	أ - الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السياسية بين الأفراد
٦٠٢	ب - الشراكة المجتمعية ومقاومة ثقافة الفقر بين الأفراد
٦١٧	ج - الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة البنية بين الأفراد
٦٢١	د - الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السكانية بين الأفراد
٦٢٤	هـ - الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة التربوية بين الأفراد
٦٢٦	و - الشراكة المجتمعية وتنمية المهنة للمعلمين
٦٦٣	٢- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي
٦٦٤	أ - الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الحرية المسولة بين الأفراد
٦٦٦	ب - الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب العمل التعاوني بين الأفراد

الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة

الصفحة	الموضوع
٦٦٩	ج- الشراكة المجتمعية وصناعة القرار التربوى الفعال.....
٦٨٥	د- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانضباط بين الأفراد.....
٦٨٩	هـ - الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد.....
٦٩٠	و- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانتماء بين الأفراد.....
٦٩٢	ز - الشراكة المجتمعية وتوفير شروط التربية الإبداعية.....
٧٤٥	٣- نمط الشراكة المجتمعية وترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم:.....
٧٤٥	أ - الشراكة المجتمعية وتوفير المخصصات المالية للتعليم.....
٧٥٦	ب- الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال التمويل الذاتى للمدارس.....
٧٦٣	ج- الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال تشريع أداء الجودة بين المدارس.....
٧٨٢	د - الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال خصخصة بعض الخدمات التربوية.....
٧٨٥	هـ - الشراكة المجتمعية وتدعيم الربحية من الإنفاق فى مجال التعليم.....
٧٩٢	هوامش الفصل السادس ومراجعته
٨٦٩-٨٢٩	- خاتمة الكتاب: نحو شراكة مجتمعية فعالة فى تدعيم قضايا الإصلاح التربوى فى الوطن العربى.....
٨٧٤-٨٧١	- فهرس الكتاب.....



دار الفجر  
للنشر والتوزيع

دار الفجر  
للنشر والتوزيع

# هذا الكتاب

يتحدث من مختلف قضايا الإصلاح التربوي وإسهامات الشراكة المجتمعية العربية المعاصرة في تدعيمها، ولا يتوقف هذا الكتاب عند عرض مفاهيم الإصلاح التربوي وقضاياها المطروحة الآن في المجتمعات العربية مثل الحاجة الماسة إلى التنمية الثقافية والمهنية الضعالة، وتنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي، إلى جانب جهود التنظيمات المجتمعية لترشيد الإنفاقات في مجال التعليم في البلدان العربية فقط، إنما يناقش هذا الكتاب كيفية تطبيق هذه المفاهيم الإصلاحية في مجالي التربية والتعليم من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية المعاصرة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية التطوعية والخيرية في الوطن العربي مقترحاً خارطة طريق عربية إسلامية خالصة حول نمط الشراكة المجتمعية العربية المعاصرة في تدعيم قضايا الإصلاح التربوي المنشود في عدة مجالات أهمها تنمية الثقافة السياسية بين الأفراد، ومقاومة ثقافة الفقر بينهم، وتنمية الثقافة البيئية والسكانية ونشر الثقافة الترويحية، إلى جانب التنمية المهنية للمعلمين في هذه المجتمعات.

والله ولي التوفيق ...

الناشر

عبد الحى أحمد فؤاد

صدر أيضاً للنشر

د. بوجاى محمد الشريف  
د. أحلام رجب عبد الفضل  
د. أحلام رجب عبد الفضل  
د. أحلام  
د. أحلام  
د. أحلام  
د. حسنى

Bibliotheca Alexandrina



0624513

- الانتصارات المدهشة لعلم النفس
- الرعاية التربوية لنوى الاحتياجات الخاصة
- الرعاية التربوية للمتفوقين دراسياً
- الرعاية التربوية للصم والبكم وضعاف السمع
- رعاية المسنين
- تربية المتخلفين عقلياً
- طرق تدريس الرياضيات

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة

القاهرة - مصر

تليفون: 6246252 فاكس: 6246265

I.S.B.N

977-358-069-5